سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض
(١٢٢)

جهود شيخ الإسلام ابن تيمية

في باب أسماء الله الحسنى

تأليف
د. أرزقي بن محمد السعيد سعيدي
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض

جهود شيخ الإسلام ابن تيمية

في باب أسماء الله الحسنى

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
سعيداني، أرزقي محمد
جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في باب أسماء الله الحسنى. /أرزقي محمد سعيداني.ـ الرياض، ١٤٣٤هـ
١٠٨٨ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٦ ـ ٥٧ ـ ٨٠٣٤ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ العقيدة الإسلامية ٢ ـ الأسماء والصفات ٣ ـ ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت٧٢٨هـ أ. العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٣٤/١٥٧٥

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ـ الرياض
المركز الرئيسي ـ الدائري الشرقي ـ مخرج ١٥ ـ جنوب أسواق المجد
ت: ٤٤٥٦٢٢٩ ـ فاكس: ٤٩٦٢٠١٤ ـ ص ب: ٥١٩٢٩ ـ الرياض ١١٥٥٣
الفروع ـ طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٢٣٢٢٠٩٥
مكة المكرمة ـ الجميزة ـ الطريق النازل للحرم ـ ت ٠٢/٥٧٦١٣٧٧
المدينة النبوية ـ أمام الجامعة الإسلامية من جهة الجنوب ـ ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩
حساب الدار في موقع تويتر: @Alminhajj

سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ١٢٢

جهود شيخ الإسلام ابن تيمية

في باب أسماء الله الحسنى

تأليف
د. أرزقي بن محمد السعيد سعيدي
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل درجة العالمية العالية «الدكتوراه» من قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وقد تكونت لجنة المناقشة من أصحاب الفضيلة:

- أ. د. محمد بن عبد الرحمٰن أبو سيف الجهني مشرفًا
- أ. د. محمد بن خليفة التميمي مناقشًا
- أ. د. سالم بن محمد القرني مناقشًا

وأوصت بمنح الطالب درجة العالمية العالية «الدكتوراه»

بتقدير: ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فـ(**إِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، وَالأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ بِهِ، أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**)[1].

ولقد دأب علماء الأمة الربانيّون؛ الذين جمعوا بين العلم النافع والعمل الصالح، والدعوة إليه، من عصر الصحابة إلى يومنا هذا وإلى أن تقوم الساعة بإذن الله ـ: على خدمة هذا الدين، والجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله في كل مكان، حتى وصل هذا الدين إلى القاصي والداني، وعمَّ أرجاء الدنيا بأسرها؛ فلا تكاد تجد بلدًا إلا وفيه مسلمون، يقلُّون أحيانًا ويكثرون.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، برقم: (٣٦٤١)، والترمذي في جامعه، كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، برقم: (٢٦٨٢)، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، برقم: (٢٢٣)، وصححه الألباني، **انظر**: المواضع المذكورة من السنن، وصحيح الجامع الصغير وزياداته رقم: (٦١٧٣).

فـ «الحمد لله، الذي جعل في كلِّ زمانٍ فترةٍ من الرُّسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضلَّ إلى الهدى؛ ويصبرون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى؛ ويُبصِّرون بنور الله أهل العمى؛ فكم من قتيلٍ لإبليس قد أحيَوْهُ؛ وكم من ضالٍّ تائهٍ قد هَدَوْهُ، فما أحسَنَ أثرَهُم على الناس؛ وأقبَحَ أَثَرَ الناسِ عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين؛ وانتحال المبطلين؛ وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة؛ وأطلقوا عِنانَ الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مُجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علمٍ، ويتكلَّمون بالمتشابه من الكلام؛ ويخدعون جُهَّال الناس؛ بما يُشبِّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتنة المضلين»(١).

ومن هؤلاء العلماءِ الذين اصطفاهم الله ﷻ لدعوة من ضلَّ عن الهدى المستقيم، وصبروا على ما نالهم في ذلك من الأذى، فأَحْيَوْا بما آتاهُمُ الله ﷻ من فقه في كتابه الكريم وسُنَّة نبيه ﷺ ما اندرس من معالم الدين، وبصَّروا مَن عَمِيَت قلوبهم عن معرفة الحق والعمل به، فكان لهم الأثر الحسن على هذه الأمة إلى أيامنا هذه وإلى أن تقوم الساعة بإذن الله تعالى ـ: عَلَمُ الأعلام، وإمام الأئمة، شيخ الإسلام بحق، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّةَ الحَرَّانِيُّ الدمشقيُّ رحمه الله تعالى؛ الذي خاض بحر علوم الشريعة، فلم يقف به على ساحل حتى سبر أغواره وبلغ أعماقه، فكان في كل فن منها مُبَرِّزَ أهل زمانه بلا منازع، شهد له بذلك

---

(١) من خطبة الإمام أحمد بن حنبل على كتابه: الردّ على الجهمية والزنادقة فيما شَكُّوا فيه من متشابه القرآن ص: (١٣ ـ ١٤).

وقد ضمَّن شيخ الإسلام ابن تيميّة عددًا من مؤلفاته هذه الخُطبة؛ **انظر**: منهاج السنة النبوية: (٥/٢٧٣)، درء تعارض العقل والنقل: (١/١٨، ٢٢١)، (٢/٣٠١)، (٥/١٦٤)، النبوات: (١/٥٦١)، التسعينية: (١/٢١٥)، مجموع الفتاوى: (٤/٢١٧)، تفسير سورة النور ص: (٦ ـ ٧)، تفسير سورة العلق، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/٣١٦)، تفسير سورة الإخلاص ص: (١١٧)، وغيرها.

المخالف قبل الموافق، تَعجِزُ عن وصف حاله الأقلام، وتتقاصر عن ذلك الكلمات، ولا حاجة بنا إلى الاستطراد في بيان منزلة هذا الإمام الهمام في علوم الشريعة، والاعتقاد منها بخاصة؛ فقد انجلى ذلك بوضوح في اعتماد كل من تلاه على مؤلفاته، فلا تكاد تجد باحثًا في موضوع من موضوعات الاعتقاد إلا وأول ما يعرِّج عليه كتب هذا الإمام؛ يلتمس فيها كلامًا له يشفي به غليله، وذلك لما تميز به رَحِمَهُ اللَّهُ من سلامة المنهج على معتقد السلف وعدم الخروج عنه قِيد أنملة هذا أولًا، وسهولة عبارته وقربها إلى أفهام من جاء بعده، وابتعاده عن التكلف في الكلام الذي يذهب بالمعنى غالبًا، كما تميز أيضًا بشدة أمانته في النقل ونسبة المذاهب والأقوال إلى أهلها، مع عدل وإنصاف منقطع النظير في الحكم على المخالفين؛ مما أكسبه احترام وتقدير مخالفيه قبل موافقيه في الجملة، وإلا فهناك من امتلأت قلوبهم حقدًا وغِلًّا ضد هذا الإمام؛ لما أحيا الله به وجدَّد ما اندرس من منهج السلف وعقيدتهم.

فكان من المناسب جدًّا أن تُعنَى الجامعاتُ والمؤسساتُ التعليميةُ بتراث هذا الإمام دراسة وتحقيقًا، وبخاصة جامعات هذه البلاد المباركة التي قامت على الدعوة المباركة لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، والتي قامت على الدعوة إلى العودة الجادة إلى الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، وفق فهم السلف الصالح، ومن أبرزهم شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد كان لها منارًا تقتدي به.

واعتنت هذه الدولة بنشر مؤلفات هذا الإمام، وبذلت الجامعات والأفراد فيها جهودًا كبيرةً في تحقيق تراثه، وتسجيل الدراسات والبحوث حول هذا الإمام فبلغت المئات، ومع ذلك لا تزال جوانب كثيرة تحتاج إلى بحث ودراسة في شخصية ومؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة؛ فعزمْتُ على أن أنضم إلى ركب تلك الجهود، وأدلي فيه بدلوي، حتى ينالني شيء من ثواب بعث تراث هذا الإمام الكبير وتسهيل الاستفادة منه، فتوكلت على الله تعالى مُستمِدًّا منه العونَ والسدادَ في الكتابة في موضوع له صلة بمؤلفات

شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي باب عظيم من أبواب التوحيد؛ وهو توحيد الأسماء والصفات، وذلك بجمع جهود هذا الإمام في باب الأسماء الحسنى تقريرًا وشرحًا وردًّا على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب، واخترت له عنوان:

«جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير المباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى وشرحها والرد على المخالفين»(١)

۞ منزلة الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز منزلة هذا الموضوع وأسباب اختياره في مجموعة من النقاط؛ وهي:

١ ـ إن بحث هذا الموضوع له علاقة بأول ركن من أركان الإيمان وأشرفها قدرًا على الإطلاق؛ ألا وهو الإيمان بالله ﷻ، فتوحيد الأسماء والصفات هو أساس الإيمان كله، وهو أصل العلوم كلها، وأشرفها وأعظمها على الإطلاق؛ لأنه يتعلق بمعرفة الله ﷻ التي هي الباب إلى تحقيق عبادته وتوحيده.

٢ ـ ما للتعبد لله بأسمائه الحسنى من آثار وفوائد عظيمة على العبد، فكان لزامًا عليه التفقه في هذا الباب العظيم، وطلب الغاية في معرفة هذا الباب على أتمّ وجه؛ حتى تؤتي تلك العبادة أُكُلَها وتحققَ ثمرتها، فتزكو نفس العبد، وتسمو إلى كمالها المنشود.

٣ ـ المكانة العلمية التي تميز بها شيخ الإسلام في علوم الشريعة عمومًا وأبواب الاعتقاد خصوصًا، مما يجعل دراسة جهوده في هذا الباب في غاية الفائدة للقراء والباحثين ممن لهم عناية بجهود هذا الإمام.

٤ ـ ومن أسباب اختيار هذا الموضوع أيضًا عدم وقوفي على رسالة

---

(١) هذا العنوان الأصلي للرسالة عند تقديمها للمناقشة، ورأيت اختصار هذا العنوان عند طبعها لطوله.

علمية أو دراسة متخصصة تجمع جهود هذا الإمام الهُمام في هذا الباب، المنثورة في مختلف مؤلفاته الكثيرة، مما يجعل الاستفادة منها أمرًا ليس باليسير على الباحثين.

٥ ـ انتهاز هذه الفرصة في مطالعة كتب هذا الإمام الماتعة مطالعة دقيقة، وتتبع مادة هذا البحث خاصة، واستخلاص الفوائد والفرائد في بقية العلوم.

الدراسات السابقة:

لم أقف فيما بذلته من وسع في استقصاء مظانّ الرسائل العلمية المسجلة في مختلف جامعات المملكة العربية السعودية على دراسة مناقشة أو مسجلة تجمع جهود شيخ الإسلام رحمه الله في باب الأسماء الحسنى، مع وجود العشرات من الرسائل التي بحثت جهوده في العديد من أبواب الاعتقاد، وذلك بعد الاطلاع على آخر الرسائل المسجلة في بعض الجامعات، والبحث في المواقع الإلكترونية المتخصصة في رصد الرسائل العلمية المسجلة، كما راجعت دليل الرسائل الجامعية في علوم شيخ الإسلام ابن تيميّة(١)، فلذلك اعتبرت الموضوع مما لم يسبق الكتابة فيه.

* * *

(١) لمؤلفه عثمان بن محمد الأخضر شوشان، طبعة مؤسسة الوقف الإسلامي بالرياض، ١٤٢٤هـ.

خطة البحث

قَسمتُ البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

المقدمة:

وفيها:

- الافتتاحية.
- منزلة الموضوع وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

التمهيد:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بما تضمنه عنوان البحث.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بكلمة «الجهود».

المطلب الثاني: التعريف بكلمة «تقرير».

المطلب الثالث: التعريف بكلمة «المباحث».

المطلب الرابع: التعريف بكلمة «الأسماء».

المطلب الخامس: منهج أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات عمومًا.

المطلب السادس: التعريف بالمخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى عمومًا.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله
وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيميّة.

المطلب الثاني: اسمه ونسبه وكنيته وولادته ووفاته.

المطلب الثالث: حياته الشخصية.

المطلب الرابع: حياته العلمية.

المطلب الخامس: آثاره العلمية.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث الثالث: منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة في العقيدة،
وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في تقرير دلائل مباحث الاعتقاد.

المطلب الثاني: منهجه في تقرير مباحث الاعتقاد.

المطلب الثالث: منهجه في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة.

الباب الأول: جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة في تقرير المباحث المتعلقة بباب الأسماء الحسنى

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: جهوده في تقرير منزلة باب الأسماء الحسنى ومنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال عليه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تقريره لمنزلة باب الأسماء الحسنى والآثار المقتضية لها.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تقريره لمنزلة العلم بأسماء الله الحسنى.

المطلب الثاني: تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها ومتعلقاتها.

المطلب الثالث: تقريره لآثار أسماء الله الحسنى على النفس والكون.

المطلب الرابع: تقريره لثمرات العلم بأسماء الله الحسنى التي يجنيها العبد.

المبحث الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تقريره لوسطية أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى.

المطلب الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالكتاب والسُّنَّة.

المطلب الثالث: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالإجماع.

المطلب الرابع: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة والعقل.

الفصل الثاني: جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بثبوت أسماء الله الحسنى وتعيينها.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تحديده للضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى.

وفيه تمهيد ومطلبان:

المطلب الأول: الجانب اللغوي فيما يتعلق بالاسم.

المطلب الثاني: ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى.

المبحث الثاني: تقريره لكون باب الأسماء الحسنى أَخَصَّ من باب الصفات والأخبار.

المبحث الثالث: تقريره لمبحث حصر أسماء الله الحسنى.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال الناس في موضوع حصر أسماء الله الحسنى.

المطلب الثاني: تقريره أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين والأدلة على ذلك.

المبحث الرابع: تقريره للمباحث المتعلقة بتعيين أسماء الله الحسنى.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال الناس في تعيين أسماء الله الحسنى.

المطلب الثاني: مناقشته من اعتمد التعيين الوارد في حديث الأسماء.

الفصل الثالث: جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بأحكام أسماء الله الحسنى.

وفيه أربعة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: تقريره لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى».

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تقريره لكون أسماء الله «حسنى» وأدلة ذلك.

المطلب الثاني: تقريره لأوجه الحسن في أسماء الله تعالى.

المطلب الثالث: تقريره للآثار التطبيقية لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى».

المبحث الثاني: تقريره لقاعدة: «أسماء الله توقيفية».

المبحث الثالث: تقريره لقاعدة: «أسماء الله غير مخلوقة».

المبحث الرابع: تقريره لمبحث: «أسماء الله أعلام وأوصاف، وما يتعلق بذلك».

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقريره بأن أسماء الله الحسنى لها اعتباران: الوصفية والعَلَميَّة، وأدلة ذلك.

المطلب الثاني: تقريره أن دَلالة أسماء الله الحسنى على الذات وعلى الصفات تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام.

المبحث الخامس: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها واقترانها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها.

المطلب الثاني: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار اقترانها.

المبحث السادس: تقريره لمبحث: «الأسماء التي تطلق على الله تعالى وعلى المخلوق معًا ثابتة لكل واحد منهما على الحقيقة، وأن الاشتراك في الأسماء لا يلزم منه الاشتراك في المسميات».

المبحث السابع: تقريره لمبحث: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها، وأنها من المحكم لا المتشابه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها.

المطلب الثاني: نصوص الأسماء الحسنى من المُحْكَم لا المتشابه.

المبحث الثامن: تقريره لقاعدة: امتناع التمثيل والتعطيل في أسماء الله الحسنى.

المبحث التاسع: جهوده في تقرير تفاضل أسماء الله الحسنى، وتعيين الاسم الأعظم.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جهوده في تقرير تفاضل أسماء الله الحسنى.

المطلب الثاني: جهوده في تعيين الاسم الأعظم.

المبحث العاشر: تقريره للمباحث المتعلقة بالدعاء بأسماء الله الحسنى.

المبحث الحادي عشر: تقريره للمباحث المتعلقة بالتسمي بالأسماء المعبَّدة لله تعالى، والحلف بأسمائه الحسنى، وترجمتها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تقريره لمبحث: التسمي بالأسماء المعبَّدة لله تعالى.

المطلب الثاني: تقريره لمبحث: الحلف بأسماء الله الحسنى.

المطلب الثالث: تقريره لمبحث: ترجمة أسماء الله الحسنى.

المبحث الثاني عشر: تقريره أن أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشر، وأن الله منزه عن التسمي بأضدادها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشر.

المطلب الثاني: تنزيه الله عن أن يُسمى بأضداد أسمائه الحسنى.

المبحث الثالث عشر: تقريره لحكم الجهل ببعض أسماء الله الحسنى.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الاعتقاد عمومًا.

المطلب الثاني: تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الأسماء الحسنى خصوصًا.

المبحث الرابع عشر: تقريره لمباحث إحصاء أسماء الله الحسنى.

وفيه تمهيد ومطلبان:

المطلب الأول: معاني إحصاء أسماء الله الحسنى.

المطلب الثاني: ثمرات إحصاء أسماء الله الحسنى.

الباب الثاني:
جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى وشرحها

وفيه فصلان:

الفصل الأول: جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: جهوده في تعداد أسماء الله الحسنى بأدلتها.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تقريراته لأنواع الأسماء الحسنى.

المطلب الثاني: تعيينه للأسماء المفردة.

المطلب الثالث: تعيينه للأسماء المقترنة.

المطلب الرابع: تعيينه للأسماء المضافة.

المبحث الثاني: بيانه للأسماء التي يرجح عدم تسمية الله ﷻ بها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأسماء التي وردت في بعض طرق حديث الأسماء المشهور، أو ورد إطلاقها من بعض العلماء المعتبرين.

المطلب الثاني: أسماء تكلم بها بعض المبتدعة.

الفصل الثاني: جهوده في شرح أسماء الله الحسنى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: شرحه للأسماء المفردة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الألوهية والربوبية والملك.

المطلب الثاني: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الخلق.

المطلب الثالث: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الوحدانية والأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد.

المبحث الثاني: شرحه للأسماء المقترنة والمضافة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شرحه للأسماء المقترنة.

المطلب الثاني: شرحه للأسماء المضافة.

الباب الثالث: جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة
في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى

وفيه فصلان:

الفصل الأول: جهوده في تقرير موضوع: «الاسم والمسمَّى» والرد على المخالفين.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تقريره لموضوع الاسم والمسمَّى، وبيان أقوال الناس فيه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الجانب اللغوي في موضوع الاسم والمسمَّى.

المطلب الثاني: أقوال الناس في موضوع الاسم والمسمى.

المبحث الثاني: ردوده على المخالفين في موضوع الاسم والمسمى.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ردوده على القائلين بأن الاسم هو المسمى أو أن له أحوالًا.

المطلب الثاني: ردوده على القائلين بأن الاسم غير المسمى.

الفصل الثاني: جهوده في الرد على الطوائف المنحرفة في باب الأسماء الحسنى.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مواقف الطوائف من أسماء الله الحسنى.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: من يقول: إن الله لا يسمى بشيء.

المطلب الثاني: من يقول: إن الله يسمى بالقادر فقط.

المطلب الثالث: من يقول بإثبات الأسماء مجردة عن الصفات.

المطلب الرابع: من يقول بإثبات الأسماء الحسنى مع إثبات معاني بعضها ونفي معاني بعضها الآخر.

المبحث الثاني: جهوده في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: جهوده في الرد على الغلاة النفاة لأسماء الله الحسنى.

المطلب الثاني: جهوده في الرد على الجهمية.

المطلب الثالث: جهوده في الرد على المعتزلة ومن وافقهم.

المطلب الرابع: جهوده في الرد على الكُلَّابية والأشاعرة والماتريدية.

المطلب الخامس: جهوده في الرد على الصوفية.

المبحث الثالث: جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحسنى.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جهوده في بيان أنواع الإلحاد في أسماء الله ﷻ.

المطلب الثاني: جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحسنى بأنواعه.

الخاتمة:

وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات المقترحة.

الفهارس:

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس الأحاديث النبوية.

٣ - فهرس الآثار.

٤ - فهرس الأعلام المترجمين في البحث.

٥ - فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة المعرّفة في البحث.

٦ - فهرس الفرق والطوائف والأديان.

٧ - فهرس الأسماء الحسنى.

٨ - فهرس المصادر والمراجع.

٩ - فهرس الموضوعات الإجمالي.

١٠ - فهرس الموضوعات التفصيلي.

منهج البحث

ـ قمت ـ بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ـ بقراءة جميع مؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة؛ من أجل استخراج المادة العلمية المتعلقة بالبحث.

ـ اعتمدت على النصوص الأكثر تعلقًا بالقضية المبحوثة، مع الإحالة إلى ما يشابهها من نصوص، إلا إذا كان في التكرار فائدة مرجوة.

ـ اعتنيت بترتيب كلام شيخ الإسلام في القضية بما يوافق متطلبات البحوث الحديثة؛ من أجل تسهيل الإفادة منه على القارئ الكريم.

ـ اعتنيت ببحث الموضوعات التي تطرّق إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، مع أنني متأكد من وجود كثير من المباحث المتعلقة بباب الأسماء الحسنى التي لم يتطرق إليها شيخ الإسلام، لكن منهجي قائم على طرق الموضوعات التي أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب؛ لأن البحث مفرد في جمع جهوده في ذلك.

ـ قمت بتوثيق النقول الواردة في أثناء كلام شيخ الإسلام من مصادرها ما أمكن، لا شَكًّا في أمانة الشيخ ولكن زيادة في التأكيد على ضبطه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتحرّيه في النقل والعزو، وشدة أمانته العلمية.

ـ اجتهدْتُ في تجنب الاستطرادات الطويلة التي تميزت بها كتابات شيخ الإسلام إلا إذا دعت الحاجة الماسة إلى ذلك، تجنبًا لتضخيم حجم الرسالة.

ـ إذا أطلقت في هذا البحث لقب: شيخ الإسلام، فالمراد به عَلَم الأعلام والإمام الهمام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كما سرت ـ بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ ـ في عموم البحث وَفْقَ ما يلي:

- عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من المصحف، مع التزام الرسم العثماني في كتابتها.

- خرَّجت الأحاديث النبوية الشريفة من مظانّها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بالإحالة إليهما أو إلى أَحدِهما، وإن كان في غيرهما، ذكرت من أخرجه دون استقصاء، مع بيان حكم أهل العلم المتخصصين عليه صحةً وضعفًا.

- وثّقت المادة العلمية من مصادرها الأصلية، واجتهدتُّ في نقل أقوال المخالفين من كتبهم ما أمكن، وإلا رجعت إلى كتب أهل السُّنَّة الذين ردّوا عليهم للضرورة.

- ترجمت للأعلام غير المشهورين شهرة تغني عن الترجمة لهم.

- عرّفت بالفِرَقِ والطوائف والمذاهب التي يرد ذكرها في البحث بما يوفي بالغرض، مع الإحالة إلى المصادر التي توسعت في الحديث عنها.

- التزمت بعلامات الترقيم الحديثة، وضبط ما يحتاج إلى ضبط من كلمات.

- ذَيَّلتُ البحث بمجموعة من الفهارس العلمية التي تسهل على القارئ الاستفادة من مادته.

الصعوبات التي واجهتني في البحث:

١ - كثرة مؤلفات شيخ الإسلام رحمه الله في عددها، وضخامة حجم الكثير منها، مما اضطرني - أثناء قراءتها من أجل استخراج المادة العلمية - إلى تقسيمها إلى ثلاثة مستويات، فالمستوى الأول ضمّ نحوًا من ثمانين مؤلفًا من مؤلفاته في العقيدة، والمستوى الثاني ضمّ نحوًا من خمسةٍ وعشرين مؤلفًا مما غلب على ظني أنه من مَظَانِّ وجود المادة العلمية المتعلقة بالبحث - وليست من كتب العقيدة -، والمستوى الثالث ضمّ نحوًا من خمسين مؤلفًا من كتب الفقه والأصول والموضوعات الأخرى مما غلب

على ظني أنها ليست من مَظانِّ وجود المادة العلمية المتعلقة بهذا البحث، ولما ضاق عليّ الوقت ـ بسبب هذه الوفرة في المؤلفات ـ اضطررت إلى الشروع في الكتابة قبل الانتهاء من مؤلفات المستوى الثاني بقليل، وكان عليّ الجمع بين صياغة البحث ومتابعة القراءة في باقي مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي أثناء ذلك كنت أقف على مباحث جديدة في غير مَظانِّها، لم أكن قد وضعتها في الحسبان، الأمر الذي استدعى تعديلًا لخطة البحث، وإدراج مباحث جديدة وعديدة.

٢ ـ غزارة المادة العلمية المتعلقة بمختلِف جوانب البحث، فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إمام مُبرِّزٌ في هذا الشأن، وكثرة مؤلفاته المنشورة تجعل من الصعب بمكان الإحاطةَ بكل مادة هذا البحث، ومع ذلك فلم أَدَّخِر أي جُهد في استخراج المادة العلمية من جميع مؤلفاته المطبوعة، دون استثناء لأي منها، فخرجت بحصيلة كبيرة جدًّا وكمٍّ هائل من المعلومات التي تعد كالبحر الذي يستعصي على أمهر السباحين، فضلًا عن القاصرين أمثالي، فلا يَنزعجِ القارئُ الكريم من كثرة الإحالات التي يجدها في كل مبحث؛ إذ القصد تجنب التكرار والاكتفاء بأشمل النصوص التي جمعَتْ شتاتَ المبحث، مع الإحالة إلى ما شابهها.

٣ ـ الاضطرار إلى تكرار استخدام نفس النصوص في مباحث عديدة، وهذا قد لا يدركه إلا من مارس معالجة مؤلفات شيخ الإسلام؛ إذ إن النص الواحد من كلامه، يناقش فيه أكثر من موضوع متعلق بنفس الباب.

٤ ـ الصعوبة في الفصل بين البحوث المتعلقة بالأسماء الحسنى عن تلك المتعلقة بالصفات؛ لشدة الارتباط بين البابين ـ كما يدركه أهل الاختصاص ـ مما اضطرني في كثير من الأحيان إلى إقحام بعض الموضوعات المتعلقة بالصفات في الكلام على الأسماء الحسنى؛ لاستحالة الفصل بينها، أضف إلى ذلك ما يجري في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من

التعبير بباب الصفات غالبًا، ومقصوده ما يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات عمومًا.

۞ **شكر وتقدير:**

وفي ختام هذه المقدمة أحمد الله ﷻ وأشكره على ما تفضل به وأنعم من إتمام هذا البحث؛ فله الحمد والمنة وحده، وأسأله التوفيق والمزيد.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل للقائمين على الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وإلى فضيلة المشرف الشيخ الدكتور محمد بن عبد الرحمٰن أبو سيف الجهني، حفظه الله، وإلى فضيلة الأستاذين الكريمين: شيخنا الأستاذ الدكتور: محمد بن خليفة التميمي حفظه الله، والأستاذ الدكتور: سالم بن محمد القرني ـ حفظه الله ـ وإلى كل من أعانني على إتمام هذا البحث بما تيسر له؛ من إعارة، أو إشارة، أو أيَّة مساعدة، بارك الله في جهود الجميع، وأجزل لهم الأجر والثواب.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

لكل من أراد إفادتي بأي ملاحظة على الكتاب الرجاء مراسلتي على البريد الإلكتروني: SAIDINABIL08@HOTMAIL.COM

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بما تضمنه عنوان البحث.
- المبحث الثاني: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله.
- المبحث الثالث: منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة في العقيدة.

المبحث الأول

التعريف بما تضمنه عنوان البحث

وفيه ستة مطالب:

- **المطلب الأول: التعريف بكلمة «الجهود».**
- **المطلب الثاني: التعريف بكلمة «تقرير».**
- **المطلب الثالث: التعريف بكلمة «المباحث».**
- **المطلب الرابع: التعريف بكلمة «الأسماء».**
- **المطلب الخامس: منهج أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات عمومًا.**
- **المطلب السادس: التعريف بالمخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى عمومًا.**

يحسن قبل الشروع في أي موضوع أو علم من العلوم ـ: الإحاطة بحدّه وتعريفه؛ لمنزلة هذا الأمر في تصور هذا العلم، والأمن من إقحام ما ليس منه فيه، أو إخراج ما هو أصيل عنه.

«فحدود الأشياء وتفسيرها الذي يوضحها، تَتَقَدَّم أحكامها، فإن الحكم على الأشياء فرعٌ عن تصورها. فمن حَكَمَ على أمر من الأمور ـ قبل أن يحيط علمه بتفسيره، ويتصوره تصورًا يميّزه عن غيره ـ أخطأ خطأً فاحشًا»[1].

(١) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان: (٣/ ٨٩) ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللهُ.

فلا بد عند الحكم على الشيء من أن يكون مسبوقًا بتصور ماهية المحكوم عليه والمحكوم به، فإن كل تصديق بشيء لا بد أن يكون مسبوقًا بتصور(١).

والغرض من وضع الحدود والتعريفات هو التمييز بين المحدود وبين غيره من جهة.

ومن وظائف الحدِّ أيضًا تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال، فالحدود والتعريفات تساعد على تصور حقيقة المحدود، ولذلك كان من شرطها أن تكون جامعة مانعة.

فلا بدّ أن يكون الحد جامعًا حتى يتصور السامع حقيقة المحدود، ولا بد كذلك أن يكون مانعًا ليتميز المحدود عن غيره(٢).

لهذا كان من المناسب في افتتاح هذه الرسالة التعريف بما تضمنه عنوانها من مفردات؛ إذ يعدُّ العنوانُ البابَ لولوج غِمار هذا البحث، إضافة إلى بيان بعض القضايا المهمة التي يحسن التمهيد لها قبل الدخول في تفاصيلها.

المطلب الأول

التعريف بكلمة «الجهود»

تعريف كلمة «جهود» لغة:

أصل الكلمة:

«جهود» جمع جهد، و«الجيم والهاء والدال أصله المشقة، ثم يُحمل

---

(١) التصور: إدراك معنى المفرد، وهذا الإدراك مجرد عن الحكم، كإدراك لفظ «محمد» وكذلك إدراك لفظ «رسول».
وأما التصديق: فهو إدراك وقوع النسبة نفيًا أو إثباتًا؛ كإدراك نسبة الرسالة لمحمد في قولك: «محمد رسول» وتصديقك لهذه النسبة.
انظر: إيضاح المبهم في معاني السُّلم للدمنهوري ص: (٣٥)، طرق الاستدلال ومقدماتها للباحسين ص: (٣٣).

(٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، الصِّفات الإلهية تعريفها وأقسامها للتميمي، ص: (١١)، طرق الاستدلال ومقدماتها ص: (١٥٢ ـ ١٥٣).

عليه ما يقاربه»[١].

تصاريفها:

علمنا أن كلمة «الجهود» جمع جُهْد، مأخوذ من الفعل الثلاثي: جَهَد؛ يقال: جَهَدتُهُ جَهْدًا وأَجْهَدْتُهُ، والجُهْد، جَهِد، وأُجهِد، وجَهِدتُ، وجُهِد، وجَاهِد، والمفعول منه: مَجْهود، وجَهيد، وجَاهَد مجاهدة وجِهادًا، وتجاهد[٢].

معانيها:

تدور مادة «جَهَد» على معانٍ عدّة؛ هي:

١ ـ الجَهْد بفتح الجيم وإسكان الهاء: المشقة لا غير؛ يقال: بلغ به الجَهْدُ؛ **أي**: المشقة والوسع، والجَهْد: الشيء القليل يعيش به المُقِلُّ؛ ومنه الأرض الجَهَاد؛ الصلبة التي لا نبات بها[٣].

٢ ـ الجُهْد بضم الجيم وإسكان الهاء: الوُسْع والطاقة، وقد يراد به المشقة؛ يقال: جَهِد وجاهد يريدون به المبالغة؛ ومنه: جَهِد الرجل في كذا؛ **أي**: جَدَّ فيه وبالغ، ومنه الاجتهاد، وهو: بذل الوسع في طلب أمر ما، افتعال من الجُهْد؛ **أي**: الطاقة، ومنه الجهاد، يقال: جاهَدْتُ العدو مجاهدة؛ **أي**: قاتلته[٤].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ص: (٢٢٧).

(٢) **انظر**: الأفعال، لابن القطّاع: (٣/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي ص: (٤٨)، لسان العرب لابن منظور: (٣/ ١٣٣)، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص: (٣٥١)، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ص: (١٩٤٤)، المعجم الوسيط: (١/ ١٤٢).

(٣) **انظر**: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: (٣/ ٣٨٦)، تهذيب اللغة للأزهري: (٦/ ٢٦)، مختار الصحاح ص: (٤٨)، لسان العرب: (٣/ ١٣٤)، القاموس المحيط ص: (٣٥١)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٧/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥).

(٤) **انظر**: العين: (٣/ ٣٨٦)، تهذيب اللغة: (٦/ ٢٦ ـ ٢٧)، مختار الصحاح ص: (٤٨)، لسان =

تعريف كلمة «جهود» اصطلاحًا:

مما سبق من تعريف كلمة «جهود» في اللغة، تبين أن الكلمة يدور معناها على بذل الوسع والطاقة، وحصول المشقة من هذا البذل، مما يدل على استفراغ الوسع في الأمر المبذول فيه، والمبالغة في ذلك.

والمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة لا يخرج عن هذه المعاني، فالجهود: المبالغة في الشيء وبذل الوسع فيه؛ لبلوغ غايته(١).

وهذا المعنى هو المناسب لما ورد في عنوان البحث؛ إذ المقصود منه بيان ما بذله شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من وسع وطاقة في تحقيق مواضيع هذا الباب وبيانها وشرحها وتوضيحها، وأنه بلغ في ذلك الغاية التي لا يدانيه فيها أحد ممن جاء بعده رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المطلب الثاني

التعريف بكلمة «تقرير»

تعريف كلمة «تقرير» لغة:

أصل الكلمة:

«تقرير»: مأخوذ من الفعل الثلاثيِّ: قَرَّ، «والقاف والراء أصلان صحيحان، يدلّ أحدهما على برد، والآخر على تمكن»(٢).

تصاريفها:

يقال: قرّ، يَقَرُّ، قِرّة، وقُرّة، وقُرُورًا، في الأصل الأول.

ويقال في الأصل الثاني: قَرَّ، وتَقَرَّر، واسْتَقَرَّ، واقْتَرَّ، وتَقَارَّ، ومنه

= العرب: (٣/ ١٣٥)، القاموس المحيط ص: (٣٥١)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٧/ ٥٣٤ ـ ٥٣٧).

(١) لم أقف فيما بين يدي من مصادر تعنى بالتعاريف الاصطلاحية على معنى مستقل لكلمة «جهود» خارج عن معناه اللغوي.

(٢) معجم مقاييس اللغة ص: (٨٥٣).

القَارّ للمكان، وأَقَرَّ، إِقْرارًا، واقْتِرارًا، والقَارَّة، والقَارُورَة، والقَرَار، والقُرَارة، والقَرْيَة[١].

معانيها:

تدور كلمة قَرَّ ـ كما مرّ ـ على معنيين رئيسين:

الأول: يدل على البرد، وهذا المعنى بعيد عن المضمون الذي نحن بصدده.

الثاني: يدل على تمكن، وهما وإن كان بينهما تناسب، فإن القَرَّ بمعنى البرد، وهو يقتضي السكون، وكذا القَرُّ بمعنى التمكن يقتضي السكون أيضًا[٢]، لكن المعنى الثاني هو المقصود والأقرب لكلمة «تقرير» المراد التعريف بها في هذا البحث.

يقال: قَرَّ بالمكان إذا أقام به، وسكن واطمأن؛ قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقَرَّ الكلام والحديث في أذنه يَقِرُّهُ قَرًّا: فرّغه وصبّه فيها، وقيل: هو إذا سارّه، والقرُّ: ترديدك الكلام في أذن الأبكم حتى يفهمه، يقال: قرّرت الكلام في أذنه أُقِرّه قَرًّا: هو أن تضع فاك على أذنه فتجهر بكلامك كما يفعل بالأصم، وأقرّ بالشيء إذا اعترف به وأثبته، وأقرّ الشيء: ثبته في مكانه، والرأيَ: رَضِيَهُ وأمضاه، وأقرّ الله عينه: أعطاه وأرضاه؛ قال تعالى: ﴿كَيْ نَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: ٤٠، القصص: ١٣]، وقرّر الشيء في المكان وَأَقَرَّهُ بمعنى واحد، قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وقرّر المسألة: وضَّحها وبيَّنها وحقَّقها.

---

(١) **انظر**: العين: (٥/ ٢٠ ـ ٢٤)، تهذيب اللغة: (٨/ ٢٢٤ ـ ٢٣٠)، معجم مقاييس اللغة ص: (٨٥٣ ـ ٨٥٤)، لسان العرب: (٥/ ٨٤ ـ ٩٢)، القاموس المحيط ص: (٥٩٢ ـ ٥٩٣)، تاج العروس من جواهر القاموس: (١٣/ ٣٨٧ ـ ٤١١)، المعجم الوسيط: (٢/ ٧٣١ ـ ٧٣٢).

(٢) **انظر**: مفردات ألفاظ القرآن ص: (٦٦٢).

وتقرَّر الأمر: استقرَّ وثبت، والحُكمَ: أمضاه، والقارّ للمكان المستقر به، والقارّة الواسع المطمئن، ومنه أقسام الأرض الخمسة المشهورة، والقارورة الوعاء من الزجاج.

والقرار: المكان المنخفض يجتمع فيه الماء، ويقال أيضًا في الرأي يُمضيه قرارًا، والقرارة: ما لزق بأسفل القِدر.

والمستقَرُّ: موضع الاستقرار، والأمر المقرَّر: الثابت، المعترَفُ به، ومنه المقرَّر الدراسي وهو مُحدث(١).

تعريف كلمة «تقرير» اصطلاحًا:

«التقرير: تثبيت الشيء في مقرّه»(٢).

وقيل: «التقرير: بيان المعنى بالعبارة»(٣).

وقيل: «التقرير: بمعنى التحقيق والتثبيت، وقد يقال بمعنى: حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، وإلجائه إليه»(٤).

مما سبق من تعريف لكلمة «تقرير» في اللغة والاصطلاح، تظهر المناسبة بين التعريفين بوضوح، فكِلا التعريفين قائم على معنى تثبيت الشيء وتحقيقه وترديده بالعبارة المناسبة، حتى يُدْرَك ويُفْهَم معناه، وهذا هو المعنى المراد تحقيقه من جمع جهود شيخ الإسلام رحمه الله في باب الأسماء الحسنى، وذلك بذكر عباراته وتحقيقاته في هذا الباب، من خلال كلامه في مختلِفِ مؤلفاته رحمه الله.

---

(١) انظر: العين: (٥/ ٢٠ ـ ٢٤)، تهذيب اللغة: (٨/ ٢٢٤ ـ ٢٣٠)، معجم مقاييس اللغة ص: (٨٥٣ ـ ٨٥٤)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٦٦٢ ـ ٦٦٣)، لسان العرب: (٥/ ٨٤ ـ ٩٢)، القاموس المحيط ص: (٥٩٢ ـ ٥٩٣)، تاج العروس من جواهر القاموس: (١٣/ ٣٨٧ ـ ٤١١)، المعجم الوسيط: (٢/ ٧٣١ ـ ٧٣٢).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص: (١٩٨).

(٣) التعريفات للجرجاني ص: (٨٩).

(٤) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص: (٣١٠).

المطلب الثالث

التعريف بكلمة «المباحث»

تعريف كلمة «المباحث» لغة:

أصل الكلمة:

«**المباحث**» جمع مبحث، اسم مفعول من الأصل الثلاثي «بَحَثَ»، و«الباء والحاء والثاء، أصلٌ واحد يدل على إثارة الشيء»(١).

تصاريفها:

بَحَثَ، يَبْحَث، بحثًا، فهو باحِث ومبحوث، وبحّاث، وبحّاثة بمعنىً، وبَاحَثَ، واسْتَبْحَثَ، وابْتَحَثَ، والبَحْثُ، جمعه: بحوث وأبحاث، ومباحث جمع مَبْحَث، والبَحُوث يقال في الدواب، والبُحْثَة لعبة، والبَحِيث السّر(٢).

معانيها:

تدور معاني كلمة «بَحَثَ» حول إثارة الشيء وطلبه؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣١].

فالبحث: طلب الشيء والسؤال للكشف عنه، والاستخبار والاستعلام عنه، والاجتهاد في معرفة حقيقته(٣).

والبَحْثُ: بذل الجهد في موضوع ما، وجمع المسائل التي تتصل به، وثمرة هذا الجهد، ونتيجته(٤).

---

(١) معجم مقاييس اللغة ص: (١١٥).

(٢) **انظر**: العين: (٣/ ٢٠٧)، تهذيب اللغة: (٢/ ٢٧٩)، معجم مقاييس اللغة ص: (١١٥)، لسان العرب: (٢/ ١١٤ ـ ١١٥)، المعجم الوسيط: (١/ ٤٠).

(٣) **انظر**: العين: (٣/ ٢٠٧)، تهذيب اللغة: (٢/ ٢٧٩)، معجم مقاييس اللغة ص: (١١٥)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (١٠٨)، لسان العرب: (٢/ ١١٥)، المعجم الوسيط: (١/ ٤٠).

(٤) **انظر**: المعجم الوسيط: (١/ ٤٠).

يقال: بَحَثَتِ الناقةُ الأرضَ برِجلها في السَّيْر، إذا شددت الوطء عليها[(١)].

ومباحث البقر: المكان القفر المجهول، يقال: تركته بمباحث البقر؛ أي: لا يُدرى أين هو[(٢)].

والبَحُوث: الإبل التي إذا سارت، بحثت التراب بيدها؛ أي: استثارته وراءها[(٣)].

وسميت سورة التوبة: سورة البَحُوث؛ لأنها بحثت عن سرائر المنافقين[(٤)].

البُحْثَة: لعبة للصبيان؛ وهي أن يخفي أحدهم شيئًا في التراب، ثم يطلب البحث عنه[(٥)].

البَحيث: السِّرُّ؛ يقال: بدا بحيثُهم؛ أي: سِرُّهُمْ[(٦)].

الباحثاء: تراب يخرج من جحر اليربوع، يشبه القاصعاء[(٧)].

ويتلخص من هذه المعاني مما له صلة بهذه الدراسة أن المباحث جمع مبحث، وهو مكان البحث؛ أي: المكان الذي يُطلب فيه الشيء، ويُسأل عنه ويُستعلَم ويُستخبَر عنه فيه، ويُجتهَد في الكشف عن حقيقته.

---

(١) **انظر**: مفردات ألفاظ القرآن ص: (١٠٨).

(٢) **انظر**: معجم مقاييس اللغة ص: (١١٥)، لسان العرب: (٢/ ١١٥)، القاموس المحيط ص: (٢١١).

(٣) **انظر**: العين: (٣/ ٢٠٧)، تهذيب اللغة: (٢/ ٢٧٩)، معجم مقاييس اللغة ص: (١١٥)، لسان العرب: (٢/ ١١٥)، القاموس المحيط ص: (٢١١)، المعجم الوسيط: (١/ ٤٠).

(٤) ورد هذا التفسير عن الصحابي الجليل المقداد بن الأسود رضي الله عنه، **انظر**: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ص: (٥٦٥)، أحكام القرآن لابن العربي: (٢/ ٤٤٤)، تفسير القرآن للعز بن عبد السلام: (٢/ ٥)، كشف النقاب عن معالم سورة الأحزاب لابن تيميّة ص: (٣٣)، رسالة في الحث على حرب التتار، ضمن مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٤٣٦).

(٥) **انظر**: لسان العرب: (٢/ ١١٥)، تهذيب اللغة: (٢/ ٢٧٩)، المعجم الوسيط: (١/ ٤٠).

(٦) **انظر**: تاج العروس من جواهر القاموس: (٥/ ١٦٤)، المعجم الوسيط: (١/ ٤٠).

(٧) **انظر**: لسان العرب: (٢/ ١١٥)، تهذيب اللغة: (٢/ ٢٧٩)، القاموس المحيط ص: (٢١١).

تعريف كلمة «مباحث» اصطلاحًا:

يُستشف من تعريف المباحث في اللغة ارتباطها الوثيق بتعريف كلمة البحث، فالمباحث في اللغة: هي مكان البحث ومواضعه.

و«**البحث**» **في الاصطلاح**: هو إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال(١).

وقيل: البَحْثُ: بذل الجهد في موضوع ما، وجمع المسائل التي تتصل به، وثمرة هذا الجهد، ونتيجته(٢).

والمبحث: هو الذي تتوجه فيه المناظرة بنفي أو إثبات(٣)، وتحرير المبحث: تعيينه وتعريفه(٤).

ويتلخص مما سبق أن المباحث هي مواضيع البحث التي يُبذل الجهد في استقصائها، وتتبع نتائجها وثمراتها.

وهذا المعنى هو المناسب لما ورد في عنوان البحث؛ إذ المقصود منه بيان ما بذله شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من وسع وطاقة في تحقيق موضوعات هذا الباب، وبيانها وشرحها وتوضيحها، من جميع جوانبها، والتوصل إلى النتائج العلمية الدقيقة فيما يختص بها.

المطلب الرابع

التعريف بكلمة «الأسماء»

لما كان هذا الموضوع له صلة قوية بموضوع تحديد ضابط الأسماء الحسنى أرجأت الحديث عن المباحث المتعلقة بالأمور اللغوية والاصطلاحية للاسم من خلال جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضوع.

---

(١) **انظر**: التعريفات ص: (٦١)، التوقيف على مهمات التعاريف ص: (١١٥)، الكليات ص: (٢٤٥).

(٢) **انظر**: المعجم الوسيط: (١/ ٤٠).

(٣) **انظر**: التعريفات ص: (٢٥٢).

(٤) **انظر**: الكليات ص: (٣١٠).

فسيأتي التعريف بالاسم في اللغة والاصطلاح في المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول[١] بشيء من التفصيل؛ لمناسبته هناك.

المطلب الخامس

منهج أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات عمومًا

يحسن بين يدي البحث في موضوعات الأسماء والصِّفات بيان الأصول والأسس التي ينبني عليها معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات، والتي تُبيِّنُ سلامةَ منهجهم في هذا الباب العظيم من أبواب الاعتقاد.

«ومعلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان، والأصول للأشجار لا ثبات لها إلا بها، والأصول تُبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول»[٢].

ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات قائم على أنَّ الله ﷿ يسمَّى ويُوصف بما سمَّى ووَصَفَ به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ نفيًا وإثباتًا، من غير تحريف[٣]، ....

(١) **انظر**: ص: (٢٠١) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول ص: (٥ ـ ٦)، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمٰن بن سعدي: (الجزء الخامس/ الثقافة الإسلامية/ المجلد الثاني).

(٣) قول أهل السنة والجماعة: «من غير تحريف ولا تعطيل»، يريدون به تمييز معتقدهم عن معتقد أهل التعطيل.

فالتحريف في اللغة: التغيير والتبديل والإمالة والعدول؛ مأخوذ من الفعل حَرَّفَ، إذا عدل بالشيء عن وجهه.

انظر: معجم مقاييس اللغة ص: (٢٥٥)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٢٢٨)، القاموس المحيط ص: (١٠٣٣). =

ولا تعطيل[١]، ومن غير تكييف[٢]، ولا تمثيل[٣].

ولقد حفلتِ الكتب المعتنية ببيان معتقد أهل السُّنَّة بذكر الآثار عن السَّلف الصالح في تقرير هذه العقيدة، وما تضمنته من أصول وأسس في باب توحيد الأسماء والصِّفات؛ فمن ذلك:

= **واصطلاحًا**: هو العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره، **انظر**: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطِّلة لابن القيم: (١/ ٢١٥).

والتحريف في باب الأسماء والصِّفات: هو تغيير ألفاظ نصوص الأسماء والصِّفات أو معانيها عن مراد الله بها، **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات ص: (٦٠ ـ ٦٢).

(١) **التعطيل في اللغة**: التفريغ والإخلاء، **انظر**: العين: (٢/ ٩)، لسان العرب: (١١/ ٤٥٤)، القاموس المحيط ص: (١٣٣٥).

واصطلاحًا: التعطيل في باب الأسماء والصفات هو نفي أسماء الله وصفاته أو بعضها، وإنكار قيامها بذات الله تعالى، **انظر**: شرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هراس ص: (٢١)، الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ص: (٨٧)، مقالة التعطيل والجعد بن درهم للتميمي ص: (١٨، ٢٢).

(٢) قول أهل السنة والجماعة: «من غير تكييف ولا تمثيل»، فيه تمييز لمعتقدهم عن معتقد المشبهة.

فالتكييف في اللغة: كيَّف الشيء جعل له كيفية، والكيفية، مصدر صناعي، يقال في جواب سؤال «كَيْفَ»، وهي حالة الشيء وصفته، **انظر**: الكليات ص: (٧٥٢)، المعجم الوسيط: (٢/ ٨٠٧).

وفي الاصطلاح: جعل الشيء على هيئة معيَّنة، **انظر**: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لابن عثيمين ص: (٣٤)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصِّفات ص: (٦٤).

(٣) **التمثيل في اللغة**: التشبيه، مأخوذ من مَثَّل الشيء بالشيء تمثيلًا: شَبَّهَهُ به، **انظر**: المعجم الوسيط: (٢/ ٨٥٣).

وأما في الاصطلاح: فهو جعل الشيء على كيفية معينة مع تقييدها بمماثل، وهو مرادف للتشبيه وإن كان بينهما فرقٌ في أصل اللغة، **انظر**: القواعد المثلى ص: (٣٥)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصِّفات ص: (٦٥).

وانظر في سبب اختيار أهل السنة والجماعة هذه الألفاظ للتعبير عن هذه المعاني دون غيرها: المناظرة على الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ١٦٥ ـ ١٦٧).

الإجماع الذي نقله الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «أهل السُّنَّة **مجمعون على الإقرار بالصِّفات الواردة في القرآن والسُّنَّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيّفون شيئًا من ذلك، ولا يحدّون فيه صفة محصورة**»[١].

ومراد السلف من اقتصارهم في أقوالهم على لفظ «الصفات»، الباب؛ **أي**: باب الأسماء والصفات؛ بدليل ما يتخلل كلامهم من الإشارة إلى أسماء الله الحسنى؛ لأن **أسماء الله** عَزَّ وَجَلَّ **ـ كما سيأتي بيانه ـ كلها مشتقة من صفاته، وكل اسم من أسمائه يدل على صفة أو أكثر من صفاته** عَزَّ وَجَلَّ.

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد سُئل عن صفات الله تعالى وما يُؤْمَن به: «لله تعالى أسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ لا يسع أحدًا من خلق الله تعالى قامت عليه الحجة رَدُّهَا؛ لأن القرآن نزل بها، وصحّ عن رسول الله ﷺ القولُ بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه، فهو كافر بالله تعالى، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر، فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية ولا بالفِكر»[٢].

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أحاديث الصِّفات: «نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى ولا نرد منها شيئًا، ونعلمُ أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نردُّ على رسول الله ﷺ قوله، **ولا يُوصَف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، بلا حد ولا غاية**؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه، **ولا نتعدى القرآن والحديث**، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه ولا نتعدى ذلك، نؤمن بالقرآن كله محكمه

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر: (٧/ ١٤٥).
(٢) ذم التأويل لابن قدامة المقدسي ص: (٢٣٥).

ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت»[١].

وقال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللهُ ـ في الردّ على بشر المريسي العنيد، قال ـ: «وكيف استجزت أن تسمي أهل السُّنَّة وأهل المعرفة بصفات الله المقدسة مشبِّهة؛ إذ وصفوا الله بما وصف به نفسه في كتابه، بالأشياء التي أسماؤها موجودة في صفات بني آدم بلا تكييفٍ، وأنت قد شبهت إلٰهك في يديه وسمعه وبصره بأعمى وأقطع، وتوهمت في معبودك ما توهمت في الأعمى والأقطع؛ فمعبودك في دعواك مُجَدَّع[٢] منقوص، أعمى لا بصر له، وأبكم لا كلام له، وأَصمُّ لا سمع له، وأجذم لا يدان له، ومقعد لا حراك به، وليس هذا بصفة إلٰه المصلين.

فأنت أوحش مذهبًا في تشبيهك إلٰهك بهؤلاء العميان والمقطوعين، أم هؤلاء الذين سميتهم مشبِّهة أن وصفوه بما وصف به نفسه بلا تشبيه؟ فلولا أنها كلمة هي محنة الجهمية التي بها ينبزون المؤمنين، ما سمينا مشبهًا غيرك؛ لسماجة ما شبَّهت ومثَّلت، ويلك إنما نصفه بالأسماء لا بالتكييف ولا بالتشبيه»[٣].

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللهُ: «أصحاب الحديث ـ حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم ـ . . . يعرفون ربهم عَزَّ وَجَلَّ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ، على ما وردت به الأخبار الصحاح به، ونقلتِ العدولُ الثقاتُ عنه، ويثبتون له جَلَّ جَلَالُهُ ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ. . .

---

(١) ذم التأويل ص: (٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(٢) المُجَدَّعُ: المُقَطَّعُ؛ من الجَدْع، وهو القطع، وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة ونحوها؛ يقال: جَدَعَهُ يَجْدَعُهُ جَدْعًا، فهو جَادِع. **انظر**: لسان العرب: (١/ ٤١٧).

(٣) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على الجهمي المريسي العنيد فيما افترى على الله عَزَّ وَجَلَّ من التوحيد: (١/ ٣٠١ ـ ٣٠٣)، **وانظر**: (١/ ١٦٢).

وقد أعاذ الله أهل السُّنَّة من التحريف، والتشبيه، والتكييف، ومَنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[١].

هذه بعض أقوال أئمة السَّلف المتبوعين، كلها متفقة على هذا الاعتقاد، وهذا المنهج، قال الإمام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سُئل عن اعتقاد الشافعي: «اعتقاد الشافعي واعتقاد سلف الإسلام؛ كمالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه؛ وهو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم؛ كالفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني[٢]، وسهل بن عبد الله التُّسْتَري[٣] وغيرهم، فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة وأمثالهم نزاع في أصول الدين.

وكذلك أبو حنيفة ـ رحمة الله عليه ـ . . . واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وهو ما نطق به الكتاب والسُّنَّة»[٤].

وقال أيضًا: «فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص: (١٦٠ ـ ١٦٤).

(٢) عبد الرحمٰن بن أحمد بن عطية العَنْسي، أبو سليمان الداراني الدمشقي، من مشاهير الصوفية، مع عناية بالحديث والرحلة في طلبه، توفي سنة: ٢٠٥هـ.
انظر ترجمته في: حلية الأولياء: (٩/ ٢٥٤)، الرسالة القشيرية ص: (٣٩)، البداية والنهاية: (١٤/ ١٤٢).

(٣) سهل بن عبد الله بن يونس، أبو محمد التُّسْتَري، الصوفي الزاهد، مشهور بالحث على اتباع السُّنَّة، له كلمات نافعة، ومواعظ حسنة، توفي سنة: ٢٨٣هـ.
انظر ترجمته في: حلية الأولياء: (١٠/ ١٨٩)، الرسالة القشيرية ص: (٣٩)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٣٠).

(٤) الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل ص: (١١ ـ ١٣)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٥٦).

مماثلة المخلوقات، إثباتًا بلا تشبيه وتنزيهًا بلا تعطيل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ردٌّ للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، ردٌّ للإلحاد والتعطيل»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ فيثبتون له ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، وينزِّهونه عما نزَّه عنه نفسه؛ من مماثلة المخلوقات، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، رَدٌّ على الممثِّلة، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، رَدٌّ على المعطِّلة، قال بعض العلماء: المعطِّل يعبد عَدَمًا، والممثل يعبد صنمًا، الممثِّل أعشى، والمعطل أعمى، ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وقد قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والسُّنَّة في الإسلام كالإسلام في المِلل؛ فأهل السُّنَّة وسط في الصفات بين أهل التعطيل والتمثيل»(٢).

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلم يتلوثوا ـ **أي**: السلف ـ بشيء من أوضار هذه الفِرق وأدناسها، وأثبتوا لله حقائق الأسماء والصفات، ونفَوْا عنه مماثلةَ المخلوقات، فكان مذهبهم وسطًا بين مذهبين، وهدًى بين ضلالتين، خرج من بين مذاهب المعطِّلين، والمخيِّلين، والمجهِّلين، والمشبِّهين؛ كما خرج اللبن من بين فرثٍ ودمٍ لبنًا خالصًا سائغًا للشاربين،

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/٤)، **وانظر**: (٤/٢ ـ ٣، ٦/٥١٥، ٨/٤٣٢، ١١/٤٨٢ ـ ٤٨٣)، منهاج السنة النبوية: (٢/١١١، ٥٢٣)، الصفدية: (١/١٠٢)، نقض المنطق ص: (١٥).
(٢) الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل ص: (٣٥ ـ ٣٦).

فقالوا: نصِف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تشبيهٍ ولا تمثيل، بل **طريقتنا إثبات حقائق الأسماء والصفات، ونفي مشابهة المخلوقات**»[(١)].

ولا يتسع المقام لذكر وسرد أقوال أئمة السَّلف الصالح الآخرين المتفقة مع ما سبق، وهي مبثوثة في كتب أهل السُّنَّة والجماعة التي تعنى بجمع وبيان معتقدهم بالأسانيد[(٢)].

ومن خلال النصوص الشرعية الواردة في هذا الباب من الكتاب والسُّنَّة، وأقوال السَّلف الصالح وآثارهم ـ: استنبط أهل السُّنَّة والجماعة أُسسًا يرتكز عليها معتقدهم في هذا الباب عمومًا، ومنها تستنبط وتتفرع عنها بقية القواعد والأصول الأخرى؛ وهذه الأُسس هي:

١ ـ الإيمان بما وردت به نصوصُ القرآن والسُّنَّة من أسماء الله ﷻ وصفاته، إثباتًا ونفيًا، وعدم مجاوزة الكتاب والسُّنَّة في الإيمان بأسماء الله وصفاته ﷻ، والإيمان بمعانيها وأحكامها.

ويندرج تحته مما له صلة مباشرة بهذا البحث:

أ ـ أسماء الله ﷻ كلها حسنى، وصفاته كلها صفات كمال، لم يزل ولا يزال له الأسماء الحسنى والصفات العلى، فكما أنه سبحانه قبل وجود المخلوقات بذاته، فكذلك هو بأسمائه وصفاته.

ب ـ عدم نفي شيء مما سمَّى الله أو وصف به نفسه في كتابه الكريم أو على لسان رسوله ﷺ.

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: (٢/٤٢٦)، **وانظر**: (١/٢٢٩).

(٢) **انظر**: السنة: لابن أبي عاصم، السنة: لعبد الله ابن الإمام أحمد، السنة: للخلال، الشريعة للآجري، التوحيد لابن خزيمة، الإبانة لابن بطة، أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، التوحيد لابن منده، الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي، عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث للصابوني...، وغيرها كثير.

٢ ـ تنزيه الله جلّ وعلا عن جميع النقائص والعيوب، وعن أن يشبه شيء من أسمائه أو صفاته شيئًا من أسماء وصفات المخلوقين.

٣ ـ قطع الطمع عن إدراك كيفية اتِّصاف الله بتلك الصِّفات، فإثبات أهل السُّنَّة والجماعة لأسماء الله وصفاته ﷻ إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فالكلام في الأسماء والصفات فرع عن الكلام في الذات يحتذي حذوه؛ فكما أننا لا نعلم حقيقة وكيفية ذاته، فأسماء الله وصفاته ﷻ كذلك من الأمور الغيبية التي نؤمن بها ولا نعلم حقيقتها وكيفيتها(١).

وهذه الأسس هي التي تَفْصِل وتميِّز عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب عن عقيدة أهل التعطيل من جهة، وعن عقيدة أهل التمثيل من جهة أخرى(٢).

هذا عرض موجز لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات، والأسس التي يقوم عليها معتقدهم في هذا الباب، وهو كافٍ لمن استرشد، ومن طلب المزيد، فعليه بالكتب التي فصَّلت هذه المباحث وَفْقَ هذا المنهج، وقد سبق سرد بعض منها.

---

(١) **انظر** حول هذه الأسس: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على الجهمي المريسي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد: (١/ ١٦٢)، رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: (١٢١ ـ ١٢٢)، جواب عن سؤال أهل دمشق في الصفات للخطيب البغدادي ص: (١٩ ـ ٢٢)، شأن الدعاء للخطابي ص: (١١١ ـ ١١٣)، الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: (١/ ٣٢١)، التدمرية ص: (٤٣ ـ ٤٦)، مدارج السالكين لابن القيم: (١/ ١٢٥)، لوامع الأنوار البهية: (١/ ١٢٤)، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصِّفات للشنقيطي ص: (٢٤ ـ ٢٥)، دعوة التوحيد ص: (١١ ـ ١٦)، القواعد المثلى، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصِّفات ص: (٧١ ـ ١٠٤)، موقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات للتميمي ص: (٢٣ ـ ٢٧).

(٢) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصِّفات ص: (٧١).

المطلب السادس

التعريف بالمخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى عمومًا

يحسن قبل الشروع في تفاصيل هذا الموضوع الوقوفُ على لمحة موجزة عن المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى، قبل تفصيل الكلام عليهم في الباب الثالث من هذه الرسالة بإذن الله تعالى؛ وذلك أن الارتباط بين موضوعات البحث قد يقتضي الإشارة إلى هؤلاء المخالفين في أثناء دراسة هذه الموضوعات قبل الشروع في الكلام التفصيلي عنهم في الباب الثالث.

والمخالفون لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات عمومًا هم المعطِّلة بمختلف أصنافهم من فلاسفة ومتكلِّمين، ويضاف إليهم مبتدعة الصوفية ونحوهم.

وهذا تفصيل أقوال المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب:

القول الأول: من يقول: إن الله لا يسمَّىٰ بشيء من الأسماء.

وهو قول غالية المعطلة من الفلاسفة[1] المنتسبين إلى الإسلام،

(١) نسبة إلى الفلسفة، وهي كلمة يونانية، أصلها: «فيلاسوفا»، مركبة من جزأين هما: «فيلا» و«سوفا»، وتعني كلمة «فيلا»: مُحِب، و«سوفا»: الحكمة، فالفلسفة تعني مركبةً: «مَحَبَّة الحكمة»، والفيلسوف: مُحِبّ الحكمة، **انظر**: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم: (٢/ ٣١١)، القاموس المحيط ص: (١٠٦٢).
أما اصطلاحًا: فلها عدة تعريفات منها:
تعريف أرسطو، قال: «البحث في علل الأشياء ومبادئها الأولى، أو هي: العلم الذي يبحث في الوجود من حيث وجوده»، **انظر**: أرسطو المعلم الأول لماجد فخري ص: (٢١ ـ ٢٥).
وعُرِّفت بـ: «التشبه بالإله بحسب الطاقة البشرية؛ لتحصيل السعادة الأبدية»، التعريفات ص: (٢١٦).
ومن التعريفات الحديثة أنها: «البحث عن العلل والمبادئ الأولى للموجودات، وإدراك الحقائق الثابتة للأشياء بقدر الطاقة البشرية»، **انظر**: شرح القصيدة النونية لمحمد خليل هراس: (١/ ١٤٥).

وملاحدة القرامطة[١] والجهمية[٢].

وهؤلاء المعطلة لهم في نفيهم للأسماء الحسنى مطلقًا أربعة مسالك، هي:

١ ـ الاقتصار على نفي الإثبات؛ فقالوا: لا يسمى بشيء مثبت، يقولون: ليس له اسم؛ كالحكيم والغفور والرحيم، ونحو ذلك، وهو قول الجهم بن صفوان[٣] وأتباعه، وابن سينا وأمثاله من المكذبة النفاة[٤].

---

(١) **القرامطة**: نسبة إلى حمدان بن الأشعث ـ الملقب بـ: القرمطي؛ لقصر قامته وساقيه، وهي إحدى الطوائف الباطنية التي أظهرت تشيُّعها ومحبتها وموالاتها لأهل البيت؛ وأبطنت الإلحاد والإباحية والزندقة.
انظر في معتقدهم: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي ص: (٢٠ ـ ٢٢)، الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ص: (٢٦٦)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي: (١٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٧/ ٤٤٤ ـ ٤٤٩)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها للعواجي: (١/ ٢٨٦ ـ ٢٩٣)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٥).

(٢) **الجهمية**: إحدى الفرق الكلامية التي تنتسب إلى الإسلام، بنت مذهبها على مقالات كلامية، تقوم على التعطيل في التوحيد، والجبر في القدر، والإرجاء في الإيمان، والجهمية تطلق نسبة إلى الجهم بن صفوان، وإن كان المؤسس الفعلي لهذا المذهب هو الجعد بن درهم، ولكن اشتهر وانتشر على يد الجهم.
انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص: (١٣٢، ٢٧٩)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص: (٩٦ ـ ١٤٥)، الفرق بين الفرق ص: (٢١١ ـ ٢١٢)، الملل والنحل للشهرستاني: (١/ ٨٦ ـ ٨٨)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (٢٠٣)، الرسالة البعلبكية ص: (١٤٥ ـ ١٥١).

(٣) الجهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي، المتكلم الضال، رأس الجهمية وأساس البدعة، قتله سلم بن أحوز عام: ١٢٨هـ.
قال عنه الذهبي: «الضال المبتدع، رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئًا، لكنه زرع شرًّا عظيمًا».
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٦/ ٢٦)، تاريخ الإسلام للذهبي حوادث ووفيات: (١٢١ ـ ١٤٩)، ميزان الاعتدال في معرفة الرجال للذهبي: (٢/ ١٥٩)، لسان الميزان لابن حجر: (٢/ ١٤٢)، تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي ص: (١٠).

(٤) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٣/ ١٠٠، ٦/ ٣٥، ١٢/ ٣١١)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٦٧)، الصفدية: (١/ ٨٨ ـ ٨٩، ٩٦ ـ ٩٧، ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، النبوات: (١/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩).

٢ ـ **أنه لا يسمى بإثبات ولا نفي**؛ فلا يقال حيّ، ولا لا حي، ولا عالم ولا لا عالم، ولا قادر ولا لا قادر، وينسب هذا المسلك إلى غلاة المعطلة من القرامطة الباطنية والمتفلسفة، ويسمون بالمتجاهلة الواقفة(١).

٣ ـ **السكوت عن الأمرين، الإثبات والنفي**؛ فلا يقال حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، فلا ينفون النقيضين، ويسكتون عن هذا وهذا، وهذا القول يحكى عن الحلاج(٢)، ويسمون بالمتجاهلة اللاأدرية(٣).

٤ ـ **تصويب كل الأقوال المتناقضة**، وهو قول باطنية(٤) الصوفية(٥)

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ١٠٠)، (٦/ ٣٥).

(٢) الحسين بن منصور الحلاج، صوفي فيلسوف، فارسي الأصل، وكان جده مجوسيًا، زنديق مارق، تبرأ منه أكثر الصوفية، ادعى حلول الخالق تعالى في جسده، فقتل على ذلك مصلوبًا في أحد جسور بغداد سنة: ٣٠٩هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٨/ ١١٢)، سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٣١٣).

(٣) **انظر**: الصفدية: (١/ ٩٦ ـ ٩٨).

(٤) هذا المصطلح إذا أطلق يراد به طوائف عديدة لهم ألقاب مختلفة لكن تجمعهم أصول متفق عليها بينهم، وهذا اللقب هو أشهر ألقابهم، وسبب تسميتهم بذلك حكمهم بأن لكل ظاهرٍ باطنًا، ولكل تنزيلٍ تأويلًا، وبأن الدين منقسم إلى شريعة وحقيقة.
انظر: درء تعارض العقل والنقل: (٦/ ٨٦، ٨/ ٢٤٣)، رسالة في علم الباطن والظاهر، ضمن مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٨)، النبوات: (٢/ ٦٣٣)، الملل والنحل: (١/ ٢٠١)، جناية التأويل الفاسد لأحمد لوح ص: (٥٠٣)، دراسات في الفرق لصابر طعيمة ص: (٧٥).

(٥) أقوى ما قيل في تحقيق الخلاف في المادة التي اشتق منها مصطلح الصوفية أنها نسبة إلى الصوف؛ لأنهم في بداياتهم كانوا يتميزون بلبس الصوف، **انظر**: الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان ص: (١٢٩ ـ ١٣٠)، الصوفية والفقراء، ضمن مجموع الفتاوى: (١١/ ١٦)، **وانظر**: في الخلاف حول اشتقاق كلمة «الصوفية»، والأقوال في ذلك: الصوفية في نظر الإسلام لسميح الزين ص: (١٤ ـ ٢٣)، تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي لأحمد لوح: (١/ ٣٤ ـ ٤٠).
وأما اصطلاحًا: فقد ذكر عدة تعريفات للتصوف، منها:
التصوف: الأخذ بالحقائق، واليأس مما في أيدي الخلائق، وهذا تعريفُ معروفٍ الكَرخيِّ: (ت٢٠٠هـ)، **انظر**: الرسالة القشيرية ص: (٣١٣).
وقيل: التصوف: ذكرٌ مع اجتماع، ووَجْدٌ مع استماع، وعمل مع اتباع، وهذا تعريف الجُنيد: (ت٢٩٨هـ)، **انظر**: نفس المصدر ص: (٣١٣). =

أصحاب القول بوحدة الوجود؛ كابن عربي ونحوه، وهو شرُّ الأقوال وأكثرها غُلُوًّا(١).

القول الثاني: أن الله لا يسمى إلا بالقادر فقط، وهذا القول منسوب إلى الجهم بن صفوان(٢).

القول الثالث: إثبات الأسماء مجرَّدةً عن المعاني وهي الصفات، وهو مذهب المعتزلة(٣)، وابن حزم من الظاهرية؛ اتفقوا على تسمية الله بالاسم

= **ومن التعريفات الحديثة**: طريقة زهدية في التربية النفسية، تعتمد على جملة من العقائد الغيبية، مما لم يقم على صحتها دليل في الشرع ولا في العقل، **انظر**: التصوف بين الحق والخلق لمحمد شقفة ص: (٧).

وقد قَسَمَ شيخ الإسلام رحمه الله الصوفية ثلاثةَ أصناف:

صوفية الحقائق: وهم أهل الصدق في الزهد وكثرةِ العبادة والمجاهدة من المتقدمين منهم.

صوفية الأرزاق: وهم الذين وُقِفَت عليهم الوقوف، ولزموا الخوانك، وكانوا أهل استقامة والتزام بالآداب الشرعية.

صوفية الرسم: وهم المقتصرون على النسبة، فهَمُّهم اللباس والآداب الوضعية.

انظر: الصوفية والفقراء، ضمن مجموع الفتاوى: (١١/١٦ ـ ١٩).

(١) **انظر**: الصفدية: (١/٩٨ ـ ٩٩).

(٢) **انظر**: الأنساب للسمعاني: (٢/١٣٣)، منهاج السنة النبوية: (٢/٥٢٦ ـ ٥٢٧)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/١٨٧)، مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٦٠).

(٣) **المعتزلة**: من الفرق الكلامية التي ظهرت في عهد التابعين، وأشهر الأقوال في سبب تسميتهم بالمعتزلة هو اعتزال إمامهم واصل بن عطاء لحلقة الإمام الحسن البصري، ويقوم مذهب المعتزلة على الأصول الخمسة المشهورة، وهي:

١ ـ **التوحيد**: ويريدون به تعطيل الله عز وجل عن صفات الكمال.

٢ ـ **العدل**: ويريدون به نفي خلق الله عز وجل لأفعال العباد.

٣ ـ **الوعد والوعيد**: ويريدون به وجوب إنفاذ الله عز وجل لوعده ووعيده.

٤ ـ **المنزلة بين المنزلتين**: فمرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر.

٥ ـ **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**: ويريدون به جواز الخروج على الحاكم الشرعي.

انظر: مقالات الإسلاميين ص: (١٥٥)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص: (٣٥ ـ ٤٣)، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، الفرق بين الفرق ص: (١١٤)، الملل والنحل: (١/٤٣)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: (١/٦٩)، المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق.

مع نفي الصفات عنه[١].

القول الرابع: إثبات الأسماء الحسنى مع إثبات معاني بعضها ونفي معاني بعضها، وهو قول الكُلَّابِية[٢] والأشاعرة[٣] والماتريدية[٤] ومن

(١) **انظر**: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل لابن المرتضى ص: (٦)، شرح الأصول الخمسة ص: (١٥١)، مقالات الإسلاميين ص: (١٦٤ ـ ١٦٥)، الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري ص: (١٢٢ ـ ١٢٣، ١٤٣)، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: (٢/ ١٠٠ ـ ١٠٢)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٦)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

(٢) **الكُلَّابية**: من الفرق الكلامية التي ظهرت نهاية القرن الثاني، وبدايات القرن الثالث الهجري، على يد مؤسسها عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب القطان، وهذه الفرقة لم تستمر طويلًا؛ إذ اضمحلت فيما بعد في المذهب الأشعري، وهي على العموم توافق السلف في معظم أصول الاعتقاد، وخالفوا السلف في باب الصفات؛ بمنع قيام الصفات الاختيارية بالله ﷻ، وإخراجهم العمل عن مسمى الإيمان، ووجوب الاستثناء فيه.
انظر: مقالات الإسلاميين ص: (١٦٩، ٥٤٦)، أصول الدين للبغدادي ص: (٨٩ ـ ٩٠، ٢٤٩)، آراء الكلابية العقدية لهدى السلالي.

(٣) **الأشاعرة**: أصحاب العقيدة الأشعرية، وهي فرقة كلامية واسعة الانتشار، تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري، ظهرت في القرن الرابع الهجري وما بعده، بدأت أصولها بنَزَعات كلامية خفيفة، تلقفها الأشعري عن ابن كُلَّاب، تدور حول نفي الصفات الاختيارية، مع القول بالجبر والإرجاء، ثم تطورت وتوسعت في المناهج الكلامية حتى أصبحت في القرون المتأخرة: (الثامن وما بعده) فرقة كلامية محضة، ذات منهج عقلاني فلسفي، مع خلط ذلك بالتصوف والقبورية، فاتخذت البراهين العقلية الكلامية وسيلة في محاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم، اشتهروا بإثبات سبع صفات فقط.
انظر: الملل والنحل: (١/ ٩٤ ـ ١٠٣)، رسالة في الردّ على الرافضة لأبي حامد المقدسي ص: (١٦٦ ـ ١٦٨)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: (١/ ٨٧)، الفرق الكلامية: (المشبهة، الأشاعرة، الماتريدية) لناصر العقل ص: (٤٩).

(٤) **الماتريدية**: فرقة كلامية تنتسب إلى مؤسسها أبي منصور الماتريدي، ظهرت أساسًا في بلاد ما وراء النهر، في نهاية القرن الثالث وبداية الرابع الهجري، تقوم ـ كشقيقتها الأشعرية ـ على منهج عقلاني فلسفي، مع خلط ذلك بالتصوف والقبورية، فاتخذت البراهين العقلية الكلامية وسيلة في محاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم، واشتهروا بإثبات ثمان صفات فقط.
انظر: الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات لشمس الأفغاني، الماتريدية دراسة وتقويمًا لأحمد الحربي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: (١/ ٩٩)، الفرق الكلامية: (المشبهة، الأشاعرة، الماتريدية) ص: (١٧٥).

وافقهم؛ فهؤلاء جميعًا يثبتون معاني الأسماء الحسنى المشتقة من الصفات التي أثبتوها فقط:

فالكلابية وقدماء الأشاعرة، يثبتون معاني الأسماء الحسنى المشتقة من الصفات التي أثبتوها؛ وهي ما عدا الصفات الاختيارية.

وأما الماتريدية والمتأخرون من الأشاعرة بناء على أنهم لا يثبتون إلا سبع أو ثمان صفات فقط، فإنهم يثبتون معاني الأسماء المشتقة من هذه الصفات فقط؛ وهي: العليم، والقدير، والحي، والسميع، والبصير.

وبالنسبة لجميع هؤلاء، فإن باقي الأسماء مما لم يثبتوا معناه، إما أن يحرفوا هذه المعاني، أو يقولوا هي على سبيل المجاز(١).

هذا عرض موجز لمجمل أقوال المعطلة في باب الأسماء الحسنى(٢)، وسيأتي مزيد تفصيل لمذاهبهم والتعريف بهم وبيان أقوالهم والردّ عليهم في الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

ومن جملة المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب من غير المعطلة ـ: مبتدعة الصوفية، ومخالفتهم لا تتعلق بإثبات الأسماء الحسنى أو نفيها كما هو الشأن مع المعطلة، بل مخالفتهم من جهة تعيين أسماء الله الحسنى، وذلك بغلوهم وتوسعهم في تعيينها من غير استناد إلى أدلة شرعية من القرآن الكريم أو السُّنَّة النبوية الصحيحة، فمنهم من يوصلها إلى ثلاثمائة، ومنهم من يقول: إنها ألف وواحد، ومنهم من يقول: إنها أربعة

---

(١) **انظر**: شرح الأصفهانية ص: (٤٤٥)، الملل والنحل: (١/ ٩٥)، العقيدة الصغرى: (أم البراهين في العقائد) للسنوسي، ضمن كتاب الإمام ابن يوسف السنوسي وعلم التوحيد لجمال الدين بوقلي حسن ص: (٤٤٧ ـ ٤٤٨)، جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني ص: (٦٣)، إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضي ص: (١٠٧ ـ ١١٤)، الماتريدية للحربي ص: (٢٢٤ ـ ٢٢٥، ٢٣٩)، الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات: (٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣١)، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد عبد اللطيف نور: (١/ ٤٧٧ ـ ٤٨١).

(٢) **انظر** حول هذه التقسيمات: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (١٤ ـ ٢٤).

آلاف، ومنهم من يقول: إنها مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا؛ عددَ الأنبياء، ونحو ذلك من الأقوال[١].

كما أن مخالفتهم تقع من جهة البدع العملية التي أحدثوها فيما يتعلق بأسماء الله الحسنى؛ من جهة ربطها بأذكارٍ ما أنزل الله بها من سلطان، أو الطريقة التي يذكرون الله بها، من التدرج في الذكر من الثناء عليه بأسمائه الحسنى، وهكذا إلى أن يصلوا إلى الذكر بالاسم المفرد، إلى الذكر بضمير الغيبة ونحو ذلك، مما سنبينه بالتفصيل في الباب الثالث بإذن الله تعالى.

❊ ❊ ❊

(١) **انظر**: لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للفخر الرازي ص: (١٠٢)، فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/ ٢٢٠)، الجوائز والصلات من جمع الأسامي والصفات لصديق حسن خان ص: (٤٠).

المبحث الثاني

ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيميّة.
- المطلب الثاني: اسمه ونسبه وكنيته وولادته ووفاته.
- المطلب الثالث: حياته الشخصية.
- المطلب الرابع: حياته العلمية.
- المطلب الخامس: آثاره العلمية.
- المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المطلب الأول

العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيميّة

عاش شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النصف الثاني من القرن السابع، والربع الأول من القرن الثامن الهجري، وقد تميزت هذه الحقبة من تاريخ الأمة الإسلامية بأمور شتى في مناحي الحياة المختلفة:

تميز العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الصعيد السياسي بضعف سلطة الخلافة المركزية التي كانت في يد العباسيين في بغداد؛ فقد كانت البلاد الإسلامية ممالك صغيرة يحكمها أمراء وسلاطين من العجم غالبًا، لا يخضعون لسلطان الخلافة إلا في الأمور الشكلية؛ فَسادَ الاضطراب السياسي والتفكك، وزاد طمع أعداء المسلمين فيهم وفي بلادهم.

وقد عاصر شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ حدثين مُهمين من أعظم الأحداث التي مرت في تاريخ الإسلام، وهما:

الأول: خروج الفرنج الصليبيين إلى الشام ومصر فيما يسمى بالحروب الصليبية.

الثاني: ظهور التتار بالمشرق واستيلاؤهم على بغداد، وزحفهم نحو الشام ومصر.

أضف إلى ذلك الفتن الداخلية التي سادت بين المسلمين وتناحرهم فيما بينهم من أجل الوصول إلى السلطة[(١)].

وهاك وصفًا دقيقًا مختصرًا لأحد أبرز علماء التاريخ الذين عايشوا هذا العصر؛ إذ يقول الإمام ابن الأثير الجزري[(٢)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولقد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم؛ منها: هؤلاء التتر قبحهم الله! أقبلوا من المشرق، ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها، وستراها مشروحة متصلة إن شاء الله تعالى.

ومنها خروج الفرنج ـ لعنهم الله ـ من المغرب إلى الشام، وقصدهم ديار مصر ومُلكهم ثغرَ دمياط، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم، وقد ذكرناه سنة أربع عشرة وستمائة.

ومنها أن الذي سلم من هاتين الطائفتين فالسيف بينهم مسلول والفتنة قائمة على ساق[(٣)].

---

(١) **انظر**: الكامل في التاريخ: (١٠/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، الكواكب الدرية في مناقب ابن تيمية لمرعي الكرمي ص: (٩٢)، البداية والنهاية: (١٤/ ٨).

(٢) المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير الشيباني، القاضي العلامة المحدث، صاحب «جامع الأصول» و«النهاية في غريب الحديث»، توفي سنة: ٦٠٦هـ بالموصل.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٤/ ١٤١)، سير أعلام النبلاء: (٢١/ ٤٨٨).

(٣) الكامل في التاريخ: (١٠/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

المكنى **بأبي العباس**، والملقّب **بتقي الدين**، والمشتهر **بشيخ الإسلام ابن تيميّة**[١].

ولد في حرّان[٢] يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة، وتوفي محبوسًا في سجن القلعة بدمشق، ليلة الاثنين عشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، عن عمر بلغ سبعة وستين عامًا وثمانية أشهر وعشرة أيام ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ وكانت جنازته مشهودة، صُلِّيَ عليه في عدة مواضع؛ لازدحام الناس، ودفن في مقابر الصوفية وقت العصر، وأغلق الناس دكاكينهم، ولم يتخلف عن جنازته إلا القليل.

وصُلِّيَ عليه صلاةُ الغائب في غالب بلاد الإسلام، القريبة والبعيدة، حتى في اليمن والصين.

المطلب الثالث

حياته الشخصية

لم تأت مصادر ترجمته رَحِمَهُ اللَّهُ بأخبار حافلة عن حياة شيخ الإسلام

---

(١) تيميّة بتشديد الياء الثانية، لقب لجده محمد، وهو الخامس من آبائه، وقد ذُكر في تعليلها قولان مشهوران:
الأول: قيل: إن جده محمد بن الخضر حجّ، وكانت امرأته حامل، فلما كان على درب تيماء المشهور، رأى جارية جميلة خرجت من خبائها، فلما رجع إلى حرّان، وجد امرأته قد ولدت بنتًا، فلما رآها قال: يا تيميّة، يا تيميّة؛ فلقب بذلك.
الثاني: قيل: جده محمدٌ هذا كانت أمه تسمى تيميّة وكانت واعظة؛ فنسب إليها وعُرف بها.
انظر: مختصر طبقات علماء الحديث، محمد بن عبد الهادي الحنبلي، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٤٨ ـ ٢٤٩)، التبيان في شرح بديعية البيان، محمد بن ناصر الدين الدمشقي، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٤٩٢)، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين لخير الدين بن محمود الآلوسي ص: (١٧).

(٢) حرَّان، بتشديد الرّاء: بلدة مشهورة في الجزيرة ـ بين نهري دجلة والفرات ـ بين سوريا والعراق، وهي غير حرَّان التي بقرب دمشق، ولا التي في تركيا، ولا التي بقرب حلب، أفاده الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد؛ كما في المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيميّة وما لحقها من أعمال ص: (١٦ ـ ١٧)، **وانظر**: معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، ابن تيميّة بطل الإصلاح الديني لمحمود مهدي الإستنبولي ص: (١٠).

الشخصية، فقد كان لعلمه وفضله وجهاده وتآليفه الحظُّ الأوفرُ من العناية في تراجمه، ومما أسعفتنا به مصادر ترجمته في هذه الجوانب ما يلي:

جاء في نعته رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان أبيض البشرة، أسود شعر الرأس واللحية قليل شيب اللحية، شعر رأسه إلى شحمة أذنيه، رَبْعَة[1] من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، أبيض العينين، جَهْوَرِيَّ الصوت، فصيحًا سريع القراءة، تعتريه حدة سرعان ما يقهرها بحلم وصفح؛ كأن عينيه لسانان ناطقان، إذا أخذ يتكلم ازدحمت العبارة في فمه.

والدته الشيخة الصالحة ست النِّعم بنت عبد الرحمٰن بن علي بن عبدوس الحرّانية المتوفاة بدمشق سنة: ٧١٦هـ، وله ثمانية من الإخوة كلهم ذكور، اثنان منهم أشقاء، والباقي إخوة لأم.

هاجر أهل بيته من حرّان إلى دمشق سنة: ٦٦٧هـ وعمره سبع سنين؛ بسبب جور التتار، وعاش أكثر عمره في دمشق، وكان يتردد على القاهرة والإسكندرية أحيانًا.

حج مرّة واحدة سنة: ٦٩٢هـ وعمره: ٣١ سنة.

لم يتزوج ولم يتسرَّ قط؛ لكثرة أشغاله، وانصرافه إلى أمور العلم والدعوة والجهاد، فلم يجد مجالًا لغيرها، وقد كان أخوه شرف الدين عبد الله[2] القائم على شؤونه الخاصة ومصالحه.

نشأ رَحِمَهُ اللَّهُ في تصوّن تامّ، وعفاف وتأله، واقتصاد في المأكل والملبس، برًّا بوالديه، عازفًا عن المناصب والولايات، رافضًا للأُعطيات والمُرتبات، حتى إنه رفض منصب قضاء القضاة ومشيخة المشايخ، منصرفًا

---

(١) الرَّبْعَة: الوسيط القامة للمذكر والمؤنث، المعجم الوسيط: (١/ ٣٢٤).

(٢) شرف الدين عبد الله بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميّة الحراني، الزاهد الورع، سمع الكثير، وتفقه ودرس، ولم يشتغل بالتصنيف، وكان أخوه يكرمه ويعظمه وكان من فضلاء عصره، مات في جمادى الأولى سنة: ٧٢٧هـ قبل أخيه بسنة.
انظر ترجمته في: الدرر الكامنة قي أعيان المائة الثامنة: (١/ ٢٧٥)، شذرات الذهب: (٦/ ٧٦).

وقام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدورٍ بارزٍ ومشاركةٍ فعالةٍ في حرب هؤلاء النصارى والتتار بلسانه ويده، والحد من شر الفتن الداخلية التي قامت بين المسلمين(١).

ونتيجة طبيعية لهذه الحالة السياسية المضطربة كان لها الأثر السلبي على الوضع الاجتماعي؛ من انتشار حالة انعدام الأمن، وعدم اطمئنان الناس على أنفسهم وأموالهم، وانتشار الفقر بين الناس، وتفشي السرقة وقطع الطريق، والغش وغلاء الأسعار، وتدهور الحالة الاقتصادية للبلاد الإسلامية عمومًا، وانتشار الفساد والمنكرات بين أوساط الناس.

وقد بذل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهودًا مضنية في محاولة إصلاح هذه الأوضاع بقلمه ويده، فكان له دورٌ بارزٌ فيها، وتأثيره الكبير في تعديل مسار الكثير منها(٢).

كما ألقت هذه الأوضاع بظلالها على الحياة العلمية التي شهدت ركودًا لم يسبق له مثيل في تاريخ المسلمين، في ظل سيادة العجم على البلاد الإسلامية، الذين لم يكن لهم اهتمام بالجانب العلمي، وكان شغلهم الشاغل تدبير المؤامرات والانقلابات لبعضهم البعض من أجل الترقي في المناصب والوصول إلى أعلى سلم السلطة، بالإضافة إلى توالي المصائب والحروب على البلاد الإسلامية، فقلّ الاشتغال بالعلم والبحث الفكري، فأُغلق باب الاجتهاد وتفشى التقليد والجمود الفكري، فكان قصارى جهود معظم علماء ذلك العصر التعليق والشرح والتحشية أو الاختصار لما سبق إنتاجه ممن سبقهم من أهل العلم، دون وجود أثر للابتكار والتجديد(٣).

لكن حتى لا نبخس تلك الحقبة من الزمن حقها، فقد برز فيها علماء أفذاذ كانوا بمثابة الاستثناء، والخروج عن هذه القاعدة العامة، أحرز شيخ

---

(١) **انظر**: ابن تيميّة لمحمد أبو زهرة ص: (١٠)، ابن تيميّة السلفي لمحمد خليل هراس ص: (١٤).

(٢) **انظر**: ابن تيميّة السلفي ص: (١٧، ١٩). (٣) **انظر**: ابن تيميّة السلفي ص: (١٩، ٢٠).

الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ من بينهم قصب السبق، فكان إمامهم والمبرّز فيهم، برع في مختلف العلوم والفنون، وكان الإبداع والابتكار والتجديد السمة البارزة في نتاجه العلمي، والتحرر من التقليد والجمود العلامة الفارقة في مؤلفاته وفتاويه.

ومن أهم الجوانب العلمية التي شغلت حيزًا كبيرًا من نشاط شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ العلمي: اهتمامه المنقطع النظير بالجانب العقدي؛ لما لاحظه رَحِمَهُ اللَّهُ من انتشار البدع والخرافات، وكثرة الانحرافات العقدية والشركيات، وبروز العديد من الفرق الضالة، واستفحال أمرهم وتمكنهم من كثير من البلاد الإسلامية، فانبرى شيخ الإسلام وتلاميذه لمواجهة ذلك كله بالتركيز في مؤلفاته على ردّ هذه الأباطيل والانحرافات، والتصدي لهذه الفرق والطوائف الضالة؛ كما يظهر ذلك جليًّا في كتبه ورسائله.

المطلب الثاني

اسمه ونسبه وكنيته وولادته ووفاته

هو: **أحمد ابن** الشيخ الإمام المفتي شهاب الدين أبي المحاسن **عبد الحليم ابن** الشيخ الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات **عبد السلام بن** أبي محمد **عبد الله بن** أبي القاسم **الخضر بن محمد ابن تيميّة ابن الخضر بن علي بن عبد الله**(١) **النُّمَيْري**(٢) نسبًا **الحرّاني** مولدًا، ثم **الدمشقي** منشأً ومدفنًا، **الحنبلي** مذهبًا، ثم **المجتهد**.

---

(١) سياق نسب شيخ الإسلام بهذه السلسلة من ثمان آباء تفرّد بذكره تلميذه ابن عبد الهادي، كما في العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة ص: (١٨).

(٢) النُّمَيْري: بنون مضمومة، ثم ميم مفتوحة، ثم ياء ساكنة، نسبة إلى قبيلة نُمَيْر، وهو نمير بن عامر بن صعصعة، **انظر**: الأنساب للسمعاني: (٥/٤٢٦).
وهذه النسبة من إفادات ابن ناصر الدين الدمشقي؛ كما في التبيان لبديعية البيان: (مخطوط ق١٥١/ب)، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٤٩٢)، وتابعه عليها العدوي في الزيادات، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٦٢٧).

عن ملاذ الدنيا وزخرفها، ولا همَّ له إلا نشر العلم وتدوينه والعمل به، ومقاومة الباطل وأهله، وبذل النصح للولاة، مع الصرامة والحزم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وملازمة الذكر وتلاوة القرآن، وغاية التعبد والتأله.

ومواقفه الجهادية أكثر من أن تُعَدّ، وأشهر من أن تذكر، ومما ذكر له وشهد له به القاصي والداني شدة تعظيمه لحدود الله عَزَّوَجَلَّ وترك الانتصار لنفسه مع كثرة ما أساء إليه الخصوم ووشوا به إلى الحكام والسلاطين، وما تسببوا فيه من سجنه والترسيم[(١)] عليه مرات؛ ولكن إذا تمكن منهم، تَرَكَ الانتقام احتسابًا للأجر من الله عَزَّوَجَلَّ، وما عرف عنه من سلامة الصدر وطيب النفس لإخوانه المسلمين مهما بدر منهم نحوه[(٢)].

المطلب الرابع

حياته العلمية

نشأ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيت علم وورع وعبادة، ورث العلم أبًا عن جد، وكانت حياته العلمية حافلة، مليئة بما يقل أن يجتمع لعالم غيره، استحق بذلك المكانة السامقة التي جعلته مبرِّزَ علماءِ عصره على الإطلاق، وبقيت آثاره في الأمة إلى حاضرنا، وستَستمِرُّ بإذن الواحد الأحد إلى ما شاء الله تعالى.

وقد شهد كل من عاصره ولقيه من أهل العلم والأفاضل بنبوغه في سن مبكرة، وأعجب القاصي والداني بقوة حفظه وفرط ذكائه، وقد حكي في حفظه وذكائه وسيلان ذهنه وسرعة إدراكه الشيء العجيب، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، وأتقن عددًا من العلوم وهو ابن بضع عشرة سنة،

---

(١) الترسيم: بمثابة الإقامة الجبرية في العصر الحالي، أفاده الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ، **انظر**: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٨).

(٢) **انظر**: البداية والنهاية حوادث سنة: (٧٠٩هـ)، (١٨/ ٩٢ ـ ٩٥).

فحذق العربية في أيام، وفهم كتاب سيبويه في أيام، وكان يحفظ جلّ السُّنَّة النبوية مع شدة الاستحضار وقت الاستدلال، وقلّ أن يحفظ شيئًا فينساه، حتى إنه كان يحفظ المحلى لابن حزم ويستظهره، ما خاض فنًّا من الفنون إلا فتح له فيه وأتقنه، واستدرك أشياء في ذلك العلم على حذّاق أهله.

ناظر وهو دون البلوغ، فكان يحضر المدارس والمحافل في صغره ويتكلم ويناظر ويفحم الكبار، ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم، ولا يعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه.

أذن له الشيخ أحمد بن نعمة المقدسي الحنبلي(١) بالفتيا سنة: ٦٧٧هـ وعمره: ١٧ سنة، وكان يفتخر بذلك، وفي تلك السن بدأ بالتأليف، ودرّس وهو ابن: ٢١ سنة، بعد وفاة أبيه في مدرسة الحديث السكرية، وتولى مشيختها يوم الاثنين ثاني محرم سنة: ٦٨٣هـ.

وقد كان درسه في التفسير الذي بدأه سنة: ٦٩١هـ أبرز دروسه، وقد استمر عليه مدّة طويلة، شُهِدَ له بالإمامة في هذا العلم.

وقد أخذ العلم عن أكثر من مائتي شيخ كلهم دماشقة وجلّهم حنابلة، وكان أول سماعه من أحمد بن عبد الدائم بدمشق وهو في السابعة من عمره.

كان رَحِمَهُ اللَّهُ كثير المناظرة لأهل الباطل؛ رجاء رجوعهم عن باطلهم ومحاولة إنقاذهم مما وقعوا فيه من الضلال والانحراف، وأن يكون سببًا في هداية الله لهم، مما يدل على حبه لإخوانه المسلمين ما يحبه لنفسه وتمثله لقوله ﷺ: **(فَوَاللهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ)**(٢)، وله في ذلك مواقف عدة رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) أحمد بن نعمة بن أحمد، شرف الدين المقدسي، أبو العباس الحنبلي، قاضي دمشق ومفتيها، أتقن العديد من الفنون، وله كتاب في أصول الفقه، توفي سنة: ٦٩٤هـ.
انظر ترجمته في: البداية والنهاية: (١٧/ ٤٧٨)، طبقات الشافعية الكبرى: (٨/ ١٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل، رقم: (٣٠٠٩).

ولعل من أعجبها ما حكاه عن نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: «وقد كنت في أوائل معرفتي بأقوالهم[(١)] بعد بلوغي بقريب وعندي من الرغبة في طلب العلم وتحقيق هذه الأمور ما أوجب أني كنت أرى في منامي ابن سينا، وأنا أناظره في هذا المقام وأقول له...»[(٢)]، ثم ساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ مضمون المناظرة حول أصل توحيدهم الذي بنوه على أن العقل الأول لا يصدر عنه إلا واحد؛ منعًا للتركيب والإضافة ونحو ذلك من الكلام الفاسد الذي سيتبين شيء منه في أثناء الردّ عليهم في الباب الثالث من هذه الرسالة[(٣)].

المطلب الخامس

آثاره العلمية

إن الآثار التي خلفها شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ شاهدة على علو كعبه وإمامته في العلم؛ فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أفراد الدهر في كثرة تآليفه، فلا يعلم في الإسلام من صنَّف نحوًا مما صنَّف ولا قريبًا منه، وقُدِّرت مؤلفاته بخمسمائة مجلد، وبأربعة آلاف كرّاس أو أكثر.

وقد جرت له بسبب بعض مؤلفاته وفتاويه محن من السَّجْن، والنيل من العِرض بغير حق، ومناظرات عديدة؛ كما جرى له بسبب الحموية، والواسطية، وبسبب فتواه في الطلاق بالثلاث، وبالحلف بالطلاق، وفتوى الزيارة وشدِّ الرِّحال وغيرها.

هذا مع ما حصل له في بعض سجناته من منع الدواة والقلم، وإخراج الكتب، كما حصل له في سجنته الأخيرة في القلعة، فذُكِر أن ذلك كان سبب مرضه واغتمامه بهذا الأمر، والذي انتهى بوفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد كانت مؤلفاته في غاية الإبداع وقوة الحجاج وحسن التصنيف والترتيب، غير مشوبة بكدر، بل خالصة من الشَّبه والشُّبه، تطغى عليها سمة

---

(١) الضمير عائد إلى الفلاسفة.
(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).
(٣) **انظر**: ص: (٨٣٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

التجديد والسَّبق في علوم شتى خاصة التوحيد والفقه والعلوم العقلية، هدم في كلٍّ منها ما كان عليه المتأخرون من انحراف وجمود وتقليد أعمى، وظلَّ منهجه فيها نبراسًا يقتدي به كل من أتى بعده.

ومن المؤكد أن استقصاء مؤلفات شيخ الإسلام أمر عسير دَركُهُ إن لم يكن مستحيلًا، وقد حاول العديد من الباحثين ممن سبقني حَصرَها، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلًا، وإنما هي محاولات متفاوتة[1] في الاستيعاب، يشكرون على الجهد المبذول فيها، وقد حاولت أن أدلي بدلوي في هذا المجال، فوضعت عددًا من القوائم لمؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة بلغت اثنتَيْ عشرة قائمة[2]، تعين الباحثين في تراث هذا الإمام للوقوف على مطلوبهم.

وسأكتفي في هذا المطلب بذكر أبرز الآثار العلمية لشيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ميدان التخصص الذي يتعلق بهذا البحث وهو العقيدة، مع إبراز جهوده الخاصة بباب الأسماء الحسنى؛ لتعلقه المباشر بهذا البحث.

وقد علّل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ سبب عنايته بالتأليف في باب الاعتقاد أكثر من غيره من سائر أبواب الدين؛ وقد سأله تلميذه عمر بن علي البزار[3] عن سبب ذلك، فقال:

«ولقد أكثر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ التصنيف في الأصول فضلًا عن غيره من بقية العلوم،

---

(١) ومن أحسن ما وقفت عليه في ذلك ما بذله محققا كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ: (١/ ٦٩ ـ ١٥٢)، ويليهما في ذلك واضعا كتاب الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٧٧٩ ـ ٨٠٩).

(٢) هي الآن قيد الإعداد النهائي لها، يسَّر الله إتمامها وطبعها.

(٣) عمر بن علي بن موسى البغدادي أبو حفص الأزجي البزار، الفقيه الحنبلي، صنف في الفقه والحديث والرقائق، كان ذا عبادة وتهجد، توفي في طريقه إلى الحج بالطاعون سنة: ٧٤٩هـ.

انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: (٢/ ٤٤٤)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: (٦/ ١٦٣).

فسألته عن سبب ذلك والتمست منه تأليف نصٍّ في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب، ومتى قلّد المسلم فيها أحد العلماء المقلَّدِينَ، جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول، فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة والقائلين بوحدة الوجود والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية والمعطلة والمجسمة والمشبهة والراوندية والكُلَّابية والسليمية[1] وغيرهم من أهل البدع، قد تجاذبوا فيها بِأَزِمَّةِ الضلال، وبان لي أن كثيرًا منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية الظاهرة العلية على كل دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم؛ ولهذا قلّ أن سمعت أو رأيت معرضًا عن الكتاب والسُّنَّة مقبلًا على مقالاتهم إلا وقد تزندق أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده، فلما رأيت الأمر على ذلك، بان لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم وقطع حجتهم وأضاليلهم أن يبذل جهده؛ ليكشف رذائلهم ويزيف دلائلهم، ذبًّا عن الملة الحنيفية والسُّنَّة الصحيحة الجلية، ولا والله ما رأيت فيهم أحدًا ممن صنف في هذا الشأن وادعى عُلُوَّ المقام إلا وقد ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الإسلام؛ وسبب ذلك إعراضه عن الحق الواضح المبين وعمَّا جاءت به الرسل الكرام عن رب العالمين، واتباعه طرق الفلسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم حكميات وعقليات، وإنما هي جهالات وضلالات، وكونه التزمها معرضًا عن غيرها أصلًا ورأسًا فغلبت عليه، حتى غطت على عقله السليم، فتخبط حتى خبط فيها عَشْوًا، ولم يفرق بين الحق والباطل، وإلا فالله أعظم لطفًا بعباده أن لا يجعل لهم عقلًا يقبل الحق ويثبته ويبطل الباطل وينفيه، لكن عدم التوفيق وغلبة الهوى أوقع من أوقع في الضلال وقد جعل الله تعالى العقل السليم

---

(١) هكذا في المطبوع، لكني لم أقف على فرقة بهذا الاسم، ولعل الصواب «السالمية»، والله أعلم، وسيأتي التعريف بهم بإذن الله تعالى.

من الشوائب ميزانًا يزن به العبد الواردات؛ فيفرق به بين ما هو من قبيل الحق وما هو من قبيل الباطل، ولم يبعث الله الرسل إلا إلى ذوي العقل، ولم يقع التكليف إلا مع وجوده، فكيف يقال إنه مخالف لبعض ما جاءت به الرسل الكرام عن الله تعالى، هذا باطلٌ قطعًا، يشهد له كل عقل سليم، لكن ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]، قال الشيخ الإمام ـ قدس الله روحه ـ: فهذا ونحوه هو الذي أوجب أني صرفت جلّ همي إلى الأصول، وألزمني أن أوردت مقالاتهم وأجبت عنها بما أنعم الله تعالى به من الأجوبة النقلية والعقلية»[1].

فمن أبرز مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتقاد:

١ ـ درء تعارض العقل والنقل.

٢ ـ منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية.

٣ ـ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية.

٤ ـ «الاستغاثة» أو الرد على البكري.

٥ ـ «الأخنائية» أو الرد على الأخنائي.

٦ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ.

٧ ـ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.

٨ ـ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم.

٩ ـ التدمرية.

١٠ ـ الفتوى الحموية.

١١ ـ التسعينية.

١٢ ـ بغية المرتاد في الردّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وأهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد.

١٣ ـ الإيمان الكبير.

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيميّة لعمر بن علي البزار ص: (٣٣ ـ ٣٥).

١٤ ـ شرح العقيدة الأصفهانية.

١٥ ـ شرح حديث النزول.

١٦ ـ النبوات.

١٧ ـ الصفدية.

هذه أبرز مؤلفاته في هذا الباب عمومًا، وغيرها كثير وكثير جدًّا، ومما يحسن الوقوف عنده هنا جهوده الخاصة في مؤلفاته المتعلقة بالباب الذي نحن بصدده في هذا البحث؛ ألا هو باب الأسماء الحسنى، مع الإشارة إلى أنه لا يكاد يخلو كتاب من كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن مباحث هذا الباب؛ فمن ذلك:

١ ـ تحقيق الإثبات في الأسماء والصفات، والمشهورة بعنوان «التدمرية»[١].

٢ ـ جواب في التشاغل بكلام الله وأسمائه وذكره، أيُّ ذلك أفضل[٢]؟

٣ ـ قاعدة في الاسم والمسمى[٣].

٤ ـ قاعدة في شرح أسماء الله الحسنى[٤].

٥ ـ قاعدة في الفاتحة، وفي الأسماء التي فيها، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥][٥].

٦ ـ فصل في معنى «الحي القيوم»[٦].

---

(١) مشهورة مطبوعة عدة طبعات، لعل أفضلها بتحقيق فضيلة الشيخ د. محمد عودة السعوي.

(٢) ذكرها ابن عبد الهادي في العقود الدرية ص: (٥٤)، وابن رشيق في أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٩٩) بعنوان: رسالة في الاشتغال بكلام الله وأسمائه وذكره، أيُّ ذلك أفضل.

(٣) مطبوعة ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٥ ـ ٢١٢).

(٤) **انظر**: أسماء مؤلفات ابن تيميّة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٩٩)، العقود الدرية ص: (٤٠).

(٥) **انظر**: أسماء مؤلفات ابن تيميّة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٨٤).

(٦) نشرت ضمن جامع المسائل: (١/ ٣٥ ـ ٥٩).

٧ - فصل في اسمه تعالى «القيوم»[(١)].

٨ - فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»[(٢)].

هذا ما وقفت عليه من جهود خاصة لهذا الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ في باب الأسماء الحسنى، والله الهادي إلى سواء السبيل.

المطلب السادس

ثناء العلماء عليه

قلّ أن يجتمع من الثناء في حق عالم من علماء الإسلام ـ: ما اجتمع لشيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ من الثناء من معاصريه، ومن جاء بعده، ومن أعدائه قبل محبيه؛ لما له من المكانة الرفيعة والأثر البالغ في تجديد الدين، وقد تسابق العلماء إلى الثناء عليه شعرًا ونثرًا، في حياته وبعد مماته، فمن نماذج ما قيل في حقه رَحِمَهُ اللَّهُ:

ما قاله تلميذه وقرينه العلامة الحافظ أبو الحجاج المِزِّي[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما رأيت مثله، ولا رأى هو مِثلَ نفسِهِ، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله وسُنَّة رسوله، ولا أتبعَ لهما منه»[(٤)].

---

(١) نشر ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٥٩ ـ ١٧٦)، وطبع خطأ ضمن تفسير آيات أشكلت: (١/ ٤٢١ ـ ٤٤٣)، وليس منه؛ وقد كانت ملحقة به في بعض النسخ مثل غيرها من الرسائل؛ فظنّ المحقق جميعها من الكتاب المذكور ونشرها معه. اهـ. أفاده الشيخ محمد عزير شمس، **انظر**: جامع المسائل: (١/ ١٤).

(٢) مطبوع ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٤ ـ ٣٩٦).

(٣) يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزِّي، محدث الديار الشامية في عصره، ولد بظاهر حلب، ونشأ بالمزَّة من ضواحي دمشق وتوفي بها سنة: ٧٤٢هـ، صاحب المؤلفات المشهور، ومنها: تهذيب الكمال، وتحفة الأشراف.
انظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: (٣/ ١٤٤)، شذرات الذهب: (٦/ ١٣٦).

(٤) **انظر**: مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٥١).

وقال العلامة ابن الزملكاني[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان إذا سئل عن فن من العلم، ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدًا لا يعرفه مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه، استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يُعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم ـ سواء كان في علوم الشرع أو غيرها ـ إلا فاق أهله والمنسوبين إليه، وكانت له اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب والتقسيم والتبيين... واجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها»[٢].

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فريد العصر علمًا ومعرفة وذكاء وحفظًا وكرمًا وزهدًا، وفرط شجاعة وكثرة تآليف والله يصلحه ويسدده»[٣].

ومما أثنى به الإمام ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حقه قوله: «لما اجتمعت بابن تيميّة رأيت رجلًا كل العلوم بين عينيه، يأخذ ما يريد، ويدع ما يريد»[٤].

ومما قيل في شأنه ما صدَّر به المقريزي[٥] رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجمة الشيخ فقال:

---

(١) محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزملكاني، فقيه، انتهت إليه رياسة الشافعية في عصره، ولد وتعلم بدمشق، وتصدر للتدريس والإفتاء، ولي القضاء في حلب فأقام سنتين، وطلب لقضاء مصر، فقصدها، فتوفي في بلبيس سنة: ٧٢٧هـ ودفن بالقاهرة.
انظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: (٥/ ٣٢٨)، الأعلام: (٦/ ٢٨٤).

(٢) **انظر**: مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٥١ ـ ٢٥٢).

(٣) معجم الشيوخ للذهبي: (١/ ٥٦).

(٤) **انظر**: تتمة المختصر في أخبار البشر لعمر بن المظفر ابن الوردي، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٣٣٥).

(٥) أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي، مؤرخ الديار المصرية، ولد ونشأ ومات في القاهرة، توفي سنة: ٨٤٥هـ، وله تصانيف عدة منها: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، السلوك في معرفة دول الملوك، تجريد التوحيد المفيد، وغيرها.
انظر ترجمته في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: (١/ ٧٩)، الأعلام: (١/ ١٧٧).

«...وكان من أذكى الناس، كثير الحفظ، قليل النسيان، قلّما حفظ شيئًا فنسيه، إلى أن صار إمامًا في التفسير وعلوم القرآن، عارفًا بالفقه واختلاف العلماء، بارعًا في الأصلين، والنحو وما يتعلق به، واللغة، والمنطق، وعلم الهيئة، والجبر والمقابلة، وعلم الحساب، وعلم أهل الكتابين، وأهل البدع، وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية، حتى إنه ما تكلم معه فاضل في فن من الفنون، إلا ظن أن ذلك الفن فنه، وصار حُفَظَةً للحديث، مميزًا بين صحيحه وسقيمه، عارفًا برجاله وعلله، متضلعًا من ذلك، مع التبحّر في علم التاريخ»[(١)].

هذه نماذج من أقوال أكابر أهل العلم في الثناء على شيخ الإسلام رحمه الله نثرًا، وقد أُثْنِي على الشيخ رحمه الله بقصائد ومراثي عديدة، فمما قيل من ذلك:

ما أنشده الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني رحمه الله:

مَاذَا يَقُولُ الوَاصِفُونَ لَهُ ... وَصِفَاتُهُ جَلَّتْ عَنِ الحَصْرِ
هُوَ حُجَّةٌ للهِ قَاهِرَةٌ ... هُوَ بَيْنَنَا أُعْجُوبَةُ الدَّهْرِ
هُوَ آيَةٌ فِي الخَلْقِ ظَاهِرَةٌ ... أَنْوَارُهَا أَرْبَتْ عَلَى الفَجْرِ[(٢)]

وقال أبو حيان النحوي[(٣)] رحمه الله في حقه:

---

(١) المقفى الكبير لأحمد بن علي المقريزي: (١/ ٤٥٥)، **وانظر** بنحوه: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لابن فضل الله العمري، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٣١٨).

(٢) **انظر**: مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٥٢).

(٣) محمد بن يوسف بن علي ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أبو حيان النحوي، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، توفي سنة: ٧٤٥هـ، ومن أشهر مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، مجاني العصر في تراجم أهل عصره.

انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: (٦/ ٥٨)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ص: (١٢١).

لَـمَّا أَتَيْـنَا تَـقِيَّ الدِّيـنِ لَاحَ لَـنَا ... دَاعٍ إِلَـى اللهِ فَـرْدٌ مَـا لَـهُ وَزَرُ
عَلَى مُحَيَّاهُ مِنْ سِيمَا الأُلَى صَحِبُوا ... خَيْـرَ الْبَرِيَّـةِ نُورٌ دُونَهُ الْقَمَرُ
حَبْرٌ تَـسَرْبَلَ مِنْـهُ دَهْـرُهُ حِبَرًا ... بَحْرٌ تَقَاذَفَ مِنْ أَمْوَاجِهِ الدُّرَرُ
قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي نَصْرِ شِرْعَتِنَا ... مَقَامَ سَيِّدِ تَيْـمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُ
فَـأَظْهَـرَ الْـحَقَّ إِذْ آثَارُهُ دَرَسَتْ ... وَأَخْمَدَ الشَّرَّ إِذْ طَارَتْ لَهُ الشَّرَرُ
كُنَّا نُحَدَّثُ عَنْ حَبْرٍ يَجِيءُ فَهَا ... أَنْتَ الإِمَامُ الَّذِي قَدْ كَانَ يُنْتَظَرُ[(١)]

ومن أجمل ما قيل في رثائه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصيدة الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي جاء فيها:

يَـا مَـوْتُ خُـذْ مَـنْ أَرَدْتَ أَوْ فَـدَعِ ... مَـحَـوْتَ رَسْـمَ الْـعُلُـومِ وَالْـوَرَعِ
أَخَذْتَ شَيْخَ الإِسْلَامِ وَانْقَصَمَتْ ... عُرَى التُّقَـى وَاشْتَفَـى أُولُو الْبِدَعِ
غَـيَّـبْـتَ بَـحْـرًا مُـفَسِّـرًا جَـبَـلًا ... حَبْرًا تَـقِيًّـا مُـجَـانِبَ الشِّـيَـعِ
أَسْـكَـنَـهُ اللهُ فِـي الْـجِـنَـانِ وَلَا ... زَالَ عَـلِـيًّـا فِـي أَجْـمَـلِ الْـخِـلَـعِ
مَـضَـى ابْـنُ تَـيْـمِـيَّـةَ وَمَـوْعِـدُهُ ... مَعْ خَصْمِهِ يَوْمَ نَفْخَةِ الْفَزَعِ[(٢)]

والقصائد في مدح الشيخ ورثائه كثيرة، فليطلبها المستزيد في مصادر ترجمته[(٣)].

❁ ❁ ❁

---

(١) **انظر**: مسالك الأبصار، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٣٢٠).

(٢) **انظر**: التبيان لبديعيَّة البيان: (مخطوط)، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٤٩٤).

(٣) معظم هذه الترجمة استفدته مما لخصه الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيميّة وما لحقها من أعمال»، المدخل الثاني ص: (١٥ ـ ٣٩)، **وانظر**: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة، فقد حوى أكثر من سبعين ترجمة خلال عشرة قرون، ولي بحث مستقل في مصادر ترجمة شيخ الإسلام بلغ ما وقفت عليه من مصادر ترجمته أزيد من مائة وعشرين مصدرًا، ومن المؤكد أنه قد فاتني شيءٌ من ذلك، مع ما بذلته من جهد في استقصائها، وهذا كله إن دلّ على شيء فإنما يدل على المكانة المرموقة والمنزلة الرفيعة التي بلغها هذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا يزال، عند أهل العلم والكتّاب والمؤرخين وغيرهم، والتي لا يدانيه غيره فيها ممن أتى بعده.

المبحث الثالث

منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة في العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: منهجه في تقرير دلائل مباحث الاعتقاد.**
- **المطلب الثاني: منهجه في تقرير مباحث الاعتقاد.**
- **المطلب الثالث: منهجه في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة.**

تمهيد

إن الحديث عن منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة يتطلب بحثًا مستقِلًّا؛ لكثرة ما ألف هذا الإمام الهمام في هذا الباب، ودراسة جميع مؤلفاته لاستخراج جميع الجوانب المتعلقة بمنهجه في العقيدة يحتاج إلى زمن ليس باليسير، وجهد ليس بالضئيل، وحسبي أن أشير في هذا التمهيد المختصر إلى بعض الجوانب والخطوط العريضة المتعلقة بمنهجه في العقيدة، ويمكن الانطلاق في ذلك من أحد النصوص لهذا الإمام التي بيّن فيها ما يمكن أن يكون متعلقًا بدراسة منهجه في هذا الباب، وذلك حين قَسَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ ما يندرج تحت أصول الدين، فقال: «إن أصول الدين، إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولًا، أو قولًا وعملًا؛ كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد أو دلائل هذه المسائل.

أما القسم الأول: فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته، واعتقاده،

والتصديق به من هذه المسائل، فقد بيّنه الله ورسوله بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر؛ إذ هذا من أعظم ما بلّغه الرسول البلاغ المبين وبيّنه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بيّنوه وبلّغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سُنَّة رسول الله ﷺ التي نقلوها أيضًا عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد، وتمام الواجب والمستحب.

والحمد لله الذي بعث إلينا رسولًا من أنفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة؛ الذي أكمل لنا الدين، وأتمّ علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينًا؛ الذي أنزل الكتاب تفصيلًا لكل شيء، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين؛ ﴿...مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١].

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك، من كان ناقصًا في عقله وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار؛ الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، وإن كان ذلك كثيرًا في كثير من المتفلسفة، والمتكلمة، وجهّال أهل الحديث، والمتفقهة، والمتصوفة.

وأما القسم الثاني: وهو دلائل هذه المسائل الأصولية، فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدلّ بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة؛ فقد غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا؛ بل ضلوا ضلالًا مبينًا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسُّنَّة إنما هي بطريق الخبر المجرّد؛ بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان، من أن الله ﷻ بيّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يُقدِّر أحدٌ من هؤلاء قدره.

ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه؛ وذلك

كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه التي قال فيها: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨]، فإن الأمثال المضروبة، هي «الأقيسة العقلية»، سواء كانت قياس شمول، أو قياس تمثيل، ويدخل في ذلك ما يسمّونه براهين، وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية، وإن كان لفظ البرهان في اللغة أعمَّ من ذلك، كما سمّى الله آيتي موسى «برهانين»[1].

فتبين من خلال هذا النص من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ما يدخل تحت أصول الدين ينقسم قسمين:

١ - مسائل.

٢ - ودلائل.

وينضم إلى ذلك ما أشار إليه ضمن تقسيمه من الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة فيما جانبوا فيه الصواب من مسائل ودلائل، وعليه تمَّ تقسيم الكلام حول منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة إلى ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: منهجه في تقرير دلائل مباحث الاعتقاد.

المطلب الثاني: منهجه في تقرير مباحث الاعتقاد.

المطلب الثالث: منهجه في الردّ على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة.

المطلب الأول

منهجه في تقرير دلائل مباحث الاعتقاد

هناك العديد من السمات التي تميّز منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير دلائل المباحث المتعلقة بالعقيدة، وهذه السمات جليّة واضحة في كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لا تحتاج إلى عناء كبير للوقوف عليها، وإنما سأكتفي بالتمثيل ببعض النماذج المختصرة لها بما يسمح به المقام، ومن أبرز تلك السمات:

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٩٥ - ٢٩٧)، وانظر: نفس المصدر: (٣/ ٣٠٣ - ٣١٢)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧ - ٢٩).

١ ـ الاعتماد على الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة:

إن من أبرز السمات التي تظهر جليًّا لكل من اشتغل بكتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأكثر الاطلاع فيها، وعرف منهجه في كتبه؛ شدة عناية شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة، واعتماده عليهما في كل تقريراته، واعتبارهما الأصل الأصيل الذي لا يجوز الصدور عنهما، ولا تقديم شيء من الأدلة الأخرى عليهما، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثير التعظيم لهما، وسيجد القارئ الكريم لذلك نماذج عدة في أثناء هذه الرسالة؛ ولا بأس بنقول يسيرة من كلامه تبرز هذه السمة، ومن ذلك:

تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن طريق الهدى والعلم، وسبيل النجاة والسعادة، إنما هو في اتباع ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، وفي ذلك يقول: «فصل: في جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك، أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى، والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم؛ هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملًا، لا يُعرف مراد صاحبه، أو قد عُرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه، فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم.

والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم من غير الرسول؛ لكن في أمور دنيوية، مثل: الطب، والحساب، والفلاحة، والتجارة»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير دلالة السمع من الكتاب والسُّنَّة على كل ما تنازع

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٥٩)، وانظر: فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٨)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٨)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٠٣).

الناس فيه، وأن فيهما الهُدى والبيانَ التامَّ، وأنهما وافيان بجميع أمور الدين، وعلى رأس ذلك ما جاء في باب معرفة الله ﷻ، فمن اعتصم بهما فقد هدي إلى صراط مستقيم، «وشواهد هذا الأصل العظيم الجامع من الكتاب والسُّنَّة كثيرة، وترجم عليه أهل العلم في الكتب: «كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة»، كما ترجم عليه البخاري[١]، والبغوي[٢]، وغيرهما، فمن اعتصم بالكتاب والسُّنَّة، كان من أولياء الله المتقين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين، وكان السلف كمالك وغيره يقولون: «السُّنَّة كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق»[٣]، وقال الزهري: «كان من مضى من علمائنا يقولون الاعتصام بالسُّنَّة نجاة»[٤].

إذا عرف هذا؛ فمعلوم أنّ ما يهدي الله به الضالين، ويرشد به الغاوين، ويتوب به على العاصين ـ: لا بد أن يكون فيما بعث الله به رسوله من الكتاب والسُّنَّة، وإلا فإنه لو كان ما بعث الله به الرسول لا يكفي في ذلك، لكان دين الرسول ناقصًا محتاجًا تتمة»[٥].

٢ ـ الاعتماد على أقوال السلف الصالح، وإجماعهم في تقرير العقيدة:

وهذا الأمر يظهر جَلِيًّا لكل من طالع كتب شيخ الإسلام رحمه الله ونظر فيها، فلا يكاد يخلو كتاب من كتبه في الاعتقاد من عشرات النقول عن أئمة

---

(١) **انظر**: صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: ص: (١٥٢٤).

(٢) **انظر**: شرح السنة: للبغوي: (١/ ١٨٩).

(٣) ذكره الزواوي في مناقب مالك ص: (١٤٨)، والسيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص: (٧٦).

(٤) أورده ابن المبارك في الزهد ص: (١/ ٢٨١)، برقم: (٨١٧)، والدارمي في سننه: (١/ ٥٨) برقم: (٩٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٠٦)، وأبو نعيم في الحلية: (٣/ ٣٦٩).

(٥) مجموع الفتاوى: (١١/ ٦٢٣)، **وانظر**: (١٩/ ١٧٦)، الاستقامة: (١/ ٦ ـ ٧)، الفتوى الحموية ص: (١٧٧ ـ ١٧٨)، التسعينية: (١/ ١١٣ ـ ١١٤، ١٧٥)، (٣/ ٩٢٥).

السلف الصالح رحمهم الله تعالى، ابتداءً من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، ثم التابعين وتابعيهم بإحسانٍ أهلِ القرونِ الثلاثةِ المفضلة[١]؛ إذ إن الناس بعدهم كثر فيهم الاختلاف ومجانبة الصواب في أبواب الاعتقاد خصوصًا وسائر أبواب الدين عمومًا، وفي تقرير هذا الأصل العظيم يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: **(إنَّ أَصْدَقَ الكَلَامِ كَلَامُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ)**[٢]؛ فدين المسلمين مبنيٌّ على اتباع كتاب الله، وسُنَّة رسوله، وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمة ردوه إلى الله والرسول، وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي عليها ويعادي، غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي، غير كلام الله تعالى ورسوله ﷺ وما اجتمعت عليه الأمة؛ بل هذا من فعل أهل البدع؛ الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون به بين الأمة يوالون على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون»[٣].

---

(١) **انظر** على سبيل المثال: كتابه الفتوى الحموية؛ فقد حوى العديد من الآثار عن السلف الصالح، وكذا درء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة النبوية، وبيان تلبيس الجهمية، واقتضاء الصراط المستقيم، والاستقامة وغيرها، **انظر** فهارس الآثار في هذه الكتب.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب رفع الصوت في الخطبة وما يقول فيها، برقم: (٢٠٠٢).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧٢)، **وانظر**: (١/ ١٩٢)، وقد نصّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السُّنَّة: (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩) في معرض ردّه على الرافضي بأن أهل السنة: لم يتفقوا على ضلالة في مسألة من المسائل؛ لأن الله ضمن العصمة لهم، بحيث لو أخطأ بعضهم في قول، كان الصواب مع البعض الآخر، وللاستزادة **انظر**: مجموع الفتاوى: (١/ ٢ ـ ٣)، (٣/ ٢٥٠)، (٦/ ٣٦ ـ ٣٧)، (١٥/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، (١٩/ ٥ ـ ٨)، (٢٠/ ٤٩٨ ـ ٥٠٣)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (٤٨ ـ ٥٠)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بينها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٧٤ ـ ٧٥)، الوصية الكبرى ص: (١٧)، الواسطة بين الحق والخلق ص: (٢٤ ـ ٢٥)، العقيدة الواسطية ص: (١٢٧ ـ ١٢٨).

وفي بيان الإجماع المعتبر في هذا الباب يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن «النزاع الحادث بعد إجماع السلف[١] خطأ قطعًا؛ كخلاف الخوارج، والرافضة، والقدرية، والمرجئة؛ ممن قد اشتهرت لهم أقوال خالفوا فيها النصوص المستفيضة المعلومة، وإجماع الصحابة، بخلاف ما يعرف من نزاع السلف، فإنه لا يمكن أن يقال: إنه خلاف الإجماع وإنما يُردّ بالنص»[٢].

٣ ـ اعتبار القياس المبني على العقل الصحيح في تقرير العقيدة:

وهذه سمة بارزة في منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير العقيدة والردّ على المخالفين، فإن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وضع العقل في منزلته الصحيحة التي وضعه فيها الشرع، إذ جعل العقل الفارق بين الإنسان والحيوان، واعتبره مناط التكليف، ومع ذلك فإنه تابع وليس أصلًا للشرع، وهو غير معصوم فيما يتوصل إليه من النتائج، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلًا بذلك؛ بل هو غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أمورًا حيوانية، قد يكون فيها محبة ووَجْد وذوق، كما قد يحصل للبهيمة.

فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه»[٣].

---

(١) أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضلة، انظر: الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ص: (٢٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١٣٤)، العقيدة الواسطية ص: (١٢٨).

(٢) الفرقان بين الحق والباطل ص: (٥٠).

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٤٧)، منهاج السنة النبوية: (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

وأما الأمور التي أخبرت بها الرسل صلوات الله وسلامه عليهم الإلهية والغيبية منها، فإن العقول قاصرة عن دركها استقلالًا، وإن كانت تدرك كثيراً منها في الجملة، «فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك»[1].

ومما يجب أن يُعلم في هذا الباب: أن أصول الأدلة العقلية قد جاءت بها النصوص الشرعية، وأشارت إليها، وفي تقرير ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الأمور الإلـٰهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها ما أُخذ عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة.

وهذه الثلاثة بها يتمّ المقصود، ومَنْ سِوَى الرسول إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد؛ إما لرهبة، وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك فلم يبينه؛ إما لرغبة، وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه ناقصًا، ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان، وبيان الرسول على وجهين:

تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها، والقرآن مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلـٰهية والمطالب الدينية.

وتارة يخبر بها خبرًا مجردًا؛ لما قد أقامه من الآيات البينات، والدلائل اليقينيات، على أنه رسول الله، المبلّغ عن الله، وأنه لا يقول عليه إلا الحق، وأن الله شهد له بذلك، وأعلم عباده وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما بلّغه عنه.

---

(١) التدمرية ص: (٢١٥ ـ ٢١٦)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٤/ ١٧٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٥١)، (٧/ ٣٠٨)، (٩/ ٩، ٣٨)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ١٣٧)، التسعينية: (١/ ٢٠٨)، الصارم المسلول: (٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، الواسطة بين الحق والخلق ص: (١٦)، تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/ ٢٣٩)، معارج الوصول، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٥٩ ـ ٦٠)، مجموع الفتاوى: (١/ ٤ ـ ٧).

والأدلة التي بها نعلم أنه رسول الله كثيرة متنوعة، وهي أدلة عقلية، يُعلم صحتها بالعقل، وهي أيضًا شرعية سمعية؛ لكن الرسول بيّنها ودلّ عليها، وأرشد إليها.

وجميع طوائف النظار متفقون على أن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية وفي كتب التفسير، وعامة النظار أيضًا يحتجون بالأدلة السمعية الخبرية المجرّدة في[1] المطالب الدينية، فإنه إذا ثبت صدق الرسول، وجب تصديقه فيما يخبر به، **والعلوم ثلاثة أقسام**:

منها ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية، وأحسن الأدلة العقلية التي بيّنها القرآن، وأرشد إليها الرسول؛ فينبغي أن يُعرف أن أجلّ الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول، فإن من الناس من يذهل عن هذا، فمنهم من يقدح في الدلائل العقلية مطلقًا؛ لأنه قد صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه من أحدثه[2] من المتكلمين، ومنهم من يُعْرِضُ عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه؛ لأنه قد صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط، فلا بد أن يعلم بالعقل قبل ذلك ثبوت النبوة، وصدق الخبر، حتى يستدل بعد ذلك بخبر من ثبت بالعقل صدقه.

ومنها ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخبر الأنبياء، وخبرهم المجرّد هو دليل سمعي، مثل تفاصيل ما أخبروا به من الأمور الإلـٰهية، والملائكة، والعرش، والجنة، والنار، وتفاصيل ما يؤمر به وينهى عنه، فأما نفس إثبات الصانع ووحدانيته، وعلمه وقدرته، ومشيئته وحكمته، ورحمته ونحو ذلك، فهذا لا يعلم بالأدلة العقلية، وإن كانت **الأدلة والآيات التي يأتي بها الأنبياء هي أكمل الأدلة العقلية**؛ لكن معرفة هذه ليست مقصورة على الخبر المجرّد، وإن كان **أخبار الأنبياء المجرّدة تفيد العلم اليقيني** أيضًا، فيُعلم

---

(١) في المطبوع: «عن»، وفي مجموع الفتاوى: (١٣/١٣٧): «في»، ولعله الصواب.
(٢) «من أحدثه» ساقطة من المطبوع، وأثبتها من مجموع الفتاوى: (١٣/١٣٧).

بالأدلة العقلية التي أرشدوا إليها، ويُعلم بمجرّد خبرهم لما علم صدقهم بالأدلة والآيات والبراهين التي دلّت على صدقهم»[١].

ومن الأمور التي قرّرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ وأكّد عليها دفع إيهام التعارض بين الأدلة العقلية والنقلية الذي يدّعيه كثير من المخالفين لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاعتقاد، وبنوا على ذلك أصولًا باطلة، قدّموا بموجبها معقولاتهم المزعومة على النقل الصحيح، فوقعوا في مخالفات عدة لما جاءت به النصوص، ويكفي في إبطال هذه الدعوى وتقرير هذا الأصل العظيم مطالعة كتابه الذي أفرده لذلك «درء تعارض العقل والنقل»، ومن تقريراته رَحِمَهُ اللهُ في هذا الموضوع، قوله: «إن الأدلة العقلية الصحيحة البيّنة التي لا ريب فيها، بل العلوم الفطرية الضرورية توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه، وإن **الأدلة العقلية الصحيحة جميعها موافقة للسمع** لا تخالف شيئًا من السمع، وهذا ولله الحمد قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف، فوجدت كل طائفة من طوائف النظار أهل العقليات، لا يذكر أحد منهم في مسألة ما دليلًا صحيحًا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقه؛ حتى الفلاسفة القائلين بقدم العالم كأرسطو وأتباعه ما يذكرونه من دليل صحيح عقلي، فإنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقه، وكذلك سائر طوائف النظار من أهل النفي والإثبات، لا يذكرون دليلًا عقليًا في مسألة إلا والصحيح منه موافق لا مخالف، وهذا يعلم به **أن المعقول الصريح ليس مخالفًا لأخبار الأنبياء على وجه التفصيل**»[٢].

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٥٩ ـ ١٦٢)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٢/ ١٠٩ ـ ١١٠)، (٥/ ٤٢٨)، مجموع الفتاوى: (١٩/ ٥ ـ ٨، ٢٢٨)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بينها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٥٩ ـ ٦٠، ٧٤ ـ ٧٥)، تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/ ٢٣٩)، النبوات: (٢/ ٦١٣ ـ ٦١٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٩٤)، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، ضمن مجموع الفتاوى: (٩/ ٢٤٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٣٣).

«ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسُّنَّة لا يعارضها معقول بيِّن قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما عُلم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق؛ بل نقول قولًا عامًّا كليًّا: إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول، فضلًا عن أن يكون مقدَّمًا عليها، وإنما الذي يعارضها شُبَه وخيالات، مبناها على معان متشابهة، وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان، ظهر أن ما عارضها شُبَه سوفسطائية لا براهين عقلية»[(١)].

والمراد باعتبار القياس المبني على النظر العقلي الصحيح في أبواب الاعتقاد عند شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: هو القياس الصحيح المعتبر الذي يتوافق مع النصوص الشرعية.

فقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن السلف الصالح قد استعملوا في هذا الباب ما يُعرف بقياس الأولى[(٢)] في حق الله عَزَّ وَجَلَّ باعتباره من الطرق العقلية الصحيحة التي لها أصل في الشرع، فإن القرآن دلّ عليه[(٣)]، وردّوا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، **وانظر**: (٧/ ٦٦ ـ ٦٧).

(٢) لم أقف على تعريف خاص للمناطقة أو الأصوليين لمصطلح «قياس الأولى» مركَّبًا، وقد عرّفه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «وهو أي: ـ قياس الأولى ـ: أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه»، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤).

وانظر في مضمونه: مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٩٧)، **وانظر**: (٣/ ٣٠٢، ٥/ ٢٠١)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٩، ٣٠، ٢/ ٦، ٣٤١، ٧/ ١٥٤، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٦٢ ـ ٣٦٨، ٣٨٨)، الرد على المنطقيين ص: (١٥٠، ٣٥٠ ـ ٣٥١)، التدمرية ص: (٥٠)، منهاج السنة النبوية: (١/ ٣٧١، ٤١٧، ٣/ ١٥١، ٢٢)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩)، (٤/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، (٥/ ٨١ ـ ٨٢، ١٠٢، ١٠٨ ـ ١٠٩، ٢٣٠)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٤٤، ٧٤، ١١٧ ـ ١١٨)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٤٩)، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، ضمن مجموع الفتاوى: (٩/ ١٤١، ١٤٥)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٤٧ ـ ٣٥٠، ٣٥٦)، رسالة في معنى كون الرب عادلًا وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٣٦).

(٣) من الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ =

على من استعمل في حق الله ﷻ أي نوع من الأقيسة الفاسدة في هذا الباب، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «إن العلم الإلـٰهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي(١) يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي(٢) تستوي فيه أفراده؛ فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يُمَثَّل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها.

ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلـٰهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرةُ والاضطرابُ؛ لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها»(٣).

= ﴿ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ الآية: [٦٠] من سورة النحل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ الآية: [٢٧] من سورة الروم، **انظر** في بيان شيخ الإسلام أن المراد بقوله تعالى: ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، هو قياس الأولى: التدمرية ص: (٥٠)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٩٧)، (٥/ ٢٠١، ٢٥٠)، (١٦/ ٣٥٨)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٤٧، ٣٥٠)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤)، النبوات: (٢/ ٨٩٥).

(١) عرَّفه شيخ الإسلام بقوله: «وأما قياس التمثيل فهو: انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين، لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي»، مجموع الفتاوى: (٩/ ١٢٠)، **وانظر**: طرق الاستدلال ومقدماتها ص: (٢٨٥).

(٢) عرَّفه شيخ الإسلام بأنه: «انتقال الذهن من المعيَّن، على المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول، وهو المعيَّن؛ فهو انتقال من خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص، من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول، فيحكم عليه بذلك الكلي»، مجموع الفتاوى: (٩/ ١١٩)، **وانظر**: طرق الاستدلال ومقدماتها ص: (٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٩)، **وانظر**: (٧/ ٥٩ ـ ٦٠، ٣٢٢، ٣٦٢)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٤٤، ٧٤)، مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٠١، ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، (٩/ ١٤٥)، تفسير سورة الإخلاص ص: (١٥٢) التدمرية ص: (٥٠)، بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨)، (٣/ ٦٧٤ ـ ٦٧٥)، (٤/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، (٥/ ٨٢ ـ ٨٣)، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، ضمن مجموع الفتاوى: (٩/ ١٤١، ١٤٥)، الرد على المنطقيين ص: (١٥٠، ١٥٤، ٣٥٠ ـ ٣٥١).

٤ ـ الاستدلال بالفطرة في أبواب الاعتقاد:

وهذا الموضوع مما أبرزه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ واعتنى ببيانه رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواطن من مؤلفاته، وأشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن **الفطرة من أعظم الأدلة التي يمكن الاستدلال بها في العديد من أبواب الاعتقاد**، وبخاصة في باب معرفة الله عَزَّ وَجَلَّ وما يتعلق بذلك من ثبوت كماله واستحقاقه له عَزَّ وَجَلَّ من كل وجه، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن معرفة الصانع فطرية ضرورية، معرفته بعينه، وأن السموات والأرض وما بينهما مخلوقة له حادثة بعد أن لم تكن، وأن كل مولود يولد على الفطرة، وأن الله خلق عباده حنفاء ولكن شياطين الإنس والجن أفسدوا فطرة بعض الناس؛ فعرض لهم ما أزاحهم عن هذه الفطرة؛ ولهذا قالت الرسل: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ولما قال فرعون لموسى على سبيل الإنكار ـ لما قال موسى إني رسول من رب العالمين، قال ـ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال له موسى: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤ ـ ٢٨]، ولما قال لموسى وهارون: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «قوله تعالى في أول ما أنزل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقوله: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣]، ذكر في الموضعين بالإضافة التي توجب التعريف، وأنه معروف عند المخاطبين؛ إذ الرب تعالى معروف عند العبد بدون الاستدلال بكونه خلق، وأن المخلوق ـ مع أنه دليل وأنه يدل على الخالق ـ لكن هو معروف في الفطرة قبل هذا الاستدلال، ومعرفته فطرية مغروزة في الفطرة، ضرورية[(٢)]،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ١٢٢).

(٢) **الضرورة**: اسم لمصدر الاضطرار، وهو مشتق من الضرر، وهو الأمر النازل الذي يقصد =

بديهية[(١)]، أولية[(٢)]»[(٣)].

وفي أثناء البحث سيأتي معنا عدة نماذج من تطبيقات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذه الأصول المنهجية في الاستدلال على مباحث الاعتقاد.

٥ ـ التزامه منهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاعتقاد وتركيزه على بيان وسطيتهم في هذا الباب:

وتعدّ هذه الميزة من أبرز الميزات التي اتَّسم بها منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة؛ فقد قرّر في العديد من المواطن من مؤلفاته بأنه

= الإنسان الامتناع منه، ولا مدفع له؛ فهي: الاحتياج.
والمعرفة الضرورية: مقابل المعرفة المكتسبة، وهي المعرفة الحاصلة بدون فكر ولا دليل، مع الاقتران بالحاجة.
انظر: تهذيب اللغة: (١١/٤٥٨)، الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص: (١٠٧ ـ ١٠٨)، التعريفات ص: (١٨٠)، الكليات ص: (٥٧٨)، المعجم الوسيط: (١/٥٣٨)، مصطلحات علم الكلام الإسلامي: (١/ ٧٢٣ ـ ٧٢٥)، مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: (٥٠٠).

(١) البداهة: أول كل شيء، وما يفجأ من الأمر.
والمعرفة البديهية: المعرفة يجدها الإنسان في نفسه من غير إعمال الفكر، ولا علم بسببها، فهي لا تتوقف في حصولها على نظر وكسب مع الاقتران بالحاجة، فتكون مرادفة للضرورية، وقد يراد بها: ما لا يحتاج بعد العقل إلى شيء أصلًا مع عدم الاقتران بالحاجة، فتكون أخص من الضرورية.
انظر: تهذيب اللغة: (٦/ ١٢٢)، الكليات ص: (٢٤٨)، التعريفات ص: (٦٣)، المعجم الوسيط: (١/ ٤٤)، مصطلحات علم الكلام الإسلامي: (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: (١٣٩).

(٢) الأولية: مشتقة من أول كل شيء؛ **أي**: ما تقدمه.
والمعرفة الأولية: هي البديهية بعينها، وهي ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه، نحو: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء.
انظر: تهذيب اللغة: (١٥/ ٣٢٩)، التعريفات ص: (٥٨)، الكليات ص: (٢٤٨)، مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: (١٢٨ ـ ١٢٩).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣٢٤)، **وانظر**: (٢/ ١٥)، (٦/ ٧٢ ـ ٧٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٦/ ٧٢)، (٨/ ٤٥٨)، الرسالة الأكملية ص: (٨ ـ ٩)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٩٣)، الفتوى الحموية ص: (١٨٣ ـ ١٨٤).

متبع لمنهج السلف رحمهم الله، أهل السُّنَّة والجماعة، وأنه لا ينتسب في ذلك لمذهب معين، وأكَّدَ رفضه رَحِمَهُ اللَّهُ في مواقف كثيرة أن ينسب إلى الإمام أحمد أو غيره في الاعتقاد؛ فلا اختصاص عنده لأحد بالحق الذي قام عليه مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

ومن أمثلة أقواله في ذلك، قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «...مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أَدْعُ أحدًا قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وقد قلت لهم غير مرة: أنا أُمْهِل من يخالفني ثلاث سنين، إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته، فأنا أقرّ بذلك، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته الواسطية التي بيّن فيها معتقده بالتفصيل: «اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السُّنَّة والجماعة، الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر، خيره وشره...»[(٢)]، إلى آخره.

وبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن ما اختاره من لزوم مذهب ومنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاعتقاد ليس إلا لسلامة معتقدهم، وقيامه على الأصول الصحيحة المستمدة من الكتاب والسُّنَّة، وَفْقَ فَهْمِ السلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم، ثم التابعين وتابعيهم أهل القرون المفضلة، وهذا الذي جعل مذهبهم وسطًا بين الفرق، كما أن الإسلام وسط بين سائر الملل.

وفي تقرير ذلك يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأهل السُّنَّة والجماعة في الإسلام؛ كأهل الإسلام في أهل الملل، **فهم وسط في باب صفات الله** عَزَّوَجَلَّ بين أهل

---

(١) جواب ورقة أرسلت إليه في السجن، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٢٩).

(٢) العقيدة الواسطية ص: (٥٤) وما بعدها، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧٢، ٢٧٣)، (٥/ ٥ ـ ٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، الاستقامة: (١/ ٣).

الجحد والتعطيل، وبين أهل التشبيه والتمثيل، **يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسله، من غير تعطيل ولا تمثيل**، إثباتًا لصفات الكمال وتنزيهًا له عن أن يكون له فيها أندادٌ وأمثال، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ردٌّ على الممثلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ردٌّ على المعطلة»(١).

وهذه القاعدة التي قام عليها معتقد أهل السُّنَّة والجماعة مما قرره شيخ الإسلام في العديد من المواطن من مؤلفاته(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر مبيّنًا ما عليه منهج السلف الصالح من الاستقامة والسداد الموجب لاتباعه دون ما سواه: «وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور(٣)، تبين له أن مذهب السلف والأئمة في غاية الاستقامة والسداد، والصحة والاطراد، وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح، وأن من خالفه كان مع تناقض قوله المختلف الذي يؤفك عنه من أفك، خارجًا عن موجب العقل والسمع، مخالفًا للفطرة والسمع»(٤).

المطلب الثاني

منهجه في تقرير مباحث الاعتقاد

إن ما سبق بيانه من منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير دلائل مباحث

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٥٣).
(٢) **انظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٥٢ ـ ٥٣، ٣٥١)، الوصية الكبرى ص: (٢٤)، العقيدة الواسطية ص: (٨١ ـ ٨٢)، مناظرة حول الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ١٦٨ ـ ١٦٩، ١٩٦)، (٦/ ٣٣ ـ ٣٥)، (٨/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ٢٥٧، ٢٥٩)، (٣/ ٤٦٨)، (٥/ ١٦٨، ١٧٢)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٨٦٢ ـ ٨٦٣)، قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٦٧)، الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل ص: (٣٥ ـ ٣٦).
(٣) الضمير عائد إلى ما سبق هذا الكلام من تقريرات في موضوع القدر المشترك.
(٤) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

الاعتقاد هي الأسس التي انطلق منها رَحِمَهُ اللَّهُ في تقريره لمباحث الاعتقاد؛ ولهذا اتسم منهجه في ذلك بجملة من السمات، أبرزها:

١ ـ **الثبات على الحق، والوضوح والدقة في المنهج**؛ فلا تجد له رَحِمَهُ اللَّهُ تناقضًا واحدًا في قضية من القضايا التي ناقشها رَحِمَهُ اللَّهُ في أبواب العقيدة، سواء في باب التقرير أو الردّ على المخالفين كما سيأتي، مع كثرة مؤلفاته، وعدم هيبته من الولوج في القضايا العويصة التي ارتأى العديد من أهل العلم عدم الخوض فيها، لدقتها وكثرة المخالفين فيها، والأذى الذي يلحق من تناولها، إلا أننا نجد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ثابتًا ثبات الجبال، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يتزعزع عن الحق الذي ارتضاه، مع كثرة المحن التي أصابته بسبب الأقوال التي نصرها من مذهب السلف(١).

٢ ـ **المعرفة الواسعة والدقيقة بالكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية**، ومعانيهما، واطلاعه الواسع على أقوال السلف الصالح وأحوالهم، وما عليه أئمة السُّنَّة في كل عصر، معرفة تفصيلية وشاملة لجميع أبواب الاعتقاد، وهذه السمة تظهر بجلاء لكل من اطلع على مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الاعتقاد.

٣ ـ **عرض مباحث الاعتقاد بأسلوب سهل مُيسَّر**، في متناول جميع من يطلع على مؤلفاته مهما كان مستواه، مع البعد عن استعمال الألفاظ والعبارات الكلامية المعقدة، أو الدخول في إشكالات ومتاهات أهل الفلسفة والكلام، وكل من طالع عقيدته الواسطية مثلًا التي قرّر فيها معتقده وفق منهج أهل السُّنَّة والجماعة، يلمس ذلك بوضوح.

٤ ـ **الشمولية في طرح مواضيع الاعتقاد**، فلا تكاد تجد بابًا من أبواب الاعتقاد إلا ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بحوث مفصّلة في بيانه وتوضيحه، فكتب في الإيمان بالله عَزَّ وَجَلَّ وتوحيده في ربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، وفي

---

(١) **انظر**: طرفًا من ذلك في المبحث المتقدم، عند ترجمته ص: (٦٤).

الإيمان بالملائكة والرسل والكتب واليوم الآخر، وأبواب القدر، ومباحث الإيمان، والأسماء والأحكام، وفي الخلافة والإمامة، والصحابة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ، ، وغير ذلك.

مع تركيزه وعنايته الفائقة بتوضيح توحيد الألوهية، والتصدي للانحرافات التي وقعت فيه[(١)].

٥ ـ **عنايته الفائقة ببيان الأصول ووضع القواعد الكلية** التي ينبني عليها كثير من مباحث الاعتقاد؛ لما في هذه الكليات والقواعد من الفوائد الجمة التي إليها ترجع الأحكام الفرعية، وتنضبط بها، ومن فهمها وأتقنها سهل عليه فهم وضبط باقي المباحث المتفرعة عنها، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية تُرد إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلمٍ وعدلٍ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذبٍ وجهلٍ في الجزئيات، وجهلٍ وظلمٍ في الكليات، فيتولد فسادٌ عظيمٌ»[(٢)].

وهذه السمة نجدها واضحة جلية في العديد من المواطن من مؤلفاته، وما الرسالة التدمرية إلا مثال واضح وجلي على ذلك؛ حيث انتظمت هذه الرسالة جملة من الأصول والقواعد التي انبنى عليها معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، والقدر، كما نجد لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ العديد من القواعد التي قررها في مواطن متفرقة من مؤلفاته[(٣)].

---

(١) **انظر**: العقيدة الواسطية، الفتوى الحموية، التدمرية، كتاب الإيمان، الاستقامة، الاستغاثة، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، الأخنائية، النبوات. . .إلخ.

(٢) مجموع الفتاوى: (١٩/٢٠٣)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٥/٨٣ ـ ٨٤).

(٣) **انظر**: رسالة ماجستير تقدم بها الباحث ذياب العلوي إلى قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فقد اعتنى فيها ببيان العديد من القواعد التي قرّرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الأسماء والصفات، وهو ما يتعلق بالبحث الذي نحن بصدده.

المطلب الثالث

منهجه في الردّ على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة

لقد شغل هذا الجانب الحيز الأوفر من جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مختلف مؤلفاته، وقد أثنى عليه العديد من أهل العلم الذين ألفوا في بيان سيرته ببروزه في هذا الجانب، ومن ذلك:

قول الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونظر في العقليات، وعرف أقوال المتكلمين، وردَّ عليهم، وَنبَّه على خطئهم، وحذّر منهم، ونصر السُّنَّة بأوضح حجج وأبهر براهين، وأُوذي في ذات الله من المخالفين، وأُخيف في نصر السُّنَّة المحضة، حتى أعلى الله مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له، وَكَبَتَ أعداءه، وهدى به رجالًا من أهل الملل والنحل»(١).

وقال خليل بن أيبك الصفدي(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الملل والنحل، ومقالات أرباب البدع الأُول، ومعرفةُ أرباب المذاهب، وما خُصوا به من الفتوحات والمواهب ـ: فكان بحرًا يتموج، وسهمًا ينفذ على السواء لا يتعوج»(٣).

وقال تلميذه أبو حفص البزار رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما ما خصّه الله تعالى به من

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، **وانظر**: ترجمته في ذيل تاريخ الإسلام للذهبي، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٦٨)، **وانظر**: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص: (٢٥٥، ٥٣٩).

(٢) خليل بن أيبك بن عبد الله، أبو الصفاء الصفدي، صلاح الدين الدمشقي، صاحب التصانيف البديعة في الأدب والتاريخ التي بلغت نحوًا من مائتي كتاب، تتلمذ على شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، من مؤلفاته: الوافي بالوفيات، ونكت الهميان في نكت العميان، توفي سنة: ٧٦٤هـ.

انظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: (٢٠٧/٢٠)، الأعلام: (٢/ ٣١٥).

(٣) ترجمة شيخ الإسلام ضمن أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٣٤٨)، **وانظر**: ص: (٣٦٨، ٣٨٩، ٧٣٥).

معارضة أهل البدع في بدعتهم، وأهل الأهواء في أهوائهم، وما ألفه في ذلك من دحض أقوالهم، وتزييف أمثالهم وأشكالهم، وإظهار عوارهم وانتحالهم، وتبديد شملهم، وقطع أوصالهم، وأجوبته عن شبههم الشيطانية، ومعارضتهم النفسانية للشريعة الحنيفية المحمدية؛ بما منحه الله تعالى به من البصائر الرحمانية، والدلائل النقلية، والتوضيحات العقلية، حتى ينكشف قناع الحق، وبان بما جمعه في ذلك وألفه الكذبُ منَ الصدق، حتى لو أن أصحابها أحياء، ووُفِّقُوا لغير الشقاء، لأذعنوا له بالتصديق، ودخلوا في الدين العتيق.

ولقد وجب على كل من وقف عليها، وفهم ما لديها، أن يحمد الله تعالى على حسن توفيقه هذا الإمامَ لنصر الحق بالبراهين الواضحة العظام»[1].

وغير ذلك من ثناء العلماء رحمهم الله تعالى عليه في هذا المجال لما رأوه من شدة عنايته رَحِمَهُ اللَّهُ بالتأليف في هذا الباب بأسلوب فريد، ومنهج سديد، فاق به من سبقه، ولم يترك الكثير لمن خلفه، حتى صارت كتبه العمدة لكل من أراد التصدي للمخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة والردّ عليهم في أغلب موضوعات العقيدة إن لم نقل كلّها.

وفي هذه العجالة نستجلي مع القارئ الكريم أبرز معالم منهجه رَحِمَهُ اللَّهُ في الردّ على المخالفين، في نقاط سريعة بما يقتضيه المقام، والاكتفاء ببعض النماذج المقرّرة لما نورده؛ تكون كافية في توضيح المقصود، ولعلّ أبرز تلك السمات ما يلي:

١ ـ وجوب بيان حال الخصوم فيما أخطأوا فيه:

فلقد وضّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا المنطلق الذي انطلق منه لا يدخل في باب الغِيبة؛ بل هو من الجهاد الذي أوجبه الله عَزَّوَجَلَّ على أهل

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيميّة ص: (٣١ ـ ٣٢).

العلم؛ لدرء مفسدة تشويه الدين بما وقع فيه هؤلاء الغالطون من مخالفات، وفي تقرير ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك بيان أهل العلم لمن غلط في رواية عن النبي ﷺ، أو تعمّد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم، وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل وقصد النصيحة، فالله تعالى يثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المُتَكَلَّمُ فيه داعيًا إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس؛ فإن دفع شرّه عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر في مزيد إيضاح لهذا الأمر: «ومثل أئمة البدع، من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسُّنَّة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسُّنَّة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين؛ حتى قيل لأحمد بن حنبل: «الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف، فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين؛ هذا أفضل»؛ فبيّن أن نفع هذا عامٌّ للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين؛ ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء، لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً»(٢).

وقد سبق في ترجمته بيان تعليله رَحِمَهُ ٱللَّهُ لسبب عنايته بالتأليف في باب الاعتقاد أكثر مما سواه من سائر أبواب الدين؛ إنما هو لهذا السبب المذكور آنفًا(٣).

---

(١) منهاج السنة النبوية: (٥/ ١٤٦).

(٢) الغيبة، ضمن رسالتان في الغيبة ص: (٩٩ ـ ١٠٠)، **وانظر**: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٥٨٠)، الاستقامة: (٢/ ١٥ ـ ١٦).

(٣) **انظر**: الأعلام العلية في مناقب ابن تيميّة ص: (٣٣ ـ ٣٥).

٢ ـ اطلاعه الواسع على المذاهب المخالفة لأهل السُّنَّة والجماعة:

فقد كان شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ذا اطلاع واسع على المذاهب المخالفة لأهل السُّنَّة والجماعة بمختلف فرقهم وطوائفهم، ومعرفةٍ تامَّةٍ بمناهجهم وآرائهم وأقوالهم وأحوالهم، لا مجرّد معرفة الناقل لها؛ بل معرفة الفاطن لدقائقها وحقائقها، المقتدر على إبطالها وكشف عوارها، وإظهار فسادها، فهو يقول بكل ثقة وثبات، ومتحدثًا بنعمة الله عَزَّ وَجَلَّ التي أنعمها عليه: «كل من خالفني في شيء مما كتبته، فأنا أعلم بمذهبه منه»[(١)]، وقال أيضًا في ضمن ما حكاه من أقواله في المناظرة التي جرت حول العقيدة الواسطية: «وقلت في ضمن كلامي: أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها»[(٢)].

وفي تطبيق لهذا الكلام الذي تحدّث به عن نفسه، نجده رَحِمَهُ اللَّهُ في مناظرته لبعض معاصريه من المخدوعين بقول الاتحادية وأصحاب وحدة الوجود يقول: «ولهذا لما بيّنتُ لطوائفَ من أتباعهم ورؤسائهم حقيقة قولهم، وسرّ مذهبهم، صاروا يعظمون ذلك، ولولا ما أقرنه بذلك من الذم والردّ، لجعلوني من أئمتهم، وبذلوا لي من طاعة نفوسهم وأموالهم ما يجلّ عن الوصف»[(٣)].

وفي هذا الكلام وما تجده في مؤلفاته رَحِمَهُ اللَّهُ من بحوث دقيقة مع مختلف الطوائف في أدقّ المباحث العويصة التي تناولها ـ: خيرُ برهانٍ على صحة كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، وصحة ما ادّعاه.

٣ ـ الشمول في الردّ على المخالفين:

وهذه السمة يقف عليها المُطَّلِعُ على مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ

---

(١) مناظرة حول الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ١٦٣).

(٢) نفس المصدر: (٣/ ١٨٤).

(٣) حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٣٨)، **وانظر**: مناظرة ابن تيميّة لطائفة الرفاعية ص: (١٢ ـ ١٣)، الصفدية: (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ١٥٦)، منهاج السنة النبوية: (٣/ ٢٩٨)، (٨/ ٢٦).

بوضوح، وما ذلك إلا لما سبق بيانه قريبًا من اطلاعه الواسع على مذاهب وأقوال المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في مختلف أبواب الاعتقاد؛ فقد ردَّ على الفلاسفة بمختلف أصنافهم، إسلاميين وغير إسلاميين، أبطل منطقهم الأرسطي الذي استندوا إليه، وفنّد أقوالهم الضالة في الإلٰهيات والنبوات، وردّ على المتكلمين بمختلف طوائفهم، جهمية ومعتزلة، كلابية وأشاعرة وغيرهم، وردّ على الرافضة والخوارج، والمرجئة والمشبهة، والصوفية وأهل الحلول والاتحاد، حتى إنَّه ردّ على أهل الملل الأخرى؛ من يهود ونصارى ومجوس وغيرهم، وفق منهج رصين، وثبات على الحق لم يحد عنه قيد أنملة.

فنجده ينقل نصوص كلام المخالفين ويناقشها مناقشات مستفيضة، ويبين أصولها التي ترجع إليها، ويتصدى لإبطال تلك الأصول، ويستطرد كثيرًا في الردّ عليها، ثم يعود إلى أصل الردّ ونقضه بنقض أصوله، وفي تقرير ذلك يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونحن نبين فساد طريق هؤلاء بالطرق الإيمانية والقرآنية تارة، وبالأدلة التي يمكن أن يعقلها من لا يستدل بالقرآن والإيمان.

وذلك لأنا في مقام المخاطبة لمن يقرّ بأن ما أخبر به الرسول حق؛ ولكن قد يعارِضُ ما جاء عنه عقلياتٌ يجب تقديمها عليه، وإذا كنا في مقام بيان فساد ما يعارضون به من العقليات على وجه التفصيل، فذلك ـ ولله الحمد ـ هو علينا من أيسر الأمور.

ونحن ولله الحمد قد تبين لنا بيانًا لا يحتمل النقيض، فساد الحجج المعروفة للفلاسفة والجهمية والقدرية ونحوهم، التي يعارضون بها كتاب الله، وعلمنا بالعقل الصريح فساد أعظم ما يعتمدون عليه من ذلك، وهذا ـ ولله الحمد ـ مما زادنا الله به هدىً وإيمانًا؛ **فإن فساد المعارض مما يؤيد معرفة الحق ويقويه**، وكل من كان أعرف بفساد الباطل، كان أعرف بصحة الحق»[(١)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٢٥٨/٥)، **وانظر**: الحجج العقلية والنقلية فيما ينافي الإسلام =

٤ ـ التحري والدقة في النقل عن الخصوم:

من أبرز سمات منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردّ على المخالفين تحريه الشديدُ وحرصُه على الدقة في النقل عن الخصوم والمخالفين من كتبهم أصالةً، مهما وجد إلى ذلك سبيلًا، فإن تعذّر ذلك، حَرَصَ على نقل مذاهبهم وأقوالهم عن المؤلفين الثقات الذين كتبوا في مقالات الناس ومذاهبهم؛ وهو ما يسمى في العصر الحاضر بـ «الأمانة العلمية».

ولشدة حرصه على ذلك غدت كتبه مصدرًا معتبرًا في نقل مذاهب الناس وأقوالهم، واعتمد عليها كثير ممن جاء بعده؛ لثقتهم بأمانة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإنصافه للمخالفين(١).

وقد أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن العديد من الكتب المؤلفة في المقالات أو الردود تجد فيها أخطاء عديدة في نقل مذاهب المخالفين أو أقوالهم مما يكون له الأثر الكبير في صحة الحكم عليهم، والمواقف المتخذة إزاءهم(٢).

وإليك نموذجًا صادقًا على هذا المنهج الذي ارتضاه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لنفسه، ولم يحد عنه في جميع مؤلفاته، فقال في تقرير ذلك: «ونحن في جميع ما نورده نحكي ألفاظ المحتجين بعينها، فإن التصرّف في ذلك قد يَدْخله خروج عن الصدق والعدل، إما عمدًا، وإما خطأً؛ فإن

= من بدع الجهمية والصوفية، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨)، الرد على المنطقيين ص: (٢٥٣ ـ ٢٥٦).

(١) **انظر**: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. سامي النشّار: (١/ ٢٧٠، ٢٧٨)، (٢/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، نشأة الأشعرية وتطورها لجلال محمد موسى ص: (٣٣٤)، في علم الكلام لأحمد صبحي: (٢/ ٩٥ ـ ٩٦)، دراسات في فكر ابن تيميّة لعبد اللطيف العبد ص: (١٤ ـ ١٥)، وكل هؤلاء من خصوم شيخ الإسلام في العقيدة، ومع ذلك اعترفوا بأمانته وتحرّيه في النقل، واعتبار كتبه مصدرًا في معرفة أقوال الطوائف والمذاهب.

(٢) **انظر**: التسعينية: (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ٦٧)، منهاج السنة النبوية: (٦/ ٣٠٤)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١١٥)، فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٥).

الإنسان إن لم يتعمّد أن يلوي لسانه بالكذب، أو يكتم بعض ما يقوله غيره؛ لكن المذهب الذي يقصد الإنسان إفساده لا يكون في قلبه من المحبة له ما يدعوه إلى صوغ أدلته على الوجه الأحسن(١)، حتى ينظمها نظمًا ينتصر به فكيف إذا كان مبغضًا لذلك»(٢).

وفي بيان أن المعرفة بحقيقة أقوال الناس إنما تتم بنقل ألفاظهم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب؛ لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم، وسائر ما به يعرف مرادهم، قد يتعسّر على بعض الناس، ويتعذّر على بعضهم»(٣).

ومن هذا الباب اعتنى رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتصحيح العديد من الأقوال التي تُنسب خطأً إلى بعض الناس مما لم يقولوا بها، ومن ذلك تصحيحه ما نُسب إلى الكرامية(٤) ـ وهم مرجئة في الإيمان، يقولون: إن الإيمان قول باللسان ـ فقال: «وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلّم به بلسانه دون قلبه فهو من

---

(١) يشير إلى ما نقله الرازي في أساس التقديس من كلام ابن فورك؛ حين أورد حجة ابن الهيصم الكرامي في إثبات رؤية الله ﷻ في الآخرة، فلم يوردها بألفاظها، وادعى أنه نظمها أحسن من نظمه.

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٤/٣٠٧ ـ ٣٠٨)، **وانظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/٦٨، ٨٢)، منهاج السنة النبوية: (٢/٥١٨).

(٣) منهاج السنة النبوية: (٦/٣٠٣).

(٤) **الكرامية**: أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني، اشتهروا بقولهم في الإيمان بأنه هو القول باللسان فقط، ونسبهم المؤلفون في الفرق إلى التشبيه؛ لاشتهارهم بالقول بأن الله جسم لا كالأجسام، وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيئًا من أقوالهم؛ فقال: «محمد بن كرّام: كان بعد ابن كلاب، في عصر مسلم بن الحجاج، أثبت أنه يُوصف بالصفات الاختيارية، ويتكلّم بمشيئته وقدرته، ولكن عنده يمتنع أن يكون في الأزل مُتكلّمًا بمشيئته وقدرته؛ لامتناع حوادث لا أوّل لها، فلم يقل بقول السلف: إنه لم يزل مُتكلّمًا إذا شاء، بل قال: إنه صار يتكلّم بمشيئته وقدرته؛ كما صار يفعل بمشيئته وقدرته بعد أن لم يكن كذلك» اهـ الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٧٧).

وانظر عن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين ص: (١٤١، ١٤٣)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين للإسفراييني ص: (١١١ ـ ١١٧)، الملل والنحل: (١/١٠٨ ـ ١١٣)، الفوائد المجتمعة في بيان الفرق الضالة والمبتدعة لليازجي ص: (٣٥).

أهل الجنة، وهو غلط عليهم؛ بل يقولون: إنه مؤمن كامل الإيمان، وإنه من أهل النار»[١].

ومن أمانته وتحريه الدقيق في هذا الباب حرصه الشديد على نقل أقوال المخالفين من مصادرها الأصلية، مهما وجد إلى ذلك سبيلًا، فإن لم يجد، اعتذر عن ذلك، فقد أشار إلى أن أقوال الخوارج إنما أخذها من كتب المقالات؛ لأنه لم يجد لهم كتبًا مؤلفة كسائر المذاهب والفرق الأخرى فقال: «وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف، كما وقفنا على كتب المعتزلة، والرافضة[٢]، والزيدية[٣]، والكرامية، والأشعرية، والسالمية[٤]، وأهل المذاهب الأربعة،

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص: (٧٨)، **وانظر** نماذج أخرى في: منهاج السنة النبوية: (٥/ ٢٨٦)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٨٢)، الاستقامة: (١/ ١١٩)، مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٢١ ـ ٤٢٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٥٠٤، ٥٠٧).

(٢) **الرافضة**: إحدى فرق الشيعة، سموا بذلك؛ لأنهم امتحنوا زيد بن علي بن الحسين بالطعن في أبي بكر فامتنع، فقال لهم رفضتموني، فسموا رافضة، وقيل غير ذلك، وهم الإمامية الاثنا عشرية، سموا بذلك؛ لقولهم بإمامة اثنَيْ عشر إمامًا: علي رضي الله عنه وذريته، وهم فرق عدة يجمعهم: القول بعصمة الأئمة، وإنكار خلافة الخلفاء الثلاثة، ودعوى إمامة علي بالنص، والطعن في الصحابة، وغير ذلك.
انظر: مقالات الإسلاميين ص: (١٦)، الفرق بين الفرق ص: (٥٣)، الملل والنحل: (١/ ١٦٣).

(٣) **الزيدية**: من فرق الشيعة، يجمعهم القول بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب، وتفضيل علي على سائر الصحابة، مع صحة إمامة أبي بكر وعمر، ويرون خلود أصحاب الكبائر في النار، وهم ثلاث فرق رئيسة: الجارودية، والسليمانية، والبترية.
انظر: مقالات الإسلاميين ص: (٦٥)، الفرق بين الفرق ص: (٣٠)، الملل والنحل: (١/ ١٥٣).

(٤) **السالمية**: أتباع أبي عبد الله محمد بن سالم البصري: (ت٢٩٧هـ)، وابنه أبي الحسن أحمد بن سالم: (ت٣٥٠هـ)، ومن أشهر رجالهم أبو طالب المكي: (ت٣٨٦هـ)، وأبو الحكم بن برّجان: (ت٥٣٦هـ)، يحاولون الجمع بين كلام أهل السنة والجهمية، فادَّعوا أن الله بذاته فوق العرش، وهو بذاته في كل مكان، وقالوا بأن الكلام حروف وأصوات قديمة لا تتعلق بمشيئة الله وقدرته، وهم معدودون في فرق الصوفية، مع ما نُسب إليهم من القول بالحلول، ونوع من التشبيه. =

والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية ونحو هؤلاء»[١].

٥ ـ سلامة القصد في ردوده على المخالفين، مع عدله وإنصافه في حقهم:

هذه ميزة بارزة في منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الردّ على المخالفين؛ فإن الناظر في ما كتبه شيخ الإسلام في الردّ على المخالفين يلمس بوضوح سلامة قصده، وأنه إنما أراد نصرة معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ الذي كان على قناعة تامة أنه هو الحق الذي يجب اتباعه، ولم يكن يهتم بالحكم على الأشخاص المردود عليهم، بل إبطال الأقوال المخالفة للحق، فكان يركّز على المقالة دون القائل؛ وهذا من كمال علمه، وعدله وإنصافه.

فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إذ التزم هذا المنهج إنما كان ملتزمًا بمنهج أهل السُّنَّة والجماعة وقاعدتهم الأصيلة في العدل والرحمة، فأهل السُّنَّة والجماعة لا يتكلمون في أي أحد إلا بعلم، ويعدلون في حق كل من خرج عن السُّنَّة، ويرحمون الخلق ويحبون الخير لهم.

وفي تقرير ذلك قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأئمة السُّنَّة والجماعة، وأهل العلم والإيمان؛ فيهم العلم والعدل والرحمة؛ فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسُّنَّة، سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو

= **انظر**: شرح حديث النزول ص: (٣٤٢ ـ ٣٤٣)، مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٩٩، ٥/ ١٢٤)، درء تعارض العقل والنقل: (١٠/ ٢٨٧)، منهاج السنة النبوية: (١/ ١٥٧)، طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمٰن السلمي ص: (٣١٢)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: (٣/ ٣٦).

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص: (٧١)، **وانظر** نماذج أخرى في مؤلفاته، مثلًا: مجموع الفتاوى: (٢/ ١١٤ ـ ١١٥)، (١٠/ ٧٦٥ ـ ٧٦٦)، الفتوى الحموية ص: (٥١٢)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٦٢).

وانظر نماذج أخرى في رجوعه لأكثر من نسخة من نسخ الكتاب الواحد تحريًا للدقة والتحقيق: درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٢٥١، ٢٧٢ ـ ٢٧٣، ٢٩٠)، (٥/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٤٥٦)، (٤/ ٢٣٥)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٢٧٦)، (٢/ ٤٣٨).

ظلمهم؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، ويرحمون الخلق؛ فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشرّ لهم ابتداءً؛ بل إذا عاقبوهم وبيّنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم، كان قصدهم بذلك بيانَ الحق، ورحمةَ الخلق، والأمرَ بالمعروف والنهيَ عن المنكر، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا»[(١)].

ومن مظاهر عدله وإنصافه رَحِمَهُ اللَّهُ **في الردّ على المخالفين**، عدم تسويته بينهم، فكثيرًا ما يشير إلى أن العبرة في الحكم على طائفة من الطوائف إنما هو بعدها وقربها عن الحق، وبالتالي لا يمكن التسوية بين ملاحدة الباطنية وغلاة القرامطة والاتحادية والقائلين بوحدة الوجود، وبين مَن هو دونهم في الغلو من الفلاسفة والجهمية ونحوهم، ولا بين المعتزلة؛ الذين هم أقرب إلى الحق من أولئك، ولا بين الكلابية والأشاعرة والكرامية والسالمية ونحوهم من متكلمة أهل الإثبات؛ الذين هم أقرب الطوائف إلى أهل السُّنَّة والجماعة.

ومن نماذج كلامه في تقرير ذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومما ينبغي أيضًا أن يُعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السُّنَّة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السُّنَّة في أمور دقيقة.

ومن يكون قد ردّ على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السُّنَّة

---

(١) الاستغاثة في الردّ على البكري ص: (٢٥١)، **وانظر**: قاعدة أهل السنة والجماعة في رحمة أهل البدع والمعاصي، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/٢٧٨ ـ ٢٩٢)، رسالة الألفة بين المسلمين ص: (٨٦ ـ ١١٦)، المسألة المصرية في القرآن، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/٢٠٥)، تفسير سورة الأعلى، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/٩٦ ـ ٩٧)، منهاج السنة النبوية: (٢/٧١، ٣٤٣)، (٤/٣٣٧، ٣٥٨)، (٥/١٢٦، ١٣٣، ١٤٦)، الصفدية: (١/٢٩٣ ـ ٢٩٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/٤٦٣ ـ ٤٦٤)، (٩/٢٠٧)، الصوفية والفقراء، ضمن مجموع الفتاوى: (١١/٤٣).

منه، فيكون محمودًا فيما ردّه من الباطل، وقاله من الحق؛ لكن يكون قد جاوز العدل في ردّه بحيث جحد بعض الحق، وقال بعض الباطل؛ فيكون قد ردّ بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، وردّ بالباطل باطلًا بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السُّنَّة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ، والله ﷻ يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك»(١).

ومن عدله وإنصافه رحمه الله أنه يعترف بما عند المخالفين من الصواب الذي وافقوا فيه الحق، وأن ردَّهُ عليهم وانتقاده لمذاهبهم لا يحمله على إنكار الحق الذي معهم؛ ومن نماذج ذلك إنصافه للفلاسفة الذين هم من أشد خصومه في أبواب الاعتقاد، فقال رحمه الله: «نعم لهم في الطبيعيات كلام غالبه جيد، وهو كلام كثير واسع، ولهم عقول عرفوا بها ذلك، وهم قد يقصدون الحق لا يظهر عليهم العناد؛ لكنهم جهال بالعلم الإلٰهي إلى الغاية، ليس عندهم منه إلا قليل كثير الخطأ»(٢).

ويقول رحمه الله عن المعتزلة: «ولا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج، فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون عليًّا...

ويعظمون الذنوب، فهم يتحرّون الصدق كالخوارج، لا يختلقون الكذب كالرافضة، ولا يرون أيضًا اتخاذ دار غير دار الإسلام كالخوارج، ولهم كتب في تفسير القرآن، ونصر الرسول، ولهم محاسن كثيرة يترجحون

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩)، **وانظر**: الصفدية: (١/١٦٠ ـ ١٦١)، (٢/٣٢٥ ـ ٣٢٧)، الاستقامة: (١/٤٦٤ ـ ٤٦٥)، التدمرية ص: (١٨٨ ـ ١٩٢).

(٢) الرد على المنطقيين ص: (١٤٣)، **وانظر**: ص: (١٤٠، ٢٦٠، ٢٧٤)، الصفدية: (٢/٢٩٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٦/٥٩)، (٩/٢٧٦)، (١٠/٤٤، ١٤٠، ١٤٦)، منهاج السنة النبوية: (١/٣٤٨، ٣٥٨ ـ ٣٥٩).

على الخوارج والروافض، وهم قصدهم إثبات توحيد الله ورحمته وحكمته وصدقه وطاعته، وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس؛ لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس»(١).

إلى غير ذلك من النماذج المتعددة في كتبه الدالَّةِ على عِلمِه، وعدله، وإنصافه، ورحمته بالمخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة، وصدقِهِ في إرادة الخير لهم.

٦ ـ مخاطبة أهل كل اصطلاح باصطلاحهم عند الحاجة:

وهذا من المنهج الذي ارتضاه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في الردّ على المخالفين، ويقول في التعليل لذلك بالتفصيل: «وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم، كما لأهل الصناعات العملية ألفاظ يعبّرون بها عن صناعتهم، وهذه الألفاظ هي عرفية عرفًا خاصًّا، ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة، سواء كان ذلك المعنى حقًّا أو باطلًا.

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٢١ ـ ١٢٢)، **وانظر**: ص: (١٢٠)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/١٦)، (٧/١٠٦ ـ ١٠٧)، (٨/٥٩)، (١٠/٢١٤ ـ ٢١٥)، منهاج السنة النبوية: (٥/١٥٦ ـ ١٥٨).

وكذلك فعل مع الصوفية والعديد من مشايخهم وكتبهم، **انظر**: الصوفية والفقراء، ضمن مجموع الفتاوى: (١١/١٧ ـ ١٨)، الصفدية: (١/٢٦٥، ٢٦٧)، الاستقامة: (١/ ٨١، ٩٢ ـ ٩٣، ٢٩٧)، (٢/١٠٤ ـ ١٠٦)، مجموع الفتاوى: (١٠/٥٥١ ـ ٥٥٢)، الردّ على الشاذلي في حزبيه ص: (١٩٠ ـ ١٩٢).

وكذلك فعل مع الشيعة من الرافضة وغيرهم وخاصة الزيدية منهم، **انظر**: منهاج السنة النبوية: (١/٤٤)، (٣/٤٤٨)، (٥/١٥٧)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٢٠)، مجموع الفتاوى: (٣٥/٢٠١).

ومع المتكلمين وأئمتهم، **انظر**: الرد على المنطقيين ص: (٣٩٥)، الصفدية: (١/٢٧٠)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/١٠٠ ـ ١٠٣)، الردّ على الشاذلي في حزبيه ص: (١٩٨).

ومع الاتحادية حين فضّل ابن عربي على غيره منهم، **انظر**: حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/١٤٣)، رسالة إلى نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى: (٤٧٠ ـ ٤٧١).

وإذا كان كذلك فهذا مقام يحتاج إلى بيان:

وذلك أن هؤلاء المعارضين إذا لم يخاطَبُوا بلغتهم واصطلاحهم، فقد يقولون: إنا لا نفهم ما قيل لنا، أو أن المخاطِبَ لنا والرادَّ علينا لم يفهم قولنا، ويُلَبِّسون على الناس بأن الذي عنيناه بكلامنا حق معلوم بالعقل أو بالذوق، ويقولون أيضًا: إنه موافق للشرع، إذا لم يظهروا مخالفة الشرع؛ كما يفعله الملاحدة من القرامطة والفلاسفة ومن ضاهأهم، وإذا خوطبوا بلغتهم واصطلاحهم ـ مع كونه ليس هو اللغةَ المعروفةَ التي نزل بها القرآن ـ فقد يفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن في الظاهر...

وإذا كانت هذه الألفاظ مجملة ـ كما ذُكر ـ فالمخاطب لهم إما أن يُفصِّل ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قُبلت، وإن فسروها بخلاف ذلك ردّت.

وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيًا وإثباتًا، فإن امتنع عن التكلم بها معهم، فقد ينسبونه إلى العجز والانقطاع، وإن تكلم بها معهم، نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقًّا وباطلًا، وأوهموا الجهال باصطلاحهم أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي ينزه الله عنها، فحينئذ تختلف المصلحة، فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعيًا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه، لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قُدِّر أن ذلك المعنى حق.

وهذه الطريق تكون أصلح إذا لبّس مُلَبِّس منهم على ولاة الأمور، وأدخلوه في بدعتهم، كما فعلتِ الجهميةُ بمن لبسوا عليه من الخلفاء، حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال: ائتونا بكتاب أو سُنَّة حتى نجيبكم إلى ذلك، وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدلّ عليه الكتاب والسُّنَّة.

وهذا لأن الناس لا يَفصِل بينهم النزاعَ إلا كتابٌ مُنزَّلٌ من السماء، وإذا ردّوا إلى عقولهم، فلكل واحد منهم عقل، وهؤلاء المختلفون يدّعي أحدهم أن العقل أداه إلى علم ضروري ينازعه فيه الآخر؛ فلهذا **لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الأمة في موارد النزاع إلا الكتاب والسُّنَّة**»(١).

٧ ـ اعتبار الكتاب والسُّنَّة هما الأصلينِ اللذينِ يُردّ إليهما كل نزاع:

وقد سبقت الإشارة في المطلبين السابقين إلى أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يعتبر الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة، وفي آخر النقل السابق في الكلام على منهجه في مخاطبة كل أهل اصطلاح باصطلاحهم قال: «وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاعَ إلا كتابٌ منزلٌ من السماء، وإذا ردّوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل، وهؤلاء المختلفون يدّعي أحدهم أن العقل أداه إلى علم ضروري ينازعه فيه الآخر؛ فلهذا لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الأمة في موارد النزاع إلا الكتاب والسُّنَّة»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق، وهذه صفة لازمة له، لا تختلف باختلاف أحوال الناس، والعلم بذلك ممكن، وردّ الناس إليه ممكن؛ ولهذا جاء التنزيل بردِّ الناس عند التنازع إلى الكتاب والسُّنَّة؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]؛ فأمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالردّ إلى الله والرسول، وهذا يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب، إذ لو ردّوا إلى غير ذلك من عقول الرجال، وآرائهم، ومقاييسهم، وبراهينهم، لم يزدهم هذا الردّ إلا اختلافًا واضطرابًا، وشكًّا وارتيابًا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٩)، بتصرف بالحذف فقط، **وانظر** للمزيد: نفس المصدر: (١/ ٤٣ ـ ٤٥، ٢٣١ ـ ٢٣٨)، (٣/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، بغية المرتاد ص: (٢٣٤).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٢٩).

ولذلك قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]:

فأنزل الله الكتاب حاكمًا بين الناس فيما اختلفوا فيه؛ إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره؛ ولكن **ما عُلم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتَّة؛ بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط**.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه؛ فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة، يُعلم بالعقل بطلانها؛ بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.

وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار؛ كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر، والنبوات، والمعاد وغير ذلك، ووجدت **ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط**؛ بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلًا لو تجرّد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟!»[(١)].

وقد اخترتُ خَتْمَ هذه النقاط المتعلقة بمنهجه في الردّ على المخالفين، ببيان شدة تأكيده على اعتبار القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية هما الأصلينِ اللذَينِ يُردّ إليهما كل نزاع، وهما المنطلق في ردّ أي باطل قال به

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، **وانظر**: (١/ ٧٥ ـ ٧٦، ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، (٨/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧)، (٩/ ١٨)، مجموع الفتاوى: (١٢/ ٢٣٧)، (١٩/ ٩١ ـ ٩٢، ٢٨٥)، (٢٨/ ٢٥)، (٣٥/ ٣٦١)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، ضمن مجموع الفتاوى: (٩/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٦٦)، تفسير آية الوضوء، ضمن مجموع الفتاوى: (٢١/ ٤٠٠)، البغدادية فيما يحل من الطلاق ويحرم، ضمن مجموع الفتاوى: (٣٣/ ١٧)، التسعينية: (١/ ١٥١ ـ ١٥٢)، منهاج السنة النبوية: (٥/ ١٣٠ ـ ١٣١، ٤٦٤)، (٨/ ٣٤٨)، الاستقامة: (١/ ٣٨٦)، قاعدة في إرادة العدم والإعدام واستطاعته وفعله وطلبه والتعليل به ونحو ذلك، ضمن مجلة جامعة أم القرى، العدد: (٢٧)، ص: (٩٥٧ ـ ٩٥٨).

قائل مهما كان؛ وذلك للربط بين هذه العناصر الثلاثة في منهجه في الاعتقاد، أقصد منهجه في بيان دلائل الاعتقاد، ومنهجه في بيان مباحث الاعتقاد، ومنهجه في الردّ على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في أبواب الاعتقاد، فإن الناظر في كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ليقف بجلاء على هذا الارتباط الوثيق لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بنصوص الكتاب والسُّنَّة؛ استدلالًا واستنباطًا، تقريرًا وتحريرًا، ومَرَدًّا في حل كل نزاع.

وخير ما يعبّر عن ذلك ما وصفه به تلميذه أبو حفص البزار رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمته حين قال ـ في هذا الموضوع ـ: «وإذا نظر المنصف إليه بعين العدل، يراه واقفًا مع الكتاب والسُّنَّة، لا يُميله عنهما قولُ أحدٍ، كائنًا من كان، ولا يراقب في الأخذ بعلومهما أحدًا، ولا يخاف في ذلك أميرًا ولا سلطانًا، ولا سوطًا ولا سيفًا، ولا يرجع عنهما لقول أحد، وهو متمسك بالعروة الوثقى، واليد الطولى، وعاملٌ بقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠].

وما سمعنا أنه اشتهر عن أحدٍ منذ دهرٍ طويلٍ ما اشتهر عنه؛ من كثرة متابعته للكتاب والسُّنَّة، والإمعان في تتبع معانيهما، والعمل بمقتضاهما؛ ولهذا لا يرى في مسألة أقوالًا للعلماء، إلا وقد أفتى بأبلغها موافقة للكتاب والسُّنَّة، وتحرى الأخذ بأقومها من جهة المنقول والمعقول»(١).

❁ ❁ ❁

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيميّة ص: (٧٨ ـ ٧٩).

الباب الأول

جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة في تقرير المباحث المتعلقة بباب الأسماء الحسنى

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: جهوده في تقرير منزلة باب الأسماء الحسنى ومنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال عليه
- الفصل الثاني: جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بثبوت أسماء الله الحسنى وتعيينها
- الفصل الثالث: جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بأحكام أسماء الله الحسنى

الفصل الأول

جهوده في تقرير منزلة باب الأسماء الحسنى ومنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال عليه

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تقريره لمنزلة باب الأسماء الحسنى والآثار المقتضية لها.
- المبحث الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى.

المبحث الأول

تقريره لمنزلة باب الأسماء الحسنى والآثار المقتضية لها

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: تقريره لمنزلة العلم بأسماء الله الحسنى.
- المطلب الثاني: تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها ومتعلقاتها.
- المطلب الثالث: تقريره لآثار أسماء الله الحسنى على النفس والكون.
- المطلب الرابع: تقريره لثمرات العلم بأسماء الله الحسنى التي يجنيها العبد.

المطلب الأول

تقريره لمنزلة العلم بأسماء الله الحسنى

قبل خوض غمار البحث والدخول في تفاصيله يحسن بيان منزلة هذا الباب؛ باب أسماء الله الحسنى، وقدره من الدين، وحاجة الناس إليه، وآثاره على العبد والكون، والثمار الحاصلة للعبد من العلم بهذا الباب؛ حتى يكون البحث فيه على أسس متينة وقواعد سليمة، تمنحه المكانة اللائقة به بين سائر علوم الشريعة، وقد كان لشيخ الإسلام رحمه الله جهود مبرزة من خلال مؤلفاته أوضح فيها منزلة هذا الباب، واعتنى بتقرير ذلك أيما اعتناء.

فإن الوقوف على منزلة وقدر أمر من الأمور وبيان أوجه هذه المنزلة تجعل النفوس أكثر وثوقًا به، ويزداد تطلعها إلى معرفته بتفاصيله، وتشتد

محبتها له ورغبتها في تحصيل هذا المطلوب المحبوب، فما بالك إذا كان هذا الأمر يتعلق برب السمٰوات والأرض وإلـٰههما؛ الذي ليست النفوس أحوج ولا أعطش إلى شيء منها حاجة وعطشًا إلى معرفته ومحبته وعبادته، ومعرفة الطرق الموصلة إلى ذلك؟!

وحيث إن الله ﷻ لم يجعل لخلقه سبيلًا إلى معرفته والعلم به إلا بما تعرَّف به إليهم من أسمائه الحسنى وصفاته العلى، كان البحث في هذا الباب من آكد الواجبات، وأشرف المقاصد، وأجل ما تصرف فيه الأعمار والأوقات.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله منزلة العلم بالله ﷻ بما تعرّف إلينا به من أسمائه الحسنى من أوجه عدة، هذه بعضها:

١ ـ كون هذا الباب أعظم السبل إلى العلم بالله ﷻ:

فلم يجعل الله ﷻ لخلقه سبيلًا إلى العلم به، سوى ما أودعه الله ﷻ في فطرهم من الإقرار بوجوده وربوبيته، وأنه المستحق وحده للعبادة، وهذه المعرفة الإجمالية مما يشترك فيه العباد كلهم، سوى مَنِ انتكست فطرتهم أو انحرفت عن جادتها، وهذا السبيل يورث المعرفة الإجمالية بالله ﷻ، أما السبيل الثاني إلى معرفة الله ﷻ المعرفة التفصيلية، فهو معرفة أسماء الله ﷻ الحسنى وصفاته العلى، بمعرفتها ومعرفة معانيها، دون الخوض في كنه ذلك وكيفيته؛ كما ورد في الحديث: **(تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ الله، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللهِ)**(١).

---

(١) حديث صحيح بمجموع الطرق:

أخرجه أبو نعيم في الحلية: (٦/ ٦٧)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٦/ ٢٥٠) برقم: (٦٣١٩)، والبيهقي في شعب الإيمان: (١/ ١٣٦) برقم: (١٢٠)، وأبو الشيخ في العظمة: (١/ ٢١٠) برقم: (١)، وضعّف البيهقي إسناده، **انظر**: شعب الإيمان: (١/ ١٣٦)، وضعّف العراقي إسناد أبي نعيم، وقوى إسناد أبي الشيخ، **انظر**: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: (٦/ ٢٤٥٧ ـ ٢٤٥٩)، وأورده الحافظ ابن حجر في فتح الباري: (١٣/ ٣٨٣) موقوفًا على ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: «إسناده جيد»، وقال السخاوي: «وهذه الأخبار أسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكسبه قوة، ومعناه =

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن أورد هذا الأثر: «. . . لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة، والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة، وهي المخلوقات.

وأما الخالق جَلَّ جَلَالُهُ سبحانه وتعالى، فليس له شبيه ولا نظير؛ فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد؛ وبالذكر وبما أخبر به عن نفسه، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة؛ لا تنال بمجرّد التفكير والتقدير؛ أعني من العلم به نفسه؛ فإنه الذي لا تفكير فيه.

فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك، فيدخل فيها التفكير والتقدير؛ كما جاء به الكتاب والسُّنَّة»[1].

فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن الله عَزَّ وَجَلَّ ـ والمراد ذاته وصفاته ـ لا يُطْمَع في تقدير حقيقته بفِكر؛ **لأن مبنى التفكير على قياس الغائب على الشاهد، وإيجاد العلاقة بين النظير ونظيره**، والله عَزَّ وَجَلَّ ليس له ندٌّ ولا مثيلٌ ولا مسامٍ ولا نظيرٌ حتى يقاس عليه، أو توجد بينه وبينه علاقة تؤدي إلى إدراك كنهه وحقيقته.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وكلما كانت حاجة الناس إلى معرفة الشيء وذكره أشدّ وأكثر، كانت معرفتهم به وذكرهم له أعظم وأكثر، وكانت طرق معرفته أكثر وأظهر، وكانت الأسماء المُعَرِّفَة له أكثرَ، وكانت على معانيه أدلَّ»[2].

والذي يدل على ذلك: كثرة ما ورد في النصوص من كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وسُنَّة نبيه ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العلى، التي هي الطريق الموصلة إلى معرفة الله عَزَّ وَجَلَّ.

= صحيح»، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: (١/ ٣١١)، وضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١/ ٨١)، وضعّف الألباني إسناد أبي الشيخ؛ كما في ضعيف الجامع: (٢/ ٣٨ ـ ٣٩)، وصحّح إسناد أبي نعيم؛ كما في صحيح الجامع: (١/ ٥٧٢)، وأورده في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (١٧٨٨).

(١) مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٠).

٢ ـ شدة حاجة الناس إلى العلم بالله ﷻ:

من الأوجه المتعددة التي تتجلى من خلالها منزلة العلم بأسماء الله الحسنى والتي قررها شيخ الإسلام في كتبه، شدة حاجة الناس إلى معرفة خالقهم ورازقهم ومليكهم، مربيهم ومدبر جميع شؤونهم؛ وحيث إن العلم بأسماء الله الحسنى أحد أبرز الطرق الموصلة إلى معرفة الله ﷻ، كانت العناية بهذا الباب وهذا الجانب من أشد ما ينبغي أن يحرص عليه العبد المتطلع إلى معرفة ربه وإلـٰهه.

وفي بيان ذلك قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وكلما كانت حاجة الناس إلى معرفة الشيء وذكره أشدّ وأكثر، كانت معرفتهم به وذكرهم له أعظم وأكثر، وكانت طرق معرفته أكثر وأظهر، وكانت الأسماء المُعَرِّفَة له أكثر، وكانت على معانيه أدلّ.

فالمخلوق الذي يتصوره الناس ويعبرون عنه أكثر من غيره، تجد له من الأسماء والصفات عندهم ما ليس لغيره؛ كالأسد والداهية والخمر والسيف ونحو ذلك، فلكل من هذه المسميات في اللغة من الأسماء أسماء كثيرة، وهذا الاسم يدلّ على معنى لا يدلّ عليه الاسم الآخر، كما يقولون في السيف: صارم ومهنّد وأبيض وبتّار...، ولما كانت حاجة النفوس إلى معرفة ربها أعظم الحاجات، كانت طرق معرفتهم له أعظم من طرق معرفة سواه، وكان ذكرهم لأسمائه أعظم من ذكرهم لأسماء ما سواه، وله سبحانه في كل لغة أسماء وله في اللغة العربية أسماء كثيرة»(١).

كما أوضح رحمه الله أن الله ﷻ بيّن لعباده هذا الباب أتم بيان؛ لكونه أعظم ما يحتاجون إليه ببعثة رسوله محمد ﷺ بالهدى ودين الحق، فقال رحمه الله: «إن الله تعالى بعث رسوله بالهدى ودين الحق، وأكمل له ولأمته الدين، وأتمَّ عليهم النعمة، وترك أمته على البيضاء، ليلها كنهارها،

---

(١) نفس المصدر: (٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)، وانظر: (٥/ ٥١)، الفتوى الحموية ص: (١٧٨)، (١٨٣ ـ ١٨٤)، مجموع الفتاوى: (٢/ ٦٧، ٣٨٣)، (٦/ ٢٩٠).

وبيَّن لهم جميع ما يحتاجون إليه، وكان أعظم ما يحتاجون إليه تعريفهم ربهم بما يستحقه من أسمائه الحسنى وصفاته العليا»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ موضحًا منزلة هذا العلم للعبد، وذلك أن ـ: «من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب[٢]، والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبرَ مقاصده وأعظمَ مطالبه؛ أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته، وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية»[٣].

٣ ـ العلم بالله عَزَّ وَجَلَّ هو أشرف العلوم على الإطلاق وأصلها وجامعها:

إن العلم يكتسب قيمته ويعلو شرفه بحسب المعلوم[٤]، فكلما كان المعلوم أشرف وأكمل ومحبوبًا، كان العلم به أعلى العلوم وأشرفها، ولما كان الله عَزَّ وَجَلَّ أشرف معلوم وأعظم محبوب ومرغوب؛ كان العلم به أشرف العلوم على الإطلاق.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في توضيح هذا الأمر ـ: «وأعظم المطالب العلم بالله تعالى، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأمره ونهيه، وهذا كله لا تنال خصائصه لا بقياس الشمول، ولا بقياس التمثيل؛ فإن الله تعالى لا مثل له فيقاس به، ولا يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها»[٥].

وقال في موضع آخر: «إن هذين الأصلين: وهما «الصفات»[٦] و«القدر» ـ ويسميان التوحيد والعدل ـ هما أعظم وأجلُّ ما تُكُلِّم فيه في الأصول، والحاجة إليهما أعمُّ، ومعرفة الحق فيهما أنفع من غيرهما؛ بل

---

(١) التسعينية: (١/ ١٧٠ ـ ١٧١).
(٢) المراد: باب الأسماء والصفات.
(٣) الفتوى الحموية ص: (١٨٣ ـ ١٨٤).
(٤) **انظر**: النبوات: (١/ ٣٨٢).
(٥) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٢٢)، **وانظر**: (٥/ ٦٥ ـ ٦٦)، الفتوى الحموية ص: (١٧٨)، نقض المنطق ص: (٣٩)، الصفدية: (٢/ ٢٧٦)، مجموع الفتاوى: (٢/ ١٦).
(٦) التعبير بالصفات هنا خرج مخرج الغالب، والمراد به الباب؛ فحينئذ يدخل فيه الكلام على الأسماء الحسنى.

وكذلك سائر ما يحتج به في أصول الدين من الحجج العقلية والسمعية»[(١)].

وقال أيضًا: «وذكر الله يعطي الإيمان وهو أصل الإيمان، والله سبحانه هو رب كل شيء ومليكه، وهو معلم كل علم وواهبه، فكما أن نفسه أصل لكل شيء موجود، فذكره والعلم به أصل لكل علم، وذكره في القلب والقرآن يعطي العلم المفصل؛ فيزيد الإيمان، كما قال جندب بن عبد الله البجلي[(٢)] وغيره من الصحابة: «تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن؛ فازددنا إيمانًا»[(٣)]؛ ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]؛ فأمره أن يقرأ باسم الله، فتضمن هذا الأمر بذكر الله وما نزل من الحق، وقال: ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ ـ ٥]؛ فذكر سبحانه أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة عمومًا وخصوصًا؛ وهو الإنسان، وأنه المعلم للعلم عمومًا وخصوصًا للإنسان، وذكر التعليم بالقلم الذي هو آخر المراتب ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذي في القلب»[(٤)].

٤ ـ العلم بالله ﷻ سبب لرفعة درجة صاحبه، ومقدار تفاضل الناس في ذلك:

مما يوضح عِظَمَ منزلةِ العلم بهذا الباب، العلم بما يُفَضِّل الله به

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٩٠).

(٢) جندب بن عبد الله بن سفيان، أبو عبد الله البجلي العلقي، الصحابي الجليل، نزل الكوفة والبصرة وله عدة أحاديث، عاش إلى حدود سنة: سبعين.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٣/ ١٧٤)، الإصابة تمييز الصحابة لابن حجر: (١/ ٥٠٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب في الإيمان، برقم: (٦١)، ولفظه: «كنا مع النبي ﷺ ونحن فتيان حزاورة، فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن، فازددنا به إيمانًا»، وقال عنه الشيخ الألباني: «صحيح».
وأورده عبد الله ابن الإمام أحمد في السُّنَّة: (١/ ٣٦٩) برقم: (٧٩٩)، وابن بطة في الإبانة: (٢/ ٨٤٧ ـ ٨٤٨) برقم: (١١٣٦).

(٤) نقض المنطق ص: (٣٩).

العالِمينَ بعضهم على بعض وعلى من سواهم بحسب تبحرهم في هذا العلم، وما يعلي به درجتهم في الدنيا والآخرة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا ريب أن الذي أوتي العلم والإيمان أرفع درجة من الذين أوتوا الإيمان فقط؛ كما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة، والعلم الممدوح الذي دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة هو العلم الذي ورثته الأنبياء؛ كما قال النبي ﷺ: **(إِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا العِلْـمَ، فَمَـنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ)**[1].

وهذا العلم ثلاثة أقسام: علم بالله وأسمائه وصفاته: وما يتبع ذلك، وفي مثله أنزل الله سورة الإخلاص، وآية الكرسي، ونحوهما...»[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «فتفاضلهم[3] في معرفة الله تبارك وتعالى وصفاته والتصديق به، أعظم من تفاضلهم في معرفة الروح التي هي النفس الناطقة، ومعرفة ما في الآخرة من النعيم والعذاب؛ بل إن كانوا متفاضلين في معرفة أبدانهم وصفاتها وصحتها ومرضها وما يتبع ذلك، فتفاضلهم في معرفة الله أعظم وأعظم؛ فإن كل ما يعلم ويقال يدخل في معرفة الله؛ إذ لا موجود إلا وهو خَلقَهُ، وكل ما في المخلوقات من الصفات والأسماء والأقدار والأفعال، فإنها شواهدُ ودلائلُ على ما لله سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلى؛ إذ كل كمال في المخلوقات فمن أثر كماله، وكل كمال ثبت لمخلوق، فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق، فالخالق أحق بتنزيهه عنه...»[4].

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...وإذا كان من أسمائه ما اختص هو بمعرفته،

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥).

(٢) ثم أتبعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر القسم الثاني: وهو العلم بما أخبر الله به، ثم القسم الثالث: وهو العلم بما أمر الله به، مجموع الفتاوى: (١١/٣٩٦ ـ ٣٩٧)، **وانظر**: (٥/٢٥٢ ـ ٢٥٣)، شرح حديث النزول ص: (١١١ ـ ١١٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/١٢٩).

(٣) الضمير عائد على المؤمنين.

(٤) شرح حديث جبريل ص: (٤٦٩ ـ ٤٧٠).

ومن أسمائه ما خصّ به من شاء من عباده؛ علم أن تفاضل الناس في معرفته أعظم من تفاضلهم في معرفة كل ما يعرفونه»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «فإن الله سبحانه له الأسماء الحسنى وله المثل الأعلى، فقد تعرف هذه الأمة من أسمائه وصفاته ما لا تعرفه به الأمة الأخرى، فهم مشتركون في عبادة نفسه، وإن تنوعوا فيما عرفوه وعبدوه به من أسمائه وصفاته، وقد رفع الله بعضهم فوق بعض درجات، فهذا تنوعهم في المعبود[(٢)]، وكذلك حالهم في معرفة اليوم الآخر»[(٣)].

٥ ـ العلم بالله عَجَّلَ بأسمائه الحسنى سبب الهداية، وأساسها:

كما أن العلم بهذا الباب أشرف العلوم وأنفعها، وهو بمنزلة الأصل لبقية العلوم وأفضل ما اكتسبته القلوب وحصَّلته النفوس وأدركته العقول؛ فإنه سبب لزيادة إيمان العبد المؤمن، وهو أساس الهداية التي هي سبب سعادة العبد ونجاته في الدنيا والآخرة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن معرفة هذا أصلُ الدينِ وأساسُ الهداية وأفضل ما اكتسبته القلوب وحصَّلته النفوس وأدركته العقول»[(٤)].

وبعد استعراض جملة من النصوص من الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية التي فيها إثبات الأسماء والصفات لله عَجَّلَ، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذه الآيات والأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في أسماء الرب تعالى وصفاته فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ـ: ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل»[(٥)].

---

(١) شرح حديث جبريل ص: (٤٧١).

(٢) هكذا في الأصل، والمراد: تنوعهم في معرفة المعبود، والله أعلم.

(٣) قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٤) الفتوى الحموية ص: (١٧٨).

(٥) التدمرية ص: (١٢)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢/ ١٥، ٦٧ وما بعدها)، (٣/ ٣٣٣)، (٨/ ٣١، ٣٥)، النبوات: (١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧)، الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٧١)، شرح حديث جبريل ص: (٤٨٠ ـ ٤٨١).

٦ ـ العلم بالله ﷻ يكون به، فهو المعرّف لخلقه بنفسه:

من أعظم الوجوه التي تدلك على المكانة والمنزلة الرفيعة التي تَتَبَوَّؤُها أسماء الله الحسنى في تحقيق المعرفة الحقيقية بالله ﷻ، والتي أوضحها شيخ الإسلام رحمه الله واعتنى ببيانها غاية العناية ـ: أن الله ﷻ نصب نفسه دليلًا على معرفة نفسه بنفسه؛ وذلك بما تعرَّف به إلينا من أسمائه الحسنى وصفاته العلى، فعرف العباد الله ﷻ به، وبمعرفتهم أحبوه، وحققوا صدق التوجه والعبودية والتأله ﷻ، ولشيخ الإسلام رحمه الله قاعدة أولية في أصل العلم الإلـٰهي[(١)] ضمَّنها هذه المعاني، وأشار فيها إلى عِظَم منزلة معرفة الله ﷻ وأن العباد إنما عرفوا الله به، يحسن الرجوع إليها بأكملها، وهذه بعض النقول منها تدل على جميع الأوجه السابقة دلالة مباشرة؛ ولهذا أخرت إيراد هذا الوجه إلى هذا الموضع.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «إن الله سبحانه لما كان هو الأول الذي خلق الكائنات، والآخِرَ الذي إليه تصير الحادثات؛ فهو الأصل الجامع؛ فالعلم به أصل كل علم وجامعه، وذكره أصل كل كلام وجامعه، والعمل له أصل كل عمل وجامعه، وليس للخلق صلاح إلا في معرفة ربهم وعبادته، وإذا حصل لهم ذلك، فما سواه إما فضل نافع، وإما فضول غير نافعة، وإما أمر مضر.

ثم من العلم به تتشعب أنواع العلوم، ومن عبادته وقصده تتشعب وجوه المقاصد الصالحة، والقلب بعبادته والاستعانة به معتصمٌ مستمسِكٌ قد لجأ إلى ركن وثيق، واعتصم بالدليل الهادي والبرهان الوثيق، فلا يزال إما في زيادة العلم والإيمان، وإما في السلامة عن الجهل والكفر، وبهذا جاءت النصوص الإلـٰهية في أنه بالإيمان يخرج الناس من الظلمات إلى النور...»[(٢)].

«... وفي الدعاء الذي علَّمه الإمام أحمد لبعض أصحابه: «يا دليل الحيارى

---

(١) ضمن مجموع الفتاوى: (١/ ٢٤).

(٢) قاعدة أولية في أصل العلم الإلٰهي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٦).

دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»[١]، ولهذا كان عامة أهل السُّنَّة من أصحابنا وغيرهم على أن الله يسمى دليلًا . . .

وإذا كان ما سوى الله من الموجودات الأعيان والصفات يستدل بها سواء كانت حية أو لم تكن، بل ويستدل بالمعدوم؛ فَلأَنْ يستدل بالحي القيوم أولى وأحرى، على أن الذي في الدعاء المأثور: «يا دليلَ الحَيَارى دُلَّنِي على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»، يقتضي أن تسميته دليلًا باعتبار أنه دال لعباده، لا بمجرد أنه يستدل به، كما قد يستدل بما لا يقصد الدلالة والهداية من الأعيان والأقوال والأفعال.

ومن أسمائه الهادي، وقد جاء أيضًا البرهان؛ ولهذا يذكر عن بعضهم أنه قال: «عرفت الأشياء بربي، ولم أعرف ربي بالأشياء»[٢]، وقال بعضهم: «هو الدليل لي على كل شيء، وإن كان كل شيء ـ لئلا يعذبني ـ عليه دليلًا»[٣]، وقيل لابن عباس: بماذا عرفت ربك؟ فقال: «من طلب دينه بالقياسْ، لم يزل دَهرَهُ في التباسْ، خارجًا عن المنهاج، ظاعنًا في الاعوجاج، عرفته بما عرَّف به نفسه، ووصفته بما وصف به نفسه»[٤]؛ فأخبر أن معرفة القلب حصلت بتعريف الله؛ وهو نور

(١) في كلام شيخ الإسلام بعد قليل إشارة إلى أن الدعاء مأثور، ولعله أراد الأثر بالمعنى العام، حيث نسبه إلى الإمام أحمد، لا بمعنى الحديث المسند، فإنني لم أقف عليه بطريق مسندة إلى النبي ﷺ، وأورده الحافظ اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٩/ ٢٧١) برقم: (٢١٢)، في سياق قصة للإمام أحمد: هذا نصها: «عن القاسم بن الحسين الوراق، قال: يروى عن أحمد بن حنبل أن رجلًا أراد الخروج إلى طرسوس، قال: قل: يا دليل الحيارى دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين، قال: فخرج الرجل وأصابه شدة وانقطع من أصحابه فدعا بهذا الدعاء فلحق بأصحابه فجاء إلى أحمد وأخبره فقال له أحمد: اكتمها علي».
وأورد القصة أيضًا أبو يعلى الفراء كما في مختصر المعتمد في أصول الدين ص: (٦٨).

(٢) من كلام الشهرستاني في نهاية الإقدام ص: (١٢٦)، وفيه: «وما عرفت ربي بالأشياء»، بدل: «ولم أعرف ربي بالأشياء».

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) أورد طرفه الأخير الربيع بن حبيب في المسند ص: (٣١٦)، وأورده الهروي في ذم الكلام وأهله: (٤/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)، برقم: (٧٢٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال محققه: =

الإيمان، وأن وصف اللسان حصل بكلام الله؛ وهو نور القرآن.

وقال آخر للشيخ:

قَالُوا ائْتِنَا بِبَرَاهِينَ فَقُلْتُ لَهُمْ أَنَّى يَقُومُ عَلَى البُرْهَانِ بُرْهَانُ[(١)]

وقال الشيخ العارف للمتكلم: «اليقين عندنا واردات ترد على النفوس، تَعْجِزُ النفوسُ عن ردها، فأجابه: بأنه ضروري»[(٢)].

وقال الشيخ إسماعيل الكوراني[(٣)] للشيخ المتكلم[(٤)]: «أنتم تقولون:

= «لم أتمكن من العثور عليه، ولكن حسبك أن فيه الفرياناني وهو متروك».
وأورده ابن تيميّة في التسعينية: (٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧)، بإسناد أبي الشيخ الأصبهاني من كلام ابن عباس، وأعقبه بقوله: «هذا الكلام في صحته عن ابن عباس نظر، والذي يغلب على الظن أنه ليس من كلام ابن عباس، ونوح بن أبي مريم له مفاريد من هذا النمط».
وأورده الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق: (١٤/ ١٨٣)، وابن أبي جرادة في بغية الطلب في تاريخ حلب: (٦/ ٢٥٨٦)، من كلام الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما في أثر طويل، وقال عنه الدكتور توفيق طاس في الآثار المروية عن السلف في العقيدة في كتاب تاريخ دمشق: (٤/ ١٩٩٥) برقم: (١٨٠٨): «إسناده تالف موضوع، فيه أبو بكر الهذلي قال عنه الحافظ في التقريب: «أخباري متروك الحديث»، والراوي عنه العباس بن بكار، قال عنه الدارقطني: كذاب».

(١) لم أقف على القائل.

(٢) أورده ابن تيميّة في مجموع الفتاوى: (٢/ ٧٦) فقال: «وكما قال نجم الدين الكبري لابن الخطيب، ورفيقه المعتزلي وقد سألاه عن علم اليقين؟ فقال: هو واردات ترد على النفوس، تعجز النفوس عن ردها، فأجابهما: بأن علم اليقين عندنا هو موجود بالضرورة لا بالنظر، وهو جواب حسن».
ونجم الدين هذا هو: أحمد بن عمر بن محمد الكبري الخوارزمي الصوفي المتوفى سنة: ٦١٨هـ، **انظر** ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: (٢/ ٥١)، طبقات المفسرين: (١/ ٢٢٠)، الأعلام: (١/ ١٨٥).
وابن الخطيب المراد به: محمد بن عمر الرازي المتكلم الأشعري، ستأتي ترجمته **انظر**: ص: (٥٣٧).

(٣) إسماعيل بن محمد بن أبي بكر بن خسرو الكوراني، الزاهد، القدوة، أحد المشايخ المشهورين بالزهد، والورع والإخلاص، وكان كثير التحري، يسأل العلماء عما يشكل عليه في دينه، توفي سنة: ٦٦٥هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام، وفيات: (٦٦١ ـ ٦٧٠) ص: (١٨٨)، الوافي بالوفيات: (٩/ ٢١٢).

(٤) المراد به: العز بن عبد السلام كما في مجموع الفتاوى: (٢/ ٧٦).

إن الله يعرف بالدليل، ونحن نقول: إنه تعرّف إلينا، فعرفناه»[١]؛ **يعني**: أنه تعرَّف بنفسه وبفضله...

فإذا كان الحقُّ الحيُّ القيومُ الذي هو ربُّ كل شيء ومليكُهُ، ومؤصِّلُ كل أصل، ومسبب كل سبب وعلة ـ: هو الدليلَ والبرهانَ والأولَ والأصلَ الذي يستدل به العبد، ويفزع إليه، ويرد جميع الأواخر إليه في العلم، كان ذلك سبيل الهدى وطريقه...

والعبد لما كان مخلوقًا مربوبًا مفطورًا مصنوعًا؛ عاد في علمه وعمله إلى خالقه وفاطره وربِّه وصانعه؛ فصار ذلك ترتيبًا مطابقًا للحق، وتأليفًا موافقًا للحقيقة؛ إذ بناء الفرع على الأصل وتقديم الأصل على الفرع هو الحق، فهذه الطريقة الصحيحة الموافقة لفطرة الله وخلقته ولكتابه وسُنَّته»[٢].

هذه عجالة في تقرير بعض الأوجه التي أوضح من خلالها شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله المنزلة الرفيعة والمكانة السامية للعلم بالله عز وجل من خلال العلم بأسمائه الحسنى، تجعل «مَن في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب[٣] والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه»[٤].

المطلب الثاني

تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمَّياتها ومتعلَّقاتها

إن الله عز وجل لم يتسمَّ بأسماء مجردة لا اقتضاء لها لمسمَّياتها ومتعلَّقاتها، بل أسماء الله الحسنى إنما اكتسبت حسنها وجمالها من شرف

---

(١) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢/ ٧٦).

(٢) قاعدة أولية في أصل العلم الإلٰهي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٧ ـ ٢٠)، بتصرف يسير، **وانظر**: شرح حديث جبريل ص: (٤٢٢)، التحفة العراقية ص: (٤٤٩ ـ ٤٥١)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: (٩٢ ـ ٩٣).

(٣) المراد: باب الأسماء الحسنى والصفات العلى.

(٤) الفتوى الحموية ص: (١٨٣ ـ ١٨٤).

المُسمَّى بها أولًا، ثم مما تقتضيه هذه الأسماء من معانٍ غاية في الكمال والحسن والجمال، وقد تجلت هذه القضية في نصوص الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية أيما تجلٍّ؛ بما أقامه الله ﷻ على نفسه المسمَّاة بهذه الأسماء من الدلائل الموصلة إلى معرفته من خلال تنوُّع الأسماء المذكورة في وحيه ﷻ، وذلك بما تضمَّنه كل سياق مختلف عن السياق الآخر لاسم أو أكثر من أسمائه مناسبٍ لمحتوى ذلك السياق، حتى تتجلى لدى العبد الرؤية الواضحة عن خالقه ومعبوده، فيكمل في عبادته ومحبته بقدر معرفته وشهوده لمقتضيات أسمائه الحسنى ومتعلقاتها؛ إذ هي الغاية المقصودة والثمرة المرجوة من تعريف الله ﷻ نفسه لعباده بأسمائه الحسنى.

وقد كان لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جهود واضحة في تجلية هذا الأمر وبيانه في مؤلفاته غاية البيان وأحسنه، وسيتم إبراز هذه الجهود من خلال الفرعين التاليين:

۞ الفرع الأول ۞

تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها

لما كانت أسماء الله ﷻ أعلامًا على ذاته ﷻ؛ كل اسم منها يدل على معنى غير الذي يدل عليه الاسم الثاني؛ عُلِمَ أن هذه الأسماء مقتضية لمسمَّياتها، وإلا لم يكن لتعددها وتنوّع استعمالاتها معنى يوجب هذا الاختلاف بينها.

وقد بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أوجهًا عدة يظهر من خلالها اقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها؛ ومن تلك الأوجه:

أن أسماء الله الحسنى في حد ذاتها من أعظم النعم التي أنعم بها على عباده؛ إذ تعرّف إليهم بها، ونصبها أدلة وآيات على نفسه المقدسة ووحدانيته، «فإنه سبحانه يقول: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٣]، لما يذكر ما يذكره من الآية، وقال: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]، **والآلاء**: هي النعم، والنعم كلها من آياته الدالة على نفسه المقدسة ووحدانيته ونعوته

ومعاني أسمائه فهي آلاء آيات، وكل ما كان من آلائه فهو من آياته، وهذا ظاهر، وكذلك كل ما كان من آياته فهو من آلائه؛ فإنه يتضمن التعريف والهداية والدلالة على الرب تعالى وقدرته وحكمته ورحمته ودينه والهدى أفضل النعم»(١).

كما جعل ﷻ أسماءه الحسنى دالة على ثبوت معنى الكمال لله ﷻ بنفسها؛ لما تقتضيه مسمياتها من معاني الجلال والجمال والحسن والعلو.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وثبوت معنى الكمال قد دلّ عليه القرآن بعبارات متنوعة دالةٍ على معانٍ متضمِّنَة لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له وتفصيل محامده وأن له المثل الأعلى وإثبات معاني أسمائه ونحو ذلك ـ: كله دالٌّ على هذا المعنى»(٢).

وأشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنه ﷻ يمتنع عليه خلاف مُوجَب أسمائه الحسنى؛ لمنافاته الكمال الذي يستحقه ﷻ، وضرب لذلك مثالًا بما أوجبه الله ﷻ على نفسه من أشياء؛ كوعده ووعيده، وحكمته وعدله؛ فإنه يمتنع عليه خلاف خبره لمنافاته موجَبِ أسمائه الحسنى، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو بعد أن وعد بالثواب أو أوجب مع ذلك على نفسه الثواب، يمتنع منه خلاف خبره، وخلاف حكمه الذي كتبه على نفسه، وخلاف موجَبِ أسمائه الحسنى وصفاته العلى»(٣).

وقد سبق إيراد نص له رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدل على هذين الوجهين السابقين: كون تعرّف الله ﷻ بأسمائه الحسنى من أعظم النعم وأجل الآلاء والمنح التي وهبها لعباده، وأقوى الآيات والأدلة التي نصبها على نفسه، وثبوت غاية الكمال الذي يستحقه ﷻ(٤).

ومن صور اقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها، أن العبد العالم بها المؤمن بها وبما دلّت عليه من معاني العظمة والجلال، ومحاسن الجمال

---

(١) مجموع الفتاوى: (٨/ ٣١)، **وانظر**: (١/ ٣٧)، (٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، (٨/ ٣٥).
(٢) الرسالة الأكملية ص: (٨). (٣) منهاج السنة النبوية: (١/ ٤٦٨).
(٤) **انظر**: شرح حديث جبريل ص: (٤٦٩ ـ ٤٧٠).

والكمال، العامل بمقتضاها ـ: إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء؛ بل كان إيمانه بها إيمانًا مجملًا، وهذا العلم سبب في تفاضل الإيمان القائم في قلوب العباد، وهذا يدلك على أن العلم التفصيلي هو الفيصل بين من حقق الإيمان بها وبين غيره، فلو كانت أعلامًا مجرّدة، لما كان هناك فرق بين العباد في هذا العلم، ولا كان له أثر على كمال إيمانهم، ولَاشتركوا حينئذ في العلم بألفاظها؛ كما هو حال جُلٍّ من يعتني بحفظ ألفاظها دون العناية بتحقيق عبوديته لله ﷻ بهذه الأسماء.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها فآمن بها، كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء؛ بل آمن بها إيمانًا مجملًا، أو عرف بعضها، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته كان إيمانه به أكمل»(١).

ومن أوجه اقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها ظهورُ كمالِ غِناه عن خلقه، وعدم حاجته إليهم، فهم أعجز من أن يجلبوا له نفعًا أو يُلحِقوا به ضَرًّا؛ وذلك لما تقتضيه أسماؤه الحسنى وصفاته العلى من كماله وغناه وامتناع ضدها عليه، أو أن يلحقه نقص في كماله ﷻ، وهذا من مُوجَبِ اسمه ﷻ الغني الحميد، الواحد الأحد الصمد، الحي القيوم، ونحوها من الأسماء الحسنى.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو الغني عن خلقه، والعباد أعجز من أن يبلغوا ضره فيضروه، ولا يبلغوا نفعه فينفعوه من وجهين:

من جهة الأسماء والصفات: وهو الله سبحانه أحد صمد قيوم لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم، ويمتنع عليه أضداد أسمائه الحسنى التي وجبت له بنفسه.

ومن جهة القضاء والقدر؛ وهو أنه لا يكون في ملكه إلا ما يشاؤه ويريده، ولا حول ولا قوة إلا به، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن،

---

(١) الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٧١)، وانظر: ص: (٤٢٩)، شرح حديث جبريل ص: (٤٢٢ ـ ٤٢٣).

ولا حول ولا قوة إلا به»[(١)].

ومن أوجه اقتضاء أسماء الله الحسنى لمتعلقاتها ـ كونُ أفعاله ﷻ هي مقتضى أسمائه الحسنى، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «إن أفعاله هي مقتضى أسمائه وصفاته، فمغفرته ورحمته من مقتضى اسمه «الغفور» «الرحيم»، وعفوه من مقتضى اسمه «العفو»؛ ولهذا لما قالت عائشة للنبي ﷺ: إن وافقتُ ليلةَ القدر ماذا أقول؟ قال: (**قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العَفْوَ؛ فَاعْفُ عَنِّي**)[(٢)]، «وهدايته ودلالته من مقتضى اسمه الهادي، وفي الأثر المنقول عن أحمد بن حنبل أنه أمر رجلًا أن يقول: «يَا دليلَ الحيارى، دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»[(٣)].

وجميع ما يفعل الله بعبده من الخير من مقتضى اسمه الرب؛ ولهذا يقال في الدعاء: يا رب يا رب؛ كما قال آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقال نوح: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقال إبراهيم: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وكذلك سائر الأنبياء.

وقد كره مالك وابن أبي عمران[(٤)] من أصحاب أبي حنيفة وغيرهما،

---

(١) قاعدة في الإخلاص، ضمن المجموعة العلية: (٢/ ٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب: (٨٥)، برقم: (٣٥١٣)، وقال: «حسن صحيح».
وابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب الدعاء بالعفو والعافية، برقم: (٣٨٥٠)، وقال عنه الألباني: «صحيح».

(٣) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (١١٤ ـ ١١٥).

(٤) أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى أبو جعفر الفقيه الحنفي البغدادي، المحدث الحافظ، نزيل مصر، أستاذ أبي جعفر الطحاوي، ولي قضاء مصر، روى حديثًا كثيرًا، توفي سنة: ٢٨٠هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٣٤)، الجواهر المُضيَّة في طبقات الحنفية للقرشي: (١/ ١٢٧).

أن يقول الداعي: يا سيدي يا سيدي، وقالوا: «قل كما قالت الأنبياء: رب، رب»(١).

واسمه الحي القيوم يجمع أصل معاني الأسماء والصفات؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع ولهذا كان النبي ﷺ يقوله إذا اجتهد في الدعاء(٢).

فإذا سئل المسؤول بشيء ـ والباء للسبب ـ سئل بسبب يقتضي وجود المسؤول، فإذا قال: أسألك بأن لك الحمد، أنت الله المنان، بديع السمٰوات والأرض، كان كونه محمودًا منانًا بديع السمٰوات والأرض، يقتضي أن يمنّ على عبده السائل، وكونه محمودًا يوجِبُ أن يفعل ما يحمد عليه، وحمد العبد له سبب إجابة دعائه.

ولهذا أُمِرَ المصلي أن يقول: **(سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)**(٣)؛ أي: استجاب الله دعاء من حمده، فالسماع هنا بمعنى الإجابة والقبول؛ كقوله ﷺ: **(أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ)**(٤)؛ ....

---

(١) قال شيخ الإسلام في كتابه: تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٧٣): «وقد نقل عن مالك أنه قال: أكره للرجل أن يقول في دعائه: يا سيدي، يا حنان، يا حنان، ولكن يدعو بما دعت به الأنبياء، ربنا، ربنا، نقله عنه العتبي في العتبية». اهـ، وكتاب «العتبية» غير موجود، **وانظر**: المنتقى شرح موطأ مالك لأبي الوليد الباجي: (٧/٣٠٦)، الذخيرة للقرافي: (١٣/٣٣٦)، تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/٢٧٠)، أما قول ابن أبي عمران فلم أقف عليه.

(٢) يشير إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا كربه أمر قال: **(يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ)**، أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب: (٩٢)، برقم: (٣٤٣٦)، وقال عنه الألباني: «حسن».

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: إنما جُعل الإمام ليؤتم به، برقم: (٦٨٩).
ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين...، برقم: (٨٦٣).

(٤) أخرج بنحوه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، برقم: (٦٨٤٤).
وأخرجه بلفظه، أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة، برقم: (١٥٤٨)، =

أي: لا يُستجاب[١].

۞ الفرع الثاني ۞

تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمتعلقاتها

كما أن أسماء الله ﷻ الحسنى مقتضية لمسمياتها، فإنها أيضًا مقتضية لمتعلقاتها؛ من محبة المُسمَّى بها، وحمده، والثناء عليه بها، ودعائه بموجَب كل اسم منها بما يستحقه المطلوب المرغوب، وموجبة لطاعة الله ﷻ وترك معصيته، وغير ذلك من متعلقات عبودية الله ﷻ بأسمائه الحسنى، وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله هذه الأمور في مواطن عدة من كتبه، وذلك من خلال الأوجه التالية:

١ ـ موجبات حمد الله ﷻ:

حمد الله ﷻ له موجبات كثيرة؛ منها: أنه مستحق لغاية الحمد والثناء والمجد على ما هو متصف به من الأسماء الحسنى والصفات العلى، وهي تدل على أسمى معاني الكمال وأرفع درجات العلو والجلال، فكانت بذلك أحد أعلى موجبات حمد ذي الجلال والإكرام شرفًا وقدرًا.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله موضحًا هذا الأمر: «فكل ما في الوجود فهو محمود عليه، وكل ما يعلم ويذكر فهو محمود عليه، له الحمد على ما هو متصف به في ذاته من أسمائه وصفاته، وله الحمد على خلقه وأمره؛ فكل ما خلقه فهو محمود عليه، وإن كان في ذلك نوع ضرر لبعض الناس؛ لما له في ذلك من الحكمة، وكل ما أمر به فله الحمد عليه؛ لما له في ذلك من الهداية والبيان؛ ولهذا كان له الحمد ملءَ السماوات، وملءَ الأرض،

= والنسائي في سننه، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من قلب لا يخشع، برقم: (٥٤٤٣)، وقال عنه الألباني في الموضعين: «صحيح».

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٠ ـ ٩٥)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢٧/ ١٣١)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٧٩٦).

وملء ما بينهما، وملء ما شاء من شيء بعدُ، فإن هذا كله مخلوق له، وكل ما يشاؤه بعد ذلك مخلوق له، له الحمد على كل ما خلقه»(١).

٢ ـ حمد الله ﷻ يكون بأسمائه الحسنى وصفاته العلى:

لمَّا كان الله ﷻ هو المستحِقَّ لغاية الحمد والثناء والمجد؛ اقتضى ذلك حمده والثناء عليه وتمجيده بما هو أهله، ولا يثني عليه أحد من خلقه بمثل ما أثنى هو على نفسه وحَمِدَها به؛ لمحبته ذلك، وكمال معرفته بنفسه وبما يستحقه من حمد وثناء، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «بل هو الحي الفعال لما يشاء، العليم القدير، الحكيم الخبير، الرحيم الودود، لا إلـٰه إلا هو وكل ما سواه فقير إليه، وهو غني عما سواه، لا يكمل بغيره ولا يحتاج إلى سواه، ولا يستعين بغيره في فعل، ولا يبلغ العبادُ نفعَهُ فينفعوه، ولا ضرَّهُ فيضروه، بل هو خالق الأسباب والمسببات، وهو الذي يلهم عبده الدعاء ثم يجيبه، وييسر عليه العمل ثم يثيبه، ويلهمه التوبة ويحبه ويفرح بتوبته، وهو الذي استعمل المؤمنين فيما يرضيه ورضي عنهم، فلم يحتج في فعله لما يحبه ويرضاه إلى سواه؛ بل هو الذي خلق حركات العباد التي يحبها ويرضاها، وهو الذي خلق ما لا يحبه ولا يرضاه من أعمالهم؛ لما له في ذلك من الحكمة التي يحبها ويرضاها؛ ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠]، فلا إلـٰه إلا هو، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، إذ كان هو الذي يستحق أن تكون العبادة له، وكل عمل لا يراد به وجهه، فهو باطل لا منفعة فيه، فما لا يكون به لا يكون، فإنَّه لا حول ولا قوة إلا به، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وهو سبحانه

(١) منهاج السنة النبوية: (٣/ ١٧٥).

يحب عباده الذين يحبونه، والمحبوب لغيره أولى أن يكون محبوبًا؛ فإذا كنا إذا أحببنا شيئًا لله كان الله هو المحبوبَ في الحقيقة، وحبنا لذلك بطريق التبع، وكنا نحب من يحب الله لأنه يحب الله؛ فالله تعالى يحب الذين يحبونه فهو المستحق أن يكون هو المحبوبَ المألوهَ المعبودَ وأن يكون غايةَ كلِّ حبٍّ، كيف وهو سبحانه الذي يحمد المعبود ويثني على نفسه ويحب الحمد من خلقه؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **(لَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ)**(١)، وقال له الأسود بن سريع(٢): يا رسول الله إني حمدت ربي بمحامد، فقال: **(إِنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الحَمْدَ)**(٣).

وفي الحديث الصحيح: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: **اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ)**(٤)، وقد روي أنه كان يقول ذلك في آخر الوتر(٥)، فهو المُثني على نفسه، وهو كما أثنى على نفسه، إذ أفضل خلقه لا يحصي ثناء عليه، **والثناء**: تكرير المحامد وتثنيتها؛ كما في

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾، برقم: (٤٦٣٧).
ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، برقم: (٢٧٦٠).

(٢) الأسود بن سريع بن حمير بن عبادة التميمي السعدي الصحابي الشاعر المشهور، سكن البصرة وتوفي في خلافة معاوية، **انظر** ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (١/ ٨٩)، الإصابة: (١/ ٧٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٣/ ٤٣٥)، وقال محققو المسند: «إسناده ضعيف لانقطاعه»، (٢٤/ ٣٥٢)، (ط الرسالة).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، برقم: (٤٨٦).

(٥) أخرج هذه الرواية أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، برقم: (١٤٢٧)، والترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب في دعاء الوتر، برقم: (٣٥٦٦)، والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، برقم: (١٧٤٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القنوت في الوتر، برقم: (١١٧٩)، وصححه الألباني في المواضع المذكورة.

الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِذَا قَالَ العَبْدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي**)[١].

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: (**رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**)[٢].

فذكر الحمد والثناء والمجد هنا كما ذكره في أول الفاتحة، فالحمد يتناول جنس المحامد، والثناء يقتضي تكريرها وتعديدها والزيادة في عددها، والمجد يقتضي تعظيمها وتوسيعها والزيادة في قدرها وصفتها، فهو سبحانه مستحق للحمد والثناء والمجد، ولا أحد يحسن أن يحمده كما يحمد نفسه، ولا يثني عليه كما يثني على نفسه، ولا يمجده كما يمجد نفسه؛ كما في حديث ابن عمر الذي في الصحيح، لما قرأ النبي ﷺ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، قال: (**يَقْبِضُ اللهُ سَمَوَاتِهِ بِيَدِهِ وَالأَرَضُونَ بِيَدِهِ الأُخْرَى، ثُمَّ يُمَجِّدُ نَفْسَهُ فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا القُدُّوسُ، أَنَا السَّلَامُ، أَنَا المُؤْمِنُ، أَنَا المُهَيْمِنُ، أَنَا العَزِيزُ، أَنَا الجَبَّارُ، أَنَا المُتَكَبِّرُ، أَنَا الَّذِي بَدَأْتُ الدُّنْيَا وَلَمْ تَكُ شَيْئًا، أَنَا الَّذِي أَعَدْتُهَا، أَيْنَ المُلُوكُ؟! أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟! أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟!**)[٣]، أو كما قال، وفي الحديث الآخر: (**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: إِنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ وَاجِدٌ، إِنَّمَا أَمْرِي**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، برقم: (٣٩٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام، برقم: (٤٧١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢/ ٧٢)، بلفظ مقارب، وقال محققو المسند: «صحيح على شرط مسلم»، (٩/ ٤٣٢)، (ط الرسالة)، **وانظر** تخريجه بالتفصيل في: المسند: (٩/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦)، (ط الرسالة).

إِذَا أَرَدْتُّ شَيْئًا أَنْ أَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[(١)]»[(٢)].

من خلال هذا النص المطوّل عن شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ اتضح لنا كيف أنه رَحِمَهُ اللَّهُ يقرّر اقتضاء حمد الله عَزَّ وَجَلَّ بما هو أهله وأنه مستحِقٌّ من أسمائه الحسنى غايةَ الحمدِ والثناءِ والمجدِ؛ بما حمد وأثنى ومجّد به نفسه من أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

٣ ـ علم العبد بالأسماء الحسنى سبب لتحقيق محبة الله عَزَّ وَجَلَّ:

فإن أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ الحسنى مقتضية لمتعَلَّقاتِها من جهة أن العلم بها ومعرفتها موجبٌ لمحبة القلب لله عَزَّ وَجَلَّ وخشيته، ويكون ذلك موجبًا لطاعته وترك معصيته.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنه من المعلوم أن معرفة الشيء المحبوب تقتضي حُبَّهُ، ومعرفة المُعَظَّم تقتضي تعظيمه، ومعرفة المَخُوفِ تقتضي خوفه، فنفس العلم والتصديق بالله وما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى يوجب محبة القلب له، وتعظيمَه وخشيتَهُ، وذلك يوجب إرادة طاعته، وكراهيةَ معصيتِهِ»[(٣)].

---

(١) جزء من الحديث القدسي المشهور: (**يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ**..) الحديث أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة، باب: ٤٨، برقم: (٢٤٩٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، برقم: (٤٢٥٧)، وقال عنه الألباني: «ضعيف بهذا السياق».
وأخرجه الإمام أحمد في المسند: (٥/ ١٥٤)، وقال عنه محققو المسند: «حديث صحيح»، (٢٥/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦)، (ط الرسالة).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٤ ـ ١٨)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٣/ ١٧٥)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، مجموع الفتاوى: (١١/ ١٣٣)، التدمرية ص: (٩ ـ ١٠)، شرح حديث جبريل ص: (٤٦٩ ـ ٤٧٠).

(٣) شرح حديث جبريل ص: (٤٠٧)، **وانظر**: التسعينية: (١/ ١٧٠ ـ ١٧١)، مجموع الفتاوى: (١/ ١)، (٢/ ٤٥٥)، (٨/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، (١١/ ١٣٣)، التدمرية ص: (٩ ـ ١٠)، الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٧١، ٤٢٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٢٩٨).

ومن مظاهر اقتضاء أسماء الله ﷻ الحسنى لمتعلقاتها؛ أن علم العبد بأسماء الله الحسنى سببٌ لتحقيق محبة الله ﷻ، وبذلك العلم والمحبة الموجبة لعبوديته تتحقق له سعادته ونجاته في الدنيا والآخرة، فإن «صلاح النفس في محبة المعلوم المعبود وهي عبادته، لا في مجرد علم ليس فيه ذلك، وهم[١] جعلوا غاية النفس التشبه بالله على حَسَبِ الطاقةِ، وكذلك جعلوا حركة الفلك للتشبه به، وهذا ضلال عظيم، فإن جنس التشبه يكون بين اثنين مقصودهما واحد؛ كالإمام والمؤتم به، وليس الأمر هنا كذلك؛ بل الرب هو يعرف نفسه ويحب نفسه ويثني على نفسه، والعبد نجاته وسعادته في أن يعرف ربه ويحبه ويثني عليه، والتشبه به أن يكون هو محبوبًا لنفسه مثنيًا بنفسه على نفسه وهذا فساد في حقه وضار به»[٢].

٤ ـ اتّصاف العبد بمقتضيات الأسماء الحسنى:

علم العبد بأسماء الله الحسنى يوجب له معرفته بربه ومحبته وعبادته؛ فإن الله ﷻ يُحب من اتصف من عباده بمقتضيات أسمائه الحسنى، قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

«وسمعت شيخ الإسلام ابن تيميّة، قدس الله روحه، يقول: أوحى الله إلى إبراهيم عليه السلام: **(أَتَدْرِي لِمَ اتَّخَذْتُكَ خَلِيلًا؟ قال: لَا. قال: لِأَنِّي رَأَيْتُ العَطَاءَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنَ الأَخْذِ)**[٣]»[٤].

ثم علّق رحمه الله على الأثر بقوله: «وهذه صفةٌ من صفات الربِّ جل جلاله، فإنه يُعطي ولا يأخذ، ويُطْعِم ولا يُطْعَم، وهو أجود الأجودِينَ، وأكرم الأكرمين، وأحبُّ الخلق إليه مَنِ اتصف بمقتضيات صفاته؛ فإنه كريمٌ يُحبُّ

---

(١) المراد بهم الفلاسفة.
(٢) النبوات: (١/٤٠٦ ـ ٤٠٧).
(٣) أورده المنذري في الترغيب والترهيب: (٣/ ٣٦٠) بلفظ مقارب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعًا، وأشار إلى ضعفه بقوله: «رُوِيَ»، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: (١١/٣٩٦ ـ ٣٩٧)، برقم: (٥٢٤٥).
(٤) الوابل الصيب من الكلم الطيب ص: (٥٣)، وانظر ذكر ابن تيميّة رحمه الله للأثر في: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص: (٥٢).

الكريم من عباده، وعالِمٌ يُحبُّ العلماء، وقادرٌ يُحبُّ الشجعان، وجميلٌ يُحبُّ الجمال.

... وهو ﷻ رحيمٌ يُحبُّ الرحماء؛ وإنما يرحم من عباده الرحماء، وهو ستِّيرٌ يُحبُّ من يستر على عباده، وعفوٌّ يُحبُّ من يعفو عنهم، وغفورٌ يُحبُّ من يغفر لهم، ولطيفٌ يُحبُّ اللطيف من عباده؛ ويُبغض الفظَّ الغليظ القاسِيَ الجعظَرِيَّ[١] الجَوَّاظ[٢]، ورفيقٌ يُحبُّ الرِّفق، وحليمٌ يُحبُّ الحلم، وبَرٌّ يُحبُّ البِرَّ وأهله، وعَدْلٌ يُحبُّ العدل، وقابلُ المعاذير يُحبُّ من يقبل معاذير عباده، ويُجازي عبده بحَسَبِ هذه الصفات فيه وجودًا وعدمًا، فمن عفا، عفا عنه، ومن غفر، غفر له، ومن سامح، سامحه، ومن حاقق، حاققه، ومن رفق بعباده، رفق به، ومن رحم خلقه، رحمه، ومن أحسن إليهم، أحسن إليه، ومن جاد عليهم، جاد عليه، ومن نفعهم، نفعه، ومن سترهم، ستره، ومن صفح عنهم، صفح عنه، ومن تتبَّع عورتهم، تتبَّع عورته، ومن هتكهم، هتكه وفضحه، ومن منعهم خيره، منعه خيره، ومن شاقَّ، شاقَّ الله تعالى به، ومن مكر، مكر به، ومن خادع، خادعه، ومن عامل خلقه بصفة، عامله الله تعالى بتلك الصفة بعينها في الدنيا والآخرة؛ فالله تعالى لعبده على حَسَبِ ما يكون العبد لخلقه»[٣].

فظهر من خلال هذا النقل عن شيخ الإسلام وتعليق تلميذه ابن القيم رحمهما الله، أن الله ﷻ يحب من عباده المؤمنين أن يتصفوا بمقتضى ما تسمَّى به من الأسماء الحسنى واتصف به من الصفات العلى.

فتبيَّن من خلال النقول والإحالات من منثور كلام شيخ الإسلام

---

(١) الجعظريُّ: هو الفظُّ الغليظ المُتكبِّر.
انظر: النهاية في غريب الحديث: (١/ ٢٧٦)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: (١/ ٣٦٠).

(٢) الجوَّاظ: هو الجَموع المنوع، وقيل: الضخم. وقيل: القصير البطين.
انظر: النهاية في غريب الحديث: (١/ ٣١٦).

(٣) الوابل الصيب من الكلم الطيب ص: (٥٣ ـ ٥٤) بتصرف.

ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ أوجه اقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمَّياتها ومتعلَّقاتها بما يشحذ الهمم العالية إلى طلب العلم بأسماء الله الحسنى على وجه التفصيل؛ حتى يوصله هذا العلم إلى محبة الله عَزَّوَجَلَّ، وتحقيق العبودية التامة؛ بما يظهر عليه من مقتضيات أسمائه الحسنى جلّ وعلا.

المطلب الثالث

تقريره لآثار أسماء الله الحسنى على النفس والكون

إن لأسماء الله الحسنى آثارًا حميدة على النفس البشرية وعلى الكون، تدلّ على استحقاق الله عَزَّوَجَلَّ لما هو أهله من الحمد والثناء والمجد، وتشهد على ثبوت حقائق المعاني التي تحملها هذه الأسماء وقيامها بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فمن لطف الله عَزَّوَجَلَّ وفضله على مخلوقاته أن ظهرت فيها آثار أسمائه الحسنى.

وقد كان لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إشاراتٌ لطيفةٌ في العديد من المواطن من كتبه قرّر فيها كيف تجلّت آثار أسماء الله الحسنى على النفس البشرية والكون الذي وُجدت فيه، وسيتم تناول هذه الإشارات في هذا المطلب من خلال فرعين:

الفرع الأول

تقريره لآثار أسماء الله الحسنى وصفاته على النفس

جعل الله عَزَّوَجَلَّ النفس البشرية أكرم مخلوقاته، بما أودعه فيها من مظاهر رحمته وحكمته، وما تجلى فيها من كمال علمه ولطفه، وقد أبرز شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الآثار على النفس من خلال الأوجه التالية:

أولًا: توحيد الله عَزَّوَجَلَّ بأسمائه الحسنى سببٌ في تحقيق كمال العلم بالله عَزَّوَجَلَّ، فإن النفس البشرية إنما تكمل وتشرف ويفضل بعضها على بعض بحَسَبِ كمال علمها بالله عَزَّوَجَلَّ، وذلك أن العلم بالله عَزَّوَجَلَّ العلمَ التفصيليَّ لا يُنال إلا بهذا الطريق، وهذا العلم هو السبيل إلى تحقيق كمال المحبة والعبادة والذل من العبد المربوب المخلوق، للرب الخالق المعبود وحده

لا شريك له، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «إنه من المعلوم أن معرفة الشيء المحبوب تقتضي حبه، ومعرفة المعظم تقتضي تعظيمه، ومعرفة المخوف تقتضي خوفه، فنفس العلم والتصديق بالله وما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى يوجب محبة القلب له وتعظيمه وخشيته وذلك يوجب إرادة طاعته وكراهية معصيته»[١].

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضًا: «وأعظم المطالب العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله وأمره ونهيه»[٢].

ثانيًا: آثار توحيد الله بأسمائه الحسنى على كمال العبودية لله عَزَّ وَجَلَّ، فإن «صلاح النفس في محبة المعلوم المعبود وهي عبادته، لا في مجرد علم ليس فيه ذلك، وهم[٣] جعلوا غاية النفس التشبه بالله على حسب الطاقة، وكذلك جعلوا حركة الفلك للتشبه به، وهذا ضلال عظيم، فإن جنس التشبه يكون بين اثنين مقصودهما واحد؛ كالإمام والمؤتم به، وليس الأمر هنا كذلك؛ بل الرب هو يعرف نفسه، ويحب نفسه، ويثني على نفسه، والعبد نجاته وسعادته في أن يعرف ربه ويحبه ويثني عليه، والتشبه به أن يكون هو محبوبًا لنفسه، مثنيًا بنفسه على نفسه، وهذا فساد في حقه وضار به»[٤].

وقال في موضع آخر ـ مقررًا كيف أن العلم بالله جَلَّ جَلَالُهُ وبأسمائه الحسنى توجب كمال محبته وذكره وعبادته ـ: «فمن عرف الله وقلبه سليم، أحبه، وكلما ازداد له معرفة، ازداد حبه له، وكلما ازداد حبه له، ازداد ذكره له ومعرفته بأسمائه وصفاته، فإن قوة الحب توجب كثرة ذكر المحبوب، كما

---

(١) شرح حديث جبريل ص: (٤٠٧)، **وانظر**: التسعينية: (١/ ١٧٠ ـ ١٧١)، مجموع الفتاوى: (١/ ١)، (٢/ ٤٥٥)، (٨/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، (١١/ ١٣٣)، التدمرية ص: (٩ ـ ١٠، ١٢)، الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٧١، ٤٢٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٢٩٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٢٢)، **وانظر**: (٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)، (٥/ ٥١، ٦٥ ـ ٦٦)، مجموع الفتاوى: (٢/ ١٦، ٦٧، ٣٨٣)، (٦/ ٢٩٠)، الفتوى الحموية ص: (١٧٨)، (١٨٣ ـ ١٨٤)، نقض المنطق ص: (٣٩)، الصفدية: (٢/ ٢٧٦)، مجموع الفتاوى: (٢/ ١٦).

(٣) المراد بهم الفلاسفة.

(٤) النبوات ص: (٤٠٦ ـ ٤٠٧).

أن البغض يوجب الإعراض عن ذكر المبغض»[١].

ثالثًا: ظهور آثار توحيد الله بأسمائه الحسنى على النفس بما تزكو به عند تجلي مقتضيات هذه الأسماء الحسنى عليها.

فكما أن علم العبد بأسماء الله الحسنى يوجب له معرفته بربه ومحبته وعبادته، فإن الله ﷻ يُحب من اتصف من عباده بمقتضيات أسمائه الحسنى.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «وسمعت شيخ الإسلام ابن تيميّة ـ قدس الله روحه ـ يقول: أوحى الله إلى إبراهيم ﷺ: **(أتدري لم اتخذتك خليلًا؟ قال: لا. قال: لأني رأيتُ العطاء أحبَّ إليك من الأخذ)**[٢]»[٣].

ثم علّق رحمه الله على الأثر بقوله: «وهذه صفةٌ من صفات الربِّ جل جلاله، فإنه يُعطي ولا يأخذ، ويُطْعِم ولا يُطْعَم، وهو أجود الأجودين، وأكرم الأكرمين، وأحبُّ الخلق إليه من اتصف بمقتضيات صفاته، فإنه كريمٌ يُحبُّ الكريم من عباده، وعالِمٌ يُحبُّ العلماء، وقادرٌ يُحبُّ الشجعان، وجميلٌ يُحبُّ الجَمال.

... وهو سبحانه وتعالى رحيمٌ يُحبُّ الرحماء؛ وإنما يرحم من عباده الرحماء، وهو ستِّيرٌ يُحبُّ من يستر على عباده، وعَفُوٌّ يُحبُّ من يعفو عنهم، وغفورٌ يُحبُّ من يغفر لهم، ولطيفٌ يُحبُّ اللطيف من عباده؛ ويُبغض الفظَّ الغليظ القاسِيَ الجعظَرِيَّ الجَوَّاظ، ورفيقٌ يُحبُّ الرِّفق، وحليمٌ يُحبُّ الحلم، وبَرٌّ يُحبُّ البِرَّ وأهله، وعَدْلٌ يُحبُّ العدل، وقابلُ المعاذير يُحبُّ من يقبل معاذير عباده، ويُجازي عبده بحَسَبِ هذه الصفات فيه وجودًا وعدمًا؛ فمن عفا، عفا عنه، ومن غفر، غفر له، ومن سامح، سامحه، ومن حاقق، حاققه،

---

(١) شرح حديث جبريل ص: (٤٢٢)، **وانظر**: التحفة العراقية في الأعمال القلبية ص: (٤٤٩ ـ ٤٥١).

(٢) سبق تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٨).

(٣) الوابل الصيب ص: (٥٣)، **وانظر**: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص: (٥٢).

ومن رفق بعباده، رفق به، ومن رحم خلقه، رحمه، ومن أحسن إليهم، أحسن إليه، ومن جاد عليهم، جاد عليه، ومن نفعهم، نفعه، ومن سترهم، ستره، ومن صفح عنهم، صفح عنه، ومن تتبَّع عورتهم، تتبَّع عورته، ومن هتكهم، هتكه وفضحه، ومن منعهم خيره، منعه خيره، ومن شاقَّ، شاقَّ الله تعالى به، ومن مكر، مكر به، ومن خادع، خادعه، ومن عامل خلقه بصفة، عامله الله تعالى بتلك الصفة بعينها في الدنيا والآخرة؛ فالله تعالى لعبده على حَسَبِ ما يكون العبد لخلقه»[1].

فكل هذه الأخلاق الحميدة التي أشار إليها تلميذ شيخ الإسلام العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بعد نقله للأثر الذي سمعه من شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: فيها إشارة إلى أن الله عَزَّ وَجَلَّ يحب من عباده المؤمنين أن يتصفوا بمقتضى الأسماء الحسنى والصفات العلى، فتزكو نفوسهم بما تخلّقوا به من الأخلاق الحميدة والأوصاف الرشيدة التي هي مقتضى أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

الفرع الثاني

تقريره لآثار أسماء الله الحسنى وصفاته على الكون

لا شك أن لأسماء الله الحسنى آثارًا واضحة على جميع ذرات هذا الكون، فكل ذرة فيه هي من موجَبِ أسمائه الحسنى وصفاته العلى؛ بما لها من معانٍ تظهر آثارها على كل شيء في هذا الكون، تستوجب حمد الله عَزَّ وَجَلَّ والثناءَ عليهِ وتمجيده بما هو أهله، وقد كان لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كعادته عنايةٌ بتقرير هذه الجوانب الإيمانية في مباحث الاعتقاد، ومن ذلك:

كلام له بديع في تقرير هذه القضية مجملًا بعبارة موجزة يقول فيها: «فجميع الكائنات آيات له شاهدة دالة مظهرة لما هو مستحق له من الأسماء

(١) الوابل الصيب من الكلم الطيب ص: (٥٣ ـ ٥٤) بتصرف.

الحسنى، والصفات العلى، وعن مقتضى أسمائه وصفاته خلق الكائنات.

فإن الرَّحم شُجْنَة[١] من الرحمٰن؛ خلق الرحم وشقّ لها من اسمه، وهو الرازق ذو القوة المتين؛ يرزق من يشاء بغير حساب، وهو الهادي النصير؛ يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد، وهو الحكيم العليم الرحيم؛ الذي أظهر من آثار علمه وحكمته ورحمته ما لا يحصيه إلا هو، فهو رب العالمين، والعالمون ممتلئون بما فيهم من آثار أسمائه وصفاته»[٢].

ولعل من أبرز ما قرره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أسماء الله الحسنى نفسها من أعظم النعم التي أنعم بها على عباده؛ إذ تعرّف إليهم بها، ونصبها أدلةً وآياتٍ على نفسه المقدسة ووحدانيته؛ «فإنه سبحانه يقول: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٣]، لما يذكره من الآية وقال: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]، **والآلاء** هي النِّعَم، والنعم كلها من آياته الدالة على نفسه المقدسة ووحدانيته ونعوته، ومعاني أسمائه فهي آلاء آيات وكل ما كان من آلائه؛ فهو من آياته وهذا ظاهر، وكذلك كل ما كان من آياته فهو من آلائه فإنه يتضمن التعريف والهداية والدلالة على الرب تعالى وقدرته وحكمته ورحمته ودينه والهدى أفضل النعم»[٣].

ومن الأوجه التي نوّه بها شيخ الإسلام في غير ما موضع، كون استحقاق الله للحمد والثناء والمجد لما له من الأسماء الحسنى، وعلى ما خلقه سبحانه في الآخرة والأولى، ويشمل ذلك هذا الكونَ الذي تتجلى فيه موجَباتِ أسمائه الحسنى وآثارها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الحمد**: يتضمن المدح، والثناء على المحمود، بذكر

---

(١) الشُّجْنَة: شعبة في غصن من غصون الشجرة، ومعنى كون الرَّحم شجنة من الرحمٰن؛ **أي**: قرابة مشتبكة كاشتباك العروق، **انظر**: النهاية في غريب الحديث: (٢/ ١١٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٣) مجموع الفتاوى: (٨/ ٣١)، **وانظر**: (١/ ٣٧)، (٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، (٨/ ٣٥).

محاسنه، سواء كان الإحسان إلى الحامد، أو لم يكن، والشكر لا يكون إلا على إحسان المشكور إلى الشاكر، فمن هذا الوجه الحمد أعم من الشكر؛ لأنه يكون على المحاسن والإحسان، فإن الله تعالى يُحمَد على ما له من الأسماء الحسنى، والمَثَل الأعلى، وما خلقه في الآخرة والأولى؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [سبأ: ١]، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ [فاطر: ١]»[(١)].

فتأمل ـ رحمك الله ـ كيف جعل استحقاق الله ﷻ للحمد والثناء والمجد لما له ﷻ من الأسماء الحسنى، وبها يحمد ويثنى عليه ويمجد ﷻ، فهو أهل الثناء والمجد، وإنما يحمد على كل شيء، ومن ذلك ما خلقه ﷻ في الأولى والآخرة، وهو هذا الكون الذي وُجِدْنا فيه، ومما يجلي هذا الأمر الآياتُ التي أوردها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير هذه القضية، فكلها تشير إلى أن مُوجِب الحمد كونه ﷻ خالق السمٰوات والأرض ومالكها ومدبر كل ما فيها، ويختمها الله ﷻ باسم أو أكثر من أسمائه الحسنى، الدالة على حكمته وعلمه وقدرته ﷻ.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في موضع آخر مقررًا هذا المعنى ـ: «كل ما في المخلوقات من الصفات والأسماء والأقدار والأفعال؛ فإنها شواهدُ ودلائلُ على ما لله سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلى، إذ كل كمال في المخلوقات فمن أثر كماله، وكل كمال ثبت لمخلوق، فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق، فالخالق أحق بتنزيهه عنه»[(٢)].

هذه بعض الأوجه التي تتضح من خلالها بعض آثار أسماء الله

(١) مجموع الفتاوى: (١١/ ١٣٣)، **وانظر**: التدمرية ص: (٩ ـ ١٠)، درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٤ ـ ١٨)، منهاج السنة النبوية: (٣/ ١٧٥).

(٢) شرح حديث جبريل ص: (٤٦٩ ـ ٤٧٠).

الحسنى على النفس والكون، قرَّرها وحرَّرها شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العديد من المواطن من كتبه، سقت شيئًا منها؛ تنويهًا بما ذكر، وإلماحًا إلى ما لم يذكر، وهو لا شك أكثر وأوفر، وفي القليل ذكرى وعبرة لمن تذكر واعتبر.

المطلب الرابع

تقريره لثمرات العلم بأسماء الله الحسنى على العبد

بعد أن تعرّفنا على جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير آثار أسماء الله الحسنى على النفس والكون، نعرّج بالقارئ الكريم إلى ما قرّره هذا الإمام الهمام من ثمرات العلم بأسماء الله الحسنى على العبد، ولا شك أنها ثمرات عظيمة وفوائد جليلة يجنيها العبد من معرفته لربه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى؛ فإن «المؤمن لا بد أن يقوم بقلبه من معرفة الله والمحبة له، ما يوجب أن يكون للمعروف المحبوب في قلبه من الآثار ما يشبه الحلول من بعض الوجوه، لا أنه حلول ذات المعروف المحبوب؛ لكن هو الإيمان به، ومعرفة أسمائه وصفاته»(١).

فهذا العلم يورث العبد ثمارًا يانعة، يحقق به كمال عبوديته لخالقه وبارئه، ويسعد بكمال محبته له، وصدق توجهه إليه، وإخلاصه له.

وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى العديد من هذه الثمار في مواضع عدة من مؤلفاته، إليك طرفًا منها:

- فمن ثمرات علم العباد بأسماء الله الحسنى: صلاح أنفسهم وهدايتها وكمالها، فـ «إن الله سبحانه لما كان هو الأول الذي خلق الكائنات، والآخِر الذي إليه تصير الحادثات، فهو الأصل الجامع، فالعلم به أصل كل علم وجامعه، وذكره أصل كل كلام وجامعه، والعمل له أصل كل عمل وجامعه، وليس للخلق صلاح إلا في معرفة ربهم وعبادته، وإذا حصل لهم

(١) مجموع الفتاوى: (٢/ ٣٨٣).

ذلك فما سواه إما فضل نافع، وإما فضول غير نافعة، وإما أمرٌ مُضِرٌّ»(١).

كما أن العلم بأسماء الله الحسنى في حد ذاته من أعظم النعم التي أنعم بها على عباده؛ إذ تعرّف إليهم بها، ونصبها أدلة وآيات على نفسه المقدسة ووحدانيته، وجعل هذا العلم سببًا في هداية عباده المؤمنين إلى سواء السبيل؛ «فإنه سبحانه يقول: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٣]، لما يذكر ما يذكره من الآية، وقال: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]، **والآلاء**: هي النعم، والنعم كلها من آياته الدالة على نفسه المقدسة ووحدانيته ونعوته ومعاني أسمائه، فهي آلاء آيات، وكل ما كان من آلائه، فهو من آياته، وهذا ظاهر، وكذلك كل ما كان من آياته، فهو من آلائه؛ فإنه يتضمن التعريف والهداية والدلالة على الرب تعالى وقدرته وحكمته ورحمته ودينه، والهدى أفضل النعم»(٢).

ـ ومن ثمرات علم العبد بأسماء الله الحسنى، زيادة إيمانه وتفضيله على غيره ممن هو أدنى علمًا بها، وعملًا بموجَباتها ومقتضياتها.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «فتفاضلهم(٣) في معرفة الله تبارك وتعالى وصفاته والتصديق به، أعظم من تفاضلهم في معرفة الروح التي هي النفس الناطقة، ومعرفة ما في الآخرة من النعيم والعذاب؛ بل إن كانوا متفاضلين في معرفة أبدانهم وصفاتها وصحتها ومرضها وما يتبع ذلك، فتفاضلهم في معرفة الله أعظم وأعظم؛ فإن كل ما يعلم ويقال يدخل في معرفة الله، إذ لا موجود إلا وهو خَلْقُهُ، وكل ما في المخلوقات من الصفات والأسماء والأقدار والأفعال فإنها شواهدُ ودلائلُ على ما لله سبحانه من الأسماء

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢/ ١٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (٨/ ٣١)، **وانظر**: (١/ ٣٧)، (٢/ ١٥، ٤٠٠ ـ ٤٠١)، (٣/ ٣٣٣)، (٨/ ٣١، ٣٥)، الفتوى الحموية ص: (١٧٨)، التدمرية ص: (١٢)، النبوات: (١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧)، الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٧١)، الصفدية: (٢/ ٢٧٦)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١).

(٣) المراد: المؤمنون.

الحسنى والصفات العلى، إذ كل كمال في المخلوقات فمن أثر كماله، وكل كمال ثبت لمخلوق، فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق، فالخالق أحق بتنزيهه عنه»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر، زيادة إيضاح لهذا الأمر: «وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها فآمن بها، كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء، بل آمن بها إيمانًا مجملًا، أو عرف بعضها، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته، كان إيمانه به أكملَ»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «وذكر الله يعطي الإيمان وهو أصل الإيمان، والله سبحانه هو رب كل شيء ومليكه، وهو معلم كل علم وواهبه، فكما أن نفسه أصل لكل شيء موجود، فذكره والعلم به أصل لكل علم، وذكره في القلب والقرآن يعطي العلم المفصَّل فيزيد الإيمانُ؛ كما قال جندب بن عبد الله البجلي وغيره من الصحابة: «تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيمانًا»(٣)؛ ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]؛ فأمره أن يقرأ باسم الله، فتضمن هذا الأمر بذكر الله وما نزل من الحق، وقال: ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ ـ ٥]؛ فذكر سبحانه أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة عمومًا وخصوصًا وهو الإنسان، وأنه المعلم للعلم عمومًا وخصوصًا للإنسان، وذكر التعليم بالقلم الذي هو آخر المراتب ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذي في القلب»(٤).

---

(١) شرح حديث جبريل ص: (٤٦٩ ـ ٤٧٠).
(٢) الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٧١).
(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١١١).
(٤) نقض المنطق ص: (٣٩)، **وانظر**: الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٤٢٩)، درء تعارض العقل والنقل: (١٢٩/٧)، شرح حديث النزول ص: (١١١ ـ ١١٣)، مجموع الفتاوى: (٢٥٢/٥ ـ ٢٥٣)، (٣٩٦/١١ ـ ٣٩٧)، قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢٢٦/٢ ـ ٢٢٧).

ـ ومن ثمرات علم العبد بأسماء الله الحسنى: تحقيقه كمال عبوديته لربه، من خلال هذا العلم.

«فمن عرف الله وقلبه سليم أحبه، وكلما ازداد له معرفة ازداد حبه له، وكلما ازداد حبه له ازداد ذكره له ومعرفته بأسمائه وصفاته، فإن قوة الحب توجب كثرة ذكر المحبوب، كما أن البغض يوجب الإعراض عن ذكر المبغض»[(١)].

وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع عدة من كتبه أن العبادة هي غاية الحب مع غاية الذل[(٢)]؛ فكمال العبودية إنما يتحقق بكمال المحبة، «وأصل المحبة هو معرفة الله سبحانه، ولها أصلان:

أحدهما: وهو الذي يقال له محبة العامة؛ محبته لأجل إحسانه إلى العباد، وهذه المحبة على هذا الأصل لا ينكرها أحد، فإن القلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها، والله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ هو المنعم المحسن إلى عبده بالحقيقة، فإنه المتفضل بجميع النعم وإن جرت بواسطة؛ إذ هو ميسرُ الوسائطِ، ومسببُ الأسبابِ؛ ولكن هذه المحبة في الحقيقة إذا لم تجذب القلب إلى محبة الله نفسه، فما أحب العبد في الحقيقة إلا نفسه، وكذلك كل من أحبَّ شيئًا لأجل إحسانه إليه، فما أحب في الحقيقة إلا نفسه، وهذا ليس بمذموم؛ بل محمود، وهذه المحبة هي المشار إليها بقوله ﷺ: (**أَحِبُّوا اللهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنْ نِعَمِهِ**[(٣)]**، وَأَحِبُّونِي لِحُبِّ اللهِ، وَأَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي بِحُبِّي**)[(٤)]، والمقتصر على هذه المحبة، هو لم يعرف من جهة الله

---

(١) شرح حديث جبريل ص: (٤٢٢).

(٢) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١٥/ ١٦٢)، النبوات: (١/ ٢٨٥)، منهاج السنة النبوية: (٣/ ٢٩٠)، قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٢١٩)، مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٧٨)، (١٥/ ١٦٢)، (١٦/ ٢٩٦)، العبودية ص: (٣٣ ـ ٣٤).

(٣) في المطبوع: «نعمة» وما أثبته من كتب الحديث.

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ، برقم: (٣٧٨٩)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وقال الألباني: «ضعيف»، وأخرجه الحاكم في المستدرك: (٣/ ١٦٢)، وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

ما يستوجب به أنه يحبه إلا إحسانه إليه، وهذا كما قالوا: إن الحمد لله على نوعين: حمد هو شكر، وذلك لا يكون إلا على نعمته، وحمد هو مدح وثناء عليه ومحبة له، وهو بما يستحقه لنفسه سبحانه، فكذلك الحب؛ فإن الأصل الثاني فيه: هو محبته لما هو أهل[(١)]، وهذا حبُّ مَن عرف من الله ما يستحق أن يُحَبَّ لأَجْلِهِ، وما من وجه من الوجوه التي يُعرف الله بها مما دلت عليه أسماؤه وصفاته، إلا وهو يستحق المحبة الكاملة من ذلك الوجه، حتى جميع مفعولاته؛ إذ كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل؛ ولهذا استحق أن يكون محمودًا على كل حال، ويستحق أن يحمد على السراء والضراء، وهذا أعلى وأكمل وهذا حُبُّ الخاصَّةِ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «إنه من المعلوم أن معرفة الشيء المحبوب تقتضي حبه، ومعرفة المعظم تقتضي تعظيمه، ومعرفة المَخُوف تقتضي خَوفَهُ، فنفس العلم والتصديق بالله وما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى يوجِبُ محبةَ القلب له، وتعظيمَهُ وخشيتَهُ، وذلك يوجب إرادة طاعته، وكراهية معصيته»[(٣)].

- ومن ثمرات علم العبد بأسماء الله الحسنى: شهوده لآثارها ومقتضياتها على نفسه وما حوله من مخلوقات الله عَزَّ وَجَلَّ؛ «فجميع الكائنات آياتٌ له شاهدةٌ دالةٌ مظهرة لما هو مستحِقٌّ له من الأسماء الحسنى والصفات العلى وعن مقتضى أسمائه وصفاته خلق الكائنات... فهو رب العالمين والعالمون ممتلئون بما فيهم من آثار أسمائه وصفاته»[(٤)].

---

(١) في المطبوع: «أصل» وما أثبته من مجموع الفتاوى: (١٠/ ٨٥)، ولعله أنسب والله أعلم.

(٢) التحفة العراقية ص: (٤٤٩ - ٤٥١)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢/ ١٥)، (٣/ ٣٣٣)، قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٢٤٤).

(٣) شرح حديث جبريل ص: (٤٠٧)، **وانظر**: التسعينية: (١/ ١٧٠ - ١٧١)، مجموع الفتاوى: (١/ ١)، (٢/ ٤٥٥)، (٨/ ٣٧٨ - ٣٧٩)، (١١/ ١٣٣)، التدمرية ص: (٩ - ١٠)، الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٧١، ٤٢٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٢٩٨).

(٤) مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٠٠ - ٤٠١).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «بل هو الحي الفعَّال لما يشاء، العليم القدير، الحكيم الخبير، الرحيم الودود، لا إلـٰه إلا هو، وكل ما سواه فقير إليه، وهو غني عما سواه، لا يكمل بغيره ولا يحتاج إلى سواه، ولا يستعين بغيره في فعل، ولا يبلغ العبادُ نفعَهُ فينفعوه، ولا ضره فيضروه، بل هو خالق الأسباب والمسببات، وهو الذي يلهم عبده الدعاء ثم يجيبه، وييسر عليه العمل ثم يثيبه، ويلهمه التوبة، ويحبه ويفرح بتوبته، وهو الذي استعمل المؤمنين فيما يرضيه ورضي عنهم، فلم يحتج في فعله لما يحبه ويرضاه إلى سواه؛ بل هو الذي خلق حركات العباد التي يحبها ويرضاها، وهو الذي خلق ما لا يحبه ولا يرضاه من أعمالهم؛ لما له في ذلك من الحكمة التي يحبها ويرضاها، ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠]، فلا إلـٰه إلا هو، ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، إذ كان هو الذي يستحق أن تكون العبادة له، وكل عمل لا يراد به وجهُهُ فهو باطلٌ لا منفعة فيه، فما لا يكون به لا يكون، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ﴾ [إبراهيم: ١٨].

وهو سبحانه يحب عباده الذين يحبونه، والمحبوب لغيره أولى أن يكون محبوبًا؛ فإذا كنا إذا أحببنا شيئًا لله، كان الله هو المحبوبَ في الحقيقة، وحبنا لذلك بطريق التبع، وكنا نحب من يحب الله لأنه يحب الله؛ فالله تعالى يحب الذين يحبونه فهو المستحق أن يكون هو المحبوب المألوه المعبود، وأن يكون غايةَ كلِّ حُبٍّ، كيف وهو سبحانه الذي يحمد المعبود ويثني على نفسه ويحب الحمد من خلقه؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (**لَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ**)(١)، وقال له الأسود بن سريع:

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

يا رسول الله إني حَمِدْتُ ربي بمحامد، فقال: (**إِنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الحَمْدَ**)(١).

وفي الحديث الصحيح: (أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: **اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ؛ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**)(٢)، وقد روي أنه كان يقول ذلك في آخر الوتر(٣)، فهو المثني على نفسه؛ وهو كما أثنى على نفسه؛ إذ أفضل خلقه لا يحصي ثناء عليه، والثناء: تكرير المحامد وتثنيتها؛ كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِذَا قَالَ العَبْدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي**)(٤).

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: (**رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْت، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**)(٥).

فذكر الحمد والثناء والمجد هنا كما ذكره في أول الفاتحة، فالحمد يتناول جنس المحامد، والثناء يقتضي تكريرها وتعديدها والزيادةَ في عددها، والمجد يقتضي تعظيمها وتوسيعها والزيادةَ في قدرها وصفتها، فهو سبحانه مستحق للحمد والثناء والمجد، ولا أحد يحسن أن يحمده كما يحمد نفسه، ولا يثني عليه كما يثني على نفسه، ولا يمجده كما يمجد نفسه؛ كما في حديث ابن عمر الذي في الصحيح لمَّا قرأ النبيُّ ﷺ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، قال: (**يَقْبِضُ اللهُ سَمَوَاتِهِ بِيَدِهِ وَالأَرَضُونَ بِيَدِهِ الأُخْرَى، ثُمَّ يُمَجِّدُ نَفْسَهُ فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا القُدُّوسُ، أَنَا السَّلَامُ، أَنَا**

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).
(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).
(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).
(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).
(٥) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).

المُؤْمِنُ، أَنَا المُهَيْمِنُ، أَنَا العَزِيزُ، أَنَا الجَبَّارُ، أَنَا المُتَكَبِّرُ، أَنَا الَّذِي بَدَأْتُ الدُّنْيَا وَلَمْ تَكُ شَيْئًا، أَنَا الَّذِي أَعَدْتُهَا، أَيْنَ المُلُوكُ؟! أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟! أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ)[1]، أو كما قال، وفي الحديث الآخر: (**يقول الله تعالى: إِنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ وَاجِدٌ، إِنَّمَا أَمْرِي إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا أَنْ أَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)**[2]»[3].

ـ ومن أجلِّ الثمرات التي يجنيها العبد من العلم بأسماء الله الحسنى: تحقيقه لعبودية الله ﷻ من خلال كل اسم عرفه من أسماء الله الحسنى.

ولعل هذا الوجه أَجَلُّ الوجوه التي تتجلى من خلالها ثمرات معرفة أسماء الله الحسنى على العبد، والأمثلة عليه عديدة ومتعددة يصعب استقصاؤها، وتكفي الإشارة إلى بعض ما قرّره شيخ الإسلام رحمه الله ومن ذلك:

قوله رحمه الله: «وهو سبحانه ينعم عليك، ويحسن إليك بنفسه؛ فإن ذلك موجَبُ ما تَسَمَّى به ووصف به نفسَهُ؛ إذ هو الرحمٰن الرحيم، الودود المجيد»[4].

ومن ذلك ما تقتضيه أسماؤه الحسنى وصفاته العلى من كماله وغناه وامتناع ضدها عليه، أو أن يلحقه نقص في كماله ﷻ، وهذا من موجب اسمِهِ ﷻ الغنيِّ الحميدِ، الواحدِ الأحدِ الصمدِ، الحيِّ القيومِ، ونحوِها من الأسماء الحسنى.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وهو[5] الغني عن خلقه، والعباد أعجزُ من أن يبلغوا ضرَّهُ فيضروه ولا يبلغوا نفعه فينفعوه من وجهين:

من جهة الأسماء والصفات: وهو الله سبحانه أحد صمد قيوم لا تأخذه

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٤ ـ ١٨)، **وانظر**: أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، شرح حديث جبريل ص: (٤٦٩ ـ ٤٧٠).

(٤) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧).

(٥) أي: الله ﷻ.

سِنَةٌ ولا نوم ويمتنع عليه أضداد أسمائه الحسنى التي وجبت له بنفسه.

ومن جهة القضاء والقدر: وهو أنه لا يكون في ملكه إلا ما يشاؤه ويريده، ولا حول ولا قوة إلا به، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا به»(١).

وهذا ما يثمر لدى العبد الراحة والطمأنينة بربِّه إذا توكل عليه حق التوكل، وأسلمه أمره كله، في كل ما أمر به وقضاه وقدره عليه، بموجب علمه الراسخ بكمال هذا الرب وغناه، وعلمه وحكمته.

ومن ذلك أيضًا ما يثمره هذا العلم الذي هو غاية في حد ذاته، غاية مطلوبة للعبد يحصل بها نفعه وصلاحه وكماله، وذلك من موجَبِ بعضِ أسمائه؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فغاية ما يسمى الوجود أن يكون بمنزلة مسمى الشيء، ومسمى الثبوت والحصول ونحو ذلك، وهذا المعلوم ليس هو شيئًا موجودًا في الخارج، حتى يقال إنه ملائم للنفس أو غير ملائم، بخلاف ما إذا قيل واجب الوجود، ورب العالمين، وخالق العالم؛ فإن مُسمَّى هذا الاسم موجودٌ بنفسِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وهو الحي القيوم، ورب كل شيء ومليكه، فالنفس إذا عرفته، عرفَتْ ما يكون كمالها في معرفته، وعبادته، وهو سبحانه العلي الأعلى؛ فالعلم به أعلى العلوم، إذ العلم يطابق المعلوم»(٢).

هذا ما أمكن التنويه به من الثمرات التي يجنيها العبد من علمه بأسماء الله الحسنى التي قرّرها شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ في كتبه ومؤلفاته، وكان المقصود منها التمثيل، وإلا فإن التبحر في كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ يكشف ولا شك لك أوجُهًا أخرى عناها شيخ الإسلام، والله المستعان وعليه التكلان.

---

(١) قاعدة في الإخلاص، ضمن المجموعة العلية: (٢/ ٦٤).

(٢) الصفدية: (٢/ ٢٧٦).

المبحث الثاني

تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: تقريره لوسطية أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى.
- المطلب الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالكتاب والسُّنَّة.
- المطلب الثالث: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالإجماع.
- المطلب الرابع: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة والعقل.

المطلب الأول

تقريره لوسطية أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى

من القواعد المقررة أن معتقد أهل السُّنَّة والجماعة وسط عدل خيار بين طرفي الإفراط والتفريط، والغلو والجفاء، في مختلِفِ أبوابِ الاعتقادِ، «فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وقد قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ

أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والسُّنَّة في الإسلام كالإسلام في الملل»(١).

وهذه الوسطية إنما هي من الخصائص البارزة التي تميّز بها معتقد أهل السُّنَّة والجماعة عن معتقد سائر الفرق المنتسبة إلى الإسلام، كما كانت من خصائص هذا الدين الحنيف من بين سائر الأديان، «فقد خصَّ الله تبارك وتعالى محمدًا ﷺ بخصائص ميّزه بها على جميع الأنبياء والمرسلين، وجعل له شِرعةً ومنهاجًا، أفضل شرعة وأكمل منهاج، كما جعل أمته خير أمة أخرجت للناس، فهم يوفون سبعين أمة، هم خيرها وأكرمها على الله من جميع الأجناس، هداهم الله بكتابه ورسوله لما اختلفوا فيه من الحق قبلهم، وجعلهم وسطًا عدلًا خيارًا؛ فهم وسط **في توحيدِ اللهِ وأسمائه وصفاته**، وفي الإيمان برسله وكُتُبه، وشرائع دينه؛ من الأمر والنهي والحلال والحرام...»(٢).

ولقد امتدح الله ﷻ هذه الأمة بهذا الوصف، وبما امتنّ عليهم به؛ من أن جعلهم الوَسَطَ العَدْلَ الخيار بين بقية الأمم؛ فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣](٣).

«وأهل السُّنَّة والجماعة في الإسلام؛ كأهل الإسلام في أهل الملل، **فهم وَسَطٌ في باب صفاتِ الله ﷻ بين أهل الجَحدِ والتعطيلِ، وبين أهل التشبيه والتمثيل، يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رُسُلُهُ، من غير تعطيل، ولا تمثيل، إثباتًا لصفات الكمال، وتنزيهًا له عن أن يكون له فيها**

---

(١) الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل ص: (٣٥ ـ ٣٦)، **وانظر**: العقيدة الواسطية ص: (٨٢)، شرح حديث أبي ذر: (**إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**)، ضمن مجموع الفتاوى: (١٨/ ١٩١)، مجموع الفتاوى: (٢١/ ٣٣٢)، (٢٨/ ٢١٣)، (٣٥/ ٩٥)، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص: (١٧).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٥١ ـ ٥٢).

(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٥٠١)، (٢٥/ ١٧٤)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٧٥).

أندادٌ وأمثال، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ردٌّ على الممثلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ردٌّ على المعطلة»(١).

وقد كان لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهودٌ مميزةٌ في تقريرِ هذه القاعدةِ، وإبرازِ وَسَطِيَّةِ أهلِ السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى وصفاته العلى بين فِرَقِ الأُمة، وقد سبق بيانُ أصول المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب(٢)، وهم عمومًا طرفَا نقيضٍ، أهل الجحود والتعطيل لأسماء الله وصفاته، وهم عدة أصناف، وأهل الغلو في الإثبات والتمثيل، وكذلك الحق في الغالب يتوسط طرفَينِ: من يجحده أو بعضَهُ من أهل التفريط، ومن يغلو فيه من أهل الإفراط فيه، وقد سلّم الله عَزَّوَجَلَّ معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب من هاتين الآفتين؛ آفة التعطيل، وآفة التمثيل.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير هذه القضية: «وهكذا أهل السُّنَّة والجماعة في الفرق، **فهم في باب أسماء الله وآياته وصفاته وَسَطٌ بينَ أهل التعطيل؛ الذين يلحدون في أسماء الله وآياته، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه، حتى يشبهوه بالعدم والموات، وبين أهل التمثيل؛ الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات**؛ فيؤمن أهل السُّنَّة والجماعة بما وصف الله به نفسه، وما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف وتمثيل»(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «... إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها رسول الله ﷺ عن ربه، بما يخبر به؛ فإن الفرقة الناجية أهل السُّنَّة والجماعة يؤمنون بذلك.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٥٣).
(٢) **انظر**: المبحث الأول في التمهيد من هذه الرسالة ص: (٤١ ـ ٥٠).
(٣) الوصية الكبرى ص: (٢٤)، **وانظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٥٢ ـ ٥٣، ٣٥١).

كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل هم الوسط في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم، **فهم وسط في باب صفات الله ﷻ، بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة»**[١].

وقد أبرز شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجه هذه الوسطية أثناء كلامه على مذاهب الناس في هذا الباب، مما تتجلى فيه وسطية أهل السُّنَّة والجماعة بكل وضوح، فكما يقال: بضدها تتميز الأشياء.

حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه مسألة[٢] كبيرة عظيمة القدر، اضطرب فيها خلائق من الأولين والآخِرِينَ، من أوائل المائة الثانية من الهجرة النبوية، فأما المائة الأولى فلم يكن بين المسلمين اضطراب في هذا، وإنما نشأ ذلك في أوائل المائة الثانية؛ لمَّا ظهر الجعد بن درهم، وصاحبه الجهم بن صفوان، ومَنِ اتبعهما من المعتزلة وغيرهم على إنكار الصفات.

فظهرت مقالة الجهمية النفاة؛ نفاة الصفات...

... فلما ظهر هؤلاء الجهميةُ، أنكر السلف والأئمة مقالتهم وردوها، وقابلوها بما تستحق منَ الإنكار الشرعي، وكانت خفية إلى أن ظهرت وقويت شَوكةُ الجهميةِ في أواخِرِ المائةِ الأُولى، وأوائل الثانية في دولة أولاد الرشيد، فامتحنوا الناس المحنة المشهورة التي دعوا الناس فيها

---

(١) العقيدة الواسطية ص: (٨١ ـ ٨٢)، **وانظر**: مناظرة حول الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/١٦٨ ـ ١٦٩، ١٩٦)، منهاج السنة النبوية: (٢/٢٥٧، ٢٥٩)، (٣/٤٦٨)، (٥/١٦٨، ١٧٢).

(٢) جواب سؤال، هذا نصه: «سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمن يقول: إن النصوص تظاهرت ظواهرها على ما هو جسم أو يشعر به، والعقل دلّ على تنزيه الباري ﷻ عنه، فالأسلم للمؤمن أن يقول: هذا متشابه، لا يعلم تأويله إلا الله، فقال له قائل: هذا لا بد له من ضابط، وهو الفرق في الصفات بين المتشابه وغيره؛ لأن دعوى التأويل في كل الصفات باطل، وربما أفضى إلى الكفر، ويلزم منه أن لا يعلم لصفة من صفاته معنى، فلا بد حينئذ من الفرق بين ما يتأول وما لا يتأول، فقال: كلُّ ما دلّ دليل العقل على أنه تجسيم، كان ذلك متشابهًا، فهل هذا صحيح أم لا؟».

إلى القول بخلق القرآن، ولوازم ذلك؛ مثل إنكار الرؤية والصفات، بناء على أن القرآن هو من جملة الأعراض، فلو قام بذات الله، لقامت به الأعراض، فيلزم التشبيه والتجسيم.

وحدث مع الجهمية قوم شَبَّهوا الله تعالى بخلقه، فجعلوا صفاته من جنس صفات المخلوقين، فأنكر السلف والأئمة على الجهمية المعطلة، وعلى المشبهة الممثلة»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وسورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيها التوحيد القوليُّ العلميُّ، الذي تدل عليه الأسماء والصفات؛ ولهذا قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وقد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وسورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ فيها التوحيدُ القصديُّ العمليُّ؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢].

وبهذا يتميّز من يعبد الله ممن يعبد غيره، وإن كان كلاهما يقرّ بأن الله ربّ كل شيء، ويتميّز عباد الله المخلصون الذين لم يعبدوا إلا إياه، ممن عبد غيره وأشرك به، أو نظر إلى القدر الشامل لكل شيء، فسوّى بين المؤمنين والكفار؛ كما كان يفعل المشركون من العرب؛ ولهذا قال ﷺ: (**إِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشِّرْكِ**)[(٢)].

وسورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيها إثباتُ الذاتِ، وما لها من الأسماء والصفات التي يتميز بها مثبتو الربِّ الخالقِ، الأحدِ الصمدِ، عنِ المعطلينَ له بالحقيقة، نفاةِ الأسماءِ والصفاتِ، المضاهينَ لفرعونَ وأمثالِهِ، ممن أظهر

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/٣٣ ـ ٣٥).

(٢) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم، برقم: (٥٠٥٥).

والترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب رقم: (٢٢)، برقم: (٣٤٠٣).

وصححه الألباني في الموضعين المذكورين من السنن.

التعطيل والجحود للإله المعبود، وإن كان في الباطن يقرّ به؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقال موسى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢].

والله سبحانه بعث أنبياءه بإثبات مفصّل، ونفي مجمل؛ فأثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، ومن خالفهم مِنَ المعطلة المتفلسفة وغيرهم عكسوا القضية؛ فجاءوا بنفي مفصّل وإثبات مُجمَل، يقولون: ليس كذا، ليس كذا، ليس كذا، فإذا أرادوا إثباته قالوا: وجود مطلق بشرط النفي، أو بشرط الإطلاق»[(١)].

إلى غير ذلك من أقواله رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير هذه القاعدة الشريفة من قواعد الاعتقاد، وبيان منزلتها الرفيعة.

المطلب الثاني

تقريره لمنهج أهل السُنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالكتاب والسُنَّة

من الخصائص الجليلة التي امتاز بها منهج أهل السُّنَّة والجماعة في مختلف أبواب الاعتقاد، والتي من أعظمها وأجلّها باب الإيمان بالله عَزَّ وَجَلَّ، وما يشمله ذلك من معرفة الله عَزَّ وَجَلَّ بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، من أجلّ خصائص هذا المنهج الوقوفُ عندَ نصوصِ الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة، استدلالًا وتقريرًا، مع التسليم المطلق لما ورد فيهما؛ لا يردُّون من ذلك شيئًا، ملتزمين بذلك قولَهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٨٦٢ ـ ٨٦٣)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٦٧).

ولما كان شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ أحد أعلام أهل السُّنَّة والجماعة المُبرِّزِينَ، فإنه حذا حذوهم، ونهج سبيلهم، والتزم طريقهم المستقيم، متبعًا لا مبتدعًا، مقررًا رَحِمَهُ اللَّهُ أن جميع ما يعتقده، ويقوله، ويفتي به في الاعتقاد إنما هو متبع فيه لمنهج السلف رحمهم الله، أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، وأنه لا ينتسب في ذلك لمذهب معين، وأكَّدَ رفضَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ في مواقفَ كثيرةٍ أن ينسب إلى الإمام أحمد أو غيره في الاعتقاد، فلا اختصاص عنده لأحد بالحق الذي قام عليه مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

وفي ذلك يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «... مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أَدْعُ أحدًا قَطُّ في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وقد قلت لهم غير مرة: أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين، إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته، فأنا أقرّ بذلك، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته الواسطية التي بيّن فيها معتقده بالتفصيل: «اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة؛ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر، خيره وشره.

ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل يؤمنون بأن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) جواب ورقة أرسلت إليه في السجن، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٢٩)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧٢، ٢٧٣)، (٥/ ٥ ـ ٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩)، رسالة في الصفات الاختيارية، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سَمِيَّ له، ولا كفؤ له، ولا ندّ له، ولا يقاس بخلقه ﷻ.

فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلًا، وأحسن حديثًا من خلقه، ثم رُسلُهُ صادقون مُصَدَّقون، بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢]؛ فسبَّح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلَّم على المرسلين؛ لسلامة ما قالوه من النقص والعيب.

وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمّى به نفسه بين النفي والإثبات، فلا عدول لأهل السُّنَّة والجماعة عما جاء به المرسلون؛ فإنه الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين»[(١)].

وقد قرَّر شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ منهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال بالكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة في العديد من المواطن من مؤلفاته، واعتنى بتوضيحه غاية الاعتناء، ويمكن تتبع تقريراته في ذلك من خلال الأوجه التالية:

الوجه الأول: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ دلالة السمع من الكتاب والسُّنَّة على كل ما تنازع الناس فيه، وأن فيهما الهُدى والبيانَ التامَّ، وأنهما وافيان بجميع أمور الدين، وعلى رأس ذلك ما جاء في باب معرفة الله عَزَّ وَجَلَّ، فمن اعتصم بهما، فقد هدي إلى صراط مستقيم «وشواهد هذا الأصل العظيم الجامع من الكتاب والسُّنَّة كثيرة، وترجم عليه أهل العلم في الكتب: «كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة»، كما ترجم عليه البخاري[(٢)]، والبغوي[(٣)]، وغيرهما، فمن

(١) العقيدة الواسطية ص: (٥٤ ـ ٦٠).
(٢) **انظر**: صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: ص: (١٥٢٤).
(٣) **انظر**: شرح السُّنَّة: (١/ ١٨٩).

اعتصم بالكتاب والسُّنَّة، كان من أولياء الله المتقين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين، وكان السلف؛ كمالك وغيره يقولون: «السُّنَّة كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق»[(١)]، وقال الزهري: «كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسُّنَّة نجاة»[(٢)].

إذا عُرِفَ هذا؛ فمعلوم أنَّ ما يهدي الله به الضالين، ويرشد به الغاوين، ويتوب به على العاصين، لا بد أن يكون فيما بعث الله به رسوله من الكتاب والسُّنَّة، وإلا فإنه لو كان ما بعث الله به الرسول لا يكفي في ذلك، لكان دين الرسول ناقصًا محتاجًا تتمة»[(٣)].

ومن أعظم ما اعتنى الوحيان، الكتاب والسُّنَّة ببيانه، وهدى الله بهما الناس إليه، معرفة العبد ما يجب اعتقاده في حق الله ﷻ، وإخلاص العبادة له تعالى.

«وذلك أن الأنبياء عليهم السلام دَعَوُا الناسَ إلى عبادة الله أولًا بالقلب واللسان، وعبادتُهُ متضمنةٌ لمعرفته وذكره؛ فأصل علمهم وعملهم هو العلم بالله والعمل لله»[(٤)].

وقد سبق تقريره رحمه الله أن العلم بالله إنما يكون بالعلم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى[(٥)].

وقال رحمه الله في موضع آخر في مزيد بيان لهذا الأمر ـ: «إن الكتاب والسُّنَّة يحصل منهما كمال الهُدى والنور؛ لمن تدبر كتاب الله وسُنَّة نبيِّه، وقَصَدَ اتباعَ الحقِّ، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته، ولا يَحسَبُ الحاسِبُ أن شيئًا من ذلك يناقض بعضُهُ بعضًا

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٧٢).
(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٧٢).
(٣) مجموع الفتاوى: (١١/٦٢٣)، **وانظر**: (١٩/١٧٦)، الاستقامة: (١/٦ ـ ٧)، التسعينية: (١/ ١٧٥)، (٣/ ٩٢٥).
(٤) مجموع الفتاوى: (٢/ ١٥).
(٥) **انظر**: المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل، ص: (١٠٦) وما بعدها.

البتَّة»[١].

الوجه الثاني: تقريره رَحِمَهُ اللهُ أن أهل السُّنَّة والجماعة معتصمون في هذا الباب بما جاء في الكتاب والسُّنَّة ولا يجاوزونهما.

قال رَحِمَهُ اللهُ مفتتحًا كتابه المشهور «الاستقامة» بأن مُؤَلَّفَهُ هذا هو: «قاعدة في وجوب الاستقامة والاعتدال ومتابعة الكتاب والسُّنَّة في باب أسماء الله وصفاته، وتوحيده بالقول والاعتقاد، وبيان اشتمال الكتاب والسُّنَّة على جميع الهدى، وأنّ التفرّق والضلال إنما حصل بترك بعضه»[٢].

فانظر رحمك الله كيف جلى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ منهجه في باب الأسماء الحسنى والصفات العلى، وفي الاعتقاد عمومًا[٣] ـ: بوجوب متابعة الكتاب والسُّنَّة في هذا الباب الذي هو سبيل الاستقامة والاعتدال؛ لاشتمالهما على جميع ما يحتاج إليه العبد مما يكون سببًا في هدايته إلى ربه عَزَّ وَجَلَّ أولًا؛ بمعرفته بأسمائه الحسنى، وجليل نعوته وكريم صفاته، الموجبة لتحقيق محبته وعبوديته، الجالبة لمرضاته والنعيم الموعود به في جناته.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما السلف والأئمة، فلم يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفي أو إثبات؛ بل اعتصموا بالكتاب والسُّنَّة، ورأوا ذلك هو الموافق لصريح العقل؛ فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسُّنَّة من أسمائه وصفاته حقًّا يجب الإيمان به، وإن لم تُعرَف حقيقةُ معناه، وكل لفظ أحدثه الناس فأثبته قوم ونفاه آخرون، فليس علينا أن نُطلِق إثباته ولا نفيه حتى نفهم مراد المتكلم، فإن كان مراده حقًّا موافقًا لما جاءت به الرسل والكتاب والسُّنَّة من نفي أو إثبات قلنا به، وإن كان باطلًا مخالفًا لِمَا جاء به الكتاب والسُّنَّة من نفي أو إثبات، منعنا القول به، ورأوا أن الطريقة التي

(١) الفتوى الحموية ص: (٥١٩). (٢) الاستقامة: (١/ ٣).

(٣) سبق قريبًا تقرير شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أن منهجه في الاعتقاد هو منهج أهل السنة والجماعة، لا يحيد عن منهجهم ولا يحيف، وأن النجاة والسعادة في الالتزام بذلك جملةً وتفصيلًا، **انظر**: ص: (١٥١).

جاء بها القرآن هي الطريقة الموافقة لصريح المعقول وصحيح المنقول، وهي طريقة الأنبياء والمرسلين»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «أما المتبعون للكتاب والسُّنَّة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فهم متفقون على دَلالةِ ما جاء به الشرعُ في باب الإيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر وما يتبع ذلك، لم يتنازعوا في دَلالته على ذلك، والمتنازِعون في ذلك بعدهم لم يتنازعوا في أن السمع يدل على ذلك، وإنما تنازعوا هل عارضه من العقل ما يدفع موجَبَهُ، وإلا فكلهم متفقون على أن الكتاب والسُّنَّة مثبتان للأسماء والصفات، مثبتان لما جاءا به من أحوال الرسالة والمعاد، والمنازعون لأهل الإثبات من نفاة الأفعال والصفات لا ينازعون في أن النصوص السمعية تدل على الإثبات، وأنه ليس في السمع دليل ظاهر على النفي؛ فقد اتفق الناس على دلالة السمع على الإثبات، وإن تنازعوا في الدلالة هل هي قطعية أو ظنية»[٢].

الوجه الثالث: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أن باب الأسماء الحسنى توقيفيٌّ لا يُطلَق فيه إلا ما أطلقه الله عَزَّ وَجَلَّ أو رسوله ﷺ، وأن الكتاب والسُّنَّة هما المصدران الوحيدان للعلم بالله عَزَّ وَجَلَّ وبأسمائه الحسنى.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان وجوب متابعة الكتاب والسُّنَّة في هذا الباب: «...فأسماء الله وأسماء صفاته عندهم[٣] شرعية سمعية، لا تطلق بمجرد الرأي»[٤].

«فبالرسول عُرِفَتْ أسماءُ الله وصفاته، وما يستحقه من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، تارة بما بيّنه من الأمثال، التي هي مقاييس عقلية، وتارة بما يخبر به من الأنباء الصادقة النبوية، وتارة بما يقصّه عَنِ الأنبياء؛ الذين هم خير البرية»[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٦ ـ ٣٧).
(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٩٢).
(٣) الضمير عائد إلى أهل السنة والجماعة.
(٤) مجموع الفتاوى: (٤/ ١٧٣).
(٥) تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/ ٢٣٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «فينبغي للعاقل أن يعلم أن قيام دين الله في الأرض إنما هو بواسطة المرسلين، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فلولا الرسل، لَمَا عُبِدَ اللهُ وحده لا شريك له، ولَمَا عَلِمَ الناس أكثر ما يستحقه سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلى، ولا كانت له شريعة في الأرض، ولا تحسبن أن العقول لو تركت وعلومها التي تستفيدها بمجرد النظر عرفت الله معرفة مفصّلة بصفاته وأسمائه على وجه اليقين؛ فإن عامة من تكلم في هذا الباب بالعقل فإنما تكلم بعد أن بلغه ما جاءت به الرسل، واستضاء بذلك، واستأنس به، سواء أَظْهَرَ الانقياد للرسل أو لم يُظْهِر، وقدِ اعترف عامة الرؤوس منهم أنه **لا ينال بالعقل علم جازم في تفاصيل الأمور الإلـهية**، وإنما ينال به الظن والحسبان، والقدر الذي يمكن العقل إدراكه بنظره، فإن المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم نبهوا الناس عليه، وذكروهم به، ودَعَوْهم إلى النظر فيه، حتى فتحوا أعينًا عميًا، وآذانًا صمًّا، وقلوبًا غلفًا، والقدر الذي تَعجِزُ العقولُ عن إدراكه، عَلَّمُوهم إياه، وأنبؤوهم به؛ فالطعن فيهم طعن في توحيد الله وأسمائه وصفاته، وكلامه ودينه، وشرائعه وأنبيائه، وثوابه وعقابه، وعامة الأسباب التي بينه وبين خلقه»[١].

وقال أيضًا: «فإذا تبيّن أن القياسَ العقليَّ البرهانيَّ لا يفيد إلا معرفة مطلقة كلية؛ فمعلوم أن أسماءه لا تعرف إلا بالسمع؛ فبالسمع عرفت أسماء الله وصفاته التي يوصف بها من الكلام، ولولا السمع، لَمَا سُمِّيَ، ولا ذُكِرَ، ولا حُمِدَ، ولا مُدِحَ، ولا نُعِتَ، ولا وُصِفَ، فإن كان هذا هو الذي أرادوه[٢] بمعرفة عينه ومن هو، فلا ريب أنه لا يحصل إلا بالسمع، وإن أراد بذلك معرفة أخرى؛ مثل المعرفة بسائر نعوته التي أخبرت بها

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول: (٢/٤٥٩ ـ ٤٦٠)، وانظر: الواسطة بين الحق والخلق ص: (١٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/١٣٧)، مجموع الفتاوى: (١١/٣٩٦ ـ ٣٩٧)، التدمرية ص: (١٢)، منهاج السنة النبوية: (٢/١٥٦ ـ ١٥٧).

(٢) المتكلمون، القائلون بأن معرفة الله لا تحصل إلا عن طريق النظر.

الرسل، فهذا أيضًا يعلم بالسمع»[١].

الوجه الرابع: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أن دلالة الكتاب والسُّنَّة على ما يجب اعتقاده في حق الله عَزَّ وَجَلَّ ليست موقوفة على إدراك العقول لحقائق معاني النصوص؛ بل ذلك أمر زائد على الإيمان بها، فيجب التسليم لما ورد في كلام الله عَزَّ وَجَلَّ ورسوله ﷺ.

فإن «الناس عليهم أن يجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصلَ المتبعَ، والإمامَ المقتدَى به، سواء علموا معناه، أو لم يعلموه، فيؤمنون بلفظ النصوص ولو لم يعرفوا حقيقة معناها، وأما ما سوى كلام الله ورسوله، فلا يجوز أن يجعل أصلًا بحال، ولا يجب التصديق بلفظ له حتى يفهم معناه، فإن كان موافقًا لما جاء به الرسول، كان مقبولًا، وإن كان مخالفًا، كان مردودًا، وإن كان مجملًا مشتملًا على حق وباطل، لم يجز إثباته أيضًا، ولا يجوز نفي جميع معانيه؛ بل يجب المنعُ من إطلاق نفيه وإثباته، والتفصيلُ والاستفسار»[٢].

وذلك «أن ما أخبر به الرسول عن ربه، فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدوق؛ فما جاء في الكتاب والسُّنَّة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصًا في الكتاب والسُّنَّة متفَقٌ عليه بين سلف الأمة»[٣].

وأما «إذا عرفنا تفصيل ذلك، كان ذلك من زيادة العلم والإيمان، وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]»[٤].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٩/٩)، **وانظر**: (٥/ ٥١)، (٧/ ٣٠٨)، (٩/ ٣٨)، من نفس المصدر.

(٢) التسعينية: (١/ ١٧٥)

(٣) التدمرية ص: (٦٥).

(٤) مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ١١٤)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٣/ ٣١١ ـ ٣١٣)، (٦/ ٣٦ ـ ٣٧).

وبهذا يتبين أن دلالة الكتاب والسُّنَّة على ما يجب اعتقاده في حق الله ﷻ ليست موقوفة على إدراك العقول لحقائق معاني تلك النصوص التي جاءت بها؛ بل ذلك أمر زائد على الإيمان بهذه النصوص، وأنه يجب التسليم لما ورد في كلام الله ﷻ ورسوله ﷺ مطلقًا.

الوجه الخامس: تقريره رحمه الله أن أهل السُّنَّة والجماعة مع إيمانهم بنصوص الكتاب والسُّنَّة وتسليمهم لها يرفضون التأويل الفاسد الذي أحدثه المتأخرون.

قال رحمه الله: «إن الرسول بلّغ البلاغ المبين، وبيّن مراده، وأن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال فيه إنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحي الخاص؛ الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره[1]، فلا بد أن يكون الرسول قد بيّن مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل، ويسكت عن بيان مراد الحق، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم، ويدلهم عليه؛ لإمكان معرفة ذلك بعقولهم، وأن هذا قدح في الرسول الذي بلّغ البلاغ المبين، الذي هدى الله به العباد، وأخرجهم به من الظلمات إلى النور، وفرّق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشاد والغي، وبين أولياء الله

---

(١) ذكر شيخ الإسلام ابن تيميّة: أن التأويل يراد به ثلاث معاني:

ـ **الأول**: تفسير اللفظ وبيان معناه، وهذا اصطلاح السلف، وجمهور المفسرين، وهو موافق لقول من قال بالوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

ـ **الثاني**: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وهي وقوع المخبر به في وقته الخاص إذا كان الكلام خبرًا، أو امتثال ما دلّ عليه الكلام إذا كان الكلام طلبًا، وهذا اصطلاح آخر قال به السلف الصالح.

ـ **الثالث**: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، وهذا اصطلاح كثير من المتأخرين.

انظر: الفتوى الحموية ص: (٢٨٧ ـ ٢٩٥)، التدمرية ص: (٩٠ ـ ٩٦)، الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٢٤ ـ ٣٢)، نقض المنطق ص: (٥٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/٤٥٢ ـ ٤٥٣).

وأعدائه، وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات، وما ينزه عنه من ذلك، حتى أوضح الله به السبيل، وأنار به الدليل، وهدى به الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[١].

فيتضح من خلال هذا الكلام أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ إنما أراد بردّ **التأويل بالمعنى الاصطلاحي للمتأخرين**؛ وهو: صرف اللفظ عن ظاهره، لا ردّ كل تأويل؛ فإن من التأويل ما هو مقبول، «**والتأويل المقبول**: هو ما دلّ على مراد المتكلم»[٢]، لا حمل اللفظ على مجرد ما يحتمله في اللغة، فمن تأول كلام متكلم بمجرد ما يحتمله اللفظ في اللغة، فقد كذب عليه[٣]، وهذا هو الغالب على تأويلات المتأخرين، فأكثرهم «يقصدون حمل اللفظ على ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه، لا يقصدون طلب مراد المتكلم به، وحمله على ما يناسب حاله، وكل تأويل لا يقصد به صاحبه بيان مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يُعرف به مراده، وعلى الوجه الذي به يُعرف مراده؛ فصاحبه كاذب على من تأوَّل كلامه؛ ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل؛ بل يقولون: يجوز أن يُراد كذا، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ»[٤].

وعليه: فلا محذور في صرف اللفظ عن ظاهره الذي قد يُفهم منه؛ لأن المتكلم قد يكون مقصوده بالكلام خلافَ ظاهرِهِ، «فيجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى، ويصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السُّنَّة، وإن سمِّي تأويلًا، وصرفًا عن الظاهر، فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السُّنَّة والسلف عليه؛ لأنه تفسير للقرآن بالقرآن، ليس تفسيرًا له بالرأي، والمحذور إنما هو

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٢ ـ ٢٣)، (١/ ٢٠١)، **وانظر**: تفسير سورة الإخلاص ص: (١٦٣ ـ ٢٢٥)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ٤٤٧) إلى نهاية الكتاب، فإن معظمه في إبطال التأويل عند الأشاعرة، ومن وافقهم من أهل الكلام المذموم.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٠١). (٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١٥/ ٩٤).

(٤) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٢).

صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين»[١].

«وقد تقدم أنا لا نذم كل ما يسمى تأويلًا مما فيه كفاية، وإنما نذم تحريف الكلم عن مواضعه، ومخالفة الكتاب والسُّنَّة، والقول في القرآن بالرأي»[٢].

الوجه السادس: من المباحث التي اعتنى شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببيانها وتقريرها، وأخذت حيزًا كبيرًا من جهوده، وفيها دليل واضح على صحة منهج أهل السُّنَّة والجماعة وسلامته في الاستدلال في هذا الباب ـ: دفع ما يُتوهم من التعارض بين النقل الصحيح، والعقل الصريح.

ويكفي في إبراز ذلك الكتابُ الكبيرُ والسفرُ الجليلُ الذي خصصه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتفنيد مزاعم أهل الباطل في هذا الباب؛ من وجود تعارض بين العقل والنقل، فأوجبوا على أصلهم الفاسد تقديم العقل على النقل، فانبرى لهم شيخ الإسلام في هذا الكتاب الموسوم بـ: «درء تعارض العقل والنقل» ليبين أن ما أخبرت به الرسل في هذا الباب وغيره بالنقل الصحيح موافق لدلالة العقل الصريح، من وجوه كثيرة لا يمكن استقصاؤها في هذا الموطن، وتكفي الإشارة إلى بعض كلامه في ذلك مما هو جامع لهذا المعنى.

فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الأدلة العقلية الصحيحة البينة التي لا ريب فيها، بل العلوم الفطرية الضرورية توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه، وإن الأدلة العقلية الصحيحة جميعها موافقة للسمع لا تخالف شيئًا من السمع، وهذا ولله الحمد قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف، فوجدت كل طائفة من طوائف النظار أهل العقليات، لا يذكر أحد منهم في مسألة ما دليلًا صحيحًا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقه؛ حتى الفلاسفة القائلين بقدم العالم كأرسطو وأتباعه ما يذكرونه من دليل صحيح عقلي، فإنه لا يخالف ما

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٢١).
(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠ ـ ٢١)، **وانظر**: (٤/ ٦٩)، الصفدية: (١/ ٢٩١)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٣٨٣).

أخبرت به الرسل بل يوافقه، وكذلك سائر طوائف النظار من أهل النفي والإثبات، لا يذكرون دليلًا عقليًا في مسألة إلا والصحيح منه موافق لا مخالف، وهذا يعلم به أن المعقول الصريح ليس مخالفًا لأخبار الأنبياء على وجه التفصيل»(١).

«ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسُّنَّة لا يعارضها معقول بيّن قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق؛ بل نقول قولًا عامًّا كليًّا: إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول، فضلًا عن أن يكون مقدمًا عليها، وإنما الذي يعارضها شُبَهٌ وخيالات، مبناها على معان متشابهة، وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان، ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية لا براهينُ عقلية»(٢).

ويتبين ذلك بأن **الأدلة السمعية حجة بنفسها، وأنها تفيد اليقين والقطع**، وقد ذكر شيخ الإسلام أنه أفرد في ذلك مصنفًا قديمًا، وأنه ذكر طرفًا من بيان ذلك في شرح أول المحصل(٣).

كما يتبيّن أيضًا من جهة أن الرسول ﷺ بلّغ البلاغ المبين، وهو:

الوجه السابع: تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الرسول ﷺ بلّغ البلاغ المبين، وحَصَلَ بالوحي الذي جاء به البيانُ التامُّ، والهدى المستبين:

وفي تقرير ذلك كتب شيخ الإسلام قاعدة في هذا الموضوع فقال: «قاعدة نافعة في وجوب الاعتصام بالرسالة، وبيان أن السعادة والهدى في متابعة الرسول ﷺ، وأن الضلال والشقاء في مخالفته، وأن كل خير في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٣٣)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٥٩ ـ ١٦٠).
(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦).
(٣) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٢)، والكتابان اللذان أشار إليهما شيخ الإسلام لم يصلا إلينا، **وانظر** تفصيل هذا الموضوع في: بيان تلبيس الجهمية: (٨/ ٤٧٠ ـ ٥٣٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ١٣)، المعجزة وكرامات الأولياء ص: (٥٦ ـ ٥٧)، مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٣٣).

الوجود، إما عامٌّ، وإما خاصٌّ، فمنشأه من جهة الرسول، وأن كل شر في العالم مختصٌّ بالعبد، فسببه مخالفة الرسول، أو الجهل بما جاء به، وأن سعادة العباد في معاشهم ومعادهم باتباع الرسالة»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «إن الرسول بلَّغ البلاغ المبين، وبيّن مراده، وأن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال فيه: إنه يحتاج إلى التأويلِ الاصطلاحيِّ الخاصِّ؛ الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فلا بد أن يكون الرسول قد بيّن مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل، ويسكت عن بيان مراد الحق، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم، ويدلهم عليه؛ لإمكان معرفة ذلك بعقولهم، وأن هذا قدح في الرسول الذي بلّغ البلاغ المبين، الذي هدى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النور، وفرَّق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشاد والغي، وبين أولياء الله وأعدائه، وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات، وما ينزه عنه من ذلك، حتى أوضح الله به السبيل، وأنار به الدليل، وهدى به الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في مزيد إيضاح لهذه القضية، وربطها بأصل الأصول وهو معرفة الله عَزَّ وَجَلَّ: «محال مع تعليمهم(٣) كلَّ شيء لهم فيه منفعةٌ في الدين وإن دقت، أن يترك تعليمَهُم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم

(١) قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة، ضمن مجموع الفتاوى: (١٩/ ٩٣)، وللفائدة، انظر القاعدة بأكملها: (١٩/ ٩٣ ـ ١٠٥)، وانظر: (١٩/ ٧٦ ـ ٩٢)، وقد قال ابن تيميّة في افتتاح هذا الفصل: «أصل جامع في الاعتصام بكتاب الله ووجوب اتباعه، وبيان الاهتداء به في كل ما يحتاج إليه الناس من دينهم، وأن النجاة والسعادة في اتباعه، والشقاء في مخالفته، وما دلّ عليه من اتباع السنة والجماعة».

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٢ ـ ٢٣).

(٣) أي: تعليم النبي ﷺ للصحابة رضي الله عنهم.

ومعبودهم، رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب؛ بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلٰهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مُسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام؟!»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الاعتقاد الذي يجب على المؤمنين خاصَّتهم وعامَّتهم، ويعاقب تاركوه، هو ما بيّنه النبي ﷺ فأخبر به، وأمر بالإيمان به؛ إذ أصول الإيمان التي يجب اعتقادها على المكلفين، وتكون فارقة بين أهل الجنة والنار، والسعداء والأشقياء ـ: هي من أعظم ما يجب على الرسول بيانه وتبليغه، ليس حكم هذه كحكم آحاد الحوادث التي لم تحدث في زمانه، حتى شاع الكلام فيها باجتهاد الرأي؛ إذ الاعتقاد في أصول الدين للأمور الخبرية الثابتة التي لا تتجدد أحكامها، مثل: أسماء الله وصفاته نفيًا وإثباتًا ـ: ليست مما يحدث سبب العلم به، أو سبب وجوبه؛ بل العلم بها ووجوب ذلك، مما يشترك فيه الأولون والآخرون، والأولون أحق بذلك من الآخرين؛ لقربهم من ينبوع الهدى ومشكاة النور الإلٰهي؛ فإن أحق الناس بالهدى هم الذين باشرهم الرسول بالخطاب، من خواصِّ أصحابه وعامَّتِهم، وهذه العقائد الأصولية من أعظم الهدى، فهم بها أحق»(٢).

الوجه الثامن: من الأوجه الدالة على منهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة على باب الأسماء الحسنى، ما قرّره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ

---

(١) الفتوى الحموية ص: (١٨١).

(٢) التسعينية: (١/٢٠٨)، وانظر للاستزادة: تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/٢٣٩)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بينها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٥٩ ـ ٦٠)، الصارم المسلول: (٢/٤٥٩ ـ ٤٦٠)، الواسطة بين الحق والخلق ص: (١٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/١٣٧)، الجواب الصحيح: (٣/٤٨٥)، التسعينية: (١/١٧٠ ـ ١٧١)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٥٩)، درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٢ ـ ٢٣)، مجموع الفتاوى: (١/٤ ـ ٧).

من دلالة القرآن العظيم على تفاصيل باب أسماء الله الحسنى؛ مباحثه ودلائله.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ موضحًا ذلك: «قد ذكرنا في غير موضع أن أصول الدين الذي بعث الله به رسوله محمدًا ﷺ قد بيّنها في القرآن أحسن بيان، وبيّن دلائل الربوبية والوحدانية، ودلائل أسماء الرب وصفاته، وبيّن دلائل نبوة أنبيائه، وبيّن المعاد، بيّن إمكانه وقدرته عليه في غير موضع، وبيّن وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية، فكان في بيان الله أُصولَ الدين الحقِّ، وهو دين الله، وهي أصولٌ ثابتةٌ صحيحةٌ معلومةٌ، فتضمن بيان العلم النافع، والعمل الصالح، الهدى ودين الحق»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «والقرآن فيه من ذكر أسماء الله وصفاته وأفعاله، أكثر مما فيه من ذكر الأكل والشرب والنكاح في الجنة، والآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته أعظَمُ قدرًا من آياتِ المعاد، فأعظم آية في القرآن آية الكرسي المتضمنة لذلك؛ كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن النبي ﷺ أنه قال لأُبَيّ بن كعب: **(أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ أَعْظَمُ؟** قَالَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِهِ وقَالَ: **لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ)**[(٢)]، وأفضل سورة سورة أم القرآن؛ كما ثبت ذلك في حديث أبي سعيد بن المُعَلَّى[(٣)] في الصحيح قال له النبيُّ ﷺ: **(إِنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ فِي التَّوْرَاةِ وَلَا فِي الإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ مِثْلُهَا، وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ)**[(٤)]، وفيها من ذكر أسماء الله

---

(١) النبوات: (٢/٦١٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، برقم: (١٨٨٢).

(٣) أبو سعيد بن المعلى الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اختلف في اسمه، فقيل: الحارث بن أوس، وقيل: رافع بن أوس، وقيل غير ذلك، توفي سنة: ٧٤هـ، وله أربع وستون سنة. **انظر** ترجمته في: الاستيعاب: (٤/١٦٦٩)، الإصابة: (٧/١٧٥).

(٤) لم أقف على من أخرجه من أصحاب الصحاح، وأخرجه بهذا اللفظ تقريبًا: الإمام مالك في الموطأ ص: (٦٥ برواية يحيى الليثي)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في أم القرآن، برقم: (١٨٣). =

وصفاته أعظم مما فيها من ذكر المعاد، وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ من غير وجه: (إِنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ)[(١)]، وثبت في الصحيح أنه بشَّر الذي كان يقرؤها ويقول: إني لأحبها لأنها صفة الرحمٰن؛ بأن الله يُحِبه[(٢)]؛ فبيّن أن الله يحب من يحب ذكر صفاته ﷻ، وهذا باب واسع»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «وثبوت معنى الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة، دالَّةٍ على معاني متضمنة لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له، وتفصيل محامده، وأن له المثل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه، ونحو ذلك كله دال على هذا المعنى»[(٤)].

ومن نماذج كلامه في مؤلفاته الموضح لالتزامه منهجَ السلفِ في الاستدلال على هذا الباب، ما ينقله من تفسيرات بعض السلف لنصوص الكتاب والسُّنَّة في هذا الباب:

ومن ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عن أبي العباس بن سريج[(٥)] في تفسيره لهذا

= وبلفظ مقارب: الترمذي في جامعه، كتاب التفسير، باب ومن سورة الحجر، برقم: (٣١٢٥)، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب فضل فاتحة الكتاب، برقم: (٩١٤)، من حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه، وقال عنه الألباني: «صحيح».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، برقم: (٥٠١٥).
ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، برقم: (١٨٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، برقم: (٧٣٧٥).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٣١٠ ـ ٣١٢)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ١٣٤)، الصفدية: (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

(٤) الرسالة الأكملية ص: (٨).

(٥) أحمد بن عمر بن سريج، أبو العباس البغدادي، فقيه الشافعية في عصره، ولد سنة: ٢٤٩هـ، وتوفي سنة: ٣٠٦هـ ببغداد وله نحو: ٤٠٠ مصنف، كان يلقب بالباز الأشهب، من كبار أهل السُّنَّة، وكان ينصر مذهب الشافعي في الفقه، ونشره في أكثر الآفاق.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٤/ ٢٨٧)، سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٢٠١).

الحديث[1] بأن الله أنزل القرآن على ثلاثة أقسام: ثلث منه أحكام، وثلث منه وعد ووعيد، وثلث منه الأسماء والصفات. وهذه السورة جمعت الأسماء والصفات»[2].

وقد كانت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهود حثيثة في هذا الجانب؛ حيث قام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بجمع ما ورد في القرآن الكريم من أسماء الله الحسنى، مستدلًا على كل اسم منها بالآيات التي ورد فيها، مع الإشارة إلى مواضع ذكره في القرآن الكريم وكم مرة ذكر فيه.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ترتيب أسماء الله تَعَالَىٰ الظاهرة نحو مائة وخمسين، موجودة في كتاب الله: مفردة، ومقرونة، ومضافة، ومشبهة بالمضافة.

فأما الموصولة المضمرة فأكثر من أن تحصى، وكذلك ما قد يشتق من الأفعال المذكورة في القرآن. . .»[3]، ثم أخذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سرد تلك الأسماء بأدلتها حسب تقسيم بديع سيأتي تفصيله في موضعه المناسب من هذه الرسالة[4].

الوجه التاسع: تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن السُّنَّة النبوية، وَحْيٌ مِنَ الله عَزَّوَجَلَّ، مثل القرآن الكريم، وأنها في الحُجِّية إذا ثبتت بالطرق الصحيحة مِثلُ القرآن الكريم، وقد قرر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأمر في العديد من المواطن من كتبه، فمن ذلك:

---

(١) يقصد رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث: (﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ **تَعْدِلَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ**)، وقد تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٣١)، **وانظر**: ص: (١٣٣)، فقد نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضع أثر ابن سريج بنصه فقال: «فروى: (ابن الجوزي) قول ابن سريج هذا بإسناده عن زاهد، عن الصابوني والبيهقي، عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: سألت أبا العباس ابن سريج قلت: ما معنى قول النبي ﷺ: (﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ **تَعْدِلَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ**)؟ قال: «إن القرآن أنزل على ثلاثة أقسام: فثلث أحكام، وثلث وعد ووعيد، وثلث أسماء وصفات، وقد جمع في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أحد الأثلاث وهو الصفات، فقيل: إنها تعدل ثلث القرآن».

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٣).

(٤) **انظر**: ص: (٤٦٧) وما بعدها من هذه الرسالة.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله سبحانه بعث محمدًا بالكتاب والسُّنَّة، وبهما أتم على أمته المنّة، قال تعالى: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٠ ـ ١٥٢]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وقال تعالى عن الخليل: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وقد قال غير واحد من العلماء منهم يحيى بن أبي كثير[(١)]، وقتادة[(٢)]، والشافعي[(٣)]، وغيرهم: «الحكمة هي السُّنَّة»؛ لأن الله أمر أزواج نبيِّه أن يذكرن ما يتلى في بيوتهن من الكتاب والحكمة، والكتاب: القرآن، وما سوى ذلك مما كان الرسول يتلوه هو: السُّنَّة، وقد جاء عن النبي ﷺ من عدة أوجه من حديث أبي رافع[(٤)]، وأبي ثعلبة[(٥)]،

---

(١) يحيى بن أبي كثير، أبو نصر الطائي، مولاهم اليمامي، مختلف في اسم أبيه، أحد أئمة التابعين الأعلام الحفاظ، توفي سنة: ١٢٩هـ، وقيل غير ذلك.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٦/ ٢٧)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٤/ ٣٨٣).
ولم أقف على من أورد هذا الأثر عنه.

(٢) قتادة بن دعامة السدوسي، أورد تفسيره للآية: الطبري في جامع البيان: (٢٢/ ٩).

(٣) **انظر**: الرسالة ص: (٧٧ ـ ٧٨).

(٤) أبو رافع مولى رسول الله ﷺ، مختلف في اسمه، فقيل: إبراهيم، وقيل غير ذلك، شهد أُحدًا وما بعدها، له أحاديث عدة، مات بالمدينة في آخر خلافة عثمان، أو بعده بقليل.
انظر ترجمته في: الاستيعاب: (٤/ ١٦٥٦)، الإصابة: (٧/ ١٣٤).

(٥) أبو ثعلبة الخشني، مختلف في اسمه واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، صحابي جليل، روى =

وغيرهما أنه قال: (لَا أَلْفَيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا القُرْآنُ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَا وَإِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)[١] وفي رواية (أَلَا وَإِنَّهُ مِثْلُ الكِتَابِ)[٢]»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضًا: «الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدِّث به عنه بعد النبوة؛ من قوله، وفعله وإقراره؛ فإن سُنَّته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة، فما قاله، إن كان خبرًا، وجب تصديقه به، وإن كان تشريعًا إيجابًا أو تحريمًا أو إباحةً، وجب اتباعه فيه، فإن الآياتِ الدالةَ على نبوة الأنبياء، دلّت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عَزَّ وَجَلَّ، فلا يكون خبرهم إلا حقًّا وهذا معنى النبوة، وهو يتضمن أن الله ينبئه بالغيب، وأنه ينبئ الناس بالغيب، والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه»[٤].

ولما كانت السُّنَّة النبوية متوقفة على ثبوت الأخبار الواردة فيها، انقسمت إلى قسمين: أخبار متواترة مقطوع ثبوتها عن النبي ﷺ، متفق على إفادتها العلمَ بنفسها، وأخبار آحاد اختُلِفَ في إفادَتِها العلمَ، واختُلِفَ في الاحتجاج بها في أبواب العقيدة خصوصًا، وقد كان لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ جهودٌ مميزة في توضيح قولِ أهل السُّنَّة والجماعة الحق في

= أحاديث كثيرة، كان ممن بايع تحت الشجرة، وأرسله النبي ﷺ إلى قومه فأسلموا على يديه، توفي سنة: ٧٥هـ.

انظر ترجمته في: الاستيعاب: (٤/١٦١٨)، الإصابة: (٧/٥٨).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السُّنَّة، باب في لزوم السُّنَّة، برقم: (٤٦٠٥).

والترمذي في جامعه، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، برقم: (٢٦٦٣).

وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب تعظيم رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، برقم: (١٣)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللهُ في المواضع المذكورة من السنن.

(٢) لم أقف على هذه الرواية.

(٣) مجموع الفتاوى: (١/٦ ـ ٧)، **وانظر**: (١١/ ٥٦٠)، (١٦/ ٤٦٤)، الوصية الكبرى ص: (١٤ ـ ١٥)، القاعدة المراكشية ص: (٤١ ـ ٤٢).

(٤) مجموع الفتاوى: (١٨/٦ ـ ٧).

هذه القضية، ونصر القول بأن خبر الواحد يفيد العلم إذا احتفت به القرائن الدالة على ثبوته، وأنه في الاحتجاج به في أبواب الاعتقاد مِثلُ المتواتر لا فرق بينهما.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا ذلك: «لفظ المتواتر يراد به معانٍ؛ إذ المقصود من المتواتر ما يفيد العلم؛ لكن من الناس من لا يسمي متواترًا إلا ما رواه عدد كثير يكون العلم حاصلًا بكثرة عددهم فقط، ويقولون: إن كل عددٍ أفاد العلم في قضية، أفاد مثلُ ذلك العددِ العلمَ في كل قضية، وهذا قول ضعيف، والصحيح ما عليه الأكثرون: أن العلمَ يَحصلُ بكثرة المخبرين تارة، وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائنَ تحتفُّ بالخبر، يحصل العلم بمجموع ذلك، وقد يَحصُلُ العلم بطائفة دون طائفة.

وأيضًا فالخبر الذي تلقاه الأئمةُ بالقبول؛ تصديقًا له، أو عملًا بمُوجَبِهِ، يفيدُ العلمَ عند جماهير الخَلَفِ والسَّلَفِ، وهذا في معنى المتواتر؛ لكن من الناس من يسميه المشهورَ والمستفيضَ، ويَقسِمُونَ الخبر إلى متواتر ومشهور وخبرِ واحدٍ، وإذا كان كذلك، فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقَبولِ والتصديقِ، وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ، كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ، ولو أجمع الفقهاء على حكم، كان إجماعهم حجة، وإن كان مستندُ أحدِهم خبر واحد، أو قياس، أو عموم، فكذلك أهل العلم بالحديث، إذا أجمعوا على صحة خبر، أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ؛ لكن إجماعهم معصوم عن الخطأ.

ثم هذه الأحاديث التي أجمعوا على صحتها، قد تتواتر وتستفيض عند بعضهم دون بعض، وقد يحصل العلم بصدقها لبعضهم لعلمه بصفات المخبرِينَ، وما اقترن بالخبر مِنَ القرائنِ التي تفيد العلم»(١).

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٨/٤٨ ـ ٤٩)، وانظر: (١٣/٣٥١ ـ ٣٥٢)، (١٨/١٦ ـ ١٧، ٤٠ ـ ٤١، ٦٩ ـ ٧٠)، (٢٠/٢٥٧ ـ ٢٥٩)، المسودة في أصول الفقه: (١/٤٦٧ ـ ٤٦٩، =

وقد نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع على قبول خبر الواحد، مع الإشارة إلى عدم التفريق في الاحتجاج بخبر الواحد بين العقائد والأحكام؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا مما اتفق عليه سلف الأمة وأئمة الإسلام أن **الخبر الصحيح مقبول مصدَّق به في جميع أبواب العلم**، لا يُفرق بين المسائل العلمية والخبرية، ولا يُردُّ الخبر في باب من الأبواب سواءً كانت أصولًا أو فروعًا بكونه خبر واحد، فإن هذا من محدثات أهل البدع المخالفة للسُّنَّة والجماعة»[(١)].

وقال أيضًا: «وذهب الأكثرون من الفقهاء، وهو قول عامة السلف إلى أن هذه الأحاديث[(٢)] حجة في جميع ما تضمنته من الوعيد؛ فإن أصحاب رسول الله والتابعين بعدهم، ما زالوا يثبتون بهذه الأحاديث الوعيد[(٣)]، كما يثبتون بها العمل، ويصرحون بلحوق الوعيد الذي فيها للفاعل في الجملة، وهذا منتشر عنهم في أحاديثهم وفتاويهم؛ وذلك لأن الوعيد من جملة الأحكام الشرعية التي ثبتت بالأدلة الظاهرة تارة، وبالأدلة القطعية أخرى، فإنه ليس المطلوب اليقين التام بالوعيد؛ بل المطلوب الاعتقاد الذي يدخل في اليقين والظن الغالب، كما أن هذا هو المطلوب في الأحكام العملية.

ولا فرق بين اعتقاد الإنسان أن الله حرَّم هذا وأوعد فاعله بالعقوبة المجملة، واعتقاده أن الله حرمه وأوعده عليه بعقوبة معيّنة، من حيث إن كُلًّا منهما إخبار عن الله؛ فكما جاز الإخبار عنه بالأول بمطلق الدليل، فكذلك الإخبار عنه بالثاني؛ بل لو قال قائل: العمل بها في الوعيد أوكد،

= ٤٧١، ٤٧٣ ـ ٤٧٤، ٤٧٦ ـ ٤٧٧، ٤٨١ ـ ٤٨٣)، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص: (٣٦ ـ ٤٣).

(١) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (٥٠)، **وانظر**: ص: (٨٦)، والمسودة في أصول الفقه: (١/٤٩٦)، وفي نفس المصدر: (١/٤٩٦ ـ ٤٩٧) رده على ابن عقيل الحنبلي في نصه على أن أخبار الآحاد إذا جاءت بما ظاهره التشبيه، وللتأويل فيه مجال، فيجب تأويلها.

(٢) الأحاديث التي تتضمن وعيدًا على فعل محرم ما.

(٣) سبق قبل هذا الكلام بقليل، نص شيخ الإسلام على أن الوعيد من المسائل العلمية الخبرية؛ **أي**: العقدية، **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٠/٢٦٠).

كان صحيحًا»[١].

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إضافة إلى ما قرّره من أن **خبر الواحد يفيد العلم، إذا احتفت به القرائن التي تدل على صحة ثبوته عن النبي ﷺ**، أن تقسيم مسائل الدين، إلى مسائل أصولية أو خبرية علمية؛ ويقصد بها المتعلقة بالاعتقاد، وهذه يشترط فيها أن يكون الدليل الدال عليها قطعيًا، ومسائل فرعية عملية؛ ويقصد بها ما يتعلق بالأحكام العملية، وهذه يكفي فيها الظن ـ: تقسيم باطل؛ «فالذين فرَّقوا بين الأصول والفروع لم يذكروا ضابطًا يميز بين النوعين؛ بل تارة يقولون: هذا قطعي وهذا ظني، وكثير من مسائل الأحكام قطعي، وكثير من مسائل الأصول ظني عند بعض الناس، فإن كون الشيء قطعيًا وظنيًا أمر إضافيٌّ، وتارة يقولون: الأصول هي العلميات الخبريات، والفروع العمليات، وكثير من العمليات من جحدها كفر؛ كوجوب الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وتارة يقولون: هذه عقليات، وهذه سمعيات»[٢].

وليس معنى هذا أن شيخ الإسلام ينكر أصل القسمة، وإنما أقرّها في العديد في المواضع من كتبه، واستخدمها[٣]، ولكن ينكر التفريق فيها من حيث الاستدلال على كل قسم منها؛ بجعل العَقَديِّ يحتج فيه بالقطعيِّ فقط، والعمليِّ يُحتج به بالقطعيِّ والظنيِّ، وكان ذلك دهليزَ أهل البدع ليلجوا من خلاله إلى إنكار ما ينكرونه مما هو مخالف لمذاهبِهمُ العقديةِ الفاسدةِ.

وكل ما سبق إيراده في بيان منهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال بالسُّنَّة النبوية الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ في أبواب الاعتقاد ـ: له

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، **وانظر**: الرد على المنطقيين ص: (٣٧ ـ ٣٨).

(٢) الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٤٩)، **وانظر**: ص: (١٤٨).

(٣) **انظر** على سبيل المثال: مجموع الفتاوى: (٢/ ٨)، (٣/ ٢٢٩، ٣١٢ ـ ٣١٣)، (٤/ ٥٦)، (٦/ ٥٦ ـ ٥٨)، (١٠/ ٣٦٣)، (٢٠/ ٣٣ ـ ٣٦)، المعجزة وكرامات الأولياء ص: (٥٥ ـ ٥٦)، نقض المنطق ص: (٤٩).

صلة مباشرة بما نحن بصدده من بيان منهجهم في الاستدلال على باب الأسماء الحسنى، فهو أحد أعظم أركان الإيمان المتعلقة بمعرفة الله ﷻ، وأن ذلك من أَجَلِّ ما اعتنى النبي ﷺ ببيانه لأمته؛ عبر ما كان يتلقاه من وحي الله ﷻ، بنوعيه الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية المشرفة.

وبعد أن تبين من خلال النقول الكثيرة عن شيخ الإسلام رحمه الله في توضيح ما يتعلق بالاستدلال بالسُّنَّة النبوية في هذا الباب، نجده رحمه الله يطبق ذلك في كلامه أكمل وأتم تطبيق؛ إذ كان لدلالة السُّنَّة النبوية الشريفة على باب أسماء الله الحسنى مباحثِهِ ودلائلِهِ، أثرٌ واضح في مؤلفاته رحمه الله، وهذا ما سيظهر جليًّا من خلال مختلِفِ مباحثِ هذه الرسالة، أين نجد لهذا الإمام جهودًا واضحة في الاستدلال بالسُّنَّة النبوية في مختلف ما تطرق إليه مما يتعلق بهذا الباب، سواء في بحث المباحث المتعلقة بثبوت الأسماء الحسنى، أو تعيينها، أو أحكامها، أو شرحها، أو الرد على المخالفين في ذلك.

المطلب الثالث

تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالإجماع

بعد أن تعرفنا على جهود شيخ الإسلام رحمه الله في تقرير ما يتعلق بمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالكتاب والسُّنَّة، سأتناول في هذا المطلب إبراز جهوده رحمه الله في بيان منهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالإجماع، وذلك من خلال الأوجه التالية:

۞ أولًا: تعريف الإجماع:

معنى الإجماع:

«أن يجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام، وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام، لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم، فإن

الأمة لا تجتمع على ضلالة[١]»[٢].

ثانيًا: حجية الإجماع:

الإجماع حجة في الشرع، ولم يخالف في ذلك سوى طائفة من أهل البدع[٣]، وأنه في الاحتجاج به مثل الكتاب والسُّنَّة؛ لا يجوز مخالفته[٤].

ثالثًا: المعتبر من الإجماع:

الإجماع المعتبر لا يكاد يوجد غيره، هو إجماع الصحابة؛ فبعدهم افترق الناس، وكثر الاختلاف، حتى إنه ليخفى على كثير من المجتهدين بعض الأقوال، فينص على الإجماع في أمر من الأمور، وهو ليس كذلك[٥].

---

(١) يشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى حديث: (**إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ**)، وهو حديث صحيح، أخرجه أبو داود في سننه برقم: (٤٢٥٣)، والترمذي في جامعه برقم: (٢١٦٧)، وابن ماجه في سننه برقم: (٣٩٥٠)، وصححه الألباني في المواضع المذكورة من السنن.

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٠).

(٣) **انظر**: معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٧٤ ـ ٧٩)، المعجزة وكرامات الأولياء ص: (٦١)، المسودة في أصول الفقه: (٢/ ٦١٩)، قاعدة في الجماعة والفرقة، ضمن مجموع الفتاوى: (١/ ١٧)، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ص: (٨)، الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٨٨)، الوصية الكبرى ص: (١٧)، العقيدة الواسطية ص: (١٢٨)، رسالة الألفة بين المسلمين ص: (٣٢)، الجواب الباهر في زوار المقابر ص: (٥٧)، منهاج السنة النبوية: (٦/ ٤٦٧).

(٤) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٧٠)، منهاج السنة النبوية: (٨/ ٣٤١)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٩٠ ـ ٩١)، فصل في مؤاخذة ابن حزم في الإجماع، ضمن جامع المسائل: (٣/ ٣٢٣).

(٥) **انظر**: المعجزة وكرامات الأولياء ص: (٦١)، المسودة في أصول الفقه: (٢/ ٦١٨ ـ ٦١٩)، العقيدة الواسطية ص: (١٢٨)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (٤٨ ـ ٥٠)، مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٠)، منهاج السنة النبوية: (٥/ ٢٦٢)، فصل في مؤاخذة ابن حزم في الإجماع، ضمن جامع المسائل: (٣/ ٣٢٤، ٣٤٩).

۞ رابعًا: النزاع الحادث بعد وقوع الإجماع خطأٌ قطعًا:

من الأصول التي يجب اعتبارها في هذا المقام أن «النزاع الحادث بعد إجماع السلف[(١)] خطأ قطعًا؛ كخلاف الخوارج، والرافضة، والقدرية، والمرجئة؛ ممن قد اشتهرت لهم أقوال خالفوا فيها النصوص المستفيضة المعلومة، وإجماع الصحابة، بخلاف ما يعرف من نزاع السلف، فإنه لا يمكن أن يقال: إنه خلافُ الإجماع وإنما يُردّ بالنص»[(٢)].

۞ خامسًا: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ وجوبَ اتباعِ ما اتفقت عليه الأمة، وأن ذلك طريقة أهل السُّنَّة والجماعة:

وذلك في العديد من المواطن من كتبه، فمن ذلك، قوله رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته الواسطية التي بيّن فيها معتقده بالتفصيل: «ثم من طريقة أهل السُّنَّة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ؛ حيث قال: (**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**)[(٣)].

ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ،

---

(١) أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضلة، **انظر**: الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ص: (٢٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١٣٤)، العقيدة الواسطية ص: (١٢٨).

(٢) الفرقان بين الحق والباطل ص: (٥٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢٨/ ٣٧٣ ط الرسالة).
وأبو داود في سننه، كتاب السُّنَّة، باب في لزوم السُّنَّة، برقم: (٤٦٠٧).
والترمذي في جامعه، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة: واجتناب البدع، برقم: (٢٦٧٦).
وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، برقم: (٤٢).
وصححه شيخ الإسلام؛ كما في مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٣٠٩)، واقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٥٨١).

ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد؛ وبهذا سموا أهل الكتاب والسُّنَّة.

وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين، والإجماع: هو الأصل الثالث الذي يُعتمَدُ عليه في العلم والدين، وهم يَزِنُون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس، من أقوال وأعمال، باطنةٍ أو ظاهرةٍ، مما له تعلق بالدين، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كَثُرَ الاختلافُ، وانتشرتِ الأُمة»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: (**إِنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**)[2]، فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله، وسُنَّة رسوله، وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمة ردوه إلى الله والرسول، وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي عليها ويعادي، غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي، غير كلام الله تعالى، ورسوله ﷺ، وما اجتمعت عليه الأمة؛ بل هذا من فعل أهل البدع؛ الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يَفرِقُونَ به بينَ الأُمةِ، يوالون على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون»[3].

---

(١) العقيدة الواسطية ص: (١٢٧ ـ ١٢٨).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٧٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧٢)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١/ ٢ ـ ٣)، (٣/ ٢٥٠)، (١٥/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، (١٩/ ٥ ـ ٨)، (٢٠/ ٤٩٨ ـ ٥٠٣)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (٤٨ ـ ٥٠)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٧٤ ـ ٧٥)، الوصية الكبرى ص: (١٧)، الواسطة بين الحق والخلق ص: (٢٤ ـ ٢٥)، منهاج السُّنَّة: (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

سادسًا: تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه من منهج أهل السُّنَّة والجماعة الاستدلال بالإجماع في مختلِفِ أبوابِ الاعتقادِ، بما في ذلك باب الأسماء الحسنى:

فالإجماع أحد الأدلة المقطوع بها، والتي يستدل أهل السُّنَّة والجماعة بها في مختلف أبواب الاعتقاد، ولا فرق عندهم في ذلك بين العقيدة والأحكام، وقد حكى الإمام ابن حزم[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «مراتب الإجماع» إجماع علماء الإسلام على العديد من مسائل الاعتقاد؛ حيث ختمه بفصل قال فيه: «باب من الإجماع في الاعتقادات، يكفر من خالفه بإجماع»[(٢)]، ثم أخذ يذكر المسائلَ المجمَعَ عليها بين علماء المسلمين، وقد أقرّه شيخ الإسلام على صنيعه هذا؛ مما يدلّ على صحة الاستدلال بالإجماع في أبواب الاعتقاد، وإن كان قد انتقده في بعض المسائل التي حكى فيها الإجماع[(٣)].

وأما في دلالة الإجماع على ما نحن بصدده في باب الأسماء الحسنى، فقد قرر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك في كلام له رصين، مؤسس للمنهج في هذا الباب؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن ما أخبر به الرسول عن ربه[(٤)] فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسُّنَّة، وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب[(٥)]

---

(١) انظر حول مذهبه في الصفات: درء تعارض العقل والنقل: (٥/٢٤٩ ـ ٢٥٠).
(٢) مراتب الإجماع ص: (١٦٧ ـ ١٧٧).
(٣) فصل في مؤاخذة ابن حزم في الإجماع، ضمن جامع المسائل: (٣/٣٤٣ ـ ٣٤٩).
(٤) وهذا شامل للأسماء والصفات، فهما الطريق لمعرفة الله ﷻ، انظر ما سبق: ص: (١٠٦) وما بعدها.
(٥) المراد: باب الأسماء والصفات.

يوجد عامته منصوصًا في الكتاب والسُّنَّة، متفق عليه بينَ سَلَفِ الأمة»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وأما السلف والأئمة، فلم يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفي أو إثبات؛ بل اعتصموا بالكتاب والسُّنَّة، ورأوا ذلك هو الموافِقَ لصريح العقل؛ فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسُّنَّة من أسمائه وصفاته حقًّا يجب الإيمان به، وإن لم تعرف حقيقة معناه، وكل لفظ أحدثه الناس، فأثبته قوم ونفاه آخرون، فليس علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه، حتى نفهم مراد المتكلم، فإن كان مراده حقًّا موافقًا لما جاءت به الرسل والكتاب والسُّنَّة من نفي أو إثبات، قلنا به، وإن كان باطلًا؛ مخالفًا لما جاء به الكتاب والسُّنَّة من نفي أو إثبات، منعنا القول به، ورأوا أن الطريقة التي جاء بها القرآن، هي الطريقة الموافقة لصريح المعقول، وصحيح المنقول، وهي طريقة الأنبياء والمرسلين»[٢].

المطلب الرابع

تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة والعقل

بعد أن تعرَّفنا على جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان منهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالأدلة النقلية، وهي الكتاب والسُّنَّة والإجماع، نأتي في هذا المطلب على جهوده رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان منهجهم في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بدليلي الفطرة والعقل.

وذلك من خلال الفرعين التاليين:

---

(١) التدمرية ص: (٦٥)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٦ ـ ٣٧)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٩٢).

۞ الفرع الأول ۞

تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة السليمة

إن **الفطرة** كما يعرفها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «هي السلامة من الاعتقادات الباطلة، والقبول للعقائد الصحيحة»(١)، ولا يلزم من كون الإنسان مولودًا على الفطرة وهي السلامة، أن يكون معتقدًا للحق بتفاصيله؛ فإن الله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨]، ولكن فطر الخلق على سلامة القلب وخلوه من الباطل، والاستعداد لقبول الحق الذي هو الإسلام، بحيث لو سلم من كل مانع يؤثر فيه، لَمَا قَبِلَ إلا الحق(٢).

«فإن أصل الفطرة التي فطر الناس عليها ـ إذا سلمت من الفساد ـ إذا رأتِ الحقَّ اتبعته، وأحبته، **إذ الحق نوعان**:

حق موجود؛ فالواجب معرفته والصدق في الإخبار عنه(٣)، وضد ذلك الجهل والكذب.

وحق مقصود؛ وهو النافع للإنسان، فالواجب إرادته والعمل به، وضد ذلك إرادة الباطل واتباعه»(٤).

«فالله سبحانه فطر عباده على شيئين: إقرار قلوبهم به علمًا، وعلى محبته والخضوع له عملًا وعبادةً واستعانةً، فهم مفطورون على العلم به، والعمل له، وهو الإسلام»(٥).

وينص شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ على أن مقتضيات الفطرة التي

---

(١) مجموع الفتاوى: (٤/ ٢٤٥). (٢) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٤/ ٢٤٧).

(٣) والمقصود بذلك جميع المعتقدات، وعلى رأسها معرفة الله عَزَّ وَجَلَّ بما تعرّف به إلينا من أسمائه وصفاته.

(٤) مجموع الفتاوى: (١٥/ ٢٤١).

(٥) بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٥٨٥)، **وانظر**: الصفدية: (٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

فُطر عليها الإنسان لا تحصل مرة واحدة، ولكنها تحصل شيئًا فشيئًا؛ تبعًا لكمال الفطرة ونقصها، وغلبة الموانع الخارجية المضادة لها أو ضعفها، وإنما تكمل هذه الفطرة إذا سلمت من المعارض[١]؛ ولهذا كانت الفطرة قابلة للتغيير والتبديل؛ كما دلّ على ذلك قوله ﷺ في الحديث المشهور: **(كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ)**[٢]، وحديث: **(إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ...)**[٣]؛ ولهذا أرسل الله الرسل وأنزل الكتب من أجل تكميل الفطرة، وتصفيتها، وتقويتها، وحمايتها من كل ما قد يعرض لها[٤].

ولا يفهم من الفطرة مجرد القبول لها، أو التمكن من المعرفة والقدرة عليها؛ بل لا بد أن ينضاف إلى ذلك الإقرار بموجَبِها المستلزمِ للإيمان بالله ﷻ والتصديق بكل ما أخبر، وإخلاص الدين له[٥].

هذه جملة من تقريرات شيخ الإسلام رحمه الله فيما يتعلق بالفطرة، رأيت ضرورة إثباتها، وجعلها بمثابة التوطئة للموضوع الذي نحن بصدده، وهو تقريره رحمه الله لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة السليمة.

وقد قرّره شيخ الإسلام رحمه الله من ناحيتين:

---

(١) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٣٨٣، ٤٥٠ ـ ٤٥١، ٤٥٤)، (٣/ ٧١ ـ ٧٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، برقم: (١٣٨٥).

ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، برقم: (٦٦٩٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، برقم: (٧١٣٦).

(٤) **انظر**: الصفدية: (٢/ ١٥٧، ٢٦١ ـ ٢٦٢)، مجموع الفتاوى: (١٠/ ١٣٤ ـ ١٣٥، ١٤٦)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٧١ ـ ٧٢)، الرسالة الأكملية ص: (٩).

(٥) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٣٨٣ ـ ٣٨٥).

۞ أولًا: تقريره لفطرية معرفة الله ﷻ عمومًا، والإقرار بوجوده سبحانه وتعالى، وأنه مستحق للكمال بذاته:

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «إن معرفة الصانع فطرية ضرورية، معرفته بعينه، وأن السماوات والأرض وما بينهما مخلوقة له حادثة بعد أن لم تكن، وأن كل مولود يولد على الفطرة، وأن الله خلق عباده حنفاء، ولكن شياطين الإنس والجن أفسدوا فطرة بعض الناس؛ فعرض لهم ما أزاحهم عن هذه الفطرة؛ ولهذا قالت الرسل: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ولما قال فرعون لموسى على سبيل الإنكار ـ لما قال موسى: إني رسول من رب العالمين، قال ـ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال له موسى: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤ ـ ٢٨]، ولما قال لموسى وهارون: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]»[(١)].

وقال رحمه الله في موضع آخر: «قوله تعالى في أول ما أنزل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقوله: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣]، ذكر في الموضعين بالإضافة التي توجب التعريف، وأنه معروف عند المخاطبين؛ إذ الرب تعالى معروف عند العبد بدون الاستدلال بكونه خلق، وأن المخلوق ـ مع أنه دليل وأنه يدل على الخالق ـ لكن هو معروف في الفطرة قبل هذا الاستدلال، ومعرفته فطرية مغروزة في الفطرة، ضرورية[(٢)]، بديهية[(٣)]، أولية[(٤)]»[(٥)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ١٢٢).

(٢) تقدم تعريف الضرورة، **انظر**: ص: (٨٠).

(٣) تقدم تعريف البداهة، **انظر**: ص: (٨١).

(٤) تقدم تعريف الأولية، **انظر**: ص: (٨١).

(٥) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣٢٤)، **وانظر**: (٢/ ١٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٦/ ٧٢)، (٨/ ٤٥٨).

وهذا الذي أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من الأمور المقررة عند كل واحد من البشر، إلا من انتكست فطرته، وانحرفت عن الجادة، وهم في حقيقة الأمر جاحدون ما استيقنته قلوبهم؛ كما أخبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن إمامهم ومقدمهم فرعون الذي جحد وجود الخالق عَزَّ وَجَلَّ فقال تعالى في حقه: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

❁ ثانيًا: الاستدلال بالفطرة في باب الأسماء الحسنى خصوصًا:

أما تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال بالفطرة على استحقاق الله عَزَّ وَجَلَّ للأسماء الحسنى، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وثبوت معنى الكمال قد دلّ عليه القرآن بعبارات متنوعة، دالةٍ على معانٍ متضمنة لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له وتفصيل محامده، وأن له المثل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه ونحو ذلك ـ: كله دالٌّ على هذا المعنى.

وقد ثبت لفظ «الكامل» فيما رواه ابن أبي طلحة[1] عن ابن عباس في تفسير: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]: أن الصمد هو المستحق للكمال، وهو: «السيد الذي كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحكم الذي قد كمل في حكمه[2]، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الشريف[3] الذي قد كمل في جميع أنواع الشرف[4] والسؤدد،

---

(١) علي بن أبي طلحة: (سالم بن المخارق) الهاشمي، مولى آل العباس بن عبد المطلب، روى عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم يسمع منه إنما يروي بواسطة مجاهد وسعيد بن جبير، توفي سنة: ١٤٣هـ.

انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب: (٣/ ١٧١).

(٢) في جامع البيان: «والحليم الذي قد كمل في حلمه».

(٣) في جامع البيان: «وهو الذي» وكلمة: «الشريف» ساقطة.

(٤) في الرسالة الأكملية: (في جميع الشرف)، وفي مجموع الفتاوى: (٦/ ٧٢)، وتفسير =

وهو الله ﷻ، وهذه صفة لا تنبغي إلا له»[١]، ليس له كفؤ، ولا كمثله شيء.

وهكذا سائر صفات الكمال ولم يعلم أحد من الأمة نازع في[٢] هذا المعنى؛ بل هذا المعنى مستقر في فِطَرِ الناس؛ بل هم مفطورون عليه؛ فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق، فإنهم مفطورون على أنه أَجَلُّ وأكبرُ وأعلى وأعلم وأعظم[٣] وأكمل من كل شيء.

وقد بيّنا في غير هذا الموضع أن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطريًّا ضروريًّا في حق من سلمت فطرته، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة، وقد يَحتاج إلى الأدلة عليه كثيرٌ مِنَ الناسِ عند تغيّر الفطرة وأحوالٍ تعرض لها»[٤].

فهذا النص من شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوضح فيه أن علم العباد باستحقاق الله ﷻ جميعَ أنواعِ الكمالِ التي تقرّ بها العقول السليمة، بما في ذلك استحقاقه للأسماء الحسنى والصفات العلى ـ: أمرٌ مركوزٌ في الفِطر السليمة، تُقِرُّ به جميعُ النفوس التي لم تتعرض فطرتها للانحراف أو التغيير والتبديل.

وفي مزيد تقرير لذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتعدد أسماء الله وصفاته وكلماته، هو القول الذي عليه جمهور المسلمين، وهو الذي كان عليه سلف الأمة وأئمتها، وهو الموافق لفطرة الله التي فطر عليها عباده؛ فلهذا كان الناس يتخاطبون بموجب الفطرة والشرعة، وإن كانت لبعضهم أقوال أخر تنافي الفطرة والشرعة، وتستلزم بطلان ما يقوله بمقتضى الفطرة

= الطبري: (في أنواع الشرف)، وقد جمعت بين العبارتين، والله أعلم.

(١) أورده الطبري في جامع البيان: (٣٠/ ٣٤٦).

(٢) «في» ساقطة من الرسالة الأكملية، وأثبتها من مجموع الفتاوى: (٦/ ٧٢).

(٣) «وأعظم» ساقطة من الرسالة الأكملية، وأثبتها من مجموع الفتاوى: (٦/ ٧٢).

(٤) الرسالة الأكملية ص: (٨ ـ ٩)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٧٢ ـ ٧٣).

والشرعة»[١].

وقد أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العديد من المواطن في مختلف مؤلفاته إلى تطبيقات هذا المنهج الذي قرّره؛ من أن الفطر السليمة تقرّ بموجَبِ العديدِ من أسماء الله الحسنى، وإن كان العلم بتفاصيل هذا الباب لا يكون إلا بعد ورود السمع من خلال الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة.

ومن أمثلة ذلك، إقرار الفطر بموجَبِ اسمِهِ تعالى الأول والآخِرِ؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إن الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ دعوا الناس إلى عبادة الله أولًا بالقلب واللسان، وعبادته متضمنة لمعرفته وذكره، فأصل علمهم وعملهم هو العلم بالله والعمل لله، وذلك فطري؛ كما قد قررته في غير هذا الموضع، في موضعين أو ثلاثة، وبيّنت أن أصل العلم الإلٰهي فطري ضروري، وأنه أشدّ رسوخًا في النفوس من مبدأ العلم الرياضي؛ كقولنا: إن الواحد نصف الاثنين، ومبدأ العلم الطبيعي كقولنا: إن الجسم لا يكون في مكانين؛ لأن هذه المعارف أسماء قد تُعرِض عنها أكثر الفطر، وأما العلم الإلٰهي فما يتصور أن تُعرِض عنه فطرة، وبسط هذا له موضع غير هذا، وإنما الغرض هنا أن الله سبحانه لما كان هو (الأولَ) الذي خلق الكائنات، و(الآخِرَ) الذي إليه تصير الحادثات، فهو الأصل الجامع، فالعلم به أصل كل علم وجامعه، وذكره أصل كل كلام وجامعه، والعمل له أصل كل عمل وجامعه، وليس للخلق صلاح إلا في معرفة ربهم وعبادته، وإذا حصل لهم ذلك، فما سواه إما فضل نافع، وإما فضول غير نافعة، وإما أمر مضر»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض كلامه على دلالة الفطرة على عُلُوِّ الله عَزَّوَجَلَّ:

«الذي اتفق عليه أهل الإثبات أن الله فوق العالم، ويمتنع أن لا يكون

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٩٣)، الفتوى الحموية ص: (١٨٣ ـ ١٨٤).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢/ ١٥).

فوق العالم، سواء قدر أنه في التحت أو غير ذلك؛ بل كون الله تعالى هو العليَّ الأعلى المتعالِيَ فوق العالم أمر واجب، ونقيضه؛ وهو كونه ليس فوق العالم ممتنعٌ، فثبوت عُلُوه بنفسه على العالم واجبٌ، ونقيض هذا العلم ممتنع، هذا هو الذي اتفق عليه أهل الإثبات؛ من سلف الأمة وأئمتها، وسائر أهل الفطر السليمة المقرَّة بالصانع»(١).

۞ الفرع الثاني ۞

تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالعقل الصريح

بعدما عرفنا بالتفصيل تقرير شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة السليمة، نتعرّف الآن على جهوده في تقرير منهجهم في الاستدلال على هذا الباب بالعقل الصريح، وقبل ذلك نبيّن بعض النقاط المهمة التي توطئ لهذه القضية من خلال ما يلي:

۞ أوّلًا: تعريف العقل:

تنوَّعت عبارات العلماء في **تعريف العقل**، وهو عند الكثير من المتكلمين والفلاسفة: جوهر قائم بنفسه، مدرك للأشياء بحقائقها(٢).

وقيل: قوة النفس التي بها يحصل تصور المعاني، وتأليف القضايا والأقيسة، فهو قوة تجديد، تنزع الصورة من المادة، وتدرك المعاني الكلية(٣).

ولهم كلام طويل وتفصيلات عديدة في أقسام العقل ومراتبه(٤).

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٦١١ - ٦١٢)، **وانظر**: (٣/ ٦١٥ - ٦١٦)، (٤/ ٢٣٠ - ٢٣١).

(٢) **انظر**: رسالة في حدود الأشياء، ضمن رسائل الكندي الفلسفية ص: (١٦٥)، التعريفات ص: (١٥٢).

(٣) **انظر**: المعجم الفلسفي: (٢/ ٨٦).

(٤) **انظر**: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل: (١/ ٧٤ - ٨٣).

أما العقل عند شيخ الإسلام ابن تيميّة، فعرَضٌ من الأعراض؛ **أي**: إنه صفة في الإنسان، لا جوهر قائم بنفسه، وهو غريزة من الغرائز، يحصل بها إدراك الحق ونبذ الباطل(١)، وهو يطلق على أحد معنيين:

١ ـ القوة التي تعقل بها الأشياء، سواء كانت علومًا أو أعمالًا، وهو قول السلف.

٢ ـ يطلق العقل على نفس العلوم والأعمال الحاصلة بتلك القوة أو المَلَكة الغريزية، ويكون المقصود به العلم بموجَبِها(٢).

۞ ثانيًا: علاقة الفطرة بالعقل:

بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ علاقة الفطرة بالعقل من وجوه:

١ ـ أن العلوم العقلية تعتمد على الأوليات الفطرية الضرورية، والمدركات الحسية الظاهرة والباطنة(٣).

٢ ـ أن مقدمات الأقيسة العقلية تكون مقدماتٍ فطريةً وهي أصل لها، وبناء على ذلك تفيد الأقيسةُ اليقينَ(٤).

٣ ـ أن الفطرة دلالتها قطعية، فلا يمكن أن يرد ما دلَّت عليه بمقاييس

---

(١) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٢٢)، (٦/ ٥٠)، الصفدية: (٢/ ٢٥٨)، مجموع الفتاوى: (٩/ ٢٧١، ٢٨٦)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٢٠ ـ ٢١، ٣٤)، شرح حديث جبريل ص: (٤٢٥)، المسودة: (٢/ ٩٧٧ ـ ٩٨٠)، الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان ص: (٢٠٨ ـ ٢٠٩)، بغية المرتاد ص: (٢٥١ ـ ٢٥٢)، الرد على المنطقيين ص: (١٩٦، ٢٧٦).

(٢) **انظر**: الصفدية: (٢/ ٢٥٨)، رسالة في العقل والروح ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٢٠ ـ ٢١، ٣٤)، مجموع الفتاوى: (٩/ ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، شرح حديث جبريل ص: (٤٢٥)، المسودة في أصول الفقه: (٢/ ٩٧٧ ـ ٩٨٠)، بغية المرتاد ص: (٢٥٢ ـ ٢٥٣)، الاستقامة: (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٣) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٦٢)، نقض المنطق ص: (١٣١، ١٥٥).

(٤) **انظر**: منهاج السنة النبوية: (٢/ ١٥١)، نقض المنطق ص: (١٣١، ١٦٧)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٠٩).

العقل ولا تعارض بها؛ لأنها قد تكون ظنية[١].

٤ ـ أن الحق في الأقيسة العقلية فطري، والفطرة تفيد أموراً زائدة على ما يفيده القياس العقلي[٢].

والغرض من ذكر هذه الأوجه هو بيان الارتباط الوثيق بين دلالة الفطرة السليمة ودلالة العقل الصريح؛ فإن الله عَجَلَّ قد أنعم على العباد بنعمة العقل، وجعله مناط التكليف، ولكنه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ جعل المعارف الفطرية أصلًا لدلالة العقل؛ حتى يضمن له الإصابة في الأمور التي يتوصل إليها، وحتى لا يحيد عن حدوده التي وضعت له فلا يتجاوزها، ويعلم العبد أن العقل تابع وليس أصلًا، ولا يثق بنتائجه كل الوثوق؛ فإنه غير معصوم عن الخطأ، ولا بد له أن يستنير بنور الوحي[٣].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقِلًّا بذلك؛ بل هو غريزة في النفس، وقوة فيها؛ بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين؛ إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه، لم يبصر الأمور التي يَعجِزُ وحدَهُ عن دَرْكِها، وإن عزل بالكلية، كانتِ الأقوالُ والأفعالُ مع عدمه أمورًا حيوانية، قد يكون فيها محبة ووَجْدٌ وذَوْقٌ، كما قد يحصل للبهيمة.

فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة والأقوال المخالفة للعقل باطلة، **والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه ولم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه**»[٤].

---

(١) **انظر**: نقض المنطق ص: (١٣١)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/١٠٨ ـ ١٠٩).

(٢) **انظر**: الرد على المنطقيين ص: (٢٩٧).

(٣) **انظر**: درء تعارض العقل النقل: (١/٨٨ ـ ٩١، ١٨٧)، (٥/٢٧٩، ٢٩٦)، الرسالة السنية في اتباع الرسول بصحيح المنقول وصريح المعقول، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، الفتوى الحموية ص: (٢٧١ ـ ٢٧٥)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/١٣٦ ـ ١٣٧)، الاستقامة: (٢/١٦١ ـ ١٦٢).

(٤) مجموع الفتاوى: (٣/٣٣٨ ـ ٣٣٩)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/١٤٧)، منهاج السنة النبوية: (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

هذه بعض التلميحات إلى قضايا أولية تسبق طرح موضوع العقل والاستدلال به في باب الاعتقاد عمومًا، وباب معرفة الله خصوصًا، ويتم ذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: قصور العقل عن إدراك حقائق معاني ما أخبر الله ﷻ به عن نفسه استقلالًا؛ ففي الحديث: **(تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللهِ)**(١).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، بعد أن أورد هذا الأثر: «... لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة، والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة؛ وهي المخلوقات.

وأما الخالق - جل وعلا - فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد، وبالذكر، وبما أخبر به عن نفسه، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة؛ لا تنال بمجرد التفكير والتقدير؛ أعني من العلم به نفسه؛ فإنه الذي لا تفكير فيه.

فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك، فيدخل فيها التفكير والتقدير، كما جاء به الكتاب والسُّنَّة»(٢).

فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن الله ﷻ - والمراد ذاته وصفاته - لا يُطْمَعُ في تقدير حقيقته بفكر؛ لأن **مبنى التفكير على قياس الغائب على الشاهد، وإيجاد العلاقة بين النظير ونظيره**، والله ﷻ ليس له ندٌّ ولا مثيلٌ ولا مُسَامٍ ولا نظيرٌ حتى يقاس عليه، أو توجد بينه وبينه علاقة، تؤدي إلى إدراك كنهه وحقيقته، وهذا لا يقدح في الإيمان بمعاني ما أخبرت به النصوص الشرعية في حق الله ﷻ(٣).

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٠٧).

(٢) نقض المنطق ص: (٤٠)، **وانظر**: ص: (١٦ ـ ١٧)، التدمرية ص: (١٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ٢٣ ـ ٢٤)، الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ص: (٢٩ ـ ٣٠)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٩).

(٣) **انظر**: الفتوى الحموية ص: (٣٠٤ـ٣٠٨، ٥٤٣ـ٥٤٧)، مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤١٣)، شرح حديث النزول ص: (٧٩، ١٠٦، ١٣٣)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٧٥٠)، القاعدة المراكشية =

ثانيًا: أن ما أخبرتْ به الرسلُ من تفاصيل هذا الباب لا يعلم بمجرد العقل؛ بل لا بد فيه من ورود السمع، وإن كانتِ العقولُ قد تعلم ذلك في الجملة.

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فما أخبرتْ به الرسلُ من تفاصيل اليوم الآخِر، وأمرتْ به من تفاصيل الشرائع ـ: لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جُمَل ذلك»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ من منصوص كلامه على إرادة باب الأسماء والصفات تحديدًا، وأن ذلك هو منهج أهل السُّنَّة: «... فأسماء الله وأسماء صفاته عندهم[٢] شرعية سمعية، لا تطلق بمجرد الرأي»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «فإذا تبيّن أن القياس العقلي البرهاني لا يفيد إلا معرفة مطلقة كلية؛ فمعلوم أن أسماءه لا تعرف إلا بالسمع؛ فبالسمع عرفت أسماء الله وصفاته التي يوصف بها من الكلام، ولولا السمع لما سمي، ولا ذُكِرَ، ولا حُمِدَ، ولا مُدِحَ، ولا نُعِتَ، ولا وُصِفَ، فإن كان هذا هو الذي أرادوه[٤] بمعرفة عينه ومن هو، فلا ريب أنه لا يحصل إلا بالسمع، وإن أراد بذلك معرفة أخرى؛ مثل المعرفة بسائر نعوته التي أخبرتْ بها الرسلُ، فهذا أيضًا يعلم بالسمع»[٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن معرفة الله بأسمائه وصفاته على وجه التفصيل لا تعلم إلا من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام؛ إما بخبره، وإما بخبره وتنبيهه ودلالته على الأدلة العقلية؛ ولهذا يقولون: **لا نصف الله إلا بما وصف به**

= ص: (٦٠ ـ ٦٣)، درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٧٨ ـ ٢٧٩)، (٧/١٠٨ ـ ١٠٩).

(١) التدمرية ص: (٢١٥ ـ ٢١٦).

(٢) **أي**: عند أهل السنة والجماعة.

(٣) مجموع الفتاوى: (٤/١٧٣).

(٤) الضمير عائد على المتكلمين، القائلين بأن معرفة الله لا تحصل إلا عن طريق النظر.

(٥) درء تعارض العقل والنقل: (٩/٩).

نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ»[١].

ثالثًا: ليس معنى ما تقدم أن الشرع جاء بإلغاء دور العقل بالكلية في هذا الباب، وجعل وظيفته مجرد تلقي النصوص بالتسليم والإيمان فقط؛ بل ورد الشرع بصحة اعتبار دلالة العقل في هذا الباب على وجه الإجمال؛ كما امتدح في مواطن عدة الذين يتدبرون معانِيَ ما جاءتْ به النصوصُ ويفقهونها، ولا يتم ذلك إلا بالعقول السليمة الصحيحة:

«وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن.

وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وعقل الكلام متضمن لفهمه.

ومن المعلوم أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه، دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك، وأيضًا فالعادة تمنع أن يقرأ قومٌ كتابًا في فن من العلم؛ كالطب والحساب ولا يستشرحوه؛ فكيف بكلام الله تعالى الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم؟!»[٢].

رابعًا: الاعتصام بطريقة الرسل في هذا الباب، ووجوب اتباع ما جاؤوا به، هي الطريقة الموافقة لصريح المعقول وصحيح المنقول.

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام ﷺ: «وأما السلف والأئمة، فلم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٢/١٣٧)، **وانظر**: التسعينية: (١/٢٠٨)، الصارم المسلول: (٢/٤٥٩ ـ ٤٦٠)، الواسطة بين الحق والخلق ص: (١٦)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/٥١)، (٧/٣٠٨)، (٩/٣٨)، تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/٢٣٩)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بينها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٥٩ ـ ٦٠)، مجموع الفتاوى: (١/٤ ـ ٧).

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص: (٢٠ ـ ٢١)، **وانظر**: نقض المنطق ص: (٥٦ ـ ٥٧)، القاعدة المراكشية ص: (٣٤ ـ ٣٨)، الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٤٧ ـ ٥٠)، درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٠١ ـ ٢٠٢).

يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفي أو إثبات؛ بل اعتصموا بالكتاب والسُّنَّة، ورأوا ذلك هو الموافِقَ لصريح العقل، فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسُّنَّة، من أسمائه وصفاته حقًّا يجب الإيمان به، وإن لم تعرف حقيقة معناه، وكل لفظ أحدثه الناس، فأثبته قوم ونفاه آخرون، فليس علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه حتى نفهم مراد المتكلم، فإن كان مراده حقًّا موافقًا لما جاءتْ به الرسلُ والكتابُ والسُّنَّة مِن نفي أو إثبات، قلنا به، وإن كان باطلًا مخالفًا؛ لما جاء به الكتاب والسُّنَّة من نفي أو إثبات، منعنا القول به، ورأوا أن الطريقة التي جاء بها القرآن هي الطريقة الموافقة لصريح المعقول، وصحيح المنقول، وهي طريقة الأنبياء والمرسلين»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «والناس لهم في طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق شرعي:

فالطريق الشرعي: هو النظر فيما جاء به الرسول، والاستدلال بأدلته، والعمل بموجَبِها، فلا بد من علم بما جاء به، وعَمَلٍ به، لا يكفي أحدهما.

وهذا الطريق مُتضمِّنٌ للأدلة العقلية والبراهين اليقينية؛ فإن الرسول بيّن بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، والرسل بيّنوا للناس العقليات التي يحتاجون إليها؛ كما ضرب الله في القرآن من كل مَثَلٍ، وهذا هو الصراط المستقيم، الذي أمر الله عباده أن يسألوه هدايته»(٢).

خامسًا: إن عامة ما يُدَّعى فيه التعارض بين العقل والنقل هو من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء.

وقد سبق في معرض الكلام على جهود شيخ الإسلام في تقرير منهج

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/٣٦ ـ ٣٧).

(٢) منهاج السنة النبوية: (٥/٤٢٨)، **وانظر**: (٢/١٠٩ ـ ١١٠)، مجموع الفتاوى: (١٩/٥ ـ ٨، ٢٢٨)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٧٤ ـ ٧٥).

أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة، بيان أن ما يدل على صحة هذا المنهج دفع توهم التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح[١]، وفي مزيد إيضاح لهذه القضية قرّر شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن عامة المسائل التي يُدَّعى فيها التعارض بين المنقول الصحيح والمعقول الصريح هي أمور خفية مشتبهة على كثير من العقلاء، وفي مقدمة ذلك مسائل باب الأسماء والصفات.

وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يعلم نقيضه بالأدلة الخفية؛ كالإجماع ونحوه، فأن لا يكون فيها ما يعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى، ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشتبهة، التي يحار فيها كثير من العقلاء؛ كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله، وما بعد الموت منَ الثواب والعقاب، والجنة والنار، والعرش والكرسي، وعامة ذلك من أنباء الغيب، التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم، ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم إما متنازعين مختلفين، وإما حيارى مُتهوكين، وغالبهم يرى أن إمامه أحذق في ذلك منه»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «إن الأدلة العقلية الصحيحة البينة التي لا ريب فيها، بل العلوم الفطرية الضرورية توافق ما أخبرتْ به الرسلُ لا تخالفه، **وإن الأدلة العقلية الصحيحة، جميعها موافقة للسمع لا تخالف شيئًا من السمع**، وهذا ولله الحمد قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف، فوجدت كل طائفة من طوائف النظار أهل العقليات، لا يذكر أحد منهم في مسألة ما دليلًا صحيحًا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقه؛ حتى الفلاسفة القائلين بقدم العالم كأرسطو وأتباعه؛ ما يذكرونه من دليل صحيح عقلي، فإنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقه، وكذلك سائر طوائف

---

(١) **انظر**: المطلب الثاني من هذا المبحث ص: (١٥٩ ـ ١٦١).
(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٥١).

النظار من أهل النفي والإثبات، لا يذكرون دليلًا عقليًّا في مسألة إلا والصحيح منه موافق لا مخالف، وهذا يعلم به أن المعقول الصريح ليس مخالفًا لأخبار الأنبياء على وجه التفصيل»[(١)].

«**ففي الجملة**: النصوص الثابتة في الكتاب والسُّنَّة لا يعارضها معقول بيّن قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق؛ بل نقول قولًا عامًّا كليًّا: إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول، فضلًا عن أن يكون مقدمًا عليها، وإنما الذي يعارضها شُبهٌ وخيالات، مبناها على معان متشابهة، وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان، ظهر أن ما عارضها شُبهٌ سوفسطائية لا براهينُ عقليةٌ»[(٢)].

سادسًا: كون الدليل عقليًّا لا ينافي أن يكون شرعيًّا، فالشرعي ما دلّ عليه الشرع سواء كان عقليًّا أو سمعيًّا.

وفي توضيح ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «كون الدليل عقليًا أو سمعيًّا ليس هو صفةً تقتضي مدحًا ولا ذمًّا، ولا صحةً ولا فسادًا؛ بل ذلك يبين الطريق الذي به علم، وهو السمع أو العقل، وإن كان السمع لا بد معه من العقل، وكذلك كونه عقليًّا أو نقليًّا.

وأما كونه شرعيًّا فلا يقابل بكونه عقليًّا، وإنما يقابل بكونه بدعيًّا؛ إذ البدعة تقابل الشرعة، وكونه شرعيًّا صفة مدح، وكونه بدعيًّا صفة ذم، وما خالف الشريعة فهو باطل، ثم الشرعي قد يكون سمعيًّا وقد يكون عقليًّا، فإن كون الدليل شرعيًّا يراد به كون الشرع أثبته ودلّ عليه، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه، فإذا أريد بالشرعي ما أثبته الشرع، فإما أن يكون معلومًا بالعقل أيضًا، ولكن الشرع نبّه عليه ودلّ عليه، فيكون شرعيًّا عقليًّا، وهذا كالأدلة التي نبّه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٣٣).
(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، **وانظر**: (٧/ ٦٦ ـ ٦٧).

وغيرها، الدالة على توحيده وصدق رسله، وإثبات صفاته، وعلى المعاد، فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل، وهي براهينُ ومقاييسُ عقليةٌ، وهي مع ذلك شرعية، وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق، فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره، كان ذلك شرعيًا سمعيًا»(١).

وقال في موضع آخر: «إن كثيرًا مما دلّ عليه السمع يعلم بالعقل أيضًا، والقرآن يبيّن ما يستدل به العقل ويرشد إليه وينبه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضع، فإنه ﷻ بيَّن من الآيات الدالة عليه وعلى وحدانيته وقدرته وعلمه وغير ذلك، ما أرشد العباد إليه ودلّهم عليه، كما بيَّن أيضًا ما دلَّ على نبوة أنبيائه، وما دلَّ على المعاد وإمكانه.

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين: من جهة أن الشارع أخبر بها، ومن جهة أنه بيَّن الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها.

والأمثال المضروبة في القرآن، هي أقيسة عقلية، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع. وهي أيضًا عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضًا»(٢).

سابعًا: إن فيما جاء به القرآن الكريم، وما أخبر به الرسول ﷺ المقاييسَ العقليةَ؛ التي بها يعرف ما يستحقه الله ﷻ في هذا الباب خصوصًا.

فقد نصّ شيخ الإسلام ﵀ بصريح قوله على أن فيما أخبر الله ﷻ في القرآن الكريم، وما أخبر به الرسول ﷺ مما يستحقه الله ﷻ في هذا الباب من المقاييس والأمثال العقلية، الشيءَ الكثيرَ: «فبالرسول عرفت أسماء الله وصفاته، وما يستحقه من الأسماء الحسنى، والصفات العلى؛ تارة بما بيّنه من الأمثال التي هي مقاييس عقلية، وتارة بما يخبر به من الأنباء الصادقة النبوية، وتارة بما يقصّه عن الأنبياء الذين هم خير البرية»(٣).

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٩٨). (٢) التدمرية ص: (١٤٦ ـ ١٤٧).

(٣) تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/ ٢٣٩).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مزيد إيضاح لذلك: «إن أصول الدين الذي بعث الله به رسوله محمدًا ﷺ قد بيّنها في القرآن أحسن بيان، وبيّن دلائل الربوبية والوحدانية، ودلائل أسماء الرب وصفاته، وبيّن دلائل نبوة أنبيائه، وبيّن المعاد، بيّن إمكانه وقدرته عليه في غير موضع، وبيّن وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية، فكان في بيان اللهِ أصولَ الدينِ الحقُّ، وهو دين الله، وهي أصول ثابتة صحيحة معلومة، فتضمن بيان العلم النافع، والعمل الصالح، الهدى ودين الحق.

وأهل البدع؛ الذين ابتدعوا أصول دين يخالف ذلك، ليس فيما ابتدعوه لا هدى، ولا دين حق، فابتدعوا ما زعموا أنه أدلة وبراهين على إثبات الصانع، وصدق الرسول، وإمكان المعاد أو وقوعه.

وفيما ابتدعوه ما خالفوا به الشرع، وكل ما خالفوه من الشرع، فقد خالفوا فيه العقل أيضًا؛ فإن الذي بعث الله به محمدًا وغيره من الأنبياء هو حق وصدق، وتدلّ عليه الأدلة العقلية؛ فهو ثابت بالسمع والعقل.

والذين خالفوا الرسل ليس معهم لا سمع ولا عقل؛ كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ٨ ـ ١١]، وقال تعالى لمكذبي الرسل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]. . .

والمقصود هنا: أن ما جاء به الرسول يدلّ عليه السمع والعقل، وهو حق في نفسه»[(١)].

---

(١) النبوات: (٢/ ٦١٣ ـ ٦١٥)، **وانظر:** معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٥٩ ـ ٦٠)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٩٤).

فتبين من خلال ما سبق عرضه من منثور كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النقاط السابقة، أن منهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال بالعقل في باب الأسماء الحسنى يقوم على أصول وركائز متينة، يأتي في مقدمتها أن العقل في هذا الباب تابع وليس أصلًا، ولا يجوز الاكتفاء به والتعويل على دلالته بمجرده؛ بل يجب ضمه إلى دلالة السمع؛ التي هي الأصل في هذا الباب، وأن دلالةَ العقولِ الصريحةَ ـ في هذا الباب وغيرِه من أبواب الاعتقاد ـ لا يمكن بحال أن تعارض دلالة المنقول الصحيح؛ بل هما متوافقان، وأن عامة ما يُدَّعى فيه التعارض، إنما هو من الأمور الخفية المشتبهة على كثير من العقول، كما أن فيما أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ في القرآن الكريم، وما أخبر به الرسول ﷺ مما يستحقه الله عَزَّ وَجَلَّ في هذا الباب من المقاييس والأمثال العقلية ـ: الشيءَ الكثيرَ.

الفصل الثاني

جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بثبوت أسماء الله الحسنى وتعيينها

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تحديده للضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى.
- المبحث الثاني: تقريره لكون باب الأسماء الحسنى أخص من باب الصفات والأخبار.
- المبحث الثالث: تقريره لمبحث حصر أسماء الله الحسنى.
- المبحث الرابع: تقريره للمباحث المتعلقة بتعيين أسماء الله الحسنى.

المبحث الأول

تحديده للضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى

وفيه: تمهيد ومطلبان:

- المطلب الأول: الجانب اللغوي فيما يتعلق بالاسم.
- المطلب الثاني: ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى.

تمهيد

إن تحديد ضابط معرفة ما يعدُّ من أسماء الله الحسنى له قيمة بالغة في بحث الأسماء الحسنى التي تطلق على الله ﷻ، وقد سبق التنويه في التمهيد، أثناء التعريف بما تضمنه عنوان البحث من مضامين[1] ـ: على قيمة وضع التعاريف والحدود للأمور المراد بحثها قبل الشروع في تفاصيلها، وتحديد ضابط الأسماء الحسنى الذي به تتميز عمَّا ليس من أسمائه ﷻ، تفوق درجة العناية به غيره من التعاريف والحدود، تبعًا لتعلقها بالمعرّف به؛ وهو الله ﷻ؛ لذلك وَجَبَ الاعتناءُ بهذا الأمر غاية الاعتناء، وإعطاؤه قدرَهُ من البحث والدراسة؛ تبعًا للمنزلة والقيمة التي يكتسبها، وتبعًا للفائدة الحاصلة والثمرة المرجوة من ضبط هذا الباب، وذلك يتبين من خلال الجوانب التالية:

الجانب الأول: مما يجب أن يُعْلَم أن توحيد الأسماء والصفات يشتمل على ثلاثة أبواب: باب الأسماء، وباب الصفات، وباب الأخبار[2].

(١) **انظر**: ص: (٢٧ ـ ٢٨) من هذه الرسالة.

(٢) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ١٤٢)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٩٧)، شرح العقيدة =

لذلك وجب تحديد العلاقة التي تربط باب الأسماء بباب الصفات، وباب الأخبار، وهذه العلاقة في ملخصها علاقة عموم وخصوص مطلق، فباب الأسماء أخص من باب الصفات، وباب الصفات أخص من باب الأخبار، فباب الأخبار هو أوسع هذه الأبواب، ثم باب الصفات، ثم باب الأسماء، فكل ما صحّ اسمًا، صحَّ صفة، وصحَّ خبرًا، وكل ما صحَّ صفة، صحَّ خبرًا، ولكن ليس شرطًا أن يصحَّ اسمًا، فقد يصحُّ وقد لا يصحُّ، وما صحَّ خبرًا، فليس شرطًا أن يصحَّ اسمًا أو صفةً، فباب الأسماء أخص الأبواب؛ من جهة جواز الإطلاق، وأوسعها من جهة التناول، ثم باب الصفات، ثم باب الأخبار.

إذا تبيّن ذلك، عرفنا قيمة تحديد ضابط الأسماء الحسنى؛ من أجل معرفة ما يَصِحُّ إطلاقُهُ في هذا الباب في حق الله ﷻ مما لا يصحّ إطلاقه، فَتُحْفَظ بذلك لهذا الباب خصوصيته، ولا يُدخل فيه ما ليس منه[1].

الجانب الثاني: الذي يدلك على قيمة تحديد ضابط الأسماء الحسنى، استعماله المباشر في تحديد وتعيين الأسماء الحسنى التي يصحُّ إطلاقها في حق الله ﷻ، وما لا يصحُّ إطلاقه منها؛ فإنّ العلماء اختلفوا وتباينت مناهجهم في تحديد الأسماء الحسنى، سواء كان الأمر يتعلق بعدد هذه الأسماء، أو فيما يتعلق بتعيين نفس الأسماء[2]، ومعرفة الضابط في تحديد الأسماء الحسنى كفيلٌ برفع هذا الخلاف، أو التقليلِ منه[3].

= الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ٦ ـ ٧)، سيأتي دراسة هذا الموضوع بتوسع أكثر في المبحث التالي من هذا الفصل، **انظر**: ص: (٢١٤) وما بعدها.

(١) سبق الإشارة إلى أن من شروط الحد والتعريف أن يكون جامعًا مانعًا، فلا بدّ أن يكون الحدّ والتعريف جامعًا حتى يتصور السامع حقيقة المحدود، ولا بد كذلك أن يكون مانعًا ليتميز المحدود عن غيره، فلا يدخل فيه ما ليس منه، **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، الرد على المنطقيين ص: (٣٥٩)، **وانظر**: ص: (٢٨) من هذه الرسالة.

(٢) ستأتي دراسة هذه الموضوعات بالتفصيل في المباحث القادمة بإذن الله.

(٣) **انظر**: في هٰذين الجانبين، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٣٣ ـ ٣٧).

الجانب الثالث: الذي يؤكد على ضرورة معرفة ضابط الأسماء الحسنى، الأحكام المترتبة على تحديد هذه الأسماء؛ من جواز الدعاء بها دون غيرها دعاء مباشرًا، فنقول: يا الله ويا رحمٰن ونحو ذلك، والاستعاذة بها، فنقول: أعوذ بالله، وبالرحمٰن، وجواز الحلف بها، والتعبد بالتسمية بها؛ كعبد الله وعبد الرحمٰن ونحو ذلك.

الجانب الرابع: الذي يؤكد على ضرورة معرفة ضابط الأسماء الحسنى، الوقوف على الانحراف الذي وقعت فيه الطوائف الضالة في هذا الباب[(١)]، وأبرز الطوائف المخالفة لأهل السُّنَّة في هذا الباب أهل التعطيل على اختلاف أصنافهم، وقد تفاوتت أقوالهم في هذا الباب؛ بين الغالي في النفي ممن يقول: إن الله ﷻ لا يسمى بأي اسم من الأسماء، وهم غالية المعطلة من الفلاسفة وملاحدة القرامطة والجهمية، ولهم في هذا النفي مسالك أربعة سبق بيانها، ومن يقول: إن الله لا يسمى إلا بالقادر فقط؛ وهذا القول منسوب إلى الجهم بن صفوان، ومن يثبت الأسماء مجردة عن الصفات؛ وهو مذهب المعتزلة، وابنِ حزمٍ منَ الظاهرية، ومن يثبت الأسماء الحسنى مع إثبات معاني بعضها ونفْيِ معاني بعضها؛ وهو قول الكُلابية والأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم، وهؤلاء يثبتون معانِيَ الأسماء الحسنى المشتقة من الصفات التي أثبتوها فقط.

ومعرفة ضابط الأسماء الحسنى يُمَكِّن مِنَ التمييزِ بينَ هذه المذاهب، وما أثبتوا منها وما نفوه، ويُمكِّنُ أيضًا مِنِ استيفاءِ كل طائفة حقَّهَا من الردّ، والتمييز بينها في درجة البعد عن الحق والقرب منه؛ إذ لا يمكن التسوية في هذا المقام بين الغلاة في النفي ومن هم دونهم، لا من حيث الحُكمُ، ولا من حيث دفع الباطل الذي وقعوا فيه، وكل هذا مبنيٌّ على **وجوب اتباع العلم والعدل في الرد على كل مبطل**[(٢)].

---

(١) سبقت الإشارة إلى مجمل أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في باب الأسماء الحسنى، في المبحث الأول من التمهيد لهذه الرسالة، **انظر**: ص: (٤٤ ـ ٥٠).

(٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٧/٤٦٣ ـ ٤٦٤)، الصفدية: (١/١٦٠ ـ ١٦١)، =

وهذه الجوانب في نظري لها قيمتها العلمية التي تجعل من تحديد الضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى من الضرورة بمكان؛ حتى تكون دراسة تفاصيل هذا الموضوع مؤسسة تأسيسًا متينًا وقويًا، وهذا أوان الشروع في المقصود، والله الموفق، وهو المستعان على كل أمر محمود.

المطلب الأول

الجانب اللغوي فيما يتعلق بالاسم

إن بحث الضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى، يسبقه بحث الجانب اللغوي للاسم، واشتقاقه، وقد كان لشيخ الإسلام رحمه الله جهودٌ واضحة في هذا الجانب؛ فقد كان رحمه الله كما وصفه المترجمون له إمامًا في اللغة، متقنًا لها أصولًا وفروعًا، تعليلًا واختلافًا، بارعًا في النحو[(١)].

ومما يعنينا في هذا المقام من جهوده رحمه الله في هذا الباب، بعض المباحث التي تناولها شيخ الإسلام بالدراسة مما له صلة بـ «الاسم» من الجانب اللغوي، وذلك من خلال ما يلي:

۞ أولًا: ما يصدق عليه مسمى الكلام:

يرى شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله أن مسمى الكلام يصدق على اللفظ والمعنى معًا، وفي تقرير ذلك يقول رحمه الله: «زعم بعضهم أن الكلام ليس إلا الحرف أو الصوت فقط، وأنَّ المعانِيَ المجردةَ لا تسمَّى كلامًا أصلًا، وليس كذلك؛ بلِ الكلامُ المطلقُ اسمٌ للمعاني والحروف جميعًا، وقد يسمى أحدهما كلامًا مع التقييد؛ كما يقول النحاة: الكلام: اسم وفعل وحرف، فالمقسوم هنا اللفظ. . . ؛ فعُلِمَ أن الكلامَ المطلقَ هو ما كان بالحروف

= مجموع الفتاوى: (٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩)، الاستقامة: (١/٤٦٤ ـ ٤٦٥).

(١) انظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة ص: (٢٥٠، ٣٣٢، ٤٦٤، ٤٦٦، ٥٨١، ٦٢٣، ٦٣١، ٧٠٥، ٧٣٠)

المطابقة للمعنى، وإن كان مع التقييد قد يقع بغير ذلك؛ حتى إنهم قد يسمون كل إفهام ودلالة يقصدها الدال قولًا، سواء كانت باللفظ أو الإشارة أو العقد ـ عقد الأصابع ـ»[(١)].

والكلام عند شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله لا يطلق إلا على الجمل التامة، سواء كانت اسمية أو فعلية[(٢)].

۞ ثانيًا: ما يصدق عليه مسمى الكلمة:

ذهب شيخ الإسلام في العديد من مصنفاته إلى أن الكلمة تطلق ويراد بها معنيان:

١ ـ نفس مدلول الكلام، وهي الجمل التامة، سواء كانت اسمية أو فعلية؛ ومثال ذلك من القرآن، قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، والمراد ما حكاه الله عنهم: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤]، وقوله ﷺ في الحديث: **(كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمنِ: سبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ)**[(٣)]، ولا يوجد في كلام العرب إطلاق الكلام

---

(١) الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥)، **وانظر** كلامه: في أقسام دلالة اللفظ، مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٦١٦)، وأنه تبع للمعنى، والمعنى هو المقصود الأعظم: القاعدة المراكشية ص: (٣٤)، مقدمة في أصول التفسير ص: (٢١)، التسعينية: (٢/ ٤٦٥)، نقض المنطق ص: (١٥١)، الرد على المنطقيين ص: (١٠)، درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٥٣٠)، الجواب الصحيح: (٢/ ٥٠٥).

(٢) **انظر**: الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (١٥١ ـ ١٥٢، ١٧٨ ـ ١٧٩)، مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٠٣ ـ ١٠٥)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٥٧ ـ ١٥٨)، العبودية ص: (٢١٦ ـ ٢١٩)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦١)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، برقم: (٧٥٦٣). =

أو الكلمة إلا بهذا المعنى[١].

٢ ـ تطلق الكلمة، ويراد بها المعنى الاصطلاحيُّ عندَ النحاة؛ وهي: الاسم، والفعل، والحرف[٢].

فالاسم في اصطلاح النحاة يطلق في مقابل الفعل والحرف، وهو: ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران[٣].

۞ ثالثًا: المراد بالاسم:

عرّف شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاسم في اللغة فقال: «الاسم: هو القول الدال على المسمى»[٤].

وهذا التعريف من شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ موافق لما قاله أهل اللغة في تعريفهم للاسم[٥].

۞ رابعًا: اشتقاق الاسم:

بحث شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ اشتقاق الاسم في مواطن عدة من كتبه،

= ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، برقم: (٦٧٨٦).

(١) **انظر**: الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (١٥١ ـ ١٥٢، ١٧٨ ـ ١٧٩)، مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/١٠٣ ـ ١٠٥)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٥٧ ـ ١٥٨)، العبودية ص: (٢١٦ ـ ٢١٩)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/٤٥٩ ـ ٤٦١)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) **انظر**: المصادر السابقة، **وانظر** أيضًا: مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/١٠٧ ـ ١٠٨)، منهاج السنة النبوية: (٢/٢٠٤ ـ ٢٠٥).

(٣) **انظر**: المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشري ص: (٢٣)، وهذا التعريف في مقابلة تعريف الفعل، وهو ما دلّ على معنى في نفسه مع الاقتران بزمان، ص: (٣١)، والحرف، وهو ما دلّ على معنى في غيره ص: (٣٧٩).

(٤) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/١٩٢)، **وانظر**: رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن مجموع الفتاوى: (١/٤٨).

(٥) **انظر**: صنعة الإعراب للزمخشري ص: (٢٣).

وأشار إلى اختلاف النحاة في هذا الأمر على مذهبين؛ فذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من «الوَسْم»، وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من «السُّمو» وهو العُلُوُّ، وقد صحّح شيخ الإسلام كِلَا المذهبينِ من الناحية اللغوية؛ لكن رجّح رَحِمَهُ اللَّهُ مذهب البصريين؛ من جهة كونه أخصَّ وأَتَمَّ من ناحية المعنى.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّ الاسم مقصوده إظهار المسمى وبيانه، وهو مشتق من (السُّمو)؛ وهو العلو، كما قال النحاة البصريون، وقال النحاة الكوفيون: هو مشتقّ منَ (السِّمَة)؛ وهي العلامة، وهذا صحيح في الاشتقاق الأوسط، وهو ما يتفق فيه حروف اللفظين دون ترتيبهما، فإنه في كليهما (السين والميم والواو)، والمعنى صحيح؛ فإنّ السِّمة والسيما العلامة؛ ومنه يقال: وَسَمْتُه أَسِمُه؛ كقوله: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦]، ومنه التَّوَسُّم؛ كقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥].

لكن اشتقاقه من السُّمُوِّ هو الاشتقاق الخاص، الذي يتفق فيه اللفظان في الحروف وترتيبها، ومعناه أخصّ وأتمّ؛ فإنهم يقولون في تصريفه: سَمَّيْتُ، ولا يقولون: وَسَمْتُ، وفي جَمعِهِ: أسماء لا أوسام، وفي تصغيره: سُمَيّ لا وُسَيْم، ويقال لصاحبه: مُسَمًّى، لا يقال: موسوم، وهذا المعنى أخصّ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني، ويقسمون الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع:

الاشتقاق الأصغر: وهو اتفاق اللفظين في الحروف والترتيب؛ مثل علم وعالم وعليم.

والثاني: الاشتقاق الأوسط: وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب؛ مثل سَمَّى ووَسَمَ، وقول الكوفيين: إن الاسمَ مشتقٌّ مِنَ السِّمَة صحيحٌ إذا

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

أريد به هذا الاشتقاق، وإذا أريد به الاتفاق في الحروف وترتيبها؛ فالصحيح مذهب البصريين؛ أنه مشتق من السُّمو؛ فإنه يقال في الفعل: سَمَّاه، ولا يقال: وَسَمَه، ويقال في التصغير: سُمَيّ، ولا يقال: وُسَيْم، ويقال في جمعه: أسماء، ولا يقال: أوسام»(١).

وهذا الموضوع يقودنا إلى مقصود آخَرَ أهمَّ وأكثرَ ارتباطًا بالبحث الذي نحن بصدده؛ وهو موضوع البحث التالي:

خامسًا: المقصود بالاسم ووظيفته:

لم يغفل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بحث هذا الموضوع المهم جدًّا في أثناء كلامه على أسماء الله الحسنى، بل أوضح وظيفة الاسم والمقصودَ به، وبيّن أن الاسم إنما يراد به التعريف والدَّلالة على المسمَّى؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّ الاسم مقصوده إظهار المسمى وبيانه، وهو مشتق من (السُّمُوِّ)، وهو العُلُوُّ؛ كما قال النحاة البصريون، وقال النحاة الكوفيون: هو مشتق من (السِّمَة)، وهي العلامة، وهذا صحيح في الاشتقاق الأوسط، وهو ما يتفق فيه حروف اللفظين دون ترتيبهما؛ فإنه في كليهما (السين والميم والواو) والمعنى صحيح؛ فإنّ السِّمة والسيما العلامة، ومنه يقال: وَسَمْتُه أَسِمُه؛ كقوله: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦]، ومنه التَّوَسُّم؛ كقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥].

لكن اشتقاقه من السُّمُو هو الاشتقاق الخاص، الذي يتفق فيه اللفظان في الحروف وترتيبها، ومعناه أخصّ وأتمّ؛ فإنهم يقولون في تصريفه: سَمَّيْتُ، ولا يقولون: وَسَمْتُ، وفي جمعه: أسماء لا أوسام، وفي تصغيره: سُمَيّ لا وُسَيْم، ويقال لصاحبه: مُسَمَّى، لا يقال: موسوم، وهذا المعنى أخصّ.

---

(١) رسالة الحقيقة والمجاز، ضمن مجموع الفتاوى: (٢٠/٤١٨ ـ ٤١٩)، **وانظر**: النبوات: (٢/٧٦٧)، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (١٢٩).

فإنّ العلو مقارن للظهور، كلما كان الشيء أعلى كان أظهر، وكل واحد من العلو والظهور يتضمن المعنى الآخر، ومنه قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ»(١)، ولم يقل: فليس أظهر منك شيء؛ لأن الظهور يتضمن العلو والفوقية؛ فقال: «وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ».

ومنه قوله: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]؛ أي: يعلوا عليه، ويقال: ظهر الخطيب على المنبر، إذا علا عليه، ويقال للجبل العظيم: عَلَم؛ لأنه لعلوه وظهوره يُعلَم ويُعلَم به غيره؛ قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢].

وكذلك الراية العالية التي يُعلم بها مكان الأمير والجيوش، يقال لها: عَلَم؛ وكذلك العلم في الثوب لظهوره؛ كما يقال لعرف الديك، وللجبال العالية أعراف؛ لأنها لعلوها تعرف، فالاسم يظهر به المسمى ويعلو؛ فيقال للمُسَمَّى: سَمِّه؛ أي: أَظْهِرْهُ وأَعلِهِ؛ أي: أعل ذكره بالاسم الذي يُذكر به...

وبعض النحاة يقول: سُمِّيَ اسمًا؛ لأنه علا على المُسَمَّى، أو لأنه علا على قسيميه الفعلِ والحرفِ، وليس المراد بالاسم هذا؛ بل لأنه يُعلي المسمَّى فيظهِرُ؛ ولهذا يقال: سَمَّيْتُه؛ أي: أعليته وأظهرته؛ فتجعل المُعْلَى المُظهَر هو المسمَّى، وهذا إنما يحصل بالاسم.

ووزنه فُعْل وفِعل، وجمعه أسماء؛ كقِنْوٍ وأقناء، وعُضوٍ وأعضاء، وقد يقال فيه: سُمٌ وسِمٌ بحذف اللام، ويقال: سَمًى؛ كما قال:

واللهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكًا(٢) ....

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، برقم: (٦٨٢٧).

(٢) شطر بيت، وتمامه: آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِيثَارَكَا، والبيت أنشده يعقوب بن السّكيت في إصلاح المنطق ص: (١٣٤) قال: «أنشدني القناني»، وهو ابن خالد القناني؛ كما ذكر الشيخ محمد =

وما ليس له اسم، فإنه لا يذكر ولا يظهر ولا يعلو ذكره؛ بل هو كالشيء الخفي الذي لا يعرف؛ ولهذا يقال: الاسم دليل على المسمى، وعَلَمٌ على المُسمَّى، ونحو ذلك.

ولهذا كان أهل الإسلام والسُّنَّة الذين يذكرون أسماء الله، يعرفونه ويعبدونه، ويحبونه ويذكرونه، ويظهرون ذكره.

والملاحدة الذين ينكرون أسماءه، وتُعرِضُ قلوبهم عن معرفته وعبادته ومحبته وذكره، حتى ينسوا ذكره ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

والاسم يتناول اللفظ والمعنى المُتصوَّر في القلب، وقد يراد به مجرد اللفظ، وقد يراد به مجردُ المعنى؛ فإنه من الكلام، والكلام: اسم للفظ والمعنى، وقد يراد به أحدهما؛ ولهذا كان مَن ذَكَرَ اللهَ بقلبه أو لسانه، فقد ذكره، لكن ذكره بهما أتم»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «والاسم أيضًا من هذا الباب[(٢)] وهو علم على المُسمَّى ودليل عليه وآية عليه، وهذا المعنى ظاهر فيه؛ فلذلك قال الكوفيون: إنه مشتق من الوَسْم والسِّمَة، وهي العلامة، وقال البصريون: بل هو مشتق مِنَ السُّمُوِّ؛ فإنه يقال في تصغيره: سُمَيٌّ، لا وُسَيْم، وفي جمعه أسماء، لا أوسام، وفي تصريفه سَمَّيْتُ، لا وَسَمْتُ.

وكلا القولين حق؛ لكن قول البصريين أتمّ؛ فإنه مشتق منه على قولهم في الاشتقاق الأصغر، وهو اتفاق اللفظين في الحروف وتأليفها، وعلى قول

= محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه للإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري: (١/ ١٥).

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٧ ـ ٢١٠).

(٢) يقصد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الاسم من أنواع الدلالة القصدية، الذي يدل بدلالة الدال به، **انظر**: النبوات: (٢/ ٧٦٢).

الكوفيين هو مشتق منه من الاشتقاق الأوسط؛ وهو اتفاق اللفظين في الحروف لا في ترتيبها؛ كما قلنا في الوسم والسيما.

والسُّمُوُّ هو العلو، والسامي هو العالي، والعلو مُسْتلزِمٌ للظهور كما تقدم؛ فالعالي ظاهر، والظاهر عال، فكان الاسم بعلوه يظهر، فيدلّ على المسمَّى؛ لأنه يظهر باللسان والخط، ويظهر للسمع المسمى، فيعرف بالقلب، وقد تقدم أنهم يسمُّون الجبال أعلامًا لما فيها من الظهور.

ودلالة الاسم على مسمَّاه دلالة قصدية؛ فإن المُسَمِّيَ يسمِّي بالاسم ليعرف به المسمَّى؛ وليدل عليه، تارة يقصد به الدلالة على مجرد نفسه؛ كأسماء الأعلام للأشخاص، وتارة يقصد به الدلالة على ما في اللفظ من المعنى؛ كالأسماء المشتقة، مثل: العالم والحي والقادر.

ومن هذا الباب تسمية المعبودين آلهة، سموها بما لا تستحقه، كما يسمى الجاهل عالمًا، والعاجز قادرًا، والكذاب نبيًّا؛ فلهذا قال تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣]»[١].

فتأمل ـ رحمك الله ـ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان وظيفة الاسم وما يدلّ عليه ـ: «ودلالة الاسم على مسمَّاه دلالة قصدية، فإن المسمِّيَ يُسمِّي بالاسم ليعرف به المسمى؛ وليدل عليه، تارة يقصد به الدلالة على مجرد نفسه؛ كأسماء الأعلام للأشخاص، وتارة يقصد به الدلالة على ما في اللفظ من المعنى؛ كالأسماء المشتقة، مثل: العالم والحي والقادر».

وأسماء الله من هذا الباب، إنما أطلقها الله عَزَّ وَجَلَّ على نفسه لما تحمله من معاني الجلال ونعوت الجمال.

ويؤكد هذا المعنى قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والاسم يتناول اللفظ والمعنى المتصوَّر في القلب، وقد يراد به مجرد اللفظ، وقد يراد به مجرد المعنى، فإنه من الكلام، والكلام: اسم للفظ والمعنى، وقد يراد به أحدهما، ولهذا

---

(١) النبوات: (٢/ ٧٦٧ ـ ٧٦٨).

كان من ذكر الله بقلبه أو لسانه، فقد ذكره، لكن ذكره بهما أتم».

فإن المقصود الأول من أسماء الله ﷻ زيادة على الدلالة على ذاته ﷻ المعاني التي تحملها؛ فأسماء الله صفات له ﷷ مشتقة منها، وسيأتي بحث هذا الأمر بالتفصيل بإذن الله تعالى[1].

فترتيب هذه النقاط التي أوردتها في هذا المطلب ضمن هذا التسلسل في الإيراد، والانتقال من نقطة إلى أخرى تترتب عليها ـ: هو المقصود من إيراد هذه الموضوعات اللغوية التي بحثها شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله، فكلها ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمطلب التالي وهذا أوان الشروع في بحثه.

المطلب الثاني

ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى

تنوَّعت تعريفات أهل العلم لأسماء الله ﷷ وتباينت، وكان نتيجة هذا التنوع والتباين اختلافهم في تعيين ما يصح إطلاقه على الله ﷷ من الأسماء الحسنى، وشيخ الإسلام رحمه الله باعتبار عنايته الفائقة بأبواب الاعتقاد، وتبحره في هذا الجانب، وخصوصًا ما يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات، وباعتبار ما عُرف عنه رحمه الله من الالتزام الشديد بمنهج السلف في هذا الشأن، والدقة الكبيرة في دراسة موضوعات هذا الباب؛ لما له من المنزلة العظيمة، وخطورة الخطأ فيه ـ: فقد اعتنى شيخ الإسلام رحمه الله بوضع ضابط جامع مانع لما يعتبر اسمًا من أسماء الله ﷷ؛ فقال رحمه الله: «**الأسماء الحسنى المعروفة: هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها**»[2].

---

(١) **انظر**: ص: (٢٨٢) وما بعدها من هذه الرسالة، **وانظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ١٧٥)، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (١٢٩).

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩).

ويتميز هذا التحديد بميزتين هامتين تجعله أنسب الضوابط التي وضعها أهل العلم لأسماء الله الحسنى؛ وهما:

الميزة الأولى(١): موافقته للنص الشرعي؛ فهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعريف: «**الأسماء الحسنى المعروفة: هي التي يدعى الله بها**»، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾.

فهذا القيد في التعريف جاء ليبين أحد أعظم وظائف أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ الحسنى، فأسماء الله عَزَّ وَجَلَّ هذه خاصيتها أن الله عَزَّ وَجَلَّ يدعى بها، ويُدعى الاسم نفسه، دعاء العبادة أو دعاء المسألة؛ فبها يثني العبد على ربه عَزَّ وَجَلَّ ويحمده ويمجده؛ وبها يطلب حوائجه من ربه جَلَّ جَلَالُهُ(٢).

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعريف: «**وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة**»، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾.

فالألف واللام في قوله تعالى: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾، للعهد، قال الإمام ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأسماء الحسنى بالألف واللام لا تكون إلا معهودة، ولا معروف في ذلك إلا ما نصَّ الله تعالى عليه... وهي الأسماء المذكورة في القرآن والسُّنَّة»(٣).

وهذا مبنيٌّ على أن أسماء اللهَ توقيفيةٌ، لا يطلق منها إلا ما ورد في الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة(٤).

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعريف: «**وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها**»،

---

(١) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٣٨ ـ ٣٩).

(٢) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٨٩)، (٧/ ٤٦٥)، اقتضاء الصراط المستقيم: (٢/ ٨٦٥)، سيأتي مزيد بحث وتفصيل لهذا الموضوع في مبحث مستقل، **انظر**: ص: (٣٧٩) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٣) المحلى: (١/ ٢٩ ـ ٣٠) بتصرف يسير.

(٤) سيأتي مزيد بحث وتفصيل لهذا الموضوع في مبحث مستقل، **انظر**: ص: (٢٧٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ فالحسنى تأنيثُ الأحسن، وهذا مبني على أن الله لا يسمى إلا بأحسن الأسماء وأجملها وأكملها، فما كان من المعاني مسمّاه منقسمًا إلى كمال ونقص، وخير وشر، لم يدخل الاسم المشتق منه في الأسماء الحسنى(١).

وفي توضيح ذلك بالتفصيل يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحشر: ٢٤].

والحسنى: المفضلة على الحسنة، والواحد الأحاسن.

ثم هنا ثلاثة أقوال: إما أن يقال: ليس له من الأسماء إلا الأحسن ولا يدعى إلا به، وإما أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى، وإن سمي بما يجوز ـ وإن لم يكن من الحسنى ـ وهذان قولان معروفان.

وإما أن يقال: بل يجوز في الدعاء والخبر؛ وذلك أن قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾، وقال: ﴿ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾، أثبت له الأسماء الحسنى، وأمر بالدعاء بها، فظاهر هذا: أن له جميع الأسماء الحسنى.

وقد يقال: جنس الأسماء الحسنى بحيث لا يجوز نفيها عنه، كما فعله الكفار، وأمر بالدعاء بها، وأمر بدعائه مُسمًّى بها، خلاف ما كان عليه المشركون؛ من النهي عن دعائه باسمه «الرحمٰن»، فقد يقال: قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾، أمرٌ أن يُدعى بالأسماء الحسنى، وأن لا يدعى بغيرها؛ كما قال: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، فهو نهي أن يُدْعَوْا لغير آبائهم.

---

(١) **انظر**: مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية: (٣/ ٤٣٣).

ويُفْرقُ بين دعائه والإخبار عنه؛ فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه، فلا يكون باسم سيئ؛ لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ؛ وإن لم يحكم بحسنه؛ مثل: اسم شَيءٍ، وذاتٍ، وموجود، إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد، فهو من الأسماء الحسنى، وكذلك المريد، والمتكلم؛ فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى، بخلاف الحكيم، والرحيم، والصادق ونحو ذلك؛ فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا...

لكن كل ما يذكر من أسمائه وصفاته في حال الإخبار عنه، يُدعى به في حال مناجاته ومخاطبته، وإن كانت أسماء المخلوق فيها ما يدل على نقصه وحدوثه، وأسماء الله ليس فيها ما يدل على نقص ولا حدوث؛ بل فيها الأحسن؛ الذي يدل على الكمال، وهي التي يُدعى بها؛ وإن كان إذا أُخبر عنه، يُخبر باسم حسن، أو باسم لا ينفي الحُسْن؛ ولا يجب أن يكون حسنًا.

وأما في الأسماء المأثورة، فما من اسم إلا وهو يدل على معنًى حسنٍ؛ فينبغي تدبر هذا للدعاء، وللخبر المأثور، وغير المأثور الذي قيل لضرورة حدوث المخالفين، للتفريق بين الدعاء والخبر، وبين المأثور الذي يقال، أو تعريفهم لما لم يكونوا به عارفين، وحينئذ فليس كل اسم ذكر في مقام يذكر في مقام؛ بل يجب التفريق»[(١)].

بهذا التوضيح من شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتبين بهذا الشرط في تحديد ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى، وهو صحة الإطلاق؛ بأن يقتضي الاسم المدح والثناء بنفسه، فيتمّ بذلك معرفة ما يصحّ إطلاقه في

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ١٤١ ـ ١٤٣)، **وانظر**: رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠، ٢٢)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧٩)، (٤/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، منهاج السنة النبوية: (٥/ ٤٠٩)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ٦ ـ ٧)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، (٥/ ١٧١ ـ ١٧٢)، (٧/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦)، الاستقامة: (١/ ١٣٩ ـ ١٤١).

هذا الباب في حق الله ﷻ مما لا يصحّ إطلاقه، فتحفظ بذلك لهذا الباب خصوصيته عما سواه من باب الصفات والأخبار، ويُؤمن من أن يُدخل فيه ما ليس منه.

الميزة الثانية(١): أن المتأمل في هذا التعريف يجده قائمًا على شرطين أساسين، كلاهما يعطيه صفة التعريف الجامع المانع(٢).

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**هي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة**»، هذا هو الشرط الأول في ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى؛ وهو: ورود النص من الكتاب الكريم أو السُّنَّة النبوية الصحيحة بذلك الاسم.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**هي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها**»، هو الشرط الثاني في ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى؛ وهو: صحة الإطلاق، بأن يقتضي الاسم المدح والثناء بنفسه.

وقد سبق توضيح هذين الشرطين بشيء من الإيجاز أثناء الكلام على الميزة الأولى لهذا التعريف، والمباحث الآتية كلها في تفصيل هذين الشرطين.

---

(١) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٣٩).

(٢) سبقت الإشارة إلى أن من شرط التعريف أن يكون جامعًا مانعًا، جامعًا: حتى يتصور السامع حقيقة المحدود، ومانعًا: حتى يتميز المحدود عن غيره، **انظر**: ص: (٢٧ ـ ٢٨) من هذه الرسالة.

المبحث الثاني

تقريره لكون باب الأسماء الحسنى أخص من باب الصفات والأخبار

مما يجب أن يُعْلَم أن توحيد الأسماء والصفات يشتمل على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء، **الباب الثاني**: باب الصفات، **الباب الثالث**: باب الأخبار.

لذلك وجب تحديد العلاقة التي تربط باب الأسماء بباب الصفات، وباب الأخبار، وهذه العلاقة في ملخصها علاقة عموم وخصوص مطلق، فباب الأسماء أخص من باب الصفات، وباب الصفات أخص من باب الأخبار، فباب الأخبار هو أوسع هذه الأبواب، ثم باب الصفات، ثم باب الأسماء، فكل ما صحّ اسمًا صحَّ صفة، وصحَّ خبرًا، وكل ما صحَّ صفة صحَّ خبرًا، ولكن ليس شرطًا أن يصحَّ اسمًا؛ فقد يصحُّ وقد لا يصحّ، وما صحَّ خبرًا، فليس شرطًا أن يصحَّ اسمًا أو صفةً، فباب الأسماء أخص الأبواب من جهة جواز الإطلاق، وأوسعها من جهة التناول، ثم باب الصفات، ثم باب الأخبار.

وتستبين قيمةُ معرفة هذه الأبواب والتمييز بينها في معرفة ما يصحّ إطلاقه في كل باب في حق الله ﷻ مما لا يصحّ إطلاقه، فتحفظ بذلك لكل باب خصوصيته، ولا يُدخل فيه ما ليس منه، وخاصة باب الأسماء الذي يعتبر أضيق هذه الأبواب، وهو موضوع بحثنا الذي نحن بصدده، وبه يتضح الشرط الثاني الذي وضعه شيخ الإسلام رحمه الله في تعريفه للأسماء الحسنى والذي سبق قريبًا.

والمتأمل في نصوص الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الواردة في توحيد الأسماء والصفات ـ يجدها لا تخرج عن هذه الأبواب الثلاثة:

إما أن يُطْلَق فيها على الله ﷻ أسماءٌ؛ كـ «السَّميع» و«البصير»؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، أو أوصافٌ اشتقت منها هذه الأسماء؛ كـ «السمع» و«البصر»، أو أن الله ﷻ يخبر عن نفسه بفعلها؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥]، فاستعمالها في تصاريفها المتنوعة، يدل على أن مثل ذلك يجوز إطلاقه على الله ﷻ اسمًا، وصفة، وخبرًا.

وإما أن يصف الله ﷻ نفسه بأفعال في سياق المدح كـ «يريد» و«يشاء» فقال جلَّ شأنه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِۖ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، إلا أنه لم يشتق له منها أسماء فدل على أن هذا النوع مما يجوز إطلاقه على الله ﷻ صفة وخبرًا، لكن لا يجوز أن يسمى به سبحانه وتعالى.

وإما أن يصف الله ﷻ نفسه بأفعال أخرى على سبيل المقابلة بالعقاب والجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]. ولم يشتق منها أسماء له تعالى؛ فدلَّ ذلك على أن مثل هذه الأفعال مما يجب إطلاقه على الله ﷻ في نفس الحال الذي وردت عليه في النصوص، فلا يوصف به مطلقًا، بل لا يذكر إلا مقيدًا بالقيود التي ذكرت في النصوص، فيقال: يمكر بالكفار، ويخادع المنافقين . . . وهكذا، ولا يجوز بحال أن يشتق له منها أسماءٌ يتسمى بها سبحانه وتعالى.

وأطلق على نفسه أفعالًا كـ «الصُّنع» و«الصِّبغة» و«الفعل» ونحوها، قال تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةًۖ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ

لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، لكنه لم يَتَسَمَّ ولم يصف نفسه بها ولكن أخبر بها عن نفسه؛ فوجب الوقوف فيها على ما ورد(١).

بناءً على ما سبق إيراده خلص العلماء إلى النتائج التالية:

١ - أن النصوص جاءت بثلاثة أبواب هي «باب الأسماء» و«الصفات» و«الأخبار».

٢ - أن باب الأسماء هو أخص تلك الأبواب؛ فما صح اسمًا صحَّ صفة وصحَّ خبرًا وليس العكس.

٣ - باب الصفات أوسع من باب الأسماء؛ فما صحَّ صفة فليس شرطًا أن يصحَّ اسمًا، فقد يصحُّ وقد لا يصح، مع أن الأسماء جميعها مشتقة من صفاته، كما أن جميع ما صحَّ صفة صحَّ خبرًا، من غير عكس.

٤ - أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته؛ فالله يُخْبَرُ عنه بالاسم وبالصفة، وبما ليس باسم ولا صفة؛ كألفاظ: «الشيء»، و«الموجود»، و«القائم بنفسه»، و«المعلوم»، فإنه يخبر بهذه الألفاظ عنه، ولا تدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا(٢).

فتحصَّل من ذلك أن باب الأسماء والصفات توقيفيان.

فالأصل في إثبات الأسماء والصفات أو نفيها عن الله تعالى هو كتاب الله وسُنَّة نبيه ﷺ، فما ورد إثباته منها في القرآن والسُّنَّة الصحيحة، وجب إثباته، وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه.

وأما ما لم يرد إثباته ونفيه، فلا يصح استعماله في باب الأسماء والصفات إطلاقًا(٣).

---

(١) **انظر في هذه الأقسام**: الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها ص: (٣٩ - ٤٠)، القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكان ص: (١٤٢ - ١٤٣).

(٢) **انظر**: بدائع الفوائد لابن القيم: (١/ ١٤٦)، مدارج السالكين: (٣/ ٤٣٣).

(٣) **انظر**: رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦ - ٤٧)، قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٢٣٩).

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «حرامٌ على العقول أن تُمثِّل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحدَّه، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكِّر، وعلى الضمائر أن تَعَمَّق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ»(١).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، لا نتجاوز القرآن والحديث»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «طريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ»(٣).

أما باب الأخبار فالسلف لهم فيه قولان:

القول الأول: أن باب الأخبار توقيفي، فإن الله لا يُخْبَرُ عنه إلا بما ورد به النصُّ، وهذا يشمل الأسماء والصفات، وما ليس باسم ولا صفة مما ورد به النص؛ كـ (الشيء) و(الصنع) ونحوها، وأما ما لم يرد به النص، فإنهم يمنعون استعماله(٤).

وممن ذهب إلى هذا القول: الإمام نعيم بن حماد الخزاعي، والإمام البخاري، والإمام أبو بكر بن خزيمة، والإمام أبو عمر بن عبد البر، وغيرهم، رحمهم الله جميعًا!(٥).

القول الثاني: أن باب الأخبار لا يشترط فيه التوقيف، فما يدخل في الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته؛ كـ (الشيء) و(الموجود) و(القائم بنفسه)، و(الحركة)، و(بذاته)، و(بائن من خلقه)؛ فإنه يخبر به عنه ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا، فالإخبار عنه قد

---

(١) **انظر**: ذم التأويل لابن قدامة ص: (٢٣٤ ـ ٢٣٥) برقم: (٣٤).

(٢) **انظر**: ذم التأويل ص: (٢٣٤) برقم: (٣٣).

(٣) منهاج السنة النبوية: (٢/ ٥٢٣).

(٤) **انظر**: رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦ ـ ٤٧).

(٥) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٨).

يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيِّئ؛ أي: باسم لا ينافي الحسن، ولا يجب أن يكون حسنًا، ولا يجوز أن يخبر عن الله باسم سيِّئ(١)، فيخبر عن الله بما لم يرد إثباته ونفيه بشرط أن يستفصل عن مراد المتكلم به، فإن أراد به حَقًّا يليق بالله تعالى، فهو مقبول، وإن أراد به معنى لا يليق بالله ﷻ، وجب رَدُّه(٢).

وهذا مذهب جمهور السلف ـ رحمهم الله ـ الذين ثبت عنهم استعمال ألفاظ في حق الله ﷻ، هي من باب الإخبار؛ حيث لم ترد بها النصوص، لكن معناها مما اتفقوا على صحته، وجواز إطلاقه في حق الله ﷻ(٣).

وشيخ الإسلام رحمه الله ممن يرتضي هذا القول، وهو جواز الإخبار عن الله تعالى بما لم يرد به النص، بشرط أن يكون معناه حسنًا، أو على أقل تقدير ليس بسيئ؛ وذلك في حال كان المخاطب ممن لا يمكن مخاطبته إلا بهذه الألفاظ، فشرط استعمال هذه الألفاظ في حق الله ﷻ هو الحاجة إلى إفهام المخاطَبِ، وليس إثباتَ معنًى أو تقريرَ أمرٍ يمكن إثباته أو تقريره بالألفاظ الشرعية المأثورة.

وفي تقرير هذا الموضوع قال شيخ الإسلام رحمه الله: «قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤].

والحسنى: المفضلة على الحسنة، والواحد الأحاسن.

---

(١) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٦/١٤٢ ـ ١٤٣)، بدائع الفوائد: (١/١٤٧).

(٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٩٦، ٢٩٩)، مجموع الفتاوى: (١٢/١١٤)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/٤٦ ـ ٤٧)، التدمرية ص: (٦٥ ـ ٦٦).

(٣) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٢/٧)، **وانظر**: (٤/٢٥).

ثم هنا ثلاثة أقوال: إما أن يقال: ليس له من الأسماء إلا الأحسن ولا يدعى إلا به، وإما أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى، وإن سمي بما يجوز ـ وإن لم يكن من الحسنى ـ وهذان قولان معروفان.

وإما أن يقال: بل يجوز في الدعاء والخبر؛ وذلك أن قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وقال: ﴿ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، أثبت له الأسماء الحسنى، وأمر بالدعاء بها، فظاهر هذا: أن له جميع الأسماء الحسنى.

وقد يقال: جنس الأسماء الحسنى؛ بحيث لا يجوز نفيها عنه، كما فعله الكفار، وأمر بالدعاء بها، وأمر بدعائه مُسمًّى بها، خلاف ما كان عليه المشركون؛ من النهي عن دعائه باسمه «الرحمٰن»، فقد يقال: قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، أمرٌ أن يُدعى بالأسماء الحسنى، وأن لا يدعى بغيرها؛ كما قال: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، فهو نهي أن يُدْعَوْا لغير آبائهم.

ويُفْرَقُ بين دعائه والإخبار عنه؛ فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيئ؛ لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ؛ وإن لم يحكم بحسنه، مثل: اسم شيءٍ، وذاتٍ، وموجودٍ، إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد، فهو من الأسماء الحسنى، وكذلك المريد، والمتكلم؛ فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى، بخلاف الحكيم، والرحيم، والصادق ونحو ذلك؛ فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا...

لكن كل ما يذكر من أسمائه وصفاته في حال الإخبار عنه، يُدعى به في حال مناجاته ومخاطبته، وإن كانت أسماء المخلوق فيها ما يدل على نقصه وحدوثه، وأسماء الله ليس فيها ما يدل على نقص ولا حدوث؛ بل فيها الأحسن؛ الذي يدل على الكمال وهي التي يُدعى بها؛ وإن كان إذا أُخبر عنه يُخبر باسم حسن، أو باسم لا ينفي الحُسْنَ؛ ولا يجب أن يكون حسنًا.

وأما في الأسماء المأثورة، فما من اسم إلا وهو يدل على معنى

حسن؛ فينبغي تدبر هذا للدعاء، وللخبر المأثور، وغير المأثور الذي قيل لضرورة حدوث المخالفين، للتفريق بين الدعاء والخبر، وبين المأثور الذي يقال، أو تعريفهم لما لم يكونوا به عارفين، وحينئذ فليس كل اسم ذكر في مقام يذكر في مقام؛ بل يجب التفريق»(١).

وقال أيضًا: «يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء(٢) وأمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه، ويعرف مقصوده، ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة، لا في معان مشتبهة بألفاظ مجملة.

واعلم أن هذا نافع في الشرع والعقل:

أما الشرع: فإن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله، فكل ما ثبت أن الرسول ﷺ قاله، فعلينا أن نصدق به وإن لم نفهم معناه؛ لأنا قد علمنا أنه الصادق المصدوق، الذي لا يقول على الله إلا الحق، وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة؛ كلفظ: المتحيز، والجهة، والجسم، والجوهر، والعرض، وأمثال ذلك، فليس على أحد أن يقبل مسمًّى اسم من هذه الأسماء ـ لا في النفي ولا في الإثبات ـ حتى يتبين له معناه؛ فإن كان المتكلم بذلك أراد مَعنًى صحيحًا موافقًا لقول المعصوم، كان ما أراده حقًّا، وإن كان أراد به معنى مخالفًا لقول المعصوم، كان ما أراده باطلًا.

ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه، وهي مسألة فقهية، فقد يكون المعنى صحيحًا ويُمنَعُ من إطلاق اللفظ؛ لما فيه من مفسدة، وقد يكون اللفظ مشروعًا ولكن المعنى الذي أراده المتكلم باطل؛ كما قال علي رضي الله عنه ـ لمن قال من الخوارج المارقين: «لا حكم إلا لله» ـ: «كلمة حق أريد بها باطل»(٣)، وقد يُفْرَقُ بين اللفظ الذي يدعى به الرب؛ فإنه لا يدعى إلا

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/١٤١ ـ ١٤٣)، وانظر: شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠، ٢٢).

(٢) المقصود بهم النفاة من الفلاسفة والمتكلمين.

(٣) أخرج الأثر عن علي رضي الله عنه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، برقم: (٢٤٦٥).

بالأسماء الحسنى، وبين ما يُخبر به عنه لإثبات حق أو نفي باطل. . .

فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل، وبه يظهر الفرق بين ما يدعى الله به من الأسماء الحسنى، وبين ما يُخبر به عنه ﷻ مما هو حق ثابت؛ لإثبات ما يستحقه سبحانه من صفات الكمال، ونفي ما تنزه عنه ﷻ من العيوب والنقائص؛ فإنه الملك، القدوس، السلام ـ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون عُلُوًّا كبيرًا ـ وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، مع قوله: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولا يقال في الدعاء: يا شَيْءُ»[(١)].

هذا في تقرير هذا الأمر وتحريره، وهناك العديد من النصوص من كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله فيها التطبيق والتمثيل لما قرره.

ففي أثناء حديثه على بعض الأسماء التي وردت في النصوص، والفرق بينها وبين ما جاء الوصف به أو الإخبار به عن الله ﷻ دون التسمية، تطبيقًا لما سبق تقريره في كلامه رحمه الله قال ـ:

«إن الله سبحانه له الأسماء الحسنى؛ كما سمّى نفسه بذلك، وأنزل كتبه وعَلَّمَهُ من شاء من خلقه؛ كاسمه الحق، والعليم، والرحيم، والحكيم، والأول، والآخِرِ، والعلي، والعظيم، والكبير، ونحو ذلك، وهذه الأسماء كلها أسماء مدح وحمد؛ تدلّ على ما يحمد به، ولا يكون معناها مذمومًا، وهي مع ذلك قد تستلزم معانِيَ إذا أُخذت مطلقةً وسمِّيت بأسمائها، عَمَّتِ المحمودَ والمذمومَ؛ مثل اسمه: «الرحيم»؛ فإنه يستلزم الإرادة، فإذا أخذت الإرادة مطلقًا، وقيل: المريد؛ فالمريد قد يريد خيرًا يُحمد عليه، وقد يريد شرًّا يُذَمُّ عليه، وكذلك اسمه: «الحكيم»، و«الصادق»، وغيرهما، يتضمن أنه متكلم؛ فإذا أُخذ الكلام مطلقًا، وقيل: متكلم؛ فالمتكلم قد يتكلم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٩٦ ـ ٢٩٨).

بصدق وعدل، وقد يتكلم بكذب وظلم، وكذلك الاسم «الأول»، يدل على أنه متقدم على كل شيء، فإذا أُخذ معنى التقدم، وقيل: قديم؛ فإنه يُقال على ما تقدم على غيره، وإن تقدم غيره عليه؛ كالعرجون القديم، والإفك القديم، وكذلك اسم: «الحق»؛ بل وسائر الأسماء تدل على أنه بحيث يجده الواجدون، فإذا أُخذ لفظ الوجود مطلقًا، لم يدل إلا على أنه بحيث يجده غيره، لم يدل على أنه حق في نفسه، وإن لم يكن ثَمَّ غيره يجده، وكذلك إذا قيل: ذات، أو ثابت، أو نحو ذلك، لم يدل إلا على القدر المشترك؛ لم يدل على خصوصية، وكذلك اسم: «العلي»، و«العظيم»، و«الكبير»؛ يدل على أنه فوق العالم، وأنه عظيم، وكبير، وكذلك يستلزم أنه مباينٌ للعالم، متحيزٌ عنه بحدِّه وحقيقته، فإذا أُخذ اسم: المتحيز ونحوه، لم يدل إلا على القدر المشترك؛ لم يدل على ما يُمدح به الرب، ويتميز به عن غيره، وقد قال من قال من العلماء: إن مثل أسمائه: «الخافض، الرافع»، و«المعز، المذل»، و«المعطي، المانع»، و«الضار، النافع»، لا يُذكر ولا يُدعى بأحد الاسمين الذي هو مثل: «الضار والنافع»[1]، و«الخافض الرافع»؛ لأن الاسمين إذا ذكرا معًا، دلَّ ذلك على عموم قدرته وتدبيره، وأنه لا ربَّ غيره، وعموم خلقه وأمره فيه مدحٌ له، وتنبيهٌ على أن ما فعله من ضرر خاص، ومنع خاص، فيه حكمة ورحمة بالعموم، وإذا ذُكِرَ أحدُهما، لم يكن فيه هذا المدح، والله له الأسماء الحسنى؛ ليس له مَثَلُ السوء قط، فكذلك أيضًا الأسماء التي فيها عموم وإطلاق لما يُحمد ويُذم لا توجد في أسماء الله الحسنى؛ لأنها لا تدلّ على ما يُحمد الربُّ به ويمدح.

لكن مثل هذه الأسماء ومثل تلك، ليس لأحد أن ينفي مضمونها أيضًا؛ فيقول: ليس بضار، ولا خافض، أو يقول: ليس بمريد، ولا متكلم، ولا بائن عن العالم، ولا متحيز عنه، ونحو ذلك؛ لأن نفي ذلك باطل، وإن كان

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: «المانع» بدل النافع؛ لأنه الأنسب، والله أعلم، وهو كذلك في إحدى النسخ الخطية كما أفاده المحقق.

إثباته يثبت على الوجه المتضمنِ مدحَ اللهِ وحمدَهُ، وإذا نُفِيَ هاتان، فقد تقابل ذلك النفي بالإثبات؛ ردًّا لنفيه، وإن لم تذكر مطلقة في الثناء والدعاء والخبر المطلق؛ فإن هذا نوعُ تقييدٍ يُقصَدُ به الردّ على المنافق المعطِّل، وهذا في الإثبات والنفي جميعًا، فمن العيوب والنقائص ما لا يحسن أن يُثنى على الله به ابتداء، لكن إذا وصفه بعض المشركين، نفي ذلك ردًّا لقولهم؛ كمن يقول: إن الله فقير، ووالد، ومولود، أو ينام، ونحو ذلك فينفى عن الله الفقر، والولادة وغير ذلك، فهذا أصل في التفريق بين ما ذكر من أسماء الله وصفاته مطلقًا، وما لا يذكر إلا مقيدًا، إما مقرونًا بغيره، وإما لمعارضة مبطل وصف الله بالباطل؛ فـ ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢]»(١).

وهناك مواطن أخرى ورد فيها عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ التمثيل لهذا الأصل الذي قرره، تركتها خشية الإطالة، واكتفيت بهذا النقل لكثرة الأمثلة فيه، مع الإحالة على بعض المواطن الأخرى(٢).

وبهذا التحرير من شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لمختلِفِ جوانبِ هذا الموضوع، يتجلى لكل ناظر ضرورةُ التفريقِ بين هذه الأبواب الثلاثة؛ وهي باب الأسماء، وباب الصفات، وباب الأخبار؛ من أجل الحفاظ على خصوصية كل باب، وعدم إدخال ما ليس منه فيه، ومعرفة ما يجوز مناجاة الرب عَزَّ وَجَلَّ به ودعاؤه والتضرع له به، دون ما لا يجوز من ذلك، وما يصح إطلاقه عليه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في حال الحاجة إلى مخاطبة أهل اصطلاح معيّن من أجل إثبات حق أو رد باطل مما لا يجوز إطلاقه، بشرط أن لا يكون متضمنًا لمعنًى سيئٍ، أو فيه إيهامٌ بالباطل؛ لهذا وجب التحري والدقة في الإطلاق،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٢) **انظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ٦ ـ ٧)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)، مجموع الفتاوى: (٩/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٧١ ـ ١٧٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠، ٢٢).

والاستفسار والاستفصال في حال أُطلق لفظ لم يَرِدْ به الشرع ممن يتكلم في هذا الباب.

والتفريق فيما يجوز إطلاقه على الله ﷻ في كل باب من هذه الأبواب الثلاثة مبنيٌّ أيضًا على تحرير الحق في موضوع: أسماء الله الحسنى هل هي توقيفيةٌ أو لا؟ وسيأتي بحث هذا الموضوع في الفصل القادم بإذن الله تعالى[١].

(١) انظر: ص: (٢٧٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

المبحث الثالث

تقريره لمبحث حصر أسماء الله الحسنى

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: أقوال الناس في موضوع حصر أسماء الله الحسنى.**
- **المطلب الثاني: تقريره أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين، والأدلة على ذلك.**

المطلب الأول

أقوال الناس في موضوع حصر أسماء الله الحسنى

اختلف أهل العلم في موضوع: عدد أسماء الله الحسنى، هل هي محصورة بعدد معين أو لا؟

وبالنظر إلى أقوالهم يمكن تقسيمهم إلى فريقين:

الفريق الأول: الذين ذهبوا إلى أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معيّن، وهو قول جمهور أهل العلم، وهو المذهب الذي عليه سلف الأمة وأئمتها، وهذا القول هو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللهُ(١)، ونسبه إلى الجمهور، ويعتبر هذا القول محلَّ اتفاق بين أهل العلم إلا من شذّ منهم؛ بل حكى الاتفاقَ عليه غيرُ واحدٍ من الأئمة؛ منهم الإمام

(١) **انظر**: فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٠)، مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٢)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ١٣١).

النووي رحمه الله[(١)].

الفريق الثاني: الذين ذهبوا إلى أن أسماء الله الحسنى محصورة بعدد معيّن، وهؤلاء اختلفوا في تحديد العدد الذي حَصَرُوا فيه أسماءَ الله الحسنى على أقوال عدة، لا يُعرَف القائلون بأكثرها، فقد ذكرها أهل العلم دون نسبة بعضها لقائل معيّن، وإليك بعضَ هذه الأقوالِ:

١ - من يقول: إن أسماء الله ثلاثمائة اسم فقط[(٢)].

٢ - ومنهم من قال: إن لله ألفَ اسم[(٣)].

٣ - ومنهم من قال: هي ألفٌ وواحدٌ[(٤)].

٤ - ومنهم من قال: إن لله أربعةَ آلافِ اسمٍ؛ ألفٌ لا يعلمه إلا الله، وألف لا يعلمه إلا الله وملائكته، وألف لا يعلمه إلا الله وملائكته والأنبياء، وألف يعلمه المؤمنون، وهذه الألف منها ثلاثمائة في التوراة، وثلاثمائة في الإنجيل، وثلاثمائة في الزبور، ومائة في القرآن، تسعة وتسعون منها ظاهر، وواحد مكتوم[(٥)].

٥ - ومنهم من قال: أسماء الله مائة ألف وأربعة وعشرون ألْفًا؛ بعدد الأنبياء عليهم السلام؛ لأن كل نبي تمده حقيقة اسم خاص به، مع إمداد بقية الأسماء له لِتَحَقُّقِهِ بجميعِها[(٦)].

---

(١) **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم: (٨/١٧)، وهذا الاتفاق المحكي هو باعتبار القائلين به أنهم من العلماء المعتبرين؛ لعدم العلم بأكثر القائلين بالقول المخالف، أو كون خلافهم غير معتبر.

(٢) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٦٧).

(٣) **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم: (٨/١٧)، فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/ ٢٢٤)، الجوائز والصلات من جمع الأسامي والصفات ص: (٣٩)، زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم: (١/٨٨)، ونسبه فيه إلى أبي الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن دحية الكلبي الأندلسي: (ت٦٣٥).

(٤) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٦٧).

(٥) **انظر**: لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى والصفات ص: (١٠٢)، فتح الباري: (١١/ ٢٢٤).

(٦) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٦٧).

٦ ـ ومنهم من قال: إن أسماء الله مائة اسم، تسعة وتسعون المذكورة في الحديث المشهور، وتمام المائة اختلفوا فيه، فقيل: هو الاسم الأعظم دون تعيين، وقيل: هو اسم الجلالة: «الله»(١).

٧ ـ ومنهم من قال: إن أسماء الله الحسنى تسعة وتسعون اسمًا فقط، وهذا هو المذهب المشهور عن ابن حزم وطائفة ممن وافقه على هذا الرأي(٢).

والأقوال الخمسة الأولى في حصر أسماء الله الحسنى بعدد معيّن، فمن قائلٍ إنها ثلاثمائة اسم فقط، ومن قائل: إنها ألف اسم، ومن قائلٍ: هي ألف وواحد، ومن قائل: إنها أربعة آلاف اسم مع التفصيل فيها، ومن قائل: إنها مائة ألف وأربعة وعشرون ألْفًا؛ بعدد الأنبياء عليهم السلام ـ كلها أقوال مجردة عن الدليل والبرهان، دعاوى لا مستند عليها من كتاب ولا سُنَّة؛ فلا يلتفت إليها.

وأما من جعلها مائة اسم، فهو قول السُّهَيليِّ(٣) رحمه الله؛ حيث ذهب إلى أن أسماء الله الحسنى مائة؛ على عدد درجات الجنة، وأن الاسم الذي يكمل المائة هو اسم الجلالة «الله»(٤)، وزعم غيره ـ ممن ذهب إلى هذا القول ـ أن الله استأثر بواحد منها؛ وهو الاسم الأعظم، وأطلع عباده على تسعة وتسعين منها؛ فكأنه قيل: مائة لكن واحد منها عند الله(٥).

وأما القول بأن أسماء الله محصورة بالتسعة والتسعين اسمًا فقط، فقد

---

(١) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٦٧).

(٢) **انظر**: المحلى لابن حزم: (١/ ٣٠)، (٨/ ٣١)، الدرة فيما يجب اعتقاده لابن حزم ص: (٢٣٩ ـ ٢٤٤)، الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٢/ ١٦٥).

(٣) عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الإمام الحافظ، كان عالمًا باللغة والسير، وكان ضريرًا، توفي بمراكش سنة: ٥٨١هـ، من كتبه الروض الأنف في السيرة وهو مشهور.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٣/ ١٤٣)، تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٣٤٨).

(٤) **انظر**: الروض الأنف في السيرة: (١/ ٩٣)، فتح الباري: (١١/ ٢٢٥)، الجوائز والصلات ص: (٤٠).

(٥) **انظر**: فتح الباري: (١١/ ٢٢٥).

استدلّ أصحاب هذا القول بدليل من السُّنَّة النبوية؛ وهو حديث متفق عليه عن أبي هريرة ﷺ وروي عن غيره من الصحابة[١] ﷺ، أن النبي ﷺ قال: (**إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ**)[٢].

ووجه الاستدلال من الحديث على مذهبهم ـ قوله ﷺ فيه: (**مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا**)؛ فقد قال الإمام ابن حزم ﷺ: «وصح أن أسماءه لا تزيد على تسعة وتسعين شيئًا؛ لقوله ﷺ: (**مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا**)؛ فنفى الزيادة وأبطلها»[٣]، وقد شدّد ﷺ فيما ذهب إليه، حتى إنه حكم على من خالف هذا القولَ بالكفر؛ فقال: «وقد صح أنها تسعة وتسعون اسمًا فقط، ولا يحل لأحد أن يجيز أن يكون له اسم زائد؛ لأنه ﷺ قال: (**مِائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ**)، فلو جاز أن يكون له تعالى اسم زائد، لكانت مائةَ اسم، ولو كان هذا، لكان قوله عليه الصلاة والسلام: (**مِائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ**) كذبًا، ومن أجاز هذا فهو كافر»[٤].

وسيأتي في كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة ﷺ مناقشةُ هذا المذهب، والردُّ على أدلتهم في المطلب الثالث من هذا المبحث بإذن الله تعالى.

---

(١) **انظر** في هذه الطرق: جزء فيه طرق حديث: (**إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا**)، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، أخرجه من طريق سلمان الفارسي ﷺ برقم: (٨٥ ـ ٨٦)، وابن عباس وابن عمر ﷺ برقم: (٨٧)، وعلي بن أبي طالب ﷺ برقم: (٨٨)، ولكن أسانيدها كلها ضعيفة، **وانظر**: أسماء الله الحسنى للحافظ ابن حجر ﷺ ص: (٦٤)، فتح الباري: (١١/ ٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط، برقم: (٢٧٣٦)، وفي كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحدة، برقم: (٦٤١٠)، وفي كتاب التوحيد، باب: (**إِنَّ لله مِائَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدَةً**)، برقم: (٧٣٩٢).

ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، برقم: (٦٧٥٠ ـ ٦٧٥١).

(٣) المحلى: (٨/ ٣١)، **وانظر**: فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٢).

(٤) المحلى: (١/ ٣٠)، **وانظر**: الدرة فيما يجب اعتقاده ص: (٢٣٩ ـ ٢٤٤)، الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٢/ ١٦٥).

هذه خلاصة أقوال العلماء في موضوع: هل أسماء الله الحسنى محصورة بعدد معين أو لا؟ وسيتبعه المطلب التالي في تقرير جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة في نُصرةِ المذهب الأول؛ أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين، ويليه الرد على من خالف هذا القول[1].

المطلب الثاني

تقريره أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين، والأدلة على ذلك

سبق في المطلب الأول تحرير المذاهب في موضوع عدد أسماء الله الحسنى، هل هي محصورة بعدد معيّن أو لا؟ واتضح أن للعلماء في ذلك مذهبين:

من يقول: إنها محصورة بعدد معين، وهؤلاء اختلفوا فيما بينهم في تحديد العدد.

ومن يقول: إنها غير محصورة بعدد معيّن، وهو الذي عليه الجمهور،

---

(١) للاستزادة من هذا الموضوع، **انظر**: شأن الدعاء للخطابي ص: (٢٤)، الأسماء والصفات للبيهقي: (١/ ٢٧)، المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للغزالي ص: (١٦٤ ـ ١٦٦)، لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات ص: (٧٨ ـ ٧٩)، شرح النووي على صحيح مسلم: (١٧/ ٨)، بدائع الفوائد: (١/ ١٥٠ ـ ١٥١)، طريق الهجرتين وباب السعادتين ص: (٢٢٤ ـ ٢٢٥)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٢/ ٢٥٨)، إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص: (١٥٨ ـ ١٥٩)، العواصم والقواصم في الذب عن سنة: أبي القاسم لابن الوزير: (٧/ ٢٢٨)، فتح الباري لابن حجر: (١١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول: (١/ ١١٧)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص: (١٧ ـ ١٨)، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٦٢ ـ ٧٢)، أسماء الله الحسنى، د. عبد الله بن صالح الغصن ص: (١٣١ ـ ١٣٣)، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ص: (١٠٩)، المطلب الأسنى من أسماء الله الحسنى، عصام بن عبد المنعم المري ص: (٢٩ ـ ٣٠)، اسم الله الأعظم، د. عبد الله بن عمر الدميجي ص: (٥١ ـ ٥٥)، المجلى في شرح القواعد المثلى، كاملة الكواري ص: (١٢٣ ـ ١٢٦، ١٢٩ ـ ١٣٢).

وهذا القول هو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ ونصره في كتبه؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير ذلك:

«فإن الذي عليه جماهير المسلمين أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا مقررًا اختيارَهُ هذا المذهبَ: «إذا قيل: إن أهل المعرفة مهما حصلوا من المعرفة واليقين والهدى فهناك أمور لم يصلوا إليها ـ: فهذا صحيح؛ كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند[٢]، وأبو حاتم في صحيحه[٣]: (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ؛ أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي، قَالَ: مَنْ قَالَ هَذَا، أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَغَمَّهُ وَأَبْدَلَ مَكَانَهُ فَرَحًا**)[٤]؛ فقد أخبر أن لله أسماءً استأثر بها في علم الغيب عنده، وهذه لا يعلمها مَلَكٌ ولا بَشَر»[٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «إن أسماء الله تبارك وتعالى متعددة كثيرة؛ فإنه ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ

---

(١) فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).

(٢) مسند الإمام أحمد: (٦/ ٢٤٦)، (ط الرسالة).

(٣) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: (٣/ ٢٥٣)، باب الأدعية، ذكر الأمر لمن أصابه حزن أن يسأل الله ذهابه عنه وإبداله إياه فرحًا، برقم: (٩٧٢).

(٤) الحديث حسنه الحافظ ابن حجر في أمالي الأذكار؛ كما نقله عنه ابن علّان في الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية: (٤/ ١٣)، ونقل تصحيح ابن حبان له كما في فتح الباري: (١١/ ٢٢٣)، وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: (١/ ٣٨٣) برقم: (٣٥٢٨).

وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه حديث مشهور، **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٧٤ ـ ٧٥)، التسعينية: (٣/ ٨١٠).

(٥) مجموع الفتاوى: (١١/ ٣٩٢)، **وانظر**: (٢٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦)، التدمرية ص: (٩٩ ـ ١٠٠)، شرح حديث جبريل ص: (٤٧٠ ـ ٤٧١)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢ ـ ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٣﴾ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴿٤﴾ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴿٦﴾ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ١ ـ ٨]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: **(إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ)**[(١)].

وهذا معناه في أشهَرِ قولَي العلماء وأصحِّهما، أن من أسمائه تعالى تسعة وتسعين اسمًا، من أحصاها دخل الجنة، وإلا فأسماؤه تبارك وتعالى أكثر من ذلك؛ كما في الحديث الآخر الذي رواه أحمد في مسنده وأبو حاتم في صحيحه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: **(مَا أَصَابَ عَبْدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ؛ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ الكَرِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي ـ: إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَغَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نَتَعَلَّمُهُنَّ؟ قَالَ: بَلَى؛ يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ)**[(٢)]»[(٣)].

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا. (٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) الجواب الصحيح: (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٢).

هذه بعض النقول من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير أن أسماء الله الحسنى ليست محصورة بعدد معين، أما الأدلة التي استند إليها شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير هذا القول، والرد على من زعم أن أسماء الله الحسنى محصورة بعدد معين ـ: فكثيرةٌ وعديدةٌ؛ ومن ذلك:

استدلاله رَحِمَهُ اللَّهُ بعدة أدلة من السُّنَّة النبوية على صحة هذا القول، فمن ذلك:

حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المشهور بدعاء الكرب؛ أن النبي ﷺ قال: **(مَا أَصَابَ عَبْدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ؛ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ الكَرِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَغَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا**، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نَتَعَلَّمُهُنَّ؟ قَالَ: **بَلَى؛ يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ)**[١]:

ووجه الاستدلال من هذا الحديث، قوله ﷺ: **(أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ)**، دلّ ذلك على أن لله أسماءً استأثر بعلمها، غير ما أطلع الله به عباده[٢].

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا، قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بعد إيراده لهذا الحديث: «فجعل أسماءه ثلاثة أقسام:

قسم: سمى به نفسه؛ فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم؛ ولم ينزل به كتابه.

وقسم: أنزل به كتابه؛ فتعرّف به إلى عباده.

وقسم: استأثر به في علم غيبه؛ فلم يُطلع عليه أحدٌ من خلقه، ولهذا قال: **(اسْتَأْثَرْتَ بِهِ)** أي: انفردت بعلمه.

وليس المراد انفراده بالتسمي به؛ لأن هذا الانفراد ثابتٌ في الأسماء التي أنزل الله بها كتابه»، بدائع الفوائد: (١/ ١٥٠ ـ ١٥١).

(٢) **انظر**: الجواب الصحيح: (٢/ ١٣١)، مجموع الفتاوى: (١١/ ٣٩٢)، (٢٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦)، التدمرية ص: (٩٩ ـ ١٠٠)، شرح حديث جبريل ص: (٤٧٠ ـ ٤٧١)، منهاج =

وقوله ﷺ: (**أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ**)، دلّ على أن لله ﷻ أسماء أطلع عليها بعض عباده دون بعض(١).

ومن الأدلة التي استدل بها شيخ الإسلام رحمه الله، قوله ﷺ: (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**)(٢):

ووجه الاستدلال قوله ﷺ: (**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ**)؛ فإن النبي ﷺ أقرّ بعجزه عن أن يُحْصِيَ ثناءً على الله، وقد سبق أن الثناء عليه ﷻ يكون بأسمائه وصفاته(٣)، ولو أحصى الثناء عليه، لكان ﷺ قد أحصى أسماءه الحسنى وصفاته العلى(٤).

ومن الأدلة التي استدلّ بها شيخ الإسلام رحمه الله قوله ﷺ في حديث الشفاعة الطويل: (**يَنْفَتِحُ عَلَيَّ مَحَامِدُ أَحْمَدُهُ بِهَا، لَا أُحْسِنُهَا الآنَ**)(٥).

= السنة النبوية (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٧٤ ـ ٧٥).

(١) **انظر**: فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨١).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(٣) **انظر**: ص: (١٢٤ ـ ١٢٧) من هذه الرسالة، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٣/ ١٧٥)، (٥/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٤ ـ ١٨)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، مجموع الفتاوى: (١١/ ١٣٣)، التدمرية ص: (٩ ـ ١٠)، شرح حديث جبريل ص: (٤٦٩ ـ ٤٧٠).

(٤) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، (٥/ ٧٤ ـ ٧٥)، بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٣١٠).

(٥) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة بني إسرائيل، باب ذرية من حملنا مع نوح، برقم: (٤٧١٢)، بلفظ: (**ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي**).

وفي كتاب التوحيد، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء، برقم: (٧٥١٠)، بلفظ: (**وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الآنَ**).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب حديث الشفاعة، برقم: (٤٧٤)، بلفظ: (**فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ رَبِّي**).

أما هذا اللفظ الذي ذكره شيخ الإسلام رحمه الله: (**يَنْفَتِحُ عَلَيَّ مَحَامِدُ أَحْمَدُهُ بِهَا، لَا أُحْسِنُهَا الآنَ**)، فلم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ، والله تعالى أعلم.

ووجه الاستدلال به كسابقه تمامًا؛ فإن من المحامد التي يُحمد بها الله ﷻ ما لا يحسنه النبيُّ ﷺ في هذه الدنيا[١]، وحمده ﷻ يكون بأسمائه الحسنى وصفاته العلى؛ كما سبق تقريره.

وفي بيان ذلك كله يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله: «والصواب الذي عليه جمهور العلماء أن قول النبي ﷺ: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الْجَنَّةَ)**[٢]، معناه: أن من أحصى هذه الأسماء دخل الجنة، ليس مراده أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسمًا؛ فإنه في الحديث الآخر الذي رواه أحمد وأبو حاتم في صحيحه: **(أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ؛ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ الكَرِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ غَمِّي وَهَمِّي)**[٣].

وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: **(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ؛ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ)**[٤]، فأخبر أنه ﷺ لا يُحصِي ثناءً عليه، ولو أحصى جميعَ أسمائه، لأحصى صفاته كُلَّها؛ فكان يحصي الثناء عليه؛ لأن صفاته إنما يعبّر عنها بأسمائه»[٥].

وقال رحمه الله أيضًا: «وفي الدعاء المشهور: **(اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ)**؛ فإذا كان من أسمائه ما استأثر بعلمه؛ لم يعلمه غيرُهُ، وما خَصَّ به بعضَ عباده؛ لم يعلمه غيره.

---

(١) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٧٤ ـ ٧٥).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(٥) درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

وفي الحديث الصحيح أنه ﷺ كان يقول في دعائه: (**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**).

وفي حديث الشفاعة: (**يَنْفَتِحُ عَلَيَّ مَحَامِدُ أَحْمَدُهُ بِهَا، لَا أُحْسِنُهَا الآنَ**).

فإذا كان أعلمُ الخلقِ بالله لا يُحصِي ثناء عليه، فكيف بغيره؟! وإذا كان يُفتح عليه في الآخرة بمحامدَ لم يعرفها في الدنيا، فكيف حال غيره؟!»[١].

وفي معرض جوابه على وجه تَقْيِيد أسماء الله الحسنى في الحديث المشهور بتسعة وتسعين اسمًا، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن الذي عليه جماهير المسلمين أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين، قالوا: ـ ومنهم الخطابي[٢] ـ قوله: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ**)[٣]، التقييد بالعدد عائد إلى الأسماء الموصوفة بأنها هي هذه الأسماء، فهذه الجملة وهي قوله: (**مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ**)، صفة للتسعة والتسعين؛ ليست جملة مبتدأة؛ ولكن موضعها النصب، ويجوز أن تكون مبتدأة، والمعنى لا يختلف، والتقدير: أن لله أسماءً بقدر هذا العدد، من أحصاها دخل الجنة؛ كما يقول القائل: إن لي مِائَةَ غلام أعددتهم للعتق، وألف درهم أعددتها للحج، فالتقييد بالعدد هو في الموصوف بهذه الصفة، لا في أصل استحقاقه لذلك العدد؛ فإنه لم يقل: إن أسماء الله تسعة وتسعون.

قال[٤]: ويدل على ذلك قوله في الحديث الذي رواه أحمد في المسند: (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ**)، فهذا يدلّ على أن لله أسماءً فوقَ تسعةٍ وتسعينَ يحصيها بعض المؤمنين.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٧٤ ـ ٧٥).

(٢) حَمَد بن محمد بن إبراهيم بن خطّاب البُسْتي، أبو سليمان الخطّابي الشافعي، أحد الأئمة في الحديث واللغة، من فضلاء الأشاعرة، صاحب التصانيف، صنف في ذم الكلام وأهله، توفي في بُست سنة: ٣٨٨هـ.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٢/ ٢١٤)، سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٣).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) **أي**: الإمام الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأيضًا فقوله: (إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)، تقييده بهذا العدد بمنزلة قوله تعالى: ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، فلما استقلوهم، قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، فأَنْ لا يعلم أسماءه إلا هو أولى؛ وذلك أن هذا لو كان قد قيل منفردًا، لم يفد النفيَ إلا بمفهوم العدد الذي هو دون مفهوم الصفة، والنزاع فيه مشهور، وإن كان المختار عندنا أن التخصيص بالذكر بعد قيام المقتضِي للعمومِ يفيدُ الاختصاصَ بالحكم، فإن العدول عن وجوب التعميم إلى التخصيص إن لم يكن للاختصاص بالحكم، وإلا كان تركًا للمقتضِي بلا معارِض، وذلك ممتنع»[1].

وقد أفاض رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أوجه الردّ على من حصر أسماء الله الحسنى في تسعة وتسعين اسمًا فقط؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ مجيبًا على سؤال ورد عليه: «عمن قال: لا يجوز الدعاء إلا بالتسعة والتسعين اسمًا، ولا يقول: يا حنّان، يا منّان، ولا يقول: يا دليل الحائرين، فهل له أن يقول ذلك؟

فأجاب: الحمد لله، هذا القول وإن كان قد قاله طائفة من المتأخرين؛ كأبي محمد ابن حزم وغيره؛ فإن جمهور العلماء على خلافه، وعلى ذلك مضى سلف الأمة وأئمتها، وهو الصواب لوجوه:

أحدها: أن التسعة والتسعين اسمًا لم يرد في تعيينها حديثٌ صحيحٌ عنِ النبيِّ ﷺ، وأشهر ما عند الناس فيها حديثُ الترمذيِّ[2] الذي رواه الوليد بن مسلم عن شعيب عن أبي حمزة، وحفاظ أهل الحديث يقولون: هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث، وفيها حديث ثان أضعف من هذا، رواه ابن ماجه، وقد روي في عددها غير هذين النوعين من جمع بعض السلف.

وهذا القائل الذي حصر أسماء الله في تسعة وتسعين لم يمكنه استخراجها من القرآن، وإذا لم يَقُمْ على تعيينها دليلٌ يجب القولُ به، لم

(١) فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).
(٢) سيأتي الكلام مفصلًا حول هذه الروايات ورواتها في المبحث القادم.

يمكن أن يقال: هي التي يجوز الدعاء بها دون غيرها؛ لأنه لا سبيل إلى تمييز المأمور من المحظور، فكل اسم يجهل حاله يمكن أن يكون من المأمور، ويمكن أن يكون من المحظور، وإن قيل: لا تدعوا إلا باسم له ذكر في الكتاب والسُّنَّة، قيل: هذا أكثر من تسعة وتسعين.

الوجه الثاني: أنه إذا قيل: تعيينها على ما في حديث الترمذي مثلًا، ففي الكتاب والسُّنَّة أسماء ليست في ذلك الحديث، مثل اسم «الرب»؛ فإنه ليس في حديث الترمذي، وأكثر الدعاء المشروع إنما هو بهذا الاسم؛ كقول آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌۖ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، وقول المسيح: ﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٤]،،، وأمثال ذلك... وتتبع هذا يطول...

وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسُّنَّة، وثبت الدعاء بها بإجماع المسلمين، وليس من هذه التسعة والتسعين.

الوجه الثالث: ما احتج به الخطابي وغيره، وهو حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: (**مَا أَصَابَ عَبْدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ الكَرِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ غَمِّي وَهَمِّي ـ: إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَغَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا**، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نَتَعَلَّمُهُنَّ؟ قَالَ: **بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ**)(١)، رواه الإمام أحمد في المسند، وأبو حاتم ابن حبان في صحيحه:

قال الخطابي وغيره: فهذا يدلّ على أن له أسماءً استأثر بها، وذلك

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٣٠).

يدلّ على أن قوله: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الْجَنَّةَ**)، **معناه:** أن في أسمائه تسعة وتسعين، من أحصاها دخل الجنة؛ كما يقول القائل: إن لي ألفَ درهم أعددتها للصدقة، وإن كان مالُهُ أكثرَ من ذلك.

والله في القرآن قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فأمر أن يُدعى بأسمائه الحسنى مطلقًا، ولم يقل: ليست أسماؤه الحسنى إلا تسعة وتسعين اسمًا، والحديث قد سلم معناه، والله أعلم»[(١)].

(١) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٦) بتصرف يسير بالحذف، **وانظر:** فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨١ ـ ٣٨٢)، شأن الدعاء، الخطابي ص: (٢٤)، شرح النووي على صحيح مسلم: (١٧/ ٨)، بدائع الفوائد: (١/ ١٥١)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم: (٢/ ٢٧٨).

المبحث الرابع

جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بتعيين أسماء الله الحسنى

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أقوال الناس في تعيين أسماء الله الحسنى.
- المطلب الثاني: مناقشته مَنِ اعتمَدَ التعيينَ الواردَ في حديث الأسماء.

المطلب الأول

أقوال الناس في تعيين أسماء الله الحسنى

اختلف أهل العلم في تعيين أسماء الله الحسنى، والناظر في اختلافهم يتبين له أنهم كانوا ـ رحمهم الله ـ على مناهجَ عدَّةٍ في هذا التعيين، يمكن حصرها فيما يلي:

المنهج الأول: منهج المقتصرين على التعيين الوارد في حديث الأسماء المشهور.

المنهج الثاني: منهج المقتصرين على ما ورد بصورة الاسم.

المنهج الثالث: منهج المتوسعين في تعيين الأسماء الحسنى.

المنهج الرابع: منهج المتوسطين في تعيين الأسماء الحسنى.

وقد اعتنى بعض الباحثين المعاصرين بتتبع هذه المناهج، وذكر أصحاب كل منهج، والميزات التي يتميز به عن غيره، وما جرى اعتباره من

أصحاب كل منهج اسمًا من أسماء الله، ومن أولئك فضيلة الأستاذ الدكتور محمد خليفة التميمي ـ حفظه الله ـ في كتابه: «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»[(١)]، وفضيلة الدكتور عبد الله بن صالح بن عبد العزيز الغصن ـ حفظه الله ـ في كتابه: «أسماء الله الحسنى»[(٢)]، وهذا الأخير اختار مجموعة من المؤلفين في الأسماء الحسنى من المتقدمين والمحدثين، وبيّن فيه منهج كل مؤلف في تعيين الأسماء الحسنى والاستدلال عليها، أما الكتاب الأول فقد بحث مؤلفه هذا الموضوع على وَفْقِ المناهج الأربعة التي سبقت الإشارة إليها، وهو أضبط في جمع شتات هذا الموضوع؛ لهذا اخترتُ تلخيصَ الكلام على أقوال الناس في موضوع تعيين أسماء الله الحسنى من هذا الكتاب.

۞ المنهج الأول: منهج المقتصرين على التعيين الوارد في حديث الأسماء المشهور:

اعتمد أصحاب هذا المنهج على التعيين الوارد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ المَلِكُ القُدُّوس...)**[(٣)]، وسرد تسعة وتسعين اسمًا.

وهذا المنهج اعتمده بعض من أخرج الحديث؛ كابن حبان، والحاكم، والنووي، وسار عليه معظم شُرَّاح الأسماء الحسنى في كتبهم؛ ومن هؤلاء القرطبي، والشوكاني، وغيرهم.

وسيأتي في المطلب الثالث من هذا المبحث مناقشة شيخ الإسلام

---

(١) **انظر**: ص: (٧٣ ـ ١١٣). (٢) **انظر**: ص: (١٨٧ ـ ٣١٩).

(٣) أخرج هذه الرواية بهذا السياق الترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب ٨٣، برقم: (٣٥٠٦).

وابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب أسماء الله عز وجل، برقم: (٣٨٦١)، وابن حبان في صحيحه (بترتيب ابن بلبان) (٣/ ٨٨ ـ ٨٩)، برقم: (٨٠٨)، والحاكم في المستدرك: (١/ ١٦ ـ ١٧).

ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ لمن اعتمد هذا التعيين الوارد في حديث الأسماء.

۞ المنهج الثاني: منهج المقتصرين على ما ورد بصورة الاسم:

يرى أصحاب هذا المنهج الاقتصار على ما ورد إطلاقه من الأسماء في النصوص على ما ورد بصورة الاسم فقط، ويستبعدون ما يؤخذ بالإضافة أو الاشتقاق.

وقد سار على هذا المنهج الإمام ابنُ حزمٍ الظاهريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن لم يوجد في كلامه ما يصرّح فيه بذلك؛ لكن المتتبع لصنيعه في تعيين الأسماء يدرك ذلك، إضافة إلى أن بعض أهل العلم - منهم الحافظ ابن حجر - نسب إليه هذه الطريقةَ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال[1]: «والأحاديث الواردة في سرد الأسماء ضعيفة؛ لا يصح شيء منها أصلًا»[2]، وجميع ما تتبعه من القرآن ثمانية وستون اسمًا؛ فإنه اقتصر على ما ورد فيه بصورة الاسم، لا ما يؤخذ من الاشتقاق؛ كالباقي؛ من قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، ولا ما ورد مضافًا؛ كالبديع من قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]»[3].

وقد سبقت مناقشة شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا القول، من خلال رده على ابن حزم فيما ذهب إليه من أن أسماء الله الحسنى محصورة في تسعة وتسعين اسمًا فقط، وبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن أسماء الله الحسنى أكثر من ذلك بكثير، ويكفي في الردّ على «هذا القائل الذي حصر أسماء الله في تسعة وتسعين، لم يمكنه استخراجها من القرآن»[4].

۞ المنهج الثالث: منهج المتوسعين في تعيين الأسماء الحسنى:

وهؤلاء على طرفي نقيض مع من سبقهم من أصحاب المنهج الثاني؛ فإنهم توسعوا في تعيين أسماء الله الحسنى توسعًا وصل ببعضهم إلى حد

---

(١) أي: الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٢) **انظر**: المحلى: (٨/ ٣١).
(٣) فتح الباري: (١١/ ٢٢٠)، **وانظر**: أحكام القرآن لابن العربي: (٢/ ٣٣٨)، فإنه نسب هذا المنهج لابن حزم لكن بطريقة فيها تنقص واستخفاف أعرضت عن ذكرها، فليراجع.
(٤) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٢).

إطلاق ما لا يصح إطلاقه في حق الله عز وجل من الأسماء التي لا يمكن أن توصف بأنها حسنى، وإن كانت داخلة في باب الصفات أو باب الأخبار؛ فلم يحفظوا لهذا الباب خصوصيته.

ومن هؤلاء أبو بكر ابن العربي المالكي رحمه الله؛ حيث توسَّع في كتابه أحكام القرآن[(١)] في تعيين الأسماء الحسنى، وأدخل فيها بعض الأسماء التي لا يمكن إطلاقها اسمًا في حق الله تعالى[(٢)]، وقد ردّ أهل العلم على أصحاب هذا المنهج واستعظموه، واعتبروه من قبيح الخطأ، وشنيع الطرق التي يلزم منها تسمية الله عز وجل بما لا يليق تسميته به تبارك وتعالى، ومن ذلك ما قاله الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله: «وقد أخطأ أقبحَ خطأٍ مَنِ اشتقَّ له من كل فعل اسمًا، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف، فسمّاه: الماكر، والمخادع، والفاتن، والكائد، ونحو ذلك»[(٣)].

وقال رحمه الله في موضع آخر: «إن الله تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقًا، ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنى، ومن ظنّ من جهال المصنفين في شرح الأسماء الحسنى أن من أسمائه الماكرَ، المخادعَ، المستهزئَ، الكايدَ، فقد فاه بأمر عظيم، تقشعر منه الجلود، وتكاد الأسماع تُصمّ عند سماعه، وغرّ هذا الجاهلَ أنه سبحانه أطلق على نفسه هذه الأفعال، فاشتق له منها أسماءً، وأسماؤه كلها حسنى، فأدخلها في الأسماء الحسنى، وقرنها بالرحيم، الودود، الحكيم، الكريم، وهذا جهل عظيم، فإن هذه الأفعال ليست ممدوحة مطلقًا، بل تمدح في موضع، وتذم في موضع؛ فلا يجوز إطلاق أفعالها على الله مطلقًا، فلا يقال: إنه تعالى يمكر ويخادع ويستهزئ ويكيد؛ فكذلك بطريق الأولى لا يُشتق له منها أسماءٌ يسمى بها؛ بل إذا كان لم يأت في أسمائه الحسنى المريد ولا المتكلم ولا الفاعل ولا الصانع؛ لأن مسمياتها تنقسم إلى

---

(١) **انظر**: أحكام القرآن: (٢/٣٣٩ ـ ٣٥٠).

(٢) **انظر**: معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول: (١/١١٩).

(٣) مدارج السالكين: (٣/٤٣٣)، **وانظر**: بدائع الفوائد: (١/١٤٦).

ممدوح ومذموم، وإنما يوصف بالأنواع المحمودة منها؛ كالحكيم والحليم والعزيز والفعّال لما يريد، فكيف يكون منها الماكر والمخادع والمستهزئ؟! ثم يلزم هذا الغالط أن يجعل من أسمائه الحسنى الداعِيَ، والجائِيَ، والآتِيَ، والذاهبَ، والرائدَ، والناسِيَ، والقاسمَ، والساخطَ، والغضبانَ، واللاعنَ، إلى أضعاف ذلك من الأسماء التي أطلَقَ على نفسه أفعالَها في القرآن، وهذا لا يقوله مسلم ولا عاقل»[١].

وقد سبق توضيح الضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى بأنه يجب أن يراعى فيه صحةُ الإطلاقِ؛ بأن يكون الاسمُ مقتضيًا للمدح والثناء بنفسه[٢]، وهذا الذي غاب عن هؤلاء؛ فأخذوا يشتقون من كل صفة أو فعل أثبته الله ﷻ لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ؛ فاشتقوا منه اسمًا، وأدخلوه في أسماء الله الحسنى، وهذا غلط عظيم.

۞ المنهج الرابع: منهج المتوسطينَ في تعيين الأسماء الحسنى:

وأصحاب هذا المنهج نهجوا الطريق الوسط في هذا الباب؛ فلا هم اعتمدوا تَشَدُّدَ من ذهب إلى الاقتصار على إثبات تسعة وتسعين اسمًا فقط، أو ما أطلق منها بصورة الاسم فقط، واستبعدوا المشتقَّ والمضافَ، ولا هم كذلك توسعوا توسُّع الذين أدخلوا في أسمائه ﷻ ما ليس منه، وخلطوا في ذلك بين باب الأسماء وباب الصفات والأخبار؛ فلم يحفظوا لهذا الباب خصوصيته التي تميزه عن باقي الأبواب.

وهذا المنهج قد ارتضاه أغلب العلماء الذين اهتموا بجمع الأسماء الحسنى، وبخاصة المُتقدِّمُون منهم[٣]، ومن بين أولئك شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنه يرى جواز إطلاق أسماء على الله ﷻ لم ترد بصورة

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، اختصار محمد ابن الموصلي: (٢/ ٧٤٥ ـ ٧٤٦).

(٢) **انظر**: ص: (٢١٠ ـ ٢١١) من هذه الرسالة.

(٣) **انظر**: في بيان هذه المناهج: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٧٣ ـ ١١٣).

الاسم؛ بل هي مشتقة من صفة من صفاته ﷻ، وهذا ما سيتبين من خلال المطالب التالية بإذن الله تعالى:

المطلب الثاني

مناقشته من اعتمد التعيين الوارد في حديث الأسماء

سبق بيان أن مِنَ العلماء مَنِ اقتصر في تعيين الأسماء الحسنى على تسعة وتسعين اسمًا فقط، واعتمد في ذلك على التعيين الوارد في حديث الأسماء المشهور، وقد كان لشيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله جهودٌ بالغة في الردّ على أصحاب هذا القول، تدلّ على تبحره في علم الحديث، وشدة معرفته بعلم العلل، ويمكن حصر جهوده في ذلك في وجهين:

الأول: ردّه على مَنْ حصر أسماء الله الحسنى في تسعة وتسعين اسمًا فقط، وقد تم استيفاء أوجه الردّ عليهم في المبحث السابق.

الثاني: ردّه على مَنِ اعتمد من هؤلاء على التعيين الوارد في حديث الأسماء المشهور، وهو موضوع هذا المطلب، فشيخ الإسلام رحمه الله يرى أن أسماء الله الحسنى غير محصورة في عدد معين، وقد أورد الأدلة على ذلك، وأجاب على التقييد الوارد في حديث الأسماء كما سبق بيانه، وفي نفس الوقت ردّ على مَنِ اعتمَدَ على الروايةِ التي فيها تفصيلُ أسماءِ الله الحسنى التي وردت في بعض طرق الحديث؛ كما مرّ.

وقد تركّز ردُّ شيخِ الإسلام على من ذهب إلى هذا القول على نقطتين رئيستين؛ هما:

النقطة الأولى: أنَّ التسعة والتسعين اسمًا لم يرد في تعيينها حديثٌ مرفوعٌ صحيحٌ إلى النبي ﷺ، وهذا الذي يخص الصناعة الحديثية في هذا الجانب من الردّ.

النقطة الثانية: أن في الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة أسماءً كثيرةً لم ترد في ذلك الحديث.

وعلى هاتين النقطتين يكون مدار البحث في هذا المطلب.

۞ النقطة الأولى: أنَّ التسعة والتسعين اسمًا لم يرد في تعيينها حديثٌ مرفوعٌ صحيحٌ إلى النبيِّ ﷺ:

ناقش شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أصحاب هذا القول؛ المعتمدين على التعيين الوارد في حديث الأسماء؛ من جهة عدم ثبوت تعيين الأسماء في حديث مرفوع إلى النبي ﷺ من طريقٍ صحيحةٍ، بتفصيلٍ يَدُلُّ على رسوخ علمه بالحديث وعلله.

فقال رَحِمَهُ اللهُ في ذلك: «فالحديث الذي فيه ذكر ذلك[(١)] هو حديث الترمذي[(٢)] روى الأسماءَ الحسنى في جامعه، من حديث الوليد بن مسلم[(٣)]، عن شُعيب[(٤)]، عن أبي الزناد[(٥)]، عن الأعرج[(٦)]، عن أبي هريرة،

---

(١) يقصد: اسم الله ﷻ «النور» و«الهادي»، **انظر**: فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٤).

(٢) **انظر**: جامع الترمذي ص: (٧٩٦)، كتاب الدعوات، باب ٨٣، برقم: (٣٥٠٦)، وقال: «هذا حديث غريب، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو ثقة عند أهل الحديث، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث، وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح»، وقال عنه الألباني: «ضعيف بسرد الأسماء».

(٣) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، عالم أهل دمشق، ثقة اشتهر بالتدليس، توفي سنة: ١٩٤هـ.
انظر في ترجمته: الكاشف للذهبي: (٢/ ٣٥٥)، تقريب التهذيب لابن حجر ص: (١٠٤١).

(٤) شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي، ثقة عابد، من أثبت الناس في الزهري، توفي سنة: ١٦٢هـ أو بعدها.
انظر في ترجمته: الكاشف: (١/ ٤٨٦)، تقريب التهذيب ص: (٤٣٧).

(٥) عبد الله بن ذكوان القرشي الأموي مولاهم، أبو عبد الرحمٰن المدني، المشهور بأبي الزناد، ثقة فقيه، توفي سنة: ١٣٠هـ أو بعدها.
انظر في ترجمته: الكاشف: (١/ ٥٤٩)، تقريب التهذيب ص: (٥٠٤).

(٦) عبد الرحمٰن بن هرمز أبو داود المدني، المشهور بالأعرج، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة =

ورواها ابن ماجه في سننه[١] من طريق مخلد بن زياد القطواني[٢]، عن هشام بن حسان[٣]، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة[٤]، وقدِ اتفقَ أهلُ المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين ليستا من كلام النبي ﷺ؛ وإنما كل منهما قال به بعض السلف؛ فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين؛ كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه[٥].

= ثبت عالم، توفي بالثغر سنة: ١١٧هـ.
انظر في ترجمته: الكاشف: (١/٦٤٧)، تقريب التهذيب ص: (٦٠٣).

(١) **انظر**: سنن ابن ماجه ص: (٦٣٦)، كتاب الدعاء، باب أسماء الله ﷻ، برقم: (٣٨٦١)، وإسناده غير الذي ذكره شيخ الإسلام، ففيه: قال ابن ماجه: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني، قال: حدثنا أبو المنذر زهير بن محمد التميمي، قال: حدثنا موسى بن عقبة، قال: حدثني عبد الرحمٰن الأعرج، عن أبي هريرة. . .الحديث».
قال عنه الألباني: «ضعيف بهذا التمام، ما عدا ما بين المعكوفتين فهو صحيح» يقصد أول الحديث وهو قوله ﷺ: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، إِنَّهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ، مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الجَنَّةَ)**.

(٢) هكذا في المطبوع، والصواب: خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم البجلي مولاهم، الكوفي، صدوق يتشيع وله أفراد، توفي سنة: ٢١٣هـ، أو بعدها.
انظر في ترجمته: الكاشف: (١/٣٦٨)، تقريب التهذيب ص: (٢٩١).

(٣) هشام بن حسان الأزدي، القردوسي، أبو عبد الله البصري الحافظ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وتوفي سنة: ١٤٧هـ أو بعدها.
انظر في ترجمته: الكاشف: (٢/٣٣٦)، تقريب التهذيب ص: (١٠٢٠ ـ ١٠٢١).

(٤) هذه الطريق لم يخرجها ابن ماجه كما قال شيخ الإسلام ابن تيميّة، وإنما أخرجها الحاكم في المستدرك: (١/١٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات: (١/٣٣)، وفي الاعتقاد ص: (٥٠)، من طريق خالد بن مخلد القطواني، قال: حدثنا عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، قال: حدثنا أيوب السختياني وهشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.
انظر: جزء فيه طرق حديث **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)**، للحافظ أبي نعيم ص: (١٣٠ ـ ١٣٥)، برقم: (٥٢ ـ ٥٤)، وفي جزء أسماء الله الحسنى للحافظ ابن حجر ص: (٤٨ ـ ٤٩)، وعزاه لابن مردويه في التفسير؛ كما في فتح الباري: (١١/٢١٩)، وعزاه للفريابي في الذكر.

(٥) سيبين شيخ الإسلام بعد قليل أن المراد بشيوخه الشاميين: سعيد بن عبد العزيز، وقد أخرج الدارمي هذه الرواية التي فيها تصريح الوليد بن مسلم بأنه سمعها من شيخه =

ولهذا اختلفت أعيانها عنه؛ فروي عنه في إحدى الروايات من الأسماء غير ما ذُكِر في الرواية الأخرى؛ لأن الذين جمعوها قد كانوا يذكرون هذا تارة، وهذا تارة، واعتقدوا أن الأسماء الحسنى التي من أحصاها، دخل الجنة ليست شيئًا معينًا؛ بل من أحصى تسعة وتسعين اسمًا من أسماء الله، دخل الجنة، أو أنها وإن كانت معيّنة، فالاسمان اللذان يتفق معناهما يقوم أحدهما مقام صاحبه؛ كالأحد والواحد، فإن في رواية هشام بن عمار(١)، عن الوليد بن مسلم عنه، رواها عثمان بن سعيد(٢) «الأحد» بدل «الواحد»، و«المعطي» بدل «المغني»، وهما متقاربان، وعند الوليد هذه الأسماء بعد أن روى الحديث عن خليد بن دعلج(٣)، عن قتادة(٤)، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة(٥).

ثم قال هشام: وحدثنا الوليد، حدثنا سعيد بن عبد العزيز(٦) مثل ذلك، وقال: كلها في القرآن؛ ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢]؛ مثل ما ساقها الترمذيُّ، لكن الترمذي رواها عن طريق صفوان

= سعيد بن عبد العزيز قال سعيد: «كلها في القرآن، هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمٰن الرحيم...» ثم سرد الأسماء، **انظر**: نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد: (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

(١) هشام بن عمار بن نصير، السلمي الدمشقي الخطيب، صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن الحديث، فحديثه القديم أصح، توفي سنة: ٢٤٥هـ.
انظر في ترجمته: الكاشف: (٢/ ٣٣٧)، تقريب التهذيب ص: (١٠٢٢).

(٢) **انظر**: نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد: (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٣) خليد بن دعلج السدوسي البصري، نزل الموصل ثم بيت المقدس، ضعيف الرواية، توفي سنة: ١٦٦هـ.
انظر في ترجمته: المغني في الضعفاء للذهبي: (١/ ٢١٣)، تقريب التهذيب ص: (٣٠٠).

(٤) قتادة بن دعامة السدوسي.

(٥) أخرج هذه الطريق الدارمي في نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد: (١/ ١٨٠ ـ ١٨١)، دون تعيين الأسماء، **وانظر**: فتح الباري: (١١/ ٢١٩).

(٦) سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي، ثقة إمام، سواه الإمام أحمد بالأوزاعي، لكنه اختلط في آخر عمره، توفي سنة: ١٦٧هـ.
انظر ترجمته في: الكاشف: (١/ ٤٤٠)، تقريب التهذيب ص: (٣٨٣).

ابن صالح(١)، عن الوليد عن شُعيب، وقد رواها ابن أبي عاصم(٢)، وبين ما ذكره هو والترمذي خلاف في بعض المواضع، وهذا كله مما يبيّن لك أنها من الموصول المُدرَج في الحديث عن النبي ﷺ في بعض الطرق، وليست من كلامه.

ولهذا جَمَعَها قومٌ آخَرون على غير هذا الجمع، واستخرجوها من القرآن؛ منهم سفيان بن عيينة(٣) ....

---

(١) صفوان بن صالح بن صفوان الثقفي مولاهم، أبو عبد الملك الدمشقي، مؤذن المسجد الأموي، ثقة مدلس، توفي سنة: نيف وثلاثين ومائتين.

انظر ترجمته في: الكاشف: (١/٥٠٣)، تقريب التهذيب ص: (٤٥٣ ـ ٤٥٤).

(٢) أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم، ويقال له: ابن النبيل، الإمام الحافظ الزاهد، من أعلام أهل السُّنَّة، له كتاب «السُّنَّة» المشهور، توفي سنة: ٢٨٧هـ.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٢/ ٦٧)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٤٣٠).

(٣) ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله من استخراج سفيان بن عيينة للأسماء من القرآن، لعله يقصد ما أخرجه تمَّام في فوائده: (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥١) قال بعد أن أخرج حديث الأسماء دون تعيين لها: «قال حبان: قال داود بن عمرو هو قنبل: سألنا سفيان بن عيينة أن يملي علينا التسعة وتسعين اسمًا التي لله عز وجل في القرآن، فوعدنا أن يخرجها لنا، فلما أبطأ علينا أتينا أبا زيد: (اللغوي) فأملى علينا هذه الأسماء، فأتينا سفيان فعرضناها عليه، فنظر فيها أربع مرار، فقال: نعم، هي هذه، فقلنا له: اقرأها علينا، فقرأها علينا سفيان، في فاتحة الكتاب خمسة أسماء: يا الله، يا رب، يا رحمن، يا رحيم، يا ملك، وفي البقرة ستة وعشرون اسمًا: يا محيط، يا قدير، يا عليم، يا حكيم، يا تواب، يا بصير، يا واسع، يا بديع، يا سميع، يا كافي، يا رءوف، يا شاكر، يا إله، يا واحد، يا غفور، يا حليم، يا قابض، يا باسط، يا غني، يا لا إله إلا هو، يا حي، يا قيوم، يا علي، يا عظيم، يا ولي، يا غني، يا حميد، وفي آل عمران أربعة أسماء: يا قائم، يا وهاب، يا سريع، يا خبير، وفي النساء ستة أسماء: يا رقيب، يا حسيب، يا شهيد، يا غفور، يا معين، يا وكيل، وفي الأنعام خمسة أسماء: يا فاطر، يا قاهر، يا قادر، يا لطيف، يا خبير، وفي الأعراف اسمان: يا محيي، يا مميت، وفي الأنفال اسمان: يا نعم المولى، ويا نعم النصير، وفي هود سبعة أسماء: يا حفيظ، يا قريب، يا مجيب، يا قوي، يا مجيد، يا ودود، يا فعال، وفي الرعد اسمان: يا كبير، يا متعال، وفي إبراهيم اسم: يا منان، وفي الحجر اسم: يا خلاق، وفي مريم اسمان: يا صادق، يا وارث، وفي الحج اسم: يا باعث، وفي المؤمنين اسم: يا كريم، وفي النور ثلاثة =

والإمام أحمد بن حنبل[(١)] وغيرهم، كما قد ذكرت ذلك فيما تكلمت به قديمًا على هذا، وهذا كله يقتضي أنها عندهم مما يقبل البدل»[(٢)].

وقد حوى هذا النقلُ عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بيانَ جملة من العلل التي أعلّ بها الرواية التي فيها تعيين الأسماء، ويمكن حصرها في علتين كبيرتين، كل واحدة منها كفيلة بتضعيف الحديث:

الأولى: **الاضطراب**؛ وذلك في السند والمتن؛ وقد أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الاضطراب في السند بقوله: «فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين؛ كما جاء مُفَسَّرًا في بعض طرق حديثه؛ ولهذا اختلفت أعيانها عنه؛ فروي عنه في إحدى الروايات من الأسماء غير ما ذُكر في الرواية الأخرى...»، إلى أن قال: «لكن الترمذي رواها عن طريق صفوان بن صالح عن الوليد عن شعيب».

فقد ذكر أن الوليد اخْتُلِف عنه في رواية الحديث؛ فرواه مرة عنه هشام بن عمّار، عن خليد بن دعلج، عن قتادة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، فذكر المتن دون تعيين الأسماء، ورواه الترمذي من طريق

= أسماء: يا حق، يا مبين، يا نور، وفي الفرقان اسم: يا هادي، وفي سبأ اسم: يا فتاح، وفي المؤمن أربعة أسماء: يا غافر، يا قابل، يا شديد، يا ذا الطول، وفي الذاريات ثلاثة أسماء: يا رزاق، يا ذا القوة، يا متين، وفي الطور اسم: يا بر، وفي اقتربت اسم: يا مقتدر، وفي الرحمٰن ثلاثة أسماء: يا باقي، يا ذا الجلال، يا ذا الإكرام، وفي الحديد أربعة أسماء: يا أول، يا آخر، يا ظاهر، يا باطن، وفي الحشر عشرة أسماء: يا قدوس، يا سلام، يا مؤمن، يا مهيمن، يا عزيز، يا جبار، يا متكبر، يا خالق، يا بارئ، يا مصور، وفي البروج اسمان: يا مبدئ، يا معيد، وفي قل هو الله أحد اسمان: يا أحد، يا صمد».
فالجمع لأبي زيد اللغوي وسفيان بن عيينة أقرّه على ما استخرجه من الأسماء.
وأبو زيد هذا هو سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري النحوي المتوفى سنة: ٢١٤هـ، **انظر** ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٩/ ٤٩٤)، تقريب التهذيب ص: (٣٧٤).

(١) لم أقف على هذا الجمع، ولا على من أشار إلى أن للإمام أحمد جمع للأسماء الحسنى، والله أعلم.

(٢) فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

صفوان بن صالح، عن الوليد، عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة بذكر الأسماء، ولا شك أن هذا اضطراب في السند عنه.

وأما الاضطراب في المتن: فقد أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وقد رواها ابن أبي عاصم، وبين ما ذكره هو والترمذي خلاف في بعض المواضع».

أي: أن ابن أبي عاصم أخرجها من نفس طريق الترمذي، وبينهما اختلاف في تعيين الأسماء في بعض المواضع.

الثانية: الإدراج، وقد أشار إلى هذه العلة بقوله: «وهذا كله مما يبيّن لك أنها من الموصول المدرج في الحديث عن النبي ﷺ في بعض الطرق، وليست من كلامه».

وهذا تصريح من شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ أن التعيين الوارد من طريق الوليد أو غيره ممن روى التعيين: ـ ليس من كلام النبي ﷺ؛ بل هو مدرج في الحديث، وقد أشار الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذه العلل في نقده للحديث[1].

ومما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مختصرًا في بيان عدم صحة رفع تعيين الأسماء الوارد في الحديث ـ: قوله: «والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى الذي يذكر فيه المنتقم، فذكر في سياقه: البرُّ التواب المنتقم العفو الرؤوف، ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ؛ بل هذا ذكره الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبد العزيز أو عن بعض شيوخه؛ ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذي؛ رواه عن طريق الوليد ابن مسلم بسياق، ورواه غيره باختلاف في الأسماء وفي ترتيبها؛ يبين أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وسائر من روى هذا الحديث عن أبي هريرة ثم

(١) **انظر**: فتح الباري: (١١/٢١٨ ـ ٢٢١)، جزء أسماء الله الحسنى ص: (٣٤ ـ ٦٤).

عن الأعرج ثم عن أبي الزناد لم يذكروا أعيان الأسماء؛ بل ذكروا قوله ﷺ: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ**)، وهكذا أخرجه أهل الصحيح؛ كالبخاري ومسلم وغيرهما، ولكن روي عدد الأسماء من طريق أخرى؛ من حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، ورواه ابن ماجه وإسناده ضعيف، يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وليس في عدد الأسماء الحسنى عن النبي ﷺ إلا هذان الحديثان، كلاهما مروي من طريق أبي هريرة، وهذا مبسوط في موضعه»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «إن التسعة والتسعين اسمًا لم يرد في تعيينها حديثٌ صحيحٌ عنِ النبيِّ ﷺ، وأشهر ما عند الناس فيها حديث الترمذي الذي رواه الوليد بن مسلم، عن شعيب، عن أبي حمزة(٢)، وحفاظ أهل الحديث يقولون: هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث، وفيها حديث ثان أضعف من هذا رواه ابن ماجه، وقد روي في عددها غيرُ هذين النوعين من جَمعِ بعضِ السلف(٣)»(٤).

۞ النقطة الثانية: أن في الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة أسماءً كثيرةً لم تَرِدْ في ذلك الحديث:

ويظهر ذلك من خلال جانبين:

الجانب الأول: تقرير شيخ الإسلام أن في الكتاب الكريم والسُّنَّة

---

(١) أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٢) هكذا في المطبوع، والصواب: شعيب بن أبي حمزة، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٢٤٥).

(٣) منها جمع جعفر الصادق، وهو مخرّج في جزء فيه طرق حديث: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا**)، للحافظ أبي نعيم ص: (١٦٤ ـ ١٧٠)، وفي جزء أسماء الله الحسنى للحافظ ابن حجر ص: (٤٠ ـ ٤١).

(٤) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٢)، وللتوسع في تخريج الحديث ومناقشة المعتمدين عليه، **انظر**: جزء فيه طرق حديث: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا**)، وجزء أسماء الله الحسنى لابن حجر، فتح الباري: (١١/ ٢١٧ ـ ٢٢١)، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٧٥ ـ ٩٨)، أسماء الله الحسنى، د. الغصن ص: (١٥٥ ـ ١٧٣).

النبوية أسماءً كثيرةً لم يَرِدْ ذكرُها في رواية الحديث، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ اللهُ: «إنه إذا قيل: تعيينها على ما في حديث الترمذي مثلًا، ففي الكتاب والسُّنَّة أسماءٌ ليست في ذلك الحديث؛ مثل اسم: «الرب»؛ فإنه ليس في حديث الترمذي، وأكثر الدعاء المشروع إنما هو بهذا الاسم؛ كقول آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦]، وقول المسيح: ﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٤]، وأمثال ذلك، حتى إنه يذكر عن مالك[(١)] وغيره[(٢)] أنهم كرهوا أن يقال: يا سيدي؛ بل يقال: يا رب؛ لأنه دعاء النبيين وغيرهم، كما ذكر الله في القرآن.

وكذلك اسم «المَنَّان»؛ ففي الحديث الذي رواه أهل السنن أن النبي ﷺ سمع داعيًا يدعو: اللهم إني أسألك بأن لك المُلكَ، أنت الله المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حيُّ يا قيومُ، فقال النبي ﷺ: **(لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ، أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ، أَعْطَى)**[(٣)]، وهذا ردٌّ لقول من زعم أنه ليس من أسمائه المنان.

---

(١) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (١٢١ ـ ١٢٢).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٣): «وقد كره مالك وابن أبي عمران من أصحاب أبي حنيفة وغيرهما أن يقول الداعي: يا سيدي، وقالوا: قل كما قالت الأنبياء: رب! رب».
وذكر الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم: (١/ ٢٧٤)، أن هذا القول مأثور عن سفيان الثوري أيضًا.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٣/ ١٥٨)، وقال محققو المسند: «صحيح»: (٢٠/ ٦١)، (ط الرسالة)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الدعاء، برقم: (١٤٩٥)، والترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب خلق الله مائة رحمة، برقم: (٣٥٤٤)، والنسائي في سننه، كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، برقم: (١٣٠٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، برقم: (٣٨٥٨)، وقد صححه الألباني رَحِمَهُ اللهُ في المواضع المذكورة من السنن.

وقد قال الإمام أحمد ﷺ لرجل وَدَّعه: «قل: يا دليلَ الحائرينَ، دُلَّني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»[١]، وقد أنكر طائفة من أهل الكلام؛ كالقاضي أبي بكر[٢]، وأبي الوفاء ابن عقيل[٣]؛ أن يكون من أسمائه «الدليل»؛ لأنهم ظنوا أن الدليل هو الدلالة التي يُستدل بها، والصواب ما عليه الجمهور؛ لأن «الدليل» في الأصل هو المُعَرِّف للمدلول، ولو كان الدليل ما يُستدل به؛ فالعبد يَستدِلُّ به أيضًا؛ فهو دليل من الوجهين جميعًا.

وأيضًا فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **(إِنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ)**[٤]، وليس هذا الاسم في هذه التسعة والتسعين، وثبت عنه في الصحيح أنه قال: **(إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ؛ يُحِبُّ الجَمَالَ)**[٥]، وليس هو فيها، وفي الترمذي وغيره أنه قال: **(إِنَّ اللهَ نَظِيفٌ؛ يُحِبُّ النَّظَافَةَ)**[٦]، وليس هذا فيها، وفي الصحيح عنه أنه قال: **(إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ؛ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا)**[٧]، وليس هذا فيها، وتتبع هذا يطول...

---

(١) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (١١٤ ـ ١١٥).

(٢) محمد بن الطيّب بن جعفر البصري البغدادي أبو بكر الباقلاني.

(٣) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، أبو الوفاء الظَّفَري، الحنبلي المتكلم، صاحب التصانيف حتى قيل: أنه لم يؤلف أحدٌ مثل ما ألف، ومنها: الفنون، وهو كتاب ضخم جدًا، توفي سنة: ٥١٣هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٩/٤٤٣)، ذيل طبقات الحنابلة: (١/١٤٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحدة، برقم: (٦٤١٠).
ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، برقم: (٦٧٥٠).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، برقم: (٢٦١).

(٦) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الأدب، باب ما جاء في النظافة، برقم: (٢٧٩٩)، وقال: «هذا حديث غريب، وخالد بن إلياس يضعف».
وضعفه الألباني كما في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام برقم: (١١٣)، وضعيف الجامع الصغير برقم: (١٦١٦).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، برقم: (٢٣٤٣).

ومن أسمائه التي ليست في هذه التسعة والتسعين اسمُ: «السُّبُّوحِ»، وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه كان يقول: (**سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ**)[(١)]، واسمه «الشافي»؛ كما ثبت في الصحيح أنه كان يقول: (**أَذْهِبِ البَأْسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا**)[(٢)]، وكذلك أسماؤه المضافة؛ مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسُّنَّة، وثبت في الدعاء بها بإجماع المسلمين، وليس من هذه التسعة والتسعين»[(٣)].

الجانب الثاني: وذلك يتبين من جمع شيخ الإسلام رحمه الله للأسماء الحسنى، وما ذكره في كتبه منها، فقد جاوزتِ التسعةَ والتسعين التي وردت في الحديث المذكور بكثير، وفي الباب الثاني مبحثٌ معقودٌ لبيان جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في تعيين أسماء الله الحسنى، وفيها سيتبين لك أخي القارئُ أنه رحمه الله لم يعتمدِ التعيينَ الوارد في هذا الحديث؛ فذكر أسماء كثيرة غير التي ذكرت فيه، وانتقد ورود أسماء أخرى فيه، أو رجَّح ثبوتَ إطلاقِها في حق الله عز وجل[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، برقم: (١٠٩١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب دعاء العائد للمريض، برقم: (٥٦٧٥).

ومسلم في صحيحه، كتاب الطب، باب استحباب رقية المريض، برقم: (٥٦٧١).

(٣) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٥).

(٤) **انظر**: ص: (٤٦٨) وما بعدها من هذه الرسالة.

الفصل الثالث

جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بأحكام أسماء الله الحسنى

وفيه أربعة عشر مبحثًا:

- المبحث الأول: تقريره لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى».
- المبحث الثاني: تقريره لقاعدة: «أسماء الله توقيفية».
- المبحث الثالث: تقريره لقاعدة: «أسماء الله غير مخلوقة».
- المبحث الرابع: تقريره لمبحث: «أسماء الله أعلام وأوصاف، وما يتعلق بذلك».
- المبحث الخامس: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها واقترانها واختصاصها بالله ﷻ.
- المبحث السادس: تقريره لمبحث: «الأسماءُ التي تطلق على الله تعالى وعلى المخلوق معًا ثابتةٌ لكل واحد منهما على الحقيقة، والاشتراك في الأسماء لا يلزم منه الاشتراك في المسميات».

- المبحث السابع: تقريره لمبحث: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها اللائق بالله ﷻ، وأنها من المُحْكَم لا المتشابه.
- المبحث الثامن: تقريره لقاعدة: امتناع التمثيل والتعطيل في أسماء الله الحسنى.
- المبحث التاسع: جهوده في تقرير تفاضل أسماء الله الحسنى، وتعيين الاسم الأعظم.
- المبحث العاشر: تقريره للمباحث المتعلقة بالدعاء بأسماء الله الحسنى.
- المبحث الحادي عشر: تقريره لمباحث التسمي بأسماء الله الحسنى والحلف بها وترجمتها.
- المبحث الثاني عشر: تقريره أن أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشر، وأن الله منزه عن التسمي بأضدادها.
- المبحث الثالث عشر: تقريره لحكم الجهل ببعض أسماء الله الحسنى.
- المبحث الرابع عشر: تقريره لمباحث إحصاء أسماء الله الحسنى.

المبحث الأول

تقريره لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: تقريره لكون أسماء الله حسنى، وأدلة ذلك.**
- **المطلب الثاني: تقريره لأوجه الحسن في أسماء الله تعالى.**
- **المطلب الثاني: تقريره للآثار التطبيقية لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى».**

تمهيد

لقد سبق عند تقرير منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في العقيدة بيان شدة عنايته بتقرير قواعد[1] عامة في الاعتقاد[2]، وهناك جملة من القواعد التي اعتنى شيخ الإسلام رحمه الله بتقريرها وإيضاحها بأدلتها وأمثلتها في الأحكام المتعلقة بأسماء الله الحسنى.

ومن جملة تلك القواعد: تقريره لقاعدة: **«أسماء الله كلها حسنى»**.

---

(١) **القاعدة لغة**: الأساس، وقاعدة البناء: التي تعمده، **انظر**: تهذيب اللغة: (١/ ١٣٧)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٦٧٩)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٢/ ٤٧٣).
وفي الاصطلاح العام ـ الذي يجري في كل علم ـ هي: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها، أو هي: قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها، وقيل هي: الكلية التي يسهل تعرف أحوال الجزئيات منها، **انظر**: التعريفات ص: (٢١٩)، الكليات ص: (٧٢٨)، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: (٥/ ١١٧٧).

(٢) **انظر**: ص: (٨٥) من هذه الرسالة.

فإن من أبرز القواعد التي انبنى عليها معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى، اعتقاد أن جميع ما تسمى الله ﷻ به من الأسماء «حسنى»، وهذا الوصف هو الركيزة الأولى التي يقوم عليها تقرير المباحث المتعلقة بأحكام أسماء الله الحسنى.

وقد كان لشيخ الإسلام رحمه الله جهود مميزة في تقرير هذه القاعدة الأساسية، والتركيز على إيضاحها بأدلتها، وبيان الأوجه التي تستمد منها أسماء الله حسنها، إضافة إلى الآثار المترتبة على ذلك؛ وهذا المبحث معقود لإبراز هذه الجهود من خلال منثور كلامه في مختلف مؤلفاته رحمه الله، وذلك من ثلاثة جوانب:

الأول: توضيحه لهذه القاعدة وبيان أدلتها.

الثاني: تقريره لأوجه الحسن في أسماء الله تعالى.

الثالث: تقريره للآثار المترتبة على ذلك.

المطلب الأول

تقريره لكون أسماء الله «حسنى»، وأدلة ذلك

لقد جاء وصف أسماء الله تعالى بأنها حسنى في أربعة مواضع من القرآن الكريم، وقد جمعها شيخ الإسلام رحمه الله في سياق واحد ثم أعقبها بالتفصيل في معنى وصف الأسماء بأنها «حسنى»؛ فقال رحمه الله:

«قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤].

والحسنى: المفضلة على الحَسَنَة، والواحد الأحاسن(١).

---

(١) **انظر** للتفصيل في المعنى اللغوي لكلمة «الحسنى»: تهذيب اللغة: (٤/١٨٢ ـ ١٨٥)، =

ثم هنا ثلاثة أقوال: إما أن يقال: ليس له من الأسماء إلا الأحسن ولا يدعى إلا به، وإما أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى، وإن سمي بما يجوز ـ وإن لم يكن من الحسنى ـ وهذان قولان معروفان(١).

وإما أن يقال: بل يجوز في الدعاء والخبر؛ وذلك أن قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾، وقال: ﴿ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾؛ أثبت له الأسماء الحسنى، وأمر بالدعاء بها؛ فظاهر هذا: أن له جميعَ الأسماءِ الحسنى.

وقد يقال: جنسُ الأسماءِ الحسنى؛ بحيث لا يجوز نفيها عنه، كما فعله الكفار، وأمر بالدعاء بها، وأمر بدعائه مُسمًّى بها، خلاف ما كان عليه المشركون من النهي عن دعائه باسمه «الرحمٰن»، فقد يقال: قوله: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾، أمرٌ أن يُدعى بالأسماء الحسنى، وأن لا يدعى بغيرها؛ كما قال: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، فهو نهي أن يُدْعَوْا لغير آبائهم.

ويُفَرَّقُ بين دعائه والإخبار عنه، فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى...

لكن كل ما يذكر من أسمائه وصفاته في حال الإخبار عنه، يُدعى به في حال مناجاته ومخاطبته، وإن كانت أسماء المخلوق فيها ما يدل على نقصه وحدوثه، وأسماء الله ليس فيها ما يدل على نقص ولا حدوث؛ بل فيها الأحسن؛ الذي يدل على الكمال وهي التي يُدعى بها؛ وإن كان إذا أُخبر عنه يُخبر باسم حَسَنٍ، أو باسم لا ينفي الحُسْنَ؛ ولا يجب أن يكون حَسَنًا»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «وليس في أسمائه الحسنى إلا اسمٌ يُمدَحُ

= الصحاح للجوهري: (٥/٢٠٩٩)، لسان العرب: (١٣/١١٤ ـ ١١٩)، العواصم والقواصم لابن الوزير: (٧/٢٢٨).

(١) **انظر**: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: (٢/ ٤٨٠)، الجامع لأحكام القرآن: (٧/٣٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى: (٦/١٤١ ـ ١٤٣)، باختصار.

به؛ ولهذا كانت كلها حسنى، والحسنى: بخلاف السَّوأى؛ فكلها حسنة، والحسن محبوب ممدوح»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في معرض تفسيره للحُسْنِ في قضية التحسين والتقبيح العقلي: «كمال الموجود يوصف بالحُسْنِ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]»(٢):

فقدِ استَدَلَّ بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، على أن معنى الحسنى؛ **أي**: الكاملة، وكذلك أسماء الله؛ فهي ـ كما قال قبلَ هذا ـ: المفضلة على الحسنة؛ **أي**: هي أحسن الأسماء، البالغة في الحُسنِ غايتَهُ، وفي الكمالِ نهايتَهُ(٣).

وفي مزيد تأكيد لهذا الأصل العظيم من أصول معتقد أهل السُّنَّة والجماعة يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «إن الله أخبر أن في الجنة من المطاعم والمشارب والملابس والمناكح ما ذكره في كتابه، كما أخبر أن فيها لبنًا وعَسَلًا، وخَمْرًا ولحمًا وحريرًا، وذهبًا وفضةً، وحُورًا وقُصورًا ونحو ذلك، وقد قال ابن عباس: (لَيسَ فِي الدُّنْيَا مِمَّا فِي الجَنَّةِ إِلَّا الأَسْمَاءُ)(٤).

فتلك الحقائق التي في الآخرة ليست مماثلة لهذه الحقائق التي في الدنيا، وإن كانت مشابهةً لها من بعض الوجوه، والاسم يتناولها حقيقة، ومعلوم أن الخالق أبعد عن مشابهة المخلوق، فكيف يجوز أن يُظَنَّ أن فيما أثبته الله تعالى من أسمائه وصفاته مماثلًا لمخلوقاته؟! وأن يقال: ليس ذلك بحقيقة، وهل يكون أحق بهذه الأسماء الحسنى والصفات العليا من رب

(١) منهاج السنة النبوية: (٥/ ٤٠٩).
(٢) المعجزة وكرامات الأولياء ص: (٦٦ ـ ٦٧).
(٣) **انظر**: العواصم والقواصم لابن الوزير: (٧/ ٢٢٨)، القواعد المثلى ص: (٧).
(٤) أورده ابن جرير الطبري في تفسيره بسنده إلى ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، (١/ ١٧٢)، والبيهقي في البعث والنشور برقم: (٣٣٢)، **وانظر**: الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (١/ ٩٦)، وأشار إلى أنه قد رواه إضافة إلى ابن جرير، مسدد، وهناد في الزهد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في البعث والنشور.

السمٰوات والأرض؟! مع أن مباينته للمخلوقات أعظم من مباينة كل مخلوق»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر مؤكدًا هذا المعنى، والآثار الخطيرة للقول بخلافه: «فمن ظنّ أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة، لزم أن يكون مماثلًا للمخلوقين، وأن صفاته مماثلة لصفاتهم ـ: كان من أجهل الناس، وكان أولُ كلامه سَفْسَطَة، وآخِرُهُ زندقة؛ لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في مزيد توضيح لهذا الموضوع ـ: «قال سبحانه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]؛ وذلك لما فيه من أسماء الله الحسنى وأسماء صفاته وأفعاله التي تشبه أسماء المخلوقين وأسماء صفاتهم وأفعالهم في اللفظ فقط دون الحقائق والكيفيات؛ لأنه يلزم من وحدانية الله عند من يعرف معناها وحدانيةُ صفاتِهِ وأفعالِهِ وعدمُ صحةِ اعتباره بمخلوقاته، فلا يجوز التسوية بينه وبين مخلوقاته لا في طبائعها ولا في أحكامها؛ بل حقيقة ذاته وحقائق صفاته وأفعاله على الوجه اللائق بجلاله، فلا سبيل إلى معرفته.

وحقيقة[٣] المخلوق وحقائق صفاته وأفعاله على الوجه المناسب له ولما خلقه الله عليه من الفقر والنقص.

وإذا كان سبحانه قد سمَّى نفسه الإلٰهية المقدسة الكاملة الغنية بمثل ما سمَّى به عبده المخلوق الفقير والناقص؛ مثل: المَلِك، والمُؤمِن،

---

(١) مجموع الفتاوى: (٥/٢٠٨)، وانظر: (٣/٢١٨)، (٥/١٩٦)، الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٥٤ ـ ٥٥)، الرد على المنطقيين ص: (١٥٥ ـ ١٥٦)، التدمرية ص: (٢٠ ـ ٢٤)، (٤٢ ـ ٤٣)، (٤٦ ـ ٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/٢١٢)، وانظر: (٥/١٩٨)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/١٨٤ ـ ١٨٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/٣٧٠ ـ ٣٧١)، التدمرية ص: (٤٩ ـ ٥٠).

(٣) في المطبوع: «فلا سبيل إلى معرفته وحقيقته. والمخلوق وحقائق صفاته»، والمعنى بهذا السياق لا يستقيم، ولعل الصواب ما أثبته، والله أعلم.

والعزيز، والجبار، والمتكبر، والعليم، والسميع، والبصير، والحكم، والعدل وغير ذلك... كانت المماثلة في اللفظ بالأسماء فقط، وحقيقة ذات العبد وكيفيته على الوجه المشهود، الذي خلقه الله عليه بقدرته ومشيئته، وحقيقة ذات الله وكيفيته على الوجه اللائق بكماله وعز جلاله الذي استأثر علينا به ولا سبيل لنا إلى معرفته، وكذلك حقائق صفاته وأفعاله وكيفياتها على الوجه اللائق بذاته وكماله وعز جلاله، فيجب الإيمان بما ورد به الشرع من أسماء الله وأسماء صفاته وأفعاله، وأن مسمياتها على الوجه اللائق بكماله وعز جلاله، ويجب السكوت عما سكت عنه الشرع؛ من بيان حقائقها وكيفياتها، ولا يَصِحُّ التمسُّكُ بدين النبوة والإيمان بأنها وحيٌ لا فيضٌ إلا على هذا الوجه»[١].

فاتضح من خلال هذه النصوص المتوافرة من منثور كلام شيخ الإسلام رحمه الله ـ: صدقُ القاعدةِ المقررةِ في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ من أن أسماء الله عز وجل ثابتة له على الحقيقة، مُستمَدَّةٌ من النصوص القرآنية التي جاء فيها إطلاق هذا الوصف لأسماء الله تعالى، ودلالة ذلك في اللغة والشرع.

وسيأتي مزيد تأكيد لهذا الموضوع في مبحث وجوب إجراء نصوص الأسماء على الظاهر اللائق بالله تعالى[٢].

المطلب الثاني

تقريره لأوجه الحسن في أسماء الله تعالى

لقد قرّر شيخ الإسلام رحمه الله أوجُهَ الحُسن في أسماء الله تعالى من نواحي كثيرة ومتعددة، وأشار في العديد من المواضع من مؤلفاته إلى بعض الآثار المترتبة على ذلك؛ فمن أوجه الحسن التي أشار إليها رحمه الله:

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٧٢ ـ ٧٣).

(٢) **انظر**: ص: (٣٢١) وما بعدها من هذه الرسالة.

ـ كون الله ﷻ هو الذي أثنى على نفسه بها؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا كان سبحانه عليمًا يحب العلم، عَفُوًّا يحب العفو، جميلًا يحب الجمال، نظيفًا يحب النظافة، طيبًا يحب الطيب، وهو يحب المحسنين والمتقين والمقسطين، وهو سبحانه الجامع لجميع الصفات المحبوبة والأسماء الحسنى والصفات العلى، وهو يحب نفسه ويُثْنِي بنفسه على نفسه، والخلق لا يحصون ثناءً عليه؛ بل هو كما أثنى على نفسه»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «**والحمد هو**: الإخبار بمحاسن المحمود مع المحبة لها، فلو أخبر مخبرٌ بمحاسن غيره من غير محبة لها، لم يكن حامدًا، ولو أحبها ولم يخبر بها، لم يكن حامدًا، **والرب** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **إذا حَمِدَ نفسَهُ، فذكر أسماءه الحسنى وصفاته العلى وأفعاله الجميلة، وأحب نفسه المقدسة، فكان هو الحامِدَ والمحمودَ، والمُثْنِيَ والمُثْنَى عليه، والمُمَجِّدَ والمُمَجَّدَ، والمُحِبَّ والمحبوب** ـ: كان هذا غايةَ الكمال، الذي لا يستحقه غيره، ولا يوصف به إلا هو»[(٢)].

ـ ومن أوجه الحُسنِ في أسماء الله تعالى: كونُهَا موجِبَة لاختصاصه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالكمالات والممادح والمحاسن التي لا يساويه فيها غيره، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالموجود الواجب أكمل من الممكن، والقديم أكمل من المُحْدَث، والغنيُّ أكمَلُ منَ الفقير؛ فيمتنع اتصاف الأكمل بالنقائص، واتصافُ الأنقصِ بالكمالات؛ ولهذا يوصف سبحانه بأنه الأكرم، والأكبر، والأعلى، وأنه أرحم الراحمين، وخير الحاكمين، وخير الغافرين، وأحسن الخالقين؛ فلا يوصف قط إلا بما يوجب اختصاصَهُ بالكمالات والمَمَادِحِ والمحاسن التي لا يساويه فيها غيره، فضلًا عن أن يكون لغيره النوعُ الفاضلُ، وله النوعُ المفضولُ»[(٣)].

---

(١) المعجزة وكرامات الأولياء ص: (٨٠). (٢) مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩).

(٣) النبوات: (٢/ ٨٩٣ ـ ٨٩٤)، **وانظر**: العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ١١١ ـ ١١٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢).

- ومن أوجه الحُسن في أسماء الله تعالى: كونها لا تدل إلا على المعاني الحسنة، ومن المواضع العديدة التي جاء فيها تقرير ذلك من خلال كلام شيخ الإسلام، قوله: «ليس في أسماء الله البعيدُ، ولا وَصَفَهُ بذلك أحدُ من سلف الأمة وأئمتها؛ بل هو موصوف بالقرب دون البعد.

وفي الحديث المشهور في التفسير[١] أن المسلمين قالوا: يا رسول الله، أقريب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهذا يقتضي وصفَهُ بالقُربِ دونَ البعد.

وفي الصحيحين عن أبي موسى[٢]، عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه - لمَّا جعلوا يرفعون أصواتهم بالتكبير -: **(أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا[٣] عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا؛ إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ)**[٤].

وإنما الواجب أن يوصَفَ بالعُلُوِّ والظهور؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **(أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ، فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ)**[٥].

---

(١) أورده الطبري في جامع البيان: (٣/ ٤٨٠ ط/المعارف)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (١/ ٣١٤)، وأبو الشيخ في العظمة: (٢/ ٥٣٥ - ٥٣٦) برقم: (١٨٨)، من حديث معاوية بن حيدة القشيري رضي الله عنه، وعزاه السيوطي في الدر المنثور: (١/ ٤٩٦) إضافة إلى ابن جرير وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، عزاه إلى البغوي، وابن مردويه.
وقال الشيخ أحمد شاكر: في تحقيقه لتفسير الطبري: «وهذا الحديث ضعيف جدًا، منهار الإسناد بكل حال، وقد وهم الحافظ ابن كثير حين ذكره... وجعله من حديث معاوية ابن حيدة القشيري»، جامع البيان: (٣/ ٤٨٠)، **وانظر**: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: (١/ ٢٠٧).

(٢) عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري، الصحابي الجليل، والأمير الكبير، الفقيه المقرئ، وأحد المكثرين من الرواية، أسلم بمكة وهاجر إلى الحبشة، ورجع إلى المدينة بعد فتح خيبر، توفي سنة: ٤٢هـ.
انظر ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير: (٣/ ٣٦٧)، الإصابة: (٦/ ١٩٤).

(٣) ارْبَعُوا: **أي**: ارفقوا بأنفسكم، **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم: (١٧/ ٢٨)، فتح الباري لابن حجر: (١٣/ ٣٨٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، برقم: (٧٣٨٦). ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، برقم: (٦٨٠٢).

(٥) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فلو قال: هو العليُّ القريب، كان حسنًا صوابًا، وكذلك لو قال: قريب في علوه، عليٌّ في دنوه.

فأما وصفه بأنه القريب البعيد، فلا أصل له؛ بل هو وصف باسم حسن وبضده؛ كما لو قيل: العليُّ السافل، أو الجَوَادُ البخيلُ، أوِ الرحيمُ القاسِي ونحو ذلك، والله تعالى له الأسماء الحسنى، وإنما يؤتى مثل هؤلاء من القياس الفاسد، لمَّا سمعوه يخبر عن نفسه بأنه الأول الآخِرُ، الظاهِرُ الباطنُ، قاسوا على ذلك القريبَ والبعيدَ، وهذا خطأ؛ لأن تلك الأسماء كلها حسنة، دالة على كمال إحاطته مكانًا وزمانًا، وأما هذا، فهو جمع بين الاسم الحَسَنِ وضِده»[(١)].

ـ ومن أوجه الحُسن في أسماء الله تعالى: كونُهَا تقتضي المدح والثناء بنفسها، وقد جاء ذلك موضَّحًا من خلال بحث الضابط الذي وضعه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ للأسماء الحسنى؛ حيث قال: «وأما تسميته سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم، فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن، ولا في الأسماء الحسنى المعروفة، ومعناهما حق؛ ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي: التي يدعَى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، **وهي التي تقتضي المدح والثناءَ بنفسِها**، والعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك وهي[(٢)] في نفسها صفاتُ مدحٍ والأسماء الدالة عليها أسماء مدح»[(٣)].

ـ ومن أوجُه الحسن في أسماء الله تعالى: تعدُّدُها، وكونها غيرَ محصورةٍ بعددٍ معيّنٍ، وقد سبق بحثُ هذه القضية في الفصل الثاني باستيفاء[(٤)].

إلى غير ذلك من الأوجُه التي يمكن استنباطها من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، ولعل في ما ذُكر كفايةٌ؛ إذِ المقصودُ بيان بعض هذه الأوجُه التي تدل على أن أسماء الله بالغة في الحُسن غايتَهُ، وأنها مُستجمعةٌ لكل أنواع الكمال، دالةٌ على نعوت الجلال والجمال.

---

(١) الاستقامة: (١/ ١٣٩ ـ ١٤١).

(٢) هكذا في المطبوع: «وهي»، ولعل الصواب «هي» بدون واو، والله أعلم.

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩).

(٤) **انظر**: ص: (٢٢٩) وما بعدها من هذه الرسالة.

المطلب الثالث

الآثار التطبيقية لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى»

أما الآثار التطبيقية لهذه القاعدة، فقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى العديد منها:

- فمن آثار تطبيق هذه القاعدة ما قرّره رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع مختلفة من مؤلفاته؛ مِن عدم ثبوت العديد من الأسماء التي أطلقت في حق الله عَزَّوَجَلَّ، إما من جهة عدم ثبوت النصِّ بها، وهذا الشرط الأول من شروط إطلاق الاسم في حق الله عَزَّوَجَلَّ، وإما من جهة معارضتها لأحد الأوجُهِ التي سبق بيانها في هذا المطلب، بدءًا من عدم اقتضاء ما لم يثبت إطلاقُهُ للمدحِ والثناءِ بنفسه؛ وهو الشرط الثاني من شروط ثبوت الاسم التي سبق بيانها في مبحث تحديد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لضابط الأسماء الحسنى(١)، أو معارضتها لواحد أو أكثر من بقية وجوه الحُسْنِ السابق ذكرها.

ومن الأمثلة التطبيقية لذلك: ما قرره شيخ الإسلام من عدم ثبوت اسم (المنتقم) في حق الله عَزَّوَجَلَّ؛ فقد نصّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على عدم صحة إطلاق هذا الاسم في حق الله عَزَّوَجَلَّ لعدم توفر شرط اقتضائه المدحَ والثناءَ بنفسه؛ فلا يكون من الأسماء التي توصف بأنها «حسنى»(٢)، وكذلك نصّ رَحِمَهُ اللَّهُ على عدم تسمية الله عَزَّوَجَلَّ بـ(القَدِيم)، و(الدَّهْرِ)، و(المتكلم)، و(المريدِ)، و(البَعِيدِ)، و(الشيءِ)، وغير ذلك من الأسماء التي لا يصح إطلاقها في حق الله عَزَّوَجَلَّ(٣).

- **ومن الآثار التطبيقية لهذه القاعدة:** عدم وجود الشر في أسمائه مطلقًا، وإنما الشر يقع في المخلوقات، وهذا الشر الذي يقع في المخلوقات أمر نسبيٌّ إضافيٌّ؛ **أي:** بالنسبة إلى صورة وقوعه؛ كما أوضح

(١) **انظر:** ص: (٢٠٩) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) **انظر:** أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٦)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢٢).

(٣) **انظر:** ص: (٥١٨) وما بعدها من هذه الرسالة.

شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك في العديد من المواضع من مؤلفاته؛ ومنها قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأسماؤه تدل على صفاته، وذلك كله خير حَسَنٌ جميلٌ، ليس فيه شرٌّ، وإنما وقع الشر في المخلوقات؛ قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥]؛ فجعل المغفرة والرحمة من معاني أسمائه الحسنى التي يُسمِّي بها نفسَهُ، فتكون المغفرة والرحمة من صفاته، وأما العقاب الذي يتصل بالعباد، فهو مخلوق له وذلك هو الأليم، فلم يقل: وإني أنا المعذب، ولا في أسمائه الثابتة عن النبي ﷺ اسمُ المنتقم، وإنما جاء المنتقم في القرآن مقيدًا؛ كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، وجاء معناه مضافًا إلى الله في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وهذه نكرة في سياق الإثبات، والنكرة في سياق الإثبات مطلقة، ليس فيها عمومٌ على سبيل الجمع»(١).

ـ **ومن الآثار أيضًا**: تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ لعدم جريان اسم مؤنثٍ على الله عَزَّ وَجَلَّ، ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضحًا لذلك: «ولفظ «ذات» لفظ مُوَلَّدٌ، وهو تأنيث «ذو»، ومعنى ذات: أي ذات علم، وذات قدرة، وذات حياة، فتقدير ذات بلا صفات، تقدير المضاف المستلزم للإضافة بدون الإضافة.

ولهذا أنكر طائفة من أهل العربية، كابن بَرْهَانٍ(٢) والجَوَالِيقِيِّ(٣) النطق بهذا اللفظ، وقالوا: هذا مؤنث، والربُّ لا يجري عليه اسمُ مؤنثٌ؛ ولكن الذين أطلقوه عنوا به نفسًا ذاتَ علم أو حقيقةً ذاتَ علمٍ»(٤).

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢٢)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٥/٤٠٩ ـ ٤١١).

(٢) عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي، أبو القاسم العكبري، كان مضطلعًا بالنحو واللغة والأنساب، وله أنس شديد بالحديث، فيه إرجاء واعتزال، توفي سنة: ٤٥٦هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١١/١٧)، سير أعلام النبلاء: (١٨/١٢٣).

(٣) موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر أبو منصور ابن الجواليقي، الإمام اللغوي النحوي الأديب، كان ثقة متواضعًا نبيلًا، ألف الكثير في اللغة، توفي سنة: ٥٤٠هـ.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٥/٣٤٢)، سير أعلام النبلاء: (٢٠/٨٩).

(٤) درء تعارض العقل والنقل: (١٠/١٥٧)، **وانظر**: (٤/١٤٠ ـ ١٤١).

ـ **ومن الآثار التطبيقية لهذه القاعدة**: التفريق بين ما يدعى الله ﷻ به من الأسماء، وهي التي اشتملت على شرط كونها حُسنى، وما يخبر به عنه ﷻ من الأسماء التي لا يشترط فيها هذا الشرط، وقد تقدم تقرير هذا المبحث في الفصل الثاني من هذا الباب في المبحث الثاني منه[1].

وفي تقرير هذا الموضوع قال شيخ الإسلام ﵀: «قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحشر: ٢٤].

والحسنى: المفضلة على الحسنة، والواحد الأحاسن.

ثم هنا ثلاثة أقوال: إما أن يقال: ليس له من الأسماء إلا الأحسن ولا يدعى إلا به، وإما أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى، وإن سمي بما يجوز ـ وإن لم يكن من الحسنى ـ وهذان قولان معروفان.

وإما أن يقال: بل يجوز في الدعاء والخبر؛ وذلك أن قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾، وقال: ﴿ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾؛ أثبت له الأسماءَ الحُسنى، وأمر بالدعاء بها، فظاهر هذا: أن له جميع الأسماء الحسنى.

وقد يقال: جنس الأسماء الحسنى بحيث لا يجوز نفيها عنه، كما فعله الكفار، وأمر بالدعاء بها، وأمر بدعائه مُسمًّى بها، خلاف ما كان عليه المشركون؛ من النهي عن دعائه باسمه «الرحمٰن»، فقد يقال: قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾، أمرٌ أن يُدعَى بالأسماء الحسنى، وأن لا يدعَى بغيرها؛ كما قال: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِـَٔابَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، فهو نهي أن يُدْعَوْا لغير آبائهم.

ويُفرَّقُ بين دعائه والإخبار عنه؛ فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما

---

(١) **انظر**: ص: (٢١٤) وما بعدها من هذه الرسالة.

الإخبار عنه، فلا يكون باسم سيئ؛ لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ؛ وإن لم يحكم بحُسْنِهِ؛ مثل: اسم شيء، وذات، وموجود، إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد، فهو من الأسماء الحسنى، وكذلك المريد، والمتكلم؛ فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى، بخلاف الحكيم، والرحيم، والصادق ونحو ذلك؛ فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا...

لكن كل ما يذكر من أسمائه وصفاته في حال الإخبار عنه، يُدعى به في حال مناجاته ومخاطبته، وإن كانت أسماء المخلوق فيها ما يدل على نقصه وحدوثه، وأسماء الله ليس فيها ما يدل على نقص ولا حدوث؛ بل فيها الأحسن الذي يدل على الكمال، وهي التي يُدعى بها؛ وإن كان إذا أُخبر عنه يُخبَرُ باسم حَسَنٍ، أو باسم لا يَنفي الحُسْنَ؛ ولا يجب أن يكون حَسَنًا.

وأما في الأسماء المأثورة: فما من اسم إلا وهو يدل على معنًى حسنٍ؛ فينبغي تدبر هذا للدعاء، وللخبر المأثور، وغير المأثور الذي قيل لضرورة حدوث المخالفين، للتفريق بين الدعاء والخبر، وبين المأثور الذي يقال، أو تعريفهم لِمَا لم يكونوا به عارفين، وحينئذ فليس كل اسم ذكر في مقام يذكر في مقام؛ بل يجب التفريق»(١).

والطريق إلى معرفة تحقق هذا الشرط في الاسم حتى يجعل من الأسماء الحسنى، فيُدعى به الله ﷻ ـ: توفر ما سبق إيضاحه من شروط في تحديد ضابط الأسماء الحسنى؛ من كون الاسم لا بد أن يكون مقتضيًا للمدح والثناء بنفسه، وهو الذي يُكْسِبُ الأسماءَ الوصفَ بكونها «حسنى»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ١٤١ ـ ١٤٣)، **وانظر**: شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠، ٢٢)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨)، (٤/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، بيان تلبيس الجهمية: (٢٩٨ ـ ٣٠٠)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ٦ ـ ٧)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)، مجموع الفتاوى: (٩/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٢) **انظر**: ص: (٢٠٩) وما بعدها من هذه الرسالة.

المبحث الثاني

تقريره لقاعدة: «أسماء الله توقيفية»

من القواعد المقررة في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن أسماء الله تعالى توقيفية؛ أي: إن الله ﷻ هو الذي سمَّى نفسه بها، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا عن طريق الخبر عن الله تعالى في كتابه الكريم، أو على لسان رسوله ﷺ في سُنَّته الشريفة، وهما السبيل الوحيد لمعرفة ما سَمَّى الله ﷻ به نفسَهُ، ولا يجوز إطلاق اسم من الأسماء في حقه ﷻ إلا بعد ورود الخبر الصحيح بذلك.

وقد قرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مضمونَ هذه القاعدةِ في العديد من المواضع من مؤلفاته؛ ومن ذلك:

ما قرّره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تحديد ضابط الأسماء الحسنى بقوله: «الأسماء الحسنى المعروفة: هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها»(١).

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعريف: «وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة»، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فالألف واللام في قوله تعالى: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾، للعهد، ولا معهود إلا ما ورد في الكتاب والسُّنَّة(٢).

ومن النصوص التي ورد فيها تقرير شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لقاعدة: **«أسماء الله توقيفية»**، قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وباب الأسماء والصفات يتبع فيه الألفاظ

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩).

(٢) **انظر**: المحلى: (١/٢٩ ـ ٣٠).

الشرعية؛ فلا نطلق إلا ما يَرِدُ به الأثر»(١).

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير هذه القاعدة أيضًا: «أما تسمية الباري جوهرًا؛ فهو من أهون ما يُنكَر على النصارى؛ ولهذا كان من الناس من ينكره من جهة الشرع فقط، أوِ اللغةِ، ومنهم من ينكره من جهة العقل أيضًا، ومنهم من يراه نزاعًا لفظيًّا، وطائفة من المسلمين يسمونه جوهرًا وجسمًا أيضًا؛ وذلك أن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين:

فكثير منهم يقول: إن أسماءه سمعية شرعية؛ فلا يسمى إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعة؛ فإن هذه عبادة، **والعبادات مبناها على التوقيف والاتباع**.

ومنهم من يقول: ما صحَّ معناه في اللغة، وكان معناه ثابتًا له، لم يَحرمْ تسميته به؛ فإن الشارع لم يحرم علينا ذلك، فيكون عفوًا.

والصواب القول الثالث: وهو أن يُفْرَقَ بين أن يُدعى بالأسماء أو يخبر بها عنه؛ فإذا دُعي، لم يُدع إلا بالأسماء الحسنى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وأما الإخبار عنه، فهو بحَسَبِ الحاجة؛ فإذا احتيج في تفهيم الغير المرادَ إلى أن يُتَرْجَم أسماؤه بغير العربية، أو يُعبر عنه باسم له معنًى صحيحٌ، لم يكن ذلك محرمًا»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير أن الله هو الذي سمَّى نفسَهُ بهذه الأسماء، فلا تعلم إلا من طريق وحيه: «فهو المسمِّي نفسَهُ بأسمائه الحسنى؛ كما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه لما سئل عن قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، فقال: «هو سَمَّى نفسَهُ بذلك، وهو لم يزل كذلك»(٣)؛ فأثبت قِدَمَ معاني أسمائه الحسنى، وأنه هو

(١) قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢/٢٣٦).
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/٦ ـ ٧).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة حم السجدة.

الذي سمَّى نفسه بها»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان وجوب متابعة الكتاب والسُّنَّة في هذا الباب: «... فأسماء الله وأسماء صفاته عندهم[٢] شرعية سمعية؛ لا تطلق بمجرد الرأي»[٣].

«فبالرسول عُرفَتْ أسماءُ الله وصفاته، وما يستحقه من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، تارة بما بيّنه من الأمثال، التي هي مقاييسُ عقليةٌ، وتارة بما يخبر به من الأنباء الصادقة النبوية، وتارة بما يقصّه عن الأنبياء، الذين هم خير البرية»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مؤكدًا على أن السمع هو الطريق الوحيد لمعرفة أسماء الله الحسنى: «فإذا تبيّن أن القياسَ العقليَّ البرهانيَّ لا يفيد إلا معرفة مطلقة كلية؛ فمعلوم أن أسماءه لا تعرف إلا بالسمع؛ فبالسمع عرفت أسماء الله وصفاته التي يوصف بها من الكلام، ولولا السمع، لما سُمِّيَ، ولا ذُكِرَ، ولا حُمِدَ، ولا مُدِحَ، ولا نُعِتَ، ولا وُصِفَ، فإن كان هذا هو الذي أرادوه[٥] بمعرفة عينه ومن هو، فلا ريب أنه لا يحصل إلا بالسمع، وإن أراد بذلك معرفة أخرى؛ مثل المعرفة بسائر نعوته التي أخبرت بها الرسل، فهذا أيضًا يعلم بالسمع»[٦].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان قصور العقل أو غيره من الطرق عن الوقوف على تفاصيل هذا الباب، وأن السمع هو السبيل الوحيد لذلك: «فينبغي للعاقل أن يعلم أن قيام دين الله في الأرض إنما هو بواسطة المرسلين، صلوات الله

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٥)، **وانظر**: التسعينية: (٢/ ٥٧٧ ـ ٥٨١).

(٢) **أي**: عند أهل السنة والجماعة.

(٣) مجموع الفتاوى: (٤/ ١٧٣).

(٤) تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/ ٢٣٩).

(٥) المتكلمون، القائلون بأن معرفة الله لا تحصل إلا عن طريق النظر.

(٦) درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ٩)، **وانظر**: (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، (٤/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، (٥/ ٥١)، (٧/ ٣٠٨)، (٩/ ٣٨) من نفس المصدر.

وسلامه عليهم أجمعين، فلولا الرسل لَمَا عُبِدَ اللهُ وحدَهُ لا شريك له، ولَمَا عَلِمَ الناسُ أكثرَ ما يستحِقُّهُ سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلى، ولا كانت له شريعة في الأرض، ولا تحسبن أن العقول لو تركت وعلومَهَا التي تستفيدها بمجرد النظر، عرفتِ اللهَ معرفةً مفصّلة بصفاته وأسمائه على وجه اليقين؛ فإن عامة من تكلم في هذا الباب بالعقل، فإنما تكلم بعد أن بلغه ما جاءت به الرسل، واستضاء بذلك، واستأنس به، سواء أظهر الانقياد للرسل أو لم يظهر، وقد اعترف عامة الرؤوس منهم أنه لا ينال بالعقل علمٌ جازمٌ في تفاصيل الأمور الإلـٰهية، وإنما ينال به الظن والحسبان، والقدر الذي يمكن العقل إدراكه بنظره، فإن المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم نبهوا الناس عليه، وذكروهم به، ودعَوْهُم إلى النظر فيه، حتى فتحوا أعينًا عميًا، وآذانًا صمًّا، وقلوبًا غلفًا، والقدر الذي تعجِزُ العقول عن إدراكه، عَلَّمُوهم إياه، وأنبؤوهم به؛ فالطعن فيهم طعن في توحيد الله وأسمائه وصفاته، وكلامه ودينه، وشرائعه وأنبيائه، وثوابه وعقابه، وعامة الأسباب التي بينه وبين خلقه»[1].

ومن الأدلة التي يمكن الاستدلال بها على أن أسماء الله توقيفية، حديث تفريج الهمّ؛ والذي جاء فيه: (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي، قَالَ: مَنْ قَالَ هَذَا، أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَغَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا**)[2].

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول: (٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، **وانظر**: الواسطة بين الحق والخلق ص: (١٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ١٣٦ ـ ١٣٧)، (٣/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠)، مجموع الفتاوى: (١١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)، التدمرية ص: (١٢) (٢١٥ ـ ٢١٦)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧، ١٥٩ ـ ١٦٠)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)، شرح حديث جبريل ص: (٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٣٠).

ففي قوله ﷺ: (سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ)، دليلٌ على أن الله هو الذي سمّى بها نفسَهُ، لا غيره.

وفي قوله: (أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ)، دليلٌ على أن القرآن الكريم ـ والسُّنَّة تبعٌ له في ذلك ـ هو مصدر معرفة أسماء الله الحسنى.

وفي قوله: (أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ)، دليلٌ على أن الله هو الذي علّم خلقه أسماءه الحسنى، لا أن أحدًا منهم سمّاه بها.

وفي قوله: (أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ) دليلٌ على أن من الأسماء ما لا يعلمها إلا الله تعالى، وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن لأحد أن يَطَّلِعَ عليها.

وفي هذه الألفاظ كلها دَلالةٌ على أن أسماء الله توقيفية[(١)].

فبهذه النقول من منثور كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في مواضع عدة من مؤلفاته، يتضح مدى التزامه رَحِمَهُ اللهُ بهذه القاعدة، وشدة حرصه على تقريرها، متأسيًا في ذلك بمنهج أهل السُّنَّة والجماعة؛ الذين التزموا بهذه القاعدة، وجعلوها إحدى الركائز الأساسية في معتقدهم في هذا الباب؛ فسَلِمُوا بذلك مما وقع فيه غيرهم منَ المنحرفين في هذا الباب؛ من إطلاق ما لم يثبت وروده في الشرع من الأسماء على الله عَزَّ وَجَلَّ بمحض الرأي والهوى، أعاذنا الله من ذلك!

---

(١) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١١/٣٩٢)، (٢٢/٤٨٥ ـ ٤٨٦)، التدمرية ص: (٩٩ ـ ١٠٠)، شرح حديث جبريل ص: (٤٧٠ ـ ٤٧١)، منهاج السنة النبوية: (٢/١٥٩ ـ ١٦٠).

المبحث الثالث

تقريره لقاعدة: «أسماء الله غير مخلوقة»

من القواعد التي قام عليها معتقَدُ أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى ـ: اعتقاد أن أسماء الله غير مخلوقة، وقد اعتنى أئمة أهل السُّنَّة والجماعة بهذه القضية غايةَ الاعتناءِ؛ لما يترتب على مجانبة الصواب فيها من أمور خطيرة في الاعتقاد، ولهذه القضية علاقة مباشرة بقضية كلام الله ﷻ وما نشأ فيه من خلاف؛ هل هو مخلوق أم غير مخلوق؟ والذي أجمع عليه أهل السُّنَّة والجماعة: أن كلام الله صفة من صفاته؛ غير مخلوق[1]، وأسماء الله ﷻ من كلامه، وكلامه غير مخلوق.

وقد تصدى شيخ الإسلام رحمه الله لتقرير هذه القاعدة، واعتنى ببيانها والتدليل عليها في مواضع لا تحصى من مؤلفاته، وقد كانت له جهود بارزة وجليلة في هذا الباب، وهذه القاعدة لها صلة وثيقة بما يُعرف في مؤلفات الاعتقاد بمبحث: «الاسم والمُسمَّى»، وقد خصصتُ له فصلًا مستقِلًا في الرسالة في الباب الثالث[2]؛ لما رأيت مناسبة ذلك لتسلسل القضايا المتناوَلة في هذه الرسالة؛ إذ له علاقة أكثر اتصالًا بالرد على المخالفين لأهل السُّنَّة في هذا الباب؛ فناسب أن يكون من موضوعات الباب الثالث،

---

(١) **انظر** في ما نقل من إجماع السلف المتقدمين والمتأخرين على ذلك: مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٧ ـ ٣٨)، منهاج السنة النبوية: (٥/ ٤٢١)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (٢/ ٢٥٣ وما بعدها)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، د. عبد الله بن يوسف الجديع ص: (١٣٨ ـ ١٤٧)، وغيرها.

(٢) **انظر**: ص: (٧٤٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

وسأكتفي هنا بالإشارة إلى بعض المواضع التي قرّر فيها شيخ الإسلام قاعدة: «أسماء الله غير مخلوقة»؛ من باب التأصيل لها، وإدراجها في الأحكام المتعلقة بأسماء الله الحسنى.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في كلام جامع له في تقرير هذه القاعدة:

«فصل في الاسم والمسمى: هل هو هو، أو غيره، أو لا يقال: هو هو، ولا يقال: هو غيره، أو هو له؟ أو يفصل في ذلك؟:

فإن الناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة، بعد أحمدَ وغيره، والذي كان معروفًا عند أئمة السُّنَّة أحمدَ وغيرِهِ الإنكارُ على الجهميةِ؛ الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة:

فيقولون الاسم غير المسمى، وأسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف وغلّظوا فيهم القول؛ **لأن أسماء الله من كلامه، وكلام الله غير مخلوق؛ بل هو المتكلم به، وهو المُسمِّي لنفسه بما فيه من الأسماء.**

والجهمية يقولون: كلامه مخلوق، وأسماؤه مخلوقة؛ وهو نفسه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته، ولا سَمَّى نفسَهُ باسم هو المتكلم به؛ بل قد يقولون: إنه تكلم به، وسمَّى نفسَهُ بهذه الأسماء، بمعنى أنه خَلَقَها في غيره، لا بمعنى أنه نفسَهُ تكلَّمَ بهذا الكلامَ القائمَ به؛ **فالقولُ في أسمائه هو نوعٌ منَ القولِ في كلامِهِ**»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «وأما السلف فقالوا: لم يزل اللهُ متكلمًا إذا شاء، وأن الكلام صفةُ كمالٍ، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، كما أن من يعلم ويقدر أكملُ مِمَّن لا يعلم ولا يقدر، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازمًا لذاته؛ ليس له عليه قدرة، ولا له فيه مشيئة، والكمال إنما يكون بالصفات القائمة بالموصوف، لا بالأمور المباينة له، ولا يكون

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

الموصوف متكلمًا عالمًا قادرًا إلا بما يقوم به من الكلام والعلم والقدرة.

وإذا كان كذلك، فمن لم يزل موصوفًا بصفات الكمال أكمل ممن حدثت له بعد أن لم يكن متصفًا بها لو كان حدوثها ممكنًا، فكيف إذا كان ممتنعًا؟! فتبيّن أن الرب لم يزل ولا يزال موصوفًا بصفات الكمال، منعوتًا بنعوت الجلال؛ ومن أجلِّها الكلام.

فلم يزل متكلمًا إذا شاء، ولا يزال كذلك، وهو يتكلم إذا شاء بالعربية كما تكلم بالقرآن العربي، وما تكلم الله به، فهو قائم به؛ ليس مخلوقًا منفصلًا عنه، **فلا تكون الحروف ـ التي هي مباني أسماء الله الحسنى وكتبه المنزلة ـ: مخلوقةً؛ لأن الله تكلّم بها**»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير أن الله هو الذي سمَّى نفسَهُ بهذه الأسماءِ، فلا تُعلَم إلا من طريق وَحيِهِ: «فهو المُسَمِّي نفسَهُ بأسمائه الحسنى؛ كما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه لما سئل عن قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، فقال: «هو سَمَّى نفسَهُ بذلك، وهو لم يزل كذلك»[(٢)]، فأثبت قِدَمَ معاني أسمائه الحسنى، وأنه هو الذي سمَّى نفسَهُ بها»[(٣)]:

فمدار هذه القاعدة على أن أسماء الله الحسنى من كلامه، وكلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ كما هو مقرّر في عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة قاطبة ـ: غير مخلوق؛ فأسماؤه غير مخلوقة، وهذا في غاية الوضوح والبيان لكل طالب للحق في هذا الباب.

ولا بأس هنا أن أنقل كلامًا مطولًا لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قرّر فيه هذه القضيةَ أيَّمَا تقريرٍ؛ بذكر الأدلة، ومناقشتها بالتفصيل الذي ينزاح معه أدنى

---

(١) مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٧١).

(٣) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٥)، **وانظر**: الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٢٣١، ٢٧٤ ـ ٢٧٦).

شك أو ريب حول هذه القاعدة التي قررها أهل السُّنَّة والجماعة؛ أنَّ أسماء الله غير مخلوقة، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قول الإمام أحمد: إذا زعموا أن القرآن مخلوق، فقد زعموا أن أسماء الله مخلوقة، وأن علم الله مخلوق، يبيّن أن العلم الذي تضمنه القرآن داخل في مسمى القرآن، وقد نبهنا ـ فيما تقدم ـ على أن كل كلام حق فإن العلم أصل معناه.

فإن كان قد ينضم إلى العلم معنى الحب والبغض، وذلك أن الكلام خبر أو طلب، أما الخبر الحق، فإن معناه علم بلا ريب، وأما الإنشاء؛ كالأمر والنهي، فإنه مسبوق بتصور المأمور والمأمور به وغير ذلك؛ فالعلم أيضًا أصله، واسم القرآن والكلام يتضمن هذا كله؛ فقول القائل: القرآن مخلوق، يتضمن أن علم الله مخلوق، وكذلك أسماء الله هي في القرآن، فمن قال هو مخلوق، والمخلوق هو الصوت القائم ببعض الأجسام، يكون ذلك الجسم هو الذي سمّى اللهَ بتلكَ الأسماءِ، ولم يكن قبل ذلك الجسم وصوته اسمٌ؛ بل يكون ذلك الاسم قد نحله إياه ذلك الجسم.

ولهذا روى البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «أنه سأله سائل عن قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، فكأنه كان ثم مضى، فقال ابن عباس: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سمَّى نفسَهُ ذلك، وذلك قوله؛ **أي**: لم يزل كذلك» هذا لفظ البخاري(١)، وهو رواه مختصرًا.

ولفظ البوشنجي محمد بن إبراهيم(٢) الإمام عن شيخ البخاري(٣) الذي

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٧١).

(٢) محمد بن إبراهيم بن سعيد، أبو عبد الله البوشنجي الفقيه المالكي، شيخ أهل الحديث في عصره بنيسابور، روى عنه البخاري وهو أكبر منه، توفي غرّة محرم سنة: ٢٩١هـ. **انظر** ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٨١)، شذرات الذهب: (٢/ ٢٠٥).

(٣) المقصود: يوسف بن عدي شيخ البخاري، ستأتي ترجمته قريبًا.

رواه من جهته البَرقانيُّ[(١)] في صحيحه: «فإن الله سمَّى نفسَهُ ذلك، ولم يَنحَلْهُ غيرُهُ، فذلك قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: لم يزل كذلك»، هكذا رواه البيهقي[(٢)] عن البرقاني.

وذكر الحُميديُّ[(٣)] لفظه: «فإن الله جعل نفسه ذلك، وسمّى نفسَهُ، وجعل نفسَهُ ذلك، ولم يُنْحِلْهُ أحدًا غيرَهُ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: لم يزل كذلك»[(٤)].

ولفظ يعقوب بن سفيان[(٥)] عن يوسف بن عدي[(٦)] شيخ البخاري: «فإن الله سَمَّى نفسَهُ ذلك، ولم يجعَلْهُ غيرُهُ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾ أي: لم يزل كذلك»[(٧)].

فقد أخبر ابن عباس أن معنى القرآن: أن الله سَمَّى نفسَهُ بهذه الأسماء؛ لم يَنْحَلْهُ ذلك غيرُهُ، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾ يقول: إني لم أزل كذلك.

ومن المعلوم أن الذي قاله ابن عباس هو مدلول الآيات؛ ففي هذا دَلالةٌ على فسادِ قول الجهمية من وجوه:

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي، أبو بكر البرقاني، الإمام الشافعي، شيخ بغداد، صاحب المستخرج على الصحيحين، وهو المقصود بـ«صحيحه»، توفي سنة: ٤٢٥هـ، عن ٨٩ سنة.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٤/ ٣٧٣)، سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٤٦٤).

(٢) الأسماء والصفات: (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٨).

(٣) عبد الله بن الزبير بن عيسى، أبو بكر الحميدي الأسدي، أحد أئمة الحديث، وشيخ البخاري المشهور، صاحب المسند، توفي سنة: ٢١٩هـ.
انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٥/ ٥٦)، سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٦١٦).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف الفسوي، الإمام الحافظ، صاحب المعرفة والتاريخ، والمشيخة، وغيرها، روى عنه الترمذي والنسائي، توفي سنة: ٢٧٧هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٣/ ١٨٠)، تهذيب التهذيب: (٤/ ٤٤١).

(٦) يوسف بن عدي بن رزيق بن إسماعيل التيمي، أبو يعقوب الكوفي، الإمام الثقة الحافظ، أخرج له البخاري والنسائي، توفي سنة: ٢٢٢هـ، بمصر.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٤٨٤)، تهذيب التهذيب: (٤/ ٤٥٧).

(٧) الأثر بتمامه في المعرفة والتاريخ: (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

أحدها: أنه إذا كان عزيزًا حكيمًا، ولم يزل عزيزًا حكيمًا، والحكمة تتضمن كلامه ومشيئته؛ كما أن الرحمة تتضمن مشيئته ـ: دلّ على أنه لم يزل متكلمًا مريدًا، وقوله: ﴿غَفُورًا﴾ أبلغ؛ فإنه إذا كان لم يزل غفورًا، فأولى أنه لم يزل متكلمًا، وعند الجهمية: بل لم يكن متكلمًا ولا رحيمًا ولا غفورًا؛ إذ هذا لا يكون إلا بخَلقِ أمورٍ منفصلةٍ عنه، فحينئذ كان كذلك.

والثاني: قول ابن عباس: «فإن الله سمَّى نفسَهُ ذلك»، يقتضي أنه هو الذي سمَّى نفسَهُ بهذه الأسماءِ، لا أن المخلوق هو الذي سمَّاه بها، ومن قال: إنها مخلوقة في جسم؛ لزمه أن يكون ذلك الجسم هو الذي سمّاه بها.

الثالث: قوله: «ولم يَنْحَلْهُ ذلكَ غيرُهُ»، وفي اللفظ الآخر: «ولم يجعله ذلك غيرُهُ»، وهذا يتبين بجعله ذلك في الرواية؛ **أي**: هو الذي حكم بنفسه بذلك لا غيره، ومن جعله مخلوقًا، لزمه أن يكون الغير هو الذي جعله كذلك ونحله ذلك.

الرابع: أن ابن عباس ذكر ذلك في بيان معنى قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾؛ ليبين حكمة الإتيان بلفظ: «كان» في مثل هذا، فأخبر في ذلك أنه هو الذي سمّى نفسَهُ ذلك، ولم ينحله ذلك غيرُهُ.

ووجه مناسبة هذا الجواب، أنه إذا نحل ذلك غيره كان ذلك مخلوقًا بخلق ذلك الغير، فلا يخبر عنه بأنه كان كذلك، وأما إذا كان هو الذي سمّى به نفسه، ناسب أن يقال: إنه كان كذلك، وما زال كذلك؛ لأنه هو لم يزل ﷻ، وهذا التفريق إنما يصح إذا كان غير مخلوق؛ ليصح أن يقال: لما كان هو المسمّي لنفسه بذلك، كان لم يزل كذلك.

فذكر الإمام أحمد أن قول القائل: «القرآن مخلوق» يتضمن القول بأن علم الله مخلوق، وأن أسماءه مخلوقة؛ لأن ظهور عدم خلق هذين للناس أبين من ظهور عدم القول بفساد إطلاق القول بخلق هذين، ولو كان القرآن

اسمًا لمجرد الحروف والأصوات، لم يصح ما ذكره الإمام أحمد من الحجة؛ فإن خلق الحروف وحدها لا تستلزم خلق العلم، وهكذا القائلون بخلق القرآن؛ إنما يقولون بخلق الحروف والأصوات في بعض الأجسام؛ لأن هذا هو عندهم القرآن، ليس العلم عندهم داخلًا في مسمى القرآن.

ولهذا لما قال له الأثرم[(١)]: فمن قال: القرآن مخلوق، وقال: لا أقول إن أسماء الله مخلوقة، ولا عِلمَهُ، لم يَزِدْ على هذا، أقول: هو كافر؟ فقال: هكذا هو عندنا، ثم استفهم استفهامَ المُنكِرِ؛ فقال: نحن نحتاج أن نشك في هذا؟! القرآن عندنا فيه أسماءُ الله، وهو من عِلمِ الله؛ فمن قال: مخلوق، فهو عندنا كافر:

فأجاب أحمد بأنهم وإن لم يقولوا بخلق أسمائه وعلمه، فقولهم يتضمن ذلك، ونحن لا نشك في ذلك حتى نقف فيه؛ فإن ذلك يتضمن خلق أسمائه وعلمه، ولم يقبل أحمد قولَهم: القرآنُ مخلوقٌ، وإن لم يُدخِلُوا فيه أسماءَ الله وعلمَهُ؛ لأن دخول ذلك فيه لا ريبَ فيه، كما أنهم لما قالوا: القرآن مخلوق، خلقه الله في جسم، لكن هو المتكلم به لا ذلك الجسم، لم يقبل ذلك منهم؛ لأنه من المعلوم أنه إنما يكون كلامَ ذلك الجسم لا كلامَ الله؛ كإنطاق الله لجوارح العبد وغيرِها؛ فإنه يفرّق بين نطقه وبين إنطاقه لغيره من الأجسام»[(٢)].

---

(١) أحمد بن محمد بن هانئ الطائي أبو بكر الأثرم الإسكافي، صاحب الإمام أحمد، أحد الأئمة الثقات، له كتاب السنن، وعلل الحديث، توفي سنة: ٢٦١هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٢/٦٢٣)، شذرات الذهب: (١/١٤٦).

(٢) التسعينية: (٢/٥٧٧ ـ ٥٨١)، **وانظر**: (٢/٣٢١ ـ ٣٢٨، ٤٥٨ ـ ٤٦٤).

المبحث الرابع

تقريره لمبحث: «أسماء الله أعلام وأوصاف، وما يتعلق بذلك»

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تقريره بأن أسماء الله الحسنى لها اعتباران: الوصفية والعَلَمِيَّة، وأدلة ذلك.
- المطلب الثاني: تقريره لدلالة أسماء الله الحسنى على الذات وعلى الصفات تكون بالمطابَقَةِ والتضمُّنِ والالتزامِ.

المطلب الأول

تقريره بأن أسماء الله الحسنى لها اعتباران: الوصفية والعلمية، وأدلة ذلك

أسماء الله الحسنى أعلامٌ وأوصاف، وليست أعلامًا جامدة لا معنى لها، وهذا هو الحق الذي قام عليه معتقَدُ أهل السُّنَّة والجماعة، مفارقين بذلك للفِرق الضالة في هذا الباب؛ الذين اعتقدوا أنَّ أسماء الله تعالى أعلام محضة؛ لا معنى لها، ولا تدل على صفاته العُلى؛ كما ذهب إلى ذلك المعتزلة من أهل الكلام ومن وافقهم.

وقد كانت لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جهود بارزة في تقرير هذه القاعدة من قواعد الاعتقاد في مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وهناك العشرات ـ إن لم

أقل المئات ـ من المواضع في كتب شيخ الإسلام المتفرقة في تقرير هذا الأصل، والتدليل عليه، والرد على المخالفين فيه، وسأكتفي بالإشارة إلى بعض تلك المواضع، والإحالة إلى بعضها الآخر؛ لكثرتها، واستحالة استقصائها، ولعل فيما سأعرضه كفاية لمن طلب الحق في ذلك.

فمن الأوجه التي استدل بها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على تقرير هذه القاعدة ـ: ما قُصِد به الاسم عند التسمية به ووظيفته التي يُراد بها في حقيقته؛ إذِ المقصودُ به أصالةً مع الدلالة على ذات الله عَزَّ وَجَلَّ المعنَى المشتقُّ منه؛ فإن: «دلالة الاسم على مسمّاه دلالة قصدية؛ فإن المسمى يسمى بالاسم ليعرف به المُسمَّى؛ وليدُلَّ عليه ـ: تارة يُقصَد به الدَّلالةُ على مجرد نفسه؛ كأسماء الأعلام للأشخاص، وتارة يُقصَد به الدَّلالةُ على ما في اللفظ من المعنى؛ كالأسماء المشتقة؛ مثل: العالم والحي والقادر.

ومن هذا الباب تسمية المعبودين آلهة؛ سموها بما لا تستحقه؛ كما يسمى الجاهلُ عالمًا، والعاجزُ قادرًا، والكذاب نبيًّا، فلهذا قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣]»(١).

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخَرَ أكثرَ تفصيلًا لهذا الجانب، مبينًا أن أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ ليست أعلامًا محضة، لا تدل على معانٍ؛ كما يعتقده كثير من المخالفين لأهل السُّنَّة في هذا الباب؛ بل تدل على معانٍ؛ هي في غاية الحُسن والكمال والجلال، والقول بأنها أعلامٌ محضة مخالفٌ لصحيح النقل وصريح العقل:

«وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ومعلوم أن الأسماء إذا كانت أعلامًا جامداتٍ؛ لا تدل على معنى، لم يكن فرقٌ فيها بين اسم واسم، فلا يلحد أحد في اسم دون اسم، ولا ينكر عاقل اسمًا دون اسمٍ؛ بل قد يمتنع عن تسميته

---

(١) النبوات: (٢/ ٧٦٧ ـ ٧٦٨)، **وانظر**: قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

مطلقًا، ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله بكثير من أسمائه، وإنما امتنعوا عن بعضها.

وأيضًا: فالله له الأسماء الحسنى دون السُّوأى، وإنما يتميز الاسم الحَسَن عن الاسم السيئ بمعناه؛ فلو كانت كلها بمنزلة الأعلام الجامدات؛ التي لا تدل على معنًى، لا تنقسم إلى حُسنَى وسُوأى»[(١)].

فإن أسماء الله لو كانت أعلامًا محضة لم يكن هناك فرقٌ بين اسم واسم، والفرق بين المعاني التي يدل عليها كل اسم من أسماء الله معلوم بالاضطرار، كما أن تضمنها للصفات هو مقتضى وصفها بأنها حُسنى؛ فإنها إنما كانت حسنى لأجل معاني الكمال ونعوت الجلال التي تدل عليها[(٢)].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولولا تنوعُ معاني الأسماء، لم يكن لبعضها على بعضٍ مزيةٌ، ولا كان في اختصاصِ بعض الناس بعلم بعضها فضيلة، ولا كان الدعاء ببعضها أوكدَ من الدعاء ببعض»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وقد قاربهم[(٤)] في ذلك من قال من متكلمة الظاهرية؛ كابن حزم: إنَّ أسماءه الحسنى؛ كالحيِّ والعليمِ والقديرِ بمنزلة أسماء الأعلام؛ التي لا تدل على حياة ولا علم ولا قدرة، وقال: ولا فرق بين الحي وبين العليم وبين القدير في المعنى أصلًا، ومعلوم أن مثل هذه المقالات سفسطةٌ في العقليات، وقرمطةٌ في السمعيات؛ فإنا نعلم بالاضطرار الفرقَ بين الحيِّ والقديرِ والعليمِ والمَلِكِ والقدوسِ والغفورِ، وأنَّ

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٧).

(٢) **انظر**: شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠، ٢٢)، مجموع الفتاوى: (٦/١٤٣)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/٤٦ ـ ٤٧)، منهاج السنة النبوية: (٢/١٥٩ ـ ١٦١)، (٥/٤٠٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/٢٩٨ ـ ٢٩٩)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/٦ ـ ٧)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٨٠٠ ـ ٨٠١)، رسالة في الرد على بعض أتباع سعد الدين ابن حمويه، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، التسعينية: (٢/٤٤٢ ـ ٤٤٥، ٤٥٤ ـ ٤٥٨).

(٣) التسعينية: (٣/٨١١).

(٤) الضمير عائد إلى غلاة النفاة من القرامطة ونحوهم.

العبد إذا قال: رب اغفر لي وتب عليّ؛ إنك أنت التواب الغفور، كان قد أحسن في مناجاة ربه، وإذا قال: اغفر لي وتب علي؛ إنك أنت الجبار المتكبر الشديد العقاب، لم يكن محسنًا في مناجاته، وأن الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بالرحمٰن؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۩﴾ [الفرقان: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]»(١).

كما استدل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن إثبات الأسماء يستلزم إثبات الصفات؛ «فإن إثبات حيٍّ بلا حياةٍ، وعالمٍ بلا علمٍ، وقادرٍ بلا قُدرةٍ؛ كإثبات متحركٍ بلا حركة، ومتكلم بلا كلام، ومريد بلا إرادة، ومُصَلٍّ بلا صلاة، ونحو ذلك مما فيه إثبات اسم الفاعل، ونفي مُسَمَّى المصدر اللازم لاسم الفاعل، ومن أثبت الملزومَ دون اللازمِ، كان قوله باطلًا»(٢)، وهذا أمرٌ في غاية الوضوح لدى أصحاب العقول السليمة.

ومن الأوجُهِ الدالةِ على تضمُّن أسماءِ الله الحسنى للصفات: أن الله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي وصف نفسَهُ بهذه الأسماء، وأن صفاته إنما يُعبَّر عنها بأسمائه، كما سمَّى نفسَهُ: «الرحمٰن» «الرحيم»، ووصفها بالرحمة، وسمّى نفسه:

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٦ ـ ١٠٧)، **وانظر**: الجواب الصحيح: (٢/ ٢٨١)، الصفدية: (٢/ ١٣٢)، شرح حديث جبريل ص: (٤٧٠ ـ ٤٧١)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٥٢ ـ ٥٣)، (١٠/ ٢٣١)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٦٦ ـ ٦٧)، التدمرية ص: (١٠٠ ـ ١٠١)، القاعدة المراكشية ص: (٣٩).

(٢) الصفدية: (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٢٧٠)، (٣/ ٤٢٩)، (٧/ ٢٦١)، (١٠/ ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٣٥، ٥١٢ ـ ٥١٣).

«الغفور»، ووصفها بالمغفرة، وسمَّى نفسَهُ «العليم»، ووصفها بالعِلمِ، ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أثناء ردّه على ما طُلِبَ منه من عدم التعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، وألَّا يكتب بها إلى البلاد ولا في الفتاوى، أجاب بأن في ذلك إبطالًا لأعظم أصول الدين ودعائم التوحيد، وقال مستطرِدًا ـ: «... بل جميع أسماء الله الحسنى هي مما وصف الله بها نفسه؛ كقوله: ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]، ﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦]، ﴿ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]، وما أخبر الله بعلمه، وقدرته، ومشيئته، ورحمته، وعفوه، ومغفرته، ورضاه، وسخطه، ومحبته، وبغضه، وسمعه، وبصره، وعلوه، وكبريائه، وعظمته وغير ذلك، كل ذلك من آيات الصفات، فهل يُؤمَرُ من آمن بالله ورسوله بأن يُعرِضَ عن هذا كُلِّه، وأن لا يُبلِّغ المؤمنين من أُمة محمد ﷺ هذه الآياتِ ونحوَها منَ الأحاديثِ، وأن لا يكتب بكلام الله وكلام رسوله، الذي هو آيات الصفات وأحاديثها إلى البلاد، ولا يفتي من ذلك ولا به، وقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وأسوأ أحوال العامة أن يكونوا أُميين، فهل يجوز أن يُنهى أن يُتلى على الأميين آياتُ الله، أو عن أن يعلموا الكتاب والحكمة»[1].

ومن الأوجُهِ التي ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الدالَّةِ على تضمُّنِ

---

(١) التسعينية: (١/ ١٢٤ ـ ١٢٥)، **وانظر**: (٢/ ٤٥٤ ـ ٤٥٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٥)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ١٦٠)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢٢).

أسماء الله لصفاته ـ: اشتقاقُ أفعال الله عَجَّلَ من أسمائه؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله تَعَالَىٰ فعله وصنعه عن كماله وجلاله، فأفعاله عن أسمائه وصفاته ومشتقة منها؛ كما قال تَعَالَىٰ: **(أَنَا الرَّحْمٰنُ؛ خَلَقْتُ الرَّحِمَ، وَشَقَقْتُ لَهَا مِن اسْمِي)**[١]، والعبد أسماؤه وصفاته عن أفعاله؛ فيَحدُثُ له اسمُ العالم والكامل بعد حدوث العلم والكمال فيه»[٢].

ومن بين المواضع العديدة التي قرّر فيها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأصل في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، أورد هذا النصَّ من كلامه؛ يفصّل فيه شيخ الإسلام بالأمثلة التطبيقية على بعض الأسماء الحسنة وما تضمنتها من الصفات العُلَى؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قولهم[٣]: تجري مَجْرَى أسماءٍ، فإن أرادوا بذلك أسماءَ أعلام أو جامدة وسائرها صفات، فاسم الحيِّ والعالِم اسمٌ مشتقٌّ يدلُّ على معنى العلم والحياة؛ كما يدل القدير على القدرة، وإن أرادوا أنه يُسمَّى بها؛ فللَّه تعالى أسماءٌ كثيرة؛ فإنه سبحانه له الأسماء الحسنى.

ومن أسمائه: القدير، والقدرة تستلزم من قدرته على المخلوقات ما لا يدل عليه العلمُ، وخلقه للمخلوقات يدل على قدرته أبلغ من دلالته على علمه، واختصاصُهُ بالقدرة أظهر من اختصاصه بالعلم، حتى إن طائفة من النظار؛ كأبي الحسن الأشعري وغيره، يقول: أخصُّ وصفِهِ القدرةُ على الاختراع؛ فلا يوصف بذلك غيره.

والجهم بن صفوان قبله يقول: ليس في الوجود قادر غيره، ولا لغيره قدرة، والأشعري وإن أثبت للمخلوق قدرة؛ لكن يثبت قدرة لا تؤثر في

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، برقم: (١٦٩٤).
والترمذي في جامعه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم، برقم: (١٩٠٧).
وقال الألباني عنهما: «صحيح».

(٢) مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٧٨).

(٣) أي: النصارى، وشيخ الإسلام أورد هذا الكلام في معرض رده عليهم في دعواهم أن الأقانيم التي يزعمونها صفات جوهرية تجري مجرى أسماء.

المقدور، ولم يقل أحد من العقلاء: إن أخصَّ وصفِهِ الحياةُ والعلم، ولا: إن غيره ليس بحي ولا عالم؛ فكان جعل القدير اسمًا وغيره صفة - إن كان الفرق حقًّا - أولى من العكس؛ فكيف إذا كان الفرق باطلًا؟! فإن أسماءه تعالى التي يعرفها الناسُ هي أسماء، وهي صفات في اصطلاح أهل العربية تدل على معانٍ، وهي صفاته القائمة به.

فالحيُّ يدل على الحياة، والعليم يدل على العلم، والقدير يدل على القدرة، هذا مذهب سلف الأمة وجماهير الأمم، ومن الناس فرقة شاذة تزعم أن هذه الأسماءَ لا تدل على معانٍ؛ كأسماء الأعلام»[1].

وأهل السُّنَّة والجماعة - بإقرارهم لمضمون هذه القاعدة - جانبوا بذلك معتقدَ من خالفهم من أهل الباطل؛ الذين أثبتوا لله ﷻ أسماء مجردة عن المعاني بمنزلة الأعلام المحضة التي لا معنى لها، وهم المعتزلة ومن وافقهم؛ كابن حزم الظاهري وأمثاله، والكلابية والأشاعرة والماتريدية؛ فيما نَفَوْا من معاني معظَم أسماء الله ﷻ، وهذا الجانب سَتتمُّ دراسته بالتفصيل في الباب الثالث بإذنَ الله تعالى.

المطلب الثاني

تقريره لدلالة أسماء الله الحسنى على الذات وعلى الصفات تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام

إن الإقرار بمضمون قاعدة: «أسماء الله أعلام وأوصاف» -: يتضمن العديد من المباحث المتعلقة بها؛ فإلى جانب ما تمّ تقريره في المطلب المتقدم؛ من أدلة تضمُّنِ أسماءِ الله الحسنى للصفات العلى، وأن الوصف فيها لا ينافي العَلَمِيَّة؛ فهذا المطلب معقود لبيان دَلالةِ أسماءِ الله الحسنى على الذات وعلى الصفات وأنواع هذه الدلالة.

---

(١) الجواب الصحيح: (٢/ ١٧٤ - ١٧٥)، **وانظر لأمثلة أخرى**: الرد على المنطقيين ص: (٤٦٥)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٢ - ٩٥).

فأسماء الله ﷻ أعلامٌ؛ باعتبار دلالتها على الذات العليّة المقدسة، وأوصاف؛ باعتبار دلالتها على المعاني الجليلة المتضمنة لها، والتي اشتقت منها.

فهي باعتبار دلالتها على الذات ـ **أي**: كونها أعلامًا ـ مترادفةٌ(١)؛ لأنها تدلّ على مسمًّى واحدٍ؛ وهو الله ﷻ.

وهي باعتبار المعاني التي تتضمنها متباينة(٢)؛ لدلالة كل اسم على معنًى ونعتٍ خاصٍّ به؛ لا يدل عليه الاسمُ الآخَرُ.

هذا بالنسبة لنفس الدَّلالة، وقد قرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القضيةَ في مواضع عِدَّةٍ من مؤلفاته؛ فمن ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير، سميع بصير، غفور رحيم، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، فنحن نفهم معنى ذلك، ونميّز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلَّها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها، **فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات**»(٣).

وفي مزيد توضيح لهذه القضية، وتفصيلٍ أكبرَ لها، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أسماء الله الحسنى ليست مترادفة؛ بحيث يكون معنى كل اسم هو معنى الاسم الآخَرِ، ولا هي أيضًا متباينة التبايُنَ في المُسمَّى وفي صفتِهِ؛ بل هي من جهة دَلالتِها على المسمَّى كالمترادفةِ؛ ومن جهة دلالتها على صفاته كالمتباينة، وهذا القسم كثير؛ ومنه أسماء النبي ﷺ، وأسماء القرآن وغير ذلك، وبعض الناس يجعلون هذا قِسمًا مِنَ المترادفِ، وبعضهم

---

(١) المترادفة: ما اختلفت في ألفاظها، واتحدت في مدلولها، **انظر**: طرق الاستدلال ومقدماتها ص: (٩١)، مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: (٨١٥ ـ ٨١٦)، التسعينية: (٣/٨٠٨)، التدمرية ص: (١٠٠ ـ ١٠١).

(٢) المتباينة: ما اختلفت في ألفاظها ومعانيها، **انظر**: طرق الاستدلال ومقدماتها ص: (٩١)، مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: (٨١٤ ـ ٨١٥)، التسعينية: (٣/٨٠٨)، التدمرية ص: (١٠٠ ـ ١٠١).

(٣) التدمرية ص: (١٠٠ ـ ١٠١)، **وانظر**: (١٠١ ـ ١٠٢).

يجعله من المتباين؛ قسمًا ثالثًا، قد يسميه المتكافئ[١].

والمقصود فهم المعنى، فإذا قيل: الرحمٰن الرحيم، وقيل: العليم القدير، وقيل: السميع البصير، فالأول يدل على المُسمَّى بصفة الرحمة، والثاني يدل عليه بصفة العلم، والثالث بصفة القدرة، والرابع بصفة السمع، والخامس بصفة البصر، وهذه الصفات ليس أحدها هو الآخَرَ، وهذا مما لا ينازع فيه هؤلاء[٢] ولا غيرهم؛ فصفات كل اسم يدل من صفات الرب على ما لم يدل عليه الآخَرُ، مع اتفاقها في الدَّلالة على المُسمَّى.

نعم، وقد يدل الاسم على معنَى الآخَرِ بطريق اللزوم؛ فإنه يدل على الذات، والذاتُ تستلزم جميع الصفات؛ لكن دلالة اللزوم ليست هي دلالة الاسم اللغوية، واللزوم أيضًا يحتاج إلى أن يعرف تلك الصفات من غير الاسم، فلا يكون الاسم هو الدالَّ عليها، وإذا كان كذلك، فتعدد أسماء الله تعالى لم يقتضِ تعددَ المُسمَّى، ولكن اقتضى تعدد صفاته التي دلت عليها تلك الأسماء، وهؤلاء لا ينازعون في تعدد الصفات في الجملة، ومحققوهم لا يقولون: إنها محصورةٌ بعدد؛ بل يقولون: هذا الذي علمناه، وقد يكون له من الصفات ما لا نعلمه، وإذا كانت معاني الأسماء متعددة ـ وإن كان المسمَّى واحدًا ـ لم يكن هذا نظيرًا لما ادعاه من تكثر العبارات مع اتحاد المعنى المعبَّرِ عنه.

وأما اختلاف الأسماء بالعربية وغيرها من الألسن، فهذا على وجهين:

---

(١) لم أقف على من سبق شيخ الإسلام إلى اعتبار هذا النوع قسمًا مستقلًا من الألفاظ، وعرَّفها رَحِمَهُ اللهُ بأنها: «الواقعة بين المترادفة والمتباينة، كالصارم والمهند، وكالريب والشك، والمور والحركة، والصراط والطريق» مجموع الفتاوى: (٦/ ٦٣)، وأسماء الله عَزَّ وَجَلَّ وأسماء نبيه ﷺ وكتابه من هذا الباب، **انظر**: التدمرية ص: (١٠٠ ـ ١٠١)، المسودة في أصول الفقه: (٢/ ٩٩٢ ـ ٩٩٣).

وقد أشار السيوطي إلى هذا القسم، وقال: «قال بعض المتأخرين: وينبغي أن يكون هذا قسمًا آخر، وسمّاه المتكافئة»، المزهر في اللغة: (١/ ٣١٨)، فلعله يقصد شيخ الإسلام والله أعلم.

(٢) المقصود من يردّ عليهم شيخ الإسلام في قولهم بأن كلام الله معنى واحد، من الكلابية والأشاعرة ومن وافقهم.

تارة تكون تلك الأسماء العجمية تدل على صفات، ليست هي الصفةَ التي يدلُّ عليها الاسم العربيُّ، فيكون بمنزلة الأسماء الحسنى بالعربية، وتارة يكون معناها معنى الاسم العربي، فيكون هذا كالأسماء المترادفة، ولولا تنوعُ معاني الأسماء، لم يكن لبعضها على بعض مزية، ولا كان في اختصاص بعض الناس بعلم بعضها فضيلة، ولا كان الدعاء ببعضها أوكدَ منَ الدعاء ببعض»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في موضع آخر: «فأسماؤه كلها متفقه في الدَّلالةِ على نفسِهِ المقدسةِ، ثم كل اسم يدل على معنًى من صفاته، ليس هو المعنى الذي دلّ عليه الاسمُ الآخَرُ؛ فالعزيز يدل على نفسِهِ مع عزته، والخالق يدلُّ على نفسِهِ مع خلقه، والرحيم على نفسِهِ مع رحمته، ونفسُهُ تستلزمُ جميعَ صفاته؛ فصار كل اسم يدل على ذاته والصفةِ المختصَّةِ به بطريق المطابقة، وعلى أحدهما بطريق التضمُّنِ، وعلى الصفةِ الأخرى بطريق اللزوم»(٢).

۞ دَلالةُ أسماء الله على ذاته وصفاته تكون بالمطابَقةِ، والتضمُّنِ، والالتزام:

فإن دَلالةَ أسمائه الحسنى على ذاته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وعلى صفاته عَزَّ وَجَلَّ شاملة لأنواع الدلالة الثلاثة في اللغة العربية؛ وهي(٣):

---

(١) التسعينية: (٣/٨٠٨ ـ ٨١١).

(٢) الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٢٩)، **وانظر**: تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٣٢)، سؤال حول حديث: (**دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ**)، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٢٥٤)، رسالة في الرد على بعض أتباع سعد الدين ابن حمويه، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٣٠)، قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٢٠٣)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)، القاعدة المراكشية ص: (٣٩)، التسعينية: (٣/ ٨١٢، ٨١٩ ـ ٨٢١)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٦٦ ـ ٦٧)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٢٣)، (٦/ ٢٩٤)، شرح العمدة: (كتاب الصلاة ٢/ ١٥٧)، سجود التلاوة معانيه وأحكامه، ص: (٤١)، الردّ على الشاذلي في حزبيه ص: (١٢٢ ـ ١٢٣).

(٣) لا بد من التنبيه هنا إلى أن هذه الأنواع الثلاثة خاصة بالدلالة اللفظية الوضعية، فالدلالة =

١ ـ **دلالة المطابقة**: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وُضِعَ بإزائه؛ كدَلالةِ اسم «الرجلِ» على الذكر الكبير من بني الإنسان، و«المرأةِ» على الأنثى الكبيرة من بني الإنسان، ومن ذلك دَلالةُ اسمِ اللهِ: «الرحمٰن» على ذات الله ﷻ، وعلى صفة الرحمة.

٢ ـ **دلالة التضمن**: هي دَلالةُ اللفظِ على جزء معناه في ضمن كلِّ المعنى؛ كدَلالةِ لفظ «البيت» على الحائط، أوِ الغرفة، ومن ذلك دلالة اسم الله: «الغفور» على صفة المغفرة.

٣ ـ **دلالة اللزوم**: هي دَلالةُ اللفظِ على الخارج عن المعنى الموضوع له الملازِمِ له في الذهن، والممتنع انفكاكُهُ عنه؛ كدَلالةِ لفظ «أربعة» على الزوجية، ومن ذلك دلالة اسم الله: «الجبار» على صفة العلم.

وقد نصّ على ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع مختلفة من كتبه؛ ومنها قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مبينًا لأنواع هذه الدلالة ـ: «قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢ ـ ٢٤]؛ فأسماؤه كلها متفقه في الدَّلالة على نفسه المقدسةِ، ثم كل اسم يدل على معنى من صفاته، ليس هو المعنى الذي دلّ عليه الاسمُ الآخرُ؛ فالعزيز يدل على نفسه مع عزته، والخالق يدل على

= من حيث العموم تنقسم إلى: لفظية، وغير لفظية، واللفظية تنقسم إلى: وضعية، وعقلية، وطبيعية.

وانظر في أنواع الدلالة الثلاثة المقصودة بالبحث: الرد على المنطقيين ص: (٦٨، ٧٢، ٧٥ ـ ٧٦، ٣١٣)، منهاج السنة النبوية: (٥/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)، طرق الاستدلال ومقدماتها ص: (٦٠ ـ ٦١)، مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: (٣٦٧ ـ ٣٧٣).

نفسه مع خلقه، والرحيم على نفسه مع رحمته، ونفسه تستلزم جميع صفاته؛ فصار كل اسم يدل على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابقة، وعلى أحدهما بطريق التضمن، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في السياق نفسه: «فإن الله سبحانه إذا ذكر في القرآن اسمًا؛ مثل قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فكل من المفسرين يعبّر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته...».

ثم استطرد رَحِمَهُ اللَّهُ في التمثيل لتنوع عبارات المفسرين في معنى الصراط، إلى أن قال: «... ومعلوم أن المُسمَّى هو واحد وإن تنوعت صفاته وتعددت أسماؤه وعباراته؛ كما إذا قيل: محمد هو أحمد، وهو الحاشر، وهو الماحي، وهو العاقب، وهو خاتم المرسلين، وهو نبي الرحمة، وهو نبي الملحمة.

وكذلك إذا قيل: القرآن هو الفرقان، والنور، والشفاء، والذكر الحكيم، والكتاب الذي أُحكِمَتْ آياته ثم فُصِّلَت.

وكذلك أسماء الله الحسنى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وهو ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٢ ـ ٥]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٢ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ﴾ [الحشر: ٢٢، ٢٣] ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: ٢٤]، وأمثال ذلك:

فهو سبحانه واحد صمد، وأسماؤه الحسنى تدل كلها على ذاته، ويدل هذا من صفاته على ما لا يدل عليه الآخَرُ، فهي متفقةٌ في الدَّلالةِ على الذات، متنوعةٌ في الدَّلالةِ على الصفات؛ فالاسم يدل على الذات والصفة المعينة بالمطابقة، ويدل على أحدهما بطريق التضمُّن، وكل اسم يدل على

(١) الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٢٩).

الصفة التي دلّ عليها بالالتزام؛ لأنه يدل على الذات الـمُتكنَّى به جميعُ الصفات»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في أثناء كلامه على اسمَيِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: «الله» و«الرحمٰن»: «قد عُلِمَ أن هذين اسمان من أسماء الله، ليسا اسمين لشيء من صفاته؛ كالعزة والقدرة والحكمة، ولا اسمين لشيء سواه، وأسماء الله تعالى كلّها متفقة في دلالتها على نفسه المقدسة، ولكل اسم خاصة ينفرد بها عن الاسم الآخر؛ فللرحمٰن الرحمةُ، وللحكيم الحكمةُ، وللقدير القدرةُ، وهكذا أسماء الرسول، وأسماءُ القرآن؛ ليست هذه الأسماء مترادفةً، ولا هي أيضًا متباينة من كل وجه؛ بل هي باعتبار الذات مترادفة، وباعتبار الصفات غير مترادفة؛ بل كالمتباينة، ولهذا يُسمَّى هذا النوعُ المتكافئةَ، وكل اسم فإنه يدل على ذات الله وعلى خصوص وصفه بالمطابقة، ويدل على أحدهما بالتضمن، ويدل على الصفة التي للاسم الآخر بالالتزام؛ فإنه يدل على الذات المستلزمة للصفة الأخرى؛ فبين كل اسمين اجتماعٌ وامتيازٌ إلا اسم «الله»... [(٢)]»[(٣)].

بهذا تتضح جوانبُ هذه القاعدة الأصيلة من قواعد أهل السُّنَّة والجماعة في معتقدهم في هذا الباب، الدالة على أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عدمَ الالتزام بمضمون هذه القاعدة، واعتقادَ أن أسماء الله الحسنى هي مجرد أعلام محضة لا معاني لها، ولا تدل على صفاته، هو نوع من أنواع الإلحاد في أسمائه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وسيأتي في الباب الثالث بإذن الله بحث أنواع الإلحاد في أسماء الله من خلال جهود شيخ الإسلام في ذلك، وأكتفي بالإشارة هنا تفاديًا للتكرار والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٨١ - ٣٨٣).

(٢) سيأتي مزيد تفصيل في شرح اسم: «الله» في الفصل الثاني من الباب الثاني بإذن الله، وعنده يتضح مراد شيخ الإسلام بهذا الاستثناء، **انظر**: ص: (٥٤٧) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٣) رسالة في الرد على بعض أتباع سعد الدين ابن حمويه، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤١٤)، **وانظر**: مقدمة في أصول التفسير ص: (٢٤ - ٢٨)، تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٣٢)، سؤال حول حديث: **(دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ)**، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٢٥٤).

المبحث الخامس

تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها واقترانها

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها.**
- **المطلب الثاني: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار اقترانها.**

المطلب الأول

تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها

من المباحث التي قرّرها شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ فيما يتعلق بالأسماء الحسنى بحث الأسماء المفردة التي جاءت بصورة الاسم المفرد؛ مثل: الله، الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، ونحوها(١):

اسمَا الله عَزَّ وَجَلَّ: «الله» و«الرحمٰن» هما أصل بقية أسماء الحسنى:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعامة ما سمَّى به النبيُّ ﷺ عبد الله وعبد الرحمٰن؛ كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ

---

(١) **انظر**: معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٦٧).

﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإن هذين الاسمين هما أصل بقية أسماء الله تعالى»(١).

اسمَا الله ﷻ: «الحيُّ»، «القيومُ» يجمعان أصل معاني بقية أسماء الله الحسنى:

كما أن اسمَي الله ﷻ: «الله» و«الرحمٰن» هما أصل بقية أسماء الله الحسنى، فإن اسمَي الله ﷻ: «الحي» و«القيوم» يجمعان أصل معاني أسماء الله تعالى وصفاته؛ إذ إنهما يستلزمان العديد من صفات الله تعالى وأفعاله:

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «واسمه «الحي القيوم» يجمع أصل معاني الأسماء والصفات؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع(٢)، ولهذا كان النبي ﷺ يقوله(٣) إذا اجتهد في الدعاء»(٤).

استلزام بعض أسماء الله الحسنى لمعاني العديد من الصفات والأفعال:

ومن الأمثلة التي ضربها شيخ الإسلام رحمه الله في الدَّلالةِ على استلزام بعض أسماء الله تعالى للعديد من الصفات والأفعال ـ: اسم الله تعالى: «الحي»؛ فقال رحمه الله: «وكما أن الحركة مستلزمة للإرادة والحياة؛ فالحياة أيضًا مستلزمة للحركة والإرادة؛ ولهذا كان أعظم آية في القرآن: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فاسم: «الحي» مستلزم لصفاته وأفعاله، وهو من أعظم البراهين العقلية على ثبوت صفات الكمال،

---

(١) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧٩).

(٢) لشيخ الإسلام رحمه الله رسالة مفردة في معنى اسمه تعالى «الحي» «القيوم»، مطبوعة ضمن جامع المسائل: (١/ ٣٥ ـ ٥٩)، ورسالة أخرى في اسمه تعالى «القيوم»، مطبوعة ضمن نفس الجامع: (٥/ ١٥٩ ـ ١٧٦).

(٣) يشير إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا كربه أمر قال: **(يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ)**، تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٢) من هذه الرسالة، **وانظر**: الكلم الطيب ص: (١١٧).

(٤) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٣)، **وانظر**: فصل في معنى «الحي القيوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٥٩).

والمصحح لها، والمستلزم ثبوتَها ونفيَ نقيضِها؛ كالعلم والكلام والسمع والبصر، وغير ذلك»(١).

الأسماء المفردة يتعلق كل اسم منها بما يناسبه:

ومن المباحث التي قرّرها أيضًا ـ فيما يتعلق بالأسماء الحسنى المفردة ـ أن هذه الأسماء يتعلق كل اسم منها بما يناسبه؛ فاسم العليم مثلًا يتعلق بكل معلوم، واسم السميع يتعلق بكل مسموع، والبصير يتعلق بكل مبصر، وهكذا بقية أسماء الله تعالى.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماء الله المطلقة؛ كاسمه السميع، والبصير، والغفور، والشكور، والمجيب، والقريب ـ: لا يجب أن تتعلق بكل موجود؛ بل يتعلق كل اسم بما يناسبه، واسمه العليم لما كان كل شيء يصلح أن يكون معلومًا؛ تعلّق بكل شيء»(٢).

ويتضح كلام شيخ الإسلام هذا بالمثال الذي ضربه رَحِمَهُ اللَّهُ؛ بل أورد هذا التقرير من أجله، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قبل الكلام السابق ممثلًا باسمي الله عَزَّ وَجَلَّ ـ: «القَريب» «المُجيب»: «وكذلك ما في الصحيحين: عن أبي موسى الأشعري: أنهم كانوا مع النبي في سفر، فكانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير؛ فقال: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا؛ إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا؛ إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ)**(٣).

فقال: **(إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ)**، لم يقل: إنه قريب إلى كل موجود، وكذلك قول صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، هو كقول شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، ومعلوم أن قوله: ﴿قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾، مقرون بالتوبة والاستغفار، أراد به: قريب مجيب لاستغفار المستغفرين التائبين إليه، كما أنه

(١) قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٣٨٣).

(٢) شرح حديث النزول ص: (٣٥٥).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٤).

رحيم ودود بهم، وقد قرن القريب بالمجيب، ومعلوم أنه لا يقال: إنه مجيب لكل موجود، وإنما الإجابة لمن سأله ودعاه، فكذلك قربه ﷻ»[١].

هذه بعض التقريرات من جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يتعلق بالأسماء الحسنى باعتبار إفرادها، يظهر من خلالها رغبةُ شيخ الإسلام في إبراز بعض الجوانب التي يتضح من خلالها كونُ أسماء الله حسنى، وأوجه الكمال والجلال فيما تحمله من المعاني الجميلة والنعوت الجليلة.

المطلب الثاني

تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار اقترانها

من المباحث التي قرّرها شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يتعلق بالأسماء الحسنى المقترنة؛ التي لا تطلق على الله إلا مع مقابلها؛ مثل: «المُذِلّ»، و«الضَّارّ» و«الخافض» ونحوها[٢] ـ: أن هذه الأسماء لا يجوز الفصل بينها عند الإطلاق إلا بذكر مقابله؛ من «المُعِزّ»، و«النافع»، و«الرافع» ونحوها؛ لأنه لا يظهر وجه الكمال فيها إلا بذكرها مقترنة، فهي تجري مَجرَى الاسم الواحد.

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن «الضارَّ» و«المانعَ» و«الخافضَ» لا تذكر إلا مقرونة بـ «النافع» «المعطي» «الرافع»؛ لأن ما فعله من الضرر والمنع والخفض فيه حكمة بالغة، أوجب أن تكون فيه رحمة واسعة، ونعمة سابغة، فليس في الحقيقة ضررًا عامًّا وإن كان فيه ضرر؛ فالضرر الإضافيُّ بالنسبة إلى بعض المخلوقات يشبه ما في البطون؛ من كونه ليس تحته شيءٌ، وأنه لو أدلى بحبل، لهبط عليه؛ فإن الهبوط والتحتية أمر إضافيٌّ بالنسبة إلى تقدير حال لبعض المخلوقات، هذا في قدره، وهذا في فعله»[٣].

---

(١) شرح حديث النزول ص: (٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٢) **انظر**: معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٦٧).

(٣) بيان تلبيس الجهمية: (٤/٣٩).

ويقول كَلَّهُ في موضع آخر: «وقد قال من قال من العلماء: إن مثل أسمائه «الخافضِ الرافعِ» و«المُعِزِّ المُذِلِّ» و«المُعطِي المانعِ» و«الضارِّ النافعِ» ـ: لا يُذكر ولا يُدعى بأحد الاسمين الذي هو مثل: «الضار» و«النافع»[1] و«الخافض» و«الرافع»؛ لأن الاسمين إذا ذُكرا معًا، دلَّ ذلك على عموم قدرته وتدبيره، وأنه لا ربَّ غيره، وعموم خلقه وأمره فيه مدحٌ له، وتنبيهٌ على أن ما فعله من ضرر خاص، ومنع خاص، فيه حكمة ورحمة بالعموم، وإذا ذكر أحدهما، لم يكن فيه هذا المدحُ، والله له الأسماء الحسنى، ليس له مَثَلُ السوء قَطُّ»[2].

وقال شيخ الإسلام كَلَّهُ: «الأسماء التي فيها ذكر الشر، لا تذكر إلا مقرونة؛ كقولنا: «الضارِّ النافعِ»، «المعطي المانعِ»، «المُعِزِّ المُذِلِّ»، أو مقيدةً؛ كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]»[3].

فقد أوضح شيخ الإسلام كَلَّهُ أن العلة في ذكر الاسمين جميعًا وإجرائهما مَجرَى الاسم الواحد، الدَّلالةُ على العموم الذي يفيده هذا الاجتماع، ودفع توهم النقص، الذي قد يُفهَمُ من إطلاق الاسم الذي فيه معنى الشر، وليس هذا فحَسْبُ، فإن في الاقتران مزيدَ كمالٍ؛ من جهة الاسم الذي يدل على المدح: المعطي، والرافع، والمعز، ونحو ذلك، وفي بيان ذلك يقول شيخ الإسلام كَلَّهُ: «ولهذا كان اتصافه بأنه يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل، أكمل من اتصافه بمجرد الإعطاء والإعزاز والرفع؛ لأن الفعل الآخَرَ ـ حيث تقتضي الحكمة ذلك ـ أكمل ممن لا يفعل إلا أحد النوعين، ويُخِلُّ بالآخَرِ في المحلِّ المناسب له، ومن اعتبر هذا الباب وجده على قانون الصواب، والله الهادي لأولي الألباب»[4].

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: «المانع»، والله أعلم، وهو في إحدى النسخ الخطية كما أشار المحقق.

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٣٠٠).

(٣) الحسنة والسيئة ص: (٥١)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٤/ ٢٧٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٧/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٤) الرسالة الأكملية ص: (٣٩)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٥/ ٤١٠)، جواب أهل العلم =

ولا يفوت مثلَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ التنبيهُ على ما وقع فيه مَن ضلَّ في هذا الباب؛ فاستخدموا القياسَ الفاسدَ في إطلاق أسماءٍ على الله عَزَّ وَجَلَّ، جمعوا فيها بين الاسم الحَسَنِ وضدِّهِ، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في معرض ردّه على الحلاج؛ في جمعه بين تسمية الله بالقريب البعيد ـ: «فأما وصفه بأنه القريب البعيد، فلا أصل له؛ بل هو وصف باسم حَسَنٍ وبضِدِّه؛ كما لو قيل: العليُّ السافل، أو الجواد البخيل، أو الرحيم القاسي ونحو ذلك، والله تعالى له الأسماء الحسنى، وإنما يؤتى مثل هؤلاء من القياس الفاسد، لمَّا سمعوه يخبر عن نفسه بأنه الأول الآخر، الظاهر الباطن، قاسوا على ذلك: القريب والبعيد، وهذا خطأ؛ لأن تلك الأسماء كلها حسنة، دالةٌ على كمال إحاطته مكانًا وزمانًا، وأما هذا، فهو جمع بين الاسم الحَسَنِ وضِدِّهِ»[(١)].

هذا بالنسبة للوجه الأول من أوجُهِ الاقتران بينَ الأسماء، وهو اقتران ما لا يمكن فَصلُهُ عن بعضِهِ، فيجري في حقه عَزَّ وَجَلَّ مَجرى الاسمِ الواحد؛ لما في هذا الاقترانِ من الدَّلالةِ على الكمال الذي يستحقه الله عَزَّ وَجَلَّ، ولشموله على معنًى إذا أُطلِقَ منفردًا، دلّ على النقص في حقه تعالى، وهو منزهٌ عنه من كل وجه، وهناك اقترانٌ آخَرُ بينَ أسماء الله المفردة يأتي لمعنًى إضافي يكسبه اقترانُها ببعضٍ، وإن كانت في الأصل أسماءً مفردة يجوز إطلاقها على الله كلٌّ على حِدَةٍ؛ ولكن اقترنت لمناسبة معيّنة، وحكمةٍ مقصودةٍ من هذا الاقتران؛ ومثال ذلك ما يختم الله عَزَّ وَجَلَّ به آياتٍ كثيرةً من كتابه؛ فيجمع بين اسمين من أسمائه لمناسبة ذلك الجمع لمعنًى مرادٍ.

ومن أمثلة ذلك: جمعُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بين اسمَيهِ: العزيز الحكيم، والغفور الودود، والغني الحميد، والعلي العظيم، ونحو ذلك في آيات كثيرة، وقد نبّه شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواطن من مؤلفاته إلى المناسبة التي

= والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢١ ـ ١٢٢)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٤ ـ ٩٥).

(١) الاستقامة: (١/ ١٣٩ ـ ١٤١).

يجمع الله من أجلها بين اسمين من أسمائه، وأوجه الكمال التي تظهر من ذلك الجمع؛ فمن ذلك:

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فيما جمع الله فيه بين «المَلِك» و«الغنيّ» و«الحميد» و«الكريم» من أسمائه ـ: «وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: **(كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمٰنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ)**(١)، وفي القرآن: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]، وقالتِ الملائكةُ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وهاتان الكلمتان إحداهما مقرونة بالتحميد، والأخرى بالتعظيم، فإنا قد ذكرنا أن التسبيح فيه نفيُ السوء والنقائص المتضمِّنُ إثباتَ المحاسنِ والكمالِ، والحمدُ إنما يكون على المحاسن، وقرن بين الحمد والتعظيم، كما قرن بين الجلال والإكرام؛ إذ ليس كل معظَّم محبوبًا محمودًا، ولا كل محبوب محمودًا معظَّمًا، وقد تقدم أن العبادة تتضمن كمال الحب المتضمِّنِ معنَى الحمدِ، وتتضمَّنُ كمالَ الذلِّ المتضمِّنَ معنَى التعظيم؛ ففي العبادة حبه وحمده على المحاسن، وفيها الذلُّ له الناشئُ عن عظمته وكبريائه، ففيها إجلاله وإكرامه، وهو سبحانه المستحق للجلال والإكرام، فهو مستحِقٌّ غايةَ الإجلال وغايةَ الإكرامِ.

ومن الناس مَن يَحسَبُ أن «الجلال» هو الصفاتُ السلبيةُ، و«الإكرام» الصفاتُ الثبوتيةُ؛ كما ذكر ذلك الرازيُّ ونحوه، والتحقيقُ أن كِلَيهما صفاتٌ ثبوتية، وإثبات الكمال يستلزم نفي النقائص، لكن ذكر نوعي الثبوت، وهو ما يستحق أن يُحَبَّ وما يستحِقُّ أن يُعظَّمَ؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]، وقول سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]، وكذلك قوله: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١].

فإن كثيرًا ممن يكون له المُلكُ والغِنَى لا يكون محمودًا بل مذمومًا؛

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٢).

إذ الحمد يتضمن الإخبار عن المحمود بمحاسنه المحبوبة؛ فيتضمن إخبارًا بمحاسن المحبوب؛ محبةً له.

وكثير ممن له نصيب من الحمد والمحبة، يكون فيه عجزٌ وضعفٌ وذلٌّ، ينفي العظمة والغِنَى والملكَ، فالأول يُهابُ ويُخافُ ولا يُحَبُّ، وهذا يُحب ويُحمَدُ ولا يُهابُ ولا يُخافُ، والكمالُ اجتماعُ الوصفين؛ كما ورد في الأثر: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ رُزِقَ حَلَاوَةً وَمَهَابَةً»[١]، وفي نعت النبي ﷺ: (مَنْ رَآهُ بَدِيهَةً، هَابَهُ، وَمَنْ خَالَطَهُ مَعْرِفَةً، أَحَبَّهُ)[٢].

فقرن التسبيح بالتحميد، وقرن التهليل بالتكبير؛ كما في كلمات الأذان، ثم إن كل واحد من النوعين يتضمن الآخَرَ إذا أُفْرِدَ؛ فإن التسبيح والتحميد يتضمن التعظيمَ، ويتضمنُ إثباتَ ما يُحمَدُ عليه، وذلك يَستلزِمُ الإلٰهيةِ؛ فإن الإلٰهيةَ تتضمن كونه محبوبًا؛ بل تتضمن أنه لا يستحق كمال الحُبِّ إلا هو، **والحمدُ هو**: الإخبار عنِ المحمودِ بالصفات التي يستحق أن يُحَبَّ، فالإلٰهية تتضمن كمال الحمد؛ ولهذا كان «الحمد لله» مفتاحَ الخطاب، **وكُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمْدِ للهِ، فَهُوَ أَجْذَمُ**[٣]، و«**سُبْحَانَ اللهِ**» فيها إثبات عظمته؛ كما قدَّمناه؛ ولهذا قال: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحاقة: ٥٢]، وقد قال النبي ﷺ: (**اِجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ**)، رواه أهل السنن[٤]، وقال: (**أَمَّا الرُّكُوعُ**،

---

(١) لم أقف عليه، وأشار ابن القيم رحمه الله إلى أن هذا الأثر عن الحسن البصري، **انظر**: اجتماع الجيوش الإسلامية ص: (٤٢)، جلاء الأفهام ص: (١٠٤).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في صفة النبي ﷺ، برقم: (٣٦٣٨)، وقال عنه الترمذي: «حسن غريب، ليس إسناده بمتصل»، وقال عنه الألباني: «ضعيف»، وأخرجه أيضًا البيهقي في دلائل النبوة: (١/ ٢٧٠)، بنفس الإسناد.

(٣) يشير إلى حديث: (**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَجْذَمُ**)، أخرجه أبو داود في سننه برقم: (٤٨٤٠)، وابن ماجه في سننه برقم: (١٨٩٤)، وقال عنه الألباني في الموضعين: «ضعيف».

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٤/ ١٥٥)، وقال محققو المسند: «إسناده محتمل للتحسين»، (٢٨/ ٦٣٠)، (ط/ الرسالة).

وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، برقم: (٨٦٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب التسبيح في الركوع والسجود، برقم =

فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ، فَاجْتَهِدُوا فِيهِ بِالدُّعَاءِ، فَقَمِنٌ(١) **أَن يُسْتَجَابَ لَكُمْ)**، رواه مسلم(٢)، فجعل التعظيم أخصَّ بالركوع من السجود، والتسبيح يتضمن التعظيم.

ففي قوله: **(سبحان الله وبحمده)** إثبات تنزيهه وتعظيمه وإلٰهيته وحمده، وأما قوله: **(لا إلـه إلا الله والله أكبر)**، ففي «لا إلـه إلا الله» إثبات محامده؛ فإنها كلها داخلة في إثبات إلٰهيته، وفي قوله: «الله أكبر» إثبات عظمته؛ فإن الكبرياء يتضمَّنُ العظمة، ولكن الكبرياء أكمل.

ولهذا جاءتِ الألفاظُ المشروعةُ في الصلاة والأذان بقول: «الله أكبر»، فإن ذلك أكمل من قول: «الله أعظم»، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **(يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالعَظَمَةُ إِزَارِي؛ فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا، مِنْهُمَا عَذَّبْتُهُ)**(٣)؛ فجعل العظمة كالإزار، والكبرياء كالرداء، ومعلوم أن الرداء أشرف، فلما كان التكبير أبلغ من التعظيم، صرّح بلفظه، وتضمن ذلك التعظيم، وفي قوله: «سبحان الله» صرّح فيها بالتنزيه من السوء المتضمن للتعظيم، فصار كلٌّ من الكلمتين متضمنًا معنى الكلمتين الأُخريينِ إذا أُفردتا، وعند الاقتران تُعطى كل كلمة خاصيتَهَا.

وهذا كما أن كل اسم من أسماء الله فإنه يستلزم معنى الآخر؛ فإنه يدل على الذات، والذات تستلزم معنى الاسم الآخر؛ لكن هذا باللزوم، وأما دلالة كل اسم على خاصيته وعلى الذات بمجموعهما، فبالمطابقة، ودلالتها على أحدهما بالتضمُّن.

= (٨٨٧)، وقال الألباني في الموضعين: «ضعيف».
وأخرجه الحاكم في المستدرك: (٢/٤٧٧)، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

(١) أي: خليق وجدير، **انظر**: النهاية في غريب الحديث: (٤/١١١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، برقم: (١٠٧٤).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر، برقم: (٤٠٩٠).
وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب البراءة من الكبر، والتواضع، برقم: (٤١٧٤).
وقال الألباني في الموضعين: «صحيح».

فقول الداعي: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، يتضمَّن معنى الكلمات الأربع اللاتي هنّ أفضل الكلام بعد القرآن، وهذه الكلمات تتضمن معاني أسماء الله الحسنى، وصفاته العليا، ففيها كمال المدح»[١].

وهذا الكلام نقلته بطوله مع أن المراد منه بيان وجه اقتران اسمَي الله ﷻ: «الغنيّ الحميدِ»؛ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]؛ وبين اسمي الله ﷻ: «الغنيّ والكريم»؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأن وجه الاقتران لا يتضح إلا بمجموع الكلام.

ومن الأسماء التي وردت مقترنة في مواضع عدة من آيات كتاب الله الكريم، اسم: «العزيز» و«الرحيم»[٢]، ويوضح شيخ الإسلام ابن تيميّة وجه هذا الاقتران؛ في قوله: «وهو العزيز الرحيم، إذ كان المخلوق كثيرًا ما يتصف بالعزة دون الرحمة، أو تكون فيه رحمة بلا عزة، وهو سبحانه العزيز الرحيم»[٣].

فبيّن شيخ الإسلام أن الكمال في اجتماع هذين الوصفين في حق الله ﷻ؛ وهما العزة والرحمة؛ فإن العزيز بلا رحمة يكون فيه كبر وطغيان، والرحيم بلا عزة يكون فيه ضعف وخِذْلان، والله ﷻ منزهٌ عن كل عيب ونقصان؛ فكان بذلك «العزيز الرحيم» في غاية المناسبة بهذا الاقتران.

❁ ❁ ❁

(١) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٢٧ ـ ٣٢)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٠/ ٢٥١ ـ ٢٥٤).

(٢) **انظر**: مثلًا سورة الشعراء فقد تكرر فيها الاقتران بين «العزيز الرحيم» تسع مرات، في الآيـــة: [٩]، [٦٨]، [١٠٤]، [١٢٢]، [١٤٠]، [١٥٩]، [١٧٥]، [١٩١]، [٢١٧]، وفي سورة الروم الآية: [٥]، وغيرها.

(٣) النبوات: (١/ ٣٥٢)، **وانظر**: قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة، ضمن مجموع الفتاوى: (١٩/ ٩٨).

المبحث السادس

تقريره لمبحث: «الأسماءُ التي تطلق على الله تعالى وعلى المخلوق معًا ثابتةٌ لكلِّ واحد منهما على الحقيقة، والاشتراك في الأسماء لا يلزم منه الاشتراكُ في المسميات»

من الأسس التي قام عليها معتقَدُ أهل السُّنَّة والجماعة ـ كما سبق الإشارة إليها في التمهيد[1] ـ: تنزيهُ الله جلَّ وعلا عن جميع النقائص والعيوب، وعن أن يشبهَ شيءٌ من أسمائه أو صفاته شيئًا من أسماء وصفات المخلوقين، مع وجوب إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وأهل السُّنَّة والجماعة في اعتقادهم لهذا الأصل كانوا وَسَطًا بين فريقَي الضلال في هذا الباب، أهلِ التشبيه والتمثيل وأهلِ الجحد والتعطيل، فسلموا بالتزامهم بمضمون جميع النصوص من هاتين الآفتين، وحملوا ما ورد في النصوص من إطلاق الأسماء والصفات ذاتها على الخالق وعلى المخلوق على أنَّ المراد منها الحقيقة اللائقة بمن أُطلقت في حقه تلك الأسماء أو الصفات؛ لِمَا أدركوا مِنَ الفرق بين الخالق والمخلوق، وأن مجرد الاشتراكِ في الأسماء لا يلزم منه الاشتراكُ في المسميات، فأعملوا بذلك جميع النصوص، ولم يُضطَّروا لا إلى إنكار بعضها أو تحريف مضمونه أو تأويله التأويلَ الفاسدَ الذي لا مستند له.

وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ كانت له جهود بارزة في تقرير هذا الأساس العظيم في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وخَصَّهُ بالعنايةِ اللائقة به؛ فإن «هذا

(١) **انظر**: ص: (٤٢) من هذه الرسالة.

الموضع من فهمه فهمًا جيدًا وتدبره، زالت عنه عامةُ الشبهات، وانكشف له غلطُ كثيرٍ منَ الأذكياء في هذا المقام»(١).

وقبل الشروع في جمع شتات هذه الجهود في تقرير هذا الأصل العظيم والأساس المتين من أصول معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات ـ: لا بد من التذكير بجهود شيخ الإسلام في بيان مصطلح «**الحقيقة**» الذي يكثر استخدامه في هذا الباب من قبل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، والذي فسّره بنفسه مفصَّلًا؛ فقال:

«**فالحقيقة هو**: اللفظ المستعمل فيما وضع له(٢)، وقد يراد بها المعنى الموضوع للفظ الذي يستعمل اللفظ فيه، فالحقيقة أو المجاز هي من عوارض الألفاظ في اصطلاح أهل الأصول، وقد يجعلونه من عوارض المعاني، لكن الأول أشهر(٣)، وهذه الأسماء والصفات لم توضع لخصائص المخلوقين عند الإطلاق، ولا عند الإضافة إلى الله تعالى، ولكن عند الإضافة إليهم.

فاسم العِلم يستعمل مطلقًا ويستعمل مضافًا إلى العبد؛ كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، ويستعمل مضافًا إلى الله؛ كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فإذا أضيف العِلمُ إلى المخلوق، لم يصلح أن يدخل فيه علم الخالق سبحانه، ولم يكن علم المخلوق كعلم الخالق، وإذا أضيف إلى الخالق؛ كقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، لم يصلح أن يدخل فيه عِلمُ المخلوقينَ، ولم يكن علمه كعلمهم.

---

(١) التدمرية ص: (١٢٧).

(٢) شيخ الإسلام في هذا الموضع يعرف الحقيقة على اصطلاح الأصوليين، وإلا فقوله في قضية اللغة هل هي وضع واصطلاح أم توقيف؟ بحث ذلك في مواضع عدة من مؤلفاته، **انظر** مثلًا: الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (١٤٠ ـ ١٤٦)، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية ص: (٤٩ ـ ٥٥).

(٣) **انظر**: كشف الأسرار للبخاري: (١/٩٦)، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: (١/٥٧٦).

وإذا قيل: العلم مطلقًا، أمكن تقسيمه؛ فيقال: العلم ينقسم إلى العلم القديم والعلم المُحدَث، فلفظ العلم عامٌّ فيهما، متناوِلٌ لهما بطريق الحقيقة، وكذلك إذا قيل: الوجود ينقسم إلى قديم ومُحدَث وواجبٍ وممكنٍ، وكذلك إذا قيل في الاستواء: ينقسم إلى استواءِ الخالق واستواء المخلوق، وكذلك إذا قيل: الإرادة والرحمة والمحبة، تنقسم إلى إرادة الله ومحبته ورحمته، وإرادة العبد ومحبته ورحمته.

فمن ظن أن الحقيقة إنما تتناول صفة العبد المخلوقة المحدثة دون صفة الخالق، كان في غاية الجهل؛ فإن صفة الله أكمل وأتمّ وأحق بهذه الأسماء الحسنى، فلا نسبة بين صفة العبد وصفة الرب؛ كما لا نسبة بين ذاته وذاته، فكيف يكون العبد مستحِقًّا للأسماء الحسنى حقيقة؛ فيستحق أن يقال له: عالم قادر سميع بصير، والربُّ لا يستحِقُّ ذلك إلا مجازًا؟! ومعلوم أن كل كمال حصل للمخلوق فهو من الرب ﷻ وله المَثَلُ الأعلى، فكل كمال حصل للمخلوق، فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق، فالخالق أحق أن ينزه عنه؛ ولهذا كان لله المَثَلُ الأعلى، فإنه لا يقاس بخلقه ولا يُمَثَّل بهم، ولا تُضرَبُ له الأمثالُ؛ فلا يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل بمثل، ولا في قياس شمول؛ تستوي أفراده؛ بل: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧].

ومن الناس من يسمي هذه الأسماء المشكِّكَة(١)؛ لكون المعنى في أحد المحلَّيْنِ أكملَ منه في الآخَرِ؛ فإن الوجود بالواجب أحقُّ منه بالممكن، والبياضَ بالثلج أحقُّ منه بالعاج، وأسماؤه وصفاته من هذا الباب؛ فإن الله تعالى يوصف بها على وجه لا يماثل أحدًا من المخلوقين، وإن كان بين كل قسمين قدرٌ مشتركٌ، وذلك القدر المشترك

---

(١) المُشَكَّكُ، هو: اللفظ الكليُّ الذي يكون معناه واحدًا في شيئين، لكن بينهما تفاضل في المعنى، بحيث يكون في أحدهما أولى أو أكمل منه في الآخر؛ مثل: البياض، يطلق على بياض الثلج، وعلى بياض العاج، ولكنه في الثلج أشدُّ وأبينُ منه في العاج.

انظر: مجموع الفتاوى: (٩/ ١٤٧)، التعريفات ص: (٢٧٦).

هو مُسمَّى اللفظِ عندَ الإطلاق، فإذا قُيِّد بأحد المحلَّيْنِ، تقيَّد به.

فإذا قيل: وجودٌ وماهيةٌ وذاتٌ، كان هذا الاسم متناولًا للخالق والمخلوق، وإن كان الخالق أحقَّ به منَ المخلوقِ، وهو حقيقة فيهما، فإذا قيل: وجود الله وماهيته وذاته، اختَصَّ هذا بالله، ولم يبق للمخلوق دخول في هذا المُسَمَّى، وكان حقيقةً لله وحده، وكذلك إذا قيل: وجودُ المخلوق وذاته، اختصَّ ذلك بالمخلوقِ، وكان حقيقةً للمخلوق، فإذا قيل: وجود العبد وماهيته وحقيقته، لم يدخُلِ الخالقُ في هذا المسمَّى، وكان حقيقة للمخلوق وحده.

والجاهل يظن أن اسم الحقيقة إنما يتناول المخلوق وحده، وهذا ضلالٌ معلومُ الفساد بالضرورة في العقول والشرائع واللغات؛ فإنه من المعلوم بالضرورة أن بين كل موجودَينِ قدرًا مشتركًا وقدرًا مُمَيِّزًا، والدالُّ على ما به الاشتراكُ وحدَهُ لا يستلزم ما به الامتيازُ، ومعلومٌ بالضرورة من دين المسلمين أن الله مستحِقٌّ للأسماء الحسنى، وقد سمَّى بعض عباده ببعض تلك الأسماء؛ كما سَمَّى العبدَ سميعًا بصيرًا، وحَيًّا وعليمًا وحكيمًا، ورؤوفًا رحيمًا، ومَلِكًا وعزيزًا، ومُؤمنًا وكريمًا، وغير ذلك؛ مع العلم بأن الاتفاقَ في الاسم لا يوجبُ مماثلةَ الخالق بالمخلوق، وإنما يوجب الدَّلالةَ على أن بينَ المُسَمَّيَيْنِ قدرًا مشتركًا فقط، مع أن المميِّزَ الفارقَ أعظمُ من المشترك الجامع.

وأما اللغاتُ: فإن جميعَ أهل اللغات من العرب والروم والفرس والترك والبربر وغيرهم، يقع مثل هذا في لغاتهم، وهو حقيقة في لغات جميع الأمم؛ بل يعلمون أن الله أحقُّ بأن يكونَ قادرًا فاعلًا من العبد، وأن استحقاق اسم الرب القادر له حقيقةً أعظمُ منِ استحقاقِ العبدِ لذلك، وكذلك غيره منَ الأسماءِ الحسنى.

وقول الناس: إن بين المُسَمَّيَيْنِ قدرًا مشتركًا، لا يريدون بأن يكون في الخارج عنِ الأذهانِ أمرًا مشتركًا بينَ الخالق والمخلوق؛ فإنه ليس بين

مخلوق ومخلوق في الخارج شيءٌ مشترَكٌ بينهما، فكيف بين الخالق والمخلوق؟! وإنما توهَّم هذا مَن تَوَهَّمَهُ من أهل المنطق اليوناني ومن اتبعهم، حتى ظنوا أن في الخارج ماهياتٍ مطلقةً مشتركةً بينَ الأعيانِ المحسوسةِ، ثم منهم من يجردها عن الأعيان؛ كأفلاطون، ومنهم من يقول: لا تنفك عنِ الأعيانِ؛ كأرسطو وابن سينا وأشباههما»[١].

فتبيَّن من خلال هذا النقل المفصّل عن هذا الإمام الهمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن الحقيقة في هذا الباب إنما يراد بها المعاني الدالةُ على مراد المتكلم، وهذا الأمر يَصدُقُ على الألفاظ المتداوَلَةِ بين الناس فيما بينهم، وهو أشدُّ صدقًا على ما خاطَبَنا به اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في النصوصِ التي جاءت ببيانِ أسمائه وصفاته.

۞ معنى القدر المشترك الذي يُفهَمُ به الخطابُ:

وفي بيان أن هذه الحقيقة الثابتة التي يعرف من خلالها معاني هذه الأسماء والصفات، لا تعني أبدًا وبأي وَجهٍ من الوجوه مماثلةَ المخلوقِ للخالق بمجرد إطلاق نفس تلك الأسماء أو الصفات التي أطلقت في حق الخالق، إذا أطلقت في حق المخلوق؛ يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في توضيح معنى القدر المشترك الذي به يُفهَمُ الخطابُ:

«القدر المشترك هو مُسمَّى اللفظِ عندَ الإطلاق، فإذا قُيِّدَ بأحد المحلَّيْنِ، تقيَّد به»[٢].

وقال في موضع آخر ـ مبينًا أن الألفاظ التي تُستعمَلُ في حق الله تعالى وفي حق خلقه لها ثلاثة اعتبارات:

الأول: أن تكون مجردةً عنِ الإضافة لا إلى الله، ولا إلى خلقه، وهذا ما يسمى القَدرَ المشترَكَ.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣)، **وانظر**: (٥/ ١٩٦، ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، جواب ورقة أرسلت له من السجن، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ٢١٨)، مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٠٢).

الثاني: أن تكون مضافة إلى الله؛ مختصة ومقيدة به ﷻ.

الثالث: أن تكون مضافة إلى المخلوق؛ مختصَّة ومقيدة به.

وفي تقرير ما يتعلق بكل نوع يقول ﵀ ـ: «وإذا قيل: هذا حيٌّ عليمٌ قديرٌ، وهذا حيٌّ عليمٌ قديرٌ، فتشابها في مسمَّى الحيِّ والعليمِ والقديرِ، لم يوجب ذلك أن يكون هذا المسمَّى مماثِلًا لهذا المُسمَّى فيما يجب ويجوز ويمتنع.

بل هنا ثلاثة أشياء:

أحدها: القدر المشترك الذي تشابها فيه، وهو معنًى كليٌّ؛ لا يختص به أحدهما، ولا يوجد كليًّا عامًّا مشتركًا إلا في علم العالم.

والثاني: ما يختصُّ به هذا، كما يختصُّ الربُّ بما يقوم به من الحياة والعلم والقدرة.

والثالث: ما يختصُّ به ذاك، كما يختصُّ به العبد من الحياة والعلم والقدرة:

فما اختصَّ به الربُّ ﷻ لا يَشرَكُهُ فيه العبدُ، ولا يجوز عليه شيءٌ مِنَ النقائصِ التي تجوز على صفات العبد، وما يختص به العبد لا يَشرَكُهُ فيه الربُّ، ولا يستحق شيئًا من صفات الكمال التي يختص بها الرب ﷻ.

وأما القدر المشترك؛ كالمعنى الكليِّ الثابتِ في ذهن الإنسان، فهذا لا يستلزم خصائصَ الخالق، ولا خصائصَ المخلوق، فالاشتراك فيه لا محذور فيه»[(١)].

ويقول في موضع آخر ـ موضحًا معنى القدر المشترك أيضًا ـ: «إن القدر المشترك الكُليَّ لا يوجد في الخارج إلا معيّنًا مقيَّدًا، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو: تشابُهُهَا من ذلك الوجه، وأن

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/٢٦٦ ـ ٢٦٧)، **وانظر**: شرح حديث النزول ص: (٧٩ ـ ٨٠)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/٤٣٧ ـ ٤٤١).

ذلك المعنَى العامَّ يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجوداتِ في الخارج يشارك أحدهما الآخَرَ في شيءٍ موجود فيه؛ بل كل موجودٍ متميِّزٌ عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله»(١).

فتبين من خلال النصوص السابقة من كلام شيخ الإسلام أن القدر المشترك بين المسميات بنفس الأسماء، هو: معنًى مطلقٌ كليٌّ لا يوجد إلا في الذهن، مجردٌ عن التقييدِ والإضافةِ، فإذا أُضيفَ إلى المسمَّى به، اختصَّ به، وخرج عن كونه مشتركًا إلى كونه خاصًّا بمَنْ أطلق عليه، ووجود هذا القدر المشترك في المعنى لا يلزم منه الاشتراك في خصائص من أضيف إليه، ولا يوجب التماثل في الحقيقة عند الإضافة والتخصيص، وهذا ليس واضحًا في شيء أكثر من وضوحه بين الخالق والمخلوق؛ اللذين بينهما من التفاوت والتباين ما لا يعلمُهُ إلا الله ﷻ.

وفي مزيد تأكيد لهذا الأصل العظيم من أصول معتقد أهل السُّنَّة والجماعة يقول شيخ الإسلام رحمه الله ـ ضاربًا الأمثلة على ذلك ـ: «إن الله أخبر أن في الجنة من المطاعم والمشارب والملابس والمناكح ما ذكره في كتابه، كما أخبر أن فيها لبنًا وعسلًا، وخمرًا ولحمًا وحريرًا، وذهبًا وفضةً، وحورًا وقصورًا ونحو ذلك، وقد قال ابن عباس: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِمَّا فِي الجَنَّةِ إِلَّا الأَسْمَاءُ»(٢).

فتلك الحقائق التي في الآخرة ليست مماثلة لهذه الحقائق التي في الدنيا، وإن كانت مشابهة لها من بعض الوجوه، والاسم يتناولها حقيقة، ومعلوم أن الخالق أبعد عن مشابهة المخلوق، فكيف يجوز أن يُظن أن فيما أثبته الله تعالى من أسمائه وصفاته مماثلة لمخلوقاته، وأن يقال: ليس ذلك بحقيقة؟! وهل يكون أحق بهذه الأسماء الحسنى والصفات العليا من رب السمٰوات والأرض؟! مع أن مباينته للمخلوقات أعظم من مباينة

---

(١) التدمرية ص: (١٢٨).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٠).

كل مخلوق»(١).

وفي موضع آخر يستطرد رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر أمثلة كثيرة على هذا الأصل، قائلًا: «إنه قد عُلِمَ بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غنيٍّ عمَّا سواه؛ إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات؛ كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد عُلِمَ بالاضطِّرار أن المُحدَث لا بد له من مُحدِث، والمُمكِن لا بد له من واجب؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فإذا لم يكونوا خُلقوا من غير خالق، ولا هم الخالقون لأنفسهم؛ تعيّن أن لهم خالقًا خلقهم.

وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحدَث ممكن يقبل الوجود والعدم؛ فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمَّى الوجود، أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا؛ بل وجود هذا يَخُصُّهُ، ووجود هذا يخصه، **واتفاقهما في اسم عامٍّ لا يقتضي تماثلهما في مُسمَّى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص، ولا في غيره**، فلا يقول عاقل ـ إذا قيل ـ: إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود ـ: إن هذا مثل هذا؛ لاتفاقهما في مُسمَّى الشيءِ والوجودِ؛ لأنه ليس في الخارج شيءٌ موجودٌ غيرهما يشتركان فيه؛ **بل الذهن يأخذ معنًى مشتركًا كليًّا هو مُسمَّى الاسم المطلَقِ، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلٍّ منهما يخصه؛ لا يَشرَكُهُ فيه غيرُهُ مع أن الاسمَ حقيقةٌ في كلٍّ منهما**.

ولهذا سَمَّى الله نفسَهُ بأسماءٍ، وسمّى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه؛ لا يَشرَكُهُ فيها غيرُهُ، وسمَّى بعضَ مخلوقاته بأسماء مختصَّةٍ بهم مضافةٍ إليهم توافقُ تلك الأسماءَ إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثلُ مُسمَّاهما واتحادُهُ عند الإطلاق والتجريد عنِ الإضافةِ والتخصيصِ، لا اتفاقهما، ولا تماثل

(١) مجموع الفتاوى: (٥/٢٠٨).

المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلًا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص.

فقد سمّى الله نفسه حيًّا؛ فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وسمَّى بعضَ عباده حيًّا؛ فقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]، وليس هذا الحيُّ مثلَ هذا الحي؛ لأن قوله: ﴿ٱلْحَىِّ﴾ اسم لله؛ مختصٌّ به، وقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ اسم للحي المخلوق؛ مختصٌّ به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجُرِّدَا عن التخصيص؛ ولكن ليس للمطلق مسمًّى موجودٌ في الخارجِ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشترَكًا بين المُسَمَّيَيْنِ، وعند الاختصاص يقيِّدُ ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق.

ولا بدّ من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يُفهَمُ منها ما دَلَّ عليه الاسم بالمُوَاطأة والاتفاق، وما دلّ عليه بالإضافة والاختصاص، المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه ﷻ.

وكذلك سَمَّى الله نفسَهُ عليمًا حليمًا، وسمَّى بعضَ عباده عليمًا؛ فقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]؛ **يعني**: إسحاق، وسمّى آخر حليمًا؛ فقال: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]؛ **يعني**: إسماعيل، وليس العليم كالعليم، ولا الحليم كالحليم.

وسمّى نفسَهُ سميعًا بصيرًا؛ فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وسمَّى بعضَ خلقه سميعًا بصيرًا؛ فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، وليس السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير.

وسمّى نفسَهُ بالرؤوف الرحيم؛ فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وسمَّى بعضَ عباده بالرؤوف الرحيم؛ فقال: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ

﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وليس الرؤوف كالرؤوف، ولا الرحيم كالرحيم.

وسمَّى نفسَهُ بالمَلِكِ؛ فقال: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمَّى بعض عباده بالمَلِكِ؛ فقال: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾ [يوسف: ٥٠]، وليس المَلِكُ كالمَلِكِ.

وسمَّى نفسَهُ بالمؤمن المهيمن؛ فقال: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمَّى بعضَ عبادِهِ بالمؤمن؛ فقال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨]، وليس المؤمنُ كالمؤمنِ.

وسمَّى نفسَهُ بالعزيزِ؛ فقال: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمَّى بعضَ عبادِهِ بالعزيز؛ فقال: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، وليس العزيز كالعزيز.

وسمَّى نفسَهُ الجبارَ المتكبِّر، وسمَّى بعضَ خلقِهِ بالجبار المتكبر؛ فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]، وليس الجبار كالجبار، ولا المتكبرُ كالمتكبِّرِ، ونظائر هذا متعددة»(١).

وبهذا النقل المطوَّل مع ما اشتَمَلَ عليه من أمثلةٍ متعددةٍ نكون قد أوضحنا من خلال جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ما تضمنه هذا الأصل من تقرير معنى الحقيقةِ، ومعنى القَدْر المشترَك بينَ المسمَّيَاتِ المتفقة في الاسم، وما يختصُّ به كل مُسمًّى عند الإضافة والتقييد والاختصاص.

۞ بيان التشبيه المنفي عن الله عَزَّ وَجَلَّ:

ولما كان نفيُ هذا القدر المشترك هو ذَريعَةَ وشُبهةَ مَن نَفَى عن الله عَزَّ وَجَلَّ

---

(١) التدمرية ص: (٢٠ ـ ٢٤)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٢/ ١١١ ـ ١٢٠)، (٨/ ٢٩ ـ ٣١)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٦)، درء تعارض العقل والنقل: (١٠/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، شرح حديث النزول ص: (٧٢ ـ ٧٣)، تفضيل الناس على سائر الأجناس، ضمن مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٦٥).

أسماءه وصفاته؛ هروبًا من التشبيه بزعمهم، بيّن شيخ الإسلام معنى التشبيه المنفي عن الله ﷻ وربطه بهذا الأصل في مزيد تقريرٍ له، ودحضٍ لهذه الشبهة الساقطة، بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

«التشبيه الممتنع إنما هو مشابهة الخالق للمخلوق في شيء من خصائص المخلوق، أو أن يماثله في شيء من صفات الخالق؛ فإن الرب تعالى منزه عن أن يوصَفَ بشيءٍ من خصائص المخلوق، أو أن يكونَ له مماثلٌ في شيءٍ من صفاتِ كماله، وكذلك يمتنعُ أن يشاركه غيرُهُ في شيء من أموره بوجه من الوجوه؛ بل يمتنع أن يشترك مخلوقانِ في شيء موجودٍ في الخارجِ؛ بل كل موجود في الخارج فإنه مختصٌّ بذاته وصفاته القائمة به؛ لا يشارِكه غيره فيها البتَّةَ، وإذا قيل: هذان يشتركان في كذا، كان حقيقته أن هذا يشابه هذا في ذلك المعنى؛ كما إذا قيل: هذا الإنسان يشارك هذا في الإنسانية، أو يشارك هذا الحيوان في الحيوانيةِ؛ فمعناه: أنهما يتشابهان في ذلك المعنى، وإلا فنفس الإنسانية التي لزيد لا يشاركه فيها غيره، وإنما يشتركان في نوع الإنسانية المطلقة، لا في الإنسانية القائمة به.

والإنسانية المشتركة المطلقة هي في الأذهان؛ لا تكون في الأعيان مشتركة مطلقة، فما هو موجود في الخارج لا اشتراك فيه، وما وقع فيه الاشتراك هو الكليُّ المطلَقُ الذي لا يكون كليًّا مطلقًا إلا في الذهن، فإذا كان المخلوق لا يشاركه غيره فيما له من ذاته وصفاته وأفعاله، فالخالق أولى أن لا يشاركه غيره في شيء مما هو له تعالى؛ لكن المخلوق قد يماثل المخلوق ويكافئه ويساميه، والله ﷻ ليس له كفؤ ولا مثيل ولا سَمِيٌّ، وليس مطلق الموافقة في بعض الأسماء والصفات الموجبة نوعًا من المشابهة -: تكون مقتضية للتماثل والتكافؤ؛ بل ذلك لازم لكل موجودين؛ فإنهما لا بد أن يتفقا في بعض الأسماء والصفات، ويشتبها من هذا الوجه، فمن نفى ما لا بد منه، كان معطلًا، ومن جعل شيئًا من صفات الله مماثلًا لشيء من صفات المخلوقين، كان مُمَثِّلًا، والحق هو نفي التمثيل ونفي

التعطيل، فلا بد من إثبات صفات الكمال المستلزِمَة نفيَ التعطيلِ، ولا بد من إثبات اختصاصِهِ بما له على وجهٍ ينفي التمثيلَ. . .

. . . وكذلك ما كان مختصًا بالمخلوق، فإنه يمتنع اتصاف الرب به، فلا يوصف الرب بشيء من النقائص، ولا بشيء من خصائص المخلوق، وكل ما كان من خصائص المخلوق، فلا بد فيه من نقص، وأما صفات الكمال الثابتة له، فيمتنع أن يماثله فيها شيءٌ منَ الأشياءِ.

وبهذا جاءتِ الكُتبُ الإلٰهيةُ، فإن الله تعالى وصف نفسه فيها بصفات الكمال على وجه التفصيل؛ فأخبر أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه عزيز حكيم، غفور ودود، سميع بصير، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وأخبر أنه ليس كمثله شيءٌ، ولم يكن له كفوًا أحدٌ، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]؛ فأثبت لنفسه ما يستحِقُّهُ منَ الكمال؛ بإثبات الأسماء والصفات، ونفى عنه مماثلته المخلوقات.

ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله ﷻ بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون له الأسماء والصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، إثباتٌ بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ردٌّ على أهل التمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ردٌّ على أهل التعطيل»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في موضع آخر مؤكدًا هذا المعنى، والآثار الخطيرة للقول بخلافه ـ: «فمن ظنّ أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة، لزم أن يكون مماثلًا للمخلوقين، وأن صفاته مماثلة لصفاتهم، كان من

(١) الصفدية: (١/ ١٠٠ ـ ١٠٣)، **وانظر**: التدمرية: (١٢٥ ـ ١٣١، ١٤٤ ـ ١٤٦، ١٨٢)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٨)، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (١١٦ ـ ١١٧، ١٣٣ ـ ١٣٥).

أجهل الناس، وكان أول كلامه سفسطة، وآخره زندقة؛ لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد»[(١)].

«وهذا الموضع قد أوسعنا القول فيه في مواضع غير هذا، وهو منشأ الاشتراك والضلال في طوائف من الفلاسفة والاتحادية وسائر الملاحدة الذين يعمهم معنى الجهمية، وإن كان لبعضهم عن بعض في ذلك مزية.

ومنشأ هذا من القياس الفاسد، والتمثيل برب العالمين، والتسوية بينه وبين غيره؛ كما قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤ ـ ٩٩]، وأصل الإشراك الذي هو من القياس الفاسد هو من إبليس؛ أول من قاس قياسًا فاسدًا، وهو إمام المشركين وقائدهم، ولا ينجو منه إلا المخلَصون؛ الذين أثبتوا لله ما يختصُّ به منَ الصفات والعبادات؛ كما قال: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢، ٨٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَـٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَـٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠]، وهذا باب واسع ليس هذا موضِعَهُ.

وذلك أنهم يُجرّدون أسماء هذا وصفاته، وأسماء هذا وصفاته فيسوّون بينهما، ويجرّدون القدر المشترك بينهما، فيثبتونه حقيقة خارجة، وقد يجعلون هذا الذي جرّدوه هم بأذهانهم فقدّروه في أنفسهم ـ: هو الحقيقةَ الموجودةَ في الخارج»[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢١٢).

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٣/ ٢١٨)، (٥/ ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، (٦/ ٤٢ ـ ٤٣)، المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٧٢ ـ ٧٣)، الرد على المنطقيين ص: (١٥٥ ـ ١٥٦)، الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل ص: (١٥ ـ ١٦)، الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٥٤ ـ ٥٥)، التدمرية ص: (٢٠ ـ ٢٤)، (٤٢ ـ ٤٣)، (٤٦ ـ ٤٧). درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٦)، التدمرية ص: (٤٩ ـ ٥٠)، منهاج السنة النبوية: (٨/ ٣٥ ـ ٣٦)، الجواب =

وقد قرر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأمر بالدليل العقلي الصريح الذي لا يمكن رده: فإن سبب المشابهة بين كل موجودَيْنِ لا تخرج عن أحد أمورٍ ثلاثة ليس غير:

١ ـ أن يكون أحدهما أصلًا للآخر؛ ومنه شُبَّهَ الأبُ بالابن.

٢ ـ أن يكون أحدهما فرعًا عن الآخر؛ ومنه شُبِّهَ الابنُ بالأب.

٣ ـ أن يكون أحدهما نظيرًا للآخر؛ ومنه تشابه بني آدم بعضهم مع بعض.

وقد نفى الله عَزَّوَجَلَّ عن نفسه كل هذه الأوجُهِ الثلاثة؛ فلم يبق إذًا سببٌ يوجب مشابهةَ الله لخلقه، وهذا التشابه في التسمية بين الله وخلقه لا يوجب التشابه في المسميات؛ بل المقصودُ به إفهامُ المخاطَبِينَ، مع الفرق بينهما في الكيفيات بما لا يَعلَمُ مقدارَهُ إلا اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]، على هذه السورة اعتماد الأئمة في التوحيد؛ كالإمام أحمد، والفضيل بن عياض، وغيرهما من الأئمة قبلهم وبعدهم.

فنفى عن نفسه الأصول والفروع والنظراء، وهي جماع ما ينسب إليه المخلوق من الآدميين والبهائم والملائكة والجن؛ بل والنبات ونحو ذلك؛ فإنه ما من شيء من المخلوقات إلا ولا بد أن يكون له شيءٌ يناسبه: إما أصل، وإما فرع، وإما نظير، أو اثنان من ذلك أو ثلاثة. . .

ولهذا كان في هذه السورة الردُّ على من كفر من اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركين؛ فإن قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، ردٌّ لقول من يقول: إن له بنين وبنات من الملائكة أو البشر؛ مثل من يقول: الملائكة بنات الله، أو يقول: المسيح، أو عُزَير ابن الله. . .

= الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٣)، شرح حديث النزول ص: (٧٢ ـ ٧٣، ٧٥ ـ ٨٨)، الفتوى الحموية ص: (٢٦٥ ـ ٢٦٧).

فهذا نفي كونه سبحانه والدًا لشيء، أو متخذًا لشيءٍ ولدًا، بأي وجه من وجوه الولادة، أو اتخاذ الولد أيًّا كان.

وأما نفي كونه مولودًا، فيتضمن نفي كونه متولدًا بأي نوع من التوالد من أحد من البشر وسائر ما تولد من غيره؛ فهو ردٌّ على من قال: المسيح هو الله، وردٌّ على الدجال، الذي يقول: إنه الله، وردٌّ على من قال في بشر: إنه الله، من غالية هذه الأمة في عليّ، وبعض أهل البيت، أو بعض المشايخ...

فقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ نفي لهذا كله؛ فإن هؤلاء كلهم مولودون، والله لم يولد...

وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، نفي للشركاء والأنداد، يدخل فيه كل من جعل شيئًا كفوًا لله في شيء من خواص الربوبية؛ مثل خلق الخلق، والإلـٰهية؛ كالعبادة له ودعائه ونحو ذلك»[١].

حكم الأسماء المُختصَّةِ بالله ﷻ:

يجب التنبيهُ هنا إلى أن مضمون هذا الأصل والقاعدة إنما هو فيما يصح إطلاقه على الله وعلى خلقه من الأسماء، أما ما كان مختصًا بالله ﷻ مما لا يطلق إلا عليه من الأسماء الحسنى؛ كاسمه: «الله»، و«الرحمٰن»، و«المتكبر»، و«الصمد» ونحوها، فهذه الأسماء ليست داخلة فيما تمّ تقريره في هذا المبحث؛ بل هي مما اختصَّ الله ﷻ به؛ لما فيها من المعاني التي لا تطلق إلا عليه سبحانه وتعالى.

فمن المباحث التي تطرق إليها شيخ الإسلام فيما يتعلق بأسماء الله الحسنى باعتبار اختصاصها بالله ﷻ ـ: الأسماء التي لا تطلق إلا في حقه سبحانه وتعالى، فهي من خصائصه، وكذلك الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره،

---

(١) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٤٣٨ ـ ٤٤٩)، مع الحذف والاختصار.

وهي عند الإطلاق لا تنصرف إلا إليه، فالكمال المطلق في معانيها مختصٌّ به، وكذلك هو مختصٌّ بإطلاقه، وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره وهي عند الإطلاق لا تنصرف إليه، فهو مختص بالكمال المطلق الذي في معانيها.

وفي توضيح ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والربّ تعالى متميّز عن غيره بجميع خصائصه، والناس تكلموا في أخص وصفه؛ فقال من قال من المعتزلة: هو القِدَم، وقال الأشعري وغيره: هو القدرة على الاختراع، وقال من قال من الفلاسفة: هو وجوب الوجود.

والتحقيق: أن كل وصف من هذه الأوصاف فهو من خواصه، ومن خواصه أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه الله الذي لا إلـٰه إلا هو، وأنه الرحمٰن الرحيم.

وكل اسم لا يسمّى به غيره: كالله، والقديم الأزلي، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، ونحو ذلك فمعناه من خصائصه.

والاسم الذي يسمّى به غيره، وهو عند الإطلاق ينصرف إليه؛ كالمَلِكِ، والعزيز، والحليم ـ: يختص بكماله وإطلاقه، فلا يَشْرَكُهُ في ذلك غيره.

والاسم الذي يسمّى به غيره ولا ينصرف إطلاقه إليه؛ كالموجود، والمتكلم، والمريد ـ: يختص أيضًا بكماله، وإن لم يختص بإطلاقه.

ومن المعلوم أن الأسماء التي يختص بها بكل حال، أو عند الإطلاق، أو تنصرف إليه بالنية، يجب أن يعلم المتكلم بها اختصاصَهُ بها، وإلا لم يَخُصَّهُ بها، وتخصيصُهُ بها مستلزمٌ لمعرفة ما يختصُّ به ويمتاز به غيره، فلا بد أن يكون في القلوب من المعرفة ما يختص به، ويمتاز به عن غيره»[(١)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١٠/٢٧٩ ـ ٢٨٠)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٦/٤٨٣ ـ ٤٨٤)، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (١٢٩ ـ ١٣٠).

المبحث السابع

تقريره لمبحث: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها، وأنها من المحكم لا المتشابه

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها.**
- **المطلب الثاني: نصوص الأسماء الحسنى من المحكم لا المتشابه.**

المطلب الأول

وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها

إن النصوص الشرعية الدالة على أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، جرى فيها بحث بين الفرق الإسلامية من جهة دلالتها؛ هل تُجرى على ظاهرها أو لا؟ وقد كانت لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جهود بارزة في توضيح العديد من الجوانب المتعلقة بهذا المبحث، وسأوضح هذه الجهود بإذن الله من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

مصطلح «الظاهر» وما يتعلق به من مباحث

من الموضوعات الأساسية التي تناولها أهل العلم بالبحث والدراسة في باب الأسماء والصفات، موضوع «الظاهر» في النصوص التي وردت فيها أسماء الله عَجَّلَ وصفاته.

وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ركز في مواضع مختلفة من مؤلفاته على هذه القضية؛ باعتبارها أصلًا عظيمًا يجب الالتزام به في فهم نصوص هذا الباب، وأن عدم ضبطه يؤدي إلى الانحراف الذي وقع فيه أهل الباطل ممن خالفوا أهل السُّنَّة والجماعة؛ من المعطلة والممثلة على حد سواء.

وقبل الشروع في تفاصيل هذا الموضوع يجب الوقوف على المراد بـ«الظاهر»(١) في هذا الباب؛ إذ هو محور البحث والنقاش في هذا الموضوع، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ظاهر الكلام هو: ما يسبق إلى العقل السليم لمن يفهم بتلك اللغة، ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع، وقد يكون بسياق الكلام»(٢).

فقد بيّن شيخ الإسلام في هذا النقل المراد بالظاهر من الكلام، وبيّن أن مُوجبَ الظهور يتحصل من أمرين:

١ - الوضع اللغوي للفظ.

٢ - السياق الذي ورد فيه هذا اللفظ.

وهذان الضابطان لا بد منهما في هذا الباب؛ لأن النصوص الشرعية لا تفهم إلا بهما؛ فإن القرآن الكريم وسُنَّة النبي الأمين - عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم - إنما جاءا بلسان عربي مبين، فلا بد من مراعاة معاني الألفاظ، وَفْقَ وضع هذه اللغة، ثم إن السياق الذي وردت فيه هذه الألفاظ هو الذي يحدد المراد بها(٣).

وفي النصّ على ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن الدلالة في كل

---

(١) الظاهر من المصطلحات الأصولية، ويطلق في مقابل النص، ويراد به: ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى مع تجويز غيره، أو هو: ما انكشف واتضح معناه للسامع من غير تأمل وتفكر، **انظر**: المسودة في أصول الفقه: (٢/ ١٠٠٢)، الكليات ص: (٥٩٤).

(٢) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ص: (٣١)، مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٦٦)، منهاج السنة النبوية: (٤/ ١٧٩).

(٣) **انظر**: التسعينية: (٢/ ٥٦٦ - ٥٦٧)، الاستقامة: (١/ ١٠ - ١١)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠).

موضع بحسب سياقه، وما يَحُفُّ به منَ القرائن اللفظية والحالية...»[1].

إلى أن قال: «... فمن تدبر ما ورد في باب أسماء الله تعالى وصفاته، وأن دلالة ذلك في بعض المواضع على ذات الله، أو بعض صفات ذاته، لا يوجب أن يكون ذلك هو مدلولَ اللفظِ حيث ورد، حتى يكون ذلك طردًا للمُثبِت ونقضًا للنافي؛ بل ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه وما يبين معناه من القرآن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسُّنَّة، والاستدلال بهما مطلقًا، ونافع في معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب، وطرد الدليل ونقضه؛ فهو نافع في كل علم خبريٍّ أو إنشائيٍّ، وفي كل استدلال أو معارضة من الكتاب والسُّنَّة، وفي سائر أدلة الخلق»[2].

الفرع الثاني

«الظاهر» من الألفاظ المجملة؛ التي يجب الاستفصال عن مراد المتكلم بها

ينبغي أن يُعلم هنا أن مصطلح «الظاهر» قد صار في عُرف المتأخرين الذين تكلموا في هذا الباب لفظًا مشتركًا، وفيه إجمال يجب الوقوف مع المتكلم به على مراده منه، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «ولفظ «الظاهر» في عرف المتأخرين قد صار فيه اشتراك؛ فإن أراد[3] بإجرائه على الظاهر الذي هو من خصائص المخلوقين حتى يشبه الله بخلقه، فهذا ضال؛ بل يجب القطع بأن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله؛ فقد قال ابن عباس: **(لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِمَّا فِي الجَنَّةِ**

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ١٤).

(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨ ـ ١٩)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥)، (٨/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤).

(٣) المراد السائل، فهذا الكلام جواب سؤال أجاب به شيخ الإسلام عمن سأله عن إجراء القرآن على ظاهره.

إِلَّا الأَسْمَاءُ»[١]؛ **يعني**: أن موعود الله في الجنة من الذهب، والحرير، والخمر، واللبن، تخالف حقائقُهُ حقائقَ هذه الأمور الموجودة في الدنيا؛ فالله تعالى أبعد عن مشابهة مخلوقاته بما لا يدركه العباد؛ ليست حقيقته كحقيقة شيء منها.

وأما إن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الأمة؛ لا يحرّف الكلم عن مواضعه، ولا يلحد في أسماء الله تعالى، ولا يقرأ القرآن والحديث بما يخالف تفسير سلف الأمة وأهل السُّنَّة؛ بل يُجرى ذلك على ما اقتضته النصوص، وتطابَقَ عليه دلائلُ الكتاب والسُّنَّة، وأجمع عليه سلفُ الأمة ـ: فهذا مصيبٌ في ذلك، وهو الحق»[٢].

وفي نفس السياق يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمُّون هذا ظاهرَها، ولا يرتضون أن يكون ظاهرُ القرآن والحديث كُفرًا وباطلًا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه ـ الذي وصف به نفسه ـ لا يظهر منه إلا ما هو كفرٌ أو ضلالٌ»[٣]:

فقد نصّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على أن الظاهر في الفطر السليمة، والنصوص الشرعية وما جرى عليه سلف الأمة ـ: هو حَمْلها على ما يليق بالله عَزَّ وَجَلَّ، دون تعطيل لمضمونها، ولا تمثيل لله عَزَّ وَجَلَّ بشيء من خصائص المخلوقين[٤].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٠).

(٢) التسعينية: (٢/٥٤٦)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٣/٣٧٩ ـ ٣٨٠)، (٣٣/١٧٥ ـ ١٨٥).

(٣) التدمرية ص: (٦٩).

(٤) **انظر**: الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ص: (٣٠ ـ ٣٢)، التسعينية: (٢/٥٥٧ ـ ٥٥٩)، الفتوى الحموية ص: (٥٢٩)، رسالة شيخ الإسلام إلى أخيه زين الدين في حكاية المناظرة على الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/٢٠٧)، تفسير سورة الإخلاص ص: (١٦٠ ـ ١٦١).

الفرع الثالث

براءة السلف من أن يكون مرادهم بحمل النصوص على ظاهرها التمثيلَ

ردّ شيخ الإسلام على من زعم أن السلف الصالح رحمهم الله كانوا يعتقدون في نصوص الأسماء والصفات أنها تدل على التمثيل، وفي بيان براءة السلف من هذا الافتراء الذي نُسب إليهم ـ يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ حاكيًا إجماعَهُم على وجوب إجراء هذه النصوص على ظاهرها اللائق بالله عَزَّ وَجَلَّ ـ: «وأما السلفية فعلى ما حكاه الخطابي[1]، وأبو بكر الخطيب[2]، وغيرهما، قالوا: مذهب السلف إجراء آيات الصفات، وأحاديث الصفات على ظاهرها، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في كلام له مفصَّل، ينفي هذه التهمة عن السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ: «اعلم أن منَ المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا لفظ مُجمَلٌ؛ فإن قوله: ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين، وصفات المحدثين؛ مثل أن يراد بكون «اللهِ قِبَلَ وَجْهِ المُصَلِّي»، أنه مستقِرٌّ في الحائط الذي يصلي إليه، وأن «الله معنا»، ظاهره أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد.

ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى؛ لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا هو ظاهر الآيات والأحاديث،

---

(١) **انظر** فيما حكاه عنه شيخ الإسلام: معالم السنن للخطابي: (٧/ ١٢٢).

(٢) **انظر** فيما حكاه عنه شيخ الإسلام: جواب سؤال بعض أهل دمشق عن الصفات، للخطيب البغدادي ص: (٦٤ ـ ٦٥).

(٣) التسعينية: (٢/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠)، **وانظر**: الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ص: (٢٩)، الفتوى الحموية ص: (٥٤٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١٠٨ ـ ١٠٩)، نقض المنطق ص: (١٥ ـ ١٦).

فإن هذا هو المحال، ليس هو الأظهر؛ على ما قد بيّناه في غير هذا الموضع، اللّهم إلا أن يكون هذا المعنَى الممتنعُ صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبًا بهذا الاعتبار، معذورًا في هذا الإطلاق.

فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يبيّن لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر، أن هذا ليس هو الظاهرَ، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظًا ومعنًى.

وإن كان الناقل عن السلف أراد ـ بقوله: «الظاهر غير مراد عندهم» ـ: أن المعانيَ التي ظهرت من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، لا **يختصُّ** بصفة المخلوقين؛ بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه جوازًا ذِهنيًّا، أو جوازًا خارجيًّا ـ: غير مراد، فقد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمّد الكذب، فما يمكن أحدًا قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل ـ لا نصًّا ولا ظاهرًا ـ أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع ولا بصر ولا يد حقيقةً.

وقد رأيتُ هذا المعنى يَنتحِلُهُ بعضُ مَن يحكيه عن السلف، ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي ـ في الحقيقة ـ طريقةُ السلف؛ بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآياتِ والأحاديثَ لم تَدُلَّ على صفات الله ﷻ؛ ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة تأويلها، لمسيس الحاجة إلى ذلك، ويقول: الفرق أن هؤلاء قد يُعَيِّنون المراد بالتأويل، وأولئك لا يُعَيِّنون؛ لجواز أن يُراد غيره.

وهذا القول على الإطلاق كذبٌ صريحٌ على السلفِ، أما في كثير من الصفات فقطعًا...

والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدلُّ ـ لا نصًّا ولا ظاهرًا ولا بالقرائن ـ على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر؛ بل الذي رأيته أن كثيرًا من كلامهم يدل

ـ إما نصًّا وإما ظاهرًا ـ على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثباتَ كل صفة؛ بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحدًا منهم نفاها، وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبّهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضًا»[١].

وقال في موضع آخر ـ مبينًا حقيقة غرض هؤلاء القوم ـ: «ومن رزقه الله معرفةَ ما جاءت به الرسل، وبصرًا نافذًا، وعرف حقيقة مآخذ هؤلاء، علم قطعًا أنهم يلحدون في أسمائه وآياته، وأنهم كذبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به رسله»[٢].

۞ الفرع الرابع ۞

معنى قول السلف: «تُمَرُّ كما جاءت؛ بلا كيف»

بعد هذا التحقيق من منثور كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان المراد بمصطلح الظاهر، وما ينبغي مراعاته في تعيينه، وأن هذا المصطلح أصبح من الألفاظ المجملة بسبب ما دخل عليه من مفاهيم خاطئة في عُرف المتأخرين، وما نصّ عليه رَحِمَهُ اللَّهُ؛ من أن مذهبَ السلف قاطبةً في هذه النصوص هو إجراؤها على ظاهرها، وهذا ينقلنا إلى الفرع الثاني من هذا المطلب؛ وهو مرادُ السلف ـ رحمهم الله ـ عندما ينصون على أن هذه النصوص «تُمَرُّ كما جاءت؛ بلا كيف»؛ فإن هذه العبارة كثيرًا ما ترد في كلام السلف رحمهم الله تعالى عند أجوبتهم على من يسألهم عن نصوص الأسماء والصفات[٣].

---

(١) الفتوى الحموية ص: (٥٢٨ ـ ٥٣١)، **وانظر**: الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة ص: (٣٥ ـ ٣٧).

(٢) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة ص: (٣٨).

(٣) **انظر** عددًا من هذه الآثار في: الصفات للدارقطني ص: (٧٥)، السنة: للخلال: (١/ ٢٥٩)، الشريعة للآجري: (٣/١١٤٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (٣/٤٧٨)، العلو للعلي العظيم للذهبي: (٢/٩٥٩ ـ ٩٦١)، وغيرها.

ومرادهم بها يستنبط من نفس العبارة؛ فقولهم: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ» صريح في إثبات المعاني التي تضمنتها هذه النصوص؛ من إثبات أسماء الله تعالى وصفاته، وقولهم: «بلا كيف»، صريح في نفي العلم بالكيفية، وأن ذلك لا يدخل في معقول البشر، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ حاكيًا قولَ السلف هذا: «فقالوا: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»، وفي رواية: فقالوا: «أَمِرَّهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ».

فقولهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»: ردٌّ على المعطِّلة، وقولهم: «بلا كيف» ردٌّ على الممثلة»(١).

ثم قال: «ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرّد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله ـ: لما قالوا: «الاستواءُ غيرُ مجهولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ»، ولما قالوا: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ؛ بِلَا كَيْفٍ»؛ فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا؛ بل مجهولًا، بمنزلة حروف المعجم.

وأيضًا: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية، إذا لم يفهم عن اللفظ معنًى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أُثبتَتِ الصفاتُ.

وأيضًا: فإن من ينفي الصفاتِ الخبريةَ، أوِ الصفاتِ مطلقًا لا يحتاج أن يقول: بلا كيف؛ فمن قال: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بِلَا كَيفٍ، فلو كان مذهبُ السلفِ نفيَ الصفاتِ في نفس الأمر، لما قالوا: بِلَا كَيْفٍ.

وأيضًا: فقولهم: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»: يقتضي إبقاء دَلالتها على ما هي عليه؛ فإنها جاءت ألفاظًا دالةً على معانٍ، فلو كانت دلالتها منتفية، لكان الواجب أن يقال: أَمِرُّوا ألفاظَهَا مع اعتقاد أن المفهومَ منها غيرُ مُراد، أو أَمِرُّوا ألفاظَها مع اعتقاد أن الله لا يُوصَفُ بما دلت عليه حقيقةً، وحينئذ فلا تكون قد أُمِرَّتْ كما جاءتْ، ولا يقال حينئذ: بلا كيف؛ إذ نفي الكيفية

---

(١) الفتوى الحموية ص: (٣٠٠ ـ ٣٠١).

عمّا ليس بثابت لغوٌ من القول»[١].

وقدِ استدلَّ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ على امتناع علم البشر بكيفية ما ورد في النصوص من الأسماء والصفات، بأن العلم بها فرعٌ عن العلم بالذات المقدسة؛ فكما أن العلم بالذات ليس من مقدور البشر، فكذلك العلم بحقيقة ما تسمى الله عَزَّ وَجَلَّ به منَ الأسماءِ وما اتصف به من الصفات؛ إذ العلم بذلك فرعٌ عن العلم بالذات؛ يحتذي في ذلك حذوه.

وهذا الأصل تكلم فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مفصَّلًا في رسالته التدمرية، وممَّا قال فيه: «القول في الصفات[٢] كالقول في الذات؛ فإن الله ليس كمثله شيءٌ، لا في ذاتِهِ، ولا في صفاتِهِ، ولا في أفعالِهِ، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الذوات»[٣].

إذا عُلم كلُّ هذا، وَصَلَ الباحث إلى نتيجة مقرّرة في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب؛ وهي موضوع المطلب التالي.

المطلب الثاني

نصوص الأسماء الحسنى من المُحْكَم لا المتشابه

ممّا يجب أن يعلم ـ بناءً على ما سبق تقريره في فروع المطلب السابق ـ أن ظاهر نصوص الأسماء الحسنى معلوم لنا باعتبار، مجهول لنا باعتبار آخر؛ معلوم لنا باعتبار المعاني التي دلت عليها أسماؤه الحسنى، مجهول باعتبار الكيفية والحقيقة التي عليها تلك المعاني التي دلت عليها تلك الأسماء.

---

(١) الفتوى الحموية ص: (٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٢) هذا التعبير بالصفات كما مرّ كثير عند شيخ الإسلام هو من التعبير بالجزء وإرادة الكل، فإن مراده باب الأسماء والصفات، إذ لا فرق في ذلك بين الاسم والصفة، والأسماء بهذا الاعتبار صفات.

(٣) التدمرية ص: (٤٣)، **وانظر**: ص: (٤٣ ـ ٤٦)، الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٤١).

وهذا الأصل العظيم جعله شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضوع إحدى القواعد التي بيّنها في رسالته التدمرية؛ فقال في القاعدة الخامسة منها: «أنَّا نعلم ما أُخبرنا به من وجه دون وجه»(١).

وقد قرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأصلَ من جوانبَ مختلفةٍ، سأحاول عرضها على القارئ الكريم وَفْقَ تسلسلِ الفروع التالية؛ حتى تكون أسهل للفهم والاستيعاب:

۞ الفرع الأول ۞

المحكم والمتشابه في النصوص عمومًا

من الأصول المقرّرة عند أهل السُّنَّة والجماعة أن نصوص الكتاب والسُّنَّة اشتملت على المحكم(٢) الذي يجب العمل بموجَبِهِ، والمتشابه(٣) الذي يجب الإيمان والتسليم به، دون الخوض في حقيقته، وقد تكلم شيخ الإسلام عن هذا الموضوع بالتفصيل في العديد من مؤلفاته، وأشبع هذه القضية بحثًا بما لا مزيد عليه(٤)، وسأحاول بيان جهوده المتناثرة في هذا

---

(١) التدمرية ص: (٨٩)، **وانظر**: الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال ص: (٦٢).

(٢) **المحكم**: ما لا يَعرِضُ فيه شبهة من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى، **انظر**: مفردات ألفاظ القرآن ص: (٢٥١)، الكليات ص: (٨٤٥).

(٣) **المتشابه**: ما أشكل تفسيره لمشابهته لغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، **انظر**: مفردات ألفاظ القرآن ص: (٤٤٣)، الكليات ص: (٨٤٥).
وهو أنواع وأقسام فصّل القول فيها الراغب في مفردات ألفاظ القرآن، **انظر**: ص: (٤٤٣ ـ ٤٤٥).

(٤) أودّ أن أشير هنا إلى أن لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحوثاً مطوّلةً ومفصلة عن هذه القضية في مؤلفاته، وأكتفي في هذا المطلب بذكر ما تيسر منها وَفْقَ الجوانب المراد بحثها، فمن أراد الاستزادة منها **فلينظر**: التدمرية ص: (٨٩ ـ ١١٦)، الصفدية: (١/ ٢٨٧ ـ ٢٩٣)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، الفتوى الحموية ص: (٢٨٧ ـ ٢٩٥)، مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)، شرح حديث النزول ص: (١٠٥ ـ ١١٢)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٤ ـ ١٥، ٢٠٥ ـ ٢٠٨)، (٥/ ٢٣٤ ـ ٢٤١، ٣٨٠ ـ ٣٨٧)، نقض المنطق ص: (٥٥ ـ ٥٧).
ولعل أشمل تلك المواضع وأكثرها استيعابًا لجوانب القضية كتابه: الإكليل في المتشابه =

الموضوع في مؤلفاته وترتيبها؛ حتى تكون أقرب إلى ذهن القارئ.

فإن مبنى هذه القضية على تحقيق فهم قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

وتحقيق فهم الآية ينحصر في الأوجه التالية:

١ ـ المراد بالإحكام في النصوص.

٢ ـ المراد بالتشابه في النصوص.

٣ ـ العلاقة بين الإحكام والتشابه.

٤ ـ الاختلاف في الوقف في الآية وأثره في المعنى.

وسأتناول هذه الأوجُهَ بالبحث من خلال كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، الذي أفاض في تحقيق القول فيها، وهذا أوان الشروع في المقصود.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «إن الله وصف القرآن كُلَّهُ بأنه مُحكَمٌ وبأنه متشابهٌ، وفي موضع آخَرَ جعل منه ما هو مُحكَم ومنه ما هو متشابهٌ[(١)]، فينبغي أن يُعرَفَ الإحكامُ والتشابُهُ الذي يَعُمُّهُ، والإحكام والتشابه الذي يَخصُّ بعضَهُ.

قال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١]؛ فأخبر أنه أحكم آياته كُلَّها، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣]، فأخبر أنه كله متشابه»[(٢)].

١ ـ المراد بالإحكام في النصوص:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «الحُكْمَ هو الفَصْل بين الشيئين، والحاكم

= والتأويل، فإنه كله في بحثها، ثم تفسير سورة الإخلاص ص: (١٥٩ ـ ٢٢٥)؛ ففيه دراسة وافية لمختلف جوانبها.

(١) المراد الآية: [٧] من سورة آل عمران. (٢) التدمرية ص: (١٠٢).

يفصل بين الخصمين، والحِكْمةُ: فصلٌ بين المشتبهات علمًا وعملًا، إذا مُيِّز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضارِّ، وذلك يتضمن فعل النافع وتركَ الضارِّ، فيقال: حَكَمْتُ السفيه وأَحْكَمْتُهُ، إذا أخذت على يده، وحَكَمْتُ الدابةَ وأَحْكَمْتُها، إذا جعلتُ لها حَكَمَةً: وهو ما أحاط بالحَنَكِ منَ اللجامِ، وإحكامُ الشيء: إتقانه؛ فإحكام الكلام: إتقانه؛ بتمييز الصدق من الكذبِ في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره.

والقرآن كله مُحكَم بمعنى الإتقان؛ فقد سمَّاهُ الله حكيمًا؛ بقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، فالحكيم بمعنى الحاكم»(١).

٢ ـ المراد بالتشابه في النصوص:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «وأما التشابُهُ الذي يَعُمُّهُ، فهو ضِدُّ الاختلافِ المنفيِّ عنه؛ في قوله: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]؛ وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ۝٨ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨، ٩].

فالتشابه هنا هو: تماثل الكلام وتناسُبُهُ، بحيث يُصدِّقُ بعضُهُ بعضًا؛ فإذا أمر بأمر، لم يأمر بنقيضه في موضع آخَرَ؛ بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماتِهِ، وإذا نهى عن شيء، لم يأمر به في موضع آخر؛ بل ينهى عنه، أو عن نظيره، أو عن لوازمه، إذا لم يكن هناك نسخ.

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء، لم يخبر بنقيض ذلك؛ بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء، لم يثبته؛ بل ينفيه، أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف؛ الذي ينقضُ بعضُهُ بعضًا، فيُثبت الشيءَ تارةً وينفيه أخرى، أو يأمر به، وينهى عنه في وقت واحد، ويَفْرُقُ بين المتماثلَينِ؛ فيمدح أحدهما، ويَذُمُّ الآخَرَ.

فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادة، والمتشابهة هي المتوافقة.

---

(١) التدمرية ص: (١٠٢ ـ ١٠٣).

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضُها بعضًا، ويعضُدُ بعضُها بعضًا، ويناسب بعضُها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضُها بعضًا ـ: كان الكلام متشابهًا، بخلاف الكلام المتناقض؛ الذي يضاد بعضه بعضًا»(١).

هذا بالنسبة للتشابُهِ العامِّ، **أما التشابُهُ الخاصُّ**، فهو: «مشابهة الشيء لغيره من وجه، مع مخالفته له من وجهٍ آخَرَ؛ بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك»(٢).

٣ ـ العلاقة بين الإحكام والتشابه:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهذا التشابه العامُّ لا ينافي الإحكامَ العامَّ؛ بل هو مصدِّقٌ له؛ فإن الكلام المُحكَم المتقن يصدق بعضه بعضًا، لا يناقض بعضه بعضًا، بخلاف الإحكام الخاص؛ فإنه ضد التشابه الخاص.

فالتشابه الخاص هو: مشابهة الشيء لغيره من وجه، مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك.

والإحكام هو الفصل بينهما؛ بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر.

وهذا التشابه إنما يكون لقدرٍ مشترَكٍ بينَ الشيئين، مع وجود الفاصل بينهما.

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما؛ فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك؛ فالتشابه الذي لا تمييز معه، قد يكون من الأمور النسبية الإضافية؛ بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه؛ كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وُعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا؛ فظن أنه مثله، فَعَلِمَ العلماء أنه ليس مثله، وإن كان مشبهًا له من بعض الوجوه.

---

(١) التدمرية ص: (١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) المصدر السابق ص: (١٠٥)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧٤).

ومن هذا الباب: الشُّبَهُ التي يَضِلُّ بها بعض الناس؛ وهي ما يشتبه فيها الحق بالباطل، حتى تشتبه على بعض الناس، ومن أُوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا، لم يشتبه عليه الحق بالباطل، والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات؛ لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه.

فمن عرف الفصل بين الشيئين، اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه»(١).

٤ ـ الاختلاف في الوقف في الآية وأثره في المعنى:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «جمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وهذا هو المأثور عن أُبيّ بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم، ورُوي عن ابن عباس أنه قال: «التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب»(٢).

وقد رُوي عن مجاهد وطائفة أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، وقد قال مجاهد: «عَرَضْتُ المُصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أقف عند كل آية، وأسأله عن تفسيرها»(٣).

ولا منافاة بين القولين عند التحقيق:

فإن لفظ «التأويل» قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعمَلًا في ثلاثة معان:

أحدها: وهو اصطلاح كثيرٍ منَ المتأخرينَ منَ المتكلمين في الفقه وأصوله؛ أن **التأويل**: هو صرفُ اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين

(١) التدمرية ص: (١٠٥ ـ ١٠٦).

(٢) أورده الطبري بسنده في مقدمة تفسيره، **انظر**: جامع البيان: (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، (ط المعارف).

(٣) أورده الطبري في مقدمة تفسيره، **انظر**: جامع البيان: (١/ ٩٠)، (ط المعارف).

في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها، وهل هذا محمود أو مذموم، أو حق أو باطل؟

الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن؛ كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير: «واختلف علماء التأويل»، ومجاهد إمام المفسرين، قال الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»[1]، وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد ابن حنبل والبخاري وغيرهم ـ: فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به معرفة تفسيره.

الثالث ـ من معاني التأويل ـ: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك؛ كما قال في قصة يوسف ـ لما سجد أبواه وإخوته ـ: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ فجعل عينَ ما وجد في الخارج هو تأويلَ الرؤيا.

فالتأويل الثاني: هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يُفسَّر به اللفظ حتى يُفهم معناه، أو تُعرف علته أو دليله.

وهذا التأويل الثالث: هو عينُ ما هو موجود في الخارج، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: **(سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللهمَّ اغْفِرْ لِي، يَتَأَوَّلُ القُرْآنَ)**»[2]؛ تعني قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]. . .

---

(١) أورده الطبري في مقدمة تفسيره، **انظر**: جامع البيان: (١/ ٩١)، (ط المعارف).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، برقم: (٨١٧).

ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، برقم: (١٠٨٥).

. . . إذا عُرِفَ ذلك، فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة الغنية؛ بما لها من حقائق الأسماء والصفات ـ: هو حقيقة نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد ـ: هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد»[1].

هذه جملة من الجوانب المتعلقة بموضوع الإحكام والتشابه في النصوص عمومًا، اتضح من خلال كلام شيخ الإسلام رحمه الله عنها جملةٌ من الأمور؛ أبرزها:

١ ـ أن الإحكام والتشابه في النصوص من الأمور النسبية الإضافية، التي ترجع إلى نفس المتلقي للنصوص؛ فما يعتبر محكمًا عند شخص، قد يعتبر متشابهًا عند شخص آخر، وهكذا بالعكس.

٢ ـ أن الأقوال المختلفة في الوقف في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أو وصلها بما بعدها ـ: غير متناقضة؛ بل راجعة إلى معنى التأويل، الذي بيّن شيخ الإسلام رحمه الله بأنه: إذا كان المقصود به المعنى، فإن الراسخين في العلم يعلمون معنى المتشابه؛ فلا إشكال في الوصل، وإذا كان المقصود به الحقيقةَ والكيفيةَ، فإنه من المتشابه؛ الذي لا يعلم تأويله إلا الله؛ فالوقف حينئذ أولى.

۞ الفرع الثاني ۞

الإحكام والتشابه في نصوص الأسماء الحسنى

بعد هذا التحقيق في مختلِفِ الجوانبِ المتعلقة بالإحكام والتشابه في النصوص عمومًا ـ: نتطرق في هذا الفرع للإحكام والتشابه في نصوص الأسماء الحسنى، وما يتعلق به من جوانب، فقد قرر شيخ الإسلام رحمه الله أمرًا عامًا كليًا قبل أن يطبقه على باب الأسماء الحسنى الذي هو موضوع بحثنا، فقال: «ما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء، ويفترقان في شيء،

---

(١) التدمرية ص: (٩٠ ـ ٩٦).

فبينهما اشتباه من وجه، وافتراق من وجه؛ ولهذا كان ضلال بني آدم من قِبَلِ التشابُهِ والقياس الفاسد لا ينضبط؛ كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس»، فالتأويل في الأدلة السمعية، والقياس في الأدلة العقلية، وهو كما قال، **والتأويل الخطأ** إنما يكون في الألفاظ المتشابهة، **والقياس الخطأ** إنما يكون في المعاني المتشابهة.

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات[1]. . .».

ثم ضرب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ العديد من الأمثلة على هذه الضلالات، إلى أن قال: «وأما حقيقة ما دلَّ عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله، فلا يعلمهم إلا هو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وهذا من تأويل المتشابه؛ الذي لا يعلمه إلا الله. . . وكذلك مدلول أسمائه وصفاته التي يختص بها، التي هي حقيقته لا يعلمها إلا هو»[2].

فبيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أن هذه الحقيقة والكيفية التي عليها معاني أسماء الله تعالى الواردة في النصوص؛ من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أما نفس المعاني الدالة عليها فهي معلومة؛ فهي إذن من المحكم الذي لا اشتباه فيه.

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ ـ عودًا على بدء ـ: «إذا عُرِفَ ذلك، فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات ـ: هو حقيقة نفسه المقدسة، المتصفة بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد.

ولهذا ما يجيء في الحديث[3] نعمل بمحكمه، ونؤمن بمتشابهه؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة، يشبه معانيها

---

(١) التدمرية ص: (١٠٧).
(٢) التدمرية ص: (١١٠ ـ ١١١).
(٣) هكذا في المطبوع، ولعل المراد: ما يجيء في القرآن والحديث، والله أعلم.

ما نعلمه في الدنيا؛ كما أخبر أن في الجنة لحمًا ولبنًا وعسلًا وخمرًا ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنًى، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته.

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ـ وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه ـ أن لا يكون لأَجْلِها الخالق مثل المخلوق، ولا حقيقته كحقيقته.

والإخبار عن الغائب لا يُفهم إن لم يُعبَّر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويُعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، مع العلم بالفارق المميِّز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد.

وفي الغائب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فنحن إذا أَخبرَنَا الله بالغيب الذي اختص به من الجنة والنار، علمنا معنى ذلك، وفهمنا ما أُريد منا فهمه بذلك الخطاب، وفسرنا ذلك، وأما نفس الحقيقة المخبَرِ عنها، مثل التي لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، قالوا: «الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ»[١]، وكذلك قال ربيعة[٢] شيخ مالك قبله: «الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، ومن الله البيانُ، وعلى الرسول البلاغُ، وعلينا الإيمانُ»[٣].

---

(١) أثر مشهور عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، **انظر**: تخرجه بالتفصيل في: العلو للعلي العظيم: (٢/ ٩٥٢ ـ ٩٥٥) رقم: (٣٤٤).

(٢) ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن فروخ التيمي مولاهم، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي، تابعي إمام ثقة فقيه مشهور، شيخ الإمام مالك، توفي سنة: ١٣٦هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٦/ ٩٠)، تهذيب التهذيب: (١/ ٥٩٨).

(٣) **انظر**: تخرجه بالتفصيل في: العلو للعلي العظيم: (٢/ ٩١١ ـ ٩١٣)، رقم: (٣٢٢).

فبيّن أن الاستواء معلوم، وأن كيفيته مجهولة، ومثل هذا يوجد كثيرًا في كلام السلف والأئمة؛ ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله، فلا يعلم ما هو إلا هو، وقد قال النبي ﷺ: (**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**)، وهذا في صحيح مسلم وغيره(١)، وقال في الحديث الآخر: (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ**)، وهذا الحديث في المسند وصحيح أبي حاتم(٢)، وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده، فمعاني هذه الأسماء التي استأثر الله بها في علم الغيب عنده ـ: لا يعلمها غيره.

والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير، سميع بصير، غفور رحيم، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، فنحن نفهم معنى ذلك، ونميّز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كُلَّها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات(٣)»(٤).

وفي مزيد توضيح لذلك يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال سبحانه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، وذلك لما فيه من أسماء الله الحسنى وأسماء صفاته وأفعاله، التي تشبه أسماء المخلوقين وأسماء صفاتهم وأفعالهم في اللفظ فقط دون الحقائق والكيفيات؛ لأنه يلزم من وحدانية الله عند من يعرف معناها وحدانيةُ صفاته وأفعاله، وعدمُ صحةِ اعتباره بمخلوقاته، فلا يجوز التسوية بينه وبين مخلوقاته؛ لا في طبائعها ولا في أحكامها؛ بل حقيقة ذاته وحقائق صفاته وأفعاله على الوجه اللائق بجلاله، فلا سبيل إلى معرفته.

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).
(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٣٠).
(٣) سبق بيان هذا الموضوع بالتفصيل في المطلب الأول من المبحث الرابع، **انظر**: ص: (٢٨٢) وما بعدها من هذه الرسالة.
(٤) التدمرية ص: (٩٦ ـ ١٠١)، **وانظر**: ص: (١١٣)، الرد على المنطقيين ص: (٦٠).

وحقيقة[(١)] المخلوق وحقائق صفاته وأفعاله على الوجه المناسب له، ولما خلقه الله عليه من الفقر والنقص.

وإذا كان سبحانه قد سمى نفسَهُ الإلـٰهيةَ المقدَّسةَ الكاملةَ الغنيةَ بمثل ما سمى به عبده المخلوق الفقير والناقص؛ مثل: المَلِك، والمؤمن، والعزيز، والجبار، والمتكبر، والعليم، والسميع، والبصير، والحكم، والعدل وغير ذلك . . .ـ: كانت المماثلة في اللفظ بالأسماء فقط، وحقيقة ذات العبد وكيفيته على الوجه المشهود الذي خلقه الله عليه بقدرته ومشيئته، وحقيقة ذات الله وكيفيته على الوجه اللائق بكماله وعز جلاله، الذي استأثر علينا به ولا سبيل لنا إلى معرفته، وكذلك حقائق صفاته وأفعاله وكيفياتها على الوجه اللائق بذاته وكماله وعز جلاله؛ فيجب الإيمان بما ورد به الشرع من أسماء الله وأسماء صفاته وأفعاله، وأن مسمياتها على الوجه اللائق بكماله وعز جلاله، ويجب السكوت عما سكت عنه الشرع؛ من بيان حقائقها وكيفياتها، ولا يصح التمسك بدين النبوة والإيمان بأنها وحي لا فيض إلا على هذا الوجه»[(٢)].

فتبين من خلال هذه النقول عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أن معانِيَ نصوصِ الأسماء والصفات مُحكَمةٌ، وليست منَ المتشابه؛ الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أما كيفياتها، فهي منَ الغيب؛ الذي لا يعلمه إلى الله، وهذا يقودنا إلى مضمون الفرع الثالث؛ وهو:

۞ الفرع الثالث ۞

ظواهر نصوص الأسماء والصفات معلومة لنا باعتبار المعنى، مجهولة لنا باعتبار الكيفية

فهذه هي النتيجة التي نتوصل إليها من خلال التسلسل الذي قادنا إليه شيخ الإسلام في تقريراته السابقة، وهو مضمون القاعدة التي افتتحنا بها هذا

---

(١) في المطبوع: «فلا سبيل إلى معرفته وحقيقته. والمخلوق وحقائق صفاته»، والمعنى بهذا السياق لا يستقيم، ولعل الصواب ما رأيت إثباته، والله أعلم.

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٧٢ ـ ٧٣).

المطلب: «أنا نعلم ما أُخْبِرْنا به من وجه دون وجه»[(١)].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ منطلقًا من المثال وصولًا إلى هذه النتيجة ـ: «وكذلك في قوله: «إنا» و«نحن»، ونحوهما من أسماء الله التي فيها معنى الجمع؛ كما اتبعه النصارى[(٢)]؛ فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه، لكن اسم الجمع يدل على تعدد المعاني بمنزلة الأسماء المتعددة؛ مثل: العليم والقدير والسميع والبصير؛ فإن المُسمَّى واحد، ومعانِيَ الأسماءِ متعددةٌ، فهكذا الاسم الذي لفظه الجمع.

وأما التأويل الذي اختصَّ الله به، فحقيقة ذاته وصفاته؛ كما قال مالك: «والكيفُ مجهولٌ»، فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره؟ قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله»[(٣)].

الفرع الرابع

عدم العلم بكيفية معاني نصوص الأسماء والصفات لا يقدح في ثبوتها والإيمان بها

وفي تقرير هذا الأمر يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الله ورسوله عالم صادق فيما أخبر به عن نفسِهِ، وهو أعلَمُ من عباده، فإذا أخبرنا بأمر، فقد علمنا صدقه في ذلك، وعلمنا مما أخبرنا به ما أَفْهَمَناهُ، وما لم نعلم كيفيته

(١) التدمرية ص: (٨٩)، **وانظر**: ص: (٩٨ ـ ٩٩)، الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال ص: (٦٢).

(٢) يريد شيخ الإسلام التمثيل به على اتباعهم المتشابه ابتغاء الفتنة؛ كما في آية آل عمران.

(٣) الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٥٤ ـ ٥٥)، **وانظر**: ص: (٥٠ ـ ٥١)، درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٠٧)، (٥/٢٣٤ ـ ٢٣٥)، (٧/٣٢٨)، (٩/٢٣ ـ ٢٤)، الرد على المنطقيين ص: (٦٠)، مناظرة حول العقيدة الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/١٦٧)، الصفدية: (١/٢٩١)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/٣٤٣)، الفتوى الحموية ص: (٢٩٠ ـ ٢٩١)، والفرع الرابع من المطلب السابق: معنى قول السلف: «تُمرُّ كما جاءت بلا كيف» ص: (٣٢٧) من هذه الرسالة.

من ذلك لا يضرنا عدم علمنا به، بعد أن نعلم صدق المخبِر»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «فإن قيل: كيف يقع الإيمان بما لا يحيط من يدّعي الإيمانَ به علمًا بحقيقته؟

فالجواب: كما يصح الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والنار والجنة، ومعلوم أنا لا نحيط علمًا بكل شيء من ذلك على جهة التفصيل، وإنما كُلِّفنا الإيمانَ بذلك في الجملة؛ ألا ترى أنا لا نعرف عدة من الأنبياء، وكثيرًا من الملائكة، ولا نحيط بصفاتهم، ثم لا يقدح ذلك في إيماننا بهم؟!»[(٢)].

وقد استدل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه القاعدة العظيمة، بمثلين ضربهما في رسالته التدمرية؛ وهما: مَثَلُ الجنة وما ورد فيها من النعيم الذي أخبرنا الله تعالى عنه في كتابه الكريم وعلى لسان نبيه ﷺ، فما أُخبرنا به مما في الجنة معلوم لنا باعتبار المعنى؛ فإن كل واحد ممن سمع ما ورد في تلك الأخبار يدرك معاني ما حوته الجنةُ من أنواع النعيم، لكن حقيقة ذلك وكيفيته مجهولة لنا[(٣)].

والمَثَلُ الثاني، مَثَلُ الروح التي بين جنبَيِ الإنسان؛ فإنها موصوفة بالعديد من الصفات المعلومة معانيها عند كل أحد، ومع ذلك لا يدرك كنهها وحقيقتَها إلا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فكيفيتها من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله[(٤)].

وليس معنى عدم علمنا بالكيفية التي عليها ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وصفاته التي أخبر عنها، والتي منها اشتُقَّتْ أسماؤه ـ: أن الله عَزَّ وَجَلَّ لا كيفية له، فكيفية ذلك وحقيقته مما لا يعلمه إلا الله، وهي ثابتة؛ لكن علم البشر قاصر عن الإحاطة بها، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما معرفة كنه الذات،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٠٩ ـ ٤١٠)، **وانظر**: القاعدة المراكشية ص: (٦٣)، رسالة شيخ الإسلام إلى أخيه زين الدين في حكاية المناظرة على الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٠٧).

(٣) التدمرية ص: (٤٦ ـ ٥٠).

(٤) المصدر السابق ص: (٥٠ ـ ٥٧).

فذاك لا يمكن بمجرد الكلام، ليس لأنه لا كنه لها؛ لكن لأن تعريف كنه الأمور لا يمكن بمجرد العبارات[(١)].

فإذا قيل: هو نور، لم يمنع هذا أن تكون حقيقته نورًا؛ كما إذا قيل: هو حيٌّ، أو عالمٌ، أو قادرٌ، أو موجودٌ؛ لكن ليس هو مثلَ شيءٍ من الأنوار المخلوقة، كما أنه ليس مثل شيء من الأحياء العالمين المخلوقين، ولا شيء من الموجودات المخلوقة.

ولكن لولا القَدْرُ المشتركُ، لما كان في الكلام فائدة، ثم القدر المميِّز يحصل بالإضافة، فيُعلم أنه نور ليس كالأنوار، موجود ليس كالموجودين، حي لا كالأحياء.

وهذا الجواب هو جواب أهل التحقيق من المثبتين، الذين ينفون علم العباد بماهيته وكيفيته، ويقولون: **لا تجري ماهيته في مقال، ولا تخطر كيفيته ببال**، ويقولون: الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، ويقولون: حجب الخلق عن معرفة ماهيته ونحو ذلك»[(٢)].

❁ ❁ ❁

---

(١) وإنما يكون بالمشاهدة المباشرة، أو بمشاهدة النظير، أو بالخبر الصادق، والله ﷻ لم يشاهده البشر، وليس له نظير يقاس عليه حتى تُعلم كيفيته، ولم يعيّن لنا في خبره كيفية تُعلم إلا عموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ونحوها، **انظر**: التدمرية ص: (٥٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١٠/٢٧٦ ـ ٢٧٧)، **وانظر**: الصفدية: (١/٢٨٩ ـ ٢٩١)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/٤٢٣).

المبحث الثامن

تقريره لقاعدة: امتناع التمثيل والتعطيل في أسماء الله الحسنى

سبق في الفصل الأول من هذا الباب(١) ذكر شيءٍ من جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير وسطية منهج أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات، وبيان أنهم وَسَطٌ في ذلك بين أهل التمثيل؛ الذين يمثلون أسماء الله وصفاته بأسماء وصفات خلقه، وأهل التعطيل؛ الذين يجحدون أسماء الله وصفاته أو بعضَها، وهذا الأصل العظيم الذي قام عليه معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب ـ: حسنة من حسنات اتباعهم لكتاب الله الكريم وسُنَّة نبيه المصطفى الأمين ﷺ، والتزامِهِمُ الكليِّ بما فيهما؛ فسلموا بذلك من انحراف أهل الغلوِّ والتمثيلِ، وجحدِ أهل النفي والتعطيل، «وهكذا أهل السُّنَّة والجماعة في الفِرَق؛ **فهم في باب أسماء الله وآياته وصفاته وَسَطٌ بين أهل التعطيل؛ الذين يلحدون في أسماء الله وآياته، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه، حتى يشبهوه بالعدم والموات، وبين أهل التمثيل؛ الذين يضربون له الأمثال، ويشبهونه بالمخلوقات**، فيؤمن أهل السُّنَّة والجماعة بما وصف الله به نفسه، وما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف وتمثيل»(٢).

---

(١) **انظر**: ص: (١٤٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) الوصية الكبرى ص: (٢٤)، **وانظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٥٢ ـ ٥٣، ٣٥١)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ١١١ ـ ١١٥، ٢٥٧، ٢٥٩)، (٣/ ٤٦٨)، (٥/ ١٦٨، ١٧٢)، العقيدة الواسطية ص: (٥٧ ـ ٦٠)، (٨١ ـ ٨٢)، مناظرة حول الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ١٦٨ ـ ١٦٩، ١٩٦)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٤)، (٥/ ١٩٦، =

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل.

يثبتون له الأسماء والصفات، وينفون عنه مماثلةَ المخلوقات، إثباتٌ بلا تمثيل، وتنزيهٌ بلا تعطيل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾، ردٌّ على أهل التمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، ردٌّ على أهل التعطيل»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضًا: «فطريقتهم(٢) تتضمن إثباتَ الأسماءِ والصفاتِ مع نفي مماثلةِ المخلوقاتِ، إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾؛ ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾، رَدٌّ للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، رَدٌّ للإلحاد والتعطيل»(٣).

والمراد من نفي المماثلة بين أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ الحسنى، وأسماء المخلوقين ـ: نفيُ الاشتراكِ في الخصائص التي تُمَيِّز أسماءَ الله عَزَّ وَجَلَّ عن أسماء المخلوقين، لا مجرد الاشتراك في الإطلاق؛ فإن الله عَزَّ وَجَلَّ سمَّى نفسَهُ بأسماء، وسمَّى بعضَ مخلوقاتِه بنفس تلك الأسماء، لكن هذا الاشتراك في

= ٢٠٨)، (٦/ ٥١٥)، (٨/ ٤٣٢)، (١١/ ٤٨١ ـ ٤٨٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١١١)، الصفدية: (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، نقض المنطق ص: (١٥ ـ ١٦)، تفسير سورة الإخلاص ص: (١٥٢)، التدمرية ص: (٢٠ ـ ٢٤)، (٤٢ ـ ٤٣)، (٤٦ ـ ٤٧)، (٤٩ ـ ٥٠)، تفضيل الناس على سائر الأجناس، ضمن مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٦٥)، الفتوى الحموية ص: (٢٦٥ ـ ٢٦٧).

(١) الصفدية: (١/ ١٠٣).

(٢) أي: أهل السنة والجماعة.

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ٤)، **وانظر**: (٥/ ١٩٦، ٢٠٨)، (٦/ ٥١٥)، (٨/ ٤٣٢)، (١١/ ٤٨١ ـ ٤٨٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١١١)، العقيدة الواسطية ص: (٥٧ ـ ٦٠)، الصفدية: (١/ ١٠٢ ـ ١٠٤)، نقض المنطق ص: (١٥ ـ ١٦)، تفسير سورة الإخلاص ص: (١٥٢)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤)، التدمرية ص: (٢٠ ـ ٢٤)، (٤٢ ـ ٤٣)، (٤٦ ـ ٤٧)، (٤٩ ـ ٥٠).

التسمية لا يوجب التماثل بينها؛ فأسماء الله ﷻ تطلق عليه على الوجه الأكمل الذي يليق به ﷻ، وهي من خصائصه ﷻ، وأسماء المخلوقين تطلق عليهم على الوجه اللائق بهم، وما يناسب نقصهم وضعفهم؛ فحقائقُ أسماء الله ﷻ وكيفياتُ المعاني التي تحملها لا تماثل بحالٍ حقائقَ أسماء المخلوق وكيفياتها، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«قال سبحانه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]؛ وذلك لِمَا فيه من أسماء الله الحسنى وأسماء صفاته وأفعاله التي تشبه أسماء المخلوقين وأسماء صفاتهم وأفعالهم في اللفظ فقط دون الحقائق والكيفيات؛ لأنه يلزم من وحدانية الله ـ عند من يعرف معناها ـ وحدانيةُ صفاتِهِ وأفعالِهِ وعدمُ صحة اعتباره بمخلوقاته، فلا يجوز التسويةُ بينه وبينَ مخلوقاتِهِ لا في طبائعها، ولا في أحكامها؛ بل حقيقة ذاته وحقائق صفاته وأفعاله على الوجه اللائق بجلاله ـ: فلا سبيل إلى معرفته[(١)].

وحقيقة المخلوق وحقائق صفاته وأفعاله على الوجه المناسب له ولما خلقه الله عليه من الفقر والنقص.

وإذا كان سبحانه قد سمَّى نفسَهُ الإلٰهيةَ المقدَّسَةَ الكاملةَ الغنيةَ بمثل ما سمَّى به عبدَهُ المخلوقَ الفقيرَ والناقصَ؛ مثل: المَلِك، والمؤمن، والعزيز، والجبار، والمتكبر، والعليم، والسميع، والبصير، والحكم، والعدل وغير ذلك . . .ـ: كانت المماثلة في اللفظ بالأسماء فقط، وحقيقة ذات العبد وكيفيته على الوجه المشهود الذي خلقه الله عليه بقدرته ومشيئته، وحقيقة ذات الله وكيفيته على الوجه اللائق بكماله وعز جلاله الذي استأثر علينا به، ولا سبيل لنا إلى معرفته، وكذلك حقائق صفاته وأفعاله وكيفياتها على الوجه اللائق بذاته وكماله وعز جلاله، فيجب الإيمان بما ورد به الشرع من أسماء الله وأسماء صفاته وأفعاله، وأن مسمياتها على الوجه

---

(١) في المطبوع: «فلا سبيل إلى معرفته وحقيقته. والمخلوق وحقائق صفاته»، والمعنى بهذا السياق لا يستقيم، ولعل الصواب ما أثبته، والله أعلم.

اللائق بكماله وعز جلاله، ويجب السكوت عما سكت عنه الشرع من بيان حقائقها وكيفياتها، ولا يصح التمسك بدين النبوة والإيمان بأنها وحي لا فيض، إلا على هذا الوجه»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «ولهذا كان الحذاق يختارون أن الأسماء المقولة عليه وعلى غيره **مقولة بطريق التشكيك**؛ الذي هو نوع من التواطؤ العام ليست بطريق الاشتراك اللفظي، ولا بطريق الاشتراك المعنوي؛ الذي تتماثل أفراده؛ بل بطريق الاشتراك المعنوي؛ الذي تتفاضل أفراده؛ كما يطلق لفظ البياض والسواد على الشديد؛ كبياض الثلج، وعلى ما دونه؛ كبياض العاج، فكذلك لفظ الوجود يطلق على الواجب والممكن، وهو في الواجب أكمل وأفضل من فضل هذا البياض على هذا البياض.

لكن التفاضل في الأسماء المشكِّكَة لا يمنع أن يكون أصل المعنى مشتركًا كليًّا بينهما؛ فلا بد في الأسماء المُشَكِّكَة من معنًى كليٍّ مشتركٍ، وإن كان ذلك لا يكون إلا في الذهن، وذلك مورد التقسيم؛ تقسيم الكليِّ إلى جزئياته، إذا قيل: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، فإن مورد التقسيم مشترك بين الأقسام، ثم كون وجود هذا الواجب أكملَ من وجود الممكن لا يمنع أن يكون مُسمَّى الوجود معنًى كليًّا مشتركًا بينهما.

وهكذا في سائر الأسماء والصفات المطلقة على الخالق والمخلوق؛ كاسم الحي والعليم والقدير، والسميع والبصير، وكذلك في صفاته؛ كعلمه وقدرته ورحمته، ورضاه وغضبه وفرحه، وسائر ما نطقت به الرسل من أسمائه وصفاته»[(٢)].

وفي مقام التطبيق لهذا الأصل العظيم من أصول معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، الذي يميّزهم عن فريقي الانحراف في هذا الباب؛ أهل التشبيه والتمثيل، وأهل التحريف والتعطيل ـ: يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالموجود

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٧٢ ـ ٧٣).
(٢) الرد على المنطقيين ص: (١٥٥)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٢/ ١١١ ـ ١١٩).

الواجب أكملُ من الممكن، والقديم أكمل من المُحدَث، والغنيُّ أكمل من الفقير؛ فيمتنع اتصاف الأكمل بالنقائص، واتصاف الأنقص بالكمالات؛ ولهذا يوصف[(١)] سبحانه بأنه الأكرم، والأكبر، والأعلى، وأنه أرحم الراحمين، وخير الحاكمين، وخير الغافرين، وأحسن الخالقين؛ فلا يوصف قط إلا بما يوجب اختصاصه بالكمالات والممادح والمحاسن، التي لا يساويه فيها غيره، فضلًا عن أن يكون لغيره النوعُ الفاضلُ، وله النوعُ المفضولُ»[(٢)].

ويقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والقرآن ملآنُ من توحيدِ الله تعالى، وأنه ليس كمثله شيء؛ فلا يُمثَّل به شيءٌ من المخلوقات في شيء منَ الأشياء؛ إذ ليس كمثله شيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا فيما يستحقه من العبادة والمحبة والتوكل والطاعة والدعاء وسائر حقوقه.

قال تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]؛ فلا أحد يساميه، **ولا يستحق أن يسمَّى بما يختص به من الأسماء، ولا يساويه في معنى شيء من الأسماء**؛ لا في معنى الحيّ، ولا العليم، ولا القدير، ولا غير ذلك من الأسماء؛ ولا في معنى الذات والموجود ونحو ذلك من الأسماء العامة، ولا يكون إلـهًا، ولا ربًّا، ولا خالقًا؛ فقال تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]؛ فلم يكن أحد يكافيه في شيء من الأشياء، فلا يساويه شيء، ولا يماثله شيء، ولا يعادله شيء؛ قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ

---

(١) يلاحظ هنا أن شيخ الإسلام استعمل لفظ: الوصف، ومثّل بالأسماء؛ لأن أسماء الله صفات، **انظر**: الجواب الصحيح: (٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا الموضوع في المباحث القادمة بإذن الله.

(٢) النبوات: (٢/ ٨٩٣ ـ ٨٩٤)، **وانظر**: العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٦)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ١١١ ـ ١١٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧٣).

ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال تعالى: ﴿فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبۡلِيسَ أَجۡمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُواْ وَهُمۡ فِيهَا يَخۡتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٤ ـ ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴿٧٣﴾ فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٣ ـ ٧٤]»[١].

وهذه الطريقة التي قام عليها منهج أهل السُّنَّة والجماعة إضافة إلى كونها مستمَدَّةً من نصوص الكتاب والسُّنَّة التي وردت بنفي أن يكون لله ﷻ مِثْلٌ أو شَبِيهٌ أو سَمِيٌّ أو كُفؤٌ أو ندٌّ، أو أي وجه من أوجه المماثلة بين المخلوق والخالق، فإنها طريقة الرسل، جميعًا، صلوات الله وسلامه عليهم! وبها وردت جميع الكتب السماوية، وفي تقرير ذلك قال رَحِمَهُ اللهُ: «والله سبحانه بعث أنبياءه بإثباتٍ مفصَّلٍ، ونفيٍ مُجمَلٍ؛ فأثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلةَ المخلوقاتِ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ في السياق نفسه: «والشهادة بأن محمدًا رسول الله، تتضمن: تصديقه في كل ما أخبر، وطاعتَهُ في كل ما أمر، فما أثبته، وجب إثباته، وما نفاه وجب نفيه، كما يجب على الخلق أن يثبتوا لله ما أثبته[٣] من الأسماء والصفات، وينفوا عنه ما نفاه عنه من مماثلة المخلوقات؛ فيخلصوا منَ التعطيلِ والتمثيلِ، ويكونوا في إثباتٍ بلا تشبيهٍ، وتنزيهٍ بلا تعطيلٍ»[٤].

---

(١) الجواب الباهر في زوار المقابر ص: (٥١ ـ ٥٢)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢٧/ ٣٦٦)، المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٧٣).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٨٦٣)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٦٧)، (٦/ ٣٤٨)، الصفدية: (١/ ١٠٣).

(٣) الضمير عائد إلى الرسول ﷺ.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٨٤٤).

استخدام قياس الأَوْلَى في حق الله تعالى ودَلالتُهُ على نفي التمثيل والتعطيل:

مِنَ الأوجه العقلية التي قرّر بها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ نفي المماثلة عن الله عَزَّوَجَلَّ استخدامُ قياس الأَوْلى[(١)]؛ ومضمون هذا القياس أن يقال: **كل نقص وعيب في نفسه ـ وهو ما تضمن سَلبَ الكمال ـ إذا وَجَبَ نفيُهُ عن شيء ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات، فإنه يجبُ نفيُهُ عن الربِّ ـ تبارك وتعالى ـ بطريق الأَوْلى**[(٢)].

وأيُّ نقصٍ أشدُّ مِنَ المماثلة التي هي منفية بين المخلوق والمخلوق من كل وجه؟! فالله عَزَّوَجَلَّ أَوْلى أن يُنفَى عنه هذا النقصُ العظيمُ، وهذا النوع من القياس يعتبر قياسًا عقليًّا برهانيًّا؛ **أي**: إنَّ نتائجه التي يؤدي إليها يقينية الدلالة؛ لكونه مؤلفًا من مقدمات قطعية تفيد اليقين[(٣)]، وهي فطرية ضرورية متفَقٌ عليها؛ يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما هذا القياس «**قياس الأولى**»، ووجوبُ تنزيهِ الربِّ عن كل نقص ينزه عنه غيره، ويُذَمُّ به سواه، فهذا فطريٌّ ضروريٌّ متفقٌ عليه»[(٤)].

وقد استعمل السلفُ هذا القياسَ في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ؛ باعتبار أن القرآن

---

(١) تقدم التعريف به، **انظر**: ص: (٧٨).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٩٧)، **وانظر**: (٣/ ٣٠٢)، (٥/ ٢٠١)، التدمرية ص: (٥٠)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٩ ـ ٣٠)، (٢/ ٦، ٣٤١)، (٧/ ١٥٤، ٣٢٢ ـ ٣٢٣، ٣٦٢ ـ ٣٦٨، ٣٨٨)، منهاج السنة النبوية: (١/ ٣٧١، ٤١٧)، (٣/ ١٥١، ٢٢٢)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩)، (٤/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، (٥/ ٨١ ـ ٨٢، ١٠٢، ١٠٨ ـ ١٠٩)، الرد على المنطقيين ص: (١٥٠، ٣٥٠ ـ ٣٥١)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٤٤، ٧٤، ١١٧ ـ ١١٨)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٤٩)، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، ضمن مجموع الفتاوى: (٩/ ١٤١، ١٤٥)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٤٧ ـ ٣٥٠، ٣٥٦)، رسالة في معنى كون الرب عادلًا وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٣٦).

(٣) **انظر**: منهاج السُّنَّة: (٢/ ٣٧١)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٠٢)، طرق الاستدلال ومقدماتها ص: (٢٦٣).

(٤) بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٠٢).

دلّ عليه(١)، وباعتباره من الطرق العقلية الصحيحة التي لها أصل في الشرع، وردوا على مَنِ استعمَلَ في حق الله ﷻ أيَّ نوع منَ الأقيسة الفاسدة في هذا الباب، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «إن العِلمَ الإلٰهيَّ لا يجوز أن يستدل فيه **بقياسٍ تمثيلي**(٢)؛ يستوي فيه الأصل والفرع، ولا **بقياس شموليٍّ**(٣)؛ تستوي فيه أفراده؛ فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يُمَثَّل بغيره، ولا يجوز أن يَدخُلَ هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها.

ولهذا لما سلك طوائفُ منَ المتفلسفةِ والمتكلمةِ مثلَ هذه الأقيسة في المطالب الإلٰهية، لم يصلوا بها إلى اليقين؛ بل تناقضتْ أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب؛ لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها»(٤).

وقال رحمه الله في موضع آخر ـ مؤكدًا على أن هذا القياس هو ما كان يستعمله السلف الصالح، دون غيره من أنواع الأقيسة؛ التي اعتبروها غير صالحة الاستعمال في هذا الباب؛ بل فاسدة، فقال ـ: «ثم القياس تارة تعتبر(٥) فيه القدرُ المشترَكُ من غير اعتبار الأَولويةِ، وتارة يعتبر فيه الأَولويةُ، فيؤلف على وجه **قياس الأَوْلى**، وهو إن كان قد يجعل نوعًا من قياس الشمول والتمثيل، فله خاصة يمتاز بها عن سائر الأنواع؛ وهو: أن يكون الحكمُ المطلوبُ أَوْلَى بالثبوتِ من الصورة المذكورة في الدليل الدالّ عليه،

---

(١) من الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ الآية: [٦٠] من سورة النحل، ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ الآية: [٢٧] من سورة الروم، **انظر** في بيان شيخ الإسلام أن المراد بقوله تعالى: ﴿الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾، هو قياس الأولى: التدمرية ص: (٥٠)، مجموع الفتاوى: (٣/٢٩٧)، (٥/٢٠١، ٢٥٠)، (١٦/٣٥٨)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/٣٤٧، ٣٥٠)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤)، النبوات: (٢/٨٩٥).

(٢) تقدم التعريف به، **انظر**: ص: (٧٩).

(٣) تقدم التعريف به، **انظر**: ص: (٧٩).

(٤) درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٩).

(٥) هكذا في المطبوع، والصواب: «يعتبر».

وهذا النمط هو الذي كان السلف والأئمة؛ كالإمام أحمد وغيره من السلف يسلكونه من القياس العقلي في أمر الربوبية، وهو الذي جاء به القرآن؛ وذلك أن الله سبحانه لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت **قياس الشمول**؛ الذي تستوي أفراده، ولا تحت **قياسِ التمثيلِ**؛ الذي يستوي فيه حكم الأصل والفرع؛ فإن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في نفسِهِ المذكورة بأسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن يسلك في شأنه قياسُ الأَوْلى»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في موضع آخَرَ مصرحًا باستعمال هذا القياس في باب الأسماء الحسنى -: «فمَن ظنَّ أن الحقيقة إنما تتناول صفة العبد المخلوقة المحدثة دون صفةَ الخالق، كان في غاية الجهل؛ فإن صفة الله أكمل وأتمّ وأحق بهذه الأسماء الحسنى، فلا نسبة بين صفة العبد وصفة الرب؛ كما لا نسبة بين ذاته وذاته، فكيف يكون العبد مستحِقًّا للأسماء الحسنى حقيقة؛ فيستحق أن يقال له: عالم قادر سميع بصير، والرب لا يستحق ذلك إلا مجازًا؟! ومعلوم أن كُلَّ كمالٍ حصل للمخلوق، فهو من الرب تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وله المثل الأعلى، فكل كمال حصل للمخلوق، فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق، فالخالق أحق أن ينزه عنه؛ ولهذا كان لله المثل الأعلى؛ فإنه لا يقاس بخلقه، ولا يمثل بهم، ولا تضرب له الأمثال؛ فلا يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل بمثل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده؛ بل: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]»[(٢)].

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن السلف الصالح - رحمهم الله - استعملوا هذا القياس في مقابلة فريق من النفاة، الذين استعملوا في حقه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤)، **وانظر**: ص: (٤٤)، مجموع الفتاوى: (٩/١٤٥)، (١٢/٣٤٧)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/٥٩ - ٦٠، ٣٢٢، ٣٦٢)، التدمرية ص: (٥٠)، الرد على المنطقيين ص: (١٥٠، ١٥٤، ٣٥٠ - ٣٥١)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/٣٤٧)، (٤/٣٢٧ - ٣٢٨)، (٥/٨١ - ٨٢)، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، ضمن مجموع الفتاوى: (٩/١٤١، ١٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٠١)، **وانظر**: (٥/ ٢٠٧-٢٠٨)، تفسير سورة الإخلاص ص: (١٥٢).

قياسَ التمثيل، فشبهوا الله ﷻ بخلقه من جهة، ثم أرادوا بزعمهم أن ينزهوه من هذا التشبيه؛ فنفَوا ما يستحِقُّهُ ﷻ منَ الأسماء والصفات وكل أنواع الكمالات، تعالى الله عن قولهم عُلُوًّا كبيرًا!

قال شيخ الإسلام ﵀: «فأما ما يفعله طوائف من أهل الكلام؛ من إدخال الخالق والمخلوقات تحت قياسٍ شموليٍّ أو تمثيلٍ يتساويان فيه ـ: فهذا من الشرك والعدل بالله، وهو من الظلم، وهو ضرب الأمثال لله، وهو من القياس والكلام الذي ذمه السلف وعابوه؛ ولهذا ظن طوائف من عامة أهل الحديث والفقه والتصوف، أنه لا يتكلم في أصول الدين، أو لا يتكلم في باب الصفات بالقياس العقليِّ قطُّ، وأن ذلك بدعةٌ، وهو من الكلام الذي ذمه السلف، وكان هذا مما أطمع الأولينَ(١) فيهم؛ لـمَّا رأوهم مُمسكينَ عن هذا كله، إمَّا عجزًا أو جهلًا، وإمَّا لاعتقاد أن ذلك بدعة؛ وليس من الدين، وقال لهم الأولون: ردُّكم أيضًا علينا بدعة؛ فإن السلف والأئمة لم يردّوا مثل ما رددتم، وصار أولئك يقولون عن هؤلاء: أنهم ينكرون العقليات، وأنهم لا يقولون بالمعقول، واتفق أولئك المتكلمون مع طوائفَ من المشركين والصَّابئين والمجوس وغيرهم من الفلاسفة، الروم والهند والفرس وغيرهم، على ما جعلوه معقولًا، يقيسون فيه الحق تارة، والباطل أخرى، وحصل من هؤلاء تفريطٌ وعُدوانٌ، ومن هؤلاء تفريطٌ وعُدوانٌ؛ أوجب تفرقًا واختلافًا بين الأمة ليس هذا موضعه.

ودين الإسلام هو الوَسَطُ، وهو الحقُّ، والعدلُ، وهو متضمنٌ لما يستحِقُّ أنَ يكونَ معقولًا، ولما ينبغي عقله وعلمه، ومنزَّهٌ عن الجهل والضلال والعجز، وغير ذلك؛ مما دخل فيه أهل الانحراف، فسلك الإمام أحمد وغيره مع الاستدلال بالنصوص وبالإجماع، مسلكَ الاستدلالِ بالفطرة، والأقيسةِ العقليةِ الصحيحةِ المتضمِّنةِ للأَوْلَى»(٢).

(١) يقصد المتكلمين والفلاسفة، **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ٧٨).
(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ٨٢ ـ ٨٣).

هذه نتف من تقريرات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تأصيله لهذه القاعدة من جهة دَلالةِ النصوص عليها ودَلالةِ العقلِ السليمِ، وبيانِ صحة استعمال قياس الأولى فيها؛ لبيان امتناع التمثيل والتعطيل في حقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن القضايا المتعلقة بهذه القاعدة من حيث التطبيق، أشير إلى النقاط التالية؛ لصلتها بهذه القاعدة من باب الأمور الاحترازية التي يجب ضبطها حتى لا يقع المسلم فيما وقع فيه فريقَا الضلال في هذا الباب، أهلُ التمثيلِ، وأهلُ التعطيلِ؛ وكما يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن فهم هذا، انحلت عنه إشكالاتٌ كثيرةٌ، يعثر فيها كثيرٌ منَ الأذكياءِ، الناظرين في العلوم الكلية والمعارف الإلٰهية»[(١)].

۞ المراد بنفي المماثلة:

أول تلك النقاط، بحث المراد بنفي المماثلة بين أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ الحسنى، وأسماء خلقه، مع أنا نجد في النصوص إطلاقَ أسماءٍ على الله عَزَّ وَجَلَّ، وإطلاقَ الأسماء نفسها على المخلوق؛ لكن أهل السُّنَّة والجماعة يقررون أن كِلَا الإطلاقَينِ حقٌّ في حق الخالق وفي حق المخلوق، مع نفي المماثلة بينهما.

فالمراد من نفي المماثلة بين أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ الحسنى، وأسماء المخلوقين: نفيُ الاشتراكِ في الخصائص التي تميِّز أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ عن أسماء المخلوقين، لا مجرد الاشتراك في الإطلاق، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ سمَّى نفسَهُ بأسماءٍ، وسمَّى بعضَ مخلوقاته بنفس تلك الأسماء، لكن هذا الاشتراك في التسمية لا يوجب التماثل بينها؛ فأسماء الله عَزَّ وَجَلَّ تطلق عليه على الوجه الأكمل الذي يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهي من خصائصه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأسماء المخلوقين تطلق عليهم على الوجه اللائق بهم، وما يناسب نقصهم وضعفهم؛ فحقائقُ أسماءِ الله عَزَّ وَجَلَّ وكيفياتُ المعاني التي تحملها لا تماثل بحال حقائقَ أسماءِ

(١) منهاج السنة النبوية: (٨/ ٣١).

المخلوق وكيفياتها، وقد سبق بيان هذه القضية بالتفصيل في المبحث السادس من هذا الفصل[(١)]؛ عند بيان جهود شيخ الإسلام في تقريره أن الأسماء التي تطلق على الخالق وعلى المخلوق هي حقيقة في كل واحد منهما بما يليق به، وأن الاشتراكَ في الأسماء لا يلزم منه الاشتراكُ في المسمياتِ؛ فلا داعي إلى تكراره هنا.

ومن ثَمَّ عُلِمَ أن النصوص التي ورد فيها إطلاقُ الأسماء الحسنى على الله ﷻ أو إثبات معانيها المتضمنة لها والمشتقة ـ منها: يجب أن تُجرى على ظاهرها اللائق بالله ﷻ، وقد سبق بيان هذه القضية بالتفصيل أيضًا في المبحث السابق، والذي يجدر التنبيه عليه هنا ـ مما له علاقة بهذه القاعدة التي نحن بصدد بيان جهود شيخ الإسلام في تقريرها ـ: إن الذين قالوا: إن هذه النصوص ظاهرها غير مراد ـ: أخطئوا من وجهين:

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان أوجه غلط من يجعل ظاهر النصوص يدل على التمثيل ـ: «لفظ الظاهر فيه إجمالٌ واشتراكٌ، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهرُ القرآنِ والحديثِ كفرًا وباطلًا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنَى الحقَّ الذي هو ظاهرُ اللفظِ؛ لاعتقادهم أنه باطل»[(٢)].

فبيّن شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الذين يجعلون ظاهر نصوص الأسماء

---

(١) **انظر**: ص: (٣١٤) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) التدمرية ص: (٦٩)، **وانظر**: جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (١١٩).

والصفات غيرَ مرادٍ يقعون في أمرين كلاهما سببٌ في الضلال في هذا الباب:

الأول: إما أن يجعلوا المعنَى الفاسدَ الذي يَتصوَّرُونه في عقولهم الفاسدة هو ظاهِرَ ما تدلُّ عليه النصوص؛ فيزعمون أنها تدل على التشبيه وعلى التجسيم؛ فيدَّعون بذلك أن هذا الظاهر لا يمكن أن يكون مرادًا؛ فيحوجون النصوص بالتالي إلى **التأويل باصطلاحهم المتأخر**؛ الذي هو: صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به - بزعمهم - وفي بيان لازم هذا القول يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذلك أنه ما من ناف ينفي شيئًا من الأسماء والصفات، إلا وهو يزعم أنه قد قام عنده دليل العقل على أنه يدل على التجسيم؛ فيكون متشابهًا فيلزم حينئذ أن تكون جميع الأسماء والصفات متشابهات، وحينئذ فيلزم التعطيل المحض، وأن لا يُفهم من أسماء الله تعالى وصفاته معنًى، ولا يميَّز بين معنى الحي والعليم، والقدير والرحيم، والجبار والسلام، ولا بين معنى الخلق والاستواء، وبين الإماتة والإحياء، ولا بين المجيء والإتيان، وبين العفو والغفران»[(١)].

الثاني: من أوجه غلط من جعل ظاهر النصوص غير مراد: أنهم يردون المعنى الحق؛ الذي هو ظاهر اللفظ؛ لاعتقادهم أنه باطل، يدل على التمثيل أو التشبيه - بزعمهم - وهذا كثير في المعطلة النفاة؛ فإنهم يدعون أنهم إنما نفوا معانِيَ أسماءِ الله وصفاته؛ لأنها تدل على التشبيه والتمثيل، فينفون معنى العُلوِّ؛ الذي دلّ عليه اسمه العليُّ مثلًا؛ لأنهم لا يعقلون من معنى العلوِّ إلا مثل عُلوّ البشرِ، وحاجتهم إلى ما يَعلُون عليه، وغير ذلك من لوازم عُلُوِّ البشر؛ فينفون صفة العلوِّ التي اشتُقَّ منها اسمُهُ العليُّ؛ لما يتوهمونه فيها من المعنى الباطل، الذي لا يمكن أن

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٤)، **وانظر** في الأمثلة التي ضربها شيخ الإسلام على ذلك: التدمرية ص: (٦٩ - ٧٣)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٤ - ٥٠).

يكون هو ظاهرَ اللفظِ فيحتاج إلى الرد، وإنما هذا المعنى هو ظاهر اللفظ فيما يخص الله ﷻ، كما يليق بجلاله وكماله وغناه عن كل من سواه، وذاك ظاهر اللفظ الذي يليق بالمخلوق ويناسب نقصه وفقره وحاجته إلى ما سواه[١].

وفي مزيد توضيح لهذين الوجهين يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبعض الناس يقول: مذهب السلف أن الظاهر غير مراد، ويقول: أجمعنا على أن الظاهر غير مراد:

وهذه العبارة خطأ: إما لفظًا ومعنًى، أو لفظًا لا معنًى؛ لأن الظاهر قد صار مشتركًا بين شيئين:

أحدهما: أن يقال: إن اليد جارحة؛ مثل جوارح العباد، وظاهر الغضب غليانُ دم القلب لطلب الانتقام، وظاهر كونه في السماء أن يكون مثل الماء في الظرف، فلا شك أن من قال: هذه المعاني وشبهها من صفات المخلوقين ونعوت المحدثين، غير مراد من الآيات والأحاديث ـ: فقد صدق وأحسن؛ إذ لا يختلف أهل السُّنَّة أن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ بل أكثر أهل السُّنَّة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة.

لكن هذا القائل أخطأ؛ حيث ظنّ أن هذا المعنَى هو الظاهر من هذه الآيات والأحاديث، وحيث حكى عن السلف ما لم يقولوه.

فإن **ظاهر الكلام** هو: ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة، ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع، وقد يكون بسياق الكلام.

وليست هذه المعاني المحدَثة المستحيلة على الله تعالى هي السابقةَ إلى عقل المؤمنين؛ بل اليد عندهم كالعلم والقدرة والذات، فكما كان علمنا وقدرتنا وحياتنا وكلامنا ونحوها من الصفات ـ: أعراضًا، تدل على

(١) **انظر**: التدمرية ص: (٧٧ ـ ٧٨، ٨١ ـ ٨٩، ١٢٦ ـ ١٢٨).

حدوثنا، يمتنع أن يوصف الله سبحانه بمثلها، فكذلك أيدينا ووجوهنا ونحوها أجسامًا كذلك محدثة، يمتنع أن يوصف الله تعالى بمثلها.

ثم لم يقل أحد من أهل السُّنَّة: إذا قلنا: إن لله علمًا وقدرةً وسمعًا وبصرًا ـ: أن ظاهره غير مراد، ثم يفسِّره بصفاتنا، فكذلك لا يجوز أن يقال: إن ظاهر اليد والوجه غير مراد؛ إذ لا فرق بين ما هو من صفاتنا جسمٌ أو عَرَضٌ للجسم.

ومن قال: إن ظاهر شيء من أسمائه وصفاته غير مراد، فقد أخطأ؛ لأنه ما من اسم سُمِّيَ به الله إلا والظاهر الذي يستحقه المخلوق غير مراد به.

فكان قول هذه المقالة يقتضي أن يكون جميعُ أسمائه وصفاته قد أريد بها ما يخالف ظاهرها، ولا يخفى ما في هذا الكلام من الفساد.

والمعنى الثاني: أن هذه الصفاتِ إنما هي صفاتُ الله سبحانه كما يليق بجلاله، نسبتها إلى ذاته المقدسة كنسبة صفات كل شيء إلى ذاته، فيعلم أن العلم صفة ذاتية للموصوف ولها خصائص، وكذلك الوجه، ولا يقال: إنه مستغنٍ عن هذه الصفات؛ لأن هذه الصفاتِ واجبةٌ لذاته والإلـٰه المعبود هو المستحِقُّ لجميع هذه الصفات»[(١)].

ثم بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ الله طريق السلامة والنجاة من هذا الانحراف؛ فقال: «من قال: إن الظاهر غير مراد؛ بمعنى أن صفات المخلوقين غير مرادة، قلنا له: أصبتَ في المعنى؛ لكن أخطأتَ في اللفظ، وأوهمتَ البدعةَ، وجعلتَ للجهمية طريقًا إلى غرضهم، وكان يمكنك أن تقول: تُمَرُّ كما جاءتْ على ظاهرِها، مع العلم بأن صفاتِ الله تعالى ليست كصفات المخلوقين، وأنه منزهٌ مقدَّسٌ عن كل ما يلزم منه حدوثه أو نقصه.

ومن قال: الظاهرُ غير مراد بالتفسير الثاني ـ وهو مراد الجهمية ومن

---

(١) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ص: (٣٠ ـ ٣٣)، **وانظر**: الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٣٦ ـ ٣٨)، التسعينية: (٢/٥٤٦، ٥٥٨ ـ ٥٦٠، ٥٦٨ ـ ٥٧٣)، مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣)، (١٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

تبعهم من المعتزلة وبعض الأشعرية ـ وغيرهم ـ: فقد أخطأ»[١].

كما بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جملة منَ المحاذيرِ التي يقع فيها من يصرف نصوصَ الأسماء عن ظاهرها اللائق بالله ﷻ؛ فيجعلها تدل على التمثيل، فيقع بسبب تلك المحاذير في الجمع بين التمثيل والتعطيل؛ فيكون بذلك من الملحدين في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وفي تقرير هذه المحاذير يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إن كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات، أو في كثير منها أو أكثرها أو كلها، أنها تماثِلُ صفاتِ المخلوقينَ، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه، فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مثّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظنّ أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومَهَا وعطّلهُ، بَقيتِ النصوصُ معطَّلةً عما دلّت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنهِ السيئِ الذي ظنه بالله ورسوله ـ حيث ظنّ أن الذي يُفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل ـ قد عطّل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلـٰهية اللائقة بجلال الله سبحانه.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله ﷻ بغير علم؛ فيكون معطلًا لما يستحقه الرب.

الرابع: أنه يصف الربَّ بنقيضِ تلك الصفاتِ من صفات الموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

فيكون قد عَطَّلَ صفاتِ الكمالِ التي يستحِقُّها الربُّ تعالى، ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعَطَّلَ النصوصَ عما دلَّتْ عليه منَ الصفاتِ، وجعل مدلولَها هو التمثيلَ بالمخلوقاتِ، فيجمع في الله وفي كلام الله بين

---

(١) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ص: (٣٥ ـ ٣٦)، الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٤٦ ـ ٤٧)، مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).

التعطيل والتمثيل؛ فيكون ملحدًا في أسمائه وآياته»[(١)].

«وبهذا ينكشِفُ لك كثيرٌ مما يشكل على كثير من الناس، ونرى مواقع اللبس في كثير من هذا الباب، والله يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويجمع قلوبنا على دينه الذي ارتضاه لنفسه وبعث به رسول ﷺ»[(٢)].

ومما يحسن أن نختم به الكلام في هذه القاعدة: أن عدم الالتزام بها فيه شيء من الإلحادِ في أسماء الله ﷻ؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فمن شبَّه الله بخلقه، فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه، فقد ألحد في أسمائه وآياته»[(٣)].

وسيأتي مزيد بيان لأنواع الإلحاد في أسماء الله تعالى في الباب الثالث بإذن الله تعالى، «وأما هذه الجمل المختصرة، فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة، من فهمها علم قدر نفعها، وانفتح له باب الهدى، وإمكان إغلاق باب الضلال، ثم بسطها وشرحها له مقام آخَرُ، إذ لكل مقام مقال»[(٤)].

❊ ❊ ❊

---

(١) التدمرية ص: (٧٩ ـ ٨١).

(٢) التسعينية: (٢/٥٧٣).

(٣) التسعينية: (٢/٥٤٢)، **وانظر**: الحموية ص: (٢٦٧)، مجموع الفتاوى: (٥/١٩٧).

(٤) التدمرية ص: (١٣١).

المبحث التاسع

جهوده في تقرير تفاضُل أسماء الله الحسنى، وتعيين الاسم الأعظم

المطلب الأول

جهوده في تقرير تفاضُلِ أسماء الله الحسنى

إن الذي اختاره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَ أسماء الله الحسنى متفاضِلةٌ بينها، غيرُ متساويةٍ في الفَضلِ، فبعضها أفضلُ من بعض، وهذه القضية من جنس قضية التفاضُل في كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وغالبًا ما يقرن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلامه فيهما في مواضع عدة من مؤلفاته[(١)]، وسيتم بحث هذا الموضوع من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

معنى المفاضلة في أسماء الله الحسنى

المفاضلة مفاعلة من التفضيل، يقال: فاضَلَهُ مفاضَلَةً وفِضالًا: غالَبَهُ في الفضلِ، وفاضَلَ بينَ الشيئينِ: وازن بينهما؛ ليحكم بفضل أحدهما على الآخَرِ، وتفاضَلَ القومُ: تنافسوا في الفضل، وادعى كل فريق الفضل على الآخر[(٢)].

هذا في اللغة، والمراد بها في هذا المقام، تقرير التفاضل بين أسماء الله،

---

(١) **انظر** على سبيل المثال: جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٧١ ـ ٧٣، ٨٦ ـ ٨٧).

(٢) **انظر**: المعجم الوسيط: (٢/ ٧٠٠).

وإثبات وجود أسماء أفضلَ من أسماءٍ أخرى، والمفاضلة فيما بينها.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأصل هذه المسألة أن يعلم أن التفاضُلَ والتماثُلَ إنما يقع بين شيئين فصاعدًا؛ إذ الواحد من كل وجه لا يعقل فيه شيءٌ أفضَلُ من شيءٍ، فالتفاضُلُ في صفاته تعالى إنما يعقَلُ إذا أُثبت له صفاتٌ متعددةٌ؛ كالعِلم والقدرة والإرادة والمحبة والبغض والرضا والغضب، وكإثبات أسماء له متعددة، تدل على معان متعددة، وإثبات كلمات له متعددة تقوم بذاته، حتى يقال: هل بعضها أفضَلُ من بعضٍ أم لا؟ وكل قول سوى قول السلف والأئمة في هذا الباب فهو خطأ متناقض»[(١)].

فأسماء الله الحسنى متعددة، وهي دالة على معان متعددة، وهذه المعاني متفاوتة في الكمال الذي تدل عليه بلا ريب، فدل ذلك على تفاضل أسماء الله تعالى.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعٍ آخَرَ: «فإن التفضيل بينَ الشيئينِ فرع كون كل منهما له كمال ما، ثم ينظر أيهما أكمل، فأما إذا قدّر أن كلًّا منهما عَدمٌ محضٌ، فلا كمال ولا فضيلة هناك أصلًا، وكذلك من أثبت له الأسماء دون الصفات؛ فقال: إنه حي عليم قدير سميع بصير عزيز حكيم؛ ولكن هذه الأسماء لا تتضمن اتصافه بحياة ولا علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا عزة ولا حكمة، فإذا قيل له: أيُّ الاسمينِ أفضلُ؟ لم يُجِب بجوابٍ صحيحٍ؛ فإنه إن قال: العليم أعظم من السميع لعموم تعلقه مثلًا، أو قال: العزيز أكمل من القدير؛ لأنه مستلزم للقدرة من غير عكس، قيل: إذا لم يكن للأسماء عندك معان موجودة تقوم به، لم يكن هناك لا علم ولا سمع ولا بصر ولا عزة ولا قدرة، ليس إلا ذات مجردة عن صفات مخلوقات، والذات المجردة ليس فيها ما يمكن أن يقع فيه تفاضُلٌ ولا تماثل، والمخلوقات لم يكن السؤال عن تفضيل بعضها على بعض، فإن

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٧٣).

ذلك مما يعلمه كل واحد، ولا يشتبه على عاقل»(١).

فإضافة إلى دلالة هذا الكلام على أن معنى المفاضلة تكون بين شيئين كل منهما له وجه من الكمال، ثم يتكلم في أيهما أكمل وأفضل ـ: فإن شيخ الإسلام بيّن في هذا النص أن المفاضَلَة في أسماء الله تعالى راجعة إلى المعاني التي يتضمنها كل اسم، والصفات المشتقة منها، فالتفاضل بينها فرع التفاضل بين صفات الله ﷻ، وهذا ما أثبته بالأدلة كما ستراه في الفرع القادم بإذن الله.

ومما قاله في ذلك أيضًا: «إن بعض الصفات أفضل من بعض، وأدخل في كمال الموصوف بها؛ فإنا نعلم أن اتصاف العبد بالعلم والقدرة والرحمة أفضل من اتصافه بضد ذلك؛ لكن الله تعالى لا يوصف بضد ذلك، ولا يوصف إلا بصفات الكمال، وله الأسماء الحسنى يُدعى بها؛ فلا يدعى إلا بأسمائه الحسنى، وأسماؤه متضمنة لصفاته، وبعض أسمائه أفضل من بعض، وأدخل في كمال الموصوف بها... فتفاضل الأسماء والصفات من الأمور البينات»(٢).

ومما يجب التنبيه عليه هنا أن المفاضلة بين شيئين لا تستلزم نقص أحدهما، وهذا مأخذ مهم في هذا الباب يجب التنبه إليه، فإن أهل السُّنَّة والجماعة لما أثبتوا المفاضلة بين أسماء الله الحسنى، فلا يعني هذا أنهم قالوا: إن الاسم المفضول ناقص أو يدل على نقص، وهذا في غاية الوضوح لديهم؛ فإنهم يرون أن أسماء الله كلها حسنى، وهذه قاعدة أساسية في مذهبهم، سبق تقريرها في المبحث الأول من هذا الفصل(٣)، وهذه

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٧٩).

(٢) تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٣)، **وانظر:** جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٧٢ ـ ٧٣)، سجود التلاوة معانيه وأحكامه ص: (٤١).

(٣) **انظر:** ص: (٢٥٧) وما بعدها من هذه الرسالة.

إحدى الشبه التي استند إليها القائلون بمنع التفاضل بين أسماء الله؛ كما سيتبيَّن هذا من خلال الفرع الثالث في هذا المطلب.

الفرع الثاني

أدلة وأوجه تفاضل أسماء الله الحسنى

الأدلة التي استدل بها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تفاضل أسماء الله الحسنى عديدة؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكما أن أسماءه وصفاته متنوعة، فهي أيضًا متفاضلة؛ كما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة والإجماع مع العقل»(١)؛ فمن ذلك:

١ ـ ما ورد في النصوص من استحباب دعاء الله باسمه الأعظم، وما جرى في ذلك من الخلاف في تعيينه، فوجود الاسم الأعظم في أسمائه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ دليل أنه أفضل من بقية الأسماء، وسيأتي في المطلب الثاني بحث جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعيين الاسم الأعظم، وما يتعلق به، فلا داعي لتكراره هنا؛ فإن المقصودَ الاستدلالُ بوجود هذا الاسم على تفاضل أسماء الله تعالى(٢).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن النصوص تدل على أن بعض أسمائه أفضل من بعض؛ ولهذا يقال: دعا الله باسمه الأعظم، وتدل على أن بعض صفاته أفضل من بعض، وبعض أفعاله أفضل من بعض؛ ففي الآثار ذِكْرُ اسمه العظيم، واسمه الأعظم، واسمه الكبير والأكبر»(٣).

٢ ـ ومن نفس النقل السابق يمكن استنباط دليل آخر، يستدل به شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تفاضُل أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ وهو اختلاف صياغة الاسم المشتق من نفس الصفة؛ فالعظيم مشتق من العظمة، والأعظم كذلك؛ لكن الأعظم صيغة مبالغة؛ تدل على معنى زائد في الصفة، وكذلك الكبير والأكبر، والغفور والغفار، ونحو ذلك من الأسماء.

---

(١) تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٣). (٢) **انظر**: المصدر السابق.

(٣) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١١٣)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٨/ ٣١١).

٣ ـ كما استدل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على تفاضل أسماء الله الحسنى بكون بعضها أعظمَ من بعضٍ، وبعضِها أحبَّ الأسماء إلى الله؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير ذلك: «واسمه: «الله» أعظم من اسمه: «الرب»، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ سئل: أيُّ الكلام أفضلُ؟ فقال: (مَا اصْطَفَى اللهُ لِمَلَائِكَتِهِ أَوْ لِعِبَادِهِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ)[(١)]»[(٢)].

وكما في حديث استحباب التسمِّي بعبد الله وعبد الرحمٰن، وأن اسمَي اللهِ: «الله» و«الرحمٰن»، هما أصل بقية الأسماء، وأن اسمَي الله: «الحيّ» و«القيوم» يجمعان أصل معاني أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وهذا يدل على أن هذه الأسماء أفضل من غيرها.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعامة ما سمّى به النبيُّ ﷺ عبدُ الله وعبدُ الرحمٰن؛ كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإن هذين الاسمين هما أصل بقية أسماء الله تعالى... وقد ثبت في صحيح مسلم عن نافع[(٣)]، عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: (أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةٌ)[(٤)]»[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل سبحان الله وبحمده، برقم: (٦٨٦٢).

(٢) تفسير سورة الأعلى، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ١١٧).

(٣) نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أبو عبد الله القرشي المدني، كان ثقة من كبار التابعين، بل عُد إسناد: مالك عن نافع عن ابن عمر أوثق الأسانيد، توفي سنة: ١١٧هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٥/ ٩٥)، تهذيب التهذيب: (٤/ ٢١٠).

(٤) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، برقم: (٤٩٥٠).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم، وبيان ما يستحب من الأسماء، برقم: (٥٥٥٢)، بلفظ: (**إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُم إِلَى اللهِ: عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ**).

(٥) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧٩).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «واسمه الحي القيوم يجمع أصل معاني الأسماء والصفات؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع، ولهذا كان النبي ﷺ يقوله إذا اجتهد في الدعاء»(١).

٤ ـ كما استدل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على تفاضل أسماء الله تعالى بتفاضل صفاته العلى؛ وذلك أن أسماء الله ﷻ كلها صفات تدل على معاني الكمال والجلال، وبعضها أفضل من بعض، وفي تقرير هذا الأصل يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن بعض الصفات أفضل من بعض، وأدخلُ في كمالِ الموصوف بها؛ فإنا نعلم أن اتصاف العبد بالعلم والقدرة والرحمة أفضل من اتصافه بضد ذلك؛ لكن الله تعالى لا يوصف بضد ذلك، ولا يوصف إلا بصفات الكمال، وله الأسماء الحسنى يُدعى بها، فلا يدعى إلا بأسمائه الحسنى، وأسماؤه متضمنة لصفاته، وبعض أسمائه أفضل من بعض، وأدخل في كمال الموصوف بها. . . فتفاضل الأسماء والصفات من الأمور البينات»(٢).

ومن الأمثلة التي ضربها على ذلك: صفة الرحمة التي تضمَّنها اسمه «الرحمٰن» أو «الرحيم»؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِنَّ اللهَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**)(٣)، وفي رواية: (**سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي**)(٤)؛ فوصف رحمته بأنها تغلب وتسبق غضبه، وهذا يدل على فضل رحمته على غضبه من جهة سبقها وغلبتها»(٥).

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٣)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٨/ ٣١١)، فصل في معنى «الحي القيوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٥٩).

(٢) تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، برقم: (٣١٩٤).

(٤) أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢]، برقم: (٧٥٥٣).

(٥) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١١٤).

ومن الأمثلة الدالة على ذلك: ما أورده رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى اسم الله الصمد؛ فقال: «فقوله: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ بيان لاختصاصه بكمال الصمدية، وقد ذكرنا تفسير الصمد واشتماله على جميع صفات الكمال؛ كما رواه العلماء من تفسير ابن أبي طلحة(١) عن ابن عباس، وقد ذكره ابن جرير(٢) وابن أبي حاتم(٣)، والبيهقي(٤) وغيرهم في قوله: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ يقول: «السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، والعليم الذي قد كمل في علمه، والحليم الذي قد كمل في حلمه، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له؛ ليس له كفؤ، وليس كمثله شيء، سبحانه الواحد القهار»(٥).

٥ ـ وهذا الوجه يتضمن جانبًا آخر يمكن الاستدلال به على تفاضل أسماء الله تعالى؛ فإن من أسمائه عَزَّ وَجَلَّ ما يكون متضمنًا لجملة من الصفات؛ كما مرّ في دلالة اسمه «الصمد» على جميع صفات الكمال، ونحو ذلك من الأسماء.

٦ ـ ومن الأوجه التي يمكن الاستدلال بها على تفاضل أسماء الله الحسنى مما أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: ما سبق التنويهُ عليه من أن من أسماء الله تعالى ما لا يجوز إطلاقه على الله عَزَّ وَجَلَّ إلا مقترنًا؛ كما في اسمه «الخافض»، أو «المذل»، أو «القابض» ونحوها؛ فهذه الأسماء لا يجوز فصلها عن قرينها؛ فلا يدعى الله إلا بهما جميعًا؛ فتُجرى مجرى الاسم الواحد، ويقال: «الرافع الخافض»، و«المعز المذل»، و«الباسط القابض»،

---

(١) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (١٨١). (٢) **انظر**: جامع البيان: (٣٠/ ٣٤٦).

(٣) **انظر**: تفسير القرآن العظيم له: (١٠/ ٣٤٧٤) برقم: (١٩٥٣٥).

(٤) **انظر**: الأسماء والصفات: (١/ ١٥٦) برقم: (٩٨).

(٥) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٧٥ ـ ١٧٦)، **وانظر**: الرسالة الأكملية ص: (٨ ـ ٩)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٧٢ ـ ٧٣)، تفسير سورة الإخلاص ص: (٤٦، ١٣٦).

ونحو ذلك[(١)]، ولا شك أن الأسماء التي يجوز أن تطلق على الله ﷻ مفردة؛ مثل: «الرحمٰن» و«الرحيم» و«العزيز»، و«القدير» ونحوها ـ: أفضل وأكمل من التي لا يجوز إطلاقها إلا مقترنة.

٧ ـ ومن الأدلة على تفاضل أسماء الله الحسنى: ما ورد في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في فضل آية الكرسي، أو ما ورد في فضل سورة الإخلاص، أو سورة الفاتحة، وقد أرجع شيخ الإسلام رحمه الله ذلك لما تضمنته من ذكر أسمائه سبحانه وتعالى التي تدل على معاني الكمال والعظمة والجلال، والتنزيه العام؛ الذي لا يوجد في آيات أخرى وسور أخرى من القرآن متضمنة لأسماء أخرى لم ترد في هذه الآيات والسور.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «والقرآن فيه من ذكر أسماء الله وصفاته وأفعاله، أكثر مما فيه من ذكر الأكل والشرب والنكاح في الجنة، والآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته أعظم قدرًا من آيات المعاد، فأعظم آية في القرآن آية الكرسي المتضمنة لذلك؛ كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن النبي ﷺ أنه قال لأُبَيّ بن كعب: (**أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ أَعْظَمُ؟!** قَالَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِهِ وقَالَ: **لِيَهْنِكَ العِلْمُ أَبَا المُنْذِرِ**)[(٢)]، وأفضل سورة: سورة أم القرآن، كما ثبت ذلك في حديث أبي سعيد بن المُعَلَّى في الصحيح قال له النبي ﷺ: (**إِنَّهُ لَمْ يَنْزِلَ فِي التَّوْرَاةِ وَلَا فِي الإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ مِثْلُهَا، وَهِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ**)[(٣)]، وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته أعظم مما فيها من ذكر المعاد، وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ من غير وجه: (**إِنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ**)[(٤)]،

---

(١) **انظر**: ما سبق في المطلب الثاني من المبحث الخامس من هذا الفصل، ص: (٢٩٨) وما بعدها.

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٦٤).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٦٤).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٦٥).

وثبت في الصحيح أنه بشَّر الذي كان يقرؤها ويقول: إني لَأُحِبُّها؛ لأنها صفة الرحمٰن ـ: بأن الله يحبه[١]؛ فبيّن أن الله يحب من يحب ذكر صفاته ﷻ، وهذا باب واسع»[٢].

۞ الفرع الثالث ۞

القائلون بمنع التفاضل بين أسماء الله والجواب عن شُبَهِهم

في مقابل مذهب عامة السلف الصالح وما عليه أئمة أهل السُّنَّة والجماعة، ذهب قوم إلى القول بمنع التفاضل بين أسماء الله الحسنى، وقد كان لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهوده الخاصة في بيان مذهب هؤلاء، والرد على شبههم، وكما ذكرت في مقدمة هذا المطلب أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرر أن القضية من جنس قضية التفضيل في كلام الله ﷻ، وأدلتها والشبه التي حولها متشابهة، وكذا ردود شيخ الإسلام عليها متقاربة.

فشيخ الإسلام بعد أن قرر أن التفاضُل بين أسماء الله هو مذهب عامة أهل السُّنَّة والجماعة، بل يكاد يكون إجماعًا بينهم، بيّن أن هناك من الفضلاء من ذهب إلى هذا الرأي، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك: «وهذا قول طائفة من المفسرين؛ كمحمد بن جرير الطبري؛ قال: «... وغير جائز أن يكون من القرآن شيءٌ خيرًا من شيء؛ لأن جميعه كلام الله، ولا يجوز في صفات الله تعالى أن يقال: بعضُها أفضلُ من بعض، أو: بعضُها خيرٌ من بعض»[٣]، وطَرَدَ ذلك في أسماء الله، فمَنَعَ أن يكون بعضُ أسمائه أعظمَ أو أفضل أو أكبر من بعض، وقال: «معنى الاسم الأعظم: العظيم، وكلها سواء في العظمة؛ وإنما يتفاضل حال الناس حين الدعاء؛ فيكون الأعظم

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٦٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٣١٠ ـ ٣١٢)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ١٣٤)، الصفدية: (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

(٣) **انظر**: جامع البيان: (١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

بحَسَبِ حال الدعاء، لا أنه في نفسه أعظمُ»[١]»[٢].

ثم نسب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ القولَ بمنع التفاضُلِ في كلام الله تعالى وأسمائه وصفاته إلى أبي الحسن الأشعري ومن وافقه؛ كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وغيره، فقال رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا القول الذي قاله[٣] في أسماء الله نظير القول الثاني في تفضيل بعض كلام الله على بعض، فإن القول الثانِيَ لمن منع تفضيله أن المراد: يكون هذا أفضل أو خيرًا كونه فاضلًا في نفسه، لا أنه أفضل من غيره، وهذا القول يُحكى عن أبي الحسن الأشعري ومن وافقه، قالوا: إن معنى ذلك أنه عظيم فاضل، وقالوا: مقتضى الأفضل تقصير المفضول عنه، وكلام الله لا يتبعض»[٤].

ولهؤلاء القائلين بمنع التفاضُل شُبَهٌ عدة أشار إليها أهل العلم عند ذكر مذهبهم هذا؛ ومن تلك الشبه:

١ ـ أن التفاضُل يشعر بنقص المفضول، والكل أسماء لله تعالى، لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لذلك حملوا التفاضُلَ الواردَ في النصوص إلى تفاضُلِ الأجر والثواب، أو إرجاعها إلى معنًى واحدٍ كقولهم: إن المراد بالاسم الأعظم العظيم، وكل أسماء الله عظيمة[٥].

٢ ـ وذكر الرازي الأشعري شبهة أخرى للقائلين بالمنع؛ وهي: «أن الاسم كلمة مركبة من حروف مخصوصة، اصطلحوا على جعلها معرفة للمسمى، فعلى هذا الاسم لا يكون له في ذاته شرف ومنقبة، بل شرفه

---

(١) لم أقف على هذا النص فيما بين أيدينا من مؤلفات الطبري، **وانظر**: فتح الباري لابن حجر: (١١/ ٢٢٧).

(٢) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٨٩).

(٣) يشير إلى الإمام الطبري.

(٤) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٨٩ ـ ٩٠).

(٥) **انظر**: المصدر السابق.

ومنقبته بشرف المسمى، وأشرف الموجودات وأكملها هو الله ﷻ، وكل اسم ذكر العبد ربه به على ما يكون عارفًا بعظمة الرب، فذلك الاسم هو الاسم الأعظم»(١).

٣ ـ وقال أيضًا ـ حاكيًا شبهة أخرى لأصحاب هذا القول ـ: «أنه تعالى فردٌ محضٌ، أحدٌ محضٌ، منزه عن التركيب والتأليف؛ فيستحيل أن يقال: بعض أسمائه يدل على الجزء الأشرف من ذاته، والآخرُ يدلُّ على الجزء الذي ليس بالأشرف، ولما كان هذا محالًا، كان جميع أسمائه دالة على ذاته الموصوفة بالوحدانية الحقيقية والفردانية الحقيقية، وإذا كان كذلك، امتنع كون بعض أسمائه أعظمَ من بعض»(٢).

وقد فنّد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الشبه كلها بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة؛ التي تدل على ضعف هذا القول ومجانبته الصوابَ، ومخالفته لما كان عليه السلف الصالح؛ من اتباع هَدي السُّنَّة والكتاب.

فأما الشبهة الأولى؛ وهي دعوى أن إثبات التفاضل فيه إيهامٌ بنقصِ المفضول، وهذا مستحيل، فقد سبق بيان جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير قاعدةٍ أساسية في مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، في المبحث الأول من هذا الفصل(٣)؛ أن أسماء الله كلها مشتركة في الوصف بأنها حسنى، بالغة في الحسن غايتَهُ، وأنها دالة على صفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه، وأن إثبات التفاضل فيما بينها لا يلزم منه نقصُ المفضول عن الفاضل؛ فكلها فاضلة، لكنها متفاوتة في هذا الفضل.

فلما كان تفاضل أسماء الله تعالى من جنس تفاضل كلامه ﷻ، كان جهة تفاضلِ الكلام في المُتَكَلَّم فيه لا في المُتَكَلِّم به، فالمُتَكَلِّم به واحد لكن المُتَكَلَّم فيه يفضل بعضه بعضًا بحَسَبِ المخبَرِ عنه أوِ المأمور به،

---

(١) لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات ص: (٩٢).
(٢) المصدر السابق.
(٣) **انظر**: ص: (٢٥٧) وما بعدها من هذه الرسالة.

فكذلك أسماء الله تعالى، وإن كانت كلها أسماءً لمسمًّى واحدٍ؛ لكنها دالةٌ على معانٍ كُلُّها فاضلةٌ لا نقص فيها، لكنها متفاوتة؛ بعضها أفضل من بعض؛ فما دلّ على رحمته وعفوه ومغفرته أفضلُ ممَّا دلّ على غضبه وشدة عذابه وانتقامه، وهذا بيِّن لا يمكن المنازعة فيه[(١)].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما غلط من قال بالأول؛ لأنه نظر إلى إحدى جهتَي الكلام؛ وهي جهة المتكلم به، وأعرض عن الجهة الأخرى؛ وهي جهة المتكلَّمِ فيه، وكلاهما للكلام به تعلقٌ يحصل به التفاضُلُ والتماثلُ»[(٢)].

أما الردّ على الشبهة الثانية والثالثة: فقال فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ باختصار: «وكما أن أسماءه وصفاته متنوعة، فهي أيضًا متفاضلة؛ كما دلَّ على ذلك الكتابُ والسُّنَّة والإجماع مع العقل، وإنما شبهة من منع تفاضلها من جنس شبهة من منع تعددها، وذلك يرجع إلى نفي الصفات؛ كما يقوله الجهمية لِمَا ادعَوْهُ منَ التركيبِ، وقد بينا فساد هذا مبسوطًا في موضعه»[(٣)].

والمتأمل في صياغة الشبهتين يتبين له أن الشبهة الأولى مبنية على مذهب الأشاعرة ومن وافقهم؛ على أن أسماء الله تعالى يراد بها التسميات، لا أنها أسماء لله حقيقة، وهذا ما سيتم دراسته في الباب الثالث عند الكلام على الاسم والمسمى، والرد على المنحرفين في هذه القضية[(٤)].

وأما الشبهة الثانية: فهي مبنيةٌ على نفي التركيب، وموضوع دراستها هو الباب الثالث؛ عند الكلام على شبه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة في هذا الباب، فلا حاجة إلى إثقال البحث بتكراره هنا[(٥)].

وقد سبق تقرير شيءٍ من جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في أن أسماء الله

---

(١) **انظر:** تفسير سورة الإخلاص ص: (٣١ ـ ٣٣).

(٢) تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٢)، **وانظر:** جواب أهل العلم والإيمان ص: (٧١ ـ ٧٣).

(٣) تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٣).

(٤) **انظر:** ص: (٧٥٧)، **وانظر في الرد عليهم:** ص: (٧٦٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٥) **انظر:** ص: (٨٣٧) وما بعدها من هذه الرسالة، **وانظر:** التسعينية: (٣/٨٠٨ ـ ٨١٠).

تعالى متفقة في الدلالة على ذات الله تعالى المقدسة، وأنها متباينة في الدلالة على صفاته تعالى، وهذا التباين وجه للتفاضُل(١)، وفي هذا ردٌّ للشبهة الثانية، وكما سبق بأن الحق في هذا الباب ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة؛ من القول بتعدد أسماء الله تعالى وصفاته(٢)، وفي هذا ردٌّ للشبهة الثالثة باختصار.

وأختم هذا المطلب بما ختم به شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه الماتع: «جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن» الذي خصَّصه لبحث هذا الموضوع، حين قال: «وينبغي للعاقل أن يعرف أن مثل هذه المسائل العظيمة، التي هي من أعظم مسائل الدين، لم يكن السلف جاهلين بها، ولا معرضين عنها؛ بل مَن لم يعرف ما قالوه، فهو الجاهل بالحق فيها، وبأقوال السلف، وبما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة، والصواب في جميع مسائل النزاع ما كان عليه السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وقولهم هو الذي يدل عليه الكتاب والسُّنَّة والعقل الصريح، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة، والله أعلم»(٣).

المطلب الثاني

جهوده في تعيين الاسم الأعظم

تعددت أقوال أهل العلم في ثبوت الاسم الأعظم وتعيينه(٤)، وهذا

---

(١) **انظر**: ص: (٢٨٢) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) **انظر**: ص: (٢٨٣)، من هذه الرسالة، **وانظر**: جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٧٢ ـ ٧٣، ١١٣ ـ ١١٤، ١٧٣، ١٧٩)، مجموع الفتاوى: (١٨/ ٣١١).

(٣) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٢٤٣).

(٤) اختلف الناس في إثبات الاسم الأعظم عمومًا إلى مذهبين:

الأول: أن الاسم الأعظم غير موجود في أسماء الله تعالى، وهذا بناء على منع التفاضل في أسماء الله تعالى، وممن قال بذلك: ابن جرير الطبري وابن حبان والأشعري والباقلاني ومن وافقهم. =

الموضوع مبني على موضوع تفاضل أسماء الله الحسنى بعضها على بعض، فمن أدلة تفاضل أسماء الله الحسنى ـ كما سبق تقريره ـ وجود الاسم الأعظم؛ **أي**: الذي هو أعظم من غيره، ومقتضى ذلك أن يكون أفضل من غيره، وأرغبَ في الدعاء به؛ لاشتماله على المعاني الدالة على كمال الله ﷻ وعظمته وجلاله، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ممن يقرّ بثبوت الاسم الأعظم في أسماء الله تعالى؛ استنادًا إلى النصوص الواردة في ذلك، كما أشار إلى ذلك في العديد من المواضع من مؤلفاته.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير ثبوت الاسم الأعظم: «فإن النصوص تدل على أن بعض أسمائه أفضل من بعض؛ ولهذا يُقال: دعا الله باسمه الأعظم، وتدل على أن بعض صفاته أفضل من بعض، وبعض أفعاله أفضل من بعض، ففي الآثار ذِكْرُ اسمه العظيم، واسمه الأعظم، واسمه الكبير والأكبر»(١).

والذي اختاره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الاسم الأعظم هو: «الحي

= **الثاني**: أن الاسم الأعظم ثابت، وهؤلاء أيضًا فريقان عمومًا:
١ ـ من قال بثبوت الاسم الأعظم لكنه غير معيّن، والحكمة في إخفائه كالحكمة في إخفاء ليلة القدر، وساعة الجمعة، ونحو ذلك ليجتهد العبد في التعبد بأسماء الله تعالى الحسنى.
٢ ـ أن الاسم الأعظم متعين، وهو قول جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين، واختلف هؤلاء في تعيينه على أقوال عدة أوصلها بعضهم إلى أحدَ عشر قولًا، وآخرون إلى عشرين، وقيل: نحوًا من أربعين، وقيل: ستين قولًا.
انظر: في هذه المذاهب: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١/١٠٩ ـ ١١١)، البرهان في علوم القرآن للزركشي: (١/٤٣٨)، فتح الباري لابن حجر: (١١/٢٢٧)، الدر المنظم في الاسم الأعظم، ضمن الحاوي للفتاوي للسيوطي: (١/٣٩٤)، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني ص: (٨٣ ـ ٨٤)، فتح الله بخصائص الاسم «الله» للروحاني ص: (٥٥٧).
انظر للتوسع في موضوع «الاسم الأعظم»: كتاب «اسم الله الأعظم»، د. عبد الله ابن عمر الدميجي، أسماء الله الحسنى، د. عبد الله بن صالح الغصن ص: (٩٠ ـ ٩٨)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، محمود الحمود النجدي ص: (٦٣ ـ ٦٩).

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١١٣)، **وانظر**: تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٣)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٢٨١ ـ ٢٨٢)، التسعينية: (٣/٨١١ ـ ٨١٢).

القيوم»[١]، وفي ذلك يقول: «والحياة والنور جماع الكمال؛ كما قال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وفي خطبة أحمد بن حنبل: «يُحيُونَ بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهلَ العَمَى»[٢]؛ لأنه بالحياة يخرج عن الموت، وبالنور يخرج عن ظلمة الجهل، فيصير حيًّا عالمًا ناطقًا، وهو كمال الصفات في المخلوق، وكذلك قد قيل في الخالق...؛ فالحيُّ نفسه مستلزم لجميع الصفات، وهو أصلها؛ ولهذا كان أعظم آية في القرآن: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، **وهو الاسم الأعظم**[٣]؛ لأنه ما من حيٍّ إلا وهو شاعر مريد؛ فاستلزم

---

(١) القول بأن اسم الله الأعظم هو: «الحي القيوم»، محكي عن ابن عباس ﵄، **انظر**: لوامع البينات ص: (٣١٠).
وهو قول أبي عبد الرحمٰن القاسم بن عبد الرحمٰن الدمشقي؛ كما في سنن ابن ماجه ص: (٦٣٥)، ومستدرك الحاكم: (١/ ٥٠٥).
وقول أبي حفص عمرو بن أبي سلمة الدمشقي؛ كما في شرح مشكل الآثار للطحاوي: (١/ ١٦٣).
وقول هشام بن عمار الدمشقي؛ كما في تفسير ابن كثير: (١/ ٢٩١).
وهو قول الإمام ابن القيم كما في زاد المعاد: (٤/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، الصواعق المرسلة: (٣/ ٩١١ ـ ٩١٢)، الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية: (المشهور: بالقصيدة النونية) ص: (٧١ ـ ٧٢)، الأبيات رقم: (٥٣٨ ـ ٥٤٤).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (١٣).

(٣) أشار فضيلة الدكتور عبد الله بن صالح الغصن ـ حفظه الله ـ في حاشية كتابه «أسماء الله الحسنى» ص: (٩٥)، إلى أنه ذُكر هكذا ـ بصيغة التضعيف ـ أن شيخ الإسلام ابن تيميّة يرى أن الاسم الأعظم هو «الحي القيوم»، وهو يرى أن الذي وصل إليه علمه أن شيخ الإسلام ﵀ يرى أن الاسم الأعظم هو «الحي» فقط، وأحال على هذا الموضع من مجموع الفتاوى.
فيجاب عنه: بأن الذي نصّ على أن «الحي القيوم» هو الاسم الأعظم، تلميذه الإمام ابن القيم، فلا حاجة إلى تضعيف هذا القول، ثم إن شيخ الإسلام ﵀ نفسه استدلّ بالآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ في الموضع المشار إليه من مجموع الفتاوى وأعقبها بقوله: «وهو الاسم الأعظم»، فإذا ضم هذا إلى المواضع التي استدل فيها شيخ الإسلام بالنصوص التي جاء فيها تعيين الاسم الأعظم بأنه: «الحي القيوم»، وإشارته إلى أن هذين الاسمين هما أصل معاني بقية أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، تبين بأن شيخ الإسلام يختار بأن الاسم الأعظم هو: «الحي القيوم»، وأما الموضع الذي أحال إليه من =

جميع الصفات»[1].

وقال تلميذه الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن تجريبات السالكين التي جرّبوها فألفَوْها صحيحةً: أن من أَدْمَنَ «يا حيُّ يا قيومُ، لا إلـٰه إلا أنت» أورثه ذلك حياةَ القلبِ والعقلِ.

وكان شيخ الإسلام ابن تيميّة ـ قدس الله روحه ـ شديد اللَّهج بها جدًّا، وقال لي يومًا: «لهذينِ الاسمينِ ـ وهما الحيُّ القيومُ ـ تأثيرٌ عظيمٌ في حياة القلب»، وكان يشير إلى أنهما الاسم الأعظم، وسمعته يقول: «مَن واظبَ على أربعين مرة كل يوم[2]، بين سُنَّة الفجر وصلاة الفجر: يا حيُّ يا قيومُ، لا إلـٰه إلا أنت، برحمتك أستغيث ـ: حصلت له حياة القلب،

= مجموع الفتاوى، فإن حديث شيخ الإسلام كان عن اسم الله «الحي»، فناسب أن يشار إليه فقط، ولا ينافي ذلك أن يكون اختياره أن الاسم الأعظم هو: «الحي القيوم»، والجمع أولى من الترجيح والله أعلم.

(١) مجموع الفتاوى: (١٨/ ٣١٠ ـ ٣١١).

(٢) هذا التحديد بالأربعين من شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا أعلم مستنده في ذلك، فإنه أمر تعبدي يحتاج إلى خبر من الله أو الرسول ﷺ لإثبات ذلك، والله أعلم.
مع أنه قد ثبت أن النبي ﷺ كان إذا كربه أمر قال: **(يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ)**، أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب: (٩٢)، برقم: (٣٤٣٦)، وقال عنه الألباني: «حسن»، **وانظر**: الكلم الطيب ص: (١١٧)، وأوصى فاطمة رضي الله عنها فقال: **(مَا يَمْنَعُكِ أَنْ تَسْمَعِي مَا أُوصِيكِ بِهِ أَنْ تَقُولِي إِذَا أَصْبَحْتِ وَإِذَا أَمْسَيْتِ: يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ أَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ)**، **انظر** تخريجه: في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (٢٢٧) وقد حسنه الألباني.
لكن لم يرد فيه هذا التحديد بأربعين مرة بين سنة: الفجر وصلاة الفجر، فليتنبه.
ولعل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ استأنس في ذلك بما ذُكر في ترجمة محمد بن علي بن جعفر الكتاني صاحب الجنيد المتوفى سنة: ٣٢٢هـ، قال: «رأيت النبي ﷺ في النوم، فقلت: يا رسول الله! ادع الله ألا يميت قلبي، قال: قل كل يوم أربعين مرة: يا حي يا قيوم لا إله إلا أنت، فإنه لا يموت قلبك ويكون قلبك حيًّا»، **انظر**: الطبقات الكبرى للشعراني: (١/ ١١٠)، وطبقات الأولياء لابن الملقن ص: (١٢٣)، وبما ذُكر في ترجمة الإمام أبي عمر ابن قدامة المقدسي الزاهد المتوفى سنة: ٦٠٧هـ، أنه كان يقول ـ بين سنة: الفجر والفرض أربعين مرة ـ: «يا حي يا قيوم لا إله إلا أنت». **انظر**: تاريخ الإسلام: (٤٣/ ٢٦٨)، والله أعلم.

ولم يمت قلبه»[(١)].

واستدل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما ذهب إليه بحديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: كان مع رسول الله ﷺ جالسًا ورجل يصلي، ثم دعا: «اللهم إني أسألك بأن لك الحمدَ، لا إلـٰه إلا أنت، المنان، بديع السمٰوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم»، فقال النبي ﷺ: (**لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ العَظِيمِ؛ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ، أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ، أَعْطَى**)[(٢)].

وحديث أسماء بنت يزيد[(٣)] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: (**اسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ:** ﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، **وَفَاتِحَةِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ:** ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢])[(٤)].

وفي تقرير أن هذينِ الاسمينِ يجمعان أصل معاني بقية أسماء الله الحسنى وصفاته العلى ـ: يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واسمه «الحيُّ القيومُ» يجمع أصلَ معاني الأسماء والصفات؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع؛ ولهذا كان النبي ﷺ يقوله إذا اجتهد في الدعاء»[(٥)(٦)].

---

(١) مدارج السالكين: (١/ ٤٨٢).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٢).

(٣) أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية الأوسية الأشهلية، تكنى بأم سلمة، صحابية جليلة، بنت عمة معاذ بن جبل، زوجها أبو سعيد الأنصاري مشهور بكنيته، روت عددًا من الأحاديث، شهدت اليرموك وقَتلتْ يومئذ تسعةً منَ الروم بعمود فسطاطها، وتوفيت في ولاية يزيد بن معاوية.
انظر ترجمتها في: سير أعلام النبلاء: (٢/ ٢٩٦)، الإصابة: (٧/ ٤٩٨).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الدعاء، برقم: (١٤٩٦).
والترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب ما جاء في جامع الدعوات عن النبي ﷺ، برقم: (٣٤٧٨).
وابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، برقم: (٣٨٥٥).
وقال عنه الألباني في هذه المواضع: «حسن».

(٥) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٣)، **وانظر**: فصل في معنى «الحي القيوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٥٩)، مجموع الفتاوى: (١٨/ ٣١١).

(٦) **انظر** في استدلال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الأحاديث: التسعينية: (٣/ ٨١١ ـ ٨١٢)، =

ومما له صلة بمبحث الاسم الأعظم، جواب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن الذين منعوا وجود الاسم الأعظم في أسماء الله الحسنى؛ فقد سبق في الفرع الثالث من المطلب السابق الإشارةُ إلى ردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على القائلين بمنع التفاضل بين أسماء الله الحسنى، وأصحاب هذا المذهب أجابوا على ما ورد في النصوص؛ من ذكر الاسم الأعظم ـ: بأجوبة أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال: «وهذا قول طائفة من المفسرين؛ كمحمد ابن جرير الطبري قال: «... وغير جائز أن يكونَ من القرآن شيءٌ خيرًا من شيءٍ؛ لأن جميعَهُ كلامُ الله، ولا يجوز في صفات الله تعالى أن يقال: بعضها أفضل من بعض، أو بعضُها خيرٌ من بعض»[(١)]، وطَرَدَ ذلك في أسماء الله؛ فمنع أن يكون بعضُ أسمائه أعظمَ أو أفضلَ أو أكبرَ من بعضٍ، وقال: «معنى الاسم الأعظم: العظيم، وكلها سواء في العظمة، وإنما يتفاضَلُ حالُ الناس حين الدعاء، فيكون الأعظمُ بحَسَبِ حال الدعاءِ، لا أنه في نفسه أعظمُ»[(٢)].

وهذا القول الذي قاله في أسماء الله نظيرُ القولِ الثاني في تفضيل بعض كلام الله على بعض، فإن القول الثانِيَ لمن منع تفضيلَهُ أن المراد: يكون هذا أفضل أو خيرًا ـ: كونه فاضلًا في نفسه، لا أنه أفضل من غيره، وهذا القول يُحكى عن أبي الحسن الأشعري ومن وافقه؛ قالوا: إن معنى ذلك أنه عظيمٌ فاضلٌ، وقالوا: مقتضى الأفضلِ تقصيرُ المفضولِ عنه، وكلام الله لا يتبعض»[(٣)].

= قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٣)، تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٣)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١١٣ ـ ١١٤).

(١) **انظر**: جامع البيان: (١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٢) لم أقف عليه فيما بين أيدينا من مؤلفاته، **وانظر**: فتح الباري: (١١/ ٢٢٧).

(٣) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٨٩ ـ ٩٠).

المبحث العاشر

تقريره للمباحث المتعلقة بالدعاء بأسماء الله الحسنى

إن الدعاء بأسماء الله الحسنى من أعظم أنواع العبادة والقربات التي يعبد بها العبد رَبَّهُ، ويتقرب بها إليه؛ أملًا في حصول المطلوب، ورجاء نيل المأمول والمرغوب، ودعاء الله ﷻ بأسمائه الحسنى من أشرف أنواع الدعاء، وأعلى مراتب الحمد والثناء على الله بما تعرّف به إلى عباده من أسماء الجلال والحسن والكمال، وقد كانت لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عناية كبيرة بهذا الشأن، وجهود واضحة في الحث على ألا يُدعى الله ﷻ إلا بما شرع في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، والمقصود من هذا المبحث استيفاء هذه الجهود بطَرقِ جميع الجوانب المتعلقة بالدعاء بأسماء الله الحسنى، وبالله التوفيق.

۞ أولًا: تعريف الدعاء:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان معنى الدعاء[1] في الشرع ـ: «والدعاء: قصدُ المدعوِّ والتوجُّهُ إليه، إما على وجه المسألة، وإما على وجه العبادة المحضة؛ لأن دعاء الشيء هو طلبه وإرادته، سواء طُلب لذاته أو للأمر منه؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]؛ فإنه فُسر بالمسألة وبالعبادة[2]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾

---

(١) **الدعاء لغة**: النداء، **انظر**: معجم مقاييس اللغة ص: (٣٥٦)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٣١٥).

(٢) أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواطن عدة من كتبه إلى أن الدعاء عمومًا ينقسم إلى:
١ ـ **دعاء عبادة**: يكون اللهُ هو المُرادَ، بحبه، وإخلاص الوجه له، والتوكل عليه، والتقرب إليه بكل أنواع القربات. =

[غافر: ٦٠]، إلى قوله: ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ٦٥]، إلى قوله: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا﴾ [غافر: ٧٣ ـ ٧٤]. . . ونحو ذلك من الآي؛ فهو يُعبد من حيث هو إلـٰه، ويُسأل من حيث هو رب، وإن كان كل عابد سائلًا وطالبًا، وكل سائل عابدًا وقاصدًا من جهة الالتزام، فسميت العبادات لله؛ مثل الصلاة والذكر والسؤال والركوع والسجود والطواف ـ: صلاةً، أو هي دعاء الله وعبادة الله بلا توسط شيء آخر[١].

۞ ثانيًا: مشروعية دعاء الله عَزَّ وَجَلَّ بأسمائه الحسنى:

وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مسألة الله بأسمائه وصفاته وكلماته جائز مشروع؛ كما جاءت به الأحاديث[٢]»[٣].

كما أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكلم على المقصود بالأسماء الحسنى من خلال بيانه لضابط معرفتها؛ حين قال: «الأسماء الحسنى المعروفة: **هي التي يدعى الله بها**، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها»[٤].

= ٢ ـ **دعاء مسألة**: يكون الله هو المراد منه، بطلب ما ينفع الداعي، وكشف ما يضره، والاستعانة به.

انظر: النبوات: (١/٣٧٧)، رسالة إلى نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٤٥٦)، مجموع الفتاوى: (١/٦٩)، (١٥/١٠ ـ ١٥)، (٢٢/٤٩٨)، تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾، ص: (٨ ـ ١١).

(١) شرح العمدة: (كتاب الصلاة ٢/٢٧ ـ ٣٠)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٤/٢١٥)، تفسير الآية الكريمة: ﴿...لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٨ ـ ١١)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/٥٣٢ ـ ٥٣٣).

(٢) يشير هنا إلى أحاديث عدة سيأتي بعضها في سياق كلامه.

(٣) تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/١٨١)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/٤٨٦)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٢٨١).

(٤) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩).

فجعل السّمة والعلامة التي تُعرف بها الأسماء الحسنى، والغرضَ الأساسيَّ من إطلاق هذه الأسماء على الله ﷻ ـ بعد تعريف الخلق بربهم ـ هو دعاء الله ﷻ بهذه الأسماء الحسنى.

وقد أوضح رَحِمَهُ اللَّهُ وظيفةَ الاسم والمقصودَ به، فبيّن أن الاسم إنما يراد به التعريف والدلالة على المُسمَّى، وأن من خصائص هذه الأسماء التي تعرّف الله ﷻ بها إلينا أنه يُدعى بها ويُذكر، وبَيَّنَ فضلَ ذلك؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّ الاسم مقصوده إظهار المسمى وبيانه، وهو مشتق من (السُّمُوِّ)؛ وهو العُلُوُّ؛ كما قال النحاة البصريون. . . ؛ فإنّ العُلُوَّ مقارن للظهور، كلما كان الشيء أعلى كان أظهر، وكل واحد من العلو والظهور يتضمن المعنى الآخر؛ ومنه قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (**وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ**)[1]، ولم يقل: فليس أظهر منك شيء؛ لأن الظهور يتضمن العُلُوَّ والفوقيةَ؛ فقال: (**وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ**). . .

. . . وما ليس له اسم، فإنه لا يذكر ولا يظهر ولا يعلو ذكره؛ بل هو كالشيء الخفيِّ الذي لا يعرف؛ ولهذا يقال: الاسم دليل على المُسمَّى، وعلم على المُسمَّى، ونحو ذلك.

ولهذا كان أهلُ الإسلام والسُّنَّة الذين يذكرون أسماء الله، يعرفونه ويعبدونه، ويحبونه ويذكرونه، ويظهرون ذكره.

والملاحدة الذين ينكرون أسماءه، وتعرض قلوبهم عن معرفته وعبادته ومحبته وذكره، حتى ينسوا ذكره؛ ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

والاسم يتناول اللفظ والمعنى المتصور في القلب، وقد يراد به مجرد

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

اللفظ، وقد يراد به مجرد المعنى؛ فإنه من الكلام، والكلام: اسم للفظ والمعنى، وقد يراد به أحدهما، ولهذا كان مَن ذَكَرَ الله بقلبِهِ أو لسانِهِ، فقد ذكره، لكنَّ ذِكرَهُ بهما أتمُّ.

والله تعالى قد أمر بتسبيح اسمه، وأمر بالتسبيح باسمه، كما أمر بدعائه بأسمائه الحسنى، فيدعى بأسمائه الحسنى، ويسبّح اسمه، وتسبيح اسمه هو تسبيح له؛ إذ المقصود بالاسم المُسَمَّى، كما أن دعاء الاسم هو دعاء المُسَمَّى؛ قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

والله تعالى يأمر بذكره تارة، وبذكر اسمه تارة، كما يأمر بتسبيحه تارة، وتسبيح اسمه تارة؛ فقال: ﴿ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وهذا كثير، وقال: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]؛ كما قال: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤]»[(١)].

بل نجده ينصُّ في العديد من المواطن من مؤلفاته أن الله ﷻ لا يُدعى إلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، ومن ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن بعض الصفات أفضل من بعض، وأدخل في كمال الموصوف بها؛ فإنا نعلم أن اتصاف العبد بالعلم والقدرة والرحمة أفضل من اتصافه بضد ذلك؛ لكن الله تعالى لا يوصف بضد ذلك، ولا يوصف إلا بصفاتِ الكمالِ، وله الأسماء الحسنى يُدعى بها، فلا يدعى إلا بأسمائه الحسنى، وأسماؤه متضمنة لصفاته، وبعض أسمائه أفضل من بعض، وأدخل في كمال الموصوف بها... فتفاضل الأسماء والصفات من الأمور البينات»[(٢)].

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٧ ـ ٢١٠).

(٢) تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٣)، **وانظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ٦)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٩٧)، مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٥٤)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦).

كما أننا نجد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يؤكد على ضرورة ضبط باب الأسماء؛ بمعرفة ما يَصِحُّ إطلاقُهُ على الله عَزَّ وَجَلَّ اسمًا، وما لا يصح إطلاقه عليه صفةً أو خبرًا؛ لأجل ضبط ما يصح أن يُدعى الله عَزَّ وَجَلَّ به وما لا يصح، وفي توضيح ذلك بالتفصيل يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحشر: ٢٤].

والحسنى: المفضلة على الحسنة، والواحد الأحاسن.

ثم هنا ثلاثة أقوال: إما أن يقال: ليس له من الأسماء إلا الأحسن ولا يدعى إلا به، وإما أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى، وإن سمي بما يجوز - وإن لم يكن من الحسنى - وهذان قولان معروفان.

وإما أن يقال: بل يجوز في الدعاء والخبر وذلك أن قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾، وقال: ﴿ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾، أثبت له الأسماءَ الحُسنى، وأمر بالدعاء بها، فظاهر هذا: أن له جميعَ الأسماءِ الحُسنى.

وقد يقال: جنس الأسماء الحسنى؛ بحيث لا يجوز نفيها عنه، كما فعله الكفار، وأمر بالدعاء بها، وأمر بدعائه مُسمًّى بها، خلافَ ما كان عليه المشركون من النهي عن دعائه باسمه «الرحمٰن»، فقد يقال: قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾، أمرٌ أن يُدعى بالأسماء الحسنى، وأن لا يدعى بغيرها؛ كما قال: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، فهو نهي أن يُدْعَوْا لغير آبائهم.

ويُفْرَقُ بين دعائه والإخبار عنه؛ فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه، فلا يكون باسم سيئ؛ لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ؛ وإن لم يحكم بحُسْنِهِ، مثل: اسم شيء، وذات، وموجود، إذا أريد به الثابتُ، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد، فهو من الأسماء

الحسنى، وكذلك المريد، والمتكلم؛ فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى، بخلاف الحكيم، والرحيم، والصادق ونحو ذلك، فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا. . .

لكن كل ما يذكر من أسمائه وصفاته في حال الإخبار عنه، يُدعى به في حال مناجاته ومخاطبته، وإن كانت أسماء المخلوق فيها ما يدل على نقصه وحدوثه، وأسماء الله ليس فيها ما يدل على نقص ولا حدوث؛ بل فيها الأحسن الذي يدل على الكمال، وهي التي يُدعى بها؛ وإن كان إذا أُخبر عنه، يُخبر باسم حسن، أو باسم لا ينفي الحسن؛ ولا يجب أن يكون حَسَنًا.

وأما في الأسماء المأثورة، فما من اسم إلا وهو يدل على معنًى حسنٍ؛ فينبغي تدبر هذا للدعاء، وللخبر المأثور، وغير المأثور الذي قيل لضرورة حدوث المخالفين، للتفريق بين الدعاء والخبر، وبين المأثور الذي يقال، أو تعريفهم لما لم يكونوا به عارفين، وحينئذ فليس كل اسم ذكر في مقام يذكر في مقام؛ بل يجب التفريق»[١].

وفي أثناء ردِّه على من جوّز تسمية الله عَجَّلَ جوهرًا، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما تسمية الباري جوهرًا فهو من أهون ما ينكر على النصارى؛ ولهذا كان من الناس من ينكره من جهة الشرع فقط أو اللغة، ومنهم من ينكره من جهة العقل أيضًا، ومنهم من يراه نزاعًا لفظيًّا، وطائفة من المسلمين يسمونه جوهرًا وجسمًا أيضًا؛ وذلك أن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين:

فكثير منهم يقول: إن أسماءه سمعية شرعية؛ فلا يسمى إلا بالأسماء

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/١٤١ ـ ١٤٣)، **وانظر**: (٩/٣٠٠ ـ ٣٠١)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/٤٦ ـ ٤٧)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠، ٢٢)، درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٩٦ ـ ٢٩٨)، (٤/١٣٩ ـ ١٤٠)، منهاج السنة النبوية: (٥/٤٠٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/٢٩٨ ـ ٣٠٠)، الاستقامة: (١/١٣٩ ـ ١٤١).

التي جاءت بها الشريعة، فإن هذه عبادة، **والعبادات مبناها على التوقيف والاتباع**.

ومنهم من يقول: ما صحَّ معناه في اللغة، وكان معناه ثابتًا له، لم يحرم تسميته به؛ فإن الشارع لم يحرم علينا ذلك، فيكون عَفْوًا.

والصواب القول الثالث: وهو أن يُفرَقَ بينَ أن يُدعَى بالأسماء، أو يخبر بها عنه؛ فإذا دعي، لم يدع إلا بالأسماء الحسنى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وأما الإخبار عنه، فهو بحَسَبِ الحاجةِ، فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد إلى أن يُترجم أسماؤه بغير العربية، أو يعبّر عنه باسم له معنًى صحيحٌ، لم يكن ذلك محرمًا، وأما الذين منعوه من جهة العقل، فكثير منهم من يقولون: إن الجوهر ما شغل الحيز وحَمَلَ الأعراضَ، والله ﷻ ليس كذلك، وهذا قول من نفى ذلك من أهل الكلام، ومنهم من يقول: الجوهر ما إذا وجد كان وجوده لا في موضوع، وهذا إنما يكون فيما وجوده زائد على ذاته، وواجب الوجود وجوده عين ذاته، فلا يكون جوهرًا، وهذا قول ابن سينا وأمثاله من متأخري المتفلسفة، وأما قدماء الفلاسفة؛ كأرسطو وأمثاله، فكانوا يسمونه جوهرًا، وعنهم أخذت النصارى هذه التسمية»[(١)].

۞ ثالثًا: فضل دعاء الله بأسمائه الحسنى وآثار ذكره بها:

إن للدعاء بأسماء الله الحسنى فضائلَ كثيرةً، ويترتب عليه آثار حميدة على العبد في دينه ودنياه، وقد اعتنى شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببيان ذلك وتوضيحه غاية العناية:

ففي بيانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لعظم منزلة الدعاء بأسماء الله يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما سؤال الله بأسمائه وصفاته، التي تقتضي ما يفعله بالعباد من الهدى والرزق والنصر، فهذا أعظم ما يُسأل الله تعالى به»[(٢)].

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/٦ ـ ٧).

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٠٨).

وفي بيان التلازُم بين معرفة الله تعالى بأسمائه الحسنى وذكره بها مما يوجب زيادة الإيمان ومحبة العبد لربه ـ: يقول رَحِمَهُ اللهُ: «فمن عرف الله وقلبه سليم، أَحَبَّهُ، وكلما ازداد له معرفة، ازداد حُبُّهُ له، وكلما ازداد حبه له، ازداد ذِكرُهُ له، ومعرفته بأسمائه وصفاته؛ فإن قوة الحُبِّ توجبُ كثرةَ ذِكرِ المحبوبِ، كما أن البغض يوجب الإعراضَ عن ذكر المُبْغَض» .

ولما كان الله عَزَّ وَجَلَّ هو المستحِقَّ لغايةِ الحمد والثناء والمجد، اقتضى ذلك حمدَهُ والثناءَ عليه وتمجيدَهُ بما هو أهلُهُ، ولا يثني عليه أحد من خلقه بمثل ما أثنى هو على نفسه وحَمِدَها به؛ لمحبته ذلك، وكمال معرفته بنفسه وبما تستحقه من حمد وثناء، ولا سبيل إلى ذلك كله إلا بذكر أسمائه الحسنى وصفاته العلى؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «بل هو الحي الفعال لما يشاء، العليم القدير، الحكيم الخبير، الرحيم الودود، لا إلـه إلا هو، وكل ما سواه فقير إليه، وهو غني عما سواه، لا يكمل بغيره، ولا يحتاج إلى سواه، ولا يستعين بغيره في فعل، ولا يبلغ العبادُ نفعَهُ فينفعوه، ولا ضُرَّهُ فيضروه، بل هو خالق الأسباب والمُسَبِّباتِ، وهو الذي يلهم عبده الدعاء ثم يجيبه، وييسر عليه العمل ثم يثيبه، ويلهمه التوبة ويحبه ويفرح بتوبته، وهو الذي استعمل المؤمنين فيما يرضيه ورضي عنهم؛ فلم يحتج في فعله لما يحبه ويرضاه إلى سواه؛ بل هو الذي خلق حركات العباد التي يحبها ويرضاها وهو الذي خلق ما لا يحبه ولا يرضاه من أعمالهم؛ لما له في ذلك من الحكمة التي يحبها ويرضاها؛ ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠]، فلا إلـه إلا هو، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ إذ كان هو الذي يستحق أن تكون العبادة له، وكل عمل لا يراد به وجهه، فهو باطل؛ لا منفعة فيه، فما لا يكون به لا يكون، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وما لا يكون له، لا ينفع

شرح حديث جبريل ص: (٤٢٢)، **وانظر**: التحفة العراقية ص: (٤٤٩ ـ ٤٥١)، نقض المنطق ص: (٣٩).

ولا يدوم؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وهو سبحانه يحب عباده الذين يحبونه، والمحبوب لغيره أولى أن يكون محبوبًا، فإذا كنا إذا أحببنا شيئًا لله، كان الله هو المحبوبَ في الحقيقة وحبنا لذلك بطريق التبع وكنا نحب من يحب الله؛ لأنه يحب الله؛ فالله تعالى يحب الذين يحبونه؛ فهو المستحق أن يكون هو المحبوبَ المألوهَ المعبودَ، وأن يكون غاية كل حب، كيف وهو سبحانه الذي يحمد المعبود ويثني على نفسه ويحب الحمد من خلقه؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (**لَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ**) ، وقال له الأسودُ بن سريع: يا رسول الله، إني حمدتُ ربي بمحامِدَ، فقال: (**إِنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الحَمْدَ**) ، وفي الحديث الصحيح: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: **اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**) ، وقد روي أنه كان يقول ذلك في آخر الوتر ؛ فهو المثني على نفسِهِ، وهو كما أثنى على نفسه؛ إذ أفضل خلقه لا يحصي ثناء عليه، : تكريرُ المحامدِ وتثنيتُها؛ كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِذَا قَالَ العَبْدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي**) ، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: (**رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ**

تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).
تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).
تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).
تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).
تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).

لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ)(١)، فذكر الحمدَ والثناءَ والمجدَ هنا كما ذكره في أول الفاتحة، فالحمد يتناول جنس المحامد، والثناءُ يقتضي تكريرَها وتعديدَها والزيادةَ في عددها، والمجد يقتضي تعظيمها وتوسيعها والزيادة في قدرها وصفتها؛ فهو سبحانه مستحق للحمد والثناء والمجد، ولا أحد يُحسِنُ أن يَحمَده كما يحمد نفسه؛ ولا يثني عليه كما يثني على نفسه، ولا يمجده كما يمجد نفسه؛ كما في حديث ابن عمر الذي في الصحيح لما قرأ النبيُّ ﷺ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، قال: **(يَقْبِضُ اللهُ سَمٰوَاتِهِ بِيَدِهِ وَالأَرَضُونَ بِيَدِهِ الأُخْرَى، ثُمَّ يُمَجِّدُ نَفْسَهُ؛ فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا القُدُّوسُ، أَنَا السَّلَامُ، أَنَا المُؤْمِنُ، أَنَا المُهَيْمِنُ، أَنَا العَزِيزُ، أَنَا الجَبَّارُ، أَنَا المُتَكَبِّرُ، أَنَا الَّذِي بَدَأْتُ الدُّنْيَا وَلَمْ تَكُ شَيْئًا، أَنَا الَّذِي أَعَدْتُهَا، أَيْنَ المُلُوكُ؟! أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟!)**(٢)، أو كما قال، وفي الحديث الآخر: **(يقول الله تعالى: إِنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ وَاجِدٌ، إِنَّمَا أَمْرِي إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا أَنْ أَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)**(٣)»(٤).

وفي مزيد تقرير لما سبق من فضل الدعاء بأسماء الله الحسنى، وتوضيح ذلك بالتمثيل ببعض الأسماء الحسنى، وما يقتضيه كل اسم مما ذُكر من الآثار، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «والخلق كلهم يسألون الله مؤمِنُهم وكافِرُهم، وقد يجيب الله دعاء الكفار؛ فإن الكفار يسألون الله الرزق؛ فيرزقهم ويسقيهم، وإذا مَسَّهمُ الضرُّ في البحر، ضلَّ من يدعون إلا إياه، فلما نجاهم إلى البر أعرضوا، وكان الإنسان كفورًا(٥).

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦). (٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٧).

(٤) درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٤ ـ ١٨)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٣/ ١٧٥)، (٥/ ٤٠٣ ـ ٤٠٩)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، مجموع الفتاوى: (١١/ ١٣٣)، **وانظر**: التدمرية ص: (٩ ـ ١٠)، شرح حديث جبريل ص: (٤٦٩ ـ ٤٧٠).

(٥) إشارة إلى الآية: [٦٧] من سورة الإسراء: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ =

وأما الذين يُقْسِمُون على الله فيبر قسمهم، فإنهم ناس مخصوصون.

فالسؤال كقول السائل لله: أسألك؛ بأن لك الحمدَ، أنت الله المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام[١]، وأسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد[٢]، وأسألك بكل اسم هو لك، سمَّيْتَ به نفسَكَ، أو أنزلتَهُ في كتابِكَ، أو علمته أحدًا من خلقك، أوِ استأثرتَ به في علم الغيب عندك[٣].

فهذا سؤال الله تعالى بأسمائه وصفاته، وليس ذلك إقسامًا عليه؛ فإن أفعاله هي مقتضَى أسمائه وصفاته؛ فمغفرته ورحمته من مقتضَى اسمه «الغفور» «الرحيم»، وعفوه من مقتضى اسمه «العفو»؛ ولهذا لما قالت عائشة للنبي ﷺ: إن وافقتُ ليلةَ القدرِ، ماذا أقول؟ قال: (**قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العَفْوَ؛ فَاعْفُ عَنِّي**)[٤]، وهدايته ودَلالته من مقتضَى اسمِهِ الهادي، وفي الأثر المنقول عن أحمدَ بن حنبلٍ، أنه أمر رجلًا أن يقول: «يا دليلَ الحَيَارَى، دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»[٥].

وجميع ما يفعل الله بعبده من الخير من مقتضَى اسمِهِ الربِّ؛ ولهذا

= ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾.

(١) إشارة إلى حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ سمع داعيًا يدعو: اللهم إني أسألك، بأن لك الملك، أنت الله المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، فقال النبي ﷺ: (**لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ؛ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ، أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ، أَعْطَى**)، وقد تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٢).

(٢) إشارة إلى حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سمع رجلًا يقول: اللهم إني أسألك أني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، فقال: (**لَقَدْ سَأَلْتَ اللهَ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ**)، أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الدعاء، برقم: (١٤٩٣)، والترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب ما جاء في جامع الدعوات، برقم: (٣٤٧٥)، وصححه الألباني في الموضعين.

(٣) إشارة إلى حديث سيد الاستغفار، وقد تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٣٠).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢١).

(٥) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (١١٤ ـ ١١٥).

يقال في الدعاء: يا رب يا رب، كما قال آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقال نوح: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقال إبراهيم: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وكذلك سائر الأنبياء.

وقد كره مالك وابن أبي عمران من أصحاب أبي حنيفة وغيرهما ـ: أن يقول الداعي: يا سيدي يا سيدي، وقالوا: «قل كما قالتِ الأنبياءُ: رب رب» .

واسمه الحيُّ القيوم يجمع أصل معاني الأسماء والصفات؛ كما قد بُسِطَ هذا في غير هذا الموضع؛ ولهذا كان النبيُّ ﷺ يقوله إذا اجتهد في الدعاء .

فإذا سئل المسؤول بشيء ـ والباء للسبب ـ سئل بسبب يقتضي وجود المسؤول؛ فإذا قال: أسألك بأن لك الحمدَ، أنت اللهُ المنَّانُ، بديع السمٰوات والأرض، كان كونه محمودًا مَنَّانًا بديعَ السمٰوات والأرض، يقتضِي أن يمنّ على عبده السائل، وكونه محمودًا هو يوجب أن يفعل ما يحمد عليه، وحمد العبد له سبب إجابة دعائه.

ولهذا أُمِرَ المُصَلِّي أن يقول: (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) ؛ : استجاب الله دعاء من حَمِدَهُ، فالسماعُ هنا بمعنى الإجابة والقَبول؛ كقوله ﷺ: (أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ) ؛ : لا يُستجاب» .

تقدم الكلام على أثر مالك، **انظر**: ص: (١٢٢)، أما قول ابن أبي عمران فلم أقف عليه.

يشير إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا كربه أمر قال: **(يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ)**، تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٢).

تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٢).

تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٢).

قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٠ ـ ٩٥)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢٧/ ١٣١)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٧٩٦).

رابعًا: :

أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مختلف مؤلفاته إلى العديد من الموضوعات المتعلقة بالدعاء بأسماء الله الحسنى، ومن ذلك:

- :

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهو سبحانه مستحِقٌّ التوحيد؛ الذي هو دعاؤه، وإخلاص الدين له، دعاء العبادة بالمحبة، والإنابة، والطاعة، والإجلال، والإكرام، والخشية، والرجاء، ونحو ذلك من معاني تألُّهِهِ وعبادته، ودعاء المسألة والاستعانة بالتوكل عليه، والالتجاء إليه، والسؤال له، ونحو ذلك مما يفعل سبحانه بمقتضى ربوبيته، وهو سبحانه الأول والآخر، والباطن والظاهر.

، فيقول المصلِّي والذاكر: الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إلـه إلا الله، وكلمات الأذان: الله أكبر، الله أكبر، إلى آخرها ونحو ذلك.

وفي السؤال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٧]، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، ونحو ذلك» .

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «إنه إذا قيل: تعيينها على ما في حديث الترمذي مثلًا ففي الكتاب والسُّنَّة أسماء ليست في ذلك الحديث، مثل اسم «الربِّ»؛ فإنه ليس في حديث الترمذي ، وأكثر الدعاء المشروع إنما هو

رسالة إلى نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٤٥٦)، **وانظر**: قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة ص: (٣١ ـ ٣٢)، (٦٦ ـ ٦٧).

: الأسماء الحسنى.

المراد الرواية التي جاء فيها تعيين الأسماء، وقد تقدم الكلام عليها، **انظر**: ص: (٢٤٥) وما بعدها.

بهذا الاسم؛ كقول آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌۖ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، وقول المسيح: ﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٤]، وأمثال ذلك، حتى إنه يذكر عن مالك وغيره أنهم كرهوا أن يقال: يا سيدي؛ بل يقال: يا رب؛ لأنه دعاء النبيين وغيرهم، كما ذكر الله في القرآن»(١).

ـ مراعاة المناسبة بين معنى الاسم المدعو به ومضمون الدعاء:

من المباحث التي تطرق إليها شيخ الإسلام رحمه الله فيما يتعلق بدعاء الله عز وجل بأسمائه الحسنى ـ: مراعاة المناسبة بين معنى الاسم المدعو به ومضمون الدعاء؛ فإن سؤال الله عز وجل بالاسم الموافق لمضمون الحاجة دليلٌ على فقه العبد وكمال علمه وأدبه مع ربه، كما أنه من مقتضيات الإجابة، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «قول النبي ﷺ لأبي بكر الصديق رضي الله عنه لما قال له: علِّمني دعاءً أدعو به في صلاتي، فقال: (**قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي؛ إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ**)، أخرجاه في الصحيحين(٢).

فهذا فيه وصف العبد لحال نفسه المقتضِي حاجتَهُ إلى المغفرة، وفيه وصف ربه الذي يُوجب أنه لا يقدر على هذا المطلوب غيره، وفيه التصريح بسؤال العبد لمطلوبه، وفيه بيان المقتضِي للإجابة؛ وهو وصف الربّ بالمغفرة والرحمة؛ فذا ونحوه أكمل أنواع الطلب.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣)، **وانظر**: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٣)، تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٧١ ـ ٧٤)، شرح العمدة: (كتاب الصلاة: ٢/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، برقم: (٨٣٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، برقم: (٢٧٠٥).

وكثير من الأدعية يتضمن بعض ذلك؛ كقول موسى عليه السلام: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فهذا طلبٌ ووصفٌ للمولى بما يقتضي الإجابة.

وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦]: فيه وصف حال النفس والطلب.

وقوله: ﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، فيه الوصف المتضمن للسؤال بالحال، فهذه أنواع لكل نوع منها خاصة»[١].

فأشار شيخ الإسلام رحمه الله بهذا الكلام إلى **وجوب مراعاة الأنسب في مخاطبة الله عز وجل حين الدعاء**؛ بأن يلحظ العبد حُسنَ الأدب مع الله عز وجل، وذلك باختيار الأسماء المناسبة لمطلوبه؛ مما يكون مقتضيًا لإجابة دعائه، فيختار هذا الاسم مثلًا الدالَّ على تفرُّدِ الله عز وجل بمغفرة الذنوب في مقام طلب المغفرة والرحمة مما قد يصدر من العبد من ذنوب ومعاصٍ، فيكون ذلك أدعى للإجابة، وأكملَ في إظهار الحاجة والافتقار إلى الله عز وجل.

ـ مشروعية الاستعاذة بأسماء الله تعالى؛ فهي نوع من أنواع الدعاء:

الاستعاذة: طلب العوذ؛ **أي**: الالتجاء والاستجارة بالغير والتعلق به[٢].

والاستعاذة نوع من أنواع الدعاء، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «قول القائل: أعوذ بالله، معناه: أستجير بالله... والمستعيذ يطلب منع المُسْتَعاذ منه أو رفعَهُ؛ فإذا كان مخوفًا، طَلَبَ منعَهُ؛ كقوله: (**أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ القَبْرِ**)[٣]، وإن كان حاضرًا، طلب رفعه؛ كقوله في الحديث الصحيح: (**أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ**)[٤]؛ فتعوَّذ بالله من شر الموجود، وشر المحاذر.

---

(١) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٢١ ـ ٢٢).

(٢) **انظر**: معجم مقاييس اللغة ص: (٧١٩)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٥٩٤ ـ ٥٩٥)، النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣/٣١٨)، الكليات ص: (٦٥١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب ما يُستعاذ منه في الصلاة، برقم: (١٣٢٤).

(٤) أخرجه بلفظه: ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب ما عوَّذ به النبي ﷺ وما عُوِّذ به، برقم: (٣٥٢٢)، وقال الألباني: «صحيح». =

والداعي يطلب أحد شيئين: إما حصولَ منفعةٍ، أو دفعَ مَضَرَّةٍ، فالاستعاذة، والاستجارة، والاستغاثة، كلها من نوع الدعاء والطلب، وقول القائل: لا يُستعاذ به، ولا يستجار به، ولا يستغاث به، ألفاظ متقاربة» .

وفي تقرير أن الاستعاذة إنما تكون بالله ﷻ وبأسمائه وصفاته، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك لا يستعاذ بالمخلوقات بل إنما يستعاذ بالخالق تعالى وأسمائه وصفاته؛ ولهذا احتج السلف ـ كأحمدَ وغيره ـ على أن كلام الله غيرُ مخلوقٍ ـ فيما احتجوا به ـ بقول النبيِّ ﷺ: **(وَأَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ)** ، قالوا: فقدِ استعاذ بها، ولا يستعاذ بمخلوق» .

بل ينص شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر على أن الاستعاذة لا تكون إلا بالله ﷻ أو أسمائه وصفاته، وأن هذا هو المعروف المقرر بين أهل العلم، وذلك حين يقول: «فمعلومٌ أن الحَلِفَ بصفاته كالحَلِفِ به؛ كما لو قال: وعزة الله تعالى، أو لعمر الله، أو والقرآن العظيم؛ فإنه قد ثبت جواز الحَلِفِ بهذه الصفاتِ ونحوِها عنِ النبيِّ ﷺ والصحابة؛ ولأن الحَلِفَ بصفاته كالاستعاذة بها، وإن كانت الاستعاذةُ لا تكون إلا بالله، في مثل قول النبي ﷺ: **(أَعُوذُ بِوَجْهِكَ)** ، **(وَأَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ)**، **(أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ)** ، ونحو ذلك، وهذا أمر متقرر عند العلماء .

= وبلفظ قريب منه: مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء، برقم: (٥٧٠١)، وأبو داود في سننه، كتاب الطب، باب كيف الرقى، برقم: (٣٨٩١)، والترمذي في جامعه، كتاب الطب، باب: (٢٩)، برقم: (٢٠٨٠).

الاستغاثة في الرد على البكري ص: (٢٩٦ ـ ٢٩٧)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٥/ ٢٢٧).

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، برقم: (٦٨١٧).

قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٢٧٣)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢٧/ ١٣١)، (٣٥/ ٢٧٥).

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة الأنعام، باب ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ الآية، برقم: (٤٦٢٨).

تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٣٣).

مجموع الفتاوى: (٣٥/ ٢٧٣).

- :

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «لكن الشياطين إنما تتسلط على من لا يذكر اسم الله؛ كالذي لا يذكر اسم الله إذا دخل، فيدخلون معه، وإن لم يذكر اسم الله إذا أكل؛ فإنهم يأكلون معه، وكذلك إذا ادَّخر شيئًا، ولم يذكر اسم الله عليه عرفوا به، وقد يسرقون بعضَهُ؛ كما جرى هذا لكثير من الناس.

وأما من يذكر اسم الله على طعامه، وعلى ما يجتازه؛ فلا سلطان لهم عليه؛ لا يعرفون ذلك، ولا يستطيعون أخذه» .

خامسًا: :

من المباحث المرتبطة بدعاء الله عَزَّ وَجَلَّ بأسماء الله الحسنى، ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ بها، وهو داخل فيما سبقت الإشارة إليه من دعاء العبادة، وقد تطرق شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته، إلى تقرير فساد ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ بالاسم المفرد مُظهَرًا أو مُضمَرًا ، وقد رأيتُ مناسبةَ إرجاء الحديث في هذا الموضوع إلى الباب الثالث، حيث الكلام عن ردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة، فمن بين الانحرافات التي وقعت في هذا الباب، ما وقع فيه طوائفُ كثيرة من المنتسبين إلى التصوف من ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ بالاسم المفرد، وسيأتي هناك إبراز جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير هذا الموضوع وتوضيحه، وجهوده في التصدي للانحرافات التي وقعت فيه .

النبوات: (٢/ ١٠٢٢)، **وانظر**: الاستقامة: (١/ ٢٣).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ممثلًا للنوعين: «فأما الاسم المفرد مظهرًا، مثل: «الله»، «الله»، أو مضمرًا، مثل: «هو»، «هو» ـ: فهذا ليس بمشروع في كتاب ولا سُنَّة، ولا هو مأثور أيضًا عن أحد من سلف الأمة، ولا عن أعيان الأمة المقتدى بهم، وإنما لهج به قوم من ضلال المتأخرين»، مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٥٦).

انظر: ص: (٩٠٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

المبحث الحادي عشر

تقريره للمباحث المتعلقة بالتسمِّي بالأسماء المُعبِّدَةِ للَّهِ تعالى، والحَلِفِ بأسمائه الحسنى، وترجمتها

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تقريره لمبحث: التسمي بالأسماء المعبدة لله تعالى.
- المطلب الثاني: تقريره لمبحث: الحلف بأسماء الله الحسنى.
- المطلب الثالث: تقريره لمبحث: ترجمة أسماء الله الحسنى.

المطلب الأول

تقريره لمبحث: التسمي بالأسماء المعبدة لله تعالى

من المباحث العديدة التي تناولها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتبه مما يتعلق بأحكام الأسماء الحسنى ـ: مبحثُ: التسمِّي بأسماء الله الحسنى.

والتسمي بالأسماء المعبدة لله تعالى أمرٌ مشروع في الإسلام؛ بل هو من أحب الأعمال وأزكاها عند الله، وعليه اتفق أئمة الإسلام في مختلِفِ العصور؛ كما نقل الإجماع على ذلك الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: «واتفقوا على استحسان الأسماء المضافة إلى الله عَزَّ وَجَلَّ؛ كعبد الرحمٰن وما أشبه ذلك.

واتفقوا على تحريم كل اسم معبِّدٍ لغير الله عَزَّ وَجَلَّ؛ كعبد العُزَّى، وعبد هبل، وعبد عمرو، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك»[(١)].

(١) مراتب الإجماع لابن حزم ص: (١٥٤)، وأقره شيخ الإسلام في نقده لمراتب الإجماع، **وانظر**: تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم ص: (٧١ ـ ٧٢).

وقد كانت لشيخ الإسلام في هذا المبحث جهوده الخاصة، وذلك من خلال الجوانب التالية:

۞ أولًا: مشروعية التسمِّي بالأسماء المُعبِّدةَ لله تعالى، واستحباب ذلك، وبيان أنه من سنن الإسلام:

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وشريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده ـ: تعبيدُ الخَلق لربهم؛ كما سنّه رسول الله ﷺ، وتغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية، وعامة ما سمّى به النبيُّ ﷺ: عبد الله وعبد الرحمٰن، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإن هذين الاسمين هما أصل بقية أسماء الله تعالى»[(١)].

۞ ثانيًا: تغيير النبي ﷺ للأسماء التي عُبِّدت لغير الله ﷻ:

وفي تقرير ذلك يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان المشركون يعبّدون أنفسهم وأولادهم لغير الله، فيسمُّون بعضَهم: عبدَ الكعبةِ؛ كما كان اسم عبد الرحمٰن بن عوف[(٢)]، وبعضَهم: عبدَ شمسٍ؛ كما كان اسم أبي هريرة[(٣)]، واسمُ عبدِ شمسِ بنِ عبدِ منافٍ[(٤)]، وبعضَهم: عبدَ اللّاتِ، وبعضَهم: عبدَ العُزَّى، وبعضَهم: عبدَ مَناةٍ، وغير ذلك مما يضيفون فيه التعبيد إلى غير الله؛ من شمس، أو وثن، أو بشر، أو غير ذلك، مما قد يشرك بالله.

ونظير تسمية النصارى: عبدَ المسيحِ، فغيّر النبي ﷺ ذلك، وعبّدهم لله

---

(١) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧٩).

(٢) **انظر**: الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٣٤٦).

(٣) **انظر**: المصدر السابق: (٧/ ٤٢٦ ـ ٤٣١)، فقد توسع الحافظ ابن حجر في ذكر الخلاف في اسمه.

(٤) كما هو نسب بني أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، **انظر**: الأنساب للسمعاني: (١/ ٢٠٩).

وحده؛ فسمَّى جماعاتٍ من أصحابه: عبدَ الله، وعبدَ الرحمٰن؛ كما سمّى عبد الرحمٰن بن عوف ونحو هذا، وكما سمّى أبا معاوية، وكان اسمه عبدَ العُزَّى فسمّاهُ عبدَ الرحمٰن ، وكان اسمُ مولاه قيومًا، فسمَّاه عبد القيوم .

ونحو هذا من بعض الوجوه، ما يقع في الغالية من الرافضة ومشابهيهم الغالين في المشايخ؛ فيقال: هذا غلام الشيخ يونس، أو للشيخ يونس، أو غلام ابن الرفاعي، أو الحريري، ونحو ذلك مما يقوم فيه للبشر نوع تأله؛ كما قد يقوم في نفوس النصارى من المسيح، وفي نفوس المشركين من آلهتهم رجاءٌ وخشيةٌ، وقد يتوبون لهم؛ كما كان المشركون يتوبون لبعض الآلهة، والنصارى للمسيح أو لبعض القديسين.

وشريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده ـ: تعبيد الخلق لربهم؛ كما سنّه رسول الله ﷺ، وتغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية، وعامة ما سمّى به النبي ﷺ: عبد الله وعبد الرحمٰن، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإن هذين الاسمين هما أصل بقية أسماء الله تعالى.

وكان شيخ الإسلام الهروي قد سمّى أهل بلده بعامة أسماء الله الحسنى، وكذلك أهل بيتنا غلب على أسمائهم التعبيد لله؛ كعبد الله،

في الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٣٣٠)، في ترجمة: عبد الرحمٰن بن عبد الأزدي أن النبي ﷺ غيّر اسمه وكنيته، فقد كان اسمه عبد العزى، فسماه: عبد الرحمٰن، وكانت كنيته: أبو مُغْوِية، فكناه أبا راشد، **وانظر**: الكنى والأسماء للدولابي: (١/ ٩٠).

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٣٣١، ٣٨٠).

عبد الله بن محمد الهروي، شيخ الإسلام، أبو إسماعيل الأنصاري من ذرية الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، الإمام العالم العلامة، سيف من سيوف السنة: المسلولة على أهل الأهواء والبدع، صاحب التصانيف البديعة، مثل: ذم الكلام وأهله، والأربعين، وغيرها، توفي بهراة سنة: ٤٨١هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: (٣٣/ ٥٣)، البداية والنهاية: (١٦/ ١١٢).

وعبد الرحمٰن، وعبد الغني، والسلام، والقاهر، واللطيف، والحكيم، والعزيز، والرحيم، والمحسن، والأحد، والواحد، والقادر، والكريم، والملك، والحق.

وقد ثبت في صحيح مسلم عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: **(أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةُ)** ، وكان من شعار أصحاب رسول الله ﷺ معه في الحروب: يا بني عبد الرحمٰن، يا بني عبد الله، يا بني عبيد الله؛ كما قالوا ذلك يومَ بدرٍ ، وحُنينٍ، والفتحِ، والطائفِ؛ فكان شعارُ المهاجرينَ: يا بني عبد الرحمٰن، وشعار الخزرج: يا بني عبد الله، وشعار الأوس: يا بني عبيد الله » .

ثالثًا:

:

فمن أنواع الإلحاد التي ذكرها أهل العلم في أسماء الله تعالى تسمية الأصنام التي تُعبَدُ من دون الله بأسمائه الحسنى أوِ العدول بها عنها ، وهذا مثل ما ذُكر في أن اللات مشتقٌ منَ «الله»، والعُزَّى منَ «العزيز»؛ كما جاء ذلك في تفسير ابن عباس رضي الله عنهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، قال: «اشتَقُّوا العُزَّى منَ العزيزِ، واشتَقُّوا اللَّاتَ منَ اللهِ» .

تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٦٥).

انظر: معجم الطبراني الكبير: (٧/ ٢٦٩)، السنن الكبرى للبيهقي: (٦/ ٣٦١).

انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (٥/ ٦٩).

مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠)، **وانظر**: جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (١٣٦).

انظر: بدائع الفوائد: (١/ ١٥٣).

الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٣/ ٦١٦)، ونسبه ابن كثير في تفسيره إلى مجاهد، **انظر**: تفسير القرآن العظيم: (٢/ ٢٥٨).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩ ـ ٢٠]، وهذه هي الأصنام الكبرى التي كانت بمدائن الحجاز؛ فإنه كانتِ اللاتُ لأهل المدينة[١]، والعُزَّى لأهل مكة[٢]، ومناةُ الثالثةُ الأخرى لأهلِ الطائفِ[٣].

وهذه كلها مؤنثة؛ كما قال في الآية الأخرى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧].

وهذه جعلوها شركاء له تُعبد من دونه، وسَمَّوْهَا بأسمائه مع التأنيث؛ كما قيل: إن اللات من الإلٰه، والعُزَّى منَ العزيزِ[٤]، ومناةَ من مَنِيَ يُمْنَى: إذا قدَّر[٥]، وكانوا يسمونها: الرَّبة، وهم سَمَّوْها بهذه الأسماءِ التي فيها وصفها لها بالإلٰهية، والعزة، والتقدير، والربوبية، وهي أسماء سَمَّوْها هم وآباؤهم، ما أنزل الله بها من سلطان[٦]؛ **أي**: من كتابٍ وحُجَّة»[٧].

---

(١) ذكر الكلبي في كتابه الأصنام ص: (١٦) أن اللات كانت لأهل الطائف، **وانظر**: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): (٢٧/ ٥٨).

(٢) **انظر**: الأصنام ص: (١٨)، جامع البيان: (٢٧/ ٥٩).

(٣) ذكر الكلبي في كتابه الأصنام ص: (١٣) أن مناة كانت على ساحل البحر من ناحية المُشَلَّل بقديد بين مكة والمدينة، وكانت الأوس والخزرج تعظمها، **وانظر**: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠].
فكأن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ حصل له التباس فيمن كانت كل قبيلة تعظم من الأصنام، والله أعلم.

(٤) تقدم أثر ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك قريبًا.

(٥) **انظر**: لسان العرب: (١٥/ ٢٩٧)، القاموس المحيط ص: (١٧٢١)، المعجم الوسيط: (٢/ ٨٩٦).

(٦) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣].

(٧) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٦٣٨ ـ ٦ ٤٢).

المطلب الثاني

تقريره لمبحث: الحَلِف بأسماء الله الحسنى

من المباحث المتعلقة بأحكام أسماء الله الحسنى ـ: الحلف[١] بها، والإقسام[٢] على الله بها، وقد تناول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الموضوع بالبحث، وكانت له جهوده الخاصة في بحث بعض جوانبه، نبحثها من خلال ما يلي:

۞ أولًا: تقريره بأن الحلف لا يكون إلا بالله عَزَّ وَجَلَّ:

بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من كتبه أن الحلف عبادة من العبادات؛ التي لا يجوز صرفها إلا لله عَزَّ وَجَلَّ؛ فلا يُحلف على أمر من الأمور إلا به سُبْحَانَهُ، وفي تقرير ذلك يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «**العبادات مبناها على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع**، فإن الإسلام مبني على أصلين:

أحدهما: أن نعبد الله وحده لا شريك له.

والثاني: أن نعبده بما شرعه على لسان رسوله ﷺ، لا نعبده بالأهواء والبدع؛ قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ الآية [الجاثية: ١٨ ـ ١٩]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

---

(١) الحَلِف: مأخوذ من حَلَف وهو الملازمة، وأصله اليمين التي تأخذ من المتعاهدين بعضهم من بعض، ثم عُبِّر به عن كل يمين، **انظر**: مفردات ألفاظ القرآن ص: (٢٥٢)، معجم مقاييس اللغة ص: (٢٨٠).

(٢) الإقسام: مأخوذ من أقسم إذا حلف، وأصله من القسامة، وهي أيمان تقسم على أولياء المقتول ثم صار اسمًا لكل حلف، **انظر**: مفردات ألفاظ القرآن ص: (٦٧٠).
قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ «القسم: قيل: هو من جنس الدعاء، لكن هو طلب مؤكد بالقسم، فالسائل يخضع ويقول: أعطني، والمقسم يقول: عليك لتعطيني، وهو خاضع سائل»، النبوات: (٢/ ١٠٣٣)، **وانظر**: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٨٦ ـ ٩٠).

فليس لأحد أن يعبد الله إلا بما شرعه رسوله ﷺ؛ من واجب ومستحب، لا يعبده بالأمور المبتدعة؛ كما ثبت في السنن من حديث العرباض بن سارية ، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وفي مسلم أنه كان يقول في خطبته: (**خَيْرُ الكَلَامِ كَلَامُ اللهِ، وَخَيْرُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**) .

وليس لأحد أن يعبد إلا الله وحده؛ فلا يصلِّي إلا لله، ولا يصوم إلا لله، ولا يحج إلا بيتَ اللهِ، ولا يتوكل إلا على الله، ولا يخاف إلا الله، ولا يَنذُرُ إلا لله، **ولا يحلف إلا بالله**، وفى الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ؛ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ**) ، وفي السنن: (**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ، فَقَدْ**

يشير إلى حديث العرباض بن سارية ﷺ: قال: وعظنا رسول الله ﷺ ذات يوم بعد صلاة الغداة موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟ فقال: (**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**).
أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السُّنَّة، باب في لزوم السُّنَّة، برقم: (٤٦٠٧).
والترمذي في جامعه، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة: واجتناب البدع، برقم: (٢٦٧٦).
وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، برقم: (٤٢).
وقال الألباني في هذه المواضع: «صحيح»، **وانظر** تخريجه في: سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (٩٣٧).

العرباض بن سارية أبو نجيح السلمي، صحابي مشهور من أهل الصفة، قديم الإسلام جدًّا، سكن حمص، ومات بها سنة: ٧٥هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٣/ ٤١٩)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٤٨٢).

تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٧٣).

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من لم يرَ إكفار من قال ذلك متأولًا أو جاهلًا، برقم: (٦١٠٨).
ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، برقم: (٤٢٣٣).

أَشْرَكَ) ، وعن ابن مسعود: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا» ؛ لأنَّ الحَلِفَ بغير الله شرك، والحلفَ بالله توحيدٌ، وتوحيدٌ معه كذبٌ، خير من شِرِكٍ معه صدقٌ» :

فتبين من خلال هذا النقل عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الحلف بالله عَزَّ وَجَلَّ عبادة من العبادات؛ التي لا يجوز صَرفُها لغير الله عَزَّ وَجَلَّ، وهي كغيرها من العبادات يشترط فيها ركنَا صحة العمل؛ وهما: الإخلاص لله عَزَّ وَجَلَّ فيها، ومتابعة النبي ﷺ في كيفيتها.

ثانيًا: :

ولما كان الحَلِفُ بالله عَزَّ وَجَلَّ عبادةً منَ العبادات الشرعية؛ بل هو من أجلِّ أنواع العبادة؛ لما فيه من تعظيم الله عَزَّ وَجَلَّ، وجعله الفيصل في الأمور المحلوف عليها؛ فمتى ذُكر في الحلف، وَجَبَ الرضوخُ لاسمِهِ تبارك وتعالى، وتصديقُ الحالفِ والمُقسِم، وتوكيلُ أمره إلى الله؛ لأنه باسمه جَلَّ جَلَالُهُ تَبَرُّ الأقسام والأيمان ، بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن المشروع في ذلك والسُّنَّةَ المتبعةَ فيه أن يحلف ويقسم بالله عَزَّ وَجَلَّ بأسمائه وصفاته؛ فقال في تقرير ذلك: «والله تعالى لا يُقسَمُ عليه بشيء من المخلوقات؛ بل لا يُقْسَمُ بها بحال؛ فلا يقال: أقسمتُ عليك يا ربِّ بملائكتِكَ ولا بكعبتِكَ ولا بعبادِكَ الصالحينَ،

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالأنداد، برقم: (٣٢٥١).
والترمذي في جامعه، كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، برقم: (١٥٣٥).
وفيه: **(فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ)**، وقال الألباني في الموضعين: «صحيح».
أثر ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٣/ ٧٩)، برقم: (١٢٢٨١)، والطبراني في المعجم الكبير: (٩/ ١٨٣) برقم: (٨٩٠٢)، وقال الألباني: «صحيح»، **انظر**: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (٨/ ١٩٢).
مجموع الفتاوى: (١/ ٨٠ ـ ٨١)، **وانظر**: (٢٧/ ١٣٣)، الواسطة بين الحق والخلق ص: (٤٢ ـ ٤٣)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٢١٨ ـ ٢١٩)، المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٢١، ٢٨)، مختصر الفتاوى المصرية ص: (١٩٧، ٥٤٨)، وغيرها كثير.
انظر: مجموع الفتاوى: (٣٣/ ٦٨).

كما لا يجوز أن يقسم الرجل بهذه الأشياء؛ بل إنما يقسم بالله تعالى؛ بأسمائه وصفاته؛ ولهذا كان السُّنَّة أن يُسأَلَ اللهُ تعالى بأسمائه وصفاته»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وساغ[(٢)] النزاع في السؤال بالأنبياء والصالحين دون الإقسام بهم؛ لأن بين السؤال والإقسام فَرقًا؛ فإن السائل متضرع ذليل، يسأل بسبب يناسب الإجابة، والمُقسم أعلى من هذا؛ فإنه طالب مؤكِّدٌ طلبَهُ بالقَسَم، والمقسم لا يقسم إلا على مَن يرى أنه يُبِرُّ قَسَمَهُ، فإبرار القسم خاص ببعض العباد، وأما إجابة السائلين فعامٌّ؛ فإن الله يجيب دعوة المُضْطَرِّ، ودعوةَ المظلومِ، وإن كان كافرًا»[(٣)].

وفي التأكيد على هذا المعنى الأخير، الذي أشار إليه في النص المتقدم، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «والخلق كلهم يسألون الله، مؤمنُهُم وكافرُهم، وقد يجيبُ الله دعاءَ الكفار؛ فإن الكفار يسألون الله الرزقَ فيرزقهم ويسقيهم، وإذا مسّهم الضُّرُّ في البحر، ضَلَّ من يدعون إلا إياه، فلما نجاهم إلى البر، أعرضوا وكان الإنسان كفورًا[(٤)]، وأما الذين يقسمون على الله فَيُبِرُّ قسمهم، فإنهم ناس مخصوصون»[(٥)].

ونقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الإجماع الذي حكاه ابن فُورَك[(٦)] مُقِرًّا له،

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٢٨١).

(٢) هكذا في المطبوع، وفي مجموع الفتاوى: (١/٢٢٣): «شاع»، وهو أولى والله أعلم، فتسويغ النزاع في السؤال بالأنبياء والصالحين مما لم يصرح به شيخ الإسلام في بقية الكتاب ولا في غيره؛ بل أشار إلى وقوع النزاع في السؤال بالنبي ﷺ خاصة، مع تضعيفه لهذا القول والرد عليه، أما غيره فلم يقل به من يُعتد بقوله حتى يسوغ فيه النزاع والله أعلم.

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١١٥ ـ ١١٦)، **وانظر**: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/٧٩٦).

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧].

(٥) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٠).

(٦) محمد بن الحسن بن فُورَك، أبو بكر الأصبهاني، من كبار الأشاعرة المتكلمين، تتلمذ على أبي الحسن الباهلي تلميذ الأشعري، له مصنفات عدة، منها: مشكل الحديث، الحدود في الأصول، توفي سنة: ٤٠٦هـ. =

على أن الحالف باسم من أسماء الله تعالى هو حالفٌ بالله تعالى؛ وذلك عند كلامه على أن اسم الله هو الله، في قضية الاسم والمسمى؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ناقلًا كلامَ ابنِ فورك: «إن الفقهاء أجمعوا على أن الحالفَ باسم الله كالحالف بالله؛ في بيان أنه تنعقد اليمين بكل واحد منهما؛ فلو كان اسم الله غير الله، لكان الحالفُ بغير الله[1] لا تنعقد يمينه؛ فلما انعقد ولزم بالحنث فيها كفارة، دلَّ على أن اسمه هو»[2].

بل نصّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن الحَلِفَ لا يكون إلا باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته، وهي اليمينُ المنجزة المنعقدة؛ «فليس لأحد أن يحلف لا بمَلَكٍ ولا نبيٍّ ولا غيرِ ذلك من المخلوقات، ولا يحلفُ إلا باسم من أسماء الله، أو صفة من صفاته»[3].

بهذا يتبين من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير هذه الجوانب المتعلقة بالحلف بأسماء الله الحسنى ـ: مشروعية ذلك واستحبابه، وأنه من أعظم أنواع العبادات التي لا تُصرف إلا لله عَزَّ وَجَلَّ، فلا يُحلَفُ ولا يُقْسَمُ إلا بالله تعالى؛ بأسمائه وصفاته.

المطلب الثالث

تقريره لمبحث: ترجمة أسماء الله الحسنى

من المباحث المتعلقة بأحكام أسماء الله الحسنى التي تناولها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: مبحثُ ترجمةِ[4] أسماء الله الحسنى، وقد حصرتُ جهوده في هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

= **انظر** ترجمته في: تبيين كذب المفتري ص: (٢٣٢)، سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢١٤).

(١) هكذا في المطبوع، وهو غير مستقيم المعنى لمن تأمله، فإن الحالف بغير الله لا تنعقد يمينه، ولعل الصواب: «لكان الحالف بالله» و«بغير» مقحمة، والله أعلم.

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٠)، **وانظر**: الإجماع لابن المنذر ص: (١٠٩، ١٢٢)، مراتب الإجماع لابن حزم ص: (١٥٧)، لمحة المختطف في الفرق بين الطلاق والحلف ص: (٥٠).

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٢٨)، **وانظر**: مختصر الفتاوى المصرية ص: (٥٤٨).

(٤) الترجمة: إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها، والترجمان الذي يترجم؛ **أي**: ينقل الكلام من =

أولًا: :

في بيان حقيقة الترجمة يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «السائل عن اسم في غير لغته، أو عن اسم غريب في لغته، أو عن اسم معروف في لغته لكن مقصوده تحديد مسماه؛ مثل العربيِّ إذا سأل عن معاني الأسماء الأعجمية، والعجميِّ إذا سأل عن معاني الأسماء العربية، وبعضِ الأعاجم إذا سأل بعضًا عن معاني الأسماء التي تكون في لغة المسؤول دون السائل، وهذا هو الترجمة» .

أما أنواعها فقد قرّر رَحِمَهُ اللَّهُ أنها ثلاثة أنواع:

فقال: «والترجمة والتفسير ثلاث طبقات:

: **ترجمة مجرد اللفظ؛ مثل نقل اللفظ بلفظ مرادف، ففي هذه** الترجمة تريد أن تعرف أن الذي يُعنى بهذا اللفظ عند هؤلاء هو بعينه الذي يُعنى باللفظ عند هؤلاء، فهذا علم نافع؛ إذ كثير من الناس يُقيد المعنى باللفظ، فلا يجرّده عن اللفظين جميعًا.

: **ترجمة المعنى وبيانه، بأن يُصَوَّرَ المعنى للمخاطب،** فتصوير المعنى له وتفهيمه إياه قدر زائد على ترجمة اللفظ، كما يُشرح للعربي كتابًا عربيًّا قد سمع ألفاظَهُ العربيةَ؛ لكنه لم يتصوَّرْ معانِيَهُ ولا فَهِمَها، وتصوير المعنى يكون بذكر عينه أو نظيره؛ إذ هو تركيب صفات من مفردات يفهمها المخاطب، يكون ذلك المركب صَوَّر ذلك المعنى، إما تحديدًا وإما تقريبًا .

: **بيان صحة ذلك وتحقيقه؛ بذكر الدليل والقياس الذي**

= لغة إلى لغة أخرى، **انظر**: النهاية في غريب الحديث: (١/١٨٦)، لسان العرب: (١٢/ ٦٦)، الكليات ص: (٣١٣).

الرد على المنطقيين ص: (٤٨)، **وانظر**: مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، ضمن مجموع الفتاوى: (٩/ ٩٤ ـ ٩٥).

انظر في الدرجة الأولى والثانية: الرد على المنطقيين ص: (٥٥).

يحقق ذلك المعنى، إما بدليل مجرَّد، وإما بدليل يبيّن علة وجوده.

وهنا قد يحتاج إلى ضرب أمثلة ومقاييس تفيده التصديقَ بذلك المعنى، كما يحتاج في الدرجة الثانية إلى أمثلة تُصوِّر له ذلك المعنى، وقد يكون نفس تَصَوُّرِه مفيدًا للعلم بصدقه، وإذا كفى تصوُّرُ معناه في التصديق به، لم يحتج إلى قياس ومثل ودليل آخر.

فإذا عُرف القرآن هذه المعرفةَ: فالكلامُ الذي يوافقه أو يخالفه من كلام أهل الكتاب والصابئين والمشركين ـ: لا بد فيه من الترجمة للفظ والمعنى أيضًا، وحينئذ فالقرآن فيه تفصيل كل شيء؛ كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظِهِ ومعناهُ؛ كما أمر بذلك الرسول، ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك، وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمة لهم، فيُترجم لهم بحَسَبِ الإمكان، والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثالٍ لتصوير المعاني، فيكون ذلك من تمام الترجمة» .

فتبيّن من خلال هذا النقل عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الترجمة ثلاث درجات، قد تكون الترجمة للألفاظ فقط، وذلك إذا وجد في اللغة المترجم لها لفظٌ يدلُّ بتمامه على ما يدل عليه في اللغة العربية، وقد تكون ترجمة للفظ والمعنى، وهذه درجة أعلى من الأولى؛ لكن دون توسع في المعاني، وقد تكون ترجمةً موسَّعةً للمعاني بمنزلة التفسير والشرح، وهذه درجة ثالثة، وهي أكمل أنواع الترجمة في نظر شيخ الإسلام.

أما فيما يُشترط في المترجم، فيقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «المترجم لا بد أن يعرف اللغتين: التي يُترجِمها، والتي يُتَرْجِمُ بها، وإذا عرف أن

نقض المنطق ص: (٨٤ ـ ٨٥)، **وانظر**: جواب سؤال حول مذهب السلف في الاعتقاد، ضمن مجموع الفتاوى: (٤/ ١١٥ ـ ١١٧).

المعنى الذي يُقصَد بهذا الاسم في هذه اللغة هو المعنى الذي يُقصَد به في اللغة الأخرى ترجمه، كما يترجم اسم: الخبز، والماء، والأكل، والشرب، والسماء، والأرض، والليل، والنهار، والشمس، والقمر، ونحو ذلك من أسماء الأعيان والأجناس، وما تضمَّنته من الأشخاص، سواء كانت مسمياتها أعيانًا أو معانِيَ.

والترجمة تكون لـ «المفردات» ولـ «الكلام المؤلف التام»، وإن كان كثيرٌ من الترجمة لا يأتي بحقيقة المعنى التي في تلك اللغة بل بما يقاربه؛ لأن تلك المعاني قد لا تكون لها في اللغة الأخرى ألفاظ تطابقها على الحقيقة، لا سيما لغة العرب، فإن ترجمتها في الغالب تقريب»[(١)].

فكما أن المترجم لا بد أن يكون عالمًا باللغة المترجم منها وإليها، فيجب أن يكون ثقةً أمينًا على ما يُترجمه؛ ليتحقق بذلك العدلُ والإنصافُ في التبليغ أو المناظرة والمحاجَّة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تقبل الترجمة إلا من ثقة»[(٢)].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن النوع الأول من الترجمة؛ الذي هو ترجمة لفظ بلفظ غير مقدور عليها في القرآن، وهي غير مشروعة، فألفاظ القرآن مقصودةٌ لذاتها، ولا يجوز ترجمتها الترجمةَ اللفظيةَ؛ بل تُتَرْجَمُ معانيهِ، وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقرآن يجوز ترجمة معانيه لمن لا يعرف العربية باتفاق العلماء، وجوز بعضهم أن يقرأ بغير العربية عند العجز عن قراءته بالعربية، وبعضهم جوزه مطلقًا، وجمهور العلماء منعوا أن يقرأ بغير العربية، وإن جاز أن يترجم للتفهم بغير العربية؛ كما يجوز تفسيره وبيان معانيه، وإن كان

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (٤٨ ـ ٤٩)، **وانظر**: الجواب الصحيح لمن بدل ين المسيح: (٣١٦/١).

(٢) نقض المنطق ص: (٨٢)، **وانظر**: ص: (٨٠ ـ ٨١)، جواب سؤال حول مذهب السلف في الاعتقاد، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠٩/٤ ـ ١١١).

التفسير ليس قرآنًا مَتْلُوًّا وكذلك الترجمة»(١).

ونبّه شيخ الإسلام إلى أن القرآن إذا تُرجمت معانيه إلى لغة أخرى، لم تأخذ تلك الترجمة الأحكامَ الخاصَّةَ بالقرآن الكريم؛ من التعبد بتلاوته، وصحة الصلاة به، وعدم جواز مسِّ المحدِثِ له، ونحو ذلك من الأحكام الخاصة بالقرآن الكريم.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، التكوير: ١٩]، عائدٌ إلى القرآن، فتناوُله للفظِ كتناوُلِهِ للمعنى، و«القرآن» اسم لهما جميعًا؛ ولهذا إذا فسّره المفسِّر، وترجَمَهُ المترجِمُ، لم يُقَل لتفسيره وترجمته: إنه قرآن؛ بل اتفق المسلمون على جواز مسِّ المحدِثِ لكُتب التفسيرِ، واتفقوا على أنه لا تجوز الصلاة بتفسيره، وكذلك ترجمته بغير العربية عند عامة أهل العلم، والقول المرويُّ عن أبي حنيفة، قيل: إنَّه رجع عنه(٢)، وقيل: إنَّه مشروط بتسمية الترجمة قرآنًا، وبكل حال، فتجويز إقامة الترجمة مقامَهُ في بعض الأحكام لا يقتضي تناوُلَ اسمِهِ لها»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في مزيد توضيح لهذا الأصل الذي قرّره ـ: «إن القرآن له بهذا اللفظ والنظم العربي اختصاصٌ لا يمكنُ أن يماثله في ذلك شيء أصلًا؛ أعني خاصَّةً في اللفظ، وخاصةً فيما دلَّ عليه من المعنى؛ ولهذا لو فُسِّر القرآن ولو تُرْجِم، فالتفسير والترجمة قد يأتي بأصل المعنى أو يُقَرِّبُه، وأما الإتيان بلفظ يبين المعنى كبيان لفظ القرآن، فهذا غير ممكن أصلًا؛ ولهذا كان أئمة الدين على أنه: لا يجوز أن يُقرأ بغير العربية، لا مع القدرة

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، **وانظر**: (١/ ٣٠٧)، (٤/ ٣٤١)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٠٦)، (١٢/ ٢٦٧)، (٢٢/ ٤٧٧)، منهاج السنة النبوية: (٢/ ٦١٢)، (٨/ ٢٠٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٤٣ ـ ٤٤)، بغية المرتاد ص: (٢٣٤).

(٢) **انظر** الاضطراب في حكاية قول الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الأمر: حاشية الشيخ ابن عابدين في الفقه: (١/ ٤٨٥)، **وانظر** في رجوعه عن ذلك: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٤٢).

عليها، ولا مع العجز عنها؛ لأن ذلك يخرجه عن أن يكون هو القرآنَ المُنَزَّلَ، ولكن يجوز ترجمته كما يجوز تفسيره، وإن لم تجز قراءته بألفاظ التفسير، وهي إليه أقرب من ألفاظ الترجمة بلغة أخرى» .

وفي هذا النقل تأكيد على ما ذهب إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ من أن الترجمة اللفظية غير ممكنة أصلًا في القرآن الكريم، وهي غير جائزة في الشرع، وإنما الذي يجوز منها ترجمة معانيه؛ بمنزلة التفسير في اللغة العربية.

ثانيًا: :

لما كانت أسماء الله الحسنى مذكورًا غالبُهَا في القرآن الكريم، كانت التقريرات السابقة من شيخ الإسلام في بيان حقيقة الترجمة وأنواعها وما يشترط في المترجم، وأن الترجمة إنما تكون للمعاني لا للألفاظ؛ كل هذه التقريرات شاملة لأسماء الله الحسنى؛ لأنها من القرآن، فالكل كلام الله عَزَّوَجَلَّ، والكل محتاج إلى ترجمته إلى لغات أخرى؛ كي يفهمه أهل تلك اللغة المنقول إليها.

ومما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان مشروعية ترجمة أسماء الله الحسنى؛ قوله: «وكان يكتب رسول الله ﷺ كتبًا بالعربية فيها أسماء الله وصفاته، فيعبر بالألسِنَة عنها، ويُكتب إليه بالسريانية، فيعبره له زيدُ بنُ ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعربية، والله تعالى يدعى بكل لسان باسمه فيجيبُ، ويُحلَف بها فيلزم، وينشد فيجاز، ويوصف فيعرف» .

ويُفهم من هذا النقل أن الاسم من أسماء الله إذا ترجم إلى لغة أخرى، جاز أن يُدعَى الله عَزَّوَجَلَّ به؛ لكن ذلك يُعتبر من باب الإخبار عنه لا التسمية الشرعية التي وردت بها النصوص؛ فإن هذه الأسماء متعبَّدٌ بألفاظها.

وفي مزيد تقرير لذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك في الإثبات له الأسماء الحسنى التي يُدعى بها، وليس في تلك الأسماء أنه جسم ولا

التسعينية: (٣/٨١٨ ـ ٨١٩). بيان تلبيس الجهمية: (٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤).

جوهر ونحو ذلك، ولا أن صفاته تسمى أعراضًا ونحو ذلك، فلم يكن واحد من هذين مشروعًا على الإطلاق، ولا هو أيضًا مَنْهِيًّا عنه على الإطلاق؛ بل إذا أثبت الرجل معنًى حقًّا، ونفى معنًى باطلًا، واحتاج إلى التعبير عن ذلك بعبارة لأجل إفهام المخاطب؛ لأنها من لغة المخاطب ونحو ذلك ـ: لم يكن ذلك منهيًّا عنه؛ لأن ذلك يكون **من باب ترجمة أسمائه وآياته بلغة أخرى؛ ليفهمَ أهلُ تلك اللغة معانِيَ كلامه وأسمائه، وهذا جائز؛ بل مستحَبٌّ أحيانًا؛ بل واجبٌ أحيانًا، وإن لم يكن ذلك مشروعًا على الإطلاق**؛ كمخاطبة أهل هذه الاصطلاحات الخاصة في أسماء الله وصفاته وأصول الدين باصطلاحهم الخاص، إذا كانت المعاني التي تُبين لهم هي معاني القرآن والسُّنَّة، تشبه قراءة القرآن بغير العربية، وهذه الترجمة تجوز لإفهام المخاطب بلا نزاع بين العلماء» .

وفي أثناء ردِّه على مَن جَوَّزَ تسميةَ الله ﷻ جوهرًا، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما تسمية الباري جوهرًا، فهو من أهون ما يُنْكَرُ على النصارى؛ ولهذا كان من الناس من ينكره من جهة الشرع فقط أو اللغة، ومنهم من ينكره من جهة العقل أيضًا، ومنهم من يراه نزاعًا لفظيًّا، وطائفة من المسلمين يسمونه جوهرًا وجسمًا أيضًا، وذلك أن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين:

فكثير منهم يقول: إن أسماءه سمعيةٌ شرعيةٌ؛ فلا يسمى إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعةُ، فإن هذه عبادةٌ،

.

ومنهم من يقول: ما صحَّ معناه في اللغة، وكان معناه ثابتًا له، لم يَحرُم تسميتُهُ به؛ فإن الشارع لم يَحرُم علينا ذلك، فيكون عفوًا.

والصواب القول الثالث: وهو أن يُفرَقَ بينَ أن يدعى بالأسماء،

بيان تلبيس الجهمية: (٣٨٩/٤ ـ ٣٩٠).

أو يخبر بها عنه؛ فإذا دُعِيَ، لم يدع إلا بالأسماء الحسنى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠] **وأما الإخبار عنه، فهو بحَسَبِ الحاجة، فإذا احتيج في تفهيم الغير المرادَ إلى أن يُترجَمَ أسماؤه بغير العربية، أو يعبَّر عنه باسم له معنًى صحيحٌ، لم يكن ذلك مُحرَّمًا»**[1].

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر ـ ضاربًا بعض الأمثلة الدالة على تقريراته السابقة ـ: «إن ألفاظ اللغات منها متفَقٌ عليه؛ كالتَّنُّور، وكما يوجد من الأسماء المتحدة في اللغات.

ومنها متنوع؛ كأكثر اللغات، واختلافُها اختلافُ تنوُّعٍ لا تضادٍّ؛ كاختلاف الاسمين للمسمَّى الواحد.

وكذلك معاني اللغات؛ فإن المعنى الواحدَ الذي تعلمه الأمم، وتعبِّر عنه كلُّ أُمة بلسانها، قد يكون ذلك المعنَى واحدًا بالنوع في الأمم، بحيث لا يختلف كما يختلف اللفظ الواحد بالعربية.

وقد يكون تصور ذلك المعنى متنوعًا في الأمم؛ مثل: أن يعلمه أحدهم بنعت، ويعبِّر عنه باعتبار ذلك النعت، وتعلمه الأمة الأخرى بنعت آخر، وتعبِّر عنه باعتبار ذلك النعت، **كما هو الواقع في أسماء الله**، وأسماء رسوله، وكتابه، وكثير من الأسماء المعبَّر بها عن الأشياء المتفَقِ على علمها في الجُملة، فـ «تكرى»[2]، و«خداي»[3]، ....

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ٦ ـ ٧).

(٢) الظاهر أنه تصحيف لـ: «تنكرى»: الإله باللغة التركية، وتكتب بثلاثة نقاط فوق الكاف، أو «تاكرى»، أو «طاكرى»، كلها بثلاث نقاط فوق الكاف، وتنطق كالنون المدغمة، وباللاتيني: «TANRA».
انظر: المعجم التركي التراثي، ش. سامي، ص: (٤٢٩).

(٣) خداي: المعبود، باللغة الفارسية، **انظر**: برهان قاطع: (معجم فارسي)، محمد حسين بن خلف التبريزي: (٢/ ٧١٨).
وانظر عن هذين اللفظين: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي: (٢/ ١٦٦).
أودُّ أن أسجل هنا شكري وتقديري لفضيلة الشيخ: ف. عبد الرحيم ـ حفظه الله ـ على =

و«نست شك»[(١)]، ونحو ذلك وإن كانت أسماء لله تعالى، فليس معناها مطابقًا من كل وجه لمعنَى اسم الله، وكذلك «بيغنير»[(٢)]، و«بهشم»[(٣)]، ونحو ذلك.

ولهذا إذا تأملتَ الألفاظَ التي يُترجَمُ بها القرآنُ مِنَ الألفاظ الفارسية والتركية وغيرها، تجدُ بينَ المعاني نوعَ فرقٍ، وإن كانت متفقةً في الأصل، كما أن اللغتينِ متفقتان في الصوت، وإن اختلفتا في تأليفه؛ وقد تجد التفاوت بينها أكثر من التفاوت بين الألفاظ المتكافئة ـ الواقعة بين المترادفة والمتباينة ـ كالصارم والمُهَنَّد، وكالريبِ والشَّكِّ، والمَورِ والحركة، والصراط والطريق.

وتختلف اللغتان أيضًا في قدر ذلك المعنى وعمومه وخصوصه، كما تختلف في حقيقته ونوعه، وتختلف أيضًا في كيفيته وصفته، وغير ذلك»[(٤)].

فخلصنا من هذا النقل عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أسماء الله تعالى يجوز ترجمتُها إلى لغاتٍ أخرى، والتعبير عنها بلغات غير العربية؛ بل هو أمر مستحَبٌّ، وقد يكون واجبًا في بعض الأحوال؛ ولكن لا بد أن يُعلم أن هذه الترجمةَ شأنها شأن ترجمة معاني القرآن الكريم، إنما هي ترجمة تقريبية، وإلا فلا يوجد لفظ في أيَّة لغةٍ مِنَ اللغات الأخرى يمكن أن يطابق معانِيَ أسماءِ الله عَزَّ وَجَلَّ، مهما كان اللفظُ المعبَّرُ عنه، ومهما كانتِ اللغةُ المنقولُ إليها، وعليه فإن الترجمة لا تكون دقيقة دقة المعاني المرادة من تلك الأسماء في اللغة العربية، وهذا قيدٌ يجب الاحترازُ به عندَ إطلاق أسماء على الله عَزَّ وَجَلَّ في لغات أخرى؛ فإنه لا يشملها ما يشمل الأسماء التي أطلقت على الله عَزَّ وَجَلَّ باللغة العربية؛ من كونها مقصودة لذاتها، وأنه متعبد بها.

= مساعدتي في الوقوف على ترجمة هذين اللفظين، وإمدادي بالمراجع الخاصة بذلك، فجزاه الله خيرًا.

(١) لم أقف على معناه، ولا بأيَّة لغة هو. (٢) لم أقف على معناه، ولا بأيَّة لغة هو.

(٣) لم أقف على معناه، ولا بأيَّة لغة هو.

(٤) مجموع الفتاوى: (٦/ ٦٣ ـ ٦٤)، **وانظر**: (١٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٣)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٥٧١ ـ ٥٧٢).

المبحث الثاني عشر

المطلب الأول

سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع في أحد المباحث السابقة من هذه الرسالة ، وقد وقفتُ على جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير هذا المبحث بما لم يُسبق إليه من الدقة والتفصيل الذي لا تكاد تجده عند غيره، مما يدل على إمامته وسَعَةِ علمِهِ؛ فهو فارس هذا الميدان الذي لا يُشق له غبار.

فقد قال في ختام جوابٍ له حول سؤال ورد إليه عن قدرة العبد، وما يتعلق بإضافة الشر إليه أو إلى الله، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في كلام له بديع ينبيك عن شرفِ الكلام في هذا الموضوع: «فتحرير هذه الحقائق الشريفة التي هي شرف الأولين والآخِرِين، يحتاج إلى بسطٍ وإطناب في غير هذا الجواب، والله الموفق للصواب، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ منه إلا إليه، وهو حَسْبُنا ونعمَ الوكيلُ» .

وقد أوفى بوعده رَحِمَهُ اللَّهُ ببسط هذا الموضوع والإطناب فيه؛ فقرّر أن أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشرَّ مطلقًا، بل الشرُّ يقع في المخلوقات،

انظر: ص: (٢٦٦ ـ ٢٦٧)، (٢٩٨ ـ ٣٠٠)، من هذه الرسالة.

مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٤٧).

وقد أوضح هذا الأمر في العديد من المواضع من مؤلفاته، وأن ما ورد في النصوص من نسبة الشر إلى الله ﷻ فإنما يكون في مفعولاته، وذلك على ثلاثة أوجه:

أن يضاف إلى عموم المخلوقات؛ وذلك نحو إثبات أن الله خالق كل شيء.

إضافة الشرِّ إلى السببِ المخلوقِ؛ نحوُ التعوذِ من المخلوقات التي تكون سببًا في حصول الشرِّ للعبدِ؛ كما قال تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾.

حذف الفاعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾.

فمن تقريراته العديدة في ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الشر لم يرد في أسمائه، وإنما ورد في مفعولاته، ولم يُضف إليه إلا على سبيل العموم، أو أضافه إلى السبب المخلوق، أو بحذف فاعله ؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، و: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، وكأسمائه المقترنة، مثل: «المُعطِي المانع»، «الضارِّ النافع»، «المُعزِّ المُذِلِّ»، «الخافضِ الرافع»، وكقوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، وكقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وكقول الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح: **(وَالخَيْرُ بِيَدَيْكَ، والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)** ،

انظر في أنواع الإضافة الثلاثة: مجموع الفتاوى: (٨/٤٤٧، ٥١١ ـ ٥١٢)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٤)، مجموع الفتاوى: (١٤/ ٢١)، منهاج السنة النبوية: (٣/ ١٤٢ ـ ١٤٤)، (٥/ ٤١٠)، الحسنة والسيئة ص: (٥٢ ـ ٥٣)، فصل في قوله ﷺ: **(سَيِّدُ الاِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ العَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ)**، ضمن جامع المسائل: (١/ ١٦١).

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، برقم: (١٨٠٩).

وسواء أريد به: أنه لا يُضاف إليك، ولا يُتقرب به إليك[(١)]، أو قيل: إن الشر إما عدم، وإما من لوازم العدم[(٢)]، وكلاهما ليس إلى الله ـ: فهذا يبين أنه سبحانه إنما يضاف إليه الخير.

وأسماؤه تدل على صفاته، وذلك كله خيرٌ حسنٌ جميلٌ، ليس فيه شرٌّ، وإنما وقع الشرُّ في المخلوقات؛ قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩ ـ ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ [الأنعام: ١٦٥]؛ فجعل المغفرة والرحمة من معاني أسمائه الحسنى التي يُسمِّي بها نفسه، فتكون المغفرة والرحمة من صفاته، وأما العقاب الذي يتصل بالعباد، فهو مخلوق له وذلك هو الأليم، فلم يقل: وإني أنا المعذِّبُ، ولا في أسمائه الثابتة عن النبي ﷺ اسمُ المنتقم، وإنما جاء المنتقمُ في القرآن مقيدًا؛ كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾، وجاء معناه مضافًا إلى الله؛ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾، وهذه نكرة في سياق الإثبات، والنكرة في سياق الإثبات مطلقة، ليس فيها عموم على سبيل الجَمعِ؛ وذلك أن الله سبحانه حكيم رحيم، وقد أخبر أنه لم يخلق المخلوقات إلا لحكمة»[(٣)].

فانظر ـ رحمك الله ـ إلى هذا الاستنباط البديع وهذه اللفتات الفريدة من شيخ الإسلام رحمه الله كيف يوقفك على سِرِّ الموضوع وجوهره ولُبِّه، فتستغني بذلك أن تطلب حقائق هذه الأشياء من غير مصدرها؛ الذي هو كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيه ﷺ، فإن الله عز وجل سَمَّى نفسَهُ الغفورَ الرحيمَ،

---

(١) **انظر** في هذين التوجيهين: منهاج السنة النبوية: (٥/٤٠٩ ـ ٤١٠)، شرح النووي على صحيح مسلم: (٥/٣٠١)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١٣/٥٤١).

(٢) **انظر** في هذا التوجيه: مجموع الفتاوى: (١٤/١٨ ـ ١٩، ٢٢).

(٣) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢١ ـ ١٢٢)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٣/١٤٢ ـ ١٤٤)، (٥/٤٠٩ ـ ٤١١).

العزيزَ الكريم، وبغيرها من الأسماء التي لا تدل إلا على الخير المحض، أما ما يدل على الشر، فإنما يقع في مفعولاته؛ فإن الله ذو انتقام، شديد العقاب، ينتقم من المجرمين، ويعذب الظَّلَمَةَ والمشركينَ؛ ولكن لم يُسَمِّ نفسَهُ لا بالمنتقم ولا المعذِّبِ ولا نحوها من الأسماء التي تتضمن الشرَّ، فما أعظمَكَ من إلـه، وما أعظمَ ما تَسَمَّيْتَ به!

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في نفس السياق بكلام أكثر تفصيلًا، ضاربًا الأمثلة بالعديد من أسمائه تبارك وتعالى ـ: «جميع ما يُحدثه في الوجود من الضرر، فلا بد فيه من حكمة؛ قال الله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]، والضرر الذي يحصل به حكمة مطلوبة، لا يكون شَرًّا مطلقًا، وإن كان شرًّا بالنسبة إلى من تضرر به؛ ولهذا لا يجيءُ في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشرِّ وحدَهُ إلى الله؛ بل لا يذكر الشرُّ إلا على أحد وجوه ثلاثة:

إما أن يدخل في عموم المخلوقات؛ فإنه إذا دخل في العموم أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم.

وإما أن يضاف إلى السبب الفاعل.

وإما أن يحذف فاعلُهُ:

فالأول كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ونحو ذلك، ومن هذا الباب أسماء الله المقترنةُ؛ «كالمُعطِي المانع»، و«الضارِّ النافعِ»، «المُعزِّ المُذِلِّ»، «الخافضِ الرافعِ»، فلا يفرد الاسم: «المانع» عن قرينه، ولا «الضار» عن قرينه؛ لأن اقترانهما يدل على العموم، وكل ما في الوجود من رحمة ونفع ومصلحة، فهو من فَضلِهِ تعالى، وما في الوجود من غير ذلك، فهو من عدله، فكل نعمة منه فضلٌ، وكل نقمة منه عَدْلٌ؛ كما في الصحيحين، عن النبي ﷺ أنه قال: (**يَمِينُ اللهِ مَلأَى لَا يَغِيضُهَا**[1] **نَفَقَةٌ**،

---

(١) **يغيضها**: من غاض يغيض، إذا نقص؛ **أي**: لا ينقصها، **انظر**: النهاية في غريب الحديث: (٣/ ٤٠١).

سَحَّاءُ[١] **اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُم مَّا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ؟! فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَـا فِـي يَمِينِـهِ، وَبِيَـدِهِ الأُخْرَى القِسْطُ؛ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ)**[٢]؛ فأخبر أن يدَهُ اليمنى فيها الإحسانُ إلى الخلق، ويدَهُ الأخرى فيها العدل والميزان؛ الذي به يخفض ويرفع، فخفضه ورفعه من عدله، وإحسانه إلى خلقه من فضله»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «الأسماء التي فيها ذكر الشر، لا تذكر إلا مقرونة؛ كقولنا: «الضار النافع»، «المعطي المانع»، «المعز المذل»، أو مقيدة؛ كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]»[٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلام مشابه لما قبله، قال: «ولهذا إذا ذكر باسمه الخاصِّ، قُرن بالخير؛ كقوله في أسمائه الحسنى: «الضار النافع»، «المعطي المانع»، «الخافض الرافع»، «المعز المذل»، فجَمَعَ بين الاسمين؛ لما فيه من العموم والشمول الدالِّ على وحدانيته، وأنه وحده يفعل جميع هذه الأشياء؛ ولهذا لا يُدعى بأحد الاسمين؛ كالضارِّ والنافع، والخافضِ والرافعِ؛ بل يذكران جميعًا؛ ولهذا كان كل نعمة منه فضلًا، وكل نقمة منه عدلًا»[٥].

فقد أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العلة في ذكر الاسمين جميعًا وإجرائهما مجرى الاسم الواحد ـ: الدَّلالةُ على العموم الذي يفيده هذا الاجتماع، ودفع توهم النقص الذي قد يُفهم من إطلاق الاسم الذي فيه معنى الشر، وليس هذا فحَسْبُ؛ فإن في الاقتران مزيدَ كمالٍ من جهة الاسم الذي يدل على المدح: المعطي، والرافع، والمُعزِّ، ونحو ذلك، وهذا ما

---

(١) **سحاء**: فعلاء كهطلاء، من السح وهو الصب؛ **أي**: دائمة الصب والهطل بالعطاء، **انظر**: النهاية في غريب الحديث: (٢/ ٣٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، برقم: (٧٤١١).
ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، برقم: (٢٣٠٦).

(٣) أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٤ ـ ٩٥).

(٤) الحسنة والسيئة ص: (٥١)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٤/ ٢٧٦).

(٥) منهاج السنة النبوية: (٥/ ٤١٠).

أوضحه رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «ولهذا[١] وُصِفَ الربُّ بالعلم دون الجهل، والقدرةِ دون العجزِ، والحياةِ دونَ الموتِ، والسمعِ والبصرِ والكلامِ دون الصَّمَمِ والعمى والبكم، والضحك دون البكاء، والفرح دون الحزن.

وأما الغضب مع الرضا، والبغض مع الحب، فهو أكمل ممن لا يكون منه إلا الرضا، والحب دون البغض والغضب؛ للأمور المذمومة التي تستحق أن تذم وتبغض.

ولهذا كان اتصافه بأنه يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل ـ: أكمل من اتصافه بمجرد الإعطاء والإعزاز والرفع؛ لأن الفعل الآخَرَ ـ حيث تقتضي الحكمة ذلك ـ أكملُ ممن لا يفعل إلا أحد النوعين، ويُخِلُّ بالآخَر في المحل المناسب له، ومن اعتبر هذا الباب، وجده على قانون الصواب، والله الهادي لأولي الألباب»[٢].

فتبين من خلال هذه النقول من منثور كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن أسماء الله الحسنى، لا تتضمن الشرَّ مطلقًا، وأن موجَبَ كونها حُسنى أن تكون بالغةً أقصى معاني الكمال، وتتضمن غاية نعوت العظمة والجلال، وذلك يقتضي أن لا تكون معانيها دالةً على أيِّ نقص بحال من الأحوال، وهذا ما سيزداد وضوحًا وبيانًا في المطلب التالي.

المطلب الثاني

تنزيهُ اللهِ عن أن يُسمَّى بأضداد أسمائه الحسنى

في نفس سياق ما بُحث في المطلب السابق، يقرر شيخ الإسلام هذه القاعدة العامة الشاملة، التي يجب الالتزام بمضمونها؛ وهي: **أن الله منزهٌ عن أن يسمَّى بأضدادِ أسمائه الحسنى**، فلما كانت أسماؤه كلها حسنى دالةً

(١) إشارة إلى ما سبق من النصوص الدالة على أن الله متصف بصفات الكمال منزه عن صفات النقص.

(٢) الرسالة الأكملية ص: (٣٩).

على أوصاف الكمال ونعوت الجلال، وأن الله منزهٌ عن أن يوصَفَ بأي نوع من أنواع النقص مهما كان، وجبت الإشارة إلى أن الله منزهٌ عن أنْ يسمى بأي اسم يدل على نقص مطلقًا.

وفي تقرير هذا الأصل العظيم يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحيُّ ضِدُّ الميت، والعليم ضد الجاهل، والسميع والبصير والذي يتكلم، ضدُّ الأصَمِّ الأعمى الأبكم، **وهكذا سائر ما سُمِّيَ الله به من الأسماء لها أضدادٌ، وهو مُنَزَّهٌ عن أن يُسمَّى بأضدادها**؛ فجلَّ الله أن يكون ميتًا، أو عاجزًا، أو فقيرًا، ونحو ذلك»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وهو سبحانه وصف نفسه بالعُلُوِّ، وهو من صفات المدح له بذلك والتعظيم؛ لأنه من صفات الكمال، كما مدح نفسه بأنه العظيم، والعليم، والقدير، والعزيز، والحليم ونحو ذلك، وأنه الحيّ القيّوم ونحو ذلك من معاني أسمائه الحسنى، فلا يجوز أن يتصف بأضداد هذه؛ فلا يجوز أن يوصَفَ بضدِّ الحياةِ، والقيومية، والعلم، والقدرة؛ مثل: الموت، والنوم، والجهل، والعجز، واللُّغُوبِ، ولا بضد العزة؛ وهو الذل، ولا بضد الحكمة؛ وهو السفه.

فكذلك لا يوصَفُ بضدِّ العُلوِّ؛ وهو السفول، ولا بضد العظيم؛ وهو الحقير؛ بل هو سبحانه منزهٌ عن هذه النقائص المنافية لصفات الكمال الثابتة له، فثبوت صفات الكمال له ينفي اتصافه بأضدادها؛ وهي النقائص»[٢].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الردّ على كلامٍ منسوب للحلاج[٣]، قال فيه: «قوله: هو الأول والآخِرُ، والظاهرُ والباطنُ، والقريب والبعيد»[٤].

فردّ عليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «ليس في أسماء الله البعيد، ولا

---

(١) فصل في الكلام على اسم الله: «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٥).
(٢) تفسير سورة الأعلى، مجموع الفتاوى: (١٦/ ٩٧ ـ ٩٨).
(٣) الحسين بن منصور الحلاج، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٦).
(٤) هذا الكلام نقله شيخ الإسلام بلفظه من الرسالة القشيرية: (١/ ٣١).

وَصَفَهُ بذلك أحدٌ من سلف الأمة وأئمتها؛ بل هو موصوف بالقرب دون البعد.

وفي الحديث المشهور في التفسير[١] أن المسلمين قالوا: يا رسول الله أقريب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهذا يقتضي وصفه بالقرب دون البعد.

وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه ـ لما جعلوا يرفعون أصواتهم بالتكبير ـ: (**أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا**[٢] **عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا؛ إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**)[٣].

وإنما الواجب أن يوصف بالعُلُوِّ والظهور؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (**أَنْتَ الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**)[٤].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ فلو قال: هو العَلِيُّ القريب، كان حسنًا صوابًا، وكذلك لو قال: قريب في عُلُوِّه، عليٌّ في دُنُوه.

فأما وصفه بأنه القريب البعيد، فلا أصل له؛ بل هو وصف باسم حسن وبضده؛ كما لو قيل: العَلِيُّ السافلُ، أو الجوادُ البخيلُ، أو الرحيم القاسي ونحو ذلك، والله تعالى له الأسماء الحسنى، وإنما يؤتى مثل هؤلاء من القياس الفاسد، لمَّا سمعوه يخبر عن نفسه بأنه الأول الآخِرُ، الظَّاهرُ الباطنُ، قاسوا على ذلك القريبَ والبعيدَ، وهذا خطأ؛ لأن تلك الأسماء

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٤).
(٢) تقدم تفسيرها، **انظر**: ص: (٢٦٤).
(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٤).
(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

كلها حسنة، دالة على كمال إحاطته مكانًا وزمانًا، وأما هذا، فهو جمع بين الاسم الحَسَنِ وضِده»[١].

وهذا أصلٌ عظيمٌ مقررٌ في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وما سبق تقريره قريبًا؛ من عدم تضمن أسماء الله للشر، وما ذُكِرَ فيها مِنَ التمثيل بالعديد من الأسماء التي لا يجوز إطلاقها في حق الله ﷻ إلا مقترنة ـ: داخلٌ تحت هذا الأصل العظيم؛ فلا داعي إلى تكراره هنا.

كما سبق تقرير شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الله ﷻ لا يجري عليه اسمٌ مؤنث؛ لما في ذلك من الدلالة على النقص الذي يُنزه الله عنه[٢].

فهذه الأوجه بأمثلتها كافية في تقرير هذا الأصل العظيم من أصول معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، الذي قام على نفي أيِّ نقصٍ بأي وجه من الوجوه عن الله تعالى.

❊ ❊ ❊

(١) الاستقامة: (١/١٣٩ ـ ١٤١).

(٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١٠/١٥٧)، (٤/١٤٠ ـ ١٤١)، **وانظر**: ص: (٢٦٧) من هذه الرسالة.

المبحث الثالث عشر

تقريره لحكم الجهل ببعض أسماء الله الحسنى

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الاعتقاد عمومًا.**
- **المطلب الثاني: تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الأسماء الحسنى خصوصًا.**

المطلب الأول

تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الاعتقاد عمومًا

من المباحث الجليلة التي تطرق لها شيخ الإسلام رحمه الله في باب الأسماء الحسنى: **حكم الجهل ببعض أسماء الله الحسنى**، وقبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع، لا بد من الإشارة إلى أن هذا الموضوع مبني على أصل عظيم؛ وهو العذر بالجهل في قضايا التكفير والتفسيق والتبديع، ومذهب شيخ الإسلام رحمه الله في هذا موافق لما دلّت عليه النصوص من الكتاب والسُّنَّة، وما عليه أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب؛ من أن الذي وقع في أي نوع من أنواع الكفر سواء أكان ذلك في العقائد أو الأحكام، الظاهرة أو الخفية، وهو جاهل ـ: فإنه لا يكفر حتى تقام عليه الحجة التي

يرتفع بها الجهل الذي يُعذر به صاحبه[١].

وهذا الأمر يتضح غاية الوضوح في التطبيق العملي لما نحن بصدده من بيان مذهب شيخ الإسلام في حكم من جهل بعض أسماء الله الحسنى، فالكلام فيها مبني على أمرين:

الأول: عدم الفرق بين الأمور العلمية والعملية في التكفير.

الثاني: العذر بالجهل قبل قيام الحجة المعتبرة.

۞ الفرع الأول ۞

عدم الفرق بين الأمور العلمية والعملية في التكفير

بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فسادَ تقسيم الدين إلى أصول يكفر منكرها، والمخطئ فيها، وإلى فروع لا يكفر منكرها ولا المخطئ فيها، وجعل العقائد العلمية هي الأصول التي يشملها الحكم الأول، والأحكام العملية هي الفروع التي يشملها الحكم الثاني؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها: قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهاتٌ يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأه كائنًا ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أوِ العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام، وما قَسَمُوا المسائلَ إلى مسائلِ أصولٍ يكفر بإنكارها، ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها.

فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائلَ الأصولِ، وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع، فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام؛ وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من

---

(١) للمزيد من التفصيل في مذهب شيخ الإسلام ابن تيميّة في هذه القضايا، **انظر**: رسالة شيخنا الدكتور: عبد المجيد المشعبي «منهج ابن تيميّة في مسألة التكفير».

أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض...».

ثم شرع رَحِمَهُ اللهُ في بيان أوجه التناقض في هذا التفريق بين الأصول والفروع؛ فقال: «... فإنه يقال لمن فرّق بين النوعين: ما حَدُّ مسائل الأصول التي يكفر المخطئ فيها، وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال: مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد، ومسائل الفروع هي مسائل العمل، قيل له: فتنازع الناس في محمد ﷺ هل رأى ربه أم لا؟ وفي أن عثمانَ أفضلُ من عليٍّ أم عليٌّ أفضلُ؟ وفي كثير من معاني القرآن، وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية، ولا كفر فيها بالاتفاق، ووجوب الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وتحريم الفواحش، والخمر، هي مسائل عملية، والمنكر لها يكفر بالاتفاق.

وإن قال: الأصولُ هي المسائلُ القطعيةُ، قيل له: كثير من مسائل العمل قطعيةٌ، وكثير من مسائل العلم ليست قطعيةً، وكون المسألة قطعيةً أو ظنية، هو من الأمور الإضافية، وقد تكون المسألة عند رجل قطعيةً؛ لظهور الدليل القاطع له؛ كمن سمع النصَّ من الرسول ﷺ، وتيقن مراده منه، وعند رجل لا تكون ظنيةً، فضلًا عن أن تكون قطعية؛ لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته»(١).

الفرع الثاني

العذر بالجهل قبل قيام الحجة المعتبرة

إن الجاهل أو المخطئ في العقائد والأمور العلمية الخبرية شأنه شأن أي جاهل أو مخطئ في أيِّ أمرٍ من أمور الدين عقائدِهِ وأحكامِهِ؛ لا يكفر إلا بعد قيام الحجة المعتبرة في حقه، وفي تقرير ذلك يقول شيخ

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٣/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧)، وانظر: (١٣/ ١٢٥ ـ ١٢٦)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٤٢، ١٤٨ ـ ١٤٩)، قاعدة في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم، ضمن مجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٠٧ ـ ٢١٢)، منهاج السنة النبوية: (٥/ ٨٧ ـ ٩٢).

الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الفرائض الأربع[(١)]: فإذا جحد وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة، فهو كافر، وكذلك مَن جحد تحريمَ شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمُهَا: كالفواحش، والظلم، والكذب، والخمر، ونحو ذلك.

وأما من لم تقم عليه الحجة؛ مثل أن يكون حديثَ عهدٍ بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة؛ لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يُستَثْنَوْنَ من تحريمِ الخمرِ؛ كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمرُ[(٢)] وأمثال ذلك؛ فإنهم يستتابون، وتقام الحجة عليهم، فإن أصروا، كفروا حينئذ، ولا يُحكم بكفرهم قبل ذلك»[(٣)].

ويقرر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الخطأ في هذا الباب لا يُشترط أن يكون ناشئًا عن جهل المخطئ الجهل المحض؛ بل يدخل في ذلك المجتهد الذي

---

(١) وهي: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج.

(٢) يشير إلى قصة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع قدامة بن مظعون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما استعمله على البحرين، فشهد عليه بعضهم بأنه شرب الخمر فسكر، فاستدعاه عمر ليقيم عليه الحد، فقال قدامة: «لو شربت كما يقولون ما كان لكم لتجلدوني، فقال عمر: ولِمَ؟ فقال قدامة: قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ [المائدة: ٩٣]، فقال عمر: أخطأت التأويل، إن اتقيت الله اجتنبت ما حرم عليك»، ثم أقام عليه الحدّ، أورد القصة عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الأشربة، باب من حُدّ من أصحاب النبي ﷺ، برقم: (١٧٠٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة والحد فيها، باب من وجد منه ريح شراب أو لقي سكران، برقم: (١٧٢٩٣).
وروى البيهقي قصة أخرى جاء فيها: أن عبد بن الأزور، وضرار بن الأزور، وأبو جندل بن سهيل بن عمرو شربوا الخمر بالشام، فأتي بهم أبو عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال أبو جندل: والله ما شربتها إلا على تأويل، أني سمعت الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة: ٩٣] فكتب أبو عبيدة إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأمره أن يقيم عليهم حد الشارب، فحدهم إلا عبد بن الأزور فقد استشهد في قتال الروم قبل أن يقام عليه الحد، **انظر**: السنن الكبرى، كتاب جماع أبواب السير، باب من زعم لا تقام الحدود في أرض الحرب حتى يرجع، برقم: (١٨٠٠٦)، **وانظر**: الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ٤٨٢).

(٣) شرح حديث جبريل ص: (٥٥٢)، **وانظر**: ص: (٥٧٢ ـ ٥٧٤)، مجموع الفتاوى: (١١/ ٤٠٦)، (٢٨/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)، (٣٥/ ١٦٥ ـ ١٦٦).

استفرغ جهده في الوصول إلى الحق؛ لكن أخطأ فيكون معذورًا؛ بل مثابًا مأجورًا في بعض الأحيان.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما أهل العلم والإيمان، فهم على نقيض هذه الحال[1]، يجعلون كلام الله وكلام رسوله هو الأصلَ الذي يُعتمَدُ عليه، وإليه يردُّ ما تنازع الناس فيه، فما وافقه كان حقًّا، وما خالفه كان باطلًا، ومن كان قصدُهُ متابعتَهُ من المؤمنين، وأخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ به وُسْعَهُ غفر الله له خطأه، سواء كان خطؤه في المسائل العلمية الخبرية، أو المسائل العملية؛ فإنه ليس كل ما كان معلومًا متيقنًا لبعض الناس، يجب أن يكون معلومًا متيقنًا لغيره»[2].

الفرع الثالث

تقرير أئمة السلف لهذا الموضوع

بما يدل على موافقة شيخ الإسلام لهم

بهذا البيان الشافي يظهر جليًّا موافقةُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما عليه أهل السُّنَّة والجماعة من عدم تكفير المعيّن المعذور بالجهل حتى تقام عليه الحجة، وتزولَ عنه الشبهة، مهما كان الأمر من أمور الدين الذي جهله أو أخطأ فيه، لا فرق في ذلك بين ما هو من باب الاعتقاد أو باب الأحكام.

ولما كان الموضوع الذي نحن بصدده من مباحث الاعتقاد والأمور العلمية الخبرية؛ ألا وهو باب الأسماء الحسنى، يحسن بنا التقديم له ببعض أقوال الأئمة في هذا الموضوع خصوصًا؛ ليظهر جليًّا موافقةُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما كان عليه سلف الأمة وأئمتها في هذا الباب؛ فمن ذلك:

---

(١) المقصود حال الجهمية النفاة الذين عارضوا النصوص بعقلياتهم المزعومة.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٧٧)، **وانظر** في هذا الموضوع بالتفصيل: قاعدة في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم، ضمن مجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٠٣ ـ ٢٢٧)، مجموع الفتاوى: (٢٠/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، منهاج السنة النبوية: (٥/ ٨٣ ـ ١٢٥).

قول الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لما سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يُؤمن به، فقال ـ: «لله تبارك وتعالى أسماءٌ وصفاتٌ، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق الله قامت عليه الحُجَّةُ رَدُّهَا؛ لأن القرآن نزل بها، وصحَّ عنه بقول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه، فهو بالله كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر، فمعذورٌ بالجهلِ؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية والفكر. . . فإن هذه المعانِيَ التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يُدرَكُ حقيقته بالفكر والرؤية، فلا يكفر بالجهل بها أحدٌ إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبرًا يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع، وجبتِ الدينونةُ على سامعه بحقيقته، والشهادةُ عليه؛ كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ؛ ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه؛ كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره؛ فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»(١).

وقال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين، فلا يكفرون بذلك»(٢).

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن جهل صفةً من صفاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وآمن بسائر صفاته وعرفها، لم يكن بجهله بعضَ صفاتِ الله كافرًا، قالوا: وإنما الكافر من عاند الحق، لا مَن جَهِلَهُ، وهذا قول المتقدمينَ من العلماء، ومن سلك سبيلهم من المتأخرين»(٣).

هذه بعض النقول من أئمة السلف وأعلام أهل السُّنَّة والجماعة تدل على موافقة ما ذهب إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب.

---

(١) الأثر بتمامه في طبقات الحنابلة لأبي يعلى: (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، وبعضه في سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٧٩ ـ ٨٠)، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١٣/ ٤١٨).

(٢) أورده في تأويل مختلف الحديث ص: (١١٩)، وآخره: «ولا يحكم عليهم بالنار». اهـ. **وانظره** بهذا اللفظ في: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (٦/ ٦٠٤).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (١٨/ ٤٢)، **وانظر**: (١٨/ ٤٦ ـ ٤٧).

المطلب الثاني

تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الأسماء الحسنى خصوصًا

بعد أن استعرضْنَا جملة من تقريرات شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان حكم الجهل في باب الاعتقاد عمومًا، وأن صاحبه معذور به قبل قيام الحجة المعتبرة في حقه، وأن الخطأ في الاجتهاد حكمه حكم الجهل؛ لا فرق في ذلك في العذر به؛ بل إن صاحبه قد يكون مأجورًا أحيانًا ـ: نأتي إلى جملة من تقريرات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان حكم الجهل في باب الأسماء خصوصًا.

والمدخل إلى ذلك بيان أن العلم بهذا الباب منه المجمل والمفصّل، وأن العلماء يجب عليهم في هذا الباب ما لا يجب على آحاد العامة، وفي تقرير ذلك مفصَّلًا يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قولًا جامعًا في هذا الباب عمومًا، ويدخل في ضمنه باب الأسماء الحسنى خصوصًا، في أثناء تفصيل جواب السؤال الذي ورد إليه فيما يجب على المكلف اعتقاده؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما التفصيل: فعلى كل مكلف أن يُقِرَّ بما ثبت عنده؛ من أن الرسول أخبر به وأمر به، وأما ما أخبر به الرسول، ولم يبلغه أنه أخبر به، ولم يمكنه العلم بذلك، فهو لا يُعاقَبُ على ترك الإقرار به مفصَّلًا، وهو داخل في إقراره بالمُجمَل العامِّ، ثم إن قال خلاف ذلك متأوِّلًا، كان مخطئًا؛ يُغفر له خطؤه، إذا لم يحصل منه تفريطٌ ولا عدوانٌ؛ ولهذا يجب على العلماء من الاعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك، ما لا يجب على من نشأ بدار جهل، وأما ما علم ثبوته بمجرد القياس العقلي دون الرسالة، فهذا لا يُعاقب إن لم يعتقده.

وأما قول طائفة من أهل الكلام: إن الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الإقرار بها، ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت بالسمع؛ فإنهم تارة ينفونه، وتارة يتأولونه، أو يفوضون معناه، وتارة يثبتونه؛ لكن يجعلون الإيمان

والكفر متعلقًا بالصفات العقلية ـ: فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها؛ إذِ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي ثبتت بالرسالة، وبالأدلة الشرعية يميز بين المؤمن والكافر، لا بمجرد الأدلة العقلية»[(١)].

ولا فرق في ذلك بين الأسماء الحسنى والصفات العُلَى؛ فإن الأسماء صفات؛ كما تقدم تقريره في غير ما موضع من هذه الرسالة.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «فمِن شَرْطِ الإيمان وجودُ العلمِ التامِّ؛ ولهذا **كان الصوابُ أن الجهل ببعض أسماء الله وصفاته، لا يكون صاحبه كافرًا**، إذا كان مُقِرًّا بما جاء به الرسول، ولم يبلغه ما يوجب العلم بما جهله على وجه يقتضي كفره إذا لم يعلمه؛ كحديث الذي أمر أهله بتحريقه ثم تذريته»[(٢)].

فنجد شيخَ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا النقل ينص على أن الأسماء والصفاتِ بابٌ واحد في حكم الجهل ببعضها، وهو في ذلك يستدل بحديث الذي أمر أهله بتحريقه ثم تَذريتِهِ؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: **(كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ، قَالَ لِبَنِيهِ: إِذَا أَنَا مُتُّ، فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اطْحَنُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرِّيحِ؛ فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ لَيُعَذِّبُنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا؛ فَلَمَّا مَاتَ، فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ، فَأَمَرَ اللهُ الأَرْضَ، فَقَالَ: اجْمَعِي مَا فِيكِ مِنْهُ، فَفَعَلَتْ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟! قَالَ: يَا رَبِّ خَشْيَتُكَ حَمَلَتْنِي؛ فَغَفَرَ لَهُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: مَخَافَتُكَ يَا رَبِّ)**[(٣)].

قال شيخ الإسلام مبينًا وجهَ الاستدلالِ من الحديث: «فهذا الرجل ظنَّ أن اللهَ لا يقدِرُ عليه إذا تفرَّق هذا التفرُّقَ، فظنَّ أنه لا يعيده إذا صار كذلك، وكل واحد من إنكار قدرة الله تعالى، وإنكار معاد الأبدان ـ وإن

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/٣٢٧ ـ ٣٢٨).	(٢) شرح حديث جبريل ص: (٤٢٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: (٥٤)، برقم: (٣٤٨١). ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه، برقم: (٦٩١٥).

تفرقت ـ كُفْرٌ؛ لكنه كان ـ مع إيمانه بالله، وإيمانه بأمره وخشيته منه ـ جاهلًا بذلك، ضالًّا في هذا الظنِّ، مخطئًا فغفر الله له ذلك...»، ثم استطرد في الردّ على من تأول الحديثَ بتأويلاتٍ فاسدةٍ، إلى أن قال: «فغاية ما في هذا: **أنه كان رجلًا لم يكن عالمًا بجميع ما يستحِقُّه الله من الصفات، وبتفصيل أنه القادر**، وكثير من المؤمنين قد يجهل مثل ذلك، فلا يكون كافرًا.

ومن تتبع الأحاديث الصحيحة، وجد فيها من هذا الجنس ما يوافقه؛ كما روى مسلم في صحيحه عن عائشة ﵂ قالت: (أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟! قُلْنَا بَلَى، قَالَتْ: لَمَّا كَانَتْ لَيْلَتِي؛ الَّتِي النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا عِنْدِي[(١)]، انْقَلَبَ، فَوَضَعَ رِدَاءَهُ، وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، وَبَسَطَ طَرَفَ إِزَارِهِ عَلَى فِرَاشِهِ وَاضْطَجَعَ[(٢)]، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثَمَا ظَنَّ أَنِّي[(٣)] رَقَدْتُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا، وَانْتَقَلَ[(٤)] رُوَيْدًا، وَفَتَحَ الْبَابَ رُوَيْدًا[(٥)]، فَخَرَجَ، ثُمَّ أَجَافَهُ[(٦)] رُوَيْدًا، فَجَعَلْتُ دِرْعِي فِي رَأْسِي، وَاخْتَمَرْتُ، وَتَقَنَّعْتُ إِزَارِي، ثُمَّ انْطَلَقْتُ عَلَى أَثَرِهِ، حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ، فَقَامَ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْحَرَفَ، فَانْحَرَفْتُ، وَأَسْرَعَ[(٧)] فَأَسْرَعْتُ، فَهَرْوَلَ وَهَرْوَلْتُ[(٨)]، وَأَحْضَرَ وَأَحْضَرْتُ[(٩)]، فَسَبَقْتُهُ فَدَخَلْتُ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنِ اضْطَجَعْتُ[(١٠)]، فَقَالَ: **مَا لَكِ يَا عَائِشَةُ[(١١)] حَشْيَا**[(١٢)]

---

(١) في صحيح مسلم: «التي كان النبي ﷺ فيها عندي».

(٢) في صحيح مسلم: «فاضطجع».

(٣) في صحيح مسلم: «أن»، بدل: «أني».

(٤) في صحيح مسلم: «وانتعل».

(٥) «رويدا» غير موجودة في صحيح مسلم.

(٦) أجافه: أغلقه، **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم: (٧/ ٤٦).

(٧) في صحيح مسلم: «فأسرع».

(٨) في صحيح مسلم: «فهرولت».

(٩) في صحيح مسلم: «فأحضر فأحضرت»، والإحضار: العدو والجري، **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم: (٧/ ٤٧).

(١٠) في صحيح مسلم: «إلا أن اضطجعت فدخل».

(١١) في صحيح مسلم: «يا عائش».

(١٢) حشيًا، بفتح الحاء وإسكان الشين معناه: وقع عليك الحشا، وهو: الربو والتهيج الذي يعرض للمسرع في مشيه، والمحتد في كلامه من ارتفاع النَّفَس وتواتره، **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم: (٧/ ٤٧).

رَابِيَةً[(١)]؟! قَالَتْ[(٢)]: لَا شَيْءَ، قَالَ: **لَتُخْبِرِنِّي أَوْ لَيُخْبِرَنِّي اللَّطِيفُ الخَبِيرُ**، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: **فَأَنْتِ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتُ أَمَامِي**؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَلَهَزَنِي[(٣)] فِي صَدْرِي لَهْزَةً[(٤)] أَوْجَعَتْنِي، ثُمَّ قَالَ: **أَظَنَنْتِ أَن يَحِيفَ[(٥)] اللهُ عَلَيْكِ وَرَسُولُهُ**؟ قَالَتْ[(٦)]: قُلْتُ: مَهْمَا يَكْتُمِ النَّاسُ، يَعْلَمْهُ اللهُ! قَالَ: **نَعَمْ**، قَالَ[(٧)]: **فَإِنَّ جِبْرِيلَ** عليه السلام[(٨)] **أَتَانِي حِينَ رَأَيْتِ، فَنَادَانِي، فَأَخْفَاهُ مِنْكِ، فَأَجَبْتُهُ، وَأَخْفَيْتُهُ[(٩)] مِنْكِ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكِ وَقَدْ وَضَعْتِ ثِيَابَكِ، وَظَنَنْتُ أَنَّكِ[(١٠)] رَقَدْتِ، وَكَرِهْتُ[(١١)] أَنْ أُوقِظَكِ، وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتَوْحِشِي، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَ البَقِيعِ فَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ**، قُلْتُ[(١٢)]: كَيْفَ أَقُولُ[(١٣)] يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَلَاحِقُونَ[(١٤)]**»[(١٥)].

فهذه عائشة أم المؤمنين سألت النبيَّ ﷺ: هل يعلم الله كل ما يكتم الناس؟ فقال لها النبي ﷺ: **(نَعَمْ)**، وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم ذلك،

---

(١) **رابية**: مرتفع البطن، **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم: (٧/ ٤٧).
(٢) في صحيح مسلم: «قالت: قلت».
(٣) في صحيح مسلم: «فلهدني»، قال النووي: «وروي: فلهزني بالزاي، وهما متقاربان، قال أهل اللغة: لَهَدَه ولَهَّدَه بتخفيف الهاء وتشديدها؛ **أي**: دفعه، ويقال: لهزه إذا ضربه بجمع كفه في صدره، ويقرب منهما لكزه ووكزه»، شرح النووي على صحيح مسلم: (٧/ ٤٧).
(٤) في صحيح مسلم: «لهدة».
(٥) يحيف من الحَيْف، وهو: الجور والظلم، **انظر**: النهاية في غريب الحديث والأثر: (١/ ٤٦٩).
(٦) «قلت» غير موجودة في صحيح مسلم.
(٧) «قال» غير موجودة في صحيح مسلم.
(٨) «عليه السلام» غير موجودة في صحيح مسلم.
(٩) في صحيح مسلم: **(فأخفيته)**.
(١٠) في صحيح مسلم: «أن قد»، بدل: «أنك».
(١١) في صحيح مسلم: **(فكرهت)**.
(١٢) في صحيح مسلم: «قالت: قلت».
(١٣) في صحيح مسلم: «كيف أقول لهم».
(١٤) في صحيح مسلم: **(بكم للاحقون)**.
(١٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، برقم: (٢٢٥٣).

ولم تكن ـ قبل معرفتها بأن الله عالم بكل شيء يكتمه الناس ـ كافرةً، وإن كان الإقرار بذلك ـ بعد قيام الحجة ـ من أصول الإيمان، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء، هذا مع أنها كانت ممن يستحق اللوم على الذنب؛ ولهذا لَهَزَهَا النبيُّ ﷺ وقال: (**أَتخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْكِ وَرَسُولُهُ**)، وهذا الأصل مبسوط في غير هذا الموضع.

فقد تبيّن أن هذا القول كفر؛ ولكن تكفير قائله لا يُحكم به حتى يكون قد بلغه من العلم ما تقوم به عليه الحجة التي يكفر تاركها»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر ـ مؤكدًا لما سبق تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: «إن المدلول إذا كان وجوده مستلزمًا لوجود دليله، كان انتفاء دليله دليلًا على انتفائه، أما إذا أمكن وجوده، وأمكن أن لا نعلم نحن دليل ثبوته، لم يكن عدم علمنا بدليل وجوده دليلًا على عدمه.

فأسماء الله تبارك وتعالى وصفاته، إذا لم يكن عندنا ما يدلنا عليها، لم يكن ذلك مستلزمًا لانتفائها؛ إذ ليس في الشرع ولا في العقل ما يدلّ على أنَّا لا بد أن نعلم كل ما هو ثابت له تعالى من الأسماء والصفات؛ بل قد قال أفضلُ الخلقِ وأعلمهم بالله في الحديث الصحيح: (**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**)[(٢)]، وفي الحديث الصحيح حديثِ الشفاعةِ: (**فَأَخِرُّ سَاجِدًا، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ، لَا أُحْصِيهَا الآنَ**)[(٣)]، فإذا كان أعلم الخلق بالله تعالى لا يحصي ثناء عليه، ولا يعرف الآن محامده التي يحمده بها عند السجود للشفاعة، فكيف يكون غيره عارفًا بجميع محامد الله، والثناء عليه، وكل ما له من الأسماء الحسنى، فإنه

---

(١) مجموع الفتاوى: (١١/ ٤٠٩ ـ ٤١٣)، **وانظر**: جواب ورقة أرسلت إليه في السجن، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٣١)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٩٠ ـ ٤٩١)، الاستقامة: (١/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، شرح حديث جبريل ص: (٥٧٢ ـ ٥٧٤)، الاختيارات العلمية، للبعلي، ضمن الفتاوى الكبرى: (٤/ ٦٠٦)، (ط المعرفة)، (٥/ ٥٣٥)، (ط الريان).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥). (٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٣٣).

داخل في محامده، وفيما يُثنى عليه، وإذا كان كذلك، فمن كان بما له من الأسماء والصفات أعلمَ وأعرفَ، كان بالله أعلمَ وأعرفَ؛ بل من كان بأسماء النبي ﷺ وصفاته أعلمَ، كان بالنبيِّ ﷺ أعلمَ، فليس مَن علم أنه نبيٌّ كمَن عَلِمَ أنه رسول، ولا مَن عَلم أنه رسول كمن يعلم أنه خاتم الرسل، ولا من عَلم أنه خاتم الرسل كمن عَلم أنه سيد ولد آدم، ولا من عَلم ذلك كمن عَلم ما خصَّه الله به من الشفاعة، والحوض، والمقام المحمود، والملة وغير ذلك من فضائله ﷺ، وليس كل مَن جهل شيئًا من خصائصه يكون كافرًا؛ بل كثير مِنَ المؤمنينَ لم يسمع بكثير من فضائله وخصائصه، **فكذلك ليس كل من جهل بعض أسماء الله وصفاته يكون كافرًا؛ إذ كثيرٌ مِنَ المؤمنين لم يسمع كثيرًا مما وصفه به رسوله، وأخبر به عنه**»[١].

وأرى من المناسب أن أختِمَ هذا المبحثَ بهذه الدرر من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في بيان خطورة التكفير لمجرد الخطأ في أبواب الاعتقاد عمومًا؛ وذلك حين قال: «فَمَنْ أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد، من أهل الإيمان بالله وبرسوله، وباليوم الآخر، والعمل الصالح، لم يكن أسوأ حالًا من الرجل[٢]، فيغفر الله خطأه، أو يعذبه إن كان منه تفريط في اتباع الحق على قدر دينه، **وأما تكفير شخص عُلِم إيمانه بمجرد الغلط في ذلك، فعظيم**.

فقد ثبت في الصحيح عن ثابت بن الضحاك[٣] عن النبيِّ ﷺ قال: **(لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِالْكُفْرِ، فَهُوَ كَقَتْلِهِ)**[٤].

---

(١) شرح حديث جبريل ص: (٤٨٠ ـ ٤٨١)، **وانظر**: جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (٥٢).

(٢) يقصد به الذي مرّ في حديث الذي أوصى أهله أن يحرقوه ويذروه إن هو مات.

(٣) ثابت بن الضحاك بن خليفة بن عبد الأشهل الأنصاري الأشهلي، الصحابي الجليل، شهد بدرًا والخندق وبيعة الرضوان، له جملة من الأحاديث، توفي زمن ابن الزبير، فقيل: سنة: ٦٤هـ. **انظر** ترجمته في: تاريخ الإسلام: (٥/ ٣٧٥)، الإصابة في تمييز الصحابة: (١/ ٣٩١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، برقم: (٦١٠٥).

=

وثبت في الصحيح أن: (**مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**)(١)، وإذا كان تكفير المعيَّن على سبيل الشتم كقتله، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟! فإن ذلك أعظم من قتله»(٢).

نسأل الله الهداية إلى الحق، والثبات على السُّنَّة.. آمين.

❊ ❊ ❊

= وأخرج مسلم في صحيحه الجملة الأولى فقط، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، برقم: (٢٩٩).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، برقم: (٦١٠٣ ـ ٦١٠٤)،
ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، برقم: (٢١٢ ـ ٢١٣).

(٢) الاستقامة: (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦).

المبحث الرابع عشر

تقريره لمباحث إحصاء أسماء الله الحسنى

تمهيد

إن من أَجَلِّ المباحث المتعلقة بباب الأسماء الحسنى التي يجدر العناية بها غاية العناية ـ: ما يتعلق بإحصاء أسماء الله الحسنى، وهذا المبحث قائم على ما ورد في حديث الأسماء من الفضيلة المثبتة في آخره؛ فعن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ)**(١).

وفي رواية أخرى: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتسعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ حَفِظَهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ، وهُوَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ)**(٢).

فهذا المبحث قائم على هذا الحديث، وما ورد فيه من كلام لأهل العلم، حول مدلولاته مع ربط ذلك بجهود شيخ الإسلام ﵀ الخاصة بمضامين هذا الموضوع، وذلك من خلال جانبين:

الأول: معاني إحصاء أسماء الله الحسنى.

الثاني: ثمرات إحصاء أسماء الله الحسنى.

وقبل الخوض في تفاصيل هذه الأمور لا بد من الإشارة ولو بلمحة

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحدة، برقم: (٦٤١٠).

ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، برقم: (٦٧٥٠).

سريعة إلى جهود العلماء المتقدمين والمتأخرين وعنايتهم بهذا المبحث؛ إذ العمل بموجَبِ هذا الحديث هو الثمرة المرجوة من فقه معاني هذا الباب، وضبطها، وتحريرها، والرد على المخالفين فيها، وقد كانت لعلماء الإسلام رحمهم الله جهودٌ بارزة في العناية بهذا الحديث رواية(١)؛ وذلك بتتبع طرقه(٢)، ودرايةً(٣)؛ لإدراكهم أن الإحصاء بعد تقرير معناه، المقصود منه جمع أسماء الله الحسنى وحفظها ومعرفة معانيها؛ من أجل الغاية المنشودة لكل مؤمن؛ ألا هي: تعبد الله ﷻ بموجَبِ هذه الأسماء، كل اسم منها بما يستحقه الله ﷻ من العبادة الخاصة به، ودعاء الله ﷻ بها، كل اسم حَسَبَ المقام المناسب له، والله الموفق للصواب والهادي إلى سبيل الرشاد.

المطلب الأول

معاني إحصاء أسماء الله الحسنى

سبقتِ الإشارة إلى أن هذا المبحث قائم على حديث الأسماء الوارد في هذا الباب، وهو قوله ﷺ: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الْجَنَّةَ)**.

---

(١) **انظر في ذلك**: جزء فيه طرق حديث: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وتِسعِينَ اسْمًا)** لأبي نعيم، أسماء الله الحسنى لابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/٢١٨).

(٢) فقد ورد هذا الحديث عن جملة من الصحابة، منهم: أبو هريرة رضي الله عنه، وسلمان الفارسي رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما، وابن عمر رضي الله عنهما، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، **انظر**: جزء فيه طرق حديث: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)**، أسماء الله الحسنى لابن حجر ص: (٦٤)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/٢١٨ ـ ٢٢٣).

(٣) **انظر**: شروح أسماء الله الحسنى، وهي كثيرة جدًا، قديمًا وحديثًا، ولا يسع المقام سردها جميعًا، ومنها: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج، اشتقاق أسماء الله للزجاجي، شأن الدعاء للخطابي، الأسماء والصفات للبيهقي، شرح أسماء الله الحسنى للقشيري، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى للغزالي، لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى والصفات للرازي، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي، وغيرها.

وانظر: بدائع الفوائد: (١/١٤٧ ـ ١٤٩)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/٢٢٣ ـ ٢٣٠).

وفي رواية: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ حَفِظَهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهُوَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ)**.

وقد اختلَفَ العلماء على عدة أقوال في معنى قوله ﷺ: **(مَنْ أَحْصَاهَا)**؛ ما المراد بالإحصاء في هذا الحديث، وقبل الخوض في تفاصيل أقوالهم، وربطها بكلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، أود الإشارة إلى معنى الإحصاء في اللغة، ومن ثَمَّ نَلِجُ إلى الحديث عن معناه في الشرع.

۞ الإحصاء لغة:

الإحصاء: مأخوذٌ منَ الفعل الثلاثي «حصى»، «الحاء والصاد والحرف المعتل ثلاثة أصول: الأول: المنع، والثاني: العَدُّ والإطاقة، والثالث: شيءٌ من أجزاء الأرض»[(١)]، وبالرجوع إلى معاني الأصول الثلاثة، فإن الأصل المتعلق بما نحن بصدده هو الثاني؛ تقول: أحصيتُ الشيءَ إذا عددته وأطقته؛ ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠][(٢)]؛ **فالإحصاء**: التحصيلُ بالعدد والإحاطة؛ مأخوذ من حصى الأرض الذي هو الأصل الثالث من أصول الكلمة؛ لأنه العمدة في العدّ عند القدامى[(٣)].

والأصل الثالث مما له علاقة بمعنى الإحصاء لغة: الحصاة، وهو العقل، يقال: ما له من حصاة؛ **أي**: ما له من عقل، والرابط بينهما القوة والشدة؛ فبالعقل تماسُكُ الرجل وقوته[(٤)]؛ ومنه قول الشاعر:

وَإِنَّ لِسَانَ المَرْءِ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ ... حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ[(٥)]

وأشار بعضُ أهل العلم إلى أن الإحصاء أخص من العدِّ؛ لأنه العدُّ

---

(١) معجم مقاييس اللغة ص: (٢٦٧).

(٢) **انظر**: العين: (٣/ ٢٦٨)، تهذيب اللغة: (٥/ ١٠٧)، معجم مقاييس اللغة ص: (٢٦٧)، لسان العرب: (١/ ١٨٤)، القاموس المحيط ص: (١٦٤٥).

(٣) **انظر**: مفردات ألفاظ القرآن ص: (٢٤٠).

(٤) **انظر**: العين: (٣/ ٢٦٨)، تهذيب اللغة: (٥/ ١٠٧)، لسان العرب: (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، القاموس المحيط ص: (١٦٤٥).

(٥) البيت لطرفة بن العبد شاعر المعلقات، **انظر**: ديوان طرفة بن العبد ص: (٨١).

على سبيل الاستقصاء والإحاطة[١].

فنخلص من هذا البيان إلى أن الإحصاء لغة: إحاطة العلم باستقصاء العدد، ويكون ذلك بإحاطته وإطاقته وعقله[٢].

۞ الإحصاء شرعًا:

أما المراد بالإحصاء الوارد في حديث الأسماء، فقد تعددت أقوال العلماء في تحديده؛ وهي كثيرة يمكن الإشارة إلى أبرزها:

القول الأول: المراد بالإحصاء في الحديث هو: عَدُّها حتى تستوفى حفظًا، ومن ثَمَّ الدعاء بها[٣].

واستدل أصحاب هذا القول برواية البخاري، وهي قوله ﷺ: **(مَن حَفِظَهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ)**.

القول الثاني: المراد بالإحصاء: الإطاقة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وقوله ﷺ: **(اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا)**[٤]؛ والمعنى: «من أطاق القيام

---

(١) ذكره أبو البقاء الكفوي نقلًا عن تاج المصادر في اللغة لأبي جعفر أحمد بن علي المقري البيهقي: (ت٥٤٤هـ)، **انظر**: الكليات ص: (٥٩)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: (١/ ٢٦٩).

(٢) **انظر**: العين: (٣/ ٢٦٨)، تهذيب اللغة: (٥/ ١٠٧)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٢٤٠)، لسان العرب: (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، القاموس المحيط: (١٦٤٥).

(٣) اختار هذا القول الخطابي في شأن الدعاء ص: (٢٦)، والقرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (٧/ ١٧)، والنووي في شرحه على صحيح مسلم: (١٧/ ٨)، والأذكار ص: (٨١)، والعيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري: (١٤/ ٢٢)، والطيبي في شرح مشكاة المصابيح: (٥/ ٨)، والسيوطي في الديباج على صحيح مسلم ابن الحجاج: (٦/ ٤٧)، وعزاه النووي والعيني إلى الأكثرين والمحققين، وذكرا أنه قول الإمام البخاري.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٥/ ٢٧٧)، وقال محققو المسند: «حديث صحيح»: (٣٧/ ٦٠)، (ط الرسالة).

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب المحافظة على الوضوء، برقم: (٢٧٧)، وقال الألباني: «صحيح». =

بحق هذه الأسماء، والعلم بمقتضاها؛ وهو أن يعتبر معانيها، فيلزم نفسه بواجبها، فإذا قال: «الرزاق» وَثِقَ بالرزقِ، وكذا سائر الأسماء»[1].

وهذا القول فرعٌ أو قريب من القول الثالث الآتي.

القول الثالث: المراد «الإحاطة بمعانيها، من قول العرب: فلان ذو حصاة؛ **أي**: ذو عقل ومعرفة»[2]، وقد سبقت الإشارة إلى هذا المعنى قريبًا عند تحديد المفهوم اللغوي للإحصاء.

وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذا المعنى في العديد من المواضع من كتبه، وبخاصة عندما كان يتعرض للحديث الصحيح (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: **اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**)[3]، ووجه الشاهد منه قوله ﷺ: (**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ**).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو سبحانه يحب عباده الذين يحبونه، والمحبوب لغيره أولى أن يكون محبوبًا؛ فإذا كنا إذا أحببنا شيئًا لله، كان الله هو المحبوب في الحقيقة، وحبنا لذلك بطريق التبع، وكنا نحب من يحب الله؛ لأنه يحب الله؛ فالله تعالى يحب الذين يحبونه؛ فهو المستحِقُّ أن يكون هو المحبوبَ المألوهَ المعبودَ، وأن يكون غايةَ كلِّ حبٍّ، كيف وهو سبحانه الذي يحمد نفسَهُ ويثني على نفسه، ويحب الحمد من خلقه؛ كما قال النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح: (**لَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ**)[4]، وقال له الأسود بن سريع: يا رسول الله إني حَمِدتُ ربي بمحامِدَ، فقال:

= قال ابن الأثير الجزري: «"ولن تحصوا": لن تطيقوا الاستقامة، من قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾؛ **أي** لن تطيقوا عده وضبطه» النهاية في غريب الحديث: (١/٣٩٨)، **وانظر**: جامع البيان للطبري: (٢٩/١٤٠).

(١) شأن الدعاء ص: (٢٦)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/٢٢٨ - ٢٢٩).

(٢) شأن الدعاء ص: (٢٦)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/٢٢٩).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(إِنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الحَمْدَ)(١)، وفي الحديث الصحيح: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: **اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ)**، وقد روي أنه كان يقول ذلك في آخِرِ الوِترِ، فهو المثني على نفسِهِ، وهو كما أثنى على نفسه؛ إذ أفضل خلقه لا يحصي ثناء عليه، **والثناء**: تكرير المحامد وتثنيتها... فهو سبحانه مستحق للحمد والثناء والمجد، ولا أحد يحسن أن يحمده كما يحمد نفسه، ولا يثني عليه كما يثني على نفسه، ولا يُمجده كما يمجد نفسه»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، **الإدراك** عند السلف والأكثرين هو الإحاطة، وقال طائفة: هو الرؤية، وهو ضعيف؛ لأن نفي الرؤية عنه لا مدح فيه؛ فإن العدم لا يُرى، **وكل وصف يشترك فيه الوجود والعدم لا يستلزم أمرًا ثُبُوتيًّا فلا يكون فيه مدح**؛ إذ هو عدم محض، بخلاف ما إذا قيل: لا يُحاط به؛ فإنه يدل على عظمة الرب جَلَّ جَلَالُهُ، وإن العباد مع رؤيتهم له لا يحيطون به رؤيةً، كما أنهم مع معرفته لا يحيطون به علمًا، وكما أنهم مع مدحه والثناء عليه لا يحيطون ثناءً عليه؛ بل هو كما أثنى على نفسه المقدسة؛ ولهذا قال أفضل الخلق وأعلمُهم: **(لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ)**(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر ـ مؤكدًا لما سبق تقريره ـ: «فأسماء الله تبارك وتعالى وصفاته، إذا لم يكن عندنا ما يدلنا عليها، لم يكن ذلك مستلزمًا لانتفائها؛ إذ ليس في الشرع ولا في العقل ما يدلّ على أنَّا لا بد أن نعلم كل

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٥ ـ ١٧).

وانظر في إشارة شيخ الإسلام بأن الإحصاء هو الإحاطة: درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، (٥/ ٧٤ ـ ٧٥)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، الصفدية: (٢/ ٦٣)، بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٣٠٨ ـ ٣١٠).

(٣) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٤٠).

ما هو ثابت له تعالى من الأسماء والصفات؛ بل قد قال أفضل الخلق وأعلمهم بالله في الحديث الصحيح: (**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**)[١]، وفي الحديث الصحيح حديثِ الشفاعةِ: (**فَأَخِرُّ سَاجِدًا، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ، لَا أُحْصِيهَا الآنَ**)[٢]، فإذا كان أعلمُ الخلق بالله تعالى لا يُحصِي ثناءً عليه، ولا يعرف الآن مَحامِدَهُ التي يحمده بها عند السجود للشفاعة، فكيف يكون غيره عارفًا بجميع محامد الله، والثناء عليه؟! وكل ما له من الأسماء الحسنى، فإنه داخل في محامده، وفيما يُثنى عليه»[٣].

فالمتمعِّن في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يدرك أن المراد بالإحصاء في قوله ﷺ: (**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ**)، هو الإحاطة والحصر، ولمَّا كان هذا متعذرًا في حق النبي ﷺ، فآحاد الناس من أمته مهما كانت منزلته في العلم والتقوى بعده ﷺ متعذر في حقه من باب أولى، ولا شك أن الإحاطة بما له عَزَّ وَجَلَّ من الأسماء الحسنى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غير ممكن للبشر، وقد سبق تقرير ذلك فيما سبق[٤]؛ ولذلك رتب الله عَزَّ وَجَلَّ هذه الفضيلةَ الواردةَ في الحديث على العدد المعين؛ وهو التسعة وتسعين اسمًا، **من أحصاها؛ أي**: أحاط بها معرفةً وعقل معانِيَها حصلتْ له هذه الفضيلةُ، وهي استحقاق دخول الجنة.

يدل على ذلك قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ـ عندما كان يتكلم في التعيين الوارد في حديث الأسماء أنه ليس من المرفوع إلى النبي ﷺ؛ بل هو اجتهاد بعض رواة الحديث من أهل العلم في محاولة لجمع الأسماء الحسنى التي يحصل بإحصائها فضيلة دخول الجنة، قال ـ: «ولهذا اختلفت أعيانها[٥] عنه[٦]، فروي عنه في إحدى الروايات من الأسماء غير ما ذُكر في

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥). (٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٣٣).

(٣) شرح حديث جبريل ص: (٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٤) **انظر**: ص: (٢٢٩) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٥) المراد أعيان الأسماء الحسنى المعدودة في آخر حديث الأسماء.

(٦) المراد به الوليد بن مسلم، وقد سبق تفصيل الكلام في روايته وفي الحديث، **انظر**: ص: (٢٤٥)، وما بعدها.

الرواية الأخرى؛ لأن الذين جمعوها قد كانوا يذكرون هذا تارة، وهذا تارة، واعتقدوا هم وغيرهم أن الأسماء الحسنى التي من أحصاها دخل الجنة ليست شيئًا معينًا؛ بل من أحصى تسعة وتسعين اسمًا من أسماء الله، دخل الجنة، أو أنها وإن كانت معيّنة، فالاسمان اللذان يتفق معناهما يقوم أحدهما مقام صاحبه؛ كالأحد والواحد»[١].

فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ذهب في توجيهه لصنيع رواة الحديث ممن حاول جمع تسعة وتسعين من أسماء الله الحسنى، بأن هذه الأسماء المقصودة بالفضيلة التي في الحديث ليست شيئًا معينًا، وإنما من أحصى؛ **أي**: أحاط بتسعة وتسعين اسمًا، حَصَلَتْ له هذه الفضيلةُ، أو على القول بأنها معينة، فالاسمان اللذان يتفقان في المعنى، يقوم أحدهما مقام الآخر، وهذا يدل على أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لا يرى أن مجرد الإحاطة بالألفاظ كافٍ في إحصاء هذه الأسماء؛ بل يجب أن يكون المحصِي لها فاهمًا لمعانيها عاقلًا لمدلولاتها، حتى يكون متعبدًا لله عَزَّ وَجَلَّ بها؛ بدعائه بها، والثناء على الله عَزَّ وَجَلَّ بها، وحمده وتمجيده بها.

ويزيد هذا المعنى تأكيدًا ووضوحًا قوله رَحِمَهُ اللَّهُ - ناقلًا لكلام الخطابي في توجيه الحديث -: «فقوله: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا**)، قد يكون للتحصيل بهذا العدد فوائدُ غيرُ الحصرِ؛ منها: أن إحصاءها يورث الجنة؛ فإنه لو ذكر هذه الجملة منفردة، وأتبعها بهذه منفردة، لكان حسنًا؛ فكيف والأصل في الكلام الاتصالُ وعدمُ الانفصال؟! فتكون الجملة الشرطية صفة لا ابتدائية، فهذا هو الراجح في العربية مع ما ذكر من الدليل.

ولهذا قال: (**إِنَّهُ وِتْرٌ؛ يُحِبُّ الوِتْرَ**)، ومحبته لذلك تدل على أنه متعلق بالإحصاء؛ **أي**: يُحِبُّ أن يُحصَى من أسمائه هذا العددُ، وإذا كانت أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين، أمكن أن يكون إحصاء تسعة وتسعين

---

(١) فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٠).

اسمًا يورث الجنة مطلقًا على سبيل البدل؛ فهذا يوجه قول هؤلاء[١]، وإن كان كثير من الناس يجعلها أسماء معينة، ثم من هؤلاء من يقول: ليس إلا تسعة وتسعون اسمًا فقط، وهو قول ابن حزم وطائفة، والأكثرون منهم يقولون: وإن كانت أسماء الله أكثر، لكن الموعود بالجنة لمن أحصاها هي معيّنة، وبكل حال فتعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه، ولكن روي في ذلك عن السلف أنواع، من ذلك ما ذكره الترمذي، ومنها غير ذلك»[٢].

فأشار الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن لإحصاء هذا العدد فوائدَ غيرَ الحصرِ، وأقره شيخ الإسلام على هذا الكلام ولم يعترض عليه، وهذا يدل على أن الإحصاء عند شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدرٌ زائدٌ على مجردِ العدّ وحفظ الألفاظ.

القول الرابع: أن المرادَ بالحفظِ، حفظُ القرآنِ؛ لكونه مستوفيًا لها، فمن تلاه ودعا بما فيه من الأسماء، حصل المقصودَ، ونسب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ والعينيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول إلى ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وضعفاه[٣]، وكذا ضعفه الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤].

وهناك أقوال أخرى ذكرها شُرَّاح الحديثِ، لا يمكن اعتبارها أقوالًا مستقلةً، بل هي ضوابطُ للقول الأول خاصة؛ كمن قال: إن المراد: من عرفها؛ لأن العارف بها لا يكون إلا مؤمنًا، والمؤمن يدخل الجنة، أو قال: عدَّها معتقِدًا؛ لأن الدهريَّ لا يعترفُ بالخالق، والفلسفيَّ لا يعترفُ بالقادر، ومن قال: أحصاها يريد بها وجهَ الله وإعظامَهُ، أو قال: معنى أحصاها:

---

(١) المراد بهم من قال إن أسماء الله غير محصورة بعدد معين.

(٢) فصل في الكلام على اسم الله «النور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٢).

(٣) **انظر**: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/ ٢٢٩)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني: (١٤/ ٢٢).

(٤) **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم: (١٧/ ٨).

عمل بها[١]، فجميع هذه الأقوال لا يمكن عدها أقوالًا مستقلة؛ بل هي داخلة فيما سبقها من أقوال، خاصة الأولَ منها[٢].

أما القول الخامس: وهو الجامع لمعاني الإحصاء كلها ـ: فما ذكره الإمام المحقق تلميذ شيخ الإسلام رحمه الله ابن قيم الجوزية رحمه الله؛ حيث قال: «بيانُ مراتبِ إحصاءِ أسمائه؛ التي مَن أحصاها دخل الجنة، وهذا هو قطب السعادة؛ ومدار النجاة والفلاح:

المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وعددها.

المرتبة الثانية: فهم معانيها ومدلولها.

المرتبة الثالثة: دعاؤه بها؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]»[٣].

وهذا القول الذي اختاره الإمام ابن القيم رحمه الله وغيره، ليس ببعيد عن اختيار شيخ الإسلام رحمه الله؛ فإن المتأملَ في هذا القول يجد أنه تفصيل للقول الثالث، وذلك أن الإحاطة والتعقل لمعاني الأسماء هو المقصود الذي دائمًا ما يشير إليه شيخ الإسلام رحمه الله؛ وذلك من أجل تحقيق الغاية من هذا الإحصاء وثمرته المرجوة منه، وهي التعبد لله عز وجل بهذه الأسماء، ويشمل ذلك دعاء الله عز وجل بها، والعمل بمقتضاها.

---

(١) **انظر**: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/٢٢٩).

(٢) للمزيد **انظر**: شأن الدعاء ص: (٢٦ ـ ٣٠)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص: (٢٢ ـ ٢٤)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (٧/١٧)، شرح النووي على صحيح مسلم: (١٧/٨)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/٢٢٨ ـ ٢٣٠)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: (١٤/٢٢ ـ ٢٣)، شرح مشكاة المصابيح للطيبي: (٥/٨)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي: (٦/٤٧)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا علي القاري: (١٤/٢٢).

(٣) بدائع الفوائد: (١/١٤٨)، **وانظر**: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (٧/١٧)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١١/٢٢٩)، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين ص: (٥٥).

المطلب الثاني

ثمرات إحصاء أسماء الله الحسنى

بعد أن تم التوصل إلى المراد بالإحصاء الوارد في حديث الأسماء، من خلال جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي انتهت إلى أن الإحصاء؛ هو الإحاطة بهذه الأسماء؛ حفظًا لألفاظها، وفهمًا لمعانيها، ننتقل إلى بحث الثمار التي يجنيها العبدُ من وراء هذا الإحصاء لأسماء الله تعالى التسعة والتسعين.

وبالرجوع إلى لفظ الحديث، نجد في قوله ﷺ: **(مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ)**؛ وفي رواية أخرى: **(مَن حَفِظَهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ)**[1]، إشارة إلى الثواب المتحقق من هذا الإحصاء، وهو أن المُحْصِي لها موعودٌ بدخول الجنة، وهذه الفضيلة المذكورة في الحديث مما لا يحتاج إلى شرح أو بسط، فيكفي إيرادها في تقريرها، أما الثمرات الأخرى التي تحصل للعبد من إحصاء أسماء الله الحسنى، فقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى بعضها، يجمعها التعبُّد لله عَزَّ وَجَلَّ بموجَبِ هذه الأسماء، الذي هو الطريق إلى تحصيل هذه الفضيلة، وهي استحقاق دخول الجنة.

ومن أَجَلِّ أنواع عبادة الله عَزَّ وَجَلَّ بأسمائه الحسنى: دعاء الله عَزَّ وَجَلَّ بها، وقد سبق بحثُ هذا الموضوع وما يتعلق به في مبحثٍ خاصٍّ[2]، وأكتفي هنا بالإشارة إلى جهوده التي يتبيَّن من خلالها ثمرة الإحصاء لأسماء الله الحسنى.

ومن أظهر ما يدلّ على ذلك عند شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه جعل الدعاء

---

(١) أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحدة، برقم: (٦٤١٠).

ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، برقم: (٦٧٥٠).

(٢) **انظر**: المبحث العاشر من هذا الفصل، ص: (٣٧٩) وما بعدها.

بأسماء الله الحسنى أحد العلامات التي تميّز هذه الأسماء:

فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ حين تكلم على المقصود بالأسماء الحسنى من خلال بيانه لضابط معرفتها ـ: «الأسماء الحسنى المعروفة: **هي التي يدعى الله بها**، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها»[(١)].

كما أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ينصُّ في العديد من المواضع من مؤلفاته على أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لا يُدعى إلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، ومن ذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن بعضَ الصفاتِ أفضلُ من بعضٍ، وأدخلُ في كمالِ الموصوفِ بها؛ فإنا نعلم أن اتصاف العبد بالعلم والقدرة والرحمة أفضل من اتصافه بضد ذلك؛ لكن الله تعالى لا يوصف بضد ذلك، ولا يوصف إلا بصفات الكمال، وله الأسماء الحسنى يُدعى بها، فلا يدعى إلا بأسمائه الحسنى، وأسماؤه متضمنة لصفاته، وبعض أسمائه أفضل من بعض، وأدخل في كمال الموصوف بها... فتفاضل الأسماء والصفات من الأمور البينات»[(٢)].

كما أننا نجد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يؤكد على ضرورة ضبط باب الأسماء؛ بمعرفة ما يصح إطلاقه على الله عَزَّ وَجَلَّ اسمًا، وما لا يصح إطلاقه عليه صفةً أو خبرًا؛ لأجل ضبط ما يصح أن يُدعى الله عَزَّ وَجَلَّ به وما لا يصح، وقد سبق توضيح ذلك بالتفصيل، فلا داعي لتكراره[(٣)].

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩).

(٢) تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٣)، **وانظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/٦)، درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٩٧)، مجموع الفتاوى: (١٠/٥٥٤)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/٤٦).

(٣) **انظر**: ص: (٢١٤) وما بعدها من هذه الرسالة، **وانظر** للمزيد: مجموع الفتاوى: (٦/١٤١ ـ ١٤٣)، (٩/٣٠٠ ـ ٣٠١)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/٤٦ ـ ٤٧)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠، ٢٢)، درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٩٦ ـ ٢٩٨)، (٤/١٣٩ ـ ١٤٠)، منهاج السنة النبوية: (٥/٤٠٩)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/٦ ـ ٧)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/٢٩٨ ـ ٣٠٠)، الاستقامة: (١/١٣٩ ـ ١٤١).

كما سبقت الإشارة إلى تقريرات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لنوعي الدعاء، دعاءِ العبادةِ ودعاءِ المسألةِ[(١)]، وكلاهما من أظهر أوجه التعبد لله عَزَّ وَجَلَّ بأسمائه الحسنى:

ففي بيان منزلة دعاء الله بأسمائه الحسنى دعاء مسألة، وما يتحقق للعبد من ذلك ـ: يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما سؤال الله بأسمائه وصفاته، التي تقتضي ما يفعله بالعباد؛ من الهُدى والرزقِ والنصر ـ: فهذا أعظم ما يُسأل الله تعالى به»[(٢)].

وفي توضيح ذلك بالتمثيل ببعض الأسماء الحسنى وما يقتضيه كل اسم مما ذُكر من الآثار، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والخلق كلهم يسألون الله مؤمنُهم وكافرُهم، وقد يجيب الله دعاء الكفار؛ فإن الكفار يسألون الله الرزق فيرزقهم ويَسقيهم، وإذا مَسَّهمُ الضُّرُّ في البحر، ضل من يدعون إلا إياه، فلما نجاهم إلى البر أعرضوا، وكان الإنسان كفورًا.

وأما الذين يَقسِمُون على الله فيُبِرُّ قَسَمَهُم، فإنهم ناس مخصوصون.

فالسؤال كقول السائل لله: أسألك بأن لك الحمدَ، أنت الله المنان، بديعُ السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، وأسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كُفُوًا أحدٌ، وأسألك بكل اسم هو لك، سمّيتَ به نفسَكَ، أو أنزلتَهُ في كتابِكَ، أو علمتَهُ أحدًا من خلقك، أوِ استأثرتَ به في علم الغيب عندَكَ.

فهذا سؤالُ الله تعالى بأسمائه وصفاته، وليس ذلك إقسامًا عليه؛ فإن أفعاله هي مقتضَى أسمائه وصفاته، فمغفرته ورحمته من مقتضى اسمه «الغفور» «الرحيم»، وعفوه من مقتضى اسمه «العفو»؛ ولهذا لما قالت عائشة للنبي ﷺ: إن وافقتُ ليلةَ القدرِ ماذا أقول؟ قال: **(قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ**

---

(١) **انظر**: ص: (٣٧٩) من هذه الرسالة.

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٠٨).

تُحِبُّ العَفْوَ؛ فَاعْفُ عَنِّي)[١]، وهدايته ودلالته من مقتضى اسمه الهادي، وفي الأثر المنقول عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنه أمر رجلًا أن يقول: «يا دليلَ الحيارى! دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»[٢].

وجميع ما يفعل الله بعبده من الخير من مقتضى اسمه الرب؛ ولهذا يقال في الدعاء: يا رَبِّ يا رَبِّ؛ كما قال آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقال نوح: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقال إبراهيم: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وكذلك سائر الأنبياء.

وقد كره مالك وابن أبي عمران من أصحاب أبي حنيفة وغيرهما، أن يقول الداعي: يا سيدي يا سيدي، وقالوا: «قل كما قالت الأنبياء: ربِّ ربِّ»[٣].

واسمه الحيُّ القيومُ يجمع أصل معاني الأسماء والصفات؛ كما قد بُسِطَ هذا في غير هذا الموضع ولهذا كان النبي ﷺ يقوله إذا اجتهد في الدعاء.

فإذا سئل المسؤول بشيء ـ والباء للسبب ـ سُئِلَ بسببٍ يقتضي وجود المسؤول، فإذا قال: أسألك بأن لكَ الحمدَ، أنتَ الله المنان، بديع السمٰوات والأرض، كان كونه محمودًا منانًا بديعَ السمٰواتِ والأرض، يقتضي أن يَمُنَّ على عبدِهِ السائلِ، وكونه محمودًا هو يوجب أن يفعل ما يحمد عليه، وحمد العبد له سبب إجابة دعائه.

ولهذا أُمِرَ المُصلِّي أن يقول: **(سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)**[٤]؛ أي: استجابَ الله دعاءَ من حَمِدَهُ، فالسماعُ هنا بمعنى الإجابة والقَبول؛ كقوله ﷺ: **(أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ**

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢١).

(٢) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (١١٤ ـ ١١٥).

(٣) تقدم الكلام على أثر مالك، **انظر**: ص: (١٢١ ـ ١٢٢)، أما قول ابن أبي عمران فلم أقف عليه.

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٢).

لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ)[١]؛ أي: لا يُستجاب»[٢].

هذه شذرات من تقريرات شيخ الإسلام رحمه الله فيما يتعلق بدعاء الله عز وجل بأسمائه الحسنى، دعاءِ المسألةِ، والنوعُ الثاني من أنواع دعاء الله عز وجل بأسمائه الحسنى، هو: دعاء العبادة؛ وذلك بتحقيق ما يحبه الله عز وجل من حمده والثناء عليه بأسمائه الحسنى؛ إذ معرفة أسمائه عز وجل من أعظم السبل التي تُمكن العبد من حمد الله والثناء عليه وتمجيده على الوجه اللائق به؛ كما يحب ربنا ويرضى، وهذا الموضوع أيضًا مما سبق بسطه في الفصل الأول من هذا الباب[٣]، ولا بأس من الإشارة إلى جملة من ذلك من منثور كلام شيخ الإسلام رحمه الله في العديد من مؤلفاته.

ففي تقرير ذلك يقول رحمه الله: «إنه منَ المعلوم أن معرفةَ الشيء المحبوب تقتضي حُبَّهُ، ومعرفةُ المعظَّمِ تقتضي تعظيمَهُ، ومعرفة المخوف تقتضي خوفه، فنفس العلم والتصديقِ بالله وما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى يوجب محبة القلب له، وتعظيمَهُ وخشيتَهُ، وذلك يوجب إرادةَ طاعته، وكراهيةَ معصيتِهِ»[٤].

وفي بيان التلازُمِ بينَ معرفة الله تعالى بأسمائه الحسنى وذكره بها مما يوجب زيادة الإيمان ومحبة العبد لربه ـ: يقول رحمه الله: «فمن عرف الله وقلبه سليم، أحبه، وكلما ازداد له معرفة، ازداد حبه له، وكلما ازداد حبه له، ازداد ذكره له، ومعرفته بأسمائه وصفاته؛ فإن قوةَ الحُبِّ توجبُ كثرةَ ذكر

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٢).

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٠ ـ ٩٥)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢٧/ ١٣١)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٧٩٦).

(٣) **انظر**: ص: (١٢٣) وما بعدها.

(٤) شرح حديث جبريل ص: (٤٠٧)، **وانظر**: التسعينية: (١/ ١٧٠ ـ ١٧١)، مجموع الفتاوى: (١/ ١)، (٢/ ٤٥٥)، (٨/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، (١١/ ١٣٣)، التدمرية ص: (٩ ـ ١٠)، الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (٢٧١، ٤٢٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٢٩٨)، النبوات: (١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

المحبوب، كما أن البغض يوجب الإعراض عن ذكر المبغض»[١].

ويقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان أن هذا العلم بأسمائه الحسنى هو الطريق إلى تحقيق المعرفة بالله عَزَّ وَجَلَّ، ومن ثَمَّ حمده والثناء عليه بها ـ: «فأسماء الله تبارك وتعالى وصفاته، إذا لم يكن عندنا ما يدلنا عليها، لم يكن ذلك مستلزِمًا لانتفائها؛ إذ ليس في الشرع ولا في العقل ما يدلّ على أنَّا لا بد أن نعلم كل ما هو ثابت له تعالى من الأسماء والصفات؛ بل قد قال أفضل الخلق وأعلمهم بالله في الحديث الصحيح: **(لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ)**[٢]، وفي الحديث الصحيح حديثِ الشفاعةِ: **(فَأَخِرُّ سَاجِدًا، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ، لَا أُحْصِيهَا الآنَ)**[٣]، فإذا كان أعلمُ الخلق بالله تعالى لا يُحصِي ثناءً عليه، ولا يعرف الآن مَحامِدَهُ التي يحمده بها عند السجود للشفاعة، فكيف يكون غيره عارفًا بجميع محامد الله، والثناء عليه؟! وكل ما له من الأسماء الحسنى، فإنه داخل في محامده، وفيما يُثنى عليه، وإذا كان كذلك: فمن كان بما له من الأسماء والصفات أعلمَ وأعرفَ، كان بالله أعلمَ وأعرفَ»[٤].

وهناك مأخذ آخر في التعبد بأسماء الله الحسنى إضافة إلى الدعاء بها، والثناء على الله بها؛ وهو أن يتعرضَ العبد في عبادته لمقتضى كل اسم بما يناسبه.

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن أفعاله هي مقتضى أسمائه وصفاته؛ فمغفرته ورحمته من مقتضى اسمه «الغفور» «الرحيم»، وعفوه من مقتضى اسمه «العفو»؛ ولهذا لما قالت عائشة للنبي ﷺ: إن وافقتُ ليلةَ القدرِ ماذا أقول؟ قال: **(قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العَفْوَ**

---

(١) شرح حديث جبريل ص: (٤٢٢)، **وانظر**: التحفة العراقية ص: (٤٤٩ ـ ٤٥١)، نقض المنطق ص: (٣٩).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٣٣).

(٤) شرح حديث جبريل ص: (٤٨٠ ـ ٤٨١).

فَاعْفُ عَنِّي)[(١)]، وهدايته ودلالته من مقتضى اسمه الهادي، وفي الأثر المنقول عن أحمد بن حنبل أنه أمر رجلًا أن يقول: «يا دليل الحيارى! دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»[(٢)].

وجميع ما يفعل الله بعبده من الخير من مقتضى اسمه الرب؛ ولهذا يقال في الدعاء: يا ربِّ يا ربِّ؛ كما قال آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقال نوح: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٣٧]، وقال إبراهيم: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وكذلك سائر الأنبياء...

فإذا سئل المسؤول بشيء ـ والباء للسبب ـ سئل بسبب يقتضي وجود المسؤول، فإذا قال: أسألك بأن لك الحمد، أنت الله المنان، بديع السمٰوات والأرض، كان كونه محمودًا منانًا بديع السمٰوات والأرض، يقتضي أن يمنّ على عبده السائل، وكونه محمودًا هو يوجب أن يفعل ما يحمد عليه، وحمد العبد له سببُ إجابةِ دعائه»[(٣)].

فانظر كيف ربط شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بين كون الرحمة والمغفرة والهداية وغيرها من أفعال الله عَزَّ وَجَلَّ ـ هي مقتضياتٌ لما هو مُتصِفٌ به تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من أسمائه الرحيم والغفور والهادي ونحو ذلك، وبين كون العبد هو الذي يتعرض لما يوجب حصول ذلك له في دعائه وعبادته لله عَزَّ وَجَلَّ؛ من خلال معرفته بهذه الأسماء الحسنى وما هي مشتقة منه من الصفات، ودعاء الله عَزَّ وَجَلَّ بها، وعبادته بموجبها.

وينبغي التنبيه هنا إلى أنه قد سبقتِ الإشارةُ إلى العديدِ من هذه الأوجُهِ عند بحثِ جهودِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير اقتضاء أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢١).

(٢) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (١١٤ ـ ١١٥).

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٢ ـ ٩٤)، **وانظر**: الوابل الصيب من الكلم الطيب ص: (٥٣ ـ ٥٤).

لمسمياتها ومتعلقاتها وموجباتها؛ وذلك في الفصل الأول من هذا الباب[١]، وكان المقصود هنا الإشارة إلى شيءٍ من ذلك مما هو خاص بإحصاء أسماء الله الحسنى الوارد في حديث الأسماء، والسبل الموصلة إلى تحقق الفضيلة الموعود بها في ذلك؛ وهو استحقاق دخول من أحصاها الجنة.

وفي ختام هذه التقريرات لا بد من الإشارة هنا إلى مأخذ مهم متعلق بهذا الموضوع بحثه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ألا هو الإنكار على بعض المتفلسفة ومَن وافقهم من أهل الحلول ووحدة الوجود فيما يتعلق بالتعبد لله عَزَّ وَجَلَّ بأسماء الله الحسنى، وذلك أنهم يطلقون لفظ: «التشبه»، أو «التخلق»، بدل «التعبد»، وقد أنكر عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك، وبيّن فساد هذا الإطلاق في أكثر من موضع من مؤلفاته، ومن ذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس في كتب المشائين[٢]، دعوة إلى عبادة الله ومحبته أصلًا؛ بل غايتهم أنهم يقولون: الفلسفةُ التشبهُ بالإله على قدر الطاقة...»[٣]، إلى أن قال: «... ولهذا ضل من سلك سبيل هؤلاء، فصار مقصودهم هو التشبُّهَ بالله، واحتجوا بما يروون: «تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللهِ»[٤].

وصنف أبو حامد[٥] شرح أسماء الله الحسنى[٦]، وضمَّنَهُ التشبّه بالله

---

(١) **انظر**: ص: (١١٧) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) أتباع مدرسة المشائين من تلاميذ أرسطوطاليس في الفلسفة، سموا بذلك نسبة إلى المشي، فقد قيل: إن أرسطوطاليس كان يعطي دروسه وتعاليمه لتلاميذه وهو يمشي، **انظر**: موسوعة الفلاسفة، د. فيصل عباس ص: (٣٦).

(٣) الصفدية: (٢/ ٣٣٢).

(٤) حديث باطل لا أصل له، **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٦/ ٥١٨ ـ ٥١٩)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (٦/ ٣٤٦) برقم: (٢٨٢٢)، الأحاديث الضعاف والموضوعات في الأسماء والصفات لزكريا قادر ص: (٣٥).

(٥) أبو حامد الغزالي محمد بن محمد الطوسي، صاحب إحياء علوم الدين.

(٦) بعنوان: «المقصد الأسنى في شرح معاني الأسماء الحسنى»، طبع بتحقيق: بسام الجابي، طبعة الجفان والجابي، ١٤٠٧هـ.

في كل اسم من أسمائه، وسمّاه التخلّق[١]، حتى في اسمه: «الجبار»، و«المتكبر»[٢]، و«الإلـٰه»، ونحو ذلك من الأسماء التي ثبت بالنص والإجماع أنها مختصَّةٌ بالله، وأنه ليس للعباد فيها نصيبٌ؛ كقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم[٣] وغيره: **(يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: العَظَمَةُ إِزَارِي، وَالكِبْرِيَاءُ رِدَائِي؛ فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عَذَّبْتُهُ)**[٤].

وسلك هذا المسلكَ ابنُ عربيٍّ[٥] وابن سبعين[٦] وغيرهما من ملاحدة الصوفية، وصار ذلك ـ مع ما ضموا إليه من البدع والإلحاد ـ موقعًا إياهم في الحلول والاتحاد.

وقد أنكر المازريُّ[٧][٨] وغيره على أبي حامد ما ذكره في التخلّق، وبالغوا في النفي، حتى قالوا: ليس لله اسمٌ يتخلق به العبد.

---

(١) **انظر**: المقصد الأسنى ص: (٦١ ـ ٦٢)، ويستثني الغزالي اسم الجلالة «الله»، فإنه لا يمكن أن يتصور فيه مشاركة.

(٢) **انظر**: المقصد الأسنى ص: (٧٥).

(٣) في صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكبر، برقم: (٦٦٢٣) عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: **(العِزُّ إِزَارُهُ، وَالكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ، فَمَنْ يُنَازِعُنِي عَذَّبْتُهُ)**.

(٤) الحديث بهذا اللفظ تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٣).

(٥) محمد بن علي بن محمد محيي الدين ابن عربي.

(٦) عبد الحق بن إبراهيم بن سبعين الإشبيلي المرسي الفيلسوف الصوفي من الغلاة، له مؤلفات عدة على طريقة أهل وحدة الوجود، توفي سنة: ٦٦٩هـ.
انظر ترجمته في: شذرات الذهب: (٥/ ٣٢٩)، الأعلام: (٣/ ٢٨٠).

(٧) محمد بن علي بن عمر التميمي، أبو عبد الله المازري المالكي، الإمام الحافظ الأديب، ذو الفنون، ومازَر بلدة في جزيرة صقلية، من أبرز مؤلفاته: المُعْلِم بفوائد شرح مسلم، وشرح التلقين للقاضي عبد الوهاب، وله كتاب في الرد على كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي، توفي سنة: ٥٣٦هـ.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٤/ ٢٨٥)، سير أعلام النبلاء: (٢٠/ ١٠٤).

(٨) لعل ذلك في الكتاب الذي صنفه في الرد على إحياء علوم الدين؛ فإن الغزالي يستخدم هذا اللفظ كثيرًا في الإحياء أيضًا، **انظر**: إحياء علوم الدين: (١/ ٢٣٦)، (٤/ ٣٠٦، ٣٢٨، ٣٦٩)، وغيرها.

ولهذا عدل أبو الحكم بن برَّجان[١] عن هذا اللفظ إلى لفظ التعبد[٢]، ولبسط الكلام على ذلك موضع آخر؛ فإن من أسمائه وصفاته ما يُحمد العبد على الاتصاف به؛ كالعلم، والرحمة، والحكمة، وغير ذلك، ومنها ما يُذم العبد على الاتصاف به؛ كالإلـٰهية، والتجبر، والتكبر، وللعبد من الصفات التي يُحمد عليها، ويؤمر بها ـ: ما يمنع اتصاف الربِّ به؛ كالعبودية، والافتقار، والحاجة، والذل، والسؤال، ونحو ذلك، وهو في كل ذلك كماله في عبادته لله وحده، وغاية كماله أن يكون الله هو معبودَهُ؛ فلا يكون شيءٌ أحبُّ إليهِ منَ اللهِ، ولا شيءٌ أعظمُ عندَهُ منَ الله، ويكون هو إلـٰهَهُ الذي يعبده، وربَّهُ الذي يسأله، فيتحقق بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]»[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) عبد السلام بن عبد الرحمٰن بن محمد بن برَّجان، أبو الحكم اللخمي الإشبيلي، شيخ الصوفية في وقته، وهو من السالمية، له الإرشاد في تفسير القرآن، توفي بمراكش سنة: ٥٣٦هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٤/ ٢٣٦)، سير أعلام النبلاء: (٢٠/ ٧٢).

(٢) في كتابه شرح الأسماء الحسنى، وهو كتاب مفقود، وقد امتدحه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقال فيه: «وهو كتاب جليل كثير الفوائد»، **انظر**: رسالة في الرد على بعض أتباع سعد الدين ابن حمويه، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤٠٩)، **وانظر**: بدائع الفوائد: (١/ ١٤٩).

(٣) الصفدية: (٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩)، **وانظر**: رسالة في تحقيق الشكر، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١١٣)، الرد على المنطقيين ص: (٢٢٠)، بيان تلبيس الجهمية: (٦/ ٥١٨ ـ ٥٢١)، الردّ على الشاذلي في حزبيه ص: (٩٥ ـ ٩٧).

الباب الثاني

جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى وشرحها

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى.
- الفصل الثاني: جهوده في شرح أسماء الله الحسنى.

الفصل الأول

جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: جهوده في تعداد أسماء الله الحسنى بأدلتها.
- المبحث الثاني: بيانه للأسماء التي يرجح عدم تسمية الله عز وجل بها.

المبحث الأول

جهوده في تعداد أسماء الله الحسنى بأدلتها

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: تقريراته لأنواع الأسماء الحسنى.
- المطلب الثاني: تعيينه للأسماء المفردة.
- المطلب الثالث: تعيينه للأسماء المقترنة.
- المطلب الرابع: تعيينه للأسماء المضافة.

المطلب الأول

تقريراته لأنواع الأسماء الحسنى

سبقتِ الإشارةُ إلى أن شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ارتضى المنهج الوَسَطَ في تعيين الأسماء الحسنى؛ فهو لَم يضيّق تضييق المقتصرين على التسعة والتسعين فقط، أو ما ورد بصورة الاسم دون المشتقِّ والمضافِ؛ ولا بمنهج المتوسعين الذين بالغوا في عدّ أسماء الله الحسنى، واشتقوا له من كل صفة أو فعل اسمًا دون مراعاةٍ للضوابط الفارقة، التي تجعل هذا الباب أخَصَّ الأبواب فيما يتعلق بما يطلق على الله عَزَّ وَجَلَّ، فأدخلوا ما هو حقيقٌ بباب الصفات والأفعال، بل وحتى الإخبار في أسمائه تبارك وتعالى مما يجزم كل مطّلع على هذا الباب بعدم صحة تسمية الله عَزَّ وَجَلَّ به(١).

(١) **انظر**: ص: (٢٤٣)، وما بعدها من هذه الرسالة.

بل كان فيما ارتضاه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذا المنهج الوسط مقتفيًا لآثار من قبله ممن سلفه من العلماء الذين ساروا على هذا المنهج؛ وهم أئمة السلف من أهل السُّنَّة والجماعة، ولقد كانت لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنايته الخاصة وجهوده المتميزة في تعيين أسماء الله الحسنى حَسَبَ ما أداه إليه اجتهاده في تطبيق الضابط الذي حدده لاعتبار الاسم من الأسماء الحسنى، وقد أسعفتنا جهود الشيخ محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما وقف عليه من مخطوطات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما لم يتم طبعه على جمع والده الشيخ عبد الرحمٰن بن قاسم في السِّفر العظيم «مجموع الفتاوى»، فقد وقف ضمن أحد المجاميع في «المكتبة الظاهرية» يحوي اثنتي عشرة رسالة بخط شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فطبعها ضمن «المستدرك على مجموع الفتاوى»، وقد حوت إحدى تلك الرسائل على جمع لشيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للأسماء الحسنى استخرجها من القرآن الكريم، فبلغت نحوًا من مائة وخمسين اسمًا، سرد فيها تلك الأسماء بأدلتها حَسَبَ تقسيمٍ خاصٍّ، يتضح قريبًا، ثم إنني لم أكتفِ بما ورد في هذا الجمع، بل اجتهدتُ في استخراج ما عيّنه شيخ الإسلام من الأسماء الحسنى مما لم يرد في هذا الجمع، وقد كلفني ذلك جُهدًا مضنيًا ووقتًا ليس بالهيّن في محاولة تتبع ذلك، ولا يمكن لأحد إدراك مدى صعوبة هذا الأمر إلا لمن خاضَ غمار البحث في هذا الباب الدقيق والصعب.

وقبل بيان جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعداد ما عيّنه من الأسماء الحسنى بأدلتها، أودّ أن أقدم بهذا التمهيد في تقريرات شيخ الإسلام لأنواع الأسماء الحسنى؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان ذلك: «ترتيب أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الظاهرة نحو مائة وخمسين، موجودة في كتاب الله: **مفردة، ومقرونة، ومضافة، ومشبهة بالمضافة**:

فأما الموصولة المضمرة، فأكثر من أن تحصى، وكذلك ما قد يُشتقُّ منَ الأفعال المذكورة في القرآن...»[1]، ثم أخذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سرد تلك الأسماء بأدلتها من القرآن الكريم.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٣).

فمن خلال هذا النص نجد أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أنَّ أسماء الله الحسنى حَسَبَ ما وردت في النصوص ثلاثة أنواع، هي:

١ ـ الأسماء المفردة.

٢ ـ الأسماء المقترنة.

٣ ـ الأسماء المضافة.

وقد أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذا التقسيم في مواضع أخرى من مؤلفاته؛ من ذلك قوله ـ في الإشارة إلى النوع الأول ـ وهي الأسماء المفردة ـ: «وكذلك أسماء الرب تعالى، إذا قيل: المَلِك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الخالق، البارئ، المصور، فكل اسم يدل على معنًى ليس هو المعنَى الذي في الاسم الآخَرِ؛ فالذات واحدة والصفاتُ متعددةٌ، فهذا **في الأسماء المفردة**»[(١)].

فبين رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأسماء المفردة هي الأسماء الواردة بصيغة الاسم المفرد، لا اقتران فيها بغيرها، ولا إضافة فيها، مثل أسماء الله تعالى: الملك، والقدوس، والسلام، والمهيمن... ونحو ذلك، وهذا الغالب في إطلاق أسماء الله تعالى أن تكون مفردة.

وقد أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى النوع الثاني ـ وهي الأسماء المقترنة ـ وذلك في معرض حديثه عن الشَّرِّ وأنه لا يضاف إلى الله عَزَّ وَجَلَّ إلا على أحد أوجه ثلاثة، فالأول منها: «أن يدخل في عموم المخلوقات، فإنه إذا دخل في العموم، أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم.

وإما أن يضاف إلى السبب الفاعل، وإما أن يحذف فاعله:

فالأول: كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، ونحو ذلك،

---

(١) معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٦٧)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٩/١٦٨).

ومن هذا الباب **أسماء الله المقترنة**: كـ«المعطي المانع»، و«الضار النافع»، «المعز المذل»، «الخافض الرافع»، فلا يفرد الاسم: «المانع» عن قرينه، ولا «الضار» عن قرينه؛ لأن اقترانهما يدل على العموم»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «الأسماء التي فيها ذكر الشر، لا تذكر إلا مقرونة؛ كقولنا: «الضار النافع»، «المعطي المانع»، «المعز المذل»، أو مقيدة؛ كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]»(٢).

فأوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من خلال هذا الكلام أن من أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ ما لا يطلق إلا مقرونًا بغيره فيجرى مَجْرَى الاسم الواحد؛ لِمَا في دَلالةِ ذلك على العموم والكمال الذي يستحقه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ولما في إطلاق أحد الاسمين الدال على نوع من الشر من إيهام وَصفِ الله عَزَّ وَجَلَّ بالنقص الذي هو منزهٌ عنه، وقد سبقتِ الإشارةُ إلى هذا الموضوع في مبحث مستقل من الفصل السابق(٣).

هذا بالنسبة إلى الوجه الأول من أوجه الاقتران بين الأسماء؛ وهو اقتران ما لا يمكن فصله عن بعضه، فيجري في حقه عَزَّ وَجَلَّ مَجْرَى الاسم الواحد؛ وذلك مثل أسمائه عَزَّ وَجَلَّ: «المعطي المانع»، و«النافع الضار»، و«المعز المذل»، و«الرافع الخافض»، و«القابض الباسط».

وهذا النوع من الأسماء المقترنة سيتم تخصيصها بمطلب مستقل لإيراد تقريرات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تعيينها، ثم بمبحث خاص في شرحها.

وهناك اقتران آخر بين أسماء الله المفردة يأتي لمعنًى إضافيٍّ يكسِبُهُ اقترانها ببعض، وإن كانت في الأصل أسماء مفردة يجوز إطلاقها على الله كلٌّ على حِدَةٍ؛ ولكنِ اقترنت لمناسبةٍ معيّنةٍ، وحكمةٍ مقصودةٍ من هذا

---

(١) أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٤ ـ ٩٥)، **وانظر**: جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢١).

(٢) الحسنة والسيئة ص: (٥١)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٤/ ٢٧٦)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٥/ ٤١٠)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠)، (٤/ ٣٩).

(٣) **انظر**: ص: (٢٩٨) وما بعدها من هذه الرسالة.

الاقتران، ومثال ذلك ما يختم الله ﷻ به في آياتٍ كثيرةً من كتابه فيجمع بين اسمين من أسمائه لمناسبة ذلك الجمع لمعنى يراد به.

وقد أشار رحمه الله إلى هذا النوع من الاقتران في مواضع عدة من مؤلفاته، ومن ذلك قوله رحمه الله في اسمي الجلال: «القدّوس» و«السّلام»: إنهما وردا مقترنينِ في قوله تعالى: ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ﴾ [الحشر: ٢٣]، ثم قال: «وهذا القِرانُ في معنى الإفراد»[(١)]:

أي: إنَّه من الاقتران الجزئي الذي يمكن فصل الاسمين عن بعضهما، فقد يردان أحيانًا منفصلين في النصوص أو مقترنين بأسماء أخرى، ولكلٍّ معنًى مستقلٌّ به عندَ الإفراد.

ومن ذلك الاقتران بين اسمي الله ﷻ: «الغني الحميد»؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]؛ وبين اسمي الله ﷻ: «الغني والكريم»؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]، وبين اسمي الله ﷻ «العزيز» و«الرحيم»؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩]، وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله وجه الاقتران بين هذه الأسماء بكلام طويل[(٢)].

أما هذا النوع من الاقتران، فهو اقتران لحكمة معينة قد تظهر أحيانًا وتخفى أحيانًا أخرى على أهل العلم، لكن الأصل في هذه الأسماء أن تطلق مفردة؛ ولهذا ستأتي تقريرات شيخ الإسلام رحمه الله في موضعها من تعيينه وشرحه للأسماء المفردة، مع الإشارة إلى ورودها مقترنة في بعض النصوص.

وأما إشارته إلى النوع الثالث من أنواع الأسماء الحسنى؛ وهي الأسماء المضافة؛ ففي مثل قوله رحمه الله ـ في جواب من سأله عمن يقول:

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

(٢) انظر: تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٢٧ ـ ٣٢)، مجموع الفتاوى: (١٠/ ٢٥١ ـ ٢٥٤)، النبوات: (١/ ٣٥٢).

لا يجوز الدعاء إلا بالتسعة والتسعين اسمًا الواردة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه المشهور، قال رحمه الله مبينًا أن أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين، ثم قال ـ: «وكذلك **أسماؤه المضافة**؛ مثل: «أرحم الراحمين»، و«خير الغافرين»، و«رب العالمين»، و«مالك يوم الدين»، و«أحسن الخالقين»، و«جامع الناس ليوم لا ريب فيه»، و«مقلب القلوب»، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسُّنَّة، وثبت الدعاء بها بإجماع المسلمين، وليس من هذه التسعة والتسعين»[1].

فتبين من خلال نص كلام شيخ الإسلام رحمه الله أن من أسماء الله تعالى ما يأتي بصيغة الإضافة؛ مثل: «رب العالمين»، و«أرحم الراحمين»، و«خير الغافرين»، و«مالك يوم الدين»، و«أحسن الخالقين»... ونحو ذلك.

هذه جملة من تقريرات شيخ الإسلام رحمه الله في بيانه لأنواع الأسماء الحسنى.

وأما قوله رحمه الله ـ في النص السابق ـ: «... ومُشَبَّهة بالمضافة، فأما الموصولة المضمرة، فأكثر من أن تحصى، وكذلك ما قد يُشتقُّ من الأفعال المذكورة في القرآن»[2].

فالمقصود بالمشبَّهةِ بالمضافة: الأسماءُ التي بيّنها رحمه الله في قوله ـ بعد هذا النص بصفحتين عند كلامه عن أسماء الفعل العامة والخاصة، فقال ـ: «أسماء الفعل العامة: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦]، في موضعين أو ثلاثة، ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

وخاصَّة: وذلك عامٌّ، ومشبَّهٌ بالمضافِ[3]؛ كقوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٣).

(٣) المشبه بالمضاف كما عرّفه النحاة: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: لا قبيحًا فعله ممدوح، أو: لا طالعًا جبلًا حاضر، أو: لا خيرًا من زيد عندنا، **انظر**: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (٢/ ٨)، شرح قطر الندى ص: (١٦٦).

وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، ﴿مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: ١٨] ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١]، و: ﴿رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]؛ فإن هذا معناه معنى الأفعال المضارعة، لكن لفظه لفظ الأسماء.

و: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ [الروم: ٥٠]، و: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾ [الزخرف: ٤١]، وأعم منه: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [آل عمران: ٤]، ﴿لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٣١]، معناه معنى الأفعال، وكذلك قوله: ﴿كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ [الدخان: ١٥].

ومعنى أسماء الأفعال: كقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧ ـ ٤٨]»[(١)].

فتبيّن من خلال هذا النصّ والأمثلة التي أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من الآيات العديدة التي جاءت فيها صيغ أسماء الأفعال: فعَّال، وجاعل، وفالق، ومخرج، وموهن، ومحيي، ومنتقم، ومهلك، وكاشف؛ فإن هذه الصيغ كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ معناها معنى الأفعال المضارعة؛ لإفادتها الاستمرار، لكن لفظها لفظ الأسماء، وهذه الأسماء مما لا يصح إطلاق بعضها اسمًا في حق الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا تُعدُّ منَ الأسماء الحسنى التي يُدعى الله عَزَّ وَجَلَّ بها، وتقتضي المدح والثناء بنفسها كما مرّ معنا في ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى[(٢)]، وستأتي الإشارة إلى بعضها في مبحث خاص ضمن هذا الفصل؛ عند الكلام على جهوده في بيان الأسماء التي يُرجح عدم تسمية الله عَزَّ وَجَلَّ بها[(٣)]، وإن كان شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٥).
(٢) **انظر**: ص: (٢٠٩) وما بعدها من هذه الرسالة.
(٣) **انظر**: ص: (٥١٧) وما بعدها من هذه الرسالة.

بعضها في جمعه هذا؛ مثل: الجاعل، والزارع، والمرسل، على أن أكثر أهل العلم الذين اعتنوا بجمع الأسماء الحسنى ـ: لم يعدوا هذه الأسماء من الأسماء الحسنى التي يُدعى الله ﷻ بها(١).

والمقصود بالموصولة المضمرة، في كلامه السابق: «فأما الموصولة المضمرة، فأكثر من أن تحصى، وكذلك ما قد يُشتقُّ منَ الأفعال المذكورة في القرآن»(٢).

فالموصولة المضمرة: ما يطلق من الأسماء الموصولة مرادًا بها الله ﷻ؛ مثل: «الذي» في قوله تعالى مثلًا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، ونحوها.

هذه جملة من تقريرات شيخ الإسلام رحمه الله في بيان أنواع أسماء الله الحسنى، ويتبعه بيان جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى بالتفصيل، وَفْقَ هذا التقسيم الذي ارتضاه رحمه الله.

المطلب الثاني

تعيينه للأسماء المفردة

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في أثناء جمعه لأسماء الله ﷻ الواردة في القرآن الكريم أنواعًا ثلاثة لأسماء الله الحسنى باعتبار دلالتها؛ وهي:

١ ـ الأسماء الحسنى الدالة على الألوهية والربوبية والمُلك.

٢ ـ الأسماء الحسنى الدالة على الخلق.

٣ ـ الأسماء الحسنى الدالة على الوحدانية والأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد.

ولما كان التقسيم الذي ذكره شيخ الإسلام رحمه الله لأنواع الأسماء

---

(١) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٢٣ ـ ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٥).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٣).

الحسنى من حيث صيغ ورودها ثُلاثيًّا أيضًا، وهي: الأسماء المفردة، والمقترنة، والمضافة، وكان من السهل تتبع الأسماء المقترنة والمضافة في مطلبين منفصلين ـ: خَصَّصتُ لهما المطلبين التاليين؛ كما سيأتي بإذن الله، إلا أنني لم أجد ضابطًا لتنويع الكلام حول الأسماء المفردة التي عيّنها شيخ الإسلام؛ وذلك لكثرتها، سوى أن أعتبر هذا التقسيمَ، فانتظَمَ الكلامُ حول الأسماء المفردة التي عيّنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثةَ فروعٍ؛ هي:

۞ الفرع الأول ۞

أسماء الله الحسنى الدالة على الألوهية والربوبية والملك

أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في جمعه تحت هذا النوع ستة أسماء هي:

١ ـ الإلـه:

قرر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن اسم الجلال: «الإلـه» أكثر ما يرد في النصوص على وجهين: إما أن يكون مضافًا، أو يكون نكرة موصوفًا بالوحدانية؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في توضيح ذلك: ««إلـه»: أكثر ما يقع مضافًا؛ كقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٣] ﴿إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٣]، ﴿إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٣٨].

أو مُنكَّرًا موصوفًا بالوحدانية؛ كقوله: ﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]؛ وكقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]»[(١)].

٢ ـ الإل:

أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في جمعه[(٢)] وذكر أنه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ١٠]، ثم أعقبه بقوله: «على قول»[(٣)]، إشارةً إلى ترجيح عدم صحة تسمية الله عَزَّوَجَلَّ به.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٣ ـ ٤٤).
(٢) انظر: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٤).
(٣) أي: على قول، في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ١٠]، =

٣ ـ الرب:

قرر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذا الاسم لم يرد في النصوص إلا مضافًا، ثم بيّن أنواع تلك الإضافة؛ بضرب الأمثلة عليها من عدة مواضع من القرآن الكريم؛ فقال: «الربُّ»: لم يقع إلا مضافًا: إما إضافةً عامَّةً؛ كقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، في أكثر من عشرين موضعًا[١]، وقوله: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [الشعراء: ٢٨] ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦]، ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ﴾ [الصافات: ٥]، ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [المزمل: ٩]، ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦] ﴿بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، ﴿رَبِّ﴾ [الأنبياء: ٢٢، الزخرف: ٨٢]، ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩، المؤمنون: ٨٦، النمل: ٢٦]، ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

وإما إضافة خاصة؛ كقوله: ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، ﴿رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٢٧][٢]، ﴿رَبِّيَ﴾ [البقرة: ٢٥٨][٣]، ﴿وَرَبِّكَ﴾ [النساء: ٦٥][٤]، ﴿رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١][٥]، ﴿رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٣٧][٦]، ﴿رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦][٧]، ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٢، الشعراء: ٤٨]، وهذا لا يكاد يُحصى.

= وقول أبي بكر رضي الله عنه لما قرئ عليه شيء من سجع مسيلمة الكذاب الذي يدعي أنه وحي من الله: «والله، إن هذا الكلام ما خرج من إلّ»؛ أي: إله، أورده الطبري في جامع البيان: (١/ ٤٣٨)، وفي تاريخ الرسل والملوك: (٢/ ٢٨٥).
والأشهر أن «الإل» في الآية: العهد والحلف، **انظر**: جامع البيان: (١٠/ ٨٢ ـ ٨٥)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

(١) منها: الآية: [٢] من سورة الفاتحة، والآية: [١٣١] من سورة البقرة، والآية: [٢٨] من سورة المائدة، وغيرها كثير، مجموعها: اثنان وأربعون موضعًا.
(٢) أمثالها العشرات من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) أمثالها العشرات من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) أمثالها العشرات من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) أمثالها العشرات من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) أمثالها العشرات من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) أمثالها العشرات من المواضع في القرآن الكريم.

ووقع مجامعي المضاف؛ في قوله: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]»[١].

٤ ـ الملك، ٥ ـ المالك، ٦ ـ المليك:

من الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن الأسماء الدالة على الألوهية والربوبية والملك، أسماء الجلال: «الملك» و«المالك» و«المليك»، وفي تقرير أوجه ورودها في النصوص يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

««الملك»: وقع مقرونًا؛ في قوله: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣، الجمعة: ١]، في موضعين، ومقرونًا في قوله: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤، المؤمنون: ١١٦].

«المالك»: وقع مضافًا: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦].

«المليك»: وقع مقرونًا؛ في قوله: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]»[٢].

الفرع الثاني

أسماء الله الحسنى الدالة على الخلق

من الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن الأسماء الدالة على الخلق، ما يلي:

٧ ـ الخالق:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صيغ ورود هذا الاسم في النصوص: «الخالق: وقع مفردًا؛ في قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وفي قوله: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩].

ومضاف إضافةً عامّةً؛ في قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، في ثلاثة

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٤)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥)، الفتاوى الكبرى: (١/ ٢١٨)، (ط المعرفة).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٤ ـ ٤٥).

مواضع[١].

ووقع مقرونًا؛ في قوله: ﴿ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: ٢٤]...

ومفضلًا في قوله: ﴿أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤، الصافات: ١٢٥]»[٢].

٨ ـ الفاطر:

«الفاطر: لم يقع إلا مضافًا؛ في قوله: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، في نحو ستة مواضع[٣]»[٤].

٩ ـ الباري:

«الباري: جاء مفردًا؛ في قوله: ﴿ٱلۡبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ومضافًا في قوله: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]»[٥].

١٠ ـ المصور:

«المصوِّر: جاء مفردًا؛ في قوله: ﴿ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: ٢٤]»[٦].

١١ ـ البديع:

نصّ رَحِمَهُ اللَّهُ على أن هذا الاسم لم يرد في النصوص إلا مضافًا؛ فقال: «البديع لم يقع إلا مضافًا؛ في قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾، في موضعين[٧]»[٨].

---

(١) في أربعة مواضع: الآية: [١٠٢] من سورة الأنعام، والآية: [١٦] من سورة الرعد، والآية: [٦٢] من سورة الزمر، والآية: [٦٢] من سورة غافر.

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦).

(٣) **انظر**: الآية: [١٤] من سورة الأنعام، والآية: [١٠١] من سورة يوسف، والآية: [١٠] من سورة إبراهيم، والآية: [١] من سورة فاطر، والآية: [٤٦] من سورة الزمر، والآية: [١١] من سورة الشورى.

(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦).

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦).

(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦).

(٧) **انظر**: الآية: [١١٧] من سورة البقرة، والآية: [١٠١] من سورة الأنعام.

(٨) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦).

وفيما ورد من أن النبي ﷺ سمع داعيًا يدعو: اللهم إني أسألك بأن لك الملك، أنت الله المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، فقال النبي ﷺ: **(لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ، أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ، أَعْطَى)**(١).

١٢ ـ الرزَّاق:

«الرزَّاق: وقع مفردًا؛ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، و. . .(٢) في قوله: ﴿خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾، في خمسة مواضع(٣)»(٤).

١٣ ـ الجامع:

«الجامع: جاء مضافًا؛ في قوله: ﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]، وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]»(٥).

١٤ ـ الصادق:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦](٦).

١٥ ـ المُرسِل:

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله من قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٥](٧).

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٢). (٢) بياض في الأصل، ولعله: «ومفضلًا».

(٣) **انظر**: الآية: [١١٤] من سورة المائدة، والآية: [٥٨] من سورة الحج، والآية: [٧٢] من سورة المؤمنون، والآية: [٣٩] من سورة سبأ، والآية: [١١] من سورة الجمعة.

(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٦).

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٧).

(٦) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٧).

(٧) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٧).

١٦ ـ المنذر:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليلَه من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣][١].

١٧ ـ المؤمن:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله من قوله تعالى ـ في سورة الحشر: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣][٢].

١٨ ـ المبتلي:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٠][٣].

١٩ ـ المُبْرِم:

«المبرم: جاء في قوله: ﴿أَمْ أَبْرَمُوٓا۟ أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٩]»[٤].

٢٠ ـ الحَكَم:

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله من قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤][٥].

٢١ ـ الحكيم:

«الحكيم: مقرونًا بالعزيز في أكثر من أربعين موضعًا: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩][٦]، ومقرونًا بالخبير: ﴿ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[٧]، في نحو

---

(١) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٧).
(٢) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٧).
(٣) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٧).
(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٧).
(٥) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٧).
(٦) في ستة وأربعين موضعًا آخر.
(٧) الآية: [١٨] من سورة الأنعام، والآية: [٧٣] من سورة الأنعام، والآية: [١] من سورة سبأ.

أربعة مواضع، ومقرونًا بالعليم: ﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢][١]، في قريب من ثلاثين موضعًا، و: ﴿ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، في نحو سبعة مواضع، وبالحميد؛ في قوله: ﴿حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وبالتواب؛ في قوله: ﴿تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]، ﴿عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]، بعد قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ الآية، وبالواسع في قوله: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠]»[٢].

٢٢ ـ الحاكم:

«الحاكم: لم يجئ إلا بصيغة التفضيل؛ في قوله: ﴿أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥، التين: ٨]، في موضعين، و﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾[٣]، في ثلاثة مواضع»[٤].

٢٣ ـ الفاصل:

«الفاصل: كذلك[٥] «في قوله: ﴿خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧]»[٦].

٢٤ ـ الفتَّاح:

«الفتَّاح: جاء مقرونًا في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سبأ: ٢٦]، ومفضَّلًا في قوله: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩]»[٧].

٢٥ ـ الهادي:

«الهادي: جاء مقيدًا؛ في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ

---

(١) في ثلاثة وثلاثين موضعًا آخر.
(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٧ ـ ٤٨).
(٣) الآية: [٨٧] من سورة الأعراف، والآية: [١٠٩] من سورة يونس، والآية: [٨٠] من سورة يوسف.
(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).
(٥) قوله: كذلك؛ أي: أن اسم «الفاصل» لم يأتِ إلا بصيغة التفضيل كسابقه، «الحاكم».
(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).
(٧) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).

مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤]»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مبطلًا قول من استدل على هذا الاسم بقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] ـ: «وقد قيل في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، وليس بشيء؛ بل المراد النبي الداعي المبين»[٢].

٢٦ ـ الشَّكُور:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في صيغ ورود هذا الاسم في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ أنه جاء مقرونًا بغيره من الأسماء الحسنى، فإما أن يأتي مقرونًا بالعليم؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧]، أو مقرونًا بالغفور؛ كما في قوله تعالى: ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾[٣]، ومقرونًا بالحليم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١٧][٤].

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨)، **وانظر**: منهاج السنة النبوية: (٧/ ١٤١)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٣٢٦)، قاعدة عظيمة في الصراط المستقيم والزهد والورع، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٨١).
وذكر ابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٢٢٥)، وابن كثير في تفسيره: (٢/ ٤٨٣)، والسيوطي في الدر المنثور: (٤/ ٦٠٨)، أن هذا القول مروي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولكن إسناد هذا القول عن ابن عباس ضعيف، وقد صحّ عن ابن عباس من طرق أخرى أن الهادي في الآية هو النبي ﷺ.
وقد أشار ابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٢٢٥)، والبغوي في معالم التنزيل: (٣/ ٨)، والسيوطي في الدر المنثور: (٤/ ٦٠٨)، إلى أن القول بأن الهادي في الآية هو الله عَزَّوَجَلَّ، هو قول سعيد بن جبير.
كما أشار ابن أبي حاتم في تفسيره: (٧/ ٢٢٢٥) إلى أنه قول الضحاك أيضًا.
ونسبه ابن الجوزي في زاد المسير في علم التفسير ص: (٧٢٦) إلى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ومجاهد، والضحاك، والنخعي، **وانظر**: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٤/ ٦٠٨).

(٣) الآية: [٣٠] من سورة فاطر، والآية: [٣٤] من سورة فاطر، الآية: [٢٣] من سورة الشورى.

(٤) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).

٢٧ ـ الموفي:

«الموفي: جاء مقيدًا؛ في قوله: ﴿لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ [هود: ١٠٩]»[(١)].

الفرع الثالث

أسماء الله الحسنى الدالة على الوحدانية ونحو ذلك من الأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد

٢٨ ـ الأحد:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١][(٢)].

٢٩ ـ الواحد:

«الواحد: وقع مقرونًا صفةً؛ في قوله: ﴿إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، في نحو خمسة مواضع[(٣)]، ومفردًا خبرًا في معنى المقرون؛ في قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ [فصلت: ٤]، ومقرونًا بالقهار في قوله: ﴿الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥][(٤)]»[(٥)].

٣٠ ـ الصَّمد:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢][(٦)].

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

(٢) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

(٣) في أحد عشر موضعًا هي: الآية: [١٦٣] من سورة البقرة، والآية: [١٧١] من سورة النساء، والآية: [٧٣] من سورة المائدة، والآية: [١٩] من سورة الأنعام، والآية: [٥٢] من سورة إبراهيم، والآية: [٢٢] من سورة النحل، والآية: [٥١] من سورة النحل، والآية: [١١٠] من سورة الكهف، والآية: [١٠٨] من سورة الأنبياء، والآية: [٤٣] من سورة الحج، والآية: [٦] من سورة فصلت.

(٤) في ستة مواضع، أولها الآية: [٣٩] من سورة يوسف.

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

(٦) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

٣١ ـ الغَنِيُّ:

«الغني: وقع مفردًا؛ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وهو هنا يجمع معنيي الغنيِّ، وفي قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿غَنِىٌّ عَنكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، ومقرونًا في قوله: ﴿ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحج: ٦٤]، و: ﴿غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، في نحو تسعة مواضع(١)، ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، في موضعين(٢)»(٣).

٣٢ ـ القُدُّوس:

«القدوس: وقع مقرونًا؛ في قوله: ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ﴾ [الحشر: ٢٣]»(٤).

٣٣ ـ السَّلام:

«السلام: وقع مقرونًا في: ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ﴾، وهذا القِران في معنى الإفراد(٥)»(٦).

٣٤ ـ الوتر:

استدل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لإثبات اسم الجلال: «الوتر»، بقوله ـ في تفسير آية الفجر وبالسُّنَّة النبوية؛ فقال ـ: «الوتر في قوله: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣]، على قول مجاهد(٧) ....

---

(١) في عشرة مواضع.

(٢) لا يوجد في القرآن غير هذا الموضع، والآية الأخرى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨].

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

(٥) انظر ما سبق في بيان أنواع الاقتران بين أسماء الله ﷻ: ص: (٣٠٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

(٧) انظر في نسبة هذا القول إلى مجاهد: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب سورة الفجر، جامع البيان: (٣٠/ ١٧١)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: (١٠/ ٣٤٢٤)، زاد المسير في علم التفسير ص: (١٥٤٤)، الجامع لأحكام القرآن: (٢٠/ ٤٠)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٨/ ٥٠٣).

وغيره[(١)]»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وأيضًا فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ**)[(٣)]، وليس هذا الاسم في هذه التسعة والتسعين»[(٤)].

٣٥ ـ الحيُّ:

«الحي: جاء مفردًا؛ في قوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وفي قوله: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، ومقرونًا في قوله: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، في ثلاثة مواضع[(٥)]»[(٦)].

٣٦ ـ القيُّوم:

«القيّوم: جاء مقرونًا بالحي في ثلاثة مواضع[(٧)]»[(٨)].

---

(١) مروي أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه الطبري في جامع البيان: (٣٠/ ١٧١)، وعن أبي سعيد الخدري كما في معالم التنزيل: (٤/ ٤٨١)، والجامع لأحكام القرآن: (٢٠/ ٤٠)، وعبد بن حميد؛ كما في تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٤/ ٥٠٧)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٨/ ٥٠٣).
وعن أبي صالح ومسروق أخرجه الطبري في جامع البيان: (٣٠/ ١٧١)، وعبد بن حميد؛ كما في الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٨/ ٥٠٣)، **وانظر**: زاد المسير ص: (١٥٤٤)، الجامع لأحكام القرآن: (٢٠/ ٤٠).
ونسبه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: (٢٠/ ٤٠) لمحمد بن سيرين وقتادة أيضًا.
وهو مروي عن عطية العوفي كما في معالم التنزيل: (٤/ ٤٨١).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

(٣) جزء من حديث: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**)، تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٢٨).

(٤) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٤).

(٥) الآية: [٢٥٥] من سورة البقرة، والآية: [٢] من سورة آل عمران، والآية: [١١١] من سورة طه.

(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

(٧) نفس المواضع السابقة عند اسم الجلال: «القيّوم».

(٨) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

٣٧ ـ القائم:

«القائم: جاء...[1] في قوله: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ﴾ [الرعد: ٣٣]»[2].

٣٨ ـ الباقي:

«الباقي: جاء مُفضَّلًا؛ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [طه: ٧٣]»[3].

٣٩ ـ الوارث:

«الوارث: جاء مُفضَّلًا؛ في قوله: ﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡوَٰرِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩]، ﴿وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]»[4].

٤٠ ـ الحقّ:

«الحق: جاء مقرونًا؛ في قوله: ﴿ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۖ﴾ [طه: ١١٤، المؤمنون: ١١٦]، وفي قوله: ﴿ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، وفي قوله: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۖ﴾ [يونس: ٣٠]، و: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾ [يونس: ٣٢]، ومفردًا في قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾[5]»[6].

٤١ ـ النُّور:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النور: ٣٥][7].

---

(١) بياض بالأصل، ولعله: مقيدًا.

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

(٥) الآية: [٦] من سورة الحج، والآية: [٦٢] من سورة الحج، والآية: [٣٠] من سورة لقمان.

(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

(٧) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

٤٢ ـ المبين:

«المبين: جاء مقرونًا: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]»[(١)].

٤٣ ـ العليم:

«العليم: جاء مفردًا؛ في قوله: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وفي قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٧٠]، ومنه نوع مقيد جاء مقرونًا بالحليم؛ ﴿عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢][(٢)]، و: ﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، ﴿ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، و: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١]، في أكثر من ثلاثين موضعًا، ومقرونًا: ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤، الحجرات: ١٣]، في نحو ثلاثة مواضع[(٣)]، ومقرونًا بالواسع في قوله: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، في نحو أربعة مواضع[(٤)]، ومقرونًا بالسميع: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١]، نحو ثلاثين موضعًا[(٥)]، و: ﴿شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، موضعان[(٦)]، و: ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧]، و: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، نحو ستة مواضع، و: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، نحو ثلاثة مواضع[(٧)]، و: ﴿عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠، الشورى: ٥٠]، نحو أربعة مواضع[(٨)]، وفي قوله: ﴿ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سبأ: ٢٦].

ومبالغًا عامًّا في قوله: ﴿بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، في بضعةَ عَشَرَ

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠).

(٢) جاء في المطبوع بعد هذه الآية: «حليم عليم» ولم أقف عليه في المصحف.

(٣) في موضعين، وقد مرت، وفي موضع: ﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]، وفي موضع: ﴿عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

(٤) في سبعة مواضع هي: [البقرة: ١١٥]، [البقرة: ٢٤٧]، [البقرة: ٢٦١]، [البقرة: ٢٦٨]، [آل عمران: ٧٣]، [المائدة: ٥٤]، [النور: ٣٢].

(٥) في ستة عشر موضعًا بهذه الصيغة، وخمسة عشر موضعًا بصيغة: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، وموضع واحد بصيغة: ﴿لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

(٦) بل هو موضع واحد.

(٧) في خمسة عشر موضعًا بهذه الصيغة، وبصيغة: ﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ في أربعة مواضع.

(٨) موضعان بهذه الصيغة، وموضع واحد بصيغة: ﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤].

موضعًا[(١)]، وخاصًا: ﴿عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، في نحو اثني عَشَرَ موضعًا، ﴿عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١١٥، التوبة: ٤٤]، موضعان، ﴿عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧]، موضعان[(٢)]، ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، موضعان[(٣)]، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٢٧]، و: ﴿بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠]، و: ﴿مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢][(٤)]، و: ﴿بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]»[(٥)].

٤٤ ـ العالم:

«العالم: لم يجئ إلا مضافًا؛ في قوله: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ في نحو ستة مواضع[(٦)]»[(٧)].

٤٥ ـ العلَّام:

«العلّام: جاء مضافًا؛ في قوله: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾، في نحو ثلاثة مواضع[(٨)]»[(٩)].

---

(١) في عشرين موضعًا.

(٢) في أربعة مواضع: [البقرة: ٩٥]، [البقرة: ٢٤٦]، [التوبة: ٤٧]، [الجمعة: ٧].

(٣) في ثلاثة مواضع: [البقرة: ٢٨٣]، [المؤمنون: ٥١]، [النور: ٢٨].

(٤) وانظر: [البقرة: ٢١٥]، [البقرة: ٢٧٣].

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٠ ـ ٥٢).

(٦) في اثني عشر موضعًا، **انظر**: الآية: [٧٣] من سورة الأنعام، والآية: [٩٤] من سورة التوبة، والآية: [١٠٥] من سورة التوبة، والآية: [٩] من سورة الرعد، والآية: [٩٢] من سورة المؤمنون، والآية: [٦] من سورة السجدة، والآية: [٣] من سورة سبأ، والآية: [٤٦] من سورة الزمر، والآية: [٢٢] من سورة الحشر، والآية: [٨] من سورة الجمعة، والآية: [١٨] من سورة التغابن، والآية: [٢٦] من سورة الجن.

(٧) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٢).

(٨) في أربعة مواضع، **انظر**: الآية: [١٠٩] من سورة المائدة، والآية: [١١٦] من سورة المائدة، والآية: [٧٨] من سورة التوبة، والآية: [٤٨] من سورة سبأ.

(٩) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٢).

٤٦ ـ الأعلم:

«الأعلم: لم يجئ إلا مضافًا؛ ﴿بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ١٠]، وفي قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَىٰ﴾ [النجم: ٣٠]، وقوله: ﴿أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[(١)]، ﴿أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩]، ﴿أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٨]، ﴿أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٢٥]، ﴿أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَىٰ﴾ [النجم: ٣٠]»[(٢)].

٤٧ ـ الخبير:

«الخبير: جاء مقيدًا؛ ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، و: ﴿خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، في نحو من عشرين موضعًا[(٣)]، وفي قوله: ﴿بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾، في نحو ثلاثة مواضع[(٤)]، وفي قوله: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١]، وفي قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣٠، ٩٦]، ومقرونًا في قوله: ﴿خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧، ٣٠، ٩٦]، و: ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤، الحجرات: ١٣]، في نحو ثلاثة مواضع[(٥)].

ومقرونًا مبالغًا؛ في قوله: ﴿بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾، موضعان[(٦)]، و: ﴿الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾، أربعة مواضع[(٧)].

ومقرونًا باللطيف؛ ﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾، في نحو ستة مواضع[(٨)]»[(٩)].

---

(١) في أربعة مواضع، انظر: الآية: [١١٧] من سورة الأنعام، والآية: [١٢٥] من سورة النحل، والآية: [٥٦] من سورة القصص، والآية: [٧] من سورة القلم.

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٢).

(٣) في عشرين موضعًا، ثلاثة عشر منها بالصيغة الأولى، وسبعة مواضع بالصيغة الثانية.

(٤) في موضعين: [الإسراء: ١٧]، [الفرقان: ٥٨].

(٥) في موضعين، وقد مرت، وفي موضع: ﴿الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]، وفي موضع: ﴿عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

(٦) الآية: [٣١] من سورة فاطر، والآية: [٣٧] من سورة الشورى.

(٧) في ثلاثة مواضع: [الأنعام: ١٨، ٧٣، سبأ: ١]، وفي موضع واحد: ﴿حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

(٨) في موضعين بصيغة: ﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج: ٦٣]، [لقمان: ١٦]، وفي موضعين بصيغة: ﴿اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، [المُلك: ١٤].

(٩) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٢ ـ ٥٣).

٤٨ ـ السَّميع:

«السميع: جاء مقرونًا بالعليم في نحو ثلاثين موضعًا[(١)]، وفي قوله: ﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠] وبالبصير في نحو تسعة مواضع[(٢)]، ومضافًا؛ في قوله: ﴿سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [آل عمران: ٣٨، إبراهيم: ٣٩]، في قصة زكريا وإبراهيم»[(٣)].

٤٩ ـ البصير:

«البصير: جاء مقرونًا بالسميع في سبعة مواضع[(٤)] . . .[(٥)]؛ في قوله: ﴿بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، و: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٣٩]، في نحو من عشرين[(٦)]، ﴿بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾، في نحو أربعة مواضع[(٧)]، وفي قوله: ﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه: ٣٥]، وفي قوله: ﴿بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٥][(٨)]»[(٩)].

٥٠ ـ الرَّقيب:

«الرقيب: جاء مؤكدًا عامًّا؛ في قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ رَّقِيبًا﴾

---

(١) في ستة عشر موضعًا بصيغة: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، وخمسة عشر موضعًا بصيغة: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، وموضع واحد بصيغة: ﴿لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

(٢) في أربعة مواضع بصيغة: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، [غافر: ٢٠، ٥٦]، [الشورى: ١١]، وأربعة مواضع بصيغة: ﴿سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١، ٧٥]، [لقمان: ٢٨]، [المجادلة: ١]، وموضعان بصيغة: ﴿سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨، ١٣٤].

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٣). (٤) بل في عشرة مواضع سبق ذكرها قريبًا.

(٥) بياض بالأصل، ولعله: «مضافًا»، (أفاده محقق المستدرك على مجموع الفتاوى).

(٦) في تسعة عشر موضعًا.

(٧) ثلاثة مواضع بهذه الصيغة: [آل عمران: ١٥، ٢٠]، [غافر: ٤٤]، وموضع واحد بصيغة: ﴿بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًۢا﴾ [فاطر: ٤٥].

(٨) ومن الصيغ التي ورد بها أيضًا أن يكون مفردًا كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٠]، ومقرونًا بالخبير في مثل قوله تعالى: ﴿خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧، ٣٠، ٩٦]، و: ﴿خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾، [فاطر: ٣١]، [الشورى: ٣٧].

(٩) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٣).

[الأحزاب: ٥٢]، وخاصًا؛ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، وخاصًا؛ في قوله: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]»(١).

٥١ ـ الشهيد:

«الشهيد: جاء مفردًا في معنى المقيَّد؛ في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ في نحو أربعة مواضع(٢)، و...(٣)، في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٧]، و: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٣٣]، و: ﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ٩٨]، و: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ [العنكبوت: ٥٢] و: ﴿ٱللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]»(٤).

٥٢ ـ الشاهد:

«الشاهد: جاء...(٥) بصيغة الجمع؛ في قوله: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، ﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]، ومفردًا في قوله: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج: ٣]، على قول(٦)، وفي قوله: ﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]»(٧).

٥٣ ـ اللَّطيف:

«اللطيف: جاء مقرونًا بالخبير في نحو خمسة مواضع(٨)، و...(٩)

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٣).

(٢) في ثلاثة مواضع: [النساء: ٧٩، ١٦٦]، [الفتح: ٢٨].

(٣) بياض بالأصل، ولعله: «وعامًا».

(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٣ ـ ٥٤).

(٥) بياض بالأصل، ولعله: «مقيدًا»، والله أعلم.

(٦) روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المراد بالشاهد في الآية: الله، أخرجه ابن جرير في تفسيره: (٢٤/ ٣٣٦)، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

(٧) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٤).

(٨) في موضعين بهذه الصيغة: [الحج: ٦٣]، [لقمان: ١٦]، وفي موضعين بصيغة: ﴿ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، [المُلك: ١٤].

(٩) أشار المحقق إلى وجود بياض بالأصل، ولعله: «ومقيدًا» والله أعلم.

في قوله: ﴿لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، و: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ١٩]»[(١)].

٥٤ ـ القدير:

«قدير: معلقًا عامًّا؛ كما في قوله: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، في قريب من ثلاثين موضعًا[(٢)]، ومعلقًا خاصًّا في قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣]، ومفردًا؛ في قوله: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، ومقرونًا بالعلم في نحو أربعة مواضع[(٣)]، ومقرونًا؛ في قوله: ﴿عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، ﴿وَٱللَّهُ قَدِيرٌۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: ٧]»[(٤)].

٥٥ ـ القادر:

«...[(٥)] ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابِۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨]، والقدرة على المعاد؛ في قوله: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠]، ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ﴾ [يس: ٨١]، ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ۝٤٠ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [المعارج: ٤٠ ـ ٤١]، وجاء مفردًا؛ في قوله: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]»[(٦)].

٥٦ ـ القويّ:

«القويّ: جاء مقرونًا بالعزيز؛ في قوله: ﴿ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦،

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٤).
(٢) في خمس وثلاثين موضعًا.
(٣) [النحل: ٧٠، الروم: ٥٤، فاطر: ٤٤، الشورى: ٥٠].
(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٤ ـ ٥٥).
(٥) بياض بالأصل، لعله: القادر؛ لأن الملاحظ أن الأدلة التي ساقها بعد هذا البياض تخص اسم: «القادر»، والله أعلم.
(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٥).

الشورى: ١٩]، في نحو ثلاثة مواضع[(١)]»[(٢)].

٥٧ ـ القاهر:

«القاهر: جاء في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، موضعان [الأنعام: ١٨، ٦١]»[(٣)].

٥٨ ـ القهَّار:

القهار: جاء في قوله: ﴿ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾، في نحو سبعة مواضع[(٤)]»[(٥)].

٥٩ ـ العزيز:

«العزيز: جاء مقرونًا بالحكيم في أكثر من أربعين موضعًا[(٦)]، وبالعليم في نحو ستة مواضع[(٧)]، و: ﴿ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦، الشورى: ١٩]، في عدة مواضع[(٨)]، و: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[(٩)]، و: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾[(١٠)]، في نحو

---

(١) بل سبعة، موضعان بصيغة: ﴿ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾، وأربعة مواضع بصيغة: ﴿قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠، ٧٤]، [الحديد: ٢٥]، [المجادلة: ٢١]، وموضع واحد بصيغة: ﴿قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٥).

(٤) في ستة مواضع، هي: [يوسف: ٣٩]، [الرعد: ١٦]، [إبراهيم: ٤٨]، [ص: ٦٥]، [الزُّمَر: ٤]، [غافر: ١٦].

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٥).

(٦) في ثمانية وأربعين موضعًا، منها تسعة وعشرون موضعًا بصيغة: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، وثلاثة عشر موضعًا بصيغة: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، وستة مواضع بصيغة: ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾.

(٧) [الأنعام: ٩٦]، [النمل: ٧٨]، [يس: ٣٨]، [غافر: ٢]، [فُصِّلَت: ١٢]، [الزُّخرُف: ٩].

(٨) موضعان بصيغة: ﴿ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾، وأربعة مواضع بصيغة: ﴿قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠، ٧٤]، [الحديد: ٢٥]، [المجادلة: ٢١]، وموضع واحد بصيغة: ﴿قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

(٩) الآية: [١] من سورة إبراهيم، والآية: [٦] من سورة سبأ، والآية: [٨] من سورة البروج.

(١٠) الآية: [٦٦] من سورة ص، والآية: [٥] من سورة الزمر، والآية: [٤٢] من سورة غافر.

ثلاثة مواضع، و: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]، و: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾، في نحو اثني عَشَرَ موضعًا[(١)]، و: ﴿عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾، ثلاثة مواضع[(٢)]، و: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، ومقرونًا كمفرد: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]»[(٣)].

٦٠ ـ المحيط:

«المحيط: جاء معلقًا عامًّا؛ في قوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦، فصلت: ٥٤]، وخاصًّا؛ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠]، و: ﴿مُحِيطٌ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾، ستة مواضع[(٤)]»[(٥)].

٦١ ـ العليُّ، ٦٢ ـ الأعلى، ٦٣ ـ المتعالي:

«العليُّ: جاء مقرونًا؛ في قوله: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، وفي قوله: ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾، خمسة مواضع[(٦)]، وفي هذه المواضع: العَلِيّ، والمتعالي، وجاء في قوله: ﴿عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]، والأعلى؛ في قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]»[(٧)].

٦٤ ـ المهيمن:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ دليله في قوله تعالى: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣][(٨)].

---

(١) في ثلاثة عشر موضعًا، تسعة منها في سورة الشعراء.
(٢) [آل عمران: ٤]، [المائدة: ٩٥]، [إبراهيم: ٤٧].
(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٥ ـ ٥٦).
(٤) في ثلاثة مواضع: [آل عمران: ١٢٠]، [النساء: ١٠٨]، [الأنفال: ٤٧].
(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٦).
(٦) في أربعة مواضع: [الحج: ٦٢]، [لقمان: ٣٠]، [سبأ: ٢٣]، [غافر: ١٢].
(٧) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٦)، وورد أيضًا مقرونًا بالعظيم، في قوله تعالى: ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، [الشورى: ٤]، وورد مفردًا، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠]، ويلاحظ هنا أن شيخ الإسلام قد دمج بين أدلة هذه الأسماء لتقاربها في المعنى، والله أعلم.
(٨) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٧).

٦٥ ـ الكفيل:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ دليله في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١][١].

٦٦ ـ الوكيل:

«الوكيل: جاء مفردًا؛ في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾، في نحو تسعة مواضع[٢]، ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف: ٦٦]، و: ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٩]، و: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[٣].

٦٧ ـ الحَسِيبُ:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ دليله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦، الأحزاب: ٣٩][٤].

٦٨ ـ الحاسب:

«الحاسب: جاء في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ومفضَّلًا؛ في قوله: ﴿أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢]»[٥].

٦٩ ـ الولي:

«الوليّ: جاء مفردًا؛ في قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، وفي قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]، ومضافًا؛ في مثل قوله: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠١]»[٦].

---

(١) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٧).

(٢) هي: [النساء: ٨١، ١٣٢، ١٧١]، [الإسراء: ٢، ٦٥، ٨٦]، [الأحزاب: ٣، ٤٨]، [المزمل: ٩].

(٣) في ثلاثة مواضع: [الأنعام: ١٠٢]، [هود: ١٢]، [الزمر: ٦٢].

(٤) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٧).

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٧).

(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٧).

٧٠ ـ المَوْلَى:

«المولى: جاء مقرونًا؛ في قوله: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، ومضافًا؛ في قوله: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٠، الحج: ٧٨]، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾ [التحريم: ٤]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]»[١].

٧١ ـ النَّاصر:

«الناصر: جاء مُفضَّلًا؛ في قوله: ﴿خَيْرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، وتقدم قوله: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠، الحج: ٧٨]»[٢].

٧٢ ـ الحَفِيظُ:

«الحفيظُ: جاء في قوله: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ موضعان[٣]»[٤].

٧٣ ـ الحافظ:

«الحافظ: جاء مُفضَّلًا؛ في قوله: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ [يوسف: ٦٤]، و. . .[٥] في قوله: ﴿وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]»[٦].

٧٤ ـ المُجِيب:

«المجيب: جاء مقرونًا؛ في قوله: ﴿قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]»[٧].

٧٥ ـ الرحيم:

«الرحيم: قريبَ المائة والثلاثةَ عَشَرَ[٨]؛ جاء مقرونًا بالغفور في نحو

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٧ ـ ٥٨).
(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٨).
(٣) الآية: [٥٧] من سورة هود، والآية: [٢١] من سورة سبأ.
(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٨).
(٥) بياض بالأصل، ولعله: «ومقيدًا»، والله أعلم.
(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٨).
(٧) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٨).
(٨) مجموع ورود هذا الاسم بمختلف الصيغ في مائة وأربعة وعشرين موضعًا.

من ستين موضعًا[١]، وبالرحمٰن في البسملة، في النحل أيضًا، وفي ثلاثة مواضع[٢]، ومقرونًا بالرؤوف في نحو. . .[٣]، وفي قوله: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، ومقرونًا بالعزيز في أكثر من عشرة مواضع[٤]، ومعلقًا تعلقًا عامًّا؛ في قوله: ﴿بِكُمۡ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩، الإسراء: ٦٦]، وخاصًّا في قوله: ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وجاء مُفضَّلًا؛ في قوله: ﴿خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٩، ١١٨]، وفي قوله: ﴿أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[٥]»[٦].

٧٦ ـ الرءوف:

«الرءوف: جاء مقرونًا؛ في قوله: ﴿رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾، ثلاثة مواضع[٧]، ومعلقًا؛ في قوله: ﴿رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧، آل عمران: ٣٠]، ومقرونًا متعلقًا؛ في قوله: ﴿لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾، موضعان[٨]»[٩].

٧٧ ـ الغفور، ٧٨ ـ الغفَّار، ٧٩ ـ الغافر:

«الغفور: جاء مقرونًا بالرحيم في نحو خمسين موضعًا[١٠]، ومطلقًا؛ في قوله: ﴿وَرَبٌّ غَفُورٞ﴾ [سبأ: ١٥]، ومقرونًا بالشكور[١١]؛ ومقرونًا بالحليم[١٢]،

---

(١) في اثنين وسبعين موضعًا.
(٢) في أربعة مواضع أخرى: [الفاتحة: ٣]، [البقرة: ١٦٣]، [فصلت: ٢]، [الحشر: ٢٢].
(٣) بياض بالأصل، ولعله: «تسعة مواضع»، وهو كذلك حيث ورد في القرآن في تسعة مواضع.
(٤) في ثلاثة عشر موضعًا، تسعة منها في سورة الشعراء.
(٥) الآية: [١٥١] من سورة الأعراف، والآية: [٦٤، ٩٢] من سورة يوسف، والآية: [٨٣] من سورة الأنبياء.
(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى، وورد أيضًا مقرونًا بالتواب، في قوله: ﴿ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾، في سبعة مواضع.
(٧) في أربعة مواضع: [التوبة: ١١٧، ١٢٨]، [النور: ٢٠]، [الحشر: ١٠].
(٨) في خمسة مواضع: [البقرة: ١٤٣]، [النحل: ٧، ٤٧]، [الحج: ٦٥]، [الحديد: ٩].
(٩) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٩).
(١٠) في اثنين وسبعين موضعًا.
(١١) في ثلاثة مواضع هي: [فاطر: ٣٠، ٣٤]، [الشورى: ٢٣].
(١٢) في ستة مواضع هي: [البقرة: ٢٢٥، ٢٣٥]، [آل عمران: ١٥٥]، [المائدة: ١٠١]، [الإسراء: ٤٤]، [فاطر: ٤١].

والتواب في حديث(١)، وبالعزيز(٢)، وبالودود(٣)، وبالعَفُوِّ في أربعة مواضع(٤).

الغفار: ثلاثة مواضع(٥).

الغافر: جاء مضافًا؛ في قوله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر: ٣]»(٦).

٨٠ ـ العَفُوُّ:

«العفو: جاء مقرونًا بالقدير؛ في قوله: ﴿عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، وبالغفور في أربعة مواضع(٧)»(٨).

٨١ ـ الحليم:

«الحليم: جاء مقرونًا بالغفور في ثلاثة مواضع أو أكثر(٩)، وبالعليم في نحو ذلك(١٠)، وبالغني؛ في قوله: ﴿غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٣]، وبالشكور؛ في قوله: ﴿شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١٧]»(١١).

---

(١) يشير إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: إنْ كنا لَنَعُدُّ لرسول الله ﷺ في المجلس يقول: (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ) مائة مرة.
أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢/ ٢١)، وقال محققو المسند: (٨/ ٣٥٠)، (ط الرسالة): «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا قام من المجلس، برقم: (٣٤٣٤)، وصححه الألباني.

(٢) في موضعين، في قوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]، وقوله: ﴿عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨].

(٣) في موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤].

(٤) هي: [النساء: ٤٣، ٩٩]، [الحج: ٦٠]، [المجادلة: ٢].

(٥) هي: [ص: ٦٦]، [الزُّمَر: ٥]، [غافر: ٤٢].

(٦) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٩).

(٧) هي: [النساء: ٤٣، ٩٩]، [الحج: ٦٠]، [المجادلة: ٢].

(٨) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦٠).

(٩) في ستة مواضع هي: [البقرة: ٢٢٥، ٢٣٥]، [آل عمران: ١٥٥]، [المائدة: ١٠١]، [الإسراء: ٤٤]، [فاطر: ٤١].

(١٠) في موضعين: [النساء: ١٢]، [الحج: ٥٩].

(١١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦٠).

٨٢ ـ التوَّابُ:

«التواب: جاء مقرونًا بالرحيم في نحو ستة مواضع[١]، وبالحكيم؛ في قوله: ﴿تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]، وجاء مفردًا في قوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر: ٣]»[٢].

٨٣ ـ الوهَّاب:

«الوهاب: جاء مفردًا؛ في قوله: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]»[٣].

٨٤ ـ الكريم:

«الكريم: جاء مقرونًا؛ في قوله: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]»[٤].

٨٥ ـ الأكرم:

«الأكرم: كذلك جاء مقرونًا قرنَ وصفٍ لا عطف؛ في قوله: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٣ ـ ٥]، وهو أول ما نزل»[٥].

٨٦ ـ البرّ:

«البرّ: جاء في قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]»[٦].

---

(١) في ستة مواضع هي: [البقرة: ٣٧، ٥٤، ١٢٨، ١٦٠]، [التوبة: ١٠٤، ١١٨]، [الحجرات: ١٢].
(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦٠).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق: (١/ ٦١).
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.

٨٧ ـ المَجِيد:

«المجيد: جاء مقرونًا بالحميد؛ في قوله: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣]، وفي قوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، على إحدى القراءتين[١]»[٢].

٨٨ ـ الحميد:

«الحميد: جاء مفردًا؛ في قوله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢][٣]، ومقرونًا بالمجيد؛ في قوله: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣]، وبالغَنِيِّ: ﴿غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، في نحو ثلاثة مواضع[٤]، ومقرونًا أيضًا؛ في قوله: ﴿حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقوله: ﴿ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى: ٢٨]، وفي قوله: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]»[٥].

٨٩ ـ خير:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه: ٧٣][٦].

٩٠ ـ العظيم:

«العظيم: جاء مقرونًا؛ في قوله: ﴿ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾، موضعان[٧]،

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ «وقد قرئ: «المجيدُ»، بالرفع؛ صفةً لله، وقرئ بالخفض؛ صفةً للعرش»، الرسالة العرشية، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق زمرلي) ص: (١١١)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٥١)، **وانظر**: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص: (٣٦٧).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦١).

(٣) يلاحظ هنا أن اسم الجلال: «الحميد» جاء مقرونًا بالعزيز، ولم يأت مفردًا كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، فلعله يريد قوله تعالى: ﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٤]، والله أعلم.

(٤) في أربعة مواضع: [البقرة: ٢٦٧]، [إبراهيم: ٨]، [لقمان: ١٢]، [التغابن: ٦].

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦١ ـ ٦٢).

(٦) **انظر**: المصدر السابق: (١/ ٦٢).

(٧) الآية: [٢٥٥] من سورة البقرة، والآية: [٤] من سورة الشورى.

ومفردًا؛ في قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ۝٧٤﴾، ثلاثة مواضع[(١)]، وهو نعت للرب؛ بدليل قوله: (**سبحان ربي العظيم**)[(٢)]»[(٣)].

٩١ ـ القريب:

«...[(٤)]: جاء مقرونًا؛ في قوله: ﴿قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، وقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ومُفضَّلًا؛ في قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله: ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥]»[(٥)].

الفرع الرابع

الأسماء المفردة التي ذكرها شيخ الإسلام في مؤلفاته، ولم ترد في جمعِهِ

إضافة إلى الأسماء الحسنى المفردة التي عيّنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأدلتها في جمعه المذكور في الفروع السابقة ـ: هناك العديد من الأسماء الحسنى التي ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مؤلفاته المختلفة، ولم يذكرها في جَمعِهِ، فخصَّصْتُ هذا الفرعَ لتتبعها، وفي الغالب أكتفي بالإشارة إلى موضع واحد أو اثنين ذكر فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاسم، وإلا فإنه قد يذكره في عشرات المواضع من مؤلفاته، فالمقصود هنا الوقوف على جهوده في تعيين الأسماء الحسنى بأدلتها، وليس استقصاء أماكن ورودها في مؤلفاته، وقد رتبتها على حروف المعجم، وهي:

---

(١) الآية: [٧٤] و[٩٦] من سورة الواقعة، والآية: [٥٢] من سورة الحاقة.

(٢) يشير إلى حديث حذيفة بن اليمان: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: (**سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيم**)، وَفِي سُجُودِهِ: (**سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى**)»، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، برقم: (١٨١١).

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٥٦ ـ ٥٧).

(٤) بياض في الأصل، وسياق الأدلة التي أوردها يدل على أن اسم: «القريب» هو المراد، والله أعلم.

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٥٨).

٩٢ ـ الله:

هذا الاسم هو الأصل في أسماء الله الحسنى، ولعل شيخ الإسلام أغفل ذكره في جمعه لوضوحه وجلائه، وعدم حاجته إلى دليل؛ فقد ورد هذا الاسم في ألفين وستمائة وموضعين من القرآن الكريم، ناهيك عن الآلاف مثلها في نصوص السُّنَّة النبوية، فهو اسم لا يحتاج في ثبوته إلى دليل، والله أعلم(١).

٩٣ ـ الجبار:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ دليله في قوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣](٢).

٩٤ ـ الجميل:

أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بدليله أثناء حديثه على موضوع عدم حصر أسماء الله الحسنى في التسعة والتسعين التي ورد تعيينها في حديث الأسماء المشهور، وبيّن أن هناك أسماءً حسنَى أخرى كثيرةً لم ترد في هذا الحديث؛ ومنها: «الجميلُ»؛ فقال: «وثبت عنه في الصحيح أنه قال: (**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ؛ يُحِبُّ الجَمَالَ**)(٣)، وليس هو فيها»(٤).

٩٥ ـ الجَوَادُ:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا الاسم من الأسماء التي لم ترد في القرآن الكريم، وإنما ورد في بعض الأحاديث(٥)، فأورد بعض تلك

---

(١) لا حاجة إلى ذكر مراجع هذا الاسم؛ فهي لا تحصى كثرة، **وانظر** موطن شرحه في الفصل القادم.

(٢) **انظر**: التدمرية ص: (٢٤)، معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (٦٧)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٩/ ١٦٨).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٣).

(٤) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٤)، **وانظر**: مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥).

(٥) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٥٢٣).

الروايات قائلًا: «إن هذا الاسم بعينه لم يجئ في أسماء الله تعالى التي في القرآن، ولا في الأحاديث المشهورة في الصحيحين، لكن هذا الاسم جاء في رواية الترمذي، وابن ماجه فيه: **(يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ إِذَا غُمِسَ فِي البَحْرِ؛ وَذَلِكَ أَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ، عَطَائِي كَلَامٌ، وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا أَنْ أَقُولَ لَهُ كُنْ، فَيَكُونُ)**[(١)]، وروى هَنَّاد بن السَّري[(٢)]... عن طلحة بن عبد الله بن كريز[(٣)] قال: قال رسول الله ﷺ: **(إِنَّ اللهَ جَوَادٌ؛ يُحِبُّ الجُودَ)**[(٤)]»[(٥)].

٩٦ ـ الحَيِيُّ:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ هذا الاسم في العديد من المواضع من مؤلفاته[(٦)]، وأشار إلى دليله أيضًا؛ عن سَلمانَ الفارسيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبيَّ ﷺ قال: **(إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ؛ يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ، أَنْ يَرُدَّهُمَا**

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦ ـ ١٢٧).

(٢) هنّاد بن السَّري بن مصعب التميمي، الدارمي، أبو السَّري الكوفي، الإمام الحجة القدوة، أحد الرواة الثقات، أخرج له أصحاب الكتب الستة ما عدا البخاري، له كتاب الزهد، توفي سنة: ٢٤٣هـ.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٣٠/ ٣١١)، سير أعلام النبلاء: (١١/ ٤٦٥).

(٣) طلحة بن عبيد الله بن كَرِيز بن جابر الخزاعي الكعبي، أبو المطرف الكوفي، تابعي ثقة، أخرج له أبو داود وابن ماجه في السنن.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال: (١٣/ ٤٢٤)، تقريب التهذيب ص: (٤٦٤).

(٤) أورده هنّاد بن السَّري في كتابه: «الزهد»: (٢/ ٤٢٣) برقم: (٨٢٨)، والحديث بهذا الإسناد مرسل وهو ضعيف، ولكن روي من طرق أخرى، فقد أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: (٥/ ٢٩) مرفوعًا عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصححه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (١٦٢٧)، وصحيح الجامع الصغير وزياداته برقم: (١٧٤٤).

(٥) بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٥٣٣ ـ ٥٣٧). (٦) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢١/ ٢٣٧).

صَفْرَاوَيْنِ)[١][٢].

٩٧ ـ الخلَّاق:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ دليله في أثناء ذكره لأدلة اسم الخالق، وأنه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦][٣].

٩٨ ـ الديّان:

أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الاسمَ في موضع واحد من مؤلفاته[٤]، وأشار إلى دليله في العديد من المواضع من مؤلفاته، وأنه مأخوذ من قوله ﷺ في الحديث القدسيِّ: **(يَحْشُرُ اللهُ الْعِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ)**[٥][٦].

٩٩ ـ الرحمٰن:

اسم الجلال: «الرحمٰن» ورد في القرآن الكريم مفردًا في اثنين وأربعين موضعًا، أولها: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠]، أو مقرونًا بالرحيم؛ في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، في ستة مواضع[٧].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الوتر، باب الدعاء، رقم: (١٤٩٠)، والترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب ١٠٥، رقم: (٣٥٥٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم: (٣٨٦٥)، وصححه الألباني في مواضعه من السنن.

(٢) **انظر**: مسائل من الفتاوى المصرية، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٩٧)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٣٦٣).

(٣) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٩٩).

(٤) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١/ ٤).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].
وأخرجه الإمام أحمد في المسند موصولًا: (٢٥/ ٤٣٢، ط الرسالة)، وقال محققو المسند: «إسناده حسن».

(٦) **انظر**: شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٥٣ ـ ٥٤)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٦٠).

(٧) [الفاتحة: ١، ٣]، [البقرة: ١٦٣]، [النمل: ٣٠]، [فصلت: ٢]، [الحشر: ٢٢]، =

١٠٠ ـ السبّوح:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تعيين اسم الجلال «السبّوح» وبيان دليله ـ: «ومن أسمائه التي ليست في هذه التسعة والتسعين اسمًا[١]: «السُّبُّوحُ»؛ وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه كان يقول: **(سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ)**[٢]»[٣].

١٠١ ـ الشافي:

أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بدليله، أثناء حديثه على موضوع عدم حصر أسماء الله الحسنى في التسعة والتسعين، التي ورد تعيينها في حديث الأسماء المشهور، وبيّن أن هناك أسماء حسنى أخرى كثيرة لم ترد في هذا الحديث؛ ومنها: «الشافي» ـ: فقال: «واسمه الشافي، كما ثبت في الصحيح أنه كان يقول: **(أَذْهِبِ البَأْسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَمًا)**[٤]»[٥].

١٠٢ ـ الطيِّب:

أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بدليله، أثناء حديثه على موضوع عدم حصر أسماء الله الحسنى في التسعة والتسعين اسمًا، التي ورد تعيينها في حديث الأسماء المشهور، وبيّن أن هناك أسماءً حسنى أخرى كثيرةً لم ترد في هذا الحديث ومنها: «الطيّب»؛ فقال: «وفي الصحيح عنه أنه قال: **(إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا)**[٦]، وليس هذا فيها»[٧].

= ولا حاجة إلى ذكر مواضع ورود هذا الاسم؛ فهي لا تحصى كثرة.

(١) يقصد تعيين الأسماء المدرجة في رواية الترمذي وابن ماجه وغيرهما، وقد سبق الحديث عنها، **انظر**: ص: (٢٤٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٤).

(٣) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، **وانظر**: مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٤).

(٥) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، **وانظر**: مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥).

(٦) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٣).

(٧) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٤)، **وانظر**: مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥).

١٠٣ ـ الكبير:

أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته(١)، أما دليله، فقوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، وفي قوله: ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢، لقمان: ٣٠، سبأ: ٢٣، غافر: ١٢]، ولم يرد إلا بهذه الصيغة.

١٠٤ ـ المتكبِّر:

أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته(٢)، ولم يرد هذا الاسم إلا في موضع واحد من القرآن الكريم؛ في قوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣].

١٠٥ ـ المتين:

أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته(٣)، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

١٠٦ ـ المحسن:

صرّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ باسميته في مواضع عدة من مؤلفاته(٤)، ولم يرد له ذكر في القرآن الكريم، بل ورد في السُّنَّة النبوية(٥)، وذلك في حديث

---

(١) **انظر**: تفسير سورة الأعلى، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ١٠٧).

(٢) **انظر**: التدمرية ص: (٢٤)، مجموع الفتاوى: (١٩/ ١٦٨).

(٣) **انظر**: التسعينية: (١/ ١٢٤)، الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٠١).

(٤) من أصرح تلك المواضع قوله رَحِمَهُ اللَّهُ عند الحديث عن الأسماء المعبدة لله: «وكان شيخ الإسلام الهروي قد سمّى أهل بلده بعامة أسماء الله الحسنى، وكذلك أهل بيتنا غلب على أسمائهم التعبيد لله، كعبد الله، وعبد الرحمٰن، وعبد الغني، والسلام، والقاهر، واللطيف، والحكيم، والعزيز، والرحيم، والمحسن، والأحد، والواحد، والقادر، والكريم، والملك، والحق». اهـ، مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧٩)، **وانظر**: الرسالة الأكملية ص: (٤٨).

(٥) لفضيلة شيخنا أ. د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر بحث بعنوان: «إثبات أن =

أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(إِذَا حَكَمْتُمْ، فَاعْدِلُوا، وَإِذَا قَتَلتُمْ، فَأَحْسِنُوا؛ فَإِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ؛ يُحِبُّ المُحْسِنِينَ)**[١].

وحديث شَدَّاد بن أوس رضي الله عنه قال: حَفِظتُ من رسول الله ﷺ اثنتين، قال: **(إِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ؛ يُحِبُّ الإِحْسَانَ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ فَإِذَا قَتَلتُمْ فأَحْسِنُوا القَتْلَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ)**، ، ، الحديث[٢].

١٠٧ ـ المسعِّر:

أشار إليه شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع عدة من مؤلفاته[٣]، من خلال ذكر دليله في قوله ﷺ في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه غَلَى السِّعْر في عهده، فسأله الصحابةُ أن يُسَعِّرَ لهمُ السِّلَعَ؛ من أجل التخفيف عنهم، فقال ﷺ: **(إِنَّ اللهَ هُوَ الْقَابِضُ البَاسِطُ الرَّزَّاقُ المُسَعِّرُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ بِمَظْلِمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ)**[٤].

= المحسن من أسماء الله»، وهو مطبوع طبعة مستقلة، ومنشور ضمن مجلة البحوث الإسلامية العدد: (٣٦).

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الديات ص: (٥٢)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٦/ ٤٠)، برقم: (٥٧٣٥)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: (٦/ ١٣٣)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان: (٢/ ٧٥ ـ ٧٦) برقم: (١١٣٥)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٥/ ١٩٧): «رجاله ثقات»، وحسنه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (٤٦٩)، صحيح الجامع الصغير وزياداته برقم: (٤٩٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: (٤/ ٤٩٢) برقم: (٨٦٠٣)، والطبراني في المعجم الكبير: (٧/ ٢٧٥)، برقم: (٧١٢١)، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع الصغير وزياداته برقم: (١٨٢٤).

(٣) **انظر** في إشارة شيخ الإسلام لهذين الاسمين: الحسبة في الإسلام ص: (٢٢، ٣٥)، مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٧٦، ٩٥)، (٢٩/ ٢٥٤).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في التسعير، برقم: (٣٤٥١).
والترمذي في جامعه، كتاب البيوع، باب: (٧٣)، برقم: (١٣١٤).
وابن ماجه، في سننه، كتاب التجارات، باب من كره أن يُسَعِّر، برقم: (٢٢٠٠).
وصححه الألباني في المواضع المذكورة من السنن.

١٠٨ ـ المنَّان:

«المنّان» من الأسماء الحسنى التي أوردها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته؛ ولكنه لم يدرجها ضمن جمعه للأسماء الحسنى من القرآن الكريم، وقد أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى دليل ثبوته؛ في أثناء حديثه عن الأسماء التي لم ترد في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي فيه تعيين الأسماء من رواية الترمذي وابن ماجه؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك اسم «المنّان»؛ ففي الحديث الذي رواه أهل السنن أن النبي ﷺ سمع داعيًا يدعو: اللهم إني أسألك بأن لك المُلكَ، أنت الله المنانُ، بديعُ السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حيُّ يا قيومُ، فقال النبيُّ ﷺ: **(لَقَد دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ؛ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى)**[1]، وهذا ردٌّ لقول من زعم أنه لا يكون في أسمائه المنان»[2].

١٠٩ ـ الودود:

«الودود» من الأسماء الحسنى التي أوردها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته[3]؛ ولكنه لم يدرجها ضمن جَمعِهِ للأسماء الحسنى من القرآن الكريم، وقد أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن اسم الجلال: «الودود» قد ورد في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠][4].

١١٠ ـ المدبِّر:

أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع عدة من مؤلفاته[5]، دون الإشارة إلى دليله، ومن أورد هذا الاسم من أهل العلم استدلوا على ثبوته بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٢). (٢) مجموع الفتاوى: (٢٢/٤٨٣).

(٣) **انظر**: رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن مجموع الفتاوى: (١/٣٧).

(٤) **انظر**: النبوات: (١/٣٥٢).

(٥) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١/٩٢)، (١٧/٢٧).

﴿ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣]، وقوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥][(١)].

١١١ ـ المغيث، ١١٢ ـ الغياث:

لم يُشِر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أدلة ثبوت هذين الاسمين، عدا ما يُفهم من نقله لكلام الحَلِيميِّ[(٢)]؛ في شرح هذين الاسمين[(٣)]، واستدلاله عليهما بورود اسم «المغيث» في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي فيه تعيين الأسماء، وقد سبق بيان عدم صحة رفع التعيين للنبي ﷺ[(٤)]، وبقوله ﷺ ـ في خبر الاستسقاء ـ: **(اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا)**[(٥)]؛ فعليه يكون هذان الاسمان مما أُخِذَا بالاشتقاقِ، ولم يردا في النصوص بصورةِ الاسم[(٦)].

١١٣ ـ النظيفُ:

أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بدليله أثناء حديثه على موضوع عدم حصر أسماء الله الحسنى في التسعة والتسعين التي ورد تعيينها في حديث الأسماء المشهور، وبيّن أن هناك أسماءً حسنى أخرى كثيرةً لم ترد في هذا الحديث؛ ومنها: «النظيفُ»؛ فقال: «وفي الترمذي وغيره أنه قال: **(إنَّ اللهَ نَظِيفٌ؛**

---

(١) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٤٤).

(٢) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، أبو عبد الله الحليمي.

(٣) **انظر**: الاستغاثة في الدر على البكري ص: (٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٤) **انظر**: ص: (٢٤٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، برقم: (١٠١٤).
ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، برقم: (٢٠٧٥).

(٦) وقد أورد هٰذين الاسمين كل من الحليمي في المنهاج في شعب الإيمان: (١/ ٢٠٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات: (١/ ١٧٣)، والقرطبي في الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: (١/ ٢٨٦).
وأورد اسم «المغيث» فقط إضافة إلى من ذُكر: ابن القيم في الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية: (النونية) ص: (٢١٠)، **وانظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٢٥٠).

يُحِبُّ النَّظَافَةَ)(١)، وليس هذا فيها»(٢).

١١٤ ـ المُقْسِطُ:

أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع عدة من مؤلفاته(٣)، دون الإشارة إلى دليله، ومَن أورد هذا الاسم مِن أهل العلم(٤) استدلَّ على ثبوته بقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وبقوله ﷺ: **(إِنَّ اللهَ عَجَّلَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَرْفَعُ القِسْطَ وَيَخْفِضُهُ...)**(٥).

١١٥ ـ الحنَّان:

الحنّان منَ الأسماء الحسنى التي أوردها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته(٦)؛ ولكنه لم يُدرِجها ضِمنَ جَمعِهِ للأسماء الحسنى من القرآن الكريم، وقد أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى دليل ثبوته؛ فقال فيه رَحِمَهُ اللَّهُ: «واتفقوا(٧) على أن الله يُسأل وحده، ويُقسَمُ عليه بأسمائه وصفاته، كما يُقسم على غيره بذلك؛ كالأدعية المعروفة في السنن: **(اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ؛ بِأَنَّ لَكَ الحَمْدَ، أَنْتَ اللهُ الحَنَّانُ المَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ)**(٨)»(٩).

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٣). (٢) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٤).

(٣) **انظر**: الرسالة الأكملية ص: (٤٨).

(٤) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٥١).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: **(إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ)**، برقم: (٤٤٤).

(٦) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣١٦). (٧) المقصود أهل العلم.

(٨) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٢)، وهو عند الإمام أحمد في المسند ورواه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم، بدون ذكر «الحَنَّان»، وقد ورد هذا الاسم في حديثٍ آخَرَ عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ قال: **(إِنَّ عَبْدًا فِي جَهَنَّمَ لَيُنَادِي أَلْفَ سَنَةٍ: يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ...)** الحديث، أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٣/ ٢٣٠)، وقال محققو المسند: «إسناده ضعيفٌ جدًّا»: (٢١/ ٩٩ ـ ١٠٠)، (ط الرسالة)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات: (٢/ ٤٣٧)، وحكم عليه بالوضع.

(٩) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٧٨١).

١١٦ ـ النَّصير:

أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع في مؤلفاته[١]، لكنه لم يذكره ضمن جمعه للأسماء، أما صيغ ورود هذا الاسم في القرآن الكريم، فإنه جاء مفضَّلًا؛ في قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، وجاء مقرونًا بالهادي؛ في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١][٢].

١١٧ ـ الباعث:

أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع في مؤلفاته[٣]؛ لكن لم يذكر دليله، وأشار العلماء المصنفون في جمع أسماء الله الحسنى وشرحها إلى أنه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]، ونحوها من الآيات[٤]، واللافت أنه لم يرد إطلاقه في النصوص بصورة الاسم، بل ورد فعلًا، وليس كل ما يرد فعلًا في حق الله عَزَّوَجَلَّ يصح اشتقاق الاسم منه؛ فإن باب الصفات والأفعال أوسع من باب الأسماء كما سبق تقريره من خلال جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[٥].

١١٨ ـ الماجد:

أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع في مؤلفاته[٦]، وأشار إلى أنه مأخوذٌ منَ الحديث القدسي الذي فيه: (**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ**

---

(١) **انظر**: الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٣٧).
(٢) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (١٨٥)
(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٦٨).
(٤) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (١٨٥).
(٥) **انظر**: ص: (٢١٤) وما بعدها من هذه الرسالة.
(٦) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٨)، رسالة في معنى كون الرب عادلًا وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٣٧).

الْمِخْيَطُ إِذَا غُمِسَ فِي الْبَحْرِ، وَذَلِكَ أَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ، عَطَائِي كَلَامٌ، وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا أَنْ أَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ)[١].

١١٩ ـ الواجد:

أورده شيخ الإسلام رحمه الله في العديد من المواضع في مؤلفاته[٢]، وأشار أنه مأخوذ من الحديث القدسي الذي فيه: (**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: إِنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ وَاجِدٌ؛ إِنَّمَا أَمْرِي إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا أَنْ أَقُولَ: لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**)[٣].

١٢٠ ـ الواسع:

أشار إليه شيخ الإسلام رحمه الله في العديد من المواضع في مؤلفاته[٤]؛ لكن لم يورده ضمن جمعه للأسماء الحسنى، وقد جاء في القرآن الكريم مقرونًا بالعليم؛ في مثل قوله تعالى: ﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾، في سبعة مواضع[٥]، ومقرونًا بالحكيم في موضع واحد؛ في قوله تعالى: ﴿وَٰسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠].

١٢١ ـ المنعم:

أشار إليه شيخ الإسلام رحمه الله في العديد من المواضع في مؤلفاته[٦]؛ لكن لم يورده ضِمنَ جمعه للأسماء الحسنى، وأشار العلماء المصنفون في جمع أسماء الله الحسنى وشرحها إلى أنه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ﴾ [النمل: ١٩]، ونحوها من الآيات[٧]، والملاحظ أنه لم يرد إطلاقه في النصوص بصورة الاسم، بل ورد فعلًا، وليس كل ما يرد فعلًا في حق الله عز وجل يصح اشتقاق الاسم منه؛ فإن باب الصفات والأفعال أوسع من باب الأسماء؛ كما سبق تقريره من خلال جهود شيخ الإسلام رحمه الله[٨].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦). (٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٨).
(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦). (٤) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٥/ ١٣٣، ٢٤٦).
(٥) **انظر**: [البقرة: ١١٥، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٦٨]، [آل عمران: ٧٣]، [المائدة: ٥٤]، [النور: ٣٢].
(٦) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٢)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١١٢).
(٧) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٥٤).
(٨) **انظر**: ص: (٢١٤) وما بعدها من هذه الرسالة.

المطلب الثالث

تعيينه للأسماء المقترنة

هناك العديد من الأسماء الحسنى المقترنة التي ذكرها شيخ الإسلام في مواضع مختلفة من كتبه، وهذا المطلب معقود لبيان جهوده رحمه الله في تعيين ما عيّنه من هذا النوع من الأسماء بأدلتها؛ وهي:

١٢٢ ـ الأول، ١٢٣ ـ الآخِر، ١٢٤ ـ الظاهر، ١٢٥ ـ الباطن:

أورد شيخ الإسلام رحمه الله هذه الأسماءَ الحسنى في مواضع عدة من مؤلفاته[(١)]، مستدِلًا على إطلاقها في حق الله عز وجل من كتاب الله الكريم، ومن سُنَّة سيد المرسلين ﷺ؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

ومن قوله ﷺ في دعائه المشهور: **(اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الأَرْضِ، وَرَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْس بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْس دُونَكَ شَيْءٌ؛ اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الفَقْرِ)**[(٢)].

١٢٦ ـ الباسط، ١٢٧ ـ القابض:

أشار شيخ الإسلام رحمه الله إلى هذين الاسمين بذكر الدليل من السُّنَّة النبوية الذي أشار إليهما، وذلك في العديد من المواضع من كتبه، حيث ورد هذان الاسمان في قوله ﷺ ـ عندما غلى السعر في عهده فسأله الصحابة أن يسعر لهم السلع؛ من أجل التخفيف عنهم، فقال ﷺ ـ: **(إِنَّ اللهَ هُوَ القَابِضُ**

---

(١) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١/ ١٩٢)، (٢/ ١٦، ٤٠٦)، الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٠٦).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

البَاسِطُ الرَزَّاقُ المُسَعِّرُ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ، وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ)[(١)(٢)].

١٢٨ ـ المقدِّم، ١٢٩ ـ المؤخِّر:

أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ إلى هذين الاسمين من خلال ذكر الدليل من السُّنَّة النبوية الذي تضمَّنهما في العديد من المواضع من مؤلفاته، وذلك بالإشارة إلى دعاء النبي ﷺ بقوله: **(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي، وَخَطَئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ المُقَدِّمُ، وَأَنْتَ المُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)**[(٣)(٤)].

وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ إلى هذين الاسمين؛ أنهما كانا يردان في دعاء النبي ﷺ مطلقًا[(٥)]، وبأنه كان يقول ذلك في آخر صلاته[(٦)].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٠٠).

(٢) **انظر** في إشارة شيخ الإسلام لهذين الاسمين: الحسبة في الإسلام ص: (٢٢، ٣٥)، مجموع الفتاوى: (٢٨/٧٦، ٩٥)، (٢٩/٢٥٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: **(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ)**، برقم: (٦٣٩٨).
ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عُمِل ومن شر ما لم يُعمل، برقم: (٢٧١٩) واللفظ له.

(٤) **انظر**: تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٤٤ ـ ٤٥).

(٥) **انظر**: التدمرية ص: (٢٢٥)، مجموع الفتاوى: (١٥/٥٣)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٤٠٥)، تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (١٠٣ ـ ١٠٤)، رسالة في التوبة، ضمن جامع الرسائل: (١/٢٧٦ ـ ٢٧٧).

(٦) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/٢٦٦، ٤٨١)، تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٤٤ ـ ٤٥).

١٣٠ ـ النَّافع، ١٣١ ـ الضارّ:

أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذين الاسمين في مواضع عدة من مؤلفاته[١]؛ لكن لم أقف على ما يشير إلى دليل معيّن يرجع إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لإثبات هذين الاسمين، وقد ذُكر أن هذين الاسمين مأخوذان من قوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا﴾ [الفتح: ١١][٢].

١٣٢ ـ المعزّ، ١٣٣ ـ المذلّ:

أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذين الاسمين في مواضع عدة من مؤلفاته[٣]، وقد أرجعهما إلى قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

١٣٤ ـ المُعطِي، ١٣٥ ـ المانع:

نصَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته على ثبوت هذه الأسماء لله عَزَّ وَجَلَّ[٤]، مُستدِلًّا عليها بما ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا رفع رأسه من الركوع: (**اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْت، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ**)[٥]، وأنه ﷺ كان يقول دُبُرَ كُلِّ صلاة مكتوبة: (**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**)[٦].

---

(١) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١/ ٩٢).

(٢) **انظر**: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢١٦).

(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١/ ٩٢).

(٤) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١/ ١٩٢، ٣٧٩)، الاستغاثة في الرد على البكري ص: (٣٥٩ـ٣٦٠).

(٥) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، برقم: (٨٤٤). =

١٣٦ ـ الرافع، ١٣٧ ـ الخافض:

أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذين الاسمين في مواضع عدة من مؤلفاته(١)؛ وقد أرجعهما إلى قوله ﷺ: (**يَمِينُ اللهِ مَلْأَى، لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ؛ أَرَأَيْتُمْ مَّا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ؟! فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى القِسْطُ؛ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ**)(٢).

١٣٨ ـ المحيي، ١٣٩ ـ المميت:

أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذين الاسمين في مواضع عدة من مؤلفاته(٣)؛ وأشار إلى أنهما مأخوذان من قوله تعالى ـ في قصة محاجة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ للنمرود ـ: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ونحوها من الآيات.

المطلب الرابع

تعيينه للأسماء المضافة

كما سبق بيانه في المطلب الأول من هذا المبحث فإن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قرّر أن أسماءَ الله الحسنى تنقسم إلى ثلاثة أنواع؛ منها الأسماء المضافة، وهذا المطلب معقودٌ لبيان جهوده في تعيين الأسماء المضافة بأدلتها، وهذه الأسماء المضافة التي ذكرها شيخ الإسلام منها ما

= ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، برقم: (٥٩٣).

(١) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١/ ٩٢).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٤١٧).

(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٦٨)، (١٥/ ١٩٧)، تفسير سورة الأعلى، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٠٧)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٣٧)، درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٤٢٩).

ذكره في جمعه للأسماء الحسنى، ومنها ما ذكره في مواضع متفرقة من كتبه، وعليه يكون تتبع هذه الأسماء وَفقَ الفرعين التاليين:

الفرع الأول

الأسماء المضافة التي ذكرها في جمعه

١٤٠ ـ ذو القوة:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨](١).

١٤١ ـ رفيع الدرجات:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥](٢).

١٤٢ ـ ذو المعارج:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣](٣).

١٤٣ ـ سريع الحساب:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾(٤).

١٤٤ ـ ذو المغفرة:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [النجم: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ

---

(١) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٥)، التسعينية: (١/ ١٢٤)، قاعدة في مسائل الصفات والأفعال من حيث قدمها ووجوبها، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٤٤).

(٢) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٩).

(٣) **انظر**: المصدر السابق: (١/ ٥٦).

(٤) ورد في ثمانية مواضع من القرآن الكريم، هي: [البقرة: ٢٠٢]، [آل عمران: ١٩، ١٩٩]، [المائدة: ٤]، [الرعد: ٤١]، [إبراهيم: ٥١]، [النور: ٣٩]، [غافر: ١٧]، **وانظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٧).

﴿ٱلۡعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ﴾ [فصلت: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهۡلُ ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦][1].

١٤٥ ـ قابل التوب:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ [غافر: ٣][2].

١٤٦ ـ سريع العقاب:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِۖ﴾ [الأعراف: ١٦٧][3].

١٤٧ ـ أشد بأسًا وأشد تنكيلًا:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأۡسٗا وَأَشَدُّ تَنكِيلٗا﴾ [النساء: ٨٤][4].

١٤٨ ـ شديد العقاب:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦][5].

١٤٩ ـ أسرع مكرًا:

استدل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ﴾ [يونس: ٢١][6].

---

(١) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٩).
(٢) **انظر**: المصدر السابق: (١/ ٦٠). (٣) **انظر**: المصدر السابق.
(٤) **انظر**: المصدر السابق.
(٥) **انظر**: المصدر السابق.
(٦) **انظر**: المصدر السابق.

١٥٠ ـ ذو الجلال والإكرام:

استدل عليه رحمه الله بقوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨][١].

١٥١ ـ أهلُ التَّقوى، ١٥٢ ـ أهل المغفرة:

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن هذين الاسمين أُخِذَا من قوله تعالى في آخر سورة المدثر: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦][٢].

١٥٣ ـ ذو الفضل العظيم:

استدل عليه رحمه الله بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥][٣].

١٥٤ ـ مالك يوم الدين:

استدل عليه رحمه الله بقوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤][٤].

١٥٥ ـ مَالكُ المُلك:

استدل عليه رحمه الله بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦][٥].

١٥٦ ـ ذو الطَّوْل:

استدل عليه رحمه الله بقوله تعالى: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣][٦].

---

(١) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦٢)، النبوات: (١/ ٣٦٤).
(٢) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦٣)، فصل في أن التوبة والاستغفار يكون من ترك الواجبات وفعل المحرمات، ضمن مجموع الفتاوى: (١١/ ٦٩٠).
(٣) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦٢).
(٤) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٥)، مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥).
(٥) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٥)، حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٤٩).
(٦) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦٢).

١٥٧ ـ خير الماكرين:

استدل عليه رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤، الأنفال: ٣٠][1].

١٥٨ ـ مُوهِنُ كَيدِ الكافرينَ:

استدل عليه رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأنفال: ١٨][2].

١٥٩ ـ مخزي الكافرين:

استدل عليه رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة: ٢][3].

الفرع الثاني

الأسماء المضافة التي ذكرها في بقية كتبه

١٦٠ ـ أرحم الراحمين، ١٦١ ـ خير الراحمين:

استدل عليهما بقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ ۖ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥١][4]، وقوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤، ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، وقوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٩، ١١٨][5].

١٦٢ ـ رَبُّ العالَمِينَ:

صرّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في غير موضع من مؤلفاته بأن «ربّ العالمين» من أسماء الله تعالى الحسنى المضافة[6]، وقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ: إن اسم

---

(١) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦١).
(٢) **انظر**: المصدر السابق. (٣) **انظر**: المصدر السابق.
(٤) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥).
(٥) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ص: (٢٤).
(٦) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥) .

الجلال: «الرب» لم يقع إلا مضافًا: إما إضافةً عامةً، أو إضافةً خاصَّةً، وبيّن مختلِفَ الصيغ التي وردت عليها هذه الإضافة(١).

١٦٣ ـ أحسن الخالقين:

استدل رَحِمَهُ اللَّهُ على ثبوت هذا الاسم في حق الله عَزَّ وَجَلَّ بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥](٢).

١٦٤ ـ جامع الناس ليوم لا ريب فيه:

صرّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه من أسماء الله تعالى الحسنى المضافة(٣)، ولم يُشِرْ إلى دليلِهِ، وذكر أهل العلم ممن ألف في جمع أسماء الله الحسنى وشرحها أنه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩](٤).

١٦٥ ـ مُقَلِّبُ القلوبِ:

صرّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه من أسماء الله تعالى الحسنى المضافة(٥)، ولم يُشِرْ إلى دليلِهِ، وذكر أهل العلم ممن ألف في جمع أسماء الله الحسنى وشرحها أنه مأخوذ من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كثيرًا ما كان النبيُّ ﷺ يَحلِفُ: **(لَا وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ)**(٦)(٧).

---

(١) سبق إيرادها عند ذكر اسم: «الرب»، **وانظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٤)، مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥)، الفتاوى الكبرى: (١/ ٢١٨) (ط المعرفة).

(٢) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ص: (٢٤).

(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥)، الفتاوى الكبرى: (١/ ٢١٨) (ط المعرفة).

(٤) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (١٩١).

(٥) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥)، الفتاوى الكبرى (١/ ٢١٨) (ط المعرفة).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب يحول بين المرء وقلبه، برقم: (٦٦١٧).

(٧) **انظر**: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٠٨).

١٦٦ ـ أَحكَمُ الحاكِمينَ، ١٦٧ ـ خير الحَاكِمِينَ:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عند بيانه لأدلة اسم الجلال: «الحاكم» أن هذا الاسم لم يأت في القرآن الكريم إلا مُفضَّلًا مضافًا بصيغتين(١):

الأولى: «أحكم الحاكمين في موضعين؛ وهما: قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨].

الثانية: «خير الحاكمين» في ثلاثة مواضع؛ هي: قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرُوا۟ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠].

١٦٨ ـ خَيرُ الغافرِينَ:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا الاسم مأخوذٌ من قوله تعالى: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥](٢).

١٦٩ ـ خَيرُ النَّاصِرِينَ:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عند بيانه لأدلة اسم الجلال: «الناصر» أن هذا الاسم لم يأت في القرآن الكريم إلا مُفضَّلًا مضافًا(٣)، وذلك في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٠].

١٧٠ ـ خير الفاتحين:

أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع عدة من مؤلفاته(٤)، واستدل

---

(١) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/٤٨)، مجموع الفتاوى: (٨/ ٧٩)، النبوات: (٢/ ٨٩٤)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٤/ ٤٧).

(٢) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ص: (٢٤).

(٣) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٥٨)، مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٤٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٦).

(٤) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨)، مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٢٥، ٤٤٩).

عليه بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩].

١٧١ ـ ذو العرش المجيد:

أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع عدة من مؤلفاته(١)، مستدِلًّا عليه بقوله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، قال شيخ الإسلام: «وقد قرئ: «المَجِيدُ»، بالرفع؛ صفةً لله، وقُرِئَ بالخفض؛ صفةً للعرش»(٢).

❁ ❁ ❁

---

(١) **انظر**: التسعينية: (١/ ١٢٤)، الرسالة العرشية، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (١١١)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٥١)، **وانظر**: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص: (٣٦٧).

(٢) الرسالة العرشية، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق: زمرلي) ص: (١١١).

المبحث الثاني

بيانه للأسماء التي يرجح عدم تسمية الله ﷻ بها

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: الأسماء التي وردت في بعض طرق حديث الأسماء المشهور، أو ورد إطلاقُها من بعض العلماء المعتبرين**
- **المطلب الثاني: أسماء تكلم بها بعض المبتدعة**

بعد الفراغ بحمد الله ﷻ من تقرير جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعيين الأسماء الحسنى، وتتبع ما ذكره منها في مؤلفاته، خصصنا هذا المبحث لتقرير جهوده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الأسماء التي يُرجَّحُ عدمُ تسميةِ اللهِ ﷻ بها، وقد سبق في بيان منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة عمومًا وفي توحيد الأسماء والصفات خصوصًا شدة حِرْصِهِ على الالتزام بما ورد في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة في هذا الباب، واقتفاء آثار السلف الصالح رحمهم الله في أي قول أو رأي يأخذ به في هذا الباب[1]؛ ومن أجل ذلك كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ شديد الحرص على أن لا يطلق على الله ﷻ في باب التسمية خصوصًا، إلا ما وافق الضابط الذي اختاره في تحديد ما يعتبر اسمًا في حق الله ﷻ[2].

كما كانت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهود بارزة في بيان الأسماء التي يُرجح عدم تسمية الله ﷻ بها؛ لفقدانِ الشروط التي نصّ عليها في ضابط ما يعتبر اسمًا

(١) **انظر**: ص: (٧١ ـ ٧٤) من هذه الرسالة. (٢) **انظر**: ص: (٢٠٩) من هذه الرسالة.

في حق الله ﷻ؛ وذلك إما لعدم ثبوتها؛ بأن لا تكون مما ورد في الكتاب أو السُّنَّة، أو لعدم صحة إطلاقها في حق الله ﷻ؛ لعدم اقتضائها للمدح والثناء بنفسها، أو لاختلال الشرطين معًا؛ كما هو الحال في بعض الأسماء التي سترد معنا خلال هذا المبحث.

وسأتناول الأسماء التي نصَّ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عدم تسمية الله ﷻ بها من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

الأسماء التي وردت في بعض طرق حديث الأسماء المشهور، أو ورد إطلاقها من بعض العلماء المعتبَرِينَ

وقد سبق بيان ترجيحِ شيخ الإسلام عدمَ صحةِ رفع تعيين الأسماء للنبي ﷺ، وأن هذا التعيين مدرج في الحديث[١]، والأسماء التي تكلم عنها شيخ الإسلام مبينًا عدمَ صِحَّةِ إطلاقها اسمًا في حق الله ﷻ، مع كونها وردتْ في بعض طرق هذا الحديث هي:

۞ المنتقم:

فقد قال فيه شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واسم المنتقم ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبيِّ ﷺ، وإنما جاء في القرآن مُقيَّدًا؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧].

والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى الذي يُذكر فيه «المنتقم»، فذكر في سياقه: «البر»، «التواب»، «المنتقم»، «العَفُوّ»، «الرءوف»، ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ»[٢].

---

(١) **انظر**: ص: (٢٤٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٦).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «ولا في أسمائه الثابتة عن النبي ﷺ اسم المنتقم، وإنما جاء المنتقم في القرآن مقيَّدًا؛ كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾، وجاء معناه مضافًا إلى الله؛ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾، وهذه نكرة في سياق الإثبات، والنكرة في سياق الإثبات مطلقة، ليس فيها عموم على سبيل الجمع»(١).

بهذا يتبين بالدليل الناصع عدمُ صحةِ إطلاق اسم المنتقم في حق الله عَجَّلَ، وأنه ليس منَ الأسماءِ الحُسنى التي يسمَّى الله بها ويدعى بها، فإن معنى المنتقم لم يرد في النصوص إلا مقيدًا، أو مضافًا إلى الله بصيغة النكرة في سياق الإثبات، وهذه الصيغة لا تفيد العموم(٢)، فيجب التقيدُ بالنصوصِ في هذا الباب، والالتزامُ بالضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى، وأن لا يطلَقَ على الله إلا ما توفر فيه شروطُ الاسم التي سبق بيانها، من وروده في الكتاب والسُّنَّة وصحة إطلاقه على الله عَجَّلَ باقتضائه المَدْحَ والثناءَ بنفسه لا بقَيدٍ، ولا شَرطٍ، وهذا ما لا يتوفر في اسم: «المنتقم».

القديم:

من الأسماء التي وردت مدرجةً في بعض طرق حديث الأسماء، وتكلم عنها شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ مرجحًا عدمَ صحةِ تسمية الله عَجَّلَ

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢٢).

(٢) يشار هنا إلى أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أورد هذا الاسم في آخر جَمعِهِ لأسماءِ الله الحسنى الواردة في القرآن الكريم؛ لكن ذكره مع جملة من الأسماء؛ مثل: الزارع والمخرج والمنشئ والمنزل والموسع والمنجي، والتي سبق أن أشار إلى أن هذه الأسماء إن وردت بصيغة أسماء الأفعال؛ فإن معناها معنى الأفعال المضارعة لإفادتها الاستمرار، وإن كان لفظها لفظَ الأسماءِ، وهذه الأسماء مما لا يصح إطلاقها اسمًا في حق الله عَجَّلَ، ولا تُعدّ من الأسماء الحسنى التي يُدعى الله عَجَّلَ بها، ولا تقتضي المدح والثناء بنفسها؛ كما مرّ معنا في ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى، **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٥، ٦٢ ـ ٦٣)، **وانظر**: ص: (٢٠٩) وما بعدها من هذه الرسالة.

بها ـ: اسم: «القديم»، وقد ورد هذا الاسم في طريق الوليد بن مسلم[(١)]، وفي طريق عبد الملك بن محمد الصَّنْعَاني[(٢)]، وفي طريق عبد العزيز ابن الحصين بن الترجمان[(٣)]، وفي جمع الحَلِيميِّ[(٤)]، والبيهقيِّ[(٥)]، وابن مَنده[(٦)]، والرازيّ[(٧)].

وقد تكلم شيخ الإسلام عن هذا الاسم مرجحًا عدمَ صحَّةِ تسميةِ اللهِ ﷻ به في مواضع عدة من كتبه؛ فمن ذلك:

قوله ﵀: «وأما كون القديم الأزليِّ واحدًا، فهذا اللفظ لا يوجد لا في كتاب الله، ولا في سُنَّة نبيِّهِ؛ بل ولا جاء اسمُ «القديم» في أسماء الله تعالى، وإن كان من أسمائه «الأول».

والأقوال نوعان: فما كان منصوصًا في الكتاب والسُّنَّة، وَجَبَ الإقرارُ به على كل مسلم، وما لم يكن له أصل في النص والإجماع، لم يجب

---

(١) تقدمت ترجمته **انظر**: ص: (٢٤٥)، **وانظر** روايته التي ورد فيها اسم «القديم» في: جزء فيه طرق حديث: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)** لأبي نعيم ص: (١٠٧ ـ ١٠٨).

(٢) عبد الملك بن محمد الحِمْيَري البَرْسَمي، الصنعاني من أهل صنعاء دمشق، أخرج حديثه أبو داود والنسائي وابن ماجه، لكنه لين الحديث.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال للمزي: (١٨/ ٤٠٥)، تقريب التهذيب ص: (٦٢٧).
وانظر روايته التي ورد فيها اسم «القديم» في: سنن ابن ماجه ص: (٦٣٦)، كتاب الدعاء، باب أسماء الله ﷻ، برقم: (٣٨٦١).

(٣) عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان أبو سهل المروزي، ضعيف الحديث، لم يوثقه سوى الحاكم.
انظر ترجمته في: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (٥/ ٢٨٦)، لسان الميزان لابن حجر: (٤/ ٢٨).
وانظر روايته التي ورد فيها اسم «القديم» في: المستدرك على الصحيحين: (١/ ١٧)، والأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٣٣).

(٤) **انظر** ذكره لاسم «القديم» في: المنهاج في شعب الإيمان: (١/ ١٨٨).

(٥) **انظر** ذكره لاسم «القديم» في: الأسماء والصفات: (١/ ٣٦).

(٦) **انظر** ذكره لاسم «القديم» في: كتاب التوحيد: (٢/ ١٧١).

(٧) **انظر** ذكره لاسم «القديم» في: لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى والصفات ص: (٣٥٨).

قَبوله ولا رده حتى يعرف معناه»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في أثناء الردّ على أهل الكلام؛ الذين يطلقون اسم «القديم» على الله ﷻ ـ: «والصواب أن **القديم** ما تقدم على غيره في اللغة التي جاء بها القرآن، وأما كونه كان معدومًا، أو لم يكن معدومًا، فهذا لا يُشترط في تسميته قديمًا، والله أحق أن يكون قديمًا؛ لأنه متقدم على كل شيء؛ لكن لما كان لفظ القديم فيه نَوَاحٍ لا تدل مطلقة على المتقدم على غيره، كان اسم «الأولِ» أحسنَ منه، فجاء في أسمائه الحسنى التي في الكتاب والسُّنَّة أنه «الأولُ»، وفرقٌ بين الأسماء التي يُدعى بها وبين ما يُخبر به من الألفاظ لأجل الحاجة إلى بيان معانيها»[٢].

الدَّهر:

من الأسماء التي أطلقها بعض أهل العلم في حق الله ﷻ، ورجح شيخ الإسلام عدمَ صحَّةِ تسميةِ اللهِ ﷻ بها ـ: «الدَّهر»، وقد أورد هذا الاسمَ ابنُ حزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في جَمعِهِ للأسماء الحُسنى في كتابه المُحَلَّى[٣]، وسيأتي في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ نسبةُ إطلاق التسمية به إلى الإمام نُعيمِ بن حَمَّاد، ومعه طائفة من أهل الحديث لم يُسَمِّهِم، وبعض الصوفية ولم يسمهم أيضًا.

وهناك نصٌّ في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول يفيد عدم جزم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بأن الدّهر اسم من أسماء الله ﷻ أو لا؛ حيث قال:

«وكذلك قولُ النبيِّ ﷺ: **(لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ)**[٤]،

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ١٢٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٧١ ـ ١٧٢)، **وانظر**: الصفدية: (٢/ ٨٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٣٩١)، (٤/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٥٧).

(٣) المحلى (٨/ ٣١).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سبّ الدَّهر، برقم: (٥٨٢٧).

وقوله ـ فيما يروي عن ربه ﷻ ـ: **(يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِيَ الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)**[(١)]؛ فإن مَن سَبَّ الدَّهر من الخلق، لم يقصد سَبَّ الله سبحانه، وإنما يَقصِدُ أن يَسُبَّ مَن فعل به ذلك الفعلَ، مضيفًا له إلى الدَّهر، فيقع السَّبُّ على الله؛ لأنه هو الفاعل في الحقيقة، وسواء قلنا: إن الدَّهر اسم من أسماء الله تعالى، كما قال نُعَيمُ بن حَمَّاد، أو قلنا: إنه ليس باسم، وإنما قوله: **(وَأَنَا الدَّهْرُ)**؛ **أي**: أنا الذي أفعل ما ينسبونه إلى الدَّهر، ويوقعون السَّبَّ عليه؛ كما قاله أبو عُبيدٍ والأكثرونَ؛ ولهذا لا يَكفر من سَبَّ الدَّهرَ ولا يقتل، لكن يُؤَدَّبُ ويُعزَّرُ؛ لسُوء منطقه»[(٢)].

فظاهر هذا الكلام عدمُ جَزمِ شيخِ الإسلام بأن الدَّهر ليس من أسماء الله ﷻ، وإن كان في كلامه مَيْلٌ إلى ذلك، ولكن في مواضِعَ أخرى من كتبه جَزَمَ بأن الدَّهر ليس من أسماء الله ﷻ، ومن ذلك قول شيخ الإسلام رحمه الله: «تَنازَعَ المسلمون في تسمية الله بالدَّهر؛ ففي الصحيح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **(لَا يَسُبُّ أَحَدُكُمُ الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ، وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لِلعِنَبِ: الكَرْمَ، فَإِنَّ الكَرْمَ: الرَّجُلُ المُسْلِمُ)**[(٣)]، وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **(قَالَ اللهُ ﷻ: يَسُبُّ ابْنُ آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِيَ الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)**[(٤)]، وفي رواية أخرى: **(يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَقُولُ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ؛ فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ؛ فَإِنْ شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا)** هذه ألفاظ مسلم[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سبّ الدَّهر، برقم: (٥٨٢٤).

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول: (٣/ ٩٢١ ـ ٩٢٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لا تسبوا الدَّهر، برقم: (٦١٨٢).
ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سبّ الدَّهر، برقم: (٥٨٢٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لا تسبوا الدَّهر، برقم: (٦١٨١).
ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سبّ الدَّهر، برقم: (٥٨٢٣).

(٥) في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سبّ الدَّهر، برقم: (٥٨٢٥).

قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات»(١): «اعلم أن أبا بكر الخَلَّالَ(٢) قال: أخبرني بشر بن موسى الأَسديُّ(٣) قال: سألتُ أبا عبد الله أحمد ابن حنبل عن الدَّهر فلم يجبني فيه بشيء، قال القاضي: وظاهر هذا أن أحمد توقف عن الأخذ بظاهر الحديث، وقال حنبل(٤): سمعت هارون الحَمَّال(٥) يقول لأبي عبد الله: كنا عند سفيان بن عيينة بمكة، فحدثنا أن النبيَّ ﷺ قال: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ»، فقام فتح بن سهل(٦) فقال: يا أبا محمد، نقول: يا دهر ارزقنا؟ فسمعتُ سفيانَ يقول: خُذوه فإنه جهميٌّ، وهرب، فقال أبو عبد الله: القوم يردّون الآثار عن رسول الله ﷺ، ونحن نؤمن بها، ولا نَرُدُّ على رسولِ الله ﷺ قولَهُ، قال القاضي: «وظاهر هذا أنه أخذ بظاهرِ

---

(١) **انظر**: إبطال التأويلات لآيات الصفات: (٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) أحمد بن محمد بن هارون البغدادي أبو بكر الخلال، الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، أخذ العلم عن كبار تلاميذ الإمام أحمد، له كتاب العلل، والسُّنَّة، توفي سنة: ٣١١هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٥/ ١١٢)، سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٢٩٧).

(٣) بشر بن موسى، أبو علي الأسدي البغدادي، الإمام الحافظ الثقة المعمر، من بيت فضل ورياسة ونبل، كان الإمام أحمد يكرمه، توفي سنة: ٢٨٨هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٧/ ٨٦)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٥٢).

(٤) حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي الشيباني، الحافظ المحدث، ابن أخ الإمام أحمد، وتلميذه، له من التصانيف: كتاب الفتن، والمحنة، ومسائل الإمام أحمد، توفي بواسط سنة: ٢٧٣هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٨/ ٢٨٦)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥١).

(٥) هارون بن عبد الله بن مروان، أبو موسى البزار، المعروف بالحمَّال، الإمام الحجة الحافظ، روى له أصحاب الكتب الستة سوى البخاري، توفي سنة: ٢٤٩هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٤/ ٢٢)، سير أعلام النبلاء: (١٢/ ١١٥).

(٦) لم أقف على ترجمته، ولكن مما ورد في خبره أن المتوكل أمر بمسألة الإمام أحمد عمن يستحق أن يولى القضاء، وكان من ضمن من سُئل عنه الفتح بن سهل، فقال: «جهمي من أصحاب المريسي»، **انظر**: سير أعلام النبلاء: (١١/ ٢٩٧)، ولما كان في مرضه الذي توفي فيه، استأذن الفتح بن سهل في أن يعوده فحجبه، **انظر**: سير أعلام النبلاء: (١١/ ٣٣٥)، تاريخ الإسلام: (١٨/ ١٣٧)، وهذا يدل على أنه كان جَهمِيًّا مبتدعًا معروفًا في ذلك الزمان.

الحديثِ، ويَحتمِلُ أن يكونَ قوله: ونحن نؤمن بها، راجعًا إلى أخبار الصفات في الجملة، ولم يرجع إلى هذا الحديث خاصة.

قال: وقد ذكر شيخنا أبو عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ **يعني**: ابن حامد[(١)] ـ هذا الحديث في كتابه، وقال: «لا يجوز أن يُسمَّى اللهُ دَهْرًا»، والأمر على ما قاله؛ لأنه قد رُوِيَ في بعضِ ألفاظِ الحديث ما يمنع من حمله على ظاهره هذا، ولم يَرِدْ في غيرِهِ من أخبار الصفات ما دلّ على صرفه عن ظاهره؛ فلهذا أوجب حَملَهَا على ظاهرها؛ وذلك أنه رُوِيَ فيه: **(إِنَّهُ يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِيَ الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)**، وفي لفظ آخر: **(لِيَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، أُجَدِّدُهُ وَأُبْلِيهِ، وَأَذْهَبُ بِمُلُوكٍ وَآتِي بِمُلُوكٍ)**[(٢)]:

فتبيّن أن الدَّهر هو الليل والنهار، خُلِقَ له وبيده، وأنه يجدده ويبليه؛ فامتنع أن يكون إلا له، وأصل هذا الخبر أنه ورد على سَببٍ؛ وهو: أن الجاهلية كانت تقول: أصابني الدَّهر في مالي بكذا، ونالتني قوارعُ الدَّهرِ ومصائبُهُ، فيضيفون كلَّ حادثٍ يحدث بما هو جارٍ بقضاء الله وقَدَرِهِ وخَلقِهِ وتقديره؛ من مرض أو صحة، أو غِنًى أو فقر، أو حياة أو موت ـ: إلى الدَّهر، ويقولون: لَعَنَ الله هذا الدَّهرَ والزمانَ؛ ولذلك قال قائلهم:

أَمِنَ الـمَـنُـونِ وَرَيْـبِـهِ تَـتَـوَجَّـعُ ... وَالدَّهْرُ لَيسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَّجْزَعُ[(٣)]

---

(١) الحسن بن حامد بن علي البغدادي أبو عبد الله الوراق، شيخ الحنابلة في وقته، له كتاب الجامع في الفقه، وكتب أخرى في السُّنَّة، وكان معظمًا عند السلطان والعامة، توفي سنة: ٤٠٣هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٧/ ٣٠٣)، سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٠٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢/ ٤٩٦) بلفظ: **(لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: أَنَا الدَّهْرُ؛ الأَيَّامُ وَاللَّيَالِي لِي، أُجَدِّدُهَا وَأُبْلِيهَا، وَآتِي بِمُلُوكٍ بَعْدَ مُلُوكٍ)**، وقال محققو المسند: «حديث صحيح، وهذا إسناد حسن»: (١٦/ ٢٧٢ ط الرسالة).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وفد على النبي ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مُسَجًّى وشهد دفنه، شارك في الغزو والفتوح، وتوفي بمصر في عهد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سنة: ٢٧هـ، **انظر** ترجمته في: تاريخ الإسلام: (٣/ ٣٥٨)، الوافي بالوفيات: (١٣/ ٢٧٤).

وهذا البيت مطلع أشهر قصيدة له، رثى بها خمسة من أبنائه ماتوا بالطاعون في عام =

وقال تعالى: ﴿نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور: ٣٠]؛ أي: ريب الدَّهر وحوادثه، وقال عَجَلَّ: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]؛ فأخبر عنهم بما كانوا عليه من نسبة أقدار الله وأفعاله إلى الدَّهرِ؛ فقال النبي ﷺ: (لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ)؛ أي: إذا أصابتكم المصائب لا تنسبوها إليه؛ فإن الله هو الذي أصابكم بها، لا الدَّهر، وأنكم إذا سببتمُ الدَّهرَ، وفاعل ذلك ليس هو الدَّهر[1]»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في جوابه عن سؤال هذا نصُّه ـ: «قوله ﷺ: (لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ)، فهل هذا موافِقٌ لما يقوله الاتحادية: بينوا لنا ذلك؟:

فأجابَ: الحمد لله، قوله: (لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ)، مرويٌّ بألفاظ أُخَر؛ كقوله: (يَقُولُ اللهُ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ؛ بِيَدِيَ الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ)[3]، وفي لفظ: (لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ؛ يُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)[4]، وفي لفظ: (يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ)[5]:

فقوله في الحديث: (بِيَدِيَ الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)، يبيّن أنه ليس المراد به أنه الزمان؛ فإنه قد أخبر أنه يقلب الليل والنهار، والزمان هو الليل والنهار، فدلَّ نفسُ الحديث على أنه هو يقلب الزمان ويصرفه؛ كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣، ٤٤]، **وإزجاء السحاب**: سَوقُهُ، **والودق**: المطر:

= واحد، **انظر**: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٦/ ٢٨٠)، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ص: (٢٠٥)، خزانة الأدب للبغدادي: (١/ ٤٠١).

(١) إلى هنا انتهى النقل من كتاب إبطال التأويلات لآيات الصفات: (٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٤١١ ـ ٤١٥). (٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) تقدم تخريجه قريبًا. (٥) تقدم تخريجه قريبًا.

فقد بيّن سبحانه خلقه للمطر، وإنزاله على الأرض؛ فإنه سبب الحياة في الأرض؛ فإنه سبحانه جعل من الماء كل شيء حيٍّ، ثم قال: ﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ﴾، إذ **تقليبه اللَّيلَ والنهارَ**: تحويلُ أحوالِ العالم؛ بإنزال المطر الذي هو سبب خلق النبات والحيوان والمعدن، وذلك سبب تحويل الناس من حال إلى حال، المتضمنُ رفعَ قوم وخفضَ آخرِينَ.

وقد أخبر سبحانه بخلقه الزمان في غير موضع؛ كقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةٗ لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾ [الفرقان: ٦٢]، وقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]،،، وغير ذلك من النصوص التي تبين أنه خالق الزمان.

ولا يتوهمُ عاقلٌ أن الله هو الزمان؛ فإن الزمان مقدار الحركة، والحركة مقدارها من باب الأعراض والصفات القائمة بغيرها؛ كالحركة والسكون والسواد والبياض.

ولا يقول عاقل: إن خالق العالم هو من باب الأعراض، والصفاتِ المفتقرةِ إلى الجواهرِ والأعيان؛ فإن الأعراضَ لا تقوم بنفسِهَا؛ بل هي مفتقرةٌ إلى محلٍّ تقوم به، **والمفتقر إلى ما يغايره لا يوجد بنفسه؛ بل بذلك الغير**، فهو محتاج إلى ما به في نفسه من غيره فكيف يكون هو الخالقَ؟!

ثم أن يستغني بنفسه وأن يحتاج إليه ما سواه، وهذه صفة الخالق سبحانه، فكيف يتوهم أنه من النوع الأول؟!

وأهل الإلحاد؛ القائلون بالوَحدةِ أوِ الحلولِ أو الاتحاد، لا يقولون: إنه هو الزمان، ولا أنه من جنس الأعراض والصفات؛ بل يقولون: هو مجموعُ العالم، أو حَالٌّ في مجموع العالم.

فليس في الحديث شبهة لهم لو لم يكن قد بيّن فيه أنه سبحانه مقلب الليل والنهار، فكيف وفي نفس الحديث أنه بيده الأمر يقلب الليل والنهار؟!

إذا تبيّن هذا، فللناس في الحديث قولان معروفان لأصحاب أحمد وغيرهم:

أحدهما ـ وهو قول أبي عبيد[(١)] وأكثر العلماء ـ: أن هذا الحديث خرج الكلامُ فيه لردّ ما يقوله أهل الجاهلية، ومَن أشبَهَهُم؛ فإنهم إذا أصابتهم مصيبة، أو مُنِعُوا أغراضَهُم، أخذوا يسبُّون الدَّهر والزمان؛ يقول أحدهم: قبَّح الله الدَّهر؛ الذي شَتَّتَ شَملَنا، ولَعَنَ الله الزمان؛ الذي جرى فيه كذا وكذا.

وكثيرًا ما جرى من كلام الشعراء وأمثالهم نحو هذا؛ كقولهم: يَا دهرُ فعلتَ كذا، وهم يقصدون سَبَّ مَن فعل تلك الأمور، ويضيفونها إلى الدَّهر، فيقع السَّبُّ على الله تعالى؛ لأنه هو الذي فعل تلك الأمورَ وأحدثها، والدَّهرُ مخلوقٌ له، وهو الذي يقلبه ويصرفه.

والتقديرُ: أن ابن آدم يَسُبُّ مَن فعل هذه الأمورَ، وأنا فعلتها؛ فإذا سَبَّ الدَّهرَ، فمقصوده سَبُّ الفاعل، وإن أضاف الفعلَ إلى الدَّهرِ؛ فالدَّهرُ لا فعل له، وإنما **الفاعل هو الله وحده**.

وهذا كرجل قضى عليه قاضٍ بحق، أو أفتاه مفتٍ بحق، فجعل يقول: لعن الله من قضى بهذا أو أفتى بهذا، ويكون ذلك من قضاء النبيِّ ﷺ وفتياه؛ فيقع السبُّ عليه، وإن كان السابُّ ـ لجهله ـ أضافَ الأمرَ إلى المبلِّغ في الحقيقة، والمبلِّغ له فعل من التبليغ، بخلاف الزمان؛ فإن الله يقلبه ويصرفه.

والقول الثاني: قول نُعيم بن حَمَّاد، وطائفةٍ معه من أهل الحديث والصوفية؛ أن الدَّهر من أسماء الله تعالى، ومعناه: القديمُ الأزليُّ.

ورَوَوْا في بعض الأدعيةِ: «يا دهر، يا ديهور، يا ديهار»[(٢)]، وهذا المعنى

---

(١) القاسم بن سلّام أبو عبيد الهروي، **وانظر** في كلامه حول الحديث كتابه: غريب الحديث: (٢/ ١٤٥ ـ ١٤٨).

(٢) أورده أبو طالب المكي في قوت القلوب ص: (١١)، ضمن دعاء طويل قال عنه: «هذه =

صحيح؛ لأن الله سبحانه هو الأول؛ ليس قبله شيءٌ، وهو الآخِرُ؛ ليس بعده شيءٌ، فهذا المعنى صحيح، إنما النزاع في كونه يسمى دهرًا بكل حال.

فقد أجمع المسلمون ـ وهو مما علم بالعقل الصريح ـ أن الله ﷻ ليس هو الدَّهرَ؛ الذي هو الزمانُ، أو ما يجري مَجرَى الزمانِ؛ فإن الناس متفقون على أن الزمانَ الذي هو الليل والنهار»[١].

فمن خلال هذين النصَّين من كلام شيخ الإسلام رحمه الله يتبين أنه يُرجِّح عدم صحة تسمية الله ﷻ بـ«الدَّهر».

۞ المتكلم، والمريد:

من الأسماء التي أُطلقتْ على الله ﷻ وبيَّن شيخ الإسلام عدمَ صحةِ تسميته بها ـ: المتكلم والمريد، وجاء إطلاق اسم المريد في جمع ابن العربي المالكي رحمه الله في كتابه أحكام القرآن[٢]، وأطلقه أيضًا محمد بن محمود الأصفهانيُّ[٣] صاحبُ العقيدة الأصفهانية التي شرحها شيخ الإسلام ابن تيميّة، وأطلق فيها أيضًا اسمَ المتكلم، وتكلم شيخ الإسلام رحمه الله عن هذين الاسمين في شرحه المذكور؛ مُنبِّهًا على اختلال شرط صحة الإطلاق؛ حيث إنهما لا يقتضيانِ المَدحَ والثناءَ في حق الله ﷻ مطلقًا، إضافةً إلى كونهما لم يثبتا في النصوص من الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وأما تسميته سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم، فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن، ولا في الأسماء

= الكلمات المنثورة مما روي في اسم الله ﷻ الأعظم بأخبار في ذلك مأثورة»، ولم أقف عليه مسندًا، والله أعلم.

(١) مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٩١ ـ ٤٩٤)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٢) **انظر**: أحكام القرآن (٢/ ٣٣٩).

(٣) محمد بن محمود بن محمد الأصفهاني، أبو عبد الله القاضي الشافعي الأصولي المتكلم، أشعري العقيدة، له تصانيف عدة، منها: شرح المحصول، وغاية المطلب في المنطق، توفي سنة: ٦٨٨هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: (٨/ ١٠٠)، شذرات الذهب: (٥/ ٤٠٦).

الحسنى المعروفة، ومعناهما حقٌّ، ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها، والعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك وهي[1] في نفسها صفات مدح والأسماء الدالة عليها أسماء مدح.

وأما الكلام والإرادة: فلما كان جنسه ينقسم إلى محمود؛ كالصدق والعدل، وإلى مذموم؛ كالظلم والكذب، **والله تعالى لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم**، جاء ما يوصف به من الكلام والإرادة في أسماء تخصّ المحمود؛ كاسمه الحكيم، والرحيم، والصادق، والمؤمن، والشهيد، والرءوف، والحليم، والفتاح ونحو ذلك، مما يتضمن معنى الكلام، ومعنى الإرادة؛ فإن الكلام نوعان: إنشاءٌ وإخبارٌ، والإخبار ينقسم إلى صدق وكذب، والله تعالى يوصف بالصدق دون الكذب، والإنشاء نوعان: إنشاء تكوين، وإنشاء تشريع، فإنه سبحانه له الخَلقُ والأمر، وإنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون، والتكوين يستلزم الإرادة عند جماهيرِ الخلائقِ، وكذلك يستلزم الكلامَ عند أكثرِ أهل الإثبات، وأما التشريعُ فيستلزِمُ الكلامَ، وفي استلزامه الإرادةَ نزاعٌ، والصواب أنه يستلزم أحدَ نوعَيِ الإرادة؛ كما سنبين إن شاء الله، والإنشاء يتضمن الأمر والنهي والإباحة، والله تعالى يوصف بأنه يأمر بالخير، وينهى عن الشر، فهو سبحانه لا يأمر بالفحشاء، وكذلك الإرادة قد نزَّه نفسه عن بعض أنواعها بقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ فلهذا لم يجئ في أسمائه الحسنى المأثورةِ: المتكلمُ والمريدُ، وأما ما يوصف به الرب من الكلام والإرادة فقد دلت عليه أسماؤه الحسنى»[2].

إلى أن قال رحمه الله ـ بعد استطرادٍ طويلٍ في توضيح مذهب السلف في

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: «هي» بدون واو، والله أعلم.
(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩ ـ ٢٠).

الكلام ـ: «والمقصود هنا التنبيه على الفرق بين المتكلم والمريد وغيرهما؛ حيث جاءتِ النصوصُ باسم: العليم، والقدير، والسميع، والبصير، ولم تأت باسم: المريد والمتكلم، بما يدلّ على مطلق الإرادة والكلام، وإنما جاءت بما يدلّ على الكلام المحمود، والإرادة المحمودة، لا باسم يشترك فيه المحمود والمذموم»(١).

* **تنبيهات:**

هناك جملة من الأسماء التي وردت في بعض مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللهُ في بعض السياقات المعيّنة، والتي لا يمكن إيرادها ضمن الأسماء الحسنى التي يثبتها شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللهُ؛ ولكن أحببتُ الإشارةَ إليها، ورفعَ اللَّبْسِ الذي قد يقع لدى القارئ عندما يقف على تلك المواضع من مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، وهذه الأسماء هي:

۞ بعض أسماء الفاعل العامة والخاصة:

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في آخر جَمعِهِ للأسماء الحسنى من القرآن الكريم جُملةً منَ الأسماء التي نصَّ في مقدمة جمعه أنها من أسماء الفعل العامة والخاصة، وهذه الأسماء هي:

الجاعل، والزَّارع، والفالق، والمخرج، والمنجي، والمنزل، والمنشئ، والمُوسِع(٢)، وقد سبق بيان أن هذه الصيغ ـ كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ـ معناها معنى الأفعال المضارعة؛ لإفادتها الاستمرار، لكن لفظها لفظ الأسماء، وهذه الأسماء مما لا يصح إطلاقها اسمًا في حق الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا تُعَدُّ من الأسماء الحسنى التي يُدعى الله عَزَّ وَجَلَّ بها، ولا تقتضي المدحَ والثناءَ بنفسها؛ كما مرّ معنا في ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى(٣)، كما أن أكثر أهل العلم الذين اعتنوا بجمع الأسماء

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٢٢).
(٢) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٣ ـ ٦٣).
(٣) **انظر**: ص: (٤٦٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

الحسنى وشرحها لم يعدوا هذه الأسماء من الأسماء الحسنى التي يُدعى الله ﷻ بها[(١)].

۞ الموجود:

هذا الاسم أثبته شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق معيّن، فترددْتُ كثيرًا في إدخاله في الأسماء الحسنى؛ حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في أثناء كلامه على باب الأسماء وباب الإخبار عن الله ﷻ بما ليس باسم ولا صفة، وأنه أوسع من باب الأسماء والصفات، فقال ـ: «وأما الإخبار عنه، فلا يكون باسم سيئ؛ لكن قد يكون باسم حَسَن، أو باسم ليس بسيئ، وإن لم يحكم بحُسنِهِ؛ مثل: اسم شيءٍ وذاتٍ وموجودٍ؛ إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به: الموجود عند الشدائد، فهو من الأسماء الحسنى»[(٢)].

وهذا السياق يدل مَن تأمله على أنه لا يعتبر اسمُ الموجود من أسماء الله الحسنى؛ لأن أسماء الله الحسنى كما قال هو بنفسه: «**الأسماء الحسنى المعروفة**: هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها»[(٣)]، وهذا الاسم لم يثبت الدعاء به لا في كتاب الله ﷻ ولا في سُنَّة رسول الله ﷺ، ولا في أثر من آثار السلف الصالح المعتبرين، ولا جاء في الكتاب والسُّنَّة، ولا يقتضي المدح والثناء بنفسه، وإنما هو مشروط بأن يريد المتكلم به: الموجودَ عند الشدائدِ، **وأسماء الله ﷻ تقتضي المدح والثناء بنفسها، وليست متوقفة على إرادة المتكلم بها**، والله أعلم.

۞ البرهان:

جاء في أحد النصوص التي سبق نقلها عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في أثناء شرحه لاسم الجلال ـ: اسم: «الهادي» في قوله: «ومن أسمائه

---

(١) **انظر**: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٢٣ ـ ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ١٤٢).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩).

الهادي، وقد جاء أيضًا البرهان»[١].

ولم أقف على دليل من القرآن الكريم أو السُّنَّة النبوية الصحيحة فيه الإشارة إلى تسمية الله ﷻ بالبرهان، وقد جاء هذا الاسم في إحدى روايات حديث جمع الأسماء الحسنى عند ابن ماجه في سننه[٢]؛ من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني[٣]، لكنها لا تصح؛ كما سبق بيانه في الفصل الثاني من الباب الأول، وجاء أيضًا في جمع جعفر الصادق[٤]، وذكره أيضًا الشرباصي في موسوعة «له الأسماء الحسنى»[٥]، واستدل بعضهم على ثبوت هذا الاسم بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٤]، وبقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، وبقوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ونحوها من الآيات[٦].

وسياق كلام شيخ الإسلام رحمه الله لا يفيد الجزم بتسمية الله ﷻ: «البرهان»، وعدم ذكره له في موضع آخر من مؤلفاته، أو الإشارة إلى دليله يقوي ترجيح عدم تسمية الله ﷻ بهذا الاسم، وعدم ثبوته في حقه؛ اسمًا يُدعى به[٧].

---

(١) قاعدة أولية في أصل العلم الإلهي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٨).
(٢) **انظر**: سنن ابن ماجه ص: (٦٣٦)، كتاب الدعاء، باب أسماء الله ﷻ، برقم: (٣٨٦١).
(٣) تقدمت ترجمته، والكلام على ضعف روايته، **انظر**: ص: (٥٢٠) وما بعدها.
(٤) **انظر**: طرق حديث **(إنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)**، للحافظ أبي نعيم ص: (١٦٨)، فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر: (١١/ ٢٢١)، وقال جعفر الصادق: «وأما التي في الأنعام: يا غفور، يا برهان...»، ولا يوجد هذا الاسم أو ما يدل عليه في سورة الأنعام، والله أعلم.
(٥) موسوعة ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: (٢/ ١٣٠).
(٦) لم أقف في كلام المفسرين لهذه الآيات على من أشار إلى أن المراد بالبرهان فيها هو الله ﷻ، والله أعلم.
(٧) **انظر**: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٢٣)، وقد أشار فضيلة =

۞ الدليل:

جاء في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يفيد تسمية الله ﷻ بـ «الدليل»، وذلك في قوله: «وفي الدعاء الذي علّمه الإمام أحمد لبعض أصحابه: «يا دليل الحيارى، دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»[1]؛ ولهذا كان عامة أهل السُّنَّة من أصحابنا وغيرهم على أن الله يسمى دليلًا.

ومنع ابن عقيل[2] وكثير من أصحاب الأشعري أن يُسمَّى الله دليلًا؛ لاعتقادهم أن الدليل هو ما يُستدَلُّ به، وأن الله هو الدالُّ، وهذا الذي قالوه بحَسَبِ ما غلب في عُرف استعمالهم من الفَرقِ بين الدالِّ والدليل، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الدليل معدولٌ عن الدالِّ، وهو ما يُؤكد فيه صفة الدلالة، فكل دليل دالٌّ، وليس كل دالٍّ دليلًا، وليس هو من أسماء الآلات التي يُفعل بها، فإن «فَعِيلًا» ليس من أبنية الآلات؛ كمِفْعَل ومِفْعَال، وإنما سُمِّي ما يُستدلُّ به منَ الأقوال والأفعال والأجسام: أدلة؛ باعتبار أنها تدلُّ مَن يستدلُّ بها، كما يخبر عنها بأنها تَهدِي، وتُرشِد، وتُعرِّف، وتُعَلِّم، وتقول، وتجيب، وتحكم، وتفتي، وتقص، وتشهد، وإن لم يكن لها في ذلك قصدٌ وإرادةٌ، ولا حسٌّ وإدراكٌ، كما هو مشهور في الكلام العربي وغيره، فما ذكروه من الفرق والتخصيص لا أصل له في كلام العرب.

الثاني: أنه لو كان الدليل من أسماء الآلات التي يُفعل بها، فقد قال الله تعالى ـ فيما رَوى عنه نبيُّه في عبده المحبوب ـ: **(فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي**

= شيخنا محمد خليفة التميمي ـ حفظه الله ـ إلى أن الإمام القرطبي ممن ذكر هذا الاسم في جمعه، ولم أقف عليه في الجزء المطبوع من كتابه الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، والله أعلم.

(١) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (١١٤ ـ ١١٥) من هذه الرسالة.

(٢) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، أبو الوفاء، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٢٥٣).

يُبْصِرُ، وَبِي يَعْقِلُ، وَبِي يَنْطِقُ، وَبِي يَبْطِشُ، وَبِي يَسْعَى)(١)، والمسلم يقول: استعنت بالله، واعتصمت به.

وإذا كان ما سوى الله من الموجودات: الأعيان والصفات، يُستدل بها، سواء كانت حية أو لم تكن؛ بل ويستدل بالمعدوم؛ فلَأن يستدل بالحي القيوم أولى وأحرى، على أن الذي في الدعاء المأثور: «يا دليلَ الحَيارَى دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»، يقتضي أن تسميته دليلًا باعتبار أنه دالٌّ لعباده، لا بمجرد أنه يُستدل به، كما قد يُستدل بما لا يقصد الدلالة والهداية؛ من الأعيان والأقوال والأفعال»(٢).

ففي هذا النقل المطوّل عن شيخ الإسلام تفصيلُ القول في تسمية الله ﷻ دليلًا؛ لكن وجب التنبيه على أن التسمية هنا ليس المراد بها إدخالَ هذا الاسم في الأسماء الحسنى، وهذا من الأمور الواضحة الجلية؛ حيث إنه لم يقل أحد من أهل السُّنَّة والجماعة: إن الله يُسمى دليلًا التسميةَ الاصطلاحيةَ، بلِ المراد جواز الإخبار عن الله ﷻ بأنه دليل، لا من باب جعله من أسماء الله الحسنى، فهذا ليس عليه دليل من الكتاب والسُّنَّة، ومما

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقال الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة: (٤/ ١٩١) حديث رقم: (١٦٤٠): «إن شيخ الإسلام ابن تيميّة أورد الحديث في عدة أماكن من مجموع الفتاوى، من رواية البخاري بزيادة: **(فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَبْطِشُ، وَبِي يَمْشِي)**، ولم أر هذه الزيادة عند البخاري ولا عند غيره ممن ذكرنا من المخرجين، وقد ذكرها الحافظ في أثناء شرحه للحديث، نقلًا عن الطوفي ولم يعزها لأحد».اهـ، **وانظر**: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: (١١/ ٣٥٢).
والذي أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب التواضع، برقم: (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا زَالَ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي، لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ؛ يَكْرَهُ المَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ)**.

(٢) قاعدة أولية في أصل العلم الإلهي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٧ ـ ١٨)، **وانظر**: مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٤ ـ ٩٥).

لم يقل به أحد من العلماء المعتبرين، وقد سبق تقرير شيخ الإسلام رحمه الله بأن أسماء الله ﷻ توقيفية؛ أي: إنها تؤخذ من أدلة الكتاب والسُّنَّة والإجماع(١)، ويشبه هذا الإطلاق في حق الله ﷻ ما سبق تقريره من كلام شيخ الإسلام رحمه الله؛ من جواز تسمية الله ﷻ بالشيء والموجود ونحوها من الأسماء التي يُخبر بها عن الله ﷻ، ولكن لا تدخل في أسمائه الحسنى، التي ذكر في ضابطها: أن تكون مما ورد في الكتاب والسُّنَّة، وأن الله ﷻ يُدعى بها، وأنها تقتضي المدح والثناء بنفسها(٢).

ومما يؤيد ترجيح عدم إدخال اسم: «الدليل» في أسماء الله الحسنى التي يُدعى بها ـ: أن شيخ الإسلام رحمه الله ذكره في معرض بيان معاني اسم الله الهادي، مستدِلًا بالأثر الذي رواه عن الإمام أحمد في تقرير معنى الهادي؛ وذلك حين قال: «إن أفعاله هي مقتضى أسمائه وصفاته؛ فمغفرته ورحمته من مقتضى اسمه «الغفور» «الرحيم»، وعفوه من مقتضى اسمه «العفو»؛ ولهذا لما قالت عائشة للنبي ﷺ: إن وافقتُ ليلةَ القدر ماذا أقول؟ قال: (**قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العَفْوَ؛ فَاعْفُ عَنِّي**)(٣)، وهدايته ودلالته من مقتضى اسمه الهادي، وفي الأثر المنقول عن أحمد بن حنبل أنه أمر رجلًا أن يقول: «يا دليلَ الحَيَارى، دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»(٤).

المطلب الثاني
أسماء تكلّم بها بعض المبتدعة

من المعلوم أن من أصول المبتدعة التي تميّز بها معتقدهم ـ عدمَ التزامهم بالكتاب والسُّنَّة فيما يطلقونه في حق الله ﷻ؛ ومما يدلّ على ذلك

(١) **انظر**: ص: (٢٧٠) وما بعدها من هذه الرسالة.
(٢) **انظر**: ص: (٢٠٩) وما بعدها من هذه الرسالة.
(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢١).
(٤) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٢ ـ ٩٣).

إطلاقهم على الله ﷻ بعضَ الأسماء التي لم يثبت تسمية الله ﷻ بها؛ بل إنها تَحمِل إما معانِيَ سيئةً لا يليق وصف الله ﷻ بها، أو هي ألفاظ مجملة فيها حق وباطل؛ لا يجوز إطلاقها في حق الله ﷻ؛ لورود احتمال إرادة المعنى الباطل ـ وهو الغالب عليهم ـ دون الحق الذي فيها، ومن بين تلك الأسماء التي ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ منتقدًا إطلاقها في حق الله ﷻ:

۞ البعيد:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرد على كلام منسوب للحلاج(١)، قال فيه: «قوله: هو الأول والآخر، والظاهر والباطن، والقريب والبعيد»(٢).

فردّ عليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «ليس في أسماء الله البعيد، ولا وَصَفَهُ بذلك أحدٌ من سَلَفِ الأمة وأئمتها؛ بل هو موصوف بالقرب دون البعد.

وفي الحديث المشهور في التفسير(٣) أن المسلمين قالوا: يا رسول الله أقريب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهذا يقتضي وصفه بالقرب دون البعد.

وفي الصحيحين عن أبي موسى، عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه ـ لما جعلوا يرفعون أصواتهم بالتكبير ـ: (**أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا**(٤) **عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا؛ إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**)(٥).

وإنما الواجب أن يوصف بالعُلُوّ والظهور؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (**أَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**)(٦).

---

(١) الحسين بن منصور الحلاج، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٦).
(٢) هذا الكلام نقله شيخ الإسلام بلفظه من الرسالة القشيرية: (١/ ٣١).
(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٤).
(٤) تقدم شرحه، **انظر**: ص: (٢٦٤).
(٥) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٤).
(٦) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٤).

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فلو قال: هو العليُّ القريب، كان حسنًا صوابًا، وكذلك لو قال: قريب في علوه، عليٌّ في دنوه.

فأما وصفه بأنه القريب البعيد، فلا أصل له؛ بل هو وصف باسم حسن وبضده؛ كما لو قيل: العَلِيُّ السافل، أو الجواد البخيل، أو الرحيم القاسي ونحو ذلك، والله تعالى له الأسماء الحسنى، وإنما يؤتى مثل هؤلاء من القياس الفاسد؛ لمَّا سمعوه يخبر عن نفسه بأنه الأول الآخر، الظاهر الباطن، قاسوا على ذلك القريب والبعيد، وهذا خطأ؛ لأن تلك الأسماء كلها حسنة، دالة على كمال إحاطته مكانًا وزمانًا، وأما هذا، فهو جمع بين الاسم الحَسَنِ وضده»[(١)].

فانظر كيف بَنَى شيخ الإسلام رحمه الله عدمَ جواز إطلاق الاسم في حق الله ﷻ على عدم صحة الإطلاق؛ فإن هذا الاسم لا يدل على معنى يقتضي المدح والثناء بنفسه، ناهيك عن عدم وروده في الكتاب والسُّنَّة، ولا ثبت إطلاقه عن أحد من السلف الصالح، وهذا يزيد من تأكيد منزلة تحديد ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله ﷻ، والعناية بتطبيقه فيما يطلق في حق الله ﷻ.

ومما هو جارٍ على هذا المنوال؛ مما لم يثبت وروده في الكتاب والسُّنَّة من الأسماء، ولا هو مقتضٍ للمدح والثناء بنفسه، فلا يصح بالتالي إطلاقه في حق الله ﷻ اسمًا:

۞ الشيء:

من التسميات الباطلة التي أطلقت في حق الله ﷻ ـ: تسميته «الشيءَ»، وقد ورد هذا الإطلاق في كتاب «لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى والصفات»[(٢)]، للرازي[(٣)]، وقد قرر شيخ الإسلام رحمه الله عدم جواز إطلاق

---

(١) الاستقامة: (١/١٣٩ ـ ١٤١).
(٢) **انظر**: ص: (٣٥٧ ـ ٣٥٨).
(٣) محمد بن عمر بن الحسين القرشي أبو عبد الله بن الخطيب.

اسم «الشيء» على الله ﷿ من قبيل التسمية، وإن كان يجوز الإخبار عن الله بأنه شيء؛ وهذا باب آخر غير باب الأسماء؛ كما سبق بيانه[1]، وفي تقرير عدم صحة تسمية الله ﷿ بـ«الشيء» يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀:

«والناس متنازعون؛ هل يُسمَّى الله بما صحَّ معناه في اللغة والعقل والشرع؛ وإن لم يرد بإطلاقه نصٌّ ولا إجماعٌ، أم لا يطلق إلا ما أَطْلَقَ نصٌّ أو إجماع؟ على قولين مشهورين:

وعامة النظار يطلقون ما لا نصّ في إطلاقه ولا إجماع؛ كلفظ: القديم والذات ونحو ذلك، ومن الناس من يفصل بين الأسماء التي يدعى بها، وبين ما يخبر به عنه للحاجة؛ فهو سبحانه إنما يدعى بالأسماء الحسنى كما قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه؛ مثل أن يقال: ليس هو بقديم، ولا موجود، ولا ذات قائمة بنفسها ونحو ذلك، فقيل في تحقيق الإثبات: بل هو سبحانه قديم، موجود، وهو ذات قائمة بنفسها، وقيل: ليس بشيء، فقيل: بل هو شيءٌ، فهذا سائغ، وإن كان لا يُدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح؛ كقول القائل: يا شيء؛ إذ كان هذا لفظًا يعم كل موجود، وكذلك لفظ ذات، وموجود ونحو ذلك»[2].

بهذا التقرير من كلام شيخ الإسلام ﵀ يتبين أن «الشيء» إذا احتيج إلى إطلاقه في حق الله ﷿، فإنما يطلق في حقه من باب الإخبار لا التسمية أو الوصف، وقد سبق بيان الفرق بين باب الأسماء والصفات وبين باب الإخبار.

۞ الفقر:

أطلق بعض الصوفية اسم الفقر على الله ـ تعالى عن قولهم عُلُوًّا كبيرًا ـ

---

(١) انظر: ص: (٢١٤) من هذه الرسالة.

(٢) رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٤٦/٢ ـ ٤٧).

وقد ناقش شيخ الإسلام رحمه الله هذا الإطلاق ضمن سؤالٍ ورد عليه هذا نصه:

«سئل عن رجل متصوف قال لإنسان في كلام جرى بينهم: فقراء الأسواق، فقال له الرجل اليهودي والنصراني والمسلم في السوق، قال تعالى: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥]، فقال الصوفي: قال رسول الله ﷺ: «الفقر إلى الله، والأولياء مفتقرون للخاتمة، والأشقياء تحت القضاء»، قال الصوفي للرجل: تعرف الفقر؟ فقال له: لا، قال الصوفي: الفقر هو الله، فأنكروا عليه هذا اللفظ، ثم في ثاني يوم قال رجل: أنت قلت: الفقر هو الله؟! فقال الصوفي: أنا قرأت في كتابٍ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من رآني آمن بي»، وأنا رأيت الفقر فآمنت به، والفقر هو الله.

فأجاب: الحمد لله، أما الحديث كذب على رسول الله ﷺ، وهو مع كونه كذبًا مناقض للعقل والدين؛ فإنه ليس كل من رآه آمن به؛ بل قد رآه كثير؛ مثل الكفار والمنافقين، وقول القائل: آمنت بالفقر، أو كفرتُ بالفقر، هو من الكلام الباطل؛ بل هو كفر يجب أن يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، والله سبحانه هو الغني والخلق هم الفقراء إليه.

وقد قال تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١]، فإذا كان الذين قالوا: إنه فقير قد توعدهم بهذا؛ فكيف بمن يقول له الفقر؟! والمصدر أبلغ من الصفة، وإذا كان منزهًا عن أن يوصف بذلك، فكيف يجعل المصدر اسمًا له؟!»(١).

ولعل هذا النقل كافٍ في بيان بطلان هذه التسمية، وبيان قبحها وشناعتها، وليس ذلك بغريب على مثل هؤلاء؛ الذين تشربوا البدع؛ فانتكست فطرهم، وضلت عقولهم عن الهُدى المستبين والحق الواضح والصراط المستقيم، نسأل الله الهداية والثبات آمين.

---

(١) مجموع الفتاوى: (١١/١١٦ ـ ١١٧).

۞ الجوهر:

من الأسماء التي يطلقها النصارى وبعض المعطّلة النفاة من الفلاسفة ومن وافقهم على الله ـ عز وجل ـ: اسم: «الجوهر»، فيسمون الله جوهرًا، وهم متنازعون في المراد بالجوهر؛ فالفلاسفة يريدون به: القائم بنفسه لا في موضع[(١)]، والمتكلمون يريدون به: المتحيز الذي تقوم به الأعراض[(٢)]، وقد ردّ شيخ الإسلام على من جوّز تسميةَ الله عز وجل جوهرًا في العديد من المواضع من كتبه؛ فمن ذلك:

قوله رحمه الله: «أما تسمية الباري جوهرًا، فهو من أهون ما ينكر على النصارى؛ ولهذا كان من الناس من ينكره من جهة الشرع فقط أو اللغة، ومنهم من ينكره من جهة العقل أيضًا، ومنهم من يراه نزاعًا لفظيًّا، وطائفة من المسلمين يسمونه جوهرًا وجسمًا أيضًا، وذلك أن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين:

فكثير منهم يقول: إن أسماءه سمعيةٌ شرعيةٌ؛ فلا يسمى إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعة، فإن هذه عبادة، **والعبادات مبناها على التوقيف والاتباع**.

ومنهم من يقول: ما صحَّ معناه في اللغة، وكان معناه ثابتًا له، لم يحرم تسميته به؛ فإن الشارع لم يحرم علينا ذلك، فيكون عفوًا.

والصواب القول الثالث: وهو أن يفرق بين أن يدعى بالأسماء، أو يخبر بها عنه؛ فإذا دعي، لم يدعَ إلا بالأسماء الحسنى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وأما الإخبار عنه، فهو بحَسَبِ الحاجة، فإذا احتيج ـ في تفهيم الغير المرادَ ـ إلى أن يُترجم أسماؤه بغير العربية، أو يعبّر عنه باسم له

---

(١) **انظر**: معيار العلم للغزالي ص: (٢٨٠ ـ ٢٨١)، بغية المرتاد: (١٨٩)

(٢) **انظر**: بغية المرتاد ص: (١٩٠)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/٧)، موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي: (١/٤٣٣ ـ ٤٣٧).

معنًى صحيحٌ، لم يكن ذلك محرمًا، وأما الذين منعوه من جهة العقل، فكثير منهم من يقولون: إن الجوهر ما شغل الحيز وحمل الأعراض، والله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ليس كذلك، وهذا قول من نفى ذلك من أهل الكلام، ومنهم من يقول: الجوهر ما إذا وجد، كان وجوده لا في موضوع، وهذا إنما يكون فيما وجوده زائد على ذاته، وواجب الوجود وجوده عين ذاته؛ فلا يكون جوهرًا، وهذا قول ابن سينا وأمثاله من متأخري المتفلسفة، وأما قدماء الفلاسفة؛ كأرسطو وأمثاله فكانوا يسمونه جوهرًا، وعنهم أخذت النصارى هذه التسمية»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «وكذلك في الإثبات له الأسماء الحسنى التي يُدعى بها، وليس في تلك الأسماء أنه جسم ولا جوهر ونحو ذلك، ولا أن صفاته تسمَّى أعراضًا ونحو ذلك؛ فلم يكن واحد من هذين مشروعًا على الإطلاق، ولا هو أيضًا مَنهيًّا عنه على الإطلاق؛ بل إذا أثبت الرجل معنًى حَقًّا ونفى معنًى باطلًا، واحتاج إلى التعبير عن ذلك بعبارة لأجل إفهام المخاطَبِ؛ لأنها من لغة المخاطب ونحو ذلك، لم يكن ذلك مَنهيًّا عنه؛ لأن ذلك يكون من باب ترجمة أسمائه وآياته بلغةٍ أخرى؛ ليفهم أهل تلك اللغة معانِيَ كلامِهِ وأسمائه، وهذا جائز بل مستحَبٌّ أحيانًا؛ بل واجب أحيانًا، وإن لم يكن ذلك مشروعًا على الإطلاق؛ كمخاطبة أهل هذه الاصطلاحات الخاصة في أسماء الله وصفاته وأصول الدين باصطلاحهم الخاصِّ، إذا كانت المعاني التي تبين لهم هي معانِيَ القرآن والسُّنَّة، تشبه قراءة القرآن بغير العربية، وهذه الترجمة تجوز لإفهام المخاطب بلا نزاع بين العلماء، وأما قراءة الرجل لنفسه، فهذا لا يجوز عند عامة أهل العلم، لا في الصلاة، ولا في خارج الصلاة، وجوزه بعضهم مطلقًا، لكن لمن لم يحسن العربية، لكن المخاطبة ليست كإقراء القرآن، لكن تشبه ذكره والثناء عليه والدعاء له بما لم يوقتِ الشارعُ فيه شيئًا بعينه؛ ولهذا يكره أيضًا عند كثير من

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ٦ ـ ٧)، وانظر: (٢/ ٥٩٥)، (٣/ ١٤ ـ ١٥).

العلماء أو أكثرهم تغييرُ العربية إلا للحاجة، ومنهم من لم يكرهه»[١].

الوحد:

أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن إدخال هذا الاسم في أسماء الله الحسنى غلط، فقال في تقرير ذلك: «وأما «الوحد» فقد غلط من أدخله في أسماء الله»[٢].

ولم أقف على قول أحد من أهل العلم ـ مهما كان معتقدهم ـ اعتبره اسمًا من أسماء الله الحسنى، والله تعالى أعلم.

هو:

أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن بعض أهل البدع المنتسبين إلى التصوف خاصة ـ: يعتقدون أن «هو» من أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ؛ بل إنهم يفضلون هذا الاسم على بقية أسماء الله الحسنى، ويعتقدون أن ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ ودعاءه بهذا الاسم أفضل من ذكره ودعائه بسائر أسماء الله الحسنى.

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن زعم أن هذا[٣] ذكر العامة، وأن ذكر الخاصة هو الاسم المفرد، وذكر خاصة الخاصة هو **الاسم المضمر** ـ: فهم ضالون غالطون»[٤].

وقال في موضع آخر: «والذكر **بالاسم المضمر المفرد أبعد عن السُّنَّة**، وأدخل في البدعة[٥]، وأقرب إلى ضلال الشيطان؛ فإن من قال: **يا هو**، أو: هو هو، ونحو ذلك، لم يكن الضمير عائدًا إلا إلى ما يُصَوِّرُه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، **وانظر**: بغية المرتاد ص: (١٨٩ ـ ١٩٠)، الصفدية: (١/ ١٢٥).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٩).

(٣) الإشارة هنا إلى النصوص التي جاءت بالأدعية والأذكار الشرعية المعروفة.

(٤) العبودية ص: (١٩٩ ـ ٢٠١).

(٥) بل صرح شيخ الإسلام بأنه بدعة في الشرع وخطأ في القول واللغة، **انظر**: رسالة العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٣٩٦)، الرد على المنطقيين ص: (٣٥)، مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٥٦، ٥٦٧).

قلبه، والقلب قد يهتدي وقد يضل»[١].

وسيأتي في الباب الثالث مناقشةٌ مفصَّلةٌ لموضوع الذكر بالاسم المفرد والمضمر أثناء الرد على الصوفية[٢].

* * *

(١) العبودية ص: (٢٠٤).

(٢) **انظر**: ص: (٩٠٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

الفصل الثاني

جهوده في شرح أسماء الله الحسنى

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: شرحه للأسماء المفردة.
- المبحث الثاني: شرحه للأسماء المقترنة والمضافة.

المبحث الأول

جهوده في شرح الأسماء المفردة

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الألوهية والربوبية والملك.
- المطلب الثاني: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الخلق.
- المطلب الثالث: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الوحدانية والأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد.

المطلب الأول

شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الألوهية والربوبية والملك

نبّه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ إلى ضرورة الالتزام ـ في شرح أسماء الله الحسنى ـ بما ورد في الشرع؛ من كلام الله تعالى، أو سُنَّة رسوله ﷺ، أو المأثور عن السلف الصالح رضي الله عنهم؛ وذلك لكثرة الخائضين في هذا الباب بغير علم ولا هدى ولا التزام بالنصوص؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ ـ مشيرًا إلى ذلك ـ: «والكلام في تفسير أسماء الله وصفاته وكلامه فيه من الغث والسمين ما لا يحصيه إلا رب العالمين، وإنما الشأن في الحق والعلم والدين»(١)، وهذا

---

(١) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٨).

طبعًا لا يتأتى إلا لمن التزم بنصوص الكتاب والسُّنَّة على فهم السلف الصالح.

فقد قال بعد هذا الكلام مباشرة: «وقد كتبت قديمًا في بعض كتبي لبعض الأكابر: إن العلم ما قام عليه الدليل، والنافعَ منه ما جاء به الرسولُ، فالشأن في أن نقول علمًا: وهو النقل المصدَّق، والبحث المحقَّق، فإن ما سوى ذلك ـ وإن زَخرَفَ مثلَهُ بعضُ الناس ـ خَزَفٌ مُزَوَّق، وإلا فباطل مطلق»(١).

۞ الفرع الأول ۞

شرحه اسمَ الجلالِ: «الله»

إن اسم العظمة والجلال: «الله»، أعظم أسماء الله ﷻ وأرفعها منزلة، وأصلها؛ الذي إليه تُردّ جميع الأسماء، وقد اعتنى شيخ الإسلام رحمه الله ببيان العديد من الجوانب المتعلقة بهذا الاسم العظيم من أسمائه الحسنى، وذلك من خلال التقريرات التالية:

أولًا: تقريره أن اسم: «الله» هو أصل بقية الأسماء، والكلام في اشتقاقه:

وفي بيان ذلك يقول رحمه الله: «وعامَّة ما سَمَّى به النبيُّ ﷺ عبد الله وعبد الرحمٰن؛ كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإن هذين الاسمين هما أصل بقية أسماء الله تعالى»(٢).

وفي كلام متصل بهذا المعنى قال رحمه الله ـ في أثناء كلامه على اسمي الله ﷻ: «الله» و«الرحمٰن»: «قد عُلم أن هذين اسمان من أسماء الله، ليسا اسمين لشيء من صفاته؛ كالعزة والقدرة والحكمة، ولا اسمين لشيء سواه، وأسماء الله تعالى كلّها متفقة في دلالتها على نفسه المقدسة، ولكل اسم خاصة ينفرد بها عن الاسم الآخر؛ فللرحمٰن الرحمة...

---

(١) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧٩).

وكل اسم فإنه يدل على ذات الله وعلى خصوص وصفه بالمطابقة، ويدل على أحدهما بالتضمُّن، ويدل على الصفة التي للاسم الآخر بالالتزام؛ فإنه يدل على الذات المستلزمة للصفة الأخرى؛ فبين كل اسمين اجتماعٌ وامتيازٌ إلا اسمَ «الله»؛ ففيه قولان؛ ولهذا هل يدخل في الأسماء؟ فيه روايتان عن الإمام أحمد: **إحداهما**: أنه لا يدخل في هذه الأسماء؛ بل هو متضمن للجميع، وهذا يطابق قول من يقول: ليس بمشتقٍّ، **والثاني**: أنه من الأسماء، وهذا يطابق قول من يقول: إنه مشتق.

والصواب أنه فيه الاشتقاق وعدم الاشتقاق؛ ففيه الاشتقاق الأصليُّ لا الوضعيُّ؛ فليس في الاستعمال مشتقًّا كاشتقاق سائر الأسماء التي هي اشتقاقها اشتقاق الصفات، وأما في الأصل، فإنه مشتق، وهذا يسمى الاشتقاقَ الوضعيَّ، وذاك يسمى الاشتقاقَ الوصفيَّ»[1].

ثانيًا: تقريره لتضمن اسم: «الله» لجميع المحامد، واستلزامه لجميع صفات الكمال:

فمن جملة تقريرات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ المتعلقة باسم الجلال: «الله» إضافة إلى كونه أصلًا لبقية الأسماء ـ: أنَّه متضمن لجميع المحامد وجميع صفات الكمال ونعوت الجلال التي لا يشاركه فيها غيره، وليس لله فيها ندّ ولا نظير، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإثبات المحامد المتضمن لصفات الكمال يستلزم نفي النقص، وإثبات وحدانيته، وأنه ليس له كفؤٌ في ذلك، يقتضي أنه لا مثل له في شيء من صفات الكمال، فهو منزهٌ عن النقائص، ومنزهٌ أن يماثله شيء في صفات الكمال.

كما دل على هذين الأصلين[2] قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]، واسمه «الله» تضمن جميع المحامد؛ فإنه يتضمن الإلٰهية المستلزمة لذلك.

---

(١) رسالة في الرد على بعض أتباع سعد الدين ابن حمويه، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤١٤ ـ ٤١٥).
(٢) المراد بالأصلين ما سبق الإشارة إليه: حمد الله وتوحيده.

فإذا قيل: «لا إلـه إلا الله»، تضمنت هذه الكلمة إثبات جميع المحامد، وأنه ليس له فيها نظير؛ إذ هو إلـه، لا إلـه إلا هو، والشرك كله: إثبات نظير لله ﷻ. . .

وأعظم آية في القرآن آية الكرسي أولها: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ فقوله: ﴿ٱللَّهُ﴾، هو اسمه المتضمن لجميع المحامد وصفات الكمال، وقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، نفي للنظراء والأمثال»(١).

ثالثًا: تفسيره اسم الجلال: «الله» بالإلـه المعبود:

فسّر شيخ الإسلام رحمه الله في العديد من المواضع من كتبه اسم الجلال: «الله» ـ: بالإلـه المعبود المستحق للعبادة وحده؛ ومن ذلك قوله رحمه الله ـ في النص الذي سبق إيراده قريبًا ـ: «واسمه «الله» تضمن جميع المحامد؛ فإنه يتضمن الإلـهية المستلزمة لذلك.

فإذا قيل: «لا إلـه إلا الله»، تضمنت هذه الكلمة إثبات جميع المحامد، وأنه ليس له فيها نظير، **إذ هو إله**، لا إلـه إلا هو، والشرك كله: إثبات نظير لله ﷻ. . .»(٢):

ففسر شيخ الإسلام اسم الجلال: «الله» بأنه الإلـه.

وفي موضع آخر يقول رحمه الله: «وفي قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ فجمع بين الاسمين: اسم الإلـه، واسم الرب؛ فإن «الإلـه» هو المعبود الذي يستحق أن يُعبد، و«الرب» هو الذي يَرُبُّ عبدَهُ فيدبره»(٣).

وقال أيضًا: «قال تعالى في أول السورة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ فبدأ بهذين الاسمين: الله والرب، والله: هو الإلـه المعبود، فهذا

---

(١) قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ص: (٤٦ ـ ٤٨)، **وانظر**: منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٤ ـ ١٨)، تفسير سورة الأعلى، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ١١٧).

(٢) قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ص: (٤٦ ـ ٤٧).

(٣) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٧١).

الاسم أحق بالعبادة؛ ولهذا يقال: الله أكبر، والحمد لله، وسبحان الله، ولا إلـٰه إلا الله»[١]:

ففي هذا الموضع صرّح شيخ الإسلام رحمه الله بأن «الله» ـ وهو الاسم المذكور في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ـ بأنه الإلـٰه المعبود الذي يستحق أن يُعبد وحده دون مَن سواه.

وقال رحمه الله ـ في تقرير بديع لهذا المعنى ـ: «والمقصود هنا أن في هذه الآية[٢] بيانَ امتناعِ الألوهية؛ من جهة الفساد الناشئ عن عبادة ما سوى الله تعالى؛ لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته؛ من جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم، وما سوى الله لا يصلح، فلو كان فيهما معبودٌ غيره، لفسدتا من هذه الجهة؛ فإنه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته، كما أنه هو الرب خالق بمشيئته.

وهذا معنى قول النبي ﷺ: (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ[٣]:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ)[٤]

ولهذا قال الله في فاتحة الكتاب: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾

---

(١) قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة ص: (٦٦).

(٢) المراد قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

(٣) لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري رضي الله عنه، أحد الشعراء الفرسان الأشراف الأسخياء في الجاهلية، أحد شعراء المعلقات السبع المشهورة، وفد على النبي ﷺ، فأسلم عام الوفود، وهو من المؤلفة قلوبهم، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا، سكن الكوفة، وعمَّر طويلًا، توفي سنة: ٤١هـ.

انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (٣/ ١٣٣٥)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٥/ ٦٧٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، برقم: (٦١٤٧).

ومسلم في صحيحه، كتاب الشعر، باب في إنشاد الشعر وبيان أشعر كلمة وذم الشعر، برقم: (٥٨٤٩).

والبيت في ديوان لبيد بن ربيعة ص: (١٣٢).

[الفاتحة: ٥]، وقدم اسم الله على اسم الرب في أولها؛ حيث قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، **فالمعبود** هو المقصود المطلوب المحبوب لذاته، وهو الغاية والمعين، وهو البارئ المبدع الخالق، ومنه ابتداء كل شيء، والغايات تحصل بالبدايات، والبدايات بطلب الغايات؛ فالإلٰهية هي الغاية، وبها تتعلق حكمته، وهو الذي يستحق لذاته أن يُعْبَد، ويُحَبّ، ويُحْمَد، ويُمَجَّد، وهو سبحانه يَحْمَدُ نفسَهُ، ويُثْنِي على نفسِهِ، ويُمَجِّد نفسَهُ، ولا أحد أحقُّ بذلك منه حامدًا ومحمودًا»[١].

ففي هذا النص من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ جمع بين تفسير اسم الجلال: «الله» بالإلٰه المعبود وحده، وبين تقريره لما سبق بيانه من أن هذا الاسم متضمن لجميع المحامد التي يستحقها الله عَزَّ وَجَلَّ وحده دون من سواه.

رابعًا: تقريره لتعلق العبادة باسم: «الله»، والسؤال باسم: «الرب»[٢]:

تقدم فيما سبق دراسة موضوع نوعَي الدعاء، وتقرير أن الدعاء نوعان: دعاء العبادة ودعاء المسألة[٣]، ودعاء العبادة غالبًا ما يكون مرتبطًا باسم: «الله»، ودعاء المسألة غالبًا ما يكون مرتبطًا باسم «الرب».

ومن تقريرات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لذلك قوله: «فهو سبحانه مستحق **التوحيد**؛ الذي هو دعاؤه وإخلاص الدين له، دعاء العبادة بالمحبة، والإنابة، والطاعة، والإجلال، والإكرام، والخشية، والرجاء، ونحو ذلك من معاني تألهه وعبادته، ودعاء المسألة والاستعانة بالتوكل عليه، والالتجاء إليه، وسؤاله، ونحو ذلك مما يفعل سبحانه بمقتضى ربوبيته، وهو سبحانه الأول والآخر، والباطن والظاهر.

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥)، **وانظر**: فصل في أن التوحيد الذي هو إخلاص الدين لله أصل كل خير من علم نافع وعمل صالح، ضمن المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة: (٢/ ٢٣٩).

(٢) المقصود من النقول التي سيأتي إيرادها هو ما يختص باسم الجلال: «الله»، وسيأتي بحث ما يتعلق باسم: «الرب» استقلالًا، ولكن لما كان الكلام متصلًا في الاسمين، ولا يمكن فصله، وجب التنبيه إلى هذا الأمر، وتفاديًا للتكرار فيما سيأتي.

(٣) **انظر**: ص: (٣٧٩ ـ ٣٨٠) من هذه الرسالة.

ولهذا جاءت الشريعة الكاملة في العبادة باسم الله، وفي السؤال باسم الرب؛ فيقول المصلي والذاكر: الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إلـٰه إلا الله، وكلمات الأذان: الله أكبر، الله أكبر، إلى آخرها ونحو ذلك.

وفي السؤال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦]، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، ونحو ذلك»[(١)].

۞ الفرع الثاني ۞

شرح اسم الجلال: «الإلـٰه»

من أسماء الله تعالى الدالة على الألوهية التي اعتنى شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتقرير وتوضيح شيء من معانيها ـ: اسم الجلالة: «الإلـٰه»؛ وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: تقريره لمعنى اسم «الإلـٰه»:

أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في العديد من المواضع من مؤلفاته ـ معنى اسم الجلال: «الإلـٰه»؛ بأنه المألوه المعبود المستحق للعبادة وحده دون من سواه، ومن تلك المواضع التي قرّر فيها هذا المعنى، قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الإلـٰه هو الذي تألهه القلوب؛ عبادةً واستعانةً ومحبةً وتعظيمًا وخوفًا ورجاءً وإجلالًا وإكرامًا، وهو سبحانه له حقٌّ لا يَشرَكُهُ فيه غيره؛ فلا يُعبد إلا الله،

---

(١) رسالة إلى نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٤٥٦)، **وانظر**: قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة ص: (٦٦ ـ ٦٧)، تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٧٠ ـ ٧٤)، مجموع الفتاوى: (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦)، (٨/ ٣٧٩)، شرح العمدة (كتاب الصلاة: ٢/ ٢٨ ـ ٢٩).

ولا يُدعى إلا الله، ولا يُخاف إلا الله، ولا يطاع إلا الله»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان معاني الألوهية والربوبية، التي كثيرًا ما ترد في النصوص مجتمعة ـ: «إن الله تعالى هو الذي يجب أن يكون هو المقصودَ المدعُوَّ المطلوبَ، وهو المعينُ على المطلوب، وما سواه هو المكروه، وهو المعين على دفع المكروه؛ فهو سبحانه الجامع للأمور الأربعة دون ما سواه، وهذا معنى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فإن العبودية تتضمن المقصود المطلوب؛ لكن على أكمل الوجوه، **والمستعان** هو الذي يستعان به على المطلوب؛ **فالأول**: من معنى ألوهيته، **والثاني**: من معنى الربوبية:

إذ الإله هو الذي يؤله، فيُعبد؛ محبةً وإنابةً وإجلالًا وإكرامًا، والرب هو الذي يربي عبده؛ فيعطيه خلقه، ثم يهديه إلى جميع أحواله من العبادة وغيرها»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر ـ مقررًا هذا المعنى أيضًا ـ: «**فإن الإله يجب أن يكون معبودًا، وهو المعبود لذاته، الذي يُحب غاية الحب بغاية الذل، وهذا لا يصلح إلا لله**»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وفي قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فجَمَعَ بينَ الاسمين: اسم الإله، واسم الرب؛ **فإن «الإله» هو المعبود الذي يستحق أن يُعبد**، و«الرب» هو الذي يَرُبُّ عبدَهُ فيدبره»(٤).

---

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/ ١٤١).

(٢) قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة ص: (٣١ ـ ٣٢).

(٣) فصل في أن التوحيد الذي هو إخلاص الدين لله أصل كل خير؛ من علم نافع وعمل صالح، ضمن المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة: (٢/ ٢٣٩).

(٤) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٧١)، **وانظر**: ص: (١٧، ٢٥)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٨٥٥)، التدمرية ص: (١٨٦)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٢٦)، (٩/ ٣٧٧)، =

ثانيًا: تقريره لاستلزام الإلـٰه لجميع صفات الكمال:

سبقتِ الإشارة إلى هذا المعنى عند إيراد تقريرات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح اسم الجلال: «الله»، ولما لم يكن هناك فرق في المعنى بين اسم «الله»، و«الإلـٰه»، فإن شيخ الإسلام يفسرهما بالمعبود المستحِقِّ للعبادة وحده؛ لذلك كانت دلالة الاسمين على استلزام المُسمى بهما لجميع المحامد وصفات الكمال والعظمة والجلال واحدة ومتطابقة، وكان استحقاقه للعبادة وحده من هذا الوجه، وهذا معنى انفراده بكل معاني الألوهية.

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإلـٰه: هو المألوه؛ الذي تألهه القلوب، وكونه يستحق الإلـٰهية مستلزمٌ لصفات الكمال؛ فلا يستحق أن يكون معبودًا محبوبًا لذاته إلا هو، وكل عمل لا يراد به وجهه، فهو باطل، وعبادة غيره وحُبُّ غيره يوجبُ الفسادَ»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «فقوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فيه إثبات انفراده بالإلـٰهية، والإلـٰهيةُ تتضمن كمالَ علمه وقدرته ورحمته وحكمته؛ ففيها إثبات إحسانه إلى العباد؛ فإن **الإلـٰه** هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحق أن يُعبد، وكونه يستحق أن يُعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوبَ غايةَ الحُبِّ، المخضوعَ له غايةَ الخضوع، **والعبادةُ** تتضمن غاية الحب بغاية الذل»[2].

ثالثًا: بيانه لخطأ من فسَّر الإلـٰه ببعض التفسيرات الباطلة:

من الأخطاء التي انبرى شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ للردّ عليها ما وقع فيه الفلاسفة والمتكلمون في تفسير «الإلـٰه» بتفسيرات باطلة ترتب عليها ضلالهم

= المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ١٥)، مختصر الفتاوى المصرية ص: (٢٦٨)، الواسطة بين الحق والخلق ص: (٤٢).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٨٥٥ ـ ٨٥٦).

(٢) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٢٥).

في مفهوم التوحيد الذي جاءت به الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين!

أما المتكلمون، فقد فسروا «الإلـٰه» بالقادر على الاختراع، وخلطوا بين مفهوم الربوبية والألوهية، وقصروا جهودهم في توضيح توحيد الربوبية واستفراغ الجهد في بيان أدلته، وغفلوا عن توحيد الألوهية والعبادة، الذي هو المقصود الأعظم من دعوة الرسل.

ومن جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردِّ هذا الباطل قوله: «أفضل الكلام قول: «لا إلـٰه إلا الله»، **والإلـٰه**: هو الذي يستحق أن تألهه القلوب بالحب والتعظيم، والإجلال والإكرام، والخوف والرجاء؛ فهو بمعنى المألوه، وهو المعبود الذي يستحق أن يكون كذلك.

ولكن أهل الكلام الذين ظنوا أن التوحيد هو مجرد توحيد الربوبية، وهو التصديق بأن الله وحده خالق الأشياء ـ: اعتقدوا أن الإلـٰه بمعنى الآلِه: اسمُ فاعل، وأن الإلـٰهية هي القدرة على الاختراع؛ كما يقوله الأشعري وغيره، ممن يجعلون أخص وصف الإلـٰه القدرة على الاختراع.

ومن قال: إن أخص وصف الإلـٰه هو القدم ـ كما يقوله من يقوله من المعتزلة ـ قال ما يناسب ذلك في الإلـٰهية، وهكذا غيرهم، وقد بسط الكلام على هذا في موضعه.

والمقصود هنا التنبيه على هذه الأمور، وأن هؤلاء غلطوا في معرفة حقيقة التوحيد، وفي الطرق التي بيّنها القرآن، فظنوا أنه مجرد اعتقاد أن العالم له صانع واحد، ومنهم من ضم إلى ذلك نفي الصفات أو بعضها، فجعل نفي ذلك داخلًا في مسمى التوحيد، وإدخال هذا في مسمى التوحيد ضلال عظيم.

وأما الأول، فلا ريب أنه من التوحيد الواجب، وهو الإقرار بأن خالق العالم واحد؛ لكنه هو بعض الواجب، وليس هو الواجبَ الذي به يخرج الإنسان من الإشراك إلى التوحيد؛ بل المشركون الذين سمّاهم الله ورسوله مشركين، وأخبرتِ الرسلُ أن الله لا يغفر لهم، كانوا مقرّين بأن الله خالق كل شيء.

فهذا أصل عظيم يجب على كل أحد أن يعرفه؛ فإنه به يُعرف التوحيد الذي هو رأس الدين وأصله.

وهؤلاء قصّروا في معرفة التوحيد، ثم أخذوا يثبتون ذلك بأدلة، وهي وإن كانت صحيحة؛ فلم تنازع في هذا التوحيد أمة من الأمم، وليست الطرق المذكورة في القرآن هي طُرُقَهُم، كما أنه ليس مقصودُ القرآن هو مجردَ ما عرفوه من التوحيد»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر ـ مؤكدًا على هذا المعنى ـ: «وليس المراد بـ«الإلـٰه» هو القادِرَ على الاختراع، كما ظنّه من ظنّه من أئمة المتكلمين؛ حيث ظنَّ أن الإلـٰهية هي القدرة على الاختراع، وأن من أقرَّ بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره، فقد شَهِدَ أن لا إلـٰه إلا هو، فإن المشركين كانوا يقرُّون بهذا، وهم مشركون؛ كما تقدم بيانه[٢]؛ بل الإلـٰه الحق هو الذي يستحق أن يُعبد، فهو إِلَـٰهٌ بمعنى مألوه، لا إلـٰه بمعنى آلِه، **والتوحيد**: أن يُعبد الله وحده لا شريك له، **والإشراك**: أن يجعل مع الله إلهًا آخر.

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار أهل الإثبات للقدر، المنتسبون إلى السنة ـ: إنما هو توحيد الربوبية، وأن الله رَبُّ كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرِّينَ بذلك مع أنهم مشركون»[٣].

وأما الفلاسفة، فقد فسروا الإلـٰه بالمتبوع الإمام، الذي تتحرك الأفلاك من أجل التشبه به، وفي بيان ضلالهم في ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك العلة الأولى التي يثبتونها[٤] لهذا العالم، إنما أثبتوا علة غائية يتحرك الفَلَكُ للتشبه بها، وتحريكها للفَلَكِ من جنس تحريك الإمام المقتدَى به للمؤتم المقتدي، إذا كان يحب أن يتشبه بإمامه ويقتدي بإمامه، ولفظ

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٢) **انظر**: التدمرية ص: (١٧٨، ١٨٠).

(٣) التدمرية ص: (١٨٥ ـ ١٨٦)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٢٦).

(٤) المراد بهم الفلاسفة.

«الإلـه» في لغتهم يراد به: المتبوع الإمام الذي يُتشبه به، فالفَلَكُ عندهم يتحرك للتشبه بالإلـه؛ ولهذا جعلوا الفلسفة العليا والحكمة الأولى إنما هي التشبه بالإلـه على قدر الطاقة، وكلام أرسطو في علم ما بعد الطبيعة ـ في مقالة اللام التي هي منتهى فلسفته وفي غيرها ـ كله يدور على هذا، وتارة يشبه تحريكه للفلك بتحريك المعشوق للعاشق، لكن التحريك هنا قد يكون لمحبة العاشقِ ذاتَ المعشوقِ، أو لغرض يناله منه، وحركة الفَلَكِ عندهم ليست كذلك؛ بل يتحرك ليتشبه بالعلة الأولى، فهو يحبها؛ **أي**: يحب التشبه بها، لا يحب أن يعبدها، ولا يحب شيئًا يحصل منها»(١).

ويكفي في بطلان هذا الزعم إيراد وصف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ له بقوله: «والمقصود هنا أن يعلم العقلاء أنه مخالف لصريح العقل، ليس من دين المسلمين، كما أنه من خالف كتاب الله وسُنَّة رسوله أو إجماع السابقين ليس من دين المسلمين»(٢)، وأن هذا الكلام في غاية الجهل والكفر(٣).

ويجب أن يُعلم هنا أن هذه النقول التي أوردتها في بيان تقريرات شيخ الإسلام لما يتعلق باسمي الجلالة: «الله» و«الإلـه» ـ: إنما هي نماذجُ فقط، وإلا فإن استقصاء جميع النقول الواردة في كل نقطة من النقاط التي سبق إيضاحها يطول طولًا عظيمًا؛ فإن شيخ الإسلام قد أولى هذه المباحث العنايةَ الفائقةَ في جميع مؤلفاته تقريبًا؛ فقدِ احتلت هذه المباحثُ المرتبة الأولى من جهود شيخ الإسلام في دعوته الإصلاحية التي قام بها في زمانه، ولا يسع مثلَ هذا البحثِ الإحاطةُ بذلك كله، وهناك العديد من الرسائل الجامعية التي اعتنت بإبراز جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في باب التوحيد عمومًا، فليرجع إليها من طلب الاستزادة(٤).

---

(١) تفسير سورة الإخلاص ص: (١٣٩)، **وانظر**: رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٢٥ ـ ٢٦)، الصفدية: (٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٢٩٠).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٢٩٠).

(٣) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ٤١٥)، الرد على المنطقيين ص: (١٤٨).

(٤) **انظر** على سبيل المثال: منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة في تقرير عقيدة التوحيد، =

۞ الفرع الثالث ۞

شرح اسم الجلال: «الربّ»

من أسماء الله تعالى التي تناولها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بالشرح والبيان ـ: اسم الجلالة: «الربّ»، وهذا الفرع مخصَّصٌ لعرض هذه الجهود، وذلك من خلال التقريرات التالية:

أولًا: تقريره لمعنى اسم: «الرب»:

أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته معنى اسم الجلال: «الرب»؛ بأنه الخالق الذي يربي عبده بالنِّعم، ويُدَبِّر جميع شؤونه وأحواله، ثم يهديه إلى ما هو مسخر له، ومن تلك المواضع التي قرّر فيها هذا المعنى، قوله رَحِمَهُ اللهُ: «إن الله تعالى هو الذي يجب أن يكون هو المقصودَ المدعوَّ المطلوبَ، وهو المعين على المطلوب، وما سواه هو المكروه؛ وهو المعين على دفع المكروه، فهو سبحانه الجامع للأمور الأربعة دون ما سواه، وهذا معنى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فإن **العبودية** تتضمن المقصودَ المطلوبَ؛ لكن على أكمل الوجوه، **والمستعان** هو الذي يستعان به على المطلوب، **فالأول**: من معنى ألوهيته، **والثاني**: من معنى الربوبية.

إذ **الإله** هو الذي يؤله، فيُعبد؛ محبةً وإنابةً وإجلالًا وإكرامًا، **والرب هو الذي يربي عبده، فيعطيه خلقه، ثم يهديه إلى جميع أحواله من العبادة وغيرها**»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «وفي قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

= د. إبراهيم بن محمد البريكان، فإنه بحث نفيس في بابه.

(١) قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة ص: (٣١ ـ ٣٢)، قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق ص: (١٤٠).

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فجَمَعَ بين الاسمين: اسم الإلـه، واسم الرب؛ فإن «الإلـه» هو المعبود الذي يستحق أن يُعبد، و«**الرب**»: **هو الذي يَرُبُّ عبده فيدبره**»[(١)].

ثانيًا: تقريره أن دعاء المسألة يكون باسم «الرب»، ودعاء العبادة باسم «الله»:

سبق في أثناء شرح اسم الجلالة: «الله»، إيرادُ جهود شيخ الإسلام في تقرير تعلق العبادة باسم: «الله»، والسؤال والدعاء باسم «الرب»، ولا مانع هنا منَ الإشارة إلى ما يختص باسم: «الربِّ» من هذه الجهود؛ لمناسبته هذا الموضع من شرح الأسماء.

ومن تلك التقريرات قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهو سبحانه مستحق التوحيد الذي هو دعاؤه وإخلاص الدين له: دعاءَ العبادة؛ بالمحبة، والإنابة، والطاعة، والإجلال، والإكرام، والخشية، والرجاء، ونحو ذلك من معاني تألهه وعبادته، ودعاءَ المسألة والاستعانة؛ بالتوكل عليه، والالتجاء إليه، والسؤال له، ونحو ذلك مما يفعل سبحانه بمقتضى ربوبيته، وهو سبحانه الأول والآخر، والباطن والظاهر.

ولهذا جاءت الشريعة الكاملة في العبادة باسم الله، وفي السؤال باسم الرب؛ فيقول المصلِّي والذاكر: الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إلـه إلا الله، وكلمات الأذان: الله أكبر، الله أكبر، إلى آخرها ونحو ذلك.

وفي السؤال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ

(١) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٧١)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ٣٤١).

لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، ونحو ذلك»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «إنه إذا قيل: تعيينها[٢] على ما في حديث الترمذي مثلًا، ففي الكتاب والسُّنَّة أسماء ليست في ذلك الحديث؛ مثل اسم «الربّ»؛ فإنه ليس في حديث الترمذي[٣]، وأكثر الدعاء المشروع إنما هو بهذا الاسم؛ كقول آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، وقول المسيح: ﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٤]، وأمثال ذلك، حتى إنه يذكر عن مالك وغيره أنهم كرهوا أن يقال: يا سيدي؛ بل يقال: يا رب؛ لأنه دعاء النبيين وغيرهم، كما ذكر الله في القرآن»[٤].

ثالثًا: تقريره لمنع إضافة اسم: «الربّ» إلى المكلفين:

وقد قرر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الموضوع بدرر من كلامه الذي مبناه على النصوص؛ كما هو منهجه دائمًا، لا يحيد عن كتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ قِيد أنملة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلا يكون شيءٌ منَ المخلوقات ربًّا لشيء من المخلوقات ربوبية مطلقة أصلًا؛ إذ **رَبُّ الشيء**:

(١) رسالة إلى نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٥٦)، **وانظر**: قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة ص: (٣١ ـ ٣٢)، (٦٦ ـ ٦٧)، تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٧٠ ـ ٧٤)، مجموع الفتاوى: (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦)، (٨/ ٣٧٩)، شرح العمدة (كتاب الصلاة: ٢/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٢) **أي**: الأسماء الحسنى.

(٣) المراد الرواية التي جاء فيها تعيين الأسماء، وقد تقدم الكلام حولها، **انظر**: ص: (٢٤٥) وما بعدها.

(٤) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣)، **وانظر**: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٣)، تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٧١ ـ ٧٤)، شرح العمدة (كتاب الصلاة: ٢/ ٢٨ ـ ٢٩).

مَن يَرُبُّهُ مطلقًا من جميع جهاته، وليس هذا إلا لله رب العالمين.

ولهذا مُنع في شريعتنا من إضافة الربِّ إلى المكلفين؛ كما قال ﷺ: (**لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اسْقِ رَبَّكَ، أَطْعِمْ رَبَّكَ**)[(١)].

بخلاف إضافته إلى غير المكلفين؛ كقول النبي ﷺ ـ لمالك بن عوف الجشمي[(٢)] ـ: (**أَرَبُّ إِبِلٍ أَنْتَ أَمْ رَبُّ شَاءٍ؟**)[(٣)]، وقولهم: رَبُّ الثوب والدار؛ فإنه ليس في هذه الإضافة ما يقتضي عبادة هذه الأمور لغير الله؛ فإن هذا لا يمكن فيها؛ فإن الله فطرها على أمر لا يتغير، بخلاف المكلفين؛ فإنهم يمكن أن يعبدوا غير الله؛ كما عبد المشركون به من الجن والإنس غيره، فمنع من الإضافة في حقهم؛ تحقيقًا للتوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه؛ ولهذا لم يكن شيءٌ يستلزمُ وجودَ المفعولات إلا مشيئة الله وحده؛ فما شاء الله كان، وإن لم يشأ ذلك غيره، وما لم يشأ لا يكون، ولو شاءه جميع الخلق.

وإذا عُرف أنه ليس في المخلوقات ما هو مستقلٌ بمفعولٍ ولا معلولٍ، فليس في المخلوقات ما هو ربٌّ لغيره أصلًا؛ بل فِعلُ كل مخلوق له فيه شريكٌ، وقد يكون له مانع؛ وهذا مما يدل على إثبات الصانع تعالى ووحدانيته»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، برقم: (٢٥٥٢).

ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب، باب حكم إطلاق لفظ العبد والأمة والمولى والسيد، برقم: (٥٨٣٨)، ولفظ مسلم: (**لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اسْقِ رَبَّكَ، أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: رَبِّي، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي مَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي، أَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ فَتَاتِي غُلَامِي**).

(٢) مالك بن نضلة، ويقال: مالك بن عوف بن نضلة بن جريج الجشمي رضي الله عنه، والد أبي الأحوص الجشمي صاحب ابن مسعود رضي الله عنه، عداده في أهل الكوفة.

انظر ترجمته في: الاستيعاب: (٣/١٣٥٩)، تهذيب الكمال: (٢٧/١٦٣)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٥/٧٤٤، ٧٥٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٤/١٣٦)، بلفظ: (**أَرَبُّ إِبِلٍ أَنْتَ أَمْ رَبُّ غَنَمٍ؟**)، وقال محقق المسند: «إسناده صحيح»، (٢٨/٤٦٤ ـ ٤٦٥) (ط الرسالة).

(٤) درء تعارض العقل والنقل: (٩/٣٤١ ـ ٣٤٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر في التأكيد على هذا المعنى ـ: «معلوم بالاضطرار أن الملائكة ليست أربابًا، ولا تسمى في الشريعة أربابًا؛ فقول القائل[١]: ولأجلها قد تسمى أربابًا:

يقال له: هذه التسمية هي من التسمية المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣].

وكما قال يوسف الصديق: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠]؛ بل لا ربَّ إلا الله، ربُّنا وربُّ آبائنا الأولين.

وإذا قيل في البشر: «ربُّ كذا»، فإنما يضاف إلى غير المكلف؛ كما يقال: «ربُّ الدار»، و«رَبُّ الثَّوب»؛ وكما قال ﷺ لأبي الأحوص الجُشميِّ[٢]: (أَرَبُّ إِبِلٍ أَنْتَ أَوْ رَبُّ غَنَمٍ؟).

وكما قال: (إِذَا اخْتَلَفَ البَيِّعَانِ، فَالقَوْلُ مَا قَالَ رَبُّ السِّلْعَةِ)[٣]»[٤].

---

(١) المراد قول أبي حامد الغزالي في مشكاة الأنوار، ضمن القصور العوالي من رسائل الغزالي ص: (٦٧).

(٢) الصحيح أن سؤال النبي ﷺ كان متوجهًا إلى والد أبي الأحوص مالك وليس لابنه؛ فأبو الأحوص هو عوف بن مالك بن نضلة الجشمي، عداده في التابعين من كبار أصحاب ابن مسعود، **انظر** ترجمته في: تهذيب الكمال: (٢٢/٤٤٥)، وقد تقدم تخريج حديث أبيه قريبًا.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب البيوع والإجارات، باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم، برقم: (٣٥١٢).
والترمذي في جامعه، كتاب البيوع، باب ما جاء إذا اختلف البيّعان، برقم: (١٢٧٠).
والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعين في الثمن، برقم: (٤٦٤٨).
وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب البيعان يختلفان، برقم: (٢١٨٦).
بألفاظ مختلفة، أقربها لما أورده شيخ الإسلام لفظ أبي داود: **(إِذَا اخْتَلَفَ البَيِّعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السِّلْعَةِ)**، وقال عنه الألباني في المواضع المذكورة من السنن: «صحيح».
وانظر تخريجه بالتفصيل في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (٧٩٨).

(٤) بغية المرتاد ص: (٣٧٧ ـ ٣٧٨).

۞ الفرع الرابع ۞

شرح اسم الجلال: «الملك»

قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان شيء من معاني اسم الجلال: «الملك»، أثناء بيانه لمعاني الربوبية التي ينفرد بها الله عَزَّ وَجَلَّ دون من سواه ـ: «وهو ربُّ كل شيء ومليكه، وهو مالك المُلك، يؤتي المُلك مَن يشاء، ويَنزِعُ المُلكَ ممن يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، له ما في السمٰوات وما في الأرض وما بينهما، وما تحت الثرى، الرحمٰن على العرش استوى، له المُلك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها، إن ربي على صراط مستقيم»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر أثناء رده على ابن سينا؛ في قصره معنى اسم الجلال ـ: «الملك» على أنه: الغني الحقُّ مطلقًا، وإقرار الرازيِّ له على ذلك، فردّ عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بأن اسم الجلال: «الملك» يدل على معاني أبلغ وأكمل من مجرد كونه غني عن كل ما سواه مطلقًا، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «قلت: هذه الجملة(٢) متفق عليها في الجملة بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل؛ بل المشركون من العرب وغيرهم يقرّون بها؛ كما قال تعالى وتقدس: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩]، والأكثرون يقرؤون الآخرتين: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ﴾، كما اتفقوا على أن جواب الأول: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ﴾، وهو جواب مطابق لمعنى اللفظ؛ لأن معنى قوله: ﴿قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ﴾، و﴿مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾؛ أي: لمن ذلك؟! فكان الجواب بقوله:

---

(١) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٣٩٨).

(٢) وهي كون الله عَزَّ وَجَلَّ غني عن كل ما سواه، وكل ما سواه مفتقر إليه.

﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، هذا بيان؛ لأن المشركين يقرّون بأن ملكوت كل شيء لله، وذلك مبالغة في الملك؛ فإن الملكوت أبلغ من لفظ الملك، وما ذكروه من ذلك يتضمن غِناهُ عن كل شيء، وفَقْرَ كل شيء إليه؛ فهو حق؛ لكنه يتضمن أكمل من ذلك: من العلم، والقدرة، والتدبير على وَفقِ المشيئةِ والإرادة، وغير ذلك من المعاني التي تُبيِّن أن هؤلاء الفلاسفةَ لا يجعلونه ملكًا حقًّا، وكيف يكون ملكًا عندهم من لا يقدر على إحداث شيء، ولا دفع شيء، ولا له تصرف، لا بنفسه ولا في غيره بوجه من الوجوه؛ بل هو بمنزلة المقيَّد بحبل معلق به؟! من لا يقدر على دفعه عن نفسه، وما يثبتونه من غناهُ وافتقارِ ما سواه إليه، يتناقضون فيها؛ فإنهم يصفونه بما يمتنع معه أن يكون غَنيًّا، وأن يكون إليه شيء ما فقير؛ لكن ليس المقصود هنا كشفَ أسرارِ أقاويلهم كُلِّهم، وإنما المقصود التنبيه على فساد حُجَجِهمُ التي خالفوا بها أهل الملل في هذا ونحوه، وأنهم يتكلمون بجهل بسيط أو مركب.

فيقال: إن كان المقصود أن الله يستحق أن يُسمَّى مَلِكًا حقًّا؛ لثبوت هذا المعنى، فلا ريب أنه قد سمَّى نفسه مَلِكًا حقًّا، ولا ريب أن هذه المعانِيَ داخلةٌ في ضِمنِ هذا الاسمِ، وأكثر منها في صفات الكمال الثبوتية، وتنزيهه عن النقائص»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ ـ في تقريره لتضمن لفظ: «الملكوت» لمعنى اسم الجلال: «الملك» ـ: «وكان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: (**سُبْحَانَ ذِي الجَبَرُوتِ، وَالمَلَكُوتِ، وَالكِبْرِيَاءِ، وَالعَظَمَةِ**)[(٢)]، **والجبروت والملكوت**: فَعَلُوت الجَبرِ والمُلكِ؛ كالرَّحَمُوتِ، والرَّغَبُوتِ، والرَّهَبُوتِ، فعلوت من

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (١/٥١٣ ـ ٥١٥)، **وانظر**: الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/٣٢٨ ـ ٣٢٩).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، برقم: (٨٧٣).
والنسائي في سننه، كتاب التطبيق، باب نوع آخر من الذكر في الركوع، برقم: (١٠٤٩).
وصححه الألباني في موضعه من السنن.

الرحمة، والرغبة، والرهبة، والعرب تقول: رَهَبوت خيرٌ من رَحموت؛ **أي**: أن ترهَبَ خيرٌ من أن ترحَمَ(١).

فالجَبَروتُ والمَلَكوت يتضمن من معاني أسماء الله تعالى وصفاته ما دلّ عليه معنى «المَلِك» «الجَبَّار»»(٢):

ففي هذه النقول بيان لشيء من معاني اسم الجلال: «الملك»، وما يدل عليه من تفرد الله ﷻ بملك كل شيء في هذا الكون صغيره وكبيره، جليله وحقيره، وأنه المتصرف في ذلك كله بمشيئته وقدرته، التي لا ينازعه فيها أحد من خلقه.

المطلب الثاني

شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الخلق

۞ الفرع الأول ۞

شرح اسم الجلال: «الخالق»

يعتبر هذا الاسمُ الأصلَ في الأسماء الحسنى الدالة على صفة الخلق والإبداع، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في أثناء حديثه عن الفرق بين الخلق والكسب، عندما كان يَرُدُّ على معتقد الأشاعرة في الكسب في أبواب القدر، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: «الخلق يجمع معنيين:

أحدهما: الإبداع والبرء.

والثاني: التقدير والتصوير.

فإذا قيل: «خلق»، فلا بد أن يكون أبدع إبداعًا مقدرًا، ولما كان سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أبدع جميع الأشياء من العدم، وجعل لكل شيءٍ قَدْرًا، صحَّ إضافةُ الخلق إليه بالقول المطلق، والتقدير في المخلوق لازم؛ إذ هو عبارة عن تحديده

(١) **انظر**: تهذيب اللغة: (٦/١٥٧)، لسان العرب: (١/٤٣٦).

(٢) الرد على المنطقيين ص: (١٩٦).

والإحاطة به، وهذا لازم لجميع الكائنات... وصحّ وصفه سبحانه بأنه خالق كل شيء»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مؤكدًا على تضمُّن اسم الجلال: «الخالق» لمعنى الإبداع والتقدير ـ: «فإن اسمه: «الخالق» يقتضي الإبداع والتقدير؛ فقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣]»[٢].

وفي تقريره لإحاطة خلق وإبداع الله عَجَّلَ لجميع الكائنات الموجودة في هذا العالم، وعدم خروج شيء من ذلك: صغيرًا أو كبيرًا، جليلًا أو حقيرًا ـ: يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الله رب العالمين، ومالك الملك، وخالق كل شيء؛ فليس شيء من العالمين خارجًا عن ربوبيته، ولا شيء من الملك خارجًا عن ملكه، ولا شيء من المحدثات خارجًا عن خلقه؛ قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝٦٢ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٢، ٦٣]، وقال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقال تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝١٠١ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝١٠٢ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠١ ـ ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾

---

(١) أفعال العبد الاختيارية، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)، وقد اختصرت الكلام مكتفيًا بالذي له صلة بالموضوع، ولوجود بياضات كثيرة في الأصل تخل بالمعنى فيما عدا الكلام المذكور.

(٢) فصل في اسمه تعالى «القيوم»، ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٦٨)، **وانظر**: حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٢١١).

[القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ١٧ ـ ٢١].

ولهذا كان أهل السُّنَّة والجماعة والحديث هم المُتَّبِعِينَ لكتاب الله، المعتقِدِينَ لموجَبِ هذه النصوصِ؛ حيث جعلوا كل مُحدَثٍ من الأعيان والصفات والأفعال المباشرة والمتولدة، وكل حركة طبعية أو إرادية أو قسرية، فإن الله خالق كل ذلك جميعه وربه ومالكه ومليكه ووكيل عليه»[(١)].

وهذا المعنى الذي قرّره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا النص المتعلق باسم الجلال: «الخالق» ـ: من أوضح المعاني وأبينها، وقد تكرر تقريره له في عشرات المواضع من مؤلفاته، اكتفيتُ منها بهذا النصِّ مع الإشارة إلى بعض تلك المواضع؛ لظهوره وجلائه بالقدر الذي يغني عن كثرة النقول في تقريره.

الفرع الثاني

شرح اسم الجلال: «البديع»

من الأسماء الحسنى الدالة على الخلق والإبداع التي تناولها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بتقرير شيء من معانيها ـ: اسم الجلال: «البديع»؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «البديع لم يقع إلا مضافًا؛ في قوله: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، في موضعين، بديع: أي: مبدعهما.

(١) الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)، **وانظر**: العبودية ص: (١٤٤ ـ ١٤٥)، تلخيص كتاب الاستغاثة: (١/ ١٨٧)، مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ١١١)، التدمرية ص: (١٦٥)، الصفدية: (٢/ ٧٣ ـ ٧٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٢٨٠)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٣٢٧)، منهاج السُّنَّة النبوية: (١/ ٣٣٦).

ومن زعم أنه خفض[١]، وجعله من[٢]. . . وأن المعنى بديعةٌ سمٰواتُهُ وأرضُهُ، فقد أخطأ»[٣].

وقرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن معنى بديع في الآية: مبدعهما وخالقهما ومقدرهما؛ فقال: «فأما قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠٠، ١٠١]، فإن قوله: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ أي: مبدعهما؛ كما ذكر مثل ذلك في البقرة، وليس المراد أنهما بديعة سماواته وأرضه، كما تحتمله العربية لولا السياق؛ لأن المقصود نفي ما زعموه من خرق البنين والبنات له، ومن كونه اتخذ ولدًا، وهذا ينتفي بضِدِّهِ؛ كونه أبدع السماوات»[٤].

فانظر إلى دقة شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ كيف أنه يؤكد على أن اللغة محتملة للمعنى المرجوح؛ وهو أن السمٰوات والأرض من أبدع مخلوقات الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لكن السياق أوجب ترجيحَ المعنى الأولَ؛ وهو أن الله عَزَّ وَجَلَّ خالق ومبدع السمٰوات والأرض؛ لأن السياق في الرد على ضلال المشركين في اتخاذهم الشركاء مع الله عَزَّ وَجَلَّ من الجنة والملائكة وعبادتهم لهم، مع أن الجميع خلق الله عَزَّ وَجَلَّ بما في ذلك أعظم هذه المخلوقات؛ وهي السمٰوات والأرض؛ كما قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧].

وهذا الذي ذهب إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ من أن معنى: «بديع

---

(١) في المطبوع: «حفض» بالحاء وهو تصحيف بيّن.

(٢) بياض بالأصل، وأشار المحقق الشيخ محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ذلك بقوله: «كلمة مطموسة في التصوير ص: (٢٧٤)، وفي تفسير البيضاوي: وقرئ بديع مجرورًا على البدل من الضمير في قوله: (له)، وبديع منصوبًا على المدح»اهـ من حاشية المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦).
وانظر: تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (١/ ٣٩٠).

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦).

(٤) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

السمٰوات والأرض»: مبدعهما وخالقهما على غير مثال سابق ـ: هو قول جمهور المفسرين[(١)] وعلى رأسهم إمامهم ومُقَدَّمُهم ابن جرير الطبري رحمه الله؛ حين قال في تفسير «بديع» في الآية السابقة: «وإنما هو مُفْعِل، صُرِّف إلى فَعِيل؛ كما صرف المؤلم إلى أليم، والمُسْمِع إلى سميع.

ومعنى المبدع: المُنشئ، والمحدث ما لم يسبقه إلى إنشاء مثله وإحداثه أحد»[(٢)].

وفي تقرير أن السياق الذي وردت فيه هذه الآيات إنما هو لإبطال قول المشركين بمختلف أصنافهم؛ يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠٠، ١٠١].

والكلام على هذه الآيات وما فيها من الأسرار مذكور في غير هذا الموضع، وقد بُيِّنَ هناك أن هؤلاء الآيات تضمنت إبطالَ قول المبطلين من المشركين والصابئين وأهل الكتاب، وتضمنت إبطالَ ما كان يقوله مشركو العرب، وما يقوله النصارى، وما يقوله مشركو الصابئة وفلاسفتهم، الذين يقولون بتولد العقول، أو العقول والنفوس عنه.

ومن أراد الجمع بين كلامهم وبين النبوات، سَمَّاها ملائكةً، ويقول: العقل كالذكر، والنفس كالأنثى، فهؤلاء خرقوا له بنين وبنات بغير علم.

ثم بَيَّنَ سبحانه أنه مبدعٌ للسمٰوات والأرض، **والإبداع**: خلق الشيء على غير مثال، بخلاف التولد، الذي يقتضي تناسب الأصل والفرع وتجانسهما.

---

(١) **انظر**: جامع البيان: (٧/ ٢٩٨)، تفسير ابن أبي حاتم: (١/ ٢١٤)، معالم التنزيل: (١/ ١٠٩)، زاد المسير في علم التفسير ص: (٨٤)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (١/ ١٥٣)، (٢/ ١٥٢)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (١/ ٢٧١)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي: (٧/ ١٩٦)، ونُسب هذا القول إلى مجاهد، وأبي العالية، والربيع بن أنس، والسدّي، وابن زيد، **انظر**: المراجع السابقة.

(٢) جامع البيان: (١/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩).

والإبداع: خلق الشيء بمشيئة الخالق وقدرته، مع استقلال الخالق به، وعدم شريك له، والتولد لا يكون إلا بجزء من المولِّد، بدون مشيئته وقدرته، ولا يكون إلا بانضمام أصلٍ آخر إليه»(١).

وبهذا البيان البديع اتضح جليًّا صحةُ ترجيحِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لكون معنى البديع أنه المبدع؛ أي: الخالق المنشئ المقدِّر.

الفرع الثالث

شرح اسم الجلال: «الرَّزاق»

من الأسماء الدالة على الخلق والإبداع التي تطرق إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ببيان شيء من معانيها ـ: اسم الجلال: «الرَّزاق»، ومعنى هذا الاسم في غاية الوضوح؛ لدلالته على صفة من أعظم صفات الله عَزَّ وَجَلَّ؛ وهي: الرِّزق وما تكفل الله عَزَّ وَجَلَّ به من تولي شؤون خلقه من بني آدم وغيرهم في هذا الجانب دون استثناء لأحدٍ منهم، وفي إشارة إلى هذا المعنى يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ على سبيل المثال ـ: «فإن قوله: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٧، ٥٨]، دليل على أنه خلقهم ليعبدوه، لا ليرزقوا ويطعموا؛ بل هو المُطْعِم الرَّازِقُ، وإطعامه لهم، ورزقه إياهم هو من جملة تدبيرهم وتصريفهم»(٢).

ولوضوح هذا المعنى وجلائه نكتفي بهذا النقل عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان شيء من معاني هذا الاسم.

الفرع الرابع

شرح اسم الجلال: «المؤمن»

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تقرير أحد معاني هذا الاسم ـ: «وهو سبحانه اسمه «المؤمن»، وهو في أحد التفسيرين: **المصدِّق**، الذي يصدِّق

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩).
(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٤٨١).

أنبياءه فيما أخبروا عنه بالدلائل التي دلّ بها على صدقه»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيانِ ما يجود به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على عباده المؤمنين من معرفته ومحبته والإيمان به، وأن ذلك كله من مقتضى اسمه: «المؤمن» ـ: «وهو سبحانه الذي يُطعِمُ عبادَهُ المؤمنين، ويَسقِيهم شرابَ معرفته ومحبته والإيمان به، وهو غني عن جميع خلقه في معرفته ومحبته وإيمانه؛ إذ كان من أسمائه «المؤمن»، وفي توحيده وشهادته وسائر شؤونه، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون عُلُوًّا كبيرًا»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في أثناء تفصيله القول في الإيمان هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟: «وإذا قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد بالإيمان؟ أتريد به شيئًا من صفات الله وكلامه؛ كقوله: «لا إلـه إلا الله» و«إيمانه» الذي دلّ عليه اسمه «المؤمن»، فهو غير مخلوق، أو تريد شيئًا من أفعال العباد وصفاتهم؟ فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة»[٣].

فبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ ـ من خلال هذا النص ـ أن اسم الجلال: «المؤمن» إنما يدل على صفة الإيمان في حق الله عَزَّوَجَلَّ، كما يدل على ما تكلم به من أمور الإيمان؛ مثل الشهادة ونحوها، كل ذلك داخل تحت مُسمَّى اسمِهِ: «المؤمن».

۞ الفرع الخامس ۞

شرح اسم الجلال: «الحَكَم»

من الأسماء الحسنى التي صنفها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تحت الأسماء الدالة على الخلق والإبداع ـ: اسم الجلال: «الحَكَم»، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٤/ ١٨٩)، والمعنى الثاني الذي لم يذكره شيخ الإسلام من معاني هذا الاسم: المُؤَمِّن من آمن به، **انظر**: معالم التنزيل: (٤/ ٣٢٦)، زاد المسير ص: (١٤٢١)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٤/ ٣٤٣)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٨/ ١٢٣).

(٢) قاعدة شريفة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾، ضمن جامع المسائل: (١/ ١٣٣).

(٣) مجموع الفتاوى: (٧/ ٦٦٤).

تقرير دلالة هذا الاسم على اختصاص الله ﷻ بالحُكم بينَ الناس والفصل بينهم؛ وذلك بما أنزل ﷻ من الكتاب، الذي يفصل بين الناس فيما اختلفوا فيه، قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: «قال: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا ۚ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وهذا يُبيِّن أن الحَكَم بين الناس هو الله تعالى؛ بما أنزله من الكتاب المُفصَّل؛ كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ [الشورى: ١٠].

وقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا ۚ﴾، جملة في موضع الحال.

وقوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾: استفهامُ إنكارٍ؛ يقول: كيف أطلب حكمًا غير الله، وقد أنزل كتابًا مفصلًا يحكم بيننا؟!

وقوله: ﴿مُفَصَّلًا ۚ﴾: يُبيِّنُ أن الكتابَ الحاكم مفصَّلٌ مُبيَّنٌ، بخلاف ما يزعمه من يعارضه بآراء الرجال، ويقول: إنه لا يُفهَمُ معناه، ولا يدلُّ على مَوردِ النزاعِ، فيجعله إما مُجمَلًا لا ظاهرَ له، أو مُؤَولًا لا يُعلم عينُ معناه، ولا دليل يدل على عين المعنى المراد به»(١).

وفي هذا التقرير ربطٌ بديع من شيخ الإسلام رحمه الله بين كون الله ﷻ مُتَّصِفًا بصفة الحُكم بين الناس والفصل بينهم، وبين كونه سبحانه وتعالى أنزل على عباده ما يظهر به مقتضى اتصافه بهذه الصفة؛ من إرجاعهم إلى المصدر الذي يقفون عنده على كل ما اختلفوا فيه، وهو منه ﷻ، ومما تكلم به.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

۞ الفرع السادس ۞

شرح اسم الجلال: «الشكور»

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ - في تقرير شيء من معاني هذا الاسم الجليل عند ذكره صيغة اقتران هذا الاسم بالعليم في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وبالغفور في قوله تعالى: ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠ و٣٤، الشورى: ٢٣] -: «وهذا من سَعَةِ الكَرمِ؛ فإنه قَرن العِلمَ بالشكر؛ لأن العلم يحيط بتفاصيل الأعمال، وقَرَنَ بالمغفرة الشكور ليُبيّن أن المسيء مع أنه يغفر له، يُضاعف له الحسنات»(١).

وفي التأكيد على هذا المعنى الأخير؛ في وجه اقتران الشكور بالغفور -: يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن شَدَّادِ بن أوس(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: (**سَيِّدُ الاِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ العَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ**)(٣)، ففي قوله: (**أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ**)، اعترافٌ بنعمتِهِ عليه في الحسنات وغيرها، وقوله: (**وَأَبُوءُ بِذَنْبِي**)، اعترافٌ منه بأنه مُذنِبٌ ظالمٌ لنفسِهِ؛ وبهذا يصير العبد شكورًا لربه، مستغفرًا لذنبه، فيستوجب مزيدَ الخير وغفرانَ الشرِّ، من الشكور الغفور، الذي يشكر اليسير منَ العمل، ويغفر الكثيرَ منَ الزَّلَلِ»(٤).

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).

(٢) شداد بن أوس بن ثابت الخزرجي، أبو يعلى النجاري الأنصاري، ابن أخ حسان بن ثابت، أحد فضلاء الصحابة الذين اشتهروا بالعلم والحلم، توفي سنة: ٥٨هـ ببيت المقدس ودفن فيها.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٢/ ٤٦٠)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ٣١٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب أفضل الاستغفار، برقم: (٦٣٠٦).

(٤) شرح حديث أبي ذر: (**إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**) ضمن مجموع الفتاوى: (١٨/ ٢٠٣ - ٢٠٤)، **وانظر**: الحسنة والسيئة ص: (١٥٦).

وهذا المعنى في غاية الوضوح والبيان؛ مما يجعل الاكتفاء به يغني عن الإطالة في ذكر النقول عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه.

۞ الفرع السابع ۞

شرح اسم الجلال: «المُرسِل»

لم أقف على كلام مفصَّل لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح معاني هذا الاسم، ولعلّ ذلك لوضوحه وجلائه، وغايةُ ما وقفت عليه إشارته رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن معنى الإرسال الذي يدل عليه اسم الجلال: «المرسل»، يدل بدلالة اللزوم على وجود واسطة؛ هي المُرْسَل، سواء كان نَبِيًّا أو مَلَكًا، وهذا ما تدل عليه الأدلةُ التي أوردها شيخ الإسلام لإثبات هذا الاسم؛ حيث قال فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٥]؛ لأن الإرسال والإمداد لا بد فيه من واسطة، ولكثرة معانيه»[(١)].

المطلب الثالث

شرحه لأسماء الله الحسنى الدالَّةِ على الوحدانية والأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد

سبقتِ الإشارةُ إلى تقسيم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأسماءَ الحسنى من حيث دلالتُها إلى ثلاثة أقسام، وهذا هو القسم الثالث منها؛ وهي الأسماءُ الحسنَى الدالَّةُ على الوحدانيةِ والجامعةُ للتنزيهِ والتحميدِ، وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت هذا النوعِ العديدَ منَ الأسماءِ، وسأتتبع ما شرحه من الأسماء المفردة الداخلة تحت هذا النوع، وذلك من خلال الفروع التالية:

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٧).

الفرع الأول

شرح أسماء الجلال: «الواحد»، «الأحد»، «الصمد»، و«الوتر»

لم أقف على كلام لشيخ الإسلام في شرح شيء من الأسماء الحسنى أكثر من كلامه في شرح هذه الأسماء الثلاثة: «الواحد»، «الأحد»، و«الصمد»، خاصة في كتابيه: تفسير سورة الإخلاص، وجواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن؛ من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن[1] وغيرهما، وقد اعتنى بذلك عناية فائقة، وربط هذه الأسماء بالعديد من الأصول والقواعد في توحيد الأسماء والصفات، وردّ ـ من خلال بيان معانيها ـ على كثير من المفاهيم الباطلة التي استند إليها من ضلّ في هذا الباب مما تمسكوا به في نفيهم لمدلول هذه الأسماء.

وقد ألحقتُ بها كلامَهُ في اسم الجلال: «الوتر»؛ لدلالته على الوحدانية والتفرد الذي تدل عليها أسماء الجلال: «الواحد» و«الأحد».

أولًا: تقريره لمعاني أسماء الله الحسنى: «الواحد»، «الأحد»، «الصمد»:

استطرد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معاني هذه الأسماء أكثر من غيرها من أسماء الله الحسنى، ولا يسع المجالُ لاستقصاء جميع كلامه في ذلك، وإنما أكتفي بالإشارة إلى بعضها، مع الإحالة قدر الإمكان إلى كلامه عنها في مختلِفِ مؤلفاته.

إن اسمَي الجلالِ: «الواحد» و«الأحد» من أسماء العظمة والجلال المتقاربةِ في المعنى[2]؛ إذ هما دالّانِ على عمومِ التنزيه والتسبيح لله عَزَّ وَجَلَّ

(١) كما أخبر بذلك هو نفسه؛ فقال: «ولنا مصنف مبسوط في تفسير هذه السورة، وآخر في بيان أنها تعدل ثلث القرآن»، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٥٤٣).

(٢) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

عن جميع النقائص، كما يدلان عمومًا على وحدانيته وانفراده بجميع معاني الكمال ونعوت العظمة والجلال، وعدم مثلية شيء من مخلوقاته له في ذلك، واسم الجلال: «الصمد» يدل على غِناهُ ﷻ عن كل ما سواه، وافتقار كل شيء إليه؛ فهو وحده الذي تَصْمُدُ إليه جميعُ المخلوقات؛ لما يَستحِقُّهُ ﷻ من جميع صفات الكمال، وفي تقرير معانيها بالتفصيل يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإن الله يقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وهذان الاسمان: «الأحد» و«الصمد» لم يذكرهما الله إلا في هذه السورة، وهما ينفيان عن الله ما هو منزهٌ عنه منَ التشبيه والتمثيل، ومن التركيب والانقسام والتجسيم؛ فإن اسمَهُ «الأَحَدَ» ينفي المِثلَ والنظيرَ؛ كما تقدم الكلام على ذلك في أدلته السمعية[1]، وبيّنا أن «الأحد» في أسماء الله ينفي عنه أن يكون له مِثلٌ في شيء منَ الأشياءِ؛ فهو أحد في كل ما هو له، واسمه «الصمد» ينفي عنه التفرقَ والانقسامَ والتمزقَ، وما يتبع ذلك من تركيبٍ ونحوه، فإن اسمَ «الصمد» يدل على الاجتماع.

وكذلك كل واحد من معنييه اللذين يتناولهما هذا الاسم؛ وهو أن الصَّمَدَ هو السيِّدُ الذي كَمُلَ في سُؤْدَدِهِ، ويُصمَدُ إليه في الأمور، **والصمد** هو الذي لا جَوفَ له؛ كما يقال: الملائكة صمد، والآدمي أَجْوَفُ، والمُصمَتُ ضِدُّ الأجوفِ؛ فإن اسم السيّد يقتضي الجمعَ والقوة؛ ولهذا يقال: السواد هو اللون الجامع للبصر، والبياض اللون المفرّق للبصر، ويقال للحليم: السيد؛ لأن نفسَهُ تجتمع فلا تتفرق، وتتميز من الغيظ والواردات عليها، وكذلك هو الذي يصبر على الأمور، والصبر يقتضي الجمع والحبس والضم، وضده الجَزَعُ الذي يقتضي التفرّق، وكذلك التعزّي والتعزّز، وعزّزته فتعزى، أو هو لا يتعزَّى، هو ضد الجزوع، فإن التعزز

(١) **أي**: الأدلة السمعية التي أوردها الرازي على نفي الجسمية، **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٨٤) وما بعدها.

والتعزّي يقتضي الاجتماع والقوة، والجزع يقتضي التفرّق والضعف، والإنسان له في سؤدده وعزته حالان:

أحدهما: أن يستغنِيَ بنفسِهِ عن غيرِهِ، ويَعِزّ بنفسه عن غيره، فلا يحتاج إلى الغير الذي يحتاج إليه غيره لغناه، ولا يخاف منه لعزّته.

والثاني: أن يكونَ هو قد احتاج إليه غيره، ويكون قد أعزّ غيره فغلبه، وأعزّه فمنعه، فيكون الناس قد صمدوا له؛ **أي**: قصدوه وأجمعوا له، وهذا هو «الصمَّدُ» «السيِّدُ»، وذلك إنما يكون من كمال سُؤْدَدِهِ وصمديتِهِ، التي تنافي تفرُّقَهُ وتمزّقه وضعفه»[1].

ومما قرّره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ فيما يتعلق بمعاني هذه الأسماء ـ أن اسم الجلال «الأحد» لا يوصف به شيءٌ في الإثبات إلا الله وحده، ويستعمل في حق غيره في النفي، بخلاف اسم الجلال «الصمد»؛ فإنه يستعمل في حق غير الله عَزَّ وَجَلَّ، لكن المعنى المطلق فيه خاصٌّ بالله عَزَّ وَجَلَّ، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصود هنا أن لفظ «الأحد» لم يوصف به شيء من الأعيان إلا الله وحده، وإنما يستعمل في غير الله في النفي، قال أهل اللغة: تقول: لا أحد في الدار، ولا تقل: فيها أحدٌ؛ ولهذا لم يجئ في القرآن إلا في غير الموجَبِ؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، وكقوله: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، وفي الإضافة؛ كقوله: ﴿فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم﴾ [الكهف: ١٩]، و: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٢]، وأما اسم «الصمد»، فقدِ استعمَلَهُ أهلُ اللغة في حق المخلوقين كما تقدم، فلم يقل: «الله صمد»؛ بل قال: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾؛ فبيّن أنه المستحق لأن يكون هو الصمدَ دون ما سواه؛ فإنه المستوجِبُ لغايته على الكمال، والمخلوق وإن كان صَمَدًا من بعض الوجوه؛ فإن حقيقةَ الصمديةِ منتفيةٌ عنه؛

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٤٦١ ـ ٤٦٣)، **وانظر**: (٥/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣).

فإنه يقبل التفرّق والتجزئة، وهو أيضًا محتاج إلى غيره؛ فإن كل ما سوى الله محتاج إليه من كل وجه، فليس أحدٌ يَصمُدُ إليه كلُّ شيءٍ، ولا يَصمُدُ هو إلى شيءٍ إلا الله تبارك وتعالى، وليس في المخلوقاتِ إلا ما يقبل أن يتجزأَ ويتفرَّقَ ويتقسَّمَ وينفصِلَ بعضُهُ من بعضٍ، والله سبحانه هو الصمدُ؛ الذي لا يجوز عليه شيء من ذلك؛ بل حقيقة الصمّديةِ وكمالُها له وحدَهُ، واجبةٌ لازمةٌ، لا يمكن عدم صمديتِهِ بوجهٍ منَ الوجوهِ، كما لا يمكن تثنيةُ أحديتِهِ بوجهٍ من الوجوه؛ فهو أحدٌ لا يماثله شيءٌ منَ الأشياءِ بوجه من الوجوه؛ كما قال في آخرِ السورةِ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]؛ استعملها هنا في النفي؛ أي: ليس شيءٌ منَ الأشياء كفوًا له في شيء من الأشياء؛ لأنه أحد، وقال رجل للنبي ﷺ: أنت سيدنا، فقال: **«السَّيِّدُ اللهُ»**[(١)]»[(٢)].

وقد قرّر شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع عدة من مؤلفاته أن هذا الذي ذكره في معنى اسم الجلال: «الصمد» هو التفسير المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم، وأن المشهور عنهم في تفسير هذا الاسم قولان، وأنه ليس في كلامهم تناقض، وهو الموافق للغة العرب التي نزل بها القرآن ـ: فقال رحمه الله: «والاسم «الصمد» فيه للسلف أقوال متعددة، قد يُظن أنها مختلفة، وليس كذلك؛ بل كلها صوابٌ، والمشهورُ منها قولان: **أحدهما**: أن «الصمد» هو الذي لا جوف له، **والثاني**: أنه السيِّدَ الذي يُصمَدُ إليه في الحوائجِ، **والأول**: هو قول أكثر السلف من الصحابة والتابعين وطائفة من أهل اللغة، **والثاني**: قول طائفة من السلف والخلف وجمهور اللغويين...».

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٤/ ٢٤)، وقال محققو المسند: «إسناده صحيح على شرط مسلم»، (٢٦/ ٢٣٥) (ط الرسالة).
وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح، برقم: (٤٨٠٦)، وصححه الألباني.

(٢) تفسير سورة الإخلاص ص: (٦٣ ـ ٦٤)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ١٩٣ ـ ١٩٨)، (٣/ ٤٨٧ ـ ٤٩٠)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٧٥ ـ ١٧٦)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١٢١).

«... والاشتقاق يشهد للقولين جميعًا، وهو على الأول أدلُّ، وكون «الصمد» يُصمَدُ إليه في الحوائج هو حقٌّ أيضًا، وهو مُقرِّرٌ للتفسير الأول، ودالٌّ عليه، فلا يُنافي أن يكونَ هو نفسُهُ مجتمعًا لا جَوفَ له؛ بل كونه في نفسه كذلك، فهو الموجِبُ لاحتياج الناس إليه»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «ولفظ «الصمد» يدل على أنه لا جوف له، وعلى أنه السيّد، ليس كما تقول طائفة من الناس: إن الصمد في اللغة إنما هو السيّد، ويتعجبون مما نقل عن الصحابة والتابعين من أن الصمد هو الذي لا جوف له؛ فإن أكثر الصحابة والتابعين فسّروه بهذا، وهم أعلم باللغة وبتفسير القرآن، ودلالة اللفظ على هذا أظهر من دلالتها على السؤدد؛ وذلك أن لفظ «ص م د» يدل على الاجتماع والانضمام المنافي للتفرق والخُلُوِّ والتجويفِ؛ كما يقال: صمد المال، وصمّده وتصمّد، إذا جمعه وضم بعضه إلى بعض، ومنه في الاشتقاق الأكبر الصَّمْتُ والتَّصَمُّتُ؛ فإن التاء والدال أخوان متقاربان إلى بعض في المخرج، **والاشتقاق الأكبر هو**: ما يكون فيه الكلمتان قد اشتركتا في جنس الحرف، فالكلمتان اشتركت في الصاد والتاء، والتاء والدال أخوان، يقال: صمت يصمت صماتًا وصموتًا، وأصمت إصماتًا، وهو جمع وضم ينافي الانفتاح والتفريج؛ ولهذا يقال للعظام ونحوها من الأجسام: منها أجوف، ومنها مصمت»(٢).

---

(١) تفسير سورة الإخلاص ص: (٣٥، ٥٢)، **وانظر**: ص: (٣٥ ـ ٦٠)، فقد أطال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في نقل أقوال السلف من الصحابة والتابعين والأئمة وأهل اللغة بألفاظها وبعضها بأسانيدها.

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/٤٦٣ ـ ٤٦٦)، **وانظر**: (١/٢٧٣ ـ ٢٨١) (٤/٩٨ ـ ٩٩)، شرح حديث النزول ص: (١١٥ ـ ١١٧)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٧٥ ـ ١٧٦)، الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان ص: (٢٤٨ ـ ٢٤٩)، الرسالة الأكملية ص: (٨)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/١٨٦)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/١٤٩ ـ ١٥٠)، التدمرية ص: (١٤٢)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/٥٤٣ ـ ٥٤٤).

كما أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إضافة إلى المعاني السابقة من معاني اسمي الجلال «الأحد» و«الصمد»، إلى دلالة هذين الاسمين على ما ورد في آخر سورة الإخلاص؛ من أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يلد ولم يولد، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ودلّ قوله: «الأحد الصمد» على أنه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، فإن «الصَّمَدَ» هو الذي لا جوف له ولا أحشاءَ؛ فلا يدخل فيه شيءٌ؛ فلا يأكل ولا يشرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ كما قال: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]، وفي قراءة الأعمش[(١)] وغيره: ولا يَطْعَم ـ بالفتح ـ[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٦ ـ ٥٨]، ومن مخلوقاته الملائكة، وهم صمد؛ لا يأكلون ولا يشربون، فالخالق لهم عَزَّ وَجَلَّ أحق بكل غِنًى وكمالٍ جعله لبعض مخلوقاته؛ فلهذا فَسَّرَ بعضُ السلفِ الصَّمَدَ بأنه الذي لا يأكل ولا يشرب، والصمدُ المصمد الذي لا جوف له، فلا يخرج منه عين من الأعيان؛ فلا يلد.

ولذلك قال من قال من السلف[(٣)]: «هو الذي لا يخرج منه شيءٌ»... كلام صحيح، بمعنى: أنه لا يفارقه شيءٌ منه؛ ولهذا امتنع عليه أن يلد وأن يولد، وذلك أن الولادةَ والتولُّدَ، وكل ما يكون من هذه الألفاظ، لا يكون إلا من أصلينِ، وما كان من المتولد عينًا قائمةً بنفسها، فلا بد لها من مادة

---

(١) سليمان بن مهران، أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم، الكوفي الإمام الحافظ، شيخ المقرئين والمحدثين، رأى أنس بن مالك وروى عنه، فهو من صغار التابعين، توفي سنة: ١٤٨هـ.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٤/١٤٦)، سير أعلام النبلاء: (٦/٢٢٦)، تهذيب التهذيب: (٢/١٠٩).

(٢) **انظر**: قاعدة شريفة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾، ضمن جامع المسائل: (١/١١١ ـ ١١٢)، زاد المسير في علم التفسير ص: (٤٢٨)، البحر المحيط لأبي حيان: (٤/٩٠).

(٣) هذا التفسير محكي عن عكرمة، **انظر**: جامع البيان: (٣٠/٣٤٥).

تخرج منها، وما كان عرضًا قائمًا بغيره، فلا بد له من محلّ يقوم به، فالأول نفاه بقوله: ﴿أَحَدٌ﴾؛ فإن **الأحد** هو الذي لا كفؤ له ولا نظير، فيمتنع أن تكون له صاحبة، والتولّد إنما يكون بين شيئين؛ قال تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]؛ فنفى سبحانه الولدَ بامتناع لازمه عليه؛ فإن **انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم**، وبأنه خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق له، ليس فيه شيء مولود له.

والثاني: نفاه بكونه سبحانه «الصمد»، وهذا المتولّد من أصلين يكون بجزأين ينفصلان منَ الأصلينِ؛ كتولّد الحيوان من أبيه وأمه بالمَنِيِّ الذي ينفصل من أبيه وأمه، فهذا التولّد يفتقر إلى أصلٍ آخر، وإلى أن يخرج منهما شيءٌ، وكل ذلك ممتنعٌ في حق الله تعالى، فإنه أحد؛ فليس له كفؤ يكون صاحبة ونظيرًا، وهو صَمدٌ؛ لا يخرج منه شيء، فكل واحد من كونه أحدًا، ومن كونه صمدًا، يمنع أن يكون والدًا، ويمنع أن يكون مولودًا بطريق الأولى والأحرى.

وكما أن التوالد في الحيوان لا يكون إلا من أصلين، سواء كان الأصلان من جنس الولد؛ وهو الحيوان المتوالد، أو من غير جنسه؛ وهو المتولّد، فكذلك في غير الحيوان؛ كالنّار المتولدة من الزندين، سواء كانا خشبتين، أو كانا حجرًا وحديدًا أو غير ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ [العاديات: ٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة: ٧١ ـ ٧٣]»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مقررًا انتظام هذين الاسمين لأصول التوحيد والإيمان، وما يستوجبانه من إخلاص الدين لله، والاستسلام له وحده، واستلزامِهما لجميع معاني بقية أسماء الله الحسنى ـ: «وقد قدمنا أن كلا النوعين[(٢)] يوجب

---

(١) تفسير سورة الإخلاص ص: (٦٤ ـ ٦٦)، **وانظر**: ص: (٢٣٢ ـ ٢٣٣)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٢) يقصد: نوعي الدعاء: دعاء العبادة، ودعاء المسألة.

اختصاصَ الربِّ ﷻ بأنه «الأحد» وبأنه «الصمد»، فإن كونه «أحدًا» يوجب أن لا يُشرك به في العبادة ولا الاستعانة؛ فلا يُدعى غيره، والاسم: «الصمد» جاء معرفًا؛ ليُبين أنه هو الصمد الذي يستحق أن يصمد إليه بكلا نوعَيِ الصمد، وهذان الاسمان لم يذكرا في القرآن إلا في هذه السورة التي قد ثبت عن النبي ﷺ من غير وجه أنها تعدل ثلث القرآن؛ مثل ما روي عن أبي سعيد الخدري[1] قال: قال رسول الله ﷺ لأصحابه: **(أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَن يَقْرَأَ ثُلُثَ القُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ؟!)**، فشقّ ذلك عليهم، وقالوا: أينا يطيق ذلك يا رسول الله؟! قال: **(﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثُلُثُ القُرْآنِ)**، رواه البخاري[2]...»[3].

«... وقد قال من قال من العلماء[4]: «هي ثلث القرآن؛ لأن القرآن ثلاثة أقسام: قسمٌ توحيدٌ، وقسمٌ قصصٌ، وقسمٌ أمرٌ ونهيٌ، وهذه فيها التوحيد»، وهذا الذي قاله إنما يتم إذا كانت جامعةً للتوحيد، والأمر كذلك؛ فإن هذين الاسمين يستلزمان سائر أسماء الله الحسنى، وما فيها من التوحيد كله قولًا وعملًا، والنبي ﷺ ذكر هذين الاسمين؛ فقال: **(اللهُ الوَاحِدُ الصَّمَدُ تَعْدِلَ ثُلُثَ القُرْآنِ)**[5]؛ وذلك أن كونه أحدًا وكونه الصمد، يتضمن أنه الذي يقصده كل شيء لذاته ولما يطلب منه، وأنه مستغنٍ بنفسه

---

(١) سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخدري الخزرجي الأنصاري، أحد أئمة الصحابة الفقهاء المجتهدين، مفتي المدينة، وأحد المكثرين من الرواية، توفي سنة: ٧٣هـ.
انظر ترجمته في: أسد الغابة: (٢/ ٢٨٩)، سير أعلام النبلاء: (٣/ ١٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، برقم: (٥٠١٥).

(٣) أفاض شيخ الإسلام رحمه الله في ذكر الأدلة التي تدل على فضل سورة الإخلاص وأنها تعدل ثلث القرآن، وقد آثرت عدم ذكرها اختصارًا، ويكفي في بيان ذلك حديث البخاري الذي أورده.

(٤) نقله شيخ الإسلام رحمه الله مسندًا عن أبي العباس بن سريج، **انظر**: جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٣٣).

(٥) هذه الرواية أخرجها ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب ثواب القرآن، برقم: (٣٧٨٩).

عن كل شيء، وأنه بحيث لا يجوز عليه التفرق والفناء، وأنه لا نظير له في شيء من صفاته، ونحو ذلك مما ينافي الصمدية، وهذا يوجب أن يكون حيًّا، عالمًا، قديرًا، ملكًا، قدوسًا، سلامًا، مهيمنًا، عزيزًا، جبارًا، متكبرًا»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «فاسمُهُ: «الأحد» مَنَعَ التشبيهَ الممتنع عليه، واسمُهُ: «الصمد» منع الانقسام والتركيب الممتنع عليه؛ ولكن هؤلاء النفاة غَلَوْا في ذلك، وتعدَّوْا حدودَ الله فيه، فزادوا على الحق من الباطل شيئًا كثيرًا، كما أن من المُثبتةِ مَن غلا في الإثبات، وتعدى حدود الله حتى زاد على إثبات الحق زيادات باطلة، والله يهدينا الصراط المستقيم، وليس هذا موضع الشرح والبسط لما تضمنته هذه السورة العظيمة من أصول التوحيد والإيمان؛ فإنها كثيرة عظيمة؛ إذ «الأحدية» و«الصمدية» ينتظمان أصول التوحيد والإيمان والدين، فأسماء الله وصفاته من دينه؛ إذ دينه الحق يتبع ما هو عليه سبحانه في نفسه.

ولما كان الدين عند الله هو الإسلامَ، والإسلامُ هو الاستسلامُ لله وحده، وله ضدان: الإشراك والاستكبار، فالمستكبر استكبر عن الإسلام له، والمشرك استسلم لغيره، وإن كان قد استسلم له، فمعنى «الأحد» يوجب الإخلاصَ لله المنافِيَ للشرك، ومعنى «الصمد» يوجب الاستسلامَ لله وحده المنافِيَ للاستكبارِ؛ فإن «الصمد» يتضمن صمود كل شيء إليه، وفقره إليه.

وأيضًا: فدين الله واحد لا تفرق فيه، و«الصمد» يناسب اجتماعه، فالله ﷻ هو الإلـٰه الواحد، ودينه واحد، وعباده المؤمنون مجتمعون يعتصمون بحبله غير مفترقين، واسمه «الأحد» يقتضي التوحيد، والصمد يقتضي الاجتماع وعدم التفرق، فإن «الصمد» فيه معنى الاجتماع وعدم التفريق، والتوحيد أبدًا قرين الاجتماع؛ لأن الاجتماع فيه الوحدة، والتفرق لا بد فيه من التثنية والتعدد، كما أن الإشراك مقرون بالتفرق؛ قال تعالى:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٥٣٩/٤ ـ ٥٤٢) بتصرف بالحذف فقط.

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٠ ـ ٣٢]؛ ولهذا كان شعار الطائفة الناجية هو السُّنَّة والجماعة، دون البدعة والفرقة، فإن أصل توحيد الله عبادته وحده لا شريك له، وأصل البدع: الإشراك بالله شركًا أصغر أو أكبر»(١).

وفي خلاصة جامعة لمعاني هذين الاسمين الجليلين، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فظهر أن اسمه «الأحد» يُوجب تنزيهه عمَّا يجب نفيه عنه؛ من التشبيه ومماثلة غيره له في شيء من الأشياء، واسمه «الصمد» يُوجب تنزيهه عما يجب نفيه؛ من الانقسام والتفرق ونحو ذلك، مما ينافي كمال صمديته سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون عُلوًّا كبيرًا»(٢).

ثانيًا: رَدُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ على المفاهيم الخاطئة حول هذه الأسماء:

من جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ المتعلقة بشرح هذه الأسماء وبيان معانيها ـ: التصدي لما وقع فيه العديد ممن ضل من الطوائف المنحرفة في هذا الباب؛ من تحريف معاني هذه الأسماء، أو الاستدلال بها على مذاهبهم الباطلة، وقد كانت لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جهودٌ بارزة في كشف أباطيلهم والردّ

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٤/٢٢٣ ـ ٢٢٥)، **وانظر**: (٢/٣٩٢)، التدمرية ص: (١٤٢)، التسعينية: (٣/٨٠٢).

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/٤٦٦)، **وانظر**: (٣/٤٨٧)، (٤/٨٢، ٢٢٣، ٥٣٩ ـ ٥٤٢)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/٥٤) (٢/٣٥١، ٤٧٨ ـ ٤٧٩، ٥٤٣ ـ ٥٤٤)، الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان ص: (٢٤٨ ـ ٢٤٩)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٣٦، ١٧٥)، شرح حديث النزول ص: (٧٨، ٢٤٧)، مجموع الفتاوى: (٨/٤٢)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/١٨٦ ـ ١٨٧، ٥٢٩ ـ ٥٣٠)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/١٤٩)، الرد على المنطقيين ص: (٣٤٦)، اقتضاء الصراط المستقيم: (٢/٧٩٦).

عليها، وخاصة فيما يتعلق باسم الجلال: «الواحد» و«الأحد»؛ إذ إن النفاة عمومًا ـ وهم أغلب خصوم أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب ـ أَصَّلُوا لمذهبهم في النفي أصولًا باطلة، أرادوا أن يستدلوا لها من النصوص الشرعية؛ ومن ذلك مفهوم التوحيد الذي أخذوه ـ بزعمهم ـ من اسمَي الله تعالى: «الواحد» و«الأحد»، وفي بيان ذلك وكشف عواره يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وهؤلاء يفسرون التوحيد واسم الله الواحد في أصول دينهم بثلاثة معان، وليس في شيء منها التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ثم يختلفون في تحقيق تلك المعاني اختلافًا عظيمًا؛ فيقولون في اسم الله «الواحد» «الأحد» له ثلاثة معان[1]:

. . .**أحدها**: أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتعدد ولا يتركب، وربما قال بعضهم: هذا تفسير الاسم «الأحد»، وهذه الوحدانية هي التي ذكروها هنا، إذ ليس مرادهم بأنه لا ينقسم ولا يتبعض أنه لا ينفصل بعضه عن بعض، وأنه لا يكون إلٰهين اثنين، ونحو ذلك مما يقول نحوًا منه النصارى والمشركون؛ فإن هذا مما لا ينازعهم فيه المسلمون، وهو حق لا ريب فيه، وكذلك كان علماء السلف ينفون التبعيض عن الله بهذا المعنى، وإنما مرادهم بذلك أنه لا يُشهد ولا يُرى منه شيء دون شيء، ولا يُدرك منه شيء دون شيء، ولا يُعلم منه شيء دون شيء، ولا يمكن أن يشار إلى شيء منه دون شيء، بحيث إنه ليس له في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها يمكنه هو أن يشير منها إلى شيء دون شيء، أو يُرِي عباده منها شيئًا دون شيء، بحيث إذا تجلى لعباده يُرِيهم من نفسه المقدسة ما شاء، فإن ذلك غير ممكن عندهم، ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه بحجاب منفصل عنهم يمنع أبصارَهم رؤيته؛ فإن

---

(١) التسعينية: (٣/٧٤٨)، وبعده ينقل شيخ الإسلام كلامًا لأبي المعالي الجويني في إرشاده في بيان معاني الوحدانية من اسم الله: «الواحد»، ويستطرد في الردّ عليه، إلى أن يعود إلى بيان المعاني الثلاثة التي أشار إليها بداية من: (٣/ ٧٨٠).

الحجاب لا يحجب إلا ما هو جسم منقسم، ولا يُتصور عندهم أن الله يكشف عن وجهه الحجاب ليراه المؤمنون، ولا أن يكون على وجهه حجابٌ أصلًا، ولا أن يكون بحيث يلقاه العبد، أو يصل إليه، أو يدنو منه، أو يَقرَبُ إليه في الحقيقة، فهذا ونحوه هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم، ويسمون ذلك نفي التجسيم؛ إذ كل ما ثبت له ذلك، كان جسمًا منقسمًا مركبًا، والباري منزه عندهم عن هذه المعاني.

والمعنى الثاني من معاني الواحد ـ عندهم ـ: هو الذي لا شبيه له، وهذه الكلمة أقرب إلى الإسلام، لكن أجملوها فجعلوا نفيَ الصفاتِ أو بعضِها داخلًا في نفي التشبيه، واضطربوا في ذلك على درجات لا تنضبط، والمعتزلة تزعم أن نفي العلم والقدرة وغير ذلك من التوحيد ونفي التشبيه والتجسيم، والصفاتية تقول: ليس ذلك من التوحيد ونفي التجسيم والتشبيه، ثم هؤلاء مضطربون فيما ينفونه من ذلك؛ لكن وافقوا[(١)] أولئك على أن ما نفوه من التشبيه، وما نفوه من المعنى الذي سَمَّوْه تجسيمًا هو التوحيد الذي لا يتم الدين إلا به، وهو أصل الدين عندهم...[(٢)].

... **والمعنى الثالث** من معاني التوحيد عند هؤلاء الأشعرية ـ كالقاضي أبي بكر وغيره ـ: هو أنه سبحانه لا شريك له في الملك؛ بل هو ربُّ كلِّ شيء وهذا معنى صحيح، وهو حَقٌّ، وهو أجود ما اعتصموا به من الإسلام في أصولهم؛ حيث اعترفوا فيها بأن الله خالق كل شيء ومُرَبِّيهِ ومدبره، والمعتزلة وغيرهم يخالفوهم في ذلك، حيث يجعلون بعض المخلوقات لم يخلقها الله ولم يحدثها؛ لكن مع هذا قد ردوا قولهم ببدع غَلَوْا فيها، وأنكروا ما خلقه الله من الأسباب، وأنكروا ما نطق به الكتاب والسُّنَّة من أن الله يخلق الأشياء بعضها ببعض، وغير ذلك مما ليس هذا موضعه.

---

(١) ساقطة من المطبوع، وأثبتها من طبعة الفتاوى الكبرى: (٥/٢٤٣) (ط المعرفة).

(٢) ثم استطرد شيخ الإسلام رحمه الله في الرد على هذين المعنيين إلى: (٣/٧٩٦)، وسيأتي الرد عليهم؛ لكن المقصود هنا بيان المعاني الثلاثة للتوحيد عند النفاة.

فهذه المعاني الثلاثة هي التي يقولون: إنها معنى اسم الله «الواحد»، وهي التوحيد، وفيها من البدع التي خولف بها الكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة، ما قد نبهنا على بعضه»(١).

ثم شرع رَحِمَهُ اللهُ في الردّ على ما في هذا الكلام من الباطل، مع التنبيه على بعض الحق الذي فيه، وهذا من إنصافه وعدله ـ كما هو شأنه دائمًا ـ رَحِمَهُ اللهُ ودقة منهجه في الردّ على الخصوم؛ فقد فنّد باطلهم هذا في هذا الموضع وغيره من مؤلفاته، من جهة الشرع والعقل واللغة؛ وذلك حين قال رَحِمَهُ اللهُ: «إن ما فسّر به هؤلاء اسم «الواحد» من هذه التفاسير التي لا أصل لها في الكتاب والسُّنَّة وكلام السلف والأئمة ـ: باطلٌ بلا ريب شرعًا وعقلًا ولغةً»(٢).

ثم شرع رَحِمَهُ اللهُ في بيان أوجه بطلان هذه المعاني التي ادَّعَوْها؛ وذلك ببيان حقيقة التوحيد الذي جاءت به الأنبياء والرسل، وأنزلت به الكتب، وحقيقة الشرك الذي نهت عنه ـ: فقال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما التوحيد الذي ذكره الله في كتابه، وأنزل به كتبه، وبعث به رسله، واتفق عليه المسلمون من كل ملة، فهو كما قال الأئمة: شهادة أن لا إلـه إلا الله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له؛ كما بيّن ذلك بقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، فأخبر أن الإلـه إلـه واحد، لا يجوز أن يَتخِذَ إلـهًا غيره، فلا يعبد إلا إياه... والشرك الذي ذكره في كتابه إنما هو عبادة غيره من المخلوقات؛ كعبادة الملائكة، أوِ الكواكب، أوِ الشمس، أوِ القمر، أوِ الأنبياء، أو تماثيلهم، أو قبورهم، أو غيرهم من الآدميين، ونحو ذلك مما هو كثير في هؤلاء الجهمية ونحوهم، ممن يزعم أنه محقق في التوحيد، وهو من أعظم الناس إشراكًا، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ

---

(١) التسعينية: (٣/ ٧٤٧، ٧٨٠ ـ ٧٨١، ٧٩٦ ـ ٧٩٧). بتصرف بالحذف فقط، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١٢٢ ـ ١٢٧)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ١١٥ ـ ١٣٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ١٤٦).

﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٤ ـ ٦٦]»[١].

كما ردّ عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ببيان أن هذا التوحيد الذي ادَّعَوْهُ ليس مما دعا إليه الرسول ﷺ ولا أصحابه، فقال: «وكل من سمع ما جاءت به الرسل يعلم بالاضطرار أن هذه الأمور ليست مما بعث الله به رسوله، ولم يكنِ الرسولُ يُعَلِّمُ أمته هذه الأمورَ، ولا كان أصحاب رسول الله ﷺ عليها، فكيف يكون هذا التوحيد ـ الذي هو أصل الدين ـ لم يدع إليه رسول الله ﷺ والصحابة والتابعون؟! بل يعلم بالاضطرار أن الذي جاء به الرسول من الكتاب والسُّنَّة يخالف هذا المعنى الذي سماه هؤلاء الجهمية توحيدًا، ولهذا ما زال سلف الأمة وأئمتها ينكرون ذلك»[٢].

ومنَ الردّ التفصيليّ على المعنى الأول من معاني أسماء الجلال: «الواحد» و«الأحد» و«الصمد» عندهم بأنه الذي لا ينقسم ـ يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن عجيب ما يحتجون به، أنهم يقولون: لو كان متصفًا بذلك، لكان جسمًا، ولو كان جسمًا، لكان منقسمًا، والمنقسم ليس بواحد، والله قد أخبر أنه واحد، مع أنه لا يوجد في لغة العرب؛ بل ولا غيرهم من الأمم ـ: استعمالُ «الواحد» «الأحد» و«التوحيد» إلا فيما يسمونه هم جسمًا ومنقسمًا؛ كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، . . .[٣]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

---

(١) التسعينية: (٣/ ٧٩٧ ـ ٧٩٨). (٢) التسعينية: (٣/ ٧٨٢).

(٣) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ خمسة عشر شاهدًا على ما ذكره من إطلاق الواحد والأحد على ما هو جسم، اكتفيت بذكر ثلاثة منها؛ لدلالتها على نفس المعنى.

والعرب وغيرهم من الأمم يقولون: رجلٌ، ورجلان اثنان، وثلاثة رجال، وفرس واحد، وجَمَلٌ واحد، ودرهمٌ واحد، وثوبٌ واحد، ورأسٌ واحد، وذكرٌ واحد، وأميرٌ واحد، وملكٌ واحد، ومسكنٌ واحد، وسيِّدٌ واحد، وأمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله تعالى.

فلفظ «الواحد» وما يتصرف منه في لغة العرب وغيرهم من الأمم ـ: لا يطلق إلا على ما يسمونه هم جسمًا منقسمًا؛ لأن ما لا يسمونه هم جسمًا منقسمًا ليس هو شيئًا يعقله الناس، ولا يعلمون وجوده حتى يعبِّروا عنه؛ بل عقول الناس وفِطَرهم مجبولة على إنكاره ونفيه، فلو قُدِّرَ وجود هذا في الخارج أو إمكان وجوده، لاحتيج بعد ذلك إلى أن يثبت لفظ «الواحد» في لغة العرب يعبِّرون بها عنه، إذ ليس كل ما وجد أو أمكن وجوده، يجب أن يتصوره أهل اللغة، ويكون داخلًا فيما عبَّروا عنه من لغتهم.

وإذا قُدِّرَ أن أهل اللغة عبَّروا بلفظ «الواحد» و«الأحد» في لغتهم عن هذا، لم يجز أن يُقال: إن لفظ الواحد في لغتهم لا يقع إلا عليه؛ لما ذكرناه من أن لفظ «الواحد» وما اشتق منه إنما عُرِفَ واشتهر استعماله في اللغة فيما يجعلونه هم جسمًا منقسمًا، وذلك ليس بواحد عندهم، فَمُسَمَّى الواحد عندهم منتفٍ في اللغة، وإن قُدِّرَ وجوده، لكان نادرًا في اللغة.

والغالب المشهور في اللغة أن اسم «الواحد» يتناول ما ليس هو الواحد في اصطلاحهم، وإذا كان كذلك، لم يجز أن يحتج بقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾، ونحو ذلك مما أنزله الله بلغة العرب، وأخبرنا فيه أنه أحد، وأنه إلـه واحدٌ، على أن المراد ما سَمَّوْهُ هم في اصطلاحهم واحدًا مما ليس معروفًا في لغة العرب؛ بل إذا قال القائل: دَلالةُ القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر، كان قد قال الحق؛ فإن القرآن نزل بلغة العرب، وهم لا يعرفون الواحد في الأعيان إلا ما كان قديمًا بنفسه، متصفًا بالصفات، مباينًا لغيره، مشارًا إليه.

وما لم يكن مشارًا إليه أصلًا، ولا مباينًا لغيره، ولا مداخلًا له،

فالعرب لا تسميه واحدًا ولا أحدًا؛ بل ولا تعرفه، فيكون الاسم «الواحد» و«الأحد» دلَّ على نقيض مطلوبهم منه، لا على مطلوبهم.

يؤيد هذا أنهم يقولون: اللفظ المشهور في اللغة الذي يتداوله الخاصُّ والعامُّ، لا يجوز أن يكون موضوعًا بإزاء المعنى الدقيق الذي لا يفهمه إلا خواصُّ الناس، وهذا مما استدل به نفاة الأحوال على مثبتيها، وقالوا: المعروفُ في اللغة أن الحركة هي كونُ الجسمِ متحركًا، وأما ما يدّعونه من أن الحركة أمر يوجب كون الجسم متحركًا، فهذا المعنى لا يفهمه إلا الخاصَّةُ، فضلًا عن أن يعلموا أن لفظ «الحركة» موضوعٌ له.

ولفظ الحركة لفظٌ مشهور يتداوله الخاصَّةُ والعامَّةُ، فلا يجوز أن يكون مفهومه ما لا يتصوره المتخاطبون به، وهذا بعينه يقال لهؤلاء النفاة الذين يسمون نفيهم توحيدًا، فيقال: هذا الواحد الذي تثبتونه؛ وهو أنه لا يشار إليه، ولا يتميز منه شيءٌ عن شيءٍ ونحو ذلك ـ: أمرٌ لا يتصوره إلا بعض الناس؛ بل قليل منهم، والذين تصوّروه تنازعوا في إمكان وجوده في الخارج؛ فمنهم من قال: وجود هذا في الخارج ممتنع، وإذا كان كذلك ـ ولفظ «الواحد» مشهورٌ في اللغات كلها، أشهر من لفظ «الحركة» ـ فلا يجوز أن يكون مسمًّى هذا الاسمِ في اللغة المعروفة معنًى لا يتصوره إلا قليلٌ منَ الناس، وهم متنازعون في إمكان ثبوته في الخارج، وإذا لم يكن هذا المعنى هو المرادَ بلفظِ «الواحد» و«الأحد»، لم يجز الاستدلال بالسمع الوارد بلغة العرب على هذا.

ولو قيل: إنه يجوز استعمال لفظ «الواحد» في لغتهم في هذا المعنى إما بطريق المجاز، والاشتراك، أو التواطؤ:

قيل: هَبْ أنه يجوز لمن بعدهم أن يستعمل ذلك، لكن نحن نعلم أنهم لم يستعملوه في ذلك؛ لأنهم لم يكونوا يثبتون هذا المعنى، وبتقدير أن يكون مستعمَلًا في هذا وهذا، فإنه يكون دَالًّا على ما به الاشتراك، فلا يدل على ما يمتاز به أحدهما عن الآخر؛ فلا يدل على محل النزاع، ولو قدِّر

أنه حقيقة في أحدهما، مجاز في الآخر؛ لكان حقيقة في المعنى الذي يسبق إلى أفهام الناس عند الإطلاق، وهو المعروف. ولو قدِّر أنه مشترك اشتراكًا لفظيًّا، لم يجز تعيين محل النزاع إلا بقرينة تدل على تعيينه، والقرائن اللفظية إنما تدل على نقيض قولهم؛ لا على عين قولهم، فإنه ليس في الكتاب إثبات واحد بالمعنى الذي ادّعوه، فضلًا عن أن يكون الله موصوفًا به.

وهذا «الواحد» الذي يثبته هؤلاء من جنس الأحوال التي يثبتها أولئك، ومن جنس الشيء المعدوم الذي يثبته من يقول: المعدومُ شيءٌ، ومن جنس الكليّات والمجردات؛ كالعقول والمادة والصورة العقلية التي يثبتها الفلاسفة، فهؤلاء يُثبِتون في الخارج ما لا وجود له في الخارج، لكن مثبتة الأحوال أعقل؛ ولهذا كان فيهم من هو من أهل الإثبات، فإنهم عرفوا أنها ليست موجودة في الخارج، لكن تناقضوا؛ حيث قالوا: لا موجودة ولا معدومة، فصاروا مشابهين للقرامطة الباطنية المتفلسفة الذين يقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حيٌّ ولا مَيِّتٌ، ومن قال: المعدوم شيء، وهو ثابت وليس بموجود، يشبه المتفلسفة الذين جعلوا الكليات المجردات أمورًا موجودةً في الخارج؛ لكن تناقضوا؛ حيث فرّقوا بين الوجود والثبوت.

والمقصود: أن كل هؤلاء يجمعهم إثبات أمور يدعون أنها موجودة في الخارج، وهي لا يتصورها إلا طائفة قليلة من الناس، فضلًا عن أن تكون الألفاظُ المعروفةُ المشهورةُ في اللغة دالَّةً عليها، ولا ريبَ أنهم أخطئوا في المعاني المعقولة، ثم في مدلول الألفاظ المسموعة.

فتبيّن لك أن قولَهُم يتضمَّنُ من الفِريةِ على اللغة والعقل، من جنس ما تضمن من الفرية على الشرع، وأنهم لا يمكنهم أن يقولوا: إن الشرع دلّ على قولهم بوجه من الوجوه، لا بطريق الحقيقة، ولا بطريق المجاز.

فإذا أريد بيان انتفاء دَلالةِ النصِّ على ما ادَّعَوْهُ من مسمَّى الواحد، كان هنا طرق:

أحدهـا: أن هذا اللفظ لم يستعمل إلا فيما نَفَوْهُ دون ما أثبتوه.

الثانـي: أن نبيّن انتفاءَ ما أثبتوه في الخارج، وحينئذ فلا يكون كلام الله دَالًّا على وجود ما ليس بموجود.

الثالث: أن ما يذكرونه لا يتصوره عامَّةُ الناس، لا العربُ ولا غيرهم، فلا يكون اللفظ موضوعًا له ودالًّا عليه، وإن كان له وجود، ولا يقال: هو بتقدير وجوده يشمَلُه لفظُ: «الواحد»؛ لما تقدم من أن اللفظ المشهور بين الخاصِّ والعامِّ لا يكون مسمَّاهُ مما لا يتصوَّرُهُ إلا الخاصَّةُ.

الرابع: أنه بتقدير شموله لما أثبتوه وما نفوه، فلا ريبَ أن شموله لما نفوه أظهرُ؛ إذ لم يُعرَفِ استعمالُهُ في ذلك، فلا يمكنهم دعوى اختصاصِ معنَى الواحد بما ادَّعَوْهُ.

الخامس: أنه ـ بتقدير عمومه وكونه متواطئًا ـ إنما يدل على القدر المشترك، لا على خصوص ما أثبتوه.

السادس: أنه بتقدير كون أحدهما مجازًا، فالحقيقة هي ما نفوه دون ما أثبتوه؛ لأنه المعنى الذي يسبق إلى أفهام المخاطبين.

السابع: أنه بتقدير الاشتراكِ اللفظيِّ لا يجوز إرادة ما ادّعوه إلا بقرينة، ويكفينا في هذا المقام ألا نستدل به على أحدهما.

الثامن: أن من يستدل به على ما نفوه؛ لأن القرائن اللفظية المذكورة في القرآن تدل عليه؛ لأنه أثبت لهذا الواحد صفات متعددة، وأفعالًا متعددة، وتلك تستلزم ما نفوه لا ما أثبتوه.

التاسع: أن يقال: اسم «الأحد» لا يُستعمَلُ في حقِّ غيرِ اللهِ إلا مع الإضافة، أو في غير الموجب؛ كقوله: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقال: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]؛ فهو أبلغ في إثبات الوحدانية من اسم «الواحد»، ومع هذا، فلم يستعمل إلا فيما نفوه؛ في مثل قوله: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤] وأمثاله، لا يعرف استعمال

«الأحد» فيما ادَّعَوْهُ، لا في النفي والإثبات[1]، فكيف اسم «الواحد»؟!

العاشر: أن القرآن أثبت الوحدانية في الإلـٰهية؛ بقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، وقوله ـ حكاية عن المشركين ـ: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، وأمثال ذلك.

وأما كون القديم واحدًا، أو الواجب واحدًا، فهذا إنما يُعرف عن الجهمية من المتكلمين والفلاسفة؛ فإنهم قالوا: القديم واحد، وهو لفظ مُجمَلٌ، يُراد به: أن الإلـٰه القديم واحد، وهذا حقٌّ، ويُراد به أن مُسمَّى القديم واحد، ثم قالوا: لو أثبتنا له الصفات، لكان القديم أكثر من واحد.

وقالتِ جهميةُ الفلاسفةُ: الواجبُ واحدٌ، وهو مُجمَلٌ، يُراد به: الإلـٰه الواجب بذاته، وهذا حقٌّ، ويُراد به مسمّى الواجب، ثم قالوا: لو أثبتنا له الصفات، لتعدد الواجب.

ومعلوم أن التوحيد الذي في القرآن هو الأول لا هذا، وكذلك التوحيد الذي جاءت به السُّنَّة، واتفق عليه الأئمة، فتبيّن أن لفظ «التوحيد» و«الواحد» و«الأحد» في وضعهم واصطلاحهم غير «التوحيد» و«الواحد» و«الأحد» في القرآن والسُّنَّة والإجماع، وفي اللغة التي جاء بها القرآن، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام الله ورسله، وفي لفظ التوحيد على ما يدّعونه هم؛ لأن دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم وعادته المعروفة في خطابه، لا بلغةٍ وعادةٍ واصطلاحٍ أحدثه قومٌ آخرون، بعد انقراض عصره وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]؛ بل لفظ «التوحيد» و«الأحد» و«الواحد» الموجود في كلام الله ورسوله ـ: يَدُلُّ على نقيض قولهم، وأنه موصوف بالصفات الثبوتية؛ كما تقدم التنبيه عليه من أنه لا يُعرف مُسمَّى «الواحد» في لغة العرب إلا ما كان كذلك، ومن أن الله وصف هذا «الواحد» بالصفات الثبوتية، وسمّاه

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: «لا في النفي ولا في الإثبات»، والله أعلم.

بالأسماء المتضمنة للمعاني الثبوتية في غير موضع، فلو قُدِّر أن لفظ «الواحد» فيه اشتراك وإجمال، لكان ما بيّنه القرآن؛ من اتصافه بالصفات الثبوتية ـ: رافعًا للإجمال والاشتراك، موافقًا لقول أهل الإثبات دون النفاة»(١).

ومن ردوده على ما استدلوا به من اسم «الواحد» على نفي الصفات، وهو المعنى الثاني الذي ذكره للتوحيد عندهم ـ: أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما استدلالهم(٢) بما في القرآن؛ من تسمية الله «أحدًا» و«واحدًا» ـ: على نفي الصفات، الذي بنوه على نفي التجسيم.

فيقال لهم: ليس في كلام العرب ـ بل ولا عامة أهل اللغات ـ أن الذات الموصوفة بالصفات لا تُسَمَّى «واحدًا»، ولا تُسَمَّى «أحدًا» في النفي والإثبات؛ بل المنقول بالتواتر عن العرب تسميةُ الموصوفِ بالصفات «واحدًا» و«أحدًا»؛ حيث أطلقوا ذلك و«وحيدًا».

قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، وهو الوليد ابن المغيرة، وقوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، فسمَّاها واحدة، وهي امرأة واحدة متصفة بالصفات؛ بل جسم حامل للأعراض...

فإن كان لفظ «الأحد» لا يقال على ما قامت به الصفات؛ بل ولا على شيء من الأجسام التي تقوم بها الأعراض لأنها منقسمة، لم يكن في الوجود غير الله؛ من الملائكة والإنس والجن والبهائم ـ: من يدخل في لفظ «أحد»، بل لم يكن في الموجودين ما يقال عليه في النفي: إنه أحد، فإذا قيل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، لم يكن هذا نفيًا لمكافأة الربّ إلا عمّن لا وجود له، ولم يكن في الموجودات ما أُخبر عنه بهذا الخطاب أنه ليس كفؤًا لله.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١١٤ ـ ١٢٣)، بتصرف بالحذف فقط، **وانظر**: تفسير سورة الإخلاص ص: (٢٣٠ ـ ٢٣٤)، الرسالة الأكملية ص: (٤٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ١٤٦ ـ ١٥٢)، (٣/ ٤٦١ ـ ٤٦٦).

(٢) المراد: المتكلمون ومن وافقهم من النفاة عمومًا.

وكذلك قوله: ﴿وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٣٨]، ﴿وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: ١١٠]؛ فإنه إذا لم يكن الأحدُ إلا ما لا ينقسم، وكل مخلوق وجسمٌ منقسمٌ؛ لم يكن في المخلوق ما يدخل في مُسمَّى أحد، فيكون التقدير: ولا أشرك به ما لم يوجد، ولا يشرك بربه ما لا يوجد.

وإذا كان المرادُ النفيَ العامَّ، وأن كل موجود من الإنس والجن يدخل في مسمّى «أحد»، ويقال: إنه أحد الرجلين، ويقال للأنثى: إحدى المرأتين، ويقال للمرأة: واحدة، وللرجل: واحد، ووحيد ـ: عُلِم أن اللغة التي نزل بها القرآن، لفظ «الواحد» و«الأحد» فيها يتناول الموصوفات؛ بل يتناول الجسمَ الحاملَ للأعراض، ولم يُعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف أصلًا؛ بل ولا عُرف منهم أنهم لا يستعملونه إلا في غير الجسم؛ بل ليس في كلامهم ما يبين استعمالهم له في غير ما يسمّيه هؤلاء جسمًا، فكيف يُقال: لا يدل إلا على نقيض ذلك، ولم يُعرفِ استعمالُهُ إلا في النقيض ـ الذي أخرجوه منه ـ الوجوديّ، دون النقيض الذي خصوه به؛ وهو العدميُّ، وهل يكون في تبديل اللغة والقرآن أبلغ من هذا؟!

وكذلك اسمه «الصمد»، ليس في قول الصحابة: «إنه الذي لا جوف له»، ما يدل على أنه ليس بموصوف بالصفات؛ بل هو على إثبات الصفات أدلُّ منه على نفيها، من وجوه مبسوطة في غير هذا الموضع.

وكذلك قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥] ونحو ذلك؛ فإنه لا يدل على نفي الصفات بوجه من الوجوه؛ بل ولا على نفي ما يسميه أهل الاصطلاح جسمًا بوجه من الوجوه»(١).

ويلاحظ على هذه الردود تداخُلُها في بعضها من بعض الجهات، وذلك لارتباط الكلام عنها بعضه ببعض، ولتداخُلِ الأصول التي بنى عليها النفاة مذهبهم الفاسد.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١١٣ ـ ١١٥)، **وانظر**: (٥/ ١٦٣)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦، ٥٨٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ١٦٥ ـ ٢١٩).

وفي خلاصة جيدة لهذه الردود يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن هذا «الواحد» الذي يثبتونه في العلم الإلٰهي والطبيعي والمنطقي، لا حقيقة له إلا في الذهن، ومن تصوّر هذا حقَّ التصوُّرِ، تبين له من غلط هؤلاء وضلالهم ما يطول وصفه، وتبين له أن ضلال هؤلاء في العقليات من جنس ضلالهم في السمعيات، وأنهم ـ كما أخبر تعالى عن أصحاب النار ـ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]»[١].

وحقيقة التوحيد الذي يدعونه إنما يستلزم العدمَ المحضَ والنفيَ الكليَّ لوجود الله عَجَلَّ، فضلًا عن اتصافه بصفات الكمال، وتسميته بأسماء الجلال[٢].

نكتفي بهذا القدر من بيان جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح أسماء الجلال: «الواحد» و«الأحد» و«الصمد»، وهذه الإطالة إنما تعود إلى وفرة المادة العلمية في بيان معاني هذه الأسماء، والردّ على المفاهيم الخاطئة الدائرة حولها، والذي وقف على ما وقفت عليه في مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الخصوص، يعلم أن ما ذكرته إنما هو نزر يسير بالنسبة إلى ما تركته واكتفيتُ بالإحالة إليه، والله الهادي إلى سواء السبيل.

ثالثًا: تقريره لمعنى اسم الجلال: «الوتر»:

من الأسماء الحسنى الدالة على الوحدانية التي أثبتها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: اسم الجلال: «الوتر»، وقد سبق بيان دليل ثبوته، وفي تقرير شيء من معانيه ودلالته على الوحدانية؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في أثناء رده على النفاة من الفلاسفة القائلين بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ـ: «﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٢، ٣٣]، وهؤلاء الصابئة قد أتوا بِمَثَلٍ؛ وهو قولهم: الواحد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، **وانظر**: (٦/ ٦ ـ ٧).

(٢) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ١٦٤)، (٤/ ٥٥٥).

لا يصدر عنه ويتولد عنه إلا واحد، والربُّ واحدٌ؛ فلا يصدر عنه إلا واحد؛ يتولد عنه، فأتى الله بالحقِّ وأَحسنَ تفسيرًا، وبيّن أن الواحد لا يصدر عنه شيءٌ، ولا يتولد عنه شيءٌ أصلًا، وأنه لم يتولد عنه شيءٌ، ولم يصدر عنه شيءٌ، ولكن خَلَقَ كلَّ شيء خَلْقًا، وأنه خلق من كل شيء زوجينِ اثنينِ، ولهذا قال مجاهدٌ وذكره البخاري في صحيحه[١] في ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣]: إن الشفع هو الخلق، فكل مخلوق له نظير، والوتر هو الله الذي لا شبيه له؛ فقال: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]»[٢].

فبيّن شيخ الإسلام رحمه الله من خلال هذا النقل تطابُقَ دَلالةِ اسم الجلال: «الوتر» على الوحدانية، التي يدلّ عليها اسمه تعالى: «الواحد» و«الأحد»، وذلك يظهر جَلِيًّا حين استدلّ بالأثر الوارد عن الإمام مجاهد رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ۝٣﴾، والذي جاء فيه؛ من أن الوتر هو الله الواحد الأحد، الذي لا شبيه له ولا نظير، وهذا التفسير مطابق لما جاء في تفسير اسمي الجلال: «الواحد» و«الأحد».

الفرع الثاني

شرح أسماء الجلال: «الغَنِيّ»، و«الحميد»، و«المجيد»

نصّ شيخ الإسلام رحمه الله ـ عند بيانه لصيغ ورود هذه الأسماء في النصوص ـ على أنها كثيرًا ما ترد مقترنة إما فيما بينها، أو مع أسماء أخرى[٣]، ومما أفاده رحمه الله في بيان بعض أوجه اقتران اسمي الجلال: «الغني» و«الحميد»، و«الكريم» ـ: أنْ قال رحمه الله: «وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ**)[٤]، وفي القرآن: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾

---

(١) كتاب التفسير، باب سورة الفجر.

(٢) نقض المنطق ص: (٩٣)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٤/ ١٣٠).

(٣) **انظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٦١ ـ ٦٢).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٢).

[النصر: ٣]، وقالتِ الملائكةُ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وهاتان الكلمتان إحداهما مقرونة بالتحميد، والأخرى بالتعظيم، فإنا قد ذكرنا أن التسبيح فيه نفي السوء والنقائص المتضمنُ إثباتَ المحاسنِ والكمالِ، والحمدُ إنما يكون على المحاسن، وقرن بين الحمد والتعظيم، كما قرن بين الجلال والإكرام؛ إذ ليس كل معظّم محبوبًا محمودًا، ولا كل محبوب محمودًا معظمًا، وقد تقدم أن العبادة تتضمن كمال الحب المتضمن معنى الحمد، وتتضمن كمال الذل المتضمن معنى التعظيم، ففي العبادة حبه وحمده على المحاسن، وفيها الذل له الناشئُ عن عظمته وكبريائه؛ ففيها إجلاله وإكرامه، وهو سبحانه المستحق للجلال والإكرام، فهو مستحق غاية الإجلال وغاية الإكرام.

ومن الناس من يَحسَبُ أن «الجلال» هو الصفات السلبية، و«الإكرام» الصفات الثبوتية؛ كما ذكر ذلك الرازيُّ ونحوُهُ، والتحقيقُ أن كِليهما صفات ثبوتية، **وإثبات الكمال يستلزم نفي النقائص**، لكن ذكر نوعي الثبوت؛ وهو ما يستحق أن يحب وما يستحق أن يعظم؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]، وقول سليمان عليه السلام: ﴿فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]، وكذلك قوله: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١].

فإن كثيرًا ممن يكون له الملك والغنى لا يكون محمودًا؛ بل مذمومًا؛ إذ الحمد يتضمن الإخبار عن المحمود بمحاسنه المحبوبة، فيتضمن إخبارًا بمحاسن المحبوب؛ محبةً له.

وكثير ممن له نصيب من الحمد والمحبة يكون فيه عجزٌ وضعفٌ وذلٌّ؛ ينفي العظمة والغنى والملك، فالأول يُهاب ويُخاف ولا يُحب، وهذا يُحب ويُحمد ولا يُهاب ولا يُخاف، والكمال اجتماع الوصفين؛ كما ورد في الأثر: «إِنَّ المُؤْمِنَ رُزِقَ حَلَاوَةً وَمَهَابَةً»(١)، وفي نعت النبي ﷺ: (**مَنْ رَآهُ**

---

(١) تقدم الكلام على الأثر، **انظر**: ص: (٣٠٢).

بَدِيهَةً هَابَهُ، وَمَنْ خَالَطَهُ مَعْرِفَةً أَحَبَّهُ)[١]:

فقرن التسبيح بالتحميد، وقرن التهليل بالتكبير؛ كما في كلمات الأذان، ثم إن كل واحد من النوعين يتضمن الآخر إذا أفرد؛ فإن التسبيح والتحميد يتضمن التعظيمَ، ويتضمن إثباتَ ما يُحمد عليه، وذلك يستلزم الإلـٰهية؛ فإن الإلـٰهية تتضمن كونه محبوبًا؛ بل تتضمن أنه لا يستحق كمال الحب إلا هو، **والحمد**: هو الإخبار عن المحمود بالصفات التي يستحق أن يُحب، فالإلـٰهية تتضمن كمال الحمد؛ ولهذا كان «الحمد لله» مفتاح الخطاب، وكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم[٢]، و«سبحان الله» فيها إثبات عظمته كما قدمناه؛ ولهذا قال: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحاقة: ٥٢]، وقد قال النبي ﷺ: **(اِجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ)**، رواه أهل السنن[٣]، وقال: **(أَمَّا الرُّكُوعُ، فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ، فَاجْتَهِدُوا فِيهِ بِالدُّعَاءِ؛ فَقَمِنٌ أَن يُسْتَجَابَ لَكُمْ)**، رواه مسلم[٤]، فجعل التعظيم في الركوع أخصَّ منه بالسجود، والتسبيح يتضمن التعظيم.

ففي قوله: **(سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ)** إثباتُ تنزيهِهِ وتعظيمِهِ وإلهيتِهِ وحمدِهِ، وأما قوله: **(لا إلـٰه إلا الله والله أكبر)**، ففي «لا إلـٰه إلا الله» إثباتُ محامِدِهِ؛ فإنها كلها داخلة في إثبات إلـٰهيته، وفي قوله: «الله أكبر» إثباتُ عظمتِهِ؛ فإن الكبرياء تتضمن العظمة، ولكن الكبرياء أكمل.

ولهذا جاءتِ الألفاظُ المشروعةُ في الصلاة والأذان بقول: «الله أكبر»؛ فإن ذلك أكمل من قول: «الله أعظم»، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **(يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالعَظَمَةُ إِزَارِي؛ فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، عَذَّبْتُهُ)**[٥]، فجعل العظمةَ كالإزار، والكبرياءَ كالرداء،

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٢).

(٢) يشير إلى حديث: **(كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ، فَهُوَ أَجْذَمُ)**، تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٢).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٢).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٣).

(٥) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٣).

ومعلوم أن الرداء أشرف، فلما كان التكبير أبلغ من التعظيم، صرّح بلفظه، وتضمن ذلك التعظيم، وفي قوله: «سبحان الله» صرّح فيها بالتنزيه من السوء المتضمنِ للتعظيم، فصار كلٌّ من الكلمتين متضمنًا معنى الكلمتين الأُخريَينِ إذا أُفرِدَتا، وعند الاقتران تُعطى كل كلمة خاصيتها.

وهذا كما أن كل اسم من أسماء الله فإنه يستلزم معنى الآخر؛ فإنه يدل على الذات، والذات تستلزم معنى الاسم الآخر؛ لكن هذا باللزوم، وأما دلالة كل اسم على خاصيته وعلى الذات بمجموعهما فبالمطابقة، ودلالتها على أحدهما بالتضمن:

فقول الداعي: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، يتضمن معنى الكلمات الأربع اللاتي هنّ أفضل الكلام بعد القرآن، وهذه الكلمات تتضمن معانِيَ أسماء الله الحسنى، وصفاته العليا، ففيها كمال المدح»[(١)].

وهذا الكلام نقلته بطوله مع أن المراد منه بيانُ وجه اقتران اسمَيِ الله ﷻ: «الغنيّ الحميد» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]، وبين اسمي الله ﷻ: «الغني والكريم»؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ رَبِّي غَنِيّٞ كَرِيمٞ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأن وجه الاقتران لا يتضح إلا بمجموع الكلام.

ومما أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من معاني اسم الله ﷻ «الغني» مستدلًّا له بما سبق إيراده من الآيات التي ورد فيها هذا الاسم ـ: ما ذكره أثناء كلامه عن العبد؛ مبينًا أنه لا حق له على الله تعالى بعبادته وعمله الذي يؤديه، وإنما هو حق أوجبه الله على نفسه، فالله غني عن العبد وعبادته، وقد «بيّن سبحانه أن عمل الإنسان يعود نفعه عليه، وأن الله غني عن الخلق؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ﴾ [الإسراء: ٧]، وقوله تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ وَمَا رَبُّكَ

---

(١) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٢٧ ـ ٣٢)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٠/ ٢٥١ ـ ٢٥٤).

بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ [الزمر: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيّٞ كَرِيمٞ﴾ [النمل: ٤٠]، وقال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٞ ۝٧ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكۡفُرُوٓاْ أَنتُمۡ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ ۝٨﴾ [إبراهيم: ٧، ٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقد بيّن سبحانه أنه المانّ بالعمل؛ فقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [الحجرات: ٧، ٨].

وفي الحديث الصحيح الإلٰهي: **(يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي، أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ من مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ)**[1].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم: (٦٥١٧).

وبين الخالق تعالى والمخلوق من الفروق ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة:

منها: أن الربّ تعالى غنيٌّ بنفسه عما سواه، ويمتنع أن يكون مفتقرًا إلى غيره بوجه من الوجوه، والملوك وسادة العبيد محتاجون إلى غيرهم حاجة ضرورية»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في أثناء ردّه على الجهمية والمعتزلة؛ الذين فرّوا من إثبات الحكمة والمحبة والإرادة عن الله تعالى؛ لأنها لا تتصور إلا في حق من يتألم ويتلذذ وينتفع ويتضرر، والله منزه عن ذلك كله بزعمهم، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردّ عليهم ـ: «إن أردتم أن ذلك يقتضي حاجته إلى العباد، وأنهم يضرونه أو ينفعونه، فهذا ليس بلازم؛ ولهذا كان الله منزهًا عن ذلك؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح الإلـٰهي: **(يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي)**(٢)، فالله أجلُّ من أن يحتاج إلى عباده لينفعوه، أو يخاف منهم أن يضرّوه، وإذا كان المخلوق العزيز لا يتمكن غيره من قهره، فمن له العزّة جميعًا، وكل عزةٍ فمن عزّته، أبعد عن ذلك، وكذلك الحكيم المخلوق إذا كان لا يفعل بنفسه ما يضرها، فالخالق عَزَّ وَجَلَّ أولى أن لا يفعل ذلك لو كان ممكنًا، فكيف إذا كان ممتنعًا؟!

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]؛ فقد بيّن أن العُصاةَ لا يضرّونه، ولا يظلمونه، كعصاة المخلوقين؛ فإن مماليك السيّد،

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٠٣ ـ ١٠٥)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٨/ ٧١ ـ ٧٣)، رسالة في دخول الجنة، هل يدخل الجنة أحد بعمله؟ ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٣٠١)، رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٢) جزء من الحديث السابق الذي تقدم تخريجه قريبًا.

وجند الملك، وأعوان الرجل وشركاءه، إذا عَصَوْهُ فيما يأمرهم ويطلبه منهم، فقد يحصل له بذلك ضررٌ في نفسِهِ، أو ماله، أو عرضه، أو غير ذلك، وقد يكون ذلك ظلمًا له، والله تعالى لا يقدر أحدٌ على أن يَضُرَّهُ ولا يظلمه، وإن كان الكافر على ربه ظهيرًا، فمظاهرته على ربه، ومعاداته له، ومشاقته ومحاربته، عادت عليه بضرره وظلمه لنفسه، وعقوبته في الدنيا والآخرة، وأما النفعُ، فهو سبحانه غنيٌّ عن الخلق، لا يستطيعون نفعه فينفعوه، فما أمرهم به إذا لم يفعلوه، لم يضروه بذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]، وقال: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ﴾ [الزمر: ٧]»[(١)].

وقال أيضًا ـ في بيان لزوم وصفِ الغنيِّ في حقِّ الله ﷻ ووجوبه له بنفسه؛ لما له من أسماء الجلال وصفات العظمة والكمال ـ: «والصواب أن الأشياء مفتقرة إلى الخالق لذواتها، لا لأمرٍ آخرَ جعَلَها مفتقرة إليه؛ بل فقرها لازم لها، لا يمكن أن تكون غير مفتقرة إليه، كما أن غَنَاءَ الربِّ وصفٌ لازم له، لا يمكن أن يكون غير غَنِيٍّ، فهو غنيٌّ بنفسه لا بوصف جعله غَنِيًّا»[(٢)]، «والله سبحانه الغنيُّ بما له من الأسماء والصفات، وليس بمفتقرٍ إلى غيره بوجه من الوجوه»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ ـ في نفس المعنى ـ: «وهو الغني عن خلقه، والعباد أعجزُ من أن يبلغوا ضُرَّهُ فيضروه، ولا يبلغوا نفعه فينفعوه؛ من وجهين:

من جهة الأسماء والصفات: وهو الله سبحانه أحدٌ صَمَدٌ قَيُّومٌ، لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم، ويمتنع عليه أضدادُ أسمائِهِ الحسنى التي وجبت له بنفسه.

---

(١) النبوات: (١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٥).

(٢) رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن مجموع الفتاوى: (١/ ٤٦).

(٣) بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ١٣٤).

ومن جهة القضاء والقدر: وهو أنه لا يكون في ملكه إلا ما يشاؤه ويريده، ولا حول ولا قوة إلا به؛ فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا به»[(١)].

ومما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ فيما يختص باسمي الجلال: «الحميد» و«المجيد» ـ: إشارته إلى أنه كثيرًا ما يربط بين معانيهما في النصوص، فلما كانت «أسماؤه تتضمن صفاته؛ ليست أسماءَ أعلامٍ محضةً؛ كاسمه: العليم، والقدير، والرحيم، والكريم، والمجيد، والسميع، والبصير، وسائر أسمائه الحسنى تَبَارَكَ وَتَعَالَى»[(٢)]؛ فإن لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلاماً كثيراً في بيان ما تضمنه اسْمَا الجلال: «الحميد» و«المجيد» من معاني الحمد والمجد اللَّذَيْنِ يقتضيهما هذان الاسمان، ومن أجمع تلك المواضع قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالله تعالى يحب الذين يحبونه؛ فهو المستحق أن يكون هو المحبوبَ المألوهَ المعبودَ وأن يكون غاية كلِّ حبٍّ، كيف وهو سبحانه الذي يحمد المعبود ويثني على نفسه ويحب الحمد من خلقه؟! كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **(لَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ)**[(٣)]، وقال له الأسود بن سريع: يا رسول الله إني حَمَدتُّ ربي بمحامِدَ، فقال: **(إِنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الْحَمْدَ)**[(٤)].

وفي الحديث الصحيح: **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ)**[(٥)]، وقد روي أنه كان يقول ذلك في آخر الوتر[(٦)]، فهو المثني على نفسِهِ، وهو كما أثنى على نفسه؛ إذ أفضل خَلقِهِ لا يُحصِي ثناءً عليه، **والثناء**: تكريرُ المحامدِ وتثنيتها؛ كما في الحديث

---

(١) قاعدة في الإخلاص، ضمن المجموعة العلية: (٢/ ٦٤)، **وانظر**: فصل في اسمه تعالى «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٧٣).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ١٦٠)، وقد سبق بحث هذا الموضوع، **انظر**: ص: (٣٠٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(٥) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

(٦) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥).

الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِذَا قَالَ العَبْدُ:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، **قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، **قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ:** ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، **قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي**)[١].

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع، قال: (**رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**)[٢]؛ فذكر الحمد والثناء والمجد هنا كما ذكره في أول الفاتحة، فالحمد يتناول جنس المحامد، والثناء يقتضي تكريرها وتعديدها والزيادة في عددها، والمجد يقتضي تعظيمها وتوسيعها والزيادة في قدرها وصفتها؛ فهو سبحانه مستحق للحمد والثناء والمجد، ولا أحد يُحسِنُ أن يَحمَدَهُ كما يحمَدُ نفسَهُ، ولا يثني عليه كما يثني على نفسه، ولا يمجّده كما يمجّد نفسه؛ كما في حديث ابن عمر الذي في الصحيح، لمَّا قرأ النبيُّ ﷺ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ﴾ [الزمر: ٦٧]، قال: (**يَقْبِضُ اللهُ سَمٰوَاتِهِ بِيَدِهِ وَالأَرَضُونَ بِيَدِهِ الأُخْرَى، ثُمَّ يُمَجِّدُ نَفْسَهُ؛ فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا القُدُّوسُ، أَنَا السَّلَامُ، أَنَا المُؤْمِنُ، أَنَا المُهَيْمِنُ، أَنَا العَزِيزُ، أَنَا الجَبَّارُ، أَنَا المُتَكَبِّرُ، أَنَا الَّذِي بَدَأْتُ الدُّنْيَا وَلَمْ تَكُ شَيْئًا، أَنَا الَّذِي أَعَدْتُهَا، أَيْنَ المُلُوكُ؟! أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟! أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟!**)[٣]، أو كما قال، وفي الحديث الآخر: (**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: إِنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ وَاجِدٌ، إِنَّمَا أَمْرِي إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا أَنْ أَقُولَ لَهُ كُنْ، فَيَكُونُ**)[٤]»[٥].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).
(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).
(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).
(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٦).
(٥) درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ١٥ ـ ١٨)، **وانظر**: رسالة في الصفات الاختيارية، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٦٥ ـ ٦٨)، الرسالة الأكملية ص: (٢٠)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/ ١٧٥)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، مجموع الفتاوى: (١١/ ١٣٣).

الفرع الثالث

شرح أسماء الجلال: «القدوس» و«السلام» و«السُّبّوح»

من الأسماء الحسنى الجامعة للتنزيه والتحميد، التي اعتنى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ببيان شيء من معانيها ـ: أسماء الجلال: «القدوس» و«السلام» و«السُّبوح».

وفي تقرير شيء من معاني أسماء الجلال هذه، وإيضاح دلالتها على تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن جميع النقائص والعيوب ـ: يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في مقدمة مجموع الفتاوى معدِّدًا جملة من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ الحسنى وصفاته العلى، ومنها ـ: «وهو القدوس السلام، المتنزِّهُ أن يماثِلَهُ شيءٌ في نعوت الكمال، أو يلحقه شيء من الآفات، فسبحانه وتعالى عما يقول الظالمون عُلُوًّا كبيرًا»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في إشارة إلى نفس المعنى ـ: «ولا ريب أن الله يجب تنزيهُهُ عن كل عيب ونقص وآفة؛ فإنه القدّوسُ السّلامُ، الصمدُ السيّدُ، الكاملُ في كل نعت من نعوت الكمال، كمالًا يُدْرِكُ[2] الخلقُ حقيقتَهُ، منزَّهٌ عن كل نقص، تنزيهًا لا يدرك الخلق كماله، وكل كمال ثبت لموجود من غير استلزام نقص، فالخالقُ تعالى أحقُّ به وأكملُ فيه منه، وكل نقصٍ ينزه عنه مخلوقٌ، فالخالق أحق بتنزيهه عنه وأولى ببراءته منه»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر، وهو يتحدث عن معاني الظلم، وما يجب تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عنه ـ: «له الملك والحَمدُ، فهو على كل شيء قدير، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو خالق كل شيء، وهو عادل في

---

(١) مجموع الفتاوى: (١/١)، **وانظر**: الردّ على الشاذلي في حزبيه ص: (٢١٤).

(٢) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: «لا يدرك» والله أعلم.

(٣) أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/١٤٩)، **وانظر**: شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤)، النبوات: (٢/٨٩٥)، درء تعارض العقل والنقل: (١/٢٩٨).

كل ما خلقه، واضعٌ للأشياء مواضِعَها، وهو قادر على أن يظلم؛ لكنه سبحانه منزَّهٌ عن ذلك لا يفعله؛ لأنه السَّلام القُدُّوس المستحِقُّ للتنزيهِ عن السوء، وهو سبحانه سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، يسبِّح له ما في السمٰوات والأرض، وسبحان الله كلمة ـ كما قال ميمون بن مهران[١] ـ: «هي كلمة يعظَّم بها الربُّ، ويُحاشَى بها منَ السوء»[٢]، وكذلك قال ابن عباس وغير واحد من السلف: إنها تنزيه الله من السوء[٣]»[٤].

فهذه النصوص فيها بيان لمعاني هذه الأسماء الثلاثة مجتمعة، ومما ذكره في معنى اسمه تعالى: «القدّوس» خصوصًا، قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وهو سبحانه: ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ﴿٢٣﴾﴾، **والقدّوس** مأخوذ من التّقديس؛ وهو: التطهير، ومنه سُمِّيَ القدّوسُ قدّوسًا»[٥].

وفيما يخص اسم الجلال: «السّلام» قال رَحِمَهُ اللهُ ـ في معرض بيانه لبعض أنواع الدعاء غير المشروع أو المنهي عنه أو عن صفته ـ: (ومثلما كانوا يقولون في أول الإسلام: السّلام على الله قِبَلَ عبادِهِ، فقال النبي ﷺ: **(إِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ؛ فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ للهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ)**[٦].

---

(١) ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب الرّقي، التابعي الإمام، عالم الجزيرة ومفتيها، نشأ بالكوفة ثم سكن الرقة، كان ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا البخاري، توفي سنة: ١١٩هـ.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال: (٢٩/ ٢١٠)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٧١).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (١/ ٨١)، وأورده ابن كثير في تفسيره: (١/ ٧١)، والسيوطي في الدر المنثور: (١/ ٢٦٩).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما، تفسير القرآن العظيم: (١/ ٨١)، وأورده ابن كثير في تفسيره: (١/ ٧١)، والسيوطي في الدر المنثور: (١/ ٢٦٩)، فقال: «وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم والمحاملي في أماليه عن ابن عباس» فذكره.

(٤) رسالة في معنى كون الرب عادلًا وتنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

(٥) بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٥٣٧).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، برقم: (٨٣١).
ومسلم في صحيحه، كتاب، الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم: (٨٩٥).

أشار بذلك إلى أن «السّلام» إنما يطلب لمن يحتاج إليه، والله هو «السلام»، فالسّلام يُطلَبُ منه لا يُطلَبُ له؛ بل يُثنَى عليه؛ فيقال: التحيات لله والصلوات والطيبات، فالحق سبحانه يُثنى عليه ويطلب منه، وأما المخلوق، فيطلب له، فيقال: السّلامُ عليك أيها النبيُّ ورحمةُ الله وبركاته، السلامُ علينا وعلى عباد الله الصالحين»[١].

الفرع الرابع

شرح أسماء الجلال: «الحيّ» «القيّوم»

من جهوده رَحِمَهُ ٱللَّهُ المفردة في هذين الاسمين الجليلين، تخصيصهما بالشرح في مؤلف خاص بعنوان: «فصل في معنى «الحي القيّوم»[٢]، وآخر بعنوان: «فصل في اسمه تعالى «القيّوم»[٣].

وقد سبق ـ في الفصل الثالث من هذا الباب ـ تخصيصُ مطلبٍ في بيان جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعيين الاسم الأعظم، والذي اختاره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الاسم الأعظم هو: «الحي القيّوم»[٤].

وهذا دليل على شرف هذين الاسمين لشرف ما دَلَّا عليه من المعاني الجليلة، وقد كانت لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهود حثيثة في تقرير تلك المعاني في العديد من المواضع من مؤلفاته، وسأحاول إبراز تلك الجهود من خلال النقاط التالية:

أولًا: تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذين الاسمين قد جمعا أصل معاني أسماء الله تعالى وصفاته:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واسمه «الحي القيّوم» يجمع أصل معاني الأسماء

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥).

(٢) مطبوع ضمن جامع المسائل: (١/ ٣٥ ـ ٥٩).

(٣) مطبوع ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٥٩ ـ ١٧٦).

(٤) **انظر**: ص: (٣٧٣) من هذه الرسالة.

والصفات؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع؛ ولهذا كان النبي ﷺ يقوله إذا اجتهد في الدعاء[١]»[٢].

ثانيًا: استلزام اسم الجلال: «الحيِّ» للعديدِ منَ الصفات والأفعال:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكما أن الحركةَ مستلزمةٌ للإرادة والحياة، فالحياة أيضًا مستلزمةٌ للحركة والإرادة؛ ولهذا كان أعظم آية في القرآن: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالاسم: «الحي» مستلزمٌ لصفاته وأفعاله، وهو من أعظم البراهينِ العقليةِ على ثبوت صفات الكمال، والمصحِّح لها، والمستلزمِ ثبوتَها ونفيَ نقيضِها؛ كالعلم والكلام والسمع والبصر، وغير ذلك»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان اشتقاق اسم الجلال: «الحيّ» من صفة الكمال: «الحياة» في أثناء ردّه على من يقول بأن أسماء الله الحسنى لا تدل على الصفات المشتقة منها ـ: «قولهم[٤]: تجري مجرى أسماء، فإن أرادوا بذلك أسماء أعلام أو جامدة وسائرها صفات، **فاسم الحي والعالم اسم مشتق يدل على معنى العلم والحياة**، كما يدل القدير على القدرة، وإن أرادوا أنه يسمى بها؛ فللَّه تعالى أسماء كثيرة؛ فإنه سبحانه له الأسماء الحسنى»[٥].

ثالثًا: تقريره لارتباط معنى «القيّوم» بمعنى «الحيّ»:

ارتباط معنى «القيّوم» الذي هو: القائم بنفسه المقيم لغيره، بمعنى «الحيّ» صاحبِ الحياةِ الكاملةِ التي لا يعتريها نقص من موت أو سِنَةٍ أو نوم

---

(١) يشير إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا كربه أمر قال: **(يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ)**، تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٢).

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٣).

(٣) قاعدة في المحبة، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٣٨٣).

(٤) أي: النصارى، وشيخ الإسلام أورد هذا الكلام في معرض رده عليهم في دعواهم أن الأقانيم التي يزعمونها صفات جوهرية تجري مجرى أسماء.

(٥) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ١٧٤).

يؤكدُهُ شيخُ الإسلام في العديد من مؤلفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ومنها قوله ـ عندما بيّن أن طريقة القرآن الكريم وصفُ الله عَزَّ وَجَلَّ بالصفات الثبوتية، ووصفه بالصفات السلبية المتضمنة للثبوت؛ ومن أمثلة ذلك: «قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾:

فنفيُ أَخذِ السِّنَةِ والنَّوم يتضمن كمال حياته وقيّوميته؛ إذ النَّوم أخو الموت؛ ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون مع كمال الراحة، كما لا يموتون.

والقيُّومُ القائمُ المقيم لما سواه، فلو جعلت له سِنَة أو نوم، لنقصت حياته وقيّوميته؛ فلم يكن قائمًا ولا قيومًا، كما ضرب الله المثل لبني إسرائيل لما سألوا موسى: هل ينام ربك؟ فأَرَّقَهُ ثلاثًا، ثم أعطاه قواريرَ، فأخذه النوم فتكسرت[(١)]، بيّن بهذا المثال أن خالق العالم لو نام لنفد العالم»[(٢)].

رابعًا: تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ لشيء من معاني اسم الجلال: «القيّوم»:

وفي خصوص اسم الجلال: «القيّوم» يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان تصريف هذا الاسم وارتباط ذلك بمعناه ـ: «قال الله تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]، ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ﴾ [طه: ١١١]، وقد قرأ عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وغيره[(٣)]: «الحيُّ القيَّام»، و«القيّام» فَيْعَال، و«القيّوم»: فَيْعُول،

(١) أورده السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٧/ ٣٣)، وذكر أنه أخرجه أبو يعلى وابن جرير وابن أبي حاتم والدارقطني وابن مردويه والبيهقي والخطيب البغدادي، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.
وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم: (١٠٣٤)، وقال عنه: «منكر» ورجح أنه موقوف على عكرمة، وأنه من الإسرائيليات التي يجب عدم التصديق بها؛ لما فيها من نسبة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إلى الجهل بمثل هذه الصفات الواضحة في حق الله عَزَّ وَجَلَّ.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ١٢٣)، **وانظر**: الاستقامة: (١/ ١٢٥)، مجموع الفتاوى: (٧/ ١٧٣).

(٣) أوردها البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة نوح، معلقةً عن عمر بن الخطاب، وأوردها الحافظ ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٨/ ٥٣٤)، موصولة من تخريج أبي عبيدة في فضائل القرآن، وابن أبي داود في المصاحف، **انظر**: المصاحف ص: (١٦٢ ـ ١٦٤، ١٧٤، ٢٢٤). =

وفَيْعَال من جنس فعَّال، وفَيْعُول من جنس فَعُول؛ لأن الحرف المُضَعَّف يعاقِبُ الحرفَ المعتلَّ؛ كقولهم: تقضَّى البازيّ، وتقضَّض.

والقيُّوم والقيَّام من قام يقوم؛ فهو معتلّ، فإن عينَهُ واوٌ؛ فلهذا قيل فيه: فَيْعال وفَيْعُول، ولو لم يكن في ألفاظه حرفٌ معتلٌّ لا ياء ولا واو، لقيل: فعّال، كما قيل: «سُبُّوح» و«قُدُّوس»، والغالب فَعُّول بالفتح، وهو القياس في شرح «قُدُّوس»، ولكن جاءت دلالة اللفظ على غير القياس بالضم سبُّوح وقُدُّوس وذو الروح.

وقد تبين أن قراءة الجمهور «القيّوم» أتم معنى من قراءة «القيّام»؛ فإن «فَعُّول» و«فَيْعُول» أبلغُ من فعَّال وفَيْعَال؛ لأن الواوَ أقوى من الألف، والضمَّ أقوى من الفتح، وهذا عينه مضمومة، والمعتل منه واو، فهو أبلغ مما عينه مفتوحة والمعتلُّ منه أَلِفٌ»[1].

وفي نفس السياق، وبعد استطراد في بيان قوة الحركات وأثر ذلك في معاني الكلمات، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتبيّن أن «القيّوم» أبلغ من القيّام»، ذلك يفيد قيامه بنفسه باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلومٌ بالضرورةِ، وهل يفيد إقامته لغيره، وقيامه عليه؟ فيه قولان، وهو يفيد دوامَ قيامه وكمال قيامه؛ لما فيه من المبالغة لقيّوم وقيّام؛ ولهذا قال غير واحد من السلف: القيوم الذي لا يزول[2]»[3].

= وذكر الطبري في جامع البيان: (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤) أن هذه القراءة مروية عن عمر وابن مسعود وعلقمة بن قيس، وزاد ابن الجوزي في زاد المسير ص: (١٥٦) على من ذكرهم الطبري: بأنها قراءة ابن أبي عبلة والأعمش، كما زاد القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: (٣/ ٢٧٢) عليهم أنها قراءة النخعي.

(١) فصل في معنى اسمه «الحيّ» «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٣٧ ـ ٣٨)، **وانظر:** فصل في اسمه تعالى «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٦١، ١٦٤ ـ ١٦٥).

(٢) أورد ابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم: (٢/ ٥٨٦) أثرين عن الحسن البصري ومحمد بن إسحاق بهذا المعنى، وذكر ابن الجوزي في زاد المسير ص: (١٥٦) هذا المعنى عن أبي عبيدة والخطابي.

(٣) فصل في معنى اسمه «الحيّ» «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٤٠)، **وانظر:** فصل في =

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ جامعًا المعانِيَ التي يدلُّ عليها اسمُهُ تعالى «القيّوم»: «فاسمه سبحانه «القيّوم» يقتضي الدوام والثبات والقوة، ويقتضي الاعتدال والاستقامة»[(١)].

ثم استطرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردّ على المفاهيم الخاطئة حول هذا الاسم قائلًا: «وقد ظن طائفة من النفاة، كبشر المريسي[(٢)] وغيره، أن مرادهم بذلك أن لا تقومَ به الأفعالُ الاختياريةُ، ولا يتحرك ونحو ذلك، وردّ عليهم عثمان بن سعيد الدارميُّ وغيرُهُ، وبيّنوا خطأه فيما فهمه من ذلك عمن نقل ذلك عنه من السلف، وهو إنما نقله عن الكلبي[(٣)]، عن أبي صالح[(٤)]، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا[(٥)]، وهذا الإسناد وحده مما لا يعتمد عليه أهل الحديث، فذكروا ضعفه، ثم ذكروا عدم دلالته على ما طلبه، ولكن قد رُوِيَ هذا بغير هذا الإسناد[(٦)]، فبيّنوا خطأَ مَن فهم ذلك المعنى، وأن المراد بقولهم:

= اسمه تعالى «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(١) فصل في اسمه تعالى «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) بِشْر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم، البغدادي المريسي، كان من كبار الفقهاء، إلا أنه اشتغل بالكلام، فحُكي عنه أقوال شنيعة ومذاهب مستنكرة، أساء أهل العلم قولهم فيه بسببها، وقد كفره الأئمة لمقالته السيئة، وقد بسط الرد عليه الإمام الدارمي في كتابه، توفي سنة: ٢١٨هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٧/ ٥٦)، سير أعلام النبلاء: (١٠/ ١٩٩)، ميزان الاعتدال: (١/ ٣٢٢).

(٣) محمد بن السائب بن بشر الكلبي الأخباري والمفسر المشهور وأحد علماء الأنساب، إلا أنه شيعي متروك الحديث. توفي سنة: ١٤٦هـ.
انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٧/ ٢٧٠)، سير أعلام النبلاء: (٦/ ٢٤٨).

(٤) اسمه باذام ويقال: باذان أبو صالح، مولى أم هانئ، ضعيف الحديث، وقال عنه ابن معين: ليس به بأس فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء.
انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٢/ ٤٣١)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٣٧).

(٥) **انظر**: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عَزَّ وَجَلَّ من التوحيد: (١/ ٢١٤ وما بعدها).

(٦) سبقت الإشارة إلى أن هذا التفسير مروي عن الحسن البصري، ومحمد بن إسحاق، وأبي عبيدة، والخطابي .

«لا يزول»: أنه دائمٌ باقٍ، لا ينقص عن كماله، فضلًا عن أن يفنى أو يُعدم»[١].

ثم استطرد رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان معنى الزوال في اللغة وربطه بالنصوص التي ورد فيها هذا اللفظ إلى أن قال: «فلهذا كان اسمه «القيّوم» يتضمن أنه لا يزول، فلا ينقص بعد كماله، ويتضمن أنه لم يزل ولا يزال دائمًا باقيًا أزليًّا أبديًّا، موصوفًا بصفات الكمال، من غير حدوث نقص، أو تغيّرٍ بفساد واستحالة ونحو ذلك مما يعتري ما يزول من الموجودات؛ فإنه سُبْحَانَهُ «القيّوم»؛ ولهذا كان من تمام كونه قيّومًا لا يزول أنه لا تأخذه سِنَة ولا نوم، فإن السِّنَةَ والنوم فيهما زوالٌ ينافي القيومية؛ لما فيهما من النقص بزوال كمال الحياة والعلم والقدرة؛ فإن النائمَ يحصل له من نقص العلم والقدرة والسمع والبصر وغير ذلك مما يظهر نقصه بالنسبة إلى اليقظان؛ ولهذا كان النومُ أخا الموتِ، وسئل النبيُّ ﷺ عن أهل الجنة: أينامون؟ فقال: **(لَا، النَّوْمُ أَخُو المَوْتِ)**[٢]»[٣].

ثم استطردَ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان معنى الأُفولِ وأنه الغياب والاحتجاب، وهو أبلغ في النقص من الزوال، إلى أن قال ـ في بيان ما يتضمنه اسم الجلال ـ: «القيّوم» منَ المعاني الأخرى: «فالحيُّ القيّوم سُبْحَانَهُ الذي لا يزول ولا يأفل؛ فإن الآفِلَ قد زال قطعًا، واسم «القيّوم» تضمن أنه لا يزول، ولا ينقص شيءٌ من صفات كماله، ولا يفنى ولا يُعدم؛ بل هو الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال موصوفًا بصفات الكمال، وهذا يتضمَّنُ كونه قديمًا، فالقيّوم يتضمن معنَى القديم، وزيادات صفات الكمال دوامُها الذي لا يدلّ عليه

---

(١) فصل في معنى اسمه «الحيّ» «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٤١).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: (١/ ٢٨٢)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٢١٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء: (٧/ ٩٠)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٠/ ٤١٥) وقال: «أخرجه الطبراني في الأوسط، والبزار، ورجال البزار رجال الصحيح».اهـ، ولم أقف عليه في مسند البزار.
وصححه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (١٠٨٧)، **وانظر** تخريجه بالتفصيل هناك.

(٣) فصل في معنى اسمه «الحيّ» «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٥٥).

لفظ القديم، ويتضمَّن أيضًا كونَهُ مَوجودًا بنفسِهِ، وهو معنى كونه واجبَ الوجودِ؛ فإن الموجودَ بغيره كان معدومًا ثم وُجد، وكل مفعول فهو محدَثٌ، وتقدير قديمٍ أزليّ مفعولٍ ـ كما يقوله بعض المتفلسفة ـ باطلٌ في صريحِ العقلِ، وهو خلافُ ما عليه جماهيرُ العقلاء المتقدمين والمتأخرين.

فالقيّوم الذي لم يزل ولا يزال لا يكون إلا موجودًا بنفسه، والموجود بنفسه لا يكون إلا قديمًا واجب الوجود؛ فإن وجوده لو لم يكن واجبًا، لكان ممكنًا، يمكن وجوده ويمكن عدمُهُ، وما أمكن وجوده وعدمه، لم يكن إلا مُحدَثًا؛ كائنًا بعد أن لم يكن، فليس هو القيّومَ الذي لا يزولُ؛ بل لم يزل ولا يزال»[(١)].

ومن المعاني التي يتضمنها اسم الجلال: «القيّوم» والتي أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إضافة إلى المعاني السابقة ـ: ما في هذا الاسم من معنى الثبات والقوة، والعدل، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير ذلك: «ولما كان «القيّام» يقتضي الثباتَ ـ وهو ضد الزوال ـ قال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، وهو يقتضي الاعتدالَ مع الثبات، وهو خلقهما معتدلتين؛ كما قال: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقال: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، والعدل لازم في كل مخلوق، ومأمور به كل أحد»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان معنى التقدير الذي يتضمنه اسم «القيّوم» ـ: «إن كل ما يقدّر، فإما أن يكون ثابتًا في الأعيان والموجود في الخارج، أو في العلم والوجود الذهني، وهو سبحانه خالق هذا ومعلّم هذا، فلا يخرج شيء أصلًا عن تخليقه وتعليمه؛ بل هو الذي خَلَقَ فَسوَّى، وقدّر فهدى، وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۞ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧، ٨]؛ فهو خالق كل

(١) فصل في معنى اسمه «الحيّ» «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٥٨ ـ ٥٩).
(٢) فصل في اسمه تعالى «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٦٦)، **وانظر**: (٥/ ١٦١).

شيء وقيّومه، وكل ما أقامه القيّوم، فله قيام، والحركة وإن وُجدت شيئًا فشيئًا، فلا بد لها من لُبث، لا يُتصور أن تُعدم قبل أن تلبث زمنًا من الأزمان، **وقيّوم السمٰوات** هو الخالق الذي يبدعه ويجعل له ذلك القدر، فجعل للأعيان قدرًا، وللحركات قدرًا، ولزمانها قدرًا، وبعض ذلك يطابق بعضًا؛ فإن الزمان مُساوقٌ للحركة، والحركةَ هي مبدأُ الأحداث»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مبينًا حاجة العبد إلى ربه في كل حين ووقت، وعدم غِنَاه عنه طرفة عين ـ: «والمقصود الكلام على اسمه «القيّوم»، والتنبيه على بعض ما دلّ عليه من المعارف والعلوم، فهو سبحانه قيّوم السمٰوات والأرض، لو أخذته سنة أو نوم، لهلكت السمٰوات والأرض، والمخلوق ليس له من نفسه شيء؛ بل الربّ أبدع ذاته، فلا قوام لذاته بدون الربّ، والمخلوق بذاته فقير إلى خالقه، كما أن الخالق بذاته غني عن المخلوق، فهو الأجَلُّ الصمدُ، والمخلوق لا يكون إلا فقيرًا إليه، والخالق لا يكون إلا غنيًّا عن المخلوق، وغِناهُ من لوازمِ ذاته، كما أن فقر المخلوق إلى خالقه من لوازم ذاته، وهذا المعنى مما يتعلق بقول الله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، تعلقًا قويًّا»[(٢)].

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في خُلاصةٍ لمعاني اسم الجلال «القيّوم» وكون اقترانه باسم الجلال «الحي» يستلزم سائر صفات الكمال؛ فقال ـ: «فقد تبيّن أن الوجودَ الواجبَ القديمَ وما يستلزم ذلك من صفات الكمال ودوام ذلك وبقائه، كل ذلك يدخل في اسمه «القيّوم»، واقترانه بـ«الحي» يستلزم سائر صفات الكمال، فجميعُ صفاتِ الكمال يدل عليها اسمُ «الحيِّ القيوم»، ويدل أيضًا على بقائها ودوامها وانتفاء النقصِ والعدم عنها أزلًا؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أعظمَ آيةٍ في

(١) فصل في اسمه تعالى «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٦٩).

(٢) فصل في اسمه تعالى «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (٥/ ١٧٣)، قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة ص: (٣٥)، **وانظر**: فصل في معنى اسمه «الحيّ» «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٤٩، ٥٦ ـ ٥٨).

كتاب الله ﷻ، كما ثبت ذلك في الصحيح[(١)] عن النبي ﷺ»[(٢)].

۞ الفرع الخامس ۞

شرح أسماء الجلال: «النّور»، «الهادي»، «الحق»

أولًا: تقريره رحمه الله لجملة من معاني اسم الجلال: «النور»:

من الأسماء الحسنى الدالة على الوحدانية التي تناولها شيخ الإسلام رحمه الله بالشرح والبيان ـ: أسماء الجلال: «النّور»، و«الهادي»، و«الحق»، ومن جهوده المباركة في هذا الباب إفرادُ الكلامِ على اسمَي اللهِ ﷻ: «النّور» و«الهادي»[(٣)]، في فصل خاص، والتصدي فيه لمن يقول بعدم تسمية الله ﷻ «النّور»، وأنه يجب تأويل هذا الاسم، وأبطل هذا القولَ بشيء منَ التفصيلِ، فقد تدرج شيخ الإسلام في نقض كلام هذا المعترض[(٤)] على تسمية الله ﷻ بالنّور والهادي، أولًا ببيان تناقضه من أوجه عدة، ثم شرع في بيان فساد كلامه؛ فقال رحمه الله: «أما قوله: «يجب تأويله قطعًا»، فلا نُسلّم أنه يجب تأويله، ولا نُسلّم أن ذلك لو وجب قطعيٌّ؛ بل جماهيرُ المسلمين لا يتأولون هذا الاسمَ «النّور»، وهذا مذهب السلفية، وجمهور الصفاتية، من أهل الكلام والفقهاء والصوفية وغيرهم، وهو قول أبي سعيد بن كلاب ذكره في الصفات[(٥)]، وردَّ على الجهمية تأويلَ اسم «النّور»، وهو شيخ المتكلمين الصفاتية من الأشعرية ـ الشيخ الأول ـ وحكاه عنه أبو بكر بن فورك في كتاب مقالات ابن كلاب والأشعري، ولم يذكروا تأويله إلا عن الجهمية المذمومين باتفاق، وهو أيضًا قول أبي الحسن الأشعري؛ ذكره في «الموجز»[(٦)]»[(٧)].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٦٤).

(٢) فصل في معنى اسمه «الحيّ» «القيّوم»، ضمن جامع المسائل: (١/ ٥٩).

(٣) مطبوع ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٤ ـ ٣٩٦).

(٤) لم يتبين لي من هو، والذي يظهر من مناقشة شيخ الإسلام له أنه أحد معاصريه، والله أعلم.

(٥) هو من كتب ابن كلاب المفقودة، **انظر**: سير أعلام النبلاء: (١١/ ١٧٦).

(٦) هو من كتب الأشعري المفقودة، **انظر**: سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٨٧).

(٧) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٩).

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقوله في أسمائه الحسنى: «النّور» «الهاد»، لو نازعه منازع في ثبوت ذلك عن النبي ﷺ، لم تكن له حجة، ولكن جاء ذلك في أحاديثَ صِحاحٍ؛ مثل قوله ـ: في الحديث الذي في الصحيحين عن ابن عباس عن النبيِّ ﷺ أنه كان يقول ـ **(اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ)**،، الحديثَ[١]، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر قال: سألتُ رسول الله ﷺ: هل رأيتَ ربك؟ فقال: **(نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ؟!)**[٢]، أو قال: **(رَأَيْتُ نُورًا)**[٣].

فالذي في القرآن والحديث الصحيح إضافةُ النّور؛ كقوله: ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، أو: **(نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ)**»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وقال[٥] قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾:

فيقال: قد ثبت في الصحيح أن النبيَّ ﷺ كان يقول في دعائه: **(اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الحَمْدُ؛ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ)**؛ فليس مفهومُ اللفظِ أنه شُعاع الشمس والنار، فإن هذا ليس هو نورَ السمٰواتِ والأرضِ، كما ظنّ بعض

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب التهجد بالليل، برقم: (١١٢٠).
ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، برقم: (١٨٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: **(نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ؟!)** وفي قوله: **(رَأَيْتُ نُورًا)**، برقم: (٤٤٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: **(نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ؟!)** وفي قوله: **(رَأَيْتُ نُورًا)**، برقم: (٤٤٣).

(٤) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

(٥) المراد به الآمدي فيما ذكره من أمثلة على ما جاء من المجاز في القرآن، **انظر**: الإحكام في أصول الأحكام: (١/ ٧٧).

الغالطين(١) أن هذا مدلول اللفظ، والنّور يراد به المستنير المنير لغيره بهديه، فيدخل في هذا: «أنت الهادي لأهل السمٰوات والأرض»، وقد قال ابن مسعود: «إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار، نور السمٰوات من نور وجهه»(٢)، وإذا كان كونه رب السمٰوات والأرض وقيّمها لا يناقض أن يكون قد جعل بعض عباده يَرُبُّ بعضًا من بعض الوجوه ويفهمه؛ فكذلك كونه ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ منيرها، لا يناقض أن يجعل بعض مخلوقاته منيرًا لبعض.

واسم «النّور» إذا تضمن صفته وفعله، كان ذلك داخلًا في مُسمَّى النّور؛ فإنه لما جعل القمر نورًا كان متصفًا بالنّور، وكان منيرًا على غيره، وهو مخلوق من مخلوقاته، والخالق أولى بصفة الكمال الذي لا نقص فيه من كل ما سواه»(٣).

فبذلك يتبيّن أن النّور يطلق على الله باعتبار الذات؛ **أي**: إنه في نفسه نور، وباعتبار الصفة، وذلك بما ينوّر الله ﷻ به عباده ويهديهم إليه، وضرب شيخ الإسلام رحمه الله لذلك مثلًا باسم الجلال: «الحقّ»، فقال: «وكذلك اسم: «الحقّ» يقع على ذات الله تعالى، وعلى صفاته القدسية؛

---

(١) لعله نفس المردود عليه في فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٤) وما بعدها.

(٢) أخرجه الدارمي في نقضه على بشر المريسي: (١/ ٤٧٥)، والطبراني في المعجم الكبير: (٩/ ١٧٩)، وأبو الشيخ في العظمة: (١/ ٤٠٥)، برقم: (١١١)، وفي: (٢/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨) برقم: (١٤٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء: (١/ ١٣٧)، وابن منده في الرد على الجهمية ص: (٩٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات: (٢/ ١١١) برقم: (٦٧٤) وقال: «هذا موقوف وراويه غير معروف»، وأورده السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٧/ ٣٣٩) وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن المنذر، والطبراني، وأبي الشيخ في العظمة، وابن مردويه، وأبي نعيم في الحلية، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١/ ٨٥)، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو عبد السلام، قال أبو حاتم: مجهول، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وعبد الله بن مكرّز أو عبيد الله على الشك لم أر من ذكره». اهـ.

(٣) رسالة الحقيقة والمجاز، ضمن مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩).

كقول النبي ﷺ: **(أَنْتَ الحَقُّ، وَقَوْلُكَ الحَقُّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ)**[1]»[2].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأنت إذا قلت: «هادٍ»، أو: «مُنَوِّر»، أو غير ذلك، فالمسمَّى: «نورًا» هو الربُّ نفسُهُ، ليس هو النُّورَ المضافَ إليه، فإذا قلتَ: هو «الهادي فنُورُهُ الهُدَى»، جعلتَ أحد النّورينِ عينًا قائمة، والآخَرَ صفةً، فهكذا يقول من يسميه نورًا»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في شمول اسم الجلال: «النّور» للمعنيين ـ: «هذا القول الذي قاله بعض المفسرين في قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]؛ **أي**: هادي أهل السمٰوات والأرض[4] لا يضرنا ولا يخالف ما قلناه؛ فإنهم قالوه في تفسير الآية التي ذكر النّور فيها مضافًا، لم يذكروه في تفسير «نور» مطلق، كما ادعيتَ أنتَ من ورود الحديث به، فأين هذا من هذا؟!

ثم قَول من قال من السلف: هادي أهل السمٰوات والأرض، لا يمنع أن يكون في نفسه نورًا، فإن من عادة السلف في تفسيرهم أن يذكروا بعض صفات المُفَسَّر من الأسماء، أو بعض أنواعه، ولا ينافي ذلك ثبوتَ بقية الصفات للمُسمَّى؛ بل قد يكونانِ متلازمينِ، ولا دخول لبقية الأنواع فيه»[5].

ثم ختم رَحِمَهُ اللَّهُ رده على هذا المبطِلِ بقولٍ جامعٍ؛ فقال: «فقد تبين أن جميع ما ذُكِرَ مِنَ الأقوالِ يرجع إلى معنيينِ من معانِي كونه نورَ السمٰواتِ

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا، وهو جزء من حديث: **(اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ؛ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ...)** الحديث.

(٢) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٤)، **وانظر**: (٦/ ٣٨٦ ـ ٣٨٨).

(٣) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٨).

(٤) هذا الذي اختاره إمام المفسرين ابن جرير الطبري كما في جامع البيان: (١٨/ ١٣٥)، وأسنده إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٠)، **وانظر**: (٦/ ٣٩١ ـ ٣٩٣).

والأرض[١]، وليس في ذلك دَلالةٌ على أنه في نفسه ليس بنور»[٢].

فهذه خلاصة كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في معاني اسم الجلال: «النّور»، والتي قرّر فيها أنه مقاربٌ في أحد معانيه لاسم الجلال: «الهادي»؛ بل إن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أشار في موضع آخر إلى أن هذين الاسمين مما يقوم أحدهما مقام الآخر في المعنى، وذلك حين قال: «فالحديث الذي فيه ذِكرُ ذلك[٣] هو حديثُ الترمذيِّ[٤] روى الأسماء الحسنى في جامعه... وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين ليستا من كلام النبي ﷺ؛ وإنما كل منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه.

ولهذا اختلفت أعيانهما عنه، فروي عنه في إحدى الروايات من الأسماء بدل ما يذكر في الرواية الأخرى؛ لأن الذين جمعوها قد كانوا يذكرون هذا تارة، وهذا تارة، واعتقدوا هم وغيرهم أن الأسماء الحسنى ـ التي مَن أحصاها دخل الجنة ـ ليست شيئًا معينًا؛ بل من أحصى تسعة وتسعين اسمًا من أسماء الله دخل الجنة، أو أنها وإن كانت معيّنة، فالاسمان اللذان يتفق معناهما يقوم أحدهما مقام صاحبه، كالأحد والواحد...

ولهذا جمعها قوم آخرون على غير هذا الجمع واستخرجوها من القرآن؛ منهم سفيان بن عيينة[٥]، والإمام أحمد بن حنبل[٦] وغيرهم، كما قد ذكرت ذلك فيما تكلمت به قديمًا على هذا، وهذا كله يقتضي أنها

---

(١) **الأول**: أنه هادي أهل السمٰوات والأرض، **والثاني**: أنه منوّر السمٰوات والأرض بالكواكب.

(٢) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٦).

(٣) إشارة إلى اسم الله ﷻ: «الهادي».

(٤) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (٢٤٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٥) تقدم الكلام على جمعه، **انظر**: ص: (٢٤٨) من هذه الرسالة.

(٦) لم أقف على هذا الجمع، ولا على من أشار إلى أن للإمام أحمد جمعًا للأسماء الحسنى، والله أعلم.

عندهم مما يقبل البدل»[١].

وبهذا التقرير نكون قد استوفينا شيئًا من جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الواسعة في بيان معاني اسم الجلال: «النور» وما يتعلق به[٢].

ثانيًا: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ لجملة من معاني اسم الجلال: «الهادي»:

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أسمائه «الهادي»، وقد جاء أيضًا: البرهان؛ ولهذا يُذكر عن بعضهم أنه قال: «عرفتُ الأشياء بربي، ولم أعرف ربي بالأشياء»[٣]، وقال بعضهم: «هو الدليل لي على كل شيء، وإن كان كل شيء ـ لئلا يعذبني ـ عليه دليلًا»[٤]، وقيل لابن عباس: بماذا عرفت ربك؟ فقال: «من طلب دينه بالقياسْ، لم يزل دَهرَهُ في التباسْ، خارجًا عنِ المنهاجْ، ظاعنًا في الاعوجاجْ، عرفته بما عَرَّفَ به نفسَهُ، ووصفتُهُ بما وَصَفَ به نفسَهْ»[٥]؛ فأخبر أن معرفة القلب حصلت بتعريف الله، وهو نور الإيمان، وأن وصف اللسان حصل بكلام الله، وهو نور القرآن.

وقال آخر للشيخ:

قَالُوا ائْتِنَا بِبَرَاهِينٍ فَقُلْتُ لَهُمْ ... أَنَّى يَقُومُ عَلَى البُرْهَانِ بُرْهَانُ[٦]

وقال الشيخ العارف للمتكلم: «اليقين عندنا وارداتٌ تَرِدُ على النفوس، تعجِزُ النفوسُ عن رَدِّهَا، فأجابه: بأنه ضروريٌّ»[٧].

---

(١) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠)، باختصار.

(٢) **انظر** للاستزادة: بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ٤٨٦ ـ ٥٣٠)، (٨/ ٦٦ ـ ٧٦).

(٣) من كلام الشهرستاني في نهاية الإقدام ص: (١٢٦)، وفيه: «وما عرفت ربي بالأشياء»، بدل: «ولم أعرف ربي بالأشياء».

(٤) لم أقف على القائل.

(٥) تقدم تخريجه والكلام عليه، **انظر**: ص: (١١٥).

(٦) لم أقف على القائل.

(٧) الأثر لنجم الدين أحمد بن عمر بن محمد الكبري الخوارزمي الصوفي، وتقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (١١٦).

وقال الشيخ إسماعيل الكوراني[(١)] للشيخ المتكلم[(٢)]: «أنتم تقولون: إن الله يُعرَفُ بالدليل، ونحن نقول: إنه تعرَّفَ إلينا؛ فعرفناه»[(٣)]؛ **يعني**: أنه تعرَّف بنفسه وبفضله...

فإذا كان الحقُّ الحيُّ القيومُ الذي هو ربُّ كلِّ شيء ومليكه، ومؤصل كل أصل، ومسبب كل سبب وعلة ـ: هو الدليلَ والبرهانَ والأولَ والأصلَ الذي يستدِلُّ به العبدُ، ويفزع إليه، ويَرُدُّ جميعَ الأواخرِ إليه في العلم ـ: كان ذلك سبيل الهدى وطريقه...

والعبد لما كان مخلوقًا مربوبًا مفطورًا مصنوعًا، عاد في علمه وعمله إلى خالقه وفاطره وربه وصانعه؛ فصار ذلك ترتيبًا مطابقًا للحَقِّ، وتأليفًا موافقًا للحقيقة؛ إذ بناء الفرع على الأصل وتقديم الأصل على الفرع هو الحقُّ، فهذه الطريقةُ الصحيحةُ الموافقةُ لفطرة الله وخلقته ولكتابه وسُنَّته»[(٤)].

وقد قرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الهداية والدَّلالةَ من مقتضى اسم الله عَزَّوَجَلَّ: «الهادي»، فقال ـ في أثناء كلامه على سؤال الله عَزَّوَجَلَّ بأسمائه الحسنى التي تناسب مقصود السائل ومطلوبه ـ: «فهذا سؤال الله تعالى بأسمائه وصفاته، وليس ذلك إقسامًا عليه؛ فإن أفعاله هي مقتضَى أسمائه وصفاته، فمغفرتُهُ ورحمتُهُ من مقتضَى اسمِهِ «الغفور» «الرحيم»، وعفوه من مقتضَى اسمِهِ «العفوِّ»؛ ولهذا لما قالت عائشة للنبي ﷺ: إن وافقت ليلة القدر ماذا أقول؟ قال: (**قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العَفْوَ؛ فَاعْفُ عَنِّي**)[(٥)]، وهدايته ودَلالتُهُ من مقتضى اسمه الهادي...

---

(١) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (١١٦).

(٢) المراد به العز بن عبد السلام كما في مجموع الفتاوى: (٢/ ٧٦).

(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢/ ٧٦).

(٤) قاعدة أولية في أصل العلم الإلٰهي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٧ ـ ٢٠)، بتصرف يسير، **وانظر**: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: (٩٣)، مقدمة الصارم المسلول على شاتم الرسول: (٢/ ٥).

(٥) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢١).

فإذا سُئِل المسئول بشيء ـ والباء للسبب ـ سئل بسبب يقتضي وجود المسؤول»[١].

وفي أثناء ردّه على من قال: إن المقصودَ بالهادي؛ في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] ـ: هو الله ﷻ، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، في أصح الأقوال؛ أي: ولكل قوم داعٍ يدعوهم إلى توحيد الله وعبادته كما أنت هاد؛ أي: داع لمن أُرسلتَ إليه، **والهادي**: بمعنى الداعي المعلّم المبلِّغ، لا بمعنى الذي يجعل الهُدى في القلوب؛ كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

وقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]»[٢].

فبيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من خلال كلامه هذا الفرقَ بينَ الهدايةِ المنسوبة إلى النبيِّ ﷺ أو الداعي عمومًا؛ وهي الدَّلالةُ والإرشادُ، وبينَ الهداية التي أشار إلى أنها من مقتضى اسم الله ﷻ «الهادي»؛ وهي الدلالةُ المؤثرة؛ فإن الله ﷻ هو الذي يقيمها في القلوب؛ و﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ [الأعراف: ١٧٨].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، مع قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فقد اتفق المسلمون على أن تلك الهداية المنفية ليست هي الهدايةَ المثبتةَ له، لا نزاع في هذا بين أهل السُّنَّة والقدرية.

وأما الهداية الثابتة، فهي: الدعوة والبيان، وهذا يشترك فيه من يُحبه ومن لا يُحبه؛ فإن عليه البلاغ المبين، وقد بلَّغَ ﷺ البلاغَ المُبِينَ، وقال في آخِرِ عُمرِهِ في حَجَّة الوداع: (**اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟! قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ**)[٣]،

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٢ ـ ٩٤) بتصرف بالحذف فقط.
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/٣٢٦).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، برقم: (١٧٣٩).

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، وقوله: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، **والهداية**: هي الدَّلالةُ والإرشادُ، بكلامه وبعلمه وأمره ونهيه وترغيبه وترهيبه، وأما حصول الهُدَى في القلب، فهذا لا يقدر عليه إلا الله باتفاق المسلمين سُنِّيِّهم وقَدَرِيِّهم.

أما أهل السُّنَّة فيقولون: إن الاهتداء الذي في القلب لا يقدر عليه إلا الله، ولكن العبد يقدر على أسبابه، وهو المطلوب منه بقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وهو المنفيُّ عن الرسول؛ بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، وقوله: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وأما القدرية فيقولون: إن ذلك مقدورٌ للعبد»[(١)].

وبهذا التفريق المتقَنِ بين هداية الداعي وهداية الله ﷻ، نختتم كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه لاسم الجلال: «الهادي».

ثالثًا: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ لجملة من معاني اسم الجلال: «الحق»:

فيما يخص هذا الاسم تطرق إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من خلال التقريرات التالية:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان دَلالةِ هذا الاسم على ذات الله ﷻ المقدسة، ودَلالتِهِ على صفاتِ الكمالِ فيه ـ: «وكذلك اسمُ: «الحقِّ» يقع على ذات الله تعالى، وعلى صفاته القدسية؛ كقول النبي ﷺ: **(أَنْتَ الحَقُّ، وَقَوْلُكَ الحَقُّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ)**[(٢)]»[(٣)].

= ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، برقم: (٤٣٦٢).

(١) الاستغاثة في الرد على البكري ص: (٢١٤ ـ ٢١٥).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٦١٧)، وهو جزء من حديث: **(اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ؛ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ...)** الحديث.

(٣) فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٨٤).

ففي الحديث بيانُ أن «الحقَّ» يطلق على الله ﷻ ويراد به ذاته؛ كما في قوله ﷺ: **(أَنْتَ الحَقُّ)**، وقد يطلق ويراد به صفاته العُلَى؛ كما في قوله ﷺ: **(وَقَوْلُكَ الحَقُّ)**، فأُطلق هنا مرادًا به صفة الكلام.

وفي تقرير أن الله ﷻ هو الحق المطلق في هذا الوجود، والمراد بهذه الحقيقة، وما يقابلها من معاني الباطل ـ: يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «إن الباطل ضِدُّ الحقِّ، والله هو الحقُّ المبينُ.

والحقُّ له معنيانِ: **أحدهما**: الوجود الثابت، **والثاني**: المقصود النافع؛ كقول النبي ﷺ: **(الوِتْرُ حَقٌّ)**[1].

والباطل نوعان أيضًا: **أحدهما**: المعدوم، وإذا كان معدومًا، كان اعتقاد وجوده والخبر عن وجوده باطلًا؛ لأن الاعتقاد والخبر تابع للمعتقَدِ المخبَرِ عنه، يَصِحُّ بصحته، ويبطل ببطلانه، فإذا كان المعتقَدُ المخبَرُ عنه باطلًا، كان الاعتقاد والخبر كذلك، وهو الكذب.

الثاني: ما ليس بنافع ولا مفيد؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ﴾ [ص: ٢٧]»[2].

وفي تقرير المعنى الأول من معاني الحق؛ وهو الوجود الثابت قال رحمه الله: «إن الله سبحانه هو الحقُّ الموجودُ بنفسِهِ، وسائر ما سواه خلق من خلقه، مربوبٌ مقهورٌ تحتَ قدرته، وهو خالقُ الأشياءَ، مسبِّبُ أسبابها؛ فالعلمُ به أصلٌ للعلم بما سواه وسببٌ، كما أن ذاته كذلك، والعلم بالسبب يفيد العلم بالمسبب»[3].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الوتر، باب كم الوتر، برقم: (١٤٢٢).
والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل، باب ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي أيوب في الوتر، برقم: (١٧١٠).
وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع، برقم: (١١٩٠).
وصححه الألباني في المواضع المذكورة من السنن.

(٢) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤١٥).

(٣) مجموع الفتاوى: (٢/ ٨٨).

وقال رَحِمَهُ اللهُ ـ في تقرير المعنى الثاني من معاني الحق؛ وهو المقصود النافع، عند بيانه افتقار الأشياء كلها لله عَزَّ وَجَلَّ من جهة ربوبيته ومن جهة ألوهيته ـ: «فلولا أنه المعبودُ المحبوبُ لذاته، لم يصلح قطُّ شيءٌ منَ الأعمال والحركاتِ؛ بل كان العالم يَفسُدُ، وهذا معنى قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولم يقل: لَعَدِمَتَا وهذا معنى قولِ لَبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ[١]

وهو كالدعاء المأثور: «أشهدُ أن كُلَّ معبودٍ من لَدُن عرشِكَ إلى قرار أرضِكَ باطلٌ، إلا وجهَكَ الكريمَ»[٢].

ولفظ «الباطل»: يراد به المعدومُ، ويرادُ به ما لا ينفع؛ كقول النبيِّ ﷺ: **(كُلُّ لَهْوٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ، فَهُوَ بَاطِلٌ، إِلَّا رَمْيَهُ بِقَوْسِهِ، وَتَأْدِيبَهُ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتَهُ لِزَوْجَتِهِ)**[٣].

وقوله عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(إِنَّ هَذَا رَجُلٌ لَا يُحِبُّ البَاطِلَ)**[٤].

---

(١) سبقت ترجمة لبيد بن ربيعة العامري الصحابي الشاعر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وتخريج شعره، **انظر**: ص: (٥٥٠).

(٢) لم أقف عليه مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وأورده ابن قدامة في كتابه التوابين ص: (٥١ ـ ٥٦)، في قصة طويلة بعنوان: توبة رجل من بني إسرائيل كان يعبد الأصنام، بإسناده عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا موقوفًا عليه؛ فهو من الإسرائيليات التي يُتوقف عن تصديقها أو تكذيبها، والله أعلم.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في الرمي، برقم: (٢٥١٣)، والترمذي في جامعه، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله، برقم: (١٦٣٧)، والنسائي في سننه، كتاب الخيل، باب تأديب الرجل فرسه، برقم: (٣٥٧٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب الرمي في سبيل الله، برقم: (٢٨١١).
وقد صحح الألباني: هذه الجملة من الحديث؛ لأنه جزء من حديث طويل؛ كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (٣١٥)، إلا قوله ﷺ: **(فَإِنَّهُنَّ مِنَ الحَقِّ)**؛ فقد ضعف هذه الزيادة.
وأخرجه الإمام أحمد في المسند: (٤/ ١٤٤)، وحكم عليه محققو المسند بأنه حسن بمجموع طرقه، المسند: (٢٨/ ٥٣٣) (ط الرسالة).

(٤) جزء من حديث طويل عن الأسود بن سريع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٣/ ٤٣٥)، وقال محققو المسند: إسناده ضعيف»: (٢٤/ ٣٥١) (ط الرسالة). =

ومنه قول القاسم بن محمد[١] ـ لما سئل عن الغناء ـ قال: «إذا ميّز الله يومَ القيامة الحقَّ منَ الباطل، في أيِّهما يُجعَلُ الغِناءُ؟ قال السائل: من الباطل، قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]»[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]؛ فإن الآلهةَ موجودة، ولكن عبادتها ودعاؤها باطل لا ينفع، والمقصود منها لا يحصل، فهو باطل، واعتقاد ألوهيتها باطل؛ أي: غير مطابق، واتصافها بالإلـٰهية في أنفسها باطل، لا بمعنى أنه معدوم.

ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨]، وقوله: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]؛ فإن الكَذِبَ باطل؛ لأنه غير مطابق، وكلُّ فعلٍ ما لا ينفع باطلٌ؛ لأنه ليس له غاية موجودة محمودة.

فقول النبي ﷺ: (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ:
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ)[٣]

هذا معناه: أن كُلَّ معبودٍ من دون الله باطل.

كقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾، وقال تعالى: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣١، ٣٢].

وقد قال قبل هذا: ﴿وَرُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟

= وأخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم: (٣٥٣)، والحاكم في المستدرك: (٣/ ٧١٢)، وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: معمر له مناكير، كما أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: (١/ ٤٦).

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد القرشي، عالم المدينة ومفتيها، الإمام القدوة الحافظ الحجة، من كبار التابعين، توفي بالمدينة سنة: ١٠٦هـ.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال: (٢٣/ ٤٢٧)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٥٣).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي برقم: (٤٦).
وأورده السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٦/ ٥٠٦)، ونسبه إلى ابن أبي الدنيا والبيهقي.

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٥٠).

﴿يَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٣٠]، كما قال في الأنعام: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ۝٦١ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦١، ٦٢].

ودخل عثمان أو غيره على ابن مسعود ـ وهو مريض ـ فقال: كيف تجدك؟ قال: «أجدني مردودًا إلى الله مولايَ الحقِّ»[١]، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٢٤ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٤، ٢٥].

وقد أقروا بوجوده في الدنيا؛ لكن في ذلك اليوم يعلمون أنه الحق المبينُ دون ما سواه؛ ولهذا قال: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ﴾، بصيغة الحَصْرِ؛ فإنه يومئذ لا يبقى أحدٌ يَدَّعي فيه الإلـهيةَ، ولا أحدٌ يُشرِكُ بربه أحدًا»[٢].

وقال رحمه الله ـ في موضع آخر وهو يتكلم عن جنس المناظرة، وأن منها محمودًا ومذمومًا، ومنها حقًّا وباطلًا، مقررًا نفس المعنى الثاني للحق ـ: «ومنشأُ الباطلِ من نقص العلم، أو سوء القصد؛ كما قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

ومنشأُ الحقِّ من معرفة الحق والمحبة له، **والله هو الحقُّ المبينُ**، ومحبته أصل كل عبادة؛ فلهذا كان أفضلُ الأمور على الإطلاق معرفةَ الله ومحبتَهُ، وهذا هو ملةُ إبراهيمَ خليلِ الله تعالى، الذي جعله الله للناس إمامًا، وجعله أُمةً يأتم به الخلق، وهو الذي ناظر المعطلين والمشركين»[٣].

وقال رحمه الله ـ في نفس السياق والمعنى، في رسالته في القلب وأنه خلق ليعلم به الحق، مبينًا بعض الحكم من خلق القلب في العبد ـ: «إذا كان حق

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي رواه العديد ممن ترجموا لابن مسعود أنه لما مرض، جاءه عثمان بن عفان عائدًا، فقال له: «ما تشتكي؟ قال: ذنوبي، قال: فما تشتهي؟ قال: رحمة ربي، قال: ألا آمر لك بطبيب؟! فقال: الطبيب أمرضني»، **انظر**: تاريخ دمشق: (٣٣/ ١٨٤)، سير أعلام النبلاء: (١/ ٤٩٨)، البداية والنهاية: (١٠/ ٢٥٢).

(٢) شرح حديث النزول ص: (٣٨٤ ـ ٣٨٧)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٥/ ٥١٥ ـ ٥١٧)، الرد على المنطقيين ص: (٤٣٣ ـ ٤٣٥).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١٧٤).

القلب أن يعلم الحق، **فإن الله هو الحق المبين**؛ ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢]، إذ كان كل ما يقع عليه لمحة ناظر، أو يجول في لفتة خاطر، فالله ربّه ومنشئه وفاطره ومبدئه، لا يحيط علمًا إلا بما هو من آياته البيّنة في أرضه وسمائه، وأصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ[١] ....

أي: ما من شيء من الأشياء إذا نظرت إليه من جهة نفسه، إلا وجدته إلى العدم، وما هو فقير إلى الحيّ القيّوم، فإذا نظرت إليه وقد تولته يد العناية ـ بتقدير من أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ـ رأيته حينئذٍ موجودًا مَكسوًّا حُلَلَ الفَضلِ والإحسان، فقد استبان أن القلب إنما خُلق لذكر الله سبحانه»[٢].

۞ الفرع السادس ۞

شرح أسماء الجلال: «الواسع» «العليم» «الخبير» «اللطيف»

من أسماء الله الحسنى التي صنفها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت الأسماء الحسنى الدالة على الوحدانية، والجامعة للتنزيه والتحميد ـ: أسماء الجلال: «الواسع»، و«العليم»، و«الخبير» و«اللطيف»، وقد وقفتُ على عدة مواضع من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير شيء من معانيها:

ففي تقرير بعض معاني كون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واسعًا عليمًا، وهو يتكلم على صفة السمع في حق الله عَزَّ وَجَلَّ، وكيف أن الله عَزَّ وَجَلَّ يسمع دعاء الداعين، ويجيب السائلين، مع اختلاف اللغات وفنون الحاجات ـ: «فالربّ تعالى واسع عليم، وَسِعَ سَمعُهُ الأصواتَ كلَّها، وعطاؤه الحاجاتِ كلَّها»[٣].

---

(١) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (٥٥٠).
(٢) رسالة في القلب وأنه خلق ليعلم به الحق ص: (٢١)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٩/ ٣١٢).
(٣) مجموع الفتاوى: (٥/ ١٣٣)، **وانظر**: (٥/ ٢٤٦).

وفي تقرير سَعَةِ عطائه مما يدل عليه اسم الجلال: «الواسع» يقول رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] -: «تدل هذه الآية على عطيةٍ كثيرةٍ، صادرةٍ عن معطٍ كبيرٍ غنيٍّ واسعٍ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - في أثناء كلامه على الأصلينِ العظيمينِ، وهما: عموم ربوبيته وخلقه، وعموم إحسانه وحكمته -: «وهو الحكيم **العليم** الرحيم، الذي أظهر من آثار **علمه** وحكمته ورحمته ما لا يحصيه إلا هو:

فهو ربّ العالمين، والعالمون ممتلئون بما فيهم من آثار أسمائه وصفاته، وكل شيء يسبِّحُ بحمده، ولكن لا تفقهون تسبيحهم، من الناس من يدرك ما فيها من **الدلالةِ والشهادةِ بالعلم والمعرفة**»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - في موضع آخَرَ، أثناء تقريره لتعلق كل اسم من أسماء الله الحسنى بما يناسب معناه والصفة التي يدل عليها، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في اسمه تعالى «العليم» -: «وأسماء الله المطلقة: كاسمِهِ السميع، والبصير، والغفور، والشكور، والمجيب، والقريب، لا يجب أن تتعلقَ بكل موجود؛ بل يتعلق كل اسم بما يناسِبُهُ، واسمه العليم لمَّا كان كل شيء يصلح أن يكون معلومًا، تعلّق بكل شيء»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - في بيان ما يدل عليه اسم العليم، إضافة إلى كونه عالمًا بكل معلوم، من اختصاصه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بتعليم كل معلوم -: «قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فنفى أن يَعلم أحدٌ شيئًا من علمه إلا بمشيئته، ليس إلا أنه منفرد بالتعليم؛ فهو العالم بالمعلومات، ولا يعلم أحدٌ شيئًا إلا بتعليمه؛ كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]»(٤).

---

(١) تفسير سورة الكوثر، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ٥٢٩).

(٢) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٠١).

(٣) شرح حديث النزول ص: (٣٥٥).

(٤) الجواب الصحيح: (٢/ ١٢٣ - ١٢٤)، **وانظر**: تفسير سورة العلق، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣٥٣ - ٣٥٤).

هذا بالنسبة لتقريرِ شيءٍ من معاني اسمَي الجلال: «الواسع» و«العليم»، وأما تقريره لمعاني اسمي الجلال: «اللطيف» «الخبير»، فقد اعتنى شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ببيانها في العديد من المواطن من مؤلفاته؛ ومن ذلك:

قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أثناء ردِّه على ابن عربي؛ من أصحاب مذهب وَحدةِ الوجودِ، حولَ ما تضمنه كلامه عن علم الله بالعبد، فوصف الله تعالى بالفقر إلى الأعيان وغِنَاها عنه، وَنَفَى ما استحقَّهُ بنفسِهِ من كمال علمه وقدرته ولزوم التجهيل والتعجيز ـ: فقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في الرد على هذا الباطل بتقرير أحد الأصول العظيمة التي اتفق عليها المسلمون بمختلف طوائفهم فيما يتعلق بصفة العلم التي تضمنها اسمَا الجلال ـ: «اللطيف» «الخبير»: «والمسلمون يعلمون أن الله عالمٌ بالأشياء قبل كونها بعلمه القديم الأزلي الذي هو من لوازم نفسِهِ المقدَّسَةِ، لم يستفد علمه بها منها؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، فقد دلَّتْ هذه الآيةُ على وجوبِ علمه بالأشياء من وجوه، انتظمتِ البراهينَ المذكورة لأهل النظر والاستدلال القياسي العقلي، من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم:

أحدها: أنه خالقٌ لها، والخلقُ هو الإبداع بتقدير، وذلك يتضمن تقديرها في العلم قبل تكونها في الخارج.

الثاني: أن ذلك مستلزمٌ للإرادة والمشيئة، والإرادةُ مستلزمةٌ لتصوُّرِ المرادِ والشعور به، وهذه الطريقة المشهورة عند أكثر أهل الكلام.

الثالث: أنها صادرةٌ عنه، وهو سببها التامُّ، والعلم بأصل الأمر وسببه يوجبُ العلمَ بالفرع المسبَّب، فعلمه بنفسه مستلزمٌ العلمَ بكل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه في نفسه «**لطيفٌ**» يُدرك الدقيق، «**خبيرٌ**» يُدرك الخَفِيَّ، وهذا هو مقتضَى العلم بالأشياء، فيجبُ وجودُ المُقتضَى لوجود السبب التامِّ، فهو في علمه بالأشياء مستغنٍ بنفسِهِ عنها، كما هو غني بنفسه في جميع صفاته، ثم إذا رأى الأشياءَ بعد وجودها، وسمع كلام عباده ونحو

ذلك، فإنما يُدرك ما أبدع، وما خلق، وما هو مفتقر إليه، ومحتاج من جميع وجوهه، لم يحتج في علمه وإدراكه إلى غيره البَتَّةَ»[١].

فقرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من خلال هذا الكلام لمعاني اسمي الجلال: «اللطيف» «الخبير» في الآية ـ: أن كليهما يدل على صفة العلم، و«اللطيف» يقتضِي إدراك الدقيق من الأمور، و«الخبير» يقتضي إدراك خَفِيها.

وهذا الذي قرّره في معنى اسم الجلال «الخبير»، هو ما أشار إليه من معنى الخبير في اللغة؛ وذلك بقوله: «وقد يقال: الخبر في الأصل عن الأمور الباطنة؛ ومنه الخِبرةُ بالأشياء، وهو العلم ببواطنها، وفلان من أهل الخبرة بكذا، والخبير بالأمور: المطلع على بواطنها؛ ومنه الخبير: وهو الفلاح، الذي يجعل باطن الأرض ظاهرًا، **والأرض الخبار**: اللينة التي تنقلب، والمخابرة من ذلك»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في أثناء استدلاله بآية الملك هذه على استلزام صفة الخلق للعلم ـ: «والخلق أيضًا يستلزم العلم؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]؛ وذلك من جهة أن الخلق يستلزم الإرادة؛ فإن فعل الشيء على صفة مخصوصة ومقدار مخصوص دون ما هو خلاف ذلك لا يكون إلا بإرادة تخصص هذا عن ذاك، والإرادة تستلزم العلم، فلا يريد المُريد إلا ما شعر به، وتَصَوَّرَهُ في نفسه، والإرادة بدون الشعور ممتنعة.

وأيضًا: فنفس الخلق ـ خلق الإنسان ـ هو فعل لهذا الإنسان الذي هو من عجائب المخلوقات، وفيه من الإحكام والإتقان ما قد بهر العقول، **والفعل المحكم المتقن لا يكون إلا من عالم بما فعل**، وهذا معلوم بالضرورة:

فالخلقُ يدلُّ على العلمِ من هذا الوجه، ومن هذا الوجه.

---

(١) حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٢١١).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٨/ ٣١)، **وانظر**: تهذيب اللغة: (٧/ ١٥٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ٧، ٥١٣)، لسان العرب: (٣/ ٢٣٩)، (٤/ ٢٢٨).

وقد قال في سورة المُلكِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾، وهو بيان ما في المخلوقات من لطف الحكمة التي تتضمن إيصال الأمور إلى غاياتها بألطف الوجوه؛ كما قال يوسف ﷺ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وهذا يستلزم العلمَ بالغايةِ المقصودةِ، والعلمَ بالطريقِ المُوَصِّل، وكذلك الخبرة»[١].

وقال رحمه الله ـ في بيان دلالة آية الملك على علمه تعالى بالجزئيات ـ: «وهذه الآية تدل على كونه عالمًا بالجزئيات من طرق:

أحدها: من جهة كون الخلق يستلزم العلمَ بالمخلوقِ.

والثاني: من جهة كونِهِ في نفسِهِ لطيفًا خبيرًا، وذلك يوجِبُ علمه بدقيق الأشياء وخَفِيّها.

ثم يقال: «اللطيفُ الخبيرُ» علمه بنفسه أولى من علمه بغيره، وعلمه بنفسه مستلزمٌ لعلمه بلوازمِ ذاته كما تقدم، فقد تضمنت الآية هذه الطرق الثلاثة»[٢].

الفرع السابع

شرح أسماء الجلال: «السميع» «البصير»، و«الرقيب» «الشهيد»

من الأسماء الحسنى الدالة على الوحدانية، والتي تناولها شيخ الإسلام رحمه الله ببيان شيء من معانيها ـ: أسماء العظمة والجلال: «السميع» «البصير»، و«الرقيب» «الشهيد»؛ فقد قرّر شيخ الإسلام رحمه الله جملة من ذلك في العديد من المواضع من كتبه:

ففي إشارته رحمه الله إلى الطرق التي يثبت بها كون الله عز وجل «سميعًا بصيرًا»، في أثناء تعليقه على كلام صاحب العقيدة الأصفهانية لمَّا قال: «والدليل على كونه سميعًا بصيرًا السمعياتُ» ـ: قال شيخ الإسلام رحمه الله:

---

(١) تفسير سورة العلق، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١٠/ ١١٧)، وانظر: (١٠/ ١٢٤).

«قلت: إثبات كونه سميعًا بصيرًا، وأنه ليس هو مجردَ العلمِ بالمسموعاتِ والمرئياتِ، هو قول أهل الإثبات قاطبة، من أهل السُّنَّة والجماعة، من السلف والأئمة وأهل الحديث والفقه والتصوف، والمتكلمين من الصفاتية؛ كأبي محمد بن كُلَّاب، وأبي العباس القَلَانِسِيِّ(١)، وأبي الحسنِ الأشعريِّ، وأصحابه، وطائفةٍ منَ المعتزلةِ البصريينَ؛ بل قدماؤهم على ذلك، ويجعلونه سميعًا بصيرًا لنفسه، كما يجعلونه عالمًا قادرًا لنفسه، وإثبات ذلك كإثبات كونه متكلمًا؛ بل هو أقوى من بعض الوجوه؛ فإن المعتزلة البصريين يثبتونه مدركًا، مثل كونه عليمًا قديرًا، بخلاف كونه متكلمًا؛ فإنه من باب كونه خالقًا.

وللناس في إثبات كونه سميعًا بصيرًا طرق؛ أحدُها: السمعُ، كما ذكره، وهو ما في الكتاب والسُّنَّة من وَصفِهِ بأنه سميعٌ بصيرٌ، ولا يجوز أن يُراد بذلك مجردُ العلمِ بما يُسمَع ويُرى؛ لأن الله فرّق بين العلم وبين السمع والبصر، وفرَّق بين السمع والبصر، وهو لا يفرِّقُ بين علم وعلم لتنوع المعلومات؛ قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٌ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]، وفي موضع آخر: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، قال تعالى: ﴿وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧]؛ ذكر سمعه لأقوالهم وعلمه، ليتناول باطن أحوالهم، وقال لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وفي السنن عن النبي ﷺ: (**أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى المِنْبَرِ**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء: ٥٨]، **وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ، وَسَبَّابَتَهُ عَلَى عَيْنِهِ**)(٢)، ولا ريب

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي، أبو العباس الرازي، عاصر أبا الحسن الأشعري، وكان على اعتقاد ابن كُلَّاب، تصانيفه زادت على المائة وخمسين كتابًا، منها ردوده على النظام المعتزلي.
انظر ترجمته في: تبيين كذب المفتري ص: (٣٩٨).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السُّنَّة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٨)، وصححه الألباني.

أن مقصوده بذلك تحقيقُ الصفةِ، لا تمثيلُ الخالقِ بالمخلوق، فلو كان السمع والبصر العلمَ، لم يَصِحَّ ذلك»(١).

وفي بيان شمول بصره ﷻ للمُبصَرات، وسَمعِهِ للمسموعاتِ وذلك من مقتضى اسمَيهِ «السميع» «البصير» ـ: قال ﷺ: «ومن قال: إن الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعضُ الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم، فهو كافر؛ بل هو سبحانه يعلم السِّرَّ وأَخفَى، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، وهو السميع البصير، يسمع ضَجِيجَ الأصوات، باختلاف اللغات، على تفنن الحاجات، لا يشغله سمعٌ عن سمعٍ، ولا تغلطه المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين»(٢).

وقال ﷺ ـ في السياق نفسه ـ: «وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ورُوِيَ أن بعض الصحابة قال: يا رسول الله، هل ربنا قريبٌ فنناجيه؟ أم بعيدٌ فنناديه؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية؛ فهو سبحانه سميع قريب مجيب رحيم»(٣).

وفي تقرير أن السمعَ إذا ورد في النصوص، يراد به السمع العام؛ الذي هو إدراك المسموعات، ويراد به أحيانًا السمعُ الخاصُّ؛ وهو سمع الإجابة ـ: قال شيخ الإسلام ﷺ: «وأما قول إبراهيم ﷺ: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، فالمراد بالسمع ها هنا السمعُ الخاصُّ، وهو سمع الإجابة والقَبولِ، لا السمعُ العامُّ؛ لأنه سميع لكل مسموع، وإذا كان كذلك، فالدعاء دعاء العبادة ودعاء الطلب، وسَمْعُ الربِّ تعالى له، إثابته على الثناء، وإجابته للطلب، فهو سميع هذا وهذا»(٤).

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٣ ـ ١٠٤).
(٢) الواسطة بين الحق والخلق ص: (٢٦)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١/١٢٧)، الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٣٩٩).
(٣) مجموع الفتاوى: (١١/٤٩٨ ـ ٤٩٩).
(٤) مجموع الفتاوى: (١٥/١٤)، **وانظر**: الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٥٦ ـ ١٥٧)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٤ ـ ٩٦).

وفي تفصيلٍ بديعٍ لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لمعاني بعض الآيات التي ورد فيها اسم الجلال «الشهيد» ـ: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ فقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ فيها وجهان:

قيل: هو جواب السائل، وقوله: ﴿شَهِيدٌ﴾ خبر مبتدأ؛ أي: هو شهيد.

وقيل: هو مبتدأٌ، وقوله: ﴿شَهِيدٌ﴾ خَبَرُهُ؛ فأغنى ذلك عن جواب الاستفهام.

والأول: على قراءة من يقف على قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾، **والثاني**: على قراءة من لا يقف، وكلاهما صحيح، لكن الثانِيَ أحسَنُ، وهو أتمُّ، وكل أحد يعلم أن الله أكبر شهادة، فلما قال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾، عُلم أن الله أكبر شهادة من كل شيء، فقيل له: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ولما قال: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، كان في هذا ما يغني عن قوله: إن الله أكبر شهادة؛ وذلك أن كونَ الله أكبرَ شهادةً هو معلومٌ، ولا يثبت بمجرد قوله: أكبر شهادة، بخلاف كونه شهيدًا بينه وبينهم؛ فإن هذا مما يعلم بالنصِّ والاستدلال، فينظر هل شهد الله بصدقه وكذبهم في تكذيبه، أم شهد بكذبه وصدقهم في تكذيبه، وإذا نظر في ذلك، عُلِمَ أن اللهَ شَهِدَ بصدقه وكذبهم بالنوعين من الآيات: بكلامه الذي أنزله، وبما بيّن أنه رسولٌ صادقٌ؛ ولهذا أعقبه بقوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ فإن هذا القرآن فيه الإنذار، وهو آية شَهِدَ بها أنه صادق، وبالآيات التي يظهرها في الآفاق، وفي الأنفس حتى يتبين لهم أن القرآن حق، وقوله في هذه الآية: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾.

وكذلك قوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الرعد: ٤٣]، وكذلك قوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ [العنكبوت: ٥٢]، وكذلك قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأحقاف: ٨]؛ فذكر سبحانه أنه شهيد بينه وبينهم، ولم يقل شاهد علينا، ولا شاهد لي؛ لأنه

ضمّن الشهادة الحُكْمَ؛ فهو شهيد يحكم بشهادته بيني وبينكم، والحُكمُ قَدْرٌ زائدٌ على مجرد الشهادةِ؛ فإن الشاهد قد يؤدي الشهادة، وأما الحاكم، فإنه يحكم بالحق للمُحِقِّ على المبطل، ويأخذ حَقَّهُ منه، ويعامل المُحِقَّ بما يستحِقُّهُ، والمبطِلَ بما يستحِقُّهُ، وهكذا شهادة الله بين الرسول ومتبعيه وبين مكذبيه؛ فإنها تتضمن حُكمَ الله للرسول وأتباعه، يحكم بما يظهره من الآيات الدالة على صدق الرسول على أنها الحق، وتلك الآيات أنواع متعددة، ويحكم له أيضًا بالنجاة والنصر والتأييد وسعادة الدنيا والآخرة، ولمكذبيه بالهلاك والعذاب وشقاء الدنيا والآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [الفتح: ٢٨]؛ فيُظهِرُهُ بالدلائل والآيات العلميةِ التي تبيّن أنه حقٌّ، ويُظهِرُهُ أيضًا بنَصرهِ وتأييده على مخالفيه، ويكون منصورًا؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ﴾ [الحديد: ٢٥]، فهذه شهادة حُكمٍ، كما قدمنا ذلك في قوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨].

قال مجاهد، والفَرَّاءُ[١]، وأبو عُبيدةَ[٢]: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: «حكم وقضى»[٣]، لكن الحكم في قوله: ﴿بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ﴾ أظهر، وقد يقول الإنسان لآخر: فلان شاهِدٌ بيني وبينك؛ أي: يَتحمَّلُ الشهادةَ بما بيننا، فالله يشهد بما أنزله ويقوله، وهذا مثل الشهادة على أعمال العباد، ولَكِنِ المكذبون ما

---

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء، أبو زكريا الديلمي الإمام الأديب، النحوي، اللغوي، الحجة، صاحب التصانيف، توفي سنة: ٢٠٧هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٠/ ١١٨)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: (٢/ ١٩).

(٢) مَعْمَر بن المثنى التيمي مولاهم، أبو عبيدة البصري، النحوي، صاحب التصانيف التي تقارب مائتي مصنف، ولد سنة: ١١٠هـ، وتوفي سنة: ٢٠٩ أو ٢١٠هـ، وكان يرى رأي الخوارج.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٣/ ٢٥٢)، سير أعلام النبلاء: (٩/ ٤٤٥).

(٣) **انظر**: زاد المسير في علم التفسير ص: (١٨٣).

كانوا ينكرون التكذيب، ولا كانوا يتهمون الرسول بأنه ينكر دعوى الرسالة، فيكون الشهيد بتضمن الحُكم أثبتَ وأشبَهَ بالقرآن، والله أعلم»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تقرير بعض ما دلّ عليه اسم الجلال «الشهيد» من المعاني، في معرض بيان المعنى الصحيح للخلافة، أنها لا تعني بحال في النصوص التي وردت فيها ـ: «أن الله يخلفه غيره؛ فإن الخلافة إنما تكون عن غائب، وهو سبحانه **شَهِيدٌ** مُدَبِّرٌ لخَلقِهِ، لا يحتاج في تدبيرهم إلى غيره، وهو سبحانه خالقُ الأسبابِ والمُسَبَّباتِ جميعًا؛ بل هو سبحانه يخلف عبده المؤمن، إذا غاب عن أهله»(٢).

وفي تقرير المعنى نفسِهِ؛ من تنزيه الله عَزَّ وَجَلَّ أن يكون غائبًا عن المخلوقات؛ بل هو الشهيدُ عليهم بكل حال، المُطَّلع على جميع أحوالهم، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو سبحانه شَهِدَ وَحْدانيتهم في إلاهيته، متضمنة شهادته لجميع خلقه؛ فإنه **شهيد** عليم، ليس عن المخلوقات بغائب»(٣).

كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تقرير شيء من معاني اسمه تعالى «الرقيب» في أثناء رده على ما نسبه النصارى الضُّلَّال من هذه المعاني المختصة بالله عَزَّ وَجَلَّ نسبوها زورًا وبهتانًا إلى المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ: «قوله: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ﴾ [المائدة: ١١٧].

دليل على أنه بعد توفيته لم يكن الرقيب عليهم إلا الله؛ فإن قوله: ﴿كُنتَ أَنتَ﴾ يدل على الحصر؛ كقوله: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢] ونحو ذلك؛ فعُلم أن المسيح بعد توفيته ليس رقيبًا على أتباعه؛ بل الله هو الرقيب المُطَّلِع عليهم، المُحصِي أعمالَهُم، المُجازِي

(١) مجموع الفتاوى: (١٤/١٩٣ ـ ١٩٥)، **وانظر**: (١٤/١٨٩ ـ ١٩٠)، (١٥/٧٣)، الحسنة والسيئة ص: (٣٨)، النبوات: (٢/٨٦٢ ـ ٨٦٣)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/٢٣٩)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/٩١).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية: (١/٥١٠)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٦/٥٨٩ ـ ٦١١).
(٣) الاستقامة: (١/١٩٥).

عليها، والمسيح ليس برقيب؛ فلا يطلع على أعمالهم، ولا يحصيها، ولا يجازيهم بها»(١).

۞ الفرع الثامن ۞

شرح أسماء الجلال: «القريب» «المجيب»

من الأسماء الحسنى الدالة على الوحدانية التي عيّنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في جَمعِهِ للأسماء الحسنى ضمن هذا النوع ـ: اسما الجلال: «القريب» «المجيب»، وكثيرًا ما يورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذين الاسمين في سياق كلامه عن صفة المعية والقرب في حق الله عَزَّ وَجَلَّ؛ ومن ذلك ما ورد في جواب له عن سؤال عن الطريقة الصحيحة في الجمع بين استواء الله على عرشه ومعيته وقربه من خلقه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمقصود أنه تعالى وَصَفَ نفسَهُ بالمعية وبالقرب، والمعية معيتان: عامة وخاصة:

فالأولى: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

والثانية: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]،،، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما القرب، فهو كقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥]»(٢).

ثم استطرد رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان افتراق الناس في صفة العلو والمعية والقرب، إلى أن قال ـ في الصنف الرابع وهم أهل السُّنَّة والجماعة من سلف هذه الأمة وأئمتها ـ: «الرابع: هم سلف الأمة وأئمتها، أئمة أهل العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة؛ فإنهم أثبتوا وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسُّنَّة، من غير تحريف للكلم عن مواضعه، أثبتوا أن الله فوق سمٰواته على عرشه، بائن من خلقه، وهم بائنون منه.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٣٢٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/ ١٢٢)، **وانظر**: (٥/ ٢٢٧).

وهو أيضًا مع العباد عمومًا بعلمه، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية، وهو أيضًا **قريب مجيب**، ففي آية النجوى دلالة على أنه عالم بهم، وكان النبي ﷺ يقول: (**اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ**)[(١)]؛ فهو سبحانه مع المسافر في سفره، ومع أهله في وطنه، ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - في الردّ على من وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بالقرب المطلق، وبيان أن القرب الوارد في النصوص إنما هو قرب خاصٌّ لا عامٌّ -: «وليس في القرآن وصف الرب تعالى بالقرب من كل شيء أصلًا؛ بل قربه الذي في القرآن خاص لا عامٌّ؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، فهو سبحانه قريب ممن دعاه، وكذلك ما في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري أنهم كانوا مع النبي ﷺ في سفر، فكانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير، فقال: (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا؛ إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**)[(٣)]، فقال: (**إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ**)، لم يقل: إنه قريبٌ إلى كل موجود، وكذلك قول صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، هو كقول شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، ومعلوم أن قوله: ﴿قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ مقرون بالتوبة والاستغفار، أراد به: قريب مجيب لاستغفارِ المستغفرينَ التائبينَ إليه، كما أنه رحيم ودود بهم، وقد قرن **القريب بالمجيب**، ومعلوم أنه لا يقال: إنه مجيب لكل موجود، وإنما الإجابة لمن سأله ودعاه، فكذلك قربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج أو غيره، برقم: (٣٢٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/١٢٦ - ١٢٧)، **وانظر**: (٥/١٢٨ - ١٣١، ٢٣١، ٢٣٢ - ٢٣٤).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٤).

وأسماء الله المطلقة كاسمه: «السميع»، و«البصير»، و«الغفور»، و«الشكور»، و«المجيب»، و«القريب» ـ: لا يجب أن تتعلق بكل موجود؛ بل يتعلق كل اسم بما يناسبه، واسمه: «العليم» لمَّا كان كل شيء يصلح أن يكون معلومًا، تعلق بكل شيء.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٦ ـ ١٨]، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٥]، فالمراد به قربه إليه بالملائكة، وهذا هو المعروف عن المفسرين المتقدمين من السلف، قالوا: مَلَكُ المَوت أدنى إليه من أهله، ولكن لا تبصرون الملائكة(١)، وقد قال طائفة: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾: بالعلم، وقال بعضهم: بالعلم والقدرة، ولفظ بعضهم: بالقدرة والرؤية(٢).

وهذه الأقوال ضعيفة؛ فإنه ليس في الكتاب والسُّنَّة وَصفُهُ بقربٍ عامٍّ من كل موجود، حتى يحتاجوا أن يقولوا: بالعلم والقدرة والرؤية؛ ولكن بعض الناس لما ظنوا أنه يُوصَفُ بالقرب من كل شيء، تأولوا ذلك بأنه عالم بكل شيء، قادر على كل شيء.

وكأنهم ظنوا أن لفظ: «القرب» مثل لفظ: «المعية»؛ فإن لفظ «المعية» في سورتي الحديد والمجادلة؛ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ﴾ [المجادلة: ٧].

---

(١) **انظر**: جامع البيان: (٢٧/ ٢٠٩)، زاد المسير في علم التفسير ص: (١٣٩٤).

(٢) **انظر**: معالم التنزيل: (٤/ ٢٩١)، زاد المسير في علم التفسير ص: (١٣٩٤).

وقد ثبت عن السلف أنهم قالوا: هو معهم بعلمه[١]، وقد ذكر ابن عبد البر[٢] وغيره أن هذا إجماع من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولم يخالفهم فيه أحد يعتد بقوله»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان معنى قربه وإجابته التي يقتضيها اسماه تعالى: «القريب» «المجيب»: «وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ الآية [البقرة: ١٨٦].

وروي أن بعضَ الصحابة قال: يا رسول الله، هل ربنا قريب فنناجيه؟ أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية[٤]؛ فهو سبحانه سميع قريب مجيب رحيم، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وهو يعلم من أحوال العباد ما لا يعلمه غيره، ويقدر على قضاء حوائجهم التي لا يقدر عليها غيره، ويرحمهم رحمة لا يرحمهم بها غيره»[٥].

ومن باب تفسير الأسماء بعضها ببعض لقرب معناها، أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن من معاني اسم الجلال: «المغيث» هو: «المجيب»؛ فقد نقل هذا التفسير عن بعض المصنفين في شرح الأسماء الحسنى، وأقرّه؛ بل احتج به في بيان معنى اسم الجلال: «المغيث»، وسيأتي تفصيل الكلام عليه قريبًا، ومما قاله في ذلك: «يقال: أغاثه، إغاثةً، وغياثًا، وغوثًا، وهذا الاسم في هذا المعنى: المجيب والمستجيب؛ قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ﴾ [الأنفال: ٩]، إلا أن الإغاثة أحق بالأفعال، والاستجابة

---

(١) **انظر**: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٨/٤٨ ـ ٤٩).

(٢) **انظر**: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (٧/١٣٨ ـ ١٣٩).

(٣) شرح حديث النزول ص: (٣٥٤ ـ ٣٥٦)، **وانظر**: ص: (٣٦٤ ـ ٤٦٥)، مجموع الفتاوى: (٦/١٢ ـ ٢٤)، (١٥/١٧)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٣٠٦ ـ ٣٠٧)، العقيدة الواسطية ص: (٨٥).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٦٤).

(٥) مجموع الفتاوى: (١١/٤٩٨ ـ ٤٩٩)، **وانظر**: فصل في الفاتحة، ضمن مجموع الفتاوى: (١٤/٣٣).

أحق بالأقوال، وقد يقع كل منهما موقع الآخر»[١].

الفرع التاسع

شرح أسماء الجلال:

«القدير» «القهار» «الجبار» «المتكبر» «المهيمن»

تناول شيخ الإسلام رحمه الله المعانِيَ التي تضمنتها هذه الأسماء في مواضع عدة من مؤلفاته، من ذلك:

ما جاء في بيانه لبعض المعاني التي تضمنها اسم الجلال: «القدير»؛ حيث قال رحمه الله: «قولهم[٢]: تجري مجرى أسماء، فإن أرادوا بذلك أسماء أعلام أو جامدة وسائرها صفات، فاسم الحيِّ والعالِم اسمٌ مشتقٌّ يدل على معنى العلم والحياة، كما يدل القدير على القدرة، وإن أرادوا أنه يسمى بها؛ فللَّه تعالى أسماءٌ كثيرةٌ، فإنه سبحانه له الأسماء الحسنى.

ومن أسمائه القدير، والقدرة تستلزم من قدرته على المخلوقات ما لا يدل عليه العلم، وخلقه للمخلوقات يدل على قدرته أبلغ من دلالته على علمه، واختصاصه بالقدرة أظهر من اختصاصه بالعلم، حتى إن طائفة من النظار؛ كأبي الحسن الأشعري وغيره، يقول: أخصُّ وصفه القدرة على الاختراع، فلا يوصف بذلك غيره.

والجهم بن صفوان قبله يقول: ليس في الوجود قادر غيره، ولا لغيره قدرة، والأشعري وإن أثبت للمخلوق قدرةً؛ لكن يثبت قدرة لا تؤثر في المقدور، ولم يقل أحد من العقلاء: إن أخص وصفه الحياة والعلم، ولا: إن غيره ليس بحي ولا عالم، فكان جعل القدير اسمًا وغيره صفة ـ إن كان الفرق حقًّا ـ أولى من العكس؛ فكيف إذا كان الفرق باطلًا؛ فإن أسماءه

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري ص: (٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٢) أي: النصارى، وشيخ الإسلام أورد هذا الكلام في معرض رده عليهم في دعواهم أن الأقانيم التي يزعمونها صفات جوهرية تجري مجرى الأسماء.

تعالى التي يعرفها الناس هي أسماء، وهي صفات في اصطلاح أهل العربية تدل على معانٍ، وهي صفاته القائمة به:

فالحي يدل على الحياة، والعليم يدل على العلم، والقدير يدل على القدرة، هذا مذهب سلف الأمة وجماهير الأمم، ومن الناس فرقة شاذة تزعم أن هذه الأسماءَ لا تدلُّ على معانٍ، كأسماء الأعلام»[(١)].

وفي تقرير بعض المعاني التي ذُكرت في اسم الجلال: «الجبار»، والتي بحثها رَحِمَهُ اللَّهُ عند كلامه على لفظ «الجبر» مفصِّلًا القولَ فيه ـ: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لفظ «الجبر» لم يرد في كتاب ولا سُنَّة، لا بنفي ولا إثبات، واللفظ إنما يكون له حُرمةٌ إذا ثبت عنِ المعصومِ، وهي ألفاظُ النصوصِ، فتلك علينا أن نتبع معانيها، وأما الألفاظ المحدثة؛ مثل: لفظ «الجبر»؛ فهو مثل لفظ «الجهة» و«الحيز» ونحو ذلك.

ولهذا كان المنصوصُ عن أئمة الإسلام؛ مثل الأوزاعيِّ[(٢)]، والثوريِّ[(٣)]، وعبد الرحمٰن بن مهدي[(٤)]، وأحمد بن حنبل[(٥)] وغيرهم ـ: أن هذا اللفظَ لا يُثْبَت ولا يُنْفَى مطلقًا؛ فلا يقال مطلقًا: جَبَرَ، ولا يقال: لم يجبر؛ فإنه لفظ مجمل.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، **وانظر**: (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، شرح حديث جبريل ص: (٤٧٠ ـ ٤٧١).

(٢) **انظر** الأثر الذي أشار إليه شيخ الإسلام في: كتاب «السُّنَّة» للخلال: (٣/ ٥٥٥)، برقم: (٩٣٢).

(٣) **انظر** الأثر الذي أشار إليه شيخ الإسلام في: كتاب «السُّنَّة» للخلال: (٣/ ٥٥٣)، برقم: (٩٢٩).

(٤) عبد الرحمٰن بن مهدي بن حسان العنبريُّ أبو سعيد البصريُّ اللؤلؤيُّ، الحافظ الكبير، الإمام الثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة وغيرهم، توفي بالبصرة سنة: ١٩٨هـ.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: (١٧/ ٤٣٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي: (١/ ٣٢٩).
وانظر الأثر الذي أشار إليه شيخ الإسلام في: كتاب «السُّنَّة» للخلال: (٣/ ٥٥٣)، برقم: (٩٢٩).

(٥) **انظر** الآثار التي أشار إليها شيخ الإسلام في: السُّنَّة للخلال: (٣/ ٥٥٠ ـ ٥٥٩).

ومن علماء السلف من أطلق نفيه كالزبيدي[(١)] صاحب الزهري، وهذا نظر إلى المعنى المشهور من معناه في اللغة، فإن المشهور إطلاق لفظ الجبر والإجبار على ما يفعل بدون إرادة المجبور؛ بل مع كراهته، كما يجبر الأب ابنته على النكاح.

وهذا المعنى منتفٍ في حق الله تعالى؛ فإنه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره؛ بل هو الذي جعله مريدًا مختارًا، وهذا لا يقدر عليه أحدٌ إلا الله.

ولهذا قال من قال من السلف: «الله أعظمُ وأجلُّ من أن يُجبَر، إنما يجبر غيره من لا يقدر على جعله مختارًا، والله تعالى يجعل العبد مختارًا؛ فلا يحتاج إلى إجباره»[(٢)].

ولهذا قال الأوزاعي والزبيدي وغيرهما، نقول: جَبَل، ولا نقول: جَبَر؛ لأن الجَبْلَ جاءت به السُّنَّة؛ كما في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال لأشَجِّ عبدِ القَيسِ[(٣)]: **(إِنَّ فِيكَ لَخُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ: الْحِلْمُ وَالأَنَاةُ)**، فقال: أخُلُقين تَخلَّقْتُ بهما، أم خُلقين جُبِلت عليهما؟ فقال: **(بَلْ خُلُقَيْنِ جُبِلْتَ عَلَيْهِمَا)**، فقال: الحمد لله؛ الذي جبلني على خُلقين يحبهما الله[(٤)].

---

(١) محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، أبو الهذيل الحمصي، الحافظ الإمام الثقة، قاضي حمص، أخرج له أصحاب الكتب الستة ما عدا الترمذي، من أثبت الناس في روايته عن الزهري، توفي سنة: ١٤٨هـ.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٦/ ٥٧٦)، سير أعلام النبلاء: (٦/ ٢٨١).
وانظر الأثر الذي أشار إليه شيخ الإسلام في: السُّنَّة للخلال: (٣/ ٥٥٥)، برقم: (٩٣٢).

(٢) هذا قول الزبيدي، **انظر**: السُّنَّة للخلال: (٣/ ٥٥٥)، برقم: (٩٣٢).

(٣) المنذر بن عائذ بن المنذر بن الحارث العصري العبدي من عبد القيس، يعرف بالأشج، وفد على النبي ﷺ مع وفد عبد القيس، وذكروا أنه سيدهم وقائدهم إلى الإسلام.
انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (٤/ ١٤٤٨)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٦/ ٢١٦).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٤/ ٢٠٥)، وقال محققو المسند: «إسناده صحيح»: (٢٩/ ٣٦١). =

فقد يُراد بلفظ الجبر نفسُ فعلِ ما يشاؤه، وإن خلق اختيار العبد؛ كما قال محمد بن كعبٍ القُرَظِيُّ[(١)]: «الجَبَّارُ هو الذي جَبَرَ العبادَ على ما أراده»[(٢)].

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال - في الدعاء المأثور عنه -: «اللَّهُمَّ دَاحِيَ المَدْحُوَّاتِ، وَسَامِكَ المَسْمُوكَاتِ، جَبَّارَ القُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا؛ شَقِيِّهَا وَسَعِيدِهَا»[(٣)].

فإذا أريد بالجبر هذا، فهذا حقٌّ، وإن أريد به الأول، فهو باطل؛ ولكن الإطلاق يُفهَمُ منه الأولُ؛ فلا يجوز إطلاقه.

فإذا قال السائل: أنا أريد بالجبر المعنى الثانِيَ؛ وهو أن نفس جعل الله العبدَ فاعلًا قادرًا يستلزمُ الجبرَ، ونفسَ كونِ الداعي والقدرةِ يستلزمُ وجودَ الفعل جَبرٌ.

قيل: هذا المعنى حقٌّ، ولا دليل لك على إبطاله»[(٤)].

وقد نقلتُ هذا الكلامَ بطوله، مع أن المقصودَ منه ربطُ الأثر الذي أورده شيخ الإسلام رحمه الله في تفسير اسم الله «الجَبَّار» عن محمد بن كعب القرظي، والدعاء المأثور عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالمعنى الصحيح للجبر؛ وذلك حتى تتضح القضية، وهذا الموضع الذي أوردته فيه تلخيص

= وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قُبلة الرجل، برقم: (٥٢٢٥)، وصححه الألباني.

(١) محمد بن كعب القرظي أبو حمزة المدني، العلامة الصادق المفسر، قال عنه شيخ الإسلام رحمه الله: «وهو من أفاضل تابعي أهل المدينة وأعيانهم، وربما فضل على أكثرهم»، توفي سنة: ١٠٨هـ.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٨/ ٦٧)، مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٩٥)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٦٥).

(٢) أخرجه الخلال في السُّنَّة: (٣/ ٥٥٧) برقم: (٩٣٥)، وقال المحقق: «إسناده ضعيف».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٦/ ٦٦)، كتاب الدعاء، برقم: (٢٩٥٢٠)، وأورده ابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (١٨/ ٧٩).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/ ٢٤٦ - ٢٤٨).

من شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لهذه القضية، وإلا فإنه قد تناولها في العديد من مؤلفاته بالاختصار أحيانًا، وبالتفصيل أحيانًا أخرى؛ فاكتفيت بنقل هذا الموضع الذي يحصل به المقصود؛ إذ هو في نظري من أجمعها وأكثرها إحاطة بالموضوع[١].

وأما في تحرير المقصود من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مما يتعلق باسم: «الجبار» ـ: فهو الإشارة إلى أن لفظ «الجبر» لا يجوز نفيه مطلقًا؛ لأنه قد يراد منه معنًى صحيحٌ؛ «بحيث يتناول كل من قهر غيره، وقدر عليه؛ فجعله فاعلًا لما يشاء منه، وإن كان هو المحدِثَ لإرادته وقدرته عليه.

قال محمد بن كعب القرظي في اسم الله: «الجبار» قال ـ: «هو الذي جبر العباد على ما أراد»، وكذلك ينقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال في الدعاء المأثور: «اللَّهُمَّ دَاحِيَ الْمَدْحُوَّاتِ، وَبَارِيَ الْمَسْمُوكَاتِ، جَبَّارَ الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا؛ شَقِيِّهَا وَسَعِيدِهَا».

والجبر من الله بهذا الاعتبار معناه: القهر والقدرة، وأنه يقدر أن يفعل ما يشاء، ويجبر على ذلك، ويقهرهم عليه، فليس كالمخلوق العاجز الذي يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، ومِنْ جَبْرِهِ وقَهْرِهِ وقُدْرِتِه أن يجعل العباد مريدين لما يشاء منهم، إما مختارين له طَوْعًا، وإما مريدينَ له مع كراهتهم له، ويجعلهم فاعلين له، وهذا الجبرُ الذي هو قهره بقدرته لا يقدر عليه غيره، وليس هو كإجبار غيره وإكراهه من وجوه:

منها: أن ما سواه عاجزٌ؛ لا يقدر أن يجعل العباد مريدين لما يشاؤه، ولا فاعلين له.

ومنها: أن غيره قد يجبر الغير ويكرهه إكراهًا يكون ظالمًا به، والله تعالى عادل، لا يظلم مثقال ذرة.

---

(١) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٦٦ ـ ٧٢، ٢٥٤ ـ ٢٥٦)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٢١ ـ ٣٢٦)، (٨/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، ٤٦٤ ـ ٤٦٥)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٠٣ ـ ١٠٥، ١٣١ ـ ١٣٢).

ومنها: أن غيره قد يكون جاهلًا أو سفيهًا؛ لا يعلم ما يفعله وما يجبر عليه، ولا يقصد حكمة تكون غير ذلك، والله عليم حكيم، ما خلقه وأمر به له فيه حكمة بالغة، صادرة من علمه وحكمته وقدرته»(١).

وفي بيان اقتضاء اسم الجلال: «الجبار» للسيطرة على الخلق والقدرة عليهم ـ: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾ [ق: ٤٥]، و: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، ونحو ذلك، وهو يدلّ بمفهومه على أن الربّ هو الجبّار عليهم المسيطر، وذلك يستلزم قدرته عليهم»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقريره لتضمُّنِ لفظ: «الجبروت» لمعنى اسم الجلال: «الجبار»: «وكان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: **(سُبْحَانَ ذِي الجَبَرُوتِ، وَالمَلَكُوتِ، وَالكِبْرِيَاءِ، وَالعَظَمَةِ)**(٣)، **والجبروت والملكوت**: فَعَلُوتُ الجبرِ والمُلكِ؛ كالرحموت، والرغبوت، والرهبوت، فَعَلُوت منَ الرحمةِ، والرغبةِ، والرهبةِ، والعرب تقول: رَهَبُوت خيرٌ من رَحَمُوت؛ **أي**: أن ترهب خير من أن ترحم(٤).

فالجبروت والملكوت يتضمن من معاني أسماء الله تعالى وصفاته ما دلّ عليه معنى «الملك» «الجبار»»(٥).

أما اسم الجلال: «المتكبر» فقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى بعض المعاني التي تضمنها هذا الاسم من تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن النقائص والعيوب فقال: «وقال قتادة(٦) في اسمه «المتكبر»: «إنه الذي تكبّر عن السوء»(٧)،

---

(١) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥). (٢) مجموع الفتاوى: (٨/ ١١).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٦٤).

(٤) **انظر**: تهذيب اللغة: (٦/ ١٥٧)، لسان العرب: (١/ ٤٣٦).

(٥) الرد على المنطقيين ص: (١٩٦).

(٦) قتادة بن دعامة السدوسي.

(٧) أورده عبد الرزاق في تفسيره: (٣/ ٢٨٥)، والطبري في جامع البيان: (٢٨/ ٥٦)، وأبو الشيخ في العظمة: (١/ ٣٤٢)، برقم: (٧٦)، وابن الجوزي في زاد المسير في علم التفسير ص: (١٤٢١)، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم: (٤/ ٣٤٤).

وعنه أيضًا: «إنه الذي تكبّر عن السيئات»[(١)]:

فهو سبحانه منزهٌ عن فعل القبائح، لا يفعل السوء ولا السيئات، مع أنه سبحانه خالق كل شيء؛ أفعالِ العباد وغيرِها»[(٢)].

وفي بيان اختصاص الله ﷻ باسمَي الجلال: «الجبّار» «المتكبر»، وبالمعاني التي يدلان عليها، بحيث لا يجوز للعبد الاتصاف بها ـ: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وصنف أبو حامد[(٣)] شرح أسماء الله الحسنى، وضمَّنه التشبُّهَ بالله في كل اسم من أسمائه، وسمَّاهُ التخلُّقَ[(٤)]، حتى في اسمه: «الجبار»[(٥)]، و«المتكبر»، و«الإلـٰه»، ونحو ذلك من الأسماء التي ثبت بالنص والإجماع أنها مختصة بالله، وأنه ليس للعباد فيها نصيب؛ كقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم[(٦)] وغيره: **(يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: الْعَظَمَةُ إِزَارِي، وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي؛ فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، عَذَّبْتُهُ)**[(٧)].

وسلك هذا المسلكَ ابنُ عربيٍّ[(٨)] وابنُ سبعينَ[(٩)] وغيرهما من ملاحدة الصوفية، وصار ذلك ـ مع ما ضموا إليه من البدع والإلحاد ـ موقعًا لهم في الحلول والاتحاد.

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في معنى ما قبله، والله أعلم.

(٢) رسالة في معنى كون الرب عادلًا وتنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٣٠).

(٣) الغزالي وكتابه المشار إليه هو: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.

(٤) **انظر**: المقصد الأسنى ص: (٦١ ـ ٦٢)، ويستثني الغزالي اسم الجلالة «الله»، فإنه لا يمكن أن يتصور فيه مشاركة.

(٥) **انظر**: المقصد الأسنى ص: (٧٤).

(٦) في صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكبر، برقم: (٦٦٢٣) عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: **(العِزُّ إِزَارُهُ، وَالكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ، فَمَنْ يُنَازِعُنِي عَذَّبْتُهُ)**.

(٧) الحديث بهذا اللفظ تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٣).

(٨) محمد بن علي بن محمد محيي الدين ابن عربي.

(٩) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٥٤).

وقد أنكر المازري[١] وغيره على أبي حامد ما ذكره في التخَلُّقِ، وبالغوا في النفي، حتى قالوا: ليس لله اسم يتخلق به العبد.

ولهذا عدل أبو الحكم بن بَرَّجَانَ[٢] عن هذا اللفظ إلى لفظ التعبّد[٣]، ولبسط الكلام على ذلك موضع آخر؛ فإن من أسمائه وصفاته ما يُحمد العبد على الاتصاف به؛ كالعلم، والرحمة، والحكمة، وغير ذلك، ومنها ما يُذَمُّ العبد على الاتصاف به؛ كالإلهية، **والتجبُّر، والتكبُّر**»[٤].

وفي تقرير بعض معاني اسم الجلال: «القهار»، وذلك في معرض بيان شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن أهل السُّنَّة والجماعة من مثبتة القدر، بخلاف المعتزلة ومن وافقهم من نفاة القدر، وذلك أن تعلق كل شيء بمشيئته وقدرته من مقتضى اسمَيهِ: «الواحدِ القهَّارِ» ـ: قال: «وأما أهل السُّنَّة والحديث، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، وعلماء أهل السُّنَّة والحديث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، فآمنوا بالكتاب كُلِّه، ولم يحرفوا شيئًا من النصوص، وقالوا: نحن نقول: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ونقول: إن الله خالق كل شيء وربُّهُ ومَلِيكُهُ؛ فكل ما سوى الله مخلوق له، حادثٌ بمشيئتِهِ وقدرتِهِ، ولا يكون في مُلكِهِ ما لا يشاؤه ويخلقه، فلا يقدر أحدٌ أن يمنع الله عمَّا أراد أن يخلُقَهُ ويكوِّنَهُ؛ فإنه **الواحد القهار**، ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]»[٥].

فبيّن شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ شيئًا مما يتعلق بباب القدر، رابطًا إياه بمقتضى اسمَي الجلالِ: «الواحد» «القهار»، الذي يدل على أن كُلَّ شيء من خلقه تحت قَهرِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ومُلكِهِ وسلطانه، هو المتصرف فيه بمقتضى مشيئته وقدرته وحكمته البالغة، التي لا يعزب عنها مثقال ذرة في السماء والأرض.

---

(١) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٥٤). (٢) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٥٥).
(٣) في كتابه شرح الأسماء الحسنى، وهو كتاب مفقود.
(٤) الصفدية: (٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩)، **وانظر**: الرسالة الأكملية ص: (٧٠ ـ ٧١).
(٥) منهاج السُّنَّة النبوية: (٥/ ٣١١).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان ما يتعلق باسم الجلال: «المهيمن»، وما يدلّ عليه من معاني الكمال والعظمة والجلال: «ومن أسماء الله: «المهيمن»، ويسمَّى الحاكم على الناس، القائم بأمورهم: «المهيمن»، قال المبرّد[١] والجوهري[٢] وغيرهما: «المهيمن» في اللغة: المؤتمن[٣]، وقال الخليل[٤]: الرقيب الحافظ[٥]، وقال الخطَّابيُّ: «المهيمنُ»: الشهيدُ[٦]، قال[٧]: وقال بعض أهل اللغة: الهيمنة القيامُ على الشيءِ والرعاية له، وأنشد:

أَلَا إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ... مُهَيْمِنُهُ التَّالِيهِ فِي العُرْفِ وَالنُّكْرِ[٨]

يريد القائم على الناس بالرعاية لهم.

وفي «مهيمن» قولان[٩]: قيل: أصله: مُؤَيْمِنٌ، والهاء مبدلة من

---

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس البصري، الإمام اللغوي النحوي الأخباري، صاحب الكامل في اللغة والأدب، اشتهر بالمبرِّد، توفي سنة: ٢٨٦هـ.
انظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٥/ ٤٨٠)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٧٦).

(٢) إسماعيل بن حماد التركي أبو نصر الأُتراري الفارابي الجوهري، إمام اللغة والأدب، وخَطُّه يُضرَب به المثل في الجودة، من أجود مؤلفاته: الصحاح في اللغة، توفي سنة: ٣٩٣.
انظر ترجمته في: معجم الأدباء: (٢/ ٢٠٥)، سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٨٠).

(٣) **انظر**: تهذيب اللغة: (٦/ ١٧٧)، الأسماء والصفات للبيهقي: (١/ ١٦٦)، لسان العرب: (١٣/ ٤٣٦).

(٤) الخليل بن أحمد بن عمر الفراهيدي، أبو عبد الرحمٰن البصري، إمام اللغة، ومنشئ عِلم العَروض، صاحب كتاب العين وهو من أوائل المعاجم التي ألفت في اللغة، توفي سنة بضع وستين ومائة.
انظر ترجمته في: معجم الأدباء: (٣/ ٣٠٠)، سير أعلام النبلاء: (٧/ ٤٢٩).

(٥) **انظر**: زاد المسير في علم التفسير ص: (١٤٢١).

(٦) **انظر**: شأن الدعاء ص: (٤٦).

(٧) **أي**: الخطابي، **انظر**: المصدر السابق.

(٨) القول لابن الأنباري، والبيت نقله من غير أن ينسبه لأحد، ولم أقف على قائله، **انظر**: تهذيب اللغة: (٦/ ١٧٧)، لسان العرب: (١٣/ ٤٣٧).

(٩) **انظر**: تهذيب اللغة: (٦/ ١٧٦)، الأسماء والصفات للبيهقي: (١/ ١٦٦)، زاد المسير في علم التفسير ص: (١٤٢١)، لسان العرب: (١٣/ ٤٣٧).

الهمزة، وقيل: بل الهاء أصلية»[١].

۞ الفرع العاشر ۞

شرح أسماء الجلال: «العزيز»، «الحكيم»، «الناصر»، «النصير»

من الأسماء الحسنى المفردة الدالة على الوحدانية، الجامعة للتنزيه والتحميد ـ: أسماء الجلال: «العزيز»، و«الحكيم»، و«الناصر»، و«النصير»، ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة من الجهود في العديد من المواضع من مؤلفاته في تقرير معاني هذه الأسماء، من ذلك:

ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير بعض معاني اسم الجلال: «العزيز»، في أثناء بيانه لبعض خصائص الله عَزَّ وَجَلَّ، التي لا تنبغي إلا له، فقال: «**وأنه العزيز؛ الذي لا يُنال**، وأنه قهار لكل ما سواه:

فهذه كلها صفاتُ كمالٍ لا يستحِقُّها إلا هو، فما لا يستحقه إلا هو كيف يكون كمالًا من غيره وهو معدوم لغيره؟! فمن ادعاه، كان مفتريًا، منازعًا للربوبية في خواصها»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «قال سبحانه: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الإسراء: ١١١]؛ فإن المخلوقَ يوالي المخلوق لذله، فإذا كان له من يواليه عزّ بوليّه، والربّ تعالى لا يوالي أحدًا لذلته تعالى؛ بل هو **العزيزُ بنفسِهِ** و: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، وإنما يوالي عباده المؤمنين لرحمته، ونعمته، وحكمته، وإحسانه، وجوده، وفضله، وإنعامه»[٣].

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (٥٨)، **وانظر**: حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٧٢)، الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٢٨)، الجواب الصحيح: (٢/ ٢٧٢، ٤٢٨).

(٢) الرسالة الأكملية ص: (٧١ ـ ٧٢)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ١٣٩).

(٣) مجموع الفتاوى: (٨/ ٥٢٠).

ومما أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ خَتمُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للعديد من الآيات في كتابه العزيز باسمين من أسمائه الحسنى المناسِبة لمعنى تلك الآية، وكثيرًا ما يقرن عَزَّ وَجَلَّ بين اسمه تعالى «العزيز»، وأسماءٍ أخرى؛ مثل: «الرحيم»، و«العليم»، و«الحكيم»؛ كما سبق بيانه في صيغ ورود هذا الاسم في النصوص.

فمما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في بيان بعض المعاني المستخلَصَةِ من جمعه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بين اسم الجلال: «العزيز» و«الحكيم»، في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨] -: «وختمها بقوله: ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾، والعزّة تتضمن القدرة والشدة والامتناع والغلبة؛ تقول العرب: عزّ يعَزّ - بفتح العين - إذا صَلُب، وعزَّ يَعِزُّ - بكسرها - إذا امتنع، وعزَّ يَعُزُّ - بضمها - إذا غلب[١]، فهو سبحانه في نفسه قويٌّ متينٌ، وهو منيعٌ لا يُنال، وهو غالب لا يُغلب.

والحكيم يتضمن حُكمَهُ وعلمَهُ وحكمتَهُ فيما يقوله ويفعله، فإذا أمر بأمر، كان حسنًا، وإذا أخبر بخبر، كان صدقًا، وإذا أراد خَلْقَ شيءٍ كان صوابًا؛ فهو حكيم في إراداته وأفعاله وأقواله»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في جمعه تعالى بين اسمه «العزيز» و«الرحيم»: «وهذا كثير في الكتاب العزيز؛ يخبر الله سبحانه عن إهلاك المخالفين للرسل، ونجاة أتباع المرسلين؛ ولهذا يذكر سبحانه في سورة الشعراء[٣] قصة موسى، وإبراهيم، ونوح، وعاد، وثمود، ولوط، وشعيب، ويذكر لكل نبي إهلاكه لمكذبيهم، والنجاة لهم ولأتباعهم، ثم يختم القصة بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗۖ وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ ۝٨ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٨، ٩][٤]، فختم

---

(١) **انظر**: تهذيب اللغة للأزهري: (١/ ٦٤ - ٦٦)، لسان العرب: (٥/ ٣٧٤ - ٣٧٩).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٤/ ١٨٠)، **وانظر**: النبوات: (١/ ٤٤٣ - ٤٤٤).

(٣) للإشارة، فإن اسم الجلال: «العزيز» أكثر ما ورد في القرآن الكريم في هذه السورة.

(٤) وانظر الآيات: [الشعراء: ٦٧ - ٦٨]، [الشعراء: ١٠٣ - ١٠٤]، [الشعراء: ١٢١ - ١٢٢]، =

القصة باسمين من أسمائه تقتضيهما تلك الصفة؛ وهو: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾؛ فانتقم من أعدائه بعزته، وأنجى رسله وأتباعهم برحمته»[١].

ومن المفاهيم الخاطئة المتعلقة باسم الجلال: «العزيز»، والتي تصدى لها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مما يدخل ضمن الإلحاد في أسماء الله الحسنى ـ: تسميةُ الآلهةِ الباطلة بأسماءٍ مشتقَّةٍ من أسمائه الحسنى؛ ومن ذلك تسمية المشركين «العُزَّى» من اسم الجلال: «العزيز»؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، وهذه هي الأصنام الكبرى التي كانت بمدائن الحجاز؛ فإنه كانت اللّاتُ لأهل المدينة، والعُزَّى لأهل مكة، ومناة الثالثة الأخرى لأهل الطائف[٢].

وهذه كلها مؤنثة؛ كما قال في الآية الأخرى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧].

وهذه جعلوها شركاء له؛ تُعبد من دونه، وسَمَّوْهَا بأسمائه مع التأنيث؛ كما قيل: إن اللات من الإلـه، والعزى من العزيز[٣]، ومناة من مَنِيَ يُمْنَى: إذا قدَّر[٤]، وكانوا يسمونها: الرَّبَّةَ، وهم سَمَّوْهَا بهذه الأسماء التي فيها وصفها لها بالإلـهية، والعزة، والتقدير، والربوبية، وهي أسماء سَمَّوْهَا هم وآباؤهم؛ ما أنزل الله بها من سلطان؛ أي: من كتاب وحُجَّة»[٥].

= [الشعراء: ١٣٩ ـ ١٤٠]، [الشعراء: ١٥٨ ـ ١٥٩]، [الشعراء: ١٧٤ ـ ١٧٥]، [الشعراء: ١٩٠ ـ ١٩١].

(١) قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة، ضمن مجموع الفتاوى: (١٩/ ٩٨)، **وانظر**: النبوات: (١/ ٣٥٢).

(٢) سبق الحديث عنها بالتفصيل، **انظر**: ص: (٤٠٠).

(٣) تقدم أثر ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك، **انظر**: ص: (٣٩٩).

(٤) **انظر**: تهذيب اللغة: (١٥/ ٣٨٤)، لسان العرب: (١٥/ ٢٩٧)، القاموس المحيط ص: (١٧٢١)، المعجم الوسيط: (٢/ ٨٩٦).

(٥) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، **وانظر**: الجواب الباهر في زوار المقابر ص: (٤٢ ـ ٤٦)، حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢٥٨ ـ ٢٥٩)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨).

وأما بالنسبة لاسم الجلال: «الناصر»، فقد أشار إليه رَحِمَهُ اللَّهُ في أثناء حديثه عن معنى: (الرِّبِّيينَ)؛ أتباعِ النبيِّ ﷺ من الصحابة، الذين ثبتوا معه على نصرة هذا الدين، والمشار إليهم بقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ومن جملة ذلك الأحداث التي وقعت أثناء وبعد غزوة أُحد، وما أصاب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بسببها منَ الغمِّ والحزن، فسألوا الله عَزَّ وَجَلَّ جملة أشياء تخفف عنهم وَقْعَ تلك المصيبةِ، ومنها أنهم: «سألوه أن ينصرهم على القوم الكافرين، سألوا ربهم ما يفعل لهم في أنفسهم من التثبيت، وما يعطيهم من عنده من النصر؛ فإنه هو **الناصر** وحده، وما النصر إلا من عند الله، وكذا أنزل الملائكة عونًا لهم؛ قال تعالى لما أنزل الملائكة: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠]، وقال تعالى: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٨]»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان بعض مقتضيات اسم الجلال: «النصير» ـ: «إن الله هو الهادي، وهو النصيرُ: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾، وكل عِلم، فلا بد له من هداية، وكل عمل، فلا بد له من قوة، فالواجب أن يكون هو أصلَ كلِّ هدايةٍ وعلم، وأصلَ كلِّ نُصرةٍ وقوة، ولا يَستهدي العبدُ إلا إياه، ولا يستنصِرُ إلا إياه»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في السياق نفسِه ـ: «وهو الهادي النصير؛ يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه الماتع «الصارم المسلول على شاتم

(١) الحسنة والسيئة ص: (١٢٤ ـ ١٢٥).
(٢) قاعدة أولية في أصل العلم الإلـهي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٩ ـ ٢٠).
(٣) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٠١).

الرسول»: «الحمد لله الهادي النصير، فنعم النصير، ونعم الهاد، الذي يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، ويبيّن له سُبُلَ الرَّشَادِ، كما هدى الذين آمنوا لما اخْتُلِف فيه من الحق، وجمع لهم الهدى والسداد، والذي ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد؛ كما وعده في كتابه، وهو الصادق الذي لا يخلف الميعاد»(١).

۞ الفرع الحادي عشر ۞

شرح أسماء الجلال: «العلي»، «الأعلى»، «المتعالي»، «الكبير»

من الأسماء الحسنى التي تناولها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعيينًا وتقريرًا لبعض معانيها، مما صنفه ضِمنَ الأسماء الحسنى الدالة على الوحدانية، والجامعة للتنزيه والتحميد ـ: أسماء الجلال: «العَلِيّ»، «الأعلى»، «المتعالي»، و«الكبير»، ولن أُفرِدَ كلُّ اسم من هذه الأسماء الحسنى في هذا الفرع بذكر النقول التي بيّن فيها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيئًا من معانيها؛ لتداخل الكلام حولها في نفس النقول، حتى لا يؤدي ذلك إلى تكرار النقول، وقد قرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ معاني هذه الأسماء في مواضع عدة من مؤلفاته؛ خاصة في سياق تقريره لصفة العُلُوِّ والاستواء، أو في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة الذين نفوا هاتين الصفتين، ومن ذلك:

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في كلام يشمل معاني هذه الأسماء الحسنى ـ: «وكذلك اسم «العَلِيِّ» و«العظيم» و«الكبير»؛ يدل على أنه فوقَ العالم، وأنه عظيمٌ وكبيرٌ، وذلك يستلزم أنَه مباينٌ للعالَمِ، متحيز عنه بحدّه وحقيقته»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في تقرير بعض معاني اسمي الجلال: «الأعلى»، و«الكبير» من خلال صيغتهما اللغوية ـ: ««الأعلى»: على وزن أَفْعَلِ التفضيلِ؛ مثل: الأكرم، والأكبر، والأجمل؛ ولهذا قال النبي ﷺ لمّا قال

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول: (٢/ ٥)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٣٥/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).
(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٣٠٠).

أَبو سفيان: اعْلُ هُبَل، فقال النبي ﷺ: **(أَلَا تُجِيبُونَهُ؟! قَالُوْا: وَمَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا: اللهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ)**(١)، وهو مذكور بأداة التعريف: «الأعلى»؛ مثل: ﴿وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣]، بخلاف ما إذا قيل: «الله أكبر»؛ فإنه مُنكَّر.

ولهذا معنًى يخصُّهُ يتميَّزُ به، ولهذا معنًى يخصُّهُ يتميَّزُ به؛ كما بين العُلُوّ والكبرياء والعظمة؛ فإن هذه الصفات ـ وإن كانت متقاربة بل متلازمة ـ فبينها فروق لطيفة؛ ولهذا قال النبي ﷺ فيما يروي عن ربه تعالى: **(العَظَمَةُ إِزَارِي، وَالكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، عَذَّبْتُهُ)**(٢)؛ فجعل الكبرياء بمنزلة الرداء، وهو أعلى من الإزار»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «والربُّ تعالى لا يكونُ شيءٌ أعلى منه قطُّ؛ بل هو العليُّ الأعلى، ولا يزال هو العليّ الأعلى مع أنه يَقْرَبُ إلى عباده ويدنو منهم، وينزل إلى حيث شاء، ويأتي كما شاء، وهو في ذلك العليُّ الأعلى الكبيرُ المتعالي، عليٌّ في دُنُوِّهِ قريبٌ في عُلُوِّهِ»(٤).

كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر مقررًا المعانِيَ نفسَهَا ـ: «الذي اتفق عليه أهل الإثبات أن الله فوق العالم، ويمتنع أن لا يكون فوق العالم، سواءٌ قُدِّر أنه في التحت، أو غير ذلك؛ بل كون الله تعالى هو العَلِيَّ الأعلى المتعالِيَ فوق العالم أمرٌ واجبٌ، ونقيضه ـ وهو كونه ليس فوق العالم ـ ممتنع؛ فثبوت عُلُوِّهِ بنفسه على العالم واجب، ونقيض هذا العلم ممتنع، هذا هو الذي اتفق عليه أهل الإثبات؛ من سلف الأمة وأئمتها، وسائر أهل الفِطَرِ السليمةِ المُقِرَّة بالصانع»(٥).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، برقم: (٣٠٣٩).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٣).

(٣) تفسير سورة الأعلى، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ١١١ ـ ١١٢).

(٤) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٢٤)، **وانظر**: تفسير سورة الأعلى، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ١٠١)، (٢/ ١٨٢، ٣١٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٧).

(٥) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٦١١ ـ ٦١٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الله سبحانه هو الأعلى، وهو الأكبر؛ ولهذا كان شعار أكمل الملل هو: «الله أكبر» في صلواتهم، وأذانهم، وأعيادهم؛ كما قال النبيُّ ﷺ لعَدِيِّ بنِ حاتم[(١)]: **(يَا عَدِيُّ، مَا يُفِرُّكَ[(٢)]، أَيُفِرُّكَ أَنْ يُقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟! يَا عَدِيُّ، فَهَلْ تَعْلَمُ مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللهُ؟! يَا عَدِيُّ، مَا يُفِرُّكَ، أَيُفِرُّكَ أَنْ يُقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ؟! فَهَلْ تَعْلَمُ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنَ اللهِ؟!)**[(٣)]، وبهذا تبيّن صواب من قال من الفقهاء: إنه لا يجوز إبدال هذه الكلمة بقولنا: الله الكبير، مع أن كشف هذا له موضع آخر.

وقال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]؛ فقال النبي ﷺ: **(اِجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ)**[(٤)]، فالله هو الأعلى، وهو الأكبر، والعلم مطابق للمعلوم، فيجب أن تكون معرفته وعلمه أكبرَ العلومِ وأعلاها»[(٥)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر في كلام له، كأنه بقدرة الملك الوهاب تتمة لكلامه السابق ـ: «إن السجود غايةُ الخضوع والذل من العبد، وغاية تسفيله، وتواضُعِهِ بأشرفِ شيء فيه لله؛ وهو وَجهُهُ؛ بأن يضعَهُ على التراب، فناسب في غاية سفوله أن يَصِفَ رَبَّهُ بأنه الأعلى، والأعلى أبلغ من العَلِيِّ؛ فإن العبد ليس له من نفسه شيءٌ، هو باعتبار نفسه عَدَمٌ مَحْضٌ، وليس له من الكبرياء والعظمة نصيبٌ، وكذلك في العُلُوِّ في الأرض ليس للعبد فيه

---

(١) عدي بن حاتم الطائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الصحابي الجليل، **انظر** ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٤٦٩).

(٢) قال ابن الأثير الجزري: «أَفْرَرْتُهُ أُفِرُّه: فعلتُ به ما يَفِرُّ منه ويهرب؛ **أي**: ما يحملك على الفرار إلا التوحيد، وكثيرًا من المحدثين يقولونه بفتح الياء وضم الفاء، والصحيح الأول»، النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣/ ٤٢٧)، **وانظر**: لسان العرب: (٥/ ٥١)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري: (٨/ ٢٣١).

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب التفسير، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، برقم: (٣٩٥٣)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وحسنه الألباني.

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٢).

(٥) مجموع الفتاوى: (٢/ ٨٧ ـ ٨٨)، **وانظر**: (٥/ ٢٣٩)، قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ص: (٢٤ ـ ٢٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، الصفدية: (٢/ ٢٧٦).

حق؛ فإنه سبحانه ذمَّ من يريدُ العُلُوَّ في الأرض؛ كفرعون وإبليس، وأما المؤمن، فيحصل له العلو بالإيمان لا بإرادته له؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

فلما كان السجود غايةَ سُفُولِ العبد وخضوعِهِ، سَبَّحَ اسمَ ربه الأعلى، فهو سبحانه الأعلى، والعبد الأسفل، كما أنه الربّ والعبد العبد، وهو الغنيُّ، والعبد الفقير، وليس بين الربّ والعبد إلا محض العبودية، فكلما كمّلها، قرب العبد إليه؛ لأنه سبحانه بَرٌّ جَوَادٌ مُحسِنٌ، يعطي العبدَ ما يناسِبُهُ، فكلما عَظُم فقره إليه، كان أغنى، وكلما عَظُم ذلّه له، كان أعزَّ؛ فإن النفس ـ لِمَا فيها من أهوائها المتنوعة، وتسويل الشيطان لها ـ تبعد عن الله، حتى تصيرَ ملعونةً بعيدةً منَ الرحمة، **واللّعْنة**: هي البعد، ومن أعظم ذنوبها إرادة العُلُوِّ في الأرض، والسجود فيه غايةُ سُفُولها؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان بعض معاني اسم الجلال: «العليّ» ـ: «واسمه «العليُّ» يفسَّر بهذينِ المعنيينِ: يفسر بأنه أعلى من غيره قدرًا؛ فهو أحق بصفات الكمال؛ ويفسَّر بأنه العالي عليهم بالقهر والغلبة، فيعود إلى أنه القادر عليهم وهم المقدورون:

وهذا يتضمن كونَهُ خالقًا لهم وربًّا لهم، وكلاهما يتضمن أنه نفسَهُ فوقَ كلِّ شيءٍ؛ فلا شيءَ فوقَهُ؛ كما قال النبيُّ ﷺ: **(أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ)**[(٢)]، فلا يكون شَيْءٌ قبلَهُ ولا بعدَهُ ولا فوقَهُ ولا دونَهُ كما أخبر النبي ﷺ وأثنى به على ربه، وإلا فلو قدر أنه تحت بعض المخلوقات كان ذلك نقصًا، وكان ذلك أعلى منه، وإن قيل: إنه لا داخلَ العالَم ولا خارجَهُ كان ذلك تعطيلًا له؛ فهو منزه عن هذا، وهذا هو العلي الأعلى»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).
(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩).

۞ الفرع الثاني عشر ۞

شرح اسمَي الجلالِ: «الرحمٰن»، «الرحيم»

من الأسماء الحسنى الجليلة التي تناولها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالشرح والتفسير ـ: اسْما الجلال: «الرحمٰن»، و«الرحيم»، ومن أغرب ما يُذكر في هذا المقام أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر اسم الجلال: «الرحمٰن» ضمن جمعه للأسماء الحسنى، وذكر اسم: «الرحيم».

وفي تقرير أن اسم الجلال: «الله» مع اسمه تعالى: «الرحمٰن» هما أصلُ بقيَّةِ الأسماء الحسنى ـ: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعامةُ ما سَمَّى به النبيُّ ﷺ: عبدُ الله وعبدُ الرحمٰن؛ كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإن هذينِ الاسمينِ هما أصلُ بقيةِ أسماء الله تعالى... وقد ثبت في صحيح مسلم عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن النبي ﷺ قال: **(أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةٌ)**[(1)]»[(2)].

وقد قرّر شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعضَ معاني هذين الاسمين في مواضع متفرقة من كتبه؛ ومنها قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أثناء حديثه على صفة الرحمة المذكورة بهذين الاسمين ـ: «وهو سبحانه: «الرحمٰن» الذي وَسِعَتْ رحمتُهُ كلَّ شيءٍ، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه: **(أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ، مِنَ الْوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا)**[(3)]، وقد

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٦٥).
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم، وبيان ما يستحب من الأسماء، برقم: (٥٥٥٢)، بلفظ: **(إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللهِ: عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ)**.

(٢) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، برقم: (٥٩٩٩).
ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في سَعَةِ رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، برقم: (٢٧٥٤).

سبقت وغلبت رحمته غضبه[1]، وهو الغفور الودود، الحليم الرحيم.

فإرادته أصل كل خير ونعمة، وكل خير ونعمة فمنه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

وقد قال سبحانه: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]، ثم قال: ﴿وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، فالمغفرة والرحمة من صفاته المذكورة بأسمائه، فهي من موجَبِ نفسِهِ المقدسةِ، ومقتضاها ولوازمها»[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، جعله ثناء، وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، جعله تمجيدًا، وقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، حمدٌ مطلق؛ فإن الحمد اسم جنس، له كمية وكيفية، فالثناء تثنيته، وتكبيره تعظيم كميته المنفصلة، والمجد هو السَّعَة والعُلُوّ، فهو تعظيم كيفيته وقدرته وكميته المتصلة، وذلك أن هذا وصف له بالملك، والملك يتضمن القدرة وفعل ما يشاء، **والرحمٰن الرحيم** وصفٌ بالرحمة المتضمنة لإحسانه إلى العباد بمشيئته وقدرته أيضًا، والخير يحصل بالقدرة والإرادة التي تتضمن الرحمة؛ فإذا كان قديرًا مريدًا للإحسان، حصل كل خير، وإنما يقع النقص لعدم القدرة، أو لعدم إرادة الخير، **فالرحمٰن الرحيم** الملك قد اتصف بغاية إرادة الإحسان، وغاية القدرة، وذلك يحصل به كل خير؛ خير الدنيا والآخرة»[3].

كما نبّه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العديد من المواضع من مؤلفاته إلى

---

(١) يشير إلى قوله ﷺ: **(إِنَّ اللهَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي)**، وفي رواية: **(سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي)**، وقد تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٦٦).

(٢) الحسنة والسيئة ص: (٥٧ ـ ٥٨)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٥٢ ـ ٥٣)، (٧/ ٢٦١)، رسالة في تحقيق الشكر، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١١٦).

(٣) رسالة في الصفات الاختيارية، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٦٨).

المناسبة التي يجمع الله من أجلها بين اسمين من أسمائه غير جمعه بين «الرحمٰن» و«الرحيم»، وأوجه الكمال التي تظهر من هذا الجمع؛ ومن أمثلة ذلك، جمعه ﷻ بين اسميه: «الغفور» و«الرحيم»، وبين: «العزيز» و«الرحيم»، وبين: «الحكيم» و«الرحيم» في آيات عديدة، فمن تقريراته المتعلقة بهذا الجانب:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥]؛ فجَعَلَ المغفرةَ والرحمة من معاني أسمائه الحسنى التي يُسمِّي بها نفسَهُ، فتكونُ المغفرةُ والرحمة من صفاته»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في وجه الجمع بين اسمه تعالى: «الحكيم» و«الرحيم» ـ: «إن الربّ تبارك وتعالى حكيم رحيم، أحسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ، وأتقن ما صنع، وهو أرحم الراحمين، أرحم بعباده من الوالدة بولدها، والخير كله بيديه، والشر ليس إليه؛ بل لا يفعل إلا خيرًا، وما خلقه من ألم لبعض الحيوانات أو من أعمالهم المذمومة، فله فيها حكمة عظيمة، ونعمة جسيمة كان هذا حقًّا، وهو مدح للربّ وثناء عليه.

وأما إذا قيل: إنه يخلق الشر الذي لا خير فيه ولا منفعة لأحد، ولا له فيه حكمة ولا رحمة، ويعذب الناس بلا ذنب ـ: لم يكن هذا مدحًا للرب، ولا ثناء عليه، بل كان بالعكس»(٢).

وقد سبق بيان بعض معاني جمعه ﷻ بين اسمه «العزيز» و«الرحيم»(٣).

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢٢)، **وانظر**: ص: (١٢٢ ـ ١٢٣)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٢٥)، رسالة في الصفات الاختيارية، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٥٩).

(٢) الحسنة والسيئة ص: (٦٩).

(٣) **انظر**: ص: (٣٠٤) من هذه الرسالة.

كما أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار عند ذكره الصيغ التي ورد بها اسم الجلال: «الرحيم» في النصوص أنه جاء مضافًا، وسيأتي في المبحث الثاني من هذا الفصل، في المطلب الأول منه عند إيراد أسماء الله الحسنى المضافة التي شرحها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: الحديثُ عن معاني اسم الجلال: «أرحم الرحمين»، و«خير الراحمين»[١].

۞ الفرع الثالث عشر ۞

شرح أسماء الجلال: «العفو»، «الغفور»، «الغفار»

هذه الأسماء الحسنى الثلاثة مما صنّفه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن الأسماء الحسنى الدالة على الوحدانية، والجامعة للتنزيه والتحميد، وقد قرّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيء من معانيها، في مواضع عدة من مؤلفاته، ومن ذلك: ما أورده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان شيء من المعاني التي يدلّ عليها اسم الجلال: «الغفور» و«الغفار»، والتي تدور حول صفة العفو والمغفرة، وأن لله عَزَّ وَجَلَّ الوصفَ الأكملَ منها؛ ولذلك ورد هذا الاسمُ بصيغةِ التفضيل، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قول النبي ﷺ لأبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما قال له: علمني دعاءً أدعو به في صلاتي، فقال: (**قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي؛ إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ**)، أخرجاه في الصحيحين[٢].

فهذا فيه وصف العبد لحال نفسه المقتضي حاجته إلى المغفرة، وفيه وصف ربه الذي يُوجب أنه لا يقدر على هذا المطلوب غيره، وفيه التصريح بسؤال العبد لمطلوبه، وفيه بيان المقتضي للإجابة؛ وهو وصف الربّ بالمغفرة والرحمة؛ فهذا ونحوه أكمل أنواع الطلب.

وكثير من الأدعية يتضمن بعض ذلك؛ كقول موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا

---

(١) **انظر**: ص: (٧٤٢) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٩٢).

﴿فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فهذا طلب ووصفٌ للمولى بما يقتضي الإجابة.

وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦]، فيه وصف حال النفس والطلب.

وقوله: ﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، فيه الوصف المتضمن للسؤال بالحال، فهذه أنواع لكل نوع منها خاصة»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان أن الله عَزَّ وَجَلَّ ـ: «إذا غفر الذنب، زالت عقوبته؛ فإن المغفرة هي وقاية شر الذنب.

من الناس من يقول: الغفر الستر، ويقول: إنما سمي المغفرة والغفّار؛ لما فيه من معنى الستر، وتفسير اسم الله «الغفار» بأنه «الستار».

وهذا تقصير في معنى الغفر؛ فإن المغفرة معناها وقاية شرِّ الذنبِ؛ بحيث لا يُعاقب على الذنب، فمن غفر ذنبه، لم يعاقب عليه.

وأما مجرد ستره، فقد يُعاقب عليه في الباطن، ومن عوقب على الذنب باطنًا أو ظاهرًا، فلم يغفر له، وإنما يكون غفران الذنب إذا لم يُعاقب عليه العقوبةَ المستحَقَّةَ بالذنبِ.

وأما إذا ابتُلِيَ مع ذلك بما يكون سببًا في حقه لزيادة أجره فهذا لا ينافي المغفرة»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان معاني خواتم سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ـ: «ثم سألوه العفوَ والمغفرةَ والرحمةَ والنصرَ على الأعداء؛ فإن بهذه الأربعة تتم لهم النعمة المطلقة، ولا يصفو عيشٌ في الدنيا والآخرة إلا بها، وعليها مدارُ السعادة والفلاح، فالعفوُ متضمنٌ لإسقاط حقه قِبلَهُم،

(١) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٢١ ـ ٢٢).
(٢) المصدر السابق ص: (١١٢).

ومسامحتَهُم به، والمغفرة متضمنة لوقايتهم شَرَّ ذنوبِهم، وإقباله عليهم، ورضاه عنهم، بخلاف العفو المجرّد؛ فإن العافِيَ قد يعفو ولا يقبل على من عفا عنه، ولا يرضى عنه، فالعفو تركٌ محضٌ، والمغفرة إحسان وفضل وجود، والرحمة متضمنة للأمرين، مع زيادة الإحسان والعطف والبر، فالثلاثة تتضمن النجاةَ منَ الشرِّ، والفوزَ بالخيرِ، والنصرةُ تتضمنُ التمكينَ من إعلان عبادته، وإظهار دينه، وإعلاء كلمته، وقَهرِ أعدائه، وشفاء صدورهم منهم، وإذهاب غيظ قلوبهم، وحزازات نفوسهم، وتوسلوا في خلال هذا الدعاء إليه؛ باعترافهم أنه مَولاهمُ الحقُّ، الذي لا مولى لهم سواه، فهو ناصرهم، وهاديهم، وكافيهم، ومعينهم، ومجيب دعواتهم، ومعبودهم»[(١)].

وفي تقرير كون أفعاله ﷻ هي مقتضى أسمائه الحسنى، ومن ذلك عفوه ـ: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن أفعاله هي مقتضى أسمائه وصفاته؛ فمغفرته ورحمته من مقتضى اسمه «الغفور» «الرحيم»، وعفوه من مقتضى اسمه «العفو»؛ ولهذا لما قالت عائشة للنبي ﷺ: إن وافقتُ ليلةَ القَدرِ، ماذا أقول؟ قال: (**قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العَفْوَ؛ فَاعْفُ عَنِّي**)[(٢)]»[(٣)].

كما نبّه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العديد من مؤلفاته إلى المناسبة التي يجمع الله من أجلها بين اسمين من أسمائه وأوجُه الكمال التي تظهر من هذا الجمع؛ ومن أمثلة ذلك، جَمعُهُ ﷻ بين اسميه: «الغفور» و«الرحيم» وبين: «الغفور» و«الشكور»، وبين: «العفو» و«الغفور» في آيات عديدة، ومن تقريراته المتعلقة بهذا الجانب:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ [الأنعام: ١٦٥]؛ فجعل المغفرة والرحمة من معاني

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٤/ ١٤٠).
(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢١).
(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٩٠ ـ ٩١).

أسمائه الحسنى التي يُسمِّي بها نفسه، فتكون المغفرة والرحمة من صفاته»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «والعبد هو فقير دائمًا إلى الله من كل وجه؛ من جهة أنه معبوده، وأنه مستعانه، فلا يأتي بالنعم إلا هو، ولا يصلح حال العبد إلا بعبادته، وهو مذنب أيضًا، لا بد له من الذنوب، فهو دائمًا فقيرٌ مذنِبٌ، فيحتاج دائمًا إلى «الغفور» «الرحيم»: «الغفور» الذي يغفر ذنوبه، و«الرحيم» الذي يرحمه، فينعم عليه، ويحسن إليه؛ فهو دائمًا بين إنعام الرب، وذنوب نفسه»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «وهو الغفور الودود، الحليم الرحيم، فإرادته أصل كل خير ونعمة، وكل خير ونعمة فمنه؛ ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

وقد قال سبحانه: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]، ثم قال: ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]؛ فالمغفرة والرحمة من صفاته المذكورة بأسمائه، فهي من موجَبِ نفسِهِ المقدسة، ومقتضاها ولوازمها»[(٣)].

وقال - في تقرير جمعه تعالى بين اسميه «الغفور» و«الشكور» في قوله تعالى: ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠ و٣٤، الشورى: ٢٣] -:

«وهذا من سَعَةِ الكرم؛ فإنه قَرن العلم بالشكر؛ لأن العلم يحيط

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢٢)، **وانظر**: ص: (١٢٢ - ١٢٣)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٢٥)، رسالة في الصفات الاختيارية، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٥٩).

(٢) رسالة في تحقيق الشكر، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١١٦).

(٣) الحسنة والسيئة ص: (٥٧ - ٥٨)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٥٢ - ٥٣)، (٧/ ٢٦١).

بتفاصيل الأعمال، وقَرن بالمغفرة الشكور ليُبيّن أن المسيء مع أنه يغفر له، يُضاعَفُ له الحسناتُ»[١].

وفي التأكيد على هذا المعنى الأخير في وجه اقتران الشكور بالغفور يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن شدّاد بن أوس[٢] عن النبي ﷺ أنه قال: (**سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ العَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ**)[٣]، ففي قوله: (**أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ**)، اعترافٌ بنعمته عليه في الحسناتِ وغيرها، وقوله: (**وَأَبُوءُ بِذَنْبِي**)، اعترافٌ منه بأنه مذنب ظالمٌ لنفسِهِ؛ وبهذا يَصيرُ العبدُ شكورًا لربه، مستغفرًا لذنبه، فيستوجب مزيدَ الخير وغفران الشرِّ منَ الشكور الغفور، الذي يشكر اليسير من العمل، ويغفر الكثير من الزلل»[٤].

وفي تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة التي قد يفهمها البعض من مقتضى اسمه عَزَّ وَجَلَّ «العفو» ـ: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قول النبي ﷺ: (**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ؛ يُحِبُّ الجَمَالَ**)[٥]، كقوله للذي عَلَّمَهُ الدعاءَ: (**اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العَفْوَ؛ فَاعْفُ عَنِّي**)[٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، و(**إِنَّ اللهَ نَظِيفٌ؛ يُحِبُّ النَّظَافَةَ**)[٧].

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).

(٢) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٥٧٣). (٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٧٣).

(٤) شرح حديث أبي ذر: (**إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**)، ضمن مجموع الفتاوى: (١٨/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، **وانظر**: الحسنة والسيئة ص: (١٥٦).

(٥) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٣).

(٦) الدعاء علمه النبي ﷺ لعائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا لما سألته: إن هي وافقت ليلة القدر ماذا تقول، تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢١).

(٧) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٣).

فهو سبحانه إذا كان يحب العفو، لم يوجب هذا ألا يكون في بعض أنواع العفو من المعارض الراجح ما يعارض ما فيه من محبة العفو؛ ولولا ذلك، لكان ينبغي أن يعفو عن كل مُحرَّم، فلا يعاقب مشركًا ولا فاجرًا، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وهذا خلافُ الواقع، ولَوَجَبَ أن يستحب لنا العفو عن كل كافر وفاجر، فلا نعاقِبُ أحدًا على شيء، وهذا خلاف ما أُمرنا به، وخلاف ما هو صلاح لنا، ونافع في الدنيا والآخرة»(١).

الفرع الرابع عشر

شرح أسماء الجلال: «الكريم»، «الأكرم»، «المحسن»، «المنعم»، «البرّ»، «الجواد»

أسماء الجلال: «الكريم»، و«الأكرم» و«البر» من الأسماء الحسنى التي صنفها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن الأسماء الدالة على الوحدانية والجامعة للتنزيه والتحميد.

أما أسماء الجلال: «المحسن»، و«المنعم»، و«الجواد»، فلم يذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في جمعه للأسماء الحسنى؛ ولما كانت معانيها قريبة من معاني: «الكريم» و«الأكرم»، و«البر»، ألحقتها بها في هذا الفرع.

وقد تطرق شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى معانيها في العديد من المواطن من مؤلفاته؛ ومن ذلك:

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان المعاني التي يتضمنها اسم الجلال: «الكريم» ـ: «فالاسم «الكريم» يتناول معاني الجود؛ فإن فيه معنَى الشرفِ، والسؤدد، ومعنى الحلم، وفيه معنى الإحسان»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان شيء من معاني اسمَي الجلالِ: «المحسن»

---

(١) الاستقامة: (١/٤٣٨).
(٢) بيان تلبيس الجهمية: (١/٥٣٨).

و«الأكرم» ـ: «فأول ما أنزل الله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ ـ ٥]، فذكر أنه «**الأكرمُ**»، وهو أبلغ من «الكريم»؛ وهو «**المحسن**» غاية الإحسان.

ومن كرمه أنه علَّمَ بالقلم، علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلم؛ فعلَّمَهُ العلومَ بقلبه، والتعبيرَ عنها بلسانِهِ، وأن يكتب ذلك بالقلم»[(١)].

ويقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في توضيح طريق الرحمة، وهي إحدى الطرق الصحيحة التي تُعرف بها دَلالةُ المعجزةِ على صدق الرسول ـ: «وكلما كان الناس إلى الشيء أحوجَ، كان الربُّ به أجودَ، وكذلك كلما كانوا إلى بعض العلم أحوج، كان به أجودَ؛ فإنه سبحانه: ﴿ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾، وهو: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٢، ٣] وهو: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك إذا قيل: «الكريم» «المحسن»، إما أن يكون كرمُهُ وإحسانُهُ من نفسِهِ، وإما أن يكون من غيره، ومن جعل غيره كريمًا محسنًا؛ فهو أولى أن يكون كريمًا محسنًا، وذلك من لوازم نفسه»[(٣)].

وفي بيان أوجه إحسان الله ﷻ إلى عباده التي يقتضيها اسم الجلال: «المحسن» قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأهل السُّنَّة يقولون: هو محسن إلى العبد، متفضِّلٌ عليه؛ بأن أرسل إليه الرسولَ ﷺ، وأن جعل له السمعَ والبصرَ، والفؤادَ الذي يعقل به، وأن هداه للإيمان، وأن أماته عليه، فكل هذا إحسان منه إلى المؤمن وتفضل عليه، وإن كان هو قد كتب على نفسِهِ الرحمةَ، وكان

---

(١) النبوات: (٢/ ٦٧٧). (٢) النبوات: (٢/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥).

(٣) تفسير سورة العلق، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٤٨)، **وانظر**: الحسنة والسيئة ص: (١١٩)، تفسير سورة العلق، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣١٧)، **وانظر**: شرحه لاسمه تعالى: «ذو الجلال والإكرام» في المبحث التالي، ص: (٧٣١).

حقًّا عليه نصر المؤمن، وحق العباد عليه إذا وحدوه ألا يعذبهم، فذاك حق أوجبه بنفسه، بكلماته التامات، وبما تستحِقُّهُ نفسُهُ المقدسةُ من حقائق الأسماء والصفات، لا أن شيئًا منَ المخلوقاتِ أوجَبَ عليه شيئًا، أو حرم عليه شيئًا»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - في بيان شيءٍ من معاني اسم الجلال: «المنعم» -: «والنعم وإن كانت بسبب طاعات يفعلها العبد فيثيبه عليها؛ فهو سبحانه «المنعم» بالعبد وبطاعته وثوابه عليها؛ فإنه سبحانه هو الذي خلق العبد وجعله مسلمًا طائعًا؛ كما قال الخليل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨]، وقال: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]»[2].

هذه بعضُ النقولِ عنه في بيان بعض المعاني العامة لهذه الأسماء الحسنى، والأوجُه التي يقتضيها كونه عَزَّوَجَلَّ كريمًا أكرمَ، محسنًا منعمًا، من الكرم والعطاء والإحسان والإنعام الذي لا يماثله فيه أحدٌ منَ الكُرماء والمحسِنينَ والمنعِمينَ، فهو تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أكرم الكرماء، وخير المحسنين، وذو الفضل والإنعام على جميع خلقه من جميع الأوجه التي يتصورها البشر، وما لا يدركونه أعظم وأجلّ، من الغنيِّ ذي العطاءِ والمَنِّ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - مفصِّلًا القولَ في معاني اسم الجلال: «الأكرم» في مزيد إيضاح للمعاني السابقة -: «قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾؛ سمَّى ووَصَفَ نفسَهُ بالكرمِ، وبأنه الأكرمُ بعدَ إخبارِهِ أنه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٤٦٠)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٢)، شرح حديث أبي ذر: (**إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**) ضمن مجموع الفتاوى: (١٨/ ٢٠٢ ـ ٢٠٤)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١)، أمراض القلوب وشفاؤها، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ١١٥).

(٢) رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن مجموع الفتاوى: (١/ ٤٢ ـ ٤٣)، **وانظر**: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٠٥)، تفضيل الناس على سائر الأجناس، ضمن مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٦١)، مجموع الفتاوى: (٨/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، التحفة العراقية ص: (٤٥٠)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٧٨٥ ـ ٧٨٦).

خلق، ليتبين أنه يُنعم على المخلوقين، ويوصلهم إلى الغايات المحمودة؛ كما قال في موضع آخَر: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾، وكما قال موسى عليه السلام: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، وكما قال الخليل عليه السلام: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨].

فالخلقُ يتضمن الابتداءَ، والكرمُ تَضَمَّنَ الانتهاءَ؛ كما قال في أم القرآن: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ثم قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣].

ولفظ الكرم لفظ جامع للمحاسن والمحامد، لا يُراد به مجرد الإعطاء؛ بل الإعطاء من تمام معناه؛ فإن الإحسان إلى الغير تمام المحاسن، والكرم كثرة الخير ويسرته.

ولهذا قال النبي ﷺ: **(لَا تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ، فَإِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ)**[1].

وهم سَمَّوُا العِنبَ: الكَرْمَ؛ لأنه أنفعُ الفواكهِ؛ يؤكل رطبًا ويابسًا، ويُعصَرُ فيُتخذ منه أنواع، وهو أعمُّ وجودًا مِنَ النخل؛ يوجد في عامَّةِ البلاد، والنخل لا يكون إلا في البلاد الحارة؛ ولهذا قال في رزق الإنسان: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝٢٤ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ۝٢٥ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ۝٢٦ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۝٢٧ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ۝٢٨ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ۝٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ۝٣٠ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [عبس: ٢٤ ـ ٣٢]؛ فقدم العنب، وقال في صفة الجنة: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لا تسبوا الدهر، برقم: (٦١٨٢)، بلفظ: **(لَا تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ...)**.

ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب كراهية تسمية العنب كرمًا، برقم: (٥٨٢٩)، بلفظ: **(لَا تَقُولُوا: كَرْمٌ؛ فَإِنَّ الكَرْمَ قَلْبُ المُؤْمِنِ)**.

ومع هذا نَهَى النبيُّ ﷺ عن تسميتِهِ بالكَرمِ، وقال: (**الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ**)؛ فإنه ليس في الدنيا أكثر ولا أعظم خيرًا من قلب المؤمن.

والشيء الحسن المحمود يوصف بالكرم؛ قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]. . .

. . . وهو سبحانه أخبر أنه «الأكرمُ» بصيغة التفضيل والتعريف لها، فدلّ على أنه الأكرم وحده، بخلاف ما لو قال: «وربك أكرم»، فإنه لا يدلّ على الحَصْر، وقوله: ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾، يدل على الحصر.

ولم يقل: «الأكرم من كذا»؛ بل أطلق الاسم ليُبين أنه الأكرم مطلقًا غيرَ مُقيَّدٍ؛ فدلّ على أنه مُتَّصِفٌ بغاية الكرم الذي لا شيء فوقه، ولا نقص فيه.

قال ابن عطية[(١)]: «ثم قال له تعالى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾ على جهة التأنيس، كأنه يقول: امضِ لِمَا أُمرتَ به، وربكَ ليس كهذه الأرباب؛ بل هو الأكرم الذي لا يلحقه نقصٌ، فهو ينصرك ويظهرك»[(٢)].

قلت: وقد قال بعضُ السلف: «لا يَهْدِيَنَّ أَحدُكم للهِ مَا يَستَحْيِي أن يُهدِيَهِ لكَريمِهِ؛ فإنَّ اللهَ أكرمُ الكُرماءِ»[(٣)]؛ **أي**: هو أحقُّ من كل شيء بالإكرام؛ إذ كان أكرمَ من كلِّ شيءٍ.

---

(١) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية المحاربي، أبو محمد الغرناطي، الإمام المفسر الفقيه، النحوي الأديب، له شعر حسن، صاحب «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» الذي امتدحه شيخ الإسلام توفي سنة: ٥٤٢هـ.
انظر ترجمته في: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: (٢/ ٥٢٦)، الأعلام: (٣/ ٢٨٢).
وانظر: مقدمة في أصول التفسير ص: (٨٠ ـ ٨١)، مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٨٨).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: (٥/ ٥٠٢).

(٣) الأثر مروي عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه أنه كان يقوله لبنيه، أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الحج، باب العمل في الهدي حين يساق، برقم: (٨٥٧)، وعبد الرزاق في مصنفه: (٤/ ٣٨٦) برقم: (٨١٥٨)، والإمام أحمد في الزهد ص: (٣٧١)، وغيرهم.

وهو سبحانه «ذو الجلال والإكرام»، فهو المستحق لأن يُجَلَّ، ولأن يُكرم، والإجلالُ يتضمنُ التعظيمَ، والإكرامُ يتضمنُ الحَمدَ والمحبة.

وهذا كما قيل في صفة المؤمن: «إِنَّهُ رُزِقَ حَلَاوَةً وَمَهَابَةً»(١).

وفي حديث هند بن أبي هالة(٢) في صفة النبيِّ ﷺ: **(مَنْ رَآهُ بَدِيهَةً هَابَهُ، وَمَنْ خَالَطَهُ مَعْرِفَةً أَحَبَّهُ)**(٣).

وهذا لأنه سبحانه له الملك، وله الحمد»(٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «قوله: ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾، يقتضي أنه أفضل من غيره في الكَرَم، **والكرم**: اسمٌ جامعٌ لجميع المحاسن، فيقتضي أنه أحقُّ بجميع المحامد، والمحامدُ هي صفاتُ الكمال، فيقتضي أنه أحقُّ بالإحسان إلى الخلقِ، والرحمةِ، وأحقُّ بالحكمة، وأحقُّ بالقدرة، والعلم، والحياة، وغير ذلك»(٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في الردّ على بعض المفاهيم الخاطئة المتعلقة باسم الجلال: «الأكرم» ـ: «إن أهل السُّنَّة يصفونه بالقدرة الإلـٰهية، والحكمة والرحمة، وهم الذين يعبدونه ويحمدونه، وأنه يجب أن يكون هو المستحِقَّ لأن يُعبد دون ما سواه، والعبادةُ تتضمنُ غايةَ الذلِّ، وغايةَ الحُبِّ، وأن المنكرينَ لكونه يُحبُّ منَ الجهميةِ ومَن وافقهم، حقيقة قولهم

---

(١) لم أقف عليه، وأشار ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن هذا الأثر عن الحسن البصري، **انظر**: اجتماع الجيوش الإسلامية ص: (٤٢)، جلاء الأفهام ص: (١٠٤).

(٢) هند بن أبي هالة الأسيدي التميمي، اختلف في اسم أبيه، ربيب النبي ﷺ، أمه أم المؤمنين خديجة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، كان فصيحًا بليغًا، روى حديثًا واحدًا وصف فيه النبي ﷺ فأحسن وأتقن، مات في موقعة الجمل.

انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (٤/ ١٥٤٤)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٦/ ٥٥٧).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٢).

(٤) تفسير سورة العلق، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٩٣ ـ ٢٩٦).

(٥) تفسير سورة العلق، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣٦٠).

أنه لا يستحِقُّ أن يُعبَدَ، كما أن قولَهم: إنه يَفعل بلا حكمة ولا رحمة، يقتضي أنه لا يحمد.

فهم إنما يصفونه بالقدرة والقهر، وهذا إنما يقتضي الإجلال فقط، لا يقتضي الإكرام، والمحبة، والحمد، وهو سبحانه «الأكرم»؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٢، ١٣]، ثم قال: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]، وقال شعيب: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠].

وفي أول ما نزل وَصَفَ نفسَهُ بأنه الذي خَلَقَ، وبأنه الأكرمُ، والجهميةُ ليس عندهم إلا كونه خالقًا، مع تقصيرهم في إثبات كونه خالقًا لا يصفونه بالكرم، ولا الرحمة، ولا الحكمة.

وإن أطلقوا ألفاظها، فلا يعنون بها معناها؛ بل يطلقونها لأَجْلِ مجيئها في القرآن، ثم يلحدون في أسمائه، ويحرفون الكلم عن مواضعه»[(١)].

وفي كلام له مفصِّلًا القولَ في معنى اسم الجلال: «الجواد»، والردّ على المفاهيم الخاطئة حوله من أوجه عديدة، وذلك أثناء مناقشته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لابن سينا[(٢)] والرازي[(٣)] في تفسيرهما لاسم الجلال: «الجواد» بتفاسير باطلة، مبنيّة على أصولهم الفاسدة، القائمة على تعطيل الله عَزَّ وَجَلَّ عن معاني الكمال وصفات الجلال التي تدل عليها أسماؤه الحسنى وصفاته العلى، ولما كان الكلام على معانيه متداخلًا مع الردّ على المفاهيم الخاطئة حوله، نقلته في سياق واحد لتعذّر الفصل بينه.

---

(١) تفسير سورة العلق، ضمن مجموع الفتاوى: (١٦/٢٩٦ ـ ٢٩٧).
(٢) الحسين بن علي، أبو علي البلخي، المشهور بابن سينا.
(٣) محمد بن عمر بن الحسين القرشي، أبو عبد الله الرازي.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثاني[١]: أن يقال: لا ريب أن الله عند أهل الملل كريم، جواد، ماجد، محسن، عظيمُ المَنِّ، قديمُ المعروفِ، وأن له الأسماء الحسنى التي يُثنى عليه فيها بإحسانه إلى خلقه؛ لكن وإن كانت هذه الحجة مبنيّة على تسليمهم ذلك، فليست حُجَّةً عقليةً؛ بل جدليةٌ، وهذا ليس بفلسفة.

الثالث: أن يقال: هم إذا سَمَّوْهُ بهذه الأسماء الحسنى، سَمَّوْهُ بها بالمعنى الذي يفسرونه به، بالذي لا ينافي إرادته ورحمته؛ بل عندهم: نفس الرحمة التي نفيتها أنت؛ لنفيك الإرادة، أو إرادة الإحسان إلى عباده، هي عندهم تدل على الإحسان والجود بلا نزاع بينهم؛ لكن طائفة من نفاة الصفات يجعلون الرحمة هي نفسَ الإحسانِ، وإن وافقهم على ذلك بعضُ الصفاتيةِ، حتى بعضُ أصحابِ أحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وطائفةٌ كبيرةٌ مِنَ الصفاتية يقولون: الرحمةُ تعودُ إلى إرادة الإحسان، وهذا قد يقوله بعض أصحاب أحمد، والذي عليه أئمة الصفاتية وجمهورهم: أن الرحمةَ صفةٌ لله ليست هي الإرادةَ، كما أن السمعَ والبصرَ ليس نفسَ العلمِ.

والمقصودُ أنك احتججْتَ بموافقتِهم لك على إطلاق الاسم، فإن كنتَ تحتجُّ بالموافقة على معناه، لم يكن لك حُجَّةٌ؛ لأنهم متفقون على أن معنى هذا الاسم عندهم لا ينفي ما تنفيه أنتَ من إرادته وغير ذلك، وإن كنت تحتجُّ بمجرَّدِ الموافقةِ على اللفظِ مع التنازُعِ في معناه، فهذه حُجَّةٌ فاسدةٌ جدًّا؛ لأنهم أطلقوا الاسم بمعانٍ، فادعيتَ أنت أنه كان ينبغي أن يريدوا بهذا الاسم مَعَانِيَ أُخَرَ، وهذا من جنس أن يقال: كان ينبغي أن يعنوا بلفظ الإحسان كذا، وبلفظ الحركة وبلفظ الفعل كذا، أو نحو ذلك من المعاني التي لم يريدوها بذلك اللفظ.

---

(١) شرعت في النقل من الوجه الثاني؛ لأن ما قبله لا صلة له بالموضوع.

وحاصله أنه اعتراضٌ على اللغة؛ بأنه كان يجب أن يَعنِيَ بألفاظها من المعاني أمورًا أُخَر، ولا ريب أن هذا اعتراض فاسد على اللغة؛ فضلًا أن يكون حجة في المعاني العقلية الإلـٰهية.

الرابع: أن يقال: هَبْ أنه سلم لك أن اللفظ كان ينبغي أن يُستعمل في المعاني التي ذكرتَها؛ لكن هم إذا لم يستعملوها إلا في المعاني التي قصدوها، لم يكونوا موافقين لك على ما ادعيته من المعنى، وإن قصروا في العبارة؛ فيكون ما أثبته من المعنى أثبته بلا حُجَّةٍ علميةٍ ولا جدليةٍ؛ بل بمجرَّدِ الدعوى، وهذا بيّنٌ واضحٌ ولله تعالى الحمد.

الخامس: أنه لو احتجَّ على هذا بدليل سمعيٍّ؛ مثل أن يُثبت بالنصِّ أنه جوادٌ، لم يَصِحَّ أن يفسره بهذا المعنى، لهذين الوجهين:

أحدهما: أن الأدلةَ التي يذكرها ليست سمعيةً شرعيةً، وهو يعترف بذلك، فلا يُقبل منه أن يذكر دليلًا سَمْعِيًّا، ويدعي أنه عقلي، **مع أنه هذا الاسمَ ليس في القرآن، وإن جاء في بعض الأحاديث.**

الثاني: أن المرجع في ثبوت هذه الأسماء عن الشارع وفي بيان معناها، إلى من نُقِلَ عنه القرآنُ والحديثُ، لفظُهُ ومعناه؛ وهم العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، الذين تلقَّوُا الإيمانَ والقرآنَ والحديثَ بعضُهم عن بعض، حتى يصل إليه، أو أخذ ذلك هو بلغته التي كان يخاطب بها، ولا ريب أن الفلاسفة من أبعد الناس عن ذلك، ولوِ ادَّعَوْا نقلًا عن المرسلين للفظ ولمعناه، من غير رجوع في ذلك إلى أهل العلم بأثارة المرسلين، لم يكن ذلك مقبولًا باتفاق العقلاء، ثم كيف يصح أن يحتجَّ محتجٌّ بمثل هذه الدلالة الضعيفة، على نفي إرادة الله تعالى، والقرآن مملوءٌ من إثباتِ إرادته ومشيئته، ورحمته وحكمته؟! ولو قدّر أنه يتناول ذلك، كان من المعلوم بالاضطرار لكل أحد أن ما ذكره ليس فيه ظهورٌ يحتاج إلى تأويل؛ بل هو أبعدُ من ذلك، فكيفَ يتأَوَّلُ النصوصَ والظواهرَ لأَجل ذلك؟! وإنما غاية

المتأول أن يدعي معارضة المعقولاتِ للسمعياتِ، ونحن قد بيّنا أن هذه الحجة ليست من المعقول بسبيل؛ بل هي مع كونها سمعيةً لفظيةً، فهي دعوَى مجردةٌ؛ بل كاذبةٌ كما سنبيِّنه.

الوجه السادس: أن يقال له: هذا الحد الذي ذكرتَهُ في «الجُود»، حين قلت: «إن من جاد لِيَشْرُفَ ولِيُحْمَدَ ولِيُحْسَنَ به ما يفعل، فهو مستعيض غير جواد»[(١)]، فهذا التفسير عمن نقلته؟! ومن ذكره من أهل التفسير للنصوص، أو من أهل اللغة العربية؛ بل من سائر لغات الأمم؟! وإن كان ذلك لا ينفعه، إن لم يبيّن معنى هذا اللفظ العربي في لغة العرب، ومن المعلوم أن هذا لم يقله أحد من أهل العلم بالنصوص الشرعية، واللغة العربية؛ فصار ذلك افتراءً على النصوص واللغة.

الوجه السابع: أن يقال: اسم «الجواد»، يقال على كثير منَ المخلوقين، مع انتفاء هذه المعاني عنهم، فلو كان هذا المعنى داخلًا في هذا الاسم، لم يصحَّ إطلاقُهُ على مخلوقٍ إلا مجازًا، أو بطريق الاشتراك، وكلاهما مع كونه خلافَ الأصل، إنما يكون إذا ثبت استعمالُ اللفظ في المعنى مجردًا، فكيف وأصل الاستعمال منتفٍ؟!

الوجه الثامن: أن يقال: المعروفُ في الشرع واللغة والعقل، أن الذي يفعل أو يفيد ما ينبغي لا لمقصودٍ أصلًا عابثٌ، وإن كان لا لمقصودٍ يعود إلى نفسِهِ فهو سَفيهٌ أو جاهلٌ، وكلاهما مذموم في الشرع والعقل؛ بل يستحق في الشرع أن يُحجَرَ عليه، وهو من أسوأ المبذرين حالًا؛ فإن من المبذرين من يبذل المال لأغراض محرمة، وإن كان فيها ما هو مقصودٌ له، فأما من يبذل ما ينبغي لا لمقصودٍ أصلًا، فهذا ـ إن كان موجودًا ـ فهو مذموم، واسمُ «الجُود» في الشرع واللغة والعقل اسمُ مدحٍ؛ فيستحيلُ أن يُفسَّر بما لا يكون عندَ الناسِ إلا مذمومًا.

---

(١) **انظر**: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ص: (١٢٦).

بل يقال في الوجه التاسع: هذا المسمَّى لا يعرف وجوده أصلًا؛ فليس في الموجودات ما يفيد وينفع لا لمقصودٍ أصلًا، حتى الحركات الطبيعية، لحركتها منتهًى ومستقرٌّ، هو منتهَى مَيلِها، ويُسمَّى مَيلها إرادةً، وقد جعلوه هم عشقًا لذاك الكمال، وإذا كان هذا المُسمَّى معدومًا، والاسمُ معروفًا في الشرع واللغة لأعيانٍ موجودةٍ، امتنع أن يكون مُسمَّاهُ ما ذكره.

بل يقال في الوجه العاشر: إن ما ذكره ممتنعٌ لذاته؛ فإنه بتقديرنا يفعل لعلة غائية، لا لمقصودٍ غائيٍّ، كتقدير ما يحدث لا عن علة فاعلة، وكل منهما ممتنع لذاته؛ ولهذا هم يُسَلِّمُون أنه ليس في الموجودات ما هو كذلك، إلا ما يذكرونه في واجب الوجود، وهم متناقضون في ذلك: فيصرحون تارة أنه يفعل لقصدٍ منه للغاية ورحمة منه، وتارة يقولون: ليس له إرادةٌ ولا قصدٌ، وإن كانوا متناقِضِينَ في ذلك، تبيَّنَ أن أحدًا منَ العقلاء لم يستقِرَّ قولُهُ على إثباتِ موجودٍ بهذه الصفة التي سَمَّوْها «جُودًا».

الوجه الحادي عشر: أن يقال: «**الجُودُ**: إفادةُ ما ينبغي لا لغرضٍ»، هو كلامٌ مُجمَلٌ، يَحتمِلُ الحقَّ والباطِلَ؛ بلِ الظاهرُ منه للناسِ هو الحقُّ الذي لم يرده، فإنه يقال لك: **العِوض** المعروف في الشرع، واللغة، والعُرف، والعقل، هو: ما يبذله أحد المتعاوِضَينِ للآخَرِ، في مقابلة ما بذله الآخَرُ له؛ كثمن المبيع، وأجرة الأجير، وثواب الهدية، ومكافأة النعمة ونحو ذلك، فلا ريب أن من أعطى غيره عطيةً، ليعطِيَهُ ذلك الغير عِوَضَهَا، فهذا مستعيضٌ وليس بجوادٍ؛ ولهذا يَفْرُقُ الفقهاء بين عقود المعاوضات والتبرعات، بنحو هذا الفرق؛ ولهذا قال المُخلَصُون: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩]؛ فأخبروا أنهم لا يريدون من المنعَمِ عليهم لا جَزاءً ولا شُكورًا، ولم يقولوا: لا نريد

ذلك من أحد، لا من الله ولا من غيره، فإن هذا إما ممتنع وإما سفاهة؛ ولهذا كان المحققون للإخلاص لا يطلبون من المُحْسَن إليه لا دعاءً ولا ثناءً ولا غيرَ ذلك؛ فإنه إرادةُ جَزاءٍ منه، فإن الدعاءَ نوع منَ الجزاءِ على الإحسانِ والإساءة؛ كما جاء في الحديث: (**مَنْ أَسْدَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا، فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ**)[1]، وقال الشاعر:

اِرْفَعْ صَغِيرَكَ لَا يَجِرْ بِكَ ضَعْفُهُ ... يَوْمًا فَتُدْرِكَهُ العَوَاقِبُ قَدْ نَمَى

يَجْزِيكَ أَوْ يُثْنِي عَلَيْكَ وَإِنَّ مَنْ ... ثَنَّى عَلَيْكَ بِمَا فَعَلْتَ فَقَدْ جَزَى[2]

وأيضًا كانوا إذا كافأهمُ المُعْطَى بدعاء وغيره، قابلوه بمثل ذلك، ليبقى أجرهم على الله تعالى، ولا يكونوا قد اعتاضوا منه، كما كانت عائشة رضي الله عنها إذا أرسلت إلى قوم بهدية تقول للمُرسَلِ: «اسْمَعْ ما يَدعُونَ به لنا، حتى نَدعُوَ لهم بمِثلِ ما دَعَوا لنا، ويبقى أَجرُنا على الله تعالى»[3].

فهذا أو نحوه غاية ما يقدر من الجُودِ المعروفِ، فأما جُودُ أهلِ الجاهليةِ ونحوهم، ممن يقصد به الثناءَ عليه ولو بعد موته، فذاك دون هذا.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢/٦٨)، وقال محققو المسند: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، (٩/٢٦٦) (ط الرسالة).

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، برقم: (١٦٧٢).

والنسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب من سأل بالله، برقم: (٢٥٦٧)، وصححه الألباني في السنن.

(٢) البيتان ينسبان إلى غريض اليهودي، وهو السَّمَوْأَلُ بن عادياء الأزدي، شاعر جاهلي يهودي، وقيل: أنهما لزيد بن عمرو بن نفيل، وقيل: لورقة بن نوفل القرشي عم خديجة رضي الله عنها، وقيل: لغيرهما، **انظر**: الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني: (٣/١٠٨)، وفيه: «فارفع ضعيفك» بدل: «ارفع صغيرك».

(٣) لم أقف على من أخرجه.

وأيضًا، فإن الإنسان قد يحب بنفسه فعل الخير والإحسان، ويتلذذ بذلك لا لغرض؛ بل يتلذذ بالإحسان إلى الغير، كما يتلذذ الإنسان بلذاته المعروفة وأَشدَّ، وإن لم يصل إليه نفعٌ غيرُ لذتِهِ بالإحسان، كما أن النفوسَ الخبيثةَ قد تلتذُّ بالإساءةِ والعدوان، وإن لم يحصل لها بذلك جَلبُ منفعةٍ ولا دفعُ مَضرَّةٍ، فهذا أيضًا موجودٌ وصاحبه من أهل الإحسان والجُود، فإما أن يكون في الوجود من يفعل لا لمعنًى فيه ولا لمعنًى في غيره، فهذا لا حقيقة له أصلًا، وقد عُلِمَ أن أهلَ الشرعِ واللغةِ وسائرَ العقلاءِ الذين يقولون: «**الجُود**: إفادةُ ما ينبغي لا لعِوضٍ أَصلًا»، إنما يريدون به عوضًا يكون في مقابلة العطيةِ، إما منَ المُعطِي أو ممن يقوم مقامه؛ كمن يبذل لغيره مالًا ليعتق عبده، أو يخلع امرأته، أو يفكُّ أسيرَهُ.

وبالجُملةِ، فالعِوضُ الذي ينافي الجُودَ، يُشترط فيه أمران: **أحدهما**: أن يقصده المُعطِي، **والثاني**: أن يَقصِدَهُ منَ المُعطَى أو ممن يقوم مقامه، فأما من طلب العِوضَ منَ الله تعالى، أو أحسن لالتِذَاذِهِ[1] هو بالإحسان، فهذا لا ينافي الجُود باتفاق العقلاء؛ بل لو طلب الثناء من العباد ونحوهم، لم يمتنع أن يُسَمِّيَهُ الناسُ جَوادًا، كما سَمَّوْا حاتمًا جَوَادًا، وغيره من أهل الجاهلية بالجُود، وإن كانوا قد يقصدون السُّمْعَةَ والثناءَ في الخلقِ.

الوجه الثاني عشر: قوله: «ولعل من يَهَبُ ليستعيضَ مُعامِلٌ، وليس بجوَاد»[2]، وهذا فيه منَ الإجمالِ ما تقدم؛ فإن معنَى العِوضِ الذي يمنع الجُودَ في الشرعِ، واللغة، والعُرف، وعقول جميع الآدميين، أخصُّ من العوض الذي ادّعاه بقوله: «وليس العِوَضُ كله عينًا؛ بل وغيره، حتى الثناء والمَدحُ، والتخلص من المَذَمَّةِ، والتوصُّل إلى أن يكون على الأحسنِ، أو على ما ينبغي»[3].

---

(١) في المطبوع: «للتذاذه»، مع أن المحقق أشار إلى أنه خطأ في المطبوعة القديمة، وأثبت نفس الخطأ، فلعله أراد ما أشار إليه لا ما أثبته، والله أعلم.

(٢) **انظر**: الإشارات والتنبيهات ص: (١٢٥). (٣) **انظر**: المصدر السابق ص: (١٢٦).

فيقال له: لا نُسلِّمُ أن مَن أعطى لينال حمدَ اللهِ وثناءَه عليه، والتخلُّص من ذمِّ الله تعالى له، لا يكون جوادًا؛ بل هذا جوادٌ باتفاق الأنبياء والمرسلين، وجميع عباد الله المؤمنين، وسائر أهل السمٰوات وأهل الأرضين، وكذلك مَن وهب ليكون ذلك أقربَ إلى الله تعالى، وأحسنَ له عنده، وأعلى لدرجته، أو ليكون عند الله على ما ينبغي، فلا نسلم أن هذا ليس بجواد، وكذلك أهل كل لغة، سواء كانوا مسلمين أو كفارًا؛ بل من وهب لينال ما هو عندهم أحسن وأعلى، ولينال الحمدَ والثناءَ منَ الجناب الأعلى لشيء يليق به عندهم أن يُطلَبَ منه الحمدُ والثناء، فهو جَوادٌ عندهم، فقوله: «مَن جاد لِيَشْرُفَ أو لِيُحْمَدَ أو لِيُحْسَنَ به ما يفعل، فهو مستعيضٌ غيرُ جواد»، ليس بمسلّم ولا دليل عليه.

بل يقال في الوجه الثالث عشر: هذا جواد باتفاق العقلاء من جميع الأمم، وهذا هو المُجَوَّد؛ قال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، وقال: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١١٠]، وقال: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، وقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، وقال: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، ويروى عن علي أو غيره أنه قال: «ما أحسنتُ إلى أحدٍ، وما أسأتُ إلى أحدٍ، إنما

أحسنتُ إلى نفسِي، وأسأتُ إلى نفسِي»[١].

وعملُ ذلك لأجْلِ الله تعالى نهايةُ المطلوب؛ كما قال كل من الرسل: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٩]، وقال: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوۡفَ يَرۡضَىٰ﴾ [الليل: ١٧ ـ ٢١].

الوجه الرابع عشر: أن هذا الاسمَ بعينِهِ لم يجئ في أسماء الله تعالى التي في القرآن، ولا في الأحاديثِ المشهورةِ في الصحيحين، وإن كان قد جاء بمعناه أسماءٌ أخرى؛ كـ«الكريم»، و«الأكرم»، و«الوهاب»، وما يستلزم هذا المعنى؛ كـ«الرحمٰن»، «الرحيم»، و«الربّ» وغير ذلك؛ لكن هذا الاسم جاء ذكره في الحديث الإلٰهيِّ، حديث أبي ذر عن النبي ﷺ عن الله، وقد رواه مسلم[٢]؛ لكن هذا الاسم جاء في رواية الترمذي، وابن ماجه، فيه: **(يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ إِذَا غُمِسَ فِي البَحْرِ، وَذَلِكَ أَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ، عَطَائِي كَلَامٌ، وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا أَنْ أَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)**[٣]، وروى هنَّادُ بنُ السَّرِيِّ[٤]... عن طلحة بن عبد الله

---

(١) لم أقف على من أخرجه، وقد ذكره العديد من المفسرين عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ﴾ [الإسراء: ٧]، منسوبًا إلى علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، **انظر**: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري: (٢/٦٠٨)، البحر المحيط لأبي حيان: (٢/ ٣٤٠)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود): (٥/١٥٧)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي: (١٥/ ١٩)، وغيرها.

(٢) يريد الحديث المشهور: **(يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي...)** الحديث، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم: (٦٥١٧).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (١٢٥ ـ ١٢٦).

(٤) هنّاد بن السَّري التميمي، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٩٦).

ابن كريز[١] قال: قال رسول الله ﷺ: **(إِنَّ اللهَ جَوَادٌ؛ يُحِبُّ الجُودَ)**[٢]، وقال أهل العلم: «**الجواد**» في كلام العرب معناه: الكثير العطاء؛ يقال منه: جَاد الرجل، يَجُودُ، جُودًا، فهو جَوَادٌ، قال أبو عمرو بن العلاء[٣]: الجواد الكريم؛ تقول العرب: فرس جواد، إذا كان غزير الجري، ومطر جواد، إذا كان غزيرًا؛ قال عنترة[٤]:

جَادَتْ عَلَيْهَا كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ   فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ[٥]

وجاء في الحديث في وصفه المطرَ الذي استسقاهُ الرسولُ ﷺ: **(فَمَا جَاءَ أَحَدٌ مِنْ جَمِيعِ النَّوَاحِي إِلَّا أَخْبَرَ بِجُودٍ)**[٦]، وفي حديث أبي هريرة الذي في صحيح مسلم ـ في الثلاثة الذين يقضي الله عليهم يوم القيامة أولًا ـ: **(وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ المَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ، فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَفَهَا، قَالَ: مَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ**

---

(١) طلحة بن عبيد الله بن كَرِيز رضي الله عنه، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٩٦).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٤٩٦)، وأورده هنّاد بن السَّري في كتابه: «الزهد»: (٢/ ٤٢٣) برقم: (٨٢٨).

(٣) أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن العريان المازني، الإمام النحوي المقرئ، مختلف في اسمه على عدة أقوال، أشهرها أنه: زَبَّانُ، روى الحديث، وكان ثقة صاحب سُنَّة، مات سنة: ١٥٤هـ.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٣٤/ ١٢٠)، سير أعلام النبلاء: (٦/ ٤٠٧).

(٤) عنترة بن شداد بن معاوية العبسي، من أشهر فرسان العرب وشجعانهم في الجاهلية، شاعر صاحب إحدى المعلقات السبع المشهورة، ونسجت حوله أساطير كثيرة، مات قبل البعثة بقليل.

انظر ترجمته في: الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني: (٨/ ٢٤٤)، الأعلام للزركلي: (٥/ ٩١).

(٥) البيت من معلقته المشهورة، **انظر**: شرح ديوان عنترة بن شداد ص: (١٨).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة، برقم: (٩٣٣).

ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، برقم: (٢٠٧٦).

فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ؛ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ)(١)، فهذا الحديثُ الصَّحيحُ يدل على أن قولهم: «جواد»، مثل قولهم: «كريم»، كما قال أبو عمرو؛ فقد ثبت بالنصِّ، وقول أهل اللغة أَنَّ المخلوقَ يُسمَّى جَوَادًا، وإن كان إنما يفعل لمصلحة له، وإنما يفعل بإرادته.

الوجه الخامس عشر: أن تسمية الرب ﷻ: «جوادًا»، وإن كان قد قيل، هو بمعنى كونه كريمًا، فالاسمُ: «الكريم» يتناول معانِيَ، منها: الجود؛ فإن فيه معنَى الشرفِ، والسؤددِ، ومعنى الحِلمِ، وفيه معنى الإحسان، ومن تأمل مقالات أهل الفلسفة والكلام، ومن يضاهيهم في هذا الأصل، وجدهم عامتهم مضطربين فيه، كل منهم وإن أثبت نوعًا من الحق واعتصم به، فقد كذّب بنوع آخر من الحق؛ فتناقض، وأكثر عقول الناس تبخس دون تأمل هذا؛ إذ أحدهم يرى نفسه، إما أن يقول حقًّا، ويقول ما ينقضه، أو يقول حقًّا ويُكذّب بحق آخر، وتناقضُ القولينِ باطلٌ، والتكذيبُ بالحقِّ باطلٌ، والحق الصريح لا يرى قلبه يستطيع معرفته(٢)، كما لا يستطيع أن يحدق بصر عينيه في نور الشمس؛ بل كما لا يستطيع الخُفَّاش أن يرى ضوء الشمس، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، والمقصود هنا بيان تناقض الدهرية، وفساد حجتهم»(٣).

۞ الفرع الخامس عشر ۞

شرح أسماء الجلال: «الحنان»، «المنان»، «الودود»

أسماء الجلال: «الحنّان» و«المنّان»، و«الودود» من الأسماء الحسنى التي أوردها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في العديد من المواطن من مؤلفاته؛ وقد

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار، برقم: (٤٩٠٠).

(٢) العبارة هكذا في المطبوعتين القديمة والجديدة، ولعل الصواب: «والحق الصريح لا يراه قلبه، فلا يستطيع معرفته»، والله أعلم.

(٣) بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٥٢١ ـ ٥٣٩).

تطرق شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى جملة من معاني هذه الأسماء؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في معنى اسمي الجلال: «الحَنَّان» «المنّان»، أثناء تفصيل الكلام على بعض الألفاظ ـ: «يقال: حَنَّ إليه حنينًا، ومنه حَنّه ـ في الاشتقاق الأكبر ـ يحنو عليه حُنُوًّا، قال الجوهري[1]: «حَنَوْتُ عليه: عَطفتُ عليه[2]، ويَحْنَى[3] عليه؛ **أي**: يعطف، مثل تَحَنَّن؛ كما قال الشاعر:

تَحَنَّى عَلَيْكَ النَّفْسُ مِنْ لَاعِجِ الهَوَى فَكَيْفَ[4] تَحَنِّيهَا وَأَنْتَ تُهِينُهَا»[5]

وقال: «**الحنين**: الشوق وتَوَقَانُ النفسِ، ويقال[6]: حَنَّ إليه، يَحِنُّ حَنِينًا، فهو حانّ، **والحنَان**: الرحمة، يقال[7]: حَنَّ عليه يَحِنُّ حَنانًا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]، **والحنَّان** ـ بالتشديد ـ: ذو الرحمة... وتحنّن عليه: تَرَحَّمَ، والعرب تقول: حَنَانَيْكَ يا رَبِّ وحنانك[8]، بمعنًى واحدٍ؛ **أي**: رَحْمَتُكَ»[9]، وهذا كلام الجوهري.

وفي الأثر ـ في تفسير «الحَنَّان المَنَّان» ـ: «إن «الحنّان»: هو الذي يُقبِلُ على مَن أعرَضَ عنه، و«المنَّانُ»: الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال»[10] وهذا بابٌ واسعٌ»[11].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فيما يقتضِيهِ اسمُ الجلال: «المنّان» ـ: «فإن كونَهُ

---

(١) إسماعيل بن حماد التركي الجوهري، تقدمت ترجمته **انظر**: ص: (٦٥١).
(٢) في الصحاح: «عليه» ساقطة.
(٣) في الصحاح: «تحنى».
(٤) في الصحاح: «وكيف».
(٥) الصحاح: (٦/ ٢٣٢١).
(٦) في الصحاح: «تقول منه».
(٧) في الصحاح: «يقال منه».
(٨) في الصحاح: «حنانك يا رب، وحنانيك يا رب».
(٩) الصحاح: (٥/ ٢١٠٤).
(١٠) لم أقف على من أخرجه، وقد أورده القرطبي في الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: (١/ ٢٦٥) فقال: «وقد روينا بالإسناد المتصل عن أكينة بن عبد الله التميمي قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول» فذكره دون أن يعزوه إلى أحد، **وانظر**: النبوات: (١/ ٣٦٥)، مجموع الفتاوى: (٥/ ٥٧٣).
(١١) شرح حديث النزول ص: (٤٥٣).

المحمودَ المنّان يقتضي منّته على عباده، وإحسانه الذي يحمده عليه.

وكونه الأَحَدَ الصَّمَدَ، الذي لم يلد ولم يولد، يقتضي تَوحُّدَهُ في صمديتِهِ، فيكون هو السيِّدَ المقصودَ، الذي يَصمُدُ الناسُ إليه في كل حوائجهم، المستغني عمَّا سِوَاهُ، وكل ما سواه مفتقرون إليه لا غنى بهم عنه، وهذا سببٌ لقضاء المطلوباتِ، وقد يتضمن معنى ذلك: الإقسام عليه بأسمائه وصفاته»[(١)].

أما بالنسبة لمعاني اسم الجلال: «الودود» فقد فصّل فيها القولَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «النبوات» أثناء كلامه على صفة المحبة والرد على المفاهيم الخاطئة حولها، والأسماء الحسنى الدالة عليها ـ: فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو سبحانه: «العزيز»، «الرحيم»، «الغفور»، «الودود»، «المجيد».

و«**الودود**»: فَعولٌ منَ الوُدِّ، وقال شُعيب: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]؛ فقرنه بالرحيم في موضع، وبالغفور في موضع.

قال أبو بكر ابن الأنباري[(٢)]: «**الودودُ**: معناه المحِبُّ لعباده؛ من قولهم: وَدِدْتُ الرجلَ، أَوَدُّه، وِدًّا ووَدًّا، ووُدًّا، ويقال: وَدَدْتُ الرجلَ، وِدادًا، ووَدادًا، ووِدادةً»[(٣)].

وقال الخَطَّابي: «هو اسمٌ مأخوذٌ منَ الودّ، وفيه وجهان: **أحدهما**: أن يكون فَعُولًا في محل مفعول، كما قيل: رجل هَيُوبٌ بمعنى مَهِيبٌ، وفرس ركوب بمعنى مركوبٍ، والله ﷻ مودود في قلوب أوليائه، لما يتعرّفونه من إحسانه إليهم، **والوجه الآخر**: أن يكون بمعنى الوادّ؛ **أي**: أنه يَوَدُّ عباده

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٧٩٦).

(٢) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، حافظًا للشعر والأخبار، كان صدوقًا فاضلًا دَيِّنًا خَيِّرًا من أهل السُّنَّة، توفي ببغداد سنة: ٣٢٨هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٣/ ١٨١)، وفيات الأعيان: (٤/ ٣٤١).

(٣) **انظر**: تهذيب اللغة للأزهري: (١٤/ ٢٣٦)، زاد المسير ص: (٦٦٩)، لسان العرب: (٣/ ٤٥٤).

الصالحين؛ بمعنى أنه يرضى عنهم، ويتقبّل أعمالهم، ويكون معناه أن يُوَدِّدَهم إلى خَلقِهِ؛ كقوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]»(١).

قلت: قوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾، فسّروها بأنه يحبّهم، ويُحَبِّبُهُم إلى عباده؛ كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِذَا أَحَبَّ اللهُ العَبْدَ نَادَى: يَا جِبْرِيلُ إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا؛ فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا؛ فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي الأَرْضِ**)(٢)، وقال في البغض مثل ذلك، وقال عبد بن حميد(٣)...

عن ابن عباس: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾، قال: «يحبهم ويحببهم»(٤)، ورواه ابن أبي حاتم أيضًا... عن مجاهد: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾، قال: «يحبهم ويحببهم إلى المؤمنين»(٥).

و... عن ابن عباس: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾، قال: «محبة»(٦).

وهذا فيه إثباتُ حُبِّهِ لهم، بعد أعمالهم، بقوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾، وهو نظيرُ قولِهِ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]

---

(١) **انظر**: كلام الخطابي في شأن الدعاء ص: (٧٤)، زاد المسير في علم التفسير ص: (٦٧٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، برقم: (٣٢٠٩). ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أحب الله عبدًا حببه إلى عباده، برقم: (٢٦٣٧).

(٣) عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكِسِّي أو الكِشِّي نسبة إلى بلدة قرب سمرقند، وقيل: إن اسمه عبد الحميد، الحافظ الحجة، إمام في التفسير، توفي سنة: ٢٤٩هـ. **انظر** ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٨/ ٥٢٤)، سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٢٣٥).

(٤) **انظر**: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٥/ ٥٤٥)، ونسبه إلى ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وهناد بن السري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، **وانظر**: جامع البيان: (١٦/ ١٣٢).

(٥) لم أقف عليه في المطبوع من تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، **وانظر**: جامع البيان: (١٦/ ١٣٢ ـ ١٣٣).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، **وانظر**: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٥/ ٥٤٥).

فهو يحبّهم إذا اتّبعوا الرسول، ونظير قوله في الحديث الصحيح: **(وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا)**(١).

وكذلك قوله: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

وهذه الآيات وأشباهها تقتضي أن الله يُحِبُّ أصحابَ هذه الأعمال؛ فهو يُحِبُّ التوابينَ، وإنما يكونون توابين بعد الذنب، ففي هذه الحال يحبّهم، وهذا مبنيٌّ على الصفاتِ الاختياريةِ(٢)، فمن نفاها، ردَّ هذا كُلَّهُ، ولهم قولانِ: **أحدهما**: أن المحبّة قديمةٌ؛ فهو يحبّهم في الأزل، إذا عَلِمَ أنهم يموتون على حال مَرضيَّةٍ، ويقولون: إن الله يحبُّ الكُفَّار في حال كفرهم، إذا عَلِمَ أنهم يموتون على الإيمان، ويُبغض المؤمن إذا علم أنه يرتد، هذا قول ابن كُلَّاب ومَن تبعه، ثمّ منهم من يفسّر المحبّة بالإرادة، ومنهم من يقول هي صفةٌ زائدةٌ على الإرادةِ، **والقول الثاني**: يجعلون هذا من باب الفعل؛ فالمحبّة عندهم إحسانه إليهم، والإحسان عندهم ليس قائمًا به؛ بل بائن عنه.

والكتاب والسُّنَّة، وأقوال السلف والأئمة، والأدلة العقلية، إنما تدلّ على القول الأول، كما قد بُسِطَ في غير هذا الموضع؛ إذ المقصود هنا ذكر اسمِهِ «الودود»، والأكثرون على ما ذكره ابن الأنباري، وأنه فَعُولٌ بمعنى

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٣٤).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تعريفها: «هي الأمور التي يتصف بها الربّ عَزَّ وَجَلَّ، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته؛ مثل: كلامه، وسمعه، وبصره، وإرادته، ومحبته، ورضاه، ورحمته، وغضبه، وسخطه، ومثل: خلقه، وإحسانه، وعدله، ومثلُ: استوائه، ومجيئه، وإتيانه، ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسُّنَّة»، رسالة في الصفات الاختيارية، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٣).

فاعل؛ **أي**: هو الوادُّ، كما قرنه «بالغفور»، وهو الذي يغفر، و«بالرحيم»، وهو الذي يرحم.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي[١]، حدثنا عيسى بن جعفر قاضي الري[٢]، حدثنا سفيان[٣]، في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، قال: «مُحِبٌّ»[٤]، وقال: . . . «وقال ابن زيد[٥]: قوله: ﴿ٱلْوَدُودُ﴾، قال: الرحيم»[٦]، وقد ذكر فيه قولين:

القول الأول: رواه من تفسير الوالبيِّ[٧]، عن ابن عباس؛ قوله: ﴿ٱلْوَدُودُ﴾، قال: «الحبيب»[٨].

والثاني: قول ابن زيد: «الرحيم»، وما ذكره الوالبيُّ: أنه «الحبيب»، قد يُراد به المعنيانِ؛ أنه يُحِبُّ، ويُحَبُّ، فإن الله يُحِبُّ مَن يُحِبُّه، وأولياؤه يُحِبُّهم ويُحِبُّونه.

والبغويُّ[٩] ذكر الأمرين؛ فقال: «وللودود معنيان: أنه يُحِبُّ

---

(١) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي.

(٢) عيسى بن جعفر الرياحي الكوفي، قاضي الريّ، من رواة الحديث، قال أبو حاتم: «وسئل أبي عنه فقال: صدوق»، ووثقه ابن حبان وغيره.
انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦/ ٢٧٣)، الثقات لابن حبان: (٨/ ٤٩٢).

(٣) سفيان بن سعيد الثوري.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: (٦/ ٢٠٧٦).

(٥) عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، المدني، من رواة الحديث وهو ضعيف، أخرج له الترمذي وابن ماجه، وله أقوال كثيرة في التفسير، توفي سنة: ١٨٢هـ.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٧/ ١١٤)، ميزان الاعتدال: (٢/ ٢٨٢).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، وأورده الطبري في تفسيره، **انظر**: جامع البيان: (٣٠/ ١٣٩).

(٧) أبو خالد هرمز الوالبي، وقيل اسمه: هرم، ولم يذكروا شيئًا في ترجمته غير اسمه، **انظر**: الكنى والأسماء للدولابي: (٢/ ٥٠٣).

(٨) لم أقف عليه في المطبوع من تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، وأورده الطبري في تفسيره، **انظر**: جامع البيان: (٣٠/ ١٣٨).

(٩) الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد البغوي.

المؤمنين، وقيل: هو بمعنى المودود؛ **أي**: محبوب المؤمنين»[(١)]، وقال أيضًا في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]؛ «**أي**: المُحِبّ لهم، وقيل معناه: المَوْدُود كالحَلُوب، والرَّكُوب، بمعنى المَحْلُوب، والمَرْكُوب، وقيل: يغفر ويودّ أن يغفر، وقيل: المتودّد إلى أوليائه بالمغفرة»[(٢)].

قلت: هذا اللفظُ معروفٌ في اللغةِ أنه بمعنى الفاعل؛ كقول النبي ﷺ: «**تَزَوَّجُوا الوَدُودَ الوَلُودَ**»[(٣)]، وفعول بمعنى فاعل كثيرٌ؛ كالصَّبورِ، والشَّكُور، وأما بمعنى مفعول، فقليل.

وأيضًا: فإن سياق القرآن يدل على أنه أراد أنه هو الذي يودُّ عبادَهُ، كما أنه هو الذي يرحمهم ويغفر لهم؛ فإن شُعَيبًا قال: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، فذكر رحمته ووُدَّه؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وهو أراد وصفًا يبيّن لهم أنه سبحانه يغفر الذنب، ويُقبل على التائب، وهو كونه ودودًا؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقد ثبت في الصحاح من غير وجه، عن النبي ﷺ أن الله يفرح بتوبة التائب، أشدَّ مِن فَرح مَن فقد راحلته بأرض دَوِيَّةٍ[(٤)] مُهلِكَةٍ، ثم وجدها بعد اليأس[(٥)]، فهذا الفرح منه بتوبة التائب يناسب محبّته له، ومودّته له، وكذلك قوله في الآية الأخرى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾؛ فإنه مثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧].

وأيضًا: فإن كونه مودودًا؛ **أي**: محبوبًا، يُذكر على الوجه الكامل الذي يتبيّن اختصاصُهُ به، مثل اسم: «الإلـٰه»؛ فإن «الإلـٰه» المعبود، هو

---

(١) معالم التنزيل: (٢/٣٩٩). (٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٣/١٥٨)، وقال محققو المسند: «صحيح لغيره»: (٢٠/٦٣) (ط الرسالة).

(٤) أرض دوية: الصحراء التي لا نبات فيها، **انظر**: النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/١٤٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب التوبة، برقم: (٦٣٠٩).
ومسلم في صحيحه، كتاب، التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها، برقم: (٦٨٩٠)

مودود، بذلك، ومثل اسمه: «الصمد»، ومثل: «ذي الجلال والإكرام» ونحو ذلك.

وكونه مودودًا ليس بعجيب، وإنما العجب: جوده وإحسانه، فإنه يتودّد إلى عباده؛ كما في الأثر: «يَا عَبْدِي، كَمْ أَتَوَدَّدُ إِلَيْكَ بِالنِّعَمِ، وَأَنْتَ تَتَمَقَّتُ إِلَيَّ بِالمَعَاصِي، وَلَا يَزَالُ مَلَكٌ كَرِيمٌ يَصْعَدُ إِلَيَّ مِنْكَ بِعَمَلٍ سَيِّئٍ»(١)، وفي الصحيحين عنِ النبيِّ ﷺ أنه قال:

(يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً)(٢).

وجاء في تفسير اسمه «الحَنَّان» «المَنَّان»، أن «**الحنّان**»: «الذي يُقبِلُ على مَن أعرضَ عنه، و«**المنّان**» الذي يجود بالنَّوَالِ قبل السؤال»(٣).

وأيضًا فمبدأ الحب والودّ منه؛ لكن اسمه «الودود» يجمع المعنيين؛ كما قال الوالبيُّ عن ابن عباس: «إنَّه الحبيب»، وذلك أنه إذا كان يودّ عباده، فهو مستحِقٌّ لأن يَوَدَّهُ العِبادُ بالضرورة؛ ولهذا من قال: إنه يُحِبُّ المؤمنين، قال: إنهم يحبّونه؛ فإن كثيرًا من الناس يقول: إنه مَحبوبٌ، وهو لا يُحِبُّ شيئًا مخصوصًا، لكن محبّته بمعنى مشيئتِهِ العامَّةِ، ومن الناس من قال: إنه لا يُحَبّ، مع أنه يثبت محبّته للمؤمنين.

فالقِسمةُ في المَحبةِ رباعيةٌ: فالسلفُ وأهل المعرفة أثبتوا النوعين، قالوا: إنه يُحِبّ، ويُحَبّ.

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر ص: (١٩) برقم: (٤٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء: (٢/ ٣٧٧)، عن مالك بن دينار قال: «قرأت في بعض الكتب، إن الله ﷻ يقول: **(يَا ابْنَ آدَمَ خَيْرِي يَنْزِلُ عَلَيْكَ، وَشَرُّكَ يَصْعَدُ إِلَيَّ، وَأَتَحَبَّبُ إِلَيْكَ بِالنِّعَمِ، وَتَتَبَغَّضُ إِلَيَّ بِالمَعَاصِي، وَلَا يَزَالُ مَلَكٌ كَرِيمٌ قَدْ عَرَجَ مِنْكَ إِلَيَّ بِعَمَلٍ قَبِيحٍ)**».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه، برقم: (٧٥٣٦).

ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب فضل الذكر والدعاء، برقم: (٦٧٧١).

(٣) تقدم إيراده، والكلام عليه، **انظر**: ص: (٦٨٥).

والجهمية والمعتزلة تنكر الأمرين.

ومن الناس من قال: إنه يُحِبُّه المؤمنون، وأما هو، فلا يُحِبُّ شيئًا دون شيء.

ومنهم من عكس؛ فقال: بل هو يُحِبُّ المؤمنين، مع أن ذاته لا يُحَبّ، كما يقولون: إنه يَرْحَم، ولا يُرْحَم.

فإذا قيل: إن الودود بمعنى الوادّ، لزم أن يكون مودودًا، بخلاف العكس، فالصواب القطع بأن الودود هو الذي يُوَدّ، وإن كان ذلك مُتَضَمِّنًا؛ لأنه يستحق أن يُوَدّ، ليس هو بمعنى الودود فقط.

ولفظ الوِداد ـ بالكسر ـ هو مثل: المُوَادَّة، والتَّوَاد، وذاك يكون من الطرفين، كالتحابِّ، وهو سبحانه لما جعل بين الزوجين مودّة ورحمة، كان كلّ منهما يودّ الآخَرَ ويرحَمُهُ.

وهو سبحانه كما ثبت في الحديث الصحيح، أرحم بعباده من الوالدة بولدها[(١)]، وقد بيّن الحديث الصحيح أن فَرَحَهُ بتوبةِ التائبِ أعظَمُ من فرح الفاقد مالَهُ ومركوبَهُ في مُهلكةٍ إذا وجدهما بعد اليأس، وهذا الفرح يقتضي أنه أعظم مودّة لعبده المؤمن من المؤمنين بعضهم لبعض، كيف وكلّ وُدٍّ في الوجود فهو من فعله؟! فالذي جعل الوُدَّ في القلوب هو أولى بالوِدِّ؛ كما قال ابن عباس ومجاهد وغيرهما في قوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، قال: «يُحِبُّهم، ويُحَبِّبُهُمْ»[(٢)]، وقد دلّ الحديث الذي في الصحيحين، على أن ما يجعله من المحبة في قلوب الناس هو بعد أن يكون هو قد أحبَّه، وأمر جبريل أن ينادِيَ بأن الله يُحِبُّهُ، فنادى جبريل في السماء: أن الله يُحِبُّ فلانًا فأحبّوه، وبسط هذا له موضع آخر[(٣)].

---

(١) تقدم إيراد الحديث وتخريجه، **انظر**: ص: (٦٦٠).

(٢) تقدم قريبًا.

(٣) لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ مؤلف خاص بعنوان قاعدة في المحبة، مطبوعة ضمن جامع الرسائل: (٢/ ١٩٠ ـ ٤٠١).

وفي مناجاة بعض الداعين: «ليس العَجَبُ من حُبِّي لكَ مع حاجتي إليكَ، العَجَبُ مِن حُبِّكَ لي مع غِناكَ عَنِّي»[(١)].

وفي أثر آخر: «يَا عَبدِي، وَحَقِّي إني لك مُحِبٌّ، فبِحَقِّي عليكَ كُن لي مُحِبًّا»[(٢)].

وروي: «يا دَاودُ حَبِّبْنِي إلى عِبَادِي، وحَبِّبْ عِبَادِي إليَّ، مُرْهُم بطاعتي فَأُحِبَّهُمْ، وذَكِّرْهُم آلائِي فَيُحِبُّوني؛ فإنهم لا يعرفون مني إلا الحَسَنَ الجميلَ»[(٣)].

وهو سبحانه كما قال، كل ما خلقه فإنه من نِعَمِهِ على عباده؛ ولهذا يقول: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٣][(٤)]، والخيرُ بيديهِ؛ لا يأتي بالحسناتِ إلا هو، ولا يذهب بالسيئات إلا هو، ولا حول ولا قوة إلا به، ولا ملجأ ولا مَنجَى منه إلا إليه.

ووُدُّهُ سبحانه هو لمن تاب إليه وأناب إليه؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فلا يَستوحِشْ أهلُ الذنوبِ وينفرون منه، كأنهم حُمُرٌ مستنفِرَة، فإنه ودودٌ رحيمٌ بالمؤمنين، يحبّ التوابين، ويحب المتطهرين.

ولهذا قال شعيب: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، وقال هنا: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]، فذكر «الودود» في الموضعين؛ لبيان مودّته للمذنب إذا تاب إليه، بخلاف القاسي الجافي الغليظ الذي لا ودّ فيه»[(٥)].

---

(١) أورده أبو نعيم في حلية الأولياء: (١٠/ ٣٤) عن أبي يزيد البسطامي.

(٢) أورده الغزالي في إحياء علوم الدين: (٤/ ٢٩٦)، وقال: «وفي بعض الكتب» ثم ذكره ولم ينسبه لأحد.

(٣) أورد الغزالي بنحوه في إحياء علوم الدين: (٤/ ١٤٥).

(٤) قد تكررت هذه الآية في هذه السورة اثنان وثلاثون مرة.

(٥) النبوات: (١/ ٣٥٢ ـ ٣٦٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وما يذكر في الإسرائيليات: «إن الله قال لداود: أما الذنب، فقد غفرناه، وأما الودّ، فلا يعود»[(١)]، فهذا لو عرفت صحته، لم يكن شرعًا لنا، وليس لنا أن نبني ديننا على هذا؛ فإن دين محمد في التوبة جاء بما لم يجئ به شرع مَن قبله؛ ولهذا قال: **(أَنَا نَبِيُّ الرَّحْمَةِ، وَأَنَا نَبِيُّ التَّوْبَةِ)**[(٢)]، وقد رفع به من الآصار والأغلال ما كان على من قبلنا.

وقد قال تعالى في كتابه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وأخبر أنه تعالى يفرح بتوبة عبده التائب، أعظم من فرح الفاقد لما يحتاج إليه من الطعام والشراب والمركب إذا وجده بعد اليأس[(٣)]، فإذا كان هذا فرحَ الربِّ بتوبةِ التائبِ، وتلك محبتُهُ كيف يقال: إنه لا يعود لمودته؟!

﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ - ١٦]، ولكن وُدَّه وحُبَّه بحَسَبِ ما يتقرب إليه العبد بعد التوبة، فإن كان ما يأتي به من محبوبات الحق بعد التوبة أفضلَ مما كان يأتي به قبل ذلك، كانت مودّتُهُ له بعدَ التوبةِ أعظمَ من مودّتِهِ له قبلَ التوبةِ، وإن كان أنقصَ، كان الأمرُ أنقصَ، فإن **الجزاء من جنس العمل**، وما ربك بظلام للعبيد.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **(يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ،**

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ، برقم: (٦٠٦١).

(٣) يشير إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **(للهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِه بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرِحِ)**، تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٦٩٠).

كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي، لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ؛ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ)[(١)].

ومعلوم أن أفضلَ الأولياءِ بعدَ الأنبياء همُ السابقون الأولون منَ المهاجرين والأنصار، وكانت محبةُ الربِّ لهم، ومودّتُهُ لهم بعد توبتهم منَ الكفر والفسوق والعصيان، أعظمَ محبَّةً ومودَّةً، وكلما تقربوا إليه بالنوافل بعد الفرائض أحبّهم ووَدَّهم»[(٢)].

۞ الفرع السادس عشر ۞

شرح أسماء الجلال: «الغياث»، «المغيث»

هذان الاسمان الجليلان مما لم يذكرهما شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في جَمعِهِ للأسماء الحسنى، وقد أشار إلى معانيهما في بعض مؤلفاته، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في كتاب الاستغاثة في الرد على البَكريِّ ـ: «قال العلماء المصنفون في أسماء الله تعالى: يجب على كل مكلفٍ أن يعلم أن لا غياثَ ولا مُغيثَ على الإطلاق إلا الله، وإن كل غَوثٍ فمن عنده، وإن كان جعل ذلك على يدي غيره، فالحقيقة له سبحانه ولغيره مجاز.

قالوا: من أسمائه تعالى: «المُغيثُ» و«الغِياثُ»، وجاء ذكر «المغيث» في حديث أبي هريرة، قالوا: واجتمعتِ الأمةُ على ذلك.

وقال أبو عبد الله الحَلِيميُّ: «الغِياثُ هو المُغيثُ، وأكثر ما يقال: غِياثُ المستغيثين ومعناه: المُدْرِك عبادَهُ في الشدائد إذا دعوه، ومريحهم ومخلصهم»[(٣)]، وفي خبر الاستسقاء في الصحيحين: **(اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ**

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٣٤).

(٢) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٩٤ ـ ٩٦).

(٣) المنهاج في شعب الإيمان: (١/ ٢٠٤).

أَغِثْنَا)[(١)]، يقال: أغاثه، إغاثةً، وغياثًا، وغَوْثًا، وهذا الاسم في هذا المعنى: المجيب والمستجيب؛ قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ﴾ [الأنفال: ٩]، إلا أن الإغاثة أحقُّ بالأفعالِ، والاستجابةَ أحقُّ بالأقوالِ، وقد يقع كل منهما موقع الآخر[(٢)].

قالوا: **والفرق بين المستغيث والداعي**: أن المستغيث ينادي بالغوث، والداعي ينادي بالمدعو... ومن هذا الباب قول أبي يزيد البِسْطامِيِّ[(٣)]: «استغاثة المخلوق بالمخلوق، كاستغاثة الغريق بالغريق»[(٤)]، وقول الشيخ أبي عبد الله القرشي[(٥)] المشهور بالديار المصرية: «استغاثة المخلوق بالمخلوق، كاستغاثة المسجون بالمسجون»[(٦)].

وفي دعاء موسى عليه السلام: «اللّهم لكَ الحَمدُ، وإليكَ المُشتكَى، وأنت المستعانُ، وبكَ المستغاثُ، وعليكَ التكلانُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بكَ»[(٧)]،

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٠٢).

(٢) **انظر**: الأسماء والصفات: (١/ ١٧٣)، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: (١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٣) طيفور بن عيسى بن علي، أحد مشايخ الصوفية، حُكي عنه شطحات منها قوله: «سبحاني»، «وما في الجبة إلا الله»، وقد اعتذر له بعض أهل العلم، وأساء فيه القول آخرون، توفي سنة: ٢٦١هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الصوفية للسلمي ص: (٦٧)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٨٦).

وانظر كلام شيخ الإسلام عنه في: منهاج السُّنَّة النبوية: (٥/ ٣٥٧)، رسالة إلى أبي نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٦١)، رسالة في علم الباطن والظاهر، ضمن مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٥٧).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) محمد بن سعيد القرشي، أبو عبد الله المصري، لم يفرده أهل العلم بترجمة خاصة، وجاءت له أخبار في كتب الصوفية، له كتاب في شرح التوحيد نقل عنه أبو نعيم في حلية الأولياء: (١٠/ ٣٧٧)، وذكره الكلاباذي في التعرّف لمذهب أهل التصوف ص: (٣١) باسم: أبو عبد الله هيكل القرشي.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: (٣/ ٣٥٦) برقم: (٣٣٩٤)، والمعجم الصغير: (١/ ٢١١) برقم: (٣٣٩)، والبيهقي في الدعوات الكبير ص: (١٧١) برقم: (٢٣٣)، من حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (**أَلَا أُعَلِّمُكُمُ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَكَلَّمَ بِهَا مُوسَى** عليه السلام =

ولما كان هذا المعنى هو المفهومَ منها عند الإطلاق، وكان مُختصًّا بالله، صحّ إطلاق نفيه عمَّا سواه؛ ولهذا لا يُعرَفُ عن أحد من أئمة المسلمين أنه جَوَّز مطلق الاستغاثةِ بغير الله، ولا أنكر على من نفى مطلق الاستغاثة عن غير الله، وكذلك الاستغاثة أيضًا؛ فيها ما لا يصلح إلا لله، وهي المشار إليها بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإنه لا يعينُ على العبادةِ الإعانةَ المطلقةَ إلا اللهُ، وقد يُستعان بالمخلوق فيما يقدر عليه، وكذلك الاستنصار قال الله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢]، والنصر المطلق: هو خلق ما به يُغلب العدوُّ، ولا يقدر عليه إلا الله»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «فأما لفظُ الغَوثِ والغِياثِ، فلا يستحقه إلا الله، فهو غياثُ المستغيثينَ؛ فلا يجوزُ لأحد الاستغاثةُ بغيرِهِ، لا بمَلَكٍ مُقرَّبٍ، ولا نبيٍّ مرسلٍ»[(٢)].

❁ ❁ ❁

= حِينَ جَاوَزَ البَحْرَ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ؟! فَقُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ) فذكره، قال الطبراني في الأوسط: «لم يروِ هذا الحديثَ عن الأعمش إلا وكيع، ولا عن وكيع إلا زكريا، تفرد به جعفر، ولا يروى عن رسول الله إلا بهذا الإسناد»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (١٠/١٨٣): «رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه من لم أعرفهم»، وقال محقق الدعوات الكبير: «إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن نافع»، وضعفه الألباني كما في ضعيف الترغيب والترهيب للمنذري برقم: (١١٥٠).

(١) الاستغاثة في الرد على البكري ص: (٢٠٠ ـ ٢٠٤)، **وانظر**: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (١١/٤٣٧).

المبحث الثاني

شرحه للأسماء المقترنة والمضافة

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: شرحه للأسماء المقترنة.**
- **المطلب الثاني: شرحه للأسماء المضافة.**

المطلب الأول

شرحه للأسماء المقترنة

كما سبق بيانه من خلال كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من مؤلفاته أن من أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ ما لا يطلق إلا مقرونًا بغيره، فَيَجْري مَجرَى الاسمِ الواحد؛ لِمَا في دَلالةِ ذلك على العموم والكمال الذي يستحِقُّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وما في إطلاق أحدِ الاسمينِ من إيهامِ وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بالنقص؛ الذي هو منزه عنه[1].

وقد أفرد شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ بعضَ الأسماء الحسنى التي من هذا النوع بجملة من التقريراتِ في بيان معانيها ودلالاتها، وما يتعلق بها من حِكَمٍ في اقترانِها، يَحسُنُ إبرازُها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: شرحه لأسماء الجلال: «الأول الآخر» و«الظاهر الباطن».

---

(١) **انظر:** ص: (٢٩٨) وما بعدها من هذه الرسالة.

الفرع الثاني: شرحه لأسماء الجلال: «المعطي المانع»، و«المعز المذل»، و«النافع الضار»، و«الرافع الخافض».

الفرع الثالث: إشارته لأسماء مقترنة أخرى:

وقد رأيت إدماجَ جهودِهِ في شرح هذه الأسماء حسَبَ الفروع المذكورة؛ تفاديًا للتكرار الذي قد يحصل من إفراد شرحه لكل اسم على حِدَة، فإن معظم نصوصه تجمع الكلام على أسماء الله: «الأول الآخر» و«الظاهر الباطن» من جهة، وعلى أسماء الله: «المعطي المانع»، و«المعز المذل»، و«النافع الضار»، و«الرافع الخافض» من جهة أخرى.

الفرع الأول

شرح أسماء الجلال: «الأول والآخر» و«الظاهر والباطن»

أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى جملة من التقريرات المتعلقة بأسماء الله تعالى: «الأول الآخر»، و«الظاهر الباطن» في العديد من المواطن المتناثرة في بديع مؤلفاته، ومن ذلك:

تقريره لتفسير الأسماء الأربعة بنصّ الحديث:

كثيرًا ما يورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ نصَّ الحديث المتقدم تفسيرًا للآية، وأنه هو الدالُّ على معاني هذه الأسماء، ويُتبِعُهُ بشيءٍ منَ الإيضاح من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي ذلك يقول: «فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة؛ عن النبي ﷺ أنه كان يقول: **(أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ)**[1]، وهذا موافقٌ ومُفسِّر لقوله تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾»[2].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

(٢) رسالة في شرح حديث: **(كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ)** ص: (٩٦)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٨/٢١٦)، الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٤٠٦)، الاستقامة: (١/١٢٩، ١٣١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «ثم قال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وفي الصحيح: **(أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ)** إلخ، فإذا كان هو الأولَ، كان هناك ما يكون بعده، وإذا كان آخرًا، كان هناك ما الربُّ بعده، وإذا كان ظاهرًا ليس فوقه شيءٌ، كان هناك ما الربُّ ظاهرٌ عليه، وإذا كان باطنًا ليس دونه شيء، كان هناك أشياءُ نفى عنها أن تكون دونه»[(١)].

۞ الاستدلال باسمَي الجلالِ: «الظَّاهِرِ والباطِنِ» على عُلُوِّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ومباينتِهِ لخَلقِهِ:

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال الله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحديد: ١]، فجميعُ ما في السمٰواتِ والأرض يسبح لله؛ ليس هو الله، ثم قال تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٢، ٣].

وفي صحيح مسلم عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كان يقول في دعائه: **(اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا، أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ؛ اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ وَأَغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ)**[(٢)]، ثم قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]:

فذكر أن السمٰوات والأرض ـ وفي موضع آخر: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾

---

(١) مجموع الفتاوى: (٥/١٢٣)، وانظر: (٥/٢٢٨).

(٢) تقدم تخريجه، انظر: ص: (٢٠٦).

[الفرقان: ٥٩][(١)]، مخلوقٌ له، مسبِّحٌ له، وأخبر سبحانه أنه يعلم كل شيء. . .

وأجمَعَ سلفُ الأُمة وأئمتها على أن الربَّ تعالى بائن من مخلوقاته، يُوصَفُ بما وَصَفَ به نفسَهُ، وبما وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، يوصف بصفات الكمال دون صفات النقص، ويُعلم أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره عن النبي ﷺ أنه كان يقول: (**اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**)[(٣)]، وهذا نصٌّ في أن الله ليس فوقه شيءٌ، وكونه الظاهرَ صفةٌ لازمةٌ له؛ مثل كونه الأولَ والآخِرَ، وكذلك الباطنُ، فلا يزال ظاهرًا؛ ليس فوقه شيءٌ، ولا يزال باطنًا؛ ليس دونه شيء.

وأيضًا: فحديثُ أبي ذر وأبي هريرة وقتادة المذكور في تفسير هذه الأسماء الأربعة الذي فيه ذكر الإدلاءِ[(٤)] ـ قد ذكرناه في «مسألة

---

(١) الآية بتمامها: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان ص: (٢٤٣ ـ ٢٤٨)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١١/٢٤٨ ـ ٢٥٠).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

(٤) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما نبي الله ﷺ جالس وأصحابه، إذ أتى عليهم سحابٌ، فقال نبي الله ﷺ: (**هَلْ تَدْرُونَ مَا هَذَا؟**! فَقَالُوا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **هَذَا العَنَانُ، هَذِهِ رَوَايَا الأَرْضِ، يَسُوقُهَا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْكُرُونَهُ وَلَا يَدْعُونَهُ**، قَالَ: **هَلْ تَدْرُونَ مَا فَوْقَكُمْ؟** قَالُوا: الله وَرَسُوله أعلَم، قَالَ: **فَإِنَّهَا الرَّقِيعُ: سَقْفٌ مَحْفُوظٌ، وَمَوْجٌ مَكْفُوفٌ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا؟**! قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا خَمْسُ مِئَةِ سَنَةٍ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا فَوْقَ ذَلِكَ؟**! قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **فَإِنَّ فَوْقَ ذَلِكَ سَمَاءَيْنِ، مَا بَيْنَهُمَا خَمْسُ مِئَةِ سَنَةٍ، حَتَّى عَدَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، مَا بَيْنَ كُلِّ سَمَاءَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا فَوْقَ ذَلِكَ؟**! قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **فَإِنَّ فَوْقَ ذَلِكَ العَرْشُ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ بُعْدُ مَا بَيْنَ السَّمَاءَيْنِ**، =

= ثُمَّ قَالَ: **هَلْ تَدْرُونَ مَا الَّذِي تَحْتَكُمْ؟** قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **فَإِنَّهَا الأَرْض**، ثُمَّ قَالَ: **هَلْ تَدْرُونَ مَا الَّذِي تَحْتَ ذَلِك؟** قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **فَإِنَّ تَحْتَهَا أَرْضًا أُخْرَى بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، حَتَّى عَدَّ سَبْعَ أَرَضِينَ، بَيْنَ كُلِّ أَرْضَيْنِ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِئَةِ سَنَةٍ**، ثُمَّ قَالَ: **وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّكُمْ دَلَّيْتُمْ رَجُلًا بِحَبْلٍ إِلَى الأَرْضِ السُّفْلَى، لَهَبَطَ عَلَى اللهِ**، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾».

قال أبو عيسى: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، قال: ويروى عن أيوب ويونس ابن عبيد وعلي بن زيد، قالوا: لم يسمعِ الحسنُ من أبي هريرة، وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا: إنما هبط على علمَ الله وقدرته وسلطانه، وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو على العرش؛ كما وصف في كتابه»، جامع الترمذي، كتاب التفسير، باب ومن سورة الحديد، برقم: (٣٢٢٠)، وضعفه الألباني.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢/ ٣٧٠)، وقال محققو المسند: «إسناده ضعيف»: (١٤/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣) (ط الرسالة).

وابن أبي عاصم في السُّنَّة: (١/ ٢٥٤) برقم: (٥٧٨)، وقال الألباني في تخريجه: «إسناده ضعيف».

وأبو الشيخ في العظمة: (٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦٢) برقم: (٢٠١).

والجورقاني في الأباطيل والمناكير: (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) برقم: (٦٧)، وقال: «هذا حديث لا يُرجع منه إلى صحة».

والبيهقي في الأسماء والصفات: (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩) برقم: (٨٤٩)، وقال: «في رواية الحسن عن أبي هريرة ﷺ انقطاع، ولا ثبت سماعه من أبي هريرة».

والذهبي في العلو للعلي العظيم: (١/ ٥٨٦) برقم: (١٤٤)، وقال: «رواته ثقات، وقد رواه أحمد في مسنده... وهو في جامع الترمذي، لكن الحسن مدلس، والمتن منكر، لا أعرف وجهه، وقوله: (**لَهَبَطَ عَلَى اللهِ**): يريد معنى الباطن، ألا ترى النبي ﷺ في الحديث كيف تلا ذلك، وذلك مطابق لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾؛ أي: بالعلم».اهـ، كما أعلَّ الحديثَ ابنُ الجوزي في العلل المتناهية: (١/ ٢٧ ـ ٢٨)، وتكلم عليه ابن القيم مفصلًا؛ كما في مختصر الصواعق: (٣/ ١٢٥٧ ـ ١٢٦٨).

وأعلّه أيضًا شيخ الإسلام نفسه كما في الرسالة العرشية، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق زمرلي) ص: (١٣٥ ـ ١٣٦)؛ حيث قال: «وهو منقطع؛ فإن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولكن يقويه حديث أبي ذر المرفوع، فإن كان ثابتًا فمعناه موافق لهذا».اهـ.

ورواية أبي ذر المشار إليها أخرجها البزار في مسنده؛ كما في البحر الزخار: (٩/ ٤٦٠) برقم: (٤٠٧٥)، وابن أبي شيبة في العرش ص: (٣٤٥ ـ ٣٤٧)، برقم: (١٧)، وأبو الشيخ في العظمة: (٢/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨)، برقم: (١٩٩).

والبيهقي في الأسماء والصفات: (٢/ ٢٨٩) برقم: (٨٥٠) وقال: «وروي من وجه آخر منقطع عن أبي ذر ﷺ مرفوعًا»، ثم ذكره. =

الإحاطة»[١]، وهو مما يبين أن الله لا يزال عاليًا على المخلوقات مع ظهوره وبطونه، وفي حال نزوله إلى السماء الدنيا»[٢].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في السياق نفسه: «وهم[٣] يحتجون بنصوص المعية والقرب، ويتأولون نصوصَ العُلُوِّ والاستواءِ، وكل نصٍّ يحتجون به حُجَّةٌ عليهم؛ فإن المعيةَ أكثرها خاصَّة بأنبيائه وأوليائه، وعندهم أنه في كل مكان، وفي نصوصِهم ما يبين نقيضَ قولهم؛ فإنه قال: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحديد: ١]، فكل مَن في السماوات والأرض يُسبِّح، والمُسبَّح غيرُ المُسبِّح، وقال: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢]؛ فبين أن المُلك له، ثم قال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾

= والجورقاني في الأباطيل: (١/ ١٩٩ ـ ٢٠١) برقم: (٦٣ ـ ٦٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية: (١/ ٢٦)، وقالا: «هذا حديث منكر».

وأما رواية قتادة فقد أخرجها الطبري في جامع البيان: (٢٧/ ٢١٦) مرسلًا فلعله هو المحفوظ.

وقد تعقب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من فسّر الإدلاء بالعلم، وقال في الردّ على ذلك: «وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد، من جنس تأويلات الجهمية؛ بل بتقدير ثبوته يكون دالًّا على الإحاطة، والإحاطة قد عُلم أن الله قادر عليها، وعُلم أنها تكون يوم القيامة بالكتاب والسُّنَّة، وليس في إثباتها في الجملة ما يخالف العقل ولا الشرع؛ لكن لا نتكلم إلا بما نعلم، وما لا نعلمه، أمسكنا عنه»، الرسالة العرشية، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق زمرلي) ص: (١٣٨).

وقال في بيان معنى الإدلاء في الحديث: «فإن قوله: **(لَوْ أَدْلَى أَحَدُكُمْ بِحَبْلٍ، لَهَبَطَ عَلَى اللهِ)**، إنما هو تقديرٌ مفروضٌ؛ أي: لو وقع الإدلاء، لوقع عليه؛ لكنه لا يُمكن أن يُدلي أحد على الله شيئًا؛ لأنه عالٍ بالذات، وإذا أُهبط شيء إلى جهة الأرض، وقف في المركز، ولم يصعد إلى الجهة الأخرى؛ لكن بتقدير فرض الإدلاء، يكون ما ذكر من الجزاء»، الرسالة العرشية، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق زمرلي) ص: (١٣٦).

وانظر: مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٧١، ٥٧٤)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٩).

(١) المراد بها: الرسالة العرشية، مطبوعة ضمن جامع الرسائل: (تحقيق زمرلي) ص: (١٣٥ ـ ١٣٨)، وهي أيضًا ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٧١ ـ ٥٧٤).

(٢) شرح حديث النزول ص: (٤٦٢ ـ ٤٦٣)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٥/ ٥٨١).

(٣) القائلون بأن الله بذاته في كل مكان، من النجارية، والجهمية، والصوفية، وأهل وحدة الوجود.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وفي الصحيح: **(أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ)** إلخ[١]، فإذا كان هو الأولَ، كان هناك ما يكون بعدَهُ، وإذا كان آخِرًا، كان هناك ما الربُّ بعده، وإذا كان ظاهرًا ليس فوقه شيء، كان هناك ما الربُّ ظاهرٌ عليه، وإذا كان باطنًا ليس دونه شيء، كان هناك أشياءُ نفى عنها أن تكون دونه»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **(أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ)**، والباري ﷻ فوق العالم فوقيةً حقيقية ليست فوقية الرتبة، كما أن التقدم على الشيء قد يقال: إنه بمجرد الرتبة كما يكون بالمكان؛ مثل تقدم العالم على الجاهل، وتقدم الإمام على المأموم، فتقدم الله على العالم ليس بمجرد ذلك؛ بل هو قبله حقيقة، فكذلك العُلُوُّ على العالم قد يقال: إنه يكون بمجرد الرتبة؛ كما يقال: العالم فوق الجاهل، وعلو الله على العالم ليس بمجرد ذلك؛ بل هو عال عليه عُلُوًّا حَقيقيًّا، وهو العُلُوُّ المعروفُ والتقدم المعروف»[٣].

۞ تقريره لوجوب الاقتران بين اسمَي الجلالِ: «الظاهر والباطن» ودَلالةُ ذلك:

فقد نصَّ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ـ كما سبق بيانه ـ أن الأسماءَ المقترنةَ تَجرِي مَجرَى الاسمِ الواحدِ؛ لِمَا في اقترانها منَ الدَّلالةِ على الكمالِ، ودفع توهم النقصِ الذي قد يتبادر من إطلاقها مفردةً، وفي تقريرِ خُصوصِ ذلك بهذينِ

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/ ١٢٣)، **وانظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٤٨٩).

(٣) بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٣٩٠)، **وانظر**: (٣/ ٦٧٤ ـ ٦٧٥، ٧٥٤ ـ ٧٥٧)، (٤/ ٣٦ ـ ٤٤)، (٥/ ١٧٦، ١٧٨ ـ ١٧٩)، مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، النبوات: (٧٥٧ ـ ٧٥٨).

الاسمين، «الظاهر الباطن»، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يجئ هذا الاسمُ «الباطن» في قوله: (**وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**)، إلا مقرونًا بالاسم «الظاهر» الذي فيه ظهوره وعُلُوه؛ فلا يكون شيءٌ فوقَهُ؛ لأن مجموعَ الاسمين يدلان على الإحاطةِ والسَّعَةِ، وأنه الظاهرُ؛ فلا شيءَ فوقَهُ، والباطنُ فلا شيءَ دُونَهُ»[١].

۞ تقريره لدَلالةِ اسمَيِ الجلالِ: «الأول والآخر» على عدمِ الابتداء وعدمِ الانتهاء:

وفي تقرير ذلك يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنه إذا وجب أن يكون الأوَّلَ والآخِرَ؛ لم يجز أن يسبقَهُ شيءٌ أو يتأخَّرَ عنه شيءٌ؛ كما قال النبيُّ ﷺ: (**أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**)؛ لكن الأول والآخر لا ابتداء له ولا انتهاء، وإذا لم يكن له نهايةٌ ولا حدٌّ منَ الوجهينِ جميعًا، ظهر فيه امتناعُ أن قبلَهُ أو بعدَهُ شيءٌ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخَرَ مقررًا لنفس المعاني بشيء من التفصيل ـ: «فالأولُ ليس قبلَه شيءٌ، إذ هو خالقُ كلِّ شيءٍ، والآخِرُ ليس بعدَهُ شيءٌ؛ **أي**: إليه يصيرُ العبادُ، وتنتهي الحركاتُ؛ كما قال: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢]؛ **أي**: الغاية، لا يراد بذلك أن الأشياءَ تعدم، ويكون هو بعدَ وجودِها، وإنما هو آخِرُها كما كان أَوَّلَها، فمنه ابتدأتْ وإليه تعودُ، كما يقال: ما بعد هذا غاية.

فالآخِرُ قد يعني به: في الوجود، وقد يعني به: في الغاياتِ المقصودةِ، فإذا عنى به: الآخِرَ بعد كل موجود، لم يدلَّ على الغايةِ، وإذا قيل: أنت الآخِرُ؛ **أي**: الغاية والمنتهَى لكلِّ موجودٍ، فليس بعدَكَ ما يوجد ويُطلَبُ، كان هذا المعنى أبلغَ، مع أن قولَهُ: «الآخِر» يَعُمُّ القسمَينِ، كما أن قوله:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٧٥٥ ـ ٧٥٦)، **وانظر**: (٥/ ١٧٤).

«الأول» ظاهر من كونه موجودًا أولًا، وقد تضمن: «أنت الأول» في المقصود؛ كما قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وغيرك إنما يُقصَدُ بالقَصدِ الثاني، لا بالقَصدِ الأولِ؛ لكن هذا المعنى ليس وَحدَهُ ظاهرَ الحديثِ؛ لكن يقال: الحديثُ أشار إليه مع المعنى الظاهر.

وأما قوله: (أَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ)، فظهور الآخِرية في كونه الغايةَ المقصودةَ أظهَرُ من ظُهورِ الأوليَّةِ؛ في كونه أَوَّلَ في القصد والإرادة»[١].

تقريره لانتظام نوعَي الإرادةِ الكونيَّةِ والشرعيَّةِ معنَى اسمَي الجلالِ: «الأوَّلِ والآخِرِ»:

قرر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الإرادة الإلـٰهية بنوعَيْها؛ الكونيةِ القَدَريةِ والشرعيةِ الدينيةِ ـ: إنما هي من مقتضيات اسميه تعالى: «الأول» و«الآخر»، وفي تقرير ذلك يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الإرادة نَوعانِ: منها ما هو بمقتضَى الربوبيةِ؛ وهي الإرادةُ الكونيةُ، ومنها ما هو بمقتضَى الإلـٰهيةِ؛ وهي الإرادة الدينية، **فالأولى**: إرادة فاعلية، **والثانية**: إرادةٌ غائيةٌ، الأولى من اسمه: «الأول»، والثانية من اسمه: «الآخِر»، **الأولى**: يكون الرب بها مريدًا إرادةَ تكوينٍ وربوبيةٍ؛ ولذلك قد يكون مريدًا، **والثانية**: يكون الربُّ مريدًا إرادةَ حُبٍّ ورِضًا وإلـٰهيَّةٍ، والعبدُ أيضًا مريدًا إرادةَ عبادةٍ وديانةٍ وإنابةٍ وإرادةَ قَصدٍ، وقد يكون بها مُرادًا إرادةَ ربوبيةٍ إذا حصل ذلك»[٢].

إشارته إلى بعضِ التفسيراتِ المنحرفةِ لمعاني هذه الأسماءِ الأربعة والرد عليها:

رَدَّ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ على بعضِ التفسيراتِ التي أطلقها بعض من

(١) فصل في أن التوحيد الذي هو إخلاص الدين لله أصل كل خير، ضمن المجموعة العلية: (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

(٢) فصل في حق الله على عباده وقسمه من أم القرآن، ضمن المجموعة العلية: (٢/ ١١٥).

انحرف في هذا الباب لاسمَي الجلال: «الظاهر الباطن»؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله تعالى: «هو الظاهر» ضُمِّنَ معنَى: العَالِي؛ كما قال: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، ويقال: ظهر الخطيب على المنبر، وظاهر الثوب: أعلاه، بخلاف بطانته، وكذلك ظاهر البيت أعلاه، وظاهر القول: ما ظهر منه وبان، وظاهر الإنسان خلاف باطنه، فكلما علا الشيء، ظهر؛ ولهذا قال: (**أَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ**)؛ فأثبت الظهور وجعل موجَبَ الظهورِ أنه ليس فوقه شيء، ولم يقل: ليس شيءٌ أبينَ منك، ولا أعرف.

وبهذا تبين خطأ من فسَّر «الظاهر» بأنه المعروف؛ كما يقوله من يقول: «الظاهرُ بالدليلِ، الباطنُ بالحجاب»، كما في كلام أبي الفرج[١] وغيره[٢]، فلم يذكر مراد الله ورسوله، وإن كان الذي ذكره له معنًى صحيحٌ، وقال: (**وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**)، فيهما معنى الإضافة، لا بد أن يكون البطونُ والظهورُ لمن يُظهِر ويُبطِنُ، وإن كان فيهما معنى التجلِّي والخفاءِ، ومعنًى آخَرُ كالعُلُوِّ في الظهور؛ فإنه سبحانه لا يوصف بالسُّفُول.

وقد بَسَطْنا هذا في الإحاطة[٣]؛ لكن إنما يظهر من الجهة العالية علينا، فهو يظهر علمًا بالقلوب وقصدًا له ومعاينةً إذا رُئِي يومَ القيامةِ، وهو بادٍ عالٍ ليس فوقَهُ شيءٌ، ومن جهة أخرى يُبطِنُ فلا يُقصد منها ولا يُشهد، وإن لم يكن شيءٌ أدنى منه؛ فإنه من ورائهم محيطٌ، فلا شيء دونه سبحانه»[٤].

كما أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى تفسير الملاحدة من القرامطة النفاة لأسماء الله الحسنى لبعض أسمائه تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَفقَ منهجِهم الباطنيِّ، ومن تلك

---

(١) هو: عبد الرحمٰن بن علي بن محمّد أبو الفرج ابن الجوزي.

(٢) لم أقف عليه، والله أعلم.

(٣) تكلم شيخ الإسلام عن هذا الموضوع في الرسالة العرشية، ضمن جامع الرسائل: (تحقيق زمرلي) التي تسمى أيضًا بالإحاطة، **انظر**: ص: (١٣٥ ـ ١٣٩).

(٤) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

الأسماء التي تعرضوا لتفسيرها: أسماء الجلال: «الأول والآخر»، و«الظاهر والباطن»، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فليتدبر المؤمنُ العليمُ كيفَ أُلزِمَ هؤلاءِ الزنادقةِ المَلاحدةِ المنافقونَ، الذين هم أكفرُ منَ اليهودِ والنصارى ومشركي العرب؛ كالمعتزلة ونحوِهم من نفاة الصفات ـ: نَفْيَ أسماءِ الله الحسنى، وأن تكون أسماؤه الحسنى لبعض المخلوقات، فيكون المخلوقُ هو المُسمَّى بأسمائه الحسنى؛ كقوله في «الأول» و«الآخِرِ» و«الظَّاهِرِ» و«الباطنِ» ـ: أن «الظاهر» هو محمدٌ الناطقُ، و«الباطنَ» هو عليٌّ الأساسُ، ومحمد هو «الأول»، وعلي هو «الآخر»... وأمثال هذه التأويلات المعروفة عن القرامطة، وأصل كلامهم استدلالُهُم بما يزعمونه من نَفيِ التشبيهِ، وإلزامُهم لكل مَن وافقهم على شيء منَ النفيِ بطَردِ مقالتِهِ، واتباع لوازمها، ولازمها التعطيل الذي يصدونه»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا ـ في مقالة ابن عربي المُلحِد والردّ عليه ـ: «وقال: «ومن أسمائه الحُسنى العَلِيُّ، على من يكون عَلِيًّا، وما ثَمَّ إلا هو؟! أو عن ماذا يكون عَلِيًّا، وما هو إلا هو! فعُلوه لنفسه، وهو من حيث الوجود عين الموجودات، فالمُسمَّى محدثات هي العَلِية لذاتها وليست إلا هو»[(٢)].

وقد نقل عن أبي سعيد الخرَّاز[(٣)] أنه قيل: بماذا عرفتَ ربك؟ قال: بجَمعِهِ بينَ الأضدادِ، وقرأ قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١١٣).

(٢) فصوص الحكم ص: (٧٦)، والنص فيه بعض الفروق مع ما أورده شيخ الإسلام، وهو كما في الفصوص: «ومن أسمائه العَلِيُّ: على من، وما ثم إلا هو، فهو العلي لذاته أو عن ماذا؟ وما هو إلا هو، فعلوه لنفسه، ومن حيث الوجود، فهو عين الموجودات فالمُسمى محدثات هي العلية لذاتها وليس إلا هو».

(٣) أحمد بن عيسى أبو سعيد الخراز البغدادي، شيخ الصوفية، صحب السري السقطي وذا النون المصري، وأول من تكلم في الفناء والبقاء فأحدث بذلك شرًا كبيرًا، وبابًا عظيمًا لكل اتحادي، يعدونه في الإمامة بعد الجنيد، ومن أقواله: «كل باطن يخالف ظاهرًا فهو باطل»، توفي سنة: ٢٨٦هـ، وقيل: ٢٧٧هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ مدينة دمشق: (١٢٩/٥)، سير أعلام النبلاء: (٤١٩/١٣).

أراد بذلك أنه مجتمع في حقه سبحانه ما يتضادُّ في حقِّ غيرِهِ؛ فإن المخلوقَ لا يكون أولًا آخِرًا، باطنًا ظاهرًا[(١)].

وقد ثبت في الصحيح عن النبيِّ ﷺ أنه كان يقول: **(أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ)**[(٢)].

فجاء هذا المُلحِدُ وفسَّر قولَ أبي سعيد بأن المخلوقَ هو الخالق، فقال: «قال أبو سعيد: وهو وجهٌ من وُجوهِ الحقِّ، ولسانٌ من ألسنتِهِ ينطِقُ عن نفسِهِ، بأن الله لا يُعرَفُ إلا بجَمعِهِ بين الأضدادِ في الحكم عليه بها؛ فهو الأولُ والآخِرُ والظاهرُ والباطنُ، فهو عينُ ما ظهر، وهو عينُ ما بطن في حال ظهوره، وما ثَمَّ من يراه غيره، وما ثَمَّ مَن بَطَنَ عنه سِواهُ، فهو ظاهرٌ لنفسِهِ، باطنٌ عن نفسِهِ، وهو المُسمَّى أبو سعيد الخراز وغير ذلك من أسماء المحدثاتِ»[(٣)].

فقد نبّه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ـ من خلال هذه النقول ـ إلى ما وقع فيه بعض الغلاة منَ المبتدعةِ في تفسيرِ هذه الأسماءِ الحُسنى بالتفسير الباطنيِّ الموافقِ لمنهجِهمْ الاعتقاديِّ المنحرفِ، وقام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بالردّ الوافي على هذه الأباطيل التي كثيرًا ما يُصرّح شيخُ الإسلام أن نقلها مع التصور الصحيح لها، كافٍ في بيانِ بُطلانها[(٤)].

---

(١) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٥/١٠١ ـ ١٠٢)، بغية المرتاد ص: (٤٠٤ ـ ٤٠٥).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عن مذهب الباطنية من أهل الحلول والاتحاد وأصحاب وحدة الوجود: «اعلم هداك الله وأرشدك، أن تصوّر مذهب هؤلاء كافٍ في بيان فساده، لا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة؛ لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم؛ لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة؛ بل وهم أيضًا لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه؛ ولهذا يتناقضون كثيرًا في قولهم».اهـ، حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/١٣٨).

۞ الفرع الثاني ۞

شرح أسماء الجلال: «المعطي المانع»، و«المعز المذل»، و«النافع الضار»، و«الرافع الخافض»

أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى جملة منَ التقريراتِ المتعلقةِ بهذه الأسماء الحسنى في العديد من المواضع المتناثرةِ في بديع مؤلفاتِهِ، ومن ذلك:

۞ تقريره لوجوبِ اقترانِ هذه الأسماءِ وإجرائها مُجْرَى الاسمِ الواحدِ:

سبق بيان تقرير شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأسماء المقترنة تَجرِي مَجرَى الاسمِ الواحدِ، لِمَا في اقترانِها منَ الدَّلالَةِ على الكمال، ودفع توهم النقصِ الذي قد يتبادَرُ من إطلاقها مفردةً، وفي تقرير خصوص ذلك بهذه الأسماء المرادِ شرحُها ـ: قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في معرض حديثه عن الشر وأنه لا يضاف إلى الله عَزَّ وَجَلَّ إلا على أحد أوجه ثلاثة، فالأول منها ـ: «أن يدخل في عموم المخلوقاتِ؛ فإنه إذا دخل في العموم، أفاد عموم القدرةِ والمشيئةِ والخَلقِ، وتَضمَّنَ ما اشتَمَلَ عليه من حكمةٍ تتعلق بالعُمومِ.

وإما أن يضافَ إلى السببِ الفاعلِ، وإما أن يحذف فاعله:

فالأول: كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ونحو ذلك، ومن هذا الباب أسماء الله المقترنة؛ «**كالمُعطِي المانعِ**»، و«**الضَّارِّ النافعِ**»، «**المُعِزِّ المُذِلِّ**»، «**الخافضِ الرافعِ**»، فلا يفرد الاسم: «المانع» عن قرينه، ولا «الضارُّ» عن قرينه؛ لأن اقترانَهُما يدلُّ على العموم، وكل ما في الوجود؛ من رحمة ونفع ومصلحة، فهو من فَضلِهِ تعالى، وما في الوجود من غير ذلك، فهو من عَدلِهِ، فكل نعمةٍ منه فَضلٌ، وكل نِقمةٍ منه عَدلٌ؛ كما في الصحيحين: عن النبي ﷺ أنه قال: (**يَمِينُ اللهِ مَلْأَى؛ لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ، أَرَأَيْتُم مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ؟! فَإِنَّهُ لَمْ**

يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى القِسْطُ؛ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ)[١]، فأخبر أن يده اليمنى فيها الإحسان إلى الخلق، ويده الأخرى فيها العَدلُ والمِيزانُ؛ الذي به يخفض ويرفع، فخَفضُهُ ورفعُهُ من عدله، وإحسانُهُ إلى خَلقِهِ من فَضلِهِ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في كلام مشابه لِمَا قبله، في عدم جواز إضافة الشر إلى الله تعالى مطلقًا، وإنما يُذكر في أحد الوجوه الثلاثة التي تقدم بيانها، قال ـ: «ولهذا إذا ذكر باسمه الخاصِّ، قُرِنَ بالخير؛ كقوله في أسمائه الحسنى: «الضار النافع»، «المعطي المانع»، «الخافض الرافع»، «المعز المذل»؛ فجَمَعَ بينَ الاسمين؛ لِمَا فيه منَ العُمومِ والشمولِ الدالِّ على وحدانيتِهِ، وأنه وَحدَهُ يفعل جميع هذه الأشياء؛ ولهذا لا يُدعى بأحد الاسمين؛ كالضارِّ والنافعِ والخافضِ والرافع؛ بل يذكران جميعًا؛ ولهذا كان كل نعمة منه فضلًا، وكلُّ نِقمةٍ منه عَدْلًا»[٣].

ومن ذلك أيضًا قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الشرَّ لم يَرِدْ في أسمائِهِ، وإنما ورد في مفعولاته، ولم يُضَفْ إليه إلا على سبيل العموم، أو أضافه إلى السبب المخلوق، أو بحذفِ فاعِلِهِ[٤]؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، و: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، وكأسمائه المقترنة؛ مثل: «المعطي المانع»، «الضارُّ النافع»، «المُعِزُّ المُذِلُّ»، «الخافضِ الرافع»، وكقوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، وكقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وكقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٤١٨).
(٢) أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٤ ـ ٩٥).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية: (٥/ ٤١٠).
(٤) **انظر**: في أنواع الإضافة الثلاثة: مجموع الفتاوى: (٨/٤٤٧، ٥١١ ـ ٥١٢)، (١٤/ ٢١)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ٩٤)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/١٤٢ ـ ١٤٤)، (٥/ ٤١٠)، الحسنة والسيئة ص: (٥٢ ـ ٥٣)، فصل في قوله ﷺ: (**سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ العَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لا إِلَـهَ إِلَّا أَنْتَ**)، ضمن جامع المسائل: (١/ ١٦١).

[الجن: ١٠]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح: (وَالخَيْرُ بِيَدَيْكَ، والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)[١]، وسواء أريد به: أنه لا يُضاف إليك، ولا يُتقرب به إليك[٢]، أو قيل: إن الشرَّ إما عدم، وإما من لوازم العدم[٣]، وكلاهما ليس إلى الله؛ فهذا يبين أنه سبحانه إنما يضاف إليه الخير.

وأسماؤه تدل على صفاته، وذلك كله خير حسن جميل، ليس فيه شر، وإنما وقع الشر في المخلوقات؛ قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ۝ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥]؛ فجعل المغفرةَ والرحمةَ من معاني أسمائه الحسنى التي يُسمِّي بها نفسَهُ، فتكون المغفرةُ والرحمةُ من صفاته، وأما العقابُ الذي يتصل بالعباد، فهو مخلوق له وذلك هو الأليمُ، فلم يقل: وإني أنا المُعَذِّبُ، ولا في أسمائه الثابتة عنِ النبيِّ ﷺ اسمُ المنتقم، وإنما جاء المنتقم في القرآن مقيدًا؛ كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾، وجاء معناه مضافًا إلى الله؛ في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾، وهذه نكرة في سياق الإثبات، والنكرةُ في سياقِ الإثباتِ مطلقة، ليس فيها عمومٌ على سبيل الجمع؛ وذلك أن الله سبحانه حكيمٌ رحيمٌ، وقد أخبر أنه لم يخلق المخلوقاتِ إلا لحكمةٍ»[٤].

وفي مزيد بيان وتوضيح للحكمة من ذلك قال رَحِمَهُ اللهُ: «وقد قال مَن

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٤١٥).

(٢) **انظر** في هذين التوجيهين: منهاج السُّنَّة النبوية: (٥/٤٠٩ ـ ٤١٠)، شرح النووي على صحيح مسلم: (٥/٣٠١)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: (١٣/٥٤١).

(٣) **انظر** في هذا التوجيه: مجموع الفتاوى: (١٤/١٨ ـ ١٩، ٢٢).

(٤) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢١ ـ ١٢٢)، **وانظر**: منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/١٤٢ ـ ١٤٤)، (٥/٤٠٩ ـ ٤١١)، الحسنة والسيئة ص: (٥٢ ـ ٥٣).

قال مِنَ العلماء: إن مثل أسمائه: «**الخافضِ الرافعِ**»، و«**المُعِزِّ المُذِلِّ**»، و«**المعطي المانع**»، و«**الضارِّ النافعِ**»، لا يُذكر ولا يُدعى بأحد الاسمين الذي هو مثل: «الضارِّ» و«النافع»[1]، و«الخافض»؛ لأن الاسمين إذا ذكرا معًا، دلَّ ذلك على عموم قدرته وتدبيره، وأنه لا ربَّ غيره، وعموم خلقه وأمره فيه مدحٌ له، وتنبيهٌ على أن ما فعله من ضررٍ خاصٍّ، ومنعٍ خاصٍّ، فيه حكمةٌ ورحمةٌ بالعموم، وإذا ذُكر أحدُهما، لم يكن فيه هذا المدح، والله له الأسماء الحسنى، ليس له مَثَلُ السوء قط، فكذلك أيضًا الأسماء التي فيها عمومٌ وإطلاقٌ لما يُحمَدُ ويُذَمُّ لا توجد في أسماء الله تعالى الحسنى؛ لأنها لا تدلّ على ما يُحمَدُ الربُّ به ويمدَحُ.

لكن مثل هذه الأسماء ومثل تلك، ليس لأحد أن ينفي مضمونَها أيضًا؛ فيقول: ليس بضارٍّ، ولا خافضٍ... ونحو ذلك؛ لأن نفي ذلك باطلٌ، وإن كان إثباته يَثبُتُ على الوجهِ المتضمِّنِ مدحَ اللهِ وحَمدَهُ»[2].

فقد أوضحَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن العلة في ذكر الاسمين جميعًا وإجرائهما مُجرَى الاسم الواحدِ، الدَّلالةُ على العُمومِ الذي يفيده هذا الاجتماعُ، ودفعُ توهُّمِ النَقصِ الذي قد يُفهَم من إطلاقِ الاسم الذي فيه معنى الشرِّ، وليس هذا فحَسْبُ فإن في الاقتران مزيدَ كمالٍ من جهة الاسم الذي يدلُّ على المدحِ: المعطي، والرافع، والمعز، ونحو ذلك، وهذا ما أوضحه رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «ولهذا[3] وُصِفَ الربُّ بالعلم دونَ الجهلِ، والقدرةِ دون العجزِ، والحياةِ دون الموتِ، والسمعِ والبصرِ والكلامِ دون الصَّمَمِ والعَمَى والبكم، والضحك دون البكاءِ، والفرح دون الحُزنِ.

وأما الغَضَبُ مع الرضا، والبغضُ مع الحُبِّ، فهو أكمَلُ ممن لا يكون منه إلا الرضا والحُبُّ دونَ البُغضِ والغضبِ؛ للأمور المذمومة التي تستحق أن تذم وتبغض.

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: «المانع»، والله أعلم.

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، **وانظر**: (٤/ ٣٧ ـ ٣٩)، (٧/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٣) أي: ما سبق من النصوص الدالة على أن الله متصف بصفات الكمال منزه عن صفات النقص.

ولهذا كان اتصافه بأنه يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل: أكمل من اتصافه بمجرد الإعطاء والإعزاز والرفع؛ لأن الفعل الآخَرَ حيث تقتضي الحكمةُ ذلك أكملُ ممن لا يفعل إلا أحدَ النوعينِ، ويُخِلُّ بالآخَرِ في المحل المناسب له، ومن اعتبر هذا الباب وجده على قانون الصواب، والله الهادي لأولي الألباب»[(١)].

هذه جملةٌ من تقريرات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ المفصَّلة في بيان وجوب إجراء هذه الأسماء المقترنة مُجرَى الاسم الواحد والحكمة في ذلك، وما في الاقتران من الاحتراز عن وصف الله عَزَّ وَجَلَّ، بما لا يليق بجلاله وكماله، أو أن يضافَ إليه ما يدلُّ على نقصٍ بوجهٍ منَ الوُجوهِ.

۞ تقريره لجُملةٍ منَ المعاني الخاصَّةِ بهذه الأسماءِ:

أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ما تدل عليه أسماء الجلال: «المعطي المانع»، و«النافع الضار»، منَ المعاني الخاصة، فقال: «قول القائل عن مخلوق: إنه لا يَضُرُّ ولا ينفعُ، تارة يريد به نفيَ الاستقلال بذلك على سبيل توحيد الربوبية؛ بمعنى أن ما يجري على يديه من الضر والنفع، فالله هو خالقه، وهو الذي يجعله فاعلًا بمشيئته، أو يريد: أنه لا ينفع ولا يضر إلا بمشيئة الله تعالى وقدرته أو إرادته؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فهذا صحيح؛ فليس في المخلوقات بهذا الاعتبار شيءٌ ينفعُ ويَضُرُّ؛ إذ ليس في المخلوقاتِ شيءٌ ما يستقلُّ بإحداثِ ضررِ غيره ونفعِهِ، ولا يفعل شَيئًا إلا بإذن الله، كما ليس فيها من يُعطي ويمنع بهذا الاعتبار ولا ينبغي بهذا الاعتبار.

كما أن من أسمائه تعالى: «المعطي المانع»، «الضار النافع»، وكان النبي ﷺ يقول ـ في دبر الصلاة وفي غير هذا الموطن ـ: **(اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ)**[(٢)]، وكان يقول

---

(١) الرسالة الأكملية ص: (٣٩).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٠٨).

في رقيته: (**أَذْهِبِ البَأْسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي؛ لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ**)(١)، وفي رواية: (**لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا**)(٢)، وتارة يريد به أن الضرَّ والنَّفع المعتاد؛ مثل الصحة والمرض، والغنى والفقر، والأمنِ والخوفِ، واليُسرِ والعُسرِ ـ: لا يفعله رسولٌ ولا غيرُهُ، لا في حياته ولا بعد موته، فهذا صحيحٌ؛ بخلاف ما ظنه المشركون الغلاة من النصارى وأشباههم؛ الذين يظنون أن الأنبياء والصالحين بعد موتهم، أو في حياتهم، يُنزِلون المطرَ ويدفعون العَدُوَّ، وينبتون النباتَ، ويشفون المرضى، ونحو ذلك من الحوادث»(٣).

وفي تقرير أن المنّة في عطاء الله ﷻ؛ حتى الإيمان والعمل الصالح الذي يُوَفَّق إليه العبد ـ: إنما هو محضُ فضلٍ منه تعالى وتكرمٌ على عبده، ومع ذلك يثيب عليه الثوابَ الجزيلَ، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الله ﷻ يقول: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠]، وهو لا يمنع من ذلك ما يستحِقُّهُ العبدُ أصلًا، ولا يمنع الثوابَ إلا إذا مُنع سَببُهُ؛ وهو العملُ الصالحُ، فأما مع وجود السبب؛ وهو العمل الصالح؛ فإنه ﴿مَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢].

وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا مُعطِيَ لما مَنَعَ؛ لكن منَّ على الإنسان بالإيمان والعمل الصالح، ثم لم يمنعه مُوجَبَ ذلك أصلًا؛ بل يُعطِيهِ منَ الثواب والقُرْب ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطر على قلب بشر، وحيث منعه ذلك، فلا يبقى سببه؛ وهو العمل الصالح»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ، برقم: (٥٧٤٣). ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، برقم: (٢١٩١)، واللفظ له.

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٥٤).

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري ص: (٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٤) الاستقامة: (٢/ ٥٠ ـ ٥١).

ويؤكد هذه المعانِيَ في كل ما يحصل للعبد؛ بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأن النِّعم كلها لله تعالى؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، فالله سبحانه هو المُعطِي على الحقيقةِ؛ فإنه هو الذي خلق الأرزاق وقدَّرها وساقها إلى من يشاء من عباده؛ فالمُعطِي هو الذي أعطاه، وحرّك قلبه لعطاء غيره، فهو الأول والآخِر»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر ـ: «إنه لما كانتِ الحسنةُ من إحسانه تعالى، والمصائبُ من نفسِ الإنسان ـ وإن كانت بقضاءِ الله وقَدَرِهِ ـ وَجَبَ على العبد أن يشكر ربه سبحانه، وأن يستغفره من ذنوبه، وأن لا يتوكل إلا عليه وحده؛ فلا يأتي بالحسناتِ إلا هو، فأوجَبَ ذلك للعبد توحيدَهُ، والتوكُّلَ عليه وحدَهُ، والشكرَ له وحده، والاستغفارَ من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبيُّ ﷺ يجمعها في الصلاة؛ كما ثبت عنه في الصحيح أنه ﷺ كان إذا رفع رأسَهُ منَ الركوع يقول: (**رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ**)[(٢)]، فهذا حَمْدٌ، وهو شكرٌ لله تعالى، وبيان أن حَمدَهُ أحقُّ ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: (**اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْت، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**).

وهذا تحقيقٌ لوحدانيتِهِ، لتوحيدِ الربوبيةِ خلقًا وقدرًا، وبدايةً وهدايةً، هو المعطِي المانعُ، لا مانعَ لِمَا أعطى، ولا مُعطِيَ لما مَنَعَ، ولتوحيد الإلٰهية شرعًا وأمرًا ونهيًا، وهو أن العباد وإن كانوا يُعْطَوْنَ ملكًا وعظمةً وبختًا ورياسةً في الظاهر، أو في الباطن؛ كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، (**فَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**)؛ **أي**: لا ينجيه ولا يخلصه من سؤالك وحسابك، حظُّهُ وعظمتُهُ وغِناهُ.

---

(١) مجموع الفتاوى: (١/ ٩٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، برقم: (٤٧٦).

ولهذا قال: «لا ينفعه منك»، ولم يقل: «لا ينفعه عندك»؛ فإنه لو قيل ذلك، أوهم أنه لا يُتقرَّبُ به إليكَ؛ لكن قد لا يضره، فيقول صاحبُ الجد: إذا سَلِمتُ منَ العذابِ في الآخرة فما أُبالي، كالذين أوتوا النبوةَ والمُلكَ، لهم ملك في الدنيا، وهم من السعداء، فقد يظن ذو الجد الذي لم يعمل بطاعة الله من بعده أنه كذلك، فقال: **(وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ)**، ضَمَّن: «ينفع» معنى: «يُنجِي ويُخَلِّصُ»، فبيّن أن جَدَّهُ لا ينجيه منَ العذاب؛ بل يستحقُّ بذنوبِهِ ما يستحِقُّهُ أمثالُهُ، ولا ينفعُهُ جَدُّه مِنكَ، فلا ينجيه ولا يخلصُهُ، فتضمن هذا الكلامُ تحقيقَ التوحيد وتحقيقَ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]، وقوله: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٨، ٩]؛ فقوله: **(لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ)**، توحيدُ الربوبية، الذي يقتضِي أنه سبحانه هو الذي يُسأل ويُدعى ويُتوكَّلُ عليه، وهو سببٌ لتوحيدِ الإلـٰهيةِ ودليلٌ عليه»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في تعليقه على كلام بعض مشايخ التصوف فيما يعرض للسالكين من الغيرة والحَسَدِ؛ بسبب ما يَهَبُهُ الله عَزَّ وَجَلَّ من فضلٍ لبعضهم دون بعض، وربط ذلك بعدم شهودِ حقائقِ اسمَي الجلال: «المُعطِي المانعِ»، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الغيرةُ المتضمنةُ للمنافسة والحَسَد، مثل أن يَغارَ أحدهم إذا رأى أحدًا سبقه إلى الحق، أو نال منه نصيبًا وافرًا ونحو ذلك، فإنَّ هذا كثير جدًّا في السالكين، فقال الشيخ[(٢)]: «إن هذه الغيرة تَعرِضُ للمُريدينَ،

---

(١) الحسنة والسيئة ص: (١٢٥ ـ ١٢٦)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٣٧٥ ـ ٣٧٧)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

(٢) **هو**: أبو عثمان سعيد بن إسماعيل بن سعيد الحيري النيسابوري، الصوفي المتوفى سنة: ٢٩٨هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الصوفية للسلمي ص: (١٤٠)، تاريخ بغداد: (٩/ ٩٩)، سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٦٢).

حيث لم يشهدوا الحقائق، وأن الله هو المعطي المانع، فأما أهل الحقائق، الذين يشهدون أن الله هو المعطي المانع، وأنه لا ربّ غيره، فإنهم لا يغارون على ما وهبه الله عباده من هباته المستحَبَّةِ أوِ المباحةِ، ولا يعتبون على الحوادث، كما يفعله من الناس في سبِّهمُ الدهرَ»(١).

ومن تقريراته لبعض المعاني الخاصَّة باسمَي الجلالِ: «النافع الضار» ـ:

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «قوله: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾ [الحج: ١٢]، هو نفيٌ لكونِ المَدعُوِّ المعبودِ من دون الله يَملِكُ نفعًا أو ضَرًّا، وهذا يتناول كلَّ ما سِوى الله؛ منَ الملائكة والبشر والجنِّ والكواكبِ والأوثانِ كُلِّها؛ فإن ما سوى الله لا يَملِكُ لا لنفسِهِ ولا لغيرِهِ ضَرًّا ولا نفعًا؛ كما قال تعالى في سياق نهيه عن عبادة المسيح: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝٧٢ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٧٣ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٧٤ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝٧٥ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًاۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٢ ـ ٧٦].

وقد قال لخاتم الرُّسُلِ: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١]، وقال على العموم: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ﴾ [فاطر: ٢]، وقال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦۚ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ

---

(١) الاستقامة: (٢/ ٣٩).

مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقال صاحب يس: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ﴾ [يس: ٢٢ ـ ٢٥]، وقوله: ﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾ [الحج: ١٢]، نفيٌ عامٌّ؛ كما في قوله: ﴿لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾ [المائدة: ٧٦]، فهو لا يقدر أن يَضُرَّ أحدًا سواء عَبَدَهُ أو لم يَعبُدْهُ، ولا ينفع أحدًا سواء عبده أو لم يعبده، وقولُ مَن قال: لا ينفع إن عُبِدَ، ولا يَضُرُّ إن لم يُعبَدْ، بيانٌ لانتفاءِ الرغبةِ والرهبةِ من جهته، بخلاف الربِّ؛ الذي يُكرم عابديه ويرحمهم، ويهين من لم يعبده ويعاقبه.

والتحقيقُ أنه لا ينفع ولا يضر مطلقًا؛ فإن الله سبحانه وَسِعَتْ رحمتُهُ كلَّ شيء، وهو يُنعِمُ على كثير من خَلقِهِ، وإن لم يعبدوه، فنفعه للعباد لا يختصُّ بعابديه، وإن كان في هذا تفصيلٌ ليس هذا موضعَهُ، وما دونه لا ينفعُ لا مَن عَبَدَهُ ولا مَن لم يَعبُدْهُ، وهو سبحانه الضَّارُّ النافعُ، قادرٌ على أن يَضُرَّ من يشاءُ، وإن كان ما ينزله من الضُّرِّ بعابديه هو رحمةٌ في حَقِّهم؛ كما قال أيوبُ: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقال أيضًا لرسوله محمدٍ ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وهو سبحانه يُحدِثُ ما يُحدِثُهُ من الضرر بمن لا يوصف بمعصية منَ الأطفالِ والمجانينِ والبهائم؛ لما في ذلك منَ الحِكمةِ والنعمة والرحمة؛ كما هو مبسوطٌ في غير هذا الموضع»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في موضع آخر ـ: «إن «الضارَّ» و«المانعَ» و«الخافضَ» لا تذكر إلا مقرونةً بـ«النافعِ» «المعطِي» «الرافعِ»؛ لأن ما فعله منَ الضَّررِ

(١) مجموع الفتاوى: (١٥/ ٢٧٠ ـ ٢٧٣).

والمنعِ والخفض، فيه حكمةٌ بالغةٌ أوجَبَ أن تكونَ فيه رحمةٌ واسعةٌ، ونعمةٌ سابغةٌ؛ فليس في الحقيقة ضررًا عامًّا، وإن كان فيه ضررٌ، فالضررُ الإضافيُّ بالنسبة إلى بعضِ المخلوقاتِ»(١).

هذا ما تيسر جمعُهُ من جهودِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح الأسماء المقترنة وما يتعلق بها من المعاني والأحكام والدَّلالاتِ التي تختصُّ بها.

۞ الفرع الثالث ۞

إشارته لأسماء مقترنة أخرى

هناك بعضُ الأسماءِ المقترنة الأخرى التي أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من مؤلفاته، بما لا يمكن اعتباره شرحًا، وإنما هي مجردُ لفتات أردْتُ من خلال هذا الفرع التنويهَ بما ذكره فيها؛ من أجلِ استكمال تتبع جهوده رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب؛ ومن تلك الأسماء المقترنة:

۞ اسْمَا الجلالِ: «المقدِّمُ المُؤَخِّرُ»:

ألمح رَحِمَهُ اللَّهُ إلى شيء من معاني هذين الاسمين في موضع واحد من كُتبِهِ؛ وذلك في أثناء كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ عن حكمة الله عَزَّ وَجَلَّ في جميع أفعاله الصادرة عنه، فقال: «والربُّ تعالى حكيمٌ في أفعاله، وهو المقدِّم والمؤخِّر؛ فما قَدَّمَهُ، كان الكمالُ في تقديمِهِ، وما أَخَّرَهُ، كان الكمالُ في تأخيرِهِ»(٢).

۞ اسْمَا الجلال: «القابض الباسط»:

أشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذين الاسمين بذكر الدليل عليهما من السُّنَّة النبوية؛ وذلك في العديد من المواضع من كتبه؛ حيث ورد هذان الاسمان في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عندما غلى السعر في عهده، فسأله الصحابة أن يسعر لهم السلع

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٤/٣٩).
(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٤/١٠).

من أجل التخفيف عنهم، فقال ﷺ ـ: **(إِنَّ اللهَ هُوَ القَابِضُ البَاسِطُ الرَّزَّاقُ المُسَعِّرُ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ، وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ بِمَظْلِمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَاهُ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ)**[1][2].

هذه جملةٌ منَ الأسماءِ المقترنةِ التي اعتنى شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ بشَرْحِها، وبيانِ معانيها، وشيءٍ منَ الحِكَمِ المتعلقةِ بها، كما ألمح إلى العديدِ من الجوانبِ التعبديةِ فيها؛ مما يفتح الطريقَ على العبد لتحقيق عبودية الله عَزَّ وَجَلَّ بأسمائه الحسنى.

المطلب الثاني

شرحه للأسماء المضافة

سبقتِ الإشارةُ إلى ما ذكره شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في أنواع الأسماء الحُسنى، بأنها ثلاثة[3]، فالنوعُ الثالث منها هي الأسماء المضافة، وقد أشار إلى هذا النوع في العديد من المواضع من كتبه؛ ومن ذلك:

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في جواب من سأله عمَّن يقول: لا يجوز الدعاء إلا بالتسعة والتسعين اسمًا الواردة في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المشهور، قال رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين، ومن الأسماء التي لم ترد في هذا الحديث ذكر جملة من الأسماء المفردة، مثل: «السبوح، و«الشافي»، ثم قال ـ: «وكذلك أسماؤه المضافةُ، مثل: «أرحمِ الراحمينَ»، و«خيرِ الغافرينَ»، و«ربِّ العالمينَ»، و«مالكِ يومِ الدينِ»، و«أحسنِ الخالقينَ»، و«جامعِ الناسِ ليومٍ لا رَيْبَ فيه»، و«مقلِّبِ القلوبِ»،

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٠٠).

(٢) **انظر** في إشارة شيخ الإسلام لهذين الاسمين: الحسبة في الإسلام ص: (٢٢، ٣٥)، مجموع الفتاوى: (٧٦/٢٨، ٩٥)، (٢٥٤/٢٩).

(٣) **انظر**: ص: (٤٦٤ ـ ٤٦٥) من هذه الرسالة.

وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسُّنَّة، وثبت الدعاء بها بإجماع المسلمين، وليس من هذه التسعة والتسعين»(١).

فتبين من خلال هذا النصِّ من كلام شيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أن من أسماء الله تعالى ما يأتي بصيغة الإضافة؛ مثل: «رب العالمين»، و«أرحم الراحمين»، و«خير الغافرين»، و«مالك يوم الدين»، و«أحسن الخالقين»... ونحو ذلك.

وهذا المطلب معقودٌ لجمع جهودِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحِ ما شَرَحَهُ مِنَ الأسماءِ الحسنى الداخلةِ تحت هذا النوع مرتبةً على حروفِ المعجمِ، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

شرح اسم الجلال: «أحسن الخالقين»

في تقرير جملة من المعاني المتعلقة بهذا الاسم يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا قيل: إن الربَّ تبارك وتعالى حكيمٌ رحيمٌ، أحسَنَ كُلَّ شيءٍ خَلَقَهُ، وأتقَنَ ما صَنَعَ، وهو أرحَمُ الراحمينَ، أرحمُ بعبادِهِ من الوالدةِ بولدِها، والخير كلُّه بيديهِ، والشرُّ ليس إليه؛ بل لا يفعل إلا خيرًا، وما خَلَقَهُ من ألمٍ لبعضِ الحيوانات أو من أعمالهم المذمومة، فله فيها حكمةٌ عظيمةٌ، ونعمةٌ جسيمةٌ كان هذا حقًّا، وهو مدح للرب وثناء عليه.

وأما إذا قيل: إنه يخلق الشرَّ الذي لا خيرَ فيه ولا منفعةَ لأحد، ولا له فيه حكمةٌ ولا رحمةٌ، ويعذبُ الناسَ بلا ذنبٍ ـ: لم يكن هذا مدحًا للرب، ولا ثناءً عليه، بل كان بالعكس.

ومن هؤلاء من يقول: إن الله تعالى أَضَرُّ على خَلقِهِ من إبليس.

وبسط القول في بيان فساد قول هؤلاء له موضع آخَرُ.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٨٥)، وانظر: مختصر الفتاوى المصرية ص: (٩٥)، الفتاوى الكبرى: (١/ ٢١٨) (ط المعرفة).

وقد بيَّنا بعض ما في خلق جهنَّم وإبليس والسيئات من الحكمة والرحمة، وما لم نعلمْ أعظَمُ مما علمناه.

فتبارك الله أحسنُ الخالقينَ، وأرحَمُ الراحمينَ، وخيرُ الغافرينَ، ومالكُ يومِ الدينِ، الأحدُ الصمدُ، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، الذي لا يُحصي العبادُ ثناءً عليه؛ بل هو كما أثنى على نفسه، الذي له الحمدُ في الأولى والآخرة، وله الحكمُ وإليه يرجعون، الذي يستحق الحمدَ والحُبَّ والرضا لذاته ولإحسانه إلى عباده، ﷻ، يستحِقُّ أن يُحمَدَ؛ لما له في نفسِهِ منَ المحامدِ والإحسان إلى عباده، هذا حمدُ شكرٍ، وذاك حمدٌ مطلقًا»[(١)]:

فدلّ كلامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ السابقُ على أن الله ﷻ استحقَّ أن يكونَ أحسن الخالقين؛ لما هو مشاهَدٌ في بديع صُنعِهِ منَ الإتقان والحكمة، وأن كل ما يخلقه الله ﷻ ـ حتى ما يكون في ظاهره شرٌّ نسبيٌّ ـ فإن له فيه حكمةً حميدةً، قد تظهر للبعض وقد تخفى على الكثير، والله ﷻ مستحِقٌّ للحَمدِ والثناءِ الجميل على ما في هذا الوصفِ وغيرِهِ من سائر أنواع الكمال، حمدًا وشكرًا مطلقًا من كل وجه.

وفيما قرره رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح اسم الجلال: «أحكم الحاكمين» مزيد إيضاح لهذه المعاني:

۞ الفرع الثاني ۞

شرح اسمِ الجلالِ: «أحكمِ الحاكمينَ»

قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في إيضاح شيء من دَلالاتِ هذا الاسم ـ: «وهو سبحانه خالقُ كلِّ شيءٍ وربه ومليكُهُ، وله فيما خلقه حكمةٌ بالغَةٌ ونعمةٌ سابغةٌ،

---

(١) الحسنة والسيئة ص: (٦٩ ـ ٧٠)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٥ ـ ٣٦، ٧٩ ـ ٨٠، ٢٠٧ ـ ٢٠٨، ٥١٢)، (١٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، (١٨/ ١٣٥)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٢٨)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣) (٥/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

ورحمةٌ عامَّةٌ وخاصَّةٌ، وهو لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون، لا لمجرد قدرته وقهره؛ بل لكمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته.

فإنه ﷻ أحكمُ الحاكمينَ، وأرحَمُ الراحمينَ، وهو أرحَمُ بعبادِهِ منَ الوالدة بولدها، وقد أحسن كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ؛ وقال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]»[١].

وقال رحمه الله في موضع آخر: «السلفُ والأئمة، كما أنهم متفقون على الإيمان بالقَدَرِ، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالقُ كلِّ شيءٍ من أفعالِ العبادِ وغيرها، وهم متفقون على إثبات أمره ونهيه ووعده ووعيده، وأنه لا حُجَّةَ لأحد على الله في تركِ مأمور، ولا فعلِ محظورٍ، فهم أيضًا متفقون على أن الله حكيمٌ رحيمٌ، وأنه أحكمُ الحاكمين، وأرحم الراحمين.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**اللهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنَ الوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا**)[٢]، وقد أخبر عن حِكمتِهِ في خَلقِهِ وأمره، بما أخبر به في كتابه وسُنَّة رسوله»[٣].

وقال رحمه الله ـ في مزيد بيان لبعض المعاني المتعلقة بهذا الاسم ـ: «إن الحكمة وإن تضمنتْ ذلك[٤] واستلزمته، فهي أمرٌ زائدٌ على ذلك؛ فليس كل من كان قادرًا أو مريدًا، كان حكيمًا، ولا كل من كان له علم، يكون حكيمًا، حتى يكون عاملًا بعلمه.

قال ابن قتيبة وغيره: الحكمة هي العلم والعمل به، وهي أيضًا: القولُ الصوابُ، فتتناول القول السديد، والعمل المستقيم الصالح.

والرب تعالى أحكم الحاكمين، وأحكم الحكماء، والإحكام الذي في مخلوقاته دليلٌ على عِلمِهِ»[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٨/ ٧٩ ـ ٨٠). (٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٦٦٠).
(٣) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٦٦).
(٤) المراد تضمن الحكمة للقدرة والإرادة والعلم.
(٥) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في استخلاص مَعانٍ أخرى لاسمه تعالى: «أحكم الحاكمين» ـ: «قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فهذا فيه الإخبار بأنه يغفر ما دون الشرك، وأنه يغفر لمن يشاء لا لكل أحد، لكن هل الجزاء والثواب والعقاب مبنيٌّ على الموازنةِ بالحكمةِ والعَدلِ، كما أخبر الله بوزن الأعمال، أو يغفر ويعذب بلا سبب ولا حكمة ولا اعتبار الموازنة، فيه لهؤلاء[1] قولان:

فمن جوّز ذلك، فإنه يجوزُ عندهم أن يُعَذِّبَ اللهُ من هو من أبرّ الناس، وأكثرهم طاعاتٍ وحسناتٍ على سيئةٍ صغيرةٍ، عذابًا أعظم من عذابِ أفسَقِ الفاسقينَ، ويجوز عندهم أن يغفر لأفسق الفاسقين من المسلمين وأعظمهم كبائرِ كلِّ ذنبٍ، ويُدخِلُهُ الجنةَ ابتداءً، مع تعذيبهم ذلك في النار على صغيرة؛ ولهذا قال جمهور الناس عن هؤلاء: إنهم لا ينزهون الربَّ على السفه والظلم؛ بل يصفونه بالأفعال التي يوصف بها المجانين والسفهاء؛ فإن المجنون والسفيه قد يُعطي مالًا عظيمًا لمن ليس هو له بأهل، وقد يُعاقِبُ عقوبةً عظيمةً مَن هو أهل للإكرام والإحسان، والربّ تعالى أَحكَمُ الحاكمينَ، وأعدَلُ العادلينَ، وخيرُ الراحمينَ، **والحكمة**: وضعُ الأشياءِ مواضِعَها، **والظلم**: وَضعُ الشيءِ في غير مَوضعه، ومن تدبر حكمته في مخلوقاته ومشروعاته، رأى ما يُبهر العقول... فكيف يجوز في حكمته وعدله ورحمته فيمن هو دائمًا يفعل ما يرضيه من الطاعات والعبادات والحسنات، وقد نظر نظرةً مَنْهيًّا عنها ـ: أن يعاقبه على هذه النظرة بما يعاقب به أفجرَ الفُسَّاقِ، وأن يكون أفجرُ الفُساق في أعلى عِلِّيين، وهو سبحانه يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد؛ لكن لا يشاء إلا ما يناسِبُ حكمتَهُ ورحمتَهُ وعدلَهُ، كما لا يشاء ويريد إلا ما عَلِمَ أنه سيكون، فلو قيل: هل يجوز أن يشاء ما عَلِمَ أنه لا يكون؟ لم يجز ذلك باتفاقهم؛ لمناقضة علمه، والعِلم يطابق المعلومَ، فكيف يشاء ما يناقض حكمته

---

(١) الأشاعرة والشيعة ومن وافقهم في نفي التحسين والتقبيح العقلي مطلقًا.

ورحمته وعدله؟!»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «ومما يتبين عدل الربّ وإحسانه، وأن الخير بيديه، والشرَّ ليس إليه؛ كما كان عَلَيْهِ السَّلَامُ يُثني على ربه بذلك في مناجاته له في دعاء الاستفتاح[٢]، وأنه سبحانه لا يظلم مثقال ذرة؛ بل مع غاية عدله فهو أرحم الراحمين، وهو أرحم من الوالدة بولدها؛ كما أخبر بذلك النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح[٣]، وهو سبحانه أحكَمُ الحاكمينَ؛ كما قال نوح في مناجاته: ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في أثناء تفسيره لسورة التين ـ: «وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، يدلُّ على أنه الحاكمُ بينَ المكذِّبِ بالدين، والمؤمن به، والأمر في ذلك له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ»[٥].

هذه جملةٌ منَ النقول عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، في تقرير المعاني المتعلقة باسم الجلال: «أحكم الحاكمين»، والتأكيد على ارتباط الحكمة التي يدل عليها هذا الاسم بعلمه وعدله ورحمته عَزَّ وَجَلَّ.

الفرع الثالث

شرح اسمَيِ الجلالِ: «أرحمِ الراحمينَ»، و«خيرِ الراحمينَ»

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان دلالة هذينِ الاسمينِ على تفضيلِهِ عَزَّ وَجَلَّ عن كل ما سواه فيما يدلان عليه من رحمته عَزَّ وَجَلَّ ـ: «وهو أرحم الراحمين، وخير الراحمين؛ كما قال أيُّوبُ: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾، وقال لنبيه: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨]؛ فهو

---

(١) النبوات: (١/ ٤٧١ ـ ٤٧٤).
(٢) يشير إلى قوله ﷺ في دعاء استفتاح الصلاة: (**وَالخَيْرُ بِيَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**) رواه مسلم، وقد تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٤١٥).
(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٦٦٠).
(٤) رسالة في معنى كون الربِّ عادلًا وتنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٢٦ ـ ١٢٧).
(٥) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٩٠)، **وانظر**: (١٦/ ٢٨٩).

أحق بالرحمة والجود والإحسان من كل أحد»[١].

أما في تقرير شيء من معاني هذين الاسمين، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو أرحم الراحمين، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، كما أقسم على ذلك النبيُّ ﷺ فقال: **(وَاللهِ! للهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ الوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا)**[٢]، إلى نحو هذه المعاني التي تقتضي شمولَ حكمتِهِ، وإتقانِهِ، وإحسانِهِ خَلْقَ كلِّ شيء، وَسَعَةَ رحمتِهِ، وعظمتَهَا، وأنها سبقتْ غضبَهُ، كل هذا حق»[٣].

«فبين[٤] أن الله أرحَمُ بعبادِهِ من أرحمِ الوالداتِ بولدها؛ فإنه من جعَلَهَا رحيمةً أرحم منها... فإنه سبحانه أرحم الراحمين، وخير الغافرين، وخير الفاتحين، وخير الناصرين، وأحسن الخالقين، وهو نِعْمَ الوكيلُ، ونِعمَ المولى، ونعم النصير.

وهذا يقتضي حمدًا مطلقًا على ذلك وأنه كافٍ مَن توكَّلَ عليه، وأنه يتولى عبده تَولِّيًا حسنًا، وينصره نصرًا عزيزًا، وذلك يقتضي أنه أفضل وأكمل من كل ما سواه»[٥].

وفي تقرير اختيار هذين الاسمين في الدعاء والتضرع إلى الله ﷻ بما فيه إظهار شدة الفقر والحاجة أمام الله ﷻ، وبما يتضمن سؤال رحمته تعالى باسم فيه تفضيلُهُ ﷻ على كل من سواه في موجب ذلك ـ: يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن هذا الباب[٦] قول أيوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]؛ فوَصَفَ نفسَهُ ووَصَفَ ربه بوصفٍ يتضمن سؤالَ رحمتِهِ، بكشف ضُرِّهِ، وهي صيغةُ خبرٍ تضمَّنَتِ السؤالَ، وهذا من باب حُسنِ الأدبِ في السؤال والدعاء، فقول القائل لمن يعظّمه ويرغب

(١) رسالة في معنى كون الربِّ عادلًا وتنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٣٧).
(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٦٦٠).
(٣) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٠٠).
(٤) **أي**: النبي ﷺ عند ذكره حديث المرأة مع ولدها.
(٥) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩).
(٦) المقصود: حسن الأدب في سؤال الله ﷻ.

إليه: أنا جائع، أنا مريض، حُسنُ أدبٍ في السؤال، وإن كان في قوله: أطعمني، وداوني، ونحو ذلك مما هو بصيغة الطلب، طلب جازم من المسؤول، فذاك فيه إظهارُ حالِهِ وإخباره على وجه الذلّ والافتقار، المتضمن لسؤال[(١)] الحال، وهذا فيه الرغبةُ التامَّةُ، والسؤالُ المحضُ، بصيغة الطلب»[(٢)].

وفي إشارة منه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى بعض المفاهيم الخاطئة التي من أجلها نفى بعضُ المبتدعةِ موجَبَ ما يتصف به «أرحمُ الراحمينَ» و«خيرُ الراحمينَ»؛ من الرحمة والحكمة، مما يُعدّ إلحادًا في أسماء الله وصفاته، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان الجهم غاليًا في تعطيل الصفات؛ فكان ينفي أن يُسمَّى الله تعالى باسم يُسمَّى به العبد؛ فلا يسمى شيئًا، ولا حيًّا، ولا عالمًا، ولا سميعًا، ولا بصيرًا، إلا على وجهِ المجازِ، وحُكِيَ عنه أنه كان يُسمِّي اللهَ تعالى قادرًا؛ لأن العبد عنده ليس بقادر، فلا تشبيه بهذا الاسم على قوله.

وكان هو وأتباعه ينكرون أن يكون لله حكمةٌ في خَلقِهِ وأمرِهِ، وأن يكون له رحمةٌ، ويقولون: إنما فعل بمحضِ مشيئةٍ لا رحمةَ معها، وحُكِيَ عنه أنه كان يُنكِرُ أن يكونَ اللهُ أرحمَ الراحمينَ، وأنه كان يخرج إلى الجُذَامَى؛ فينظر إليهم ويقول: «أرحم الراحمين يفعل مثل هذا بهؤلاء؟!»»[(٣)].

ومعاني اسم الجلال: «خير الراحمين» لا تختلف كثيرًا عن معاني اسم الجلال: «أرحم الراحمين»، وقد سبق بيانُ شيءٍ من جهود شيخ

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: «لزوال»، والله أعلم.

(٢) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٢٠)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٠/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، (١٥/ ٢٦ ـ ٢٨)، الحسنة والسيئة ص: (٦٩)، رسالة في معنى كون الرب عادلًا وتنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٢٦ ـ ١٢٧).

(٣) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٦٠)، **وانظر**: جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٣٢، ٢١٥)، النبوات: (٢/ ٩١٥)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/ ٣١ ـ ٣٢)، (٦/ ٣٩٧)، رسالة في تحقيق التوكل، ضمن جامع الرسائل: (١/ ٨٨).

الإسلام في تقريرها قريبًا، فكلا الاسمين دالٌّ على صفة الرحمة بصيغة التفضيل، والفرق بينهما في نفس الصيغة، فالأول دَلَّ عليها من نفس اللفظ: «أرحم»، وهنا دلّ عليها بلفظ: «خير»، وهو من صيغ التفضيل المشهورة، ولم يَخُصَّ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الاسم بكلام في بيان معانيه لم يذكرها في شرح اسم الجلال: «أرحم الراحمين»، بل دائمًا نجده يقرنهما في الكلام عن معناهما؛ كما مرّ في النصوص السابقة.

الفرع الرابع

شرح اسمَيِ الجلال: «أهل التقوى» و«أهل المغفرة»

قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان شيء من معاني هذين الاسمين ـ: «كما ختم بذلك[1] سورةَ المدثر بقوله: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾، فهو سبحانه أهل التقوى، ولم يقل سبحانه: «أهلٌ للتقوى»؛ بل قال: ﴿أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، فهو وحده أهلٌ أن يُتقى؛ فيُعبد دون ما سواه، ولا يستحق غيره أن يُتقى؛ كما قال: ﴿وَلَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ۚ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ [النحل: ٥٢]، وقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]، وهو «أهل المغفرة»، ولا يغفر الذنوب غيره؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وفي غير حديث يقول النبيُّ ﷺ: **(إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ)**[2]؛ فهو سبحانه أهل التقوى، وأهل المغفرة»[3].

فقرّر شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا النصّ ارتباطَ الصيغةِ التي ورد عليها هذان الاسمانِ في الآية بمعناهما، بما يفيد حَصْرَ التقوى والمغفرة به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ

---

(١) أي: بالاستغفار بعد أداء العبادات، ومثّل لذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بالاستغفار بعد الفراغ من قيام الليل، كما ذُكر في سورة المزمل والمدثر.

(٢) جزء من حديث دعاء الاستفتاح في الصلاة تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٤١٥).

(٣) فصل في أن التوبة والاستغفار يكون من ترك الواجبات وفعل المحرمات، ضمن مجموع الفتاوى: (١١/ ٦٩٠).

دون من سواه؛ فهو وحده الذي يستحق أن يُتقى؛ بأن يُعبَدَ وحدَهُ، ولا يُشْرَكَ به شيءٌ، وهو وحده ﷻ الذي يغفر الذنوب التي قد تشوب تقوى العبد.

۞ الفرع الخامس ۞

شرح اسم الجلال: «خير الغافرين»

قال رَحِمَهُ اللهُ ـ مبينًا شيئًا من المعاني التي يدلّ عليها هذا الاسم، والتي تدور حول صفة المغفرة، وأن الله ﷻ الوصفَ الأكملَ منها؛ ولذلك ورد هذا الاسمُ بصيغةِ التفضيلِ، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ اللهُ: «قول النبيِّ ﷺ لأبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه لمَّا قال له: علمني دعاءً أدعو به في صلاتي، فقال: (قُلِ: **اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي؛ إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ**)، أخرجاه في الصحيحين[(١)].

فهذا فيه وصفُ العبد لحالِ نفسِهِ المقتضِي حاجتَهُ إلى المغفرةِ، وفيه وصفُ ربه الذي يُوجب أنه لا يقدر على هذا المطلوبِ غيرُهُ، وفيه التصريحُ بسؤال العبد لمطلوبه، وفيه بيان المقتضِي للإجابة: وهو وصف الربّ بالمغفرة والرحمة؛ فذا ونحوه أكمل أنواع الطلب.

وكثيرٌ منَ الأدعية يتضمنُ بعضَ ذلك؛ كقول موسى عليه السلام: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾، فهذا طلبٌ ووصفٌ للمَولى بما يقتضِي الإجابة.

وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦]، فيه وصفُ حالِ النفسِ والطلب.

وقوله: ﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، فيه الوصفُ المتضمنُ للسؤال بالحالِ، فهذه أنواع لكل نوع منها خاصَّة»[(٢)].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٩٢).

(٢) تفسير الآية الكريمة: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ص: (٢١ ـ ٢٢).

فأشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الكلام إلى وجوب مراعاة الأنسب في مخاطبة الله عَزَّ وَجَلَّ حالَ الدعاء، بأن يلحظ العبد حُسنَ الأدبِ مع الله عَزَّ وَجَلَّ؛ وذلك باختيار الأسماء المناسبة لمطلوبه مما يكون مقتضيًا لإجابة دعائه، فيختار هذا الاسمَ مثلًا الدالَّ على تفرُّدِ الله عَزَّ وَجَلَّ بمغفرةِ الذنوبِ في مقام طلبِ المغفرةِ والرحمة، مما قد يصدر من العبد من ذنوب ومَعَاصٍ، فيكون ذلك أدعى للإجابة، وأكملَ في إظهار الحاجة والافتقارِ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ.

الفرع السادس

شرحُ اسم الله تعالى: «ذو الجلال والإكرام»

استدل شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ثبوت هذا الاسم في حق الله عَزَّ وَجَلَّ بقوله تعالى في سورة الرحمٰن: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِى ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨].

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أوجُه القراءةِ لهذه الآية: «وأما قوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِى ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ٧٨﴾، ففيها قراءتان:

الأكثرون يقرؤون: ﴿ذِى ٱلۡجَلَٰلِ﴾؛ فالربُّ المُسمَّى هو «ذو الجلال والإكرام».

وقرأ ابن عامر[1]: ﴿ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾، وكذلك هي في المُصحفِ الشاميِّ، وفي مصاحفِ أهل الحجاز والعراق هي بالياء»[2].

وفي تقرير جملة من معاني هذا الاسم قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو سبحانه ذو الجلال والإكرام، فهو المستحِقُّ لِأَن يُجَلَّ ولأن يُكرَمَ،

---

(١) عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الحميري أبو عمران الدمشقي، مقرئ الشام، وأحد الأئمة القراء السبعة، عداده في التابعين، وكان قليل الحديث، توفي سنة: ١١٨هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ دمشق: (٢٩/ ٢٧١)، معرفة القراء الكبار: (١/ ٨٢).

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٣).
قال ابن خالويه: «قوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِى ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ إجماع القراء ها هنا على الياء، إلا ما تفرّد به ابن عامر فيه من الواو؛ لأنه جعله وصفًا للاسم، وجعله الباقون وصفًا لقوله: ﴿رَبِّكَ﴾ والوصف تابع للموصوف، كالبدل والتوكيد وعطف البيان»اهـ، الحجة في القراءات السبع ص: (٣٤٠).

والإجلالُ يتضمنُ التعظيمَ، والإكرامُ يتضمنُ الحَمدَ والمحبةَ»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر مُفصِّلًا القولَ فيما ذكره من المعاني التي دلّ عليها هذا الاسمُ عمومًا في النَّصِّ السابق: «وقوله: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، فيه ثلاثة أقوال:

قيل: أهلٌ أن يُجَلَّ وأن يُكرم؛ كما يقال إنه: ﴿أَهْلُ التَّقْوَى﴾؛ **أي**: المستحِقُّ لأَن يُتقى.

وقيل: أهلٌ أن يُجَلَّ في نفسِهِ، وأن يُكْرِم أهل ولايته وطاعته.

وقيل: أهلٌ أن يُجَلَّ في نفسِهِ، وأهلٌ أن يُكْرَم.

ذكر الخَطَّابي الاحتمالاتِ الثلاثةَ[٢]، ونقل ابنُ الجَوزيِّ كلامَهُ، فقال: «قال أبو سليمان الخَطَّابي: الجَلال مصدرُ الجليلِ؛ يقال: جليل بين الجلالة والجلال، والإكرام: مصدر: أكرم يكرم إكرامًا، والمعنى: أنه يُكرم أهل ولايته وطاعته، وأن الله يستحِقُّ أن يُجَلَّ ويُكرَمَ، ولا يُجحَدَ ولا يُكفَرُ به، قال: ويَحتمِلُ أن يكونَ المعنى: يُكرِمُ أهلَ ولايتِهِ ويرفع درجاتِهم»[٣].

قلت: وهذا الذي ذكره البغويُّ؛ فقال: «﴿ذُو الْجَلَالِ﴾ العظمة والكبرياء، ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ يكرم أنبياءه وأولياءه بلطفه، مع جلاله وعظمته»[٤].

قال الخَطَّابيُّ: «وقد يَحتَمِلُ أن يكون أحدُ الأمرينِ وهو الجلالُ مضافًا إلى الله بمعنى الصفةِ له، والآخر مضافًا إلى العبد بمعنى الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، فانصرف أحد الأمرين إلى الله، وهو المغفرة، والآخَرُ إلى العباد؛ وهي التقوى»[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٦/٢٩٦).

(٢) لم أقف عليه في مؤلفات الخطابي، فلعله في شرح الأسماء الحسنى له، وهو غير موجود.

(٣) **انظر**: زاد المسير في علم التفسير ص: (١٣٧٩)، والذي نقله شيخ الإسلام وجهان فقط، والوجه الثالث سيأتي في النقل عن البغوي.

(٤) **انظر**: معالم التنزيل: (٤/٢٧٠)، وفيه: «**أي**: مكرم أنبيائه وأوليائه بلطفه».

(٥) **انظر**: زاد المسير في علم التفسير ص: (١٣٧٩).

قلت: القول الأول هو أقربها إلى المراد، مع أن الجلال هنا ليس مصدرَ: جَلَّ جَلَالًا؛ بل هو اسمُ مصدرٍ: أَجَلَّ إجلالًا؛ كقول النبي ﷺ: **(إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللهِ، إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ المُسْلِمِ، وَحَامِلِ القُرْآنِ غَيْرِ الغَالِي فِيهِ وَلَا الجَافِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ المُقْسِطِ)**(١)؛ فجَعَلَ إكرامَ هؤلاء من جلال الله؛ **أي**: من إجلال الله؛ كما قال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، وكما يقال: كلَّمه كلامًا، وأعطاه عطاءً، والكلامُ والعطاء اسم مصدرٍ: التكليمِ والإعطاء.

والجلال قُرِنَ بالإكرام، وهو مصدر المتعدي؛ فكذلك الإكرام.

ومن كلام السلف: «أَجِلُّوا اللهَ أَنْ تَقُولُوا كَذَا»، وفي حديث موسى: **(يَا رَبِّ، إِنِّي أَكُونُ عَلَى الحَالِ الَّتِي أُجِلُّكَ أَنْ أَذْكُرَكَ عَلَيْهَا، قَالَ: اذْكُرْنِي عَلَى كُلِّ حَالٍ)**(٢).

وإذا كان مُستَحِقًّا للإجلال والإكرام، لَزِمَ أن يكون مُتَّصِفًا في نفسه بما يوجب ذلك، كما إذا قال: الإلـٰه هو المستحِقُّ لأن يُؤَلَهَ؛ **أي**: يُعْبَدَ، كان هو في نفسه مُستَحِقًّا لما يُوجب ذلك، وإذا قيل: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، كان هو في نفسه متصفًا بما يُوجب أن يكون هو المُتَّقَى.

ومنه قول النبيِّ ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع بعدما يقول: **(رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ مِلءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلءَ الأَرْضِ، وَمِلءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ)**(٣)؛ **أي**: هو مستحِقٌّ لأن يُثْنَى عليه، وتُمَجِّدَ نفسُهُ.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، برقم: (٤٨٤٣)، وحسنه الألباني.

(٢) أورده الإمام أحمد في كتاب الزهد ص: (٦٨)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في السُّنَّة: (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨) برقم: (٥٧٥)، (٢/ ٥٢٧) برقم: (١٢١٢)، عن كعب الأحبار، قال: «كلم الله موسى...» ثم ذكره، فهو من أخبار بني إسرائيل التي يُتوقف في ثبوتها، فلا تُصدق ولا تكذب.

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٧١٦).

والعباد لا يُحصُونَ ثناءً عليه، وهو كما أثنى على نفسه، كذلك هو أهل أن يُجَلَّ وأن يُكْرَم، وهو سبحانه يُجِلُّ نفسَهُ ويُكْرِمُ نفسَهُ، والعباد لا يحصون إجلاله وإكرامه.

والإجلالُ من جنس التعظيم، والإكرامُ من جنس الحُبِّ والحَمدِ، وهذا كقوله: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١]، فله الإجلال والملك، وله الإكرام والحمد.

والصلاة مبناها على التسبيحِ في الركوع والسجود، والتحميدِ والتوحيدِ في القيام والقعود، والتكبير في الانتقالات؛ كما قال جابر: (**كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا، كَبَّرْنَا، وَإِذَا هَبَطْنَا، سَبَّحْنَا، فَوُضِعَتِ الْصَّلَاةُ عَلَى ذَلِكَ**)، رواه أبو داود[١].

وفي الركوع يقول: «سبحان ربي العظيم»، وقال النبي ﷺ: (**إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا؛ أَمَّا الرُّكُوعُ، فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ، فَاجْتَهِدُوا فِيهِ فِي الدُّعَاءِ؛ فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ**)[٢].

وإذا رفع رأسه، حَمِدَ فقال: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ**»، فيحمده في هذا القيام، كما يحمده في القيام الأول، إذا قرأ أم القرآن:

فالتحميدُ والتوحيدُ مقدَّمٌ على مجردِ التعظيم؛ ولهذا اشتملتِ الفاتحةُ على هذا؛ أولها تحميدٌ، وأوسطُها تمجيدٌ، ثم في الركوع تعظيمُ الربِّ، وفي القيام يحمده ويُثنى عليه ويمجده:

فدلّ على أن التعظيمَ المجرَّدَ تابعٌ لكونه محمودًا، وكونه معبودًا؛ فإنه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب التسبيح إذا هبط واديًا، برقم: (٢٩٩٤)، بلفظ: (**كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا، كَبَّرْنَا وَإِذَا هَبَطْنَا سَبَّحْنَا**).

وليس هو عند أبي داود بهذا اللفظ، لكن أخرجه أبو داود في سننه، عن ابن عمر قال: (**وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَجُيُوشُهُ إِذَا عَلَوُا الثَّنَايَا كَبَّرُوا، وَإِذَا هَبَطُوا سَبَّحُوا، فَوُضِعَتِ الصَّلَاةُ عَلَى ذَلِكَ**)، كتاب الجهاد، باب ما يقول الرجل إذا سافر، برقم: (٢٥٩٩)، وصحح الألباني لفظ الحديث دون قوله: (**فَوُضِعَتِ الصَّلَاةُ عَلَى ذَلِكَ**).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٣).

يحب أن يُحمد ويُعبد، ولا بد مع ذلك من التعظيم، فإن التعظيمَ لازمٌ لذلك.

وأما التعظيمُ، فقد يتجرَّدُ عنِ الحَمدِ والعبادةِ على أصلِ الجهميةِ، فليس ذلك بمأمور به، ولا يصير العبدُ به لا مؤمنًا ولا عابدًا ولا مطيعًا.

وأبو عبد الله ابنُ الخطيبِ الرازيُّ يجعل الجلالَ للصفاتِ السلبيةِ، والإكرامَ للصفاتِ الثبوتيةِ، فَيُسَمِّي هذه: «صفاتِ الجلالِ»، وهذه: «صفاتِ الإكرام»، وهذا اصطلاحٌ له، وليس المرادُ هذا في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨].

وهو في مصحف أهل الشام: «تبارك اسمُ ربكَ ذو الجلال والإكرام»، وهي قراءة ابن عامر[1]، فالاسمُ نفسُهُ يذوى بالجلال والإكرام، وفي سائر المصاحف وفي قراءة الجمهور: ﴿ذِي الْجَلَالِ﴾، فيكون المسمى نفسه.

وفي الأولى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾، فالمذوى وَجْهُهُ سبحانه، وذلك يستلزمُ أنه هو ذو الجلال والإكرام، فإنه إذا كان وجهه ذا الجلال والإكرام، كان هذا تنبيهًا؛ كما أن اسمه إذا كان ذا الجلال والإكرام، كان تنبيهًا على المسمى.

وهذا يُبين أن المراد أنه يستحق أن يُجَلَّ ويُكْرَم:

فإن الاسمَ نفسَهُ يُسَبَّحُ ويُذْكَرُ، ويراد بذلك المُسمَّى، والاسم نفسه لا يفعل شيئًا، لا إكرامًا ولا غيره؛ ولهذا ليس في القرآن إضافةُ شيءٍ من الأفعال والنعم إلى الاسم.

ولكن يقال: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٧٨]، ونحو ذلك، فإن اسم الله مبارَكٌ، تُنالُ معه البركة، والعبدُ يُسبّح اسمَ ربه الأعلى؛ فيقول: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى»، ولما نزل قوله:

---

(١) تقدمت ترجمته وتوثيق قراءته قريبًا.

﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾، قال: (**اِجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ**)[١]، فقالوا: «سبحان ربي الأعلى».

فكذلك كان النبيُّ ﷺ لا يقول: «سبحان اسم ربي الأعلى»، لكن قوله: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى»، هو تسبيحٌ لاسمه، يُراد به تسبيحُ المسمَّى، لا يُرادُ به تسبيحُ مجرَّدِ الاسمِ؛ كقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فالداعي يقول: «يا اللهُ، يا رحمٰنُ»، ومراده المُسمَّى، وقوله: ﴿أَيًّا مَّا﴾؛ أيَّ الاسمَينِ تدعوا، ودعاء الاسم هو دعاء مُسمَّاه.

وهذا هو الذي أراده من قال من أهل السُّنَّة: إنَّ الاسمَ هو المسمَّى، أرادوا به أن الاسمَ إذا دُعِيَ وذُكر، يراد به المُسمَّى، فإذا قال المُصلِّي: «الله أكبر»، فقد ذكر اسمَ ربه، ومراده المُسمَّى.

لم يريدوا به أن نفسَ اللفظ هو الذاتُ الموجودةُ في الخارجِ؛ فإن فساد هذا لا يخفى على مَن تصوَّرَهُ، ولو كان كذلك، كان من قال: «نارًا»، احترق لسانه، وبَسْطُ هذا له موضعٌ آخَرُ[٢].

والمقصود أن «الجلال والإكرام»، مثل «الملك والحمد»، كالمحبة والتعظيم، وهذا يكون في الصفاتِ الثبوتيةِ والسلبيةِ؛ فإن كُلَّ سَلبٍ فهو متضمنٌ للثبوتِ، وأما السلبُ المحضُ، فلا مَدْحَ فيه.

وهذا مما يظهر به فسادُ قولِ مَن جعل أحدَهما للسلبِ، والآخَرَ للإثباتِ، لا سيما إذا كان مِنَ الجهميةِ؛ الذين ينكرون محبته، ولا يثبتون له صفاتٍ تُوجِبُ المحبةَ والحَمْدَ؛ بل إنما يثبتون ما يوجبُ القهرَ؛ كالقدرة، فهؤلاء آمنوا ببعض، وكفروا ببعض، وألحَدُوا في أسمائه وآياته بقدر ما كذبوا به من الحق»[٣].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٢).

(٢) سيأتي بحث هذا الموضوع بالتفصيل في الباب الثالث بإذن الله، **انظر**: ص: (٧٦٠ ـ ٧٦٢) من هذه الرسالة.

(٣) مجموع الفتاوى: (١٦/٣١٧ ـ ٣٢٤).

فتبين من خلال هذا النص المطوّل عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: تقرير معاني اسم الله تعالى: «ذو الجلال والإكرام» بالتفصيل الذي لا مزيد عنه، مع التنبيه على ما وقع فيه المبتدعةُ منَ الجهميةِ ومن وافقهم من المفاهيم الخاطئة المتعلقة بهذا الاسم وما يدل عليه، والرد على هذه المفاهيم بما لا تكاد تجد نظيره عند غير شيخ الإسلام رحمه الله رحمة واسعة.

الفرع السابع

شرحُ اسمِ الجلالِ: «ربّ العالمين»

كما أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى تعذّر إحصاء الآيات التي ورد فيها اسمُ الجلالِ: «الربُّ»، فإنه لا يمكن بحال حَصرُ كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ في التنبيه على معاني هذا الاسم الجليل؛ ولعلّ ما سبق من بيان شيء من تقريراته عند شرح اسم الجلال: «الربِّ»، ضِمنَ الأسماءِ المفردة ـ: كافٍ في الإيماء إلى شيء منها بما يغني عن تكراره هنا.

ولا بأس بذكر موضع واحد فيه تقريرٌ بديعٌ لجُملٍ منَ المعاني المتعلقة بهذا الاسم العظيم، الدالةِ بدَورها على جميع معاني الربوبية، وذلك في كلام مطوّل يُجَلِّي بعضَ تلك المعاني؛ حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«لا ريب أن الله ربّ العالمين، ربُّ السماوات والأرضين وما بينهما، وربُّ العرش العظيم، ربُّ المشرق والمغرب، لا إلـٰه إلا هو؛ فاتخذه وكيلًا، ربُّكُم وربّ آبائكم الأولين، رَبُّ الناسِ، مَلِكُ الناس، إلـٰهُ الناسِ، وهو خالقُ كلِّ شيءٍ، وهو على كل شيءٍ وكيلٌ، خَلَقَ الزوجين الذكر والأنثى من نطفة إذا تُمنى، وهو ربُّ كل شيء ومليكه، وهو مالك الملك، يؤتي الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، ويُعِزُّ من يشاء، ويُذِلُّ من يشاء، بيده الخير، وهو على كل شيء قديرٌ، له ما في السمٰوات وما في الأرض وما بينهما وما تحتَ الثّرَى، الرحمٰن على العرش استوى، له المُلك وله الحَمدُ، وهو على كل شيءٍ قديرٌ، ما من دابةٍ إلا هو آخِذٌ بناصِيَتِها، إن ربي على صراطٍ مستقيمٍ.

قلوب العباد ونواصيهم بيده، وما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمٰن، إن شاء أن يقيمَهُ أقامَهُ، وإن شاء أن يزيغَهُ أزاغه، وهو الذي أضحك وأبكى، وأغنى وأقنى، وهو الذي يرسل الرياح بُشرًا بين يدَيْ رحمتِهِ، وينزل من السماء ماء؛ فيحيي به الأرضَ بعدَ موتها، ويبث فيها من كل دابة.

وهو الذي خلق السمٰوات والأرض، وجعل الظلماتِ والنورَ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، فمن يرد الله أن يهديَهُ يشرحْ صَدرَهُ للإسلام، ومن يُرِدْ أن يُضِلَّهُ، يجعلْ صدرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا؛ كأنما يَصَّعَّدُ في السماء، كذلك يجعل الله الرجسَ على الذين لا يؤمنون، وهو اللهُ لا إلٰه إلا هو، له الحمدُ في الأولى والآخرة، وله الحكمُ وإليه تُرجَعُون، وهو الحيُّ القيومُ، الذي لا تأخذه سِنَةٌ ولا نومٌ، وهو القائمُ بالقسطِ، القائمُ على كلِّ نفسٍ بما كسبتْ، الخالقُ البارئُ المصوِّرُ، وما من دابةٍ في الأرض إلا على الله رِزقُهَا، وما شاء الله، لا قوة إلا بالله، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ منه إلا إليه:

فهذه المعاني وما أشبهها من معاني ربوبيته، وملكه، وخلقه، ورزقه، وهدايته، ونصره، وإحسانه، وبرِّه، وتدبيره، وصنعه، ثم ما يتصل بذلك؛ من أنه بكل شيءٍ عليمٌ، وعلى كل شيءٍ قديرٌ، وأنه سميعٌ بصيرٌ، لا يشغَلُهُ سَمعٌ عن سمعٍ، ولا تغلطه المسائلُ، ولا يتبرَّمُ بإلحاح المُلِحِّينَ، يُبصِرُ دبيبَ النملةِ السوداءِ، في الليلةِ الظَّلْماءِ، على الصخرةِ الصَّمَّاءِ.

فهذا كله حَقٌّ، وهو محضُ توحيد الربوبية، وهو مع هذا قد أعطى كل شيء خَلْقَهُ ثم هَدَى، وأحسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ، وبدأ خَلْقَ الإنسانِ من طينٍ، وهذا صُنعُ الله؛ الذي أتقن كل شيء، والخيرُ كلُّهُ بيدَيْهِ، وهو أرحمُ الراحمينَ، وهو أرحمُ بعباده منَ الوالدةِ بوَلَدِهَا؛ كما أقسَمَ على ذلك النبيُّ ﷺ، فقال: **(وَاللهِ، للهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ، مِنْ هَذِهِ الوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا)**[1].

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٦٦٠).

إلى نحو هذه المعاني التي تقتضي شمولَ حكمته وإتقانه، وإحسانه خلق كل شيء، وسَعَة رحمته وعظمتها، وأنها سبقت غضبه، كل هذا حق.

فهذان الأصلان: عموم خلقه وربوبيته، وعموم إحسانه وحكمته، أصلان عظيمان...

... وإذا كان كذلك، فجميع الكائنات آياتٌ له شاهدةٌ دالَّةٌ مظهِرةٌ لما هو مُستحَقٌّ له من الأسماءِ الحسنى، والصفاتِ العُلى، وعن مقتضى أسمائه وصفاته خَلَقَ الكائناتِ.

فإنّ الرَّحِمَ شُجنةٌ منَ الرحمٰنِ؛ خَلَقَ الرَّحم، وشقَّ لها من اسمِهِ، وهو الرازِقُ ذو القوة المتين، يرزقُ مَن يشاء بغير حساب، وهو الهادي النصير، يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيمٍ، وينصُرُ رُسُلَهُ والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد، وهو الحكيم العليم الرحيم، الذي أظهر من آثار علمه وحكمته ورحمته ما لا يحصيه إلا هو.

فهو رب العالمين، والعالَمُون ممتلئون بما فيهم من آثار أسمائه وصفاته، وكل شيء يُسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم، من الناس من يدرك ما فيها من الدَّلالةِ والشهادة بالعلم والمعرفة، ومن خرق الله سمعه، سَمِعَ تأويبَ الجبالِ والطيرِ، وعُلِّمَ منطِقَ الطيرِ»[1].

فلا أرى أنَّ مَن وقف على مثل هذا الكلام البديع بحاجة إلى إيراد المزيد في بيان معاني الربوبية التي دلّ عليها اسمه تعالى: «رب العالمين».

۞ الفرع الثامن ۞

شرح اسم الجلال: «مالك يوم الدين»

قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في إيضاح جملة من المعاني المتعلقة بهذا الاسم ـ:

«وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤﴾، مع أنه ملك الدنيا؛ لأن يوم الدين لا يَدَّعِي أحدٌ فيه منازعةً، وهو اليوم الأعظم، فما الدنيا في الآخرة

---

(١) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٣٩٨ ـ ٤٠١).

إلا كما يضع أحدكم إصبعَهُ في اليمِّ، فلينظر بم يرجع[(١)]، و﴿ٱلدِّينِ﴾، عاقبة أفعال العباد، وقد يدلُّ بطريق التنبيه وبطريق العموم عند بعضهم على ملك الدنيا؛ فيكون له المُلكُ وله الحَمدُ؛ كما قال تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في الدَّلالةِ على ما يفيدُهُ هذا الاسمُ من عموم ملكه ـ: «وأنتَ إذا قرأتَ القرآنَ من أوله إلى آخرِه، وجدتَّ غالبَ عموماتِهِ محفوظةً لا مخصوصةً، سواء عنيتَ عمومَ الجمع لأفراده، أو عمومَ الكُلِّ لأجزائه، أو عمومَ الكل لجزيئاته، فإذا اعتبرتَ قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فهل تجد أحدًا من العالمين ليس الله ربَّه؟! ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، فهل في يوم الدين شيءٌ لا يملكه الله؟!»[(٣)].

والإجابة حتمًا وقطعًا بالنفي، وهذا من الأمور القطعية الواضحة التي لا يمكن الارتياب فيها، مما يغني عن الإسهاب في الجواب عنها.

كما أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن هذا الاسمَ ونحوَه من خصائص الربوبية التي لا يشاركُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فيها أحدٌ، لا مَلَكٌ مُقرَّبٌ ولا نبيٌّ مرسَلٌ[(٤)].

۞ الفرع التاسع ۞

شرح اسم الجلال: «مالك الملك»

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في تقرير شيء من معانيه ـ: «وهو ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُهُ، وهو مالك المُلكِ، يؤتي المُلكَ من يشاءُ، وينزِعُ المُلكَ ممَّن يشاءُ، ويُعِزُّ

---

(١) يشير إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، برقم: (٢٨٥٨)، عن المستورد بن شداد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: **(واللهِ مَا الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ إِصْبَعَهُ هذه (أَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ) فِي اليَمِّ، فَلْيَنْظُرْ بِمَ يَرْجِعُ)**.

(٢) الصفات الاختيارية، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٦٩)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٣) مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣).

(٤) **انظر**: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٣٢٨).

من يشاء، ويُذِلُّ مَن يشاء، بيده الخير، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، له ما في السمٰوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، الرحمٰن على العرش استوى، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها، إن ربي على صراط مستقيم»(١).

وفي الحقيقة أن المرء قد يَعجِزُ في كثيرٍ منَ الأحيان عن التكلم في معاني مثل هذه الأسماء الحسنى لوضوحها وجِلائها؛ ولكن مراد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وغرضه من ذلك التنبيهُ على بعض اللفتات الإيمانية التي تبعث العبد على تحقيق عبودية الله عَزَّ وَجَلَّ بمقتضاها، وظهور آثارها عليه.

* * *

(١) مجموع الفتاوى: (٢/٣٩٨).

الباب الثالث

جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: جهوده في تقرير موضوع: «الاسم والمُسمَّى» والرد على المخالفين.
- الفصل الثاني: جهوده في الرد على الطوائف المنحرفة في باب الأسماء الحسنى.

الفصل الأول

جهوده في تقرير موضوع: «الاسم والمُسمَّى» والرد على المخالفين

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تقريره لموضوع الاسم والمُسمَّى، وبيان أقوال الناس فيه.
- المبحث الثاني: ردوده على المخالفين في موضوع الاسم والمُسمَّى.

المبحث الأول

تقريره لموضوع الاسم والمُسمَّى، وبيان أقوال الناس فيه

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: الجانبُ اللغويُّ في موضوع الاسم والمُسمَّى.**
- **المطلب الثاني: أقوال الناس في موضوع الاسم والمُسمَّى.**

المطلب الأول

الجانب اللغوي في موضوع الاسم والمُسمَّى

يعدّ موضوع الاسم والمُسمَّى من أبرز الموضوعات التي لها صلةٌ بباب الأسماء الحسنى، إنْ لم يكن أبرزَها، ومن هذا المنطلق اعتنى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ببيانه وتوضيحه، وكانت له جهود بارزة في تقرير الحق فيه والرد على المخالفين، ومن تلك الجهود إفراد هذا الموضوع بمصنَّفٍ خاص ببحثه يسمَّى: «قاعدة في الاسم والمسمَّى»(١)، كما تناوله في العديد من مؤلفاته الأخرى؛ لهذا أحببتُ أن أُفرِدَ جهوده في هذا الموضوع في فصل مستقل، وعرضها من خلال جوانب ثلاثة:

أولها: الولوج إلى هذا الموضوع عن طريق بحث الجانب اللغوي فيه، وعلاقته وتأثيراته على الجانب العقدي منه.

---

(١) مطبوعة ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٥ ـ ٢١٢)، وقد أشار الشيخ علي بن عبد العزيز الشبل في «الثبت» ص: (١٤١ ـ ١٤٢)، إلى أن لها نسختين خطيتين، في مكتبة الفاتيكان، وهي مصورة ضمن فيلم في مركز الملك فيصل رَحِمَهُ اللَّهُ بالرياض، برقم: (١٠٢٦)، و(١٢٩٤).

الثاني: عرض أقوال الناس في هذا الموضوع.

ثالث: ردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في هذا الموضوع.

وقد سبق في مبحث تحديد ضابط اعتبار الاسم من الأسماء الحسنى تفصيل بعض الجوانب اللغوية المتعلقة بالاسم عمومًا[١]؛ ومن ذلك: تقريراته لما يَصدُقُ عليه مُسمَّى الكلام، وأنه اسمٌ للمعاني والألفاظ جميعًا، وأما مُسمَّى الكلام فله إطلاقان: إما أن يراد به نفسُ مسمَّى الكلام؛ وهو ما يشمل اللفظَ والمعنى جميعًا، وإما أن يراد به المعنى الاصطلاحيُّ للنحاة؛ وهو: الاسمُ والفعلُ والحرفُ.

أما مدلول الاسم ـ كما عرّفه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فهو: «القولُ الدَّالُّ على المسمَّى»[٢].

وهذا البحث له علاقة ببحث اشتقاق الاسم في اللغة، وملخص ما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الموضوع، أن فيه قولين:

الأول: أنه مشتقٌّ منَ السِّمَة؛ وهي العلامة، وهو قول نحاة الكوفة.

الثاني: أنه مشتقٌّ منَ السُّمُوِّ، وهو العُلُوُّ والظهور، وهو قول نحاة البصرة.

وبيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن كلا القولين وجيهٌ من الناحية اللغوية؛ لكن القول الثانِيَ أقوى وأصحُّ وأتمُّ من جهة اللفظ والمعنى.

وهذا له ارتباط وثيق بوظيفة الاسم وما يُوضع له، وهو ما وضحه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**إنّ الاسم مقصوده إظهار المُسمَّى وبيانه**، وهو مشتقٌّ منَ (السُّمُوِّ)؛ وهو العُلُوُّ، كما قال النحاة البصريون، وقال النحاة الكوفيون: هو مشتقٌّ منَ (السِّمَة)؛ وهي العلامة، وهذا صحيح في الاشتقاق

---

(١) **انظر**: ص: (٢٠١) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٢)، **وانظر**: رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).

الأوسط، وهو ما يتفق فيه حروفُ اللفظينِ دون ترتيبهما؛ فإنه في كليهما (السين والميم والواو) والمعنى صحيحٌ؛ فإنّ السِّمة والسيما: العلامة؛ ومنه يقال: وَسَمْتُهُ أَسِمُهُ؛ كقوله: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلۡخُرۡطُومِ﴾ [القلم: ١٦]، ومنه التَّوَسُّم؛ كقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥].

لكن اشتقاقه منَ السُّمُوِّ هو **الاشتقاقُ الخاصُّ**، الذي يتفق فيه اللفظان في الحروف وترتيبها، ومعناه أخصُّ وأتمُّ؛ فإنهم يقولون في تصريفه: سَمَّيْتُ، ولا يقولون: وَسَمْتُ، وفي جمعه: أسماء لا أوسام، وفي تصغيره: سُمَيٌّ لا وُسَيْمٌ، ويقال لصاحبه: مُسَمًّى، لا يقال: مَوسومٌ، وهذا المعنى أخصُّ؛ فإنّ العُلُوَّ مقارنٌ للظهور، كلما كان الشيءُ أعلى، كان أظهر، وكل واحد منَ العُلُوِّ والظهور يتضمن المعنى الآخَرَ؛ ومنه قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (**وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ**)(١)، ولم يقل: فليس أظهرَ منك شيءٌ؛ لأن الظهورَ يتضمن العُلُوَّ والفوقيةَ، فقال: (**وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ**).

ومنه قوله: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]؛ **أي**: يعلوا عليه؛ ويقال: ظهر الخطيبُ على المنبر، إذا علا عليه، ويقال للجبل العظيم: عَلَمٌ؛ لأنه لعُلُوِّهِ وظهوره يُعلم ويُعلم به غيره؛ قال تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢].

وكذلك الراية العالية التي يُعلم بها مكانُ الأميرِ والجيوشِ، يقال لها: عَلَمٌ؛ وكذلك العَلَمُ في الثوب لظهوره، كما يقال لعرف الديكِ، وللجبال العالية: أعرافٌ؛ لأنها لعُلُوِّها تُعرَفُ، فالاسم يظهر به المُسمَّى ويعلو؛ فيقال للمُسمِّي: سَمِّهِ؛ **أي**: أَظهِرْهُ وأَعْلِهِ؛ **أي**: أَعْلِ ذِكرَهُ بالاسم الذي يُذكر به...

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

وبعض النحاة يقول: سُمِّيَ اسمًا؛ لأنه علا على المُسمَّى، أو لأنه علا على قَسيمَيهِ الفعلِ والحرفِ، وليس المرادُ بالاسم هذا؛ بل لأنه يُعلي المُسمَّى فيظهر؛ ولهذا يقال: سَمَّيْتُهُ؛ أي: أَعلَيْتُهُ وأظهرتُهُ؛ فتجعل المُعَلَّى المُظهَرَ هو المُسمَّى، وهذا إنما يحصل بالاسم.

ووزنه: فُعْل وفِعل، وجمعه أسماء، كقِنوٍ وأقناءٍ، وعضوٍ وأعضاءٍ، وقد يقال فيه: سُمٌ وسِمٌ بحذف اللام، ويقال: سمى، كما قال:

وَاللهُ أَسْـمَـاكَ سُـمًـا مُـبَـارَكَـا[(١)]

وما ليس له اسم، فإنه لا يذكر ولا يظهر ولا يعلو ذكره؛ بل هو كالشيء الخَفِيِّ الذي لا يُعرَفُ؛ ولهذا يقال: الاسمُ دليلٌ على المُسمَّى، وعَلَمٌ على المُسمَّى، ونحو ذلك.

ولهذا كان أهلُ الإسلامِ والسُّنَّة الذين يذكرون أسماء الله، يعرفونه ويعبدونه، ويحبونه ويذكرونه، ويظهرون ذِكرَهُ.

والملاحدة الذين ينكرون أسماءه، وتُعرِضُ قلوبُهم عن معرفته وعبادته ومحبته وذكره، حتى ينسوا ذكره ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

والاسم يتناول اللفظَ والمعنَى المتصوَّرَ في القلبِ، وقد يراد به مجرَّدُ اللفظِ، وقد يراد به مجرَّدُ المعنَى، فإنه منَ الكلامِ، **والكلامُ**: اسم للَّفظِ والمعنَى، وقد يراد به أحدُهما، ولهذا كان مَن ذكر الله بقلبه أو لسانه، فقد ذكره، لكن ذكره بهما أتمّ»[(٢)].

---

(١) تقدم الكلام عليه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/٢٠٧ ـ ٢١٠).

فائدة: ذهب ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ إلى أن القولين فاسدان باطلان، افتعلهما أهل النحو، ولم يصح عن العرب شيء منهما، وأن الاسم غير مشتق من شيء، بل هو اسم موضوع مثل: =

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر ـ: «ودَلالةُ الاسم على مُسمَّاه دَلالةٌ قَصْديةٌ؛ فإن المسمَّى يُسمَّى بالاسم ليعرف به المُسمَّى؛ وليدُلَّ عليه، تارة يقصد به الدلالة على مجرد نفسِهِ؛ كأسماء الأعلام للأشخاص، وتارة يقصد به الدَّلالةُ على ما في اللفظِ منَ المعنى؛ كالأسماء المشتقة؛ مثل: العالم والحيِّ والقادر.

ومن هذا الباب تسميةُ المعبودين آلهةً، سَمَّوْها بما لا تستحِقُّهُ، كما يُسمَّى الجاهلُ عالمًا، والعاجزُ قادرًا، والكذَّابُ نبِيًّا؛ فلهذا قال تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣]»(١).

هذا بالنسبة للربط بين مدلول الاسم واشتقاقه وبين وظيفته وما وُضع له الاسم، فالاسم: ما دلّ على المُسمَّى، والمقصودُ منه إظهارُ المُسمَّى وبيانه والتعريفُ به، وهذه الوظيفةُ متصوَّرةٌ بوضوح في أسماء الأشياء المخلوقة، فبأسمائها تتميز عن غيرها وتَظهَر وتُعرَف، أما في حق الله عَجَلَّ، فإن أسماءه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إضافةً إلى كونها أعلامًا على ذاته المقدسة؛ لكن ليس المقصود منها تَمييزَهُ بها عن غيره؛ لأن تميز الخالق عن المخلوق ومباينتَهُ له منَ الأُمورِ المعلومةِ بالضرورة الفِطريةِ والعقليةِ التي لا يجادل فيها إلا مكابرٌ، وهذا مما اتفقتْ عليه جميعُ العقول السليمة، بلِ المقصودُ الأعظَمُ من أسمائه الحسنى تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وتعدُّدُها وكثرتُها ـ: بيان معاني الجلال ونعوت الجمال والكمال التي دلت عليها، وقد سبق بحث هذا الموضوع بتوسع في

= حجر ورمل وخشبة، وسائر الأسماء لا اشتقاق لها. **انظر**: الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٥/ ٢٩).
وهذا مبني على مذهبه في أن أسماء الله جامدة بمنزلة الأعلام التي لا تدل على معنى، وقد ردّ عليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مذهبه، وأغلظ عليه القول في شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٦ ـ ١٠٧)، وسيأتي مزيد تفصيل لذلك، **انظر**: ص: (٨٥٤ ـ ٨٥٦) من هذه الرسالة.

(١) النبوات: (٢/ ٧٦٧ ـ ٧٦٨).

مبحث مستقلٍّ؛ عند الحديث عن جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تقريره لمبحث: «أسماء الله الحسنى أعلام وأوصاف، وما يتعلق بذلك»(١).

كما تطرق شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الفرق بين الاسم والتسمية؛ فالاسم كما عرّفه رَحِمَهُ اللَّهُ هو: «**القولُ الدّالُّ على المُسمَّى**»(٢)، أما التسمية، فهي جعل الشيء اسمًا لغيره، مصدر: سَمَّيْتُهُ أُسَمِّيهِ، إذا جعلتُ له اسمًا، فالتسمية فعل المُسمِّي(٣)، وهذا من الأمور المتَّفَقِ عليها بين المتكلمين بأيَّةِ لغة كانت، وسيظهر لك أثر هذا التفريق عند الكلام على تفريق بعض المبطلين بينهما محاولين التوصل إلى التدليل على مذاهبهم الباطلة في هذا الموضوع.

بقي أن أشير هنا إلى مراتب وجود الشيء، وهي قضية عقلية لها ارتباط بموضوع الاسم والمسمَّى؛ كما سيتضح ذلك جليًّا في أثناء عرض مذاهب الناس في هذا الموضوع والرد على المخالفين فيه، وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع عدة من مؤلفاته إلى أن جميع الحقائق لها أربع مراتب من حيث الوجود: «وجودٌ في الأعيانِ، ووجودٌ في الأذهانِ، ووجودٌ في اللسانِ، ووجودٌ في البَنَانِ، وجودٌ عينيٌّ وعلميٌّ ولفظيٌّ ورَسميٌّ»(٤).

وأسماء الأشياء ـ مهما كانت ـ لها ارتباط بالمرتبة الثالثة والرابعة من وجودها؛ فهي عبارة عن تحقيق وجودها في اللسان أو الوجودِ اللفظيِّ، ووجودها في البَنَانِ أوِ الوجود الرسميّ الخَطيّ، ومفارقة ذلك للوجود العينيّ والذهني مما لا يجادل فيه عاقل.

---

(١) **انظر**: ص: (٢٨٢) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٢)، **وانظر**: رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن مجموع الفتاوى: (١/ ٤٨).

(٣) **انظر**: قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩١ ـ ١٩٢، ١٩٥)، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، ضمن مجموع الفتاوى: (٩/ ٩٤).

(٤) حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٥٨)، **وانظر**: التسعينية: (٣/ ٩٧٠ ـ ٩٧١)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٦٢).

المطلب الثاني

أقوال الناس في موضوع الاسم والمُسمَّى

قبل تناول تفاصيل هذا الموضوع تجدر الإشارة إلى أن السلف رحمهم الله كرهوا الخوض في هذا الموضوع ابتداءً، وإذا عدنا إلى بدايات نشأة الكلام في هذا الموضوع، نجده نشأ نتيجة ما ابتدعه الجهمية والمعتزلة في كلام الله تعالى ودعوى أن القرآن مخلوق.

وأول من يعرف عنه الرد على الجهمية والمعتزلة؛ في إبطال قولهم: إنَّ الاسم غير المُسمَّى ـ: هو الإمامُ أحمدُ بن حنبل رحمه الله(١)، مع كراهته للخوض في ذلك؛ لأنه من المُحدَثات(٢).

وما خاض في هذا الموضوع من خاض من أهل السُّنَّة والجماعة فيه إلا لبيان الحق الذي حاد عنه طوائفُ منَ المبتدعةِ؛ الذين أحدثوا الكلام في هذه القضيةِ امتدادًا لضلالهم في صفة الكلام، وفي دعواهم خلق القرآن.

وفي توضيح ذلك وبيان أصل هذه القضية يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «فصل في الاسم والمُسمَّى: هل هو هو أو غيرُهُ؟ أو لا يقال: هو هو ولا يقال: هو غيره؟ أو هو له؟ أو يُفصَّلُ في ذلك؟

فإن الناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة؛ بعد أحمد وغيره، والذي كان معروفًا عند أئمة السُّنَّة أحمد وغيره، الإنكار على الجهمية الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة.

فيقولون: الاسم غير المُسمَّى، وأسماء الله غيرُهُ، وما كان غيرَهُ، فهو

---

(١) **انظر**: صريح السُّنَّة للطبري ص: (٢٥ ـ ٢٦).

(٢) **انظر**: اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل، لعبد الواحد بن عبد العزيز التميمي، ضمن الذيل على طبقات الحنابلة: (١/ ٢٩٩).

مخلوق، وهؤلاء هم الذين ذمَّهُمُ السلفُ، وغلطوا فيهمُ القولَ؛ لأن أسماء الله من كلامه، وكلام الله غيرُ مخلوق؛ بل هو المتكلِّمُ به، وهو المسمِّي لنفسه بما فيه من الأسماء.

والجهمية يقولون: كلامه مخلوق، وأسماؤه مخلوقة، وهو نفسه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته، ولا سمَّى نفسَهُ باسم هو المتكلِّمُ به؛ بل قد يقولون: إنه تكلم به، وسمَّى نفسَهُ بهذه الأسماء؛ بمعنى أنه خلقها في غيره، لا بمعنى أنه نفسَهُ تكلَّمَ بها الكلامَ القائمَ به.

فالقول في أسمائه هو نوع من القول في كلامه.

والذين وافقوا السلف؛ على أن كلامه غير مخلوق، وأسماءَه غير مخلوقة ـ: يقولون: الكلام والأسماء من صفات ذاته، لكن هل يتكلم بمشيئته وقدرته، ويسمِّي نفسَهُ بمشيئتِهِ وقدرته؟ هذا فيه قولان:

النفي هو قول ابن كلاب ومن وافقه.

والإثبات قول أئمة أهل الحديث والسُّنَّة، وكثيرٍ من طوائفِ أهل الكلام؛ كالهِشَامِيَّةِ[(١)] والكَرَّامِيَّةِ[(٢)] وغيرهم؛ كما قد بُسط هذا في مواضع[(٣)]»[(٤)].

---

(١) **الهشامية**، أتباع هشام بن الحكم الرافضي، من متكلمة الشيعة، اشتهر عنه أقوال شنيعة في التجسيم، والقول بتأليه علي رضي الله عنه، كفره الرافضة أنفسهم؛ لقوله بجواز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة.
انظر: مقالات الإسلاميين ص: (٣١ ـ ٣٣)، الفرق بين الفرق ص: (٦٥ ـ ٧٠)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ص: (٣٨ ـ ٣٩)، الملل والنحل: (١/ ١٨٤ ـ ١٨٦).

(٢) تقدم التعريف بهم، **انظر**: ص: (٩٢).

(٣) **انظر** مثلًا: مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٥)، التدمرية ص: (١٩٢)، نقض المنطق ص: (٢١ ـ ٢٢، ٤٦).

(٤) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

فقد أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال هذا النقل أصلَ هذه القضية؛ وأنها فرعٌ عن الكلام في صفة كلام الله تعالى والقرآن الكريم؛ هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ كما أوضح أنها منَ القضايا المبتدَعَةِ المحدَثةِ؛ التي لم يَخُضْ فيها السلفُ الصالح، بلِ اشتهر الكلام فيها بعد انقضاء عهد الأئمة الأربعة، وإن كانت بدايته ـ كما سبق بيانه ـ في زمن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد سبقتِ الإشارةُ إلى أن لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدةً مفردةً في موضوع الاسم والمُسمَّى، وقد تناول هذه القضية بالتفصيل من خلال بيان أقوال الناس فيها، وحجج كل قول، وإبطال الأقوال والحجج الباطلة في هذا الموضوع.

ومن خلال استقراء كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضوع، في العديد من مؤلفاته التي تناول فيها بحث هذه القضية نجده يشير إلى أن للناس في الاسم والمسمى عمومًا أربعةَ أقوالٍ، قول أهل السُّنَّة والجماعة، وثلاثة أقوال لأهل البدعة والضلالة:

أما أهل السُّنَّة والجماعة، فقد تَمَسَّكُوا في هذا الموضوع بما ورد في النصوص، والتزموا بها، وقد ورد عنهم في ذلك ثلاثة إطلاقات، كلها متفقة مع ما جاءت به النصوص بأن «الاسم للمسمى» وهذا الإطلاق هو المشهور عن جمهورهم وهو اختيار أئمتهم، وإن كان قد عُرف عن بعضهم إطلاقُ تعبيراتٍ أخرى، إلا أنها موافقة لهذا الإطلاق.

إطلاقات أهل السنة والجماعة:

أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذه الإطلاقاتِ الثلاثةِ، وبَيَّنَ مأخذَ كل إطلاق، وأنها في الحقيقة ترجع إلى القول بأن «الاسم للمسمى»؛ كما جاء في النصوص، وهي:

الأول: الإمساك عن الخوض في هذه القضية نفيًا وإثباتًا؛ فأسماء الله لا يقال فيها: هي الله ولا هي غيره، وقد نسب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القولَ إلى بعض أهل السُّنَّة؛ فقال:

«ثم منهم[١] من أمسك عن القول في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا، إذ كان كل من الإطلاقين بدعةً؛ كما ذكره الخَلَّالُ[٢] عن إبراهيمَ الحربيِّ[٣] وغيره، وكما ذكره أبو جعفر الطبريُّ في الجزء الذي سمَّاه «صريحَ السُّنَّة»، ذكر مذهب أهل السُّنَّة المشهور في القرآن، والرؤية، والإيمان، والقدر، والصحابة، وغير ذلك.

وذكر أن مسألة اللفظ ليس لأحد منَ المتقدمين فيها كلام، كما قال: «لم نجد فيها كلامًا عن صحابيٍّ مَضَى، ولا عن تابعيٍّ قَفَا، إلا عمن في كلامه الشفاء والغَنَاءُ، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى: أبو عبد الله أحمدُ بنُ حنبلٍ؛ فإنه كان يقول: اللفظيةُ جهميةٌ، ويقول: من قال: لفظِي بالقرآن مخلوقٌ، فهو جَهميٌّ، ومن قال: غير مخلوق، فهو مُبتدِعٌ»[٤].

وذكر أن القولَ في الاسم والمُسمَّى منَ الحماقات المبتدَعةِ، التي لا يُعرف فيها قولٌ لأحد منَ الأئمةِ، وأن حَسْبَ الإنسان أن ينتهِيَ إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق اختيارُ أكثر المنتسبينَ إلى السُّنَّة من أصحاب الإمام أحمد وغيره»[٥].

فانظر كيف أرجع شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا القولَ إلى ما سيأتي بيانه

---

(١) المراد أئمة السُّنَّة.

(٢) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٥٢٣)، ولم أقف على ما ذكره من كلام إبراهيم الحربي في كتاب السُّنَّة له.

(٣) إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق البغدادي الحربي، كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، حافظًا للحديث، جماعًا للغة، توفي سنة: ٢٨٥هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٦/ ٢٧)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٥٦).

(٤) **انظر**: صريح السُّنَّة ص: (٢٥ ـ ٢٧).

(٥) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٧).

في القول الراجح لأهل السُّنَّة والجماعة؛ أن الاسمَ للمُسمَّى رغم أن أصحاب هذا القول صرحوا بالإمساك عن الخوض في هذه القضية؛ لكن لما استدلوا بالآية، اتضح مقصودهم بالتوقف؛ وهو الاكتفاء بما ورد في النصوصِ، والذي ورد في النصوصِ قد أوضحه وقال به جمهور أهل السُّنَّة؛ وهو أن الاسم للمسمى.

الثاني: من قال: إن الاسم هو المُسمَّى؛ **أي**: الاسم يُراد به المسمى، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والذين قالوا: الاسم هو المسمَّى، كثيرٌ منَ المنتسبين إلى السُّنَّة؛ مثل أبي بكر عبد العزيز[(١)]، وأبي القاسم الطبري، واللَّالَكائيِّ[(٢)]، وأبي محمد البغوي[(٣)] صاحب «شرح السُّنَّة» وغيرهم»[(٤)].

وهذا القول مع أن القائلين به منَ المنتسبين إلى السُّنَّة، إلا أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ صرّح بأنه لم يكن معروفًا عندَ السلفِ والأئمة؛ ولهذا أنكره أكثر أهل السُّنَّة عليهم، فقال:

«ولم يُعرَفْ أيضًا عن أحدٍ منَ السلف أنه قال: «الاسم هو المسمَّى»؛ بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السُّنَّة بعد الأئمة، وأنكره

---

(١) أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغوي، المعروف بغلام الخلال، كان تلميذًا لأبي بكر الخلال، من أئمة الحنابلة، واسع الرواية، كثير العبادة، توفي سنة: ٣٦٣هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٠/ ٤٩٥)، طبقات الحنابلة: (٢/ ١١٩).

(٢) هكذا في المطبوع: «أبي القاسم الطبري واللالكائي» بالعطف، ولعله تصحيف فإن أبا القاسم الطبري **هو** اللالكائي نفسه، واسمه: أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري الرازي، من أئمة السُّنَّة صاحب الكتاب الجليل: «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة»، توفي سنة: ٤١٨هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٤/ ٧٠)، سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٤١٩).
وانظر قوله في: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة: (٢/ ٢٠٤).

(٣) الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد البغوي، **وانظر** قوله في: معالم التنزيل: (١/ ٣٨)، شرح السُّنَّة: (٥/ ٣٠).

(٤) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٨).

أكثر أهل السُّنَّة عليهم»[١]:

وما ذلك إلا لما في هذا القول من الشَّبَهِ والتداخل مع قول بعض المبتدعة من الأشاعرة ومن وافقهم؛ كما سيتبين من خلال عرض أقوال المخالفين؛ ولهذا سيتم ذِكرُ أدلتهِ ومناقشتها في المبحث الثاني، ضمن ردود شيخ الإسلام على المخالفين لأهل السُّنَّة في هذا الموضوع.

الثالث: مَن قال: إنَّ الاسمَ للمسمَّى، وهو قول جمهور أهل السُّنَّة؛ كما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أثناء بيانه لقول الطبري بوجوب الالتزام بالنصوص في هذا الموضوع، وما ورد في ذلك هو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، «وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السُّنَّة؛ من أصحاب الإمام أحمد وغيره»[٢].

أمَّا الإطلاقُ الأولُ، فقد تمَّ بيان دليله وتوجيهه، وأنه موافق في المضمون لقول جمهور أهل السُّنَّة والجماعة، وأما أدلة الإطلاق الثاني والثالث والمناقشات، فستأتي في المبحث الثاني في أثناء إيراد ردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على الأقوال الباطلة؛ تفاديًا للتكرار.

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٧).

(٢) المصدر السابق: (٦/ ١٨٦).

فائدة: هناك إطلاق رابع لأهل السُّنَّة والجماعة في هذه القضية وهو أن الاسم من المسمى، وهذا الإطلاق منقول عن أبي بكر بن أبي داود عبد الله بن سليمان السجستاني (ت٣١٠هـ) نقله عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة: (٢/ ٢١٢).

وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن هذا الإطلاق ورد في بعض عبارات الإمام أحمد فقال: «كان في كلام الإمام أحمد أن هذا الاسم من أسمائه الحسنى وتارة يقول الأسماء الحسنى له» مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٨).

وذلك في إشارة منه إلى موافقة هذا الإطلاق في المعنى للإطلاق الثالث والراجح عند أهل السُّنَّة والجماعة، وهو أن الاسم للمسمى؛ ولهذا لم أفرده باعتباره إطلاقًا مُستقِلًا لأهل السُّنَّة، ولقلة القائلين به.

أقوال أهل البدع في موضوع الاسم والمُسمَّى:

أما الأقوال التي قال بها أهل البدعة والضلالة فثلاثة، وهي:

القول الأول: قول من قال: الاسم عينُ المسمَّى، وهو قول الأشاعرة والماتريدية[(١)]، وهذا القول هو الذي فيه شبه بالإطلاق الثاني لبعض أهل السُّنَّة؛ بأن الاسمَ هو المُسمَّى، وقد تقدم.

القول الثاني: من قال: إنَّ الاسم له ثلاثة أحوال، تارة يكون الاسم هو المُسمَّى، وتارة يكون غيرَهُ، وتارة لا يكون هو ولا غيرَهُ، وهذا القول هو المشهور عن أبي الحسن الأشعري، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقول الثاني، وهو المشهور عن أبي الحسن؛ أن الأسماء ثلاثة أقسام: تارة يكون الاسم هو المسمَّى؛ كاسم «المَوجودِ»، وتارة يكون غيرَ المُسمَّى؛ كاسم «الخالق»، وتارة لا يكون هو ولا غيرَهُ؛ كاسم «العليم» و«القدير»»[(٢)].

القول الثالث: من يقول: إنَّ الاسمَ غير المُسمَّى، وهمُ الجهميةُ والمعتزلةُ[(٣)].

هذا استعراضٌ مُجمَلٌ للأقوالِ التي أشار إليها شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضوع، وفي المبحث التالي إيرادٌ لردوده على الفرق الضالة في هذا

---

(١) **انظر**: قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص: (٢٥٨)، أصول الدين للبغدادي ص: (١١٤ ـ ١١٥)، التمهيد لقواعد التوحيد للامشي الماتريدي ص: (٦٨ ـ ٦٩)، أصول الدين للبزدوي ص: (٨٨ ـ ٩٠)، تبصرة الأدلة للنسفي ص: (١٩٨).

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٨)، **وانظر**: الجامع لشعب الإيمان للبيهقي: (١/ ١٢٤ ـ ١٢٥)، الاعتقاد للبيهقي ص: (٧٠ ـ ٧١)، ولم أقف عليه فيما بين أيدينا من كتب الأشعري.

(٣) **انظر**: قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، مقالات الإسلاميين ص: (١٧٢) .

الموضوع، مع إيراد أدلةِ جمهور أهل السُّنَّة والجماعة على ما ذهبوا إليه؛ من أن الاسم للمسمَّى، وبيان رجحان قولهم هذا.

* * *

المبحث الثاني

ردوده على المخالفين في موضوع الاسم والمُسمَّى

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ردوده على القائلين: إنَّ الاسم هو المُسمَّى أو أن له أحوالًا.
- المطلب الثاني: ردوده على القائلين: إنَّ الاسمَ غير المُسمَّى.

المطلب الأول

ردوده على القائلين: إنَّ الاسم هو المُسمَّى أو أن له أحوالًا

سبق في المبحث الأول استعراضُ أقوالِ الناسِ في الاسم والمسمَّى، وتبين من خلالها أن للأشاعرة ومن وافقهم؛ في هذا الباب قولين، القول الأول منها هو المشهور عن جمهور الأشاعرة ومن وافقهم وهو أن الاسم هو المُسمَّى أو عينُ المُسمَّى، وهذا القول قد قال به بعضُ أهل السُّنَّة والجماعة، والفرقُ بينَ قولهم وقولِ الأشاعرةِ أن مَن قال: الاسم هو المُسمَّى من أهل السُّنَّة والجماعة «لم يريدوا بذلك أن اللفظَ المؤلَّفَ من الحروف هو نفسُ الشخصِ المُسمَّى به، فإن هذا لا يقوله عاقلٌ؛ ولهذا يقال: لو كان الاسم هو المُسمَّى، لكان من قال: نار، احترق لسانه.

ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم، ويشنّع عليهم، وهذا غلط عليهم؛ بل هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسميةُ، والاسمُ ليس هو اللفظَ؛ بل هو المرادُ باللفظِ؛ فإنك إذا قُلتَ: يَا زَيْدُ، يا عَمْرو، فليس مرادك دعاء

اللفظ؛ بل مرادك دعاء المسمى باللفظ، وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمى.

وهذا لا ريب فيه إذا أُخبر عن الأشياء فذُكِرَتْ أسماؤها، فقيل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، فليس المراد أن هذا اللفظ هو الرسول، وهو الذي كلمه الله.

وكذلك إذا قيل: جاء زيد، وأشهد على عمرو، وفلان عدل، ، ، ونحو ذلك، فإنما تذكر الأسماء والمراد بها المسميات، وهذا هو مقصود الكلام.

فلما كانت أسماءُ الأشياء إذا ذُكِرَتْ في الكلام المؤلف، فإنما المقصود هو المسميات، قال هؤلاء: الاسم هو المُسَمَّى، وجعلوا اللفظَ ـ الذي هو الاسمُ عند الناس ـ هو التسميةَ، كما قال البغويُّ: «والاسمُ هو المُسمَّى وعينه وذاته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ﴾ [مريم: ٧]، أخبر أن اسمه يحيى، ثم نادى الاسم فقال: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ﴾ [مريم: ١٢]، وقال: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾ [يوسف: ٤٠]، وأراد الأشخاص المعبودة؛ لأنهم كانوا يعبدون المُسمَّيَاتِ، وقال: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى: ١]، ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٧٨]».

قال: ثم يقال للتسمية أيضًا «اسم»، واستعماله في التسمية أكثر من المُسمَّى»[(١)][(٢)].

فإذا نظرتَ إلى قول هؤلاء، تجدهم نظروا إلى القضية من الناحية اللغوية، ولهذا سبقت الإشارة ـ في أثناء عرض الجوانب اللغوية لهذا الموضوع ـ إلى وظيفة الاسم والمراد والمقصود به؛ وهو المعاني التي يدل عليها، كما تطرق شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا إلى الفرق بين الاسم والتسمية من الناحية اللغوية؛ لِمَا له منَ الصلةِ بقول هؤلاء، ومن خلال ذلك يتبين

---

(١) معالم التنزيل: (١/ ٣٨).

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

لك عدم مخالفة هذا القول لقول جمهور أهل السُّنَّة؛ بأن الاسم للمسمى؛ لأنه كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنما تذكر الأسماءُ والمراد بها المسمياتُ، وهذا هو مقصودُ الكلامِ»[(١)]، فهؤلاء نظروا إلى وظيفةِ الأسماءِ والمراد منها، ولم تكن لهم مقاصدُ باطلةٌ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في مزيدِ توضيحٍ لمقصودهم هذا: «كقوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فالداعي يقول: «يا الله»، «يا رحمٰن»، ومراده المُسمَّى، وقوله: ﴿أَيّٗا مَّا﴾، أَيَّ الاسمينِ تدعوا، ودعاء الاسم هو دعاءُ مُسمَّاهُ.

وهذا هو الذي أراده من قال من أهل السُّنَّة: إنَّ الاسمَ هو المُسمَّى، أرادوا به أن الاسمَ إذا دُعِيَ وذُكر، يُراد به المُسمَّى، فإذا قال المُصلِّي: «الله أكبر»، فقد ذكر اسمَ رَبِّهِ، ومراده المُسمَّى.

لم يريدوا به أن نفسَ اللفظ هو الذاتُ الموجودةُ في الخارجِ؛ فإن فساد هذا لا يخفى على من تَصَوَّرَهُ، ولو كان كذلك، كان من قال: «نار»، احترق لسانُهُ»[(٢)].

أما قول الأشاعرة ومن وافقهم؛ بأن الاسم عين المسمى، فمرادهم من أنَّ الاسم هو المسمَّى: أن الاسم هو الذات، وليس هو الدالَّ عليها، والمراد بالأسماء المتعددة هي التسمياتُ لا الذواتُ، فمعنى اسم: «الله» هو «الله» وهذا غير مخلوق، وأما أسماء الله المتعددة؛ مثل: «الرحمٰن» و«الرحيم» و«السميع» و«البصير» وغيرها، فالمرادُ منها التسمياتُ، وهي الأقوالُ المؤلفة منَ الحروفِ، وهذه مخلوقةٌ عندهم؛ لأنها ألفاظ، والألفاظ مخلوقة، فقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حين بَيَّنَ أصلَ هذه المسألة بقوله: «والذين وافقوا السلف على أن كلامه غير مخلوق، وأسماءَه غير مخلوقة ـ:

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٨)، وانظر: منهاج السُّنَّة النبوية: (٥/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٢٣٩).
(٢) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

يقولون: الكلام والأسماء من صفات ذاته، لكن هل يتكلم بمشيئتِهِ وقدرته، ويسمِّي نفسَهُ بمشيئتِهِ وقدرته؟ هذا فيه قولان:

النفي هو قول ابن كلاب ومن وافقه.

والإثباتُ قول أئمة أهل الحديث والسنة، وكثير من طوائف أهل الكلام، كالهِشاميةِ والكَرَّاميةِ وغيرهم؛ كما قد بُسط هذا في مواضع»[١].

في هذا القول إشارة إلى هؤلاء في موافقتِهِمُ السلفَ في الصورة؛ في دعواهم أن أسماء الله غير مخلوقة ومرادهم بذلك أن الذاتَ غيرُ مخلوقة، وموافقتهم الجهميةَ والمعتزلةَ في قولهم: إنَّ التسمياتِ ـ التي هي الحروفُ والألفاظُ ـ مخلوقة؛ فجعلوا أسماء الله بهذا الاعتبار مخلوقة.

وقد أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ قول هؤلاء وبيّن حججهم ثم ردّ عليها؛ فقال:

«وقال أبو بكر بن فورك[٢]: اختلف الناسُ في حقيقة الاسم ولأهل اللغة في ذلك كلام، ولأهل الحقائق فيه بيان، وبين المتكلمين فيه خلاف:

فأما أهل اللغة فيقولون: الاسم حروفٌ منظومةٌ دالَّةٌ على معنًى مفردٍ، ومنهم من يقول: إنه قول يدل على مذكور يضاف إليه؛ يعني: الحديث والخبر.

قال: وأما أهل الحقائق، فقدِ اختلفوا أيضًا في معنى ذلك؛ فمنهم من قال: اسمُ الشيءِ هو ذاتُهُ وعينُهُ، والتسميةُ عبارةٌ عنه ودَلالةٌ عليه، فيسمى اسمًا توسعًا.

وقالتِ الجهميةُ والمعتزلةُ: الأسماءُ والصفاتُ هي الأقوال الدالة على المسميات، وهو قريب مما قاله بعض أهل اللغة.

والثالث: لا هو هو، ولا هو غيره؛ كالعلم والعالم، ومنهم من قال: اسم الشيء هو صفته ووصفه.

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، **وانظر**: المسألة المصرية في القرآن، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٦٩).

(٢) محمد بن الحسن بن فُورَك، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٠٤).

قال: والذي هو الحق عندنا قول من قال: اسم الشيء هو عينه وذاته، واسم الله هو الله، وتقدير قول القائل: بسم الله أفعل؛ **أي**: بالله أفعل، وإن اسمه هو هو»[(١)].

ثم شرع رَحِمَهُ اللَّهُ في سرد الشُّبَهِ التي استندوا إليها فيما ذهبوا إليه من القول بأن الاسم هو المسمَّى، كما أوردها ابن فورك نفسه؛ فقال: «قال: وإلى هذا القول ذهب أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّام، واستدل بقول لبيد[(٢)]:

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا ... وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ[(٣)]

والمعنى: ثم السَّلام عليكما، فإن اسم السَّلام هو السَّلام.

قال: واحتج أصحابنا في ذلك بقوله تبارك وتعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨]، وهذا هو صفة للمسمَّى لا صفةٌ لِمَا هو قولٌ وكلامٌ، وبقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١]؛ فإن المسبَّح هو المسمَّى وهو الله، وبقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧]، ثم قال: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]؛ فنادى الاسم وهو المسمى.

وبأن الفقهاء أجمعوا على أن الحالفَ باسم الله كالحالفِ بالله؛ في بيان أنه تنعقد اليمينُ بكل واحد منهما، فلو كان اسم الله غيرَ الله، لكان الحالفُ بغير الله لا تنعقد يمينه، فلما انعقد ولزم بالحنث فيها كفارة، دلّ على أن اسمه هو.

ويدل عليه أن القائل إذا قال: ما اسم معبودِكم؟ قلنا: «الله» فإذا قال: وما معبودكم؟ قلنا: «الله»، فنجيب في الاسم بما نجيب به في المعبود؛ فدلّ على أن اسمَ المعبودِ هو المعبودُ لا غيرُ، وبقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٢) لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، الصحابي الشاعر رضي الله عنه، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٥٥٠).

(٣) البيت في ديوان لبيد بن ربيعة ص: (٧٩).

﴿إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم﴾ [يوسف: ٤٠]، وإنما عبدوا المسمياتِ، لا الأقوالَ التي هي أعراضٌ لا تُعبد.

قال: فإن قيل: أليس يقال: الله إلـٰهٌ واحدٌ وله أسماءٌ كثيرةٌ، فكيف يكون الواحد كثيرًا؟! قيل: إذا أُطلق أسماء، فالمراد به مسمياتُ المسمَّيْنَ، والشيءُ قد يُسمَّى باسم دَلالتِهِ، كما يسمى المقدور قدرة.

قال: فعلى هذا يكون معنى قوله: باسم الله؛ **أي**: بالله، والباء معناها الاستعانة وإظهار الحاجة، وتقديره: بك أستعين، وإليك أحتاج، وقيل: تقدير الكلمة: أبتدئ أو ابدأ باسمك فيما أقول وأفعل»[١].

وبعد الفراغ من نقل كلام ابن فورك، والشُّبَهِ التي استند إليها، زاد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إيضاحَ حقيقة مذهبهم، فقال: «قلت: لو اقتصروا على أن أسماءَ الشيءِ إذا ذكرتْ في الكلام، فالمرادُ بها المسمياتُ؛ كما ذكروه في قوله: ﴿يَـٰيَحۡيَىٰ﴾ ونحو ذلك، لكان ذلك معنًى واضحًا لا ينازعه فيه من فهمه[٢]، لكن لم يقتصروا على ذلك؛ ولهذا أنكر قولَهم جمهورُ الناسِ من أهل السُّنَّة وغيرهم؛ لما في قولهم من الأمور الباطلة، مثل دعواهم أن لفظَ «اسم» الذي هو (ا س م)، **معناه**: ذاتُ الشيءِ ونفسُهُ، وأن الأسماءَ التي هي الأسماءُ، مثل: زيد وعَمْرو، هي التسمياتُ، ليست هي أسماءَ المسمَّيَاتِ، وكلاهما باطلٌ مخالفٌ لما يعلمه جميع الناس من جميع الأمم ولما يقولونه:

فإنهم يقولون: إن زيدًا وعَمْرًا ونحوَ ذلك هي أسماءُ الناس، و«**التسميةُ**»: جَعْلُ الشيء اسمًا لغيره، هي مصدر سمَّيْتُهُ تسميةً، إذا جعلتُ له اسمًا، و«**الاسم**»: هو القول الدالُّ على المسمَّى، ليس الاسمُ الذي هو لفظ

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٢) هذا مقصود من قال ذلك من أهل السُّنَّة والجماعة، وبهذا يزول الإشكال ويتضح أنه لا موافقة بين قول هؤلاء وقول من قال: إن الاسمَ هو المسمَّى من أهل السُّنَّة والجماعة ولله الحمد.

«اسم» هو المسمَّى؛ بل قد يراد به المسمَّى؛ لأنه حكمٌ عليه ودليلٌ عليه.

وأيضًا: فهم تكلفوا هذا التكلُّفَ ليقولوا: إن اسم الله غير مخلوق، ومرادهم أن الله غير مخلوق، وهذا مما لا تُنازِعُ فيه الجهميةُ والمعتزلةُ؛ فإن أولئك ما قالوا: الأسماء مخلوقة إلا لمَّا قال هؤلاء: هي التسميات، فوافقوا الجهميةَ والمعتزلةَ في المعنَى، ووافقوا أهلَ السُّنَّة في اللفظ؛ ولكن أرادوا به: ما لم يسبقهم أحدٌ إلى القول به؛ من أن لفظَ «اسم» وهو: «ألفٌ سِينٌ ميمٌ» معناه إذا أطلق هو: الذاتُ المسمَّاة»(١).

ثم أبطل هذا الزعمَ الأخيرَ؛ بدعوَى أن المراد من الوجود اللفظيِّ أو الخطيِّ لكلمة اسم، مطابقٌ لوجودِهِ العينيِّ الخارجيِّ، فقال: «بل معنى هذا اللفظِ هي الأقوالُ التي هي أسماء الأشياء، مثل زيد وعَمْرٍو، وعالم وجاهل، فلفظ الاسم لا يدل على أن هذه الأسماء هي مُسمَّاه.

ثم قد عُرِفَ أنه إذا أُطلِقَ الاسمُ في الكلام المنظوم، فالمراد به المُسمَّى؛ فلهذا يقال: ما اسم هذا؟ فيقال: زيد، فيجاب باللفظ، ولا يقال: ما اسم هذا فيقال: هو هو، وما ذكروه من الشواهد حُجَّةٌ عليهم»(٢).

ثم شرع شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في الردّ على ما أوردوه من الشُّبَهِ وتفنيدها، شبهةً شبهةً؛ فقال ـ في ردّ الشبهة الأولى ـ:

«أما قوله: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ لَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ مِن قَبۡلُ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٧]، ثم قال: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ﴾ [مريم: ١٢]، فالاسم الذي هو "يحيى" هو هذا اللفظ المؤلف من «يا وحا ويا» هذا هو اسمه، ليس اسمُه هو ذاتَهُ؛ بل هذا مكابرةٌ، ثم لمَّا ناداه، فقال: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ﴾، فالمقصودُ المرادُ بنداءِ الاسمِ هو نداءُ المسمَّى، لم يقصد نداءَ اللفظ؛ لكن المتكلم لا يمكنه نداء الشخص المنادى إلا بذكر اسمه وندائه، فيعرف حينئذ أن قصدَهُ نداءُ الشخص المسمَّى، وهذا من فائدة اللغاتِ، وقد يُدعى بالإشارة، وليست الحركة هي

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٢) المصدر السابق: (٦/ ١٩٢).

ذاته، ولكن هي دليل على ذاته»[١].

أما الشبهة الثانية، فقال في إبطالها: «أما قوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِى ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨]، ففيها قراءتان: الأكثرون يقرؤون «ذي الجلال»، فالربُّ المُسمَّى هو ذو الجلال والإكرام.

وقرأ ابن عامر[٢]: ﴿ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾، وكذلك هي في المصحف الشاميِّ، وفي مصاحف أهل الحجاز والعراق هي بالياء»[٣].

ثم استأنف الردّ على الشبهة الثالثة، وهي قريبة من سابقتها ومن جنسها؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما قوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، فهي بالواو باتفاقهم، قال ابن الأنباريِّ[٤] وغيره: «تبارك تَفَاعَلَ؛ منَ البركة، والمعنَى أن البركة تكتسب وتنال بذكر اسمه»[٥]، فلو كان لفظ الاسم معناه المسمَّى، لكان يكفي قوله: «تبارك ربك»، فإن نفسَ الاسمِ عندهم هو نفسُ الربِّ، فكان هذا تكريرًا.

وقد قال بعض الناس: إن ذكر الاسم هنا صِلَةٌ[٦]، والمراد: تبارك ربك، ليس المرادُ الإخبار عن اسمِهِ بأنه تبارك، وهذا غلط، فإنه على هذا يكون قولُ المصلِّي: تبارك اسمُكَ؛ أي: تباركت أنت، ونفسُ أسماءِ الربِّ لا بركةَ فيها، ومعلومٌ أن نفسَ أسمائه مباركةٌ، وبركتها من جهة دَلالتِهَا على المُسمَّى.

ولهذا فَرَّقَتِ الشريعةُ بين ما يُذكَر اسمُ الله عليه، وما لا يُذكَر اسم الله عليه؛ في مثل قوله: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، وقوله:

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٢) عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، مقرئ الشام، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٧٣١).

(٣) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٣).

(٤) محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٨٦).

(٥) **انظر**: لسان العرب: (١٠/ ٣٩٦)، فستجد الأقوال مفصلة هناك.

(٦) **انظر**: التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب للرازي: (٢٩/ ١٢٠).

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقوله: ﴿وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤]، وقول النبيِّ ﷺ لعَدِيِّ بنِ حاتِمٍ[1]: «وَإِنْ خَالَطَ كَلْبَكَ كِلَابٌ أُخْرَى، فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ[2]»[3].

أما الشبهة الرابعة التي استدلوا بها، فقال في إبطالها: «وأما قوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم﴾ [يوسف: ٤٠]، فليس المرادُ كما ذكروه: أنكم تعبدون الأوثانَ المُسمَّاةَ، فإن هذا هم معترفون به.

والرب تعالى نفى ما كانوا يعتقدونه، وأثبت ضِدَّهُ، ولكن المراد أنهم سَمَّوْها آلهةً، واعتقدوا ثبوتَ الإلـٰهيةِ فيها، وليس فيها شيءٌ منَ الإلـٰهيةِ، فإذا عبدوها معتقدين إلهيتَهَا مُسمِّينَ لها آلهةً، لم يكونوا قد عبدوا إلا أسماء ابتدعوها هم، ما أنزل الله بها من سلطان؛ لأن الله لم يأمر بعبادة هذه، ولا جَعَلَها آلهةً؛ كما قال: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

فتكون عبادتُهُم لما تَصَوَّرُوهُ في أنفسهم من معنى الإلـٰهيةِ، وعبّروا عنه بألسنتهم، وذلك أمر موجودٌ في أذهانهم وألسنتهم، لا حقيقة له في الخارج، فما عبدوا إلا هذه الأسماءَ التي تصوروها في أذهانهم، وعبروا عن معانيها بألسنتهم، وهم لم يقصدوا عبادةَ الصنم إلا لكونه إلـٰهًا عندهم، وإلـٰهيته هي في أنفسهم لا في الخارج، فما عبدوا في الحقيقة إلا ذلك الخيال الفاسد الذي عُبِّرَ عنه.

---

(١) الصحابي الجليل رضي الله عنه، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب إذا أكل الكلب، برقم: (٥٤٨٣).
ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة، برقم: (٤٩٥٤).

(٣) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٣ ـ ١٩٤).

ولهذا قال في الآية الأخرى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِۗ﴾ [الرعد: ٣٣]، يقول: سَمُّوهُم بالأسماءِ التي يستحقونها، هل هي خالقة رازقة محيية مُميتة، أم هي مخلوقة لا تملك ضَرًّا ولا نفعًا؟! فإذا سَمَّوْهَا فوصفوها بما تستحِقُّهُ منَ الصفات، تبين ضلالهم، قال تعالى: ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، وما لا يعلم أنه موجود، فهو باطلٌ لا حقيقةَ له، ولو كان موجودًا، لعلمه موجودًا، ﴿أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِۗ﴾، أم بقول ظاهر باللسان، لا حقيقة له في القلب؛ بل هو كذب وبهتان»(١).

ثم انتقل إلى الردّ على الشبهة الخامسة، والتي تعتبر أبرزَ شُبَهِهم، وأكثر اعتمادهم عليها؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ مفندًا لها: «وأما قولهم: إن «الاسم» يُراد به «التسميةُ»، وهو القول، فهذا الذي جعلوه هم تسميةً هو الاسمُ عند الناس جَميعِهم، والتسميةُ جَعْلُه اسمًا، والإخبار بأنه اسم ونحو ذلك، وقد سلموا أن لفظ الاسم أكثرُ ما يُراد به ذلك، وادَّعَوْا أن لفظَ «الاسم» الذي هو «ألف سين ميم» هو في الأصل ذاتُ الشيء، ولكن التسميةَ سُمِّيَتِ اسمًا لدَلالتِهَا على ذاتِ الشيءِ، تسميةً للدالِّ باسم المدلولِ، ومثَّلُوه بلفظ «القدرة»، وليس الأمر كذلك؛ بلِ «**التسمية**»: مصدرُ: سَمَّى يُسَمِّي تَسْمِيَةً، و«**التسميةُ**»: نطقٌ بالاسم، وتكلمٌ به، ليست هي الاسمَ نفسَهُ، وأسماء الأشياء هي الألفاظُ الدالةُ عليها، ليست هي أعيان الأشياء.

وتسمية المقدور قدرة، هو من باب تسمية المفعول باسم المصدر، وهذا كثير شائع في اللغة؛ كقولهم للمخلوق: خَلْقٌ، وقولهم: دِرهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ؛ **أي**: مضروبُ الأميرِ، ونظائره كثيرةٌ»(٢).

ثم ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بعضَ من وافقهم على قولهم ممن هو معروف بانتسابه إلى السُّنَّة؛ وهو ابنُ عَطيةَ الأندلسيُّ(٣)، صاحبُ التفسيرِ

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٤ - ١٩٥).
(٢) المصدر السابق: (٦/ ١٩٥).
(٣) عبد الحق بن غالب بن عطية تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٧٢).

المشهور، الذي امتدحه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في غير موضع، بأنه من أقرب التفاسير إلى السُّنَّة، وقلة البدع فيه[١]، فقال في بيان وجه موافقته لقول هؤلاء في هذا الموضوع، وما استند إليه ـ: «وابن عطية سَلَكَ مَسْلَكَ هؤلاء، وقال: «الاسم الذي هو «ألف وسين وميم» يأتي في مواضِعَ منَ الكلام الفصيحِ يراد به المُسمَّى، ويأتي في مواضع يراد به التسميةُ؛ نحو قوله ﷺ: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)**[٢]، وغير ذلك، ومتى أريد به المُسمَّى، فإنما هو صلةٌ كالزائدِ، كأنه قال في هذه الآية: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾؛ **أي**: نزهه.

قال: وإذا كان الاسمُ واحدَ الأسماءِ[٣]؛ كزيد وعَمرٍو، فيجيء في الكلام على ما قلتُ لكَ، تقول: زيدٌ قائمٌ، تريد المسمَّى، وتقول: زيد ثلاثة أحرف، تريد التسميةَ[٤] نفسَها، على معنى: نَزِّهِ اسمَ رَبِّكِ عن أن يُسمَّى به صنمٌ أو وثنٌ، فيقال له: إلـٰه أو رب»[٥].

قلت: هذا الذي ذكروه لا يُعرف له شاهدٌ، لا من كلامٍ فصيحٍ ولا غير ذلك، ولا يُعرف أن لفظَ «اسم» «ألف سين ميم» يُراد به المسمَّى؛ بل المراد به الاسم الذي يقولون هو التسمية.

وأما قوله: «تقول: زيدٌ قائم، تريد المُسمَّى»، فزيد ليس هو «ألف سين ميم»؛ بل زيد مُسمَّى هذا اللفظ، فزيدٌ يراد به المُسمَّى، ويراد به اللفظ.

وكذلك «اسم» «ألف سين ميم» يراد به هذا اللفظُ، ويراد به معناه، وهو لفظ زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ، فتلك هي الأسماءُ التي تراد بلفظ «اسم»، لا يراد بلفظ «اسم» نفسُ الأشخاصِ، فهذا ما أَعرِفُ له شاهدًا صحيحًا، فضلًا عن أن يكون هو الأصلَ، كما ادعاهُ هؤلاء.

---

(١) **انظر**: مقدمة في أصول التفسير ص: (٨٠، ١١٣).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٢٨).

(٣) في المحرر الوجيز: «واحدًا من الأسماء».

(٤) هنا سقط مقدار سطر، ولعله انتقال نظر، ففي المحرر الوجيز بعدها: «وهذه الآية تحتمل هذا الوجه، وتحتمل أن يراد بالاسم التسمية نفسها».

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: (٥/٤٦٨).

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فأسماؤه الحسنى مثل: «الرحمٰن الرحيم»، و«الغفور الرحيم»، فهذه الأقوال هي أسماؤه الحسنى، وهي إذا ذُكرت في الدعاء والخبر، يُراد بها المسمى، إذا قال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧]، فالمراد المُسمَّى، ليس المرادُ أنه يتوكلُ على الأسماء التي هي أقوال، كما في سائر الكلام: كلامِ الخالق، وكلام المخلوقين»[(١)].

ثم انتقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **إلى شبهة سادسة من شبههم مفندًا لها،** فقال: «وما ذكروه من أن القائل إذا قال: ما اسم معبودكم؟ قلنا: «الله»، فنجيب في الاسم بما نجيب به في المعبود؛ فدل على أن اسم المعبود هو المعبود ـ: حُجَّةٌ باطلةٌ، وهي عليهم لا لهم:

فإن القائل إذا قال: ما اسم معبودكم؟ فقلنا: الله، فالمراد إن اسمه هو هذا القول، ليس المراد أن اسمه هو ذاته وعينه الذي خلق السمٰوات والأرض؛ فإنه إنما سأل عن اسمه، لم يسأل عن نفسه، فكان الجواب بذكر اسمه.

وإذا قال: ما معبودكم؟ فقلنا: «الله»، فالمراد هناك المسمَّى، ليس المراد أن المعبود هو القولَ، فلما اختلفَ السؤالُ في الموضعين، اختلف المقصودُ بالجواب، وإن كان في الموضعين قال: «الله»؛ لكنه في أحدهما أُريد هذا القول الذي هو من الكلام، وفي الآخَرِ أُريدَ به المسمَّى بهذا القول؛ كما إذا قيل: ما اسم فلان؟ فقيل: زَيدٌ أو عَمْرٌو، فالمراد هو القول، وإذا قال: مَن أميركم؟ أو من أنكحت؟ فقيل: زيد أو عمرو، فالمراد به الشخصُ، فكيف يُجعَلُ المقصود في الموضعين واحدًا؟!

ولهذا قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، كان المراد أنه نفسه له الأسماء الحسنى، ومنها اسمه «الله»؛ كما قال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٥ ـ ١٩٧).

﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فالذي له الأسماء الحسنى هو المسمى بها؛ ولهذا كان في كلام الإمام أحمد أن هذا الاسم من أسمائه الحسنى، وتارة يقول: الأسماء الحسنى له؛ أي: المسمَّى ليس من الأسماء؛ ولهذا في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، لم يقصد أن هذا الاسم له الأسماء الحسنى؛ بل قصد أن المسمَّى له الأسماء الحسنى.

وفي حديث أنسٍ الصحيح: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ نَقْشُ خَاتَمِهِ (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ) (مُحَمَّدٌ) سَطْرٌ، و(رَسُولُ) سَطْرٌ، وَ(اللهِ) سَطْرٌ»(١)، ويراد الخطُّ المكتوبُ الذي كتب به ذلك، فالخط الذي كتب به محمد سطر، والخط الذي كتب به رسولٌ سطر، والخط الذي كتب به الله سطر.

ولما قال النبيُّ ﷺ: (**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ**)(٢)، فمعلومٌ أن المرادَ تحرُّكُ شفتَيهِ بذكرِ اسمِ الله، وهو القول، ليس المرادُ أن الشفتينِ تتحركُ بنفسِهِ تعالى»(٣).

ثم ذكر بعضَ الأدلةِ التي استدلوا بها مما لم يذكره ابن فورك في نقله، وهذا من تمام استيفاء شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ لحُجَجِهم، وإبطالها، فقال: «وأما احتجاجُهُم بقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وأن المراد: سَبِّحْ رَبَّكَ الأعلى، وكذلك قوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨]، وما أشبَهَ ذلك، فهذا للناس فيه قولان معروفان، وكلاهما حُجَّةٌ عليهم:

منهم من قال: «الاسم» هنا صلة، والمراد: سَبِّحْ رَبَّكَ وتبارَكَ رَبُّكَ،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر؟ برقم: (٥٨٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا بصيغة الجزم، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾.
وأخرجه الإمام أحمد في المسند: (٢/ ٥٤٠)، وقال محققو المسند: «حديث صحيح»: (٥٦٨/١٦) (ط الرسالة)، وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب فضل الذكر، برقم: (٣٧٩٢)، وصححه الألباني.

(٣) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٩٧ ـ ١٩٨).

وإذا قيل: هو صلة؛ فهو زائد لا معنى له، فيبطل قولهم: إن مدلولَ لفظ: «اسم» «ألف سين ميم» هو المسمَّى؛ فإنه لو كان له مدلولٌ مرادٌ، لم يكن صلة، ومن قال: إنه هو المسمَّى وإنَّه صلة؛ كما قاله ابن عطية، فقد تناقض؛ فإن الذي يقول: هو صلة، لا يجعل له معنًى، كما يقوله من يقول ذلك في الحروف الزائدة التي تجيء للتوكيد؛ كقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]،،، ونحو ذلك.

ومن قال: إنه ليس بصلة؛ بلِ المرادُ تسبيحُ الاسمِ نفسِهِ، فهذا مناقضٌ لقولهم مناقضةً ظاهرةً.

والتحقيقُ أنه ليس بصلةٍ؛ بل أَمَرَ الله بتسبيحِ اسمِهِ، كما أمر بذكر اسمه، والمقصودُ بتسبيحه وذِكرِهِ هو تسبيحُ المسمَّى وذِكرُهُ، فإن المُسَبِّح والذاكِرَ إنما يُسبِّحُ اسمَهُ ويذكر اسمَهُ؛ فيقول: سُبحانَ ربي الأَعْلَى، فهو نُطقٌ بلفظ: ربي الأعلى، والمراد هو المسمَّى بهذا اللفظ، فتسبيحُ الاسم هو تسبيحُ المسمَّى، ومَن جَعَلَهُ تسبيحًا للاسم يقول: المعنى أنك لا تُسَمِّ به غيرَ الله، ولا تُلحِد في أسمائه، فهذا مما يستحِقُّهُ اسمُ الله، لكن هذا تابع للمراد بالآية، ليس هو المقصود بها القصدَ الأولَ.

وقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ غيرُ واحدٍ من المفسرين؛ كالبغوي، قال: «قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾؛ أي: قل: سبحانَ ربي الأعلى، وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة، وذكر حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قرأ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ فقال: (**سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى**)[١].

قلت: في ذلك حديثُ عقبة بن عامر[٢] عنِ النبيِّ ﷺ أنه لمَّا نزل:

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٤٩٤).

(٢) عقبة بن عامر بن عبس الجهني، الصحابي الجليل، سكن مصر وكان واليًا عليها، وله روايات كثيرة، توفي في آخر خلافة معاوية سنة: ٥٨هـ، بالجزائر وهو مدفون بها.
انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (٣/ ١٠٧٣)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٥٢٠).

﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، قال: **(اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ)**، ولمَّا نزل: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، قال: **(اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ)**(١)، والمراد بذلك أن يقولوا في الركوع: «سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيم»، وفي السجود: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى»، كما ثبت في الصحيح عن حذيفة(٢)، عن النبيِّ ﷺ: **(أَنَّهُ قَامَ بِالبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ وَآلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ رَكَعَ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ، يَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيمِ)**، وَسَجَدَ نَحْوًا مِنْ رُكُوعِهِ يَقُولُ: **(سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى)**»(٣)، وفي السنن عن ابن مسعود عن النبيِّ ﷺ: **(إِذَا قَالَ العَبْدُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيمِ»، ثَلَاثًا، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، وَإِذَا قَالَ فِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى» ثَلَاثًا، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ)**(٤)، وقد أخذ بهذا جمهور العلماء.

قال البَغَوِيُّ: «وقال قومٌ: معناه: نَزِّهْ رَبَّكَ الأَعلى عمَّا يَصِفُهُ به المُلحدون، وجعلوا الاسمَ صِلةً، قال: ويحتج بهذا من يجعل الاسم والمسمَّى واحدًا؛ لأن أحدًا لا يقول: سبحان اسم الله، وسبحان اسم ربنا؛ إنما يقولون: سُبحانَ الله، وسُبحانَ ربنا، وكان معنى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾: سبِّح رَبَّكَ»(٥).

قلت: قد تقدم الكلامُ على هذا، والذي يقول: سُبحانَ اللهِ، وسبحان ربنا، إنما نَطَقَ بالاسم الذي هو الله، والذي هو ربنا، فتسبيحه إنما وقع على الاسم؛ لكن مراده هو المسمَّى، فهذا يبين أنه ينطق باسم المسمى،

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٣).

(٢) حذيفة بن اليمان العبسي ؓ، الصحابي الجليل، أمين سِرّ رسول الله ﷺ.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، برقم: (٨٧٤)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود، برقم: (٨٨٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلوات، باب التسبيح في الركوع، برقم: (٨٩٠)، وقال الألباني في الموضعين: «ضعيف»، وفي قول شيخ الإسلام ؒ: «وقد أخذ بهذا جمهور العلماء» إشارة إلى ضعفه؛ لكنه مما اتفق جمهور العلماء على العمل بمدلوله.

(٥) معالم التنزيل: (٤/ ٤٧٥).

والمراد المسمى، وهذا لا ريب فيه؛ لكن هذا لا يدل على أن لفظ «اسم» الذي هو «ألف سين ميم» المراد به المسمَّى.

لكن يدل على أن أسماءَ الله مثل: «الله»، و«ربنا»، و«ربي الأعلى»، ونحو ذلك، يُراد بها المسمَّى، مع أنها هي في نفسِها ليست هي المسمَّى؛ لكن يراد بها المسمَّى، فأما اسمُ هذه الأسماءِ: (ألف سين ميم)، فلا هو المسمَّى الذي هو الذاتُ، ولا يراد به المسمَّى الذي هو الذاتُ؛ ولكن يراد به مسمَّاهُ الذي هو الأسماءُ، كأسماء الله الحسنى؛ في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فلها هذه الأسماء الحسنى التي جعلها هؤلاء هي التسمياتِ، وجعلوا التعبيرَ عنها بالأسماء توسُّعًا، فخالفوا إجماعَ الأمم كلهم، من العرب وغيرهم، وخالفوا صريح المعقول، وصحيح المنقول»[1].

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان وجه الصواب في قولهم، وما يمكن أن يُسلم لهم فيه، وهذا من عدله وإنصافه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلم يحمله منازعة هؤلاء في هذا الموضوع على إبطال قولهم بالكلية، جملة وتفصيلًا؛ بل أشار إلى ما فيه من الحق، مع بيان خطئهم في توجيهه إلى قولهم الباطل، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاتمًا الردّ على شبههم ـ: «فتبين أن هؤلاء الذين قالوا: «الاسم هو المسمَّى» إنما يُسَلَّم لهم أن أسماءَ الأشياء إذا ذُكرتْ في الكلام، أُريد به المسمَّى، وهذا مما لا ينازعُ فيه أحدٌ منَ العقلاء؛ لأن لفظ «اسم» «ألف سين ميم» يُراد به الشخصُ، وما ذكروه من قول لبيد:

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

فمراده: ثم النطق بهذا الاسم وذكره، وهو التسليمُ المقصودُ، كأنه قال: ثم سلامٌ عليكم، ليس مرادُهُ أن السلامَ يحصل عليهما بدون أن ينطق به ويذكُرَ اسمَهُ؛ فإن نفسَ السلامِ قولٌ، فإن لم ينطق به ناطق ويذكره، لم يحصل.

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/١٩٨ ـ ٢٠١).

وقد احتج بعضهم بقول سيبويه: إن «**الفعل**: أمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداثِ الأسماءِ، وبُنِيَ لِمَا مَضَى وَلِمَا لم يكن بَعدُ[١]»[٢]، وهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لأن سيبويه مقصوده بذكر الاسم والفعل ونحو ذلك الألفاظُ، وهذا اصطلاحُ النحويينَ، سَمَّوا الألفاظَ بأسماء معانيها؛ فسموا: قام ويقوم وقم فعلًا، والفعلُ هو نفس الحركة، فسَمَّوا اللفظَ الدالَّ عليها باسمها.

وكذلك إذا قالوا: اسمٌ معرَبٌ ومبنيٌّ، فمقصودُهمُ اللفظُ، ليس مقصودُهمُ المُسمَّى، وإذا قالوا: هذا الاسم فاعل، فمرادُهم أنه فاعل في اللفظ؛ **أي**: أُسنِدَ إليه الفعلُ، ولم يرد سيبويه بلفظ الأسماءِ المسمياتِ كما زعموا، ولو أراد ذلك، فسدتْ صناعته»[٣].

هذا استعراضٌ مفصَّلٌ لِمَا أورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من شُبَهِ لهؤلاء الأشاعرةِ ومن وافقهم؛ ممن قال: إن الاسم هو المسمَّى، وبيان بطلان هذا القول وضلال أهله، مع ما فيه من المخالفة الصريحة لصحيح المنقول وصريح المعقول.

أما من قال منهم: إنَّ الاسمَ له ثلاثة أحوال؛ كما هو شأن إمامهم أبي الحسن الأشعريِّ، فقد اعتبرهم شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مشاركين لهم في هذا الأصل، وقائلين ـ في حقيقة الأمر ـ بنفس قولهم، فأجاب عنهم مختصرًا بقوله:

«والذين شاركوهم في هذا الأصل وقالوا: «الأسماء ثلاثة»، قد تكون هي المسمَّى، وقد تكون غيرَهُ، وقد تكون لا هي هو ولا غيرُهُ، وجعلوا «الخالق» و«الرازق» ونحوهما غير المسمَّى، وجعلوا «العليمَ» و«الحكيمَ» ونحوَهما للمسمَّى، غَلِطُوا من وجه آخَرَ؛ فإنه إذا سُلِّمَ لهم أن المراد بـ«الاسم» الذي هو (ألف سين ميم) هو مسمَّى الأسماءِ، فاسمه: «الخالق» هو

---

(١) العبارة في الكتاب لسيبويه: «وبُنيتْ لما مضى، ولِمَا يكون ولَمْ يقع، وما هو كائن لم ينقطع»اهـ.

(٢) الكتاب لسيبويه: (١/ ١٢).

(٣) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

الرب الخالق نفسُهُ، ليس هو المخلوقاتِ المنفصلةَ عنه، واسمُهُ: «العليم» هو الربُّ العليم الذي العلمُ صفةٌ له؛ فليس العلم هو المسمَّى؛ بل المسمَّى هو العليمُ، فكان الواجبُ أن يقال على أصلهم: الاسمُ هنا هو المسمَّى وصفتُهُ.

وفي «الخالق»: الاسم هو المسمَّى وفعله، ثم قولهم: إن الخلق هو المخلوق، وليس الخلق فعلًا قائمًا بذاته ـ: قولٌ ضعيفٌ مخالفٌ لقول جمهور المسلمين؛ كما قد بسط في موضعه»[1].

فتبين من خلال عرض شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لمذهب هؤلاء بالتفصيل وسرد شبههم والردّ المفصّل عليها ـ: بطلانُ قولهم، وتهافُتُ شُبَهِهم، والتناقضُ الذي هو سمةُ الأشاعرة ومن وافقهم، ويتجلى ذلك في موافقتهم للسلف الصالح أهل السُّنَّة والجماعة في الصورة؛ بزعمهم أنهم يقولون: إنَّ أسماءَ الله عَزَّ وَجَلَّ غير مخلوقةٌ، ومرادهم من ذلك أن الذاتَ غيرُ مخلوقة؛ باعتبار أن الاسمَ عينُ المسمَّى عندهم، وموافقتهم لمذهب الجهمية والمعتزلة في الحقيقة، وذلك أنهم يقولون: إن الأسماء الحسنى المتعددة إنما هي التسمياتُ، والتسمياتُ عبارةٌ عنِ الألفاظِ وهي مخلوقةٌ كسائر المخلوقات، وهذا الضلال والتناقض مرجعه إلى أصلهم الفاسد، وضلالهم في صفة الكلام؛ حين أَتَوْا بمذهبٍ لم يسبقهم إليه أحدٌ، أرادوا به الجمعَ بين موافقة السلف وموافقة أصولِهمُ الكلاميةِ التي أُشْرِبُوها من الجهمية والمعتزلة؛ فزعموا أن الكلام صفةٌ لله عَزَّ وَجَلَّ، وأن الكلام من صفاتِ ذاته، وأسماؤه من كلامه ـ وهذا هو القدر الذي وافقوا فيه السلف ـ؛ لكن الله عَزَّ وَجَلَّ ـ بزعمهم ـ لا يتكلم ولا يُسمِّي نفسَهُ بمشيئتِهِ وقدرتِهِ؛ فرجع حقيقةُ قولهم إلى قول الجهميةِ والمعتزلةِ في أن الكلام مخلوقٌ[2].

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٢) **انظر** تفصيل مذهبهم في صفة الكلام والرد عليهم: العقيدة السلفية في كلام رب البريّة ص: (٣٤٣ ـ ٤٤٥)، منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله: (٢/ ٥١٧ ـ ٥٤٠).

المطلب الثاني

ردوده على القائلين: إن الاسم غير المسمَّى

ذكرت في المبحث الأول أثناء عرض أقوال الناس في موضوع الاسم والمسمى التي أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: القول الثالث من أقوال المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في هذا الموضوع؛ وهو قول من قال: إن الاسمَ غيرُ المسمَّى، وهمُ الجهميةُ والمعتزلةُ، وهذا القول مبنيٌّ على عقيدتهم في صفة الكلام، فقالوا: إن الله لم يتكلم بكلام يقوم بذاته، وإنَّ كلامه مخلوقٌ، وأسماؤه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من كلامه؛ فهي مخلوقة؛ ولذلك قالوا: إن أسماء الله تعالى غيره، وما كان غيره، فهو مخلوق.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل في الاسم والمسمَّى: هل هو هو أو غيره؟ أو لا يقال: هو هو ولا يقال: هو غيره؟ أو هو له؟ أو يفصّل في ذلك؟

فإن الناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة: بعد أحمد وغيره، والذي كان معروفًا عند أئمة السُّنَّة أحمد وغيرِهِ ـ: الإنكارُ على الجهمية[1]؛ الذين يقولون: أسماءُ الله مخلوقةٌ.

فيقولون: الاسمُ غيرُ المسمَّى، وأسماء الله غيره، وما كان غيرَهُ، فهو مخلوقٌ، وهؤلاء هم الذين ذَمَّهمُ السلفُ، وغَلَّظوا فيهم القول؛ لأن أسماء الله من كلامه، وكلام الله غير مخلوق؛ بل هو المتكلم به، وهو المسمِّي لنفسه بما فيه من الأسماء.

والجهمية يقولون: كلامُهُ مخلوقٌ، وأسماؤه مخلوقة، وهو نفسه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته، ولا سمَّى نفسَهُ باسم هو المتكلم به؛ بل قد

(١) كثيرًا ما يعبِّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بالجهمية ويقصد بهم الجهمية المعروفة والمعتزلة، **انظر**: التسعينية: (١/ ٢٦٥، ٢٧٠ ـ ٢٧١)، **وانظر في موافقة المعتزلة للجهمية في هذا القول**: مقالات الإسلاميين ص: (١٧٢).

يقولون: إنه تكلم به، وسمَّى نفسَهُ بهذه الأسماء؛ بمعنى أنه خلقها في غيره، لا بمعنى أنه نفسَهُ تكلم بها الكلامَ القائمَ به.

فالقول في أسمائه هو نوع من القول في كلامه»[١].

وفي الرد على هذا المذهب الباطل يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأما الذين قالوا: إن الاسمَ غيرُ المسمَّى، فهم إذا أرادوا أن الأسماء التي هي أقوال ليست نفسُها هي المسمياتِ، فهذا أيضًا لا ينازع فيه أحدٌ منَ العقلاء.

وأرباب القول الأول[٢] لا ينازعون في هذا؛ بل عبّروا عن الأسماء هنا بالتسمياتِ، وهم أيضًا لا يمكنهمُ النزاعُ في أن الأسماءَ المذكورة في الكلام؛ مثل قوله: يا آدمُ، يا نوحُ، يا إبراهيمُ، إنما أريد بها نداءُ المسمَّيْنَ بهذه الأسماء.

وإذا قيل: خلق الله السمٰوات والأرض، فالمراد: خلق المسمَّى بهذه الألفاظ، لم يقصد أنه خلق لفظَ السماء ولفظَ الأرض، والناس لا يفهمون من ذلك إلا المعنى المرادَ به، ولا يخطرُ بقلب أحد إرادةُ الألفاظ؛ لما قد استقرَّ في نفوسِهم من أن هذه الألفاظَ والأسماءَ يُراد بها المعاني والمسمياتُ، فإذا تكلم بها، فهذا هو المراد؛ لكن لا يعلم أنه المراد إن لم ينطق بالألفاظ والأسماء المبينة للمراد الدالة عليه؛ وهذا من البيان الذي أنعم الله به على بني آدم؛ في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمٰن: ٣، ٤]، وقد علّم آدم الأسماء كلها ﷺ.

ولكن هؤلاء الذين أطلقوا ـ من الجهمية والمعتزلة ـ أن الاسم غير المسمى مقصودُهم أن أسماءَ الله غيره، وما كان غيرَهُ، فهو مخلوق.

ولهذا قالت الطائفة الثالثة: لا نقول: هي المسمَّى ولا غيرُ المسمَّى[٣].

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦).
(٢) الذين قالوا بأن الاسم هو المسمى.
(٣) هذا القول ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هنا فقط، وذكره ضمن النقل عن ابن فورك في بيان =

فيقال لهم: قولكم: إنَّ أسماءه غيره، مثل قولكم: إن كلامه غيره، وإن إرادته غيره، ونحو ذلك، وهذا قول الجهمية نفاةِ الصفاتِ، وقد عرفتَ شُبهَهم وفسادَها في غير هذا الموضعِ، وهم متناقضون من وجوه؛ كما قد بُسِطَ في مواضع[(١)]:

فإنهم يقولون: لا نثبت قديمًا غيرَ الله، أو قديمًا ليس هو اللهَ، حتى كفّروا أهلَ الإثباتِ، وإن كانوا متأوِّلينَ؛ كما قال أبو الهذيل[(٢)]: «إن كل متأول كان تأويله تشبيهًا له بخَلقِهِ، وتَجْوِيرًا له في فعله، وتكذيبًا لخبره ـ: فهو كافرٌ، وكل من أثبت شيئًا قديمًا لا يقال له: الله، فهو كافر»، ومقصوده تكفيرُ مثبتةِ الصفاتِ والقَدَرِ، ومن يقول: إن أهل القبلة يخرجون من النار ولا يخلدون فيها.

فما يقال لهؤلاء: إن هذا القولَ ينعكِسُ عليكم، فأنتم أَولَى بالتشبيهِ

= مذاهب الناس في الاسم والمسمى، ضمن قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٨٩)، وذكر الأشعري هذا القول عن بعض الكلابية فقال: «وقال قائلون من أصحاب ابن كلاب: إن أسماء الباري لا هي الباري ولا غيره، وقال قائلون من أصحابه: أسماء الباري لا يقال هي الباري ولا يقال هي غيره، وامتنعوا من أن يقولوا لا هي الباري ولا غيره» مقالات الإسلاميين ص: (١٧٢).
فلما لم يتعرض له شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بتفصيل يُذكر ولا استعرض حججهم ولا رد عليهم، أغفلته.

(١) ناقش شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ هذه القضية في العديد من مؤلفاته، **انظر**: مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧)، الحجج العقلية والنقلية فيما ينافي الإسلام من بدع الجهمية والصوفية، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٣٥٢)، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٩٥ ـ ١٩٨)، التسعينية: (٢/ ٥٠٤ ـ ٥٠٧)، الصفدية: (١/ ١٠٧ ـ ١٠٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧)، (١٠/ ٧٠ ـ ٧٢)، بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٦٣١ ـ ٦٣٧)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/ ١١ ـ ١٢)، وغيرها.

(٢) محمد بن الهذيل البصري، أبو الهذيل العلاف، رأس المعتزلة البصريين، ومن كبار نظارهم، ومرسي قواعد الاعتزال الكلامية، رأس الهذلية منهم، عُرف بفرط ذكائه وكثرة تصانيفه، توفي سنة: ٢٢٦، وقيل: ٢٣٥هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٣/ ٣٦٦)، سير أعلام النبلاء: (١١/ ١٧٣).

والتجوير والتكذيب، وإثبات قديم لا يقال له: الله، فإنكم تشبهونه بالجمادات؛ بل بالمعدوماتِ؛ بل بالممتنعاتِ، وتقولون: إنه يحبط الحسناتِ العظيمةَ بالذنبِ الواحدِ، ويُخَلِّدُ عليه في النار، وتكذبون بما أخبر به من مغفرته ورحمتِهِ، وإخراجه أهل الكبائر من النار بالشفاعة وغيرها، وإنه من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شَرًّا يره.

وأنتم تثبتون قديمًا لا يقال له: الله؛ فإنكم تثبتون ذاتًا مجردة عن الصفات، ومعلومٌ أنه ما ليس بحيٍّ، ولا عليمٍ، ولا قديرٍ، فليس هو اللهَ، فمن أثبت ذاتًا مجردة، فقد أثبت قديمًا ليس هو الله، وإن قال: أنا أقول: إنه لم يزل حيًّا عليمًا قديرًا، فهو قول مثبتة الصفات، فنفس كونه حيًّا ليس هو كونه عالمًا، ونفس كونه عالمًا ليس هو كونه قادرًا، ونفس ذلك ليس هو كونَهُ ذاتًا متصفةً بهذه الصفاتِ، فهذه معانٍ متميزةٌ في العقل، ليس هذا هو هذا.

فإن قلتم: هي قديمة، فقد أثبتم معانِيَ قديمةً، وإن قلتم: هي شيء واحد، جعلتم كل صفة هي الأخرى، والصفة هي الموصوف، فجعلتم كونه حيًّا هو كونَهُ عالمًا، وجعلتُمْ ذلك هو نفسَ الذاتِ، ومعلومٌ أن هذا مكابرة، وهذه المعاني هي معاني أسمائه الحسنى، وهو سبحانه لم يزل متكلمًا إذا شاء.

فهو المُسَمِّي نفسَهُ بأسمائه الحسنى؛ كما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه لما سئل عن قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، فقال: «هو سَمَّى نفسَهُ بذلك، وهو لم يزل كذلك»[1]، فأثبت قِدَمَ معاني أسمائه الحسنى، وأنه هو الذي سَمَّى نفسَهُ بها.

فإذا قلتم: إن أسماءه أو كلامه غيرُهُ، فلفظ «الغير» مُجمَلٌ، إن أردتم أن ذلك شيء بائن عنه، فهذا باطل، وإن أردتم أنه يمكن الشعور بأحدهما دون الآخر، فقد يذكر الإنسان الله ويخطر بقلبه، ولا يشعر حينئذٍ بكل

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٧١).

معاني أسمائه؛ بل ولا يخطر له حينئذٍ أنه عزيز وأنه حكيم، فقد أمكن العلم بهذا دون هذا، وإذا أريد بالغير هذا، فإنما يفيد المباينة في ذهن الإنسان؛ لكونه قد يعلم هذا دون هذا، وذلك لا ينفي التلازُمَ في نفس الأمر، فهي معان متلازمةٌ لا يمكن وجودُ الذات دون هذه المعاني، ولا وجود هذه المعاني دون وجود الذات.

واسم «الله» إذا قيل: «الحمد لله»، أو قيل: «بسم الله» ـ: يتناول ذاتَهُ وصفاتِهِ، لا يتناول ذاتًا مجردة عن الصفات، ولا صفاتٍ مجردةً عنِ الذات، وقد نصَّ أئمةُ السُّنَّة ـ كأحمد وغيره ـ على أن صفاتِهِ داخلةٌ في مسمَّى أسمائه؛ فلا يقال: إن علم الله وقدرته زائدة عليه؛ لكن من أهل الإثبات من قال: إنها زائدة على الذات، وهذا إذا أُريد به أنها زائدة على ما أثبته أهل النفي من الذات المجردة، فهو صحيح؛ فإن أولئك قصَّروا في الإثباتِ، فزاد هذا عليهم، وقال: الربُّ له صفات زائدة على ما علمتموه.

وإن أراد أنها زائدة على الذات الموجودة في نفس الأمر، فهو كلامٌ متناقضٌ؛ لأنه ليس في نفسِ الأمر ذاتٌ مجردةٌ حتى يقال: إنَّ الصفات زائدة عليها؛ بل لا يمكن وجودُ الذاتِ إلا بما به تصيرُ ذاتًا من الصفات، ولا يمكن وجودُ الصفاتِ إلا بما به تصيرُ صفاتٍ منَ الذاتِ، فتخيل وجود أحدهما دون الآخر، ثم زيادة الآخر عليه تخيل باطل»[1].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ رابطًا الردَّ على باطل هؤلاء القائلين: إن الاسمَ غير المسمى؛ بناء على أصلِهمُ الفاسدِ؛ في إنكارهم لصفة الكلام، وقولهم: إنه غير الله، وكل ما كان غيره، فهو مخلوق، وأسماؤه من كلامه؛ فهي غيره، وهي مخلوقة ككلامه، فربط شيخ الإسلام الرد على باطلهم هذا بتقرير المذهبِ الحقِّ، مذهبِ جمهور أهل السُّنَّة والجماعة؛ القائلين: إنَّ الاسم للمسمى ملتزمينَ في ذلك بما جاءت به النصوصُ؛ في قوله تعالى:

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٣ ـ ٢٠٦).

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا»(١)، وغير ذلك من النصوص الدالة على هذا المعنى، فقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأما الذين يقولون: إن الاسم للمسمى؛ كما يقوله أكثر أهل السُّنَّة ـ: فهؤلاء وافقوا الكتاب والسُّنَّة والمعقول؛ قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وقال: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وقال النبي ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا»، وقال النبيُّ ﷺ: «إِنَّ لِي خَمْسَةَ أَسْمَاءٍ: مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَالمَاحِي، وَالحَاشِرُ، وَالعَاقِبُ»(٢)، وكلاهما في الصحيحين.

وإذا قيل لهم: أهو المسمَّى أم غيره؟ فَصَّلُوا؛ فقالوا: ليس هو نفسَ المُسمَّى، ولكن يُراد به المُسمَّى، وإذا قيل: إنه غيره؛ بمعنى أنه يجب أن يكون مباينًا له، فهذا باطل؛ فإن المخلوقَ قد يتكلم بأسماء نفسِهِ؛ فلا تكون بائنة عنه، فكيف بالخالق، وأسماؤه من كلامه، وليس كلامه بائنًا عنه؟! ولكن قد يكون الاسم نفسه بائنًا؛ مثل أن يسمي الرجل غيره باسم، أو يتكلم باسمه، فهذا الاسم نفسُهُ ليس قائمًا بالمُسمَّى؛ لكن المقصود به المسمَّى؛ فإن الاسمَ مقصوده إظهارُ المسمَّى وبيانه. . .

. . . ولهذا كان أهل الإسلام والسُّنَّة الذين يذكرون أسماء الله يعرفونه، ويعبدونه، ويحبونه، ويذكرونه ويظهرون ذكره.

والملاحدة الذين ينكرون أسماءه، وتعرض قلوبهم عن معرفته وعبادته ومحبته وذكره، حتى ينسوا ذكره ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]،

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ، برقم: (٣٥٣٢).

ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ، برقم: (٦٠٥٨).

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

والاسم يتناول اللفظ والمعنى المتصور في القلب، وقد يراد به مجردُ اللفظ، وقد يراد به مجرد المعنى؛ فإنه من الكلام، والكلام: اسم للفظ والمعنى، وقد يراد به أحدُهما، ولهذا كان مَن ذَكَرَ الله بقلبه أو لسانه، فقد ذَكَرَه، لكن ذِكْرُه بهما أتم.

والله تعالى قد أمر بتسبيح اسمه، وأمر بالتسبيح باسمه، كما أمر بدعائه بأسمائه الحسنى، فيدعى بأسمائه الحسنى، ويسبَّح اسمُهُ، وتسبيح اسمه هو تسبيحٌ له؛ إذِ المقصودُ بالاسم المسمَّى، كما أن دعاء الاسم هو دعاء المُسمَّى؛ قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

والله تعالى يأمر بذكره تارة، وبذكر اسمِهِ تارةً، كما يأمر بتسبيحِهِ تارةً، وتسبيحِ اسمِهِ تارةً؛ فقال: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾، وهذا كثير، وقال: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، كما قال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤].

لكن هنا يقال: «بسم الله»؛ فيذكر نفس الاسم الذي هو (ألف سين ميم)، وأما في قوله: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ فيقال: «سبحان الله»، و«الحمد لله»، و«لا إله إلا الله».

وهذا أيضًا مما يبين فسادَ قولِ مَن جَعَلَ الاسمَ هو المسمَّى، وقوله في الذبيحة: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، كقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١]؛ فقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، هو قراءة: «بسم الله»، في أول السور.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع[(١)]، وبيِّنَ أن هذه الآية تدل على أن القارئ مأمور أن يقرأ: «بسم الله»، وأنها ليست كسائر القرآن؛ بل هي تابعة لغيرها، وهنا يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾؛ كما كتب سليمان، وكما جاءت به السُّنَّة المتواترة، وأجمع المسلمون عليه، فينطق بنفس الاسم الذي هو اسمُ مُسمًّى، لا يقول: بالله الرحمٰن الرحيم؛ كما في قوله: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾، فإنه يقول: «سبحان الله»، و«الحمد لله»، و«لا إلـٰه إلا الله» ونحو ذلك، وهنا قال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، لم يقل: اقرأ اسم ربك، وقوله: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾، يقتضي أن يذكره بلسانه.

وأما قوله: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ﴾، فقد يتناول ذِكرَ القلبِ، وقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، هو كقول الآكل: «باسم الله»، والذابح: «باسم الله»؛ كما قال النبي ﷺ: (**وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ**)[(٢)].

وأما التسبيحُ، فقد قال: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٢]، وقال: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وقال: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤].

وفي الدعاء: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾، يقتضي تعدد المَدعُوِّ؛ لقوله: ﴿أَيًّا مَّا﴾، وقوله: ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾، يقتضي أن المدعُوَّ واحد له الأسماء الحسنى، وقوله: ﴿ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ﴾ ـ ولم يقل: ادعوا باسم الله، أو باسم الرحمٰن ـ يتضمن أن المدعُوَّ هو الربُّ الواحدُ بذلك الاسم.

فقد جعل الاسم تارةً مَدْعُوًّا، وتارةً مَدْعُوًّا به؛ في قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ

---

(١) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٢٢/٣٤٩ ـ ٣٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيًا في الأيمان، برقم: (٦٦٧٤).
ومسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب وقتها، برقم: (٥٠٣٧).

ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فهو مَدعُوٌّ به؛ باعتبار أن المدعُوَّ هو المسمى، وإنما يدعى باسمه، وجعل الاسم مَدْعُوًّا؛ باعتبار أن المقصود به هو المسمى، وإن كان في اللفظ هو المدعُوَّ، المنادَى؛ كما قال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾؛ أي: ادعوا هذا الاسمَ أو هذا الاسمَ، والمراد: إذا دعوته هو المسمَّى، أَيَّ الاسمينِ دَعَوْتَ ومرادُكَ هو المسمّى: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «في مثل الاسم إذا قيل: عَبَدْتُ اللهَ، ودعَوْتُ اللهَ، فليس المراد أن المعبودَ المدعُوَّ هو الاسمُ الذي هو اللفظُ؛ بل المعبودُ المدعُوُّ هو المسمَّى باللفظ، فصار بعضُهم يقول: الاسم هو غير المسمَّى، حتى قيل لبعضهم: أقول: دَعَوْتُ اللهَ، فقال: لا تقل هكذا، ولكن قل: دعوت المسمَّى بالله، وظنَّ هذا الغالطُ أنكَ إذا قلت ذلك، فالمرادُ: دعوتُ هذا اللفظَ، ومثل هذا يرد عليه في اللفظ الثاني.

فما من شيء عُبِّر عنه باسم، إلا والمرادُ بالاسم هو المسمَّى، فإن الأسماءَ لم تذكر إلا لبيانِ المسمياتِ، لا أن الاسمَ نفسَهُ هو ذاتُ المسمَّى.

فمن قال: إن اللفظَ والمعنَى القائمَ بالقلبِ هو عينُ المسمَّى، فغلطه واضح.

ومن قال: إن المراد بالاسم في مثل قولك: دَعَوْتُ اللهَ وعَبَدْتُهُ ـ: هو نفسُ اللفظِ، فغَلَطُهُ واضحٌ؛ ولكنِ اشتَبَهَ على الطائفتينِ ما يرادُ بالاسم ونفسِ اللفظِ»(٢).

وفي موضع آخر، أَجمَلَ رَحِمَهُ اللَّهُ الأقوالَ في هذا الموضوع، مع التركيز على إبطال مذهب الجهميةِ والمعتزلةِ لشناعته؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الرجل إذا كتب اسم الله تبارك وتعالى، وسمع قائلًا يذكر الله، فقال: هذا ربي، كان صادقًا، ولو قيل له: أتعبد هذا؟ لقال: نعم؛ لأن المشار إليه هو المُسمَّى

---

(١) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٦ ـ ٢١٢)، بتصرف قليل.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٥٠٦).

بذلك، ألا تعلم المكتوب؟ والاسم يراد به من الكلام المؤلف المسمى، فإذا قال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]، فالمراد أن المسمَّى الذي اسمُهُ محمدٌ هو رسول الله، ليس المرادُ أن نفسَ اللفظِ والخطِّ هو رسول الله.

ومن هنا تنازَعَ الناسُ في الاسم؛ هل هو المسمى أو غيره، وكان الصوابُ أن يمنع من كلا الإطلاقين، ويقال كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وكما قال ﷺ: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ**).

والذين أطلقوا أنه المسمَّى، كان أصلُ مقصودِهم أن المراد به هو المسمَّى، وأنه إذا ذُكِرَ الاسمُ، فالإشارة به إلى مُسمَّاهُ، وإذا قال العبد: حَمَدْتُ اللهَ، ودَعَوْتُ الله، وعَبدْتُ اللهَ، فهو لا يريدُ إلا أنه عَبَدَ المُسمَّى بهذا الاسم.

والذين نَفَوْا ذلك رأوا أن نفسَ اللفظِ أو الخط ليس هو الأعيانَ المسماةَ بذلك، وآخرون فرقوا بين التسمية والاسم؛ فجعلوا الألفاظَ هي التسميةَ، وجعلوا الاسمَ هو الأعيانَ المسماةَ بالألفاظِ، فخرجوا عن موجَبِ اللغةِ المعروفة، التي جاء بها الكتاب والسُّنَّة.

وأصلُ مقصودِ الطوائف كلها صحيحٌ، إلا من توسل منهم بقوله إلى قولٍ باطلٍ؛ مثل قول الجهميةِ: إن الاسمَ غيرُ المسمَّى؛ فإنهم توسلوا بذلك إلى أن يقولوا: أسماءُ الله غيرُهُ، ثم قالوا: وما كان غيرَ الله فهو مخلوقٌ بائنٌ عنه؛ فلا يكونُ الله تعالى سَمَّى نفسَهُ باسم، ولا تكلَّمَ باسم من أسمائه، ولا يكون له كلامٌ تكلم به؛ بل لا يكون كلامه إلا ما كان مخلوقًا بائنًا عنه.

فهؤلاء لمَّا عَلِمَ السلفُ أن مقصودَهم باطلٌ، أنكروا إطلاقَهمُ القولَ بأن كلامَ الله غيرُ الله، وأن عِلمَ الله غيرُ الله وأمثال ذلك؛ لأن لفظَ «الغير» مُجمَلٌ، يَحتمِلُ الشيءَ البائنَ عن غيرِهِ، ويَحتمِلُ الشيءَ الذي ليس هو إيَّاهُ

ولا هو بائن عنه، فمن قال: إنه غيره؛ ليجعله بائنًا عنه، كان كلا المعنيين صحيحًا، وإن كان في العبارة تقصيرٌ»[١].

هذه ردودُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على المذاهب الباطلة في موضوع الاسم والمسمى، وتقريراته للحق الذي سَعِدَ به أهلُ السُّنَّة والجماعة، وما ذلك إلا لاهتدائهم بنور الهَدي المُنزَّلِ من كتابٍ وسُنَّةٍ، وعدم مخالفة المعقول الصريح والفِطَرِ السليمةِ، وقد ختم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مناقشاته لهذا الموضوع بكلام بديع؛ فقال: «فمن تدبر هذه المعانِيَ اللطيفةَ، تبين له بعضُ حِكَمِ القرآنِ وأسرارِهِ، فتبارك الذي نزل الفرقانَ على عبده؛ فإنه كتابٌ مبارَكٌ، تنزيلٌ من حكيم حميدٍ، لا تنقَضِي عجائبُهُ، ولا يشبع منه العلماءُ، من ابتغى الهُدى في غيرِهِ أَضَلَّهُ الله، ومَن تركَهُ من جَبَّارٍ، قَصَمَهُ الله، وهو حَبلُ اللهِ المتينُ، وهو الذكرُ الحكيمُ، وهو الصراطُ المستقيمُ، وهو قرآنٌ عَجَبٌ يهدي إلى الرُّشْدِ، أنزله الله هُدًى ورحمةً، وشفاءً وبيانًا، وبصائرَ وتذكرةً.

فالحمد لله ربِّ العالمينَ، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يُحِبُّ ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه، وعزّ جلاله»[٢].

❊ ❊ ❊

(١) المسألة المصرية في القرآن، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/١٦٨ ـ ١٧٠).
(٢) قاعدة في الاسم والمسمى، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/٢١٢).

الفصل الثاني

جهوده في الرد على الطوائف المنحرفة في باب الأسماء الحسنى

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مواقف الطوائف من أسماء الله الحسنى.
- المبحث الثاني: جهوده في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى.
- المبحث الثالث: جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحسنى.

المبحث الأول

مواقف الطوائف من أسماء الله الحسنى

وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول: من يقول: إنَّ الله لا يُسمَّى بشيء.**
- **المطلب الثاني: من يقول: إنَّ الله يسمى بالقادر فقط.**
- **المطلب الثالث: من يقول بإثبات الأسماء مجردةً عنِ الصفاتِ.**
- **المطلب الرابع: من يقول بإثبات الأسماء الحسنى مع إثبات معاني بعضِها ونفي معاني بعضِها الآخَرِ.**

المطلب الأول

من يقول: إن الله لا يُسمَّى بشيءٍ منَ الأسماء

القول الأول من أقوال الطوائف في باب الأسماء الحسنى، وأكثرها بعدًا عن الحق ـ: قول من يقول: إن الله لا يُسمَّى بشيء من الأسماء، وهو قول غالية المعطلة؛ من الفلاسفة وملاحدة القرامطة والجهمية.

وهؤلاء المعطلة لهم في نفيهم للأسماء مطلقًا أربعة مسالك في هذا النفي المحض، هي:

المسلك الأول: الاقتصار على نفي الأسماء الثّبُوتيَّة، فقالوا: لا يسمَّى بشيء مثبتٍ، يقولون: ليس له اسمٌ؛ كالحكيم والغفور والرحيم، ونحو ذلك، وهو قول الجهم بن صفوان وأتباعه، وبعض الفلاسفة المكذبة النفاة[1].

---

(١) **انظر:** مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥، ٨/ ٢٢٧، ١٢/ ٣١١)، الصفدية: (١/ ٨٨ـ ٨٩، ٩٦ ـ ٩٧، =

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان هذا المسلك ـ: «فأما تقسيم كل قائم بنفسه إلى الحيِّ والميتِ، والعالِمِ والجاهلِ، والقادرِ والعاجزِ، فهو أيضًا صحيحٌ عندَ جماهير العقلاء، وهو قول المثبتة لأسماء الله الحسنى؛ وهو أنه حيٌّ عالمٌ قادرٌ، **وإنما ينازِعُ فيه النفاةُ منَ الجهمية والباطنية؛ فلا يُسمُّونَهُ بشيء من الأسماء الحسنى** التي سمَّى بها نفسَهُ، وسمَّتْهُ بها رُسُله، حتى لا يقولون: هو شيءٌ ولا موجودٌ؛ لأن ذلك بزعمهم يستلزم التشبيه بغيره من الأشياء والموجودات»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «المعطلة المحضة الباطنية نفاة الأسماء، يسمون مَن سمَّى الله بأسمائه الحسنى مُشَبِّهًا؛ فيقولون: إذا قلنا: حَيٌّ عليمٌ، فقد شَبَّهْناه بغيره منَ الأحياءِ العالِمِينَ، وكذلك إذا قلنا: هو سميع بصير، فقد شبهناه بالإنسان السميع البصير، وإذا قلنا: هو رءوفٌ رحيمٌ، فقد شَبَّهْنَاهُ بالنبي الرءوفِ الرحيمِ؛ بل قالوا: إذا قلنا: إنه موجودٌ، فقد شَبَّهْناه بسائر الموجودات؛ لاشتراكهما في مسمَّى الوجودِ.

فقيل لهؤلاء: فقولوا: ليس بموجود ولا حيٍّ.

فقالوا ـ أو من قال منهم ـ: إذا قلنا ذلك، فقد شَبَّهْناه بالمعدومِ»[(٢)].

المسلكُ الثاني: أنه لا يسمَّى بإثباتٍ ولا نفيٍ؛ فلا يقال: حَيٌّ، ولا لا حيٌّ، ولا عالِمٌ ولا لا عالِمٌ، وينسب إلى غلاة المعطلة من القرامطة الباطنية والمتفلسفة، وهم المتجاهلة الواقفة[(٣)].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان هذا المسلك وشبهته ـ: «وزاد عليهم[(٤)]

= ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، التدمرية ص: (١٨٣)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٣٦٢)، رسالة في الردّ على بعض أتباع سعد الدين بن حموية، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤٢٣)، النبوات: (١/ ٥٧٨).

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، **وانظر**: تفسير سورة الإخلاص ص: (٢٢٩).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤).

(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٦).

(٤) الضمير عائد إلى الجهمية والمعتزلة.

غلاة الفلاسفة والقرامطة؛ فنفَوْا أسماءه الحسنى، وقالوا: من قال: إن الله عليم قدير، عزيز حكيم، فهو مُشَبِّهٌ ليس بموحِّدٍ.

وزاد عليهم غلاة الغلاة، وقالوا: لا يوصَفُ بالنفي ولا الإثباتِ؛ لأن في كل منهما تَشْبِيهًا له.

وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شرٌّ مما فَرُّوا منه؛ فإنهم شَبَّهُوه بالممتنعاتِ، والمعدوماتِ، والجماداتِ؛ فرارًا من تشبيههم بزعمهم له بالأحياء»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حيٌّ حقيقةً، عليمٌ حقيقةً، قديرٌ حقيقةً، سميعٌ حقيقةً، بصيرٌ حقيقةً، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، **وإنما ينكر ذلك الفلاسفةُ الباطنيةُ**؛ فيقولون: نطلق عليه هذه الأسماءَ ولا نقول: إنها حقيقةٌ، وغرضهم بذلك جوازُ نفيها؛ فإنهم يقولون: لا حيٌّ حقيقةً ولا مَيِّتٌ حقيقةً ولا عالِمٌ ولا جاهِلٌ ولا قادرٌ ولا عاجزٌ ولا سميعٌ ولا أَصَمُّ.

فإذا قالوا: إن هذه الأسماءَ مجازٌ، أمكنهم نفيُ ذلك؛ لأن علامةَ المجازِ صحةُ نفيِهِ، فكلُّ مَن أنكر أن يكونَ اللفظُ حقيقة، لزمه جوازُ إطلاقِ نفيه، فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة، فإنه يقول: ليس الرحمٰن على العرش استوى، كما أن مَن قال: إن لفظَ الأسدِ للرجل الشجاع والحمارِ للبليدِ ليس بحقيقة، فإنه يلزمه صحةُ نفيه، فيقول: هذا ليس بأسدٍ ولا بحمارٍ؛ ولكنه آدمي»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وإنما يُنكِرُ أن تكونَ هذه الأسماءُ حقيقةً، النفاةُ منَ القرامطة الإسماعيليةِ الباطنيةِ ونحوُهم منَ المتفلسفةِ؛ الذين ينفون عنِ الله الأسماءَ الحسنى، ويقولون: ليس بحيٍّ، ولا عالم، ولا جاهلٍ، ولا قادرٍ، ولا عاجزٍ، ولا موجودٍ، ولا معدومٍ، فهؤلاء ومَن

---

(١) التدمرية ص: (١٨٣).

(٢) جواب ورقة أرسلت إليه في السجن، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/٢١٨ ـ ٢١٩).

ضاهاهم ينفون أن تكون له حقيقة، ثم يقول بعضهم: إن هذه الأسماء لبعض المخلوقات، وإنها ليست له حقيقةً ولا مجازًا.

وهؤلاء الذين يُسمِّيهِمُ المسلمون الملاحدة؛ لأنهم ألحدُوا في أسماء الله وآياته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت: ٤٠]، وهؤلاء شرٌّ من المشركين؛ الذين أخبر الله عنهم بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَـٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَـٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَـٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠].

فإن أولئك المشركين إنما أنكروا اسمَ الرحمٰن فقط، وهم لا ينكرون أسماءَ الله وصفاتِهِ؛ ولهذا كانوا عندَ المسلمينَ أكفر منَ اليهودِ والنصارى.

ولو كانت أسماء الله وصفاته مجازًا يصح نفيها عند الإطلاق، لكان يجوز أن الله ليس بحَيٍّ، ولا عليمٍ، ولا قديرٍ، ولا سميعٍ، ولا بصيرٍ، ولا يحبهم، ولا يحبونه، ولا استوى على العرش ونحو ذلك.

ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاقُ النفيِ على ما أثبته الله تعالى من الأسماء الحسنى والصفات؛ بل هذا جَحدٌ للخالِق وتمثيلٌ له بالمعدوماتِ»(١).

المسلك الثالث: السكوتُ عن الأمرين، الإثباتِ والنفيِ؛ فلا يقال: حيٌّ ولا ميِّتٌ، ولا عالِمٌ ولا جاهلٌ، فلا ينفون النقيضين، ويسكتون عن هذا وهذا، وهذا القول يُحكَى عنِ الحَلَّاجِ، ويُسمَّوْنَ بالمتجاهلة اللاأدريَّةِ.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٥/ ١٩٧ ـ ١٩٨)، وانظر: منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٥٢٤).

وفي بيان هذا المسلك وشبهته يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن هؤلاء[(١)]، طائفة ثالثة تقول: نحن لا نقول: ليس بموجود ولا معدوم، ولا حيٍّ ولا ميتٍ، فلا ننفي النقيضَينِ؛ بل نسكتُ عن هذا وهذا، فنمتنع عن كل منَ المتناقضَينِ، لا نحكم لا بهذا ولا بهذا؛ فلا نقول: ليس بموجود ولا معدوم، ولكن لا نقول: هو موجود، ولا نقول: هو معدوم.

ومن الناس من يحكي نحوَ هذا عنِ الحَلَّاجِ[(٢)]، وحقيقة هذا القول هو الجهلُ البسيطُ، والكفرُ البسيطُ، الذي مضمونه الإعراضُ عنِ الإقرار بالله ومعرفته، وحبه وذكره، وعبادته ودعائه.

وهؤلاء من جنس السوفسطائية[(٣)] المتجاهلة اللاأدرية؛ الذين يقولون: لا نعلم هل الحقائقُ ثابتةٌ أو منتفيةٌ؟ وهل يمكن العلم أو لا يمكن؟

فإن السفسطة أنواع:

أحدها: قول هؤلاء.

الثاني: قول أهل التكذيبِ والجحودِ والنفي؛ الذين يجزمون بنفي الحقائق والعلم بها.

والثالث: الذين يجعلون الحقائقَ تتبعُ العقائدَ؛ فمَنِ اعتقَدَ ثُبوتَ

---

(١) الضمير عائد إلى النفاة الغلاة من الباطنية والفلاسفة.

(٢) الحسين بن منصور الحلاج، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٤٦).

(٣) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن لفظ السوفسطائية في الأصل كلمة يونانية معرّبة، أصلها سوفسطيا؛ **أي**: الحكمة المموهة، فإن لفظ (سو) معناه في لغة اليونان: الحكمة، ولهذا يقولون: فيلاسوفا؛ **أي**: محب الحكمة، ولفظ (فسطيا)، معناه: المموهة، ومعلم المستأخرين المبتدعين منهم أرسطو، لما قسم حكمتهم التي هي علمهم إلى برهانية وخَطَابية وجدلية وشِعرية ومموهة، وهي المغاليط، سموها (سوفسطيا)، فعُرِّبت، وقيل: سوفسطا، ثم ظن بعض المتكلمين أن ذلك اسم رجل، وإنما أصلها ما ذُكر»اهـ، التسعينية: (١/ ٢٥٣)، وفيه بيان أنواع السفسطة كما في هذا الموضع المنقول منه في المتن.
وللاستزادة في هذا المصطلح، **انظر**: منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥)، التعريفات ص: (١٥٨)، الكليات ص: (٨٤٩)، تاج العروس من جواهر القاموس: (١٩/ ٣٥٣)، تعليق الشيخ محمد رشاد سالم على هذه الكلمة في أثناء تحقيقه لكتاب درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ١٥) ت (٣).

الشيء، كان في حقه ثابتًا، ومن نفاه، كان في حقه منتفيًا، ولا يجعلون للحقائق أمرًا هي عليه في أنفسها.

والصنف الرابع: قول من يقول: الحقائق موجودة، لكن لا سبيل إلى العلم بها، إما لكون العالم في السيلان؛ فلا يمكن العلمُ بحقيقته، وإما لغير ذلك.

وهذه الأنواعُ الأربعةُ موجودةٌ في هؤلاء الملاحدة[1]: فمنهم الواقفة المتجاهلة؛ الذين يقولون: لا نُثبِتُ ولا ننفي، ومنهم المُكَذبةُ؛ الذين ينفون، ومنهم من يجعل الحقائقَ تتبعُ العقائدَ؛ كما يُحكى عن طائفة تصوِّب كل واحد منَ القائِلِينَ للأقوالِ المتناقضةِ، وكما يقوله من يقوله من أصحاب الوَحدةِ؛ ابن عربي ونحوه؛ بأن كلَّ مَنِ اعتقَدَ في الله عقيدةً، فهو مُصِيبٌ فيها، حتى قال:

عَقَدَ الخَلَائِقُ فِي الإِلَـهِ عَقَائِدًا ... وَأَنَا اعْتَقَدْتُ جَمِيعَ مَا عَقَدُوهُ»[2]

والكلام الأخير هو في بيان المسلك الرابع لهؤلاء النفاة، ولم أشأ قَطْعَهُ؛ لاتصال الكلام بعضه ببعض.

المسلك الرابع: تصويبُ كل الأقوالِ المتناقضة، وهو قول باطنية الصوفية أصحابِ وَحدةِ الوجود؛ كابن عربي ونحوه، وهو شرُّ الأقوال وأكثرها غُلُوًّا[3].

وقد سبق قبل قليلٍ نقلُ كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان هذا المسلك.

وشبهتهم التي يقوم عليها مذهبهم، دعواهم أن وجودَ الله عَزَّ وَجَلَّ هو وجودٌ مطلَقٌ لا بشرطٍ، ومرادهم منَ الشرطِ هو التقيد باسم أو صفة تجعله متميزًا عن غيره، وإنما حقيقة وجوده هو وجودُ الأشياءِ كُلِّها، ووجودُها عَينُ وجودِهِ، ما ثمةَ فَرقٌ إلا بالإطلاقِ والتقييدِ؛ فيقال: هذا خالق وهذا

---

(١) قصده الإشارة إلى المسالك الأربعة من مسالك النفاة لأسماء الله الحسنى مطلقًا.

(٢) الصفدية: (١/ ٩٦ ـ ٩٨).

(٣) **انظر**: المصدر السابق: (١/ ٩٨ ـ ٩٩).

مخلوق، وهذه سماء وهذه أرض، وحقيقة وجودِ الكُلِّ واحدة، فأسماؤه ﷻ تُعطَى لكل شيءٍ؛ لأن وجودَهُ هو عينُ وجودها[١].

المطلب الثاني

من يقول: إن الله يُسمَّى بالقادرِ فقط

القول الثاني من أقوال المنتسبين إلى الإسلام في هذا الباب، قول من يقول: إن الله لا يُسمَّى إلا بالقادرِ فقط، وهذا القول منسوبٌ إلى الجهم ابنِ صفوان[٢].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيانِ هذا القولِ وشُبهتِهِ: «وكان جَهم مع ذلك ينفي الأسماءَ والصفاتِ؛ يُذكَرُ عنه أنه قال: لا يُسمَّى الله شيئًا، ولا غيرَ ذلك منَ الأسماءِ التي تَسَمَّى بها العبادُ إلا القادرَ فقط؛ لأن العبد ليس بقادرٍ»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «التجهُّمُ المحضُ الذي كان عليه جهم نفسُهُ ومتبعوه عليه، وهو نفيُ الأسماء مع نفي الصفات، بحيث لا يُسمَّى الله بشيء من أسمائه الحسنى، ولا يسميه شيئًا ولا موجودًا، ولا غير ذلك، وإنما نُقل عنه أنه كان يسميه قادرًا؛ لأن جميعَ الأسماء يُسمَّى بها الخَلقُ، فزعم أنه يلزم منها التشبيهُ، بخلاف القادرِ؛ فإنه كان رأسَ الجبريةِ[٤]، وعنده: ليس

---

(١) **انظر**: الصفدية: (١/ ١١٦ ـ ١١٧)، مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٦)، (٦/ ٣٨) وغيرها من مؤلفاته، وسيأتي مزيد تفصيل لذلك في أثناء الرد عليهم في المبحث الثاني.

(٢) **انظر**: الأنساب للسمعاني: (٢/ ١٣٣)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ١٨٧)، مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٦٠)، (١٢/ ٣١١).

(٣) الفرقان بين الحق والباطل ص: (٦٠).

(٤) الجبرية مذهبٌ كلاميٌّ يقوم على القول بالجَبرِ؛ وهو نفيُ الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، فالعبد على مذهبهم مجبور على فعله ولا اختيار له البتة، ولا توجد فرقة تنفرد بالقول بالجبر، فإن من قال بالجبر يقول بأمور أخرى، وهم جبرية خالصة ينفون قدرة العبد على فعله مطلقًا؛ وهم الجهمية، وجبرية متوسطة تثبت قدرة غير مؤثرة في الفعل؛ وهم الأشاعرة.

انظر في مذهبهم: الملل والنحل: (١/ ٨٥).

للعبد قدرة ولا فعل، ولا يسمى غير الله قادرًا؛ فلهذا نُقل عنه أنه سَمَّى الله قادرًا، وشرٌّ منه نُفاةُ الأسماءِ والصفات؛ وهمُ الملاحدةُ من الفلاسفة والقرامطة»[١].

المطلب الثالث

من يقول بإثبات الأسماء مجردةً عنِ الصفات

القول الثالث من أقوال الطوائف في هذا الباب، قول مَن أثبت الأسماء مجردةً عنِ الصفاتِ، وهو مذهب المعتزلة[٢]، وابن حَزم منَ الظاهريةِ[٣]، اتفقوا على تسمية الله بالاسم مع نفي الصفات عنه.

ومنشأ الغلط الذي أدى بالمعتزلة إلى هذا التعطيل في باب الأسماء الحسنى ـ: هو الخلل الذي وقعوا فيه في مفهوم التوحيد.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزليُّ ـ بعد أن عرّف **التوحيد لغة** ـ: «وأما في اصطلاح المتكلمين، فهو: العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحِقُّهُ، والإقرار به»[٤].

فالتوحيد عندهم هو: الخوضُ فيما يستحِقُّهُ الله ﷻ من الصفات نفيًا وإثباتًا ـ كذا زعموا ـ فابتعدوا بذلك عن حقيقة التوحيد الذي جاءت به الرسلُ صلوات الله وسلامه عليهم! وهو إفراد الله ﷻ بالعبادة، وعدم الإشراك به، وإفراد رسوله بالاتباع؛ بأن لا يُعبد الله إلا بما شَرَعَ.

---

(١) تفسير سورة الإخلاص ص: (٢٢٨ ـ ٢٢٩)، وانظر: الجواب الصحيح لمن بل دين المسيح: (٢/ ١٧٥).

(٢) **انظر**: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل لابن المرتضى ص: (٦)، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص: (١٥١)، مقالات الإسلاميين ص: (١٦٤ ـ ١٦٥)، الإبانة عن أصول الديانة ص: (١٢٢ ـ ١٢٣، ١٤٣)، مجموع الفتاوى: (٨/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٣٦٥٢).

(٣) **انظر**: الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٢/ ١٠٠ ـ ١٠٢)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٦)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

(٤) شرح الأصول الخمسة ص: (١٢٨).

وهذا الخلل في معرفة التوحيد قادهم إلى الخلل في التطبيق أيضًا؛ فإنهم أخذوا يقررون التوحيد وَفْقَ هذا الفهم، وسلكوا في ذلك مناهِجَهم العقليةَ القائمةَ على اعتماد النظر العقليِّ فقط؛ باعتباره مصدر تَلَقِّي الوحيد في هذا الباب، وكل ما خالفه فهو إما مؤول أو مردود.

قال القاضي عبد الجبار ـ مقررًا أن معرفة الله ﷻ لا تنال إلا بحجة العقل ـ: «الدَّلالةُ أربعة: حُجَّةُ العقلِ، والكتابُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ، ومعرفة الله لا تُنال إلا بحُجَّةِ العقل»[١].

وواقع الأمر وحقيقة التوحيد عندهم ـ كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «هو: نفي الصفات نفيًا يستلزم التعطيلَ والإشراكَ»[٢].

وسيأتي في نصوص شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الإشارةُ إلى أن الجهميةَ وعلى رأسهم إمامهم ومقدَّمُهم الجعدُ بنُ درهم[٣] أول من أحدث التعطيل في هذا الباب، ثم أخذَتِ المعتزلةُ عن الجهمية نفيَ الصفاتِ، ولا يجب أن ننسى هنا أن السلف كانوا يطلقون لقب «الجهمية» على المعتزلة، وكانوا يردون على أقوالهم في كتبهم الموسومة بـ«الردّ على الجهمية»؛ قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن السلفَ يُسَمُّون من قال بخلقه؛ أي: القرآنِ، ونفيِ الصفاتِ والرؤيةِ: جَهْميًا»[٤]، وهذه هي أُسس مذهب المعتزلة في هذا الباب.

وقد نقل ابن المرتَضَى المعتزليُّ[٥] إجماعَ المعتزلةِ على قولهم في

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص: (٨٨). (٢) شرح حديث جبريل ص: (٣٤٥).

(٣) الجعد بن درهم، من الموالي، عِدادُهُ في التابعين، مبتدعٌ ضالٌّ، أول من أنكر الصفات وأظهر مقالة التعطيل، قتل بالعراق يوم النحر، قتله خالد بن عبد الله القَسريُّ بأمر من هشام بن عبد الملك قبل سنة: ١٢٠هـ.
انظر ترجمته في: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٥/ ١٦٠)، ميزان الاعتدال: (٢/ ١٢٥)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٤٣٣).

(٤) مجموع الفتاوى: (١٥/ ٢٢١).

(٥) أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني، الملقب بالمهدي لدين الله، من أئمة الزيدية باليمن، معتزلي صاحب تصانيف كثيرة، توفي سنة: ٨٤٠هـ. =

إثبات الأسماء الحسنى مجرّدةً عنِ المعاني والصفات التي اشتُقَّتْ منها، فقال: «وأما ما أجمعت عليه المعتزلة، فقد أجمعوا على أن للعالَم مُحدِثًا، قديمًا، قادرًا، عالمًا، حيًّا، لا لمعانٍ...»(١).

فالمعتزلة تُجمِع على غايةٍ واحدةٍ؛ وهي نفيُ إثباتِ الصفاتِ حقيقةً في الذات ومتميزةً عنها؛ مع إثبات ألفاظ الأسماء الحسنى، وقد سلكوا طريقين في موقفهم هذا:

الطريق الأول: الذي عليه أكثرهم وهو نفيُ معاني الأسماءِ الحسنى صراحةً، فقالوا: إن الله عالم، قادر، حيٌّ بذاته، لا بعلم، ولا قدرة، ولا حياة وهكذا في باقي الصفات(٢).

والطريق الثاني: الذي عليه بعضهم؛ وهو إثباتُ معاني الأسماء صورةً ونفيُها حقيقةً؛ فقالوا: إن الله عالم بعلم وعلمُهُ ذاته، سميعٌ بسَمعٍ وسَمعُهُ ذاته، بصير ببصر وبصره ذاته، وهكذا بقية الأسماء؛ فكان مجتمعًا مع الرأي الأول في الغاية؛ وهي نفي معاني الأسماء الحسنى حقيقة(٣).

والمقصود بنفي الصفات التي هي معاني أسمائه تعالى: هو نفيُ إثباتها حقيقةً في الذات ومتميزةً عنها؛ وذلك أنهم يجعلونها عينَ الذاتِ، فالله عالم بذاته بدون علم أو عالم بعلم وعلمه ذاته(٤).

ومن الأمثلة التطبيقية على مذهبهم هذا، بعض النقول عن إمامهم ومقدمهم في التفسير محمود بن عمر الزمخشري(٥)، في تفسيره

= **انظر** ترجمته في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: (١/ ١٢٢)، الأعلام: (١/ ٢٦٩).

(١) المنية والأمل في شرح الملل والنحل ص: (٥٦).

(٢) **انظر**: شرح الأصول الخمسة ص: (١٥١)، المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص: (١٠٧، ١٥٥)، المنية والأمل ص: (٦).

(٣) **انظر**: الانتصار والرد على ابن الراوندي للخياط ص: (٨٠)، نقلًا عن: المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: (٩١)، شرح الأصول الخمسة ص: (١٨٣).

(٤) **انظر**: فلسفة المعتزلة لألبير نادر ص: (٤٦ ـ ٤٨)، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: (١٠٠).

(٥) محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري، جار الله الخوارزمي، من أئمة =

لبعض أسماء الله ﷻ الواردة في القرآن الكريم؛ ومن ذلك:

قوله ـ عند تفسير اسمي الجلال «الرحمٰن والرحيم» ـ: «فإن قلت: ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة، ومعناها العطف والحُنُوُّ، ومنها الرحم؛ لانعطافها على ما فيها، قلت: هو مجازٌ عن إنعامِهِ على عباده؛ لأن المَلِكَ إذا عطف على رعيته، وَرَقَّ لهم، أصابهم بمعروفه وإنعامه، كما أنه إذا أدركته الفظاظةُ والقسوةُ، عَنَّفَ بهم، ومنعهم خيرَهُ ومعروفه»[1].

وقال ـ في تفسير اسم الجلال «الودود» ـ: «الفاعل بأهل طاعته ما يفعله الودود من إعطائهم ما أرادوا»[2].

وأما الشبه الرئيسة التي قام عليها مذهبهم هذا، فمردُّها شبهتان:

١ ـ شبهة التعدد والتركيب:

وموجز هذه الشبهة دعواهم أننا إذا أثبتنا أن الله ﷻ متصف بصفة زائدة على ذاته، فإن ذلك يَستلزِمُ أن تكون هذه الصفة قديمة، وهذا يؤدي إلى تعدد القدماء، وهو محالٌ؛ فلا بد أن يكون الله متصفًا بالصفة وهذه الصفة هي عين ذاته.

«فإن الله تعالى لو كان عالمًا بعلم، فإما أن يكون ذلك العلم قديمًا، أو يكون محدَثًا، ولا يمكن أن يكون قديمًا؛ لأن هذا يوجب وجودَ اثنين قديمين، وهو تعدد، وهو قولٌ فاسدٌ، ولا يمكن أن يكون علمًا محدَثًا؛ لأنه لو كان كذلك يكون قد أحدثه الله إما في نفسه أو في غيره أو لا في مَحَلٍّ؛ فإن كان أحدثه الله في نفسه، أصبح مَحِلًّا للحوادث، وما كان محلًّا للحوادث، فهو حادثٌ، وهذا محالٌ، وإذا أحدثه في غيره، كان ذلك الغير

= المعتزلة، وأحد أعلام اللغة والأدب والتفسير، صاحب المؤلفات الكثيرة وأشهرها الكشاف وأساس البلاغة، توفي سنة: ٥٣٨هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٥/ ١٦٨)، لسان الميزان: (٦/ ٤).

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: (١/ ٥١).

(٢) الكشاف: (٤/ ٧٣٤).

عالمًا بما حَلَّه منه دونه، كما أن من حَلَّه اللَّون، فهو المُلَوَّن به دون غيره، ولا يعقل أن يكون أحدثه لا في مَحلٍّ؛ لأن العلم عَرَض لا يقوم إلا في جسم؛ فلا يبقى إلا حالٌ واحد، وهو أن الله عالم بذاته»(١).

٢ ـ شبهة الأَعراضِ وحدوثِ الأجسام:

الشبهة الثانية من الشبهات التي أقام عليها المعتزلة معتقدهم في الصفات ـ: شبهة الأعراض وحدوث الأجسام؛ حيث يرى المعتزلة امتناعَ قيامِ الصفات بالله تعالى؛ لاعتقادهم أن الصفاتِ أعراضٌ(٢)، وأن قيامَ العَرَضِ به يقتضي حدوثه؛ فقالوا حينئذ: إن القرآن مخلوق، وإنه ليس لله مشيئةٌ قائمةٌ به، ولا حب ولا بغض ولا غير ذلك من الصفات.

وردوا جميعَ ما يضاف إلى الله إلى إضافة خَلقٍ، أو إضافةِ وَصفٍ من غير قيامِ معنًى به(٣).

وقد ضم المعتزلة إلى بدعتهم؛ في نفي معاني أسماء الله ﷻ ـ: بدعًا أخرى في هذا الباب؛ فقالوا ـ كما سبق بيانه في الفصل الأول ـ: إن أسماء الله تعالى مخلوقة؛ بناء على قولهم: إنَّ الاسم غير المُسمَّى، وكل ما كان غير الله، فهو مخلوق؛ فأسماؤه مخلوقةٌ، وقد سبق بيان مذهبهم في ذلك ومناقشته(٤).

وقال بعضهم: إنَّ أسماء الله تعالى ليست توقيفية: فقد نقل البغدادي(٥)

---

(١) الانتصار والرد على ابن الراوندي ص: (٨٢ ـ ٨٣)، نقلًا عن: المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: (٨٥ ـ ٨٦)، **وانظر**: رسائل العدل والتوحيد: (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١).

(٢) الأعراض جمع عَرَض وهو: عبارة عن معنًى زائدٍ على الذات، مما يقوم بغيره ولا يقوم بنفسه، فهو محتاج إلى محل يقوم به، والفلاسفة والمتكلمون عمومًا مختلفون جدًّا في تحديد مفهوم العرض.

انظر: التعريفات ص: (١٤٨)، الكليات ص: (٦٢٤)، مجموع الفتاوى: (٥/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز ص: (٣٧).

(٤) **انظر**: الفصل الأول من هذا الباب ص: (٧٥٨ ـ ٧٥٩)، (٧٧٨ ـ ٧٨٨).

(٥) عبد القاهر بن طاهر البغدادي، أبو منصور التميمي، من كبار أئمة الأشاعرة، صاحب المؤلفين المشهورين: أصول الدين، والفرق بين الفرق، توفي سنة: ٤٢٩هـ. =

عن معتزلة البصرة أنهم أجازوا إطلاق الأسماء على الله تعالى بالقياس[١].

وقد وافق المعتزلةَ على هذا المذهب؛ في نفي معاني أسماء الله تعالى ـ: الإمامُ ابن حزم الظاهريُّ رحمه الله، فذهب إلى أن أسماء الله تعالى بمنزلة الأعلام الجامدة التي لا تدلُّ على معنًى، وقال ـ موضحًا مذهبه هذا ـ: «إننا لا نُسمِّي الله عز وجل إلا بما سَمَّى به نفسَهُ، ولم يسم نفسه علمًا ولا قدرةً، فلا يحل لأحد أن يسمه بذلك، وأما قوله: هل يُفهم من قول القائل: «الله»، كالذي يُفهم من قوله: «عالم» فقط، أو يفهم من قوله: «عالم» معنًى غيرُ ما يُفهم من قوله: «الله»؟

فجوابنا وبالله تعالى نتأيد: أننا لا نفهم من قولنا: «قدير» و«عالم»، إذا أردنا بذلك الله تعالى، إلا ما نفهم من قولنا: «الله» فقط؛ لأن كل ذلك أسماءُ أعلامٍ، لا مشتقَّة من صفةٍ أصلًا؛ لكن إذا قلنا: هو الله تعالى بكل شيء عليمٍ ويعلم الغيب، فإنما يُفهم من كل ذلك أن ههنا له تعالى معلوماتٍ، وأنه لا يخفَى عليه شيءٌ، ولا يُفهَمُ منه البتةَ أن له عِلمًا هو غيره، وهكذا نقول في يقدر، وفي غير ذلك كله»[٢].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله مبينًا مذهبه: «وقد قاربهم[٣] في ذلك من قال ـ من متكلمة الظاهرية؛ كابن حزم ـ: إنَّ أسماءه الحسنى؛ كالحيِّ والعليم والقدير بمنزلة أسماءِ الأعلام التي لا تدلُّ على حياة ولا علم ولا قدرة وقال: لا فرق بين الحيِّ وبين العليم وبين القدير في المعنى أصلًا»[٤].

وسيأتي في المبحث القادم بإذن الله تعالى تفنيدُ هذه المذاهبِ وشبهاتها من خلال كلام شيخ الإسلام رحمه الله وردوده عليهم.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٣/ ٢٠٣)، سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٥٧٢).

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص: (١٨٣ ـ ١٨٤، ٣٢٦).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٢/ ١٠٠ ـ ١٠٠١).

(٣) الضمير عائد إلى نفاة الأسماء الحسنى بمختلف طوائفهم.

(٤) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٦).

المطلب الرابع

من يقول بإثبات الأسماء الحسنى مع إثبات معاني بعضِها ونفيِ معاني بعضِها الآخَرِ

القول الرابع من أقوال الطوائف المنتسبة إلى الإسلام في أسماء الله الحسنى ـ: هو إثبات الأسماء الحسنى، مع إثبات معاني بعضها، ونفيِ معاني بعضِها الآخَرِ، وهو قول الكُلَّابية والأشاعرةِ والماتريديةِ ومن وافقهم؛ فهؤلاء جميعًا يثبتون معانِيَ الأسماءِ الحسنى المشتقةِ من الصفات التي أثبتوها فقط.

وهذا القول مبنيٌّ على معتقَدِهِمُ الفاسدِ في صفات الله ﷻ، وإثباتُهم لما يثبتونه من معاني أسماء الله تعالى محصورٌ بما أثبتوه منَ الصفات، ويشتركون في القول بأن معانِيَ ما لا يثبتونه إنما هي مجازٌ وليست حقيقةً، أو إرجاع معاني ما لا يثبتونه إلى الصفات التي يثبتونها؛ كالإرادة، والقدرة:

فالكُلابية وقدماءُ الأشاعرةِ، يثبتون معانِيَ الأسماءِ الحسنى المشتقة من الصفات التي أثبتوها؛ وهي ما عدا الصفات الاختيارية، وأما معاني الأسماء الحسنى المشتقة من الصفات الاختيارية، فلا يثبتونها.

وأما الماتريدية ومتأخرو الأشاعرة: فبناء على أنهم لا يثبتون إلا سبعَ أو ثمانيَ صفات فقط، فإنهم يثبتون معانِيَ الأسماء المشتقة من هذه الصفات فقط، وهي: العليم، والقدير، والحيُّ، والسميع، والبصير.

وبالنسبة لجميع هؤلاء، فإن باقِيَ الأسماء مما لم يثبتوا معناه، إما أن يُحَرِّفوا هذه المعانِيَ، أو يقولوا: هي على سبيل المجاز(١).

---

(١) **انظر**: منهاج السُّنَّة النبوية: (٥/ ٤١٠ ـ ٤١٢)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٢٠)، المسألة المصرية في القرآن، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٧٨)، مقالات الإسلاميين ص: (١٦٩ ـ ١٧٠، ٥٤٦)، الإنصاف للباقلاني ص: (٦١)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد ص: (٦٧٢)، الملل والنحل: (١/ ٩٥)، العقيدة الصغرى (أم البراهين في العقائد) للسنوسي، ضمن كتاب الإمام ابن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ص: (٤٤٧ ـ ٤٤٨)، =

على أنه يجب التنبيه على أن إثباتَ هؤلاء ـ في الحقيقة ـ فيه نظر؛ كما سيتبين من خلال الردّ عليهم؛ فإن معانِيَ ما أثبتوه من الصفات السبع، لم يكونوا موافقينَ فيه لإثباتِ أهل السُّنَّة معانِيَ صفاتِ الله ﷻ حقيقةً؛ بل لهم طرقٌ ستتضحُ من خلال البحث ترجع في نهايتها إلى قول مَن نفى الصفات بالكلية؛ كالمعتزلة ومن وافقهم:

نجد منهجهم هذا واضحًا في التطبيق على نماذجَ من الأسماء التي شرحها بعض المؤلفين في شرح الأسماء الحسنى، ممن ينتمي إلى هذه المذاهب:

قال أبو منصور الماتريديُّ(١) إمامُ الماتريدية ـ في أثناء شرحه لاسم الجلال «الأعلى» ـ: «الأعلى»: . . . هو أعلى من أن يَمَسَّهُ حاجةٌ أو يلحقه آفة»(٢).

وقال ـ في تفسير اسم الجلال «الظاهر» ـ: «الظاهر: هو الغالب القاهر؛ الذي لا يغلبه شيء»(٣).

= جوهرة التوحيد مع شرحها تحفة المريد ص: (٦٣)، إشارات المرام من عبارات الإمام ص: (١٠٧ ـ ١١٤)، الماتريدية دراسة وتقويم ص: (٢٢٤ ـ ٢٢٥، ٢٣٩)، الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات: (٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣١)، منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله: (١/ ٤٧٧ ـ ٤٨١).

(١) محمد بن محمد بن محمود السمرقندي الحنفي المتكلم، أبو منصور؛ الماتريدي نسبة إلى قرية «ماتريد» من قرى سمرقند في بلاد ما وراء النهر، صاحب المؤلفات العديدة؛ ومنها: «تأويلات أهل السُّنَّة» في التفسير، و«التوحيد»، توفي سنة: ٣٣٣هـ.
انظر ترجمته في: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية للقرشي: (٣/ ٣٦٠)، تاج التراجم لقطلوبغا ص: (٥٩)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ص: (١٩٥).

(٢) تأويلات أهل السُّنَّة (ل:٦٣٦)، مخطوطة المكتبة الظاهرية، بواسطة الماتريدية للحربي ص: (٢٢٦).
وقال أبو البركات النسفي في تفسيره: (٤/ ٣٣٢): «الأعلى: بمعنى العلو، الذي هو القهر والاقتدار، لا بمعنى العلو في المكان» اهـ.

(٣) تأويلات أهل السُّنَّة (ل:٥٤٧)، بواسطة الماتريدية للحربي ص: (٢٢٦).
وقال أبو البركات النسفي في تفسيره: (٤/ ٢١٤): «الظاهر: بالأدلة الدالة عليه. . .، وقيل: العالي على كل شيء الغالب له، من ظهر عليه إذا علاه وغلبه» اهـ.

وقال أبو القاسم القشيريُّ[١] الأشعريُّ - في شرح اسم الجلال «الخبير» -: «بمعنى العليم، وهو من صفات ذاته ﷻ، ويجوز أن يكون بمعنى المخبر؛ **أي**: فعيل بمعنى مُفعِلٍ، وكلا المعنَيينِ صحيح في حقه سبحانه»[٢].

وقال القرطبي[٣] الأشعريُّ - في شرحه لاسم الجلال «الحليم» -: «قال أصحابُ النقل: اختلَفَ الناسُ في وجه وصفِ الباري تعالى بالحِلمِ، على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه عبارةٌ عن نفيِ الطَّيْشِ والسَّفَهِ وكل ما يضادُّ الخُلُقَ المحمودَ؛ الذي هو الصبر والثبات في الأمور، وعلى هذا يكون وصفًا للذات سَلبيًّا؛ لتقدس ذاته عنِ النقائص واستبدادها بالكمال الخالص.

الثاني: أنه من صفات الأفعال؛ يجري مجرى الإحسان والإفضال.

الثالث: أنه إرادة تأخير العقوبة»[٤].

وقال الرازيُّ[٥] الأشعريُّ - في شرحه لاسم الجلال «الودود» -: «والودّ هو الحب: وفيه وجهان:

الأول: أنه فَعولٌ بمعنى فاعلٍ؛ فالودودُ بمعنى الوادِّ؛ **أي**: يُحبهم،

---

(١) عبد الكريم بن هوازن أبو القاسم القشيري الشافعي، الأشعري الصوفي المتكلم، صاحب الرسالة المشهورة، وله التحبير في التذكير شرح أسماء الله الحسنى، توفي سنة: ٤٦٥هـ.
انظر ترجمته في: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص: (٢٧١)، سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٢٧)، البداية والنهاية: (١٦/ ٤٠).

(٢) التحبير في التذكير شرح أسماء الله الحسنى ص: (٣٩).

(٣) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأندلسي من أهل قرطبة، اشتهر بالصلاح وتعبير الرؤيا، وكان من كبار المفسرين، ومن مؤلفاته: الجامع لأحكام القرآن، التذكرة بأمور الآخرة، المقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى، رحل إلى المشرق، فاستقر بمصر، وتوفي بها سنة: ٦٧١هـ.
انظر ترجمته في: الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب ص: (٣١٧)، الأعلام: (٦/ ٢١٨).

(٤) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: (١/ ٩٥).

(٥) محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله الرازي.

كما قال: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ومعنى قولنا: إنه تعالى يحب عبيده؛ **أي**: يريد إيصال الخيرات لهم...

الثاني: أن يكون معنى كونه ودودًا، أن يوددهم إلى خلقه»[(١)].

هذه بعض النماذج من أتباع هذه المذاهب فيه التطبيق الفعلي لمنهجهم الذي سبق الإشارة إليه، فإننا نجدهم يؤولون معانِيَ الأسماءِ التي لا يثبتون صفاتها؛ إما بإرجاعها إلى ما يثبتونه منَ الصفاتِ، أو إرجاعِها إلى فعل العبد، أو غيرها من التأويلات الباطلة.

وأصل شبهتهم في إثبات ما أثبتوه، ونفي ما نفوه من صفات الله ﷻ عمومًا ـ: دعواهم أنَّ الدليلَ العقليَّ يدلُّ على ما أثبتوه، ويستوجب نفيَ ما نَفَوْهُ.

فالكلابية وقدماء الأشاعرة يثبتون الصفاتِ الذاتيةَ؛ كالعلم والحياة والقدرة ونحوها، ويثبتون الصفاتِ الخبريةَ؛ كالاستواء والوجه واليدين، أما الصفاتُ الفعليةُ؛ التي تتعلق بمشيئة الله تعالى وقدرته، فإنهم ينفونها؛ بشبهة نفي حلول الحوادث بذات الله تعالى.

وأما الماتريديةُ ومتأخرو الأشاعرة، فإنهم يثبتون سبع أو ثمان صفات فقط[(٢)]:

فالأشاعرة لهم تقسيم خاص للصفات[(٣)]، يتلخص منه إثبات عشرين صفة.

---

(١) لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات ص: (٢٨٧).

(٢) وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، وصفة التكوين عند الماتريدية.

(٣) قسموا الصفات إلى أربعة أنواع، هي: **صفات المعاني**، وهي السبع السابقة.
الصفات المعنوية: الأحكام الثابتة للموصوف بالصفات السبع السابقة، وهي: كونه حيًّا، عالمًا،... إلخ.
الصفات السلبية: وهي خمسة: القِدَم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والوحدانية، والقيام بالنفس.
صفة نفسية: وهي الوجود.
انظر في هذه التقسيمات: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص: (٥٤ ـ ٥٥، ٥٧ ـ ٥٩، =

وكذلك الماتريدية لهم تقسيم خاص للصفات(١)، يتلخص منه إثبات ثمان صفات فقط.

ولكن في الحقيقة كلام أهل العلم معهم ـ ومنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ـ إنما يتوجه إلى صفات المعاني السبع التي أثبتوها؛ لأنها هي الصفات التي وردت في نصوص الكتاب والسُّنَّة، وأما باقي الصفات، فلا ذِكرَ لها في النصوص، وإن كانت معانيها ثابتةً في حقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ، فالقِدمُ ثابتٌ لله عَزَّ وَجَلَّ، وكذلك البقاءُ، والقيامُ بالنفس، والوجودُ، كلها معانٍ يُثبِتُها العقلُ السليمُ لله عَزَّ وَجَلَّ؛ ولكن العبرة في هذا الباب هو ما أطلقه الكتاب والسُّنَّة صفةً في حقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا مُنحصِرٌ في الصفاتِ السبع التي أثبتوها، على تحفظ كبير في طريقة إثباتهم؛ كما سيتبين إن شاء الله.

وشبهتهم الرئيسة في نفيهم لما نفوه من الصفات، نفيُ حلولِ الحوادث والأعراضِ بذات الله عَزَّ وَجَلَّ.

والفرق الوحيد بين الكُلَّابية والأشاعرة والماتريدية إنما هو في النتائج؛ فأولئك أداهم تَمَسُّكُهم بهذه الشبهة إلى نفيِ الصفاتِ المتعلقة بمشيئتِهِ وقدرتِهِ فقط، وهؤلاء لما كانوا أكثرَ تأثرًا بأسلافهم من الجهمية والمعتزلة، وأكثرَ تَمَسُّكًا بأصولهم الباطلة، كانوا أكثر نفيًا وأقلَّ إثباتًا.

ومن القضايا التي خالف فيها الأشاعرةُ ومن وافقهم في هذا الباب إلى جانب إثباتهم بعضَ معاني أسماء الله تعالى ونفيِ بعضِها الآخَرِ، ما سبق الحديث عنه في الفصل الأول؛ من قولهم: إنَّ الاسم هو المسمى

= ٧٧، ٨١)، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي ص: (٨ ـ ١٠).

(١) قسموا الصفات إلى قسمين:

الصفات الثبوتية، وهي ثمان: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، والتكوين.

الصفات السلبية، وهي ما عدا الصفات الثبوتية الثمانية.

انظر: شرح العقائد النسفية ص: (٥١ ـ ٥٣)، شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ص: (٣٣، ٣٥).

أو عينُ المسمى، وتفريقهم بين الاسم والتسمية؛ فالاسم عندهم هو الذات، والأسماء الحسنى المتعددة هي التسمياتُ، وسبق تقريرُ جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في بيان ذلك بالتفصيل والرد عليهم في الفصل الأول[١].

ومما خالفوا فيه الحقَّ في هذا الباب أيضًا، ما ذهب إليه بعضُهم من أنه لا يشترط التوقيفُ من كتاب أو سُنَّة في إطلاق الأسماء الحسنى على الله تعالى، وهذا القول قال به الباقلانيُّ[٢]، واشترطَ أمرين فيما يطلق على الله تعالى مما لم يأت به نص:

الأول: أن يدلَّ على معنًى ثابتٍ لله تعالى.

والثاني: ألا يكون إطلاقه مُوهِمًا لما لا يَلِيقُ بالله تعالى.

لكن جمهور الأشاعرة ومن وافقهم؛ كالماتريدية ـ: يختارون أن أسماء الله تعالى توقيفيةٌ[٣].

وقدِ اختار الجوينيُّ[٤] ـ وهو من أئمتهم ـ التوقُّفَ في هذا الأمر[٥].

❊ ❊ ❊

---

(١) **انظر**: ص: (٧٦٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) وقد حكى قوله هذا التفتازاني الماتريدي في كتابه شرح المقاصد: (٤/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥).

(٣) **انظر**: أصول الدين للبغدادي ص: (١١٦)، لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات ص: (٤٠ ـ ٤١)، شرح المقاصد للتفتازاني: (٤/ ٣٤٥)، جوهرة التوحيد مع شرحها تحفة المريد ص: (٨٩).

(٤) عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي النيسابوري، الشافعي، الملّقب بإمام الحرمين، الأشعري، صاحب التصانيف، أظهر الرجوع إلى مذهب السلف في رسالته النظامية، إلا أنه يميل إلى التفويض، من كتبه: الشامل، والبرهان، وغياث الأمم، توفي سنة: ٤٧٨هـ.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٣/ ١٦٧)، سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٤٦٨).

(٥) **انظر**: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص: (١٣٦ ـ ١٣٧).

المبحث الثاني

جهوده في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى

وفيه خمسةُ مطالِبَ:

- المطلب الأول: جهوده في الرد على الغلاة النافية لأسماء الله الحسنى.
- المطلب الثاني: جهوده في الرد على الجهمية.
- المطلب الثالث: جهوده في الرد على المعتزلة ومن وافقهم.
- المطلب الرابع: جهوده في الرد على الكُلَّابيةِ والأشاعرةِ والماتريدية.
- المطلب الخامس: جهوده في الرد على الصوفية.

المطلب الأول

جهوده في الرد على الغلاة النافية لأسماء الله الحسنى

سبق في المطلب الأول من المبحث الأول بيان مذهب غلاة النفاة في أسماء الله تعالى، وأنه قائم على النفي المطلق المحض لجميع أسماء الله الحسنى، ولهم في ذلك النفي أربعةُ مسالِكَ، وإذا نظرنا إلى هذه المسالك، يمكن أن نستخلص منها اتجاهين عامين:

الأول: الاتجاه الباطنيُّ الفلسفيُّ.

الثاني: الاتجاه الباطنيُّ الصوفيُّ.

والمقصود من هذا التقسيم التركيزُ على بيان ردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كل اتجاه، بدلًا من تفريق الكلام في الردّ على كل مسلكٍ؛ فيُفضِي إلى الوقوع

في التكرار الذي لا طائل من ورائه، وبناءً عليه ستكون الردود على فرعين:

الفرع الأول

الرد على الاتجاه الباطنيِّ الفلسفيِّ

شبهة أصحاب هذا الاتجاه في نفيهم المحضِ لأسماء الله تعالى قائمة في مجملها على نفي التشبيه، وقالوا: إننا إذا أثبتنا هذه الأسماءَ الحسنى، فإننا نكون قد شبهناه بالموجودات، ومن قال منهم: إنه لا يُسمَّى بإثباتٍ ولا نفيٍ؛ فرارًا ـ بزعمهم ـ من تشبيهِهِ بالموجودات إذا أثبتوا، أو تشبيهه بالمعدومات إذا نَفَوْا؛ فكلا المَسلكَينِ قائم على زعم نفيِ التشبيهِ.

ولهم شبهةٌ أخرى؛ وهي زعمهم أننا إذا أثبتنا له الأسماء، لزم من ذلك إثباتُ الصفاتِ، وهي المعاني التي اشتُقَّتْ منها هذه الأسماءُ، وهو محال؛ لأن مذهبهم قائم على نفي جميع الصفاتِ الثبوتيةِ، وأن الله ﷻ لا يوصف إلا بصفة سلبية أو إضافية أو مركبة منهما[(١)].

قال شيخ الإسلام ﵀ ـ في بيان حقيقة هذا المذهب، وإشارته إلى هاتين الشبهتين اللّتين قام عليهما ـ: «وزاد الجَهمُ في ذلك هو والغلاة من القرامطة والفلاسفة نحو ذلك؛ فقالوا: وليس له اسمٌ كالشيء والحيِّ والعليم ونحو ذلك؛ لأنه إذا كان له اسم من هذه الأسماء، لزم أن يكون متصفًا بمعنى الاسم؛ كالحياة والعلم؛ فإن صِدقَ المشتقِّ مستلزِمٌ لصدقِ المشتقِّ منه، وذلك يقتضي قيامَ الصفاتِ به، وذلك محالٌ؛ ولأنه إذا سُمِّي بهذه الأسماء، فهي مما يسمى به غيره، والله منزهٌ عن مشابهةِ الغيرِ.

---

(١) **انظر** في تقسيم الفلاسفة للصفات: الرسالة العرشية لابن سينا ص: (٥٤)، نهاية الإقدام في علم الكلام ص: (١٨١ ـ ١٨٢)، جواب سؤال حول مذهب السلف في الاعتقاد، ضمن مجموع الفتاوى: (٤/ ١٥٠)، نقض المنطق ص: (١٠٤)، التسعينية: (١/ ١٧٢٥)، الجانب الإلٰهي في التفكير الإسلامي لمحمد البهي: (٢/ ٥٤٨)، علاقة صفات الله تعالى بذاته لراجح الكردي ص: (١٢٠ ـ ١٢٢).

وانظر: في الرد على مذهبهم في باب صفات الله ﷻ بالتفصيل: النفي في باب الصفات بين أهل السُّنَّة والمعطلة ص: (٤٤١ ـ ٤٦٠).

وزاد آخرون في الغلو؛ فقالوا: لا يسمى بإثباتٍ ولا نفيٍ، ولا يقال: موجود ولا لا موجود، ولا حيٌّ ولا لا حيٌّ؛ لأن في الإثباتِ تشبيهًا له بالموجودات، وفي النفي تشبيهًا له بالمعدومات، وكل ذلك تشبيه»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - في موضع آخر في بيان حقيقة هذا المذهب -: «إنهم يصفونه بالصفاتِ السلبيةِ على وجهِ التفصيلِ، ولا يثبتون إلا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجودٍ في الأذهان، يمتنع تحقُّقُهُ في الأعيان، فقولهم يستلزم غايةَ التعطيلِ وغايةَ التمثيلِ؛ فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماءَ والصفاتِ تعطيلًا يستلزم نفيَ الذاتِ»(٢).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ - في الرد على هذا المذهب وشبهته -: «وطريقة الرسل - صلوات الله عليهم - إثباتُ صفاتِ الكمالِ لله على وجهِ التفصِيلِ، وتنزيهه بالقول المطلق عنِ التمثيلِ، فطريقُهم إثباتٌ مفصَّلٌ، ونفيٌ مُجمَلٌ، وأما الملاحدةُ؛ منَ المتفلسفةِ والقرامطة والجهمية ونحوهم -: فبالعكس: نفيٌ مُفصَّلٌ وإثباتٌ مُجمَلٌ:

فالله تعالى أخبر في كتابه: ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الشورى: ١٢]، و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٠]، وأنه ﴿غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١]، ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وأنه يحب المتقين، ويرضى عن المؤمنين، ويغضب على الكافرين، وأنه فعّال لما يريد، وأنه كلَّم موسى تكليمًا، وناداه من جانب الطور الأيمن، وقرّبه نَجيًّا، وأنه ينادي عباده: ﴿فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، وأمثال ذلك،

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥).

(٢) التدمرية ص: (١٢ - ١٦)، **وانظر** ص: (٣٤٤) وما بعدها من هذه الرسالة؛ حيث تجد التقرير المفصل من شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لقاعدة أهل السُّنَّة والجماعة أن الإثبات لا يستلزم التشبيه والتمثيل بحال من الأحوال.

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

فبيّن بذلك أن الله لا مِثْل له، ولا سَمِيَّ، ولا كُفؤ؛ فلا يجوز أن يكون شيء من صفاته مماثلًا لشيء من صفات المخلوقات، ولا أن يكون المخلوقُ مكافئًا ولا مساميًا له في شيءٍ من صفاته ﷻ.

وأما الملاحدة، فقلبوا الأمر، وأخذوا يُشَبِّهونه بالمعدوماتِ، والممتنعاتِ، والمتناقضاتِ، فغلاتهم يقولون: لا حيٌّ ولا ميتٌ، ولا عالمٌ ولا جاهلٌ، ولا سميعٌ ولا أصَمُّ، ولا متكلمٌ ولا أخرسُ؛ بل قد يقولون: لا موجودٌ ولا معدومٌ، ولا هو شيءٌ ولا ليس بشيءٍ، وآخرون يقولون: لا داخلَ العالم ولا خارجَهُ، ولا مباينٌ للعالم ولا حالٌّ فيه، وأمثال هذه العبارات؛ التي ينفون بها الأمورَ المتقابلةَ التي لا يمكن انتفاؤها معًا، كما يقول محققو هؤلاء: إنه وجودٌ مطلَقٌ.

ثم منهم من يقول: هو وجودٌ مطلَقٌ، إما بشرطِ الإطلاقِ؛ كما يقوله ابن سينا وأتباعه، مع أنهم قد قرروا في المنطق ما هو معلومٌ لكل العقلاء، أن المطلقَ بشرطِ الإطلاقِ لا يكونُ موجودًا في الأعيانِ؛ بل في الأذهانِ، وكان حقيقةُ قولهم أنَّ الموجودَ الواجبَ ليس موجودًا في الخارج، مع أنهم مقرّون بما لم يتنازع فيه العقلاء؛ من أن الوجودَ لا بد فيه من موجود واجبِ الوجودِ بنفسِهِ.

ومنهم من يقول: هو مطلقٌ لا بشرط، كما يقوله القونوي(١) وأمثاله؛ فهؤلاء يجعلونه الوجود الذي يصدق على الواجب والممكن، والواحد والكثير والذهني والخارجي، والقديم والمحدث؛ فيكون: إما صفة للمخلوقات، وإما جزءًا منها، وإما عينها.

---

(١) محمد بن إسحاق القونوي، صدر الدين الرومي، صوفي فيلسوف من كبار تلاميذ ابن عربي، وكان ربيبه، له جملة مؤلفات على طريقة شيخه، توفي سنة: ٦٧٣هـ.
انظر ترجمته في: الأعلام: (٦/ ٣٠).

وأولئك يجعلونه الوجودَ المجرَّدَ؛ الذي لا يتقيدُ بقيدٍ، فلزمهم أن لا يكون واجبًا ولا ممكنًا، ولا عالمًا ولا جاهلًا، ولا قادرًا ولا عاجزًا، وهم يقولون مع ذلك: إنه عاقلٌ ومعقولٌ، وعاشقٌ ومعشوقٌ؛ فيتناقضون في ضَلالِهم، ويجعلون الواحدَ اثنين، والاثنينِ واحدًا، كما أنهم يريدون أن يثبتوا وجودًا مجردًا عن كلِّ نعتٍ، مطلقًا عن كلِّ قيدٍ، وهم مع ذلك يخصونه بما لا يكون لسائر الموجودات؛ ولهذا يقول بعضهم: إن العالم والعلم واحد، وإنه نفسُ العلم، فيجعلون العالم بنفسه هو العالَمَ بغيرِهِ، والموصوفَ هو الصفةَ، ويتناقضون أشدَّ مِن تناقُضِ النصارى في تثليثهم واتحادهم؛ الذين أفسدوا بهما الإيمان بالتوحيد والرسالة»[1].

والسبب في ضَلالهم ـ كما يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: إن «هؤلاء الجهّال يمثلون في ابتداء فهمهم صفاتِ الخالق بصفاتِ المخلوق، ثم ينفون ذلك ويعطلونه، فلا يفهمون من ذلك إلا ما يختص بالمخلوق، وينفون مضمون ذلك، ويكونون قد جحدوا ما يستحقه الرب من خصائصه وصفاته، وألحدوا في أسماء الله وآياته، وخرجوا عن القياس العقليِّ، والنصِّ الشرعيِّ، فلا يبقى بأيديهم لا معقولٌ صريحٌ، ولا منقولٌ صحيحٌ»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخَرَ، جامعًا الردَّ على شبهتيهم في هذا الباب ـ: «قول القائل[3]: معرفة ذاته، ومعرفة أسمائه وصفاته، ومعرفة أفعاله، إن أراد بذلك أن ذاته تُعرَفُ بدون معرفة شيء من أسمائه وصفاته الثبوتية والسلبية، فهذا ممتنعٌ، ولو قُدِّرَ إمكانُ ذلك، أو فَرَضَ العبدُ في

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٥١٥ ـ ٥١٨)، **وانظر**: التدمرية ص: (١٨٣ ـ ١٨٤)، بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ٣٨/٥ ـ ٣٩)، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٨٦٢ ـ ٨٦٦)، **وانظر** في الردّ المفصل على هذا الباطل: الصفدية: (١/ ٨٨ ـ ٩٦، ٢٩٨ ـ ٣٠١)، المرشدة أصلها وتأليفها، ضمن مجموع الفتاوى: (١١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٠٩)، **وانظر**: (٥/ ٢١٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ١٣٢).

(٣) المراد به الإمام ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ عندما ذكر الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة في توجيه حديث كون ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن.

نفسِهِ ذاتًا مجرّدة عن جميع القيود السلبية والثبوتية، فليس ذاك معرفته بالله البتَّةَ، ولا هو رب العالمين ذات مجرّدة عن كل أمر سلبي أو ثبوتي.

ولهذا لم يقل أحد من العقلاء هذا إلا القرامطة الباطنية؛ يقولون: يُسلب عنه كل أمر ثبوتيٍّ وعدميٍّ، فلا يقال: موجودٌ ولا معدومٌ، ولا عالمٌ ولا ليس بعالمٍ، ولا قادرٌ ولا ليس بقادرٍ، ولا نحو ذلك، وهؤلاء مع أن قولهم معلومُ الفَساد بضرورة العقل، فإنهم متناقضون.

أما الأول: فلأن سَلبَ النقيضَينِ ممتنعٌ، كما أن جَمعَهما ممتنعٌ؛ فيمتنعُ أن يكونَ شيءٌ منَ الأشياءِ لا موجودًا ولا معدومًا.

وأما تناقُضُهم: لا بد أن يذكروا ما ذكروا أنه يُسلب عنه النقيضان ببعض الأمور التي يتميز بها ليُخبر عنه بهذا السلبِ، وأيَّ شيءٍ قالوه فلا بد أن يتضمن نفيًا أو إثباتًا؛ بل لا بد أن يتضمن إثباتًا، وقد بسطنا الرد عليهم في غير هذا الموضع؛ ولهذا كان كثيرٌ منَ الملاحدةِ لا يصلون إلى هذا الحد؛ بل يقولون كما قال أبو يعقوب السجستاني[1] وغيره من الملاحدة: نحن لا ننفي النقيضينِ بل نسكتُ عن إضافةِ واحد منهما إليه؛ فلا نقول: هو موجودٌ ولا معدومٌ، ولا حيٌّ ولا ميتٌ، ولا عالمٌ ولا جاهلٌ.

فيقال لهم: إعراضُ قلوبكم عن العلم به، وكفُّ ألسنتكم عن ذكره، لا يوجبُ أن يكونَ هو في نفسِهِ مجردًا عن النقيضينِ؛ بل يفيدُ هذا كُفرَكُم بالله، وكراهتكم لمعرفته وذكره وعبادته، وهذا حقيقةُ مذهبِكُم»[2].

---

(١) إسحاق بن أحمد السجزي، أبو يعقوب السجستاني، المعروف ببندانة، من أشهر علماء الإسماعيلية وفلاسفتهم، ومن أكبر دعاتهم، صاحب كتاب «الينابيع»، قالوا: إنه أهم كتبهم، توفي سنة: ٣٣١هـ.
انظر ترجمته في: الفرق بين الفرق ص: (٢٨٣)، الأعلام: (١/ ٢٩٣).

(٢) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٣٥ ـ ١٣٦)، **وانظر**: قاعدة فيما يحتج به المبطل من أدلة شرعية إنما تدل على الحق، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣١٩)، التدمرية ص: (١٦ ـ ١٨)، مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٠٩)، (٦/ ٤٧ ـ ٤٩)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤، ٥٢٦ ـ ٥٢٧)، (٨/ ٢٢ ـ ٢٤)، شرح حديث النزول ص: (٧٤ ـ ٧٩، ١٢٧)، =

وحقيقة هذه الشبه التي يظنونها أدلة إنما هو التناقض والبطلان؛ لأن مبناها على مقدماتٍ عقليةٍ خاطئةٍ، بخلاف ما تقتضيه الأدلةُ العقليةُ المستمَدَّةُ منَ العقول السليمة، فشأنها موافقةُ المنقول الصحيح دائمًا؛ كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«الأدلةُ العقليةُ البرهانيةُ المؤلَّفةُ من المقدماتِ اليقينيةِ، هي موافقة لخبر الرسول، لا معارضة له، ومن كان له خبرة بالأدلة العقلية وتأليفها، وتأمل أدلة المثبتة والنفاة، رأى بينهما منَ الفرقِ أعظمَ مما بين القدم والفَرْق[1].

فإن أدلة الإثبات أدلة صحيحة؛ مبنيةٌ على مقدماتٍ يقينيةٍ خالصةٍ من الشُّبهةِ، وأما حُجَجُ النفاة، فجميعها مبناها على ألفاظٍ مُجملةٍ متشابهة، ومعانٍ متشابهةٍ؛ ولهذا متى وقع الاستفسارُ والتفصيل لمُجمَلِ كلامهم، ووقع البيانُ والتفصيلُ لمشتبِهِ معانيهم، تبين لكل عاقل فاهم أن النفاة جمعوا بين المختلفاتِ، وفَرَقُوا بين المتماثلاتِ، وسَوَّوْا بينَ الشيئينِ اللذين هما في غاية التبايُنِ؛ لاشتراكِهِما في بعضِ الصفاتِ»[2].

فنتج عن التزامهم بهذه اللوازم الباطلة، ودعوى الفرار من التشبيه بالموجودات أو المعدومات ـ على زعمهم ـ وألا يؤدي ذلك إلى التجسيم الممتنع في حقه تَعَالَىٰ، ونحو ذلك مما خاضوا فيه من الألفاظ المجملة الدالة على المعاني الباطلة ـ: أدى بهم كل ذلك إلى الوقوع فيما هو شر مما فروا منه؛ فوقعوا في تشبيهِ الله عَجَّلَ ـ تعالى عن قولهم عُلُوًّا كبيرًا ـ بالممتنعاتِ التي تُحِيلُها العقولُ في التصور الذهنيِّ، فكيف بوجودها في الخارج العياني؟! والله المستعان!

= درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧٨، ٦٢٨)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٥ ـ ٧٨)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٣).

(١) الفَرْق: موضع المِفْرِقِ من الرأس. . .ومِفْرَقُه، وَمَفْرِقُهُ كذلك: وسط الرأس، **انظر**: لسان العرب: (١٠/ ٣٠١)، ومعنى العبارة: أن الفرق بينهما أعظم مما بين القدم والرأس.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، **وانظر** ما بعدها.

ولو أن مثل هؤلاء اكتفَوْا بالخوضِ فيما يحسنونه من علومهم العقلية التي برعوا فيها، وتركوا الخوض في العلوم الإلـٰهية، لَمَا وقعوا فيما وقعوا فيه؛ منَ الضلال المبين؛ كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكونُ الواحد منكم حاذقًا في طب أو نجوم أو غرس أو بناء، هو لقلة معرفتكم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وعبادته، وقلة نصيبكم وحظكم من هذا المطلب، الذي هو أجل المطالب، وأرفعُ المواهبِ، فاعتَضْتُمْ بالأدنى على الأعلى؛ إما عَجْزًا وإما تفريطًا»(١).

۞ الفرع الثاني ۞

الردّ على الاتجاه الباطنيّ الصوفيّ

في المبحث الأول ذكرنا في مسالك النفاة في نفي الأسماء الحسنى ـ: مذهبَ أصحابِ وَحدةِ الوُجودِ وأهلِ الحلولِ والاتحاد في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ القائم على أن حقيقةَ وجوده هو وجودُ الأشياء كُلِّها، ووجودها عين وجوده، ما ثَمَّةَ فَرقٌ إلا بالإطلاق والتقييدِ، وأسماؤه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ تعطى لكل الأشياء في الوجود؛ لأن وجود الله عَزَّوَجَلَّ هو عينُ وجودِها.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في توضيح هذا المذهب وما قام عليه من الشبه ـ: «وأما هؤلاء الاتحاديةُ، فهم يجمعون بين النفي العامِّ والإثبات العامِّ؛ فعندهم أن ذاته لا يمكن أن تُرى بحال، وليس لها اسمٌ ولا صفة ولا نعت؛ إذ هو الوجودُ المطلَقُ الذي لا يتعين، وهو من هذه الجهة لا يُرى ولا اسم له، ويقولون: إنه يظهر في الصور كلها، وهذا عندهم هو الوجودُ الاسْمِيُّ لا الذاتي، ومن هذه الجهة فهو يُرَى في كل شيء، ويتجلى في كل موجود؛ لكنه لا يمكن أن ترى نفسُهُ؛ بل تارة يقولون كما يقول ابن عربي: «تُرى الأشياءُ فيه»، وتارة يقولون: «يُرى هو في الأشياءِ»؛ وهو تَجَلِّيهِ في

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٦٥ ـ ٦٦)، وانظر: رسالة في الردّ على بعض أتباع سعد الدين بن حموية، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤٢٣).

الصور، وتارة يقولون ـ كما يقول ابن سبعين ـ: «عين ما تَرى ذاتٌ لا تُرى، وذاتٌ لا تُرى عَيْنُ ما تَرى»، وهم جميعًا يَحتجُّون بالحديث[١]، وهم مضطربون؛ لأن ما جعلوه هو الذاتَ عدمٌ محضٌ؛ إذ المطلقُ لا وجود له في الخارج مطلقًا بلا ريب، فلم يبقَ إلا ما سَمَّوْهُ مظاهِرَ ومَجَالِيَ، فيكون الخالق عينَ المخلوقاتِ لا سِواها، وهم معترفون بالحَيرةِ والتناقُضِ، مع ما هم فيه منَ التعطيلِ والجُحودِ، وقد تقدم قولُ صاحب الفُصوصِ في الفصّ الشيثي[٢]، «وأن المتجلي له لا يرى إلا صورته في مرآة الحق، ولا رأى الحق، ولا يمكن أن يراه مع علمه أنه ما رأى صورته إلا فيه، كالمرآة في الشاهد؛ ترى الصورة فيها، وهي لا ترى، مع علمك أنك ما رأيتَ الصورةَ إلا فيها، وزَعْم أنك إذا ذقت هذا، ذقتَ الغايةَ التي ليس فوقها غايةٌ في حق المخلوقِ، فلا تطمع ولا تُتعِبْ نفسَكَ في أن تترقَّى في أعلى من هذه الدرج، فما هو ثَمَّ أَصْلًا»، وهذا تصريحٌ بامتناع الرؤية، وهو حقيقة قولهم، إذ هم من غُلاةِ الجهميةِ، ثم مع ذلك يجعلونه نفسَ الموجوداتِ، كما يقول صاحبُ الفصوص: «ومن أسمائه الحسنى العَلِيُّ، على من، وما ثَمَّ إلا هو؟! أو عن ماذا، وما هو إلا هو؟! فَعُلُوُّه لنفسه، وهو من حيث الوجود عينُ الموجودات، فالمسمَّى محدثاتٍ هي العَلِيَّةُ لنفسها، وليست إلا هو»[٣]، وكذلك ابنُ سبعين يقول: فعينُ ما تَرى ذاتٌ لا تُرى، وذاتٌ لا تُرى عينُ ما ترى»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا ـ بعد أن نقل النصَّ السابقَ عن ابن عربي ـ: «وقد

(١) يشير إلى حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما سأل النبي ﷺ: هل رأيتَ رَبَّكَ؟ فقال: **(نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ)**، وقد تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٦١٧).

(٢) **انظر**: فصوص الحكم ص: (٦١ ـ ٦٢).

(٣) فصوص الحكم ص: (٧٦)، والنص فيه بعض الفروق عما أورده شيخ الإسلام، وهو كما في الفصوص: «ومن أسمائه العلي: على من، وما ثم إلا هو؟! فهو العلي لذاته أو عن ماذا؟! وما هو إلا هو، فعُلُوُّهُ لنفسه، ومن حيث الوجود فهو عين الموجودات، فالمسمى محدثات هي العَلِيةُ لذاتها، وليس إلا هو».

(٤) بغية المرتاد ص: (٤٧٣ ـ ٤٧٤)، **وانظر**: الردّ على الشاذلي في حزبيه ص: (١٦٢ ـ ١٦٨).

نقل عن أبي سعيد الخرَّاز[(١)] أنه قيل: بماذا عرفتَ ربَّكَ؟ قال بجمعه بين الأضداد، وقرأ قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

أراد بذلك أنه مجتمع في حقه سبحانه ما يتضادُّ في حق غيره؛ فإن المخلوق لا يكون أولًا آخرًا، باطنًا ظاهرًا[(٢)].

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول: **(أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ)**[(٣)].

فجاء هذا المُلحِدُ وفَسَّرَ قولَ أبي سعيد بأن المخلوق هو الخالقُ؛ فقال: «قال أبو سعيد: وهو وجه من وجوه الحقِّ، ولسانٌ من ألسنتِهِ ينطق عن نفسِهِ، بأن الله لا يُعرَفُ إلا بجَمعِهِ بينَ الأضدادِ في الحكم عليه بها؛ فهو الأول والآخِرُ والظاهرُ والباطن، فهو عينُ ما ظهر، وهو عين ما بطن في حال ظهوره، وما ثَمَّ مَن يراه غيرَهُ، وما ثَمَّ مَن بَطَنَ عنه سِواه؛ فهو ظاهر لنفسه باطن عن نفسِهِ، وهو المسمَّى أبو سعيد الخراز، وغير ذلك من أسماء المحدثات»[(٤)].

ويزيد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلام هذا الملحد توضيحًا فيقول: «فهذا وغيره من كلامه[(٥)]، يبين أن الوجود عنده واحد، وليس للخالق وجود مباين لوجود المخلوقات؛ بل وجودها عينه، ثم يذكر الظاهرَ الخياليَّ والمراتب، وهي عنده الذواتُ الثابتةُ في العَدمِ، المساوية للوجود، وأما أسماء الله

---

(١) أحمد بن عيسى أبو سعيد الخراز البغدادي، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٧٠٨).

(٢) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٥/ ١٠١ ـ ١٠٢)، بغية المرتاد ص: (٤٠٤ ـ ٤٠٥).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٦).

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٤٨٠ ـ ٤٨١)، **وانظر**: رسالة في الجواب عمَّن يقول: إن صفات الرب تعالى نِسَبٌ وإضافاتٌ، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٦٤ ـ ١٦٧)، مجموع الفتاوى: (٥/ ١٢٤، ٢٢٩)، رسالة إلى نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٦٨).

(٥) المراد كلام ابن عربي السابق لهذا النقل، **انظر**: بغية المرتاد ص: (٤٠٤ ـ ٤٠٧).

تعالى، فهي عنده النسبة التي بين الوجود وبين هذه المراتب، وهي في الحقيقة أمورٌ عَدَمِيَّةٌ، وكل من الوجود والثبوت لا ينفك عن الآخر، ولا يستغني عنه، وهو شبيهٌ بقول مَن يقول: الوجودُ غيرُ الماهيةِ، وهو ملازم لها، والمادة غير الصورة، وهي ملازمة لها؛ لكن صاحب الفصوص يجعل وجود هذا الوجود الحق الذي هو وجود كل شيء؛ فهو الموصوف عنده بجميع صفات النقص، والذمِّ، والكفرِ، والفواحشِ، والكَذِبِ، والجَهلِ، كما هو الموصوف عنده بصفاتِ المدحِ والكمالِ، فهو العالِمُ والجاهلُ، والبصيرُ والأعمى، والمؤمنُ والكافرُ، والناكحُ والمنكوحُ، والصحيحُ والمريضُ، والداعي والمجيبُ، والمتكلمُ والمستمعُ، هذا كله يذكره في مواضع من كلامه، وهذا عنده غايةُ الكمال، وفي هذا المعنى ينشدون:

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الوُجُودِ كَلَامُهُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَثْرُهُ وَنِظَامُهُ

وهو عنده هوية العالم، ليس له حقيقة مباينة للعالم، وقد يقول: لا هو العالم ولا غيره، وقد يقول: هو العالم أيضًا، وهو غيره، وأمثال هذه المقالات التي يجمع فيها من المعنى بين النقيضين، مع سلب النقيضين؛ إذ ليس مذهبه في الغيرين مذهب الصفاتية»[1].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر مُبِينًا حقيقةَ هذا المذهب ومنتهاه ـ: «وهذا كلامُ الملاحدة الباطنية؛ الذين ألحدوا في أسماء الله وآياته، وكان منتهى أمرهم تعطيلَ الخالقِ وتكذيبَ رُسلِهِ وإبطالَ دينِهِ، ودخل في ذلك باطنيةُ الصوفيةِ أهلُ الحلولِ والاتحادِ، وسَمَّوْهُ تحقيقًا ومعرفةً وتوحيدًا، ومنتهى أمرهم هو إلحادُ باطنيةِ الشيعةِ؛ وهو أنه ليس إلا الفَلَك وما حواه، وما وراء ذلك شيءٌ، وكلام ابن عربي صاحبِ فصوص الحِكَم وأمثاله من الاتحادية القائلين بوحدة الوجود ـ: يدور على ذلك لمن فهمه؛ ولكن يسمّون هذا العالم: «الله»؛ فمذهبهم في الحقيقة مذهب المعطلة كفرعون

---

(١) بغية المرتاد ص: (٤٠٧ ـ ٤٠٨).

وأمثاله؛ ولكن هؤلاء يطلقون عليه هذا الاسمَ، بخلاف أولئك.

وأيضًا فقد يكون جهال هؤلاء وعوامهم يعتقدون أنهم يثبتون خالقًا مباينًا للمخلوق، مع قولهم بالوحدة والاتحاد؛ كما رأينا منهم طوائف مع ما دَخَلُوا فيه من العلم والدين، لا يعرفون حقيقة مذهب هؤلاء؛ لما في ظاهره من الإقرار بالصانع ورسله ودينه»[1].

وتابع رَحِمَهُ اللَّهُ الردّ عليهم، وبيان سرّ قولهم: «وسرّ ذلك: أنهم يشهدون بقلوبهم وجودًا مطلقًا بسيطًا ليس له اسمٌ خاصٌّ؛ كالحيِّ والعليمِ والقديرِ، ولا له صفة، ولا يتميز فيه شيء عن شيء، وهذا هو الوجود المشترك.

لكن هذا الشهود هو في نفوسهم لا حقيقة له في الخارج، وكثير ممن يخاطبهم لا يتصور ما يشهدونه، فيظنون أنه لم يفهم ما شهدوه.

وقد خاطبتُ غيرَ واحد منهم، وبيَّنْتُ له أن هذا الذي يشهدونه هو في الذهن، وبتقدير أن يكونَ موجودًا في الخارج، فهو صفة للموجودات، أو جزء منها، ويظنون ـ مع ظنهم أنه موجود في الخارج ـ أنه لم يبق في الخارج غيرُ ما شَهِدُوهُ؛ فإنهم يغيبون عنِ الحسِّ الذي يدرك المُعيَّنَاتِ، ويغيبون عقولهم عن تصورها، حتى لا يميزوا بين موجودٍ وموجودٍ، ويقولون: الحِسُّ فيه تفرقةٌ، ثم يشهدون هذا الوجودَ المطلَقَ، مع عَزلهمُ الحِسَّ، فيظنون أن هذا المطلقَ هو نفسُ المُعَيَّنَاتِ، وأنه ما بقي موجودًا أصلًا.

فيقال لهم: لو قُدِّرَ أن الوجودَ الكليَّ ثابتٌ في الخارج كُليًّا، وأنكم شهدتُّمْ ذلك، فمعلومٌ عند كل عاقلٍ أن وجود الكليِّ المشترَكِ، لا يناقِضُ وجودَ المعيّنِ المختصِّ»[2].

وهذا ما لا سبيل لهم إلى فهمه، وإلا انزاحت عنهم بذلك هذه الشبهةُ

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٢٤٣)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠، ٣/ ٥٦٢ ـ ٥٦٥)، بغية المرتاد ص: (٣٤٨ ـ ٣٥١).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦)، **وانظر**: الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان ص: (٢٢٧ ـ ٢٣٦).

التي غطت عقولهم، وما ذلك إلا لبعدهم عن التمَسُّكِ بهَديِ القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، واتباعهم أهواءَ قوم قد ضلوا من قبل، وأضلوا كثيرًا، وضلوا عن سواء السبيل.

فإن «مبدأَ ضَلالهم من حيث لم يُثبِتُوا للخالق وجودًا مباينًا لوجود المخلوق، وهم يأخذون من كلام الفلاسفة شيئًا، ومنَ الكلام الفاسد من كلام المتصوفة والمتكلمين شيئًا، ومن كلام القرامطة والباطنية شيئًا، فيطوفون على أبواب المذاهب، ويفوزون بأَخَسِّ المطالبِ»(١).

وحتى لا يتيه القارئُ في محاولة فهم هذه المذاهب الباطلة التي لا أساس لها في الحقيقة، يريحنا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ من هذا العَنَاءِ؛ بقولٍ جامع مفاده أن لا جدوى من ذلك؛ لأن التناقض هو الميزة التي تتسم بها مثل هذه الأقوال، وأن تصورها التصوُّرَ التامَّ كافٍ في بيان بطلانها.

وفي ذلك يقول رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا التفصيل الذي نذكره نحن لمذاهب هؤلاء أكثرهم لا يفهمونه، ولعل فاضِلَهم يفهم بعضَ مذهب نفسِهِ فقط؛ لأنها أقوال هي في نفسها متناقضةٌ، فاضطربوا فيها؛ كما اضطربتِ النصارى في الأقانيم، وفي الحلول والاتحاد، وهذا شأن الباطل؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨، ٩]، وكما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «اعلم ـ هداكَ الله وأرشدك ـ أن تَصَوُّرَ مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، لا يحتاج مع حُسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم؛ لما فيه من الألفاظِ المُجمَلةِ والمشتركةِ؛ بل وهم أيضًا لا يفهمون حقيقة ما

(١) رسالة في الجواب عمَّن يقول: إن صفات الرب تعالى نسب وإضافات، ضمن جامع الرسائل: (١/ ١٦٧).

(٢) رسالة في الردّ على بعض أتباع سعد الدين بن حموية، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤٢١ ـ ٤٢٢).

يقصدونه ويقولونه؛ ولهذا يتناقضون كثيرًا في قولهم»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في كلام مُوجَّهٍ لأصحاب الاتجاهين الفلسفيِّ والصوفيِّ، ضمن قاعدة يدل عنوانها غاية الدلالة على المقصود ـ: «وأما ما أصابت فيه كل واحدة من الطائفتين[٢]، فلو جمعوا بينهما، لكان ذلك موافقًا للأدلة السمعيةِ التي أخبرتْ بها الرسلُ، وللأدلة العقلية؛ كالأدلة التي دلت عليها الرسل؛ لكن هؤلاء خرجوا عن موجَبِ الأدلةِ السمعية والعقلية، مع ظنهم نهايةَ التحقيقِ، ولهم بذلك أسوةٌ بكل واحدة من الطائفتين، فإنها مخالفة لموجَبِ الأدلة السمعية والعقلية، **وإنما الحق هو ما تصادقت عليه الأدلة السمعية والعقلية**، وهو الذي عليه سلف الأمة وأئمتها، متلقين له عن الرسول ﷺ؛ من جهة خبره، ومن جهة تعليمه وبيانه للأدلة العقلية»[٣].

فليس بعد هذا البيان بيانٌ، نسأل الله أن يَعصِمَنَا من مُضِلَّات الأهواءِ والفتنِ، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الثاني

جهوده في الرد على الجهمية

سبق ـ في المبحث الأول عند استعراض أقوال الناس التي أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الأسماء الحسنى ـ: بيان مذهب الجهمية، القائم على نفي جميع الأسماء الحسنى، والإشارة إلى شبهتهم التي أقاموا عليها مذهبهم هذا، وقبل الخوض في بيان جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في

---

(١) حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٣٨)، **وانظر**: (٢/ ١٤٥)، بغية المرتاد ص: (٤٢٣)، رسالة إلى نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٤٦٩)، رسالة في الردّ على بعض أتباع سعد الدين بن حموية، ضمن جامع المسائل: (٤/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، وللاستزادة **انظر**: شرح حديث جبريل ص: (٥١٠ ـ ٥١٩).

(٢) أهل الحلول والاتحاد وأصحاب القول بوحدة الوجود وأهل الفلسفة.

(٣) قاعدة فيما يحتج به المبطل من أدلة شرعية إنما تدل على الحق، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٠٣).

الردّ على شبههم، أحببت أن أشير هنا إلى ما أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ من أن الجهمية تُطلَقُ ويراد بها ثلاثةُ أصناف، وذلك حين قال:

«وكذلك الجهمية على ثلاث درجات:

فشرها الغالية: الذين ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سَمَّوْهُ بشيء من أسمائه الحسنى، قالوا: هو مجازٌ، فهو في الحقيقة عندهم ليس بحيٍّ ولا عالمٍ، ولا قادرٍ، ولا سميعٍ، ولا بصيرٍ، ولا متكلمٍ، ولا يتكلم...

والدرجة الثانية من التجهم: هو تجهم المعتزلة ونحوهم؛ الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته، وهم أيضًا لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة، بل يجعلون كثيرًا منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

وأما الدرجة الثالثة: فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع منَ التجهُّم؛ كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية، أو غير الخبرية، ويَتَأَوَّلُونها كما تأوّل الأولون صفاتِهِ كُلَّها، ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث؛ كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث، ومنهم من يقرّ بالصفات الواردة في الأخبار أيضًا في الجملة، لكن مع نفيٍ وتعطيلٍ لبعضِ ما ثبت بالنصوص وبالمعقول؛ وذلك كأبي محمد ابن كُلَّاب ومَنِ اتبعه، وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف، وهؤلاء إلى أهل السُّنَّة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السُّنَّة المحضة؛ فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعًا عظيمًا فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفون.

وأما المتأخرون، فإنهم والَوُا المعتزلة وقاربوهم أكثر، وقدَّمُوهم على أهل السُّنَّة والإثباتِ، وخالفوا أوليهم، ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته، وأكثر

الناس يقولون: إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات»[١].

فبهذا البيان يتضحُ أن الجهميةَ مصطلَحٌ يطلَقُ عندَ السلف ويراد به هؤلاء جميعًا، ونوع البدعة المردود عنها هو الذي يبين أيَّ الأقسام هو المراد؛ «فإن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات، وقال: إن القرآن مخلوق، وإنَّ الله لا يرى في الآخرة جَهْمِيًّا؛ فإن جهمًا أول من ظهرت عنه بدعة نفي الأسماء والصفات، وبالغ في نفي ذلك، فله في هذه البدعة مزية المبالغة في النفي والابتداء، بكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه، وإن كان الجعد بن درهم قد سبقه إلى بعض ذلك؛ فإن الجعد بن درهم أول من أحدث ذلك في الإسلام...

ولكن المعتزلة وإن وافقوا جهمًا على بعض ذلك، فهم يخالفونه في مسائل غير ذلك؛ كمسائل الإيمان والقدر، وبعض مسائل الصفات أيضًا، ولا يبالغون في النفي مبالغته، وجهمٌ يقول: إن الله لا يتكلَّمُ، أو يقول: إنه يتكلم بطريق المجاز، وأما المعتزلة، فيقولون: إنه يتكلم حقيقة؛ لكن قولهم في المعنى هو قول جهم، وجهم ينفي الأسماء أيضًا، كما نفتها الباطنية، ومن وافقهم من الفلاسفة، وأما جمهور المعتزلة، فلا ينفون الأسماء»[٢].

فالمقصودون بالردّ في هذا المطلب همُ الجهميةُ الغلاةُ؛ الذين قالوا بالنفي المحضِ، وشاركوا في ذلك الزنادقةَ؛ من ملاحدة الباطنية بمختلِفِ اتجاهاتهم الفلسفيِّ والصوفيِّ والشيعيِّ.

وفي بيان شُبهةِ هؤلاء الجهميةِ النفاة، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «فأما تقسيم كل قائم بنفسه إلى الحيِّ والميِّتِ، والعالمِ والجاهلِ، والقادرِ والعاجزِ، فهو أيضًا صحيح عند جماهير العقلاء، وهو قول المثبتة لأسماء الله الحسنى، وهو أنه حيٌّ عالمٌ قادرٌ، **وإنما ينازع فيه النفاة من الجهميةِ والباطنيةِ؛ فلا يسمونه بشيءٍ منَ الأسماءِ الحُسنى** التي سمَّى بها

---

(١) التسعينية: (١/٢٦٥، ٢٧٠ ـ ٢٧١). (٢) الرسالة البعلبكية ص: (١٤٥ ـ ١٥١).

نفسه، وسمّته بها رسله، حتى لا يقولون: هو شيءٌ ولا موجودٌ؛ **لأن ذلك بزعمهم يستلزم التشبيهَ بغيره من الأشياء والموجودات**»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وزاد الجهم في ذلك هو والغلاة من القرامطة والفلاسفة نحو ذلك، فقالوا: وليس له اسمٌ كالشيءِ والحيِّ والعليم ونحو ذلك؛ لأنه إذا كان له اسمٌ من هذه الأسماء، لزم أن يكون متصفًا بمعنى الاسم؛ كالحياة والعلم؛ فإن صدق المشتق مستلزِمٌ لصدقِ المشتقِّ منه، وذلك يقتضي قيامَ الصفات به، وذلك محال؛ ولأنه إذا سمي بهذه الأسماء، فهي مما يسمَّى به غيره، والله منزهٌ عن مشابهةِ الغير...

فلما ظهر هؤلاء الجهميةُ، أنكر السلفُ والأئمةُ مقالتَهم وردوها وقابلوها بما تستحق من الإنكار الشرعي»[2].

ولما قال الجهميةُ: إن تسمية الله بهذه الأسماء يقتضي التشبيهَ، قالوا ـ عن الأسماء التي جاءت بها النصوص ـ: إنها مجازٌ، وليست حقيقةً، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك جَهْم كان ينكر أسماء الله تعالى؛ **فلا يُسَمِّيهِ شيئًا ولا حيًّا ولا غير ذلك، إلا على سبيل المجاز**، قال: لأنه إذا سُمِّيَ باسم تَسَمَّى به المخلوق، كان تشبيهًا، وكان جهم مجبرًا؛ يقول: إن العبد لا يفعل شيئًا؛ فلهذا نقل عنه أنه سَمَّى اللهَ قادرًا؛ لأن العبد عنده ليس بقادرٍ»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «المقصودُ هنا بيانُ إلحاد الجهمية نفاة الأسماء والصفات، فهؤلاء الذين ينفون حقائقَ أسماءِ الله الحسنى، ويقولون: إنما يُسَمَّى بها مجازًا، أو المقصود بها غيره، أو لا يُعرف معناها، أصل تلبيسهم هو ما في إطلاق هذه الأسماء مما يظنونه من التشبيه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، **وانظر**: تفسير سورة الإخلاص ص: (٢٢٩)، الحسنة والسيئة ص: (١٠٣ ـ ١٠٥)، الكلام على حقيقة الإيمان والإسلام ص: (١٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥)، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٥٠٩ ـ ٥١٠)، التسعينية: (١/ ١٧١)، الاستغاثة في الرد على البكري ص: (٢٥٠)، المسألة المصرية في القرآن، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٢٠٢، ٢٠٥).

(٣) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣١١).

الذي يجب نفيه؛ ولهذا عظم كلام المسلمين في هذا الباب، وقد بسط في غير هذا الموضع»[١].

ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلامٌ كثيرٌ مبثوثٌ في العديد من المواضع من مؤلفاته في تفنيد هاتينِ الدَّعْوَيَيْنِ: دعوى التشبيه، ودعوى حمل النصوص على المجاز، سأقتصر على ذكر نماذج منها؛ تكون كافية في بيان بطلانها، والإحالة إلى بعض المواضع التي ناقش فيها هاتين الدَّعْوَيَيْنِ.

وحقيقة دعوى نفي التشبيه إنما هي في أصلها ما وقع فيه هؤلاء الجهميةُ ومَن وافقهم في نفي ما أثبته الله عَزَّ وَجَلَّ لنفسه؛ من التمثيل أولًا ثمَّ التعطيل آخرًا؛ «فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بينَ التمثيلِ والتعطيلِ، مَثَّلُوا أولًا، وعَطَّلُوا آخِرًا، وهذا تشبيهٌ وتمثيلٌ منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته، بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»[٢].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في مناقشة دعوى نفي الأسماء الحسنى؛ بحُجَّةِ أن في إثباتها تشبيهًا له بالمخلوق؛ الذي تطلق عليه مثل تلك الأسماء: «ولهذا كان قول جهم المشهورُ عنه ـ الذي نقله عنه عامة الناس ـ أنه لا يُسَمَّى الله شيئًا؛ **لأن ذلك بزعمه يقتضي التشبيهَ**؛ لأن اسمَ الشيء إذا قيل على الخالق والمخلوق، لزم اشتراكُهما في مُسمَّى الشيءِ، وهذا تشبيهٌ بزعمه.

وقوله باطل: فإنه سبحانه وإن كان لا يماثله شيءٌ من الأشياء في شيء من الأشياء، فمنَ المعلوم بالعقلِ أن كل شيئين فهما متفقان في مسمَّى الشيءِ، وكل موجودينِ فهما متفقان في مسمَّى الوجود، وكل ذاتين فهما متفقان في مسمَّى الذاتِ، فإنك تقول: الشيءُ، والموجودُ، والذاتُ، ينقسم

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١٨٦/٥).

(٢) الحموية ص: (٢٦٧ ـ ٢٦٨)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٢٠٩/٥)، (٢١٢/٥)، درء تعارض العقل والنقل: (١٣٢/٨).

إلى: قديم ومحدث، وواجب وممكن، وخالق ومخلوق، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام.

وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع، وبيّنا غلط من جعل اللفظ مشتركًا اشتراكًا لفظيًّا.

وهذا الذي نبّه عليه الإمام أحمد؛ من أن مسمى الشيء والوجود ونحو ذلك، معنًى عامٌّ كليٌّ تشترِكُ فيه الأشياءُ كلها، والموجوداتُ كلها، هو المعلومُ بصريح العقل الذي عليه عامة العقلاء.

ومن نازع فيه، فلا بد أن يقول به أيضًا؛ فيتناقض كلامه في ذلك»[(١)].

ويقال لهؤلاء من باب الإلزام ـ كما فعل بهم ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: إنَّ ما فروا منه من دعوى الخوف من الوقوع في التشبيه ـ أداهم إلى الوقوع فيما هو شرٌّ مما فروا منه، فإنهم فروا من تشبيه الله عَزَّوَجَلَّ بالموجودات، فوقعوا في شر من ذلك؛ وهو تشبيهُهُ بالمعدوماتِ، والممتنعاتِ، وهو إلزامٌ قوي لا مفر لهم منه[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في مزيد تفنيد لهذا الباطل الذي ادعوه ـ: «**التشبيهُ الممتنعُ** إنما هو مشابهةُ الخالق للمخلوق في شيء من خصائص المخلوق، أو أن يماثله في شيء من صفات الخالق؛ فإن الربَّ تعالى مُنزَّهٌ عن أن يوصف بشيءٍ من خصائص المخلوق، أو أن يكون له مماثلٌ في شيءٍ من صفات كماله، وكذلك يمتنعُ أن يشاركه غيره في شيء من أموره بوجه من الوجوه؛ **بل يمتنع أن يشترك مخلوقان في شيء موجود في الخارج؛ بل كل موجود في الخارج فإنه مختص بذاته وصفاته القائمة به، لا يشاركه غيره فيها البتةَ**، وإذا قيل: هذان يشتركان في كذا، كان حقيقته أن هذا يشابه هذا في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٥/١٧٨ ـ ١٧٩)، **وانظر**: الصفدية: (١/١٠٣ ـ ١٠٤).

(٢) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٥/١٩٨)، (٦/٥١٦)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/٥٢٤)، التدمرية ص: (١٨٣)، الصفدية: (١/٩٦)، المرشدة أصلها وتأليفها، ضمن مجموع الفتاوى: (١١/٤٨٣ ـ ٤٨٤).

ذلك المعنى، كما إذا قيل: هذا الإنسان يشارك هذا في الإنسانية، أو يشارك هذا الحيوان في الحيوانية، فمعناه: أنهما يتشابهان في ذلك المعنى...

فإذا كان المخلوق لا يشاركه غيره فيما له من ذاته وصفاته وأفعاله، فالخالق أَوْلَى أن لا يشارِكَهُ غيرُهُ في شيءٍ مما هو له تعالى؛ لكن المخلوق قد يماثل المخلوقَ ويكافئه ويسامِيهِ، والله ﷻ ليس له كفؤ ولا مثيل ولا سَمِيٌّ، وليس مطلق الموافقة في بعض الأسماء والصفات الموجبة نوعًا من المشابهة ـ: تكون مقتضيةً للتماثل والتكافُؤِ؛ بل ذلك لازمٌ لكل موجودينِ؛ فإنهما لا بد أن يتفقا في بعض الأسماء والصفات، ويشتبها من هذا الوجه، فمن نفى ما لا بد منه، كان معطلًا، ومن جعل شيئًا من صفات الله مماثلًا لشيء من صفات المخلوقين، كان ممثلًا، والحق هو نفيُ التمثيلِ ونفيُ التعطيلِ، فلا بد من إثباتِ صفاتِ الكمالِ المستلزمةِ نفيَ التعطيلِ، ولا بد من إثباتِ اختصاصِهِ بما له على وجهٍ ينفي التمثيل...

... وكذلك ما كان مُختصًّا بالمخلوق؛ فإنه يمتنع اتصاف الرب به، فلا يوصَفُ الربُّ بشيء من النقائص، ولا بشيء من خصائص المخلوق، وكل ما كان من خصائص المخلوق، فلا بد فيه من نقص، وأما صفات الكمال الثابتة له، فيمتنع أن يماثله فيها شيءٌ من الأشياء.

وبهذا جاءت الكتبُ الإلـٰهيةُ؛ فإن الله تعالى وَصَفَ نفسَهُ فيها بصفاتِ الكمالِ على وجه التفصيل؛ فأخبر أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه عزيز حكيم، غفور ودود، سميع بصير،،، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وأخبر أنه ليس كمثله شيءٌ، ولم يكن له كفوًا أحدٌ، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]؛ فأثبت لنفسِهِ ما يستحِقُّهُ منَ الكمالِ؛ بإثبات الأسماء والصفات، ونفى عنه مماثلته المخلوقات.

ولهذا كان مذهبُ سلفِ الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله ﷻ بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، يثبتون له الأسماءَ والصفاتِ، وينفون عنه مماثلةَ

المخلوقات، إثباتٌ بلا تمثيل، وتنزيهٌ بلا تعطيل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾، ردٌّ على أهل التمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾، ردٌّ على أهل التعطيل»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في موضع آخر مؤكِّدًا هذا المعنَى، والآثارَ الخطيرةَ للقول بخلافه ـ: «فمن ظنَّ أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة، لزم أن يكون مماثلًا للمخلوقين، وأن صفاته مماثلة لصفاتهم ـ: كان من أجهل الناس، وكان أول كلامه سَفْسَطَةً، وآخره زَندقةً؛ لأنه يقتضي نفيَ جميعِ أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد»(٢).

«وهذا الموضع قد أوسعنا القول فيه في مواضع غير هذا، وهو منشأ الاشتراك والضلال في طوائف من الفلاسفة والاتحادية وسائر الملاحدة؛ الذين يعمهم معنى الجهمية، وإن كان لبعضهم عن بعض في ذلك مزية.

ومنشأ هذا من القياس الفاسد، والتمثيلِ بربِّ العالمينَ، والتسويةِ بينه وبين غيره؛ كما قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ۝٩٥ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ۝٩٦ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٨ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤ ـ ٩٩]، وأصل الإشراكِ الذي هو من القياس الفاسد هو إبليسُ، أول من قاس قياسًا فاسدًا، وهو إمام المشركين وقائدهم، ولا ينجو منه إلا المخلَصُون؛ الذين أثبتوا لله ما يختصُّ به منَ الصفاتِ والعباداتِ؛ كما قال: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢، ٨٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٩٩ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠]، وهذا باب واسع ليس هذا موضِعَهُ.

---

(١) الصفدية: (١/ ١٠٠ ـ ١٠٣)، وانظر: التدمرية: (١٢٥ ـ ١٣١، ١٤٤ ـ ١٤٦)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧٨)، النبوات: (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢١٢).

وذلك أنهم يجرّدون أسماء هذا وصفاته، وأسماء هذا وصفاته، فيسوُّونَ بينهما، ويجرّدون القدرَ المشتركَ بينهما، فيثبتونه حقيقةً خارجةً، وقد يجعلون هذا الذي جرّدوه هم بأذهانهم فقدروه في أنفسهم هو الحقيقةَ الموجودةَ في الخارج»[١].

أظن أنه بهذا القدر من البيان من شيخ الإسلام رحمه الله قد انزاح الستار عن هذه الشبهة، وانكشف عوارُها، ولم يبق لهم فيها مُتمسَّكٌ يُعولون عليه، فإن الحقَّ الذي لا يمكن المنازعةُ فيه قاضٍ ببطلانها، وفي الإحالات التي أحلت إليها مزيدُ تفصيلٍ لمن يطلب المزيد.

وحقيقة الأمر ـ كما قال شيخ الإسلام رحمه الله أنه ـ: «إذا تأمل اللبيبُ الفاضلُ هذه الأمورَ[٢]، تبينَ له أن مذهبَ السلفِ والأئمةِ في غاية الاستقامة والسدادِ، والصحة والاطراد، وأنه مقتضَى المعقولِ الصريحِ والمنقولِ الصحيحِ، وأن من خالفه، كان مع تناقض قوله المختلِف ـ الذي يؤفك عنه من أفك ـ خارجًا عن موجَبِ العقلِ والسمعِ، مخالفًا للفطرة والسمع»[٣].

أما بالنسبة إلى ما تمسكوا به؛ من دعوى أن أسماء الله تعالى لا تطلق في حقه إلا على سبيل المجاز ـ: فقد أبطل شيخ الإسلام رحمه الله هذه الدعوى في العديد من مؤلفاته، ومنشأُ الغلطِ فيها ابتداءً ظنُّ مَن لَجأَ إلى هذا الادعاء؛ أن الحقيقةَ هي ما يختصُّ بالمخلوق في كل ما يطلق عليه، سواء منَ الأسماء أو الصفات أو الأفعال؛ ولهذا حمل ما يختص بالخالق على

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، **وانظر**: المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ٧٢ ـ ٧٣)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٢١٨)، (٥/ ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، (٦ ـ ٤٢ ـ ٤٣)، الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل ص: (١٥ ـ ١٦)، الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٥٤ ـ ٥٥)، الرد على المنطقيين ص: (١٥٥ ـ ١٥٦)، التدمرية ص: (٢٠ ـ ٢٤، ٤٢ ـ ٤٣، ٤٦ ـ ٤٧، ٤٩ ـ ٥٠)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٦)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٨/ ٣٥ ـ ٣٦)، الحموية ص: (٢٦٥ ـ ٢٦٧)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٣)، شرح حديث النزول ص: (٧٢ ـ ٧٣، ٧٥ ـ ٨٨).

(٢) ما سبق من تقريراته لموضوع القدر المشترك.

(٣) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

المجاز؛ لئلا يقع في التشبيه بزعمه، فقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفنيد هذا الظن -:

«فالحقيقة هو اللفظُ المستعمَلُ فيما وضع له، وقد يراد بها المعنى الموضوع للفظ الذي يستعمل اللفظ فيه، فالحقيقة أو المجاز هي من عوارض الألفاظ في اصطلاح أهل الأصول، وقد يجعلونه من عوارض المعاني، لكن الأول أشهَرُ[1]، وهذه الأسماء والصفات لم توضع لخصائص المخلوقِينَ عند الإطلاق، ولا عند الإضافة إلى الله تعالى، ولكن عند الإضافة إليهم.

فاسم «العِلْم» يستعمل مطلقًا، ويستعمل مضافًا إلى العبد؛ كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨]، ويستعمل مضافًا إلى الله؛ كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٖ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فإذا أضيف العلم إلى المخلوق، لم يصلح أن يدخل فيه عِلمُ الخالق سبحانه، ولم يكن علم المخلوق كعلم الخالق، وإذا أضيف إلى الخالق؛ كقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٦٦]، لم يصلح أن يدخل فيه علم المخلوقين، ولم يكن علمه كعلمهم.

وإذا قيل: العلمُ مطلقًا، أمكن تقسيمه؛ فيقال: العلم ينقسم إلى العلم القديم والعلم المحدث، فلفظ العلم عامٌّ فيهما متناوِلٌ لهما بطريق الحقيقة، وكذلك إذا قيل: الوجودُ ينقسم إلى قديمٍ ومحدَثٍ وواجبٍ وممكنٍ، وكذلك إذا قيل في الاستواء: ينقسم إلى استواءٍ الخالق واستواء المخلوق، وكذلك إذا قيل: الإرادة والرحمة والمحبة، تنقسم إلى إرادة الله ومحبته ورحمته، وإرادة العبد ومحبته ورحمته.

فمن ظن أن الحقيقة إنما تتناول صفة العبد المخلوقة المحدثة دون صفة الخالق -: كان في غاية الجهل؛ فإن صفة الله أكملُ وأتمُّ وأحقُّ بهذه

(١) **أي**: اعتبارها من عوارض الألفاظ، **انظر**: كشف الأسرار للبخاري: (١/ ٩٦)، البحر المحيط في أصول الفقه: (١/ ٥٧٦).

الأسماء الحسنى، فلا نسبة بين صفة العبد وصفة الرب، كما لا نسبة بين ذاته وذاته، فكيف يكون العبد مُستَحِقًّا للأسماء الحسنى حقيقة؛ فيستحق أن يقال له: عالم قادر سميع بصير، والرب لا يستحق ذلك إلا مجازًا؟! ومعلوم أن كل كمال حصل للمخلوق، فهو من الرب تعالى وله المثل الأعلى، فكل كمال حَصَلَ للمخلوقِ، فالخالق أحقُّ به، وكل نقصٍ تنزَّهَ عنه المخلوقُ، فالخالقُ أحقُّ أن ينزهَ عنه؛ ولهذا كان لله المثلُ الأعلى، فإنه لا يقاس بخلقه ولا يُمَثَّلُ بهم، ولا تضرب له الأمثال، فلا يشترك هو والمخلوق في قياس تَمثيلٍ بمِثلٍ، ولا في قياس شمول؛ تستوي أفرادُهُ؛ بل: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧].

ومن الناس من يسمي هذه الأسماءَ المشككةَ؛ لكون المعنى في أحد المحلَّيْنِ أكملَ منه في الآخَرِ؛ فإن الوجودَ بالواجبِ أحقُّ منه بالممكن، والبياض بالثلج أحقُّ منه بالعاج، وأسماؤه وصفاته من هذا الباب؛ فإن الله تعالى يوصَفُ بها على وجهٍ لا يماثِلُ أحدًا منَ المخلوقينَ، وإن كان بين كل قسمين قدرٌ مشتركٌ، وذلك القدرُ المشترَكُ هو مسمَّى اللفظِ عند الإطلاق، فإذا قُيِّد بأحد المحلين، تقيَّد به.

فإذا قيل: وجودٌ وماهيةٌ وذاتٌ، كان هذا الاسمُ متناولًا للخالق والمخلوق، وإن كان الخالقُ أحقَّ به من المخلوق، وهو حقيقة فيهما، فإذا قيل: وجود الله وماهيته وذاته، اختص هذا بالله، ولم يبق للمخلوق دخولٌ في هذا المسمَّى، وكان حقيقةً لله وحده، وكذلك إذا قيل: وجود المخلوق وذاته، اختصَّ ذلك بالمخلوق، وكان حقيقةً للمخلوق، فإذا قيل: وجود العبد وماهيته وحقيقته، لم يدخلِ الخالقُ في هذا المسمَّى، وكان حقيقةً للمخلوق وحده.

والجاهل يظن أن اسمَ الحقيقة إنما يتناولُ المخلوق وحده، وهذا ضلال معلومُ الفسادِ بالضرورةِ في العقول والشرائع واللغات؛ فإنه من المعلوم بالضرورة أن بينَ كل موجودينِ قدرًا مشتركًا وقدرًا مميزًا، والدالُّ

على ما به الاشتراكُ وحده لا يستلزم ما به الامتيازُ، ومعلومٌ بالضرورةِ من دين المسلمين أن الله مستحِقٌّ للأسماء الحسنى، وقد سمَّى بعض عباده ببعض تلك الأسماء؛ كما سمى العبد سميعًا بصيرًا، وحيًّا وعليمًا وحكيمًا، ورءوفًا رحيمًا، وملكًا وعزيزًا، ومؤمنًا وكريمًا، وغير ذلك؛ مع العلم بأن الاتفاق في الاسم لا يوجب مماثلة الخالق بالمخلوق، وإنما يوجب الدلالة على أن بين المُسمَّيَيْنِ قدرًا مشتركًا فقط، مع أن المميِّزَ الفارقَ أعظمُ مِنَ المشترك الجامع.

وأما اللغات: فإن جميع أهل اللغاتِ من العرب والروم والفرس والترك والبربر وغيرهم، يقع مثل هذا في لغاتهم، وهو حقيقة في لغات جميع الأمم؛ بل يعلمون أن الله أحقُّ بأن يكون قادرًا فاعلًا من العبد، وأن استحقاق اسم الرب القادر له حقيقة أعظم من استحقاق العبد لذلك، وكذلك غيره من الأسماء الحسنى.

وقول الناس: إن بين المُسَمَّيَيْنِ قدرًا مشتركًا، لا يريدون بأن يكون في الخارج عن الأذهان أمرًا مشتركًا بين الخالق والمخلوق؛ فإنه ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيءٌ مشترَكٌ بينهما، فكيف بينَ الخالق والمخلوق، وإنما تَوَهَّمَ هذا مَن تَوَهَّمَهُ من أهل المنطق اليوناني ومَنِ اتبعهم، حتى ظنوا أن في الخارجِ ماهياتٍ مطلقةً مشترَكَةً بين الأعيان المحسوسة، ثم منهم من يجردها عن الأعيان؛ كأفلاطون، ومنهم من يقول: لا تنفك عن الأعيان؛ كأرسطو، وابن سينا وأشباههما»[1].

فتبيَّن من خلال هذا النقل المفصّل عن هذا الإمام الهمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن الحقيقةَ في هذا الباب إنما يراد بها المعانِي الدالَّةُ على مراد المتكلم، وهذا الأمر يَصدقُ على الألفاظِ المتداوَلةِ بين الناس فيما

(١) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣)، **وانظر**: (٢٠/ ٢١٨).

بينهم، وهو أشدُّ صدقًا فيما خاطبنا به الله ﷻ في النصوص التي جاءت ببيان أسمائه وصفاته، وهذه الحقيقة الثابتة التي يعرف من خلالها معاني هذه الأسماء والصفات، لا تعني أبدًا وبأيٍّ وجه من الوجوه مماثلة المخلوق للخالق بمجرد إطلاق نفس تلك الأسماء أو الصفات التي أطلقت في حق الخالق إذا أطلقت في حق المخلوق، فالاشتراك في المعنى العامِّ؛ الذي هو القدر المشترك الذي به يفهم الخطاب، لا يوجب التماثل في الحقيقة عند الإضافة والتخصيص، والتي بينهما من التباين ما لا يعلم به إلا الله ﷻ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في إبطال هذا التقسيم من أصله، وأنه اصطلاح حادث ـ: «فهذا التقسيمُ هو اصطلاحٌ حادثٌ بعد انقضاء القرونِ الثلاثةِ، لم يتكلم به أحدٌ منَ الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم؛ كمالك والثوريِّ والأوزاعيِّ وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو؛ كالخليل[١] وسيبويه[٢] وأبي عمرو بن العلاء[٣] ونحوهم.

وأول من عُرِفَ أنه تكلم بلفظ المجاز، أبو عُبيدةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى[٤] في كتابه[٥]؛ ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قَسِيمُ الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية. . .

ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة، ولا من سلف الأمة وعلمائها،

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام اللغة، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٥١).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه.

(٣) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٨٣).

(٤) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٣٨).

(٥) المراد كتابه «مجاز القرآن»، وهو من أشهر كتبه، **انظر**: مصادر ترجمته.

وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين. . .

فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة، وظهرت أوائله في المائة الثالثة، وما علمته موجودًا في المائة الثانية، اللهم إلا أن يكون أواخرها»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «ولو كانت أسماءُ الله وصفاته مجازًا يصح نفيها عند الإطلاق، لكان يجوزُ أن الله ليس بحيٍّ، ولا عليم، ولا قدير، ولا سميع، ولا بصير، ولا يحبهم، ولا يحبونه، ولا استوى على العرش ونحو ذلك، ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، أنه لا يجوز إطلاقُ النفيِ على ما أثبته الله تعالى من الأسماء الحسنى والصفات؛ بل هذا جَحدٌ للخالِق وتمثيلٌ له بالمعدومات»(٢).

وهذا الكلام بناه شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على أقوى الأوجه التي أشار إليها في الرد على دعوى المجاز؛ وذلك أن المجاز باتفاق القائلين به يصح نفيه، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حيٌّ حقيقةً، عليمٌ حقيقةً، قديرٌ حقيقةً، سميعٌ حقيقةً، بصيرٌ حقيقةً، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وإنما ينكر ذلك الفلاسفة الباطنية؛ فيقولون: نطلق عليه هذه الأسماء، ولا نقول: إنها حقيقة، وغرضهم بذلك جوازُ نفيها؛ فإنهم يقولون: لا حيٌّ حقيقةً ولا ميتٌ حقيقةً ولا عالمٌ ولا جاهلٌ ولا قادرٌ ولا عاجزٌ ولا سميعٌ ولا أَصَمٌّ.

فإذا قالوا: إن هذه الأسماءَ مجازٌ، أمكنهم نفي ذلك؛ لأن علامة المجاز صحة نفيه، فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة، لزمه جواز إطلاق نفيه، فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة، فإنه يقول: ليس

---

(١) الإيمان ص: (١٣٩ ـ ١٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/ ١٩٧ ـ ١٩٨)

الرحمٰن على العرش استوى، كما أن من قال: إن لفظ الأسد للرجل الشجاع والحمار للبليد ليس بحقيقة، فإنه يلزمه صحةُ نفيِهِ؛ فيقول: هذا ليس بأسد ولا بحمار، ولكنه آدمي»(١).

ومن الأوجُهِ القويةِ التي ردّ بها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ الاعتمادَ على دعوى المجاز في النفي ـ: عدمُ وجود فارق مستقيم للفَصلِ بين الحقيقة والمجاز، وذلك في مقارنة له بين ما اصطلح عليه النحاة من تقسيمات وأنها صحيحة: «بخلاف من اصطلح على لفظِ الحقيقة والمجاز؛ فإنه اصطلاحٌ حادثٌ وليس بمستقيم في هذا المعنى؛ إذ ليس بين هذا وهذا فرقٌ في نفس الأمرِ، حتى يُخَصَّ هذا بلفظٍ وهذا بلفظٍ؛ بل أيُّ معنى خصُّوا به اسمَ الحقيقة، وُجِدَ فيما سَمَّوْهُ مجازًا، وأيُّ معنًى خَصُّوا به اسمَ المجازِ، يوجدُ فيما سَمَّوْهُ حقيقةً، ولا يمكنهم أن يأتوا بما يميز بين النوعين. . .

إذ ليس في نفس الأمر نوعانِ ينفصلُ أحدهما عن الآخر؛ حتى يُسمَّى هذا حقيقةً وهذا مجازًا»(٢).

أما القول الثاني الذي نقل عن الجهم؛ وهو أنه لا يُسَمِّي اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إلا باسمه تعالى «القادر» ـ: فهو مبنيٌّ على مذهبه في القدر؛ إذ الجهميةُ جَبريةٌ في القَدَرِ(٣)، وهو في حقيقتِهِ يرجعُ إلى شُبهةِ التشبيه، التي ناقشها شيخ

---

(١) جواب ورقة أرسلت إليه في السجن، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/٢١٨ ـ ٢١٩)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (١٢/٥٥٣)، الحقيقة والمجاز، ضمن مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦)، التحفة العراقية في الأعمال القلبية ص: (٤٢١ ـ ٤٢٢).

(٢) الحقيقة والمجاز، ضمن مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)، **وانظر**: (٢٠/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥).
وهناك العديد من الدراسات التي تناولت موقف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ من قضية المجاز، ومن بينها: إنكار المجاز عند ابن تيميّة لإبراهيم التركي، المجاز عند ابن تيميّة وتلاميذه لعبد العظيم المطعني.

(٣) **انظر**: مقالات الإسلاميين ص: (٢٧٩)، الفرق بين الفرق ص: (٢١١)، الملل والنحل: (١/٨٦)، مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣١١)، المسألة المصرية في القرآن، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٢٠٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ١٨٤، ١٨٧).

الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قريبًا، فهذا الاسم ـ لكونه جبريًا ـ لا يستلزم التشبيهَ عنده؛ لأن الإنسانَ لا يُسَمَّى به بخلافِ باقي الأسماء الحسنى؛ فإن العبدَ قد يسمى بها أو يوصَفُ بمعانيها؛ لهذا وَجَبَ نَفْيُها، وقد سبق الرد عليه.

المطلب الثالث

جهوده في الردّ على المعتزلة ومن وافقهم

القول الثالث من أقوال الطوائف في هذا الباب، قول من أثبت الأسماءَ مجرَّدَةً عن الصفاتِ، وهو مذهبُ المعتزلة، وابنِ حزمٍ من الظاهريةِ؛ اتفقوا على تسميةِ الله بالاسم مع نفي الصفات عنه.

وقد سبق ـ في الباب الأول عند الكلام عن جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أحكام الأسماء الحسنى ـ: التقرير المفصَّلُ لقاعدةِ كون أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ أعلامًا وأوصافًا[1]، وأن أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى إنما اسْتَمَدَّتْ حُسنها، وبلغت في هذا الحُسن غايتَهُ؛ لِمَا دلت عليه من معاني الكمال ونعوت الجلال، وهي الصفاتُ التي اشتُقَّتْ منها، ولو كانت أعلامًا محضة كما يدعي هؤلاء، لما كانت حسنى.

وسبق في المبحث الأول من هذا الفصل بيانُ الشُّبَهِ التي أقام عليها المعتزلةُ ومن وافقهم مذهبَهم في إثباتِ الأسماءِ مجرّدةً عنِ الصفاتِ، وأن مقصودَهم بنفي الصفات التي هي معاني أسمائه تعالى ـ: هو نفيُ إثباتِها حقيقةً في الذاتِ ومتميزةً عنها، وذلك أنهم يجعلونها عينَ الذاتِ؛ فالله عالم بذاته بدون علم، أو عالم بعلم وعلمه ذاته[2].

وأما الشبه الرئيسة التي قام عليها مذهبهم هذا ـ كما سبق بيانه ـ فهما شبهتان:

---

(١) **انظر**: ص: (٢٨٢) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) **انظر**: ص: (٧٩٧) وما بعدها من هذه الرسالة.

١ ـ توضيح شبهة التركيب والردّ عليها:

قبلَ الخوض في بيان هذه الشبهة، والردّ عليها يجب التنبيه على أن هذه الشبهةَ شبهةٌ فلسفيةٌ في أصلها، تلقفها المعتزلةُ عنهم[١]؛ لكن المعتزلة لم يشاركوا الفلاسفةَ إلا في القول بنفي نوع واحد من أنواع التركيب الخمسةِ التي قال بها الفلاسفةُ[٢]، ورتبوا عليه النتيجةَ نفسَها التي رتبها عليه الفلاسفة؛ وهي تعطيل الله ﷻ عن صفاته جميعًا.

وهذا النوع من التركيب المنفيِّ عن الله ﷻ هو: تركيبُ الموجودِ من الذات والصفات[٣].

ولقد بنى المعتزلةُ هذه الشبهةَ على أن أخصَّ وصفٍ لله ﷻ هو: القِدَمُ، وهو إجماع عندهم[٤].

فإذا أثبتنا ـ بزعمهم ـ أن الله ﷻ متصفٌ بصفةٍ زائدةٍ على ذاته، فإن ذلك يستلزم أن تكون هذه الصفةُ قديمةً، وهذا يؤدي إلى تعدُّدِ القدماءِ، وهو

---

(١) نصّ العديد من أهل العلم على أن مصدر شُبهة التركيب عند المعتزلة همُ الفلاسفةُ، نصَّ على ذلك الأشعري، **انظر**: مقالات الإسلاميين ص: (٤٨٥)، وأبو حامد الغزالي، **انظر**: المنقذ من الضلال ص: (١٠٧)، والشهرستاني، **انظر**: نهاية الإقدام في علم الكلام ص: (٩١، ١٨٠)، الملل والنحل (١/ ٤٤).

(٢) ذهب الفلاسفة إلى أن التركيب خمسة أنواع:
١ ـ تركيب الموجود من الوجود والماهية، ٢ ـ تركيب الحقيقة من الجنس والفصل، ٣ ـ تركيب الموجود من الذات والصفات، ٤ ـ تركيب الجسم من الجواهر المنفردة، ٥ ـ تركيب الجسم من المادة والصورة.
انظر في بيان هذه الأنواع، والرد المفصّل عليها: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات لعبد القادر عطا صوفي: (٣/ ١٦٢ ـ ٢٠١)، النفي في باب الصفات ص: (٤٤٦ ـ ٤٦٠).

(٣) **انظر**: تهافت الفلاسفة للغزالي ص: (١١١).

(٤) **انظر**: الانتصار والرد على ابن الراوندي للخياط ص: (٣٦) نقلًا عن: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات: (٣/ ١٣٣)، المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد ص: (١٦٩)، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص: (٢٧٧ ـ ٢٧٨)، مقالات الإسلاميين ص: (١٥٦)، الملل والنحل: (١/ ٤٤).

محال؛ فلا بد أن يكون الله متصفًا بالصفة، وهذه الصفة هي عين ذاته.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومقصود المعتزلة من قولهم: إنّ أخصَّ وصف الربّ القِدَمُ ـ: أن لا يثبتوا له صفةً قديمةً؛ لامتناع المشاركة في أخصِّ وصفِهِ»(١).

ونفي هذا النوع من التركيب في نظر المعتزلة؛ من جهة أنه يوجب كثرة في القديم، وهذا يتنافى مع أَخَصِّ وصفِ لله ﷻ، وهو: القِدَمُ.

فإثباتُ صفةٍ قديمةٍ، يجعل القديمَ أكثر من واحد؛ أي: يكون مركبًا؛ فلو كان موصوفًا بصفات قائمة بذاته، لكانت حقيقةُ الإلـٰهيةِ مركبةً من تلك الذات والصفات(٢).

وذلك أن الصفاتِ لو شاركته في القِدَم الذي هو أخصُّ وصفِهِ جلّ وعلا، لشاركته في الإلـٰهيةِ؛ فكانت آلهة مثله بزعمهم(٣).

والتركيبُ يستلزِمُ الافتقارَ، في نظر المعتزلة، كما أنه يدلُّ على الحدوث بزعمهم(٤).

وقد ردّ عليهم شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الزعمَ الباطلَ بجوابٍ كافٍ شافٍ؛ من جهة ضرورةِ التغايرِ في الصفاتِ؛ فإن الصفةَ الواحدةَ ليست هي عينَ الصفةِ الأخرى، وهذا مما لا يمكن ردّه.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزمٌ تعدُّدَ الصفاتِ، وهذا تركيب ممتنع:

قيل: وإذا قلتم: هو موجودٌ واجبٌ... فهذه معانٍ متعددةٌ متغايرةٌ في العقل، وهذا تركيبٌ عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيدًا.

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري ص: (١٢٨)، بتصرف يسير، **وانظر**: الشامل في أصول الدين ص: (٢٥١ ـ ٢٥٢)، الملل والنحل: (١/ ٣٨).

(٢) **انظر**: شرح المقاصد للتفتازاني: (٤/ ٨٣).

(٣) **انظر**: الملل والنحل: (١/ ٣٨)، شرح المقاصد: (٤/ ٨٣).

(٤) **انظر**: المصادر السابقة.

فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة وليس هذا تركيبًا ممتنعًا:

قيل لهم: واتصافُ الذاتِ بالصفاتِ اللازمةِ لها توحيد في الحقيقة، وليس هو تركيبًا ممتنعًا.

وذلك أنه منَ المعلومِ في صريح العقول أنه ليس معنى كون الشيء عالمًا هو معنى كونه قادرًا، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالمًا قادرًا، فمن جوَّز أن تكون هذه الصفة هي الموصوفَ، فهو من أعظَمِ الناس سَفْسَطَةً»[(١)]، وفسادُ مثل هذا القولِ معلومٌ بالضرورةِ[(٢)].

فإن العقلَ الصريحَ يَعلَمُ أن كُلَّ صفةٍ ليست هي الأخرى، ولا هي نفسَ الموصوفِ[(٣)].

وقول المعتزلة: إنَّ الصفة هي عين الصفة الأخرى، أو هي عين الذات ـ: يلزم منه أمران:

الأول: التناقُضُ؛ فإن واجبَ الوجود لا بدّ أن يتميزَ عن غيرِهِ، والتميُّزُ لا يكونُ إلا بالصفات الثبوتيةِ؛ مثل كونه حيًّا، عليمًا، قديرًا... ونحو ذلك، ويمتنعُ أن يكونَ كل معنًى هو الآخَرَ، أو أن تكون تلك المعاني هي الذاتَ.

وإذا نفينا هذه المعانِيَ، نكون بذلك نفينا واجب الوجود.

وهذا هو وجه التناقُضِ في قولهم: فإن المعتزلةَ ومن تبعهم إنما ينفون هذه المعانِيَ؛ لإثبات واجبِ الوجودِ، مع أن نفيها عنه نفيٌ لواجب الوجود، وهذا هو التناقضُ الصريحُ[(٤)].

---

(١) التدمرية ص: (٤٠ ـ ٤١)، **وانظر**: منهاج السُّنَّة النبوية: (١/ ٢٦٧)، الصفدية: (١/ ١٢٧)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٥، ٣٤٥)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٨٣)، (٣/ ٢٣ ـ ٢٥)، (٨/ ٢٦٨).

(٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٦/ ٢٦٨)، المسألة المصرية في القرآن، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٦٦).

(٣) **انظر**: الصفدية: (١/ ١٢٧)، شرح حديث النزول ص: (٩٢).

(٤) **انظر**: منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٢٦٨)، فإنه مهم جدًّا.

فقد قرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الواجبَ بنفسِهِ إذا كان لا يتميز عن غيره بصفة ثبوتية، فهذا يستلزم لا محالة أن لا يوجد واجبٌ بنفسِهِ.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن كان الواجبُ بنفسِهِ لا يتميَّزُ عن غيرِهِ بصفةٍ ثبوتيةٍ فلا واجبَ، وإذا لم يكن واجبًا، لم يلزم من التركيب محالٌ، وذلك أنهم إنما نَفَوُا المعانِيَ؛ لاستلزامها ثبوتَ التركيبِ المستلزمِ لنفي الوجوب، وهذا تناقضٌ؛ فإنّ نفيَ المعاني مستلزمٌ لنفي الوجوب، فكيف ينفونها لثبوته؟! وذلك أن الواجب بنفسه حقٌّ موجودٌ عالمٌ قادرٌ فاعلٌ، والممكن قد يكون موجودًا عالمًا قادرًا فاعلًا، وليست المشاركة في مجرد اللفظ؛ بل في معانٍ معقولةٍ معلومةٍ بالاضطرار»[١].

الثاني: يلزمُ من هذا القولُ بوَحدةِ الوجودِ؛ فقد لفت شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن قولَ المعتزلة: إن الصفةَ هي الموصوفُ، يلزم منه شيءٌ خطيرٌ؛ وهو القولُ بوَحدةِ الوجود.

فإن «من يجعل وجودَ العلم هو وجودَ القدرةِ، ووجودَ القدرةِ هو وجودَ الإرادةِ، فقَوْدُ[٢] هذه المقالة يستلزمُ أن يكون وجود كل شيء هو عينَ وجودِ الخالقِ تعالى، وهذا منتهى الإلحاد، وهو مما يعلم بالحسِّ والعقلِ والشرعِ أنه في غايةِ الفسادِ، ولا مخلص من هذا إلا بإثباتِ الصفاتِ مع نفيِ مماثلةِ المخلوقاتِ، وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات»[٣].

٢ ـ توضيح شُبهة الأَعراضِ وحدوثِ الأجسامِ، والردُّ عليها:

أما شُبهتهم الثانيةُ التي أقاموا عليها مذهبهم في نفي الصفات، فهي شُبهةُ الأعراضِ وحدوث الأجسام، وهي المسلكُ المشهورُ عندَ المعتزلةِ، وهذه الطريقةُ عندهم أشهَرُ من دليلِ التركيبِ السابقِ[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٤٥).

(٢) أي: الالتزام بها يسوق إلى كذا... فالقَوْدُ: السَّوْقُ، **انظر**: القاموس المحيط ص: (٣٩٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٨٣)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٠٥).

(٤) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).

وهذا الدليل ـ بزعمهم ـ هو الدليل الوحيد الذي يمكن به إثبات وجود الله ﷻ؛ لأن القِدَمَ لمَّا كان أخصَّ وصفٍ لله ﷻ؛ لا يشاركه فيه غيره، كان العالم بكلّ ما فيه من أجسام مُحدَثًا(١).

وأول من عُرِف عنه الاستدلالُ بهذه الطريقة على حدوث الأجسام هو أبو الهذيل العلَّافُ؛ فزعم: «أن الأجسامَ لم تنفكَّ عنِ الحوادث، ولم تتقدمها، وما لم يَخْلُ منَ المُحدَث، ولم يتقدَّمْهُ، يَجِبُ أن يكونَ محدثًا مثله»(٢).

وطريقته هذه كما شرحها القاضي عبد الجبار مرتبة على دعاوٍ أربع هي:

الأولى: الأجسامُ لا تنفكُّ عنِ الأعراضِ والأكوانِ(٣).

الثانية: الأعراضُ زائلةٌ، والأكوانُ متغيرةٌ، وما كان زائلًا، أو متغيرًا، فهو حادث.

الثالثة: كلُّ ما لا ينفكُّ عنِ الحوادثِ ولا يتقدمها فهو حادثٌ.

الرابعة: الأجسامُ حادثةٌ؛ لأنها لم تنفك عن الحوادث، ولم تتقدمها(٤).

وعلى مسلكه هذا سار المعتزلة كلهم(٥).

ثم إن المعتزلة أخذوا بهذه الشبهةِ، وبَنَوْا عليها تعطيل الباري جلّ وعلا عن صفاتِهِ.

---

(١) **انظر**: شرح الأصول الخمسة ص: (١٣٠ ـ ١٣١).

(٢) **انظر**: المصدر السابق ص: (٩٥)، فقد نقل القاضي عبد الجبار هذا القول عنه، **وانظر**: مذاهب الإسلاميين لعبد الرحمٰن بدوي: (١/ ٣٩٧).

(٣) المقصود بالأكوان: الاجتماع والافتراق، والحركة والسكون، **انظر**: شرح الأصول الخمسة ص: (٩٦).

(٤) **انظر**: المصدر السابق ص: (٩٥)، وقد أطال في تفاصيلها ومحاولة إثباتها، **انظر**: ص: (٩٦ ـ ١١٥).

(٥) **انظر**: المصدر السابق ص: (٩٥).

وذلك أنهم أقاموا دليلهم لإثبات وجود الله ﷻ على حُجَّةِ الأعراضِ وحدوثِ الأجسامِ، فقالوا بحدوث الأجسام؛ لملازمتها للأعراض، أو بعضِها، كالحركة والسكون، والاجتماع والافتراق؛ فهي إذًا حادثة، والله ﷻ ليس بجسم ـ وقد نقل غيرُ واحد إجماعَهم على ذلك[1] ـ إذًا فهو ليس بحادثٍ، إذًا وجوده ﷻ قديم.

والمعتزلة قالوا: إنَّ الصفاتِ والكلامَ: أعراضٌ وحوادثُ؛ فلو قامت بالله تعالى، للزم قيامُ الأعراضِ والحوادثِ به، والأعراضُ لا تقومُ إلا بجسم، وما كان مَحِلًّا للحوادث، فهو حادثٌ، فأنكروا بذلك قيامَ الصفاتِ بذاته ﷻ[2].

وهم يحاولون إيهامَ الناس أنهم إنما أرادوا من تعطيل الله ﷻ عن الاتصاف بصفاته العلى، تنزيهَهُ ﷻ عن أن يكون جسمًا، أو أن تَحُلَّ به الحوادثُ[3].

وشُبَهُ المعتزلةِ في تعطيلِ الباري ﷻ عن صفاته العلا؛ بالاستناد إلى دليل الأعراض وحدوث الأجسام ـ: تنحصر في أمرين:

الأول: قولهم: إن الله تعالى ليس بجسم؛ لأن الأجسام متماثلة[4]، وهي محدثة.

الثاني: قولهم: إن الله ﷻ لا تقوم به الصفات والأفعال؛ لأنها أعراضٌ حادثةٌ لا تقوم إلا بالجسم، فلو قامت به، لكان جسمًا، وهذا محال، ولو قامت به الصفاتُ ـ وهي حوادث ـ لكان مَحِلًّا للحوادثِ، وما لا يخلو من الحوادثِ، فهو حادثٌ، فقالوا حينئذ: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، وإنه

---

(١) **انظر**: مقالات الإسلاميين: (١/ ٢٣٥)، طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص: (٧ ـ ٨).

(٢) **انظر**: منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/ ٣٦١)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٣٠٥).

(٣) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ١١ ـ ١٢)، تفسير سورة الإخلاص ص: (١١٧).

(٤) **انظر**: الصفدية: (٢/ ١٧)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١١٥ ـ ١٢٠)، (٥/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٥٣٢، ٥٩٩ ـ ٦٠٠).

ليس لله مشيئة قائمة به، ولا حبٌّ ولا بغضٌ ولا غير ذلك من الصفات.

وردوا جميع ما يضاف إلى الله من صفاته إلى إضافة خلق، أو إضافة وصف من غير قيام معنًى به.

وإن أول ما يمكن أن يقال عن هذه الطريقة التي سلكها المعتزلة في إثبات وجود الله ﷻ، ومن ثَمَّ الالتزام لأجلها تعطيلَ الله ﷻ عن صفاته العلى ـ: إنها طريقٌ مبتدعةٌ، مذمومةٌ في الشرع، ويمكن بيانُ بطلانِها من أوجُهٍ عِدَّة:

الأول: صعوبةُ هذه الطريق؛ حيثُ إن أصحابَها لم يتفقوا على مقدمة واحدة من مقدماتها، فـ«المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوتَ المُدَّعَى بها مطلقًا»[(١)].

فكيف تجعل هذه الطريق الصعبة غير المتفق على مقدماتها أصلًا للدين، وأساسًا للإيمان؛ فلا يُعرف الله إلا بها، ولا يُصدق الرسول ﷺ إلا بها، ولا يتحقق الإيمان إلا بالمحافظة على لوازمها[(٢)].

الثاني: أن هذه الطريقةَ ليست من الطرقِ الشرعيةِ[(٣)]؛ فإن شيخ الإسلام ابن تيميّة ؒ بيّن أن الطرقَ الشرعية تجمع وصفين، لا يوجدان في هذه الطريق، فقال: «إن الطرق الشرعية إذا تُؤُمِّلَتْ، وُجِدَتْ في الأكثر قد جمعت وصفين:

أحدهما: أن تكون يقينية.

والثاني: أن تكون بسيطةً غيرَ مركبةٍ ـ **أعني**: قليلةَ المقدماتِ ـ فتكون نتائجُها قريبةً منَ المقدماتِ الأُوَلِ»[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٠٤).

(٢) **انظر**: النبوات: (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦١)، الفتاوى الكبرى: (١/ ١٣٤ ـ ١٣٨).

(٣) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٩/ ٣٢١ ـ ٣٣٣)، مجموع الفتاوى: (١٦/ ٢٦٧)، منهاج السُّنَّة النبوية: (١/ ٣٠٣)، النبوات: (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

(٤) بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ١٥٧).

وكلا الوصفين غير حاصل في هذه الطريقة؛ فمقدماتها غير يقينية؛ إذ ما من مقدمة من مقدماتها إلا وبينهم خلافٌ فيها، ثم إنها طريقةٌ معقدة في تصور مقدماتها؛ لذلك نتجت عنها نتائج خاطئة بلا شك.

الثالث: اشتهار ذم السلف لهذه الطريقة؛ لبطلانها؛ فقد عُرف عن كثيرٍ من أهلِ العلم منَ السلفِ والخَلَفِ ذمُّ هذه الطريقةِ، وهم في ذلك صنفان:

الصنف الأول: مَن يَذُمُّهَا؛ لأنها بدعةٌ في الإسلام، وهذه طريقة الأشعريِّ، والخطَّابيِّ، والغزاليِّ، وغيرهم ممن لا يفصح ببطلانها(١).

فهؤلاء يظنون أنها طريقة صحيحة في نفسها، وأن السلفَ إنما تركوها لطول مقدماتها وغموضها، وخطورةِ سُلوكِها، فلهذا ينكرون على من أوجب سلوكها(٢).

الصنف الثاني: من يذمها لاشتمالها على مُقدِّمَات باطلة لا تُحَصِّلُ المقصودَ بل تناقضه، وهذه طريقة جمهور السلف وأئمة الحديث(٣).

وهؤلاء يعلمون «أنها طريقة باطلة في نفسها، مخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول، وأنه لا يحصل بها العلمُ بالصانع، ولا بغير ذلك، بل يوجبُ سلوكُها اعتقاداتٍ باطلةً توجِبُ مخالفةَ كثير مما جاء به الرسول، مع مخالفة صريح المعقول؛ كما أصاب من سلكها من الجهمية والمعتزلة

---

(١) **انظر**: رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري ص: (١٠٥ ـ ١٠٩)، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي ص: (١٢٧، ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد ص: (٤٦)، غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص: (١٨٧ ـ ١٩١، ٢٦٠)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ١٥٠ ـ ١٥٣)، الصفدية: (١/ ٢٧٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٧٢)، صون المنطق والكلام للسيوطي ص: (٩٤ ـ ٩٥).

(٢) **انظر**: شرح حديث النزول ص: (٤١٧ ـ ٤١٨)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٠٣)، الفتاوى الكبرى: (١/ ١٣٥)، النبوات: (١/ ٢٥٩)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٢٩١).

(٣) **انظر**: الصفدية: (١/ ٢٧٥)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٧٢).

والكلابية والكرامية ومن تبعهم من الطوائف»[١].

الرابع: وجود طرق شرعية أخرى بديلة لطريقة الأعراض وحدوث الأجسام، وهذا يبطل دعوى المتكلمين عمومًا؛ الذين استخدموا هذه الطريق وادَّعَوْا أنه لا يمكن إثباتُ الصانع، ومعرفة وجوده إلا بهذه الطريق.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمعرفةُ بالله ليست موقوفةً على أصولهم؛ بل تمام المعرفةِ موقوفٌ على العلم بفساد أصولهم، وإن سَمَّوْهَا: «أصولَ العلمِ والدينِ»، فهي: «أصولُ الجهلِ، وأصولُ دينِ الشيطانِ، لا دين الرحمٰن»، وحقيقةُ كلامهم: «ترتيبُ الأصولِ في مخالفة الرسولِ والمعقولِ»؛ كما قال أصحاب النار: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، فمن خالف الرسول، فقد خالف السمع والعقل، خالفَ الأدلة السمعية والعقلية»[٢].

فزعمهم أنهم بهذه الأصول العقلية الفاسدة قد «أثبتوا واجب الوجود، أو القديم، أو الصانع، هم لم يثبتوه؛ بل حُجَجُهُم تقتضي نفيَهُ وتعطيلَهُ؛ فهم نافون له لا مثبتون له، وحُجَجُهُم باطلةٌ في العقلِ لا صحيحة في العقل»[٣].

والحق أن طرق معرفة الله والإقرار بوجوده كثيرةٌ ومتنوعة[٤]، ليس هذا موضعَ بسطها، وهي في العموم: منها ما هو نقليٌّ، ومنها ما هو عقليٌّ، ومنها ما هو نقليٌّ عقليٌّ وهو ما يسمى بالدليل الشرعي.

كما أن معرفة الله تبارك وتعالى والإقرار بوجوده وربوبيته أمرٌ فِطريٌّ ضروريٌّ؛ لا يحتاج إلى نظر في الغالب، وإن احتاج، فلا يمكن حَصرُهُ في طريقٍ معيّن من غير دليلٍ[٥].

---

(١) النبوات: (١/ ٢٦١)، **وانظر**: شرح حديث النزول ص: (٤١٩ ـ ٤٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٥٢). (٣) المصدر السابق: (١٦/ ٤٥١ ـ ٤٥٢).

(٤) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٣٣).

(٥) **انظر**: المصدر السابق: (٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤، ٨/ ٤٦، ٤٨٢، ٥٠١، ٩/ ٤١)، مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٤٤).

ومن تلك الطرق التي أشار إليها القرآنُ الكريمُ، النظر في مخلوقات الله ﷻ والتفكُّرُ والتدبرُ في هذا الكون[١].

ومنها طريق المعجزات التي تدلّ بنفسها على صِدقِ المُرْسَل، وتتضمن إثباتَ مُرْسِلِهِ الذي أحدثها تصديقًا لرسوله[٢].

وغير ذلك من الطرق الشرعية، التي دلّ عليها العقل والنقل معًا، مما فيه غنيةٌ عن هذا الطريق وغيره من الطرق البدعية التي أحدثها المتكلمون، وأوجبوا سُلُوكَهَا، وكل تلك الطُّرُقِ الشرعيةِ صحيحةٌ في العقلِ، موافقة للنقلِ، تدلّ على المقصودِ بأبينِ الطرقِ وأقصرِها[٣].

الخامس: ما يلزم من سلوك هذه الطريقة منَ اللوازمِ الباطلةِ؛ فإن من اعتمد على هذا الدليل، فإنه يلزمُهُ جملةٌ منَ اللوازمِ الباطلةِ التي لا ينفك عنها، ومن بينها:

١ ـ الاحتكامُ إلى العقولِ، وجعلها مقياسًا لإثباتِ صفاتِ الله جلّ وعلا، فإن أهلَ البدع المتكلمينَ عمومًا أثبتوا ما أثبتوه منَ الصفاتِ، ونَفَوْا ما نَفَوْهُ، بالقياسِ العقليِّ الذي انطلقوا منه في سلوك دليل الأعراض وحدوث الأجسام[٤].

٢ ـ تعطيلُ الله ﷻ عن صفاتِهِ العُلا؛ إذ لا يمكن إثباتُ وجودِ الله ﷻ والقولُ بحدوثِ العالم، وإثباتُ النبوة؛ إلا بنفيِ صفاتِ الله ﷻ كُلِّها عند الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم، أو بعضِها عندَ باقي الفِرق الكلاميةِ[٥].

---

(١) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (١/ ١٨٠ ـ ١٨٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢)، النبوات: (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٤).

(٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٢٩٩)، (٨/ ٣٥٢)، (٩/ ٤١ ـ ٤٤)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ١٤٤)، مجموع الفتاوى: (١١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩).

(٣) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٢٦٧)، النبوات: (١/ ٢٨٩، ٣٣٤).

(٤) **انظر**: قاعدة أولية في أصل العلم الإلٰهي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٧).

(٥) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٥١٩)، التسعينية: (٣/ ٩٨٥ ـ ٩٨٦)، التدمرية ص: (١٤٨)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٣٠٦).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذه الطريقة: «التزمَ طوائفُ من أهل الكلام منَ المعتزلة وغيرهم لأجلها نفيَ صفاتِ الربِّ مطلقًا، أو نَفْيَ بعضِها؛ لأن الدالَّ عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيامُ الصفاتِ بها، والدليلُ يجبُ طَردُهُ؛ فالتزموا حُدوثَ كلِّ موصوفٍ بصفةٍ قائمةٍ به، وهو أيضًا في غايةِ الفسادِ والضَّلالِ؛ ولهذا التزموا القولَ بخَلقِ القرآنِ، وإنكارَ رؤيةِ الله في الآخرة، وعُلُوِّهِ على عَرشِهِ، إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة، التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصلَ دينهم»[(١)].

٣ ـ القول بفناء الجنة والنار، فقد التزم الجهم بن صفوان ـ لأجل هذه الطريقة ـ فناءَ الجنةِ والنارِ، والتزمَ أبو الهذيلِ العلافُ المعتزليُّ فناءَ حركاتِ أهلِ الجنةِ والنارِ؛ وذلك أنهم ظنوا أن كل ما تقارنه الحوادثُ فهو محدَثٌ، فمنعوا التسلسُلَ في الماضِي والمستقبَلِ حتى لا تتسلسَلَ الحوادثُ إلى ما لا نهايةَ[(٢)].

وغير ذلك من اللوازم الكثيرة الفاسدةِ الباطلةِ، ولم يدركوا أن نفسَ الدليلِ الذي استدلوا به على إثباتِ وجودِ الله عَجَّلَ يدلُّ على امتناعِ وجودِهِ، وأنه لم يَخْلُقْ شَيْئًا أصلًا، ولا فاعلٌ لشيء[(٣)].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «لكن للبقايا التي بقيت على ابن كلاب وأتباعه من بقايا التجهم والاعتزال؛ كطريقةِ حدوث الأعراض وتركيب الأجسام، احتاجَ من سلك طريقَهم إلى طردِ تلك الأقوالِ، فاحتاج أن يلتزم قولَ الجهميةِ والمعتزلةِ في نفيِ الصفاتِ الخبريةِ، ويقدِّم عقله على النصوص

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٤١)، **وانظر**: (١/ ٣٠٦)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٠٥، ١٦/ ٤٥٤)، شرح حديث النزول ص: (٤٢٩).

(٢) **انظر**: مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٣٩ ـ ٤٠)، شرح حديث النزول ص: (٤١٧)، منهاج السُّنَّة النبوية: (١/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٣) **انظر**: مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٤٤، ٤٥٥)، شرح حديث النزول ص: (٤٢٩)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٩٠ ـ ١٩١).

الإلـٰهية، ويخالف سلفه وأئمته الأشعريةَ، وصار ما مُدِحَ به الأشعريُّ وأئمة أصحابه من السُّنَّة والمتابعة النبوية ـ: عنده من أقوال المجسِّمةِ الحَشويةِ، كما أن المعتزلة لما نصروا الإسلام في مواطن كثيرة، وردوا على الكفار بحجج عقلية، لم يكن أصلُ دينهم تكذيبَ الرسولِ، وَرَدَّ أخبارِهِ ونصوصِهِ؛ لكن احتجُّوا بحُجَجٍ عقليةٍ: إما ابتدعوها من تلقاء أنفسهم، وإما تلقَّوْها عَمَّنِ احتجَّ بها من غير أهل الإسلام، فاحتاجوا أن يطردوا أصولَ أقوالهم التي احتجوا بها؛ لتَسْلَمَ عنِ النقصِ والفسادِ، فوقعوا في أنواع من ردِّ معاني الأخبار الإلـٰهية، وتكذيب الأحاديث النبوية»[1].

السادس: تسلُّطُ أعداءِ الإسلامِ على أصحابِ دليلِ الأعراضِ وحدوثِ الأجسامِ؛ وذلك أنهم قَصَدُوا الردَّ على الدهريةِ؛ القائلين بقِدَمِ العالم، فأحدثوا هذا الدليل الذي التزموا لأجله نفيَ قيامِ الصفاتِ والأفعالِ بذاتِ الله تعالى، وفتحوا للملاحدةِ بابَ تأويل كلامِ اللهِ ﷻ ورسولِهِ ﷺ، في جميع أبوابِ الدينِ[2]، وسببُ ذلك مشاركةُ هؤلاء المتكلمينَ الملاحدةَ في عقلياتهمُ الفاسدةِ[3].

قال شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ: «وأصلُ ما أوقعهم[4] في نفي الصفاتِ والكلامِ والأفعالِ، والقولِ بخلقِ القرآنِ، وإنكارِ الرؤيةِ، والعُلُوِّ لله على خلقه ـ: هي: طريقةُ حدوثِ الأعراضِ وتركيبِ الأجسامِ، وعنها لزمهم ما خالفوا به الكتابَ والسُّنَّةَ والإجماعَ في هذا المقام، مع مخالفتهم للمعقولاتِ الصريحةِ التي لا تَحتَمِلُ النقيضَ، فناقضوا العقلَ والسمعَ من

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٧/١٠٦).

(٢) **انظر**: شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٣٢٩ ـ ٣٣٠)، بتحقيق السعوي، غير منشور، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٧٩ ـ ١٨٠)، الصفدية: (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٨/٩٧)، منهاج السُّنَّة النبوية: (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤، ٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، فتوى في القرآن هل هو بحرف وصوت أم لا، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٥٩٠).

(٣) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٧١ ـ ٧٢).

(٤) يقصد المتكلمين عمومًا، ومن جملتهم المعتزلة الذين سلكوا هذا المسلك.

هذا الوجه، وصاروا يعادون من قال بموجَبِ العقلِ الصريحِ، أو بموجَبِ النقلِ الصحيحِ، وهم وإن كان لهم مِنْ نَصْرِ بَعْضِ الإسلام أقوالٌ صحيحةٌ، فهم فيما خالفوا به السُّنَّة سَلَّطوا عليهم وعلى المسلمين أعداءَ الإسلام؛ فلا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا»(١).

هذا بالنسبة لبيان شُبهتَي المعتزلةِ في نفيهم للصفاتِ والردّ عليها، أما ردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على أصل مذهبهم في الأسماء الحسنى ـ بإثباتها مجرّدة عن الصفات ـ فببيان تناقضهم؛ حيث إنهم أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمقصود هنا أن المعتزلةَ لما رَأَوُا الجهميةَ قد نَفَوْا أسماءَ الله الحسنى، استعظموا ذلك، وأقروا بالأسماء؛ ولمَّا رأوا هذه الطريقَ توجِبُ نفيَ الصفاتِ، نَفَوُا الصفاتِ؛ فصاروا متناقِضِينَ؛ فإن إثبات حيٍّ، عليمٍ، قديرٍ، حكيمٍ، سميعٍ، بصيرٍ، بلا حياةٍ، ولا علم، ولا قدرة، ولا حكمة، ولا سمع، ولا بصر ـ: مكابرةٌ للعقل؛ كإثباتِ مُصَلٍّ بلا صلاة، وصائم بلا صيام، وقائم بلا قيام، ونحو ذلك من الأسماء المشتقةِ؛ كأسماء الفاعلين، والصفات المعدولة عنها»(٢).

ومن الأوجه التي ردّ بها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على أصل مذهب المعتزلة في الأسماء:

إلزامهم بقاعدةٍ من قواعد اللغة التي يؤيدها المعقولُ الصريحُ، وهي مما لا سبيل لهم إلى ردّها، ومضمونها ـ: «أن الاسمَ المشتقَّ من معنًى، لا يتحقَّقُ بدون ذلك المعنَى؛ فاسم الفاعل، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهة، وأفعالُ التفضيل، يمتنع ثبوتُ معناها دون معنَى المصدرِ الذي هي مشتقةٌ منه، والناسُ متفقون على أنه لا يكونُ متحركٌ ولا متكلمٌ إلا بحركةٍ وكلام، فلا يكون مريدٌ إلا بإرادةٍ، وكذلك لا يكون عالِمٌ إلا بعلمٍ، ولا قادرٌ إلا بقدرةٍ، ونحو ذلك.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، **وانظر**: النبوات: (١/ ٢٦٢).
(٢) النبوات: (١/ ٢٦٥).

ثم هذه الأسماء المشتقة من المصدر إنما يُسمى بها مَن قام به مُسمَّى المصدرِ؛ فإنما يُسمَّى بالحيِّ من قامت به الحياة، وبالمتحركِ مَن قامت به الحركةُ، وبالعالِمِ من قام به العِلمُ، وبالقادر من قامت به القدرة، فأما من لم يقم به مسمَّى المصدر، فَيمتنِعُ أن يسمَّى باسم الفاعل ونحوه من الصفات، وهذا معلومٌ بالاعتبار في جميع النظائر؛ وذلك لأن اسم الفاعل ونحوَهُ من المشتقات، هو مركبٌ يدلُّ على الذاتِ وعلى الصفةِ، والمركبُ يمتنعُ تحقُّقُهُ بدون تحققِ مفرداته»[١]؛ لأن المستقر في العقول، والمعلوم من المنقول «أن الحيَّ القادِرَ المتكلِّمَ المريدَ لا بد أن تقوم به الحياةُ والعلمُ والقدرةُ والكلامُ والإرادةُ، وأنَّ ما قام به ذلك، استحَقَّ أن يُوصَفَ بأنه حيٌّ عالمٌ قادرٌ متكلِّمٌ مريدٌ، فهذه أربعة أمور: ثبوتُ حكمِ الصفةِ لمَحِلِّها، وانتفاؤه عن غير مَحِلِّها، وثبوتُ الاسمِ المشتقِّ من اسمِهَا لمَحِلِّها، وانتفاءُ الاسم عن غير مَحِلِّها، والجهميةُ من المعتزلة وغيرهم خالفوا ذلك من ثلاثة أوجه[٢]: أحدها زَعمُهُمْ أن الله حيٌّ عليمٌ قديرٌ، من غير أن تقومَ به حياةٌ ولا عِلمٌ ولا قدرةٌ، فأثبتوا الأسماء والأحكامَ مع نفيِ الصفاتِ»[٣].

كما ردّ عليهم رَحِمَهُ اللَّهُ بلزومِ تناقُضِهم من طريقتهم في إثباتِ الأسماءِ ونفيِ الصفاتِ؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإن كان المخاطَبُ ممن ينكِرُ الصفاتِ، ويُقِرُّ بالأسماء؛ كالمعتزليِّ الذي يقول: إنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة:

---

(١) فتوى في مسألة الكلام، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٥١٢ ـ ٥١٣)، **وانظر**: الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٣٥)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥)، التسعينية: (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ١٢٧)، (٣/ ٣٥٥)، النبوات: (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧)، الصفدية: (٢/ ٣٦)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٣٣ ـ ٣٤)، (١٠/ ٢٣١، ٢٣٥)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٩٩).

(٢) الوجه الثاني والثالث في صفة الكلام والإرادة خصوصًا.

(٣) التسعينية: (٢/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥)، **وانظر**: شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٢١ ـ ٢٢).

قيل له: لا فرقَ بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات؛ فإنك إن قلتَ: إثباتُ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ يقتضي تشبيهًا أو تجسيمًا؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم.

قيل لك: ولا تجد في الشاهد ما هو مُسمًّى بأنه: حَيٌّ عليمٌ قديرٌ، إلا ما هو جسمٌ، فإن نفيتَ ما نفيتَ لكونِكَ لم تجده في الشاهد إلا للجسم، فانفِ الأسماءَ؛ بل وكلَّ شيءٍ؛ لأنك لا تجده في الشاهدِ إلا للجسم.

فكل ما يحتج به من نفى الصفات، يَحتج به نافي الأسماءِ الحسنى، فما كان جوابًا لذلك، كان جوابًا لمثبتي الصفاتِ»[(١)].

كما ردّ عليهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإلزامٍ آخَرَ لا مَفرَّ لهم منه؛ فقال: «وكذلك من أثبت له الأسماءَ دونَ الصفاتِ؛ فقال: إنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ سميعٌ بصيرٌ عزيزٌ حكيمٌ؛ ولكن هذه الأسماءَ لا تتضمنُ اتصافَهُ بحياةٍ ولا علمٍ ولا قدرةٍ ولا سمعٍ ولا بصرٍ ولا عزةٍ ولا حكمةٍ:

فإذا قيل له: أيُّ الاسمينِ أفضلُ؟ لم يُجِبْ بجوابٍ صحيحٍ؛ فإنه إن قال: العليمُ أعظَمُ منَ السميعِ؛ لعموم تعلُّقِهِ مثلًا، أو قال: العزيزُ أكمَلُ من القدير؛ لأنه مستلزِمٌ للقدرةِ من غير عكس:

قيل: إذا لم يكن للأسماء عندَكَ معانٍ موجودةٌ تقوم به، لم يكن هناك لا علمٌ ولا سمعٌ ولا بصرٌ ولا عزةٌ ولا قدرةٌ، ليس إلا ذاتٌ مجرَّدَةٌ عن صفاتٍ ومخلوقات، والذات المجرّدة ليس فيها ما يمكن أن يقع فيه تفاضُلٌ ولا تماثلٌ، والمخلوقاتُ لم يكنِ السؤالُ عن تفضيلِ بعضِها على بعضٍ، فإن ذلك مما يعلمه كلُّ واحدٍ ولا يشتبه على عاقلٍ»[(٢)].

---

(١) التدمرية ص: (٣٥)، **وانظر**: مسألة في المعية والنزول، ضمن المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى ابن تيميّة: (١/ ٩١ ـ ٩٢)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧، ٢٢٢)، الرسالة الأكملية ص: (١٠، ٢٨)، الكيلانية، مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٣٦)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٨٨).

(٢) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن ص: (١٧٩).

وهذه الطريقة التي أصرّ المعتزلة على سلوكها، كما وصفها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «مكابرةٌ للعقلِ والشرعِ واللغةِ»(١).

وإضافةً إلى أن هذا مكابرة منهم، فإن إصرارَهُم على التزام هذه الطريقةِ أدى إلى استطالة الغالية من النفاة؛ كالجهميةِ؛ بل وحتى الغلاة من الباطنيةِ والفلاسفةِ عليهم؛ فإنهم: «إنما استطالوا على المعتزلة بنفي الصفات، وأخذوا لفظ «التشبيه» بالاشتراك والإجمال، كما أن المعتزلة فعلت كذلك بأهل السُّنَّة والجماعة مُثبتةِ الصفاتِ، فلما جعلوا إثباتَ الصفاتِ من التشبيهِ الباطلِ، ألزمهم أولئك بطردِ قولهم؛ فألزموهم نفيَ الأسماء الحسنى.

والأمر بالعكس؛ فإن إثباتَ الأسماءِ حقٌّ، وهو يستلزمُ إثباتَ الصفاتِ؛ فإن إثباتَ حيٍّ بلا حياةٍ، وعالم بلا عِلم، وقادرٍ بلا قُدرةٍ؛ كإثباتِ متحرك بلا حركةٍ، ومتكلمٍ بلا كلامٍ، ومريدٍ بلا إرادةٍ، ومُصَلٍّ بلا صلاةٍ، ونحو ذلك؛ مما فيه إثباتُ اسمِ الفاعلِ ونفيُ مسمَّى المصدرِ اللازمِ لاسمِ الفاعلِ، ومن أثبت الملزوم دون اللازم، كان قوله باطلًا»(٢).

وقد ضمَّ المعتزلةُ إلى بدعتهم هذه بنفي معاني أسماء الله عَزَّوَجَلَّ بدعًا أخرى في هذا الباب، فقالوا ـ كما سبق بيانه في الفصل الأول ـ: إنَّ أسماء الله تعالى مخلوقةٌ؛ بناءً على قولهم: إنَّ الاسمَ غيرُ المسمَّى، وكل ما كان غير الله، فهو مخلوقٌ؛ فأسماؤه مخلوقةٌ، وقد سبق بيان مذهبهم في ذلك ومناقشته(٣).

وأما قولُ بَعضِهم: إنَّ أسماء الله غير توقيفيةٍ، وإنَّهُ يجوزُ إطلاقُ الأسماءِ على الله تعالى بالقياس؛ كما حكاه البغداديُّ عن معتزلة البصرة(٤)،

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٢١ ـ ٢٢)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١٠/ ٢٣١).

(٢) الصفدية: (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٣) **انظر**: الفصل الأول من هذا الباب ص: (٧٧٨) وما بعدها.

(٤) **انظر**: الفرق بين الفرق ص: (١٨٣ ـ ١٨٤، ٣٢٦).

فقد سبق معنا تقريرُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ضمنَ المباحثِ المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى عند أهل السُّنَّة والجماعة ـ: أن منَ القواعدِ المقرّرة في معتقدهم أن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ توقيفية[١]، وفي تلك التقريرات والنقول عنه رَحِمَهُ اللَّهُ غُنيةٌ في إثباتِ بُطلانِ هذا القول، خاصَّةً وأنه ليس القولَ المشهورَ عند المعتزلةِ، ولم يقل به جمهورُهم، وإنما قال به بعضُ معتزلةِ البصرةِ.

وقد وافقَ المعتزلةَ على هذا المذهبِ في نفي معاني أسماء الله تعالى، الإمامُ ابنُ حزمِ الظاهريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فذهب إلى أن أسماءَ الله تعالى بمنزلة الأعلامِ الجامدةِ التي لا تدلُّ على معنًى، وقال موضِّحًا مذهبَهُ هذا: «إننا لا نُسَمِّي اللهَ عَزَّوَجَلَّ إلا بما سَمَّى به نفسَهُ، ولم يُسَمِّ نفسَهُ علمًا ولا قدرةً، فلا يحل لأحد أن يُسَمِّه بذلك، وأما قوله: هل يُفهم من قول القائل: «الله»، كالذي يُفهم من قوله: «عالم» فقط، أو يفهم من قوله: «عالم» معنى غير ما يُفهم من قوله: «الله»؟:

فجوابنا وبالله تعالى نتأيد: أننا لا نفهم من قولنا: «قدير» و«عالم»، إذا أردنا بذلك الله تعالى، إلا ما نفهم من قولنا: «الله» فقط؛ لأن كل ذلك أسماءُ أعلامٍ، لا مشتقةٌ من صفةٍ أصلًا؛ لكن إذا قلنا: هو الله تعالى بكل شيء عليم ويعلم الغيب، فإنما يُفهم من كل ذلك أن ههنا له تعالى معلوماتٍ، وأنه لا يَخْفَى عليه شيءٌ، ولا يُفهم منه البَتَّةَ أن له علمًا هو غيره، وهكذا نقول في يقدر، وفي غير ذلك كله»[٢]:

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا مذهبه: «وقد قاربهم[٣] في ذلك من قال من متكلمة الظاهرية؛ كابن حزم ـ: إن أسماءه الحسنى كالحيِّ والعليم والقدير بمنزلة أسماءِ الأعلام التي لا تدلُّ على حياةٍ ولا علم ولا قدرةٍ وقال: لا فرق بين الحيِّ وبينَ العليمِ وبينَ القديرِ في المعنَى أصلًا»[٤].

---

(١) **انظر**: ص: (٢٧٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١).

(٣) الضمير عائد إلى نفاة الأسماء الحسنى بمختلف طوائفهم.

(٤) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٦).

ثم ردّ على مذهبه هذا ـ وإن كان يُعتبر امتدادًا لمذهب المعتزلة ـ بقوله: «ومعلوم أن مثل هذه المقالات سَفْسَطةٌ في العقلياتِ، وقَرْمَطَةٌ في السمعياتِ؛ فإنا نعلم بالاضطرار الفرقَ بينَ الحيِّ، والقديرِ، والعليم، والمَلِكِ، والقُدوسِ، والغفورِ، وإن العبد إذا قال: ربِّ اغفِرْ لي وتُبْ عليَّ؛ إنك أنت التواب الغفور، كان قد أحسن في مناجاة ربه، وإذا قال: اغفر لي وتب علي؛ إنك أنت الجَبَّارُ المتكبرُ الشديدُ العقابِ، لم يكن محسنًا في مناجاته، وأن الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بالرحمٰن، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠].

ومعلوم أن الأسماءَ إذا كانت أعلامًا وجامدات؛ لا تدل على معنًى، لم يكن فَرقٌ فيها بينَ اسمٍ واسمٍ، فلا يلحد أحد في اسم دون اسم، ولا ينكر عاقل اسمًا دون اسمٍ؛ بلْ قد يمتنع عن تسميتِهِ مطلقًا، ولم يكنِ المشركون يمتنعون عن تسمية الله بكثير من أسمائه، وإنما امتنعوا عن بعضها، وأيضًا فالله له الأسماءُ الحسنى دون السُّوأى، وإنما يتميز الاسمُ الحَسَنُ عن الاسم السيئ بمعناه؛ فلو كانت كلُّها بمنزلةِ الأعلامِ الجامداتِ التي لا تدل على معنًى، لا تَنقسِمُ إلى حُسنى وسُوأى؛ بل هذا القائل لو سمَّى معبودَهُ بالمَيِّتِ، والعاجزِ، والجاهلِ، بدلَ الحيِّ، والعالمِ، والقادرِ، لجاز ذلك عنده، فهذا ونحوه قَرمطةٌ ظاهرةٌ من هؤلاء الظاهريةِ، الذين يدعون الوقوفَ مع الظاهرِ، وقد قالوا بنحوِ مقالة القرامطةِ الباطنيةِ في باب توحيدِ الله وأسمائه وصفاتِهِ، مع ادعائهمُ الحديثَ ومذهبَ السلفِ، وإنكارِهم على الأشعريِّ وأصحابِهِ أعظَمَ إنكارٍ، ومعلومٌ أن الأشعريَّ وأصحابه، أقرَبُ إلى

السلف والأئمة ومذهب أهل الحديث في هذا الباب من هؤلاء بكثير»[١].

فركّز شيخ الإسلام في ردّه على مذهب الظاهرية في هذا الباب ـ إضافةً إلى الردِّ العلميِّ السابقِ والشافي على المقولة نفسها، التي وافقوا فيها المعتزلة ـ على جانبين:

الأول: دعواهم الالتزامَ بالظاهرِ، وظاهرُ النصوصِ صريحٌ في الإثباتِ، فلو كانوا ملتزِمينَ حَقًّا بالظاهر، لأثبتوا الصفاتِ التي اشتُقَّتْ منها الأسماءُ.

الثاني: دعواهمُ التمسُّكَ بالسُّنَّة، وموافقةَ أهلِ الحديثِ، ومذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في هذا الباب إثباتُ المعاني التي دَلَّتْ عليها الأسماءُ الحسنى، وما تظاهروا به من الإنكار على مذهب الأشعري وأتباعه، إنما هو في حقيقته عائدٌ عليهم؛ لأن أولئكَ أقربُ إلى السُّنَّةِ في هذا الباب منهم، وأقلُّ تعطيلًا من تعطيلِ الظاهريةِ في هذا الباب[٢].

وبذلك يتبين بما لا مِريةَ فيه بُطلانُ هذا القول، وتناقُضُهُ واضطرابه، وبُعده عن هَديِ الكتابِ والسُّنَّة، ومنهجِ أهل السُّنَّة والجماعة، الذين سعدوا بإثباتِ جميعِ الأسماءِ الحُسنى، مع إثباتِ ما تضمنته منَ المعاني الدالةِ على صفاتِ الكمالِ ونعوتِ الجلالِ.

المطلب الرابع

جهوده في الرد على الكُلَّابية والأشاعرةِ والماتريدية

عند استعراض مذاهب الناس التي أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في باب أسماء الله الحسنى، تعرفنا على مذهب القائلين بإثبات الأسماء الحسنى كلها، مع إثباتِ معانِي بعضِها، ونفيِ معانِي بعضِها الآخَرِ، وهذا القول قال

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص: (١٠٦ ـ ١٠٧).

(٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٥/٢٤٩ ـ ٢٥٠)، رسالة في الجواب عمَّن يقول إن صفات الرب تعالى نسب وإضافات، ضمن جامع الرسائل: (١/١٧٠ ـ ١٧٢).

به في الجملة كلٌّ من الكلابية والأشاعرة والماتريدية، هذا ما يجعل التركيز في الردّ على هؤلاء على إبطال منهجهم الذي ارتضوه في الصفات، وقد سبق عند دراسة جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في تقرير الأحكام المتعلقة بأسماء الله عَزَّ وَجَلَّ ـ: تقريرُ إحدى أبرز قواعد معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب؛ وهي: «أن **أسماء الله الحسنى أعلامٌ وأوصافٌ**»، ومضمونها أن أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ إنما كانت حسنى؛ لدَلالتِها على معاني الكمال ونعوت الجلال؛ فهي أعلام باعتبار دَلالتها على الذات العَلِيَّة، وأوصافٌ باعتبار دَلالتِها على المعاني الجليلة المتضمنة لها، والعَلَمِيَّة فيها لا تنافي الوصفية[1].

لكن هؤلاء النفاةَ الذين أثبتوا أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ مجرّدة عن المعاني خالفوا مقتضى هذه القاعدة، وبسبب ضلالهم في باب الصفات انسحب ذلك على معتقدهم في الأسماء الحسنى، ومن هنا كان لزامًا كشفُ عوار منهجهم في صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، والردُّ على الشُّبَهِ التي أقاموا عليها مذهبهم فيه، ومن ثَمَّ يتضح بطلان ما جرهم إليه هذا الضلال؛ من اعتقادِ ثبوتِ بعض معاني أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ ونفي ثبوت معاني أسماء أخرى.

وهذا المذهب قائم على إثبات معاني الأسماء الحسنى التي أثبتوا صفاتها فقط ـ إذا كنا نستطيع أن نسميه إثباتًا ـ وهذا قاسم مشترك بين هؤلاء جميعًا، على اختلاف في مقدار الإثبات والنفي؛ ولهذا سيكون الردّ على الشبه التي اشتركوا في القول بها في موضع واحد، مع بيان ما انفردت به كل طائفة من الكُلَّابية والأشاعرةِ والماتريديةِ بالقول به، والردّ على مستندهم في ذلك.

وقبل ذلك نوضح بشيء من الإيجاز منهجَ كلِّ طائفةٍ من هذه الطوائف الثلاث في صفات الله عَزَّ وَجَلَّ:

منهج الكلَّابية في باب الصفات قائم على إثبات الصفات

---

(١) **انظر**: ص: (٢٨٢) وما بعدها من هذه الرسالة.

الذاتية لله ﷻ[1]؛ كالحياة، والسمع، والبصر، والقدرة، والإرادة، والعلو، ونحوها، والصفات الخبرية[2]؛ كالوجه واليدين والعين، والاستواء على العرش ونحوها.

قال الأشعري ـ وهو يحكي مذهبَ ابنِ كُلَّاب في الصفات ـ: «قال عبد الله بن كُلَّاب: لم يزلِ اللهُ عالمًا قادرًا حيًّا سميعًا بصيرًا عزيزًا عظيمًا جليلًا متكبرًا جبارًا كريمًا جَوَادًا واحدًا صمدًا فردًا باقيًا أولًا رَبًّا إلـٰهًا مريدًا كارهًا، راضيًا عمن يعلم أنه يموت مؤمنًا، وإن كان أكثرَ عمرِهِ كافرًا، ساخطًا على من يعلم أنه يموت كافرًا، وإن كان أكثر عمره مؤمنًا، مُحِبًّا مبغضًا مواليًا معاديًا قائلًا متكلمًا رحمانًا، بعلم وقدرة وحياة وسمع وبصر وعزة وعظمة وجلال وكبرياء وجود وكرم وبقاء وإرادة وكراهة ورضا وسخط وحب وبغض وموالاة ومعاداة وقول وكلام ورحمة، وأنه قديم لم يزل بأسمائه وصفاته.

وكان يقول: معنى أن الله عالمٌ: أن له علمًا، ومعنى أنه قادرٌ: أن له قدرةً، ومعنى أنه حيٌّ: أن له حياةً، وكذلك القول في سائر أسمائه وصفاته»[3].

وقال أيضًا: «أُطْلِقُ اليدَ والعينَ والوجهَ خبرًا؛ لأن الله أطلَقَ ذلك، ولا أُطلقُ غيرَهُ؛ فأقول: هي صفاتٌ لله ﷻ؛ كما قال في العلم والقدرة والحياة: إنها صفات»[4].

أما الصفات الفعلية التي تتعلق بمشيئة الله ﷻ وقدرته[5]: فإنهم

---

(١) وهي: التي لا تنفك عن الذات، **انظر**: تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٦٨)، الكواشف الجلية عن معاني الواسطية لعبد العزيز السلمان ص: (٤٢٩)، الصفات الإلـٰهية، تعريفها وأقسامها للتميمي ص: (٦٦).

(٢) وهي: التي لا سبيل إلى إثباتها إلا بطريق السمع، **انظر**: الصفات الإلـٰهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية لمحمد أمان الجامي ص: (٢٠٧)، الصفات الإلـٰهية، تعريفها وأقسامها ص: (٧١).

(٣) مقالات الإسلاميين: (١/ ١٦٩)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٦)، التسعينية: (٢/ ٤٦٧).

(٤) مقالات الإسلاميين ص: (٢١٧ ـ ٢١٨).

(٥) وهي: الصفات الاختيارية، **انظر**: تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال، =

لا يثبتونها، متمسكين في ذلك بنفس شُبهة المعتزلةِ في نفيِ الصفاتِ، وهي شبهةُ نفيِ حُلولِ الحوادثِ بذاتِ الله ﷻ، ولكن الفرق بين قولهم وقول المعتزلة: أن المعتزلة جعلوا الصفاتِ كُلَّها أعراضًا؛ فأوجبوا نفيها، أما الكلَّابية، فلم يُسَلِّمُوا لهم تسميةَ صفاتِ الله ﷻ أعراضًا؛ لأنهم جعلوها كُلَّها أزليةً قديمةً، لا تعرض ولا تزول، ولكن مع مخالفتهم للمعتزلة في تسمية صفات الله ﷻ أعراضًا، إلا أنهم سَمَّوْهَا: حوادثَ؛ طردًا لدليل الأعراض وحدوث الأجسام، فقالوا: لو قامت به، للزم أن لا يخلو منها؛ لأن **القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده**، وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث[(١)].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وجاء أبو محمد بن كُلَّاب، فقال هو وأتباعه: هو الموصوفُ بالصفات؛ ولكن ليستِ الصفاتُ أعراضًا؛ إذ هي قديمةٌ باقيةٌ، لا تعرض ولا تزول؛ ولكن لا يوصف بالأفعال القائمة به؛ كالحركات؛ لأنها تعرض وتزول»[(٢)].

فالصفات عندهم كلُّها أزليةٌ قديمةٌ، لا يَفْرُقُونَ في ذلك بين صفات الذات وصفات الفعل[(٣)].

ويتلخص مما سبق أن ابنَ كُلَّاب ومَنِ اتبعه أوّلُ من صرّح بإثبات بعض الصفات، وقرنوا إثباتهم بنفي التجسيم والتركيب والتبعيض[(٤)]، ونَفَوْا

= ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٦٨)، رسالة في الصفات الاختيارية، ضمن جامع الرسائل: (٢/ ٣)، الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ص: (٤٢٩)، الصفات الإلٰهية، تعريفها وأقسامها ص: (٦٦).

(١) **انظر**: فهم القرآن للحارث المحاسبي ص: (٣٠٧، ٣٤٠ ـ ٣٤١)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٦٦، ٣٧٦)، منهاج السُّنَّة النبوية: (١/ ٣١٢)، شرح حديث النزول ص: (٢٢٤ ـ ٢٢٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٦ ـ ١٢، ٥/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٦)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٣٠٦).

(٣) **انظر**: فهم القرآن ص: (٣٤٢ ـ ٣٤٥)، مقالات الإسلاميين ص: (١٦٩، ٢/ ٥٤٦، ٥٨٤)، أصول الدين للبغدادي ص: (٩٠)، نهاية الإقدام في علم الكلام ص: (١٨١).

(٤) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٢٧١).

بعضها الآخر من الصفات المتعلقة بمشيئة الله وقدرته(١).

فـ«ابن كلَّاب ومتّبعوه فَرَقُوا بين ما يلزم الذاتَ من أعيان الصفات؛ كالحياة والعلم، وبين ما يتعلق بالمشيئة والقدرة؛ فقالوا: هذا لا يقوم بذاته؛ لأن ذلك يستلزم تعاقب الحوادث عليه»(٢).

وأما الأشاعرة، فإن الحديث عن منهجهم في باب الصفات مرتبط بالتطور الذي حدث في هذا المذهب؛ فالمراحل الأولى لهذا المنهج كانت أقرب إلى مناهج الكلابية، وما تبعه بعد ذلك من مراحل كانت تمهيدًا للمرحلة التي استقرّ عليها المذهب؛ ولهذا سوف يكون التركيز في الحديث على منهجهم في المرحلة التي استقرّ عليها المذهب.

والملاحظ في منهج الأشاعرة في باب الصفات، التفاوت والاضطراب فيما بين أتباع هذا المذهب، يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

١ ـ أن هناك صفات اتفقوا على إثباتها؛ وهي الصفات السبع التي يسمونها بصفات المعاني(٣).

٢ ـ وهناك صفات اتفقوا على نفيها؛ وهي الصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئة الله ﷻ وقدرته.

٣ ـ وهناك صفات اختلفوا فيها؛ مثل الصفات الخبرية.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل الإثبات للصفات لهم ـ فيما زاد على الثمانية ـ ثلاثةُ أقوال معروفة: أحدها: إثباتُ صفاتٍ أخرى؛ كالرضا والغضب والوجه واليدين والاستواء، وهذا قول ابن كلاب... والأشعري وقدماء أصحابه...

---

(١) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ٢٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٤/ ٢٥)، **وانظر**: المسألة المصرية في القرآن، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٧٨).

(٣) هي ما دلّ على معنًى وجوديٍّ قائم بالذاتِ، وهذه الصفات هي سبع: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام.
انظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص: (٧٦).

وهو قول أبي بكر بن فورك، وقد حكى إجماع أصحابه على إثبات الصفات الخبرية؛ كالوجه واليد. . .

كما هو قول سائر المنتسبين إلى أهل السُّنَّة والحديث، وليس للأشعريِّ نفسِهِ في إثباتِ صفةِ الوجهِ واليدِ والاستواءِ وتأويلِ نصوصِها قولان؛ بل لم يختلف قوله أنه يثبتها، ولا يقف فيها؛ بل يبطل تأويلات من ينفيها؛ ولكن أبو المعالي[1] وأتباعه ينفونها، ثم لهم في التأويل والتفويض قولان: فأول قولَيْ أبي المعالي التأويلُ، كما ذكره في «الإرشاد»، وآخرهما التفويضُ، كما ذكره في «الرسالةِ النظاميةِ»، وذكر إجماعَ السلف على المنع من التأويل وأنه محرَّمٌ.

وأما أبو الحسن وقدماء أصحابه، فهم منَ المثبتينَ لها، وقد عدّ القاضي أبو بكر[2] في «التمهيد» و«الإبانة» له ـ: الصفات القديمة: خَمْسَ عَشْرَةَ صفةً، ويسمّون هذه الصفاتِ الزائدةَ على الثمانية الصفاتِ الخبريةَ. . .

وهذا القول هو القولُ المعروفُ عند متكلمةِ الصفاتيةِ، لم يكن يظهر بينهم غيره، حتى جاء من وافق المعتزلة على نفيها، وفارق طريقة هؤلاء»[3].

فهذا النص من شيخ الإسلام ابن تيميّة يبيّن لنا موقف المذهب الأشعريِّ في الصفات الزائدة على الثمانية التي يثبتونها باتفاق، وأن قُدماءَهم؛ كالأشعريِّ المؤسس وتلاميذه وكبار أتباعه؛ يثبتون صفاتٍ زائدةً على الثمانيةِ، وأن الاقتصارَ على الثمانية وتأويل أو تفويض ما سواها إنما هو منهجٌ بدأ على يد أبي المعالي الجويني ومن جاء بعده، وهو الذي استقرّ عليه المذهبُ إلى الآن[4].

---

(١) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني.

(٢) القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢).

(٤) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ١٤، ١٨، ٥/ ٢٤٩)، مجموع الفتاوى: (٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - في موضع آخر أيضًا -: «والذي كان أئمة السُّنَّة ينكرونه على ابن كُلَّاب والأشعري بقايا منَ التجهُّمِ والاعتزالِ؛ مثل اعتقاد صحة طريقة الأعراض وتركيب الأجسام، وإنكار اتصاف الله بالأفعال القائمة التي يشاؤها ويختارها، وأمثال ذلك من المسائل»[(١)].

وأما المتأخرون من الأشعرية: فقد «مالوا إلى نوع التجهم، بل الفلسفة، وفارقوا قول الأشعري وأئمة أصحابه؛ الذين لم يكونوا يقرّون بمخالفة النقل للعقل، بل انتصبوا لإقامة أدلة عقلية توافق السمع»[(٢)].

والأصل الآخر الذي اتفقوا عليه أيضًا قدماؤهم ومتأخروهم: نفي الصفات الاختيارية عن الله عَزَّوَجَلَّ، ويعبرون عنها بنفي حلول الحوادث بذات الله عَزَّوَجَلَّ؛ وذلك مثل صفة الكلام، والرضا، والغضب، والفرح، والمجيء، والنزول، ونحوها.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلما كان من أصل ابن كلّاب ومن وافقه؛ كالحارث المحاسبي[(٣)]، وأبي العباس القَلَانِسِيِّ[(٤)]، وأبي الحسن الأشعري، والقضاة: أبي بكر بن الطيب، وأبي يَعلَى بن الفراء[(٥)]، وأبي جعفر السِّمْنَانيِّ[(٦)]، وأبي الوليد الباجي[(٧)]، وغيرهم من الأعيان؛ كأبي المعالي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٩٧). (٢) المصدر السابق.

(٣) الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله البغدادي، اشتهر بالتصوف، خلّف مؤلفاتٍ جَمَّةٍ، يغلب عليها التصوفُ، وقد طبع منها الكثير؛ كرسالة المسترشدين، والرعاية لحقوق الله، وفهم القرآن، توفي سنة: ٢٤٣هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٨/ ٢١١)، وفيات الأعيان: (٢/ ٥٧)، سير أعلام النبلاء: (١٢/ ١١٠).

(٤) أحمد بن عبد الرحمٰن بن خالد القلانسي، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٣٤).

(٥) محمد بن الحسين بن محمد البغدادي، أبو يعلى الفرّاء.

(٦) محمد بن أحمد بن محمد السمناني، أبو جعفر الحنفي، قاضي الموصل، مُقدَّم الأشعرية في وقته، تتلمذ على الباقلاني، قال الذهبي: كان من أذكياء العالم، توفي سنة: ٤٤٤هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١/ ٣٥٥)، تبيين كذب المفتري ص: (٢٥٩)، سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٦٥١).

(٧) سليمان بن خلف بن سعد الباجي، أبو الوليد القرطبي الأندلسي، من كبار علماء =

الجويني وأمثاله، وأبي الوفاء بن عقيل[(١)]، وأبي الحسن بن الزاغوني[(٢)]، وأمثالهما ـ: أن الربَّ لا يقوم به ما يكون بمشيئته وقدرته، ويعبرون عن هذا بأنه: لا تَحُلُّهُ الحوادثُ، ووافقوا في ذلك الجهمَ بنَ صفوان، وأتباعه من الجهمية والمعتزلة، صاروا فيما ورد في الكتاب والسُّنَّة من صفات الربّ على أحد قولين:

إما أن يجعلوها كلها مخلوقاتٍ منفصلةً عنه؛ فيقولون: كلام الله مخلوق بائن عنه، لا يقوم به كلامٌ، وكذلك رضاه، وغَضَبُهُ، وفرحُهُ، ومجيئُهُ، وإتيانه، ونزوله وغير ذلك؛ هو مخلوقٌ منفصِلٌ عنه، لا يتصف الربّ بشيء يقوم به عندهم.

وإذا قالوا هذه الأمور من صفات الفعل، فمعناه أنها منفصلة عن الله بائنة، وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به.

ولهذا يقول كثير منهم: إن هذه آيات الإضافات، وأحاديث الإضافات، وينكرون على من يقول: آيات الصفات، وأحاديث الصفات.

وإما أن يجعلوا جميع هذه المعاني قديمةً أزليةً، ويقولون: نزوله ومجيئه، وإتيانه، وفَرَحُهُ، وغَضَبُهُ، ورضاه ونحو ذلك، قديمٌ أزليٌّ، كما يقولون: إن القرآن قديمٌ أزليٌّ»[(٣)].

أما الصفاتُ التي أجمع الأشاعرة على إثباتها، فهي صفات المعاني السبع: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام.

= المالكية، أشعري، صاحب تصانيف ومنها: التسديد إلى معرفة التوحيد، توفي سنة: ٤٧٤هـ.
انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (٤/ ٨٠٢)، سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٥٣٥).

(١) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٢٥٣).

(٢) علي بن عبيد الله بن نصر بن الزاغوني، أبو الحسن البغدادي، شيخ الحنابلة، ذو الفنون، له كتاب «الإيضاح» في أصول الدين، و«مقالة في الحرف والصوت»، ذكر الذهبي أن له عليه فيها مآخذ، توفي سنة: ٥٢٧هـ.
انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة: (١/ ٢١٦)، سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٦٠٥).

(٣) شرح حديث النزول ص: (٢٢٥ ـ ٢٢٧)، **وانظر**: مجموع الفتاوى: (٦/ ٥١ ـ ٥٢، ٥٤).

وأثبتوا هذه الصفات؛ لأن العقل دلّ عليها دون غيرها[١].

ولما كانت الشبهةُ الرئيسةُ للأشاعرة في نفي الصفات الاختيارية عن الله ﷻ ـ: هي شبهة حلول الحوادث بذات الله ﷻ، ورأوا أن العقل ـ بزعمهم ـ يدلّ على ثبوت سبع صفات فقط، وجدوا أن هذه الصفاتِ ـ ما عدا صفةَ الحياةِ ـ يلزم من إثباتها حلولُ الحوادثِ بذات الله ﷻ، فادّعوا أنهم وجدوا الحلّ لهذه المعضلة؛ بأن قالوا بأزلية هذه الصفات، وأنها لازمة لذات الله ﷻ أزلًا وأبدًا، ولا يتجدد لله عند وجود هذه المخلوقات نعتٌ ولا صفةٌ، وإنما يتجدد مجرّد التعلق بين العلم والمعلوم، وبين القدرة والمقدور، وهكذا في بقية الصفات[٢].

أما الماتريدية، فلم يشر إليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مؤلفاته إشارة صريحة؛ لكن كثيرًا ما يشملهم بوصف: الأشاعرة ومن وافقهم؛ وذلك أنهم وافقوا الأشاعرة في المنهج الذي ارتضوه في توحيد الأسماء والصفات، ولشهرة هذه الفرقة وانتشارها؛ ضَمَمْنَاها للطوائف التي بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مذهبهم في باب الأسماء الحسنى وردّ عليهم.

ويجب أن يلاحظ هنا أن المذهبَ الماتريديَّ لم يجر فيه ما جرى في المذهب الأشعري منَ التطوُّرِ، وإنما هو موافقٌ لِمَا استقر عليه المذهب الأشعريُّ آخِرًا، وخلاصة مذهبهم:

أن هناك صفاتٍ اتفقوا على إثباتها، وهي ثمانِ صفات: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والتكوين[٣].

---

(١) **انظر**: رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص: (١٢١ ـ ١٢٤)، الإبانة عن أصول الديانة ص: (١٥١)، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع للأشعري ص: (١٢)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص: (٢٦ ـ ٢٩).

(٢) **انظر**: رسالة في تحقيق مسألة علم الله، ضمن جامع الرسائل: (١/١٧٧ ـ ١٨١)، مجموع الفتاوى: (١٦/٣٠١ ـ ٣٠٣)، درء تعارض العقل والنقل: (٢/١٧٢)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٢٧).

(٣) ويسمونها الصفات الثبوتية، **انظر**: شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص: (٥١ ـ ٥٣)، شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ص: (٣٣، ٣٥).

وإنما خصوا الإثبات بهذه الصفات دون غيرها؛ لأن العقل دلّ عليها بزعمهم، ولم يدلّ على غيرها، فيلزم نفيها؛ تنزيهًا لله تعالى، أما هذه الصفات الثمان، فإثباتها لا يستلزم التشبيه، ولو كان إثباتها يستلزم التشبيه، للَزِمَ قِدمُ المخلوق، أو حدوثُ الخالق، وهذا ما لا يقوله عاقل[١].

وبهذا يتبين أنهم موافقون للأشاعرة فيما أثبتوه، وفي الطريقة التي أثبتوا بها ما أثبتوه من الصفات بالعقل، والفرق بينهم وبين الأشاعرة فيما اتفقوا على إثباته، أنهم زادوا عليهم صفةً ثامنةً؛ وهي التكوين، واكتفى الأشاعرة بالسبع الباقية.

وصفة التكوين يفسرونها بأنها: إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود[٢]، وكل أفعال الله ﷻ المتعدية؛ مثل: الخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، والإحسان، ونحو ذلك ـ: راجعة إليها، فهي من مُتعلَّقاتِ التكوين وليست صفات لله حقيقية، وإلا لزم بزعمهم حلولُ الحوادثِ به، أو لزم تعدد القدماء، وهي عندهم أزلية لا تتعلق بالمشيئة[٣].

وأما الصفاتُ التي اتفقوا على نفيها، فهي: الصفات الخبرية، والصفات الاختيارية، والفرق الوحيد بينهم وبين الأشاعرة في هذا الموضوع، أن الأشاعرة اختلفوا في إثبات الصفات الخبرية ونفيها، فمتقدموهم يثبتونها، ومتأخروهم ينفونها، أما الماتريدية، فهم في ذلك على قول واحد؛ هو نفي الصفات الخبرية.

وهؤلاء النفاة لبعض معاني أسماء الله ﷻ وإثبات بعضها من الكلابية

---

(١) **انظر**: التوحيد للماتريدي ص: (٢٤ ـ ٢٥، ٤١، ١٠٧)، التمهيد لقواعد التوحيد للّامشي ص: (٦٥ ـ ٦٦).

(٢) **انظر**: التمهيد لقواعد التوحيد للنسفي ق: (٢٨)، المسايرة في شرح العقائد المنجية في الآخرة لابن الهمام ص: (٨٤)، شرح الفقه الأكبر للقاري ص: (٢٢).

(٣) **انظر**: التوحيد ص: (٤٧ ـ ٤٩)، تأويلات أهل السُّنَّة للماتريدي ص: (١٤ ـ ١٥)، التمهيد لقواعد التوحيد للنسفي ق: (٢٨)، التمهيد لقواعد التوحيد للّامشي ص: (٧٤)، المسايرة ص: (٨٤).

والأشاعرة والماتريدية ـ: يشتركون في موقفهم من الصفات التي لا يثبتونها، فلهم معها موقفان:

ـ إما أن يقولوا: إنها مجاز وليست حقيقة، ويدّعون أنها مخلوقات منفصلة عنه.

ـ وإما أن يرجعوا معانِيَ ما لا يثبتونه إلى الصفات التي يثبتونها؛ كالإرادة، والقدرة، فيقولون: إنها قديمةٌ أزليةٌ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وهو يبين ضلالهم في هذا الباب، مشيرًا إلى عدد من أئمتهم، وموافقتهم في الحقيقة لمذهب الجهمية والمعتزلة، قال ـ: «صاروا فيما ورد في الكتاب والسُّنَّة من صفات الربّ على أحد قولين:

إما أن يجعلوها كلها مخلوقاتٍ منفصلةً عنه؛ فيقولون: كلام الله مخلوق بائن عنه، لا يقوم به كلام، وكذلك رضاه، وغَضَبُهُ، وفَرحُهُ، ومجيئه، وإتيانه، ونزوله وغير ذلك، هو مخلوقٌ مُنفصِلٌ عنه، لا يتصف الربُّ بشيء يقوم به عندهم.

وإذا قالوا: هذه الأمور من صفات الفعل، فمعناه أنها منفصلة عن الله بائنة، وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به.

ولهذا يقول كثير منهم: إن هذه آياتُ الإضافاتِ، وأحاديثُ الإضافاتِ، وينكرون على من يقول: آياتُ الصفاتِ، وأحاديث الصفات.

وإما أن يجعلوا جميعَ هذه المعاني قديمةً أزليةً، ويقولون: نزوله ومجيئه، وإتيانه، وفرحه، وغضبه، ورضاه ونحو ذلك ـ: قديمٌ أزليٌّ، كما يقولون: إن القرآن قديمٌ أزليٌّ»[1].

وقد فصَّلَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر في استعراض هذه الأقوال وبيان شبهها، ضمن قاعدة مستقلة بعنوان: «قاعدة في مسائل الصفات والأفعال من حيث قدمها ووجوبها»، نقتطع منها بعض المواضع:

---

(١) شرح حديث النزول ص: (٢٢٦ ـ ٢٢٧).

كقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصل: في القاعدة العظيمة الجليلة في مسائل الصفات والأفعال، من حيث قدمها ووجوبها، أو جوازها ومشتقاتها، أو وجوب النوع مطلقًا، وجواز الآحاد معينًا، فنقول:

المضافات إلى الله سبحانه في الكتاب والسُّنَّة، سواء كانت إضافةَ اسم إلى اسمٍ، أو نسبةَ فعلٍ إلى اسمٍ، أو خبر باسم عن اسم، لا يخلو من ثلاثةِ أقسام:

أحدها: إضافة الصفة إلى الموصوف(١)....

والقسم الثاني: إضافة المخلوقات(٢)....

الثالث: وهو محل الكلام هنا ما فيه معنى الصفة والفعل؛ مثل قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]...

وفي الأحاديث شيءٌ كثيرٌ؛ كقوله ـ في حديث الشفاعة ـ: **(إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا، لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ)**(٣)...

فالناس فيه على قولين:

أحدهما: وهو قول المعتزلة، والكلابية، والأشعرية، وكثير من الحنبلية، ومن اتبعهم من الفقهاء، والصوفية وغيرهم ـ: إن هذا القسم لا بد أن يلحق بأحد القسمين قبله، فيكون: إما قديمًا قائمًا به، عند من يُجَوِّزُ ذلك؛ وهم الكُلَّابية، وإما مخلوقًا مُنفصِلًا عنه، ويمتنع أن يقوم به نعت، أو حال، أو فعل، أو شيء ليس بقديم، **ويسمون هذه المسألَةَ: مسألَةَ حلولِ الحوادثِ بذاته**.

---

(١) كإضافة: العلم، والقدرة، والرزق، والقوة، إلى نفسه ﷻ، ونحو ذلك.

(٢) كإضافة: ناقة الله، بيت الله، رسول الله، عباد الله، ونحو ذلك.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب قول الله ﷻ: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ﴾، برقم: (٣٣٤٠).

ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب حديث الشفاعة، برقم: (٤٧٩).

ويقولون: يمتنع أن تَحُلَّ الحوادثُ بذاتِهِ، كما يسميها قوم آخرون: فعلَ الذاتِ بالذاتِ، أو في الذاتِ، ورأوا أن تجويزَ ذلك يستلزمُ حدوثَهُ؛ لأن الدليل الذي دلّهم على حدوث الأجسام: قيامُ الحوادث بها، فلو قامت به، لَزِمَ أحدُ الأمرين: إما حدوثه، أو بطلان العلم بحدوث العالم»(١).

تفنيدُ شُبهةِ الأعراضِ وحدوثِ الأجسامِ:

الأصلُ الذي اعتمده الكُلَّابيةُ والأشاعرةُ والماتريديةُ في تقرير منهجهم هذا هو ما تلقفوه عنِ المعتزلة من دليل الأعراض وحدوث الأجسام، فالتزموا بهذا الدليلِ في إثبات وجود الله ﷻ، ولم ينتبهوا لما يقتضيه من اللوازم الباطلة التي التزموا بها، وأدتهم إلى ما أدتهم إليه من نفي قيام الصفات التي تتعلق بمشيئة الله وقدرته.

وقد سبق الردّ المفصَّل على المعتزلة في دليل الأعراض وحدوث الأجسام(٢)، فلا حاجة إلى إعادته هنا؛ وأكتفي بالإشارة إلى أن هذه الطريقة عليها مآخذ كثيرة؛ من أبرزها:

١ ـ صعوبة هذه الطريق.

٢ ـ أن هذه الطريقة ليست من الطرق الشرعية.

٣ ـ اشتهارُ ذَمِّ السلفِ لهذه الطريقة؛ لبطلانها.

٤ ـ وجود طُرُقٍ شرعيةٍ أخرى بديلة لطريقة الأعراض وحدوث الأجسام.

٥ ـ تسلُّط أعداء الإسلام على أصحاب دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

٦ ـ ما يلزم من سلوك هذه الطريقة من اللوازم الباطلة.

---

(١) قاعدة في مسائل الصفات والأفعال من حيث قدمها ووجوبها، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٤٤ ـ ١٤٧)، مع تصرف بالحذف فقط، **وانظر**: (٦/ ١٤٩)، شرح حديث النزول ص: (٢٦١ ـ ٢٦٢)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠)، مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٢٢).

(٢) **انظر**: ص: (٨٤١) وما بعدها من هذه الرسالة.

والفرق الوحيد الذي بين طريقة المعتزلة وطريقة الكُلَّابية والأشاعرة والماتريديةِ في الاستدلالِ بهذه الطريقة ـ: هو اللوازم الباطلة التي التزمت بها كل فرقة؛ فالمعتزلة التزمت لأجلها نفيَ قيامِ جميعِ الصفات بذات الله ﷻ؛ لأنها ـ كما ادَّعَوْا ـ أعراضٌ، والأعراضُ دليل على الحدوث، فلو قامت بالله ﷻ، لكان محدَثًا زعموا، أما هؤلاء، فلم يوافقوهم على تسمية الصفات أعراضًا؛ لأن الأعراض زائلةٌ، وهذا هو السِّرُّ في اختلاف النتيجة التي نتجت عن التزام كل فرقة بهذه الطريقة، فالكلابية قالوا: إن ما يتعلق بمشيئة الله ﷻ وقدرته من الصفات حوادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ فَنَفَوْا ما يتعلق بمشيئة الله ﷻ وقدرته من الصفات، وهذا تناقض بيّن؛ إذ لا فرق في حقيقة الأمر بين تسمية هذه الصفات أعراضًا أو حوادث؛ إذ كلا المصطلحين من الألفاظ المجملة المحدثة؛ التي لم يتكلم بها السلف، والتي تحمل معانيَ باطلةً تلزم منها لوازمُ باطلةٌ.

وذلك أن الحدوث المراد في أفعال الله ﷻ المتعلقة بمشيئته وقدرته ـ: أنه سبحانه يفعل ما يشاء، وليس الحدوثُ هنا أنه حدثت له هذه الصفات الفعلية بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ بل لمَّا كانت هذه الصفاتُ صفاتِ كمال، وتحدُثُ عند حدوث مقتضاها، لزم أن تكون قديمةَ النوع حادثةَ الآحاد؛ **أي**: إنَّ أفرادها حادثة، وهذا من باب الإخبار عنه سبحانه بذلك، لا من قبيلِ الوصفِ أو التسميةِ؛ فنقول: إنَّ لله صفاتٍ وأفعالًا، ولا نقول: إنها أعراضٌ لا حوادثُ، والحوادثُ بهذا المعنى لا يمتنعُ اتصافُ الله ﷻ بها؛ بل هذا هو الصحيح من مذهب السلف أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، فقد أطلق طائفةٌ كثيرةٌ منهم أنه تقوم به الحوادث وتزول[1].

ومِن أجمعِ النصوصِ التي وقفتُ عليها عند شيخ الإسلام؛ مما فيه توضيح لشُبْهَتهم هذه والردّ المفصَّل عليها ـ: قوله رحمه الله: «ولما لم يكن مع

(١) **انظر**: منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٣)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٩٦ ـ ٩٧)، المعجزة وكرامات الأولياء ص: (٨٢ ـ ٨٣)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٧٩)، مجموع الفتاوى: (٦/ ١٥١، ١٢/ ٣١٩).

أصحابها[١] حجةٌ لا عقلية ولا سمعية من الكتاب والسُّنَّة، احتال متأخروهم؛ فسلكوا طريقًا سمعيةً ظنوا أنها تنفعهم؛ فقالوا: هذه الصفات إن كانت صفاتِ نقصٍ، وَجَبَ تنزيهُ الربِّ عنها، وإن كانت صفاتِ كمالٍ، فقد كان فاقدًا لها قبل حدوثها، وعدم الكمال نقصٌ؛ فيلزم أن يكون كان ناقصًا، وتنزيهه عن النقصِ واجبٌ بالإجماع، وهذه الحجةُ من أفسَدِ الحجج؛ وذلك من وجوه:

أحدها: أن هؤلاء يقولون: نفيُ النقصِ عنه لم يعلم بالعقل، وإنما علم بالإجماع، وعليه اعتمدوا في نفي النقص، فنعود إلى احتجاجهم بالإجماع، ومعلوم أن **الإجماع لا يُحْتَجُّ به في موارد النزاع**؛ فإن المنازع لهم يقول: أنا لم أوافقكم على نفي هذا المعنى، وإن وافقتكم على إطلاق القول بأن الله منزهٌ عنِ النقص، فهذا المعنى عندي ليس بنقصٍ، ولم يدخل فيما سلمته لكم، فإن بيّنتم بالعقل أو بالسمع انتفاءه، وإلا فاحتجاجكم بقولي - مع أني لم أرد ذلك - كذب عَلَيَّ؛ فإنكم تحتجون بالإجماع، والطائفة المثبتة من أهل الإجماع، وهم لم يسلموا هذا.

الثاني: أن عدمَ هذه الأمور قبل وجودها نقصٌ؛ بل لو وجدت قبل وجودها، لكان نقصًا؛ مثال ذلك: تكليمُ اللهِ لموسى عليه السلام ونداؤه له؛ فنداؤه حين ناداه صفة كمال، ولو ناداه قبل أن يجيء، لكان ذلك نقصًا، فكل منها كمال حينَ وجودِهِ، ليس بكمالٍ قبل وجوده؛ بل وجوده قبل الوقت الذي تقتضي الحكمة وجوده فيه نقص.

الثالث: أن يقال: لا نسلم أن عدم ذلك نقصٌ؛ فإن ما كان حادثًا امتنع أن يكون قديمًا، وما كان ممتنعًا لم يكن عدمه نقصًا؛ لأن **النقص** فواتُ ما يمكن من صفات الكمال.

الرابع: أن هذا يرد في كل ما فعله الرب وخلقه؛ فيقال: خلق هذا

---

(١) أصحاب طريقة: نفي حلول الحوادث بذات الله عز وجل، وهو ما يشترك في القول به الكلابية والأشاعرة والماتريدية.

إن كان نقصًا، فقد اتصف بالنقص، وإن كان كمالًا، فقد كان فاقدًا له؛ فإن قلتم: صفات الأفعال عندنا ليست بنقص ولا كمال، قيل: إذا قلتم ذلك، أمكن المنازِعَ أن يقول: هذه الحوادثُ ليست بنقصٍ ولا كمالٍ.

الخامس: أن يقال: إذا عرض على العقل الصريح ذاتٌ يمكِنُها أن تتكلم بقدرتها، وتفعل ما تشاء بنفسها، وذاتٌ لا يمكنها أن تتكلم بمشيئتها، ولا تتصرف بنفسها البتَّةَ؛ بل هي بمنزلة الزَّمِنِ[1]؛ الذي لا يمكنه فعلٌ يقوم به باختياره ـ: قضى العقل الصريح بأن هذه الذات أكملُ، وحينئذ فأنتم الذين وصفتم الربَّ بصفةِ النقصِ، والكمال في اتصافه بهذه الصفات؛ لا في نفي اتصافه بها.

السادس: أن يقال: الحوادثُ التي يمتنع أن يكون كل منها أَزَليًا، ولا يمكن وجودها إلا شيئًا فشيئًا، إذا قيل: أيما أكمل؛ أن يقدر على فعلها شيئًا فشيئًا، أو لا يقدر على ذلك؟ كان معلومًا بصريح العقل أن القادر على فعلها شيئًا فشيئًا أكمَلُ ممن لا يقدر على ذلك، وأنتم تقولون: إن الربَّ لا يقدر على شيء من هذه الأمور، وتقولون: إنه يقدر على أمور مباينة له، ومعلوم أن قدرة القادر على فعله المتصل به قبل قدرته على أمور مباينة له؛ فإذا قلتم: لا يقدر على فعلٍ متصلٍ به، لزم أن لا يقدر على المنفصل؛ فلزم على قولكم أن لا يقدر على شيء، ولا أن يفعل شيئًا؛ فلزم أن لا يكون خالقًا لشيء؛ وهذا لازم للنفاة لا محيد لهم عنه.

ولهذا قيل: الطريق التي سلكوها في حدوث العالم، وإثبات الصانع: تناقض حدوث العالم وإثباتَ الصانع، ولا يصح القولُ بحدوث العالم وإثباتِ الصانعِ إلا بإبطالها، لا بإثباتها، فكان ما اعتمدوا عليه وجعلوه أصولًا للدين، ودليلًا عليه ـ: هو في نفسِهِ باطلٌ شرعًا وعقلًا، وهو مناقضٌ للدين ومنافٍ له.

(١) **الزَّمِنُ**: المُصاب بالعاهة، أو المريضُ على الدوام، **انظر**: القاموس المحيط ص: (١٥٥٣)، المعجم الوسيط: (١/ ٤٠٣).

ولهذا كان السلف والأئمة يعيبون كلامهم هذا ويذمونه، ويقولون: «من طلب العلم بالكلام، تزندق»[١]؛ كما قال أبو يوسف[٢]، ويروى عن مالك[٣]، ويقول الشافعي: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطافَ بهم في العشائر، ويقال: هذا جزاءُ مَن تَرَكَ الكتابَ والسُّنَّة، وأقبل على الكلام»[٤]، وقال الإمام أحمد بن حنبل: «علماء الكلام زنادقة، وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح»[٥]»[٦].

ومن أَبيَنِ الحُجَج على بطلان تعطيل الله ﷻ عن الصفات الاختيارية؛ بحجة منع حلول الحوادث به ـ: اعترافُ حُذَّاقِ الفلاسفة والمتكلمين بضعف هذا الطريق، وعدم وجود الأدلة الكافية التي تؤيد هذه الدعوى، بل الأدلة العقلية تقضي بجواز ذلك في حق الله ﷻ على المعنى الصحيح؛ وهو أنه يفعل ما شاء متى شاء، ومن أولئك أبو البركات ابن ملكا[٧]، والفخر

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد: (١٤/ ٢٥٣)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: (١/ ١٦٦)، والذهبي في العلو: (٢/ ٩٩٨) برقم: (٣٦٨).

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف القاضي الكوفي، صاحب الإمام أبي حنيفة، المجتهد العلامة المحدث، أفقه أهل الرأي بعد أبي حنيفة، توفي سنة: ١٨٢هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٤/ ٢٤٢)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ٥٣٥).

(٣) أخرجه الهروي في ذم الكلام: (٤/ ١١٥) برقم: (٨٧٣)، والزواوي في مناقب الإمام مالك ص: (١٤٧).

(٤) أورده البيهقي في مناقب الشافعي: (١/ ٤٦٣)، والبغوي في شرح السُّنَّة: (١/ ٢١٨).

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ للإمام أحمد، وإنما رواه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص: (١٨٦)، وابن بطة في الإبانة: (٢/ ٥٣٦) برقم: (٦٦٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة: (١/ ١٦٦) برقم: (٣٠٣): من قول الشافعي، وروى ابن الجوزي في تلبيس إبليس ص: (١٠٢) نحوه عن الإمام أحمد.

(٦) مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣)، **وانظر**: تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ١٠٥ ـ ١٠٧).

(٧) هبة الله بن علي بن ملكا البلدي البغدادي، أبو البركات الفيلسوف، كان يَهُوديًّا فأسلم، يعرف بأوحد الزمان، وبفيلسوف العراقين، برع في الطب والفلسفة إلى الغاية، صاحب كتاب «المعتبر» وهو مطبوع، اختلف في سنة وفاته، فقيل: ٥٤٧هـ، وقيل: ٥٦٠ أو: ٥٧٠هـ.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٥/ ١٢٤)، سير أعلام النبلاء: (٢٠/ ٤١٩).

الرازي والآمدي وغيرهم[(١)].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما المقصود هنا: أن يعرف أن نفيهم للصفات الاختيارية التي يسمونها: حلولَ الحوادثِ، ليس لهم دليل عقلي عليه، وحُذَّاقهم يعترفون بذلك، وأما السمعُ، فلا ريبَ أنه مملوءٌ بما يناقضه، والعقل أيضًا يدل على نقيضه من وجوه نبهنا على بعضها»[(٢)].

ومن الطرق التي سلكها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الرد على أمثال هؤلاء ـ: طريقة في الاحتجاج على من يثبت بعض الصفات وينفي بعضها الآخر بقاعدة: **القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقولِ في البعضِ الآخَرِ**[(٣)]:

ومضمون هذه القاعدة أن يخاطَبَ بها من يُثبت بعضَ الصفاتِ وينفي بعضَها، فإنه يُلزَمُ بإثباتِ ما نفاه؛ وإلا كان متناقضًا؛ لأن الكلام في الصفات باب واحد؛ فلا يجوز التفريق بين شيء منها؛ إذ لا فرق بين ما يُثبت وما يَنفِي، فما لزم الصفةَ، لزم نظيرها من الصفات؛ إذ هي تحذو حذوها، وتجري عليها أحكامُها، فإن كان التشبيهُ لازمها، لزم نظائرها، وإن كان لا يلزمها، لم يلزم نظائرها؛ إذ **الحكم في النظيرين واحد**، والعقل السليم يقتضي عدم التفريق بينها[(٤)].

وهذه طريقة سديدة في مناظرة هؤلاء المتناقضين في أحكامهم في الصفات، وقانون مستقيم، وأصل مستقر، يَلْزَم كلَّ ذي عقلٍ سليمٍ وفكرٍ مستقيم طالبٍ للحق، يجرّه إلى الإذعان للنصوص التي جاءت بإثبات الصفات جميعًا، صفاتِ الذاتِ، وصفاتِ الفعلِ، ولم تفرق بينهما بفَرقٍ معتبرٍ شرعًا ولا عقلًا.

---

(١) **انظر**: الصفدية: (٢/ ٣٠٠)، الردّ على المنطقيين ص: (٢٣٢، ٤٦٤)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، (٤/ ٢٣٧)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٢١، ١٢/ ٣١٩).

(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ٢٤٠).

(٣) **انظر** حول هذه القاعدة: تحريم النظر في كتب أهل الكلام (كتاب فيه الرد على ابن عقيل) لابن قدامة ص: (٥١)، التدمرية ص: (٣١ وما بعدها)، شرح حديث النزول ص: (١٢٦ ـ ١٢٧).

(٤) **انظر**: شرح حديث النزول ص: (١٢٦ ـ ١٢٧).

فهذا الأصل العظيم ينتظم تحته جملةٌ من القواعد الفرعية، أبرزها ما يلي:

١ ـ إنّ من نفى بعض الصفات وأثبت البعض، لزمه فيما أثبته نظيرُ ما يلزمه فيما نفاه:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أقرّ بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض، فيقال له: ما الفرق بين ما أثبتّه وبين ما نفيته؟! أو سكت عن إثباته ونفيه؟! فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع؛ لأن أحد النصين دالٌّ دلالةً قطعيةً أو ظاهرةً بخلاف الآخَرِ، أو من جهة العقل؛ بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباتُهُ دون الآخَرِ، وكلا الوجهين باطلٌ في أكثر المواضع:

أما الأول: فدَلالة القرآن على أنه رحمٰنٌ رحيمٌ ودودٌ سميعٌ بصيرٌ عليٌّ عظيمٌ ـ: كدَلالته على أنه عليمٌ قديرٌ، ليس بينهما فرق من جهة النص، وكذلك ذِكره لرحمته ومحبته وعُلُوِّهِ مثل ذكره لمشيئته وإرادته.

وأما الثاني: فيقال ـ لمن أثبت شيئًا ونفى آخر ـ: لِمَ نفيتَ مثلًا حقيقة رحمته ومحبته، وأعدْتَ ذلك إلى إرادته؟ فإن قال: لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقّة تمتنع على الله، قيل له: والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي مَيلٌ يمتنع على الله. فإن قال: إرادته ليست من جنس إرادة خلقه، قيل له: ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه، وكذلك محبته. وإن قال ـ وهو حقيقة قوله ـ: لَمْ أُثْبِتِ الإرادةَ وغيرها بالسمع، وإنما أثبتُّ العلمَ والقدرةَ والإرادةَ بالعقل، وكذلك السمعُ والبصرُ والكلامُ على إحدى الطريقتينِ؛ لأن الفعلَ دلَّ على القدرة، والإحكامَ دلَّ على العلمِ، والتخصيصَ دلَّ على الإرادةِ، قيل له: الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الإنعامَ والإحسانَ وكشفَ الضُرِّ دلّ أيضًا على الرحمة؛ كدَلالةِ التخصيصِ على الإرادةِ، والتقريبُ والإدناءُ وأنواعُ التخصيص التي لا تكون إلا من المُحِبِّ ـ: تدلُّ على المحبة، أو مطلَقُ التخصيصِ يدلُّ على

الإرادة، وأما التخصيص بالإنعام، فتخصيصٌ خاصٌّ، والتخصيصُ بالتقريب والاصطفاء تقريبٌ خاص، وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا.

الثاني: يقال له: هَبْ أن العقلَ لا يدلُّ على هذا، فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفى به الإرادة، **والسمع دليلٌ مستقلٌ بنفسه**؛ بلِ الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظَمُ، ودَلالتُهُ أتمُّ؛ فلأي شيء نفيتَ مدلوله، أو توقفتَ وأَعَدْتَ هذه الصفاتِ كُلَّها إلى الإرادةِ مع أن النصوص لم تفرق؟! فلا يذكر حُجَّة إلا عُورض بمثلها في إثباته الإرادةَ زيادةً على الفعل»[١].

٢ ـ أن عدم الدليل المعيّن لا يستلزم عدم المدلول المعيّن؛ لأنه قد يكون ثبت بدليل آخر غير هذا الدليل:

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤكدًا هذا المعنى الأخير، في ردّ دعواهم بأن العقل دلّ على ما أثبتوه من الصفات دون غيرها ـ: أن لسائر أهل الإثبات على ذلك ثلاثة أجوبة:

«**أحدها**: أن يقال: عدم الدليل المعيّن لا يستلزم عدم المدلول المعيّن[٢]، فهَبْ أن ما سلكتَ منَ الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفِيَهُ بغيرِ دليلٍ؛ لأن النافِيَ عليه الدليلُ كما على المُثْبتِ»[٣].

وقد سبق إيرادُ كلامٍ مشابهٍ للجواب الثاني والثالث في النقطة السابقة.

٣ ـ أن دلالة السمع والعقل على الصفات واحدة:

أ ـ فإذا كان السمع قد دلّ على الصفات الخبرية أو الصفات السبع أو ثمان، فقد دلّ أيضًا على غيرها، ووجه الدلالة وقوة النص واحدة.

ب ـ وإذا دلّ العقل على الصفات السبع، فيمكن أن يدلّ العقل على غيرها، مما ينفيه هؤلاء.

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٣٧ ـ ٣٩).

(٢) **انظر**: الردّ على المنطقيين ص: (١٠٠).

(٣) التدمرية ص: (٣٣ ـ ٣٤)، **وانظر**: شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٢٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٤/٥٩ ـ ٦٠).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ غالب من نفى وأثبت شيئًا مما دلّ عليه الكتاب والسُّنَّة ـ: لا بد أن يثبت الشيء لقيام المُقْتَضِي وانتفاء المانع، وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المُقْتَضِي، أو يتوقف، إذا لم يكن له عنده مقتضٍ ولا مانعٌ، فيُبَيَّن له أن المُقْتَضِي فيما نفاه قائمٌ، كما أنه فيما أثبته قائمٌ، إما من كل وجه، أو من وجه يجب به الإثبات، فإن كان المُقْتَضِي هناك حقًّا فكذلك هنا، وإلا فدرء ذاك المُقْتَضِي من جنس درء هذا.

وأما المانع، فيُبَيَّن أن المانع الذي تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبته، فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجودًا على التقديرين، لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر؛ فإنه إن كان حقًّا نفاهما، وإن كان باطلًا، لم يَنفِ واحدًا منهما، فعليه أن يُسوِّيَ بين الأمرين في الإثبات والنفي، ولا سبيل إلى النفي؛ فتعين الإثبات.

فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئًا، وما من أحدٍ إلا ولا بد أن يثبت شيئًا، أو يجب عليه إثباته»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «فإن من نفى شيئًا من الصفات؛ لكون إثباته تجسيمًا وتشبيهًا، يقول له المُثبِتُ: قَولِي فيما أَثبتُّهُ من الصفات والأسماء، كقولك فيما أثبتَّهُ من ذلك، فإن تنازعا في الصفات الخبرية، أوِ العُلُوِّ أوِ الرؤية أو نحو ذلك، وقال له النافي: هذا يستلزمُ التجسيمَ والتشبيهَ؛ لأنه لا يُعقَلُ ما هو كذلك إلا الجسمُ، قال له المُثبِتُ: لا يعقل ما له حياةٌ وعلمٌ وقدرةٌ وسمعٌ وبصرٌ وكلامٌ وإرادةٌ إلا ما هو جسم، فإذا جاز لك أن تثبت هذه الصفات، وتقول: الموصوف بها ليس بجسم، جاز لي مثلُ ما جاز لك؛ من إثبات تلك الصفات، مع أن الموصوف بها ليس بجسم؛ فإذن: جاز أن يثبت مُسمًّى بهذه الأسماء ليس بجسم.

فإن قال له: هذه معانٍ وتلك أبعاضٌ:

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٤١ ـ ٤٢).

قال له: الرضا والغضب والحبُّ والبغضُ معانٍ، واليدُ والوجهُ وإن كان بعضًا؛ فالسمعُ والبصرُ والكلامُ أعراضٌ لا تقوم إلا بجسم؛ فإن جاز لك إثباتها مع أنها ليست أعراضًا، ومَحِلُّها ليس بجسم؛ جاز لي إثباتُ هذه مع أنها ليست أبعاضًا»[1].

وإذا اعترضَ الأشاعرةُ بقولهم: «الغضبُ هو: غَلَيَانُ دم القلب لطلب الانتقام، والوجه هو ذو الأنف والشفتين واللسان والخد أو نحو ذلك»[2]:

أجابهم أهل السُّنَّة والجماعة بقولهم: «إن كنتم تريدون غضب العبد ووجه العبد، فَوِزَانُه أن يقال لكم: ولا يُعقَلُ بصرٌ إلا ما كان بشَحْمَةٍ، ولا سَمْعٌ إلا ما كان بِصِمَاخٍ[3]، ولا كلامًا[4] إلا ما كان بشفتين ولسان، ولا إرادةٌ إلا ما كان لاجتلابِ منفعةٍ، أو استدفاعِ مَضَرَّةٍ، وأنتم تثبتون للربّ السمعَ والبصرَ والكلامَ والإرادةَ على خلاف صفات العبد؛ فإن كان ما تثبتونه مماثلًا لصفات العبد، لزمكمُ التمثيلُ في الجميع، وإن كنتم تثبتونه على الوجه اللائق بجلال الله تعالى من غير مماثلة بصفات المخلوقات، فأثبتوا الجميعَ على هذا الوجه المحدودِ، ولا فرقَ بينَ صفةٍ وصفةٍ؛ فإن ما نفيتموه منَ الصفاتِ يلزمكم فيه نظيرُ ما أثبتُّمُوهُ، فإما أن تعطلوا الجميع، وهو ممتنعٌ، وإما أن تمثلوه بالمخلوقات، وهو ممتنعٌ، وإما أن تثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره، وحينئذٍ فلا فرقَ بينَ صفةٍ وصفةٍ؛ فالفرق بينهما؛ بإثبات أحدِهما ونفيِ الآخَرِ؛ فرارًا من التشبيه والتجسيم ـ: قولٌ باطلٌ، يتضمن الفرقَ بينَ المتماثلينِ والتناقُضَ في المقالتينِ»[5].

فتبين ـ من خلال هذه المناقشاتِ التي ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٥).

(٣) الصِّمَاخُ: قناة الأذن التي تفضي إلى طبلته، **انظر**: المعجم الوسيط: (١/ ٥٢٥).

(٤) هكذا في المطبوع «كلاما» بالنصب، والصواب «كلامٌ» بالرفع على البناء للمجهول، والله أعلم.

(٥) مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٥ ـ ٤٦).

والتي لا تحتاج إلى تعليق ـ: أن التناقض واضح في تفريق هؤلاء النفاة لبعض ما أثبته الله ﷻ لنفسه وإثبات بعض ما أثبته، وأنه تفريقٌ بين المتماثلاتِ، ويلزمهم قطعًا فيما أثبتوه من الصفات نظيرُ ما يَلزَمُهم فيما نَفَوْهُ.

ومنَ الطُّرقِ التي استخدمها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردّ على هؤلاء ـ: الإلزام الذي يُلزِمُهم به المعتزلةُ، الذي لا يمكن لهم الإجابة عنه بجواب مقنع؛ فإنهم «لما قرروا ما هو من أصول أهل السُّنَّة؛ وهو أن المعنى إذا قام بمحلٍّ، اشْتُقَّ له منه اسمٌ، ولم يُشتَقَّ لغيره منه اسمٌ؛ كاسم المتكلم، نَقَضَ عليهم المعتزلةُ ذلك باسم الخالق والعادل، فلم يجيبوا عنِ النقضِ بجواب سديد، وأما السلفُ والأئمة، فأَصلُهُم مُطَّرِدٌ»[1].

وهذا الإلزام قد استخدمه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردّه على المعتزلة ومن وافقهم، الذين يثبتون الأسماء ويَنفُونَ ما تَضَمَّنته منَ المعاني والصفاتِ[2]، وهو مما يقرّ به هؤلاء النفاةُ لبعض الصفاتِ وإثبات بعضها الآخر، فإذا كانوا يقرّون بذلك، وَجَبَ عليهم طردُ هذا الأصلِ على جميع ما أثبته الله ﷻ لنفسه من معاني أسمائه الحسنى، ولا فرق في ذلك بين ما أثبتوه وما نفوه، خلافًا لأهل السُّنَّة والجماعة؛ الذين طردوا هذا الأصل على جميع الأسماء الحسنى.

هذا بالنسبة لموقفهم من نفس الصفات، ونقض ما جاء فيه من باطل، أما موقفهم من النصوص المثبتة للصفات، فإنهم عارضوها بأدلتهم العقلية، وقضَوْا بتقديم العقل على النقل، إذا أوهَمَ الأخيرُ التعارُضَ مع الأول، وأقاموا لذلك قانونَهم المشهورَ.

أما النصوص نفسها، فقد كان لهم معها مسلكان:

الأول: الطعن في ثبوتها؛ وذلك بدعوى أنها أخبار آحاد؛ فتكون ظنيةَ الثبوتِ، **ولا يحتج في العقيدة إلا بما كان مقطوعًا بثبوته.**

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣١٣).

(٢) **انظر**: ص: (٨٥٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

الثاني: الطعن في دلالتها؛ فإن القرآن والخبر المتواتر اللَّذَيْنِ لا يشك أحدٌ في قطعية ثبوتهما، عاملوهما معاملة أخرى؛ وذلك بالطعن في دلالتهما؛ بدعوى أنها ظنيةُ الدَّلالةِ(١).

فحينئذ يجب معها أحدُ أمرينِ:

١ ـ إما التأويل.

٢ ـ أو التفويض(٢).

وهذان المسلكان ـ مع ما ادَّعَوْا أنه ظنيُّ الدَّلالةِ «التأويل أو التفويض» ـ هما المسلكانِ المشهورانِ اللذانِ استقرَّ عليهما المذهبُ الأشعريُّ، وهو مذهب الماتريدية.

الردّ على مواقفهم من أدلة الصفات:

سبق بيان أن كُلًّا من الأشاعرةِ ـ المتأخِّرِينَ منهم خاصة ـ والماتريديةِ قَضَوْا بتقديم ما يَدَّعون من أدلة عقلية على النصوص الشرعية، وأنه إذا وُجد إيهام التعارض بين العقل والنقل، فالعقل مُقدَّمٌ على النقل، وهذا القانون الذي اخترعوه قد تصدى أئمة السلف للردّ عليه، وخيرُ مَنِ انبرى لتفنيده شيخُ الإسلام وعَلَمُ الأعلام ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث خَصَّصَ لإبطال هذا القانون كتابَهُ العظيمَ «درء تعارض العقل والنقل»، كما فنّده في العديد من المواضع من كتبه المختلفة.

ويقضي هذا القانونُ بأنه: إذا تعارَضَ العقلُ والنقلُ، وَجَبَ تقديمُ العقل؛ لأنه لا يمكنُ الجمعُ بينهما، ولا تقديمُ النقلِ؛ لأن العقلَ أصلُ

---

(١) **انظر**: التوحيد للماتريدي ص: (١٢٩، ١٣٧)، الأربعين في أصول الدين للرازي ص: (٤٢٤ ـ ٤٢٦)، أساس التقديس للرازي ص: (١٣٢)، غاية المرام في علم الكلام ص: (١٧٤، ٢٠٠)، إشارات المرام من عبارات الإمام ص: (١٨٩ ـ ١٩٩)، شرح العقائد النسفية ص: (٥، ٤٢).

(٢) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ١٤، ١٨)، (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢)، (٥/ ٢٤٩)، مجموع الفتاوى: (٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٤).

النقل، فلو قدمناه عليه، لبطل العقل؛ فيلزم من بطلان الأصل بطلان الفرع، فيبطل العقل والنقل معًا[١].

وهذا القانون مبني على ثلاث مقدمات:

١ ـ ثبوت التعارض بين العقل والنقل.

٢ ـ انحصارُ التقسيم في الأقسام الأربعة.

٣ ـ بطلانُ الأقسام الثلاثة ليتعيّن القسم الرابع؛ **أي**: تقديم العقل:

وهذه المقدمات كلها باطلةٌ متهافتةٌ، وقد توسع شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ في الردّ عليها وإبطالها، كما سبق مناقشه هذا الدليل عمومًا، وبيان بطلان تقديم العقل على النقل؛ في الفصل الأول من الباب الأول[٢]، ولمن أراد الاستزادةَ، فعليه بكتاب «درء تعارض العقل والنقل» وغيره من كتبه؛ ففيها الغنية والكفاية.

لكن وبإيجاز شديد هذه جُمَلٌ مختصرةٌ في تفنيد هذه المقدمات الثلاث:

أما المقدمة الأولى: وهي دعوَى وجودِ التعارض بين العقل والنقل، فباطلة من أساسها؛ لأن **النقلَ الصحيحَ لا يمكن أن يعارض العقل الصريح**[٣].

أما المقدمة الثانية والثالثة: فالردّ عليها ببطلان التقسيم من أصله، والتقسيم الصحيح أن يقال: إذا تعارَضَ دليلانِ ـ سمعيانِ أو عقليانِ، أو أحدُهما سمعيٌّ والآخَرُ عقليٌّ ـ فلا يخلو الأمرُ إما أن يكونا قطعِيَيْنِ، أو ظَنيينِ، أو أحدُهما قَطْعِيًّا والآخر ظَنِّيًّا، فإن كانا قطعيين، فلا يمكن أن

---

(١) **انظر**: أصول الدين للبغدادي ص: (١٢)، الإرشاد ص: (٣٠١ ـ ٣٠٢)، قانون التأويل للغزلي ص: (١ ـ ٤)، قانون التأويل لابن العربي ص: (٦٤٦ ـ ٦٤٨)، نهاية الإقدام ص: (٢٧٤ ـ ٢٨٥)، أساس التقديس ص: (١٢٥ ـ ١٢٦)، إشارات المرام من عبارات الإمام ص: (١٩٩)، شرح العقائد النسفية ص: (٤٢)، المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة ص: (٣٣ ـ ٣٥).

(٢) **انظر**: ص: (١٦٠) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٣) **انظر**: الرد على المنطقيين ص: (٢٦٠).

يتعارضا؛ لأن **الدليلَ القطعيَّ** هو الذي يَستلزِمُ مدلولَهُ قطعًا، فلو تعارضا، لزم الجمعُ بينَ النقيضين، وإن كانا ظنيين، صِرنا إلى الترجيح، ووَجَبَ تقديمُ الراجحِ، سواءٌ كان عقليًّا أم سَمْعِيًّا، وإن كان أحدُهما قَطْعِيًّا والآخَرُ ظَنِّيًّا، وَجَبَ تقديمُ القطعيِّ سواء كان عقليًّا أم سَمْعِيًّا؛ باعتبار أنه قطعيٌّ الدلالة، لا باعتبار نوعه؛ أنه عقلي أو سمعي.

وعليه: فإن قولهم: إذا تعارض العقل والنقل، فإما أن يريدوا القَطعيينِ، فلا نسلم بإمكان التعارُضِ بينهما، وإما أن يريدوا به الظَّنيينِ، فالتقديمُ للراجحِ بغض النظر عن كونه عَقليًّا أو سَمْعِيًّا، وإما أن يريدوا ما يكون أحدُهما قطعيًّا والآخرُ ظنيًّا، فالتقديم للقطعي، لا لكونه عَقْلِيًّا أو سَمْعِيًّا، فإن قُدِّر أن العقليَّ هو القطعيُّ، كان تقديمه؛ لأنه قطعيٌّ لا لأنه عقليٌّ؛ فعُلِمَ بهذا أن تقديمَ العقليِّ مطلقًا خطأٌ فادحٌ، وأن جعل جهة الترجيح كونَهُ عقليًّا خطأ، وأن جعلَ سببِ التأخيرِ والاطراحِ كونَ الدليل نقلِّيًا خطأ[1].

ومن أعظم ما يدلّ على بطلان هذا القانون الفاسد ـ: النتائجُ الفاسدةُ التي أدى إليها؛ من إبطال حَقَائقِ ما جاء به الرسولُ ﷺ عن الله ﷻ، كما جرى لهم في مثل هذا الباب الذي نحن بصدد الردّ عليهم فيه؛ حيث إنهم عَطَّلوا الله ﷻ عما أخبر به عن نفسه في كتابه، وأخبر عنه رسوله ﷺ في سُنَّته؛ من صفات الكمال ونعوت الجلال.

هذا باختصار ردٌّ موجَزٌ على قانونِهِمُ الباطلِ، وهناك العشراتُ من الأوجه التي تدلّ على بطلان هذا القانون، لكن المقام لا يسع للتعرض لها.

أما مَوقفُهُم من نفسِ النصوصِ الشرعية للصفات، فقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عند بيان منهجهم أن لهم فيها مَسْلكَيْنِ عامَّيْنِ:

الأول: الطعنُ في ثبوتِها: وذلك بدعوَى أنها أخبارُ آحاد؛ لا يحتج بها

---

(١) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٧٩) وما بعدها.

في العقائد؛ لأنها بذلك ظنيةُ الثبوتِ، **والعقيدةُ لا يحتج فيها إلا بالقطعيِّ**.

وهذه دعوى باطلة مبنيةٌ على ردّ الاحتجاج بخبر الواحد في العقائد، قال إمامهم الرازيُّ: «وأما التمسُّكُ بخبر الواحد في معرفة الله تعالى، فغير جائز»[١].

وقد سبق إيرادُ جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مناقشةِ هذا الموضوع في الباب الأول بما يغني عن إعادته هنا[٢].

الثاني: الطعن في دَلالتِها: وهذا المسلكُ ساروا عليه فيما كان قطعيَّ الثبوتِ من القرآن والسُّنَّة المتواترةِ؛ حيث وجدوا لها هذا المَدخلَ للطعن فيها، فما لم يوافق معقولاتهم، ادَّعَوْا أنه ظنيُّ الدَّلالةِ، ومعقولاتهم قطعيةُ الدَّلالةِ.

فوجب حينئذ معها أحد أمرين:

١ ـ إما التأويل، **٢** ـ أو التفويض.

وهذان المسلكان هما عمدة الأشاعرة والماتريدية في ردِّ النصوص التي لم يجدوا لهم مدخلًا للطعن في ثبوتها.

وأكتفي هنا بإيراد بعض الوقفات من منثور كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في إبطال هذين المسلكين على سبيل الإيجاز والاختصار اللذين يقتضيهما البحث، وبالله التوفيق:

أما المسلك الأول: التأويل: فيعنون به صرفَ اللفظِ عن ظاهرِهِ إلى معنًى آخَرَ مرادٍ[٣].

وهذه الطريقة ـ بزعمهم ـ أعلمُ وأحكَمُ؛ «لِمَا فيها من مزيدِ الإيضاحِ والردِّ على الخصومِ، وهي الأرجَحُ»[٤].

---

(١) أساس التقديس ص: (١٢٣)، ثم سرد الأوجه التي تدلّ على عدم الجواز ص: (١٢٣ ـ ١٢٥).

(٢) **انظر**: ص: (١٦٨) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٣) **انظر**: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص: (٩١).

(٤) **انظر**: المصدر السابق.

ولا شك أن هذا منهجٌ باطلٌ من عدة أوجه؛ منها:

ـ أنَّ تعريفَ المتكلمين عمومًا للتأويل بأنه: صرفُ اللفظِ عن مراده إلى معنًى آخَرَ ـ: إنما هو اصطلاحٌ حادثٌ ظهر بعدَ القرونِ المفضَّلةِ.

بينما التأويلُ في عُرف السلفِ وأهل اللغة المتقدمينَ يراد به معنيان، هما:

١ ـ **الأول**: تفسير اللفظ وبيان معناه، وهذا اصطلاحُ السلف، وجمهور المفسرين، وهو موافقٌ لقول من قال بالوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ ومنه قوله ﷺ في دعائه لابن عباس رضي الله عنهما: **(اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ)**(١)، وقول الإمام ابن جرير في تفسيره: «القول في تأويل قوله تعالى...»؛ **أي**: تفسيره.

٢ ـ **الثاني**: الحقيقة التي يؤول إليها الكلامُ؛ وهي وقوع المُخْبَرِ به في وقته الخاص، إذا كان الكلامُ خَبَرًا، أوِ امتثالُ ما دلَّ عليه الكلامُ، إذا كان الكلامُ طلبًا، وهذا اصطلاحٌ آخَرُ قال به السلفُ الصالحُ(٢).

فإذا «كان الحق فيما يقوله هؤلاء السالبون النافون للصفات الثابتة في كتاب الله وسُنَّة رسوله، من هذه العبارات ونحوها، دون ما يُفهَمُ من الكتاب والسُّنَّة، إما نَصًّا وإما ظاهرًا ـ: فكيف يجوز على الله، ثم على رسوله ﷺ، ثم على خير الأمة؛ أنهم يتكلمون دائمًا بما هو نصٌّ وظاهرٌ في خلافِ الحقِّ، الذي يجب اعتقاده لا يبوحون به قَطُّ، ولا يدلون عليه لا نصًّا ولا ظاهرًا، حتى يجيءَ أنباطُ الفُرسِ والرومِ، وفروخُ اليهود والنصارى والفلاسفةِ؛ يبيّنون للأمة العقيدةَ الصحيحةَ، التي يجب على كل مكلَّف، أو كل فاضل أن يعتقدها؟!»(٣).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (١/٢٦٦)، وقال محققو المسند: إسناده قوي، (٤/٢٢٥)، (ط الرسالة).

(٢) **انظر**: ص: (١٥٨) من هذه الرسالة.

(٣) الفتوى الحموية ص: (٢٢١ ـ ٢٢٣)، **وانظر**: جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية ص: (١٠١ ـ ١٠٤).

إلى غير ذلك من عشرات الأوجُهِ التي تَدُلُّ على بطلانِ هذه الدعوى الزائفة.

أما المسلك الثاني: التفويضُ: وقد عرفوه بأنه: «صرفُ اللفظِ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنَى المرادِ منه؛ بل يُتْرَكُ ويُفَوَّضُ علمُهُ إلى الله تعالى؛ بأن يقول: الله أعلم بمراده»(١)؛ وذلك على اعتبار أن هذه النصوصَ منَ المتشابهِ؛ الذي لا يعلم تأويله إلا الله(٢).

وقد أبطل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا المسلكَ من أوجُهٍ عدَّةٍ، أذكر منها:

ـ أن الله عَزَّ وَجَلَّ أمرنا في كتابه أن نتدبر القرآن؛ وذلك بفَهمِهِ ومعرفته وعَقلِهِ، والمقصودُ بإنزاله هو حصولُ البيان والهدى للناس، فإذا كان ما يدلّ عليه ظاهره كفرًا وباطلًا، ولا يجوز اعتقاده في حقه عَزَّ وَجَلَّ، ولا سبيل لمعرفة مراده عَزَّ وَجَلَّ بما خاطبنا به ـ: كان هذا مخالفًا لما أمرنا الله تعالى به؛ من تدبر القرآن، ومناقضًا لما أُنزِلَ من أَجْلِهِ من حصول الهُدى والبيانِ.

ـ ولازم قول هؤلاء أن المخاطِبَ لنا لم يُبيّنِ الحقَّ، ولا أَوضحَهُ، مع أمره لنا أن نعتقِدَهُ، وأراد منا أن لا نفهمَ منه شيئًا، أو أن نفهمَ ما لا دليل عليه فيه، وهذا مما يُعلم بالاضطرارِ بطلانُهُ، وتنزيهُ كلامِ الله عَزَّ وَجَلَّ وكلامِ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه(٣).

ـ أنَّ القولَ بتفويض المعنَى، ثم الزعْمَ بأن ظاهر النصوص غير مراد ـ: تناقضٌ بيّنٌ؛ فلا يعقل ادِّعَاءُ أنَّ المعنى مما لا يعلمه إلا الله، مع زعمِ أنَّ الظاهرَ غيرُ مرادٍ، إذ الذي لا يعلمه إلا الله، لا يكون ظاهرًا لنا حتى يقال فيه: إنه مراد أو غير مراد.

---

(١) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد، لمحيي الدين عبد الحميد ص: (١٢٨).

(٢) سبق الكلام على هذه القضية في الفصل الثالث من الباب الأول، **انظر**: ص: (٣٢٩) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٣) **انظر** في هذا الوجه والذي قبله: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

ـ كما يلزم منه اعتبار الصحابة والتابعين من السلف الصالح الذين هم خيار الأمة، بمنزلة الأُميينَ، الذين لا يعلمون الكتاب إلا أَمَانِيَّ(١).

وأنقُلُ هنا مناقشةً طويلة حرّرها شيخُ الإسلام في الردّ على من يُطلق القول بأن نصوصَ الأسماءِ والصفاتِ من المتشابهِ الذي لا يُعلَم له تأويلٌ ـ **أي**: تفسير ـ وهو مذهبُ المفوِّضَةِ من أهل الكلام.

قال كَلَّلَهُ: «فصل: **وأما إدخالُ أسماء الله وصفاته أو بعضٍ ذلك في المتشابهِ الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله**، كما يقول كل واحد من القولين طوائفُ من أصحابنا وغيرهم، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه، ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال: إن هذا من المتشابه وإنَّه لا يفهم معناه:

فنقول: أما الدليل على بطلان ذلك، **فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأُمة ولا مِنَ الأئمةِ، لا أحمدَ بنِ حنبلٍ ولا غيرِهِ، أنه جعل ذلك مِنَ المتشابهِ الداخلِ في هذه الآيةِ**، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجميِّ الذي لا يفهم، ولا قالوا: إن الله يُنزِلُ كلامًا لا يَفهَمُ أحدٌ معناه، وإنما قالوا كلماتٍ لها معانٍ صحيحةٌ، قالوا في أحاديث الصفات: تُمَرُّ كما جاءت، ونَهَوْا عن تأويلاتِ الجهميةِ ورَدُّوها وأبطلوها، التي مضمونُها تعطيلُ النصوصِ عما دلتْ عليه.

ونصوصُ أحمدَ والأئمةِ قبله بيّنةٌ في أنهم كانوا يبطلون تأويلاتِ الجهميةِ منها، ويقرّون النصوصَ على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعضَ ما دلت عليه، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك، وأحمدُ قد قال في غير أحاديثِ الصفات: تُمَرُّ كما

---

(١) **انظر**: الفتوى الحموية ص: (١٩٠)، وقد أفاض شيخ الإسلام كَلَّلَهُ في ردّ دعوى أن في القرآن الكريم ما لا يعلم معناه من أكثر من أربعين وجه، **انظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٨/٢١٨ ـ ٢٥٤).

جاءت، وفي أحاديث الوعيد؛ مثل قوله: (مَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا)[١]، وأحاديث الفضائل، ومقصوده بذلك: أن الحديثَ لا يحرِّفُ كَلِمُهُ عن مواضِعِهِ، كما يفعله مَن يُحرِّفُهُ، ويُسمِّي تحريفَهُ تأويلًا بالعُرف المتأخِّرِ.

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريفٌ باطلٌ، وكذلك نصُّ أحمدَ في كتاب «الرد على الزنادقة والجهمية»؛ أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه، وبَيَّنَ معناه وتفسيرَهُ بما يخالف تأويلَ الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله.

فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأنه لا يُسكَتُ عن بيانه وتفسيره؛ بل يُبَيَّنُ ويُفَسَّرُ باتفاقِ الأئمة، من غير تحريف له عن مواضِعِهِ، أو إلحادٍ في أسماء اللّه وآياته.

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السُّنَّة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوِهم منَ المنحرفين الملحدين، **والتأويل المردود هو**: صَرفُ الكلامِ عن ظاهرِهِ إلى ما يخالفُ ظاهره، فلو قيل: إن هذا هو التأويلُ المذكورُ في الآية، وأنه لا يعلمُهُ إلا الله، لكان في هذا تسليمٌ للجهميةِ أن للآية تأويلًا يخالفُ دَلالتَهَا؛ لكن ذلك لا يعلمه إلا الله، وليس هذا مذهبَ السلفِ والأئمة، وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردّها، لا التوقف عنها، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها، وتُمَرُّ كما جاءت دالَّةً على المعاني، لا تحرف ولا يلحد فيها.

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يُعلم معناه ـ: أن نقول: لا ريب أن الله سمَّى نفسَهُ في القرآن بأسماء؛ مثل: الرحمٰن، والودود، والعزيز، والجبار، والعليم، والقدير، والرءوف، ونحو ذلك، ووَصَفَ نفسَهُ بصفاتٍ؛ مثل: سورة الإخلاص، وآية الكرسي، وأول الحديد، وآخر الحشر[٢]. . . إلى أمثال ذلك:

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: (مَن غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا)، برقم: (٢٧٩).

(٢) ذكر شيخ الإسلام أمثلة كثيرة سبق العديد منها.

فيقال لمن ادّعى في هذا أنه متشابه لا يُعلم معناه ـ: أتقول هذا في جميع ما سَمَّى الله ووَصَفَ به نفسَهُ أم في البعض؟:

فإن قلت: هذا في الجميع:

كان هذا عنادًا ظاهرًا وجحدًا لما يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام؛ بل كفر صريح؛ فإنا نفهم من قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥] مَعنًى، ونفهم من قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥] مَعنًى ليس هو الأولَ، ونفهم من قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] مَعنًى، ونفهم من قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧] مَعنًى، وصبيان المسلمين؛ بل وكل عاقل يفهم هذا، وقد رأيت بعض من ابتدع وجمد من أهل المغرب ـ مع انتسابه إلى الحديث لكن أَثَّرَتْ فيه الفلسفةُ الفاسدةُ ـ من يقول: «إنا نسمِّي الله الرحمٰن العليم القدير عَلَمًا محضًا؛ من غير أن نفهم منه معنًى يدل على شيءٍ قطُّ، وكذلك في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، يُطلَقُ هذا اللفظُ من غير أن نقول: له عِلمٌ»(١).

وهذا الغُلُو في الظاهر من جنس غُلُو القرامطة في الباطن، لكن هذا أيبس وذاك أكفر.

ثم يقال لهذا المعاند: فهل هذه الأسماءُ دالَّةٌ على الإلٰه المعبود، وعلى حق موجود أم لا؟:

فإن قال: لا، كان معطلًا محضًا، وما أعلم مسلمًا يقول هذا.

وإن قال: نعم، قيل له: فَلِمَ(٢) فهمتَ منها دَلالتَها على نفسِ الربِّ، ولم تفهم دلالتها على ما فيها منَ المعاني؛ منَ الرحمةِ والعِلْمِ، وكلاهما في الدلالة سواء؟!

---

(١) الظاهر أن شيخ الإسلام يقصد ابن حزم، **انظر** في مذهبه هذا: الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٢/ ١٦١)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٦). **وانظر** ما سبق من الرد على مذهبه الباطل: ص: (٨٥٤) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) «فلم» ساقطة من المطبوع، وأثبتها من مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٩٨).

فلا بد أن يقول: نعم؛ لأن ثبوت الصفات محال في العقل؛ لأنه يلزم منه التركيبُ أوِ الحدوثُ بخلاف الذات.

فيخاطَبُ حينئذ بما يخاطَبُ به الفريقُ الثاني ـ كما سنذكره ـ وهو مَن أقرّ بفَهمِ بعضٍ معنى هذه الأسماءِ والصفاتِ دون بعضٍ:

فيقال له: ما الفرقُ بين ما أثبتَّهُ وبينَ ما نفيته أو سكتَّ عن إثباته ونفيه؟! فإن الفرقَ إما أن يكونَ من جهةِ السمع؛ لأن أحدَ النصينِ دالٌّ دلالة قطعيةً أو ظاهرةً بخلاف الآخَرِ، أو من جهة العقل؛ بأن أحد المعنيين يجوز أو يجبُ إثباتُهُ دون الآخَرِ، وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع.

أما الأول: فدلالة القرآن على أنه رحمٰنٌ رحيمٌ ودودٌ، سميعٌ بصيرٌ، عليٌّ عظيمٌ، كدَلالتِهِ على أنه عليمٌ قديرٌ، ليس بينهما فرق من جهة النص، وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلوه، مثل ذكره لمشيئته وإرادته.

وأما الثاني: فيقال ـ لمن أثبت شيئًا ونفى آخر ـ: لم نفيت مثلًا حقيقةَ رحمتِهِ ومحبتِهِ وأعدْتَ ذلك إلى إرادتِهِ؟:

فإن قال: لأن المعنى المفهومَ منَ الرحمةِ في حقنا هي رِقَّةٌ تمتنعُ على الله:

قيل له: والمعنى المفهومُ منَ الإرادة في حقنا هي مَيلٌ يمتنعُ على الله.

فإن قال: إرادته ليست من جنس إرادة خلقه:

قيل له: ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه، وكذلك محبته.

وإن قال ـ وهو حقيقة قوله ـ: لم أُثبتِ الإرادةَ وغيرَها بالسمع، وإنما أثبتُّ العلمَ والقدرةَ والإرادةَ بالعقلِ، وكذلك السمعُ والبصرُ والكلامُ على إحدى الطريقتين؛ لأن الفعل دلّ على القدرة، والإحكامَ دلَّ على العلم، والتخصيصَ دلَّ على الإرادةِ:

قيل له: الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الإنعامَ والإحسانَ وكشفَ الضُّرِّ دلَّ أيضًا على الرحمةِ كدَلالةِ التخصيصِ على الإرادةِ، والتقريبُ والإدناءُ وأنواعُ التخصيصِ التي

لا تكون إلا من المحب، تدل على المحبة، أو مطلَقُ التخصيصِ يدلُّ على الإرادةِ، وأما التخصيصُ بالإنعام، فتخصيصٌ خاصٌّ، والتخصيصُ بالتقريبِ والاصطفاءِ تقريبٌ خاصٌّ، وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا.

الثاني: يقال له: هَبْ أن العقل لا يدل على هذا، فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الإرادة، **والسمعُ دليلٌ مُستقِلٌّ بنفسِهِ**؛ بلِ الطمأنينةُ إليه في هذه المضايق أعظَمُ، ودلالتُهُ أتمُّ، فلأَيِّ شيءٍ نفيتَ مدلوله أو توقفتَ وأعدْتَ هذه الصفاتِ كُلَّهَا إلى الإرادة، مع أن النصوصَ لم[1] تفرق؟!

فلا يذكر حُجَّةً إلا عُورِضَ بمثلها في إثباته الإرادة زيادة على الفعل.

الثالث: يقال له: إذا قال لك الجهميُّ: الإرادةُ لا معنى لها إلا عدم الإكراه، أو نفس الفعل والأمر به، وزعم أن إثباتَ إرادةٍ تقتضي محذورًا إن قال بقدمها، ومحذورًا إن قال بحدوثها.

وهنا اضطربتِ المعتزلةُ؛ فإنهم لا يقولون بإرادةٍ قديمةٍ؛ لامتناع صفةٍ قديمةٍ عندهم، ولا يقولون بتجدُّدِ صفةٍ له؛ لامتناع حُلولِ الحوادثِ عند أكثرهم مع تناقُضِهم؛ فصاروا حزبين:

البغداديون ـ وهم أشدُّ غُلُوًّا في البدعة في الصفات وفي القدر ـ نفوا حقيقة الإرادة، . . .

والبصريون. . . قالوا: تَحدثُ إرادةٌ لا في مَحلٍّ فلا إرادةَ، فالتزموا حدوثَ حادثٍ غير مراد، وقيامَ صفةٍ بغيرِ مَحلٍّ، وكلاهما عند العقلاء معلومُ الفسادِ بالبديهةِ.

كان جوابه: أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال، والنصُّ قد دلّ عليها والعقل أيضًا، فإذا أخذ الخصمُ ينازع في دَلالةِ النصِّ أو العقل، جعله مُسَفْسِطًا أو مُقَرْمِطًا، وهذا بعينه موجودٌ في الرحمةِ والمحبةِ؛ فإن خصومَهُ ينازعونه في دَلالةِ السمعِ والعقلِ عليها على الوجه القطعيِّ.

---

(١) «لم» ساقطة من المطبوع، وأثبتها من مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٠٠).

ثم يقال لخصومه: بم أثبتم أنه عليمٌ قديرٌ؟:

فما أثبتوه به من سمع وعقل، فبعَينِهِ تثبت الإرادةُ، وما عارضوا به من الشبه، عورضوا بمثله في العليم والقدير.

وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعاني وأنها تستلزِمُ الحُدوثَ أوِ التركيبَ والافتقارَ، كان الجوابُ ما قررناه في غير هذا الموضع؛ فإن ذلك لا يستلزمُ حدوثًا ولا تركيبًا مقتضيًا حاجةً إلى غيره.

ويعارَضُونَ أيضًا بما ينفي به أهلُ التعطيل الذاتَ منَ الشُّبَهِ الفاسدةِ، ويُلزَمُونَ بوجودِ الربِّ الخالقِ المعلومِ بالفطرة الخَلْقِيَّةِ، والضرورةِ العقليةِ، والقواطعِ العقليةِ[1]، واتفاقِ الأمم وغير ذلك من الدلائل، ثم يطالَبُونَ بوجودٍ من جنس ما نَعهَدُهُ، أو بوجود يعلمون كيفيته، فلا بد أن يفروا إلى إثباتِ ما لا تُشبِهُ حقيقتُهُ الحقائقَ، فالقولُ في سائر ما سمَّى ووَصَفَ به نفسَهُ، كالقول في نفسه ﷻ.

ونكتة هذا الكلام: أن غالبَ من نفى وأثبتَ شيئًا مما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة؛ لا بد أن يثبت الشيءَ لقيام المُقْتَضِي وانتفاء المانع، وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المُقْتَضِي، أو يتوقف إذا لم يكن له عنده المُقْتَضِي ولا مانع، فيُبين له أن المُقْتَضِي فيما نفاه قائم، كما أنه فيما أثبته قائم، إما من كل وجه، أو من وجه يجب به الإثباتُ، فإن كان المُقْتَضِي هناك حقًّا فكذلك هنا، وإلا فدرء ذاك المُقْتَضِي من جنس درء هذا.

وأما المانع؛ فيُبين أن المانع الذي تخيَّلَهُ فيما نفاه من جنس المانع الذي تخيّله فيما أثبته؛ فإذا كان ذلك المانعُ المستحيلُ موجودًا على التقديرينِ، لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر؛ فإنه إن كان حقًّا نفاهما، وإن كان باطلًا، لم يَنفِ واحدًا منهما؛ فعليه أن يسوِّيَ بين الأمرينِ في الإثباتِ والنفيِ، ولا سبيلَ إلى النفيِ؛ فتعينَ الإثباتُ.

(١) هكذا في المطبوع، ومجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٠٠)، ولعل الصواب: «النقلية»، والله أعلم.

فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئًا، وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئًا، أو يجب عليه إثباته.

فهذا يعطيك من حيث الجملةُ أن اللوازمَ التي يُدّعى أنها موجبة النفي خيالاتٌ غيرُ صحيحةٍ، وإن لم يُعرف فسادها على التفصيل، وأما من حيث التفصيلُ، فيُبين فسادُ المانع وقيامُ المُقتضِي، كما قُرر هذا غير مرة...

وأصل ذلك: أنهم أتوا بألفاظٍ ليست في الكتاب ولا في السُّنَّة، وهي ألفاظٌ مجمَلَةٌ، مثل: متحيز، ومحدود، وجسم، ومركب ونحو ذلك، ونَفَوْا مدلولَها، وجعلوا ذلك مقدمةً بينهم مُسلَّمَةً ومدلولًا عليها بنوع قياس، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلكٌ سَلَكُوه في إثباتِ حدوث العالم بحدوث الأعراض، أو إثباتِ إمكانِ الجسم بالتركيب من الأجزاء؛ فوجب طَردُ الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شَمِلَهُ هذا الدليلُ؛ إذِ الدليلُ القطعيُّ لا يقبل الترك لمعارِضٍ راجحٍ؛ فرأَوْا ذلك يُعَكِّر عليهم من جهة النصوص، ومن جهة العقل[1] من ناحيةٍ أخرى، فصاروا أحزابًا، تارة يُغَلِّبون القياسَ الأولَ ويدفعون ما عارَضَهُ، وهمُ المعتزلةُ، وتارة يُغَلِّبُون القياسَ الثانيَ ويدفعون الأولَ؛ كهشام بن الحَكَم الرافضيِّ[2]... وتارة يجمعون بين النصوصِ والقياسِ؛ بجمع يظهر فيه الإحالةُ والتناقضُ.

فما أعلم أحدًا من الخارجين عن الكتاب والسُّنَّة من جميع فرسان الكلام والفلسفة، إلا ولا بد أن يتناقَضَ، فيحيلُ ما أَوجَبَ نظيرَهُ، ويُوجِبُ ما أحال نظيرَهُ، إذ كلامُهم من عند غير الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

---

(١) في المطبوع: «النقل» وما أثبته من مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٠٤).

(٢) هشام بن الحكم الكوفي، أبو محمد الرافضي المبتدع، من المنظرين لمذهب الرافضة في الإمامة، برع في علم الكلام وهو من أوائل المشبهة، ألف الكثير، كان من خواص البرامكة، هلك في خلافة المأمون.

انظر ترجمته في: الفهرست لابن النديم ص: (٢٤٩)، سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٥٤٣)، لسان الميزان: (٦/ ١٩٤).

والصوابُ ما عليه أئمةُ الهُدَى، وهو أن يُوصَفَ الله بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ، لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين، أهل العلم والإيمان، والمعاني المفهومةُ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ لا تُرَدُّ بالشُّبهاتِ، فتكون من باب تحريفِ الكَلِمِ عن مواضعه، ولا يُعرَضُ عنها، فيكون من باب: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ لَمۡ يَخِرُّواْ عَلَيۡهَا صُمّٗا وَعُمۡيَانٗا﴾ [الفرقان: ٧٣] **ولا يُترَكُ تدبُّرُ القرآنِ، فيكون من باب الذين:** ﴿لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، فهذا أحد الوجهين، وهو مَنْعُ أن تكونَ هذه منَ المتشابهِ.

الوجه الثاني: أنه إذا قيل: هذه منَ المُتشابهِ أو كان فيها ما هو من المتشابه؛ كما نقل عن بعض الأئمة أنه سَمَّى بعضَ ما استدل به الجهميةُ متشابهًا، فيقالُ: الذي في القرآن أنه لا يعلَمُ تأويلَهُ إلا اللهُ: إما المتشابهُ وإما الكتابُ كُلُّه كما تقدم، ونفيُ علمِ تأويلِهِ ليس نفيَ علمِ معناه، كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة، وهذا الوجه قويٌّ؛ إن ثبت حديثُ ابن إسحاق في وفد نجرانَ أنهم احتجوا على النبي ﷺ بقوله: ﴿إِنَّآ﴾، و﴿نَحۡنُ﴾، ونحو ذلك، ويؤيده أيضًا أنه قد ثبت أن في القرآن متشابهًا، وهو ما يَحتَمِلُ معنَيينِ، وفي مسائل الصفاتِ ما هو من هذا البابِ، كما أن ذلك في مسائل المعاد أولَى، فإن نَفْيَ المشابهةِ[1] بينَ الله وبينَ خلقِهِ، أَعظَمُ من نَفْيِ المشابهةِ[1] بينَ موعودِ الجنةِ وموجودِ الدنيا.

وإنما نكتةُ الجوابِ هو ما قدمناه أولًا: **أن نَفْيَ علم التأويلِ ليس نفيًا لِعلم المَعْنَى**، ونزيده تقريرًا أن الله سبحانه يقول: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨]، وقال تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ١، ٢]، فأخبر أنه أنزله ليعقلوه، وأنه طلب تَذَكُّرَهم، وقال أيضًا: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١].

---

(١) في المطبوع: «المتشابه»، وما أثبته من مجموع الفتاوى: (١٣/٣٠٦).

فحَضَّ على تدبرِهِ وفِقهِهِ وعقله والتذكر به والتفكر فيه، ولم يستثن من ذلك شيئًا؛ بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه؛ مثل قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ومعلومٌ أن نَفْيَ الاختلافِ عنه لا يكونُ إلا بتدبره كُلِّه، وإلا فتدبرُ بعضِهِ لا يوجِبُ الحُكمَ بنفي مخالفةِ ما لم يُتَدَبر لما تُدُبِّرَ.

وقال عَلِيٌّ رضي الله عنه لَمَّا قيل له: هل تَرَكَ عندكم رسولُ الله ﷺ شيئًا؟ فقال: «لَا وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا فَهْمًا يُؤْتِيهِ اللهُ عَبْدًا فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ»[1]؛ فأخبر أن الفَهمَ فيه مختلف في الأمة، والفهم أخصُّ منَ العلمِ والحكم؛ قال الله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقال النبيُّ ﷺ: (**رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**)[2]، وقال: (**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**)[3].

وأيضًا، فالسلفُ منَ الصحابة والتابعينَ وسائرِ الأُمةِ، قد تكلموا في جميع نصوصِ القرآنِ، آياتِ الصفاتِ وغيرِها، وفَسَّرُوها بما يوافِقُ دَلالتَهَا، ورَوَوْا عنِ النبيِّ ﷺ أحاديثَ كثيرةً توافِقُ القرآنَ، وأئمةُ الصحابةِ في هذا أعظَمُ من غَيرِهم... ولو كان معاني هذه الآياتِ مَنفيًّا أو مسكوتًا عنه، لم يكن رَبَّانِيُّو الصحابةِ ـ أهلُ العلم بالكتاب والسُّنَّة ـ أكثرَ كلامًا فيه.

ثم إن الصحابة نقلوا عنِ النبيِّ ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة، ولم يذكر أحدٌ منهم عنه قَطُّ أنه امتنعَ من تفسيرِ آيةٍ.

---

(١) أخرج بنحوه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، برقم: (١١١).
والإمام أحمد في المسند: (١/ ٧٩)، وقال محققو المسند: «إسناده صحيح»: (٢/ ٣٦) (ط الرسالة).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، برقم: (١٧٤٠).
ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، برقم: (٤٣٥٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦١).

قال أبو عبد الرحمٰن السُّلَمِيُّ[١]: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن: عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات، لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العِلمِ والعَمَل، قالوا: فتعلمنا القرآنَ والعلمَ والعَمَلَ»[٢].

وكذلك الأئمةُ كانوا إذا سُئلوا عن شيءٍ من ذلك، لم ينفوا معناه؛ **بل يثبتون المعنَى وينفون الكيفيةَ**؛ كقول مالك بن أنس ـ لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فقال ـ: «الاستواء معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ»[٣]، وكذلك ربيعة[٤] قبله، وقد تلقى الناسُ هذا الكلامَ بالقَبولِ؛ فليس في أهل السُّنَّة من ينكره.

وقد بيَّن أن الاستواءَ معلومٌ، كما أن سائرَ ما أخبر به معلومٌ؛ ولكن الكيفيةَ لا تُعلَمُ، ولا يجوزُ السؤالُ عنها؛ لا يقال: كيف استَوَى؟ ولم يقل مالك: الكيفُ معدومٌ، وإنما قال: «الكيفُ مجهولٌ»، وهذا فيه نزاعٌ بين أصحابنا وغيرهم من أهل السُّنَّة، غير أن أكثرَهُم يقولون: لا تخطر كيفيتُهُ ببالٍ، ولا تَجرِي ماهيتُهُ في مقالٍ، ومنهم من يقول: ليسَ له كيفيةٌ، ولا ماهيةٌ.

فإن قيل: معنى قوله: «الاستواءُ معلومٌ»: أن وُرُودَ هذا اللفظِ في القرآنِ معلومٌ، كما قاله بعض أصحابنا، الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.

---

(١) عبد الله بن حبيب بن رُبيعة، أبو عبد الرحمٰن السُّلَمي، مقرئ الكوفة، من كبار التابعين، ولد في حياة النبي ﷺ، وتوفي سنة بضع وسبعين للهجرة.
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال للمزي: (١٤/ ٤٠٨)، معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ٥٢).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم: (٢٩٩٢٩)، وابن سعد في الطبقات الكبرى: (٦/ ١٧٢).

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٣٨).

(٤) تقدمت ترجمته، وتخريج أثره، **انظر**: ص: (٣٣٨).

قيل: هذا ضعيف؛ فإن هذا من باب تحصيل الحاصل؛ فإن السائل قد علم أن هذا موجودٌ في القرآن وقد تلا الآيةَ، وأيضًا: فَلَمْ يقل: ذِكرُ الاستواءِ في القرآنِ ولا إخبارُ الله بالاستواءِ، وإنما قال: الاستواءُ معلومٌ؛ فأخبر عن الاسم المفردِ أنه معلومٌ، لم يخبر عن الجملة، **وأيضًا**: فإنه قال: «والكيفُ مجهولٌ»، ولو أراد ذلك لقال: معنَى الاستواءِ مجهولٌ، أو تفسير الاستواء مجهولٌ، أو بيانُ الاستواءِ غيرُ معلوم، فلم يَنفِ إلا العِلمَ بكيفية الاستواءِ، لا العلم بنفس الاستواء، وهذا شأن جميع ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ. . .

وأيضًا: قد ثَبَتَ أن اتباعَ المتشابهِ ليس في خُصوصِ الصفاتِ؛ بل في صحيحِ البخاريِّ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعائشة: **(يا عَائِشَةُ، إِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ، فَاحْذَرِيهِمْ)**[(١)]، وهذا عامّ.

وقصة صَبيغِ بن عسل[(٢)] مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا[(٣)]. . .

. . . وهذا لأنهم رأوا أن غَرَضَ السائلِ ابتغاء الفتنة، لا الاسترشادُ والاستفهامُ؛ كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: **(إِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ)**، وكما قال تعالى: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ابْتِغَآءَ الْفِتْنَةِ﴾** [آل عمران: ٧]، فعاقبوهم على هذا القصد الفاسد، كالذي يعارضُ بينَ آياتِ القرآنِ، وقد نَهَى النبيُّ ﷺ عن ذلك، وقال: **(لَا تَضْرِبُوا**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة آل عمران، باب **﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾**، برقم: (٤٥٤٧).

(٢) صبيغ بن عسل، ويقال: ابن سهل، الحنظلي، صحابي، له إدراك، اتهمه عمر برأي الخوارج، للقصة المذكورة، وذُكر أنه تاب من ذلك.
انظر ترجمته وقصته في: مصنف عبد الرزاق: (١١/ ٤٢٦)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ٤٥٨).

(٣) أخرج قصته الدارمي في سننه، المقدمة، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سُنَّة، برقم: (١٤٤)، والآجري في الشريعة: (١/ ٤٨١)، برقم: (١٥٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة: (٤/ ٧٠١)، برقم: (١١٣٦)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (٢٣/ ٤١٠).

كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ)[١]، فإن ذلك يوقع الشَّكَّ في قلوبهم، ومع ابتغاء الفتنةِ ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله، فكان مقصودهم مذمومًا، ومطلوبهم متعذرًا؛ مثل أغلوطاتِ المسائل التي نهى رسولُ الله عنها[٢].

ومما يُبيّنُ الفرقَ بين المعنَى والتأويلِ: أن صَبِيغًا سأل عمر عن «الذارياتِ»، وليست منَ الصفاتِ، وقد تكلم الصحابةُ في تفسيرها... و«الذارياتُ»، و«الحاملاتُ»، و«الجارياتُ»، و«المُقَسِّمَاتُ» فيها اشتباهٌ؛ لأن اللفظَ يَحتَمِلُ الرياحَ والسحابَ والنجومَ والملائكةَ ويَحتَمِلُ غيرَ ذلك؛ إذ ليس في اللفظِ ذكرُ الموصوفِ، **والتأويلُ الذي لا يعلمه إلا الله هو**: أعيان الرياح، ومقاديرها، وصفاتها، ومتى تَهُبُّ، وأعيان السحاب، وما تَحمِلُهُ منَ الأمطارِ، ومتى ينزِلُ المطرُ، وكذلك في «الجارياتِ»، و«المُقَسِّمَاتِ»، فهذا لا يعلمه إلا الله.

وكذلك في قوله: ﴿أَنَا﴾، و﴿نَحْنُ﴾، ونَحوِهما من أسماء الله التي فيها معنى الجمع، كما اتبعه النصارى، فإن معناه معلومٌ، وهو الله سبحانه؛ لكن اسم الجمع يدلُّ على تعدُّدِ المعاني، بمنزلة الأسماء المتعددة؛ مثل: العليم والقدير والسميع والبصير، فإن المسمَّى واحدٌ، ومعاني الأسماء متعددة، فهكذا الاسم الذي لفظه الجمع.

وأما التأويل الذي اختصَّ الله به؛ فحقيقةُ ذاته وصفاته؛ كما قال مالك: «والكيفُ مجهولٌ»؛ فإذا قالوا: ما حقيقةُ عِلمِهِ، وقدرتِهِ، وسَمعِهِ، وبصرِهِ، قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب في القدر برقم: (٨٥)، وقال عنه الألباني: «حسن صحيح».

(٢) يشير إلى حديث: (**نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الغُلُوطَاتِ**)، أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا برقم: (٣٦٥٦)، وضعف إسناده الألباني كما في تخريج أحاديث مشكاة المصابيح: (١/ ٨١).
وأخرجه الإمام أحمد في المسند: (٥/ ٤٣٥)، وقال محققو المسند: «إسناده ضعيف»: (٣٩/ ٩١ ـ ٩٢) (ط الرسالة).

وما أَحسَنَ ما يعاد التأويل إلى القرآن كله.

فإن قيل: فقد قال النبيُّ ﷺ لابن عباس: (**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**)(١).

قيل: أما تأويل الأمر والنهي، فذاك يَعلَمُهُ، واللامُ هنا للتأويل المعهودِ، لم يقل: تأويل كل القرآنِ، **فالتأويلُ المنفيُّ هو تأويلُ الأخبارِ التي لا يعلمُ حقيقةَ مَخبَرِهَا إلا الله، والتأويلُ المعلومُ هو الأمرُ الذي يعلم العبادُ تأويلَهُ**، وهذا كقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩]، فإن المرادَ تأويلُ الخبرِ الذي أخبر فيه عنِ المستقبَلِ، فإنه هو الذي يُنتظر ويأتي، ولَمَّا يأتهم، وأما تأويل الأمرِ والنهيِ، فذاكَ في الأمر، وتأويلُ الخبرِ عن الله وعمّن مضى إن أدخل في التأويل لا ينتظر، والله سبحانه أعلم وبه التوفيق»(٢).

هذه خاتمةُ المناقشةِ المفصَّلةِ التي انبرى لها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفنيد قولِ مَن يجعلُ نصوصَ الأسماءِ والصفاتِ منَ المتشابهِ الذي لا يعلمه إلا الله، وحاول عابثًا إلصاقَ هذه التهمةِ بمذهبِ السلفِ الصالحِ رحمهم الله، وهم عنها بَرَاءٌ.

وهذه بعضُ أوجُهِ الردِّ التي ذكرها شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إبطالِ منهجِ هؤلاء الصفاتيةِ بمختلِفِ فِرَقِهم من كُلابيةٍ وأشاعرةٍ وماتريديةٍ ومَن وافقهم في باب الصفاتِ، ويظهر من خلالها التناقُضُ الواضحُ الذي يَلزَمُهم ولا مَفَرَّ لهم ولا خَلاصَ منه؛ فإن إثباتَ الأسماءِ الحسنى مع نَفيِ معاني بعضِها وإثباتِ معاني بعضِها تناقضٌ بيّنٌ، وإبطالُ أصولِهِمُ التي استندوا عليها في نفيِ ما نفوه من صفات الله ﷻ ـ: هو السبيلُ إلى نَقضِ هذا الباطلِ الذي

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٨٨٣).

(٢) الإكليل في المتشابه والتأويل ص: (٣٢ ـ ٥٥).

أقاموا عليه مُعتقدَهم في أسماء الله ﷿، فإن أسماء الله ﷿ أسماءٌ حُسنى يَدُلُّ كلُّ اسمٍ منها على الصفةِ التي اشْتُقَّ منها، وقد يدلُّ في كثير من الأحيان على مجموعةٍ من صفاتٍ ومعاني العظمةِ والجلالِ، ولا فَرْقَ صحيحٌ معتبرٌ بينَ اسم واسم.

وقبل أن أَختِمَ جهودَ شيخِ الإسلام ﵀ في الردّ على هؤلاء النفاة بمختلِفِ أصنافِهم، أنقُلُ هنا كلامًا له فيه بيانُ حُكمِهِ على هذه المذاهب من خلال الأقوالِ التي قالوا بها في هذا الباب، حتى يتبين للقارئ الكريم أن الباطل وإن كان جميعًا يَشمَلُهُ اسمُ الباطلِ، إلا أنه ليس على درجةٍ واحدةٍ، وهذا منَ الإنصافِ الذي يقوم عليه معتقَدُ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ في حكمهم على الطوائفِ والفِرَقِ التي جانبتِ الصوابَ في أبواب الاعتقاد، وهو مستمَدٌّ منَ النصوصِ الشرعيةِ الدالةِ على أن أهل الوعيدِ منَ البشرِ ليسوا على منزلة واحدةٍ في العذابِ يومَ القيامةِ، وأن الكفر درجاتٌ، كما أن البدعَ درجاتٌ، والله ﷿ قد فرّق بينَ أهل هذه المنازلِ باختلافِ غِلَظِ كُفرهم وانحرافهم، وبحَسَبِ بُعدِهم عن الحق وقربهم منه.

قال شيخ الإسلام ﵀: «والتحقيقُ: أن **التجهُّمَ المحضَ** ـ وهو نفي الأسماء والصفات، كما يُحكى عن جهم والغالية من الملاحدة ونحوهم؛ من نفى أسماء الله الحسنى ـ: كفرٌ بيّن، مخالفٌ لما عُلِمَ بالاضطرارِ من دين الرسول.

وأما نفي الصفات مع إثبات الأسماء؛ كقول المعتزلة فهو دون هذا؛ لكنه عظيم أيضًا.

وأما مَن أثبتَ الصفاتِ المعلوماتِ بالعقل والسمع، وإنما نازع في قيام الأمور الاختيارية به؛ كابن كُلَّاب ومن اتبعه، فهؤلاء ليسوا جهمية؛ بل وافقوا جهمًا في بعض قوله، وإن كانوا خالفوه في بعضه، وهؤلاء من أقرب الطوائف إلى السلف وأهل السُّنَّة والحديث»(١).

---

(١) النبوات: (١/٥٧٨ ـ ٥٧٩).

وفي ختام إيراد جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان مذاهب النفاة لأسماء الله الحسنى بمختلف أصنافهم، وبمختلف درجاتهم في النفي والتعطيل، وردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كل طائفة أو مذهب بمفرده ـ: أحببتُ أن أُشيرَ هنا إلى أنني وقفت لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على نصوصٍ عديدةٍ تتضمن الردَّ على هذه الطوائف عمومًا، أو مما يندرج تحت ردود بعضها على بعض في موضع واحد، يصعب الفصل بينها بإيراد ما يتعلق بكل طائفة على حِدَةٍ، الأمر الذي قد يؤدي إلى حصول لبس في ذهن القارئ؛ مع ملاحظة أن مضمونَ الردّ والأوجُهِ التي أشار إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه النصوص قد سَبَقَ إيرادُهُ في أثناء المطالب المشتملة على الرد عليهم، وحتى لا أثقل الرسالة بتكرار هذه النصوص عند الكلام على كل طائفة؛ رأيتُ أن أُشيرَ إلى مواضِعِها هنا؛ حتى يستفيدَ منها من أراد الاستزادة من القراء الكرام، وفي نفس الوقت من أراد أن يحصل على رَدٍّ جامع في موضع واحد على هذه المذاهب الباطلة؛ التي اشتركت في نفي أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ أو بعضها، أو نفي معانيها أو نفي معاني بعضها، والله الموفق للصواب[1].

---

(١) **انظر**: الصفدية: (٢/ ٣٤ ـ ٣٦)، مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٧، ٥١٤ ـ ٥١٥)، (٨/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، الرد على المنطقيين ص: (١٥٥ ـ ١٥٦)، مسألة في تأويل الآيات وإمرار أحاديث الصفات كما جاءت، ضمن جامع المسائل: (٣/ ١٧٤ ـ ١٧٩)، شرح حديث النزول ص: (١١١ ـ ١١٣، ١١٩ ـ ١٢٤)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣، ٢١٣ ـ ٢١٤)، الفرقان بين الحق والباطل ص: (١٩٦ ـ ١٩٧)، درء تعارض العقل والنقل: (١/ ١٦ ـ ١٧، ٢٤٣)، التدمرية ص: (١٦ ـ ١٨، ١٣٤ ـ ١٣٦)، بيان تلبيس الجهمية: (١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، (٥/ ٢٨٢ ـ ٢٩٢، ٣٨١ ـ ٣٩٦)، (٨/ ١٥ ـ ١٨)، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية ص: (١٣٧ ـ ١٣٩)، الفتوى الحموية ص: (١٩٦ ـ ٢٠٠، ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ٢٧٢)، الردّ على الشاذلي في حزبيه ص: (٢١٢ ـ ٢٢١).

ونختم ذلك بقول جامع لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أصل ضلال هؤلاء جميعًا؛ مما أداهم إلى الوقوع في إنكار ما أثبته الله عَزَّ وَجَلَّ لنفسه فمقل ومستكثر: «ولكنهم (الفلاسفة والمتكلمون) استسلفوا مقدماتٍ باطلةً، ظنوها عقليةً، واحتاجوا إلى القول بلوازمها؛ فألجأهم ذلك إلى الأقوال الباطلةِ المخالفةِ لصريحِ المعقولِ، وصحيحِ المنقولِ، مع أنها من أعظم الفرية على رب العالمين، وأعظم الجهل بما هو عليه سبحانه من نعوت الكمال، دع ما في ذلك من تكذيب رُسلِهِ، والإلحادِ في أسمائه وآياته»اهـ، درء تعارض العقل والنقل: (١٠/ ٨٣). =

المطلب الخامس

جهوده في الرد على الصوفية

تقدم معنا في التمهيد لهذه الرسالة الإشارةُ إلى أن من جُملةِ المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى ـ: مبتدعةُ الصوفيةِ، ومخالفتهم لم تتعلق بإثبات الأسماء الحسنى أو نفيها كما هو الشأن مع مذاهب النفاة، بل مخالفتهم من جهة تعيينِ أسماء الله الحسنى، وذلك بغُلُوِّهِم وتوسعهم في تعيينها من غير استناد إلى أدلة شرعية من القرآن الكريم أو السُّنَّة النبوية الصحيحة(١).

كما أن مخالفتهم وقعت من جهة أخرى، تناولها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بالبحث والإيضاح، والردّ على ضلالهم فيها؛ وهي:

تقريراته لفساد الذِّكر بالاسم المفرد مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا:

من المباحثِ التي تطرق إليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في العديد من مؤلفاته، تقريرُهُ لفسادِ ما عليه طوائفُ عدةٌ منَ الصوفيةِ؛ من ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ بالاسم المفرَدِ مُظهَرًا أو مُضْمَرًا(٢)، وقد حَظِيت هذه القضيةُ بعنايةِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في بسطها وتوضيحها؛ من باب التصدي للانحرافات التي وقعت في هذا الباب، ومن تقريراته في ذلك قوله: «إن أفضل الذكر:

= وقال رَحِمَهُ اللهُ في نفس السياق: «إن الضلال والتهوك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتابَ الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا ﷺ من البينات والهدى، وتركهم البحثَ عن طريقة السابقين والتابعين، والتماسِهم علمَ معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه، وبشهادة الأمة على ذلك وبدلالات كثيرة» اهـ، الفتوى الحموية ص: (٢٠١).

(١) **انظر**: ص: (٤٩) من هذه الرسالة.

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ممثلًا للنوعين: «فأما الاسم المفرد مُظْهَرًا؛ مثل: «الله»، «الله»، أو مُضمَرًا؛ مثل: «هو»، «هو» ـ: فهذا ليس بمشروع في كتاب ولا سُنَّة، ولا هو مأثور أيضًا عن أحد من سلف الأمة، ولا عن أعيان الأمة المقتدى بهم، وإنما لهج به قوم من ضُلَّال المتأخرينَ» اهـ، مجموع الفتاوى: (١٠/٥٥٦).

«لا إلـه إلا الله»؛ كما رواه الترمذيُّ وابن أبي الدنيا[١] وغيرهما، مرفوعًا إلى النبي أنه قال: (**أَفْضَلُ الذِّكْرِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الحَمْدُ للهِ**)[٢]، وفي الموطأ وغيره، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز[٣] أن النبيَّ ﷺ قال: (**أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**)[٤].

ومن زعم أن هذا ذِكرُ العامَّةِ، وأن ذِكرَ الخاصَّةِ هو الاسمُ المفردُ، وذِكرَ خاصَّةِ الخاصَّةِ هو الاسمُ المضمَرُ[٥] ـ: فهم ضَالُّون غالطون»[٦].

---

(١) عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا القرشي مولاهم، البغدادي المؤدب، صاحب التصانيف السائرة، ذات الفوائد الغزيرة، والنوادر الكثيرة، وبخاصة في الزهد والرقائق، توفي سنة: ٢٨١هـ.
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٠/ ٨٩)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٩٧).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب أن دعوة المسلم مستجابة، برقم: (٣٣٨٣).
وابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، برقم: (٣٨٠٠)، وقال الألباني: «حسن».
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر»، برقم: (١٠٣).

(٣) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٨٣).

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ مرسلًا، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الدعاء، برقم: (٥٠٠).
وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب في الدعاء يوم عرفة، برقم: (٣٥٨٥)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وحسنه الألباني، **وانظر**: تخريجه بالتفصيل في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (١٥٠٣).

(٥) نسب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ هذا القول إلى أبي حامد الغزالي؛ كما في رسالة العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٣٩٦)، وعقب ـ بعد أن نسب هذه الطريقة إليه ـ بقوله: «وأما أبو حامد وأمثاله ممن أَمَروا بهذه الطريقة، فلم يكونوا يظنون أنها تُفضِي إلى الكفر؛ لكن ينبغي أن يُعرَفَ أن البدعَ بريدُ الكفرِ، ولكن أمروا المريد أن يفرغ قلبه من كل شيء، حتى قد يأمرونه أن يقعد في مكان مظلم ويغطيَ رأسَهُ ويقولَ: الله، الله، وهم يعتقدون أنه إذا فَرَّغَ قلبَهُ، استعد بذلك، فينزل على قلبه من المعرفة ما هو المطلوب؛ بل قد يقولون: إنه يحصل له من جنس ما يحصل للأنبياء، ومنهم من يزعم أنه حصل له أكثرُ مما حصل للأنبياء، وأبو حامد يُكثر من مدح هذه الطريقة في الإحياء وغيره، كما أنه يبالغ في مدح الزهد، وهذا من بقايا الفلسفة عليه». اهـ، رسالة العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٦) العبودية ص: (١٩٩ ـ ٢٠١).

ثم شرع في الردّ عليهم فيما احتجوا به من شبه، وذَكَرَ أوجُهًا أخرى في إبطال مذهبهم، فقال - في تفنيد شبهتهم الرئيسة -: «واحتجاج بعضهم على ذلك بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، من أبين غلط هؤلاء؛ فإن الاسمَ «الله» مذكورٌ في الأمرِ بجواب الاستفهام في الآية قبله؛ وهو قوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ أي: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، فالاسم «الله» مبتدأ، وخبره قد دلَّ عليه الاستفهامُ، كما في نظائر ذلك، تقول: مَن جاره؟ فيقول: زيد.

وأما الاسم المفرد مُظهَرًا أو مُضمَرًا، فليس بكلام تامٍّ، ولا جملةٍ مفيدةٍ، ولا يتعلَّقُ به إيمانٌ ولا كُفرٌ، ولا أمرٌ ولا نهيٌ، ولم يذكر ذلك أحدٌ من سَلَفِ الأُمةِ، ولا شرع ذلك رسولُ الله ﷺ، ولا يُعطي القلب بنفسه معرفةً مفيدةً، ولا حالًا نافعًا، وإنما يعطيه تصورًا مطلقًا، لا يُحكم عليه بنفي ولا إثباتٍ؛ فإن لم يقترن به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه، وإلا لم يكن فيه فائدةٌ، والشريعةُ إنما تَشرَعُ مِنَ الأذكارِ ما يفيد بنفسِهِ، لا ما تكون الفائدة حاصلةً بغيرِهِ»[(١)].

ولم يَفُتْ شيخَ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الإشارةُ إلى العواقبِ الخطيرةِ التي وقع فيها من حافَظَ على مثل هذا الذكر بالاسم المفرد؛ فقال: «وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكر في فنون من الإلحاد، وأنواعٍ من الاتحاد، كما قد بسط في غير هذا الموضع»[(٢)].

ثم استأنف الردَّ على شُبَهِهم مفندًا شبهة أخرى قائلًا: «وما يُذكر عن بعض الشيوخ؛ من أنه قال: «أخافُ أن أموتَ بين النفيِ والإثباتِ»[(٣)]، حالُ

---

(١) العبودية ص: (٢٠١ ـ ٢٠٢). (٢) المصدر السابق ص: (٢٠٢).

(٣) قال ابن عربي في الفتوحات المكية: (٥/ ١٢٤ ـ ١٢٥): «دخلت على شيخنا أبي العباس العريني من أهل العليا (منطقة تقع غرب الأندلس)، وكان مستهترًا بذكر الاسم المفرد =

لا يُقتدى فيها بصاحبها؛ فإن في ذلك من الغلط ما لا خفاء به؛ إذ لو مات العبد في هذه الحال، لم يَمُتْ إلا على ما قَصَدَهُ ونَوَاهُ؛ **إذِ الأعمالُ بالنيات**.

وقد ثبت أن النبيَّ ﷺ: (**أَمَرَ بِتَلْقِينِ المَيِّتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**)[1]، وقال: (**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، دَخَلَ الجَنَّةَ**)[2]، ولو كان ما ذكره محذورًا، لم يُلقَّنِ الميِّتُ كَلمةً يُخافُ أن يموتَ في أثنائها موتًا غيرَ محمودٍ؛ بل كان يُلقَّنُ ما اختاره من ذكر الاسم المفرد.

والذكر بالاسم المُضمَرِ المفرَدِ أبعدُ عنِ السُّنَّة، وأدخلُ في البدعةِ[3]، وأقربُ إلى ضلالِ الشيطان؛ فإن مَن قال: يا هو، أو: هو هو، ونحو ذلك، لم يكنِ الضميرُ عائدًا إلا إلى ما يُصَوِّرُه قَلبُهُ، والقلبُ قد يَهتَدِي وقد يَضِلُّ»[4].

وأتبعَ ذلك بإبطالِ شُبهةٍ أخرى ادَّعَاها أحدُ أكابرهم ومُقدَّمِيهم؛ وهو ابن عربي الملحد؛ فقال ـ في بيانها والردّ عليها ـ: «وقد صَنَّفَ صاحِبُ الفصوصِ كتابًا سَمَّاهُ: «كتابَ الهُوَ»[5]، وزعم بعضُهم أن قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ

= «الله» لا يزيد عليه شيئًا، قلت له: يا سيدي لِمَ لا تقول: لا إلـٰه إلا الله؟ فقال لي: يا ولدي الأنفاسُ بيدِ اللهِ، ما هي بيدي، فأخاف أن يقبض الله روحي عندما أقول: «لا»، أو «لا إله»، فأقبض في وحشة النفي».اهـ، وشيخه هذا لم أقف له على ترجمة.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى «لا إلـٰه إلا الله»، برقم: (٢١٢٠)، بلفظ: (**لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا، كتاب الجنائز، باب ومن كان آخر كلامه لا إلـٰه إلا الله.
وأخرجه الإمام أحمد في المسند: (٥/ ٢٣٣)، وقال محققو المسند: «حديث صحيح»: (٣٦/ ٣٦٣) (ط الرسالة).
وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في التلقين، برقم: (٣١١٦)، وقال الألباني: «صحيح».

(٣) بل صرح شيخ الإسلام بأنه بدعة في الشرع وخطأ في القول واللغة، **انظر**: رسالة العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٣٩٦)، الرد على المنطقيين ص: (٣٥)، مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٥٦، ٥٦٧).

(٤) العبودية ص: (٢٠٢ ـ ٢٠٤).

(٥) طبع الكتاب قديمًا ضمن رسائل ابن عربي، في حيدر آباد بالهند، على أنه كتاب «الهو»، =

تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ **معناه**: وما يعلم تأويل هذا الاسم الذي هو «الهو».

وإن كان مما اتفق المسلمون؛ بل العقلاء على أنه من أبين الباطل؛ فقد يظن ذلك من يظنه من هؤلاء؛ حتى قلت مرة ـ لبعض من قال شيئًا من ذلك ـ: لو كان هذا كما قلته، لكُتِبَتِ الآيةُ: وما يعلم تأويلَ «هو» منفصِلَةً[(١)]»[(٢)].

ثم عاد شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى بسط القول في الردّ على شبهتهم الأولى الرئيسيةِ لهم في هذا الباب، مستدِلًا بأدلةٍ كثيرةٍ منَ الكتاب والسُّنَّة واللغة على بطلانها، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم كثيرًا ما يذكر بعض الشيوخ أنه يحتج على قول القائل: «الله» بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد، وهذا غلطٌ باتفاق أهل العلم؛ فإن قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾؛ **معناه**: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، وهو جوابٌ لقوله: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩١]؛

= والصحيح أنه كتاب «الباء»، وطبع مرة أخرى ضمن رسائل ابن عربي، من غير معلومات، وقد ذكره ابن عربي في الفتوحات المكية: (٣/ ٣٤٠)، فقال: «ولنا جزء في هذه الأسماء المضمرات، سميناه كتاب «الهو»، وهو جزء حسن، بالغنا فيه في هذه الأسماء المضمرة».اهـ، وعند اطلاعي على الكتاب، لم أجد فيه منَ الحسن الذي وصفه به مؤلفه؛ بل فيه ما فيه من المبالغة في أنواع الكفر والإلحاد في أسماء الله تعالى ما يجلّ المقام عن ذكره.

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأغرب من هذا ما قاله لي مرةً شخصٌ من هؤلاء الغالطين في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قال: المعنى: وما يعلم تأويل «هو»؛ أي: اسم «هو» الذي يقال فيه: «هو هو»، وصنف ابن عربي كتابًا في «الهو»، فقلت له ـ وأنا إذ ذاك صغير جدًّا ـ: لو كان كما تقول؛ لكُتِبَتْ في المصحفِ مفصولةً: «تأويل هو»، ولم تكتب موصولة، وهذا الكلام الذي قاله هذا معلومُ الفسادِ بالاضطرارِ، وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسُّنَّة».اهـ، مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٦٠).

(٢) العبودية ص: (٢٠٤ ـ ٢٠٥).

أي: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، رد بذلك قول من قال: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، فقال: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾، ثم قال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ أنزله، ثم ذر هؤلاء المكذبين في خوضهم يلعبون[(١)].

ومما يبين ما تقدم، ما ذكره سيبويه[(٢)] وغيرُهُ من أئمةِ النحوِ، أن العربَ يحكون بالقول ما كان كلامًا، لا يحكون به ما كان قولًا، فالقولُ لا يُحكَى به إلا كلامٌ تامٌّ، أو جملةٌ اسمية أو فعليةٌ؛ ولهذا يكسرون «إن» إذا جاءت بعد القول[(٣)]، فالقول لا يُحكى به اسمٌ، والله تعالى لا يأمر أحدًا بذكر اسم مفرد، ولا شَرَعَ للمسلمينَ اسمًا مفردًا مجردًا، والاسمُ المجردُ لا يفيدُ شيئًا من الإيمان باتفاق أهل الإسلام، ولا يُؤمَرُ به في شيءٍ مِنَ العباداتِ، ولا في شيءٍ مِنَ المخاطبات...

وما في القرآن من قوله: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] وقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥] وقوله: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، ونحو ذلك ـ: لا يقتضي ذِكرَهُ مفردًا؛ بل في السنن أنه لمَّا نزل قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾، قال: (**اِجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُم**)، ولمَّا نزل قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾، قال: (**اِجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ**)[(٤)]:

فشرع لهم أن يقولوا في الركوع: «سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيم»، وفي السجود: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى»، وفي الصحيح: (**أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي**

(١) هذا التفسير مروي عن ابن عباس ﵄، **انظر**: تفسير القرآن العظيم: (٢/١٤٨)، **وانظر**: تعليق الإمام ابن كثير، وجامع البيان: (٧/ ٢٧٠).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه.

(٣) **انظر**: الكتاب لسيبويه: (٣/١٢٢، ١٤٢ ـ ١٤٣، ٣٣٠)، الأصول في النحو لابن السراج: (١/٢٦٣)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (١/٣٥٣)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: (١/٤٩٨).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٣٠٢).

رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَفِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى»[١]، وهذا هو معنى قوله: (**اِجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ، وَسُجُودِكُمْ**)، باتفاق المسلمين.

فتسبيح اسم ربه الأعلى، وذكر اسم ربه ونحو ذلك، هو بالكلام التامِّ المفيد؛ كما في الصحيح عنه أنه قال: (**أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ، وَهُنَّ مِنَ الْقُرْآنِ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ**)[٢]، وفي الصحيح عنه أنه قال: (**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَٰنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**)[٣]، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: (**مَنْ قَالَ فِي يَوْمِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ، إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ؛ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَالَ فِي يَوْمِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ**)[٤] . . .

ومثل هذه الأحاديث كثيرٌ في أنواع ما يُقال من الذكر والدعاء.

وكذلك ما في القرآن؛ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، برقم: (١٨١١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ: «أحب» بدل «أفضل»، كتاب الآداب، باب كراهية التسمية بالأسماء القبيحة، برقم: (٥٥٦٦).
وأخرجه بلفظه البخاري في صحيحه معلقًا، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم، فصلى أو قرأ أو سبح أو كبر أو حمد أو هلل، فهو على نيته.

(٣) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٢).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، برقم: (٦٧٨٣).
وبلفظ مقارب البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، برقم: (٣٢٩٣).

[المائدة: ٤]، إنما هو قول: بسم الله، وهذا جملة تامة، إما اسمية على أظهر قولي النحاة، أو فعلية، والتقدير: ذَبحِي باسم الله، أو أَذبَحُ باسم الله، وكذلك قولُ القارئ: «بسم الله الرحمٰن الرحيم»؛ فتقديره: قراءتي بسم الله، أو: أقرأ بسم الله.

ومن الناس من يُضمِرُ في مثل هذا: ابتدائي بسم الله، أوِ: ابتدأتُ بسم الله، والأول أحسَنُ؛ لأن الفعلَ كُلَّهُ مفعول بسم الله، ليس مجرد ابتدائه، كما أظهر المُضمَر في قوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وفي قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، وفي قول النبي ﷺ: **(مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَن لَّمْ يَكُنْ ذَبَحَ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ)**[١]، ومن هذا الباب قولُ النبيِّ ﷺ في الحديث الصحيح لربيبه عمرَ بنِ أبي سَلَمَةَ[٢]: **(يَا غُلَامُ: سَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ)**[٣].

فالمراد أن يقول: «بسم الله»، ليس المراد أن يذكر الاسم مجردًا.

وكذلك قوله في الحديث الصحيح لعَدِيِّ بنِ حاتِم[٤]: **(إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ المُعَلَّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ، فَكُلْ)**[٥]، وكذلك قولُه ﷺ: **(إِذَا دَخَلَ**

---

(١) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٧٨٥).

(٢) عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، أبو حفص القرشي، ربيب النبي ﷺ، ابن أم سلمة أم المؤمنين ﵂، ولد بالحبشة، وتوفي بالمدينة سنة: ٨٣هـ، روى جملة من الأحاديث.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٣/ ٤٠٦)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٥٩٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، برقم: (٥٣٧٦).

ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، برقم: (٥٢٣٧).

(٤) تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٦٥٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب صيد المعراض، برقم: (٥٤٧٦).

ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة، برقم: (٤٩٤٩).

الرَّجُلُ مَنْزِلَهُ، فَذَكَرَ اسْمَ اللهَ عِنْدَ دُخُولِهِ، وَعِنْدَ خُرُوجِهِ، وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ، وَلَا عَشَاءَ)[١]،،، وأمثال ذلك كثير.

وكذلك ما شُرع للمسلمين في صلاتهم وأذانهم وحَجِّهم وأعيادهم؛ من ذِكرِ الله تعالى ـ: إنما هو بالجملة التامة:

كقول المؤذن: «اللهُ أكبَرُ، اللهُ أكبَرُ، أَشهدُ أن لا إلـه إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله»، وقولُ المُصَلي: «الله أكبر، سُبحانَ ربي العظيم، سُبحانَ ربي الأَعلَى، سَمِعَ الله لمن حَمِدَهُ، ربنا ولك الحَمْدُ، التحياتُ لله»، وقول المُلَبِّي: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ»، وأمثال ذلك.

فجميعُ ما شَرَعَهُ الله منَ الذكر إنما هو كلامٌ تامٌّ، لا اسمٌ مفردٌ، لا مُظهَرٌ، ولا مُضمَرٌ، وهذا هو الذي يسمى في اللغة كلمةً؛ كقوله: **(كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ)**[٢]، وقوله: **(أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ**[٣]**: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ)**[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وأمثال ذلك مما استُعمِلَ فيه لفظُ: «الكلمة» في الكتاب والسُّنَّة؛ بل وسائرِ كلامِ العربِ، فإنما يُرادُ به الجملةُ التامَّةُ، كما كانوا يستعملون الحرفَ في الاسم؛ فيقولون: هذا حرفٌ غريبٌ؛ **أي**: لفظ الاسم غريب.

وقَسَمَ سيبويه الكلامَ إلى: اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ جاء لمعنًى، ليس باسم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، برقم: (٥٢٣٠).

(٢) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٢٠٢).

(٣) لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أحد الشعراء المعلقات، تقدمت ترجمته، **انظر**: ص: (٥٥٠).

(٤) تقدم تخريجه، **انظر**: ص: (٥٥٠).

وفعل[١]، وكل من هذه الأقسام يُسمَّى حَرْفًا؛ لكن خاصَّةَ الثالثِ أنه حرف جاء لمعنًى، ليس باسم ولا فعلٍ...

... ومنهم مَن يجعل لفظ «الكلمة» في اللغة لفظًا مشتركًا بين الاسم مثلًا، وبين الجُملةِ، ولا يُعرَفُ في صريحِ اللغة من لفظ الكلمة إلا الجملة التامة»[٢].

وختم ردّه عليه بتلخيصٍ بديعٍ لمقاصده؛ فقال: «**والمَقصودُ هنا أن المشروعَ في ذِكرِ اللهِ سُبحانَهُ، هو ذِكرُهُ بجملةٍ تامَّةٍ**، وهو المسمى بالكلام، والواحد منه بالكلمة، وهو الذي ينفع القلوبَ، ويَحصُلُ به الثوابُ والأجرُ، والقربُ إلى الله ومعرفتُهُ، ومحبتُهُ وخشيتُهُ، وغيرُ ذلك منَ المطالبِ العالية، والمقاصدِ الساميةِ، **وأما الاقتصارُ على الاسمِ المفرَدِ مُظهَرًا أو مُضمَرًا، فلا أَصلَ له، فضلًا عن أن يكونَ من ذِكرِ الخاصَّةِ والعارفين؛ بل هو وسيلة إلى أنواعٍ منَ البدعِ والضَّلالاتِ، وذريعةٌ إلى تصوراتٍ وأحوالٍ فاسدةٍ من أحوال أهلِ الإلحاد، وأهلِ الاتحاد**»[٣].

وقال ـ في موضع آخر، بعد أن ساق معظم الأوجه السابقة في الرد على من قال بمشروعية الذكر بالاسم المفرد، أغلبها في الاسم المفرد المُظهَر، قال رَحِمَهُ اللهُ ـ: «فثبت بما ذكرناه أن ذكر الاسمِ المجردِ ليس مُستَحبًّا، فضلًا عن أن يكونَ هو ذِكرَ الخاصَّةِ.

وأبعدُ من ذلك ذِكرُ الاسمِ المُضمَرِ؛ وهو: «هو»؛ فإن هذا بنفسه

---

(١) **انظر**: الكتاب لسيبويه: (١/ ١٢)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٥٧ ـ ١٥٨)، مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٠٣ ـ ١٠٥، ١٠٧ ـ ١٠٨)، الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ص: (١٥١ ـ ١٥٢، ١٧٨ ـ ١٧٩)، الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦١)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) العبودية ص: (٢٠٥ ـ ٢١٩)، مع تصرف قليل بالحذف فقط.

(٣) المصدر السابق ص: (٢١٩ ـ ٢٢٠)، **وانظر** للاستزادة: رسالة العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٠/ ٣٩٦ ـ ٣٩٨)، درء تعارض العقل والنقل: (٨/ ٥٣٥)، الرد على المنطقيين ص: (٣٥ ـ ٣٦).

لا يدل على معيّن، وإنما هو بحَسَبِ ما يفسره من مذكورٍ أو معلوم، فيبقى معناه بحَسَبِ قَصدِ المتكلمِ ونيته؛ ولهذا قد يَذكُرُ به مَن يَعتقِدُ أن الحقَّ الوجودُ المطلَقُ، وقد يقول: «لا هو إلا هو»، ويَسرِي قلبُهُ في وَحدةِ الوجودِ، ومذهبِ فرعونَ، والإسماعيليةِ، وزنادقةِ هؤلاء المتصوفةِ المتأخرينَ؛ بحيث يكون قوله: «هو»، كقوله: «وجوده»، وقد يعني بقوله: «لا هو إلا هو»؛ أي: أنه هو الوجودُ، وأنَّه ما ثَمَّ خَلقٌ أَصْلًا، وأن الربَّ والعبدَ والحقَّ والخلقَ شيءٌ واحد؛ كما بينتُهُ من مذهبِ الاتحاديةِ في غير هذا الموضعِ»[1].

* * *

(١) مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٦٥).

المبحث الثالث

جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحُسنى

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: جهوده في بيان أنواعِ الإلحادِ في أسماء الله ﷻ.
- المطلب الثاني: جهوده في التصدِّي للإلحادِ في أسماء الله الحُسنى بأنواعه.

المطلب الأول

جهوده في بيان أنواع الإلحاد في أسماء الله ﷻ

يعدّ موضوعُ الإلحاد في أسماء الله ﷻ من أبرز المواضيع المتعلقة بباب الأسماء الحسنى، والتي يَحسُنُ خَتمُ المباحثِ المتعلقةِ بها بجمع جهودِ شيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتقريراته في هذا الجانب، الذي مَن سَلِمَ منَ الوقوع فيه، سَلِمَ له مُعتقَدُهُ في باب الأسماء الحسنى، وسَلِمَ له ما سبق من تقريراتِ شيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان منهج أهل السُّنَّة في هذا الباب والأحكام المتعلقة بها، والمعاني التي استنبطها من أسماء الله ﷻ، وسَلِمَ منَ الوقوعِ فيما وقعتْ فيه الطوائفُ الضالَّةُ في هذا البابِ، فكان من المناسبِ خَتمُ هذه الجهودِ والتقريراتِ ببيانِ ما يتعلق بجانبِ الإلحادِ في أسماءِ اللهِ ﷻ ليكونَ خاتمةً ترسخُ في ذهن الباحث والقارئ لهذه الرسالة.

ومما يقرر هذه المنزلةَ التي يَكتَسِيها موضوعُ الإلحادِ في أسماء الله ﷻ، ما وقفتُ عليه من كلام لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ يبين فيه

شناعة الإلحاد في أسماء الله ﷻ، وأنه من المنكرات العظيمة، والآثار الخطيرة المترتبة عليه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبسبب هذه البدع وأمثالها من المنكرات المخالفة لدين الإسلام ـ: سَلَّطَ الله أعداءَ الدين؛ فإن الله يقول: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الحج: ٤٠، ٤١]، وأيُّ معروفٍ أعظَمُ منَ الإيمان بالله وأسمائه وآياته؟! وأيُّ منكرٍ أعظَمُ منَ الإلحاد في أسماء الله وآياته؟!»(١).

ولهذا اعتبرَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن التصدِّيَ لهذا الإلحادِ في أسماء الله ﷻ وصفاته بمختلِفِ أنواعِهِ، من أعظَم الجهادِ في سبيل الله ﷻ، والأمر بالمعروفِ والنهيِ عن المنكرِ، الذي أُمِرَتْ به هذه الأمةُ، وذلك بقوله: «فقد أوجَبَ الله تعالى على المؤمنينَ الإيمانَ بالرسولِ والجهادَ معه، ومنَ الإيمانِ به تصديقُهُ في كل ما أخبر به، ومنَ الجهادِ معه دفعُ كلِّ مَن عارضَ ما جاء به، وألحَدَ في أسماء الله وآياته»(٢).

وهذا هو المفهومُ الحقيقيُّ للنصرةِ التي أشارتْ إليها آيةُ الحَجِّ التي استدل بها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قريبًا.

۞ الفرع الأول ۞

تعريف الإلحاد لغةً وشرعًا

أولًا: تعريف الإلحاد لغةً:

أصل الكلمة:

الإلحاد مأخوذٌ منَ الثلاثيِّ «لَحَدَ»، و«اللام والحاء والدال، أصلٌ يدلُّ

(١) فتوى في مسألة الكلام، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٥١١)، **وانظر**: الفتوى الحموية ص: (٥١٩).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٣٧٣)، **وانظر**: الحسبة في الإسلام ص: (٤٣ ـ ٤٤).

على مَيلٍ عنِ استقامةٍ»[١].

تصاريفها:

يقال: لَحَدَ، يُلْحِدُ، لَحْدًا، وإِلْحَادًا؛ ومنه اللَّحْد، وجمعه: أَلْحَاد، ولُحُود[٢].

معانيها:

تأتي كلمةُ لحد على عدة معانٍ تدورُ كلُّها حولَ المَيلِ عن الشيء، والالتجاءِ إلى الشيءِ.

يقال: لحد القبرَ يَلحَدُهُ لحدًا، وألحده، إذا جعل له لحدًا، **واللَّحْدُ**: الشقُّ الذي يكون في جانب القبر؛ لأنه قد أُمِيلَ عن وَسْطِهِ إلى جانبه، واللاحد: الذي يعملُ اللَّحْدَ؛ **أي**: القبر[٣].

والمُلْحِدُ: العادل عن الحقِّ المُدخِل فيه ما ليس فيه، وجمعه: ملحدون، وملاحدة، يقال: قد ألحد في الدين، ولحد: إذا حاد عنه، وألحد: جادل وماري[٤]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

ومنه الإلحادُ في الحَرَمِ؛ وهو الظلمُ[٥]؛ كما في قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ

---

(١) معجم المقاييس في اللغة ص: (٩٤٩)، **وانظر**: العين: (٣/ ١٨٢)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٧٣٧)، تهذيب اللغة: (٤/ ٢٤٣)، الصحاح في اللغة: (٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥)، لسان العرب: (٣/ ٣٨٨)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٩/ ١٣٥).

(٢) **انظر**: المصادر السابقة، القاموس المحيط ص: (٤٠٤).

(٣) **انظر**: العين: (٣/ ١٨٢)، تهذيب اللغة: (٤/ ٢٤٣)، معجم المقاييس في اللغة ص: (٩٤٩)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٧٣٧)، الصحاح في اللغة: (٢/ ٥٣٥)، لسان العرب: (٣/ ٣٨٨)، القاموس المحيط ص: (٤٠٤)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٩/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، المعجم الوسيط: (٢/ ٨١٧).

(٤) **انظر**: معجم المقاييس في اللغة ص: (٩٤٩)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٧٣٧)، تهذيب اللغة: (٤/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، لسان العرب: (٣/ ٣٨٨)، القاموس المحيط ص: (٤٠٤)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٩/ ١٣٥)، المعجم الوسيط: (٢/ ٨١٧).

(٥) **انظر**: العين: (٣/ ١٨٢)، تهذيب اللغة: (٤/ ٢٤٤)، الصحاح في اللغة: (٢/ ٥٣٤)، =

﴿فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

والمُلْتَحَد: المَلجأُ؛ لأن اللاجئَ يميل إليه[١]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٧].

وألحد بالرجل: أزرى به[٢].

ومن خلال بيان مفهوم كلمة «الإلحاد» في اللغة، والمعاني التي تدلّ عليها، يتبين أن الإلحاد في اللغة يدور حول مطلَقِ المَيلِ، والمُمَارَاةِ والمجادلةِ بالباطلِ، والوقوع في الظلم والمعصية.

ثانيًا: تعريف الإلحاد شرعًا:

لا يختلفُ مفهومُ الإلحاد في الشرع عن أصل معناه في اللغة؛ فقد ورد في اللغة بمعنى مطلق الميل، وجاء الشرعُ وخصَّصَهُ بالميل عنِ الحقِّ إلى الباطلِ وهو ما عَرَّفه به العديدُ من أهل العلم؛ فقالوا إنَّه: «المَيلُ عن الحقِّ، والعدولُ عنه إلى الباطل»[٣].

أما الإلحاد في أسماء الله الحسنى، فقد عرّفه الإمامُ ابنُ قَيِّمِ الجَوزيةِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أبرزُ تلاميذِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعريفًا منضبطًا ووافيًا؛

لسان العرب: (٣/ ٣٨٩)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٩/ ١٣٥).

(١) **انظر**: العين: (٣/ ١٨٢)، معجم المقاييس في اللغة ص: (٩٤٩)، تهذيب اللغة: (٤/ ٢٤٤)، الصحاح في اللغة: (٢/ ٥٣٤)، لسان العرب: (٣/ ٣٨٩)، القاموس المحيط ص: (٤٠٥)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٩/ ١٣٦)، المعجم الوسيط: (٢/ ٨١٧).

(٢) **انظر**: لسان العرب: (٣/ ٣٨٩)، القاموس المحيط ص: (٤٠٤)، تاج العروس من جواهر القاموس: (٩/ ١٣٦).

(٣) **انظر**: السيرة النبوية لابن هشام: (٢/ ٢٣٨)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: (٣/ ٥١١)، تهذيب اللغة: (٤/ ٢٤٣)، أحكام القرآن للجصاص: (٥/ ٦٢)، تفسير القرآن (مختصر تفسير الماوردي) للعز بن عبد السلام: (٢/ ٣٤٩)، الجواب الصحيح لمن بدلّ دين المسيح: (٣/ ١٩٨)، الرسالة البعلبكية ص: (١٦٢)، مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٢٤)، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: (١/ ٣٩)، الكليات ص: (٤٩٠)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: (٩/ ١٢١)، جِلاء العينين في محاكمة الأحمدين ص: (١٤٣)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: (٣/ ٢٦٢).

فقال: «**والإلحاد في أسمائه**: هو العدولُ بها وبحقائقها ومعانيها عنِ الحقِّ الثابت لها، وهو مأخوذ منَ المَيلِ؛ كما يدل عليه مادته: (ل ح د)»[(١)].

وهذا التعريفُ كما ترى ربطه الإمامُ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمفهومه اللغويِّ، ووضعه من أجل بيان المراد بالإلحاد؛ في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، خاتمًا بذلك ما وضعه من قواعدَ متعلقةٍ بباب الأسماء الحسنى[(٢)].

۞ الفرع الثاني ۞

أنواع الإلحاد في أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ

لم أقف على كلام لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ - فيما بين أيدينا من مؤلفاته - يعدّد فيه أنواعَ الإلحادِ في أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ في موضع واحد؛ ونظرًا لمسيس الحاجة إلى توضيح هذا الموضوع؛ لعِظَمِ منزلته في هذا الباب - والتي سبقتِ الإشارةُ إلى شيءٍ منها من نصِّ كلامِ شيخِ الإسلام - رأيتُ منَ المناسِبِ أن أستعينَ ببيانِ تلميذِهِ المبرِّزِ الإمامِ ابن قيم الجَوزيةِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذه الأنواع؛ لِمَا عُرِفَ عنه من عناية فائقة بالتقسيماتِ وحُسنِ التبويبِ للموضوعات، فقد تصدى لبيانِ أنواع الإلحادِ في أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ بما لم يُسبَقْ إليه[(٣)]، ومما شجعني على ذلك أمران:

---

(١) بدائع الفوائد: (١/ ١٥٣).

(٢) حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: القاعدة «العشرون: وهي الجامعة لما تقدم من الوجوه: وهي معرفة الإلحاد في أسمائه؛ حتى لا يقع فيه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، **والإلحاد في أسمائه**: هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل؛ كما يدل عليه مادته: (ل.ح.د)، فمنه: اللّحد؛ وهو: الشَّقُّ في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه: المُلْحِدُ في الدين؛ المائلُ عنِ الحقِّ إلى الباطل، قال ابن السِّكِّيت: «المُلحد: المائل عن الحق؛ المدخل فيه ما ليس منه»، ومنه: الملتحَد؛ وهو مفتعَل من ذلك، وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾؛ أي: من تعدل إليه؛ وتهرب إليه؛ وتلتجئ إليه وتبتهل؛ فتميل إليه عن غيره، تقول العرب: التحد فلانٌ إلى فلانٍ؛ إذا عدل إليه» اهـ. بدائع الفوائد: (١/ ١٥٣).

(٣) من أوائل من عُرف عنهم الإشارة إلى بعض هذه الأنواع، الإمام الراغب الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ =

الأول: أن علم الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما هو من علم شيخِهِ شيخ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، استفاده منه، وهو في معظم ما كتب إنما يكون مهذبًا ومرتبًا لما تلقاه عن شيخه.

الثاني: أن شيخَ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أشار إلى هذه الأنواع جميعًا في مواضعَ متفرقةٍ من مؤلفاتِهِ، كما سيتبين إن شاء الله في المطلب الثاني:

فبعد أن عرَّفَ الإمامُ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإلحادَ في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ، أخذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبيِّن أنواع الإلحاد الواقع في أسماء الله الحسنى عَزَّوَجَلَّ، بقوله: «إذا عُرِفَ هذا، فالإلحادُ في أسمائه تعالى أنواعٌ:

أحدها: أن يُسمِّيَ الأصنامَ بها؛ كتسميتِهِمُ اللاتَ من الإلـٰهية؛ والعُزَّى منَ العزيزِ، وتسميتِهمُ الصَّنَمَ إلـٰهًا، وهذا إلحادٌ حقيقةً؛ فإنهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة.

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله؛ كتسمية النصارى له أبًا؛ وتسمية الفلاسفة له مُوجِبًا بذاته[(١)] أو علَّةً فاعلةً بالطبع[(٢)]؛ ونحو ذلك.

وثالثها: وصفُهُ بما يتعالى عنه ويَتقدَّسُ منَ النقائصِ؛ كقول أخبث اليهود: إنه فقيرٌ، وقولهم: إنه استراحَ بعد أن خَلَقَ خَلْقَهُ، وقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأمثال ذلك؛ مما هو إلحادٌ في أسمائه وصفاته.

= في مفردات ألفاظ القرآن؛ حيث أشار إلى نوعين من أنواع الإلحاد في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ؛ حين قال: «والإلحاد في أسمائه على وجهين، **أحدهما**: أن يوصف بما لا يصح وصفه به، **والثاني**: أن يتأول أوصافه على ما لا يليق به»اهـ، ص: (٧٣٧).

(١) قال الجرجاني ـ في بيان المراد بالموجب بذاته ـ: «هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل، إن كان علة تامة له من غير قصد وإرادة؛ كوجوب صدور الإشراق عن الشمس، والإحراق عن النار»اهـ، التعريفات ص: (٣٠٥).

(٢) قال الجرجاني ـ في بيان المراد بالعلة الفاعلة ـ: «ما يوجد الشيء بسببه» التعريفات ص: (٢٠٢).

ورابعها: تعطيل الأسماء عن معانيها؛ وجحد حقائقها؛ كقول من يقول منَ الجهميةِ وأتباعِهم: إنها ألفاظٌ مُجَرَّدةٌ؛ لا تتضمنُ صفاتٍ ولا معانِيَ؛ فيطلقون عليه اسمَ السميعِ والبصيرِ والحيِّ والرحيم والمتكلم والمريد، ويقولون: لا حياةَ له ولا سمعَ ولا بصرَ ولا كلامَ ولا إرادةَ تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلًا وشرعًا ولغة وفطرة، وهو يقابل إلحادَ المشركينَ؛ فإن أولئك أعطَوْا أسماءَهُ وصفاتِهِ لآلهتهم، وهؤلاء سَلَبُوهُ صفاتِ كمالِهِ؛ وجحدوها وعطَّلوها، فكلاهما مُلحِدٌ في أسمائه، ثم الجهميةُ وفروخُهم متفاوتون في هذا الإلحادِ؛ فمنهم الغالي والمتوسط والمنكوب.

وكلُّ من جحد شيئًا مما وصف الله به نفسه أو وَصَفَهُ به رسوله؛ فقد ألحد في ذلك، فليستقلَّ أو ليستكثر.

وخامسها: تشبيهُ صفاته بصفاتِ خلقِهِ، تعالى الله عمَّا يقول المشبهون عُلُوًّا كبيرًا!

فهذا الإلحادُ في مقابلةِ إلحادِ المعطلةِ؛ فإن أولئكَ نَفَوْا صفةَ كماله وجحدوها، وهؤلاء شبَّهوها بصفاتِ خلقِهِ، فجَمَعَهُمُ الإلحادُ؛ وتفرَّقتْ بهم طرقه»[(١)].

ثم خَتَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ كلامَهُ ببيانِ براءةِ أهل السُّنَّة والجماعة من جميع أنواع الإلحادِ في أسماء الله الحسنى الذي وقع فيه مختلِفُ الطوائفِ المفارقةِ لهم؛ بما أحدثوه منَ البدع في هذا الباب، فقال: «وبرَّأ الله أتباعَ رسوله وورثته القائمين بسُنَّته عن ذلك كلِّه؛ فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه؛ ولم يجحدوا صفاته؛ ولم يشبِّهوها بصفات خلقه؛ ولم يعدلوا بها عما

---

(١) بدائع الفوائد: (١/١٥٣ ـ ١٥٤)، **وانظر**: مدارج السالكين: (١/٣٨ ـ ٣٩)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: (٢/٢٦٣، ٢٧٧)، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: (١/٢١٧).

أُنزلت عليه لفظًا ولا معنى، بل أثبتوا له الأسماءَ والصفاتِ، ونفوا عنه مشابهةَ المخلوقاتِ؛ فكان إثباتهم بريئًا منَ التشبيهِ؛ وتنزيهُهم خَلِيًّا منَ التعطيلِ، لا كمن شبَّه حتى كأنَّه يعبد صنمًا، أو عطَّل حتى كأنَّه لا يعبد إلا عدمًا.

وأهل السُّنَّة وَسَطٌ في النِّحَلِ، كما أن أهلَ الإسلام وَسَطٌ في الملل، تُوقد مصابيح معارفهم: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

فنسأل الله تعالى أن يهدينا لنوره؛ ويُسهِّلَ لنا السبيلَ إلى الوصول إلى مرضاتِهِ ومتابعةِ رسولِهِ؛ إنه قريبٌ مجيبٌ»(١)، آمين.

المطلب الثاني

جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحسنى بأنواعه

بعد أن تعرفنا على مفهوم الإلحاد في أسماء الله الحسنى، والأنواع التي تندرج تحته، خَصَّصتُ هذا المطلبَ لإبراز جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في التصدي لهذا الإلحاد بمختلِفِ أنواعِهِ، وفي حقيقةِ الأمر أنَّ استقصاءَ جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الجانب يتطلب تكرارَ الكثير من الجوانب التي تعرّض لها وسبق بيانها من خلال مباحث هذه الرسالة، ولكن المقصود الإشارة إلى بعض المواضع من منثور كلامه باختصار، فيها إبرازٌ لهذه الجهود في التصدِّي لهذا الإلحادِ وَفْقَ التقسيمِ المشارِ إليه في بيان أنواع الإلحاد في أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، حتى تُساقَ في صورةِ الختام لجهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في باب الأسماء الحسنى.

فالإلحاد في أسمائه تعالى ـ كما سبق بيانه ـ أنواعٌ:

---

(١) بدائع الفوائد: (١/ ١٥٤)، وانظر: العقيدة الواسطية ص: (٥٩ ـ ٦٠).

الأول: أن تُسَمَّى الأصنامُ بنفسِ أسماء الله ﷻ، أو يُشْتَقَّ لها أسماءٌ من أسمائه الحُسنى:

وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذا النوع من الإلحاد في العديد من مؤلفاته، ومن ذلك:

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، وهذه هي الأصنامُ الكبرى التي كانت بمدائن الحجازِ؛ فإنه كانتِ اللاتُ لأهل المدينة[١]، والعُزَّى لأهلِ مكةَ[٢]، ومناة الثالثة الأخرى لأهل الطائف[٣].

وهذه كلها مؤنثة؛ كما قال في الآية الأخرى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧].

وهذه جعلوها شركاءَ له تُعبَدُ من دونه، وسَمَّوْها بأسمائه مع التأنيث، كما قيل: إن اللاتَ من الإلـٰه، والعُزَّى منَ العزيز[٤]، ومناة من مَنِيَ يُمْنَى: إذا قَدَّرَ[٥]، وكانوا يسمونها: الرَّبَّةَ، وهم سَمَّوْها بهذه الأسماء التي فيها وَصْفُها لها بالإلـٰهية، والعزة، والتقدير، والربوبية، وهي أسماء سَمَّوْها هم وآباؤهم؛ ما أنزل الله بها من سلطان[٦]؛ أي: من كتاب وحجة»[٧].

---

(١) تقدم التعريف بها، **انظر**: ص: (٤٠٠) من هذه الرسالة، **وانظر**: الأصنام للكلبي ص: (١٦)، جامع البيان (تفسير الطبري): (٢٧/٥٨).

(٢) تقدم التعريف بها، **انظر**: ص: (٤٠٠) من هذه الرسالة، **وانظر**: الأصنام ص: (١٨)، جامع البيان: (٢٧/٥٩).

(٣) تقدم التعريف بها، **انظر**: ص: (٤٠٠) من هذه الرسالة، **وانظر**: الأصنام ص: (١٣) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠].

(٤) تقدم أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ في ذلك، **انظر**: ص: (٤٠٠) من هذه الرسالة.

(٥) **انظر**: لسان العرب: (١٥/٢٩٧)، القاموس المحيط ص: (١٧٢١)، المعجم الوسيط: (٢/٨٩٦).

(٦) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣].

(٧) درء تعارض العقل والنقل: (٧/٣٦٥ ـ ٣٦٦).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - في موضع آخر، في أثناء رده على المتكلمين والفلاسفة؛ في تسميتهم الله عَزَّ وَجَلَّ بأسماء من عندهم، ثم ينفون عن الله عَزَّ وَجَلَّ بموجَبِ تسمياتهم ما ثبت له من الأسماء والصفات، فمثّل شيخُ الإسلام لما يطلقه بعض ملاحدةِ الباطنيةِ في حقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ من أسماء، ما أنزل الله بها من سلطان، سواء في جانب المدح أو الذمِّ؛ فقال: «بمنزلة مَن سمَّى رَحمانَ اليمامةِ[١] «الرحمٰن»، وجعل يقولُ للناس: أنا كافرٌ بالرحمٰن، يوهِمُهم أنه رحمانُ اليمامة، هو كافر بالرحمٰن الذي على العرش، أو بمنزلة مَن سمَّى الأوثانَ: «الآلهةَ» و«الإلـٰه»، وجعل يقول للمؤمنين: قد عبدْتُ الإلـٰهَ، ودعوتُ الإلـٰهَ، وإنما يعني به الوثنَ، أو بمنزلة «الله»: اللّات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، وهو يعني الكفر بالله، فهذا المثل نظيرُ ما فعلوه من تسميتهِ لما أثبته الله لنفسه بأسمائه وآياته، بأسماء باطلة؛ مِنَ «المفتقرِ» و«الغيرِ» ونحو ذلك، ثم جعل يقول: يُنَزَّهُ الله تعالى عن أن يكون مفتقرًا إلى الغير»[٢].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك بأسطر: «... وأما في الذم، فتسميةُ الكفار أصنامَهُمْ: الإلـٰهَ، وتسميتُهَا اللّاتَ والعُزَّى ومناةَ الثالثةَ الأخرى، وما في ذلك لها من معنى الهيبةِ والعِزَّةِ والتقديرِ»[٣].

---

(١) المراد به: مُسَيْلِمةُ الكذابُ بن ثمامة بن حبيب الوائلي، المتنبئ، تلقب في الجاهلية بالرحمٰن، وعرف برحمان اليمامة، وفد على النبي ﷺ مع قومه بني حنيفة، لكن شرط لاتباعه أن يجعل له الأمر من بعده، فطرده النبي ﷺ، حاول أن يضاهِي القرآنَ بكلام مسجوعٍ سخيفٍ، توفي رسول الله ﷺ قبل أن يقضي على فتنته، فانتدب له أبو بكر الصديقُ خالدَ بنَ الوليدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقضى عليه وعلى فتنته.
انظر: فتوح البلدان للبلاذري ص: (٩٧ ـ ١٠٣)، البداية والنهاية لابن كثير: (٩/ ٥٠٦ ـ ٥٠٩).
واليمامة: وادي حنيفة في منطقة نجد، وسط الجزيرة العربية، كانت تسمى قديمًا: جوا.
انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (٥/ ٤٤٢).

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠).

(٣) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٦٤٥)، **وانظر**: الجواب الباهر في زوار المقابر ص: (٤٥ ـ ٤٦)، مجموع الفتاوى: (١٤/ ١٧٢)، حقيقة مذهب الاتحاديين ووَحدةِ الوجودِ، ضمن مجموع =

ويدخل في هذا النوع تسميةُ بعضِ أهل الإلحاد من الاتحادية وأصحابِ القول بوَحدةِ الوجود ـ: تسميتهم الملائكةَ أربابًا، وقد ردّ عليهم شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقال: «ثم هذا معلومٌ بالاضطرار أن الملائكةَ ليست أربابًا ولا تُسمَّى في الشريعة أربابًا.

فقول القائل[1]: ولأَجْلِها قد تُسَمَّى أربابًا.

يقال: هذه التسميةُ هي منَ التسميةِ المذكورةِ في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٌ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ﴾ [النجم: ٢٣].

وكما قال يوسف الصديق: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ۝٣٩ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠].

بل لا ربَّ إلا اللهُ ربنا وربُّ آبائنا الأولينَ.

وإذا قيل في البشر: ربُّ كذا، فإنما يضافُ إلى غيرِ المُكلَّفِ، كما يقال: ربُّ الدارِ وربُّ الثوبِ... وهذا مما يبينُ ضَلالَ بعضِهم أن يتأول كلامَ شيوخِ الاتحاديةِ»[2].

ومما يدخلُ في هذا النوع منَ الإلحادِ مما أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: ما كان عليه أهلُ الجاهليةِ من تعبيد أبنائهم لغير الله عَزَّوَجَلَّ، وتسميتهم بأسماء معبوداتهم التي اشتَقُّوا أسماءَها من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ كما مرّ قريبًا، وكما يقع فيه العديدُ من أهل الطوائف المنتسبين إلى الإسلام، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان المشركون يُعبّدون أنفسَهم وأولادَهم لغير الله، فيسمّون بعضَهم: عبدَ الكعبة؛ كما كان اسمُ عبد الرحمٰن بنِ عَوفٍ[3]،

= الفتاوى (٢/٢٥٨ ـ ٢٥٩)، النبوات: (٢/٧٦٧ ـ ٧٦٨)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/٢٥٦).

(١) المراد قول أبي حامد الغزالي في كتابه: مشكاة الأنوار ومصفاة الأسرار، ضمن القصور العوالي من رسائل الغزالي ص: (٦٧)، **انظر**: بغية المرتاد ص: (٢٠٥).

(٢) بغية المرتاد ص: (٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٣) **انظر**: الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/٣٤٦).

وبعضَهم: عبدَ شمسٍ؛ كما كان اسمُ أبي هريرة[(١)]، واسمُ عبد شمس ابن عبد مناف[(٢)]، وبعضَهم: عبدَ اللاتِ، وبعضَهم: عبدَ العُزَّى، وبعضَهم: عبدَ مناة، وغير ذلك مما يضيفون فيه التعبيدَ إلى غير الله؛ من شمس، أو وثن، أو بشر، أو غير ذلك، مما قد يشرك بالله.

ونظير تسميةِ النصارَى: عبدَ المسيح، فغيّر النبيُّ ﷺ ذلك، وعبّدهم لله وحده؛ فسمَّى جماعاتٍ من أصحابه: عبدَ الله، وعبدَ الرحمٰن، كما سمّى عبدَ الرحمٰن بن عوف ونحوَ هذا، وكما سمَّى أبا معاوية، وكان اسمُهُ عبدَ العُزَّى فسمَّاهُ عبدَ الرحمٰنِ[(٣)]، وكان اسمُ مولاه قيومًا فسماه عبد القيوم[(٤)].

ونحو هذا من بعض الوجوه، ما يقع في الغالية منَ الرافضةِ ومشابهيهم الغالين في المشايخ؛ فيقال: هذا غلامُ الشيخ يونسَ، أو للشيخ يونسَ، أو غلامُ ابن الرفاعي، أو الحريري، ونحو ذلك مما يقوم فيه للبشر نوعُ تَأَلُّهٍ، كما قد يقوم في نفوس النصارى من المسيح، وفي نفوس المشركين من آلهتهم رجاءً وخشيةً، وقد يتوبون لهم، كما كان المشركون يتوبون لبعض الآلهة، والنصارى للمسيح أو لبعض القديسين.

وشريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده: تعبيدُ الخلقِ لربهم؛ كما سنّه رسولُ الله ﷺ، وتغييرُ الأسماءِ الشركيةِ إلى الأسماء الإسلاميةِ، والأسماءِ الكفرية إلى الأسماءِ الإيمانيةِ، وعامَّةُ ما سَمَّى به النبيُّ ﷺ: عبدُ الله وعبدُ الرحمٰن»[(٥)].

---

(١) **انظر**: المصدر السابق: (٧/ ٤٢٦ ـ ٤٣١)، فقد توسع الحافظ ابن حجر في ذكر الخلاف في اسمه.

(٢) كما هو نسب بني أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، **انظر**: الأنساب للسمعاني: (١/ ٢٠٩).

(٣) **انظر**: الكنى والأسماء للدولابي: (١/ ٩٠)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٣٣٠).

(٤) **انظر**: الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٣٣١، ٣٨٠).

(٥) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠).

الثاني: تسميتُهُ بما لا يليقُ بجلاله ﷻ:

ضَرَبَ الإمام ابنُ القيم رَحِمَهُ اللهُ من الأمثلة على هذا النوع تسمية النصارى لله عَزَّ وَجَلَّ «أبًا»؛ وتسمية الفلاسفة له «موجِبًا بذاته» أو «عِلَّةً فاعلةً بالطبع»؛ ونحو ذلك.

وقد سبق في الباب الثاني من هذا البحث، في الفصل الأول منه، في مبحث تقرير جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في بيان الأسماء التي يُرجح عدم تسمية الله عَزَّ وَجَلَّ بها ـ: استقصاءُ جهودِهِ رَحِمَهُ اللهُ في الكلام على بعض الأسماء التي أطلقَها بعضُ المبتدعة في حقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ مما لم يثبت؛ بل لا يجوز تسميةُ الله عَزَّ وَجَلَّ بها؛ مثل: البعيد، والشيء، والجوهر، ونحو ذلك، بما لا حاجة إلى إعادته هنا[1].

وسأكتفي بذكر نموذج آخر، جمع فيه شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ جملةً مِنَ الأسماءِ التي أطلقها في حقه ﷻ ملاحدةُ الفلاسفة بمختلِفِ أصنافِهم، وأطالَ في بيان بُطلانِ تسميةِ الله عَزَّ وَجَلَّ بها، واعتبارِها مِنَ الإلحاد في أسماء الله الحسنى، الذي يندرج تحت هذا النوع الذي نحن بصدده:

فقال رَحِمَهُ اللهُ ـ ناقلًا كلامَ أبي حامد الغزاليِّ في كتابه معيار العلم في فن المنطق ـ: «قال[2]: والمُستعمَلُ في الإلـهياتِ أربعَ عَشْرَةَ لفظة[3]؛ وهو:

---

(١) **انظر**: ص: (٥١٧) وما بعدها من هذه الرسالة، **وانظر**: الاستقامة: (١/ ١٣٩ ـ ١٤١)، رسالة في العقل والروح، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٨٩)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٣٦٧)، (٢/ ١٥٥، ٢٧١، ٥٩٥)، (٣/ ٦ ـ ٧، ١٤ ـ ١٥).

(٢) **أي**: الغزالي في معيار العلم ص: (٢٨٥).

(٣) المراد عند الحكماء كما يسميهم الغزالي وهم الفلاسفة، والعبارة في المعيار: خمسة عشر لفظًا، ولا أظن أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أخطأ في النقل، وإنما قَصَدَ ذلك؛ باعتبار أن الاسم الأول الذي أطلقوه على الله عَزَّ وَجَلَّ وهو: «الباري تعالى»، اسم شرعيٌّ ورد في النصوصِ، بخلاف باقي الأسماء التي أطلقت على الله عَزَّ وَجَلَّ من هذه الألفاظ، فإما أن تكون مبتدعةً أصلًا، أو يكون لها أصل في الشرع لكن استخدموه بمعنى غير الذي جاءت به النصوص، والله أعلم.

«الباري تعالى»، وهو المسمى بلسانهم: «المبدأ الأول: و«العقل»، و«النفس»، و«العقل الكلي»، و«عقل الكل»، و«النفس الكلي»، و«نفس الكل»، و«الملك»، و«العلة»، و«المعلول»، و«الإبداع»، و«الخلق»، و«الإحداث»، و«القديم»[(١)]، ثم نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ شرح الغزالي لهذه الألفاظ مع التعقيب في أثناء ذلك، والردّ المفصل لما فيها من الباطل[(٢)]، إلى أن قال: «ولا ريب أن كلامهم في إثبات ذلك، وإن كان مهيبًا عند من لم يمعن النظر فيه، فهو ـ عند التحقيق ـ في غاية الفساد والتناقض والاضطراب، كما قد أوضحناه في غير هذا الموضع...»[(٣)].

الثالث: وصفه عَزَّ وَجَلَّ بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص:

ومن الأمثلة التي ضربها الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا النوع وصف اليهود لله عَزَّ وَجَلَّ بأنه فقير، أو أنه استراح بعد أن خلق خلقه، أو قولهم: يد الله مغلولة، ونحو ذلك.

وقد كانت لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جهود حثيثة مميزة في التصدي لهذا النوع من الإلحاد في أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، إذ إن وصفَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بهذه النقائصِ يتنافى مع ما دلت عليه أسماؤه الحسنى من معاني العظمة والجلال، ونعوت الكمال والجمال.

ومن النقائص التي وُصِفَ الله عَزَّ وَجَلَّ بها، وهو منزهٌ عنها ما ادعاه في حقِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى المُبطِلون؛ ممن نسبوا إليه اتخاذَ الصاحبةِ ـ وهي: الزوجة ـ أو الولد، وهذا منافٍ لكماله عَزَّ وَجَلَّ، ومقتضى أسمائه الحسنى الدالة على وحدانيته وغناه وخلقه لكل ما سواه، وقد قرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه المعاني في العديد من المواطن من مؤلفاته؛ ومن ذلك:

---

(١) بغية المرتاد ص: (١٨٦).

(٢) **انظر**: بغية المرتاد ص: (١٨٦ ـ ١٩٦)، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٨١ ـ ٨٣)، الصفدية: (٢/ ٩٢ ـ ٩٣).

(٣) بغية المرتاد ص: (١٩٢).

إشارته رَحِمَهُ اللَّهُ إلى دلالة اسمَي الجلال «الأحد» و«الصمدَ» على ما ورد في آخر سورة الإخلاص؛ من أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يلد ولم يولد، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولذلك قال من قال من السلف[1]: «هو الذي لا يخرج منه شيء». . . كلام صحيح، بمعنى: أنه لا يفارقه شيء منه؛ ولهذا امتنع عليه أن يلد وأن يولد؛ وذلك أن الولادةَ والتولُّدَ، وكلَّ ما يكونُ من هذه الألفاظ، لا يكون إلا من أصلين، وما كان من المتولد عينًا قائمةً بنفسها، فلا بد لها من مادة تخرج منها، وما كان عرضًا قائمًا بغيره، فلا بد له من محلّ يقوم به، فالأول نفاه بقوله: ﴿أَحَدٌ﴾؛ فإن **الأحدَ** هو الذي لا كفؤ له ولا نظير، فيمتنع أن تكون له صاحبة، والتولّد إنما يكون بين شيئين؛ قال تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] فنفى سبحانه الولد؛ بامتناع لازمه عليه؛ فإن **انتفاءَ اللازمِ يدلُّ على انتفاءِ الملزومِ**، وبأنه خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق له، ليس فيه شيء مولود له.

والثاني: نفاه بكونه سبحانه «الصمد»؛ وهذا المتولّد من أصلين يكون بجزأين ينفصلان من الأصلين، كتولّد الحيوان من أبيه وأمه بالمَنِيِّ الذي ينفصل من أبيه وأمه، فهذا التولّد يفتقر إلى أصل آخر، وإلى أن يخرج منهما شيء، وكل ذلك ممتنع في حق الله تعالى؛ فإنه أحد، فليس له كفؤ يكون صاحبة ونظيرًا، وهو صَمَدٌ لا يخرج منه شيءٌ، فكل واحد من كونه أحدًا، ومن كونه صمدًا، يمنع أن يكون والدًا، ويمنع أن يكون مولودًا بطريق الأولى والأحرى.

وكما أن التوالُدَ في الحيوان لا يكون إلا من أصلين، سواء كان الأصلان من جنس الولد، وهو الحيوان المتوالد، أو من غير جنسه، وهو المتولّد، فكذلك في غير الحيوان كالنّار المتولدة من الزندين، سواء كانا خشبتين أو كانا حجرًا وحديدًا أو غير ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ [العاديات: ٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ

(١) هذا التفسير محكي عن عكرمة، **انظر**: جامع البيان: (٣٠/ ٣٤٥).

نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة: ٧١ ـ ٧٣]»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]، على هذه السورة اعتماد الأئمة في التوحيد؛ كالإمام أحمدَ والفُضَيْلِ ابن عياض، وغيرهما من الأئمة قبلهم وبعدهم.

فنفى عن نفسه الأصولَ والفروعَ والنُّظَرَاءَ، وهي جماع ما ينسب إليه المخلوق من الآدميين والبهائم والملائكة والجن؛ بل والنبات ونحو ذلك.

فإنه ما من شيء من المخلوقات إلا ولا بد أن يكون له شيءٌ يناسبه: إما أصل، وإما فرع، وإما نظير، أو اثنان من ذلك أو ثلاثة...

ولهذا كان في هذه السورة الردُّ على من كفر من اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركين:

فإن قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾، ردٌّ لقول من يقول: إن له بنين وبناتٍ منَ الملائكةِ أوِ البشرِ؛ مثل من يقول: الملائكة بنات الله، أو يقول المسيح، أو عزير ابن الله...

فهذا نفي كونه سبحانه والدًا لشيء، أو متخذًا لشيءٍ ولدًا، بأيِّ وجهٍ من وجوه الولادة، أو اتخاذ الولد أيًّا كان.

وأما نفيُ كونه مولودًا، فيتضمنُ نفيَ كونه متولدًا بأيِّ نوعٍ منَ التوالُدِ من أحد من البشر وسائر ما تولد من غيره؛ فهو ردٌّ على من قال: المسيح هو الله، وردٌّ على الدجال؛ الذي يقول: إنه الله، وردٌّ على من قال في بشر: إنه الله، من غالية هذه الأمة في عليّ، وبعض أهل البيت، أو بعض المشايخ...

فقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ نفيٌ لهذا كله؛ فإن هؤلاء كُلَّهم مَوْلودونَ، والله لم يولد...

---

(١) تفسير سورة الإخلاص ص: (٦٤ ـ ٦٦)، وانظر: ص: (٢٣٢ ـ ٢٣٣)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٣)، بيان تلبيس الجهمية: (٤/ ٣٣ ـ ٣٤٠).

وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾: نفيٌ للشُّركاءِ والأندادِ، يدخل فيه كلُّ مَن جعل شيئًا كُفوًا لله في شيء من خواصِّ الربوبيةِ؛ مثل خلق الخلق، والإلـٰهية؛ كالعبادة له ودعائه ونحو ذلك»[(١)].

ومما تصدَّى له شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب ـ: الردُّ على ما وقع فيه القدريةُ النفاةُ[(٢)]، الذين ينفون قدرةَ الله عَزَّ وَجَلَّ على جميع ما في الكون، ويخرجون فعل العبد عنِ الدخولِ تحتَ مشيئةِ الله عَزَّ وَجَلَّ وقدرته، وهذا منافٍ صراحةً لمقتضى كون الله عَزَّ وَجَلَّ خالقًا لكل شيء، متصرفًا في كل شيء بما يشاء، قادرًا على كل شيء؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في ردِّ هذا الباطل:

«قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، و﴿ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠].

وهذا ذكره الله إثباتًا لقدرته، لا نفيًا لحكمته وعدله؛ بل بيَّن سبحانه أنه يفعل ما يشاء؛ فلا أحدَ يمكنه أن يعارِضَهُ إذا شاء شيئًا؛ بل هو قادرٌ على فعل ما يشاء، بخلاف المخلوق؛ الذي يشاءُ أَشياءَ كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها؛ ولهذا قال النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح: **(لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لَهُ، وَلَكِنْ لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ)**[(٣)]، وذلك أنه إنما يقال: افعل كذا إن

---

(١) الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٤٣٨ ـ ٤٤٩)، مع تصرف بالحذف فقط، **وانظر**: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٣٥ ـ ٣٧)، الرد على المنطقيين ص: (٣٥٠ ـ ٣٥١).

(٢) القدرية النفاة: هم المنكرون للقدر، وأول من قال به في الإسلام معبد الجهني وغيلان الدمشقي في أواخر عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وهم غلاة ينفون القدر والعلم السابق، والمعتزلة ومن وافقهم هم المشهورون بالقدرية، أثبتوا العلم لكن قالوا إن العبد يخلق فعل نفسه.

انظر: الفرق بين الفرق ص: (١١٤)، الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٣/ ٢٢)، الملل والنحل: (١/ ٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب ليعزم المسألة، فإنه لا مكره له، برقم: (٦٣٣٩).

ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب العزم بالدعاء، برقم: (٦٧٥٤).

شئت، لمن قد يفعله مُكرهًا، فيفعل ما لا يريد لدفع ضرر الإكراه عنه، والله تعالى لا مُكرِهَ له، فلا يفعلُ إلا ما يشاءُ؛ فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]، و﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، ونحو ذلك هو لإثباتِ قدرته على ما يشاء، وهذا رد لقول القدرية النفاة؛ الذين يقولون: إنه لم يشأ كل ما كان، بل لا يشاء إلا الطاعة، ومع هذا فقد شاءها ولم تكن ممن عصاه، وليس هو قادرًا عندهم على أن يجعل العبد لا مطيعًا ولا عاصيًا»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان أن هذه الأقوالَ من صريح الإلحاد في أسماء الله الحسنى ـ: «إن الله خَلَقَ كلَّ شيءٍ، وهو على كل شيءٍ قديرٌ، ومن جعل شيئًا من الأعمال خارجًا عن قدرته ومشيئته، فقد ألحد في أسمائه وآياته»(٢).

ويدخل في هذا ما سبق من جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقريره بالتفصيل ضمن مبحث مستقِلٍّ؛ وهو أن أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشر، بلِ الشر يكون في مفعولاتِ الله عَزَّ وَجَلَّ، وفي ذلك ردٌّ على هؤلاء القدريةِ الذين ينفون عن الله عَزَّ وَجَلَّ قدرته على جميع المخلوقات؛ بحُجَّةِ تنزيهِهِ عن نسبةِ الشرِّ إليه، وقد أشبع شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الوهمَ بالردّ الشافي، الذي قرّر فيه أن الله عَزَّ وَجَلَّ مع أن في بعض تقديراته ما يَحتَمِلُ الشرَّ إلا أن ذلك إنما يقع في مخلوقاته ومفعولاته، وأن الشرَّ لا ينسب إليه ولا يدخل في أسمائه الحسنى، الدالة على صفاته العلى، البالغةِ في الحُسنِ غايةَ الكمالِ، والعظمةِ والجلالِ، وأن ذلك لا يقتضي خروجَ شيء عن قدرته ومشيئته(٣).

ومما نُسب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ من النقص؛ مما هو مشابِهٌ لنسبةِ اليهودِ الفقرَ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ وأنهم همُ الأغنياءُ؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص: (٢٤٢ ـ ٢٤٣)، **وانظر**: رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن: مجموع الفتاوى: (١/٣٨)، مجموع الفتاوى: (٨/٢٥٨).

(٢) المعجزة وكرامات الأولياء ص: (٧٥)

(٣) **انظر**: ص: (٤١٤) وما بعدها من هذه الرسالة.

﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، فجاء أقوام من هذه الأمة انتسبوا إلى الإسلام، ضاهَوْا هؤلاء اليهودَ؛ فجعلوا الله ﷻ مفتقرًا إلى غيره في علمه بشؤونِ خَلقِهِ، فانبرى شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتصدي إلى إلحادهم هذا في أكثر من موضع من مؤلفاته؛ ومن ذلك:

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في رَدِّهِ على ابن عربي الملحدِ؛ فيما ادَّعاه في فصوصه من أن علم الله ببعض عباده إنما هو علم الله به بما كان في حال ثبوت عينه قبل وجودها، وهو درجات يكون في بعضها الله وهذا العالم بعلمه يأخذان من مَعدِنٍ واحدٍ، واعتبر ذلك سرَّ القدر[1] ـ: «فإنه جعل علم الله بالعبد إنما حصل له من علمه بتلك العين الثابتة في العدم، التي هي حقيقةُ العبدِ، لا من نفسِهِ المقدسةِ، وأن علمه بالأعيانِ الثابتة في العدم وأحوالها، تمنعه أن يفعل غير ذلك، وأن هذا هو سرُّ القَدَرِ.

فتضمن هذا وَصْفَ الله تعالى بالفقرِ إلى الأعيانِ، وغِناها عنه، ونفيَ ما استحَقَّهُ بنفسِهِ من كمال علمه وقدرته، ولزوم التجهيل والتعجيز، وبعض ما في هذا الكلام المضاهاة لما ذكره الله عمن قال فيه: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ الآية؛ فإنه جعل حقائقَ الأعيانِ الثابتةَ في العدم غَنِيةً عنِ الله في حقائقها وأعيانها، وجعل الربَّ مفتقِرًا إليها في علمه بها، فما استفادَ علمَهُ بها إلا منها، كما يستفيدُ العبدُ العلمَ بالمحسوساتِ من إدراكه لها، مع غِنى تلكَ المُدرَكاتِ عن المُدرِكِ.

والمسلمون يعلمون أن الله عالم بالأشياء قبل كونها؛ بعلمه القديم الأزليِّ، الذي هو من لوازم نفسه المقدسة، لم يستفد علمه بها منها؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، فقد دلت هذه الآيةُ على وجوب علمه بالأشياء من وجوه، انتظَمَتِ البراهينَ المذكورة لأهل النظرِ والاستدلالِ القياسيِّ العقليِّ، من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم:

---

(١) **انظر**: حقيقة مذهب الاتحاديين ووَحدةِ الوجودِ، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٠٥)، فصوص الحكم ص: (٦٠ ـ ٦١).

أحدها: أنه خالق لها، **والخلق هو**: الإبداع بتقدير، وذلك يتضمن تقديرها في العلم قبل تكونها في الخارج.

الثاني: أن ذلك مستلزمٌ للإرادة والمشيئة، والإرادةُ مستلزمةٌ لتصور المراد، والشعور به، وهذه الطريقة المشهورة عند أكثر أهل الكلام.

الثالث: أنها صادرةٌ عنه، وهو سببها التامُّ، والعلمُ بأصل الأمر وسببه، يوجِبُ العلمَ بالفرعِ المسبَّبِ، فعِلمُهُ بنفسِهِ مستلزمٌ العلمَ بكل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه في نفسِهِ لطيفٌ؛ يدرِكُ الدقيقَ، خبيرٌ؛ يدرِكُ الخفيَّ، وهذا هو مقتضى العلم بالأشياء، فيجب وجود المقتضَى لوجودِ السببِ التامِّ، فهو في علمه بالأشياء مستغنٍ بنفسِهِ عنها، كما هو غنيٌّ بنفسِهِ في جميع صفاته»[(١)].

وحقيقةُ كلام هذا المُلحِدِ في هذا الكتاب ينطبق عليه بالتمام وصفُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «فهذا الفصلُ قد ذكر فيه حقيقةَ مذهبه التي يُبنَى عليها سائرُ كلامِهِ، فتدبر ما فيه من الكفر الذي ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠]، وما فيه من جَحدِ خَلقِ الله وأمره، وجحودِ ربوبيتِهِ وألوهيتِهِ، وشَتمِهِ وسَبِّهِ، وما فيه من الإزراء برسله وصِدِّيقيه، والتقدم عليهم بالدعاوى الكاذبة التي ليس عليها حُجَّةٌ؛ بل هي معلومةُ الفسادِ بأدنى عقل وإيمان، وأيسَرِ ما يُسمَعُ من كتابٍ وقرآن، وجَعَلَ الكفارَ والمنافقينَ والفراعنةَ هم أهلَ اللهِ وخاصَّتَهُ أهلَ الكُشوفِ، وذلك باطلٌ من وجوهٍ»[(٢)].

---

(١) حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٢١٠ ـ ٢١١)، **وانظر** في ردّ شيخ الإسلام على دعوى أخرى لهذا الملحد في السياق نفسه، يلزم منها افتقار الله عَزَّ وَجَلَّ إلى هذا العالم: حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٨٦ ـ ١٨٩).

(٢) حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

ثم أخذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان وجوه بطلان هذه الدعاوى بما نقلنا بعضه قبل قليل.

وفي بيان وَسَطِيَّةِ الأُمةِ الإسلاميةِ بينَ المِلَلِ؛ إذ إنهم يصفون الله عَزَّ وَجَلَّ بالصفات الثابتة في حقه مما وصف به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ، وينزهونه عنِ النقائصِ والتمثيلِ الذي وقع فيه أصحابُ الملل الأخرى كاليهودِ والنصارى، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الإسلام وَسَطٌ في الملل بينَ الأطراف المتجاذبة، والسُّنَّة في الإسلام كالإسلام في الملل، فالمسلمون في صفات الله تعالى وَسَطٌ بينَ اليهود الذين شبّهوا الخالق بالمخلوق؛ فوصفوا الخالق بالصفات التي تختص بالمخلوق، وهي صفات النقص؛ فقالوا: إن الله فقير، وإن الله بخيل، وإن الله تَعِبَ لمَّا خَلَقَ العالمَ، فاستراح، وبين النصارى الذين شبّهوا المخلوق بالخالق، فوصفوه بالصفاتِ المختصَّةِ بالخالقِ، فقالوا: هو الله.

والمسلمون وصفوا الخالق بصفات الكمال، ونزهوه عن صفات النقص، ونزهوه أن يكونَ شيءٌ كُفُوًا له في شيء من صفات الكمال، فهو منزهٌ عن صفات النقص مطلقًا، ومنزهٌ في صفات الكمال أن يماثله فيها شيءٌ منَ المخلوقاتِ»(١).

وقد بيّن شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدةً شريفةً متعلقةً بمواجهةِ هذا الإلحاد في أسماء الله وصفاته؛ منعًا من فتح الباب لأقوام لهم أغراضٌ سيئةٌ يدخلون من خلال هذا النفيِ، لتعطيل الله عَزَّ وَجَلَّ عن بعض ما أثبته لنفسِهِ، ومضمونها أن من النقائصِ ما لا يجوزُ نَفيُها عن الله عَزَّ وَجَلَّ ابتداءً، وإنما تكون مقيدةً أو مقرونةً بغيرها أو لمعارضةِ مبطلٍ وَصَفَ الله عَزَّ وَجَلَّ بما يستلزمُ نقصَهُ، كما وقع من هؤلاء اليهودِ والنصارى أو غيرهم؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمِنَ العُيوبِ

---

(١) الصفدية: (٢/ ٣١٠)، **وانظر**: الوصية الكبرى ص: (٢٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٧٨ ـ ٧٩)، (٧/ ٨٦ ـ ٨٧)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٥٢ ـ ٥٣، ٣٥٠ ـ ٣٥١، ٤١٧)، (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤، ٥٤٦ ـ ٥٤٧، ٥٤٩ ـ ٥٥٠)، بيان تلبيس الجهمية: (٢/ ٣٠٧ ـ ٣١٠)، منهاج السُّنَّة النبوية: (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤، ٣١٩).

والنقائص ما لا يحسن أن يُثنى على الله به ابتداءً؛ لكن إذا وصفه به بعضُ المشركينَ نَفَى ذلك ردًّا لقولهم؛ كمن يقول: إن الله فقيرٌ، ووالدٌ، ومولودٌ، أو ينامُ ونحوَ ذلك، فينفي عن الله الفقر، والولادة والنوم وغير ذلك، فهذا أصل في التفريق بين ما ذكر من أسماء الله وصفاته مطلقًا، وما لا يذكر إلا مقيَّدًا، إما مقرونًا بغيره، وإما لمعارضة مُبطِل وَصَفَ الله بالباطل[1]، فــ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢]»[2].

فهذه نماذجُ من جهودِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في التصدِّي لهذا النوع من أنواع الإلحاد في أسماء الله الحسنى، القائم على وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بالنقائص التي يتقدس ويتجلى عنها، المنافية لكماله تَبَارَكَ وَتَعَالَى الذي دلت عليه أسماؤه الحسنى المتضمنة لأوصاف الكمال ونعوت الجلال.

الرابع: تعطيل الأسماء الحسنى عن معانيها؛ وجحد حقائقها:

وهذا النوع قد اضطلع شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بالتصدي له أَيَّما اضطلاع، وكان له الحظُّ الأوفرُ والنصيبُ الأزهرُ من بين باقي الأنواع؛ إذ إنَّ مؤلفاته زاخرةٌ بالردّ المبسوط على مختلِفِ الطوائفِ التي وقعت في هذا النوع من التعطيل، وقد سبق في المبحث الثاني من هذا الفصل، الوقوفُ بالتفصيل على جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الردّ على هذه الطوائف المختلفة؛ التي إما أنها مَنعت أن يتسمَّى الله عَزَّ وَجَلَّ بأسمائه الحسنى بالكلية، أو أثبتت له الأسماء مجردَّةً عن معانيها الدالة عليها، أو عن بعضها، فكل تلك النقول السابقة ترجمةٌ صريحةٌ لجهود هذا الإمام في التصدي لهذا النوع الخطير ـ ولعله من أخطرها ـ من أنواع الإلحاد في أسماء الله الحسنى؛ إذ لا تفسير لإنكار معاني أسماء الله الحسنى أو تعطيله عن حقائقها الدالة عليها، إلا محاولة لجحد

---

(١) انظر في الأحوال التي يأتي عليها النفي في النصوص: النفي في باب الصفات بين أهل السُّنَّة والمعطلة ص: (١١٣ ـ ١١٩)

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/٣٠١ ـ ٣٠٢).

الأسماء الحسنى بالكلية، وهو الباب إلى جحد الباري بالكلية، ولا شك أن ذلك هو الغايةُ التي سَعَى من أَجلِها الكثيرُ من ملاحدة الطوائف الذين قالوا بهذه الأقوال، وتبعهم عليها كثيرٌ ممن أحسَنَ الظنَّ بهم وبأقوالهم، وهو لا يدري حقيقتَهم؛ كما قال من خبر حقيقة حالهم من أئمة السلف مما نقله لنا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العديد من مؤلفاته، ومن ذلك قول حمّاد بن زيد(١) وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: «إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء»(٢).

وسأكتفي هنا بالإشارة إلى بعض النقول من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فيها التصريح بأن ما وقع فيه بعضُ الطوائف من تعطيل أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ عن معانيها، وجحد حقائقها هو من الإلحاد في أسماء الله الحسنى؛ ومن ذلك:

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكل مَنِ اعتقد نفيَ ما أثبته الرسولُ، حَصَلَ في نوع من الإلحادِ بحَسَبِ ذلك، وهؤلاء كثيرون في المتأخرين، قليلون في السلف، ومن تدبّر كلام كثير من مفسري القرآن، وشارحي الحديث، ومصنفي العقائد النافية والكلام، وجد فيه من هذا ما يتبين له به حقيقة الأمر»(٣).

وأثناء تعديده رَحِمَهُ اللَّهُ لأقوال الناس في صفة الكلام، ذكر الذين يجعلون كلام الله عَزَّ وَجَلَّ معنى واحدًا؛ فعطفهم على الذين يجعلون معاني أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ واحدة، لا فرق في ذلك بين اسم واسم، ويقولون: إنها بمنزلة الأعلام الجامدة التي لا تدل على معنى، كما مرّ بيانُ ذلك بالتفصيل عند ذكر معتقد المعتزلة ومن وافقهم والردّ عليهم؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قول من يقول: إن كلام الله

---

(١) حمَّاد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو إسماعيل البصري، من أتباع التابعين، الحافظ الثبت، محدث الوقت، كان ضريرًا، توفي سنة: ١٧٩هـ.
انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (١/ ١٧٦)، سير أعلام النبلاء: (٧/ ٤٥٦).

(٢) أورده شيخ الإسلام في الفتوى الحموية ص: (٣٣٤)، **وانظر** تخريجه بالتفصيل هناك، **وانظر** لمزيد من الآثار: الحموية ص: (٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٧ ـ ٣٤١) وغيرها، التسعينية: (١/ ٢٢٠)، فقه الكتاب والسُّنَّة ورفع الحرج عن الأمة (المسائل الماردينية) ص: (١٢٥)، الصفدية: (٢/ ١٨).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (١٠/ ٢٧٠).

ليس إلا معنًى واحدًا، هو الأمر والنهي والخبر، وأن الكتب الإلـٰهية تختلف باختلاف العبارات، لا باختلاف المعاني، فيجعل معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحدًا، وكذلك معنى آية الدَّيْنِ وآية الكرسي، كمن يقول: إن معانِيَ أسماءِ الله الحسنى بمعنًى واحدٍ، فمعنى «العليم» و«القدير» و«الرحيم» و«الحكيم» معنَى واحدٌ، فهذا إلحادٌ في أسمائه وصفاته وآياته»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في أثناء رده على القائلين: إن إثبات معاني أسماء الله الحسنى على الحقيقة التي دلت عليها النصوص يلزم منه التشبيه والتمثيل، قال في وصف قولهم هذا ـ:

«فمَن ظنَّ أن أسماءَ الله تعالى وصفاتِهِ إذا كانت حقيقةً، لَزِمَ أن يكون مماثلًا للمخلوقين، وأن صفاته مماثلةٌ لصفاتهم، كان من أجهل الناس، وكان أولُ كلامه سَفْسَطَةً، وآخِرُهُ زندقةً؛ لأنه يقتضي نفيَ جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد»(٢).

ولما أشار شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى افتراق الناس فيما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر إلى ثلاثة أصناف: من يؤمن بالجميع؛ كما هو حال السلف، ومن يؤمن بما أخبر الله به عنِ اليوم الآخر، وينفون كثيرًا مما أخبر الله به عن نفسه من أسمائه وصفاته، وصِنفٌ ثالثٌ نَفَوُا الجميعَ ـ: بيّن أن من نفى بعض ذلك وأثبت بعضه يكون قد شارك هؤلاء في بعض إلحادهم، ولم يَسْلَم إلا مَن أثبتَ الجميعَ كما هو حالُ أهلِ السُّنَّة والجماعة؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وما يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على هؤلاء الملاحدة، يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يَشْرَكُ هؤلاء في بعض إلحادهم، فإذا أثبت لله تعالى الصفاتِ، ونفى عنه مماثلةَ المخلوقاتِ، كما دل على ذلك الآياتُ البيناتُ، كان ذلك هو الحقَّ الذي

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢١٢)، وانظر: التسعينية: (٢/ ٥٤٢).

يوافق المعقول والمنقول، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان مذهب الجهمية النفاة ـ: «فإنهم يزعمون أن إثباتَ الصفات ينافي التوحيد، ويزعمون أنهم هم الموحدون، فإن من أثبت الصفاتِ، فهو مشبه ليس بموحد، وأنه يثبت تعدُّدَ القدماءِ، لا يجعل القديم واحدًا فقط، فالجهميةُ منَ المتفلسفةِ والمعتزلةِ وغيرهم يبنون على هذا، وقد يسمون أنفسَهُم الموحِّدِينَ، ويجعلون نفيَ الصفاتِ داخلًا في مسمَّى التوحيدِ، ومبنَى ذلك على أصل واحد؛ وهو أنهم سَمَّوْا أقوالَهم بأسماءٍ، ما أنزل الله بها من سلطان، إن هي إلا أسماء سَمَّوْها هم وآباؤهم، وجعلوا مُسمَّى الأسماء الواردة في الكتاب والسُّنَّة أشياءَ أُخَرَ ابتدعوها هم، فألحدوا في أسماء الله وآياته، وحرفوا الكَلِمَ عن مواضعه»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر ـ: «وقد بينا في غير هذا الموضع، أن إثبات المعاني القائمةِ التي توصَفُ بها الذاتُ لا بد منه لكل عاقل، وأنه لا خروج عن ذلك إلا بجحد وجود الموجوداتِ مطلقًا، وأما مَن يجعل وجودَ العلم هو وجودَ القدرة، ووجودَ القدرة هو وجودَ الإرادة، فقَودُ هذه المقالة يستلزم أن يكون وجودُ كلِّ شَيءٍ هو عينَ وجودِ الخالقِ تعالى، وهذا منتهى الإلحاد، وهو مما يعلم بالحِسِّ والعقل والشرع أنه في غاية الفساد، ولا مخلص من هذا إلا بإثبات الصفاتِ، مع نفي مماثلةِ المخلوقاتِ، وهو دينُ الذين آمنوا وعملوا الصالحات»(٣).

وفي بيان المحاذيرِ التي يقع فيها كل من عَطَّلَ أسماءَ الله عَزَّ وَجَلَّ عن معانيها أو بعضَها، ونفى حقائقها الدالة عليها، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن كثيرًا منَ الناس يتوهم في بعض الصفاتِ، أو كثير منها، أو أكثرها، أو كلها، أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه؛ فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

---

(١) التدمرية ص: (٤٩).
(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٣/ ٩٤ ـ ٩٥).
(٣) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٨٣)، **وانظر**: (٥/ ١٨٥ ـ ١٨٦، ٣٢٧)، (٦/ ١٢٩)، (١٠/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

أحدها: كونه مثّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلولَ النصوصِ هو التمثيلُ.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومَها وعَطّلَهُ، بقيتِ النصوصُ معطّلةً عما دلَّتْ عليه من إثباتِ الصفاتِ اللائقةِ بالله، فيبقى مع جنايته على النصوصِ، وظنه السيئِ الذي ظنّه بالله ورسوله؛ حيث ظنّ أن الذي يُفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل ـ: قد عَطّلَ ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفاتِ لله، والمعاني الإلـٰهية اللائقة بجلال الله سبحانه.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفاتِ عن الله بغير علم، فيكون معطّلًا لِمَا يستحِقُّهُ الربُّ تعالى.

الرابع: أنه يَصِفُ الربَّ بنقيضِ تلك الصفاتِ من صفاتِ الأموات والجماداتِ، أو صفاتِ المعدوماتِ.

فيكون قد عطّل صفاتِ الكمالِ التي يستحِقُّهَا الربُّ تعالى، ومثّله بالمنقوصاتِ والمعدوماتِ، وعطّل النصوصَ عما دلّت عليه منَ الصفاتِ، وجعل مدلولَها هو التمثيلَ بالمخلوقاتِ، فيجمع في الله وفي كلام الله بين التعطيلِ والتمثيلِ، فيكون ملحدًا في أسماء الله وآياته»[(١)].

هذه بعض النقول من منثور كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيها التصريح بأن ما وقع فيه بعضُ الطوائفِ من تعطيل أسماء الله عَزَّوَجَلَّ عن معانيها، وجحد حقائقها ـ: هو من أعظَمِ الإلحادِ في أسماء الله الحسنى وصفاته العُلى، وهي غَيضٌ من فيضٍ، وقليلٌ من كثيرٍ، أرجو أن تكونَ كافيةً في الدلالة على المقصود، وافيةً بشفاءِ صدر كل طالب للحق في هذا الباب، وفي أثناء هذه الرسالة العديد من النصوص غيرها لمن طلب المزيد.

الخامس: تشبيه صفاته بصفات خلقه:

وهذا هو النوع الخامس من أنواع الإلحاد في أسماء الله الحسنى،

---

(١) التدمرية ص: (٧٩ ـ ٨١).

الذي ذكره أهل العلم، وفي مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ العديد من المواضع فيها الإشارة إلى هذا النوع، وجهوده في التصدي له معلومةٌ مشهورةٌ، أكتفي هنا بذكر بعض النماذج الدالةِ على عِظَمِ هذه الجُهودِ، فإن استقصاء ذلك من الأمور المتعذرة في هذه الوقفة المختصرة.

ومن ذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عند الكلام على مذهب السلف في كلام الله عَزَّ وَجَلَّ ـ: «والصوابُ الذي عليه سلفُ الأُمةِ؛ كالإمام أحمد، والبخاري صاحب الصحيح؛ في كتاب خلق أفعال العباد وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم ـ: اتباع النصوصِ الثابتةِ، وإجماعِ سلفِ الأمةِ، وهو أن القرآن جميعه كلامُ الله، حروفُهُ ومعانيه، ليس شيءٌ من ذلك كلامًا لغيره؛ ولكن أنزله على رسوله، وليس القرآنُ اسمًا لمجردِ المعنى، ولا لمجردِ الحرفِ؛ بل لمجموعِهما، وكذلك سائرُ الكلام ليس هو الحروفَ فقط، ولا المعانِيَ فقط، كما أن الإنسانَ المتكلمَ الناطقَ ليس هو مجردَ الروحِ، ولا مجردَ الجسدِ؛ بل مجموعُهما، وأن الله تعالى متكلم بصوتٍ؛ كما جاءت به الأحاديثُ الصحاحُ، وليس ذلك كأصوات العباد، ولا صوت القارئ ولا غيره، وأن الله ليس كمثله شيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ فكما لا يشبه عِلمُهُ وقدرتُهُ وحياته، علمَ المخلوقِ وقدرتَهُ وحياتَهُ، فكذلك لا يُشبِهُ كلامُهُ كلامَ المخلوقِ، ولا معانيه تشبهُ معانِيَهُ، ولا حروفُهُ تشبِهُ حروفَهُ، ولا صوتُ الرب يشبه صوتَ العبد، **فمن شبّه الله بخلقه، فقد ألحَدَ في أسمائه وآياته، ومَن جَحَدَ ما وَصَفَ به نفسَهُ، فقد ألحَدَ في أسمائه وآياته**»(١).

وقد سبق قريبًا نقل كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان المحاذير التي يقع فيها كلُّ مَن عَطَّلَ أسماءَ الله عَزَّ وَجَلَّ عن معانيها أو بعضَها، ونفى حقائقَها الدالةَ عليها، وأنه إنما فعل ذلك؛ لما وقع فيه أولًا منَ التمثيلِ؛ حيث لم يفهم من المعاني التي دلّت عليها نصوصُ الصفاتِ إلا ما هو اللائقُ بالمخلوقِ، فنفاها، فأداه ذلك

(١) التسعينية: (٢/ ٥٤١ ـ ٥٤٢)، وانظر: الكيلانية، ضمن مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).

إلى هذه المحاذير، وآخرها وأبرزها أن نتيجة هذا التعطيلِ هو تمثيلُهُ بالمعدوماتِ؛ كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الرابع**: أنه يَصِفُ الربَّ بنقيضِ تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

فيكون قد عَطَّلَ صفاتِ الكمالِ التي يستحقها الرب تعالى، ومثّله بالمنقوصاتِ والمعدوماتِ، وعطّل النصوصَ عما دلّت عليه منَ الصفاتِ، وجعل مدلولَها هو التمثيلَ بالمخلوقاتِ، فيجمع في الله وفي كلام الله بين التعطيلِ والتمثيلِ، فيكون مُلحِدًا في أسماء الله وآياته»[(١)].

وفي بيان ضَربٍ من ضروب التشبيهِ، الذي وقع فيه أهل الحلول والاتحاد وأصحاب القول بوَحْدةِ الوجود، فكما سبق بيانه عند تفصيل مذهبهم أنه قائم على الجمعِ بينَ المتناقضاتِ، ومن هذا التناقُضِ أنهم يجمعون بين التعطيل المحضِ، وتشبيهِ الخالق بالمخلوق، وفي بيان ذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في الردّ على العفيف التلمساني[(٢)]، حين قال حاكيًا إحدى مقالاته الشنيعة، حيث ـ: «إنه جَعَلَ الروحَ الإضافيَّ في صورة فعل ذاته، وأنه أعطى محمدًا عقدة نبوته، فيكون قد جعل نفسَهُ صورة فعله، وأعطى محمدًا ذاته»:

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردّ عليه: «وهذا مع أنه من أبين الكفر وأقبحه، فهو متناقضٌ، فمَنِ المُعطِي ومن المُعْطَى إذا كان أعطى ذاته لغيره؟! وإن كانت هذه الأشياءُ أعيانًا قائمةً بنفسها وهي غير الله، فسواء كانت ملائكةً أو غيرَها من كل ما سِوَى الله من الأعيان، فهو خَلقٌ من خَلقِ الله مصنوعٌ مربوبٌ، والله خالقُ كلِّ شيءٍ.

---

(١) التدمرية ص: (٧٩ ـ ٨١).

(٢) سليمان بن علي بن عبد الله الكومي، المشهور بالعفيف التلمساني، أحد أقطاب الصوفية، وكبار القائلين بوحدة الوجود، توفي سنة: ٦٩٠هـ، قال عنه شيخ الإسلام: «والتلمساني أعظمهم تحقيقًا لهذه الزندقة والاتحاد، التي انفردوا بها وأكفرهم بالله وكتبه ورسله وشرائعه واليوم الآخر»اهـ، **انظر** ترجمته في: حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٧٥)، الأعلام: (٣/ ١٣٠).

فهو قد جعل ظهورَ الحقِّ واصفًا، وأنه المسمى باسم الرحمٰن، فيكون المسمَّى باسم الرحمٰن الواصف لنفسه مخلوقًا، وهذا كفر صريح، وهو أعظم من إلحاد الذين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]، ومن إلحاد الذين قيل فيهم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠]؛ فإن أولئك كفروا باسمه وصفته، مع إقرارهم برب العالمين، وهؤلاء أقروا بالاسمِ، وجعلوا المُسمَّى مخلوقًا من مخلوقاته»[(١)].

ومما يلحق بهذا النوع منَ الإلحادِ الذي وقع فيه هؤلاء الاتحادية بتشبيه المخلوقِ بالخالقِ ﷻ ـ: دعواهم أن الإنسان «هو خليفة الله، استخلفه؛ بأن جعل فيه من أسمائه وصفاته ما ضَاهَى به الحَضرةَ الإلٰهيةَ، وهؤلاء طائفتان:

طائفة تثبت الربَّ وراءَ العالم، وتجعلُ الإنسانَ خليفةً لله.

وطائفةٌ أخرى لا تثبتُ للربِّ وجودًا غيرَ العالم؛ بل يجعلونه هو وجودَ العالم، ويجعلون الإنسانَ نُسخةَ ذلك الوجودِ ومختصرَهُ، فهو الخليفةُ الجامعُ فيه»[(٢)].

وقد سبق بيانُ بطلانِ مذهبِ هؤلاء مفصَّلًا أثناءَ الردّ عليهم في المبحثِ الثاني من هذا الفصلِ[(٣)]، وقد سبق بيانُ شيءٍ من جهودِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تفنيد دعوى كون الإنسان خليفةَ الله في الأرضِ عند شرحِهِ لاسم الجلال «الشهيد»، فلا داعي لتكراره هنا[(٤)].

وفي بيان جملةٍ من الأصول التي ينهدم بها مذهب المشبهة، ويتضح زيف الدعوى التي أقام عليها المعطّلة مذهبهم؛ بزعم أنهم إنما أرادوا

---

(١) حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/ ١٨١)، **وانظر**: (٢/ ١٧٩ ـ ١٨٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية: (٦/ ٥٧٧).

(٣) **انظر**: ص: (٨١٦) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٤) **انظر**: ص: (٦٣٨) من هذه الرسالة، **وانظر**: بيان تلبيس الجهمية: (٦/ ٥٨٩ ـ ٦١١).

بتعطيلهم نفي التشبيه عنه ﷻ، بما أوضحه شيخ الإسلام رحمه الله غاية الوضوح وبيان حقيقة النفي المعتبر في حق الله ﷻ بأصل عظيم في هذا الباب تنزاح به شبهة هؤلاء المعطّلة، وينهدم به مذهب أولئك المشبهة، مضمونه ـ: «أن كلَّ كمالٍ ثبت لمخلوقٍ، فالخالقُ أَولى به، وكلَّ نقصٍ تنزهَ عنه المخلوقُ، فالخالقُ أولى بتنزيهه عن ذلك، والسمعُ قد نفى ذلك في غير موضع؛ كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]، والصمد الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب، وهذه السورة هي نسب الرحمٰن، وهي الأصل في هذا الباب، وقال ـ في حق المسيح وأمه ـ: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، فجعل ذلك دليلًا على نفيِ الألوهية؛ فدلّ ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى.

والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاءُ الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزهٌ عن آلاتِ ذلك، بخلاف اليد؛ فإنها للعمل والفعل، وهو ﷻ موصوفٌ بالعمل والفعل؛ إذ ذلك من صفاتِ الكمالِ، فمن يقدر أن يفعل أكملُ ممن لا يقدر على الفعل.

وهو سبحانه منزهٌ عن الصاحبةِ والولدِ وعن آلات ذلك وأسبابه، وكذلك البكاء والحزن هو مستلزمٌ الضعفَ والعجزَ الذي ينزه عنه، بخلاف الفرح والغضب؛ فإنه من صفات الكمال، فكما يوصف بالقدرة دون العجز، وبالعلم دون الجهل، وبالحياة دون الموت، وبالسمع دون الصَّمَم، وبالبصر دون العَمَى، وبالكلام دون البكم، فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن، وبالضحك دون البكاء، ونحو ذلك.

وأيضًا فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمعُ من أنه ﷻ لا كفؤ له، ولا سَمِيَّ له، وليس كمثلِهِ شيءٌ؛ فلا يجوزُ أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات، ولا حقيقةُ شيء من صفاته كحقيقةِ شيءٍ من صفات المخلوقات، فيُعلم قطعًا أنه ليس من جنس المخلوقاتِ، لا الملائكةِ

ولا السماوات ولا الكواكب، ولا الهواء ولا الماء ولا الأرض، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم، ولا غير ذلك؛ بل يُعلم أن حقيقته عن مماثلة شيء من الموجودات أبعدُ من سائر الحقائق، وأن مماثلتَهُ لشيء منها أبعدُ من مماثلةِ حقيقةِ شيءٍ منَ المخلوقاتِ لحقيقةِ مخلوقٍ آخرَ.

فإن الحقيقتينِ إذا تماثلتا، جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب لها، وامتنع عليها ما امتنع عليها؛ فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجبِ بنفسِهِ ما يجوزُ على المحدَثِ المخلوقِ؛ منَ العدم والحاجة، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذاك؛ من الوجوب والغنى، فيكون الشيء الواحد واجبًا بنفسِهِ غيرَ واجبٍ بنفسِهِ، موجودًا معدومًا، وذلك جمع بين النقيضين.

وهذا مما يعلم به بطلانُ قول المشبهةِ الذين يقولون: بَصَرٌ كبَصَرِي، أو يد كيدي، ونحو ذلك، تعالى الله عن قولهم عُلُوًّا كبيرًا!»[1].

ومما يلحق بجهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في التصدي لهذا النوع من الإلحاد في أسماء الله الحسنى ـ: وجهٌ آخَرُ في اعتبار ما وقع فيه القدريةُ منَ المعتزلة الذين سبق بيان وقوعهم في الإلحاد؛ بتعطيل الله عَزَّ وَجَلَّ عن قدرته على أفعال العباد؛ كما مرّ قريبًا في النوع الرابع، أن هذا التعطيل له وجه آخر يندرج تحت هذا النوع من الإلحاد؛ وهو أن مذهبَهُمُ الفاسدَ هذا في باب القدر أوقعهم في التشبيه المذموم؛ إذ شبهوا الله عَزَّ وَجَلَّ بخلقه فيما يتعلق بأفعاله عَزَّ وَجَلَّ؛ ولهذا اعتبرهم السلف الصالح من أهل السُّنَّة والجماعة مشبهةَ الأفعالِ، وذلك أنهم: «يأخذون القدرَ المشترك في الأفعال بين الله وبين عباده، فما حَسُنَ من الله، حَسُنَ من العبد، وما قبح من العبد، قبح من الله؛ **ولهذا سمَّاهم الناسُ مشبهةَ الأفعال**، ولا شك أن هؤلاء هم المتكلمةُ المذمومون عند السلف؛ لكثرة بنائهم الدين على القياسِ الفاسدِ الكلاميِّ،

(١) التدمرية ص: (١٤٢ ـ ١٤٦)، **وانظر** للتوسع في بيان هذا الأصل: النفي في باب الصفات ص: (١٧٦ ـ ٢٠٢).

وردّهم لما جاء به الكتاب والسُّنَّة»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في مزيد إيضاح لمذهبهم هذا، ووجه اعتباره تشبيهًا ـ: «فالناسُ في مسألة «التحسين والتقبيح» على ثلاثة أقوال، طرفان ووسط:

الطرف الواحد: قول من يقول بالحسن والقبح، ويجعل ذلك صفاتٍ ذاتيةً للفعل لازمةً له، ولا يجعل الشرعَ إلا كاشفًا عن تلك الصفات، لا سببًا لشيء من الصفات؛ فهذا قول المعتزلة وهو ضعيف، وإذا ضم إلى ذلك قياس الربّ على خلقه، فقيل: ما حَسُنَ منَ المخلوق، حَسُنَ منَ الخالق، وما قبح من المخلوق، قبح من الخالق، ترتب على ذلك أقوالُ القدريةِ الباطلةُ، وما ذكروه في التجوير والتعديل، **وهم مشبهةُ الأفعال**؛ يشبهون الخالق بالمخلوق، والمخلوق بالخالق في الأفعال، وهذا قولٌ باطلٌ، كما أن تمثيل الخالق بالمخلوق، والمخلوق بالخالق في الصفات باطل.

فاليهود وصفوا الله بالنقائصِ التي يتنزه عنها؛ فشبهوه بالمخلوق، كما وصفوه بالفقر والبُخل واللُّغُوب، وهذا باطلٌ؛ فإن الربّ تعالى منزهٌ عن كل نقص، وموصوفٌ بالكمال الذي لا نقصَ فيه، وهو منزهٌ في صفاتِ الكمال أن يماثل شيءٌ من صفاته شيئًا من صفاتِ المخلوقين، فليس له كفؤًا أحد في شيء من صفاته، لا في علمه، ولا قدرته، ولا إرادته، ولا رضاه، ولا غضبه، ولا خلقه، ولا استوائه، ولا إتيانه، ولا نزوله، ولا غير ذلك مما وصف به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ؛ بل مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فلا ينفون عنه ما أثبته لنفسه من الصفات، ولا يمثّلون صفاته بصفات المخلوقين، فالنافي معطّل، والمعطّل يعبد عدمًا، والمشبه ممثّل، والممثّل يعبد صنمًا.

ومذهب السلف إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل؛ كما قال تعالى:

---

(١) قاعدة أولية في أصل العلم الإلـٰهي، ضمن مجموع الفتاوى: (٢/٨)، **وانظر**: أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى: (٨/ ١٢٥).

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، وهذا ردٌّ على الممثّلة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، ردٌّ على المعطّلة، وأفعال الله لا تمثل بأفعال المخلوقين؛ فإن المخلوقين عبيده، يظلمون ويأتون الفواحش، وهو قادرٌ على منعهم، ولو لم يمنعهم، لكان ذلك قبيحًا منه، وكان مذمومًا على ذلك، والربُّ تعالى لا يقبح ذلك منه؛ لما له في ذلك من الحكمة البالغة، والنعمةِ السابغة، هذا على قول السلف والفقهاء والجمهور الذين يثبتون الحكمة في خلق الله وأمره.

ومن قال: إنه لا يخلق شيئًا بحكمةٍ، ولا يأمر بشيء بحكمةٍ؛ فإنه لا يثبت إلا محضَ الإرادة التي تُرجِّحُ أحدَ المتماثلين على الآخر بلا مرجح»(١).

هذه بعض النماذج من جهود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ العديدة والمتناثرة في التصدي لهذا النوع الخطير من أنواع الإلحاد في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ، وبها نكون قد استوفينا ضرب الأمثلة من منثور كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كل نوع من أنواع الإلحاد في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ التي ذكرها تلميذه الإمام ابن قيم الجَوزيةِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويليه نوع سادس تفرد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإشارة إليه دونه، وهو:

السادس: الاستخفافُ بأسماء الله الحُسنى، أو إهانتها، أو تركُ تعظيمها، ونحو ذلك:

فهذا النوع لم يذكره الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن ما بيّنه من أنواع الإلحاد في أسماء الله الحسنى؛ لكنه مما أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما يعدّ من أعظم وأخطر أنواع الإلحاد في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ، وهو ما يقع فيه كثير من السحرة والمشعوذين من الاستخفافِ والاستهزاء بأسماء الله عَزَّوَجَلَّ، وتعمُّدِ إهانتِها، والتهاوُنِ في تعظيم حُرمتها، وهذا قد وقع فيه جماعة من الغلاة في نفي أسماء الله عَزَّوَجَلَّ والتكذيب بكلامه، ممن اشتهر عنهم ممارسة السحر والشعوذة؛ فقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(١) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

«فصار هؤلاء[١] يمتهنون المصحفَ حتى يدوسوه بأرجلهم، ومنهم من يكتب أسماء الله بالعذرة، إسقاطًا لحُرمة ما كُتِبَ في المصاحف والورق من أسماء الله وآياته، وقد اتفق المسلمون على أن منِ استخفَّ بالمصحفِ؛ مثل أن يلقيه في الحُشّ، أو يركضه برجله إهانةً له ـ: أنه كافر؛ مباحُ الدم»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «ويقولون[٣]: ليس بيننا وبين الفلاسفة خلافٌ إلا في واجب الوجود، فإنهم يثبتونه وهو شيءٌ لا حقيقة له، ويستهزئون بأسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا سيما هذا الاسم الذي هو «الله»؛ فإن منهم من يكتبه على أسفل قدميه ويطؤه»[٤].

هذه بعض النقول من منثور كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها البيان الشافي لأنواع الإلحاد في أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، وأختم ذلك بنقل فيه إشارته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لبراءة معتقَدِ أهل السُّنَّة والجماعة من الإلحاد الذي وقع فيه مختلِفُ الطوائفِ التي خالفتهم في هذا الباب خصوصًا وفي سائر أبواب الاعتقاد عمومًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مفصِّلًا معتقدَ أهل السُّنَّة والجماعة في عقيدته التي ألفها لبيان معتقده في جميع أبواب الدين وفق منهجهم، والمشهورة باسم «العقيدة الواسطية» ـ: «اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السُّنَّة والجماعة ـ: الإيمانُ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر؛ خيره وشره.

ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف

---

(١) الغلاة من النفاة، القائلين بأن القرآن مخلوق، من الجهمية ومن وافقهم.
(٢) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٢٥).
(٣) المقصود بهم: الإسماعيلية والنصيرية من فرق الباطنية.
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية: (٣/ ٤٥٣)، **وانظر**: الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان ص: (٣٣١ ـ ٣٣٢).

ولا تمثيل؛ بل يؤمنون بأن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]:

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سَمِيَّ له، ولا كفؤ له، ولا ندَّ له، ولا يقاس بخلقه ﷻ.

فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدقُ قيلًا، وأحسنُ حديثًا من خلقه، ثم رسله صادقون مُصَدَّقون، بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢]؛ فسبَّح نفسَهُ عما وَصَفَهُ به المخالفون للرسُلِ، وسلَّم على المرسلين؛ لسلامة ما قالوه مِنَ النقصِ والعيبِ.

وهو سبحانه قد جمع فيما وَصَفَ وسَمَّى به نفسَهُ بينَ النفيِ والإثباتِ، فلا عدولَ لأهل السُّنَّة والجماعة عما جاء به المرسلون؛ فإنه الصراط المستقيمُ، صراطُ الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين»[(١)].

* * *

(١) العقيدة الواسطية ص: (٥٤ ـ ٦٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فأحمده ﷻ وأشكره على ما أسبغ عليَّ منَ النعم الظاهرة والباطنة، وعلى رأسها الهداية إلى الإسلام والسُّنَّة، والتوفيق لسلوك سبيل العلم والعلماء، وإتمام هذه الرسالة.

كما أحمده جلّ وعلا وأشكره؛ على توفيقه لقراءة جميع كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ الله الموجودة بين أيدينا؛ وهي من أعظم النّعم، وأبرز الفوائد التي يخرج بها باحثٌ مثلي من هذه السنوات غير القليلة التي أمضيت جُلَّها بين يدي عِلم هذا الإمام العَلَم الهُمام، أخوضُ بحرًا من الفوائد التي لا تكاد تنتهي، ونفسي في ذلك لا تشبع، تواقة إلى المزيد، أسأل الله العليَّ الأعلى أن ينفعني بها وكلَّ من طالع كتب هذا الإمام.

كما أودُّ أن أسجِّلَ بين يدي القارئ الكريم أهمَّ ما توصَّلْتُ إليه منَ النتائجِ والتوصياتِ، تكون بمثابة الزبدةِ التي يخرج بها من خلال قراءته لهذه الرسالَة.

فالفائدة العظمى والنتيجة الكبرى بيان عنايةِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ الله بهذا الجانب من توحيد الأسماء والصفات، تقريرًا، واستدلالًا، شرحًا وبسطًا، وردودًا في غاية الدقة والإتقان على من جانب الصواب في هذا الباب، فالمطلع على هذا البحث يجد فيه عصارةَ جهود هذا الإمام في هذا الباب، مجموعًا شتاتُها في أبواب وفصول ومباحثَ ومطالبَ منتظمةٍ، تخفف عنه عناء البحث في بحر مؤلفاته الكثيرة، التي يصعب على الكثير الوقوف على

بغيتهم في موضوع متعلق بهذا الباب يُشفى به العليل، ويُروى به الغليل.

۞ أبرز النتائج:

أما أبرز النتائج التي توصَّلتُ إليها من خلال كتابة هذه الرسالة، فأجملها فيما يلي:

ـ ما حفلت به حياة شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من أحداث بارزة، ومواقفَ عديدةٍ أسهمتْ في تكوين هذه الشخصية العظيمة التي لم يعرف لها العالم الإسلامي مثيلًا، من عهده إلى هذه العصور المتأخرة، فكان رَحِمَهُ اللَّهُ ولا يزال مدرسة ينهل منها كل من جاء بعده من المنتسبين إلى أهل السُّنَّة والجماعة، وعلى مؤلفاته اعتمادهم في مختلِفِ أبواب الدين، وبخاصة ما يتعلق بجانب الاعتقاد.

ـ عنايةُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الفائقةُ بتقرير المنزلة العالية التي يتبوؤها باب أسماء الله الحسنى بين سائر أبواب الاعتقاد؛ ببيان اقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها ومتعلقاتها، وآثار هذه الأسماء على النفس والكون، والثمرات التي يجنيها العبد من العلم، والتعبد لله بها.

ـ تقريرُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لمنهجِ أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال على مباحثِ هذا الباب بالقرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة والإجماع والفطرة السليمة والعقل الصريح الموافق للنقل الصحيح، مؤكدًا على وَسَطِيتهم في هذا الباب وسائر أبواب الاعتقاد والدين.

ـ وضعُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ضابطًا محددًا يمكن من خلاله اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى، وهو يقوم على شرطين:

الأول: أن تكون هذه الأسماءُ مما جاءتْ في الكتاب والسُّنَّة؛ وهذا مبنيٌّ على قاعدةِ أنها توقيفيةٌ.

الثاني: أن تقتضِيَ المدحَ والثناءَ بنفسها، وهذا مبنيٌّ على قاعدةِ أن أسماء الله كلها حسنى.

ـ يرى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين، وقد أفاض في سرد الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، ورَدِّ قولِ من يقول بحصرها؛ ولهذا نجده في جمعه للأسماء الحسنى وما ذكره في مؤلفاته مما لم يرد في ذلك الجمع ـ: جاوز بها التسعة وتسعين اسمًا الواردةَ في حديث بيان فضل من أحصاها، مع بيان معاني الإحصاء الوارد في الحديث، وثمرات هذا الإحصاء.

ـ قرّر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جملةً منَ القواعد المتعلقة بهذا الباب، ولعل أبرزها:

ـ قاعدة: «أسماء الله كلها حسنى»، مع بيان أدلتها وأوجه الحسن فيها، والآثار المترتبة على ذلك.

ـ قاعدة: «أسماء الله توقيفيةٌ»، و«أسماء الله غير مخلوقةٍ»، و«أسماء الله أعلامٌ وأوصافٌ»، و«امتناعُ التمثيلِ والتعطيلِ في أسماء الله الحسنى».

ـ كما قرّر رَحِمَهُ اللَّهُ جملةً من الأحكام المتعلقة بهذا الباب؛ مثل: كون أسماء الله عَزَّوَجَلَّ لها اعتباران: العَلَمِية والوَصْفِية، وأن دَلالتَها على الذات تكونُ بالمطابقةِ والتضمُّنِ والالتزامِ، وأن الأسماءَ التي تطلق على الله تعالى وعلى المخلوق معًا ثابتةٌ لكل واحد منهما على الحقيقة، وأن **الاشتراكَ في الأسماء لا يلزم منه الاشتراك في المسميات**، ووجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها، وأنها من المحكم لا المتشابه، وأن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ متفاضلةٌ فيما بينها؛ فبعضُها أفضل من بعض؛ ومن هنا اختار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن «الحي القيوم» هو اسم الله الأعظَمُ، كما بسط القول في الأحكام المتعلقة بدعاء الله عَزَّوَجَلَّ بأسمائه الحسنى، والحلف بها، وتعبيد أسماء الناس بها، وحكم ترجمتها، وأن أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشر، وأن الله منزهٌ عن التسمي بأضدادها، وأن جهل العبد ببعضها مما لا يمكن للعبد العلم به أو لم يبلغه إياه لا يؤاخذ عليه، ولا يكون صاحبه كافرًا.

ـ اعتنى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بشرح العديد من الأسماء الحسنى، بلغ

مجموع ما وقفت على المشروح منها في مختلِفِ كتبه مائةً وسبعةَ عَشَرَ اسمًا، يذكر دليلَهُ منَ الكتاب والسُّنَّة، ويُجَلِّي بعضَ معانيه، ويعتني بذكر الآثار المترتبة على التعبد لله ﷻ بهذه الأسماء.

ـ كما اعتنى رحمه الله بموضوع الاسم والمسمَّى غايةَ العنايةِ، وبيّن الحقَّ فيه الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة «أن الاسم للمسمَّى»، مع توجيهِ إطلاقاتٍ أخرى صدرتْ عن بعض أهل العلم، وبيان موافقتها لقول الجمهور، كما بيّن أقوالَ أهل البدع المخالفة لقول أهل السُّنَّة في هذا الباب، وسرد شُبَهَهُم التي استندوا إليها، وفنّدها بالحُجَّة والبرهانِ، من المنقول الصحيح والعقل الصريح، بما لا يبقى معه لهم أي مُستَمْسَكٍ، ولا لمن جاء بعده مزيد.

۞ أبرزُ التَّوْصِيات:

أما أبرز التوصياتِ التي يمكن أن أقدمها لإخواني القراء الكرَام، فهي:

١ ـ أوصي إخواني القراء والباحثين بوصية الله ﷻ للأولين والآخرين قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١].

٢ ـ لزومُ مذهب السلف في هذا الباب خصوصًا وفي سائر أبواب الدين عمومًا؛ فهو المذهب الوسط، السالمُ منَ التناقُضِ والاضطرابِ الذي يوجد فيما دونه منَ المذاهبِ، وهو الحقُّ الذي يجبُ اتِّباعه، المؤيد بالحُجَّة والبرهانِ من صحيح المنقول وصريح المعقول.

٣ ـ كما أتقدم باقتراحٍ لبعض الموضوعات التي أرى أنها جديرةٌ بالبحثِ، مما تبيّن لي من خلال دراستي لهذا الموضوع، ومنها:

• تبين لي من خلال البحث وجوبُ العنايةِ بدراسة منهجِ شيخِ الإسلام رحمه الله، في حكمه على الطوائفِ والفِرَقِ والكُتب والشخصياتِ، هذا الإمام الذي انبرى في العصور المتأخرة إلى الذَّوْدِ عن عقيدةِ أهل السُّنَّة والجماعة وبيان منهجهم، والكلام بحق مع غاية العدل في شأن كل من ردّ عليهم، وأقترح أن يكون الموضوع بعنوان:

«منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقد الكتب والرجال والفرق والطوائف العقدية».

• كما تبين لي من خلال البحث وجوبُ العناية بدراسة موارد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في دراساته العقدية، والعناية بتصنيفها، وتحليل مدى تأثيرها على مؤلفاته، حتى تظهر جوانب عديدة مثل: ارتباط شيخ الإسلام بمن سبقه من العلماء، وأمانته العلمية، وحفظ كتبه لنصوص كثيرة في العديد من الكتب المفقودة، وغيرها من الثمرات، وأقترح أن يكون الموضوع بعنوان:

«موارد شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة، جمعًا ودراسة».

• كما تبين لي من خلال البحث ضرورة العناية بدراسة المباحث المتعلقة بالاجتهاد في باب العقيدة؛ للحاجة المُلِحَّة التي يجدها كل باحث في موضوعات العقيدةِ، وبخاصَّة انتشارُ التصور العامِّ بأن مباحثَ العقيدة مما لا مجال للاجتهاد فيها، وفائدة هذا الموضوع تكمن في التحقق من صحة هذا الإطلاق والتعميم، وتفصيل المباحث التي قد تندرج تحت هذا الموضوع، وأقترح أن يكون عنوان الموضوع:

«الاجتهاد في مباحث الاعتقاد، دراسة تأصيلية».

وفي الختام أختم مثنيًا بحمد الله عَزَّ وَجَلَّ على توفيقه لإتمام هذا البحث، وأسأله تبارك وتعالى الإخلاصَ والقَبُولَ، وأن يتجاوز عني ما وقع فيه من خطأ أو زلل، وأن يجعل هذا العملَ في ميزانِ حسناتي، يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ، آمين.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

❁ ❁ ❁

الفهارس

* فهرس الآيات القرآنية.
* فهرس الأحاديث النبوية.
* فهرس الآثار.
* فهرس الأعلام المترجمين في البحث.
* فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة المعرّفة في البحث.
* فهرس الفرق والطوائف والأديان.
* فهرس الأسماء الحسنى.
* فهرس المصادر والمراجع.
* فهرس الموضوعات الإجمالي.
* فهرس الموضوعات التفصيلي.

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة		
﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	١	٤٩٧
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	٢	٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٩، ٦٦٢، ٦٧١، ٧٤٠
﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	٣	٤٩٧، ٦٦١، ٦٧١
﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾	٤	٤٧٠، ٥١٢، ٦٦٢
﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾	٥	٤٥٥، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٨، ٦٩٧، ٧٠٦، ٧١٧
﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾	٦	٢٩٣، ٦٢٤
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ. . .﴾	٧	٤١٥، ٧١١
البقرة		
﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	١٩	٤٨٧
﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾	٢٠	٤٨٥، ٨١١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾	٢١	٤٦٧، ٤٦٩
﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ. . .﴾	٢٦	٢٦١، ٣٣٩، ٣٤٦
﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾	٢٩	٦١٤
﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾	٢٩	٤٨٠
﴿وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ﴾	٣٠	٣٠١، ٥٩٨
﴿لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾	٣٢	٦٣٠
﴿ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾	٣٢	٤٧٤، ٤٨٠
﴿رَّبِّهِۦ﴾	٣٧	٤٦٩
﴿رَبِّهِمۡ﴾	٤٦	٤٦٩

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾	٥٤	٤٧١
﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ. . .﴾	٥٧	٦٠٢
﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾	٧٨	٨٩٢
﴿عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٩٥	٤٨١
﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾	١٠٢	٧١٤
﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾	١٠٥	٥١٢
﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾	١١٠	٦٨١
﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾	١١٥	٤٨٠
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	١١٧	٢٤١، ٤٧١
﴿رَبَّنَا﴾	١٢٧	٤٦٩
﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾	١٢٨	٦٧٠
﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ. . .﴾	١٢٩	١٦٧
﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾	١٢٩	٢٨٦، ٤٧٣
﴿إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ. . .﴾	١٣٣	٤٦٨
﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾	١٣٨	٢١٥
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ. . .﴾	١٤٣	١٤٥
﴿ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾	١٤٣	٣١٣
﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ. . .﴾	١٥٠ ـ ١٥٢	١٦٧
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾	١٥٨	٤٧٥، ٤٨٠، ٥٧٣
﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾	١٦٣	٣٧٧، ٤٦٨، ٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩٣
﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾	١٦٣	٤٩٧
﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	١٧٣	٨١١
﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾	١٧٧	٧١٩
﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	١٨١	٤٨٠
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾	١٨٥	٥٢٩، ٥٣٦
﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ. . .﴾	١٨٦	٢٦٤، ٤٢١، ٤٩٤، ٦٣٥، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٢
﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾	١٩٥	٦٨٨
﴿رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾	٢٠٧	٤٩٠

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	٢٠٩	٨١١
﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ...﴾	٢١٣	١٠٠، ٥٧٢
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾	٢٢٢	٦٦٠، ٦٨٨، ٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٤
﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٢٧	٦٣٤
﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم...﴾	٢٣١	١٦٧
﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾	٢٣٤	٤٨٢
﴿عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٢٤٦	٤٨١
﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٤٧	٤٨٠
﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ...﴾	٢٥٥	١٦٤، ٢٩٦، ٣١٣، ٣٦٨، ٤٧٨، ٥٤٩، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٥
﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ...﴾	٢٥٥	٦٣٠
﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾	٢٥٥	٣٠٦، ٨٣١، ٨٨٧
﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾	٢٥٥	٢٦٥، ٢٨٦، ٤٢١، ٤٩٣، ٥٣٨
﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ...﴾	٢٥٨	٥٠٩
﴿رَبِّىَ﴾	٢٥٨	٤٦٩
﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ...﴾	٢٦١	٦٨١
﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٦١	٤٨٠
﴿غَنِىٌّ حَلِيمٌ﴾	٢٦٣	٤٩١
﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ...﴾	٢٦٥	٦٨١
﴿غَنِىٌّ﴾	٢٦٧	٤٧٧، ٤٩٣
﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٦٨	٤٨٠
﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى...﴾	٢٧٢	٦٢٤
﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾	٢٨٣	٤٨١
﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا...﴾	٢٨٦	٦٦٤

آل عمران

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾	١ ـ ٢	٣٧٧، ٦١٠

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾	٢	٣٧٥، ٤٧٨
﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾	٤	٤٦٦، ٤٨٧
﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ...﴾	٧	٣٣١
﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ...﴾	٧	٨٩٥
﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾	٧	٨٨٣، ٩٠٣
﴿وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾	٨	٤٩٢
﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ...﴾	٩	٤٧٢، ٥١٤
﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾	١٥	٢١٥، ٤٨٣
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ...﴾	١٨	٣٠٦، ٤٧٩، ٦٣٧، ٦٥٣، ٨٣١
﴿بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾	٢٠	٤٨٣
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ...﴾	٢٦	٤٧٠، ٥٠٨، ٥١٢
﴿رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾	٣٠	٤٩٠
﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾	٣١	٦٨٧
﴿سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾	٣٨	٤٨٣
﴿ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾	٤٠	٩٢٧
﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾	٥٤	٥١٣
﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ...﴾	٦٤	٢٠٢
﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٞ﴾	٧٣	٤٨٠
﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾	٨١	٤٨٤
﴿مِن شَيۡءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾	٩٢	٤٨١
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ...﴾	٩٧	٦٠١
﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	٩٧	٤٧٧
﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعۡمَلُونَ﴾	٩٨	٤٨٤
﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾	١١٥	٦٨١
﴿عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ﴾	١١٥	٤٨١
﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾	١١٩	٤٨١
﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ﴾	١٢٠	٤٨٧
﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ﴾	١٢٩	٩٢٨
﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	١٣٥	٧٢٩

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ...﴾	١٣٩	٦٥٩
﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا...﴾	١٤٦	٦٥٥
﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا...﴾	١٤٧	٣٩١، ٥٥٢، ٥٦٠
﴿فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ...﴾	١٤٨	٦٥٥
﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾	١٥٠	٤٨٩، ٥١٥
﴿خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	١٥٣	٤٨٢
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	٧٧٣
﴿بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾	١٦٣	٤٨٣
﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا...﴾	١٦٤	١٦٧
﴿وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ...﴾	١٧٦	٦٠٢
﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ...﴾	١٨١	٥٣٩، ٩٢٩
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ...﴾	١٩٠	٥٢٦

النساء

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	١	٤٨٤
﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾	٦	٤٨٨
﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ...﴾	١١	٥٩٤
﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾	١١	٥٨٨
﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	١١	٤٨٠
﴿عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾	١٢	٤٨٠
﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾	٢٣	٢٧١، ٢٧٧
﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	٢٦	٤٨٠
﴿بِكُمْ رَحِيمًا﴾	٢٩	٤٩٠
﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾	٣٣	٤٨٤
﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾	٣٥	٤٨٠، ٤٨٢
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً...﴾	٤٠	٦٨١
﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾	٤٥	٤٨٨
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ...﴾	٤٨	٧٢٥
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا...﴾	٥٨	٣١٣، ٦٣٤
﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾	٥٨	٢٥٨

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ...﴾	٥٩	٩٩، ١٠١
﴿وَرَبِّكَ﴾	٦٥	٤٦٩
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾	٧٠	٤٨٠
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٤٨٤
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾	٨٢	١٨٩
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ...﴾	٨٢	٣٣٢، ٨٢١، ٨٩١، ٨٩٣
﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾	٨٤	٥١١
﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾	٨٦	٤٨٨
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾	٩٦	٢٧٨
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾	١٠٨	٤٨٧
﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ...﴾	١١٧	٤٠٠، ٦٥٤، ٩١٩
﴿بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾	١٢٦	٤٨٧
﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾	١٢٧	٤٨١
﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ...﴾	١٣٠	٤٧٤
﴿وَٰسِعًا حَكِيمًا﴾	١٣٠	٥٠٥
﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ...﴾	١٣١	٩٤٩
﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ...﴾	١٣٣	٤٨٥
﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾	١٤٠	٤٧٢
﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾	١٤٢	٢١٥، ٤٦٦
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾	١٤٧	٤٧٥
﴿عَفُوًّا قَدِيرًا﴾	١٤٩	٤٨٥، ٤٩١
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾	١٥٨	٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٧٦١، ٨٦٧
﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾	١٦٦	٣٠٦، ٨٣١
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	١٦٦	٤٨٤
﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	١٧١	٤٧٦
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾	١٧٤	٥٣٢

المائدة

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾	٤	٣٨٢، ٧٦٨، ٧٨٤، ٩٠٧

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ . . .﴾	٨	٩٥
﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٣١	٣٣
﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾	٥٤	٨٠٦
﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾	٥٤	٤٨٠
﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾	٦٤	٩١٦
﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ . . .﴾	٧٢ ـ ٧٦	٧١٧
﴿إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	٧٣	٤٧٦
﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ . . .﴾	٧٥	٩٤٠
﴿لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾	٧٦	٧١٩
﴿عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾	٩٥	٤٨٧
﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ . . .﴾	٩٨	٢٦٧، ٤١٦، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٦٦، ٧١٢
﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾	١٠٩	٤٨١
﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ﴾	١١٤	٢٣٧، ٢٥٢، ٣٩٢، ٥٦٠
﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾	١١٤	٤٧٢
﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾	١١٦	٤٨١
﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى . . .﴾	١١٧	٦٣٨
﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾	١١٧	٤٨٤

الأنعام

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ . . .﴾	١	١٣٥، ٣٤٨
﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾	١	٥٢٦
﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ . . .﴾	١٤	٤٧١، ٥٨٠
﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾	١٧	٧١٩
﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾	١٨	٤٨٦
﴿ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾	١٨	٤٧٣، ٤٨٢
﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾	١٩	٢٢١، ٤٨٤، ٦٣٦
﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾	١٩	٦٣٦
﴿إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	١٩	٤٧٦
﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ . . .﴾	٣٦	٥٠٤

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿قل إن الله قادر على أن ينزل آية﴾	٣٧	٤٨٥
﴿خير الفاصلين﴾	٥٧	٤٧٤
﴿والله أعلم بالظالمين﴾	٥٨	٤٨٢
﴿وهو القاهر فوق عباده﴾	٦١	٤٨٦
﴿حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا. . .﴾	٦١ ـ ٦٢	٦٢٨
﴿وهو أسرع الحاسبين﴾	٦٢	٤٨٨
﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا﴾	٦٥	٤٨٥
﴿الحكيم الخبير﴾	٧٣	٤٧٣، ٤٨٢
﴿ما أنزل الله على بشر من شيء﴾	٩١	٩٠٥
﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى. . .﴾	٩١	٩٠٤
﴿قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون﴾	٩١	٩٠٢، ٩٠٤
﴿فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت. . .﴾	٩٥	٤٦٥
﴿فالق الإصباح وجعل الليل سكنا﴾	٩٦	٤٦٦
﴿العزيز العليم﴾	٩٦	٤٨٦
﴿وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم. . .﴾	١٠٠ ـ ١٠١	٥٦٨، ٥٦٩
﴿بديع السماوات والأرض﴾	١٠١	٤٧١
﴿أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة. . .﴾	١٠١	٥٨١، ٥٩٧، ٩٢٥
﴿بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد. . .﴾	١٠١ ـ ١٠٣	٥٦٦
﴿خالق كل شيء﴾	١٠٢	٤٧٠
﴿على كل شيء وكيل﴾	١٠٢	٤٨٨
﴿لا تدركه الأبصار﴾	١٠٣	٤٤١
﴿وهو اللطيف الخبير﴾	١٠٣	٤٨٢، ٤٨٤
﴿أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل. . .﴾	١١٤	٤٧٣، ٥٧٢
﴿وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا﴾	١١٥	٩٠٨
﴿وهو أعلم بالمهتدين﴾	١١٧	٤٨٢
﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾	١١٨	٧٦٧، ٧٨٤
﴿وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾	١١٩	٧٦٨
﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾	١٢١	٣٨٢، ٧٨٤، ٩٠٦
﴿أومن كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي. . .﴾	١٢٢	٣٧٥

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾	١٢٥	٢١٥
﴿لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ﴾	١٣١	٤٦٦
﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾	١٣٣	٤٧٧
﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾	١٤٦	٤٧٢
﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	١٦٥	٢٦٧، ٤١٦، ٥١١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٧١٢

الأعراف

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا...﴾	٢٣	١٢١، ٢٣٧، ٢٥٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٥٥٢، ٥٥٩، ٥٦٠
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ...﴾	٥٣	٣٣٥، ٤٤٩، ٤٥٢، ٨٩٧
﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ...﴾	٥٤	٨١١
﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾	٨٧	٤٧٤، ٥١٥
﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾	٨٩	٤٧٤، ٥١٦
﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾	١٢٢	٤٦٩
﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ...﴾	١٥١	٥١٣
﴿أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾	١٥١	٤٩٠
﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾	١٥٥	٣٩٣، ٥١٥، ٦٦٤
﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾	١٥٦	٨٨٧
﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾	١٦٧	٥١١
﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾	١٧٨	٦٢٣
﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا...﴾	١٨٠	٢١٠، ٢١١، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٤٥، ٥٣٨، ٥٤٠، ٧٥٧، ٧٧١، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٩٣، ٨٥٥، ٩١٥

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾	١٨٨	٧١٨، ٧١٩
﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ﴾	١٩٦	٤٨٨
﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٠٠	٦٣٤
﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعٗا وَخِيفَةٗ...﴾	٢٠٥	٢٠٧، ٣٨١، ٣٨٢، ٧٤٩، ٧٨٤

الأنفال

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ﴾	٩	٦٤٢، ٦٩٦
﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ وَلِتَطۡمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمۡۚ...﴾	١٠	٦٥٥
﴿ذَٰلِكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	١٨	٤٦٦، ٥١٣
﴿وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾	٣٠	٢١٥
﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾	٣٢	٦٣٨
﴿بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾	٣٩	٤٨٣
﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَىٰكُمۡۚ﴾	٤٠	٤٨٩
﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	٤٠	٤٨٩، ٥٠٤
﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ﴾	٤٧	٤٨٧
﴿وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيۡكُمُ ٱلنَّصۡرُ﴾	٧٢	٦٩٧
﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾	٧٥	٨٨٧

التوبة

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخۡزِي ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	٢	٥١٣
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾	٤	٦٨٨
﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾	٦	٥٧٧، ٥٩٢
﴿لَا يَرۡقُبُونَ فِي مُؤۡمِنٍ إِلّٗا وَلَا ذِمَّةٗۚ﴾	١٠	٤٦٨
﴿عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ﴾	٤٤	٤٨١
﴿عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٤٧	٤٨١
﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾	٦٧	٢٠٧، ٣٨١، ٧٤٩، ٧٨٣
﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾	٧٨	٤٨١
﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ﴾	٧٩	٢٩
﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ...﴾	١٢٨	٣١٣

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾	١٢٩	٤٦٩

يونس

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾	١	٣٣٢
﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ...﴾	٣	٥٠١
﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ﴾	٢١	٥١١
﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۖ﴾	٣٠	٤٧٩، ٦٢٨
﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ...﴾	٣١ ـ ٣٢	٦٢٧
﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾	٣٢	٤٧٩، ٦٢٩
﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ﴾	٣٢	٦٢٧
﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ﴾	٣٩	٨٩٧
﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيۡكُمۡ شُهُودًا إِذۡ تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾	٦١	٤٨٤
﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ...﴾	١٠٧	٧١٨
﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾	١٠٧	٢٨٦، ٦٩٠
﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ...﴾	١٠٩	٥١٥
﴿وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾	١٠٩	٤٧٤

هود

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾	١	٣٣١
﴿حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	١	٤٨٢
﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ﴾	١٢	٤٨٨
﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾	٤١	٧٨٤، ٩٠٧
﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾	٤٥	٥١٥
﴿وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾	٤٥	٤٧٤، ٧٢٦
﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٌۖ...﴾	٤٧	١٢١، ٢٣٧، ٢٥٢، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٤٩، ٤٥٢، ٥٦٠
﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٞ﴾	٥٧	٤٨٩
﴿فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٞ مُّجِيبٞ﴾	٦١	٢٩٧، ٦٤٠

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾	٦١	٤٨٩، ٤٩٤
﴿ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾	٦٦	٢٨٦، ٤٨٥، ٤٨٦
﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾	٧٣	٤٩٣
﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ...﴾	٩٠	٢٩٧، ٦٤٠، ٦٧٤، ٦٩٠، ٦٩٣
﴿إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾	٩٠	٥٠١، ٦٨٦، ٦٨٩
﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا﴾	١٠٧	٤٦٥
﴿لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾	١٠٩	٤٧٦
﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾	١٢٣	٧١٧

يوسف

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾	١ ـ ٢	٨٩٢
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	٢	١٨٩
﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾	٣٦	٥٩٢
﴿ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾	٣٩	٤٨٦
﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ...﴾	٣٩ ـ ٤٠	٥٦٢، ٩٢١
﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ﴾	٤٠	٧٦١، ٧٦٥، ٧٦٨
﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾	٥٠	٣١٤
﴿بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾	٥٠	٤٨١
﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ﴾	٥١	٣١٤
﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾	٦٤	٥١٣
﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾	٦٦	٤٨٨
﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾	٧٦	٤٨٠
﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾	٨٠	٤٧٤، ٥١٥
﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾	٩٢	٥١٣
﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾	١٠٠	٣٣٥
﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾	١٠٠	٤٨٥، ٦٣٣
﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	١٠١	٤٧١
﴿أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾	١٠١	٤٨٨
﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ...﴾	١١١	٤٠٧

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الرعد		
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ...﴾	٦	٥١٠
﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	٧	٤٧٥، ٦٢٣، ٦٢٤
﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾	٩	٢٨٦، ٤٨٧، ٤٩٩
﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ...﴾	١٦	٥٦٦
﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	١٦	٤٧٠
﴿الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾	١٦	٤٨٦
﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ...﴾	٣٠	٢٨٥، ٧٩٣، ٨٥٥
﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾	٣٠	٤٩٧، ٩٣٩
﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾	٣٣	٤٧٩
﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ...﴾	٣٣	٧٦٩
﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾	٤٣	٦٣٦
إبراهيم		
﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾	١	٤٨٦
﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ...﴾	١ ـ ٢	٤٩٣
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ...﴾	٤	٥٩٣
﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ...﴾	٧ ـ ٨	٦٠١
﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ...﴾	١٠	١٨٠
﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	١٠	٤٧١
﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ...﴾	١٨	١٢٤، ١٤١، ٣٨٧
﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ...﴾	٢٦	٣١
﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ...﴾	٣٧	١٢١، ٣٩٠، ٤٤٩، ٤٥٢
﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾	٣٩	٤٨٣، ٦٣٥
﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾	٤١	٢٣٧، ٢٥٢، ٣٩٢، ٥٦٠
﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾	٤٧	٢٦٧، ٤٨٧، ٥١٨، ٨٨٧
﴿الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾	٤٨	٤٨٦
﴿إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	٥٢	٤٦٨

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الحجر		
﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	٩	٤٨٩
﴿وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾	٢٣	٤٧٩
﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾	٤٩	٦٦١، ٦٦٦
﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾	٤٩ ـ ٥٠	٢٦٧، ٤١٦، ٦٦٢، ٦٦٥، ٧١٢
﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلۡعَذَابُ ٱلۡأَلِيمُ﴾	٥٠	٦٦٦
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ﴾	٧٥	٢٠٤، ٢٠٥، ٧٤٨
﴿ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾	٨٦	٤٩٧
النحل		
﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾	١٧ ـ ٢١	٥٦٧
﴿إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ﴾	٢٢	٤٦٨
﴿إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّۖ﴾	٣٧	٦٢٤
﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ...﴾	٥١	٥٩٣
﴿إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾	٥١	٤٦٨
﴿وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ...﴾	٥٢	٧٢٩
﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾	٥٣	٦٦١، ٦٦٦، ٧١٦
﴿عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾	٧٠	٤٨٠، ٤٨٥
﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا...﴾	٧٣ ـ ٧٤	٣٤٩
﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ...﴾	٧٨	١٧٨
﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾	٨٩	٤٠٧
﴿وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ﴾	٩١	٤٨٨
﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ...﴾	٩٩ ـ ١٠٠	٣١٧، ٨٢٩
﴿لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ...﴾	١٠٣	٩١٣
﴿وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾	١٢٥	٤٨٢
﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾	١٢٨	٦٣٩

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الإسراء		
﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾	٧	٦٠٠، ٦٨١
﴿بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾	١٧	٤٨٢
﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾	٢٠	٧١٦
﴿أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ﴾	٢٥	٤٨٢
﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾	٣٠	٤٨٢
﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾	٣٥	٥٣٩
﴿بِكُمْ رَحِيمًا﴾	٦٦	٤٩٠
﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾	٨١	٦٢٧
﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾	٩٦	٤٨٢
﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ . . .﴾	١٠٢	١٥٠
﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	٢١١، ٢١٨، ٢٣١، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٦٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٧، ٣٩٨، ٥٤٧، ٦٦٠، ٧٣٦، ٧٦٢، ٧٧٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٨٥٥
﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ . . .﴾	١١١	٦٥٢
الكهف		
﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾	٤	٢٠٢
﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾	٥	٢٠٢، ٩٠٥
﴿فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم﴾	١٩	٥٧٧
﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾	٢٧	٩١٤

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿جعلنا لأحدهما جنتين﴾	٣٢	٥٧٧
﴿ولا أشرك بربي أحدا﴾	٣٨	٥٩٥
﴿ولا يظلم ربك أحدا﴾	٤٩	٥٩٢
﴿وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾	٧٩	٣١٤
﴿فما اسطاعوا أن يظهروه﴾	٩٧	٢٠٦، ٧٠٧، ٧٤٨
﴿إله واحد﴾	١١٠	٤٦٨
﴿ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾	١١٠	٥٩٥

مريم

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى﴾	٧	٧٦١، ٧٦٤، ٧٦٦
﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾	١٢	٧٦١، ٧٦٤، ٧٦٦
﴿وحنانا من لدنا﴾	١٣	٦٨٥
﴿رب السماوات والأرض وما بينهما فاعبده واصطبر...﴾	٦٥	٣٤٨، ٤٦٩
﴿هل تعلم له سميا﴾	٦٥	٣١٦، ٥٩٥، ٨١٢
﴿تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض...﴾	٩٠	٩٢٩
﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات...﴾	٩٦	٦٨٧، ٦٩٣
﴿سيجعل لهم الرحمن ودا﴾	٩٦	٦٩٢

طه

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿طه (١) ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى (٢)...﴾	١ ـ ٨	٢٣١
﴿الرحمن على العرش استوى﴾	٥	٣٣٨، ٨٩٤
﴿الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى﴾	٨	٢١١، ٢١٨، ٢٥٨، ٢٦٨، ٣٨٣
﴿إنك كنت بنا بصيرا﴾	٣٥	٤٨٣
﴿كي تقر عينها﴾	٤٠	٣١
﴿إنني معكما أسمع وأرى﴾	٤٦	٦٣٤
﴿قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾	٥٠	٤٦٧، ٦٦٩، ٦٧١
﴿والله خير وأبقى﴾	٧٣	٤٧٩، ٤٩٣
﴿وعنت الوجوه للحي القيوم﴾	١١١	٤٧٨، ٦١٠
﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما﴾	١١٢	٧١٥

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾	١١٤	٤٧٩، ٤٧٠

الأنبياء

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾	١٨	٦٢٧
﴿رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾	٢٢	٤٦٩
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	١٢٤، ١٤١، ٣٨٦، ٤٦٩، ٦٢٦
﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾	٢٣	٩٢٧
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ . . .﴾	٣٣	٥٢٦
﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ. . .﴾	٤٧	٥٠٣
﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾	٤٧	٤٨٨
﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾	٧٨	٤٨٤
﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا﴾	٧٩	٨٩٣
﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ. . .﴾	٧٩	٤٦٥
﴿وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ﴾	٨٢	٤٨٩
﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ. . .﴾	٨٣	٥١٣، ٧١٩، ٧٢٧
﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾	٨٧	٣٠٤، ٥٥٤، ٦٠٠
﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾	٨٩	٤٧٩
﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	١٠٨	٤٦٨

الحج

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾	٦	٤٧٩
﴿يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾	١٢	٧١٨، ٧١٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾	١٧	٤٨٤
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾	١٨	٩٢٨
﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٢٥	٩١٤
﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ. . .﴾	٤٠ ـ ٤١	٩١٢
﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	٤٣	٤٦٨
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ. . .﴾	٤٦	١٩٤

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾	٤٦	٦٨٤
﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٤	٤٧٤
﴿خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾	٥٨	٤٧٢
﴿سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾	٦١	٨١١
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾	٦٢	٤٧٩
﴿ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾	٦٢	٤٨٧
﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾	٦٣	٤٨٢، ٤٨٤
﴿ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾	٦٤	٤٧٧
﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	٧٨	٤٨٩

المؤمنون

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾	١٤	٤٧١، ٥١٤
﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾	١٨	٤٨٥
﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾	٢٩	٤٦٦
﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾	٣٠	٤٧٣
﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾	٤٠	٧٧٣
﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾	٥١	٤٨١
﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾	٦٨	١٨٩
﴿خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾	٧٢	٤٧٢
﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) . . .﴾	٨٤ ـ ٨٩	٥٦٣
﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾	٨٦	٤٦٩
﴿خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾	١٠٩	٤٩٠، ٥١٣
﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾	١١٦	٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٩
﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾	١١٧	٥٣٢
﴿وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾	١١٨	٣٩١، ٥١٣، ٥٥٢، ٥٦٠، ٧٢٦
﴿خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾	١١٨	٤٩٠

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
النور		
﴿تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾	١٠	٤٧٤، ٤٩٢
﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ . . .﴾	٢٤ ـ ٢٥	٦٢٨
﴿الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾	٢٥	٤٧٩، ٤٨٠
﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾	٢٨	٤٨١
﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾	٣٢	٤٨٠
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ . . .﴾	٣٥	٤٧٩، ٦١٩، ٩١٨
﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾	٤٠	٦٢
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ . . .﴾	٤٣ ـ ٤٤	٥٢٥
﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٤٥	٨٨٧
﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ . . .﴾	٥٢	٧٢٩
الفرقان		
﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا . . .﴾	٢	٥٦٦
﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾	٢٣	١٢٤، ١٤١، ٣٨٧
﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾	٣١	٥٠٤
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾	٣٢ ـ ٣٣	٥٩٦
﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾	٥٤	٤٨٥
﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾	٥٨	٤٧٨
﴿بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾	٥٨	٤٨٢
﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾	٥٩	٧٠١
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَٰنُ . . .﴾	٦٠	٢٨٥، ٧٩٣، ٨٥٥، ٩٣٩
﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ . . .﴾	٦٢	٥٢٦
﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا﴾	٧٣	٨٩٢
الشعراء		
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾	٧	٦٧٢

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝٨ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۝٩ . . .﴾	٨ ـ ٩	٦٥٣
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾	٩	٤٦٤
﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٦	٨٠
﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	٢٣	١٨٠
﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ . . .﴾	٢٤ ـ ٢٨	١٨٠
﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾	٢٦	٤٦٩
﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾	٢٨	٤٦٩
﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾	٤٨	٤٦٩
﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾	٧٨	٦٧٠، ٦٧١
﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾	٨٠	٤١٥
﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ۝٩٤ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ . . .﴾	٩٤ ـ ٩٩	٣١٧، ٣٤٩، ٨٢٩
﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠٩	٦٨٢
﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾	٢١٧	٧٧١

النمل

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾	١٤	١٥٠، ١٨١
﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾	١٩	٥٠٥
﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾	٢٦	٤٦٩
﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾	٣٠	٤٩٧
﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ﴾	٤٠	٦٠١، ٦٠٣
﴿فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾	٤٠	٣٠١، ٣٠٤، ٤٦٤، ٥٩٨، ٦٠٠
﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾	٧٨	٤٨٦
﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ . . .﴾	٨٨	٧٢٤
﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	٨٨	٢١٥، ٤١٧

القصص

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	٧	٤٦٦
﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾	١٣	٣١

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾	١٦	٢٣٧، ٢٥٢، ٣٩٢، ٣٩٣، ٥٥٢، ٥٥٩، ٥٦٠، ٦٦٤، ٧٣٠
﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ (١٧)﴾	١٧	٣٩١، ٥٥٢، ٥٥٩
﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾	٢٤	٣٩٣، ٦٦٤، ٧٣٠
﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾	٣٢	٥٣٢
﴿إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾	٣٨	٤٦٨
﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ﴾	٤٥	٤٧٢، ٥٧٤
﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾	٥٦	٦٢٣
﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾	٥٦	٤٨٢
﴿فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	٦٢	٨١١
﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ . . .﴾	٧٠	١٢٤، ١٤١، ٣٨٦

العنكبوت

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾	١٠	٤٨٢
﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا (٥٢)﴾	٥٢	٦٣٦

الروم

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾	١٩	٣١٣
﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾	٢١	٦٩٠
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾	٢٥	٦١٤
﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٢٧	٣٠٧، ٣٥٢، ٨٣٢
﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ . . .﴾	٣٠ ـ ٣٢	٥٨٤
﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ . . .﴾	٣٩	٦٨١
﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾	٥٠	٤٦٦
﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾	٥٤	٢٨٦، ٤٨٥
﴿الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾	٥٤	٢٨٦، ٤٨٥

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾	٥٨	٧٠

لقمان

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾	١٦	٤٨٢، ٤٨٤
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	٢٦	٣٠١، ٣٠٤، ٤٦٤، ٥٩٨، ٦٠٠
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾	٣٠	٤٧٩، ٦٢٧
﴿الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾	٣٠	٤٨٧
﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾	٣٤	٤٨٠، ٤٨٢

السجدة

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾	٥	٥٠٢
﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾	٧	٤١٧
﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُونَ (١٨)﴾	١٨	٣١٤
﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾	٢٢	٢٦٧، ٢٩٩، ٤١٨، ٤٦٢، ٤٦٦، ٥١٦

الأحزاب

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾	٥	٢١١، ٢١٩، ٢٥٩، ٢٦٨، ٣٨٤
﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾	٣٢	٥٧٧
﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	٣٣	٣١
﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ. . .﴾	٣٤	١٦٧
﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾	٣٩	٤٨٨
﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾	٤٠	٧٦١
﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾	٤١	٣٨٢، ٧٨٤
﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾	٤٢	٧٨٥
﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾	٤٣	٤٩٠
﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾	٥٢	٤٨٣

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
سبأ		
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ. . .﴾	١	١٣٥
﴿ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾	١	٤٧٣، ٤٨٢
﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾	٦	٤٨٦
﴿وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾	١٥	٤٩٠
﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾	٢١	٤٨٩
﴿ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾	٢٣	٤٨٧
﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾	٢٦	٤٧٤
﴿خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾	٣٩	٤٧٢
﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾	٤٨	٤٨١
﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾	٥٠	٤٨٣
فاطر		
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ. . .﴾	١	١٣٥
﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾	١	٤٦٦
﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا. . .﴾	٢	٦٥٠، ٧١٨
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	٣	٤٧٠
﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾	١٠	٦٥٢
﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾	٣٠	٤٧٥، ٥٧٣، ٦٦٦
﴿بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾	٣١	٤٨٢
﴿لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾	٣٤	٤٧٥، ٥٧٣، ٦٦٦
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾	٤١	٦١٤
﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾	٤٤	٤٨٥
﴿بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًۢا﴾	٤٥	٤٨٣
يس		
﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ. . .﴾	٢٢ ـ ٢٥	٧١٩
﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾	٣٨	٤٨٦
﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾	٥٨	٤٧٠، ٤٨٥، ٤٩٠

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾	٧٩	٤٨١
﴿بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾	٨١	٤٨٥
﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	٨٢	٨٦٧

الصافات

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ إِلَـٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾	٤	٤٧٦
﴿رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَـٰرِقِ﴾	٥	٤٦٩
﴿فَبَشَّرْنَـٰهُ بِغُلَـٰمٍ حَلِيمٍ﴾	١٠١	٣١٣
﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾	١٢٥	٤٧١، ٥١٤
﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ . . .﴾	١٨٠ ـ ١٨٢	١٥٢، ٢٢٣، ٩٣٢، ٩٤٥

ص

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾	٥	٥٩٣
﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَـٰطِلًا﴾	٢٧	٦٢٥
﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ﴾	٢٩	١٨٩
﴿ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ﴾	٦٥	٤٨٦
﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّـٰرُ﴾	٦٦	٤٨٦
﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ . . .﴾	٨٢ ـ ٨٣	٣١٧، ٨٢٩

الزمر

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ﴾	٤	٤٨٦
﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّـٰرُ﴾	٥	٤٨٦
﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ . . .﴾	٧	٦٠٣
﴿غَنِىٌّ عَنكُمْ﴾	٧	٤٧٧
﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾	٢٣	٣٣١
﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ . . .﴾	٢٧ ـ ٢٨	٨٩٢
﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ . . .﴾	٣٨	٥٨٨، ٧١٩
﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	٤٦	٤٧١

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٦٢	٤١٥، ٤١٧، ٤٦٢، ٤٧٠، ٧١١
﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾	٦٢	٤٨٨
﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ...﴾	٦٢ ـ ٦٣	٥٦٦
﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾...﴾	٦٤ ـ ٦٦	٥٨٨
﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا...﴾	٦٧	١٢٦، ١٤٢، ٣٨٨، ٦٠٥

غافر

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾	٢	٤٨٦
﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ...﴾	٣	٤٩١، ٥١١، ٥١٢
﴿الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾	١٢	٤٨٧
﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾	١٥	٥١٠، ٥١٦
﴿الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾	١٦	٤٨٦
﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾	٣١	٥٢٩
﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾	٣٥	٣١٤
﴿الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾	٤٢	٤٨٦
﴿بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾	٤٤	٤٨٣
﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ...﴾	٥٧	٥٦٨
﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾	٦٠	٣٧٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي...﴾	٦٠	٣٨٠، ٦٥٩
﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ...﴾	٦٢	٥٦٦
﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٦٢	٤٧٠
﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ...﴾	٦٥	٣٨٠، ٤٧٨
﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾...﴾	٧٣ ـ ٧٤	٣٨٠

فصلت

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾	٢	٤٩٧

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	٦	٤٦٨
﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾	١٢	٤٨٦
﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾	١٧	٦٢٣، ٦٢٤
﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ...﴾	٣٦	٦٣٤
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾	٤٠	٧٩٣
﴿حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٤٢	٤٧٤، ٤٩٣
﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾	٤٣	٥١١
﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا...﴾	٤٦	٦٠١، ٦٨١
﴿بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾	٥٤	٤٨٧

الشورى

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾	٤	٤٩٣
﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾	٩	٤٨٨
﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	١٠	١٠١، ٥٧٢
﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾	١٠	٧١٧
﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	١١	٤٧١
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾	١١	٣٩، ٨٣، ١٤٧، ١٥١، ٢١٥، ٣١٦، ٣٤٥، ٤٢٨، ٥٩٥، ٨١٢، ٨٢٩
﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾	١٢	٨١١، ٩٤٥
﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ﴾	١٩	٤٨٥
﴿ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾	١٩	٤٨٥، ٤٨٦
﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ...﴾	٢١	٤٠١
﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾	٢٣	٤٧٥، ٥٧٣، ٦٦٦
﴿ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾	٢٨	٤٩٣
﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾	٣٠	٧١٥
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾	٣٢	٢٠٦، ٧٤٨
﴿بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾	٣٧	٤٨٢

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾	٥٠	٤٨٠، ٤٨٥
﴿عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾	٥١	٤٧٤، ٤٨٧
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٢	٦٢٣
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ. . .﴾	٥٢ ـ ٥٣	٦٢٣، ٦٢٤

الزخرف

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾	٩	٤٨٦
﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ﴾	٤١	٤٦٦
﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ. . .﴾	٤٥	٧٦٨
﴿أَمْ أَبْرَمُوٓا۟ أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾	٧٩	٤٧٣
﴿رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾	٨٢	٤٦٩
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾	٨٤	٤٧٤
﴿ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾	٨٤	٤٨٠

الدخان

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾	٣	٤٧٣
﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾	٥	٤٧٢، ٥٧٤
﴿كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا﴾	١٥	٤٦٦

الجاثية

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا. . .﴾	١٨ ـ ١٩	٤٠١
﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾	٢٤	٥٢٥

الأحقاف

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾	٨	٦٣٦

محمد

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾	١١	٤٨٩
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾	٢٤	٨٩٣
﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾	٣٨	٤٧٧

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الفتح		
﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا. . .﴾	١١	٥٠٨
﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ. . .﴾	٢٨	٦٣٧
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٢٨	٤٨٤
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾	٢٩	٧٦١
الحجرات		
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ. . .﴾	١	١٥٠
﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ. . .﴾	٧ ـ ٨	٦٠١
﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾	١٣	٤٨٠، ٤٨٢
﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَـٰمَكُم ۖ. . .﴾	١٧	٦٠١
ق		
﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾	١٦	٤٩٤
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ. . .﴾	١٦ ـ ١٨	٦٤١
﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ۖ﴾	٤٥	٦٤٨
الذاريات		
﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾	٨ ـ ٩	٣٣٢، ٨٢١
﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَـٰمٍ عَلِيمٍ﴾	٢٨	٣١٣
﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا. . .﴾	٤٧ ـ ٤٨	٤٦٦
﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾. . .﴾	٥٦ ـ ٥٨	٥٨٠
﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾. . .﴾	٥٧ ـ ٥٨	٥٧٠
﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾	٥٨	٢٨٦، ٤٧٢، ٤٩٩، ٥١٠
الطور		
﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾	٢٨	٤٩٢
﴿نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾	٣٠	٥٢٥

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾	٣٥	٣١٢

النجم

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾	١٩ ـ ٢٠	٤٠٠، ٦٥٤، ٩١٩
﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم . . .﴾	٢٣	٢٠٨، ٢٨٣، ٩٢١
﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾	٢٣	٥٦٢، ٦٢٨، ٧٥٠
﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾	٣٠	٤٨٢
﴿إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾	٣٢	٥١٠
﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾	٤٢	٧٠٥
﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾	٥٥	١١٨، ١٣٤، ١٣٧

القمر

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾	٤٢	٤٨٧
﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾	٤٩	٥٦٦
﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾	٥٥	٤٧٠

الرحمٰن

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾	٣ ـ ٤	٧٧٩
﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	١٣	١١٨، ١٣٤، ١٣٧، ٦٩٣
﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾	٢٧	٢٤١، ٧٣٥، ٧٦٧
﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾	٧٨	٥١٢، ٧٣١، ٧٣٥، ٧٦١، ٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٢

الواقعة

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾	٥٩	٤٧٠
﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ . . .﴾	٧١ ـ ٧٣	٥٨١، ٩٢٦
﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾	٧٤	٤٩٤، ٧٧٤، ٧٨٥، ٩٠٥
﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ . . .﴾	٨٣ ـ ٨٥	٦٤١
﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾	٨٥	٤٩٤، ٦٣٩
﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾	٩٦	٤٩٤

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الحديد		
﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	١	٧٠٠، ٧٠٣
﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾	٢	٧٠٢
﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ...﴾	٢ ـ ٣	٧٠٠
﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٣	٢٩٣، ٥٠٦، ٧٠٠، ٧٠٤، ٧٠٨، ٨١٨
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ...﴾	٤	٦٣٩، ٦٤١، ٧٠٠
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ...﴾	٢٥	٦٣٧
المجادلة		
﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	١	٢١٥
﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ...﴾	٧	٦٤١
﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾	١١	١٥٧
الحشر		
﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾	١٩	٢٠٧، ٣٨١، ٧٤٩، ٧٨٤
﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾	٢١	٨٩٢
﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	٢٢	٢٤٧
﴿الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾	٢٢	٤٩٧
﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَٰدَةِ...﴾	٢٢ ـ ٢٤	٢٣٠، ٢٩٢، ٢٩٣
﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾	٢٣	٣١٤، ٤٧٠
﴿الْقُدُّوسُ السَّلَٰمُ﴾	٢٣	٤٦٤، ٤٧٧
﴿الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ﴾	٢٣	٤٧٣، ٤٨٧
﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾	٢٣	٣١٤، ٤٨٧، ٤٩٥، ٤٩٩
﴿هُوَ اللَّهُ الْخَٰلِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾	٢٤	٢١١، ٢١٨، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٩٣، ٣٨٣
﴿الْخَٰلِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾	٢٤	٤٧١
﴿الْبَارِئُ﴾	٢٤	٤٧١

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الممتحنة		
﴿وَٱللَّهُ قَدِيرٌ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٧	٤٨٥
الصف		
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا . . .﴾	٤	٦٨٨
الجمعة		
﴿ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ﴾	١	٤٧٠
﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ . . .﴾	٢	١٦٧، ٢٨٦
﴿عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٧	٤٨١
﴿خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾	١١	٤٧٢
التغابن		
﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾	١	٣٠١، ٥٩٨، ٧٣٤، ٧٤٠
﴿فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾	٦	٦٢٤
﴿وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾	١٧	٤٧٥، ٤٩١
الطلاق		
﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾	٣	٥٦٦
التحريم		
﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾	٣	٤٨٠، ٤٨٢
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾	٤	٤٨٩
الملك		
﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾	٢	٤٨٧
﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾	٣	٦١٤
﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . . .﴾	٨ ـ ١١	١٩٤
﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾	١٠	٥٩٦، ٨٤٦
﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾	١٤	٦٣١، ٦٣٢، ٩٢٩

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾	١٤	٤٨٢، ٤٨٤

القلم

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾	٧	٤٨٢
﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾	١٦	٢٠٤، ٢٠٥، ٧٤٨

الحاقة

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	٤٠	٤٠٩
﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ﴾	٤٧	٥٧٧
﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾	٥٢	٣٠٢، ٤٩٤، ٥٩٩

المعارج

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾	٣	٥١٠
﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَـٰرِقِ وَٱلْمَغَـٰرِبِ إِنَّا لَقَـٰدِرُونَ ﴿٤٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾	٤٠ ـ ٤١	٤٨٥

نوح

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	٧٣٣
﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾	٢٨	٣٩١، ٥٥٢، ٥٥٩

الجن

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾	١٠	٤١٥، ٧١١
﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾	٢١	٧١٨

المزمل

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨	٣٨٢، ٧٨٤، ٩٠٥
﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ. . .﴾	٨ ـ ٩	٧١٧
﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾	٩	٤٦٩، ٤٨٨
﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾	٢٠	٤٣٨، ٤٣٩

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة

المدثر

﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾	١١	٥٨٨، ٥٩٤
﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	٣٠	٢٣٦
﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾	٣١	٢٣٦، ٣٣٧
﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾	٥٦	٥١١، ٥١٢، ٧٣٢

القيامة

﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾	٤٠	٤٨٥

الإنسان

﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ. . .﴾	٢	٣١٣
﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾	٩	٦٧٨

المرسلات

﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾	٢٣	٤٨٥

النبأ

﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾	٣١ ـ ٣٢	٦٧١

عبس

﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا. . .﴾	٢٤ ـ ٣٢	٦٧١

التكوير

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	١٩	٤٠٩
﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	٢٩	٢١٥

الانفطار

﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾	٦	٤٩٢

الانشقاق

﴿بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾	١٥	٤٨٣

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
البروج		
﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾	٣	٤٨٤
﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾	٨	٤٨٦، ٤٩٣
﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾	١٢ ـ ١٣	٦٧٤
﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾	١٤	٥٠١، ٦٨٦، ٦٩٠، ٦٩٣
﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾	١٥	٤٩٣، ٥١٦
﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾	١٤ ـ ١٦	٢٨٦، ٦٧٤، ٦٩٤
﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾	١٦	٤٦٥
﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾	٢٠	٤٨٧
الطارق		
﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾	٨	٤٨٥
الأعلى		
﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾	١	٤٨٧، ٦٥٨، ٧٣٥، ٧٦١، ٧٦٤، ٧٧٢، ٧٨٥، ٩٠٥
﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾	٢ ـ ٣	٦٦٩
﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ . . .﴾	٢ ـ ٥	٢٩٣
﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾	١٤ ـ ١٥	٩٠٥
الغاشية		
﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾	٢٢	٦٤٨
الفجر		
﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾	٣	٤٧٧، ٥٩٧
الشمس		
﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾	٧ ـ ٨	٦١٤

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الليل		
﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ . . .﴾	١٧ ـ ٢١	٦٨٢
التين		
﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾	٨	٤٧٤، ٥١٥، ٧٢٦
العلق		
﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾	١	١١١، ١٣٨، ١٨٠، ٧٨٤، ٩٠٧
﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ . . .﴾	١ ـ ٥	١١١، ١٣٨، ١٨٠، ٦٦٩
﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾	٣	٦٥٧
﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	٣ ـ ٥	٤٩٢
الزلزلة		
﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ . . .﴾	٧ ـ ٨	٦٨١
العاديات		
﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾	٢	٥٨١، ٩٢٥
﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ﴾	١١	٤٨٢
الكوثر		
﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾	١	٦٣٠
الكافرون		
﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾	١ ـ ٢	١٤٩
النصر		
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾	٣	٣٠١، ٣٣٥، ٥٩٧
﴿وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾	٣	٤٩٢

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٤٧٦
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾	١ ـ ٢	١٤٩، ١٨١، ٥٧٦
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ...﴾	١ ـ ٤	٣١٨، ٣٤٨، ٥٤٨، ٩٢٦
﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾	٢	٤٧٦
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ...﴾	٣ ـ ٤	٥٨٠
﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾	٤	٥٧٨، ٥٨٨، ٥٩٤، ٨١٢، ٩٤٠
الفلق		
﴿بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾	١	٤٦٩
﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾	٢	٤١٥، ٧١١
الناس		
﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾	١	٤٦٩
﴿إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾	٣	٤٦٨

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
- أتدري أيَّ آية في كتاب الله أعظم؟!...	أُبي بن كعب	١٦٤، ٣٦٨، ٦١٥
- أتدري لم اتخذتك خليلًا؟! قال: لا...		١٢٨، ١٣٢
- اجعلوها في ركوعكم		٣٠٢، ٥٩٩، ٦٥٨، ٧٣٦، ٧٧٤، ٩٠٥
- أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمٰن...	عبد الله بن عمر	٣٦٥، ٣٩٩، ٦٦٠
- أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه...		١٣٩
- إذا أحبّ الله العبد، نادى: يا جبريلُ...		٦٨٧
- إذا اختلف البيِّعان، فالقول ما قال ربُّ السلعة		٥٦٢
- إذا أرسلت كلبك المُعَلَّم، وذكرتَ...	عدي بن حاتم	٩٠٧
- إذا حكمتم فاعدلوا، وإذا قتلتم فأحسنوا...	أنس بن مالك	٥٠٠
- إذا دخل الرجل منزله فذكر اسم الله...		٩٠٧
- إذا قال العبد في ركوعه: «سبحان ربي العظيم»...	عبد الله بن مسعود	٧٧٤
- إذا قال العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، قال الله: حمدني...		١٢٦، ١٤٢، ٣٨٧، ٦٠٥
- أذهب البأسَ ربَّ الناس...		٢٥٤، ٤٩٨، ٧١٥
- أربُّ إبلٍ أنت أم ربُّ شاءٍ؟	مالك بن عوف الجشمي	٥٦١
- استقيموا ولن تُحصُوا		٤٣٩
- اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين...	أسماء بنت يزيد	٣٧٧
- أصدَقُ كلمة قالها الشاعر، كلمة لبيد...		٥٥٠، ٦٢٧، ٩٠٨
- أعوذ بالله من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر		٣٩٣
- أعوذ بعزةِ الله وقدرته من شر...		٣٩٣
- أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع...		١٢٢، ٣٩٠، ٤٤٩

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
ـ أعوذ بوجهك		٣٩٤
ـ أفضل الذكر: «لا إلـه إلا الله»...		٩٠١
ـ أفضل الكلام بعد القرآن أربع...		٩٠٦
ـ أفضل ما قلت أنا والنبيّون من قبلي...		٩٠١
ـ ألا أحدثكم عني وعن رسول الله ﷺ...	عائشة	٤٣١
ـ ألا تجيبونه؟! قالوا: وما نقول؟...		٦٥٧
ـ أما الركوع، فعظموا فيه الرب...		٣٠٢، ٥٩٩، ٧٣٤
ـ أمر بتلقين الميت: لا إلـه إلا الله		٩٠٣
ـ إن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن		١٦٥، ٣٦٨
ـ إن أصدقَ الكلام كلام الله، وخيرَ الهَدْي...		٧٣، ١٧٥، ٤٠٢
ـ إن العلماء ورثة الأنبياء...		٥، ١١٢
ـ إن الله جميل؛ يحب الجمال		٢٥٣، ٤٩٥، ٦٦٧
ـ إن الله جواد؛ يحب الجود...	طلحة بن عبيد الله	٤٩٦، ٦٨٣
ـ إن الله طيبٌ؛ لا يقبل إلا طيبًا		٢٥٣، ٤٩٨
ـ إن الله كتب في كتاب، فهو موضوع...	أبو هريرة	٣٦٦، ٦٦١
ـ إن الله ﷻ لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام...		٥٠٣
ـ إن الله محسن؛ يحب الإحسان إلى كل شيء...	شداد بن أوس	٥٠٠
ـ إن الله نظيف؛ يحب النظافة		٢٥٣، ٥٠٢، ٦٦٧
ـ إن الله هو السّلام؛ فإذا قعد أحدكم فليقل...		٦٠٧
ـ إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر...	أنس بن مالك	٥٠٠، ٥٠٦، ٧٢١
ـ إن الله وتر؛ يحب الوتر		٢٥٣، ٤٧٨
ـ إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم...		٤٠٢
ـ أن المسلمين قالوا: يا رسول الله، أقريبٌ ربنا...		٢٦٤، ، ٤٢١، ٥٣٦
ـ أن النبي ﷺ قرأ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾...	عبد الله بن عباس	٧٧٣
ـ أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: اللَّهُمَّ إني أعوذ برضاك من سخطك...		١٢٥، ١٤٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٣٣٩، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤٣٣، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٥١، ٦٠٤
ـ إن أمتي لا تجتمع على ضلالة		١٧٣

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
- إن ربك يحب الحمد	الأسود بن سريع	١٢٥، ١٤٢، ٣٨٧، ٤٤١، ٦٠٤
- إن ربكم حييٌّ كريمٌ يستحي من عبده. . .	سلمان الفارسي	٤٩٦
- إن ربي قد غضب اليوم غضبًا. . .		٨٦٧
- أن رسول الله ﷺ كان نقشُ خاتمِهِ. . .	أنس بن مالك	٧٧٢
- إن فيك لخُلُقَيْنِ يحبهما الله		٦٤٥
- إن لله تسعة وتسعين اسمًا. . .		٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٥١، ٤٣٦، ٧٧٠، ٧٨٣، ٧٨٧
- إن لي خمسة أسماء: أنا محمد. . .		٧٨٣
- إن من إجلال الله، إكرامَ ذي الشَّيبةِ المسلم. . .		٧٣٣
- إن هذا الرجل لا يحب الباطل		٦٢٥
- أنا نبي الرحمة، وأنا نبي التوبة		٦٩٤
- أنه بشَّر الذي كان يقرؤها بأن الله يحبه		١٦٥، ٣٦٩
- أنه قام بالبقرة والنساء وآل عمران. . .	حذيفة بن اليمان	٧٧٤
- أنه قرأ على المنبر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾		٦٣٤
- أنه كان يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم. . .		٩٠٥
- إنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل. . .	أبو سعيد بن المعلى	١٦٤، ٣٦٨
- إنه يؤذيني ابن آدم؛ يسب الدَّهر. . .		٥٢٤
- إنها براءة منَ الشرك		١٤٩
- إني خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين		١٧٩
- أيعجِزُ أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن. . .	أبو سعيد الخدري	٥٨٢
- أيها الناس اربعوا على أنفسكم. . .	أبو موسى الأشعري	٢٦٤، ٢٩٧، ٤٢١، ٥٣٦، ٦٤٠
- بلغوا عني ولو آية		٨٩٣
- تخلَّقوا بأخلاق الله	**حديث باطل**	٤٥٣
- تزوَّجوا الودود الولود		٦٩٠
- تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللهِ، وَلَا تفكَّرُوا فِي اللهِ		١٠٧، ١٨٧
- رأيت نورًا	أبو ذر الغفاري	٦١٧

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
ـ رُبَّ مُبَلَّغ أوعى من سامع		٨٩٣
ـ ربنا ولك الحمد، ملء السماء....		٧١٦، ٧٣٣
ـ سبحان ذي الجبروت، والملكوت...		٥٦٤، ٦٤٨
ـ سبحان ربي العظيم		٤٩٤
ـ سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي	عائشة	٣٣٥
ـ سبوح قدوس		٢٥٤، ٤٩٨
ـ سمع الله لمن حمده		١٢٢، ٣٩٠، ٤٤٩
ـ سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللَّهُمَّ أنت ربي...	شداد بن أوس	٥٧٣، ٦٦٧
ـ السيّد الله		٥٧٨
ـ عليكم بسُنَّتي، وسُنَّة الخلفاء الراشدين...		١٧٤
ـ فبي يسمع، وبي يُبصر...		٥٣٣، ٦٨٨، ٦٩٤
ـ فما جاء أحد من جميع النواحي إلا أخبر بجود		٦٨٣
ـ فوالله، لأن يهدِيَ الله بك رجلًا خير لك...		٥٨
ـ إن ربكم حييٌّ كريمٌ؛ يستحي من عبده...	سلمان الفارسي	٤٩٦
ـ قال ﷻ: أنا الرحمٰنُ، خلقتُ الرحم...		٢٨٧
ـ قال الله ﷻ: يَسُبُّ ابنُ آدم الدَّهر...	أبو هريرة	٥٢٢، ٥٢٥
ـ قل: اللَّهُمَّ إني ظلمتُ نفسي ظلمًا كثيرًا...	أبو بكر الصديق	٣٩٢، ٦٦٣، ٧٣٠
ـ قولي: اللَّهُمَّ إنك عفو تحب العفو؛ فاعف عني	عائشة	١٢١، ٣٨٨، ٤٤٨، ٤٥١، ٥٣٥، ٦٢٢، ٦٦٥، ٦٦٧
ـ كان رجل يسرف على نفسه؛ فلما...	أبو هريرة	٤٣٠
ـ كان من رآه بديهة هابه، ومن خالطه...		٣٠٢، ٥٩٨، ٦٧٣
ـ كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله...		٣٠٢، ٥٩٩
ـ كل لهو يلهو به الرجل، فهو باطل...		٦٢٥
ـ كل مولود يولد على الفطرة...		١٧٩
ـ كلمتان حبيبتان إلى الرحمٰن، خفيفتان على اللسان...		٢٠٢، ٣٠١، ٥٩٧، ٩٠٦، ٩٠٨
ـ كنا مع رسول الله ﷺ، فكنا إذا علونا...	جابر بن عبد الله	٧٣٤

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
ـ لا أحد أحب إليه المدح من الله		١٢٥، ١٤١، ٣٨٧، ٤٤٠، ٦٠٤
ـ لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته . . .	أبو رافع، أبو ثعلبة	١٦٨
ـ لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك . . .		٥٠٨، ٧١٤
ـ لا تسبُّوا الدَّهر؛ فإن الله هو الدَّهر		٥٢١، ٥٢٥
ـ لا تسموا العنب الكرم		٦٧١
ـ لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض		٨٩٥
ـ لا شافي إلا أنت، شفاءً لا يغادر سقمًا		٧١٥
ـ لا وَمقلبِ القلوب	ابن عمر	٥١٤
ـ لا يسبَّ أحدكم الدَّهر؛ فإن الله هو الدَّهر . . .	أبو هريرة	٥٢٢
ـ لا يقل أحدكم: اسق ربك، أطعم ربك		٥٦١
ـ لا يَقُولَنَّ أحدُكم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي إن شئت . . .		٩٢٧
ـ لا، النوم أخو الموت		٦١٣
ـ لعنُ المؤمنِ كقتله . . .	ثابت بن الضحاك	٤٣٤
ـ لقد دعا اللهَ باسمه الأعظم؛ الذي إذا دعي . . .		٢٥٢، ٣٧٧، ٤٧٢، ٥٠١، ٥٠٣
ـ الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها		٦٦٠، ٦٩٢، ٧٢٤، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٣٨
ـ الله الواحد الصمد تعدل ثلث القرآن		٥٨٢
ـ اللَّهُمَّ أغثنا، اللَّهُمَّ أغثنا		٥٠٢، ٦٩٥
ـ اللَّهُمَّ اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي . . .		٥٠٧
ـ اللَّهُمَّ أنت الصاحب في السفر . . .		٦٤٠
ـ اللَّهُمَّ إني أسألك بكل اسم هو لك، سميت به . . .		٢٣٠، ٢٣٤، ٢٧٣، ٣٣٩
ـ اللَّهُمَّ ربَّ السمٰوات وربَّ الأرض . . .		٢٠٦، ٢٦٤، ٣٨١، ٤٢١، ٥٠٦، ٥٣٦، ٦٥٩، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٤، ٧٠٩، ٧٤٨، ٨١٨
ـ اللَّهُمَّ ربنا لك الحمد مِلءَ السمٰواتِ وملءَ الأرضِ . . .		١٢٦، ١٤٢، ٣٨٧، ٥٠٨، ٦٠٥

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
- اللَّهُمَّ فقهه في الدين، وعلمه التأويل		٨٨٣
- اللَّهُمَّ لك الحمد؛ أنت نور السمٰوات. . .	ابن عباس	٦١٧، ٦١٩، ٦٢٤
- اللَّهُمَّ هل بلغت؟!. . .		٦٢٣
- لي الليل والنهار؛ أجدده وأبليه. . .		٥٢٤
- ما أصاب عبدًا قط هَمٌّ ولا حزن. . . .	ابن مسعود	٢٣١، ٢٣٧
- ما اصطفى الله لملائكته أو لعباده. . .	أبو ذر الغفاري	٣٦٥
- من أسدى إليكم معروفًا، فكافئوه. . .		٦٧٩
- من حفظها، دخل الجنة		٤٤٦
- من حلف بغير الله، فقد أشرك		٤٠٢
- من غشنا، فليس منا		٨٨٦
- من قال في يومه مائة مرة: لا إلٰه إلا الله. . .		٩٠٦
- من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء به أحدهما		٤٣٥
- من كان آخر كلامه لا إلٰه إلا الله، دخل الجنة		٩٠٣
- من كان ذبح قبل الصلاة، فليذبح. . .		٩٠٧
- نهى النبي ﷺ عن الغلوطات		٨٩٦
- نورٌ أنى أراه؟!	أبو ذر الغفاري	٦١٧
- وأعوذ بكلمات الله التامات		٣٩٤
- والخير بيديك، والشر ليس إليك		٤١٥، ٧١٢، ٧٢٧، ٧٢٩
- وإن خالط كلبك كلاب أخرى، فلا تأكل. . .	عدي بن حاتم	٧٦٨
- الوتر حق		٦٢٥
- ورجل وَسَّع الله عليه، وأعطاه من أصناف المال. . .	أبو هريرة	٦٨٣
- ومن لم يكن ذبح، فليذبح بسم الله		٧٨٥
- يؤذيني ابن آدم؛ يسبُّ الدَّهر. . .		٥٢٢
- يؤذيني ابن آدم، يقول: يا خيبةَ الدَّهر. . .		٥٢٢، ٥٢٥
- يا حي يا قيوم، برحمتك أستغيث		١٢٢
- يا رسول الله: أقريبٌ ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟. . .		٢٦٤، ٤٢١، ٦٤٢
- يا عائشة، إذا رأيتِ الذين يتبعون ما تشابه منه. . .	عائشة	٨٩٥
- يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني. . .		٦٠١

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
- يا عدي، ما يُفِرُّكَ؟! أَيُفِرُّكَ أن يقال: لا إلـٰه إلا الله؟!...	عدي بن حاتم	٦٥٨
- يا غلام، سمِّ الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك	عمر بن أبي سلمة	٩٠٧
- يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه...		٤٩٧
- يقبض الله سمٰواته بيده والأرضون...	عبد الله بن عمر	١٢٦، ١٤٢، ٣٨٨، ٦٠٥
- يقول الله تعالى: الكبرياء ردائي...		٣٠٣، ٤٥٤، ٥٩٩، ٦٤٩، ٦٥٧
- يقول الله تعالى: أنا مع عبدي ما ذكرني...		٧٧٢
- يقول الله تعالى: من تقرّب إليَّ شبرًا...		٦٩١
- يقول الله تعالى: يا عبادي، لو أن أولكم...		١٢٦، ١٤٣، ٣٨٨، ٤٩٦، ٥٠٤، ٦٠٥، ٦٨٢
- يمين الله ملأى؛ لا يغيضها نفقة...		٤١٧، ٥٠٩، ٧١٠
- ينفتح عليّ محامد أحمده بها، لا أحسنها الآن		٢٣٣، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٥١

فهرس الآثار

طرف الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
- أجدني مردودًا إلى الله مولاي الحق	ابن مسعود رضي الله عنه	٦٢٨
- أخاف أن أموتَ بين النفي والإثبات		٩٠٢
- إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد فحَسْبُكَ به	سفيان الثوري	٣٣٥
- إذا ميّز الله يوم القيامة الحق من الباطل. . .	القاسم بن محمد	٦٢٧
- استغاثة المخلوق بالمخلوق، كاستغاثة الغريق. . .	أبو يزيد البسطامي	٦٩٦
- استغاثة المخلوق بالمخلوق، كاستغاثة المسجون. . .	أبو عبد الله القرشي	٦٩٦
- الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب. . .	مالك بن أنس	٣٣٨، ٨٩٤
- الاستواء معلوم، والكيف مجهول، ومن الله البيان. . .	ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن	٣٣٨
- اسمع ما يدعون به لنا، حتى ندعو لهم. . .	عائشة رضي الله عنها	٦٧٩
- اشتقوا العزى من العزيز، واشتقوا اللات من الله	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٩٩، ٦٥٤
- أشهد أن كل معبود من لدن عرشك. . .		٦٢٥
- اللَّهُمَّ داحِي المَدْحُوَّاتِ، وسَامِكَ المَسْمُوكَاتِ. . .	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٤٦
- اللَّهُمَّ لك الحمد، وإليك المشتكى. . .	موسى عليه السلام	٦٩٦
- إن الله قال لداود: أما الذنب، فقد غفرناه. . .		٦٩٤
- إن الحنّان هو الذي يُقبِلُ على من أعرض عنه. . .	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٨٥، ٦٩١
- إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار. . .	ابن مسعود رضي الله عنه	٦١٨
- إن المؤمن رُزِقَ حلاوةً ومهابةً	الحسن البصري	٣٠٢، ٥٩٨، ٦٧٣
- أنتم تقولون: إن الله يعرف بالدليل. . .	إسماعيل الكوراني	١١٦، ٦٢٢
- إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء	حماد بن زيد	٩٣٣

طرف الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
- تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن؛ فازددنا إيمانًا	جندب بن عبد الله رضي الله عنه	١١١، ١٣٨
- التفسير على أربعة أوجه...	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٣٤
- الجبار هو الذي جبر العباد على ما أراده	محمد القرظي	٦٤٦
- حدثنا الذين كانوا يقرِئوننا القرآن: عثمان...	أبو عبد الرحمن السلمي	٨٩٤
- حرامٌ على العقول أن تُمثِّل الله تعالى...	الشافعي	٢١٧
- الحكمة هي السُّنَّة	مجموعة من العلماء	١٦٧
- حكمي في أهل الكلام: أن يضربوا بالجريد...	الشافعي	٨٧٢
- السُّنَّة كسفينة نوح، من ركبها نجا...	مالك بن أنس	٧٢، ١٥٣
- عرضتُّ المصحفَ على ابن عباسٍ من فاتحته...	مجاهد بن جبر	٣٣٤
- عرفتُ الأشياء بربي، ولم أعرف ربي بالأشياء		١١٥، ٦٢١
- علماء الكلام زنادقة...	أحمد بن حنبل	٨٧٢
- قصة صَبيغٍ بن عَسل مع عمر بن الخطاب		٨٩٥
- قصة عمر بن الخطاب مع قدامة بن مظعون		٤٢٦
- قل كما قالت الأنبياء: رب، رب	مالك بن أنس	١٢٢، ٢٥٢، ٣٩٠، ٤٤٩
- كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصامُ بالسُّنَّةِ نجاة	الزهري	٧٢، ١٥٣
- كلمة حق أريد بها باطل...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٢٢٠
- لا، والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٩٣
- لا يُهْدِيَنَّ أحدُكم لله ما يستَحْيِي أن يُهدِيَهُ لكريمه...	هشام بن عروة	٦٧٢
- لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه...	أحمد بن حنبل	٢١٧
- لأن أحلف بالله كاذبًا، أحبُّ إليَّ...	ابن مسعود رضي الله عنه	٤٠٣
- لله تبارك وتعالى أسماء وصفات...	الشافعي	٤٢٨
- ليس العَجَبُ من حبّي لك مع حاجتي إليك		٦٩٣
- ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء...	ابن عباس رضي الله عنهما	٢٦٠، ٣١١، ٣٢٣
- ما أحسنت إلى أحد، وما أسأت إلى أحد...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٨١
- من طلب دينه بالقياسْ، لم يزل دَهْرَهُ في التباسْ...	ابن عباس رضي الله عنهما	١١٥
- من طلب العلم بالكلام، تزندق	أبو يوسف القاضي	٨٧٢

طرف الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
- هو الدليل لي على كل شيء. . .		١١٥، ٦٢١
- هو سَمَّى نفسه بذلك، وهو لم يزل كذلك	ابن عباس رضي الله عنهما	٢٧١، ٢٧٧، ٧٨١
- يا داود، حَبِّبْني إلى عبادي، وحَبِّب عبادي إليَّ. . .		٦٩٣
- يا دليل الحيارى، دلني على طريق الصادقين. . .	أحمد بن حنبل	١١٤، ٣٨٩، ٤٤٩، ٤٥٢، ٥٣٣
- يا دهر، يا ديهور، يا ديهار		٥٢٧
- يا رب، إني أكون على الحال التي أُجِلُّك. . .	موسى عليه السلام	٧٣٣
- يا عبدي، كم أتودّد إليك بالنعم. . .		٦٩١
- يا عبدي، وحقّي، إني لك محبّ. . .		٦٩٣
- اليقين عندنا واردات ترد على النفوس. . .	نجم الدين الكبري	١١٦، ٦٢١

فهرس الأعلام

- إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق البغدادي الحربي: ٧٥٥
- ابن أبي الدنيا = عبد الله بن محمد بن عبيد
- ابن أبي عاصم = أحمد بن عمرو
- ابن أبي عمران = أحمد بن أبي عمران
- ابن الأثير الجزري = المبارك بن محمد بن محمد
- ابن الزملكاني = محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري
- ابن المرتضى = أحمد بن يحيى الحسني
- ابن برَّجان = عبد السلام بن عبد الرحمٰن بن محمد
- ابن بَرْهَان = عبد الواحد بن علي بن بَرْهان الأسدي
- ابن زيد = عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي
- ابن سبعين = عبد الحق بن إبراهيم الإشبيلي
- ابن عامر = عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي
- ابن عطية = عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية المحاربي
- ابن عقيل = علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، أبو الوفاء
- ابن فُورَك = محمد بن الحسن
- ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم الدِّينَوَرِيّ
- أبو الأحوص الجُشَمِيُّ = عوف بن مالك بن نضلة
- أبو البركات ابن ملكا = هبة الله بن علي
- أبو الحجاج المِزِّيُّ = يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف
- أبو الحسن بن الزاغوني = علي بن عبيد الله بن نصر
- أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان
- أبو العباس القلانسي = أحمد بن عبد الرحمٰن
- أبو العباس بن سريج = أحمد بن عمر
- أبو القاسم الطبري اللالكائي = هبة الله بن الحسن
- أبو القاسم القشيري = عبد الكريم بن هوازن
- أبو الهذيل العلاف = محمد بن الهذيل البصري
- أبو الوليد الباجي = سليمان بن خلف بن سعد
- أبو بكر = عبد العزيز بن جعفر البغوي
- أبو بكر الأنباري = محمد بن القاسم بن محمد بن بشار

- أبو بكرٍ الخَلَّال = أحمد بن محمد بن هارون
- أبو ثعلبة الخُشَنِيُّ رضي الله عنه: ١٦٧
- أبو جعفر السِّمْناني = محمد بن أحمد بن محمد
- أبو حَيَّانَ النحويُّ = محمد بن يوسف بن علي ابن حيان
- أبو رافع رضي الله عنه مولى رسول الله ﷺ: ١٦٧
- أبو سعيد الخراز = أحمد بن عيسى
- أبو سعيد بن المعلى الأنصاري رضي الله عنه: ١٦٤
- أبو سليمان الداراني = عبد الرحمٰن بن أحمد
- أبو صالح = باذام
- أبو عبد الرحمٰن السُّلَمي = عبد الله بن حبيب بن رُبيعة
- أبو عبد الله القرشي = محمد بن سعيد
- أبو عبيدة = مَعْمَر بن المثنى التيمي
- أبو عثمان النيسابوري = سعيد بن إسماعيل بن سعيد الحيري
- أبو عمرو بن العلاء = زبّان بن عمار بن العريان النحوي: ٦٨٣
- أبو منصور الماتريدي = محمد بن محمد بن محمود
- أبو يزيد البِسْطَامِيُّ = طَيفور بن عيسى بن علي
- أبو يعقوب السجستاني = إسحاق بن أحمد السجزي
- أبو يوسف القاضي = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري
- الأثرم = أحمد بن محمد بن هانئ الطائي
- أحمد بن أبي عمران الحنفي: ١٢١
- أحمد بن نعمة بن أحمد المقدسي: ٥٨
- أحمد بن عبد الرحمٰن بن خالد القلانسي، أبو العباس: ٦٣٤
- أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقريزي: ٦٥
- أحمد بن عمر بن سريج، أبو العباس: ١٦٥
- أحمد بن عمر بن محمد الكبري الخوارزمي الصوفي: ١١٦
- أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني: ٢٤٨
- أحمد بن عيسى = أبو سعيد الخراز: ٧٠٨
- أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي، أبو بكر البرقاني: ٢٧٩
- أحمد بن محمد بن هارون البغدادي، أبو بكر الخلال: ٥٢٣
- أحمد بن محمد بن هانئ الطائي أبو بكر الأثرم: ٢٨١
- أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني: ٧٩٨
- إسحاق بن أحمد السجزي، أبو يعقوب السجستاني: ٨١٤
- أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية رضي الله عنها: ٣٧٧
- إسماعيل بن حماد التركي = الجوهري: ٦٥١

- إسماعيل بن محمد بن أبي بكر بن خسرو الكوراني: ١١٦
- الأسود بن سريع رضي الله عنه: ١٢٥
- أشج عبد القيس = المنذر بن عائذ بن المنذر
- الأعرج = عبد الرحمٰن بن هرمز، أبو داود المدني
- الأعمش = سليمان بن مهران
- باذام = أبو صالح: ٦١٢
- البرقاني = أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي
- بِشْر بن غياث بن أبي كريمة المريسي: ٦١٢
- بشر بن موسى أبو علي الأسدي: ٥٢٣
- البغدادي = عبد القاهر بن طاهر
- ثابت بن الضحاك بن خليفة الأنصاري رضي الله عنه: ٤٣٤
- الجعد بن درهم: ٧٩٨
- جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه: ١١١
- الجهم بن صفوان: ٤٥
- الجواليقي = موهوب بن أحمد بن محمد
- الجوهري = إسماعيل بن حماد التركي
- الجويني = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي
- الحارث بن أسد المحاسبي: ٨٦٢
- الحسن بن حامد بن علي البغدادي: ٥٢٤
- الحسين بن منصور الحلاج: ٤٦
- حمَّاد بن زيد بن درهم الأزدي: ٩٣٣
- حَمَد بن محمد بن إبراهيم بن خطّاب البُسْتي، أبو سليمان الخطّابي: ٢٣٥
- الحميدي = عبد الله بن الزبير بن عيسى
- حنبل بن إسحاق الشيباني: ٥٢٣
- خالد بن مخلد القطواني = مخلد بن زياد القطواني
- خليد بن دعلج السدوسي: ٢٤٧
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٦٥١
- خليل بن أيبك بن عبد الله أبو الصفاء الصفدي: ٨٦
- ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن فروخ التيمي: ٣٣٨
- الزبيدي = محمد بن الوليد بن عامر
- الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب
- سعد بن مالك بن سنان = أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: ٥٨٢
- سعيد بن إسماعيل بن سعيد الحيري = أبو عثمان النيسابوري: ٧١٧
- سعيد بن عبد العزيز التنوخي: ٢٤٧
- سليمان بن خلف بن سعد، أبو الوليد الباجي: ٨٦٢
- سليمان بن علي بن عبد الله الكومي = العفيف التلمساني: ٩٣٨
- سليمان بن مهران = الأعمش: ٥٨٠
- سهل بن عبد الله بن يونس، أبو محمد التُّسْتَرِيُّ: ٤٠
- السُّهَيليُّ = عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي
- شداد بن أوس بن ثابت الخزرجي رضي الله عنه: ٥٧٣
- شرف الدين = عبد الله بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
- شعيب بن أبي حمزة الأموي: ٢٤٥

- صَبيغُ بن عسل الحنظلي رضي الله عنه: ٨٩٥
- صفوان بن صالح بن صفوان الثقفي: ٢٤٨
- طلحة بن عبيد الله بن كَرِيز بن جابر الخزاعي الكعبي: ٤٩٦
- طيفور بن عيسى بن علي، أبو يزيد البسطامي: ٦٩٦
- عبد الحق بن إبراهيم الإشبيلي = ابن سبعين: ٤٥٤
- عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية المحاربي: ٦٧٢
- عبد الرحمٰن بن أحمد بن عطية العَنْسي، أبو سليمان الداراني: ٤٠
- عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي: ٦٨٩
- عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي: ٢٢٧
- عبد الرحمٰن بن مهدي بن حسان العنبريُّ: ٦٤٤
- عبد الرحمٰن بن هرمز، أبو داود المدني الأعرج: ٢٤٥
- عبد السلام بن عبد الرحمٰن بن محمد = ابن برَّجان: ٤٥٥
- عبد العزيز بن الحُصَين بن الترجمان: ٥٢٠
- عبد العزيز بن جعفر البغوي، المشهور بـ«غلام الخلال»: ٧٥٦
- عبد القاهر بن طاهر البغدادي: ٨٠١
- عبد الكريم بن هوازن، أبو القاسم القشيري: ٨٠٥
- عبد الله بن الزبير بن عيسى، أبو بكر الحميدي: ٢٧٩
- عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمٰن السُّلَمي: ٨٩٤
- عبد الله بن ذكوان، أبو الزناد: ٢٤٥
- عبد الله بن عامر بن يزيد اليَحْصُبِيُّ = ابن عامر: ٧٣١
- عبد الله بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية: ٥٦
- عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري: ٢٦٤
- عبد الله بن محمد، أبو إسماعيل الأنصاري = الهروي: ٣٩٨
- عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا: ٩٠١
- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني: ٨٠٨
- عبد الملك بن محمد الحميري الصنعاني: ٥٢٠
- عبد الواحد بن علي بن بَرهان الأسدي: ٢٦٧
- عبد بن حميد بن نصر، أبو محمد الكِسِّي: ٦٨٧
- عدي بن حاتم، أبو وهب الطائي رضي الله عنه: ٦٥٨
- العرباض بن سارية، أبو نجيح السلمي رضي الله عنه: ٤٠٢
- العفيف التلمساني = سليمان بن علي بن عبد الله الكومي
- عقبة بن عامر بن عبس الجهني: ٧٧٤
- علي بن أبي طلحة الهاشمي: ١٨١

- علي بن عبيد الله بن نصر، أبو الحسن بن الزاغوني: ٨٦٣
- علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، أبو الوفاء = ابن عقيل: ٢٥٣
- عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي رضي الله عنه: ٩٠٧
- عمر بن علي بن موسى البغدادي، أبو حفص الأزجي البزار: ٦٠
- عنترة بن شداد بن معاوية العبسي: ٦٨٣
- عوف بن مالك بن نضلة، أبو الأحوص الجشمي: ٥٦٢
- عيسى بن جعفر الرياحي الكوفي، قاضي الريّ: ٦٨٩
- فتح بن سهل: ٥٢٣
- الفراء = يحيى بن زياد بن عبد الله الأسلمي
- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: ٦٢٧
- القونوي = محمد بن إسحاق
- الكلبي = محمد بن السائب بن بشر
- لبيد بن ربيعة بن مالك الشاعر: ٥٥٠
- المازري = محمد بن علي بن عمر التميمي
- مالك بن نضلة بن جريج الجشمي رضي الله عنه: ٥٦١
- المبارك بن محمد بن محمد = ابن الأثير الجزري: ٥٢
- المبرّد = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر
- محمد بن إبراهيم بن سعيد، أبو عبد الله البوشنجي: ٢٧٨
- محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي: ٨٠٥
- محمد بن أحمد بن محمد، أبو جعفر السمناني: ٨٦٢
- محمد بن إسحاق القونوي: ٨١٢
- محمد بن الحسن = ابن فُورَك: ٤٠٤
- محمد بن السائب بن بشر = الكلبي: ٦١٢
- محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري: ٦٨٦
- محمد بن الهذيل البصري، أبو الهذيل العلاف: ٧٨٠
- محمد بن الوليد بن عامر = الزبيدي: ٦٤٥
- محمد بن سعيد القرشي، أبو عبد الله المصري: ٦٩٦
- محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، ابن الزملكاني: ٦٥
- محمد بن علي بن عمر التميمي = المازري: ٤٥٤
- محمد بن كعب القرظي: ٦٤٦
- محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: ٨٠٤
- محمد بن محمود بن محمد الأصفهاني: ٥٢٨
- محمد بن مسلم بن شهاب = الزهري: ٧٩٩
- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر = المبرد: ٦٥١
- محمد بن يوسف بن علي ابن حيان = أبو حيان النحوي: ٦٦

- محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم الزمخشري: ٧٩٩
- مخلد بن زياد القطواني (خالد بن مخلد القطواني): ٢٤٦
- مسيلمة الكذاب بن ثمامة بن حبيب الوائلي: ٩٢٠
- مَعْمَر بن المثنى التيمي = أبو عبيدة: ٦٣٧
- المقريزي = أحمد بن علي بن عبد القادر
- المنذر بن عائذ بن المنذر = أشج عبد القيس: ٦٤٥
- موهوب بن أحمد بن محمد أبو منصور ابن الجواليقي: ٢٦٧
- ميمون بن مهران الجزري: ٦٠٧
- نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب: ٣٦٥
- هارون بن عبد الله بن مروان الحمّال: ٥٢٣
- هبة الله بن الحسن الرازي، أبو القاسم الطبري اللالكائي: ٧٥٦
- هبة الله بن علي، أبو البركات ابن ملكا: ٨٧٢
- الهروي = عبد الله بن محمد، أبو إسماعيل الأنصاري
- هشام بن الحكم الكوفي، أبو محمد الرافضي: ٨٩٢
- هشام بن حسان الأزدي: ٢٤٦
- هشام بن عمار بن نصير: ٢٤٧
- هنّاد بن السَّري بن مصعب التميمي: ٤٩٦
- هند بن أبي هالة الأسيدي التميمي رضي الله عنه: ٦٧٣
- الوليد بن مسلم القرشي: ٢٤٥
- يحيى بن أبي كثير: ١٦٧
- يحيى بن زياد بن عبد الله الأسلمي = الفراء: ٦٣٧
- يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف القاضي: ٨٧٢
- يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف الفسوي: ٢٧٩
- يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف، أبو الحجاج المزي: ٦٤
- يوسف بن عدي بن رزيق بن إسماعيل التيمي: ٢٧٩

فهرس الحدود والمصطلحات

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
أجافه	٤٣١	التكييف	٣٧	الصفات الذاتية	٨٥٨
الإجماع	١٧٢	التمثيل	٣٧	الصفات الفعلية	٨٥٨
الإحصاء	٤٣٨	الجعظريُّ	١٢٩	الصَّمَّاخ	٨٧٧
الإحضار	٤٣١	جهود	٢٨	الضرورة	٨٠
اربعوا	٢٦٤	الجوَّاظ	١٢٩	الظاهر	٣٢٢
أرض دوية	٦٩٠	حشيا	٤٣١	العلة الفاعلة	٩١٦
الاستعاذة	٣٩٣	الحقيقة	٣٠٦	العقل	١٨٤
الاسم	٢٠١	الحَلِف	٤٠١	الفَرْق	٨١٥
الإقسام	٤٠١	خداي	٤١٢	الفطرة	١٧٨
الأكوان	٨٤٢	الدعاء	٣٧٩	الفلسفة	٤٤
الإلحاد	٩١٢	دعاء العبادة	٣٧٩	القاعدة	٢٥٧
الأولية	٨١	دعاء المسألة	٣٨٠	القدر المشترك	٣٠٩
البداهة	٨١	دلالة المطابقة	٢٩٢	قمن	٣٠٣
التأويل	١٥٨	دلالة التضمن	٢٩٢	قَوْدُ	٨٤١
التحريف	٣٦	دلالة اللزوم	٢٩٢	قياس الأولى	٧٨
الترجمة	٤٠٥	رابية	٤٣٢	قياس التمثيل	٧٩
الترسيم	٥٧	الرَّبْعَة	٥٦	قياس الشمول	٧٩
التصديق	٢٨	الزَّمِن	٨٧١	لهز	٤٣٢
التصور	٢٨	سَحَّاء	٤١٨	مباحث	٣٣
التصوف	٤٦	السفسطة	٧٩٤	المتباينة	٢٨٩
التعطيل	٣٧	شُجْنَة	١٣٤	المترادفة	٢٨٩
التفويض	٨٨٤	الصفات		المتشابه	٣٣٠
تقرير	٣٠	الاختيارية	٦٨٨	المتكافئة	٢٩٠
تكرى	٤١٢	الصفات الخبرية	٨٥٨	المُجَدَّعُ	٣٩

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
المُحكَم	٣٣٠	الموجب بذاته	٩١٦	يُفرِّك	٦٥٨
المُشكِّكُ	٣٠٧	يحيف	٤٣٢		
المشبه بالمضاف	٤٦٥	يغيضها	٤١٧		

فهرس الفرق والطوائف والأديان

الفرقة، أو الطائفة	الصفحة
ـ الأشاعرة	٤٨
ـ الباطنية	٤٦
ـ الجبرية	٧٩٦
ـ الجهمية	٤٥
ـ الرافضة	٩٣
ـ الزيدية	٩٣
ـ السالمية	٩٣
ـ السوفسطائية	٧٩٤
ـ الصوفية	٤٦
ـ الفلاسفة	٤٤
ـ القدرية النفاة	٩٢٧
ـ القرامطة	٤٥
ـ الكرامية	٩٢
ـ الكلابية	٤٨
ـ الماتريدية	٤٨
ـ المشائين	٤٥٣
ـ المعتزلة	٤٧
ـ الهشامية	٧٥٣

جدول المقارنة بين الأسماء الحسنى
التي عيّنها شيخ الإسلام والتي شرحها

الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام			الأسماء التي شرحها شيخ الإسلام		
الرقم	الاسم	الصفحة	الرقم	الاسم	الصفحة
١ ـ	الله	٤٩٥	١ ـ	الله	٥٤٧
٢ ـ	الأحد	٤٧٦	٢ ـ	الأحد	٥٧٥
٣ ـ	أحسن الخالقين	٥١٤	٣ ـ	أحسن الخالقين	٧٢٢
٤ ـ	أحكم الحاكمين	٥١٥	٤ ـ	أحكم الحاكمين	٧٢٣
٥ ـ	الآخر	٥٠٦	٥ ـ	الآخر	٦٩٩
٦ ـ	أرحم الراحمين	٥١٣	٦ ـ	أرحم الراحمين	٧٢٦
٧ ـ	أسرع مكرًا	٥١١			
٨ ـ	أشد بأسًا وأشد تنكيلًا	٥١١			
٩ ـ	الأعلم	٤٨٢			
١٠ ـ	الأعلى	٤٨٧	٧ ـ	الأعلى	٦٥٦
١١ ـ	الأكرم	٤٩٢	٨ ـ	الأكرم	٦٦٨
١٢ ـ	الإل	٤٦٨			
١٣ ـ	الإلـٰه	٤٦٨	٩ ـ	الإلـٰه	٥٥٢
١٤ ـ	أهل التّقوى	٥١٢	١٠ ـ	أهل للتقوى	٧٢٩
١٥ ـ	أهل المغفرة	٥١٢	١١ ـ	أهل المغفرة	٧٢٩
١٦ ـ	الأول	٥٠٦	١٢ ـ	الأول	٦٩٩
١٧ ـ	الباري	٤٧١			
١٨ ـ	الباسط	٥٠٦	١٣ ـ	الباسط	٧٢٠
١٩ ـ	الباطن	٥٠٦	١٤ ـ	الباطن	٦٩٩
٢٠ ـ	الباعث	٥٠٤			
٢١ ـ	الباقي	٤٧٩			

الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام			الأسماء التي شرحها شيخ الإسلام		
الرقم	الاسم	الصفحة	الرقم	الاسم	الصفحة
٢٢ ـ	البديع	٤٧١	١٥ ـ	البديع	٥٦٧
٢٣ ـ	البرّ	٤٩٢	١٦ ـ	البرّ	٦٦٨
٢٤ ـ	البصير	٤٨٣	١٧ ـ	البصير	٦٣٣
٢٥ ـ	التواب	٤٩٢			
٢٦ ـ	الجامع	٤٧٢			
٢٧ ـ	جامع النَّاس ليوم لا ريب فيه	٥١٤			
٢٨ ـ	الجبار	٤٩٥	١٨ ـ	الجبار	٦٤٣
٢٩ ـ	الجميل	٤٩٥			
٣٠ ـ	الجواد	٤٩٥	١٩ ـ	الجواد	٦٦٨
٣١ ـ	الحاسب	٤٨٨			
٣٢ ـ	الحافظ	٤٨٩			
٣٣ ـ	الحاكم	٤٧٤			
٣٤ ـ	الحسيب	٤٨٨			
٣٥ ـ	الحفيظ	٤٨٩			
٣٦ ـ	الحقّ	٤٧٩	٢٠ ـ	الحق	٦٢٤
٣٧ ـ	الحَكَم	٤٧٣	٢١ ـ	الحَكَم	٥٧١
٣٨ ـ	الحكيم	٤٧٣	٢٢ ـ	الحكيم	٦٥٢
٣٩ ـ	الحليم	٤٩١			
٤٠ ـ	الحميد	٤٩٣	٢٣ ـ	الحميد	٥٩٧
٤١ ـ	الحنَّان	٥٠٣	٢٤ ـ	الحنَّان	٦٨٤
٤٢ ـ	الحيّ	٤٧٨	٢٥ ـ	الحي	٦٠٨
٤٣ ـ	الحييّ	٤٩٦			
٤٤ ـ	الخافض	٥٠٩	٢٦ ـ	الخافض	٧١٠
٤٥ ـ	الخالق	٤٧٠	٢٧ ـ	الخالق	٥٦٥
٤٦ ـ	الخلاق	٤٩٧			
٤٧ ـ	خير	٤٩٣			
٤٨ ـ	الخبير	٤٨٢	٢٨ ـ	الخبير	٦٢٩
٤٩ ـ	خير الحاكمين	٥١٥			
٥٠ ـ	خير الراحمين	٥١٣	٢٩ ـ	خير الراحمين	٧٢٦

الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام			الأسماء التي شرحها شيخ الإسلام		
الرقم	الاسم	الصفحة	الرقم	الاسم	الصفحة
٥١ ـ	خير الغافرين	٥١٥	٣٠ ـ	خير الغافرين	٧٣٠
٥٢ ـ	خير الفاتحين	٥١٥			
٥٣ ـ	خير الماكرين	٥١٣			
٥٤ ـ	خير النّاصرين	٥١٥			
٥٥ ـ	الديّان	٤٩٧			
٥٦ ـ	ذو الجلال والإكرام	٥١٢	٣١ ـ	ذو الجلال والإكرام	٧٣١
٥٧ ـ	ذو الطول	٥١٢			
٥٨ ـ	ذو العرش المجيد	٥١٦			
٥٩ ـ	ذو الفضل العظيم	٥١٢			
٦٠ ـ	ذو القوة	٥١٠			
٦١ ـ	ذو المعارج	٥١٠			
٦٢ ـ	ذو المغفرة	٥١٠			
٦٣ ـ	الرءوف	٤٩٠			
٦٤ ـ	الرافع	٥٠٩	٣٢ ـ	الرافع	٧١٠
٦٥ ـ	الرب	٤٦٩	٣٣ ـ	الربّ	٥٥٨
٦٦ ـ	رب العالمين	٥١٣	٣٤ ـ	ربّ العالمين	٧٣٧
٦٧ ـ	الرحمٰن	٤٩٧	٣٥ ـ	الرحمٰن	٦٦٠
٦٨ ـ	الرحيم	٤٨٩	٣٦ ـ	الرحيم	٦٦٠
٦٩ ـ	الرزاق	٤٧٢	٣٧ ـ	الرزاق	٥٧٠
٧٠ ـ	رفيع الدرجات	٥١٠			
٧١ ـ	الرّقيب	٤٨٣	٣٨ ـ	الرقيب	٦٣٣
٧٢ ـ	السبّوح	٤٩٨	٣٩ ـ	السبّوح	٦٠٦
٧٣ ـ	سريع الحساب	٥١٠			
٧٤ ـ	سريع العقاب	٥١١			
٧٥ ـ	السّلام	٤٧٧	٤٠ ـ	السلام	٦٠٦
٧٦ ـ	السّميع	٤٨٣	٤١ ـ	السميع	٦٣٣
٧٧ ـ	الشافي	٤٩٨			
٧٨ ـ	الشاهد	٤٨٤			
٧٩ ـ	شديد العقاب	٥١١			

الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام			الأسماء التي شرحها شيخ الإسلام		
الرقم	الاسم	الصفحة	الرقم	الاسم	الصفحة
٨٠ ـ	الشكور	٤٧٥	٤٢ ـ	الشكور	٥٧٣
٨١ ـ	الشهيد	٤٨٤	٤٣ ـ	الشهيد	٦٣٣
٨٢ ـ	الصادق	٤٧٢			
٨٣ ـ	الصمَّد	٤٧٦	٤٤ ـ	الصمد	٥٧٥
٨٤ ـ	الضارّ	٥٠٨	٤٥ ـ	الضارّ	
٨٥ ـ	الطيِّب	٤٩٨			
٨٦ ـ	الظاهر	٥٠٦	٤٦ ـ	الظاهر	٦٩٩
٨٧ ـ	العالم	٤٨١			
٨٨ ـ	العزيز	٤٨٦	٤٧ ـ	العزيز	٦٥٢
٨٩ ـ	العظيم	٤٩٣			
٩٠ ـ	العفو	٤٩١	٤٨ ـ	العفو	٦٦٣
٩١ ـ	العلَّام	٤٨١			
٩٢ ـ	العلي	٤٨٧	٤٩ ـ	العلي	٦٥٦
٩٣ ـ	العليم	٤٨٠	٥٠ ـ	العليم	٦٢٩
٩٤ ـ	الغافر	٤٩٠			
٩٥ ـ	الغفَّار	٤٩٠	٥١ ـ	الغفار	٦٦٣
٩٦ ـ	الغفور	٤٩٠	٥٢ ـ	الغفور	٦٦٣
٩٧ ـ	الغني	٤٧٧	٥٣ ـ	الغني	٥٩٧
٩٨ ـ	الغياث	٥٠٢	٥٤ ـ	الغياث	٦٩٥
٩٩ ـ	الفاصل	٤٧٤			
١٠٠ ـ	الفاطر	٤٧١			
١٠١ ـ	الفتَّاح	٤٧٤			
١٠٢ ـ	القابض	٥٠٦	٥٥ ـ	القابض	٧٢٠
١٠٣ ـ	قابل التوب	٥١١			
١٠٤ ـ	القادر	٤٨٥			
١٠٥ ـ	القاهر	٤٨٦			
١٠٦ ـ	القائم	٤٧٩			
١٠٧ ـ	القدُّوس	٤٧٧	٥٦ ـ	القدوس	٦٠٦
١٠٨ ـ	القدير	٤٨٥	٥٧ ـ	القدير	٦٤٣

الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام			الأسماء التي شرحها شيخ الإسلام		
الرقم	الاسم	الصفحة	الرقم	الاسم	الصفحة
١٠٩ ـ	القريب	٤٩٤	٥٨ ـ	القريب	٦٣٩
١١٠ ـ	القهّار	٤٨٦	٥٩ ـ	القهار	٦٤٣
١١١ ـ	القوي	٤٨٥			
١١٢ ـ	القيُّوم	٤٧٨	٦٠ ـ	القيّوم	٦٠٨
١١٣ ـ	الكبير	٤٩٩	٦١ ـ	الكبير	٦٥٦
١١٤ ـ	الكريم	٤٩٢	٦٢ ـ	الكريم	٦٦٨
١١٥ ـ	الكفيل	٤٨٨			
١١٦ ـ	اللَّطيف	٤٨٤	٦٣ ـ	اللطيف	٦٢٩
١١٧ ـ	الماجد	٥٠٤			
١١٨ ـ	المالك	٤٧٠			
١١٩ ـ	مالك الملك	٥١٢	٦٤ ـ	مالك الملك	٧٤٠
١٢٠ ـ	مالك يوم الدين	٥١٢	٦٥ ـ	مالك يوم الدين	٧٣٩
١٢١ ـ	المانع	٥٠٨	٦٦ ـ	المانع	٧١٠
١٢٢ ـ	المبتلي	٤٧٣			
١٢٣ ـ	المبرم	٤٧٣			
١٢٤ ـ	المبين	٤٨٠			
١٢٥ ـ	المتعالي	٤٨٧	٦٧ ـ	المتعالي	٦٥٦
١٢٦ ـ	المتكبِّر	٤٩٩	٦٨ ـ	المتكبر	٦٤٣
١٢٧ ـ	المتين	٤٩٩			
١٢٨ ـ	المجيب	٤٨٩	٦٩ ـ	المجيب	٦٣٩
١٢٩ ـ	المجيد	٤٩٣	٧٠ ـ	المجيد	٥٩٧
١٣٠ ـ	المحسن	٤٩٩	٧١ ـ	المحسن	٦٦٨
١٣١ ـ	المحيط	٤٨٧			
١٣٢ ـ	المحيي	٥٠٩			
١٣٣ ـ	مخزي الكافرين	٥١٣			
١٣٤ ـ	المدبِّر	٥٠١			
١٣٥ ـ	المذلّ	٥٠٨	٧٢ ـ	المذل	٧١٠
١٣٦ ـ	المرسل	٤٧٢	٧٣ ـ	المرسل	٥٧٤
١٣٧ ـ	المسعِّر	٥٠٠			

الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام			الأسماء التي شرحها شيخ الإسلام		
الرقم	الاسم	الصفحة	الرقم	الاسم	الصفحة
١٣٨ ـ	المصور	٤٧١			
١٣٩ ـ	المعزّ	٥٠٨	٧٤ ـ	المعز	٧١٠
١٤٠ ـ	المعطي	٥٠٨	٧٥ ـ	المعطي	٧١٠
١٤١ ـ	المغيث	٥٠٢	٧٦ ـ	المغيث	٦٩٥
١٤٢ ـ	المقدِّم	٥٠٧	٧٧ ـ	المقدم	٧٢٠
١٤٣ ـ	المقسط	٥٠٣			
١٤٤ ـ	مقلب القلوب	٥١٤			
١٤٥ ـ	الملك	٤٧٠	٧٨ ـ	الملك	٥٦٣
١٤٦ ـ	المليك	٤٧٠			
١٤٧ ـ	المميت	٥٠٩			
١٤٨ ـ	المنَّان	٥٠١	٧٩ ـ	المنّان	٦٨٤
١٤٩ ـ	المنذر	٤٧٣			
١٥٠ ـ	المنعم	٥٠٥	٨٠ ـ	المنعم	٦٦٨
١٥١ ـ	المهيمن	٤٨٧	٨١ ـ	المهيمن	٦٤٣
١٥٢ ـ	المؤخِّر	٥٠٧	٨٢ ـ	المؤخر	٧٢٠
١٥٣ ـ	الموفي	٤٧٦			
١٥٤ ـ	المولى	٤٨٩			
١٥٥ ـ	المؤمن	٤٧٣	٨٣ ـ	المؤمن	٥٧٠
١٥٦ ـ	موهن كيد الكافرين	٥١٣			
١٥٧ ـ	النَّاصر	٤٨٩	٨٤ ـ	الناصر	٦٥٢
١٥٨ ـ	النَّافع	٥٠٨	٨٥ ـ	النافع	٧١٠
١٥٩ ـ	النَّصير	٥٠٤	٨٦ ـ	النصير	٦٥٢
١٦٠ ـ	النظيف	٥٠٢			
١٦١ ـ	النُّور	٤٧٩	٨٧ ـ	النّور	٦١٦
١٦٢ ـ	الهادي	٤٧٤	٨٨ ـ	الهادي	٦٢١
١٦٣ ـ	الواجد	٥٠٥			
١٦٤ ـ	الواحد	٤٧٦	٨٩ ـ	الواحد	٥٧٥
١٦٥ ـ	الوارث	٤٧٩			
١٦٦ ـ	الواسع	٥٠٥	٩٠ ـ	الواسع	٦٢٩

الأسماء التي عيّنها شيخ الإسلام			الأسماء التي شرحها شيخ الإسلام		
الرقم	الاسم	الصفحة	الرقم	الاسم	الصفحة
١٦٧ ـ	الوتر	٤٧٧	٩١ ـ	الوتر	٥٩٦
١٦٨ ـ	الودود	٥٠١	٩٢ ـ	الودود	٦٨٤
١٦٩ ـ	الوكيل	٤٨٨			
١٧٠ ـ	الولي	٤٨٨			
١٧١ ـ	الوهّاب	٤٩٢			

فهرس المصادر والمراجع
كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ

📖 **الاختيارات العلمية**، جمع: محمد بن علي البعلي (ت٧٧٨هـ)، ضمن الفتاوى الكبرى.

١ ـ **الاستغاثة في الردّ على البكري**، تحقيق: د. عبد الله بن دجين السهيلي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢ ـ **الاستقامة**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

📖 **أفعال العبد الاختيارية**، ضمن مجموع الفتاوى.

٣ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

📖 **أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، ضمن مجموع الفتاوى.

٤ ـ **الإكليل في المتشابه والتأويل**، ط٢، ١٣٩٤هـ.

٥ ـ **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤١٨هـ.

📖 **أمراض القلوب وشفاؤها**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **الإيمان**، انظر: الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان.

📖 **البغدادية فيما يحل من الطلاق ويحرم**، ضمن مجموع الفتاوى.

٦ ـ **بغية المرتاد في الردّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وأهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد**، تحقيق: د. موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧ ـ **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ .

٨ ـ **التحفة العراقية في الأعمال القلبية**، تحقيق: د. يحيى بن محمد الهنيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩ ـ **التدمرية**، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٠ ـ **التسعينية**، تحقيق: د. محمد العجلان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
١١ ـ **تفسير الآية الكريمة**: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي ـ الهند، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
١٢ ـ **تفسير آيات أشكلت**، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، شركة الرياض، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
📖 **تفسير آية الوضوء**، ضمن مجموع الفتاوى.
١٣ ـ **تفسير سورة الإخلاص**، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي ـ الهند، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
📖 **تفسير سورة الأعلى**، ضمن مجموع الفتاوى.
📖 **تفسير سورة العلق**، ضمن مجموع الفتاوى.
📖 **تفسير سورة الكوثر**، ضمن مجموع الفتاوى.
١٤ ـ **تفسير سورة النور**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.
📖 **تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال**، ضمن مجموع الفتاوى.
📖 **تفضيل الناس على سائر الأجناس**، ضمن مجموع الفتاوى.
١٥ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة**، الحافظ إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد بن علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.
١٦ ـ **تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل**، تحقيق: علي العمران، محمد عزير شمس، إشراف: د. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٥هـ.
١٧ ـ **جامع الرسائل**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار المدني، جدة، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٨ ـ **جامع الرسائل**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
١٩ ـ **جامع المسائل**، تحقيق: محمد عزير شمس، علي العمران، إشراف: د. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٧هـ.
٢٠ ـ **جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية**، تحقيق: محمد عزير شمس، إشراف: د. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢١ ـ **الجواب الباهر في زوار المقابر**، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار القلم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٢ ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تحقيق: د. علي بن حسن الألمعي، د. عبد العزيز إبراهيم العسكر، د. حمدان الحمدان، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٣ ـ **الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل**، تحقيق: عواد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٤ ـ **جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن**، تحقيق: أبو عمر الندوي، عبد العزيز ندا، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

📖 **جواب سؤال حول مذهب السلف في الاعتقاد**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **جواب ورقة أُرسِلَتْ إليه في السجن**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **الحُجج العقلية والنقلية فيما ينافي الإسلام من بدع الجهمية والصوفية**، ضمن مجموع الفتاوى.

٢٥ ـ **الحسبة في الإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٦ ـ **الحسنة والسيئة**، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة ـ مصر.

📖 **حقيقة مذهب الاتحاديين ووحدة الوجود**، ضمن مجموع الفتاوى.

٢٧ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

📖 **الردّ الأقوم على ما في فصوص الحكم**، ضمن مجموع الفتاوى.

٢٨ ـ **الردّ على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق**، تحقيق: علي العمران، إشراف: د. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢٩ ـ **الردّ على المنطقيين**، إدارة ترجمان السُّنَّة، لاهور ـ باكستان، ط٤، ١٤٠٢هـ.

٣٠ ـ **الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال**، ابن تيمية، تحقيق: أحمد حمدي إمام، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣١ ـ **رسالة الألفة بين المسلمين**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٢ ـ الرسالة البعلبكية، تحقيق: مريم بنت عبد العالي الصاعدي، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

📖 رسالة الحقيقة والمجاز، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 الرسالة السنية في اتباع الرسول بصريح المعقول، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 رسالة العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 الرسالة العرشية، ضمن جامع الرسائل، تحقيق: فواز زمرلي.

٣٣ ـ الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، تحقيق: الوليد بن عبد الرحمٰن الفريان، ط١، ١٤٠٨هـ.

📖 رسالة إلى نصر المنبجي، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 رسالة شيخ الإسلام إلى أخيه زين الدين في حكاية المناظرة على الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 رسالة في التوبة، ضمن جامع الرسائل.

📖 رسالة في الجواب عمَّن يقول: إن صفات الرب تعالى نِسبٌ وإضافاتٌ، ضمن جامع الرسائل.

📖 رسالة في الحث على حرب التتار، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 رسالة في الرد على بعض أتباع سعد الدين ابن حَمويهِ، ضمن جامع المسائل.

📖 رسالة في الصفات الاختيارية، ضمن جامع الرسائل.

📖 رسالة في العقل والروح، ضمن: مجموعة الرسائل المنيرية.

٣٤ ـ رسالة في القلب، وأنه خلق ليعلم به الحق، ويستعمل فيما خُلق له، تحقيق: سليم ابن عيد الهلالي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

📖 رسالة في تحقيق التوكل، ضمن جامع الرسائل.

📖 رسالة في تحقيق الشكر، ضمن جامع الرسائل.

📖 رسالة في تحقيق مسألة علم الله، ضمن جامع الرسائل.

📖 رسالة في دخول الجنة؛ هل يدخل الجنةَ أحدٌ بعَمَلِهِ؟ ضمن جامع الرسائل.

٣٥ ـ رسالة في شرح حديث: «كان الله، ولم يكن شيءٌ قبلَه»، مطبوعة مع كتاب: المعجزة وكرامات الأولياء.

📖 رسالة في علم الباطن والظاهر، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 رسالة في معنى كون الرب عادلًا وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل.

📖 رسالة في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة، ضمن مجموع الفتاوى.

٣٦ ـ رسالتان في الغيبة، تحقيق: أبو حفص سيد بن إبراهيم بن صادق، دار الحديث، القاهرة ـ مصر، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٧ ـ **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**، مركز شؤون الدعوة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.

📖 **سؤال حول حديث**: «دعوة أخي ذي النون»، ضمن مجموع الفتاوى.

٣٨ ـ **سجود التلاوة معانيه وأحكامه**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٩ ـ **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤١٩هـ.

٤٠ ـ **شرح العقيدة الأصفهانية**، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ. طبعة أخرى: تحقيق: محمد بن عودة السعوي، رسالة دكتوراه، قدمت في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٧هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

٤١ ـ **شرح العمدة (كتاب الصلاة)**، تحقيق: د. خالد بن علي المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

📖 **شرح حديث أبي ذر**: «إني حرّمتُ الظلمَ على نفسي»، ضمن مجموع الفتاوى.

٤٢ ـ **شرح حديث النزول**، تحقيق: محمد الخميس، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ.

٤٣ ـ **شرح حديث جبريل عليه السلام (الإيمان الأوسط)**، تحقيق: د. علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٣هـ.

٤٤ ـ **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، تحقيق: محمد بن عبد الله الحلواني، محمد كبير شودري، رمادي للنشر، الدمام، المؤمن للتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٥ ـ **الصفدية**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ.

📖 **الصوفية والفقراء**، ضمن مجموع الفتاوى.

٤٦ ـ **العبودية**، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار الأصالة، الإسماعيلية، مصر، مكتبة العلم، جدة، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٧ ـ **العقيدة الواسطية**، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.

📖 **الغيبة**، ضمن رسالتين في الغيبة.

٤٨ ـ **الفتاوى الكبرى**، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، دار الريان للتراث، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. طبعة أخرى: تحقيق: حسنين مخلوف، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٤٩ ـ **الفتوى الحموية الكبرى**، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

📖 **فتوى في القرآن هل هو بحرف وصوت أم لا**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **فتوى في مسألة الكلام**، ضمن مجموع الفتاوى.

٥٠ ـ **الفرقان بين الحق والباطل**، تحقيق: حسين يوسف غزال، دار إحياء العلوم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥١ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن عبد الكريم اليحيى، دار الفضيلة، الرياض، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

📖 **فصل في اسمه تعالى «القيوم»**، ضمن جامع المسائل.

📖 **فصل في الفاتحة**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **فصل في الكلام على اسم الله «النّور» و«الهادي»**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **فصل في أن التوبة والاستغفار يكون من ترك الواجبات وفعل المحرمات**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **فصل في أن التوحيد ـ الذي هو إخلاص الدين لله ـ أصل كل خير؛ من علم نافع وعمل صالح**، ضمن المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة.

📖 **فصل في حق الله على عباده وقَسَمِهِ من أم القرآن**، ضمن المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة.

📖 **فصل في قوله ﷺ: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللَّهُمَّ أنت ربي، لا إلـٰه إلَا أنت»**، ضمن جامع المسائل.

📖 **فصل في مؤاخذة ابن حزم في الإجماع**، ضمن جامع المسائل.

📖 **فصل في معنى «الحي القيوم»**، ضمن جامع المسائل.

٥٢ ـ **فقه الكتاب والسُّنَّة ورفع الحرج عن الأمة (المسائل الماردينية)**، تحقيق: فريد بن أمين الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٣ ـ **القاعدة المراكشية**، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

📖 **قاعدة أهل السُّنَّة والجماعة في رحمة أهل البدع والمعاصي**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **قاعدة أولية في أصل العلم الإلـٰهي**، ضمن مجموع الفتاوى.

٥٤ ـ **قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له؛ عبادةً واستعانةً**، تحقيق: د. عبد الله بن محمد البصيري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٥ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة لينة، دمنهور، مصر، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٦ ـ **قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات**، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

📖 **قاعدة شريفة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُۗ﴾**، ضمن جامع المسائل.

📖 **قاعدة عظيمة في الصراط المستقيم والزهد والورع**، ضمن مجموع الفتاوى.

٥٧ ـ **قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق**، تحقيق: سليمان الغصن، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٥٨ ـ **قاعدة في إرادة العدم والإعدام واستطاعته وفعله وطلبه والتعليل به ونحو ذلك**، تحقيق: د. هشام بن إسماعيل الصيني، ضمن مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (١٥)، العدد (٢٧)، ١٤٢٤هـ.

📖 **قاعدة في الإخلاص**، ضمن المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة.

📖 **قاعدة في الاسم والمسمى**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **قاعدة في الجماعة والفرقة**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **قاعدة في المحبة**، ضمن جامع الرسائل.

📖 **قاعدة في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **قاعدة في مسائل الصفات والأفعال من حيث قِدَمُها ووجوبُها**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **قاعدة فيما يحتجُّ به المُبطِلُ من أدلة شرعية إنما تدل على الحق**، ضمن مجموع الفتاوى.

٥٩ ـ **كشف النقاب عن معالم سورة الأحزاب**، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٠ ـ **الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان (الإيمان)**، تحقيق: د. محمود حسن الشيباني، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٦١ ـ **الكلم الطيب**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

📖 **الكيلانية**، ضمن مجموع الفتاوى.

٦٢ ـ **لمحة المختطف في الفرق بين الطلاق والحلف**، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد الجزائري، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٦٣ ـ **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب: عبد الرحمٰن بن قاسم، وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٦٤ ـ **مجموعة الرسائل والمسائل**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٦٥ ـ **المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة**، تحقيق: د. هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٤هـ.

٦٦ ـ **مختصر الفتاوى المصرية**، اختصار: محمد بن علي البعلي (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار ابن القيم، الدمام، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

📖 **مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان**، اختصار السيوطي، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **المرشدة أصلها وتأليفها**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **مسألة الأحرف التي أنزلها على آدم هل هي كلام الله**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **المسألة المصرية في القرآن**، ضمن مجموع الفتاوى.

📖 **مسألة في المعية والنزول**، ضمن المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى ابن تيميّة.

📖 **مسألة في تأويل الآيات وإمرار أحاديث الصفات كما جاءت**، ضمن جامع المسائل.

٦٧ ـ **المستدرك على مجموع الفتاوى**، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، ط١، ١٤١٨هـ.

٦٨ ـ **المسودة في أصول الفقه**، لآل تيمية، جمع: أحمد بن محمد بن عبد الغني الحراني (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. أحمد بن إبراهيم الزروري، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

📖 **معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعها قد بيَّنها الرسول ﷺ**، ضمن جامع الرسائل تحقيق: فواز زمرلي.

٦٩ ـ **المعجزة وكرامات الأولياء**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٧٠ ـ **مقدمة في أصول التفسير**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

📖 مناظرة ابن تيمية العلنية لدجاجلة البطائحية، ضمن مجموع الفتاوى.
٧١ ـ مناظرة ابن تيميّة لطائفة الرفاعية، تحقيق: عبد الرحمٰن دمشقية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
📖 المناظرة على الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى.
٧٢ ـ منهاج السُّنَّة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.
٧٣ ـ النبوات، تحقيق: د. عبد العزيز الطويان، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٧٤ ـ نقض المنطق، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
٧٥ ـ الواسطة بين الحق والخلق، تحقيق: محمد جميل زينو، ط١.
٧٦ ـ الوصية الكبرى، تحقيق: محمد بن حمد النجدي، دار إيلاف الدولية، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

٧٧ ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم الجَوْزْقانيّ (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الله آباد ودلهي الجديدة، الهند، ط٤، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٨ ـ الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٣٩٧هـ.

٧٩ ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، عبيد الله بن محمد بن بطة الحنبلي (ت٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا بن نعسان المعطي، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٨٠ ـ أبجد العلوم، الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ـ سوريا، ١٣٩٨هـ.

٨١ ـ إبطال التأويلات لآيات الصفات، أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن حمود النجدي، دار إيلاف الدولية، الكويت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٨٢ ـ ابن تيمية السلفي، د. محمد خليل الهراس، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٨٣ ـ ابن تيميّة العالم الجريء، عبد المنعم الهاشمي، ضمن سلسلة أعلام العلماء، رقم: (٢)، دار ابن كثير، دمشق ـ سوريا، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٨٤ ـ ابن تيميّة الفقيه المعذب، عبد الرحمٰن الشرقاوي، دار الشروق، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٨٥ ـ ابن تيميّة المفترى عليه، سليم بن عيد الهلالي، قصر الكتب، البليدة، الجزائر، المكتبة الإسلامية، عمان الأردن، ط٢، ١٤١١هـ.

📖 ابن تيميّة المفكر المصلح (بالإنجليزية)، د. محمد عمر الدين، ضمن أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان ابن تيميّة.
٨٦ ـ ابن تيميّة بطل الإصلاح الديني، محمود مهدي الإستنبولي، دار الحياة، دمشق ـ سوريا.
٨٧ ـ ابن تيمية والتصوف، د. مصطفى حلمي، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر.
📖 ابن تيميّة، د. عدنان الخطيب، ضمن أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان ابن تيميّة.
٨٨ ـ ابن تيميّة، د. محمد يوسف موسى، ضمن سلسلة الأعلام، رقم: (١٧)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ـ مصر، ١٩٧٧م.
٨٩ ـ ابن تيميّة، عبد العزيز بن مصطفى المراغي (ت١٣٧٠هـ)، ضمن سلسلة أعلام الإسلام.
٩٠ ـ ابن تيمية، محمد بن أحمد أبو زهرة (ت١٣٩٤هـ)، دار الكتب العملية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٩١ ـ ابن تيميّة، محمد يوسف موسى، مكتبة العصر الحديث، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٩٢ ـ ابن تيميّة، مسلم الغنيمي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.
٩٣ ـ إثبات أن المحسن من أسماء الله، أ.د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت. وضمن مجلة البحوث الإسلامية، العدد: (٣٦)، ص: (٣٦٨ ـ ٣٧٦).
٩٤ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: د. عواد عبد الله المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.
٩٥ ـ الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت٣١٩هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، ط٣، ١٤٠٣هـ.
٩٦ ـ أجوبة ابن سَيِّدِ الناسِ اليَعمُريّ عن سؤالات ابن أيبك الدمياطي، محمد بن محمد بن سَيِّد الناسِ اليَعمُريّ (ت٧٣٤هـ)، تحقيق: د. محمد الراوندي، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ١٤١٠هـ.
٩٧ ـ الأحاديثُ الضِّعاف والموضوعاتُ في الأسماء والصفات، زكريا بن غلام قادر، دار الخراز، جدة، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٩٨ ـ أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي (ت٥٤٣)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.
٩٩ ـ أحكام القرآن، أحمد بن علي الجَصَّاص (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ.

١٠٠ ـ الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.
١٠١ ـ إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.
١٠٢ ـ آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمٰن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
١٠٣ ـ الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
١٠٤ ـ آراء الكُلَّابيةِ العَقَدِيَّةُ، هدى بنت ناصر السّلالي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
١٠٥ ـ الأربعين في أصول الدين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٥٣هـ.
١٠٦ ـ أرسطو المعلم الأول، ماجد فخري، الدار الأهلية للنشر، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٩٧٧م.
١٠٧ ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.
١٠٨ ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي عبد الملك الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، علي عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.
١٠٩ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١١٠ ـ أساس التقديس في علم الكلام، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. محمد العربي، دار الفكر اللبناني، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
١١١ ـ أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان ابن تيميّة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
📖 الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي البجاوي، بهامش الإصابة.
١١٢ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، طبعة القاهرة ـ مصر، ١٩٧٠م.
١١٣ ـ اسم الله الأعظم، د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١١٤ ـ **أسماء الله الحسنى**، أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش وحمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
١١٥ ـ **أسماء الله الحسنى**، د. عبد الله بن صالح الغصن، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ.
📖 **أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة**، محمد بن عبد الله بن رُشَيِّق المغربي (ت٧٤٩هـ)، طبع ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة.
١١٦ ـ **الأسماء والصفات**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
١١٧ ـ **الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**، محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: محمد حسن جبل، وطارق أحمد محمد، إشراف: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
١١٨ ـ **إشارات المرام من عبارات الإمام**، أحمد البَيَاضِي الماتريديّ (ت١٠٩٨هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرزاق، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، ١٣٦٨هـ.
١١٩ ـ **الإشارات والتنبيهات**، الحسين بن عبد الله بن سينا (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٩٥٧م.
١٢٠ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبعة مولاي عبد الحفيظ، القاهرة ـ مصر، ١٣٢٨هـ.
١٢١ ـ **إصلاح المنطق**، يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيتِ (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط٤، ١٩٨٧م.
١٢٢ ـ **الأصنام**، هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد زكي باشا، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، ط٤، ٢٠٠٠م.
١٢٣ ـ **الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات**، د. عبد القادر عطا صوفي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
١٢٤ ـ **أصول الدين**، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠١هـ.
١٢٥ ـ **أصول الدين**، محمد بن محمد أبو اليسر البزدوي (ت٤٩٣هـ)، تحقيق: د. هامز بيتر لنس، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، ١٣٨٣هـ.
١٢٦ ـ **الأصول في النحو**، محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
١٢٧ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٨ ـ **أضواء على الرسالة المنسوبة إلى الحافظ الذهبي: «النصيحة الذهبية لابن تيميّة» وتحقيق في صاحبها**، أبو الفضل محمد بن عبد الله القونوي، دار المأمون للتراث، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

🕮 **اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل**، عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (ت٤١٠هـ)، ضمن الذيل على طبقات الحنابلة.

١٢٩ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠١هـ.

١٣٠ ـ **أعلام الإسلام**، عبد العزيز بن مصطفى المراغي (ت١٣٧٠هـ)، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة ـ مصر.

١٣١ ـ **أعلام السُّنَّة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة**، حافظ حكمي (ت١٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط٧، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٣٢ ـ **أعلام العلماء**، عبد المنعم الهاشمي، دار ابن كثير، دمشق ـ سوريا، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٣٣ ـ **الأعلام العلية في مناقب ابن تيميّة**، عمر بن علي البزار (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٠هـ.

١٣٤ ـ **الإعلام بوفيات الأعلام**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: رياض عبد الحميد مراد وعبد الجبار زكار، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ١٤١٢هـ.

١٣٥ ـ **الأعلام**، خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط١٢، ١٩٩٧م.

١٣٦ ـ **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: خالد عبد اللطيف العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

١٣٧ ـ **الأغاني**، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

١٣٨ ـ **الأفعال**، ابن القطاع أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

١٣٩ ـ **الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل**، محمد السيد الجَلَيند، شركة مكتبات عكاظ، جدة، الدمام، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٤٠ ـ **الإمام ابن تيميّة**، عبد السلام هاشم حافظ، شركة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٤١ ـ **الإمام ابن يوسف السنوسي وعلم التوحيد**، جمال الدين بوقلي حسن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

١٤٢ ـ **أمة في رجل: الإمام المجدد ابن تيمية**، د. محمد الصالح، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٤٣ ـ **الانتصار في ذكر أحوال قامع المبتدعين وآخر المجتهدين تقي الدين أبي العباس ابن تيميّة**، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: أ.د. محمد السيد الجَلَيند، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م. طبعة أخرى بعنوان: **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

١٤٤ ـ **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد**، عبد الرحيم بن محمد الخياط المعتزلي (ت٣٠٠هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م.

١٤٥ ـ **الأنساب**، عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

١٤٦ ـ **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (رسالة الحرّة)**، محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

١٤٧ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، عبد الرحمٰن بن محمد ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

١٤٨ ـ **إنكار المجاز عند ابن تيمية بين الدرس البلاغي واللغوي**، إبراهيم بن منصور التركي، دار المعراج الدولية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٤٩ ـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

١٥٠ ـ **أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيميّة**، أحمد بن محمد بن مُرِّي الحنبلي (ت بعد: ٧٣٠هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة ابن تيميّة، الكويت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م

١٥١ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز النجار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٥٢ ـ **إيثار الحق على الخلق**، محمد بن إبراهيم بن الوزير اليمني (ت٨٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٥٣ ـ **إيضاح المبهم في معاني السلم**، أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت١١٩٢هـ)، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

(ب)

١٥٤ ـ **البحر الزخار، مسند البزار**، أحمد بن عمرو البزّار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ـ لبنان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥٥ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: لجنة من علماء الأزهر، دار الخاني، الرياض، دار الكتبي، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٦ ـ **البحر المحيط**، محمد بن يوسف، أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٥٧ ـ **بدائع الفوائد**، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، دار الخير، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

١٥٨ ـ **البداية والنهاية**، إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤١٧هـ.

١٥٩ ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

١٦٠ ـ **البرنامج**، محمد بن جابر الوادي آشي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. محمد الهيلة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ.

١٦١ ـ **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن بهادر عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٣٩١هـ.

١٦٢ ـ **برهان قاطع (معجم فارسي)**، محمد حسين بن خلف التبريزي، تحقيق: د. محمد معين، مؤسسة انتشارات أمير كبير، طهران، ١٣٧٦هـ.

١٦٣ ـ **البعث والنشور**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٤ ـ **بغية الطلب في تاريخ حلب**، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

١٦٥ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي وشركاه، ط١، سنة ١٣٨٤هـ.

(ت)

١٦٦ ـ **تاج التراجم**، قاسم بن قُطْلُوبْغَا (ت٨٧٩هـ)، سعيد كمبني، كراتشي، باكستان.

١٦٧ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد بن مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: إبراهيم الترزي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٦٨ ـ **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخِرِ والأوّل**، صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الحكيم شرف الدين، بومبي ـ الهند، ١٣٨٢هـ.

١٦٩ ـ **تاريخ أصبهان**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٧٠ ـ **تاريخ الإسلام**، محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.

١٧١ ـ **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، جمال الدين بن محمد القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، مطبعة المنار، القاهرة ـ مصر، ١٣٢١هـ.

١٧٢ ـ **تاريخ الرسل والملوك**، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٨م.

١٧٣ ـ **تاريخ بغداد**، الخطيب أحمد بن علي البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

١٧٤ ـ **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه**، (المعروف بتاريخ ابن الجزري)، محمد بن إبراهيم الجزري القرشي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

١٧٥ ـ **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**، علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٥م.

١٧٦ ـ **تأويل مختلف الحديث**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٧٧ ـ **تأويلات أهل السُّنَّة**، محمد بن محمود الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: د. محمد مستفيض الرحمٰن، جاسم الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

١٧٨ ـ **تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي**، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي (ت٥٠٨هـ)، تحقيق: كلود سلامة، نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ـ سوريا، طبع: الجفان ليماسول، قبرص.

١٧٩ ـ **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٨٠ ـ **تبيينُ كذبِ المفترِي فيما نُسب إلى أبي الحسن الأشعري**، علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

🕮 **تتمة المختصر في أخبار البشر**، عمر بن المظفر ابن الوردي (ت٧٤٩هـ)، طبع ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة.

١٨١ ـ **التحبير في التذكير شرح أسماء الله الحسنى**، عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٨٢ ـ **تحريم النظر في كتب أهل الكلام (كتاب فيه الرد على ابن عقيل)**، عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: جورج المقدسي، ١٩٦٢م.

١٨٣ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٨٤ ـ **تحفة الذاكرين بعدة الحِصنِ الحَصينِ**، محمد بن علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، دار القلم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨٤م.

١٨٥ ـ **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**، إبراهيم بن محمد البيجوري (ت١٢٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٨٦ ـ **تحفة المودود بأحكام المولود**، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق ـ سوريا، مكتبة المؤيد، الطائف، ط٣، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٨٧ ـ **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (المعروف برحلة ابن بطوطة)**، محمد بن عبد الله الطنجي المعروف بابن بطوطة (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الهادي التازي، أكاديمية المملكة المغربية، ١٤١٧هـ.

١٨٨ ـ **تذكرة الحفاظ**، محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٧٧هـ.

١٨٩ ـ **تذكرة النبيه في دولة المنصور وبنيه**، الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب (ت٧٧٩هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر.

١٩٠ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك**، القاضي عياض بن موسى (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف، الرباط، المملكة المغربية.

١٩١ ـ **ترجمة شيخ الإسلام ابن تيميّة**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمٰن سعيد معشاشة، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٩٢ ـ **ترجمة موجزة لشيخ الإسلام تقي الدين**، محمد حسنين مخلوف، مطبعة المدني، القاهرة ـ مصر.

١٩٣ ـ **الترغيب والترهيب**، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

١٩٤ ـ **التصوف بين الحق والخلق**، محمد فهد الشقفة، الدار السلفية، الكويت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٩٥ ـ **التعرّف لمذهب أهل التصوف**، أبو بكر محمد بن إبراهيم الكلاباذي (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحليم محمود وطه سرور، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ـ مصر، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.

📖 **التعريف بابن تيميّة**، محمد بن أحمد أبو زهرة (ت١٣٩٤هـ)، ضمن أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان ابن تيميّة.

١٩٦ ـ **التعريفات**، علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٩٧ ـ **تفسير القرآن العظيم (مختصر تفسير الماوردي)**، العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله الوهبي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٩٨ ـ **تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

١٩٩ ـ **تفسير القرآن العظيم**، عبد الرحمٰن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

٢٠٠ ـ **تفسير القرآن**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٠١ ـ **تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي**، محمد أحمد لوح، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٠٢ ـ **تقريب التهذيب**، أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: صغير شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٠٣ ـ **تلبيس إبليس**، عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٠٤ ـ **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٠٥ ـ **التمهيد لقواعد التوحيد**، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي (ت٥٠٨هـ)، مخطوط، توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية، رقم: ٤١/ ١٧٢ التوحيد.

٢٠٦ ـ **التمهيد لقواعد التوحيد**، محمود بن زيد اللّامشي الماتريدي، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

٢٠٧ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، وزارة الأوقاف، الرباط، المملكة المغربية.

٢٠٨ ـ **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، محمد بن أحمد الملطي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، مكتبة المعارف، بيروت ـ لبنان، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

٢٠٩ ـ **تهافت الفلاسفة**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

٢١٠ ـ **تهذيب التهذيب**، أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.

٢١١ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أبو الحجاج يوسف المِزِّيّ (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٣هـ ـ ١٤٠٨هـ.

٢١٢ ـ **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ـ مصر.

٢١٣ ـ **التوحيد**، محمد بن إسحاق ابن منده (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. علي بن ناصر الفقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢١٤ ـ **التوحيد**، محمد بن محمود الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: د. فتح الله خليف، المكتبة الإسلامية، إسطنبول ـ تركيا، ١٩٧٩م.

📖 **التوضيح والبيان لشجرة الإيمان**، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمٰن ابن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢١٥ ـ **التوقيف على مهمات التعاريف**، محمد عبد الرءوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.

٢١٦ ـ **تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد**، سليمان بن عبد الوهاب (ت١٢٣٣هـ)، تحقيق: عرفات العشا، صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤١٢هـ.

(ث)

٢١٧ ـ **الثبت (فيه قوائم ببعض مخطوطات شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم)**، د.علي بن عبد العزيز الشبل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٢١٨ ـ **الثقات**، محمد بن حبان بن أحمد البُسْتي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط ـ الأولى ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

(ج)

٢١٩ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ. طبعة أخرى: تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ـ مصر.

٢٢٠ ـ **الجامع الصحيح (السنن)**، محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.

٢٢١ ـ **جامع العلوم والحكم**، عبد الرحمٰن بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٦، ١٤١٥هـ.

٢٢٢ ـ **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٢٣ ـ **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**[(١)]، جمع: محمد عزير شمس وعلي العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط٣، ١٤٢٧هـ.

٢٢٤ ـ **الجانب الإلـهي من التفكير الإسلامي**، د. محمد البهي، مكتبة وهبة، القاهرة ـ مصر، ط٦، ١٤٠٢هـ.

٢٢٥ ـ **الجرح والتعديل**، عبد الرحمٰن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن ابن يحيى المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٢٢٦ ـ **جزء فيه طرق حديث: «إن لله تسعةً وتسعين اسمًا»**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن بن سلمان، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٢٧ ـ **جِلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام**، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٢٨ ـ **جِلاء العينين في محاكمة الأحمدين**، خير الدين بن محمود الآلوسي (ت١٣١٧هـ)، تقديم: علي السيّد صبح المدني، مطبعة المدني، القاهرة ـ مصر، دار المدني، جدة.

٢٢٩ ـ **جمهرة أشعار العرب**، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٩م.

٢٣٠ ـ **جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية**، د. محمد أحمد لوح، دار ابن عفان، الخُبر، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٣١ ـ **جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح المسائل الكليَّة للأسماء والصفات عند السلف**، ذياب بن مدخل بن دخيل العلوي، رسالة ماجستير تقدم بها الباحث إلى قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، مطبوعة على الحاسب الآلي.

٢٣٢ ـ **الجوائز والصلات من جمع الأسامي والصفات**، صديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٣٣ ـ **جواب عن سؤال بعض أهل دمشق في الصفات**، الخطيب أحمد بن علي البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤١٣هـ.

---

(١) ما يحال إلى هذا الكتاب من كتب مطبوعة في ضمنه، إنما المراد استلال ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية منها؛ لا أن جميع الكتاب مطبوع في ضمنه، فليتنبه.

٢٣٤ ـ **الجواهر المُضِيَّهْ في طبقات الحنفيه**، عبد القادر بن محمد القرشي (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، طـ عيس البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، ١٣٩٨هـ.

📖 **جوهرة التوحيد**، إبراهيم اللقاني (١٠٤١هـ)، مطبوع مع: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد.

(ح)

٢٣٥ ـ **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، محمد أمين بن عمر عابدين (ت١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٣٦ ـ **الحاوي للفتاوي**، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، ١٤١١هـ.

٢٣٧ ـ **الحُجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤٠١هـ.

٢٣٨ ـ **الحُجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة**، أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: د. محمد بن ربيع المدخلي، د. محمد ابن محمود أبو رحيم، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٣٩ ـ **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

٢٤٠ ـ **حِليةُ الأولياء وطبقاتُ الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ١٣٥١هـ.

٢٤١ ـ **الحَمِيَّة الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيميّة**، أبو المظفر يوسف بن محمد العبادي السرمري (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، غراس للنشر، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٤٢ ـ **حياة شيخ الإسلام ابن تيميّة**، محمد بهجت البيطار (ت١٣٩٦هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢.

📖 **حياة شيخ الإسلام أحمد ابن تيميّة**، أبو الحسن علي الحسني الندوي (ت١٤٢٠هـ)، ضمن كتاب رجال الفكر والدعوة في الإسلام.

(خ)

٢٤٣ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

(د)

٢٤٤ ـ الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي (ت٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسيني، مجمع اللغة العربية، دمشق ـ سوريا.

٢٤٥ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٤٦ ـ الدرّ المنضَّدْ في ذكر أصحاب الإمام أحمدْ، مجير الدين عبد الرحمٰن العليمي الحنبلي (ت٩٢٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن العثيمين، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤١٢هـ.

📖 الدرّ المنظّم في الاسم الأعظم، ضمن الحاوي للفتاوي، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ).

٢٤٧ ـ دراسات في الفرق، صابر طعيمة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٤٨ ـ دراسات في فكر ابن تيميّة، عبد اللطيف محمد العبد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ـ مصر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٤٩ ـ الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة، د. هادي أحمد الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٥٠ ـ درّة الحجال في غرّة أسماء الرجال، أحمد بن محمد بن القاضي المِكْناسِيّ (ت١١٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة ـ مصر، والمكتبة العتيقة، تونس، ١٣٩٠هـ.

٢٥١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد المعين خان، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٧٢م.

٢٥٢ ـ الدعوات الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر البدر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٥٣ ـ دعوة التوحيد، د. محمد خليل الهراس، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٥٤ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٥٥ ـ دليل الرسائل الجامعية في علوم شيخ الإسلام ابن تيميّة، د. عثمان بن محمد الأخضر شوشان، مؤسسة الوقف الإسلامي، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٥٦ ـ الدليل الشافي من المنهل الصافي والمُستَوْفِي بعد الوافي، جمال الدين يوسف ابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: فهيم شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٥٧ ـ دول الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: فهيم شلتوت، ومحمد مصطفى، دار إحياء التراث، قطر، ١٣٩٤هـ.

٢٥٨ ـ الديات، عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧هـ)، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٥٩ ـ الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة ـ مصر، ١٩٧٢م.

٢٦٠ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الخبر، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٦١ ـ ديوان الإسلام، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن الغزي (ت١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٢٦٢ ـ ديوان طرفة بن العبد، طرفة بن العبد الوائلي (ت في الجاهلية)، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٢٦٣ ـ ديوان لبيد بن ربيعة، لبيد بن ربيعة بن مالك العامري (ت٤١هـ)، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

(ذ)

٢٦٤ ـ الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

٢٦٥ ـ ذِكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٥، ١٤٠٤هـ.

٢٦٦ ـ ذم التأويل، عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: بدر البدر، ضمن: سلسلة عقائد السلف، دار ابن الأثير، الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ.

٢٦٧ ـ ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (ت٤٨١هـ)، تحقيق: أبو جابر عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٦٨ ـ **ذم الملاهي**، عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، مكتبة العلم، جدة، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٦٩ ـ **ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي (ت٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد صالح المراد، مركز البحوث وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٧٠ ـ **ذيل العبر في خبر من غبر**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ.

٢٧١ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**، عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

(ر)

٢٧٢ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**، أبو الحسن علي الحسني الندوي (ت١٤٢٠هـ)، تعريب: سعيد الأعظمي الندوي، دار القلم، الكويت، ط٤، ١٩٨٧م.

٢٧٣ ـ **الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابنَ تيميّة شيخَ الإسلام كافر**، محمد ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، .

٢٧٤ ـ **الردّ على الجهمية والزنادقة فيما شكُّوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله**، الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

٢٧٥ ـ **الردّ على الجهمية**، محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. علي ابن ناصر فقيهي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٧٦ ـ **رسائل العدل والتوحيد**، مجموعة من المؤلفين المعتزلة، تحقيق: د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٧٧ ـ **رسائل الكندي الفلسفية**، يعقوب بن إسحاق الكندي (ت٢٦٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، ١٩٧٨م.

٢٧٨ ـ **رسالة التوحيد**، محمد عبده (ت١٣٢٠هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٣٩٦هـ.

٢٧٩ ـ **رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الردّ على من أنكر الحرفَ والصوتَ**، عبيد الله ابن سعيد السجزي (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. محمد باكريم باعبد الله، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٨٠ ـ **الرسالة العرشية في توحيده تعالى**، الحسين بن عبد الله بن سينا (ت٤٢٨هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٥٣هـ.
٢٨١ ـ **الرسالة القشيرية**، عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، ومحمود بن الشريف، دار الكتب الحديثة، القاهرة ـ مصر، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
٢٨٢ ـ **رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب**، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: عبد الله الجنيدي، مطبوعات المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
٢٨٣ ـ **رسالة في الردّ على الرافضة**، أبو حامد محمد بن خليل المقدسي (ت٨٨٨هـ)، تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمٰن، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٢٨٤ ـ **رسالة في حدود الأشياء**، ضمن رسائل الكندي فلسفية.
٢٨٥ ـ **رسالة في مناقب ابن تيميّة والدفاع عنه**، الشاه ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ)، نشره الشيخ الفوجياني، المكتبة السلفية، لاهور ـ الهند.
📖 **رسالة من الشيخ ابن مُرِّي إلى تلاميذ شيخ الإسلام**، أحمد بن محمد بن مُرِّي الحنبلي (ت بعد ٧٣٠هـ)، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.
📖 **رسالة من عبد الله بن حامد إلى أبي عبد الله ابن رشيق في الثناء على شيخ الإسلام**، عبد الله بن حامد، طبع ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة.
٢٨٦ ـ **الرسالة**، محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، ١٣٥٨هـ.
٢٨٧ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، أبو الثناء محمود بن عبد الله الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(ز)

٢٨٨ ـ زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
٢٨٩ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٢٧، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
٢٩٠ ـ **زَغَلُ العلم**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد ابن ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت.

٢٩١ ـ **الزهد**، الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الريان للتراث، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٢٩٢ ـ **الزهد**، عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٩٣ ـ **الزهد**، هناد بن السري (ت٢٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

📖 **الزيارات**، محمود بن محمد العدوي الزوكاوي (ت١٠٣٢)، طبع ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة.

(س)

٢٩٤ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٢٩٥ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة**، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٩٦ ـ **سلسلة الأعلام**، د. محمد يوسف موسى، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ـ مصر، ١٩٧٧م.

٢٩٧ ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**، أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٧١م.

٢٩٨ ـ **السُّنَّة**، أحمد بن يزيد الخلال (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢٩٩ ـ **السُّنَّة**، عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر، المؤمن للتوزيع، الدمام، ط٣، ١٤١٦هـ.

٣٠٠ ـ **السُّنَّة**، عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤١٣هـ.

٣٠١ ـ **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٠٢ ـ **السنن**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.

٣٠٣ ـ **السنن**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.

٣٠٤ ـ **السنن**، عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: أحمد فواز زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ.

٣٠٥ ـ **السنن**، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.

٣٠٦ ـ **سير أعلام النبلاء**، محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١١، ١٤١٧هـ.

٣٠٧ ـ **السيرة العلمية لشيخ الإسلام ابن تيميّة**، د. عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، المكتبة السلفية، بنارس، الهند.

٣٠٨ ـ **السيرة النبوية**، عبد الملك بن هشام الحميري (ت٢١٣هـ)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

(ش)

٣٠٩ ـ **الشامل في أصول الدين**، أبو المعالي عبد الملك الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: د. علي سامي النشار وآخرون، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٦٩هـ.

٣١٠ ـ **شأن الدعاء**، حمد بن سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق ـ سوريا، ١٤٠٤هـ.

٣١١ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت١٠٧٩هـ)، تحقيق: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣١٢ ـ **شرح أسماء الله الحسنى**، إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، بيروت ـ لبنان.

٣١٣ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة**، هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق: د. أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط٤، ١٤١٦هـ.

٣١٤ ـ **شرح الأصول الخمسة**، القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٤١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٣٨٤هـ.

٣١٥ ـ **شرح العقائد النسفية**، مسعود عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، كتبخانة إمدادية، ديوباند، الهند.

٣١٦ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، علي بن أبي العز الدمشقي (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣١٧ ـ شرح العقيدة الواسطية، محمد خليل هراس (ت١٣٩٥هـ)، دار الشريعة، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣١٨ ـ شرح الفقه الأكبر، المُلا علي بن سلطان القاري (ت١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣١٩ ـ شرح ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة ـ مصر، ط٢٠، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٢٠ ـ شرح القصيدة النونية، محمد خليل هراس (ت١٣٩٥هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

📖 شرح المسايرة لابن الهمام، قاسم بن قُطْلُوبْغَا (ت٨٧٩هـ)، مطبوع بهامش المسامرة.

٣٢١ ـ شرح المقاصد، مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن عميرة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٢٢ ـ شرح المواقف في علم الكلام، علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٢٣ ـ شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٥هـ.

٣٢٤ ـ شرح ديوان عنترة بن شداد، عنترة بن شداد العبسي (ت في الجاهلية)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٢٥ ـ شرح قطر الندى، عبد الله بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الفكر.

٣٢٦ ـ شرح مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن)، الحسين بن محمد الطيبي (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٢٧ ـ شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٢٨ ـ الشريعة، محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٢٩ ـ شُعَب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٣٠ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط٢، ١٤١٥هـ.

٣٣١ ـ **الشكر**، عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: بدر البدر، المكتب الإسلامي، الكويت، ط٣، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٣٢ ـ **الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيميّة**، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمٰن خلف، دار الفرقان عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٣٣ ـ **شيخ الإسلام ابن تيميّة إمام السيف والقلم**، محمد سعد صادق، دار اللواء، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٣٤ ـ **شيخ الإسلام ابن تيميّة سيرته وأخباره عند المؤرخين**، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت ـ لبنان.

٣٣٥ ـ **شيخ الإسلام ابن تيميّة وجهوده في الحديث وعلومه**، د. عبد الرحمٰن ابن عبد الجبار الفريوائي، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٣٦ ـ **شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة رجل الإصلاح والدعوة**، إبراهيم محمد العلي، دار القلم، دمشق ـ سوريا، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(ص)

٣٣٧ ـ **صدق الأخبار**، حمزة بن أحمد الغربي المعروف بابن سباط (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، جرس برس، طرابلس، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٣٨ ـ **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٦هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٣٩ ـ **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٣٤٠ ـ **الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٤١ ـ **الصحيح**، محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، ترتيب ابن بلبان (٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

📖 **الصحيح**، مسلم بن الحَجَّاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم.

٣٤٢ ـ **صريح السُّنَّة**، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٤٣ ـ **الصفات الإلـٰهية تعريفها وأقسامها**، أ.د. محمد بن خليفة التميمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٤٤ ـ **الصفات الإلـٰهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية**، د. محمد بن علي الجامي، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٤٥ ـ **الصفات**، علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: أ.د. علي ناصر فقيهي، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٤٦ ـ **الصواعق المرسله على الجهمية والمُعطِّلَه**، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ.

٣٤٧ ـ **الصوفية في نظر الإسلام دراسة وتحليل**، سميح عاطف الزين، دار الكتاب اللبناني، بيروت ـ لبنان، دار الكتاب المصري، القاهرة ـ مصر، ط٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٤٨ ـ **صَونُ المنطق والكلام عن علمي المنطق والكلام**، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

(ض)

٣٤٩ ـ **ضعيف الترغيب والترهيب**، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.

٣٥٠ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزياداته**، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٣٥١ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(ط)

٣٥٢ ـ **طبقات الأولياء**، عمر بن علي بن الملقن المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٥٣ ـ **طبقات الحفاظ**، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة ـ مصر، ١٣٩٣هـ.

٣٥٤ ـ **طبقات الحنابلة**، لمحمد بن محمد بن أبي يعلى الفراء (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السُّنَّة المحمدية، القاهرة ـ مصر، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٣٥٥ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ.

٣٥٦ ـ **طبقات الصوفية**، أبو عبد الرحمٰن محمد بن الحسين السلمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق: نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط٣، ١٤٠٦هـ.

٣٥٧ ـ **الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار في صفات الأخيار)**، عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٣٥٨ ـ **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد الزهري (٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٣٥٩ ـ **طبقات المعتزلة**، أحمد بن يحيى بن المرتضى الزَّبيديّ (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: سوسنه ديفلد فلزر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٧٢م.

٣٦٠ ـ **طبقات المفسرين**، محمد بن علي بن أحمد الداوودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مصر، ١٣٩٢هـ.

٣٦١ ـ **طرق الاستدلال ومقدماتها**، د. يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٦٢ ـ **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: عمر بن محمود، دار ابن القيم، الدمام، ط٢، ١٤١٤هـ.

📖 **طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول**، عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، (ت١٣٧٦هـ)، ضمن: المجموعة الكاملة للشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي.

(ع)

٣٦٣ ـ **العبر في خبر من غبر**، عبد الله بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٦٤ ـ **العرش**، محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧هـ)، ضمن كتاب: محمد ابن عثمان بن أبي شيبة وكتابه العرش، تحقيق: أ.د. محمد بن خليفة التميمي، مكتبة الرشد، وشركة الرياض، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٦٥ ـ **العظمة**، عبد الله بن محمد أبو الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: رضاء الله ابن محمد المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٦٦ ـ **العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية**، أحمد بوطامي البنعلي، دار الكتب القطرية، قطر، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٦٧ ـ **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. ناصر بن محمد الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٦٨ ـ **العقيدة السلفية في كلام ربّ البرية وكشف أباطيل المبتدعة الرّدية**، عبد الله ابن يوسف الجُدَيع، دار الإمام مالك، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

📖 **العقيدة الصغرى (أم البراهين في العقائد)**، ضمن كتاب: الإمام ابن يوسف السنوسي وعلم التوحيد.

٣٦٩ ـ **علاقة صفات الله تعالى بذاته**، راجح الكردي، دار العدوي، عمان، الأردن.

٣٧٠ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٧١ ـ **العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم**، حسين عبد الحميد رشوان، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر.

٣٧٢ ـ **العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج**، عبد الفتاح أبو غدة (ت١٤١٧هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، بيروت ـ لبنان، ط٥، ١٤١٩هـ.

٣٧٣ ـ **العلو للعلي العظيم**، محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الله البراك، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٧٤ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٣٧٥ ـ **العواصم والقواصم في الذب عن سُنَّة أبي القاسم**، محمد ابن الوزير اليمني (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٧٦ ـ **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ.

(غ)

٣٧٧ ـ **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٣٧٨ ـ **غاية المرام في علم الكلام**، علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ـ مصر، ١٣٩١هـ.

٣٧٩ ـ **غربال الزمان في وفيات الأعيان**، يحيى بن أبي بكر العامري الحَرَضي اليماني (ت٨٩٣)، تحقيق: محمد ناجي زعبي، دار الخير، جدة، ١٤٠٥هـ.

٣٨٠ ـ **غريب الحديث**، أبو عُبيد القاسم بن سَلَّام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٣٩٦هـ.

(ف)

٣٨١ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محبِّ الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، قُصَيٍّ محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٨٢ ـ **فتح الله بخصائص الاسم «الله»**، محمد موسى الروحاني البازي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٣٨٣ ـ **فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد**، لعبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ (ت١٢٨٥هـ)، تحقيق: د. الوليد بن عبد الرحمٰن آل فريان، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٨٤ ـ **فتوح البلدان**، البلاذري (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٣هـ.

٣٨٥ ـ **الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية**، محمد بن علي بن علان (ت١٠٥٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٣٨٦ ـ **الفتوحات المكية**، محيي الدين بن عربي (ت٦٣٨هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة ـ مصر، ١٢٧٤هـ.

٣٨٧ ـ **الفِرَق الكلامية، (المشبهة، الأشاعرة، الماتريدية)**، أ.د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٨٨ ـ **الفَرق بين الفِرَق**، عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٣٨٩ ـ **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**، د. غالب بن علي العواجي، دار لينة، دمنهور، مصر، ط٤، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٩٠ ـ الفروق اللغوية، الحسن بن عبد الله، أبو هلال العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣٩١ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر.

📖 فصل فيما قام به ابن تيميّة وتفرّد به وذلك في تكسير الأحجار، إبراهيم بن أحمد الغياني، طبع ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة.

٣٩٢ ـ فصوص الحكم، محيي الدين بن عربي (ت٦٣٨هـ)، تحقيق: د. أبو العلا عفيفي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٩٣ ـ فلسفة المعتزلة، د. ألبير نصري نادر، مطبعة دار نشر الثقافة، بيروت ـ لبنان، ١٩٥٠م.

٣٩٤ ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي ابن عبد الكبير الكتاني (ت١٣٨٢هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٩٥ ـ الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٣٩٦ ـ فهم القرآن، الحارث بن أسد المحاسبي (ت٢٤٢هـ)، تحقيق: حسين القوتلي، دار الكندي، دار الفكر، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٣٩٧ ـ الفوائد البهيةُ في تراجم الحنفيةْ، عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٣٩٨ ـ الفوائد المجتمعةْ في بيان الفرق الضالة والمبتدعةْ، إسماعيل بن عبد الباقي اليازجي، تحقيق: د. يوسف بن محمد السعيد، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٩٩ ـ فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

٤٠٠ ـ في علم الكلام، د. أحمد محمود صبحي، مؤسسه الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٢م.

٤٠١ ـ فيصل التفرقةْ بين الإيمان والزندقةْ، محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٤٣هـ.

٤٠٢ ـ الفوائد، تمام بن محمد الرازي (ت٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

(ق)

٤٠٣ ـ **القاموس المحيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٥، ١٤١٦هـ.

٤٠٤ ـ **قانون التأويل**، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٠٥ ـ **قانون التأويل**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، مطبعة عزت الحسيني، القاهرة ـ مصر، ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م.

٤٠٦ ـ **القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى أبو العلا عفيفي، الدار القومية، القاهرة ـ مصر، ١٣٨٣هـ.

٤٠٧ ـ **قصيدة في الردّ على التقي السبكي والدفاع عن ابن تيميّة**، أبو عبد الله محمد ابن يوسف اليافعي الشافعي اليمني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، غراس للنشر، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤٠٨ ـ **القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف**، د. إبراهيم بن محمد البريكان، دار الهجرة، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٠٩ ـ **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**، محمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٤١٠ ـ **قوت القلوب في معاملة المحبوب**، أبو طالب محمد بن علي المكي (ت٣٨٦هـ)، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٤١١ ـ **القول الجَلِيّ في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيميّة الحنبليّ**، صفي الدين الحنفي البخاري (ت١٢٠٠هـ)، تحقيق: د. سالم بن عبد الله الدخيل، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤١٢ ـ **القول السديد شرح كتاب التوحيد**، عبد الرحمٰن ناصر بن سعدي (ت١٣٧٦هـ)، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٤١٣ ـ **القول السديد في الردّ على من أنكر تقسيم التوحيد**، أ.د. عبد الرزاق ابن عبد المحسن البدر، دار ابن عفان، الخبر، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤١٤ ـ **القول المفيد على كتاب التوحيد**، محمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، تحقيق: د. سليمان أبا الخيل، د. خالد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

(ك)

٤١٥ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤١٦ ـ **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد الحلبي، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤١٧ ـ **الكامل في التاريخ**، علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤١٨ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٤١٩ ـ **كتاب التوابين**، عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٣هـ.

٤٢٠ ـ **الكتاب**، عمرو بن عثمان المشهور بـ سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: د. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط١.

٤٢١ ـ **كشاف اصطلاحات الفنون**، محمد علي الفاروقي التهانوي، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٤٢٢ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٤٢٣ ـ **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٢٤ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، محمد ابن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٣٥١هـ.

٤٢٥ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور بـ حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٢٦ ـ **الكشف عن مناهج الأدلة**، محمد بن أحمد بن رشد الحفيد (ت٥٩٥هـ)، مكتبة التربية، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٧م.

٤٢٧ ـ **الكليات**، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٢٨ ـ **كنز الدرر وجامع الغرر**، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري (ت بعد ٧٣٦هـ)، تحقيق: هانس روبرت رويمر، قسم الدراسات الإسلامية بالمعهد الألماني للآثار، القاهرة ـ مصر.

٤٢٩ ـ **الكنى والأسماء**، محمد بن أحمد الدولابي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٣٠ ـ **الكواشف الجليهْ عن معاني الواسطيهْ**، عبد العزيز المحمد السلمان، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٣١ ـ **الكواكب الدريهْ في مناقب ابن تيميّهْ**، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب الغلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

(ل)

٤٣٢ ـ **لسان العرب المحيط**، محمد بن مُكرَّم بن منظور الأفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١.

٤٣٣ ـ **لسان الميزان**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٣٤ ـ **اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع**، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: حمودة غراب، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة ـ مصر، ١٩٧٥م.

٤٣٥ ـ **لوامع الأنوار البهيهْ وسواطع الأسرار الأثريهْ شرح الدرة المضيهْ في عقد الفرقة المرضيهْ**، محمد بن أحمد السفاريني (ت١١٨٨هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، دار الخاني، الرياض، ط٣، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٤٣٦ ـ **لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات**، أبو بكر محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طبع عبد الرءوف سعد، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

(م)

٤٣٧ ـ **الماتريدية دراسة وتقويمًا**، د. أحمد بن عوض اللهيبي الحربي، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٣٨ ـ **الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات**، د.شمس السلفي الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٣٩ ـ **المجددون في الإسلام**، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر.

٤٤٠ ـ **المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**، كاملة الكواري، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٤١ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٤٤٢ ـ **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**، محمد طاهر الصديقي الفتني الهندي (ت٩٨٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٦٧م.

٤٤٣ ـ **مجموعة الرسائل المنيرية**، بإشراف: إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٤٤٤ ـ **مجموعة الفتاوى والرسائل**، محمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الوطن، الرياض، ١٤١٣هـ.

٤٤٥ ـ **المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي** (ت١٣٧٦هـ)، طبع: مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٤٦ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبد الحق بن غالب بن عطية (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٤٧ ـ **المحلى بالآثار**، علي بن أحمد ابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ـ لبنان.

٤٤٨ ـ **المحيط بالتكليف**، القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٤١٦هـ)، جمع: الحسن ابن أحمد بن منتويه، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والترجمة والنشر، القاهرة ـ مصر.

٤٤٩ ـ **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٦م.

٤٥٠ ـ **مختصر الصواعق المرسلةْ على الجهمية والمعطلةْ**، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، اختصار: محمد بن محمد بن نصر الموصلي البعلي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: د. الحسن بن عبد الرحمٰن العلوي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٥١ ـ **مختصر المعتمد في أصول الدين**، أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: وديع زيدان، دار المشرق، بيروت ـ لبنان.

٤٥٢ ـ **مختصر طبقات علماء الحديث**، محمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت٧٤٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ.

📖 **المختصر في أصول الدين**، القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٤١٦هـ)، ضمن رسائل العدل والتوحيد.

٤٥٣ ـ **المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال**، د. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٥٤ ـ **مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)**، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت٧١٠هـ)، تحقيق: مروان الشعار، دار النفائس، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٤٥٥ ـ **مدارج السالكينْ بين منازل إياك نعبد وإياك نستعينْ**، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، دار الحديث، القاهرة ـ مصر.

٤٥٦ ـ **مذاهبُ الإسلاميينَ**، د. عبد الرحمٰن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٩٨٣م.

٤٥٧ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، محمد بن عبد الله اليافعي اليماني (ت٧٦٧هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ـ مصر، ١٤١٣هـ.

٤٥٨ ـ **مراتب الإجماع**، علي بن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤٥٩ ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، الملا علي بن سلطان القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٦٠ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

📖 **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت٧٤٩هـ)، طبع ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة.

٤٦١ ـ **المسامرة شرح المسايرة**، محمد بن محمد بن أبي شريف (ت٩٠٦هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٣٤٧هـ.

📖 **المسايرة في شرح العقائد المنجية في الآخرة**، محمد بن عبد الواحد بن الهمام (ت٨٦١هـ)، مطبوع مع: المسامرة شرح المسايرة.

٤٦٢ ـ **المستدرك على الصحيحين**، محمد بن عبد الله الحاكم (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٨هـ.

٤٦٣ ـ **المسند**، الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، مصور عن طبعة بولاق، سنة: ١٣١٣هـ. طبعة أخرى: تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٦٤ ـ **المسند**، الربيع بن حبيب الأزدي، تحقيق: محمد إدريس، وعاشور بن يوسف، دار الحكمة، بيروت ـ لبنان، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، ط١، ١٤١٥هـ.

📖 **مشكاة الأنوار ومصفاة الأسرار**، ضمن القصور العوالي من رسائل الغزالي.

٤٦٥ ـ **مشكاة المصابيح**، الخطيب محمد بن عبد الله التبريزي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٤٦٦ ـ **المصباح المنير**، أحمد بن محمد الفيومي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٦٧ ـ **المصنف في الأحاديث والآثار**، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٦٨ ـ **المصنف**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤٦٩ ـ **المطلب الأسنى من أسماء الله الحسنى**، عصام بن عبد المنعم المري، مكتبة الفرقان، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٧٠ ـ **معارج القبول في شرح سلم الوصول إلى علم الأصول**، حافظ بن أحمد الحكمي (ت١٣٧٧هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٧١ ـ **معالم التنزيل**، الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: خالد العك، مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٧٢ ـ **معالم السنن**، حمد بن سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السُّنَّة المحمدية، القاهرة ـ مصر.

٤٧٣ ـ **المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السُّنَّة منها**، د. عوّاد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٧٤ ـ **معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى**، أ.د. محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٧٥ ـ **معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات**، أ.د. محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٧٦ ـ **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٤٧٧ ـ **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق ابن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسين، دار الحرمين، القاهرة ـ مصر، ١٤١٥هـ.

٤٧٨ ـ **معجم البلدان**، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

٤٧٩ ـ **المعجم التركي التراثي**، ش. سامي، مكتبة لبنان، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٩م.

٤٨٠ ـ **معجم الشيوخ**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٨١ ـ **المعجم الصغير**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٨٢ ـ **المعجم الفلسفي**، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت ـ لبنان، ١٩٧٨م.

٤٨٣ ـ **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق، ط٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٨٤ ـ **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٤٨٥ ـ **المعجم المختّص**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٨٦ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ)، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٨٧ ـ معجم مقاييس في اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٨٨ ـ المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، عن مجمع اللغة العربية، مصورة عن طبعة: المكتبة العلمية، طهران، إيران، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٤٨٩ ـ معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

٤٩٠ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤٩١ ـ معيار العلم، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ١٩٦٩م.

٤٩٢ ـ المعين في طبقات المحدثين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الصحوة، القاهرة ـ مصر، ١٤٠٧هـ.

📖 المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، بهامش إحياء علوم الدين.

٤٩٣ ـ المغني في الضعفاء، محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار المعارف، حلب، سوريا، ١٩٧١م.

٤٩٤ ـ مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٩٥ ـ مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٣، ١٣٩٩هـ.

٤٩٦ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، أحمد بن مصطفى المعروف بـ طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٩٧ ـ مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن محمد، الراغب الأصبهاني (ت٥٠٠هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق ـ سوريا، الدار الشامية، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٩٨ ـ المفصَّل في صَنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٤٩٩ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٠٠ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط٣.

٥٠١ ـ **مقالة التعطيل والجعد بن درهم**، أ.د. محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

📖 **المقتفي لتاريخ أبي شامة**، القاسم بن محمد البرزالي (ت٧٣٩هـ)، القسم الأول من الجزء الثاني من الكتاب رسالة دكتوراه من إعداد: يوسف إبراهيم الشيخ عيد الزاملي، جامعة أم القرى ١٤١٥هـ، ونشر ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميّة.

٥٠٢ ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، برهان الدين إبراهيم بن مفلح (ت٨٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

٥٠٣ ـ **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: بسام الجابي، طبعة الجفان والجابي، ١٤٠٧هـ.

٥٠٤ ـ **المقفى الكبير**، أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٥٠٥ ـ **الملل والنحل**، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٠٦ ـ **من أعلام المجددين في الإسلام (الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن تيمية، الإمام محمد بن عبد الوهاب)**، د. صالح بن فوزان الفوزان، دار الصميعي، الرياض.

٥٠٧ ـ **مناقب الإمام مالك بن أنس**، عيسى بن مسعود الزواوي (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. الطاهر الدرديري، مكتبة طيبة، المدينة النبوية، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٠٨ ـ **مناقب الشافعي**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ـ مصر.

٥٠٩ ـ **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، د. علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط٤، ١٩٧٨م.

٥١٠ ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، حيدرآباد الدكن، الهند، ١٣٥٧هـ ١٣٥٩هـ.

٥١١ ـ **المنتقى شرح موطأ مالك**، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٩م.

٥١٢ ـ **المنجد في الآداب والعلوم والأعلام**، فردينان توتل، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ـ لبنان، ط١٩.

٥١٣ ـ **المنقذ من الضلال**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار الأندلس، بيروت ـ لبنان، ط٩، ١٩٨٠م.

٥١٤ ـ **المنهاج في شعب الإيمان**، الحسين بن الحسن الحليمي (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥١٥ ـ **المنهج الأحمد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، مجير الدين عبد الرحمٰن العليمي الحنبلي (ت٩٢٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.

٥١٦ ـ **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السُّنَّة والجماعة**، عثمان بن علي حسن، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥١٧ ـ **منهج البحث العلمي عند العرب**، جلال محمد موسى، دار الكتاب اللبناني، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٧٢م.

٥١٨ ـ **منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل**، د. جابر إدريس علي أمير، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٥١٩ ـ **منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى**، د. خالد ابن عبد اللطيف بن محمد نور، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٢٠ ـ **منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة في تقرير عقيدة التوحيد**، د. إبراهيم بن محمد البريكان، دار ابن القيم، الرياض، دار ابن عفان، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٢١ ـ **منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات**، محمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، مركز شؤون الدعوة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٠هـ.

٥٢٢ ـ **المنهل الصافي والمستَوْفِي بعد الوافي**، جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر.

٥٢٣ ـ **المنية والأمل شرح الملل والنحل**، أحمد بن يحيى بن المرتضى الزَّبيديّ (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: د. محمد جواد مشكور، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٢٤ ـ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: قطة العدوي، دار الطباعة المصرية، القاهرة، ١٢٧٠هـ.

٥٢٥ ـ **موسوعة ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾**، أحمد جمعة الشرباصي (ت١٤٠٠هـ)، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨١م.

٥٢٦ ـ **موسوعة الفلاسفة**، د. فيصل عباس، دار الفكر العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٥٢٧ ـ **موسوعة الفلسفة**، د. عبد الرحمٰن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨٤م.

٥٢٨ ـ **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، إشراف د. مانع الجهني، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ.

٥٢٩ ـ **موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي**، د. سميح دغيم، مكتبة لبنان، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٥٣٠ ـ **موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب**، د. فريد جبر وآخرون، مكتبة لبنان، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٥٣١ ـ **الموضوعات**، عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٣٢ ـ **الموطأ**، الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، رواية: يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت ـ لبنان، ط١٢، ١٤٢٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٣٣ ـ **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، د. عبد الرحمٰن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٣٤ ـ **مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات**، أ.د. محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٣٥ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

(ن)

٥٣٦ ـ **ناحية من حياة شيخ الإسلام ابن تيميّة**، إبراهيم بن أحمد الغياني، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة ـ مصر، ١٣٦٨هـ.

٥٣٧ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٣هـ.

٥٣٨ ـ **نُزل من اتقى بكشف أحوال المنتقى**، عبد الرشيد بن محمود الكشميري (ت١٢٩٨هـ)، المطبع الفاروقي، دلهي، الهند، ١٢٩٧هـ.

٥٣٩ ـ **نشأة الأشعرية وتطورها**، د. جلال محمد موسى، دار الكتاب اللبناني، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٥٤٠ ـ **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، د. علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط٧، ١٩٧٧م.

📖 **النصيحة الذهبية**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، ضمن أضواء على الرسالة المنسوبة إلى الحافظ الذهبي النصيحة الذهبية لابن تيميّة وتحقيق في صاحبها.

٥٤١ ـ **النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد**، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٣هـ)، حاشية على إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط١، ١٤١١هـ.

٥٤٢ ـ **نفح الطيِّب من غصن الأندلس الرطيب**، أحمد بن محمد المَقَّرِيّ (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

٥٤٣ ـ **النفي في باب الصفات بين أهل السُّنَّة والجماعة والمعطلة**، أرزقي بن محمد السعيد سعيدي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥٤٤ ـ **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد**، عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)، تحقيق: د. رشيد الألمعي، مكتبة الرشد، شركة الرياض، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٤٥ ـ **نهاية الأرب في فنون الأدب**، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: د. فهيم شلتوت، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٥٤٦ ـ **نهاية الإقدام في علم الكلام**، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: ألفرد جيوم، مصورة عن طبعة ليدن، هولندا.

٥٤٧ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية بيروت ـ لبنان.

٥٤٨ ـ النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، محمود الحمود النجدي، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
٥٤٩ ـ نوابغ الفكر الإسلامي، د. أنور الجندي، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، ١٩٧٩م.

(هـ)

٥٥٠ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر.

(و)

٥٥١ ـ الوابل الصيب من الكلم الطيب، محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمٰن عوض، دار الكتاب العربي، ط٥، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٥٥٢ ـ الوافي بالوَفَيَات، خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٤٦هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مصورة عن طبعة: دار النشر: فرانز شتايز، فيسبادن، ألمانيا، بيروت ـ لبنان، ١٤٠١ ـ ١٤٠٤هـ، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤م.
٥٥٣ ـ وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

المجلات والدوريات

٥٥٤ ـ **مجلة البحوث الإسلامية**، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، العدد (٣٦)، ١٤١٣هـ.

٥٥٥ ـ **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، المجلد: (١٥)، العدد: (٢٧)، ١٤٢٤هـ.

فهرس الموضوعات الإجمالي

الموضوع	الصفحة
*** المقدمة**	٥
*** الافتتاحية**	٥
منزلة الموضوع وأسباب اختياره	٨
الدراسات السابقة	٩
خطة البحث	١١
منهج البحث	٢١
الصعوبات التي واجهتني في البحث	٢٢
شكر وتقدير	٢٤
التمهيد	٢٥
المبحث الأول: التعريف بما تضمنه عنوان البحث	٢٧
المطلب الأول: التعريف بكلمة «الجهود»	٢٨
المطلب الثاني: التعريف بكلمة «تقرير»	٣٠
المطلب الثالث: التعريف بكلمة «المباحث»	٣٣
المطلب الرابع: التعريف بكلمة «الأسماء»	٣٥
المطلب الخامس: منهج أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات عمومًا	٣٦
المطلب السادس: التعريف بالمخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى عمومًا	٤٤
المبحث الثاني: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيميّة	٥١
المطلب الأول: العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيميّة	٥١
المطلب الثاني: اسمه ونسبه وكنيته وولادته ووفاته	٥٤
المطلب الثالث: حياته الشخصية	٥٥
المطلب الرابع: حياته العلمية	٥٧
المطلب الخامس: آثاره العلمية	٥٩

الموضوع | الصفحة

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه ٦٤
المبحث الثالث: منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة في العقيدة ٦٨
تمهيد ٦٨
المطلب الأول: منهجه في تقرير دلائل مباحث الاعتقاد ٧٠
المطلب الثاني: منهجه في تقرير مباحث الاعتقاد ٨٣
المطلب الثالث: منهجه في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة ٨٦
الباب الأول
جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة في تقرير المباحث المتعلقة بباب الأسماء الحسنى وشرحها ١٠٣
الفصل الأول: **جهوده في تقرير منزلة باب الأسماء الحسنى ومنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال عليه** ١٠٥
المبحث الأول: تقريره لمنزلة باب الأسماء الحسنى ١٠٦
المطلب الأول: تقريره لمنزلة العلم بأسماء الله الحسنى ١٠٦
المطلب الثاني: تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها ومتعلقاتها ١١٧
المطلب الثالث: تقريره لآثار أسماء الله الحسنى على النفس والكون ١٣٠
المطلب الرابع: تقريره لثمرات العلم بأسماء الله الحسنى التي يجنيها العبد ... ١٣٦
المبحث الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى ١٤٥
المطلب الأول: تقريره لوَسَطِية أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى ١٤٥
المطلب الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالكتاب والسُّنَّة ١٥٠
المطلب الثالث: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالإجماع ١٧٢
المطلب الرابع: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة والعقل ١٧٧
الفصل الثاني: **جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بثبوت أسماء الله الحسنى وتعيينها** ١٩٧
المبحث الأول: تحديده للضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى ١٩٨

الموضوع	الصفحة

تمهيد ١٩٨
المطلب الأول: الجانب اللغوي فيما يتعلق بالاسم ٢٠١
المطلب الثاني: ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى ٢٠٩
المبحث الثاني: تقريره لكون باب الأسماء الحسنى أخص من باب الصفات والأخبار ٢١٤
المبحث الثالث: تقريره لمبحث حصر أسماء الله الحسنى ٢٢٥
المطلب الأول: أقوال الناس في موضوع حصر أسماء الله الحسنى ٢٢٥
المطلب الثاني: تقريره أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين، والأدلة على ذلك ٢٢٩
المبحث الرابع: تقريره لمبحث حصر أسماء الله الحسنى ٢٣٩
المطلب الأول: أقوال الناس في موضوع حصر أسماء الله الحسنى ٢٣٩
المطلب الثاني: تقريره أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين ٢٤٤
الفصل الثالث: جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بأحكام أسماء الله الحسنى ٢٥٥
المبحث الأول: تقريره لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى» ٢٥٧
تمهيد ٢٥٧
المطلب الأول: تقريره لكون أسماء الله «حسنى» وأدلة ذلك ٢٥٨
المطلب الثاني: تقريره لأوجه الحسن في أسماء الله تعالى ٢٦٢
المطلب الثالث: الآثار التطبيقية لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى» ٢٦٦
المبحث الثاني: تقريره لقاعدة: «أسماء الله توقيفية» ٢٧٠
المبحث الثالث: تقريره لقاعدة: «أسماء الله غير مخلوقة» ٢٧٥
المبحث الرابع: تقريره لمبحث: «أسماء الله أعلام وأوصاف، وما يتعلق بذلك» ٢٨٢
المطلب الأول: تقريره بأن أسماء الله الحسنى لها اعتباران: الوصفية والعَلَمِية، وأدلة ذلك ٢٨٢
المطلب الثاني: تقريره لدَلالة أسماء الله الحسنى على الذات وعلى الصفات تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام ٢٨٨
المبحث الخامس: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها واقترانها ٢٩٥
المطلب الأول: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها ... ٢٩٥
المطلب الثاني: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار اقترانها ... ٢٩٨

الموضوع | الصفحة

المبحث السادس: تقريره لمبحث: «الأسماء التي تطلق على الله تعالى وعلى المخلوق معًا ثابتة لكل واحد منهما على الحقيقة، والاشتراك في الأسماء لا يلزم منه الاشتراك في المسميات» ٣٠٥
المبحث السابع: تقريره لمبحث: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها، وأنها من المحكم لا المتشابه ٣٢١
المطلب الأول: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها ٣٢١
المطلب الثاني: نصوص الأسماء الحسنى من المحكم لا المتشابه ٣٢٩
المبحث الثامن: تقريره لقاعدة: امتناع التمثيل والتعطيل في أسماء الله الحسنى .. ٣٤٤
المبحث التاسع: جهوده في تقرير تفاضل أسماء الله الحسنى، وتعيين الاسم الأعظم ٣٦١
المطلب الأول: جهوده في تقرير تفاضل أسماء الله الحسنى ٣٦١
المطلب الثاني: جهوده في تعيين الاسم الأعظم ٣٧٣
المبحث العاشر: تقريره للمباحث المتعلقة بالدعاء بأسماء الله الحسنى ٣٧٩
المبحث الحادي عشر: تقريره للمباحث المتعلقة بالتسمي بالأسماء المعبدة لله تعالى، والحلف بأسمائه الحسنى، وترجمتها ٣٩٦
المطلب الأول: تقريره لمبحث: التسمي بالأسماء المعبدة لله تعالى ٣٩٦
المطلب الثاني: تقريره لمبحث: الحلف بأسماء الله الحسنى ٤٠١
المطلب الثالث: تقريره لمبحث: ترجمة أسماء الله الحسنى ٤٠٥
المبحث الثاني عشر: تقريره أن أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشر، وأن الله منزه عن التسمي بأضدادها ٤١٤
المطلب الأول: أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشر ٤١٤
المطلب الثاني: تنزيه الله عن أن يُسمى بأضداد أسمائه الحسنى ٤١٩
المبحث الثالث عشر: تقريره لحكم الجهل ببعض أسماء الله الحسنى ٤٢٣
المطلب الأول: تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الاعتقاد عمومًا ٤٢٣
المطلب الثاني: تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الأسماء الحسنى خصوصًا ٤٢٩
المبحث الرابع عشر: تقريره لمباحث إحصاء أسماء الله الحسنى ٤٣٦
تمهيد ٤٣٦
المطلب الأول: معاني إحصاء أسماء الله الحسنى ٤٣٧

الموضوع | الصفحة

المطلب الثاني: ثمرات إحصاء أسماء الله الحسنى ٤٤٦

الباب الثاني
جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى وشرحها ٤٥٧

الفصل الأول: جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى ٤٥٩
المبحث الأول: جهوده في تعداد أسماء الله الحسنى بأدلتها ٤٦٠
المطلب الأول: تقريراته لأنواع الأسماء الحسنى ٤٦٠
المطلب الثاني: تعيينه للأسماء المفردة ٤٦٧
المطلب الثالث: تعيينه للأسماء المقترنة ٥٠٦
المطلب الرابع: تعيينه للأسماء المضافة ٥٠٩
المبحث الثاني: بيانه للأسماء التي يرجح عدم تسمية الله عز وجل بها ٥١٧
المطلب الأول: الأسماء التي وردت في بعض طرق حديث الأسماء المشهور، أو ورد إطلاقها من بعض العلماء المعتبرين ٥١٨
المطلب الثاني: أسماء تكلّم بها بعض المبتدعة ٥٣٥
الفصل الثاني: جهوده في شرح أسماء الله الحسنى ٥٤٥
المبحث الأول: جهوده في شرح الأسماء المفردة ٥٤٦
المطلب الأول: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الألوهية والربوبية والملك ٥٤٦
المطلب الثاني: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الخلق ٥٦٥
المطلب الثالث: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الوحدانية والأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد ٥٧٤
المبحث الثاني: شرحه للأسماء المقترنة والمضافة ٦٩٨
المطلب الأول: شرحه للأسماء المقترنة ٦٩٨
المطلب الثاني: شرحه للأسماء المضافة ٧٢١

الباب الثالث
جهود شيخ الإسلام في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة في باب أسماء الله الحسنى ٧٤٣

الفصل الأول: جهوده في تقرير موضوع: «الاسم والمسمى» والرد على المخالفين ٧٤٥
المبحث الأول: تقريره لموضوع الاسم والمسمى، وبيان أقوال الناس فيه ٧٤٦

الموضوع | الصفحة

المطلب الأول: الجانب اللغوي في موضوع الاسم والمسمى ٧٤٦
المطلب الثاني: أقوال الناس في موضوع الاسم والمسمى ٧٥٢
المبحث الثاني: ردوده على المخالفين في موضوع الاسم والمسمى ٧٦٠
المطلب الأول: ردوده على القائلين: إنَّ الاسم هو المسمى أو أن له أحوالًا ٧٦٠
المطلب الثاني: ردوده على القائلين: إنَّ الاسم غير المسمى ٧٧٨
الفصل الثاني: جهوده في الرد على الطوائف المنحرفة في باب الأسماء الحسنى ٧٨٩
المبحث الأول: مواقف الطوائف من أسماء الله الحسنى ٧٩٠
المطلب الأول: من يقول: إن الله لا يسمى بشيء ٧٩٠
المطلب الثاني: من يقول: إن الله يسمى بالقادر فقط ٧٩٦
المطلب الثالث: من يقول بإثبات الأسماء مجردة عن الصفات ٧٩٧
المطلب الرابع: من يقول بإثبات الأسماء الحسنى مع إثبات معاني بعضها ونفي معاني بعضها الآخر ٨٠٣
المبحث الثاني: جهوده في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى ٨٠٩
المطلب الأول: جهوده في الرد على الغلاة النافية لأسماء الله الحسنى ٨٠٩
المطلب الثاني: جهوده في الرد على الجهمية ٨٢٢
المطلب الثالث: جهوده في الرد على المعتزلة ومن وافقهم ٨٣٧
المطلب الرابع: جهوده في الرد على الكلابية والأشاعرة والماتريدية ٨٥٦
المطلب الخامس: جهوده في الرد على الصوفية ٩٠٠
المبحث الثالث: جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحسنى ٩١١
المطلب الأول: جهوده في بيان أنواع الإلحاد في أسماء الله ﷻ ٩١١
المطلب الثاني: جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحسنى بأنواعه ... ٩١٨
الخاتمة ٩٤٦
* **الفهارس** ٩٥١
فهرس الآيات القرآنية ٩٥٣
فهرس الأحاديث النبوية ٩٨٩
فهرس الآثار ٩٩٦
فهرس الأعلام المترجمين في البحث ٩٩٩
فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة المعرّفة في البحث ١٠٠٥
فهرس الفرق والطوائف والأديان ١٠٠٧

الموضوع — الصفحة

فهرس الأسماء الحسنى التي عينها شيخ الإسلام والتي شرحها ١٠٠٨
فهرس المصادر والمراجع ١٠١٥
فهرس الموضوعات الإجمالي ١٠٦٥
فهرس الموضوعات التفصيلي ١٠٧٢

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة
* **المقدمة**	٥
* **الافتتاحية**	٥
منزلة الموضوع وأسباب اختياره	٨
الدراسات السابقة	٩
خطة البحث	١١
منهج البحث	٢١
الصعوبات التي واجهتني في البحث	٢٢
شكر وتقدير	٢٤
التمهيد	٢٥
المبحث الأول: التعريف بما تضمنه عنوان البحث	٢٧
المطلب الأول: التعريف بكلمة «الجهود»	٢٨
تعريف كلمة «جهود» لغة	٢٨
تعريف كلمة «جهود» اصطلاحًا	٣٠
المطلب الثاني: التعريف بكلمة «تقرير»	٣٠
تعريف كلمة «تقرير» لغة	٣٠
تعريف كلمة «تقرير» اصطلاحًا	٣٢
المطلب الثالث: التعريف بكلمة «المباحث»	٣٣
تعريف كلمة «المباحث» لغة	٣٣
تعريف كلمة «مباحث» اصطلاحًا	٣٥
المطلب الرابع: التعريف بكلمة «الأسماء»	٣٥
المطلب الخامس: منهج أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات عمومًا	٣٦
المطلب السادس: التعريف بالمخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى عمومًا	٤٤

الموضوع | الصفحة

المبحث الثاني: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيميّة ٥١
المطلب الأول: العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيميّة ٥١
المطلب الثاني: اسمه ونسبه وكنيته وولادته ووفاته ٥٤
المطلب الثالث: حياته الشخصية ٥٥
المطلب الرابع: حياته العلمية ٥٧
المطلب الخامس: آثاره العلمية ٥٩
المطلب السادس: ثناء العلماء عليه ٦٤
المبحث الثالث: منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة في العقيدة ٦٨
تمهيد ٦٨
المطلب الأول: منهجه في تقرير دلائل مباحث الاعتقاد ٧٠
الاعتماد على الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة ٧١
الاعتماد على أقوال السلف الصالح، وإجماعهم في تقرير العقيدة ٧٢
اعتبار القياس المبني على العقل الصحيح في تقرير العقيدة ٧٤
الاستدلال بالفطرة في أبواب الاعتقاد ٨٠
التزامه منهجَ أهل السُّنَّة والجماعة في الاعتقاد وتركيزه على بيان وسطيتهم . ٨١
المطلب الثاني: منهجه في تقرير مباحث الاعتقاد ٨٣
الثبات على الحق، والوضوح والدقة في المنهج ٨٤
المعرفة الواسعة والدقيقة بالكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية ٨٤
عرض مباحث الاعتقاد بأسلوب سهل مُيسَّر ٨٤
الشمولية في طرح مواضيع الاعتقاد ٨٤
عنايته الفائقة ببيان الأصول ووضع القواعد الكلية ٨٥
المطلب الثالث: منهجه في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة ٨٦
وجوب بيان حال الخصوم فيما أخطأوا فيه ٨٧
اطلاعه الواسع على المذاهب المخالفة لأهل السُّنَّة والجماعة ٨٩
الشمول في الردّ على المخالفين ٨٩
التحري والدقة في النقل عن الخصوم ٩١
سلامة القصد في ردوده على المخالفين، مع عدله وإنصافه في حقهم ٩٤
مخاطبة أهل كل اصطلاح باصطلاحهم عند الحاجة ٩٧
اعتبار الكتاب والسُّنَّة هما الأصلَيْنِ اللَّذَيْنِ يُردّ إليهما كل نزاع ٩٩

الموضوع | الصفحة

الباب الأول
جهود شيخ الإسلام ابن تيميّة في تقرير المباحث المتعلقة بباب الأسماء الحسنى وشرحها ١٠٣

الفصل الأول: جهوده في تقرير منزلة باب الأسماء الحسنى ومنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال عليه ١٠٥
المبحث الأول: تقريره لمنزلة باب الأسماء الحسنى ١٠٦
المطلب الأول: تقريره لمنزلة العلم بأسماء الله الحسنى ١٠٦
كون هذا الباب أعظمَ السُّبُل إلى العلم بالله ﷻ ١٠٧
شدة حاجة الناس إلى العلم بالله ﷻ ١٠٩
العلم بالله ﷻ هو أشرف العلوم على الإطلاق وأصلها وجامعها ١١٠
العلم بالله ﷻ سبب لرفعة درجة صاحبه، ومقدار تفاضل الناس في ذلك . ١١١
العلم بالله ﷻ بأسمائه الحسنى سبب الهداية، وأساسها ١١٣
العلم بالله ﷻ يكون به، فهو المعرّف لخلقه بنفسه ١١٤
المطلب الثاني: تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها ومتعلقاتها ١١٧
الفرع الأول: تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها ١١٨
الفرع الثاني: تقريره لاقتضاء أسماء الله الحسنى لمتعلقاتها ١٢٣
موجبات حمد الله ﷻ ١٢٣
حمد الله ﷻ يكون بأسمائه الحسنى وصفاته العلى ١٢٤
علم العبد الأسماء الحسنى سبب لمحبة الله ﷻ ١٢٧
اتّصاف العبد بمقتضيات بالأسماء الحسنى ١٢٨
المطلب الثالث: تقريره لآثار أسماء الله الحسنى على النفس والكون ١٣٠
الفرع الأول: تقريره لآثار أسماء الله الحسنى وصفاته على النفس ١٣٠
الفرع الثاني: تقريره لآثار أسماء الله الحسنى وصفاته على الكون ١٣٣
المطلب الرابع: تقريره لثمرات العلم بأسماء الله الحسنى التي يجنيها العبد ... ١٣٦
المبحث الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى ١٤٥
المطلب الأول: تقريره لوسطية أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله الحسنى ١٤٥

الموضوع — الصفحة

المطلب الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالكتاب والسُّنَّة ١٥٠
الوجه الأول: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ دلالةَ السمع من الكتاب والسُّنَّة على كل ما تنازع الناس فيه ١٥٢
الوجه الثاني: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أن أهل السُّنَّة والجماعة معتصمون في هذا الباب بما جاء في الكتاب والسُّنَّة ولا يجاوزونهما ١٥٤
الوجه الثالث: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أن باب الأسماء الحسنى توقيفيٌّ لا يطلق فيه إلا ما أطلقه الله عَزَّوَجَلَّ أو رسوله ﷺ ١٥٥
الوجه الرابع: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أن دلالة الكتاب والسُّنَّة على ما يجب اعتقاده في حق الله عَزَّوَجَلَّ ليست موقوفة على إدراك العقول لحقائق معاني النصوص . ١٥٧
الوجه الخامس: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أن أهل السُّنَّة والجماعة يرفضون التأويل الفاسد ١٥٨
الوجه السادس: دفع ما يُتوهم من التعارض بين النقل الصحيح، والعقل الصريح ١٦٠
الوجه السابع: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أن الرسول ﷺ بلّغ البلاغَ المبينَ، وحَصَلَ بالوحي الذي جاء به البيانُ التامُّ، والهُدى المستبين ١٦١
الوجه الثامن: دلالة القرآن العظيم على تفاصيل باب أسماء الله الحسنى مباحثه ودلائله ١٦٣
الوجه التاسع: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أن السُّنَّة النبوية، وحيٌ من الله عَزَّوَجَلَّ؛ مثل القرآن الكريم ١٦٦
المطلب الثالث: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالإجماع ١٧٢
تعريف الإجماع ١٧٢
حجية الإجماع ١٧٣
المعتبر من الإجماع ١٧٣
النزاع الحادث بعد وقوع الإجماع خطأ قطعًا ١٧٤
تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ وجوبَ اتباع ما اتفقت عليه الأمة، وأن ذلك طريقة أهل السُّنَّة والجماعة ١٧٤
تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ أنه من منهج أهل السُّنَّة والجماعة الاستدلالُ بالإجماع في مختلِفِ أبواب الاعتقاد، بما في ذلك باب الأسماء الحسنى ١٧٦

الموضوع | الصفحة

المطلب الرابع: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة والعقل ١٧٧
الفرع الأول: تقريره رَحِمَهُ اللَّهُ لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالفطرة السليمة ١٧٨
تقريره لفطرية معرفة الله عَزَّوَجَلَّ عمومًا، والإقرار بوجوده، وأنه مستحق للكمال بذاته ١٨٠
الاستدلال بالفطرة في باب الأسماء الحسنى خصوصًا ١٨١
الفرع الثاني: تقريره لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال في باب الأسماء الحسنى بالعقل الصريح ١٨٤
أولًا: تعريف العقل ١٨٤
ثانيًا: علاقة الفطرة بالعقل ١٨٥
الفصل الثاني: جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بثبوت أسماء الله الحسنى وتعيينها ١٩٧
المبحث الأول: تحديده للضابط في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى ١٩٨
تمهيد ١٩٨
المطلب الأول: الجانب اللغوي فيما يتعلق بالاسم ٢٠١
أولًا: ما يصدق عليه مسمى الكلام ٢٠١
ثانيًا: ما يصدق عليه مسمى الكلمة ٢٠٢
ثالثًا: المراد بالاسم ٢٠٣
رابعًا: اشتقاق الاسم ٢٠٣
خامسًا: المقصود بالاسم ووظيفته ٢٠٥
المطلب الثاني: ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى ٢٠٩
المبحث الثاني: تقريره لكون باب الأسماء الحسنى أخصَّ من باب الصفات والأخبار ٢١٤
المبحث الثالث: تقريره لمبحث حصر أسماء الله الحسنى ٢٢٥
المطلب الأول: أقوال الناس في موضوع حصر أسماء الله الحسنى ٢٢٥
المطلب الثاني: تقريره أن أسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين والأدلة على ذلك ٢٢٩
المبحث الرابع: تقريره للمباحث المتعلقة بتعيين أسماء الله الحسنى ٢٣٩
المطلب الأول: أقوال الناس في تعيين أسماء الله الحسنى ٢٣٩

الموضوع **الصفحة**

المنهج الأول: منهج المقتصرين على التعيين الوارد في حديث الأسماء المشهور ٢٤٠
المنهج الثاني: منهج المقتصرين على ما ورد بصورة الاسم ٢٤١
المنهج الثالث: منهج المتوسعين في تعيين الأسماء الحسنى ٢٤١
المنهج الرابع: منهج المتوسطين في تعيين الأسماء الحسنى ٢٤٣
المطلب الثاني: مناقشته من اعتمد التعيين الوارد في حديث الأسماء ٢٤٤
النقطة الأولى: إن التسعة والتسعين اسمًا لم يرد في تعيينها حديث صحيح مرفوع إلى النبي ﷺ ٢٤٥
النقطة الثانية: أن في الكتاب الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة أسماءً كثيرةً لم ترد في ذلك الحديث ٢٥١
الفصل الثالث: جهوده في تقرير المباحث المتعلقة بأحكام أسماء الله الحسنى ٢٥٥
المبحث الأول: تقريره لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى» ٢٥٧
تمـهيد ٢٥٧
المطلب الأول: تقريره لكون أسماء الله «حسنى» وأدلة ذلك ٢٥٨
المطلب الثاني: تقريره لأوجه الحسن في أسماء الله تعالى ٢٦٢
المطلب الثالث: الآثار التطبيقية لقاعدة: «أسماء الله كلها حسنى» ٢٦٦
المبحث الثاني: تقريره لقاعدة: «أسماء الله توقيفية» ٢٧٠
المبحث الثالث: تقريره لقاعدة: «أسماء الله غير مخلوقة» ٢٧٥
المبحث الرابع: تقريره لمبحث: «أسماء الله أعلام وأوصاف، وما يتعلق بذلك» ٢٨٢
المطلب الأول: تقريره أن أسماء الله الحسنى لها اعتباران: الوَصْفية والعَلَمِية، وأدلة ذلك ٢٨٢
المطلب الثاني: تقريره أن دَلالة أسماء الله الحسنى على الذات وعلى الصفات تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام ٢٨٨
المبحث الخامس: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها واقترانها ٢٩٥
المطلب الأول: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار إفرادها .. ٢٩٥
المطلب الثاني: تقريره للمباحث المتعلقة بأسماء الله الحسنى باعتبار اقترانها . ٢٩٨
المبحث السادس: تقريره لمبحث: «الأسماء التي تطلق على الله تعالى وعلى المخلوق معًا ثابتة لكل واحد منهما على الحقيقة، وأن الاشتراك في الأسماء لا يلزم منه الاشتراك في المسميات» ٣٠٥

الموضوع | الصفحة

معنى القدر المشترك الذي يفهم به الخطاب ٣٠٩
بيان التشبيه المنفي عن الله ﷻ ٣١٤
حكم الأسماء المختصة بالله ﷻ ٣١٩
المبحث السابع: تقريره لمبحث: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها، وأنها من المحكم لا المتشابه ٣٢١
المطلب الأول: وجوب إجراء نصوص أسماء الله الحسنى على ظاهرها ٣٢١
الفرع الأول: مصطلح «الظاهر» وما يتعلق به من مباحث ٣٢١
الفرع الثاني: الظاهر من الألفاظ المجملة، التي يجب الاستفصال عن مراد المتكلم بها ٣٢٣
الفرع الثالث: براءة السلف من أن يكون مرادهم بحمل النصوص على ظاهرها التمثيل ٣٢٥
الفرع الرابع: معنى قول السلف: تُمَرُّ كما جاءت بلا كيف ٣٢٧
المطلب الثاني: نصوص الأسماء الحسنى من المحكم لا المتشابه ٣٢٩
الفرع الأول: المحكم والمتشابه في النصوص عمومًا ٣٣٠
المراد بالإحكام في النصوص ٣٣١
المراد بالتشابه في النصوص ٣٣٢
العلاقة بين الإحكام والتشابه ٣٣٣
الاختلاف في الوقف في الآية وأثره في المعنى ٣٣٤
الفرع الثاني: الإحكام والتشابه في نصوص الأسماء الحسنى ٣٣٦
الفرع الثالث: ظواهر نصوص الأسماء والصفات معلومة لنا باعتبار المعنى مجهولة لنا باعتبار الكيفية ٣٤٠
الفرع الرابع: عدم العلم بكيفية معاني نصوص الأسماء والصفات لا يقدح في ثبوتها والإيمان بها ٣٤١
المبحث الثامن: تقريره لقاعدة: امتناع التمثيل والتعطيل في أسماء الله الحسنى .. ٣٤٤
استخدام قياس الأَوْلى في حق الله تعالى ودلالته على نفي التمثيل والتعطيل .. ٣٥٠
المراد بنفي المماثلة ٣٥٤
المبحث التاسع: جهوده في تقرير تفاضُل أسماء الله الحسنى، وتعيين الاسم الأعظم ٣٦١
المطلب الأول: جهوده في تقرير تفاضل أسماء الله الحسنى ٣٦١
الفرع الأول: معنى المفاضلة في أسماء الله الحسنى ٣٦١

الموضوع	الصفحة

الفرع الثاني: أدلة وأوجه تفاضل أسماء الله الحسنى ٣٦٤
الفرع الثالث: القائلون بمنع التفاضُل بين أسماء الله والجواب عن شبههم . ٣٦٩
المطلب الثاني: جهوده في تعيين الاسم الأعظم ٣٧٣
المبحث العاشر: تقريره للمباحث المتعلقة بالدعاء بأسماء الله الحسنى ٣٧٩
تعريف الدعاء ٣٧٩
مشروعية دعاء الله عز وجل بأسمائه الحسنى ٣٨٠
فضل دعاء الله بأسمائه الحسنى وآثار ذكره بها ٣٨٥
متعلقات أخرى بالدعاء بأسماء الله الحسنى ٣٩١
دعاء المسألة يكون باسم: «الرب»، ودعاء العبادة باسم: «الله» ٣٩١
مراعاة المناسبة بين معنى الاسم المدعو به ومضمون الدعاء ٣٩٢
مشروعية الاستعاذة بأسماء الله تعالى، فهي نوع من أنواع الدعاء ٣٩٣
تسلط الشياطين على المعرض عن ذكر اسم الله ٣٩٥
تقريره لفساد الذِّكر بالاسم المفرد مظهَرًا أو مضمَرًا ٣٩٥
المبحث الحادي عشر: تقريره للمباحث المتعلقة بالتسمِّي بالأسماء المعبدة لله تعالى، والحلف بأسمائه الحسنى، وترجمتها ٣٩٦
المطلب الأول: تقريره لمبحث: التسمي بالأسماء المعبدة لله تعالى ٣٩٦
مشروعية التسمي بالأسماء المعبدة لله تعالى، واستحباب ذلك، وبيان أنه من سنن الإسلام ٣٩٧
تغيير النبيِّ ﷺ للأسماء التي عُبِّدت لغير الله عز وجل ٣٩٧
من الإلحاد في أسماء الله تعالى تسمية الآلهة التي تُعبد من دونه بأسمائه عز وجل ٣٩٩
المطلب الثاني: تقريره لمبحث: الحلف بأسماء الله الحسنى ٤٠١
تقريره بأن الحلف لا يكون إلا بالله عز وجل ٤٠١
مشروعية الحلف بأسماء الله الحسنى ٤٠٣
المطلب الثالث: تقريره لمبحث: ترجمة أسماء الله الحسنى ٤٠٥
أنواع الترجمة وحقيقتها، وما يشترط في المترجم ٤٠٦
ترجمة أسماء الله الحسنى ٤١٠
المبحث الثاني عشر: تقريره أن أسماءَ الله الحسنى لا تتضمن الشرَّ، وأن الله منزه عن التسمي بأضدادها ٤١٤
المطلب الأول: أسماء الله الحسنى لا تتضمن الشرَّ ٤١٤

الموضوع	الصفحة

المطلب الثاني: تنزيه الله عن أن يُسمَّى بأضداد أسمائه الحسنى ٤١٩
المبحث الثالثَ عَشَرَ: تقريره لحكم الجهل ببعض أسماء الله الحسنى ٤٢٣
المطلب الأول: تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الاعتقاد عمومًا ٤٢٣
الفرع الأول: عدم الفرق بين الأمور العلمية والعملية في التكفير ٤٢٤
الفرع الثاني: العذر بالجهل قبل قيام الحجة المعتبرة ٤٢٥
الفرع الثالث: تقرير أئمة السلف لهذا الموضوع بما يدل على موافقة شيخ الإسلام لهم ٤٢٧
المطلب الثاني: تقريراته للمباحث المتعلقة بحكم الجهل في باب الأسماء الحسنى خصوصًا ٤٢٩
المبحث الرابع عشر: تقريره لمباحث إحصاء أسماء الله الحسنى ٤٣٦
تمهيد ٤٣٦
المطلب الأول: معاني إحصاء أسماء الله الحسنى ٤٣٧
الإحصاء لغة ٤٣٨
الإحصاء شرعًا ٤٣٩
المطلب الثاني: ثمرات إحصاء أسماء الله الحسنى ٤٤٦

الباب الثاني
جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى وشرحها ٤٥٧

الفصل الأول: جهوده في تعيين أسماء الله الحسنى ٤٥٩
المبحث الأول: جهوده في تعداد أسماء الله الحسنى بأدلتها ٤٦٠
المطلب الأول: تقريراته لأنواع الأسماء الحسنى ٤٦٠
المطلب الثاني: تعيينه للأسماء المفردة ٤٦٧
الفرع الأول: أسماء الله الحسنى الدالة على الألوهية والربوبية والملك ٤٦٨
الفرع الثاني: أسماء الله الحسنى الدالة على الخلق ٤٧٠
الفرع الثالث: أسماء الله الحسنى الدالة على الوحدانية ونحو ذلك من الأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد ٤٧٦
الفرع الرابع: الأسماء المفردة التي ذكرها شيخ الإسلام في مؤلفاته، ولم ترد في جمعه ٤٩٤
المطلب الثالث: تعيينه للأسماء المقترنة ٥٠٦

الموضوع | الصفحة

المطلب الرابع: تعيينه للأسماء المضافة ٥٠٩
الفرع الأول: الأسماء المضافة التي ذكرها في جمعه ٥١٠
الفرع الثاني: الأسماء المضافة التي ذكرها في بقية كتبه ٥١٣
المبحث الثاني: بيانه للأسماء التي يرجح عدم تسمية الله ﷻ بها ٥١٧
المطلب الأول: الأسماء التي وردت في بعض طرق حديث الأسماء المشهور، أو ورد إطلاقها من بعض العلماء المعتبرين ٥١٨
المنتقم ٥١٨
القديم ٥١٩
الدَّهر ٥٢١
المتكلم، والمريد ٥٢٨
تنبيهات ٥٣٠
بعض أسماء الفعل العامة والخاصة ٥٣٠
الموجود ٥٣١
البرهان ٥٣١
الدليل ٥٣٣
المطلب الثاني: أسماء تكلّم بها بعض المبتدعة ٥٣٥
البعيد ٥٣٦
الشيء ٥٣٧
الفقر ٥٣٨
الجوهر ٥٤٠
الوحد ٥٤٢
هو ٥٤٢
الفصل الثاني: جهوده في شرح أسماء الله الحسنى ٥٤٥
المبحث الأول: جهوده في شرح الأسماء المفردة ٥٤٦
المطلب الأول: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الألوهية والربوبية والملك ٥٤٦
الفرع الأول: شرح اسم الجلال: «الله» ٥٤٧
تقريره أن اسم: «الله» هو أصل بقية الأسماء والكلام في اشتقاقه ٥٤٧
تقريره لتضمن اسم: «الله» لجميع المحامد، واستلزامه لجميع صفات الكمال ٥٤٨

الموضوع | الصفحة

تفسيره اسم الجلال: «الله» بالإلـه المعبود ٥٤٩
تقريره لتعلق العبادة باسم: «الله»، والسؤال باسم: «الرب» ٥٥١
الفرع الثاني: شرح اسم الجلال: «الإلـه» ٥٥٢
تقريره لمعنى اسم «الإلـه» ٥٥٢
تقريره لاستلزام الإلـه لجميع صفات الكمال ٥٥٤
بيانه لخطأ من فسَّر الإلـه ببعض التفسيرات الباطلة ٥٥٤
الفرع الثالث: شرح اسم الجلال: «الربّ» ٥٥٨
تقريره لمعنى اسم: «الرب» ٥٥٨
تقريره بأن دعاء المسألة يكون باسم: «الرب»، ودعاء العبادة باسم: «الله» . ٥٥٩
تقريره لمنع إضافة اسم: «الربّ» إلى المكلفين ٥٦٠
الفرع الرابع: شرح اسم الجلال: «الملك» ٥٦٣
المطلب الثاني: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الخلق ٥٦٥
الفرع الأول: شرح اسم الجلال: «الخالق» ٥٦٥
الفرع الثاني: شرح اسم الجلال: «البديع» ٥٦٧
الفرع الثالث: شرح اسم الجلال: «الرزاق» ٥٧٠
الفرع الرابع: شرح اسم الجلال: «المؤمن» ٥٧٠
الفرع الخامس: شرح اسم الجلال: «الحَكَم» ٥٧١
الفرع السادس: شرح اسم الجلال: «الشكور» ٥٧٣
الفرع السابع: شرح اسم الجلال: «المرسل» ٥٧٤
المطلب الثالث: شرحه لأسماء الله الحسنى الدالة على الوحدانية والأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد ٥٧٤
الفرع الأول: شرح أسماء الجلال: «الواحد»، «الأحد»، «الصمد»، و«الوتر» ٥٧٥
تقريره لمعاني أسماء الله الحسنى: «الواحد»، «الأحد»، «الصمد» ٥٧٥
ردّه رَحِمَهُ اللَّهُ على المفاهيم الخاطئة حول هذه الأسماء ٥٨٤
تقريره لمعنى اسم الجلال: «الوتر» ٥٩٦
الفرع الثاني: شرح أسماء الجلال: «الغني»، و«الحميد»، و«المجيد» ٥٩٧
الفرع الثالث: شرح أسماء الجلال: «القدوس» و«السلام» و«السبّوح» ٦٠٦
الفرع الرابع: شرح أسماء الجلال: «الحيّ» «القيّوم» ٦٠٨
الفرع الخامس: شرح أسماء الجلال: «النّور»، «الهادي»، «الحق» ٦١٦

الموضوع | الصفحة

الفرع السادس: شرح أسماء الجلال: «الواسع» «العليم» «الخبير» «اللطيف» ٦٢٩
الفرع السابع: شرح أسماء الجلال: «السميع» «البصير»، و«الرقيب» «الشهيد» ٦٣٣
الفرع الثامن: شرح أسماء الجلال: «القريب» «المجيب» ٦٣٩
الفرع التاسع: شرح أسماء الجلال: «القدير» «القهار» «الجبار» «المتكبر» «المهيمن» ٦٤٣
الفرع العاشر: شرح أسماء الجلال: «العزيز»، «الحكيم»، «الناصر»، «النصير» ٦٥٢
الفرع الحادي عشر: شرح أسماء الجلال: «العلي»، «الأعلى»، «المتعالي»، «الكبير» ٦٥٦
الفرع الثاني عشر: شرح اسمي الجلال: «الرحمٰن»، «الرحيم» ٦٦٠
الفرع الثالث عشر: شرح أسماء الجلال: «العفو»، «الغفور»، «الغفار» ٦٦٣
الفرع الرابع عشر: شرح أسماء الجلال: «الكريم»، «الأكرم»، «المحسن»، «المنعم»، «البرّ»، «الجواد» ٦٦٨
الفرع الخامس عشر: شرح أسماء الجلال: «الحنان»، «المنان»، «الودود» ٦٨٤
الفرع السادس عشر: شرح أسماء الجلال: «الغياث»، المغيث» ٦٩٥
المبحث الثاني: شرحه للأسماء المقترنة والمضافة ٦٩٨
المطلب الأول: شرحه للأسماء المقترنة ٦٩٨
الفرع الأول: شرح أسماء الجلال: «الأول الآخر» و«الظاهر الباطن» ٦٩٩
تقريره لتفسير الأسماء الأربعة بنصّ الحديث ٦٩٩
الاستدلال باسمي الجلال: «الظاهر الباطن» على علو الله ﷻ ومباينته لخلقه ٧٠٠
تقريره لوجوب الاقتران بين اسمي الجلال: «الظاهر الباطن» ودلالة ذلك .. ٧٠٤
تقريره لدلالة اسمي الجلال: «الأول الآخر» على عدم الابتداء وعدم الانتهاء ٧٠٥
تقريره لانتظام نوعي الإرادة الكونية والشرعية معنى اسمي الجلال: «الأول الآخر» ٧٠٦
إشارته إلى بعض التفسيرات المنحرفة لمعاني هذه الأسماء الأربعة والرد عليها ٧٠٦

الموضوع | الصفحة

الفرع الثاني: شرح أسماء الجلال: «المعطي المانع»، و«المعز المذل»، و«النافع الضار»، و«الرافع الخافض» ٧١٠
تقريره لوجوب اقتران هذه الأسماء وإجرائها مجرى الاسم الواحد ٧١٠
تقريره لجملة من المعاني الخاصة بهذه الأسماء ٧١٤
الفرع الثالث: إشارته لأسماء مقترنة أخرى ٧٢٠
اسمي الجلال: «المقدم المؤخر» ٧٢٠
اسمي الجلال: «القابض الباسط» ٧٢٠
المطلب الثاني: شرحه للأسماء المضافة ٧٢١
الفرع الأول: شرح اسم الجلال: «أحسن الخالقين» ٧٢٢
الفرع الثاني: شرح اسم الجلال: «أحكم الحاكمين» ٧٢٣
الفرع الثالث: شرح اسمي الجلال: «أرحم الراحمين» و«خير الراحمين» .. ٧٢٦
الفرع الرابع: شرح اسمي الجلال: «أهل التقوى» و«أهل المغفرة» ٧٢٩
الفرع الخامس: شرح اسم الجلال: «خير الغافرين» ٧٣٠
الفرع السادس: شرح اسم الله تعالى: «ذو الجلال والإكرام» ٧٣١
الفرع السابع: شرح اسم الجلال: «رب العالمين» ٧٣٧
الفرع الثامن: شرح اسم الجلال: «مالك يوم الدين» ٧٣٩
الفرع التاسع: شرح اسم الجلال: «مالك الملك» ٧٤٠

الباب الثالث
جهود شيخ الإسلام في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة في باب أسماء الله الحسنى ٧٤٣

الفصل الأول: جهوده في تقرير موضوع: «الاسم والمسمى» والرد على المخالفين ٧٤٥
المبحث الأول: تقريره لموضوع الاسم والمسمى، وبيان أقوال الناس فيه ٧٤٦
المطلب الأول: الجانب اللغوي في موضوع الاسم والمسمى ٧٤٦
المطلب الثاني: أقوال الناس في موضوع الاسم والمسمى ٧٥٢
إطلاقات أهل السُّنَّة والجماعة ٧٥٤
الأول ٧٥٤
الثاني ٧٥٦
الثالث ٧٥٧
أقوال أهل البدع في موضوع الاسم والمسمى ٧٥٨

الموضوع | الصفحة

المبحث الثاني: ردوده على المخالفين في موضوع الاسم والمسمى ٧٦٠
المطلب الأول: ردوده على القائلين: إنَّ الاسم هو المسمى أو أن له أحوالًا ٧٦١
المطلب الثاني: ردوده على القائلين: إنَّ الاسم غير المسمى ٧٧٨
الفصل الثاني: جهوده في الرد على الطوائف المنحرفة في باب الأسماء الحسنى ٧٨٩
المبحث الأول: مواقف الطوائف من أسماء الله الحسنى ٧٩٠
المطلب الأول: **من يقول: إنَّ الله لا يسمى بشيء** ٧٩٠
المسلك الأول ٧٩٠
المسلك الثاني ٧٩١
المسلك الثالث ٧٩٣
المسلك الرابع ٧٩٥
المطلب الثاني: من يقول: إنَّ الله يسمى بالقادر فقط ٧٩٦
المطلب الثالث: من يقول بإثبات الأسماء مجردة عن الصفات ٧٩٧
المطلب الرابع: من يقول بإثبات الأسماء الحسنى مع إثبات معاني بعضها ونفي معاني بعضها الآخر ٨٠٣
المبحث الثاني: جهوده في الرد على المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء الحسنى ٨٠٩
المطلب الأول: جهوده في الرد على الغلاة النافية لأسماء الله الحسنى ٨٠٩
الفرع الأول: الرد على الاتجاه الباطني الفلسفي ٨١٠
الفرع الثاني: الردّ على الاتجاه الباطني الصوفي ٨١٦
المطلب الثاني: جهوده في الرد على الجهمية ٨٢٢
المطلب الثالث: جهوده في الرد على المعتزلة ومن وافقهم ٨٣٧
توضيح شبهة التركيب والردّ عليها ٨٣٨
توضيح شبهة الأعراض وحدوث الأجسام، والردّ عليها ٨٤١
الأوجه التي ردّ بها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أصل مذهب المعتزلة في الأسماء ٨٥٠
المطلب الرابع: جهوده في الرد على الكلابية والأشاعرة والماتريدية ٨٥٦
تفنيد شبهة الأعراض وحدوث الأجسام ٨٦٨
أن من نفى بعض الصفات وأثبت البعض، لزمه فيما أثبته نظيرُ ما يلزمه فيما نفاه ٨٧٤

الموضوع | الصفحة

أن عدم الدليل المعيّن لا يستلزم عدم المدلول المعيّن؛ لأنه قد يكون ثبت بدليل آخر غير هذا الدليل ٨٧٥
أن دلالة السمع والعقل على الصفات واحدة ٨٧٥
الردّ على مواقفهم من أدلة الصفات ٨٧٩
المطلب الخامس: جهوده في الرد على الصوفية ٩٠٠
تقريراته لفساد الذِّكر بالاسم المفرد مظهرًا أو مضمرًا ٩٠٠
المبحث الثالث: جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحسنى ٩١١
المطلب الأول: جهوده في بيان أنواع الإلحاد في أسماء الله عز وجل ٩١١
الفرع الأول: تعريف الإلحاد لغةً وشرعًا ٩١٢
أولًا: تعريف الإلحاد لغةً ٩١٢
ثانيًا: تعريف الإلحاد شرعًا ٩١٤
الفرع الثاني: أنواع الإلحاد في أسماء الله عز وجل ٩١٥
المطلب الثاني: جهوده في التصدي للإلحاد في أسماء الله الحسنى بأنواعه ... ٩١٨
الأول: أن تُسمَّى الأصنام بنفس أسماء الله عز وجل أو يُشتَقّ لها أسماءٌ من أسمائه الحسنى ٩١٩
الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله ٩٢٣
الثالث: وصفه عز وجل بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص ٩٢٤
الرابع: تعطيل الأسماء الحسنى عن معانيها؛ وجحد حقائقها ٩٣٢
الخامس: تشبيه صفاته بصفات خلقه ٩٣٦
السادس: الاستخفاف بأسماء الله الحسنى، أو إهانتها، أو ترك تعظيمها، ونحو ذلك ٩٤٣
* **الخاتمة** ٩٤٦
* **الفهارس** ٩٥١
فهرس الآيات القرآنية ٩٥٣
فهرس الأحاديث النبوية ٩٨٩
فهرس الآثار ٩٩٦
فهرس الأعلام المترجمين في البحث ٩٩٩
فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة المعرّفة في البحث ١٠٠٥
فهرس الفرق والطوائف والأديان ١٠٠٧
فهرس الأسماء الحسنى التي عينها شيخ الإسلام والتي شرحها ١٠٠٨

الموضوع — الصفحة

فهرس المصادر والمراجع ١٠١٥
فهرس الموضوعات الإجمالي ١٠٦٥
فهرس الموضوعات التفصيلي ١٠٧٢